

المستفهم

المستفهم

المستفهم

﴿الجزء الاول﴾

من حاشية العلامة الشهير والفهامة التحرير المسماة
بالمصنف من الكلام على معنى ابن هشام
تأليف الامام نقي الدين أحمد بن محمد
الشمسي نور الله حفرته
ورفع في الجنة
درجته
آمين

طوبى له ما شفه اشرح الامام محمد بن أبي بكر الدماميني
طوبى له على متن المعنى المذكور



بسم الله الرحمن الرحيم أما بعد حمد الله على فضاله في الطرف الاول متعلق عند بعض اما بفعل الشرط المحذوف أي مهما يكن
شيء بعد حمد الله تعالى أو بما لنيانها عن فعل الشرط وعند بعض بالفعل الواقع بعد الفاء في الصلة أو الصفة وهو تفرح أي
مما يكن من شيء فإن أولى ما تفرحه القرائع بعد حمد الله تعالى كذا بناء على أن التقديم لغرض مهم لم يأت به في وجود
مع في غير هذا الموضع كما ستعرفه ان شاء الله تعالى والحمد مخفوض بإضافة الطرف اليه وهو مصدر مضاف الى المفعول وقيل
بغيره هو الوصف بالجمل على جهة التعظيم والتجليل ولا يخفى أن لفظ الوصف إذا أطلق لم يتبادر منه إلا فعل اللسان كما
في قولك وصفت فلاناً بكذا أو عليه فيكون مورد الحمد هو اللسان فقط ولا شك أن الجميل يتناول الانعام وغيره وأن الوصف

الواقع في التعريف لم يقيد
بكونه في مقابلة النعمة
وعليه فيكون متعلق الحمد
أعم من النعمة إذ قد يكون
واقعا بازاها وقد لا يكون
وهذا بخلاف الشكر في
الامرين فإنه يكون بالقول
وبالفعل وبالاقتداء ولا
يكون إلا في مقابلة النعمة
وحدها فظهر أن بينهما
عموماً وخصوصاً وجه
على ما هو المشهور وإنما
اشتراط كون ذلك الوصف
على جهة التعظيم ظاهراً
وباطناً لأنه إذا عرى عن
مطابقة الاعتقاد أو خالفته
أفعال الجوارح لم يكن
حجداً حقيقة بل استهزاء
وسخرية وهذا لا يقتضي
أن الحمد كما يكون باللسان
يكون بالجنان وبغير اللسان
من الجوارح وهو خلاف
ما مر من أنه لا يكون إلا
باللسان فقط لأن اعتبار

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي خص كتابه بعدم المعارضة وبالعجاز وجعله نبياً بالكل شيء فهو معنى اللبيب
بالحقيقة لا بطريق المجاز وأشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له شهادة من فرق الحق من
الباطل وماز وحل بينان البيان عقد المشتهات فوقف عند ما حل وماجاز وأشهد أن سيدنا
محمد عبده ورسوله الهادي الى سبيل الرشاد فسد من اقتدى بهديه وقار صلى الله وسلم عليه
وعلى آله وأصحابه ومن حوى بيته من أزواجه الطاهرات وحاز بهجته فقد نظرت عند
اقرائي لمعنى اللبيب عن كتب الاعراب ما كتبه الشيخ شمس الدين محمد بن الصائغ
الحنفى وسماه بتزيه السلف عن تمويه الخلف وذلك الى اثناء الباء الموحدة والتعاليق الذي
كتبه الشيخ بدر الدين محمد بن أبي بكر الدماميني بالديار المصرية والشرح الذي أظهره بعد ذلك

بالبلاد

كل من فعل الجنان والاركان اغما هو من حيث كونه شرطاً لكون فعل اللسان حمداً لا اشكال

وعطف التجليل على التعظيم من قبيل العطف الواقع بين المترادفين وقائده تقرير المعنى في الذهن وينضم اليها نارية
الجميع المعين على تاقى الاذهان للعاني ولا يغرنك ما وقع لبعض أهل البيان في باب الاطناب من ان ذلك تطويل لا لفائدة فانه غير
مسلم وانظر في الثاني لغو متعلق بالحمد وكون على على حقيقتها أو هي بمعنى اللام فيه كلام ستره بالعين ان شاء الله تعالى والافعال
الاحسان يقال أفضل عليه وتفضل بمعنى (والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله) كل من الصلاة والسلام مخفوض لكن الصلاة
معطوفة على الحمد قولاً واحداً والسلام امام معطوف عليه أيضاً وعلى الصلاة على القولين المشهورين ذكرها أبو حيان وغيره

أى أما بعد حمد الله وبعد الصلاة والسلام وهما عاملان تنازعا الطرف الواقع بهما ويحتمل أن يكون مستقرا في محل
نصب على الحال منهما أى وبعد الصلاة والسلام في حال كونهما على سبيل ما عدا ما قبل أن يصح هذا وهما مضافان
اليهما والحال من المضاف اليه اغمايق في الصور الثلاث المشهورة وليس هذا منها قلت لما كانا بمعنى ما ليس بضاف اليه جاءت
الحال منهما إذ المعنى مهمما يكن من شئ تاخر عن الحد والصلاة والسلام وجع المصنف بينهما ما لا ينهم ما مخصوصان بذلك حيث أمر الله
تعالى بهما جميعا في قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما والصلاة اسم بوضع موضع المصدر تقول صليت صلاة
ولا تقول تصليت كذا في الصحاح وفيه أيضا أن السلام اسم من التسليم وهي في اللغة الدعاء بخير وتعدية فعلها به على لتضمنه معنى
العطف تقول عطف على فلان وهو من الله تعالى الاحسان ومن غيره طلب الاحسان وسبأني فيه كلام في الباب الخامس من هذا
الكتاب ان شاء الله تعالى وآل النبي صلى الله عليه وسلم بنوها اسم ونحو المطلب على المشهور عند المالكية والحنابلة عند الشافعية وقبل
غيره وهم نسله ورهطه الادنون وقيل جميع أئمة ونسب هذا القول الى الامام مالك وقيل انقياء المؤمنين قال القاضي عياض
وفي رواية أنس سئل النبي صلى الله عليه وسلم من آل محمد فقال كل نقي وانما يشمل الآل الصحابة على هذا القول واماعلى الاول
والثاني فانما يشمل بعضهم (فان أولى ما تفرجه القرائع وأعلى ما تنجح الى تحصيله الجوارح) أولى اما معنى أحق تقول فلان أولى
بكذا أى أحق به قال الجوهرى وفلان أحق بكذا أى آخرى به وأجدر واما معنى أقرب من الولي وهو القرب والدنو وتفرجه
تسأله من غير روية وهو دليل على الشغف البليغ والقرائح جمع القريحة وهي الطيبة قال الجوهرى القريحة أول ما يستنبط
من البر ومنه قولهم لفلان قريحة جيدة يراد استنباط العلم بجودة الطبع وتنجح ٣ غيل يقال جنح بفتح النون في الماضي
والمضارع وتحصيل الشئ

رده الى حاصله والجوارح
الاضلاع التي تحت القرائب
وهي مما يلي الصدر كالضلوع
تعالى الظاهر الواحدة جانحة
وأطلقت هنا على القلوب
مجازا من سلا والملاقة
المجاورة وفي تفرجه القرائع

بالبلاد الهندية وسماه تحفة الغرب فاذا هي مملوءة باعتراضات يتجه جوابها ومشحونة
بأشكال لا لم ينطق والحمد لله بها وقد فتح الله تعالى باجوبة ما عظم من ذلك وتبوير ما ظلم
من أشكال حاله فسألني بعض الاصحاب أن أفيد ذلك بكتاب وان أضمر اليه حل الشواهد
والايات وشرح ما لم يشرح بعد من المشكلات فاجبت مطالوبه وحققته مرغوبه
سالك سبيل الانصاف حائدا عن طريق التعصب والاحفاف وتوسميته بـ بالمنصف من
الكلام على معنى ابن هشام وأسأل الله تعالى العصمة عما يعاب والمهداية الى طريق
الصواب (قوله أما بعد حمد الله) الحمد هو الوصف بالجميل على جهة التعظيم لا جمل جميل

جناس الاشتقاق أو ما يشبهه وكذا في تنجح الجوارح وفي قوله أولى وأعلى الجناس الملاحق ويجوز ضبط كل من تفرجه وتنجح
بالمئة الفوقية والتحتية إذ المسند اليه مؤنث غير حقيقي لكن الاولى ضبطه بالتحتية فيما يظهر من كلام الجماعة لوجود الفاصلة
نحو فن جاءه موعظة وأنا أقول قد تنبعت الواقع من ذلك في القرآن العزيز فوجدت المواضع التي لم تلحق فيها علامة التأنيث نحو
تخسين موضعا ووجدت الا ما كن التي لحقت فيها العلامة تزيد على ما تسمى مكان منها قوله تعالى فانفجرت منه اثنا عشرة عينا
وقوله وضربت عليهم الذلة والمسكنة وقوله الذين اذا أصابتهم مصيبة قالوا إنا لله وإنا اليه راجعون وقوله ونقطعت بهم الأسباب
الى غير ذلك مما يطول استقصاؤه وأكثرية أحد الاستعمالات دليل أفصحته فالأولى عندى ضبط ذلك وأمثاله بالمئة الفوقية
(ما يتيسر به فهم كتاب الله تعالى المنزل ويتضح به معنى حديث نبيه المرسل) يتيسر أى يسهل ويتضح أى يتبين ويظهر والمعنى
في الأصل مصدر تقول عنى زيد بلفظة كذا عناية ومعنى ومعرفة ثم يستعمل مراد به المفعول أى المعنى بتشديد الياء كما في قوله
هذا النوب نسخ فلان أى منسوخة قلت ولا يمنع أن يكون اسم مكان مفعلا معنى المقصد من عناء أى قصده ولا شك ان ما يراد
باللفظ محل للقصد لانه قصد بذلك اللفظ ويجوز ان يضبط المنزل بتشديد الراء مع القح من التزويل وبتحقيقه من الانزال
والثاني أولى لان التناصب بين المنزل والمرسل باعتبار التوافق في الزنة والمرسل صفة لنبيه وانما ثبت على ذلك مع ظهوره لاني
رأيت في بعض الحواشي بـ هذه البلاد تجوز جعله صفة للحديث ولا وجه له (فانها الوسيلة الى السعادة الابدية والذريعة الى
تحصيل المصالح الدينية والدنيوية) الفاء للسببية وضمير الاثنين راجع الى كتاب الله تعالى وحديث نبيه صلى الله عليه وسلم وأفرد
المصنف الوسيلة والذريعة إشارة الى أنهم ما في معنى الشئ الواحد باعتبار الدلالة على الطريق المعتبر ولا شك أن كلامهم ما اشتمل
على الامر بكل محمود والنهي عن كل مذموم والارشاد الى مصالح المعاش والمعاد فالعمل بهم ما موصول الى سعادة الدارين والظفر

اختياري فعلى جهة التعظيم مخرج للاستنزاه والسخرية واختياري مخرج للشناء لاجل
 جيل غير اختياري فانه مدح لاجل دلان المدح اعم مطلقا من الجدل لانه يقال مدحت اللؤلؤة
 على صفاتها ومدحت زيدا على رشاقته فده ولا يقال حدثت ما ومنهم من منع اطلاق المدح على
 الثناء لاجل جيل غير اختياري بناء على أنه مساو للحمد وقال ما قيل في اللؤلؤة مولد لا عبرة به
 وما قيل في القدر خطأ ومؤول بدلالة على الافعال الاختيارية وعلى هذا فالنقيض بالاختياري
 لبيان ماهية الجدل لاجل احتراز في الكشف الحمد والمدح اخوان قال التقنازي في الشائع في
 كتبه انه يريد بكون اللفظين اخوين أن يكون بينهما ما اشتقاق كبير بان يشترط في الحروف
 الاصول من غير ترتيب كالجد والمدح أو كبيران يشترط في أكثر الحروف فقط كالفاق والفلج
 والفلد مع اتحاد في المعنى أو تناسب لكن سوق كلامه ههنا وصريح كلامه في الفائق يدل على
 ترادفهما اه وفي تفسير الامام في سورة الانعام الحمد اخص مطلقا من المدح لاختصاص الحمد
 بما يدخل تحت الاختياري وتبعه على ذلك البيضاوي في تفسيره والطبري في شرح الكشف
 * والله اسم للذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد دال عليه تعالى دلالة جامعة لعماني
 اسمائه الحسنى كلها ما علم منها وما لم يعلم ولذلك يقال في كل اسم من اسمائه الكريمة سوى اسم
 الله هو من اسمائه الله ولا ينكس قيل انه مشتق من الاله وهو فعال بمعنى مفعول حذف الهمزة
 منه وفيه نظر لان الله والاله مختلفان في اللفظ والمعنى أما في اللفظ فلان أحدهما في الظاهر الذي
 لا يعدل عنه الدليل معتل العين والثاني مهموز الفاء صحيح العين واللام وأما في المعنى فلان
 الله خاص بربنا تعالى في الجاهلية والاسلام والاله ليس كذلك ولان الهمزة ان حذف ابتداء
 من غير سبب نقل حركتها الى ما قبله الزم حذف الفاء بلا سبب ولا مشابهة ذي سبب من كلمة
 ثلاثية اللفظ وان حذف بعد نقل حركتها الى ما قبله الزم مخالفة الاصل من وجوه نقل الحركة
 في كتيبن على سبيل اللزوم ولا نظيره ونقل الحركة الى مثل ما بعدها وذلك يوجب اجتماع
 مثليين متحركين وتسكين المنقول اليه الموجب ليكون النقل عملا كالأعمال وادغام المنقول اليه
 فيما بعد الهمزة وذلك بمنزلة عن القياس لان الهمزة في تقدير الثبوت كذا في شرح اللب (وأقول)
 قد ذكر ابن مالك نحو هذا في شرح التسهيل وأطال فيه والجواب عن هذا ان اسم الله تعالى لفظه الله
 بحسب الاصل مخالفة للفظه الاله بل كل منهما مهموز الفاء صحيح العين والدليل الذي عدل
 عن الظاهر لاجله هو كثرة دوران الاله في الكلام واستعمال الاله في المعبود واطلاقه على الله
 تعالى قال التقنازي ان ذلك مخرج الحكم بان أصله الاله على ما جوزه سيبويه من ان أصله لاه تستر
 واحتجب واختلافهما في المعنى بالخصوص والعوم لا يمنع اشتقاق أحدهما من الآخر لان
 ذلك مناسبة في المعنى وهي شرط في الاشتقاق ولا نسلم أن كلمة الاله ثلاثية اللفظ بل رباعية غابة
 الامر أنها ثلاثية الاصول وحرف التعريف لما تنزل من هذه اللفظة منزلة الجزء لم يكن نقل
 الحركة في كتيبن * والافعال الاحسان وآل الرجل أهله وعياله وآله أيضا تنبأه كذا في
 الصحاح وآله صلى الله عليه وسلم بنوهاشم وبنو المطلب المؤمنون وقيل قرابته الادنون وقيل
 أئقياء المؤمنين فتدخل الصحابة كلهم ولعل هذا هو الذي اعتمد المصنف فانه لم يذكر الصحابة
 وفي حاشية التقنازي ومعنى أهل الرجل خاصته وقرابته وأهل البيت سكانه وأهل الاسلام
 المسلمون وعن بعضهم الاصل القرابة بتابعها والاهل القرابة كان لها تابع أولم يكن وأصله عند
 سيبويه أهل كذا قال المصنف في آخر بحث آل وقيل أصله أول واختاره هذا غير واحد من

في الدنيا والآخرة بخبري
 الدارين والذريعة بالذال
 المحجة كالوسيلة وزنا ومعنى
 (وأصل ذلك علم الاعراب
 الهادي الى صوب الصواب)
 المراد بالاصل ههنا ما بيني
 عليه غيره والاشارة راجعة
 الى ما سبق فالامر الذي
 يفني عليه ما يتيسر به فهم
 القرآن ويتضح به معنى
 الحديث هو علم الاعراب
 أي علم النحو وليس المراد
 الاعراب الذي هو قسم
 البناء والهادي المرشد
 واسناد الهداية الى علم
 الاعراب مجاز وكأن المراد
 بالصوب الاستقامة من
 قولك صاب السهم اذا قصد
 ولم يحد عن الغرض والصوب
 أيضا المطر أو نزوله ويمكن ان
 يراد هنا على سبيل الاستعارة
 فاما ان يكون الصواب مشبها
 بالسحاب من قبيل الاستعارة
 بالكناية واثبات الصوب
 له مراد به المطر استعارة
 تخيلية واما ان يكون مشبها
 بالمطر وأثبت له الصوب
 المراد به نزول المطر على
 حسب ما مر ووجه الشبه
 حصول النفع المبهج
 للنفوس وفي صوب الصواب
 ما يشبه جناس الاشتقاق
 (وقد كنت في عام تسعة
 وأربعين وسبعمائة أنشأت
 بركة زادها الله تعالى شرفا
 كتابا في ذلك منورا

المحققين ولا يضاف الا لمن له شرف من العلم فلا يقال آل الاسكاف ولا آل مكة ولا
 آل قاطمة وعن الاخفش أنهم قالوا آل المدينة وآل البصرة ولا يجوز اضافته الى المضمرة عند
 الكسائي وأبي جعفر النحاس وأبي بكر الزبيدي وأجازها غيره وهو الصحيح وتفرحه تسأله
 من غير روية والقرائح جمع قريحة وهي أول ماء يستنبط من البئر ثم قيل منه لفلان قريحة أي
 استنبط العلم بجودة الطبع كذا في الصحاح والمراد بها هنا الطبائع وتخرج بفتح النون عيـل
 والجواخ الاضلاع مما يلي الصدر أريد بها هنا القلوب مجازا من اطلاق اسم أحد المتجاورين على
 الآخر والذريعة بالذال المحجة كالوسيلة في الوزن والمعنى ولما كان كتاب الله تعالى وحديث
 النبي صلى الله عليه وسلم باعتبار الهداية كالشيء الواحد أفرد الخبر عنهما والاعراب في اللغة
 الافصح بالثني وفي الاصطلاح يقال على النحو وهو على ما ذكر في شرح اللب علم بقوانين يعرف
 بها أحوال التراكيب العربية في الاعراب وعلى ما ذكر في شرح الالفية لولد مصنفها علم باحكام
 مستنبطة من كلام العرب متعلقة بالحكم في ذواتها وفيما يمرض لها بالتركيب من الكيفية
 والتقديم والتأخير ليحترز بذلك عن الخطأ في فهم معاني كلامهم وفي الحدو عليه اه ولا يخفى
 أن العلم بالاحكام التصريفية غير داخل في التعريف الاول ودخل في التعريف الثاني
 ويقال أيضا على تطبيق المركب على تلك الاحكام وبيان انه من جزئياتها ويقال أيضا على
 ما يقابل البناء وهو الاثر الظاهر أو المقدر الذي يجلبه العامل في آخر الاسم أو ما يشبهه والمراد
 هنا الاول من المعاني الاصطلاحية وازافة العلم اليه اضافة بيانية (قوله الهادي الى صوب
 الصواب) الهداية عند أهل السنة على ما اشتهر في النقل عنهم هي الدلالة على طريق توصل الى
 المطلوب سواء حصل الوصول والاهتداء أم لم يحصل وعند المعتزلة الدلالة الموصلة الى المطلوب
 والصوب نزول المطر والصواب تقيض الخطأ ويحتمل أن يكون فيه استعارة بالكناية وفي
 تفسيرها مذهب أحدها ما يفهم من كلام الساف وصححه بعض متأخري الخلف أن لا يصرح
 بذلك المستعار بل يذكر ديفه ولازمه الدال عليه فالقصد بقولنا أظفار المنية استعارة السمع
 للمنية كاستعارة الاسد للرجل الشجاع في قولنا رأيت أسدا الكالم نصرح بذلك المستعار أعني
 السمع بل اقتصرنا على ذلك لازمه أعني الاظفار لينقل منه الى المقصود كما هو شأن الكناية
 فالمستعار هو لفظ السمع الذي لم يصرح به والمستعار منه هو الحيوان المفترس والمستعار له هو
 المنية وبهذا يشمر كلام صاحب الكشف في قوله تعالى ينقضون عهد الله ثانيا ما صرح به
 صاحب المفتاح وهو أن يذكر اسم المشبه ويراد المشبه به ادعاء حقيقة بواسطة قرينة وهي
 ان ينسب اليه شيء من لوازم المشبه به كالمنية المراد بها السمع مع ادعاء يجعل لفظها مرادفا لاسم
 السمع وازافة شيء من لوازم السمع اليها وهو الاظفار ثالثا ما ذهب اليه صاحب التلخيص
 وهو أن يضم التشبيه في النفس فلا يصرح بشيء من أركانه سوى المشبه ويدل على ذلك التشبيه
 بان ثبت للمشبه أمر مختص بالمشبه به من غير أن يكون هناك أمر متحقق حسا أو عقلا يجري
 عليه اسم ذلك الأمر فالتشبيه المضمرة في النفس استعارة بالكناية واثبات ذلك الأمر للمشبه
 استعارة تخيلية اذا عرفت هذا فنقول على المذهب الاول استعارة المطر للصواب ولم يصرح
 بذلك المستعار بل اقتصر على لازمه وهو الصوب لينقل منه اليه وعلى المذهب الثاني ذكر
 الصواب وأريد به المطر يجعله مرادف له ادعاء وظيف اليه شيء من لوازم المطر للدلالة على ذلك
 وهو الصوب وعلى المذهب الثالث شبه الصواب بالمطر في النفس وذكر المشبه دون المشبه

من ارجاء قواعد كل حال (عام نسبه بالمشاء العرفية في اوله وهذا هو عام الوباء الكبير الواقع في الديار المصرية وغالب أقطار الدنيا على ما قيل وكثيرا ما يقع هذا التركيب وهو مشكل وذلك أن المراد به قولك وقع كذا في عام أربعين مثلا الاخبار بوقوع ذلك في العام الاخير من الأربعين وهو الواقع بعد تسعة وثلاثين وتقرر بالإضافة فيه باعتبار هذا المعنى غير ظاهر اذ ليست فيه الاضافة بمعنى اللام ضرورة أن المضاف اليه ليس جنسا للمضاف ولا ظرفا له فيكون معنى نسبة العام الى الأربعين كونه خزانة كافي يدرى به وهذا لا يورى المعنى المقصود اذ يصدق بهامتها سواء كان الاخير أو غيره وهو خلاف الفرض ويمكن أن يقال قرينة الحال معينة لان المراد الاخير وذلك لان فائدة النار يخرج ضبط الحادثة المؤرخة بتعيين زمانها ولو كان المراد ما يعطيه ظاهر اللفظ من كون العام المؤرخ به واحدا من أربعين بحيث يصدق على أي عام فرض لم يكن لتخصيص الأربعين مثلا معنى يحصل به كمال التمييز المقصود لكن قرينة ارادة الضبط بتعيين الوقت تقتضي أن يكون هذا العام هو كمال عدة الأربعين أو يقال حذف مضاف لهذه القرينة والتقدير في عام آخر أربعين والاضافة بيانية أي في عام هو الاخير من أربعين فقام له فلاشارة من قوله كتابا في ذلك ترجع الى علم الاعراب ٦ وينبغي أن يقرأ ذلك وحال كسكون الكاف محاذة على السجع اذ لو فتح الأولى

وكسرت الثانية افات والاسجاع مبنية على سكون الاعجاز نعم الفاضل الطبع يأتي بالانفصال على وجه يحصل به السجع من غير تفاوت بين الوصل والوقف كما تقدم في كلام المصنف فينبغي أن يمد ذلك من باب لزوم ما لا يلزم وان كانوا لم يذكروا وكثيرا ما يقع السجع الواقع في مقامات الحريري من هذا النمط والارجاء بالمدعى زنة أفعال جمع الراجا بالجيم مقصورا والمراد بها النواحي وهو من ذوات الواو يقال لناحيته البئر رجوان

وهو أثبت لذلك المشبه الصوب الذي هو من لوازم المشبه به فذلك التشبيه المضمحل في النفس استعارة بالكناية واثبات ذلك للارزاق استعارة تخيلية ويحتمل أن لا يكون في الكلام استعارة بان يكون الصواب مشبه بالصواب والتقدير صواب كالصواب ثم قدم المشبه به على المشبه وأضيف اليه كقول الشاعر والريح تعبت بالغصون وقد جرى * ذهب الاصيل على لجين الماء أي أصيل كالذهب على ماء كاللجين بضم اللام وفتح الجيم أي الفضة ويحتمل أن لا يكون فيه تشبيه ويكون الصواب بمعنى الجهة مجازا من سلاها هذا وتذكر واقعة من هداية الاعراب الى الصواب وهي أني كنت وأنا شاب حاضرا في دفن ميتة وكان غير بعيد مني شخصان أحدهما متصوف جاهل والاخر فقا صاعده طرف من الاعراب فقال ذلك الجاهل من أسمائه تعالى الغرور لقوله تعالى وغركم بالله الغرور وقال له الاخر لو كان كما قلت لك لكانت النلاوة بجور الغرور فاعجبني ذلك منه وأعلمت على الجاهل القول (قوله من ارجاء قواعد كل حال) الارجاء بالمدج جمع رجا بالقصر وهو الناحية والقواعد جمع قاعدة وهي في اللغة الاساس صفة غالبية من القواعد بمعنى الثبات أو بمعنى مقابل القيام على سبيل المجاز وفي العرف هي الاصل والصابط والقانون أمر كلي ينطبق على جزئياته لتعرف أحكامها منه والحال الشديد السواد قيل ولا يستعمل الاتباعا وفي الكشف يقال في التوكيد أسود حاله وحال وأصفر فاقع ووارس وأبيض يقق ولحق

والقواعد جمع قاعدة وهي حكم كلي ينطبق على جميع جزئياته لتعرف أحكامها منه والحال هو الشديد والسواد يقال حاله الشيء يحل حاله كونه أسودا وهو يقال أسود حاله وحال باللام والنون بمعنى واحد لكن المصنف باللام لمحافظة على محسن بدعي وهو لزوم ما لا يلزم ومنور اسم فاعل من التنوير أي به على جهة الاستعارة التبعية والمراد ان كتابه مزيل عن قواعد هذا الفن كل أمر مشكل لما فيه من التحقيق شبهه ما في كتابه من التحقيق بالنور في الاهتداء به الى المقصود وشبهه المشكلات بالظلمة التي اشتد سوادها من حيث ان صاحبها لا يتهدى الى الطريق فلا يأمن ضلاله عن المقصود (ثم اني أصبت به وبغيره في منصرف في مصر) معنى أصبت به تلف مني وذهب والمنصرف يحتمل أن يكون مصدرا فاعني عاق به الى مصر ويحتمل أن يكون اسم زمان فلا يتعلق به وانما يتعلق بمحذوف والمعنى ذاهبا الى مصر أو عائد الى مصر (ولما من الله تعالى على في عام ستة وخمسين بمساعدة حرم الله والمجاورة بخير بلاد الله) فيه حذف عاطف ومعطوف للعلم بالمقصود أي في عام ستة وخمسين وسبعمائة والمعادة كالعود بمعنى الرجوع والباء الداخلة عليها لاصاق متعلقة بمن والثانية ظرفية تتعلق بالمجاورة وهي اللبث بالمكان ويطلق على الاعتكاف بالمسجد ومراوده بخير بلاد الله مكة شرفها الله تعالى وهو معنى على أحد القولين في المسئلة وتوفي المصنف رحمه الله تعالى بعد هذا سنة أعوام أو نحوها

رث عن ساعد الاجتهاد ثانيا واستأنفت العمل لا كسلا ولا متوانيا شمرت جواب لما ان كانت حرفا وعاملا ان كانت
 فالتشهير بالازار رفعه أي رفعت السائر عن ساعد الاجتهاد فالفعول محذوف ان لم ينزل الفعل المذكور منزلة اللازم
 لا فتروك أي فعلت التشهير وفيه استعارة مكنية من حيث تشبيه الاجتهاد بانسان شديد الاهتمام بالعمل النافع
 نيابة من حيث أثبت له الساعد الذي لا يكمل العمل الا به و ذكر التشهير ترشيعا ويحتمل أن تكون إضافة الساعد الى
 جتهاد للابسة وثانيا صفة مقدر اما ظرف أو مصدر أي زمانا ثانيا أو تشميرا ثانيا واستئناف العمل ابتداء أو والكسل بفتح
 سين المهملة الفتور وكذا التواني والكسل بكسر هاء صفة مشبهة والمتواني اسم فاعل من تواني بمعنى وفي وليس من باب تجاهل
 غافل نفي المصنف عن نفسه كون الكسل صفة له لا ثابته ولا حادثة فان نفي أصلا أما الأول فن قوله لا كسلا اذهى صفة
 شبهة وهي ان قام به الفعل على معنى الثبوت وأما الثاني فن قوله ولا متوانيا اذهوا اسم فاعل كما تقدم فهو ان قام به الفعل على
 معنى الحدوث فاندفع ما قد يتوهم من أن نفي الكسل الثابت لا يلزم منه انتفاء الكسل مطلقا بل قد يفيد ثبوته في الجملة ونفي
 لمهار الفتور لا يلزم منه نفي الفتور من أصله وفي هاتين السجعتين الزام ما لا يلزم (ووضعت هذا التصنيف على أحسن احكام
 وترصيف) ووضعت هنا جعلت وأنشأت والظرف اما لغو على أنه متعلق بهذا الفعل أو مستقر في محل نصب على الحال من مفعوله
 أي كما نفع على أحسن احكام والمعنى أنه وضعه مبنيا على ذلك ففيه استعارة مكنية وتخيلية قال الجوهرى وتصنيف الشيء جعله
 أصنافا وتمييز بعضها عن بعض قال ابن أحر سقيا بجوان ذى الكرو وما * ٧ صنف من تينه ومن عنبه

أخر قاني وذريجي وأخضر ناضر ومدهام وأورق خطباني وإزمرداني (قوله شمرت عن ساعد
 الاجتهاد ثانيا) في ساعد استعارة بالكناية على مذهب المتقدمين وعلى مذهب السكاكي
 صاحب التلخيص في الاجتهاد استعارة بالكناية والمكنى عنه أو المشبه به على ما سبق من
 خلاف في تفسيرها هو انسان شديد الاهتمام في عمل بيديه فيكون في الساعد استعارة تخيلية
 في شمرت ترشح وقوله ثانيا صفة محذوف أي تشميرا ثانيا أو وقتا ثانيا والترصيف الضم من
 صفت الحجارة اذا ضمت بعضها الى بعض (قوله مقفلات مسائل الاعراب فافتحتها) في
 مقفلات استعارة بالكناية على مذهب المتقدمين وعلى مذهب السكاكي وصاحب التلخيص في
 مسائل الاعراب استعارة بالكناية والمكنى عنه أو المشبه به على ما مر هو أما كن مقفلة فيكون
 في المقفلات استعارة تخيلية وفي افتحتها ترشح (قوله ومعضلات) هو بكسر الصاد جمع معضلة

اه كلامه وحدها وان اسم
 بالدمعروف بطيب الثين
 والغنب قال
 حلوان حلوان من بخار
 بلديتها *
 حلوان لا ينكران الثين
 والغنب
 الاول اسم بلد والثاني
 اسم ما يعطى والثالث
 تشبيه حلوان بالظاهر أن

المصنف أشار بهذا الى الكتاب فاطلق التصنيف عليه مبالغة والاحكام الاتقان ويقال رصفت الحجارة أرضها رصفا اذا ضمت
 بعضها الى بعض ولم أقف على التضعيف كما فعل المصنف والفاهم من التصنيف والترصيف ساكنة لينأتى السجع كما مر (وتنبهت فيه
 مقفلات مسائل الاعراب فافتحتها) معنى تنبهت الشيء تطالبته متبعه له وتشبيه مسائل الاعراب بالخرائن استعارة بالكناية وإثبات
 لا يقال لها استعارة تخيلية والافتتاح ترشح ويحتمل أنه شبه المسائل المشكلة بالاشياء التي توضع الاقفال عليها من حيث لا يوصل
 الى الغرض منها الا بالزلة المانع فيكون استعارة تحقيقية وكذا تشبيه التحقيق الرافع للاشكال بفتح القفل المفضي للوصول الى
 ما وراءه من المطالب وأنرا فتحتها على فتحها اشارة الى أن كشف القناع عن هذه المسائل المشككة كان باجتهاد وفيه ايماء الى أن
 مثل ذلك لا ينال بالهوين (ومعضلات تستشكها الطلاب فوضعتها ونقحتها) معضلات جمع معضلة أو معضل بكسر الصاد من
 قولك أعضله الامر اذا اشتد واستغلق وأمر معضل لا يهتدى لوجهه بسهولة أي مسائل معضلات أو ابجاث معضلات ويستشكها
 الطلاب أي يطلبون اشكالها أي ازالة اشكالها وهو التباسها وإبهامها فالهزيمة فيه للسلب كما حكاه الجوهرى نقلا عن بعض الكتب
 أنه يقال أشكك الكتاب بالالف اذا أزلت عنه الاشكال والالتباس فان قلت القاعدة أخذ استغفل وسائر أبواب المزيد من
 المجرد وأشكل غير مجرد قلت قد حكى شكل مجرد اعناه قال في القاموس وأشكل الامر التباس كشكل فلا اشكال حيث قد
 وعلى تقدير أن لا يكون شكل المجرد موجودا وان المسموع أشكل مزيدا فاذا كرم هذه القاعدة انما هو أمر أكثرى فقد
 سمع من كلامهم استعان أي طلب الاعانة واستعداد الحديث أي طلب اعادته واستغفاه من الخروج أي طلب اعفاءه منه واستجاره
 بالراء طلب منه الاجارة واستجازه بالراء طلب منه الاجارة واستغفله مجلسه أي طلب منه اخلاعه له وجهه من الرشحى

الاسترضاع في قوله تعالى وان أردتم أن تسترضعوا أولادكم ووجهه أن المعنى هنا على طلب أن ترضع الام الصبي من أرضعت المرأة الصبي لا على طاب أن يرضع الصبي الام من رضع الصبي الام أو الندي فلهذا جعله مأخوذاً من أرضع لا من رضع وجعل منه القاضي ناصر الدين البيضاوي استنجدت الله أي طابت انجاسه والطلاب بضم الطاء وتشديد اللام جمع طالب ككتاب وكتاب والابضاح التبييض والتنفيع التهذيب وتنقيج الجذع تشذيبه وهو إزالة قشره وما فيه من شوك ونحوه وكل شيء فيه أذى إذا نقيته فقد نقيته والكلام المنقح ٨ هو الذي أحسن النظر فيه وأزيلت عنه الزوائد التي لا يحتاج إليها (واغلاط وقعت

لجامعة من المعربين وغيرهم فنبهت عليها وأصلحتها) الاغلاط جمع غلط وهو ما يقع على سبيل الذهول والتنبه على الشيء هو التوقيف عليه والاصلاح اخراج الشيء من حيز الفساد الى حيز الصلاح وفي هذه السجدة مع السابقتين عليها لزوم ما لا يلزم وهو الانتيان بالحاء قبل التاء (فدونك كتابا تشد الرحال فيما دونه وتقف عنده فحول الرجال ولا يعدونه) الفاء فصحة ونم شرطه قدر أي إذا كان الامر كذلك ودونك اسم فعمل بمعنى خذومة فعوله محذوف أي فدونكه أي هذا التصنيف وكتابا حال موطئة ويحتمل أن يكون كتابا هو المفعول فلا حذف وفيه حينئذ إقامة الظاهر مقام المضمر لقصد التعظيم وتقوية داعي الامور وكان القياس على هذا أن يجعله باللام العهدية لكن نكره تفخيما لشأنه والرحال جمع

أو معضل من أعضل الامر اذا اشتد يستشكها الطلاب أي يعدونها مشكلة صعبة الإدراك وفي الشرح وعندى أن معناه يطلبون اشكالها بكسر الهمزة أي إزالة التباسها يقال أشكل الامر وشكل اذا التبس فلهـ مزة فيه للسبب تمام ما في الشرح كما حكاه الجوهري نقلا عن بعض الكتب أنه يقال أشككت السكاب اذا أزلت عنه الاشكال والالتباس يعني في أشكل الذي الاشكال مصدره وليس الضمير المجزوء ربي عائد الى يستشكها كما توجه بعض المندبين المعاصر بن للشارح فاعترض بانه لا يلزم من جعل الهمزة في أشككت للسبب أن يكون في استفعل كذلك فان الهمزة في أفعل للقطع وفي استفعل للوصل ولان الهمزة حذف في استفعل لكونه اللوصل ولم يخلق الله تعالى في المضارع همزة وصل فليس في قوله يستشكها همزة اه ومنه هذا الاعتراض كما علمت سوء الفهم وغلبة الوهم نعم رد على الشارح أنه اذا كان المعنى يطلبون اشكالها والاشكال مصدر أشكل الامر اذا التبس فن أن أي معنى الإزالة والسلب ولم يذكر صاحب الصحاح شكل الامر بمعنى التبس بل أشكل الامر اذا التبس ثم قال وشككت السكاب أي قيدته بالاعراب ويقال أيضا أشككت السكاب بالاي كانك أزلت عنه الاشكال والالتباس وهذا نقلته من كتاب من غير سماع اه والتنقيج التهذيب قال في الصحاح وتنقيج الشعر تهذيبه يقال خير الشعر الحولى المنقيج وتنقيج العظم استخرج منه نقول نفخت العظم وانتقيجته بمعنى (قوله فدونك كتابا تشد الرحال فيما دونه) في الشرح هذه الفاء الفصيحة أي اذا كان الامر كذلك فدونك كتابا أي خذ كتابا فهو مفعول وفيه إقامة الظاهر مقام المضمر لقصد التعظيم وكان القياس أن يجعله بلام العهد لكن نكره تفخيما لما ويحتمل أن يكون المفعول محذوفا أي فدونكه وكتابا حال موطئة وأقول وضع الظاهر موضع المضمر وان سلم كونه للتعظيم فأنما يكون له اذا كان ذلك الظاهر مما يشعر بالتعظيم كالألقاب المشهورة بالمدح وكتاب ليس كذلك فان قلت فائدة وضع الظاهر هنا موضع المضمر على هذا التقدير تلت التوصل الى التنكير الدال على التعظيم ثم الفاء الفصيحة هي الداخلة على جملة مسببة عن جملة غير مذكورة نحو الفاء في قوله تعالى فانفجرت اذا انفجرت فافضرب فانفجرت أو ان ضربت بها فقد انفجرت وظاهر كلام صاحب الكشف أن تسميتها فصيحة انما هو على التقدير الثاني وظاهر كلام صاحب المفتاح أنه على التقدير الاول وقبل هي فصيحة على التقديرين وهو قول الاكثر وفي حاشية الفتناني ووجه فصاحتها انباؤها عن ذلك المحذوف بحيث لو ذكر لم يكن بذلك الحسن مع حسن موقع ذوق لا يمكن التعبير عنه (قوله اذا كان الوضع في هذا الغرض) اعلم أن المصلحة المترتبة على الفعل من

رحل يطلق على ما يستعجبه الانسان من الاثاث في سفره وعلى رجل البعير وهو أصغر من القتب وكل المعنيين متأت هنا وهو كناية عن التعظيم وفي من قوله فيما دونه سببية مثل دخلت النار امرأه في هرة أي تشد الرحال بسبب مادونه وما امام موصولة أو موصوفة ودونه متعلق بمحذوف صلة أو صفة وفحول الرجال أعلاهم همة وأعظمهم شأنًا جمع فحل وكأنه استعاره من فحل الابل وهو ذكرا اذا كان كريما ومنجيا في ضرابه ويعدونه بفتح حرف المضارعة أي بجاوزونه من قولك عداه يعدوه اذا جاوزته وتقدم عنه (اذا كان الوضع في هذا الغرض لم تسمح فريضة بمثاله

قال الجوهري يقال سمي بذلك لعمقه واتساعه قلت ولا يظهر للاثنيان بقطرات هنام معنى بل المقام يقتضي عدم ذكرها وذلك لان المراد التدرج في تقليل ما وضعه في المقدمة بالقياس الى ما لم يضعه فيها ولا شك ان القطرة بالنظر الى كونها من جلة البصر أقل منها بالنظر الى قطرات من البحر وفي هاتين السجعتين الجنس المضارع وهو أنها بائع بما أسمرته به بائع اسم فاعل من باح يباح يقال باح بسر إذا أظهره والمراد بما أسمره هو ما أخره عن تلك المقدمة ووقع للمصنف نظيره هذا التركيب في موضعين آخرين من الباب الخامس فقال في الجهة الاولى وهما أنما مورد يعون الله تعالى أمثلة وقال في الجهة الثانية وهما أنما مورد ذلك أمثلة من ذلك وفي هذه المواضع الثلاثة ادخالها للتنبيه على ضمير الرفع المنفصل مع ان خبره ليس اسم إشارة والمصنف بأياه كما سيأتي ان شاء الله تعالى في حرف الهاء من هذا الكتاب وهو مفيد لما قررته وحررت به في التقرير تثبيت الشيء في مقره والتحرير التهديب وأخذ الخلاصة واطهارها بمنزلة جعل الشيء جزءا للصاوفي قررته وحررت به الجنس اللاحق وفي هذه السجعة مع ما قبلها الزوم ما لا يلزم وقد يتقدم هذا التركيب بأن أقدمه عدل اثنين بنفسه تقول أفدت زيدا ما لا وأنا مفيد اياه عما فقد اشتمل على ادخال لام التقوية على مفعول ما هو متعد لاثنين وهو يمنع على ما صرح به ابن مالك وجوابه ان هذا المحمول على ما اذا كان المفعولان مذكورين معاً متقدمين على العامل أو متأخرين عنه اذ في علة المنع التي ذكرها التمام الى ذلك المعنى لانه قال ان زيدت اللام ١٠ في المفعولين فلا يجوز اذ لا يتعدى فعل الى اثنين بحرف واحد وان زيدت في أحدهما

لزم الستر جج بغير مرج وقضية هذا انه لو لم يذكر الا واحد فقط أود كرا مما يمكن مع تقديم أحدهما جازا لقيام المرجح ولا يخفى ان أحد المفعولين هنا محذوف لان الغرض تعلق بالمدكور وهو ما يفاد لا بالمحذوف وهو من يصاد فتنزل منزلة المتعدي الى واحد فصح دخول لام التقوية وهو مقرب فوائده للفهام واضع

والانصب بغرضه من التدرج في تقليل ما في المقدمة بالنسبة الى ما ليس فيها ان يقول بل كقطرة من بحر ولا يظهر وجهه حسن للاثنيان هنا يجمع القلة المنكر وهو قطرات وأقول لعله انما أتى به لئلا تكون السجعة الثانية أقصر من الاولى فان أحسن السجعتين متساوت قرائنه ثم طالت قريفته الثانية فأتى به لذلك مع اعتقاد ان الجمع المضاف يتم وأيضاً ما في المقدمة له نسبة في القلة الى ما ليس فيها كما ان القطرة لها نسبة في القلة الى القطرات ولا نسبة لها الى البحر على ان قوله المكسر كما وقع في بعض النسخ فيه نظر لان كل جمع بالفاء وناه فهو جمع تصحيح لا تكسير سواء وجب فتح ثانيه حالة الجمع بهدسكونه حالة الافراد كعدو وعدات وقرعة وقرعات وقطرة وقطرات أو ليجب بل جازسكونه وفتحه وضمه كغرفة وغرفات أو جازسكونه وفتحه وكسره كسدره وسدرات فان قيل قد عرفوا جمع التصحيح بأنه ما سلم فيه بناء الواحد وما تحرك ثانيه حالة الجمع بهدسكونه حالة الافراد لم يسلم فيه بناء الواحد أجيب بأنه لم يتحرك ثانيه ولم يعرض له التغيرات الا بعد مجيء الالف والناه فتعريف جمع التصحيح صادق عليه كما قال الجاربردي (قوله واضع فرائده على طرف التمام) الفرائد الدرر البكار والتي تظمت وفصلت بغيرها والتمام بمثلثة

فرائده على طرف التمام لينها ما طالعها بأباني الماسم فوائدها جمع فائدة وهو اسم للامر المنقطع به مضمومة وقال الجوهري القائدة ما استفيد من علم أو مال تقول منه فادت له فائدة قلت وهو باني العين أو واوياً مع فيه المفيد والمفود على ما في القاموس وواضع أي ملق والفرائد الدرر اذا نظمت وفصل بغيره ويقال فرائد الدرر كبارها وهو جمع فريد شبه مسائل هذا الكتاب النحوية باعتبار ما أدخله بينهما من بديع البيان ونكت التفسير بالدر الذي نظم وفصل بغيره من الجواهر البديعة أو شبهها بكار الدر في النفاسة وعزة وجودها والتمام بناءً مثلثة مضمومة نبت ضعيف له خصوص أو شيء شبيهه بالخصوص الواحدة ثماعة شبهه تسهيله للمباحث الجليلة بما ذكر في كونه بدلاً للنيل من غير مشقة والامام النزول ومقاربة الشيء وكلاهما يمكن هنا وفي فوائده وفرائده الجنس المضارع وفي التمام مع قوله الماسم لزوم ما لا يلزم مسائل من حسن خيجه وسلم من داه الحسد أدبجه مسائل يتعدى تارة بنفسه الى مفعولين كما في قوله تعالى وان تؤمنوا وتتقوا يؤتكم أجوركم ولا يستألكم أموالكم ان يستألكموها فيحفركم تحتلوا ومنه ما نحن فيه فن مفعوله الاول وقوله فيما يأتي ان يعنفهم مفعوله الثاني ويتعدى تارة الى الاول بنفسه والى الثاني بن نحو يسألونك عن الاهله أو ما في معناها نحو الرحمن فاسأل به خبيراً والخيم بكسر الخاء المحجمة السجعية والطبيعة قال الجوهري لا واحد له من لفظه والاولى ان ينون مسائل لمكان المناسبة لما تقدم ولا مانع من اضافته والحسد ظلم ذي النعمة بتضي زوالها عنه وصيرورتها الى الحاسد شبهه بالده الذي يفسد به الجلد ولهذا عبر بالادغم عن القلب

وإذا عثر على شيء طغى به القلم أو زلت به القدم في الطرف يتعاقب سائل وعثر ثلثة أي اطاع يقال عثر عليه يعثر يفتح العين في الماضي وضعها في المضارع عثرا كقتلا وعثورا كفعودا وطني تجاوز الحد وخرج عن طريق الاستقامة وهو بائي اللام وواو بها يقال طغى طغيا ووطنى طغوانا والقلم معروف وهو القصبة التي يكتب بها أو زلة القدم خروجها غلبة عن الموضع الذي ينبغي ثباتها فيه وكلاهما كناية عن وقوع الخطأ وصدور ما لا ينبغي والمعنى إذا عثر على شيء حاولت فيه الصواب فحدث عنه بغير اختيار والباء من به في الموضوعين سببية أو ظرفية وفي القلم والقدم الجنس المضارع وتعرفهما باللام للدلالة على أنه أريد بهما قلم معين وقدم معينة وهما قلم المصنف وقدمه فهذا تعريف لامي قائم مقام التعريف الإضافي وليست اللام عوضا عن المضاف كما يراه الكوفيون وسيأتى فيه كلام في آل من حرف الالف المفردة **يجوز** أن يغتفر ذلك في جنب ما قربت عليه من البعيد ورددت عليه من الشريد وأرحته من التعب وصيرت القاصي يناديه من كذب **في** الغفر الستراى أسأل من وصف بحسن السجية والسلامة من الحسد أن يستر ما طلع عليه من سهو وخطا في جنب ما ذكرته من المحاسن أي يجعل المساوى مدفونة في جانب المحاسن بحيث يكون هذا الجانب مغطيا للثلاث سائر لها وفيه إشارة إلى أن أمانة المساوى بالأعراض عنها من حيث جعلها كالمغفور في الرسم وأثر يغتفر على يغفر للبالغة في السترو الشريد الطريق القاصي بالصاد المهملة البعيد وهو صفة للمعنى واسناد ينادى إلى ضميره مجاز والكذب القرب بفتح الكاف والثاء المثلثة **يجوز** أن يحضر قلبه أن الجواد قد يكبو وأن الصارم قد ينبو وأن النار قد تنجو **ويجوز** أن يحضر معطوف على أن يغتفر وهو مفعول سائل الثاني وأن الجواد قد يكبو ومفعول يحضر وما بعده معطوف عليه والآخر معطوف على الثاني أو الأول على الخلاف الذي سبق ذكره وفيه تلخيص بالاشارة إلى أمان للعرض مشهورة والجواد الفرس الجيد كبايكبو سقط يسقط والصارم السيف القاطع ونبأ ينبوا إذا لم يعمل ١١ في الضريبة والنار مشهورة من

نار ينور إذا نفر لان فيها حركة واضطرابا وخبث النار تنجو إذا طفت يعني أنه إذا استخضر ان هذه الأمور مع رفعة مقدارها لا يحطها ما قد تصف به

مضمومة وميم مخففة ثبت ضعيف له خصوص أو شئ يشبه الخوص استعمال الفرائد للقوائد استعارة تحقيقية وهي استعمال المفرد فيما شبه بعينه الأصلي مما يمكن أن يشار إليه إشارة حسية أو عقلية واستعارة الوضع على طرف الثمام لتسهيل المسائل استعارة تمثيلية وهي استعمال المركب فيما شبه بعينه الأصلي تشبيه تمثيل وهو ما يكون وجهه متزعا من متعدد كما يقال للتردد أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى والخيم بكسر المعجمة وسكون المثناة التحتية السجية والطبيعة والحسد

مما لا يناسب مقامها اغتفر للمصنف ما قد يقع منه من هفوة **يجوز** أن الإنسان محل النسيان وأن الحسنات يذهبن السيئات **في** كل من هذين معطوف على ما يليه أو على الأول كما سبق والمعنى وأن يحضر قلبه أن الإنسان محل النسيان فلا يؤخذ بما صدر عنه من أسبالة وقد روى عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أنه انما سمى انسانا لأنه عهد إليه فنتسى وعلى هذا فليس وزنه فعلا بل هو أفعلان والأصل انسيان فحذفت الياء تخفيفا للكثرة دوره على الالسنه وردوها في التصغير فقالوا أنيسمان لأنه لا يكتر حينئذ ولأن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها واستحضار الحسنات يذهبن السيئات مما يبعث على اغتفار ما يقع للمصنف في هذا الكتاب فان محاسنه فيه غالبية وفيه تلخيص إلى الآية **يجوز** من ذا الذي ترضى سجاياه كلها * كفى المرء نبلا أن تعد معائبه **في** هذا البيت أنشد ابن سعيد الأندلسي في كتابه المسمى بملوك الشعر منسوب إلى يزيد بن خالد المهلب من شعراء المائة الثانية والمرء يحتمل أن يضبط بالنصب مفعول كفى وأن تعد معائبه في محل رفع على أنه فاعل ويحتمل أن يضبط بالرفع وأن تعد معائبه بدل اشتمال ونبلا بنون مضمومة فوحدة ساكنة أي فضلا وقدبو جد في بعض النسخ هذا اللفظ بدل نبلا وفي القاموس النبيل الذكاء والنجابة وانتصاب نبلا أو فضلا على التمييز عن النسبة فالمعنى على الأول أجزأ المرء فضل عدم معائبه أي الفضل الذي هو عدم معائبه جعل ذلك فضلا من جهة أنه لازم لكثرة المحاسن وذلك لأن عدم المعائب يقتضي بحسب المعروف قلتها اذ القليل هو الذي يتعرض لعدده واحصائه وقلتها يستلزم كثرة المحاسن والمعنى على الثاني أجزأ فضل عدم معائب المرء والمفعول محذوف ويحتمل الحالية والتنوين فيه للتفخيم أي كفى ذلك حاله كونه فضلا عظيما **يجوز** ويخصر **في** هذا التصنيف **في** غانية أبواب **في** والى ذلك أشرت في تعريفى لهذا الكتاب حيث قلت

الانعام معنى اللبيب مصنف * جليل به النحوى يحوى أمانيه وما هو الاجنة قد ترخفت * أمانتظر الابواب فيه ثمانية ووجه الحصر في الابواب الثمانية أن المتكلم فيه إما أن يكون كيفية الاعراب أو لاقان كان الأول فهو الباب السابع وإن كان

الثاني فاما ان يتعلق بالاعراب من جهة ما يتطرق اليه من الخلل أولا الاول هو الباب السادس ان كان من قبيل ما اشتهر بين
المعربين والباب الخامس ان لم يكن من هذا القبيل والثاني اما ان يكون باعتبار أحكام كثيرة الدور تتعلق بالفاظ غير معينة من
مفردات وجمل أولا يكون كذلك والاول هو الباب الرابع والثاني اما ان يكون باعتبار المفردات المعينة أو الجمل أو ما يتردد بين
المفرد والجمله أولا والثاني هو الباب الثامن والاول يشتمل على ثلاثة أمور كما علمت فان تتعلق الكلام بمفردات معينة من جهة
تفسيرها وذ كرا أحكامها فهو الباب الاول وان تتعلق الكلام بالجمل من جهة تفسيرها وذ كرا أقسامها وأحكامها فهو الباب
الثاني وان تتعلق الكلام بالظرف وشبهه وذ كرا أحكامها فهو الباب الثالث والاول في تفسير المفردات في المعينة
كهمزة الاستفهام وباء الجر وبل ويلي والنداء وغير ذلك وذ كرا أحكامها التي تعرض لها عند التركيب في الباب الثاني في
تفسير الجمل وذ كرا أقسامها ككونها اسمية أو فعلية أو كونه صغرى وكبرى وذات وجهين وذ كرا أحكامها ككونها
في محل رفع أو نصب أو جر الى غير ذلك في الباب الثالث في ذ كرا ما يتردد بين المفردات والجمل وهو الظرف في كافي نحو زيد
عندك والجار والمجرور في كافي نحو زيد في الدار ووجه جعلها متردين انهما تارة يتعلقان بمفرد وتارة يتعلقان بجمله فلم يلزمنا
طريقة واحدة بل بسلكهم طريق الافراد وقتا وطريق الجملة أخرى وذ كرا أحكامها أي القسمين أحدهما الظرف والاخر
الجار والمجرور في الباب الرابع في ذ كرا أحكام يكثر دورها ويقع بالمعرب جهاتها وهذه تتعلق بابواب معينة كسوغات
الاتداما المنكرة وما افترق ١٢ فيه الحال والتمييز وما افترق فيه اسم الفاعل والصفة المشبهة الى غير ذلك

ان تنحى زوال نعمة المحسود اليك يقال حسده بحسده حسودا قال الاخفش وبعضهم يقول
يحسده بالكسر قال والمصدر حسدا بالتحريك وحسادة وحسدتك على الشئ وحسدتك الشئ
يعني كذا في الصحاح وعثر اطع وطغيان القلم تجاوز حدة الاستقامة وزلة القدم خروجها
عن الموضع الذي ينبغي قراره فاحسده والشر يد الطريد والقاصي بالمهملة البعيد والكتب
بفتح الكاف والمثلثة القرب والحواد الفرس الجيد ويكبو يسقط والصارم السيف القاطع
وينبولا يعمل في الضريبة وتخبون تنطفي والمرمف مولى كفى وبلا تميز وان تعد معاينه فاعل
كفى ويجوز رفع المرمف على انه فاعل كفى وان تعد معاينه بدل اشتمال منه (قوله فان لم توضع
لا فادة القوانين) هذا استئناف معين لسبب كثرة التكرار في كتب الاعراب وكلمة أيضا
لا تستعمل الامع شيئين بينهما ما توافق ويمكن استغناء كل منهما عن الآخر وهو مقول مطابق
حذف عامله وجوبا سماعا أو حال حذف عاملها وصاحبها والتقدير على الاول ارجع الى الاخبار

في الباب الخامس في ذ كرا
الوجه التي يدخل على
المعرب الخلل من جهتها
وهذه لم تشر بين المعربين
على الوجه الذي أورده
المصنف في هذا الباب على
ما استقف عليه ان شاء الله
تعالى والوجه جمع وجه
والمراد به هنا الطريق يقال
هذا وجه الشئ أي طريقه
في الباب السادس في التحذير

من أمور اشتهرت بين المعربين والصواب خلافها وهذه الامور أيضا من الوجه التي يدخل على
المعرب الخلل من جهتها لكنها امتازت عما تقدم باشتهارها بين المعربين ولذلك خصها بالفظ التحذير في الباب السابع في كيفية
الاعراب والمستفاد من هذا الباب علم المبتدئ الناشئ في هذا الفن في الباب الثامن في ذ كرا أمور كلية يخرج علمها اما لا ينحصر
من الصور الجزئية ويشتمل هذا الباب على ثنتي عشرة قاعدة كما استراه ان شاء الله تعالى والواو من قوله وذ كرا علم
استئنافية أو عاطفة على مدخول الفاعل من قوله فيما تقدم فدونك كتابا وقد يستبعد الثاني بطول الفصل جدا ولفظ اعلم كثيرا
ما يقدمه المصنفون امام الكلام الذي يلقونه لغرض الاعتناء به واستدراار الاضغاء اليه ليقبل عليه السامع ويمكن منه
فضل تمكن ولا يخفى ان متعلق العلم هنا عند المصنف بهذه المثابة وهو قوله في اني تأملت في أي نظرت متبيننا في كتب الاعراب
فاذا السبب الذي اقتضى طولها ثلاثة أمور وهما مضاف محذوف اما من المبتدأ او من الخبر لتصح الجمل فالتقدير على الاول
فاذا أنواع السبب أو أقسام السبب والتقدير على الثاني فاذا السبب الذي اقتضى طولها ذو ثلاثة أمور واذا هذه فحائية فلما
ان تجعل الفاء الداخلة علم السببية المراد منها الزوم ما بعدهما لما قبلها أي مفاجأة وجود سبب التطويل ناشئة عن هذه الامور
لازمة للتأمل أو هي للعطف على ظاهر كلام ابن الحاجب أي تأملت ففجأت وقت تعدد هذه السبب وسبب أي الكلام على
ذلك عند وصول اذا الفجائية ارشاه الله تعالى في أحدها كثرة التكرار فانها لم توضع لا فادة القوانين الكلية المنطبقة على
ما يندرج تحتها من الجزئيات فيجب للكلام على الصور الجزئية فيسوقهم الى الكلام على جريته وان تكررت فيقترأهم

يشككون على التركيب المعين بكلام ثم حبت جاءت نظائره أعاد وأذلك الكلام في فيفضي الى كثرة التكرار فيحصل التطويل
 في الاثرهم حيث صرهم مثل الموصول في قوله تعالى هدى للفقين الذين يؤمنون بالغيب ذكر وافية ثلاثة أوجه هي أوجه
 اعراب الاسم فالجر على انه نعت تابع والرفع على انه في الاصل نعت لكن قطع الى الرفع بجعله خبر المبتدأ واجب الحذف أو على
 انه مبتدأ خبره ما بعده والنصب على انه في الاصل نعت لكنه قطع الى النصب بعامل واجب الحذف والقطع في هذه الصور
 بوجهيه لا رادة المدح وفي غيرهما سب ما يقتضيه المقام من مدح أو ذم أو ترحم ووجهه دلالة مثل هذا الرفع والنصب على
 ما قصده مما ذكرناه من المدح والذم والترحم ان في الافتتان بخالفة الاعراب وتغيير المألوف زيادة تنبيه وإيقاظ السامع
 وتحريرك لرغبته في الاستماع وذلك لا سيما مع حذف المبتدأ أو الفعل أدل دليل على الاهتمام بالمبدأ كورود ذلك يكون مدح أو ذم
 أو نحو ذلك مما يعينه المقام وقال ابن مالك انه التزم حذف الفعل اشعاراً بأنه لا نشاء المدح كالمنادي ثم التزم في الرفع حذف
 المبتدأ الجبري الوجهان على سنن واحد وحيث ظرف لغو عامله الفعل من قوله ذكر وافية عليه بالاهتمام لانه بصدد تعداد
 الاماكن التي وقع فيها التكرار وما تقدمه على الظرف الآخر اللغو هو فيه فواجب لتلايه ود الضمير على غير ما تقدم وهو حيث
 جاءهم مثل الضمير المنفصل من قوله تعالى انك انت السميع العليم ذكر وافية أيضاً ثلاثة أوجه هي كون أنت تأ كيدا
 للضمير المنصوب وكونه فصلاً وكونه مبتدأ مخبراً عنه بما بعده وأيضاً مفعول مطلق حذف عامله وجوباً باسماعاً كما ذكر بعضهم
 أحوال حذف عاملها وصاحبها ووقع ذلك معترضين ذكر وافية المفعول الذي هو ثلاثة أوجه والاصل ذكر وافية ثلاثة أوجه
 ارجع الى الاخبار عنهم بذكر الوجة الثلاثة رجوعاً أو اخبر بما تقدم راجعاً الى الاخبار عنهم بذكر الوجة الثلاثة فلي
 الاول هو مفعول مطلق وعلى الثاني هو حال من ضمير المتكلم واعلم ان أيضاً كلمة لا تستعمل الا مع شيئين بينهما توافق ويمكن
 استغناء كل منهما عن الآخر فخرج بالشئينين جاء زيد أيضاً مقتصر اعليه لفظاً ١٣ وتقديره بالتوافق بينهما نحو جاء زيد

عنهم بذكر الوجة الثلاثة رجوعاً وعلى الثاني اخبر بما تقدم راجعاً الى الاخبار عنهم بذكر الوجة الثلاثة (قوله
 ويكررون ذكر الخلاف فيه اذا اعراب فصلاً له محل) اذا ظرف للخلاف أو ليكررون والـ
 محل بدل اشتمال من الضمير المجزور ربي والتقدير في جواب الـ محل أو بدل من مفعول
 يكررون أعني ذكر أو بدل من الخلاف والمحل الساتمة واستقصى الشيء طلب أفضاه وغايته

هذه الكامة عندو جود الضابط المذكر وهو هي هنا مصدر آض بمعنى رجع وأعر به جماعة في مثل قال زيد كذا وقال أيضاً حالا
 من ضمير قال المستكن على انه بمعنى اسم الفاعل مثلاً أي وقال أيضاً أي راجعاً الى القول وهذا انما يحسن اذا صدر القول المقيد
 بالحال بعد صدور قول سابق حتى يصح ان يقال انه راجع الى القول بعد ما فرغ عنه وليس ذلك شرطاً في استعمال أيضاً بدليل
 صحة قلت اليوم كذا وقت أمس أيضاً والذي بطرد في جميع المواضع ما قدمناه ويؤيده انك تقول عند زيد مال وأيضاً علم فلا
 يكون قبلها ما يصلح للعمل فيها فتحتاج الى التقدير فقام له في حيث جاءهم مثل الضمير المنفصل من قوله تعالى كنت أنت الرقيب
 عليهم ذكر وافية وجهين هما كونه تأ كيدا وكونه فصلاً وسقط كونه مبتدأ للنصب ما بعده ويكررون ذكر الخلاف فيه
 اذا اعراب فصلاً له محل باعتبار ما قبله أم باعتبار ما بعده أم لا محل له في الضمير المجزور ربي عائد الى مثل الضمير المنفصل الذي
 تقدم ذكره واذا ظرف للخلاف وأله محل الى آخره في محل جر على انه بدل اشتمال من الضمير المجزور المتقدم ثم مضاف محذوف
 أي جواب أله محل والمعنى ويكررون ذكر الخلاف في جواب قول السائل أله محل باعتبار ما قبله أم باعتبار ما بعده فان قلت
 بشكل عليه قوله أم لا محل له فان هذا القول لا يتأني مع اعرابه فصلاً أي مع جملة معرباً بحسب المحل قلت انما يشكك اذا جمعت
 أم متصلة عاطفة على ما سبق اما اذا جمعت منقطعة لجراد الاضرب أي بل لا محل له أصلاً اذا لا يكون هذا حينئذ من محل الخلاف
 اذا اعراب فصلاً فان قلت فلم لا يجوز ان يكون المراد بالاعراب الاعراب اللغوي أي اذا ظهر مثل هذا الضمير حالة كونه فصلاً
 وحينئذ فتكون المحتملات الثلاث موانع للاختلاف قلت هو خروج عن الاصل لا الداع اذا الاصل حمل كلام أهل كل فن على
 ما هو متعارف بينهم وقد أمكن بالطرق التي مرّت فلا بد من عساه ويحتمل ان يكون أله محل باعتبار ما قبله أم باعتبار ما بعده في
 محل نصب أو رفع على انه محكي بقدر رأي قائلين أله محل أو مقولاً فيه أله محل على ان يكون حالاً من ضمير يكررون أو فيه والاولى
 ما سبق في الخلاف في بالنصب عطف على المضاف من قوله ويكررون ذكر الخلاف وبالجر عطف على المضاف اليه المذكر أي

ومات عمرو أيضاً وبامكان
 الاستغناء نحو اختصم زيد
 وعمرو أيضاً فلا يقال ثنى
 من ذلك على هذه الوجوه
 المحترز عنها وانما تستعمل

فيكررون ذكر الخلاف في كون المرفوع فاعلاً أو مبتدأ إذا وقع بعد إذا في نحو إذا السماء انشقت وكونه فاعلاً يفسره مذهب سيبويه وأثر البصريين وكونه مبتدأ مذهب الاخفش أو بعد أن في الشرطية في نحو وان امرأه خافت وكونه فاعلاً مذهب البصريين أو أكثرهم وأما كونه مبتدأ على الخصوص بحيث لا يجوز جعله فاعلاً فلم أعلم قائل به نعم الكوفيون يجوزون فيه ثلاثة أوجه ان يكون فاعلاً محذوف يفسره الظاهر كما يقول البصريون وان يكون فاعلاً بالفعل المتأخر لانهم لا يتحاشون من جواز تقديم الفاعل على رافعه وان يكون مبتدأ أو أظن الاخفش يجوز هذا الأخير أو بعد في ظرف في نحو وفي الله شك ووجوب كونه فاعلاً نقله ابن هشام الاندلسي عن الأكثرين وأما كونه مبتدأ فلا أعلم من قال بوجوبه وانما قال ض الأريج كونه مبتدأ أو يجوز كونه فاعلاً وعكس ابن مالك فخرج فاعليته كما ستعرفه في الباب الثالث ان شاء الله تعالى أو بعد في ظرفي نحو ولوانهم صبروا وكونه فاعلاً بفعل محذوف مذهب كوفي اختاره الرخشي وأثر الحارثي وكونه مبتدأ مذهب سيبويه وجاعه في يكررون أيضاً ذكر الخلاف في كون أن في المشددة أو أن في الخفيفة ووصافهم ما في ضمير التثنية ولو أفرد ساكن أحسن لان العطف بأى وصلة إحدى هاتين الحكامتين بعد حذف الجار في نحو شهد الله انه لا اله الا هو أي بانه وهذا امثال الاول وهو ان المشددة في نحو حضرت صدورهم أن يقا تلوكم أي عن ان يقا تلوكم وهذا مثال للثاني وهو ان الخفيفة في موضع خفض بالجار المحذوف على حذف قوله أي قول الفرزدق اذا قيل أي الناس شريفة * في اشارت كليب بالاكف الاصابع أي الى كليب والاصابع فاعل اشارت وبالا كف ظرف مستقر حال منها أي اشارت الاصابع حالة كونهم مع الا كف يريد ان الاشارة وقعت بمجموع الاصابع والا كف وفيه من يريد من هذه القبيلة فان قلت كيف تجعل ان أو ان مع الصلة في محل خفض المحذوف على حذف ما وقع في هذا البيت والواقع فيه ليس بشاذ عند القائل به قلت انما جعل على حده في مطلق الجرب المحذوف لاني خصوصية الجربة من حيث كونه شاذاً أو في موضع ١٤ في نصب بالفعل المذكور على حذف قوله في صفة ربح لدن يهز الكف يعمل منه * وفيه كما غسل الطريق الثعالب في الاصل

(قوله فعليك بمر اجعته) في الشرح أي استمسك بها فالباء ليست بزيادة كما ظنه

كما غسل في الطريق وذلك لان الطريق ظرف مختص فلا يتسلط عليه العامل اذا اريدت الظرفية بواسطة في أو ما هو بعينه نقول سرت في الطريق وسرت بالطريق فان وصل الفعل اليه في هذه الحالة بدون الحرف حفظ ولم يقس كالبيت وقد علمت ما فيه من سؤال وجواب كالبيت ولدن بفتح اللام وسكون الدال صفة للمرح قال الجوهري يقال ربح لدن ورمح لدن ولم يرد على ذلك الرضى وفي القاموس اللدن اللين من كل شيء ويعمل به ترومته صدره وضمير فيه يعود الى المرح في المصاحبة فتخرج على قومه في زينة يقول ان هذا الرمح يضطرب بصدرة مع هز الكف لينه وكذا يكررون الخلاف في جواز العطف على الضمير المجزوم من غير اعادة الخافض في كافي نحو سرت بك وزيد وما فيها غيره وفرسه والجواز مطاقام مذهب الكوفيون ويونس والاخفش واختاره ابن مالك والمنع في السعة والجواز في الضرورة مذهب أكثر البصريين في جواز العطف على الضمير المتصل المرفوع من غير وجود الفاصل في امام مؤ كذا وغيره وصرح بعضهم بان مذهب البصريين المنع الا في الضرورة وقال الرضى البصريون يجوزون العطف بلائناً كيد ولا فصل لكن على فح لا انهم حظروه أصلاً بحيث لا يجوز ان يرتكب وأما الكوفيون فيجوزون العطف المذكور بلائناً كيد بالفصل ولا فصل من غير استقباح في كذا يكررون الخلاف في غير ذلك الذي تقدم ذكره في عما اذا استقصى في البناء للمفعول أي طالب اقضاء بحيث انتهى الى غاية في أمل القلم في استعارة تبعية في الفعل فان الاملال الحقيقي وهو احداث السامة وضجر النفس لا يتعاق بالعلم وبعقب السام في بفتح السين المهملة والهمزة وهو الملالة أي جعل السام واقعا عقب الاستقصاء من غير تراخ في جبهت هذه المسائل في المقدمة في نحو هاهنا مقرونة بحركة في الباب الرابع من هذا الكتاب في اذا كان الامر كذلك في فعلك بمر اجعته أي بالعود اليه وعليك هاهنا اسم فعل بمعنى استمسك وانما فسرناه بذلك لوجود الباء في المفعول فهو مثل عليك بذات الدين وصرح الرضى بان الباء في مثله زائدة قال والباء تزداد كثيراً في مفعول أسماء الافعال اضعه في العمل فعمل بحرف عاذته ايصال اللازم الى المفعول قلت الزيادة خلاف الاصل وقد أمكن جعلها بمعنى فعل متمم بالباء كما رأيت فلا يمدل عنه ثم علل المصنف الامر بالمراجعة بقوله في فانك تجده في أي الباب الرابع في كثر واسعا تنفق منه في والكثير المال المدفون والمراد بسعته كثرته في ومنها لا وهو اسم محل الشرب الذي ترده الشارب واسم لماسية من الماء المشروب في سائغ في أي سهل الدخول الى الخلق فان جعل المنزل اسماء للمشروب

فالسناد حقيقي وان جعل اسم المكان ذلك فالاسناد مجازي نحو نهر جار **يؤترده** أي تصل اليه نائلا منه وفي القاموس الورود الاشراف على الماء وغيره دخله أولم يدخله قات لكن المراد هنا المباشرة والنيل لا مجرد الاشراف عليه **يؤترده** وتصدر **يؤترده** بضم الدال المهملة وكسر هاء مضارع صدر **يؤترده** عن أي عن ذلك المنهل جعل المصنف هذا الباب محلا لما ينفع به الناظر في نفسه ويستفيدة منه ومن هذه الجهة شبه بالمنهل الذي يرد الشارب ويصدر عنه ريانا لانه منه ومجلا لما ينفع به ناظره من عداه ويغنيه اياه ومن هذه الجهة شبه بالكنز الذي ينفع صاحبه التماس بما ينفعه منه وان اراد ان ذلك أمر مستمر ولهذا عبر في الموضوعين بالمضارع المفيد للاستمرار ويوجد في بعض نسخ هذا الكتاب تجديده مكان تجده فان قلت هل من فرق بين الشخصيتين قلت نعم فان تجده في الاول بمعنى تعلمه ومنه وان وجدنا أكثرهم افاسيقين فالضمير المنصوب أول المفعولين وكثرا ثانياً ومنها ما طوف على الثاني وتجدد في النسخة الثانية بمعنى نصب كافي قولهم وجد ضالته اذا أصابها ومنه قول أبي الطيب المتنبي وانظلم من شبح النفوس فان تجدد **يؤترده** ذاعقة فاعلم لم ينظم وبه لغوية ما في تجدد وكثرا هو المفعول به فان قات فأيتهما أحسن قلت الثانية لأشتملها على مبالغة ليست في الأولى وذلك لان هذا من قبيل التجريد وهو ان يتزعزع من أمر ذي صفة آخر مثله في تلك الصفة على سبيل المبالغة لكمال تلك الصفة فيه حتى بلغ من الانصاف الى حيث يصح ان يتزعزع منه موصوف آخر تلك الصفة فان قات فها هذه الباء قلت يجوز ان تكون سببية والمعنى انك تجدد بسبب وجوده كنز او منهل لا فيكون التجريد فيه مثله في قولهم سألت يزيد البحر ولقيت به الاسد ويجوز ان تكون ظرفية فيكون التجريد فيه مثله في قوله تعالى لهم فيها دار الخلد **يؤترده** الامر الثاني **يؤترده** من الامور التي اقتضت التطويل **يؤترده** اراد ما لا يتعلق بالاعراب **يؤترده** وذلك فضول وتعرض الى ما لا حاجة اليه في المقصود فبطل الكلام بباراده **يؤترده** كالكلام في اشتقاق اسم **يؤترده** أي هذا اللفظ مقولا في السؤال عنه **يؤترده** هو من السمة **يؤترده** هي العلامة الاصل وسمة فحذفت الفاء كما في عدة وعلى هذا ١٥ فيكون اسم من قبيل المحذوف الفاء

يؤترده كما تقول الكوفيون **يؤترده** وهم النخاعة المنسوبون الى الكوفة وهي بلد معروف ويقال لها كوفة الجند لانها اختطت

الرضى انتهى وأقول في الصحاح وتقول على زيد او على زيد معناه أعطى زيد او قولهم عليك زيدا أي خذوه وهو يقتضي ما قاله الرضى من ان الباء فيه زائدة ولم أر من يفسر اسم الفعل هذا بما فسر به الشارح وعبارة الرضى وأسماء الافعال حكمها في التعدي والازوم حكم الافعال التي هي بمعناها الا ان الباء تراد في مفعولها كغير نحو عليك به لضعفها في العمل فتعدي بحرف عادت به افعال

فيها خطط العرب في خلافة عثمان رضي الله تعالى عنه خططها السائب **يؤترده** من السمو **يؤترده** وهو العلو والرفعة فيكون اسم من قبيل المحذوف اللام **يؤترده** كما تقول البصريون **يؤترده** وهم النخاعة المنسوبون الى البصرة ويقال لها قبة الاسلام وخزانة العرب بناها عتبة بن غزوان في خلافة عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه وهي بفتح الباء وكسر هاء وضمتا ثلاث لغات حكاهن الازهرى قال النووى أفصحهن الفتح وهو المشهور والنسب اليها بصري بكسر الباء وفتحها وجهان مشهوران ولم يقلوه بالضم وان ضمت البصرة على لغة لان النسب مسموع كذا في تهذيب الاسماء واللغات **يؤترده** والاحتجاج لكل من الفريقين **يؤترده** فريق البصريين وفريق الكوفيين **يؤترده** ترجيح الراجح من القولين **يؤترده** المنسوبين اليها ما فخرج قول الكوفيين باعتبار المعنى فان كون الاسم علامة للمسمى يعرف بها أظهر من كونها رفعة للمسمى ويرجح قول البصريين باعتبار اللفظ فالمسموع في الجمع اسماء وأسام لا أو سام أو واسم وفي النسخ غير سمي لا وسيم وسميع في الفعل سميت وجاء في الاسم لغة أخرى وهي سمي كهدى وكل ذلك يشهد لكونه من السمو وادعاء القاب في الجميع بعيد وأيضا فان المهمة لم تعهد في كلامهم داخله على ما حذف صدره **يؤترده** وكالكلام على ألفه **يؤترده** أي ألف اسم مقولا في السؤال عنها **يؤترده** لم تحذف من البسمة خطا أي أي حذف خطها وهي صورتها التي تكتب بها الخط المنصوب على التمييز عن النسبة الواقعة في جملة وحذفت وعلة الحذف كثرة الاستعمال وهي باعثة على التخفيف **يؤترده** وعلى باء الجر ولاه **يؤترده** مقولا في السؤال عنها **يؤترده** كسر تالفا **يؤترده** أي كسر لفظها فهو تميز كما مر والعلامة قصد موافقة حركتها لا اثرها للناسي عنها **يؤترده** وكالكلام على ألف هذا الاشارة **يؤترده** لا الموصولة مقولا في السؤال عنها **يؤترده** زائدة هي كما يقول الكوفيون **يؤترده** لان تنبيهه ان يحذف الالف ولولا انهم ازيدة لم تحذف والجواب انها حذفت لاجتماع الالفين ولم ترد الى أصلها فرباين التمكن نحو قتيان وغيره كما حذف الياء من اللذان قال ابن يعيش لا بأس بأن نقول هو ثنائي كما وذلك انك اذا سميت به قلت ذاه فتزيد الفاء أخرى ثم تقابلها مرة كما تقول لاه اذا سميت بلا وهكذا حكم الاسماء التي لا ثالث لها وضاها اذا كان

ثانيها ألفا ولو كان أصله ثلاثة قليل ذاي ردا الى أصله ثم أم منقلبة عن ياء هي عين واللام ياء أخرى محذوفة كما تقول البصريون في
 فتحكموا بأنه من الثلاثية لأن التثنية والذي حملهم على ذلك غلبة أحكام الاسماء المتكسبة عليه كوصفه والوصف به وتثنيته
 وتحقيره وجعله من مضاعف الياء لان س حكي فيه الامالة وليس في كلامهم مثل تركيب حيوه ولا مه ايضا به وأصله ذى
 بالانوين تحرك العين بدليل قلبها ألفا وانما حذفت اللام اعتباطا أولا ثم قلبت العين لان المحذوف اعتباطا كالمقدم ولولم
 يكن كذلك لم تقب العين الاخرى الى نحو مروت وقد زعم بعضهم ان العين ساكنة وهى المحذوفة لسكونها والمقلوب هو
 اللام المتحرك والاول اولى لان اللام في موضع التغيير فحذفها اولى ومن ثم قل المحذوف العين اعتباطا وكثير المحذوف اللام كدم
 ويد وعد ونحوها وقيل أصله دوى لان باب طويت أكثر من باب حبيت ثم اما ان تقول حذفت اللام فقلبت عينه ألفا والامالة
 تمنعه واما ان تقول حذفت العين وحذفها قليل كما مر فلا جرم كان جعله من باب حبيت اولى كذا في الرضى وهو العجب من مكي
 ابن أبى طالب اذ أورده مثل ذلك في كتابه الموضوع لمشكل الاعراب مع انه ليس من الاعراب في شيء وهذا كالتركيب الواقع
 في مثل ومن يفعل ذلك فليس من الله في شيء فالطرف الاول صفة في الاصل لشيء لكن قدم عليه فانتصب على الحال فان قلت
 تقديم حال المجرور عليه ممنوع على الاصح قلت ذلك اذ لم يكن الحال طرفا ولا جاروا مجرورا اما اذا كانت كذلك فقد نص ابن
 برهان على جواز تقدمها على عاملها الذي هو ظرف أو جار ومجرور نفعه الرضى عنه في شرح الكافية وهو بعضهم اذ ذكر
 الكسامة في القرآنية وذكر تكسيرها أي جمعها جمع تكسير وتصغيرها وتأنينها وتذكيرها وما ذكر وفي بعض
 النسخ وما ورد فيها من اللغات ١٦ وماروى فيها من القرآت وان لم يبنى على ذلك شيء من الاعراب

وذلك كله تطويل
 لا يحصل فائدة في الغرض
 المقصود وهو الامر
 الثالث من الامور
 الثلاثة المتقدمة ولا
 أدري لما خالف الاسلوب
 المتقدم حيث وصل هذا
 بحرف العطف وحذف

اللازم الى المفعول والمنه بفتح الاول والثالث محل الشرب أو الماء الذي يورد منه والمنهل في
 قول كعب * كانه منهل بالراح معلول * اسم مفعول من أنهل - له ينهل أوواه أولا والسائق السهل
 الدخول في الحلق وتصدر ترجع (قوله والعجب من مكي بن أبى طالب) هو مكي بن أبى طالب بن
 جوش بجاه موهلة مفتوحة وميم مشددة وشين معجمة ولد بالقيروان سنة خمس وخمسين وثلاثمائة
 وقيل سنة أربع وخمسين وانتقل الى قرطبة وسكنها ودخل مصر مرارا وكان متبحرا في علوم
 القرآن والعربية توفي في المحرم سنة سبع وثلاثين وأربع مائة بقرطبة (قوله والامر الثالث
 اعراب الواضحات كالمبتدأ وخبره والفاعل ونائبه والجار والمجرور والمعطوف) في

الموصوف وفصل في الامر الثاني وأثبت الموصوف في اعراب الواضحات كالمبتدأ وخبره والفاعل ونائبه والجار الشرح
 والمجرور والمعطوف والمعطوف وهو ذكر المعطوف مستدركا لانه لا يكون الا حرفا فلا اعراب له أصلا فلا وجه لذكره هنا وأما الجار فإذ
 يكون حرفا فلا يكون له اعراب وتارة يكون اسما وهو المضاف على القول بأنه جار للمضاف اليه فيكون له اعراب بحسب ما يقتضيه
 العامل المسلط عليه وهو أكثر الناس استقصاء لذلك الحوفي بحسب ما يقتضيه فواو ساكنة ففاه وهى
 ناحية تجاه بلبس من أعمال الديار المصرية وقد تجنبت هذين الامرين وهو ما ذكره لا يبنى عليه شيء من الاعراب والكلام
 في اعراب الواضحات حذف للتطويل بما لا يترتب عليه فائدة في المقصود وتبين مكانهم بما يتبصر به الناظر ويتمرن به أى
 يتعود به الناظر وهو في الاصل الهاجس الذي يخطر بالبال والمراد هنا تحله من اراد النظر القرآنية في فيزداد الوثوق
 بصحة الترتيب المماثل لتلك النظائر ويمكن في النفس فضل تمكن في الشواهد الشعرية والمراد عندهم بالشواهد
 الجزئية المذكورة لاثبات القواعد وبالا مثله الجزئيات المذكورة لا يضاعفها فالشواهد اخص وهو بعض ما تنفق في المجالس
 النحوية من سؤال يتعلق بالاعراب وجواب عنه فاني ان المصنف مكان ذينك الامرين اللذين تجنبهما هذه الامور التي
 ذكرها وان حصل بها تطويل فانه لم يخل من فائدة تتعلق بغرض الاعراب واقد أجاد المصنف رضى الله تعالى عنه في هذا
 التصنيف على الوجه الذي قصده ونيسر فيه من لطائف المعارف ما أردته واعتمدته في اللطائف جمع لطيفة وهى من الكلام
 مادي معناه وخفي والمعارف الامور التي يحصل بها العرفان لكن المتبادر منها بحسب العرف الامور الحسنة النفيسة وفي
 هاتين الصفتين لزوم لا يلزم في معني اللبيب عن كتب الاعراب وهو ما علم قصدت فيه المناسبة ولا خفاء بما فيه من
 الاشعار بالمدح فيكون لقباً واللبيب الماقل وكذا الارب في قول اللبيب في قول احسن لاشتمال الجميع حينئذ على لزوم

مالا يلزم وما أحسن قول الشيخ بهاء الدين القبراطي رحمه الله تعالى بقرظ هذا الكتاب

جلال ابن هشام من أعاريه أنا * عروسا علم غيره الدهر لا يني وأبدى لأصحاب اللسان مصنفًا * يفدى بعين كماله في اذني
واقبه مغنى اللبيب فأصبحوا * وما منهم الا فقير الى المغنى * وخطابى به ان ابتدأ في تعلم الاعراب ولمن استمسك
منه بأوثق الاسباب * يعنى انه وضع كتابه هذا للبتدئ والمنتهى لاشتماله على المسائل النافعة للناس في هذا الفن التي تدرك
بسهولة والمباحث الغامضة التي لا يدركها الا من ارتقى فيه الى ذروة الكمال وتتبع كلامه في هذين النوعين شاهد صدق بما
ادعاه والاسباب جمع سبب وهو الحبل ويطلق أيضا على كل ما يتوصل به الى غيره وكل من تمكن الارادة ههنا لكان الاول على
سبيل الاستعارة * ومن الله أسعد التوفيق والصواب الى ما يحظني لديه بجزييل الثواب * الاستعداد طلب المدد والصواب
خلاف الخطأ والتوفيق خلق القدرة والداعية الى الطاعة ويحظني أى يجعلنى ذا خطوة والجزيل العظيم والثواب الجزاء
كالثوب * واياه أسأل أن يعصم القلم من الخطا والخلل والفهم من الزيغ والزلل * ١٧ العصمة المنع والخطأ معروف

والخلل الكلام الفاسد

المضطرب والمراد ان يعصم

القلم من كتابة هذين الامرين

أى كتابة ما يدل علمهما

والزيغ الميل والمراد هنا

الميل عن جهة الصواب

والزلل الخروج عما اراد

الثبوت عليه * وأنه أكرم

مسؤل * وواو واحدة في الخط

وكان القياس ان يكتب

واوين احدهما الواو التي

تسمى همزة الهمزة والثانية

واو معمول وقد تقرر في علم

الخط انه متى أدى القياس

في المهموز وغيره الى اجتماع

اثنين نحو رؤس ودود

حذف واحد ان لم يفتح

الاول كقراء وقارئين وانما

ينها على ذلك لكثر وقوع

الشرح وذكر العاطف في مقام الاعراب مستدرك لانه لا يكون الاحرف الا اعرابا له أصلا
وأقول لا فائدة في تخصيص الاستدراك بذكر العاطف بل ذكر الجار أيضا مستدرك لانه
لا يكون الاحرفا فان قيل قد يكون اسما وذلك في الجرب بالاضافة قلت انما يقولون في هذا
مضافا ومضافا اليه لا جار ومجرورا والجواب عن الاستدراك انه ليس المراد بالاعراب هنا
مقابل البناء حتى يكون ذكر بعض المبنيات مستدركا بل المراد به تطبيق المركب على القواعد
النحوية سواء كان مبنيا أو غير مبنى والحق في بضم الحاء المهملة وسكون الواو هو أبو الحسن
على بن ابراهيم بن سعيد من قرية يقال لها شبرا اللخنة من أعمال الشرقية عمل من أعمال مصر
وهو العمل الذي قصته مدينة بليس وريفه تسمى حوفا دخل مصر وقرأ على أبي بكر الادفوى
وغيره وصنف اعراب القرآن وغيره توفي في ذى الحجة سنة ثلاثين وأربعمائة والخط بالحاء المعجمة
والطاء المهملة المفتوحين الكلام الفاسد والزيغ الميل عن جهة الصواب ولا بأس بذكرتى
من ترجمة المصنف فنقول هو الشيخ جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام
الانصارى ولد بالقاهرة سنة ثمان وسبعمائة وأخذ النصوص والتصرف عن ابن الموكل وغيره
والقرآن عن المشهدى وغيره ولم يأخذ عن أبي حبان غير انه سمع منه ديوان زهير بن أبي سلمى
وتوفي في ذى القعدة سنة احدى وستين وسبعمائة وترك ولدين أحدهما صاحب الدين وكانت وفاته
سنة تسع وتسعين وسبعمائة والاخر عبد الرحمن

بالباب الاول

(قوله وقد تبتها على حروف المعجم) في الصحاح والجعم النقط بالسواد مثل الناء عليه نقطتان يقال

٣ فى ل الغلط في كتابة هذه الكلمة * وأعظم مأمول * أى مرجوم قولك أملت بتخفيف الميم اذار جوت
بالباب الاول * من الكتاب * في تفسير المفردات * أى تبين معانيها التي وضعت تلك المفردات بازائها * وذكر أحكامها
كالجذف والاثبات والزيادة وغير ذلك ولما كان لفظ المفردات عاما ومراد المصنف به الخصوص أى بما يبين مراده فقال
* وأعنى * بفتح الهمزة أى أقصد * بالمفردات الحروف * وهى الكلمات التي لا تدل الاعلى معنى في غيرها * وأعنى أيضا
بالمفردات * ما تضمن معناها أى معنى الحروف * من الاسماء * التي ليست بطرروف كى ومن وما * والظروف * كاذ
واذا ومتى فظهر بما قدرناه جعل الظروف قسيمة للاسماء وهذا الجار والمجرور في محل نصب على الحال من الضمير المستكن
في تضمن العائد على ما ومن يمانية وما هنا عبارة عن أشياء بدليل تبينها بالاسماء والظروف لكن إعادة الضمير مفردا مذكرا
للفظها * فانما * أى المفردات المذكورة هى * المحتاجة الى ذلك * الذى تقدم ذكره من تفسير المعاني وذكر الاحكام والفاء
لمجرد السببية * وقد تبتها أى المفردات التي عنيها * على حروف * الخط * المعجم * أى الذى وقع عليه الاجماع وهو النقط
تقول أعجمت الحرف اذا نقطته والمراد به هذه الحروف حروف الهجاء التي تتركب منها الالفاظ ولا يخفى ان النقط انما هو في

بهذا فاطلاق حروف المعجم على المجموع بطريق التغليب قال الجوهرى وناس يجعلون المعجم بمعنى الاعجام مثل المخرج والمدخل قال التفنيزانى وقد يقال معناه حروف الاعجام أى ازالة العجمة وذلك بالنقط قلت انما يتم اذا كان جملة الهمة للسلب مقيساً أو مسموعاً في هذه الكلمة ليسهل في متعلق بالفعل من رتبها ومعنى في تناوها في أخذها تقول ناولته كذا فتأوله أى أخذه وهو مخصوص بالاجسام لكنه استعمل هنا في غيرها على سبيل الاستعارة ولما فيه من المبالغة حيث جعلت تلك الامور المعقولة بمثابة الصور المحسوسة فيورعها كرت في سبيل القلة في اسماء غير تلك التي عنيتها أو لا وهي ما ليس متضمناً للمعنى الحروف ولا ظرفاً ككل وكلنا في ورعها كرت أيضاً في افعالها كما شاؤنا ولا وعدا وانما يصف الافعال كما وصف الاسماء بكونها غير تلك لان الافعال لم تدخل في تلك المفردات التي عنها أو لا حتى يقول وافا لا غير تلك في ليس الحاجة الى شرحها في أى شرح الاسماء التي لم تنقـدم ارا دتم او الافعال وقد يقال مقتضى قوله أو لا فانها المحتاجة الى ذلك ان لا يثبت لغيرها احتياج الى ذلك اضرة الحصر وهنا أثبت لغيرها الاحتياج فتنا في الكلامان وجوابه ان الحصر في الاول باعتبار شدة الاحتياج والحاجة في الثاني غير شديدة على ما يشعر به لفظ المسيس في حرف الالف في أى الحرف الذى هو الالف فالإضافة بيانية والمراد به الهمة وزائغـاء برعنا بالالف نظر الى انها تصورى في الخط كذلك واما الالف المراد به الحرف الهوائى المتمنع الابتداء به فسيذكره المصنف تاليا الحرف الواو ثم المذ كور في هذا الحرف المراد به الهمة كلمات منها ما هو حرف واحد هو الالف ومنها ما هو فوق ذلك واوله ألف في الالف ١٨ المفردة تأتي في بناء التأنيث لاسناده الى ضمير المؤنث ولو ذكر باعتبار اللفظ لجاز

ليكن الاول اولى لانه انث
أولا بقوله المفردة فالتأنيث
ثانيا لغرض المناسبة في على
وجهين في أى طريقين
تقول هذا وجه الكلام
أى طريقه المقصودة منه
في أحدهما أن تكون في
بناء التأنيث في حرفا ينادى
به القريب في والاخبار عن
الهمة بانها حرف للنداء
كالاخبار في قولك زيد

أجمعت الحرف والتجيم مثله ولا يقال عجمت ومنه حروف المعجم وهي الحروف المقطعة التي يختص أكثرها بالنقط من بين سائر حروف الاسم ومعناه حروف الخط المعجم كما تقول مسجد الجامع وصلاة الاولى أى مسجد اليوم الجامع وصلاة الساعة الاولى وناس يجعلون المعجم بمعنى الاعجام مصدر امثل المخرج والمدخل أى من شأن هذه الحروف ان تجتم انتهى قال التفنيزانى في حاشية الكشف بعد ما ذكر ما في الصحاح وقد يقال معناه حروف الاعجام أى ازالة العجمة وذلك بالنقط وفي الشرح انما يتم ذلك اذا كان جعل الهمة للسلب مقيساً أو مسموعاً في هذه الكلمة انتهى وأقول يمكن ان يكون في قول التفنيزانى وقد يقال ايما الى ما في الشرح

في حرف الالف

الالف المفردة (قوله أفاطم مهلا بهض هذا التمدل) هذا صمد ربيت من معلقة امرئ القيس

قائم اذ هو باعتبار المسمى والمراد ان مسمى الهمة وهو آه من قولك آزيد مثلاً حرف نداء وهذا كقولهم تجزّه
الباء حرف جر والواو حرف عطف أو يقال هو على تقدير مضاف حذف اظهروا المراد والمعنى اسم حرف ينادى به والباء اسم حرف
جر والواو اسم حرف عطف وكذا كل ما هو بهذه المثابة والامر فيه سهل وانما نبهنا عليه لان الشيخ في الدين السبكي رحمه الله
تعالى قدح في عبارة القوم وادعى أنهم غير محررة ذكر ذلك في شرح التلخيص وينادى مبنى للفعول والقريب نائب عن الفاعل
ولو جعل الفعل مبنياً للفاعل المخاطب والخطاب الكل من يصلح أن يخاطب ونصب القريب على انه مفعول به أصح قبل والسر في
كونها موضعت لنداء القريب دون البعيد ان نداء البعيد يحتاج الى رفع الصوت وهو يحصل بكثرة الحروف والى مده وهو يحصل
بان يكون آخره ألفاً والمغنيين منتهيان من الهمة فجعلت لنداء القريب في كقولهم أى قول امرئ القيس جاز الاضمار بناء
على شهرة الكلام المحكي له فان قلت قد اشترى جميع الكتب مثل هذه العبارة فيقال كقولهم وقولها أى الشاعر والشاعرة
وان لم يشتهر بل جهل القائل يبين قلت هذه لا تدفع جواز الاضمار نظراً الى شهرة القائل كما ظنه الشيخ سعد الدين التفنيزانى
في شرح المفتاح والحاصل ان القائل تارة يجهل فيقال كقولهم مثلاً ويعود الضمير على القائل بدلالة لفظ القول وتارة يعلم
ويكون المحكي مشهور والنسب اليه بحيث يتبادر الذهن بذكر القول الى معرفة قائله فيجوز الاضمار بناء على هذا وما نحن فيه
من هذا القليل في أفاطم مهلا بهض هذا التمدل في وان كنت قد أزمعت صمدى فاجلى وهذا البيت من بحر الطويل عروضة
وضر به مبهوضان وكذا جرؤه الاول وهو مفعول في معنى ان عروضة جاءت على وفق ضربه زينة رويامن غير اخراج للعرض عن

وزنه المعهود وأكثر ما تكون التقفية في مطامع القصيدة وقد تأتي في أنشائها عند الخروج من غرض إلى غرض كما وقع هنا فان
 امرأ القيس استعمل التقفية في أول قصيدته حيث قال قفانك من ذكرى حبيب ومنزل * بسقط اللوى بين الدخول فومل
 ثم ففي ههنا بعد أبيات مرتله والاصل أفاطمة فرخم بحذف الهاء وأبقى الميم على فتحه اجرياء على اللغة الفصحى وهى لغة من ينوى
 المحذوف مهلا مفعول مطلق كما هالا الا انه حذف زائده وجعل بدلا من اللفظ بالفعل كضربا زيدا فبعض منصوب به لان
 الفعل الذى جعل المصدر بدلا منه على الاصح كما صرح به ابن مالك في التسهيل وبعضهم يرى انه منصوب بالفعل المحذوف أى
 امهلى بعض هـ ذا التدل أى أخر به عنها هذا الوقت والتدل بدال مهـ جملة التفعيل والازماع الاجماع وتضميم العزم عليه قال
 الجوهري تقول أزمعت الامر ولا تقول أزمعت عليه وقال الفراء أزمعته وأزمعت عليه بمعنى مثل أجمعت وأجمعت عليه
 والصرم بفتح الصاد مصدر صرمه اذا قطعه والصرم بالضم اسم للقطعية والاجال الاحسان فان قلت ما المعين لحل النداء هنا
 على نداء القريب قلت القرينة الصارفة الى ذلك لا ترى الى قوله في هذه القصيدة يخبر بحاله مع هذه المرأة

ويوم دخلت الخدر خدر عيزة * فقالت لك الويلات انك مرجى تقول وقد مال الغيبط بنامع * عقرت بعيرى يا امرأ
 القيس فانزل فقلت لها سىرى وأرخى زمامه * ولا تبعدينى عن جنالك المعلن المراد بعيزة المشار اليها هنا هى فاطمة
 المنداة فى قوله أفاطمة مهلا البيت على ما صرح به بعض الشارحين والخدر بكسر الخاء المحبة وسكون الدال المهـ جملة الهودج
 ومرجى أى مصيرى راجلا لعقر لك ظهر بعيرى والغيبط بالغين المحبة والطاء المهملة ١٩ على وزن الرغيف رحل يسند به

الهودج للنساء والجنى
 ما يجنى أى يقتطف من
 الثمرة عبر به هنا عن اللذة
 التى ينالها من هذه المرأة
 على طريق الاستعارة
 والمال ترشح اذا تعليل
 جنى الثمرة مرة بعد أخرى
 ونقل ابن الجبار بنحو
 محبة وزاى وهو شارح
 ألقية ابن معطى عن
 شيخه انه أى ههنا

عجزه وان كنت قد ازمعت صرما فاجلى كذا فى الشرح وفى المعلقات صرعى بالاصافة الى ياء
 المتكلم وفاطم بالفتح مرخم فاطمة على الاكثر وهو ان ينوى المحذوف وهى فاطمة بنت
 العبيد بن ثعلبة العذرية صاحبة امرئ القيس ومهلا بمعنى امهلى وأصله اهـ الا مصدر أمهل
 حذف زائده وجعل بدلا عن اللفظ بالفعل وهو الناصب لبعض وقيل ناصبه محذوف تقديره
 امهلى وقيل اتركى والتدل بالمهـ جملة من الدل بالفتح بمعنى الغنى وازمعت بالزاي والعين المهملة
 قال الخليل ازمعت على امر اذا ثبت عليه عزمك وقال الكسائى يقال ازمعت الامر ولا يقال
 ازمعت عليه وقال الفراء ازمعته وازمعت عليه بمعنى والصرم بفتح الصاد مصدر صرمت الشئ
 اذا قطعته وضمها اسم للقطعية والاجال الاحسان وفى الشرح والمعين لحل النداء ههنا على
 القريب القرينة وهى ظاهرة وأقول هى خطابه عقيب النداء لصاحبه بالمعانة فان مثله
 لا يصدر الا بين مخاطبين يكون أحدهما قريبا من الآخر (قوله وهذا خرق لاجماعهم) وذلك

الحرف الذى هو أحد أحرف النداء للنسب أى لنداء المنادى المتوسط بين القرب والبعد وهو الحرف الذى وضع
 للقريب أى لنداء القريب هو **يا** دون غيره من أحرف النداء وهذا الكلام المنقول عن الشيخ **خرق** لاجماعهم
 أى لاجماع النحاة من وجهين الأول دعوى ان الهمزة للمتوسط وانما هى عندهم لنداء القرب فقط والثانى كون القريب
 لم يوضع لندائه غير **يا** والقدح بخرق اجماع النحاة مبنى على ان اجماعهم فى الامور اللغوية معتبر بتبين اتباعه ووقع لبعض العلماء
 تردد فيه وجعل المصنف ذلك الكلام نفس الخرق لغرض المبالغة فى التشنيع وتأويله بدو خرق يفوت هذا الغرض وقد ذكر
 الشيخ عبد القاهر فى قولها **يا** فالتأهيل اقبال وادبار * انه لا مجاز فى شئ من الطرفين وانما المجاز فى الاسناد نفسه حيث جعلت كأنها
 تجسمت من الاقبال والادبار قال ولوقلنا المراد ذات اقبال وادبار خرجنا الى شئ مغسول وكلام عامى مرذول **يا** الوجه
 الثانى من وجهى الالف المفردة **يا** أن تكون **يا** هى **يا** للاستفهام وحقيقته طاب الفهم **يا** ولوقيل طاب الافهام لكان له
 وجه اذا يطلب من المستفهم الاما يمكن أن يفعل وانما يفعل الافهام لا الفهم القائم بغيره فيكون الافهام هو المطلوب منه وغايته
 أن يكون الاستفعال أخذ من المزيد وليس يبدع فقد تقدمت أمثلة كثيرة منه عند الكلام على قول المصنف فى الديباجة
 ومعضلات يستشكها الطلاب وفى كلام الجوهري إشارة الى ذلك فانه قال واستفهمنى الشئ وافهمته وقد يجب بان المطلوب
 الحقيقى فى الاستفهام هو الفهم والافهام وسيلة الى ذلك المطلوب واعتبار المقاصد أولى من اعتبار الوسائل فلذلك جعل لطاب
 الفهم لا الافهام فان قيل ينتقض بنحو افهم فان حقيقته طاب الفهم وليس باستفهام فالجواب ان المراد طلبه الفهم وذلك لان

الطالب مصدر أضيف الى المفعول فلا بد له من فاعل والاصل وحقيقة الاستفهام طلب الانسان فهمه فحذف الضمير المضاف اليه وعوض عنها لام التعريف على رأى الكوفيين أو تقول هي للعهد والتعريف اللامى قائم مقام التعريف الاضافى من غير حذف وتعويض فالعهد هو فاعل الطالب فاذن لا يرد النقص فافهم فانه وان كان لطلب الفهم لكنه لطلب فهم شخص آخر غير الطالب **﴿نحو﴾** حمزة **﴿أزبد قائم﴾** برفع نحو على انه خبر مبتدأ محذوف أى هو نحو كذا وبنيته على تقدير فعل أى أعنى مثلاً وجوز بعضهم فى مثله أن يكون منه وباعلى اسقاط الخافض أى فى نحو كذا قلت وليس ذلك بمقتبس فى مثل هذا الموضع فلا ينبغى التخرج عليه **﴿وقد أجزأ الوجهان﴾** وهما كون الهمزة للنداء وكونه للاستفهام **﴿فى قراءة الحرمين﴾** نافع المبنى وابن كثير المكي قوله تعالى فى سورة ٢٠ الرمر **﴿أمن﴾** بجمع واحدة خفيفة **﴿هو قانت﴾** أى قائم لوظائف العبادات

﴿آناه الليل﴾ أى ساعاته واحدها ألف بكسر الهمزة وسكون النون أى كعمل قلت وليست هذه القراءة مختصة بالمحرمين كما يشعر به كلام المصنف بل قرأها حمزة أيضاً وكون الهمزة فيه **﴿أى فى هذا الكلام﴾** للنداء هو قول الفراء **﴿من الكوفيين﴾** **﴿ويبعده﴾** إمامنا الأبعد أومن التبعيد والثانى أولى لمناسبة قوله **﴿بعده ويقر به فانه من التقريب﴾** **﴿آناه ليس فى التنزيل نداء بغير ياء﴾** هذا فاعل الفعل من يبعده أى ويبعده قول الفراء انتفاء وقوع نداء بغير ياء فجعل الهمزة هنا للنداء محل على ما لم يقع له نظير فى القرآن مع إمكان السلامة منه وهو بعيد قال بعض من

انهم اتفقوا على أن الهمزة لنداء القريب واتفقوا على أن نداء القريب ليس مختصراً فى (قوله فى قراءة الحرمين) أمن هو قانت المراد بالمحرمين نافع وابن كثير وقراءتهم فى هذه الآية وكذلك قراءة حمزة بتخفيف الميم قال ابن عطية فى تفسيره بعد أن صرح بجواز الوجهين واستظهر كون الهمزة فى الآية للاستفهام التقريرى والوجه الثانى أن يكون حرف نداء والخطاب لاهل هذه الاوصاف وكأنه يقول أصحاب هذه الاوصاف قل هل يستوى قال وهذا معنى صحيح الا انه أجنبي عن معنى الآيات قبله وبعده وفى التعليل وفيه نظر فان المأمور بالقول فى الآية السابقة وهى قل تمتع هو النبي صلى الله عليه وسلم وكذا الخطاب بقل ياعبادى وبقل انى أمرت ولا شك ان الصفات المذكورة فى قوله أمن هو قانت آناه الليل ساجداً وواقفاً يحذر الآخرة ويرجو رحمة ربه يمكن جعله للنبي صلى الله عليه وسلم بل هو الاجدر بها فاقبل الآية وما بهما مناسبتان لاجنبى عنها (وأقول) مع ان ابن الصائغ سبقه الى ذلك ليس هذا نظراً فيما قال ابن عطية وانما هو بيان لوجه آخر على تقدير كون الهمزة للنداء وذلك ان قول ابن عطية ان معنى الآية على جعل الهمزة للنداء أجنبي عما قبلها وما بهما مناسبتان انما هو على تقدير ان يكون الخطاب لاهل الاوصاف المذكورة كما صرح به وأما على تقدير ان يكون لموصوف معين هو النبي صلى الله عليه وسلم الخطاب بما قبل الآية وما بهما مناسبتان فوجه آخر ليس فى كلام ابن عطية تعرض له (قوله ويبعده انه ليس فى التنزيل نداء بغير ياء) قال ابن الصائغ الابداع مجرد هذا لا يظهر فكيف فى القرآن من مفرد لم يقع الا فى محل واحد نحو ضيرى الزبانية المعهن نعم لو اردف ذلك بان النداء بالهمزة فى كلام العرب قابل لاتباعه ولو كان به غنية انتهى وفى الشرح هذا لا يشبه ما الكلام فيه فان البحث فى كلمة قرآنية تتردد بين معنيين لا حدهما نظير فى القرآن دون الآخرة وأقول الاولى ان يقول بين معنيين كلاهما فى القرآن ولم ترد تلك الكلمة فيه لا حدهما ووردت فيه لا لاخر لان قوله لا احد المعنيين نظير فى القرآن دون الآخرة غير مطابق لما نحن فيه لان اسكل من الاستفهام ونداء القريب نظير فى القرآن اللهم الا ان يريد لا احد المعنيين معبر عنه بتلك الكلمة نظير فى القرآن وليس للآخر مبراعته

عاصر المصنف الابداع مجرد ما ذكر لا يظهر فكيف فى القرآن من مفرد لم يقع الا فى محل واحد كضيرى والزبانية والمعهن قلت هذا لا يشبه ما الكلام فيه فان البحث مفروض فى كلمة قرآنية تتردد بين معنيين لا حدهما نظير فى القرآن دون الآخرة كالمهمزة فى الآية حيث ترددت بين أن تجعل للاستفهام وله فى التنزيل نظائر وان تجعل للنداء امولاً نظيره فيه فابن هذا من ضيرى ونحوه وفى تفسير ابن عطية تجوز الوجهين لكنه أبعد وجه النداء به أجنبي من معنى الآيات قبله وبعده قلت وفيه نظر لان المأمور بالقول فى الآية السابقة وهو قل تمتع هو النبي صلى الله عليه وسلم وكذا هو الخطاب بقوله قل ياعبادى وقوله قل انى أمرت أن أعبد الله وقوله قل انى أخاف ان عصيت ربي وقوله قل ان الخاسرين الذين خسروا أنفسهم فابعد الآية المتقدمة وما قبلها مناسب لها لا أجنبي عنها **﴿ويقر به﴾** أى قول الفراء شيئاً الا قول **﴿سلامته من دعوى المجاز﴾** اللازم على جعل الهمزة للاستفهام

فإذا لا يكون الاستفهام منه تعالى على حقيقته ضرورة أنه يستلزم الجهل بالاستفهام عنه والجهل على الله سبحانه وتعالى مستحيل قال الشيخ بهاء الدين السبكي في شرح التلخيص لا شك أن الاستفهام طالب الفهم ولكن هل هو طالب فهم المستفهم أو وقوع فهم من لم يفهم كائن من كان فإذا قال من يعلم قيام زيد لم ير وبحضور بكر الذي لا يعلم قيامه هل قام زيد فقد طالب من المخاطب الفهم أعني فهم بكر وإذا كان كذلك فلا بدع في صدور الاستفهام عن يعلم المستفهم عنه ولا مانع حينئذ من جعل الاستفهامات الواردة في القرآن على حقيقتها بناء على أن طالب الفهم مصروف إلى غير المستفهم كما في قوله تعالى أنت قلت للناس اتخذوني فهموا استفهام حقيق طالب به إقرار عيسى عليه السلام في ذلك المشهد العظيم بأنه لم يقل ذلك ليحصل فهم النصاري ذلك فيتم رعوندهم كذبهم فيما ادعوه هذا كلامه قلت ومنه سؤال جبريل النبي عليه الصلاة والسلام عن الإيمان والاسلام والاحسان حيث قال ما الإيمان قال الإيمان أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله وتؤمن بالبعث قال ما الاحسان قال أن تعبد الله كأنك تراه وفي آخر الحديث ثم أدبر فقال ردوه فلم ير شيئاً فقال هذا جبريل جاء يعلم الناس دينهم فقد استفهم جبريل النبي صلى الله عليه وسلم ليحيب بما أجاب فيه فهم الحاضرون ويتعلموا دينهم ٢١ ولم يكن غرضه طالب فهم نفسه بل فهم غيره

من يستمع الجواب وهو على هذا الاستفهام حقيق **ب** الثاني سلامته **ب** من دعوى كثرة الحذف إذا التقدير عند من جعلها للاستفهام أمن هو كانت خير أم هذا الكافر أي المخاطب بقوله **ب** أي يحكي قوله **ب** فقل تمتع بكفرك قليلاً **ب** ولو جعل القانت غير القانت كافراً كان أو عاصياً لكان حسناً فإنه ذكر أولاً مقابل القانت باعتبار القسمين أما الكافر فصريحاً وأما غير المخلص فتلويحاً **ب** فحذف شيئاً معادل

بم انظير فيه فانه حينئذ يطابق (قوله اذا لا يكون الاستفهام منه تعالى على حقيقته) في الشرح قال الشيخ بهاء الدين السبكي وهذا ليس على اطلاقه وانما يستحيل اذا كان طالب الفهم مصر وفاقا الى المتكلم بالكلام الاستفهامي وأما اذا كان مصر وفاقا الى غيره فمن يطلب فهمه فلا يستحيل كما في قوله تعالى أنت قلت للناس اتخذوني فهموا استفهام حقيق طالب به إقرار عيسى عليه السلام في ذلك المشهد العظيم بأنه لم يقل ليحصل فهم النصاري ذلك فيتم رعوندهم كذبهم فيما ادعوه انتهى (وأقول) فيسه نظراً ما أولاً فلا ن قول النحاة حقيقة الاستفهام طالب الفهم ليس معناه طالب الفهم مطلقاً سواء كان للطالب أو لغيره بل معناه طالب الفهم للطالب المتكلم بالاستفهام (قال التقي لاني) في المطول في باب الانشاء وأنواعه على ما ذكره المصنف خمسة لانه اما ان يقتضى كون مطلوبه ممكناً أولاً الثاني التمني والاول ان كان المطلوب به حصول أمر في ذهن الطالب فهو الاستفهام وان كان المطلوب حصول أمر في الخارج فان كان ذلك الأمر انتفاءً فقل فهو التمني وان كان ثبوته فان كان بأحد حروف النداء فهو النداء والا فلا امر فأنت تراه كيف جعل المطلوب بالاستفهام حصول أمر في ذهن الطالب وأما ثانياً فلان المعنى الحقيقي للفظ يقصد منه أولاً وبلا واسطة معنى آخر مقصود من ذلك اللفظ وعلى هذا فلا يكون فهم الحاضرين المطلوب حصوله من الاقرار المطلوب بأداة الاستفهام معنى حقيقياً لتلك الاداة لان فهم الحاضرين مقصود منها ثانياً وبلا واسطة الاقرار أولاً وبلا واسطة (قوله اذا التقدير عند من جعلها للاستفهام أمن هو كانت خير أم هذا الكافر) أي المخاطب بقوله قل تمتع بكفرك في

الهمزة **ب** وهو أم **ب** والخبر **ب** وهو خبر بل ثلاثة أشياء هذان الامران ومعادل مدخول الهمزة وهو ما دخلت عليه أم وهذا ألبق بتقرير كثرة الحذف وكلام المصنف هذا صريح في أن أم المقدرة متصلة وان الاستفهام هنا ليس على حقيقته ولا يكون لانكار وسيأتي الكلام فيه **ب** وتظيره **ب** أي تظيره هذا الكلام **ب** في حذف المعادل **ب** وهذا ظرف لغوي يتعلق بنظير **ب** قول أبي ذؤيب الهذلي **ب** ذؤيبهم همزة بعد ذال معجمة تصغير ذئب **ب** ودعاني إليها القلب في لامره **ب** سميع فإدري أرشد طلابها **ب** وهذا البيت من بحر الطويل عروضه وضربه مقبوضان **ب** تقديره **ب** أي تقدير المعادل المحذوف **ب** أم غي **ب** قام معادلة للهمزة في أرشد وما بعد أم وهو غي معادل لما بعد الهمزة وهو رشد وضهير المؤنث من اليها وطلابها عائد إلى المحبوبة واني لا امره سميع حال من القلب أو معترضه والرشد بضم الراء واسكان الشين المعجمة خلاف النفي والطلاب مصدر طالب بمعنى طاب يتخادع بمعنى خدع ووجه العدول عن المجرى إلى المزيد قصد المبالغة لان المفاعلة في الاصل للغلبة والفاعل متى غلب في الفعل ازداد اجتهاده فيه وقوى داعيته الى تحصيله فيجيء بأبلغ وأقوى واللام في لامره للتقوية وتقديم المعمول لارادة الحصر أي اني أسمع أمره لا أمر غيره والفعلة الاخيرة معطوفة على الاولى والاستفهامية في محل

انصب على انهما مفعول أدري وهو معلق عن العمل والمعنى ان قلبه دعا الى طلب الوصل من هذه المحبوبة فجعل حقيقة الحال في ذلك الطلب أرشد هو أم غي وقد كرر المصنف انشاء هذا البيت بتمامه في أثناء الكلام على أم حيث قال مسئلة سمع حذف أم المتصلة ومعطوفها كقول الهذلي وأنشده وكرر أيضا انشاده به وهو فاعل أدري أرشد طلابها في أواخر الباب الخامس حيث ترجم على حذف المعطوف ونظيره في أي نظير تركيب تلك الآية في محي الخبر كلمة خير واقعة قبل أم في آية فصلت في آفن باقي في النار خير آمن يأتي آنا يوم القيامة في لكن الخبر في هذا مذكور وفي ذلك مقدر في ذلك ان تقول في الخطاب هنا لكل من يصلح ان يخاطب لآمين شخص في لا حاجة في البيت في المذكور في الى تقدير معادل لصحة قولك ما أدري هل رشد طلابي يعني ان الهمزة في البيت محتملة لان تكون لطلب التصديق وحينئذ يمنع تقدير المعادل لخروج الاستفهام حينئذ لان يكون تصوري بامع فرض كونه تصديقا هذا خلف في وامتناع في أي ولا امتناع في ان يؤتى لمساءل في لان الاتيان به يقتضي ان يكون الاستفهام مصر وفاطمة مسند أو مسند اليه أو غير ذلك فتكون هل حينئذ لطلب

٢٢

التصور وهي لا تستعمل الا لطلب التصديق قلت وهذا منتهى بقوله عليه الصلاة والسلام لجابر بن عبد الله رضي الله عنهما هل تزوجت بكرا أم ثيبا ساقه البخاري في هذا النص في كتاب الجهاد في باب استئذان الرجل الامام قال ابن مالك في التوضيح فيه شاهد على ان هل قد تقع موقع الهمزة المستفهم به عن التعمين فتكون أم بعد هامة متصلة غير منقطعة لان استفهام النبي صلى الله عليه وسلم جابر لم يكن الا بعد علمه بتزوجه اما بكرا أو ثيبا فطاب فيه

التعليق وفي هذا التقدير تقرير لان أم متصلة وقد صرح في الكلام على أم انها اذا كانت مسبقة بهمزة استفهام لم ان يكون الاستفهام حقيقيا وقد سلم ان الاستفهام في الآية مجازي كما سبق انتهى وأقول سياتي لنا هناك ما يحقق ان مراده ان أم المتصلة المسبقة بهمزة للتسوية قد تكون الهمزة معها للاستفهام الحقيقي لان الهمزة معها ادخال الاستفهام الحقيقي واعلم ان الصواب في عبارة المصنف ان يقول أي المخاطب بفتح بكفرك (قوله) ولك ان تقول لا حاجة الى تقدير معادل في البيت وذلك بأمر تجعل الهمزة فيه لطلب التصديق والمعادل انما يكون مع طلب التصديق (قوله) وامتناع ان يؤتى لم معادل لان لا تكون الا لطلب التصديق وفي الشرح فان قلت ينتقض بقوله عليه السلام يعني في حديث جابر بن عبد الله الذي ساقه البخاري في كتاب الجهاد هل تزوجت بكرا أم ثيبا قلت استشهد ابن مالك به على ان هل قد تقع موقع الهمزة فيأتي المعادل فيأتي النقص كما ذكرنا لكان لقائل ان يمنع اتصال أم في هذا الحديث لجواز ان تكون منقطعة فاستفهم أولا ثم اضرب واستفهم ثانيا فالنقد بل تزوجت ثيبا وحينئذ فلا ينقض انتهى وأقول الدليل على كون أم في الحديث متصلة من وجهين أحدهما وقوع المفرد بعدها قال التفتازاني عند قول صاحب التلخيص وامتنع هل زيد قام أم عمر ولان المفرد بعد أم دليل كونها متصلة وثانيهما ما قاله ابن مالك في كتابه المسمى بشواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ان استفهام النبي صلى الله عليه وسلم جابر لم يكن الا بعد علمه بتزوجه اما بكرا أو ثيبا فطاب منه الاعلام بالتعمين كما كان يطلبه بأي فالموضع اذا موضع الهمزة لم يكن استغنى عنها بهل ويثبت بذلك ان أم المتصلة قد تقع بعده كما تقع بعد الهمزة انتهى والجواب عن النقض ان

الاتيان

الاعلام بالتعمين كما كان يطلبه بأي فالموضع اذا موضع الهمزة لم يكن استغنى عنها بهل وثبت

بذلك ان أم المتصلة تقع بعدها كما تقع بعد الهمزة قلت وقد بدعترض باننا لا نسلم اتصالها في الحديث لجواز ان تكون منقطعة وثيبا مفعول بفعل محذوف دل عليه المذكور فاستفهم أولا ثم اضرب واستفهم ثانيا والنقد بل تزوجت ثيبا وكذا لا حاجة في الآية الى تقدير معادل لصحة تقدير الخبر بقولك كن ليس كذلك ويخرج حينئذ عن ان يكون من قبيل ما حذف فيه حرف العطف والمعطوف اذا المعنى مع كون التقدير آمن هو قانت اناه الليل كن ليس كذلك مستقيم من غير احتياج الى تقدير المعادل قلت ولوجعل المصنف المقدرا لفظ كغيره كما فعل الرمنشري لكان أولى تقديرا للمحذوف ما أمكن فان قلت قد يرجع تقدير المعادل في الآية بموافقة القراءة الاخرى وهي آمن هو قانت مشددة الميم بادخال أم على من والتقدير اغير القانت خبر أم من هو قانت قلت هو معارض بجواز تقدير أم المذكورة منقطعة أي بل آمن هو قانت كغيره والاضراب هنا حسن الموقع كانه بعد ما لخص الموجب لان يخص الله تعالى بالعبادة واخلاص الدين له قيل دع بيان الموجب وسأله من شكر به وقيام وظائف العبودية له كن غمط نعمه وآثر الاشراك على التوحيد ومعنى الاستفهام على قرأت في التحفيف والتشديد التبكيت

وقد قالوا في قوله تعالى أفن هو قائم على كل نفس بما كسبت ان التقدير في أحد شيئين إما لم يكن ليس كذلك أو لم يوجد هو
وهزة أن من قوله ان التقدير مفتوحة على جعل القول بمعنى الاعتقاد أو الجزم وهو سائغ تقول مثلاً قال أبو حنيفة هذا الحكم أي
اعتقده ورآه وتقول أيضاً قال فلان بكذا أي خرم به فالفتح على الأول كما في عرفت ان زيدا افضل وعلى الثاني كما في قولك خربت بان
عمر قائم لكن حذف الجار ويحتمل أن يكون القول بمعنى المشهور ورفته كسر همزة ان على الحكاية لكن ذلك يتوقف على صدور
هذا اللفظ المحكي بعينه منهم وليس على يقين منه فان ثبت انهم قالوه كذلك فالكسر واضح على انه لو علم صدور المحكي عنهم على
هذا الوجه لم تتبين الحكاية وكان لك ان تجعل القول بمعنى الاعتقاد أو الجزم ولا يخل ذلك بالغرض اذ المقصود الاعلام بانهم
جعلوا التقدير كذا وهو حاصل سواء ففتح أو كسرت ويحتمل ان يقال يجوز الكسر وان لم يتحقق صدوره والمحكي بعينه منهم بناء
على صرف الحكاية الى المعنى كما لو قال شخص ان زيدا قائم وقصدت الحكاية بالمعنى فيجوز لك اذن ان تقول قال فلان زيدا قائم
أي قال معنى هذا اللفظ وهو ان زيدا قائم فؤدى العبارتين واحد وقد كرر المصنف ثلاثة هذه الآية في الحكم الرابع الذي
اختصت به الالف عن بقية أدوات الاستفهام وهو تمام التصريح حيث قال وأما الثاني فلانه غير ممكن في نحو أفن هو قائم على كل
نفس بما كسبت * واعلم ان في الآية سؤالين أحدهما انها سقيت مساق الاحتجاج ٢٣ على المشركين في اشراكهم بالله
فما وجه ارتباط الكلام

الاثنيان لهل بادل وان ثبت نادر والنادر في حكم العدم (قوله وقد قالوا في قوله تعالى أفن هو قائم
على كل نفس بما كسبت ان التقدير لم يكن ليس كذلك أو لم يوجد هو ويكون وجهه - لو الله شر كاه
معطوف على الخبر على التقدير الثاني) هذا التقدير الثاني صرح به صاحب الكشف فقال ويجوز
ان يقدر ما يقع خبر المبتدأ ويعطف عليه وجهه أو تمثيلة أفن هو بهذه الصفة لم يوجد هو وجهه له الله
وهو الله الذي يستحق العبادة وحده شر كاه قال أبو حيان فيه اقامة الظاهر مقام المضمرة في قوله
وجعلوا لله أي وجعلوا له وفيه حذف الخبر غير المقابل وأكثر ما جاء هذا في الخبر المقابل وأقول
وضع الظاهر هنا موضع المضمرة نكتة وهي الدلالة على زيادة التشنيع عليهم - م يجعلهم شر كاه
لله لانه اسم للمستحق لانه العبادة وحده وفي الشرح ولم يلح على وجه اختصاص العطف على
الخبر بهذا التقدير الثاني دون الأول وأقول لاح لي أنا من فضل الله تعالى وجه اختصاصه بذلك
وهو حصول المناسبة بين المعطوف والمعطوف عليه التي هي شرط في قبول العطف بالواو في
التقدير الثاني وعدم حصولها في التقدير الأول قال أهل المعاني في نحو زيد يكتب ويشعر
مقبول للنسبة بين الشعر والكتابة وزيد يعطى ويشعر غير مقبول لعدم المناسبة بين الاعطاء
والشعر وعابوا على أبي تمام قوله

لا والذي هو عالم ان النوى * صبروا بأبا الحسين كريم

بما قبله وتفرعه عليه ليصح
موقع الفاء وجوابه انه لما
ذكر بل لله الامر جميعا
أي ليس لاحد منه شيء
بضل من يشاء ويهدي من
يشاء ويصيب الكافرين
بما أراد من الفوارع وعلى
لهم ثم يأخذهم قيل افالله
الذي هذه افعاله القائم
على كل نفس بما كسبت
كشركائهم الذين لا يعلمون
لهم ضرر ولا نفع احثي
يكفروا به وبآياته ويعرضوا
عن توحيده السؤال الثاني

لم عدل عن الاسم الصريح الى الموصول وجوابه ان ذلك لقصد التفخيم بواسطة الابهام الذي يتضمنه الموصول مع تحقيق ان
القيام كائن وانهم عارفون به محققون منه ما تدش له الالباب ويكون ممدخول الواو من قوله تعالى وجعلوا لله شر كاه
معطوف على الخبر على التقدير الثاني وقد صرح به الزمخشري في الكشف فقال ويجوز ان يقدر ما يقع خبر المبتدأ ويعطف
عليه وجهه أو تمثيلة أفن هو بهذه الصفة لم يوجد هو وجهه له الله وهو الله الذي يستحق العبادة وحده شر كاه هذا كلامه وفيه
اقامة الظاهر مقام المضمرة ارجع الى من دلالة على أنهم أثبتوا الشر كاه لاله الحق الجامع لصفات الكمال المنزه عن النقائص
ولهذا أتى بالاسم الجامع لمعاني الاسماء الحسنى كلها وهو الله وانظر لم لا يجوز ان تكون هذه الجملة معطوفة على الخبر المقدر في
الأول وهو ممكن ليس كذلك فانه مقدر بجملة على رأي الاكثرين فان قلت اعلمهم رأوا وجهه ان الهمزة لانكار الابطالي وهو غير
مئات في العطف اذ اشركهم ثابت لا يتطرق الى وقوعه ابطال قلت لا يتبين جعل الانكار ابطاليا حتى يرتكب اذ يجوز ان
يكون توبيخا بمعنى لا ينبغي ان يكون وذلك ان مضمون الاولى على هذا التقدير هو اعتقادهم ان القائم على كل نفس بما كسبت
مماثل لمن ليس كذلك وهذا لا ينبغي ان يقع ومضمون الثانية اثباتهم لله سبحانه وتعالى شر كاه وهذا ايضا مما لا ينبغي ان يكون
وقد رأيت لبعض المصريين من أهل الشام ان العلة في امتناعهم من عطف هذه الجملة على الخبر المقدر بقوله لم يكن ليس

الانبات ومعناه النفي لانطوائه تحت حكم كلام مصدر بحرف الانكار ودخوله في حيزه وهو قوله أفن كان على بينة من ربه كن زينا له وسوء عمله وفائدة حذف حرف الانكار زيادة تصوير المكابرة من يسوي بين التمسك بالبينات وهو التابع له وانه بمنزلة من يثبت التسوية بين الجنة التي تجري فيها الانهار وبين النار التي يسقى أهلها الحميم **ووجاء** أي المبتدأ والخبر **ووجاه** مع ما على الاصل في قوله تعالى في سورة الانعام **ووجاه** أي ضالا فهدينا **ووجاه** جعلناه نوراني **ووجاه** به في الناس **ووجاه** والمراد به اليقين والحكمة **ووجاه** أي كالكافر الذي صفته **ووجاه** في الظلمات ليس بخارج منها **ووجاه** قال الزمخشري **ووجاه** صفته هذه وهي قوله في الظلمات ليس بخارج منها يعني ان هذه الجملة كما هي تقع صفة ٢٥

في الظلمات ليس بخارج منها خابط فيها لا يتفك عنها ولا يتخلص منها فاذا قلت صفته في الظلمات ليس بخارج منها فمناه انه اذا تم وصفه **ووجاه** هذه العبارة فهو مبتدأ وخبر أي صفته هذا اللفظ **ووجاه** كما **ووجاه** مع ما على الاصل في قوله تعالى في سورة القتال **ووجاه** كان على بينة من ربه **ووجاه** أي حجة وبرهان من عنده والمراد به رسول الله صلى الله عليه وسلم **ووجاه** كان زين له سوء عمله **ووجاه** وعداياه الله ورسوله والمراد أهل مكة **ووجاه** والاف اصل أدوات الاستفهام ولهذا خصت **ووجاه** دون بقية الأدوات الاستفهامية **ووجاه** لا تثبت لغيرها من تلك الأدوات وكان الصواب أو الاولى

خبر المبتدأ المحذوف كما ذكره المصنف وثانها أن يكون بدلا من كن زين له سوء عمله وما بينهما اعتراض ابيان ما يمتاز به من هو على بينة في الآخرة لانكاره المساواة بين التمسك بالبينات والتابع له وعلی هذين الوجهين فقوله تعالى مثل الجنة مبتدأ محذوف الخبر أي فيما قصصنا عليك مثل الجنة وثالثها أن يكون خبر المثل الجنة وتقديره أمثل أهل الجنة كمثل من هو خالد في المار فري من حرف الانكار وحذف ما حذف منه تصوير المكابرة من يسوي بين التمسك بالبينات والتابع له وانه فانه بمنزلة من يسوي بين الجنة والنار واعلم ان ما ذكره المصنف من آية أو غيرها بعد ذلك كحكم مثلا لا لا يقتضي تعيينه لذلك الحكم وعدم احتمال غيره بل انما يقتضي صحة كونه من ذلك الحكم فاحفظ هذا وكن ذا كراهه فانه يتفك في الجواب عن تشييعات كثيرة (قوله ولهذا خصت بأحكام) أي ولكون الالف أصل أدوات الاستفهام انفردت من بين أدواتها بأحكام لا توجد تلك الأحكام في غيرها من أدواتها فالباء داخلة على المقصور فان قلت الذي يسبق الى الفهم من تخصيص شيء بآخر هو تصرفه على الآخر لان جعله بحيث يخص الآخر ولا يعمه وغيره قلت نعم ولكن غالب استعماله في الاصطلاح على أن المقصود هو المذکور بعد الباء على طريقة قولهم خصصت فلانا بالذکر اذا ذكرته دون غيره كذا في المطول قال السيد في حاشيته وحاصله يرجع الى ملاحظة معنى التمييز والانفراد لان تخصيص شيء بآخر في قوة تمييز الآخر به فالما ان يجعل التخصيص مجازا عن التمييز مشهورا حتى صار حقيقة واما أن يجعل من باب التضمين بشهادة المعنى فيلاحظ المعنيان معا وتكون الباء المذكورة صلة للمضمن ويقتدر للمضمن فيه أخرى فيقال في تخصصك بالعبادة مثلا نزل بها انحصارا لياها بك وفي الشرح يعني أي المصنف ان هذه الأحكام لا تثبت لغيرها من أدوات الاستفهام وكان الصواب أو الاولى ان يقول ولهذا خصت بها أحكام كما استراه قريبا انتهى وأقول يريد بالصواب ما نقله عن **ووجاه** الدين السبكي ان الصواب دخول الباء على المقصور ويريد بالاولى ما نقله عن حاشية سعد الدين ان الشائع العربي دخوله في المقصور وفيما قاله نظر فانه اذا كان المعنى ان هذه الأحكام ثابتة للهزة منفقة عن غيرها من أدوات الاستفهام كما اعترف به تكون الأحكام مقصورة لان المقصور هو الثابت للمذکور المنفي عن غيره فيكون دخول الباء على الأحكام هو الصواب أو الاولى (قوله بدلي منها معصم الخ) ذكر ابن يمين بين هذين البيتين بيتا وهو ولما التقينا بالثنية

ان يقول ولهذا خصت بها أحكام لما استراه قريبا **ووجاه** أحدها جواز حذفها **ووجاه** مفردة عما تدخل عليه والآخرها من أدوات الاستفهام قد يحذف مع ما دخل عليه فيكون حذفه بطريق التبعية لا بطريق الاستقلال **ووجاه** سواء تقدمت على أم كقول عمر بن أبي ربيعة **ووجاه** الخروج ولد في الليلة التي قتل فيها أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه وهي ليلة الاربعاء لاربع بقين من ذي الحجة سنة ٢٣ وكان الحسن البصري رحمه الله تعالى اذا جرى ذكر ذلك يقول ان حق رفع وان باطل وضع **ووجاه** الى منها معصم حين جرت * وكف خضيب زينب بينان **ووجاه** فلما التقينا بالثنية سلمت * ونار عنى البغل اللعين عناني **ووجاه** فوالله ما أدري وان كنت داريا * بسبع رمين الجرام ثمان **ووجاه** اراد بسبع المعصم بكسر الميم

وفتح الصاد المهملة موضع السوار من الساعد وجرت رمت جرات المناسك والكف مؤنثة ولهذا أنت الضمير العائد اليها من زينت وخضيب بمعنى مخصوبة اما بالحناء أو غير ذلك مما يزين به النساء والبنان أطراف الاصابع والثنية طريق العقبة وان كنت داريا جلة معترضه بين أدري ومعموله المعاق هو عنه وهو يسبع رمين وضمير رمين عائد الى البنان أو الى هذه المرأة وصوابها ويرى رميناً بالالف بعد النون ومعناه ظاهر والجرجرات المناسك والمعنى انه ذهل بسبب رؤية ما يداله من محاسن هذه المرأة عند رمتها الجرجرات فلم يدرك كونه من أهل الدراية أسبع حصيات رمين أم ثمان أم لم تتقدم أي الالف على أم كقول الكهيت بصيغة التصغير ٢٦ طربت وما شوقا الى البيض أطرب * ولا لعبا مني وذو الشيب يلعب * وهذا مطلع قصيدة له في رثاء أهل البيت

ومدحهم والتالم لما تنفق لهم
من مصائب الدنيا وفي
الصباح الطرب خفة نصيب
الانسان لشدة خزن أو
سرور والظاهر انه استعمله
في مطلق الخفة يقول
حصلت لي خفة لكن
لألا جل شوق الى النساء
ولألا جل لعب وانما
حصلت للحاق الخن بأهل
بيت النبوة قال المصنف
أراد أود والشيب يلعب *
وهو استئناف على تقدير
سؤال كانه قبل ولم لا تلعب
فقال أود والشيب يلعب على
جهة الانكار فأشار الى علة
عدم اللعب وهي كونه ذا
شيب ولقائل ان يقول
لا يتعين هذا شاهد على
حذف الهمزة لجواز ان
يكون مما حذف فيه
حرف النسي للقريظة
أي وذو الشيب لا يلعب

سلمت * ونارني البغل اللعين عناني والمعصم بكسر الميم موضع السوار من الساعد وجرت رمت جرات المناسك قال في الصحاح والجرمة واحدة جرات المناسك وهي ثلاث جرات يرمين بالجار والجرمة الحصاة والبنان أطراف الاصابع (قوله طربت وما شوقا الخ) هذا مطلع قصيدة في مدح أهل البيت ورثائهم وفي الصحاح الطرب خفة نصيب الانسان لشدة خزن أو سرور (قوله أراد أود والشيب يلعب) في اشرح ولقائل ان يقول لا يتعين هذا شاهد على حذف الهمزة لجواز ان يكون مما حذف منه حرف النسي للقريظة أي وذو الشيب لا يلعب انتهى وأقول ان المصنف لم يستعمل هذا البيت لي حذف الهمزة وانما مثل به له والمثال لا يقتضي عدم احتمال غير الممثل له بخلاف الشاهد فانه يقتضي ذلك والفرق بينهما ان المثال جزئي ذكر لا بياض قاعدة والشاهد جزئي ذكر لا نباتا (قوله ثم قالوا تنجها الخ) قبل هذا البيت

أبرزوها بين المها تنهادي * بين خمس كواعب أتراب
والماها بقر الوحش استمرها للنساء بالغسة في تشبيهه عيونهن بعينونها وفي الصحاح وجاء فلان ينهادي بين اثنين اذا جاءهم يشي بينهم ما عداهم من ضعفه وغيباله وكذلك المرأة اذا تمهاذت في مشيتها من غير ان يمشيها أحد قبل تنهادي والكواعب جمع كاعب وهي الجارية يسدونها باللهود والارباب اللدات يقال هذه ترب هذه أي لدتها (قوله وقال المتنبي احيا وأبصر الخ) المتنبي هو أحمد بن الحسين بن الحسن أبو الطيب الجعفي ولد بالكوفة سنة ثلث وثلاثمائة ونشأ بالشام وأكثر المقام بالبادية وقال الشعر في حياته حتى بلغ فيه النهاية وانصل بالامير سيف الدولة أبي الحسن بن حمدان ثم مضى الى مصر ومدح بها كافور الخادم ثم خرج منها وورد العراق وقرئ عليه بهاد يوانه قال محمد بن يحيى العلو كان المتنبي وهو صبي ينزل في جوارى بالكوفة وكان أبوه يعرف بهد ان السقا يستقي لنا ولاهل المحلة ونشأ هو محبا للآداب فطلبه وصحب الاعراب فجاءه بدمسين بدوي وقد تعلم الكتابة فلزم أهل العلم وكان المتنبي خرج الى كلب وادعى انه علوي حتى ثم ادعى النبوة وذلك بمادية السماوة فخرج اليه أمير حص (لؤلؤ من قبل الاخشيدي فقتله وأمره وحبس به بالشام الى ان تاب ثم أطلق بعد ما أشرف على القتل قال ابن أبوب خراج المتنبي من بغداد الى فارس فقتل بالقرب من النعمانية في رمضان سنة أربع

واختلاف في قول عمر بن أبي ربيعة ثم قالوا تنجها قلت بهرا * عدد القطر والخصى والتراب وخسين
فقبل أراد انجها في فهو كلام انشائي حذف منه هزة لاستفهام فيكون من قبيل ما نحن فيه وهو قيل انه خبر أي أنت تنجها في بكسر هزة ان على الحكاية وبقصتها على ان القول يعني الاعتقاد أو الجزم كما مر وتقدير المصنف لا نت ليس على انه محتاج اليه بحسب الصناعة وانما هو لتحقيق كون الكلام خبرا لا انشاء ومعنى قلت بهرا في بفتح الموحدة واسكان الهاء وراه مهمة
قلت أحبا حبا بهرني بهر أي غلبني غلبة في فهو مقول مطلق حذف عامله جواز والجملة صفة موصوف محذوف على ما قدره وقد يقال لا حاجة الى هذا التقدير اذ يمكن ان تقدر بهرني حبا بهرا وهو محصل المقصود من الاخبار بكونه بها وهو أولي تقبلا للمحذوف ما أمكن وهو قبل معناه عبا في وهذا جزم في الصحاح وانشد البيت شاهد على ذلك وهو قال أبو الطيب
أحيا وأبصر ما قاسيت ما قتلا * والبين جارع على ضعي وما عدلا
أحيا فقل مضارع

والاصل أحيا فحذف همزة الاستفهام وهذا المبدأ كره المصنف شاهد الاستدلال على مدعاه حتى رد عليه أن المتنبي ليس بما
يحتاج بكلامه في اللغة العربية وانما أورد مثالا والواو في قوله وأيسر ما لاقت ماقتلا في الحال والمعنى التعجب من حياته
يقول كيف أحيا وأقل ثمن فاستبته قد قتل غيري في وجوز ابن الحاجب هذا الوجه الذي ذكره المصنف وأبدى وجه آخر لا همزة
تقدر معه فقال ويجوز أن يكون أحيا من باب أفعل التفضيل حذف المضاف اليه استغناء عما شريك بينه وبينه فيه كأنه قال أحيا
ما قاسيت وأيسر ما قاسيت فحذف المضاف اليه في الاول استغناء عنه بالثاني أو حذف من الثاني استغناء عنه بالاول ثم آخر لا يعتمد
الثاني من حيث اللفظ كافي قولهم نصف وربع درهم واما أحيا باعتبار المعنى فيجوز أن يكون مأخوذا من حي الشيء إذا كان
فيه حياة كأنه قال أظهر شيء فيه حياة مما قاسيته يقتل ويجوز أن يكون مبنيا من أحيينه إذا جعلته حيا كأنه قال أظهر شيء بحيا
مما قاسيته يقتل والاختفاء يفتش بفتس ذلك في الاختيار وفي الضرورة من باب أولى ولكن قياسية هذا الحذف في عندنا من
اللبس واما عند خوفه فلا يجوز الحذف قول واحد وتخصيص الاختفاء بنسبة هذا الحكم اليه في عرف المصنفين يقتضي أن
غيره يخالف ذلك وقد صرح بعضهم بأن حذفها عند أمن اللبس من ضروريات الشرح قال ابن قاسم في الجني الذي وهو ظاهر
مذهب سيبويه قال والمختار أن حذفها مطرد إذا كان بعد هاءم لكثرة نظامها وترا قلت وهو كثير مع تقدمه والاحاديث طالحة
بذلك وقول ابن الحاجب حذف الهمزة شاذ وانما تقع للضرورة وسره ان الحروف التي تدل على الانشاء لها صدر الكلام ولها جاز
حذفها الجاز تأخيرها منطور فيه باعتبار هذه الملازمة فانها غير مسلمة في وجعل في أي الاختفاء في أي على حذف الهمزة
في قوله تعالى في حكاية عن موسى عليه الصلاة والسلام يخاطب فرعون في ذلك نعمة تمنها على ان عبدت بني اسرائيل في أي ذللتهم
واتخذتهم عبيدا فان حذف الهمزة هنا لا يقع في الالباس بالخبر ضرورة ان ما أخبر عنه ليس بنعمة بل هو نعمة فكيف يتوهم
الاخبار بانها نعمة وانما المقصود الانكار المقاد بالهمزة المحذوفة قال الزمخشري وتلك ٢٧ اشارة الى خصلة شنعاء مهمة لا يدري

ما هي الا بتفسيرها ومحل
ان عبدت الزفع عطف بيان
لذلك وتظيره وقضية اليه
ذلك الامر ان دابر هو لاء

وخسين وثلاثمائة (قوله والاصل أحياء) ذكر ابن الحاجب في اماليه والزمخشري في ملقطه
من كتاب أبي الغني وجهين آخرين أحدهما انه أخبر عن نفسه أي أعيش نائمهم ان أحيا أفعل
تفضيل وفي الكلام تقديم وتأخير وحذف مضاف اليه والاصل ما قتل أحيا ما لاقت وأيسر

مقطوع والمعنى تعبيدك لبني اسرائيل في قوله تعالى هذا ربي في المواضع الثلاثة في المحكية عن ابراهيم عليه الصلاة والسلام
حيث قال تعالى فلما جن عليه الليل رأى كوكبا قال هذا ربي فلما أفل قال لا أحب الاكفين فلما رأى القمر بازغا قال هذا ربي فلما أفل
قال لئن لم يهدني ربي لا كون من القوم الضالين فلما رأى الشمس بازغة قال هذا ربي هذا كبر فلما أفلت قال يا قوم اني برى مما
تشركون فانه لا يخفى ان ابراهيم صلوات الله وسلامه عليه لم يقصد حقيقة الاخبار في شيء من المواضع الثلاثة بربوبية ما رآه
من تلك الاجرام السماوية وحاشاه من ذلك بل قصد الاستهزاء والانكار عليهم فحذف الهمزة لظهور المراد وانتفاء اللبس
في المحققون على انه في أي على ان الكلام الواقع في الصورتين في خبر وان مثل ذلك يقول من ينصف خصمه مع علمه انه مبطل
فيصيح كلامه في كاهو غير منعقب لمذهبه لانه ادعى الى قبول الحق وأنجي من التعجب ثم يكر في أي يرجع في علمه في أي على
كلام خصمه في بطلان بالجملة في بعد ما حكاها أولا على صورته ولا محذور في ذلك بل فيه اظهر النصف أو استندراج الخصم الى
الافرار بالحق في وقرأ ابن محيصن في عجم فقام مهملة فياء تصغير فصاد مهملة فنون في سواء عليهم أنذرتهم في همزة واحدة وهمزة
التسوية محذوف في وقال عليه الصلاة والسلام لجبريل عليه الصلاة والسلام وان زني وان سرق قال جبريل وان زني وان
سرق في فالشاهد في قول النبي صلى الله عليه وسلم أتاني آت من ربي فأخبرني أو بشرني انه من مات من أمي لا يشرك بالله شيئا
دخل الجنة قلت وان زني وان سرق قال وان زني وان سرق وفي موضع وفي بعضها التصريح بان الآتي هو جبريل فهذا
مما حذف فيه الهمزة لامن اللبس لانه عليه الصلاة والسلام قصد استهزاء جبريل عن دخول الجنة ان مات من أمته
لا يشرك بالله شيئا يثبت مع فرض زناه وسرقته ولا بد من تقدير الهمزة ولقائل أن يقول لم لا يجوز أن يكون الاصل ايدخل
الجنة وان زني وان سرق فيكون المحذوف الهمزة وما دخلت عليه جميعا لدلالة ما سبق على ذلك والجملة الواقعة بعد حاله فلا
يكون هذا من فرض المسئلة في شيء على ما ذكرناه أولا فقامه

في الثاني انها ترد لطلب التصور وهو السؤال عن ادراك غير النسبة ونحوه ازيد قائم أم عمرو؟ فالنسبة هنا معلومة لا يطلب ادراكها وانما السؤال عن تعيين المسند اليه وهو اطلب التصديق وهو السؤال عن ادراك النسبة ونحوه ازيد قائم؟ فان المسؤل عنه هو ادراك النسبة بين هذين الطرفين واما كل من طرفيها اللذين هما المسند والمسند اليه فليس بمسؤل عنه وقد نازع بعض المتأخرين في قول الجماعة ان المسؤل عنه في نحو المثال الاول وهو ازيد قائم أم عمرو وهو ادراك المسند اليه على التعيين لا النسبة فانها معلومة فقال تصور زيد أو عمرو بخصوصه حاصل للسائل عند السؤال فكيف يسأل عنه وانما المجهول المطلوب عنده نسبة القيام الى أحدهما ٢٨ على التعيين وهو غير التصديق الذي كان حاصلًا عنده وذلك لان التصديق بان

أحدهما لا بعينه قائم أمر حاصل عنده وائس مسؤلًا عنه والمطلوب بالسؤال هو التصديق بان أحدهما معينًا كزيد بخصوصه قائم وهذا ان التصديقان يختلفان الا انه لما كان الاختلاف بينهما باعتبار تعيين المسند اليه في أحدهما وعدم تعيينه في الآخر وكان أصل التصديق حاصلًا توسعوا في دعوا بان التصديق حاصل وان المطلوب هو تصور المسند أو المسند اليه أو قديم قبودها وهذا كلام حسن فتأمل به وهل يختص بطلب التصديق؟ بمعنى انها لا تكون اغيره لكن عبارته لا توفي بذلك فقد صرحوا بان المجرور بالباء هو المقصور دون المقصور عليه الا ترى ان معنى قوله تعالى يختص برحمته من يشاء يجعل رحمته

مالا قيمت قال وانما يستعمل ذلك في الشعر ولو قلت في النثر أفضل واكرم الناس زيد لقمع (قوله الثاني انها ترد لطلب التصور ونحوه ازيد قائم أم عمرو وطلب التصديق) يعني ان الهمزة تستعمل مرة لطلب التصور وأخرى لطلب التصديق والتصديق ادراك ان النسبة واقعة أو ليست واقعة والتصور ادراك غير ذلك وهذا عند الاوائل من الحكماء ومقتضى عبارة المتأخرين ان التصديق هو الادراك المقارن للحكم ومختار الامام الرازي انه المجموع المركب من ادراك ان النسبة واقعة أو ليست واقعة ومن تصور النسبة وطرفها قال السيد في حاشية المطول والتحقيق انها أي الهمزة في قولك أدبس في الاناء أم غسل لطلب التصديق أيضا فان السائل قد تصور الدبس والغسل وبعد الجواب لم يرد له في تصورهما شيء آخر أصلا بل بقي تصورهما على ما كان فان قيل التصديق حاصل له حال السؤال فكيف يطلبه أجيب بان الحاصل هو التصديق بان أحدهما مطلقا في الاناء والمطلوب بالسؤال هو التصديق بان أحدهما معينًا كالغسل مثلا في الاناء وهذا ان التصديقان مختلفان الا انه لما كان الاختلاف بينهما باعتبار تعيين المسند اليه في أحدهما وعدم تعيينه في الآخر وكان أصل التصديق حاصلًا توسعوا في الحكمه واما ان التصديق حاصل وان المطلوب هو تصور المسند اليه أو المسند أو قديم قبودها انتهى (قوله وهل مختصة بطلب التصديق) ظاهر سياق كلامه ان معناه ان هل لا ترد الا لطلب التصديق فتكون الباء داخلة على المقصور عليه ويحتمل ان يعني ان هل منفردة من بين ادوات الاستفهام بطلب التصديق فقط لا يتصف به غيرها لان ما عداها من ادوات الاستفهام اما لطلب التصور فقط واما لطلب التصور مرة والتصديق أخرى فالباء في كلام المصنف داخلة على المقصور قال النقاراني في حاشية العنود معنى اختصاص زيد بالقيام انه من بين الاشخاص منفرد بذلك الوصف لا يتصف به غيره فالباء داخل في المقصور قال الله تعالى يختص برحمته من يشاء وقد يراد انه مختص من بين الاوصاف بالقيام لا يتصف به غيره أي مقصور على القيام لا يتجاوز الى القعود فالباء داخل في المقصور عليه والاستعمال العربي هو الاول انتهى (قوله وبقيّة الادوات مختصة بطلب التصور) يعني لا ترد الا لطلب التصور فالباء داخلة على المقصور عليه ويحتمل ان يعني ان ما عدا الهمزة وهل من ادوات الاستفهام منفرد بطلب التصور فقط لا يتصف به غيره

فالباء

مقصورة على من يشاء دون غيره لا العكس فكان المناسب ان يقول وهل

يختص بها طلب التصديق كما قال صاحب النخيص ولا اختصاص التصديق بها اوصوبه شارح الشيخ بهاء الدين السبكي وشدد النكير على ما خالف هذا الاستعمال وفي حاشية الكشاف للفتاواني ان الباء قد تدخل على المقصور عليه كما قال الزمخشري في الحمد لله دالة على اختصاص الحمد به والشائع العربي هو الاول هذا كلامه وعليه يمشى ما وقع للمصنف هنا ثم يقال دعوى اختصاص التصديق لهل ينتقض بقوله عليه الصلاة والسلام هل تزوجت بكر أم ثيبا اذهى فيه للتصور وقد علمت ما فيه وفي شرح الكافية للرضي وربما بقي هل قبل المتصلة على الشذوذ يعني قبل أم المتصلة وقضية هذا الجحى هل اطلب التصور قليلا فان كان سنده في ذلك الحديث فليس بقاطع لما تقدم به وبقيّة الادوات مختصة بطلب التصور أي لا يستعمل لغيره

وفيه ما هو منتقض بام المنقطعة فانها من بقية ادوات الاستفهام وهي لطالب التصديق فقط قال الشيخ بهاء الدين السبكي في شرح التلخيص ولا شك انها بمعنى أم من ادوات الاستفهام وقد عدها السكاكي في شرح المفتاح ووجهه انه ان كانت متصلة بالاستفهام فيها واضح أو منقطعة فهي مقدرة قبل الهمزة لا يقال ان كانت متصلة فليست مستقلة بالاستفهام فانها لا تستعمل الامع الهمزة وان كانت منقطعة ففهم الضراب لا نأقول كون المتصلة لا تستعمل الامع الهمزة لا يخرجها عن الاستفهام ولا شك ان كل واحد مما قبلها وما بعدهما مستفهم عنه وكون المنقطعة فيها الضراب لان الاستفهام جزء منها أو أحد معنيها وانما تعني المنقطعة التي فيها الاستفهام دون المحضة للضراب وقد صرح النحاة بعد أم من حروف الاستفهام وذكره الشيخ أبو حيان وغيره الى هنا كلامه قلت اني انا استشكل عددهم لام من ادوات الاستفهام اما المتصلة فلان مدخولها معطوف على مدخول الهمزة فثبت مشاركتها لما قبله في كونه مستفهما عنه بقضية العطف الا ترى انك اذا قلت أزيد قائم أو عمرو وكان ما بعده مستفهما عنه كما كان مع أم المتصلة لم يزل يقول أحدهما أو من حروف الاستفهام واما المنقطعة فلا نسلم ان الاستفهام جزء منها ولا أحد معنيها بل المفيد له الهمزة ٢٩ المقدرة ولكن هذا البحث

فالباء داخلة على المقصور أيضا كما عرفت وفي الشرح وفيه ما مر من دخول الباء على المقصور عليه مع انه منتقض بام المنقطعة فانها من بقية أدوات الاستفهام وهي لطالب التصديق فقط كما صرح به النحاة ثم قال وانا لا تشكك عددهم لام من أدوات الاستفهام مطلقا اما المتصلة فلان مدخولها معطوف على مدخول الهمزة فيثبت مشاركتها لما قبله في كونه مستفهما عنه بقضية العطف واما المنقطعة فلا نسلم ان الاستفهام جزء منها ولا أحد معنيها بل المفيد له الهمزة المقدرة لكن هذا البحث لا يجدي للمصنف نفعا في دفع النقض الوارد عليه هنا فانه معترف بما قاله غيره من ان أم من أدوات الاستفهام انتهى وأقول قد علمت ان الباء فيه تحتمل أن تكون داخلة على المقصور ولعلهم انما عدوا أم من أدوات الاستفهام ان سلم انه مع عدوها من لان المتصلة ملازمة لعناه الحقيقي أو المجازي سابقا عليها والمنقطعة مفارقة في الغالب لعناه متأخرا عنها ولم يريدوا انها موضوعة للاستفهام ومعنى كلام المصنف وبقية الادوات الموضوعة للاستفهام فلا يرد عليه النقض بام لان لا يست موضوعة له (قوله وعلى النفي نحو ألم نشرح أولا أصابتكم مصيبة) في الشرح التمثيل بالآية الثانية للنفي سهو ظاهر فان لمافية وجودية لا نافية لا يقال الاستفهام فيه لانكار فهو في معنى النفي لانا نقول انما يكون في معنى النفي ان لو كان ابطاليا وانما هو توحيي فلان في لا بحسب الصورة ولا بحسب المعنى انتهى وأقول ليس هذا الذي أورده بل يقال بوجهه لان الكلام في ان مدخول الهمزة نفي واذا كان معنى الهمزة الانكار كانت في نفسها نفية لا مدخولها ثم انه يمكن ان لا يكون التمثيل بالآية سهو وعلى تقدير أن تكون لما وجودية وذلك بناء على ما سيذكره المصنف عن الزمخشري وجماعة من ان العاطف بعد الهمزة يعطف الجملة التي بعده على جملة مقدرة بينه وبين الهمزة وتقدير ذلك ان يقال ان

لا يجدي المصنف نفعا في رفع النقض الوارد عليه هنا فانه معترف بما قاله غيره من ان أم من أدوات الاستفهام كما يجي فريضا ان شاء الله تعالى ويوضحون جاك وما صنعت وكم مالك وأين بيتك وحي سفر لك فالاستفهام في ذلك كله لطالب التصور وهذا ظاهر فان قيل السائل بقوله من جاءك قد حصل التصديق بان أحدا جاء المخاطب وهذا التصديق مغاير للتصديق بان زيدا مثلا جاء المخاطب فهو ليس سؤاله بطلب التصديق الثاني قطعا فتكون من اطلب التصديق دون التصور على قياس ما سبق في الهمزة مع أم

المتصلة نحو أزيد قائم أم عمرو فالجواب ان بينهما فارقا وذلك ان السائل بمن جاءك لم يتصور خصوصية زيد أو عمرو بهذا السؤال فاذا أجبت زيد مثلا فاذ زائدة في تصور المسند اليه بحسب خصوصية ويختلف بحسب التصديق أيضا بخلاف قوله أزيد قائم أم عمرو ولا يختلف فيه الجواب تصور بل مجرد التصديق في الثالث انها أي الهمزة لا تدخل على الانيات كما تقدم في التمثيل بنحو أزيد قائم أم عمرو ونحو وعلى النفي نحو ألم نشرح بلك صدرك وهذا واضح ونحو أولا أصابتكم مصيبة قد أصبتم مثلها قائم اني هذا أقل هو من عند أنفسكم وقد أوع كثير من رأينا به بالاعتراض على المصنف هنا ويجهلون التمثيل بهذه الآية لدخول الهمزة على النفي من قبيل السهول ظهور ان لما في الآية وجودية والمعنى أقلتم كذا حين أصابتكم مصيبة قد أصبتم مثلها فان قلت الاستفهام هنا لانكار فهو في معنى النفي فالهمزة داخلة على ما هو منفي معنى لا صورة فصح التمثيل من هذه الجهة قلت كذا ذكر بعض المصريين من أهل الشام وليس بشئ لان الانكار في هذه الآية توحيي لا بطلان فانه بعد ليس منفية الا صورة ولا معنى بل هو تحقق الثبوت ولذلك يتعلق التوحيي بوجوده وقد يقال ان الواو لطف والمعطوف عليه محذوف أي ألم تجز عوا وقلتم

كذا حين أصابكم تلك المصيبة فالهمزة داخله على نفي مقدر كأنها داخله في ألم نشرخ على نفي مذكور وبكون هذا حسنا لان فيه تمثيلا للنفي باعتبار حاله من الذكرو التقدير فان قلت المصنف لا يرى القول بمثل هذا في الهمزة داخله على حرف العطف بل يرى ان الهمزة مقدمة من تأخير لغرض التنبيه على اصلها في تمام التصدير كما سيصرح به قريبا فاذا يكون المعطوف عليه من قوله تعالى في قصة أحد ولقد صدقكم الله وعده وعلى هذا فلا نفي لامذكور ولا مقدر او الاشكال بحاله قلت المصنف رحمه الله لم يذكر هذا الوجه في الوجهه التي

في نحو قوله الاصطبار لم يأت أم لها جملته إذا ألقى الذي لاقاه أمثالي وسيأتي الكلام على هذا البيت في أقسام الأقسام كره في أي هذا الحكم الثالث في بعضهم ولم يرتضه المصنف بل قال هو منقوض بام فانه يشاركها في أي تشارك الهمزة في ذلك الحكم وهو الدخول على الاثبات تارة وعلى النفي أخرى فيقول أقام زيد أم لم يقم به بادخال أم على النفي وتقول أقام زيد أم قد بادخالها على الاثبات وفي هذا اعتراف من المصنف بأن أم من أدوات الاستفهام الحكم في الرابع تمام التصدير بدليلين أحدهما انه لا تذكر بعد أم التي للأضرب كما يذكر غيرهما من بقية الأدوات الاستفهامية فيقول أقام زيد أم أقعد وتقول أم هل قعد في وان لا تحقق صحة هذا الحكم وهو امتناع وقوع الهمزة بعد أم الاضرب فان صح اتجه سؤال الفرق بين أم وأنته بل الاضربية اذ قد سمع وقوع الهمزة بعد بل كما حكاه الخشري وغيره انه قرئ بل أدرك علمه في الآخرة وقرئ أيضا بل أدرك بفتح اللام وتشديد الدال ٣٠ وأصله بل أدرك على الاستفهام وهو الدليل الثاني انها في أي الهمزة إذا كانت في جملة

معطوفة بالواو أو بالفاء أو بتم قدمت على العاطف تنبيه على اصلها في التقدير نحو أو لم ينظروا أفلم يسيرا أم إذا ما وقع آمنتم به في فاساق الامثلة الثلاثة مرتبة على ترتيب الممثل له في الذكر وكان الاصل ان يقال والم ينظروا أفلم يسيرا أو أم إذا ما وقع لان أول الاستفهام

مدخول الهمزة قبل منفي محذوف والهمزة للتقرير بما بعد النفي والتقدير ألم تفعلوا كذا واقلم حين أصابكم فتكون الآية مثلا لدخول الهمزة على منفي لكنه مقدر وهذا هو معنى تقدير صاحب الكشف أفعلم كذا واقلم حين كان كذا وعبارته لما ذهب بقائهم وأصابكم في محل الجر باضافة لما اليه وتقديره أفعلم حين أصابكم وأنى هذا نصب لانه مقول والهمزة للتقرير والتقريب والمعطوف عليه ماضى من قصة أحد من قوله تعالى ولقد صدقكم الله وعده ويجوز أن يكون محذوفا كانه قيل أفعلم كذا واقلم حين كان كذا (قوله وهو منتهى بام فانه يشاركها في ذلك) يمكن ان يقال مراد ذلك البعض ان الهمزة تدخل على الاثبات وعلى النفي دون باقي الالفاظ الموضوعه للاستفهام فلا ترد عليه أم لانها ليست موضوعه للاستفهام وان كانت لا تفرقه في الغالب (قوله فيقولون التقدير في أفلم يسيرا وأفمنضرب عنكم الذ كر صفحا) في الشرح كان

جزء من جملة الاستفهام وهي معطوفة على ما قبلها من اجل والعاطف لا يتقدم عليه جزء مما عطف ولكن خصت ينفي الهمزة بتقديمها على العاطف تنبيه على رسوخ تقديمها في التصدير لان اصل أدوات الاستفهام هو واخواتها أي اخوات الهمزة من بقية أدوات الاستفهام في تأخير في والاولى بتأخر كافي الاجزاء انكسر ن فانه أقل من انكسرت حيث هو جمع قلة والاخوات كذلك فينبغي ان يقال يتأخر عن حرف العطف كما هو قياس جميع اجزاء جملة المعطوف في من تأخرها عن العاطف في نحو وكيف تكفرون فإين تذهبون فإين تؤفكون فهل يهلك الا القوم الفاسقون فإين الفريقين فسألكم في المنافقين ففتبين هذا الذي ذكرناه من ان الهمزة مقدمة على العاطف لفظا لغرض التنبيه على تمام التصدير مؤخره عنه حكاه هو في مذهب سيبويه والجمهور وخالفهم جماعة أولهم الخشري ولو قال منهم لكان حسنا فقد نقل عن سبق الخشري انه قال بذلك في فزعوا ان الهمزة في تلك المواضع في محلها الاصل في ولا تقديم ولا تأخير في وان العطف على جملة مقدرة بينها وبين العاطف فيقولون التقدير في أفلم يسيرا وأفمنضرب عنكم الذكر صفحا فإين مات أو قبل انقائهم فإين مات أم أمكنوا أفلم يسيرا وهذا هو التقدير في الآية الاولى في أنهم ماكم فنضرب عنكم الذكر صفحا وهذا هو التقدير في الآية الثانية في أنهم ماكم فنضرب عنكم الذكر صفحا فإين مات أو قبل انقائهم فإين مات أم أمكنوا أفلم يسيرا وهذا هو التقدير في الآية الرابعة والعطف في هذه وفي الآية الاولى والثانية نفسري واما في الآية الثالثة فعلى الاصل وقد ساق المصنف التقدير على طريق الالف والنشر المرتب وكان ينبغي ان يقول التقدير في كذا وكذا فإين يبحر العطف في الموضوعين وليس حذف العاطف من مثل هذا مجفيس حتى يرتكبه فان قامت وكذا قبل في قوله فيما سبق نحو أفلم ينظروا أفلم يسيرا أو أم إذا ما وقع فهلا وأوردت ذلك عليه

هناك قات الفرق واضح وذلك ان نحو خبر مبتدأ محذوف تقديره هو أي تقدم الهمزة على العاطف نحو كذا نحو كذا فهي أخبار متعددة كل منها خبر مستقل نحو زيد قائم وقاعد فيجوز العطف وتركة قياسا وغايته انه حذف هذا مضاف من بعض الامثلة لدلالة ما تقدم عليه أي نحو أفلم يسير وأثم اذا ما وقع نحو وبضف قولهم شيئا أحدهما ما فيه من التكلف والثنائي في أنه غير مطرد في جميع المواضع واما الاول في هو التكلف في حذف الجمله وفيه نظر لان هذه الجمله معطوف عليها وحذف المعطوف عليه لقريته جائز جملته كان أو غير جملته ولا تكلف فيه وقد يجاب بان التكلف انما جاء من قبل خصوصية واقعة قبل حذف المعطوف عليه وذلك لان مثل هذا التركيب في القرآن واقع وغيره كثير ولم يصرح في شيء من صورته بهذا المحذوف فادعاء حذفه والحالة هذه تكلف قال ابن مالك المدعي لحذف شيء يصح المني بدونه لا يصح دعواه حتى يكون موضع ادعاء الحذف صالحا للثبوت ويكون الثبوت مع ذلك أكثر من الحذف وما نحن بصددده بخالف ذلك فنم جاء التكلف في قول قبل في هذا الوجه بتقديم بعض المعطوف في الذي ارتكبه الجمهور حيث جعلوا الهمزة من جملته أجزاء المعطوف ولكنها قدمت على العاطف ولا شك ان هذا التقديم على خلاف الاصل كما ان الحذف كذلك في قوله يقال انه في أي تقدم الهمزة في أصل من حذف الجمله لان المتجوز فيه على قولهم في أي قول الجمهور في أقل لفظا من المتجوز فيه على قول الحاذقين لان هذا مفرد وذلك جملته وقد يهارض بان هذا المفرد حرف والتجوز في الحروف قليل يجمع ان في هذا التجوز في تقديم الهمزة على مركزها الاصل في تنبيهها على اصاله شيء في شيء أي اصاله الهمزة في التصدير في ٣١ والترجيح هذا الوجه غير قوي فتأمل

في واما الثاني في وهو عدم الاطراد في قوله تعالى في نحو في قوله تعالى في هو قائم على كل نفس بما كسبت ولذا قال ابن قاسم في الجني الداني وفيه نظر اما أولا فلا نسلم عدم الامكان فيه اذ يجوز ان يجعل من مبتدأ خبره محذوف وهو لم يوحده وتعمل هذه

بمعنى ان يقول التقدير في كذا وكذا وكذا يأتي بحذف العطف في الموضعين وليس حذف حرف العطف من ذلك بتقريب حتى يرتكبه وأقول لما كان الغرض هنا مجرد التعداد ترك العاطف كما يتركه المولى على الكتاب انما ليرفع حسابها فيقول مثلا اذ ارتكبت افرس من غير عطف (قوله) فان قول بل بتقديم بعض المعطوف فقد يقال انه أسهل منه (قوله) ان يقول الحذف كثير في الكلام وتقدم بعض المعطوف قليل لا يكون الا في الشعر (قوله) واما الثاني فلانه غير ممكن في نحو أفن هو قائم على كل نفس بما كسبت (قال ابن الصائغ أي مانع من تقدير المدبر للوجودات فن هو قائم على كل نفس بما كسبت على الاستفهام التقريري المقصود به تقرير ثبوت الصانع والمفعلى أين تنفى المدبر فلا أحد قائم على كل نفس بما كسبت لا يمكن ذلك بل المدبر موجود قائم على كل نفس هو هو اه وفي الشارح لا نسلم عدم الامكان لجواز ان يقدروا هم ضالون فن هو

الجمله معطوفة على جملته محذوفة تناسب المقام والتقدير أنهم ضالون فن هو قائم على كل نفس بما كسبت لم يوحده والهمزة لانكار التوبيخ واما ثانيا فلانه على تقدير عدم امكانه فقد يقال بان ما تنقله الجماعة غير ممكن أيضا في قوله تعالى أو كلا عا هدا عهد انبه فريق منهم اذ لا مجال له طهفه على ما تقدم عليه وهو قوله تعالى ولا قد أنزلنا اليك آيات بينات وما يكفر بها الا الفاسقون فيتمين المصير الى جعل الهمزة داخلية على معطوف عليه محذوف تقديره أ كفروا بالآيات البينات وكلا عا هدا عهد انبه أي نقضه ورفضه وانما قال فريق منهم لان منهم من لم ينقض وفي حاشية الكشاف في تفسير سورة الاعراف مانصه وقال بعض المحققين ان لو او والعا وثم اذا دخلت عليها همزة الاستفهام ليست عاطفة على معطوف مقدر اذ لو كان كذلك كان وقوعها في أول الكلام قبل ان يتقدم ما يكون معطوفا عليه ولم يجد ذلك مستعصما لابل لا بد من أن يكون مبنيا على كلام متقدم الى هنا كلامه في وقد جزم الزمخشري في مواضع بما يقوله الجماعة في سيبويه والجمهور في منساقوله في أفمن أهل القرى انه عطف على فأخذناهم بعتة في بفتح الهمزة من انه على جعل القول بمعنى الاعتقاد أو بمعنى الجزم وحذف الجار ولا وجه لكسر الهمزة على الحكاية اللفظية لان ذلك لم يقع في كلام الزمخشري بهذه العبارة حتى يحكى وانما قال مانصه والفاو والواو في أفمن واو آمن حرفا عطف دخلت عليها همزة الانكار فان قلت ما المعطوف عليه ولم عطف الاولى بالفاء والثانية بالواو قلت المعطوف عليه قوله فأخذناهم بعتة وقوله ولو أن أهل القرى الى يكسبون وقع اعتراض بين المعطوف والمعطوف عليه وانما عطف بالفاء لان المعنى فعلا ووصفناهم بعتة أ بعد ذلك آمن أهل القرى ان يأتهم بأسنا يا تاتواهم ناعون وأمنوا ان يأتهم بأسنا نصي الى هنا كلامه

في قولها في أثنا مبعوثون أو بأونا فم قرأ بفتح الواو أن أبونا عطف على الضمير في مبعوثون وأنه كُتفي بينهما
 بالفصل همزة الاستفهام في والمهمزة من أو بأونا وأنه كُتفي مفتوحة على ما مر ولا سبيل إلى الكسر على الحكاية اللفظية
 فإن ذلك لم يقع في كلام الرخشي في هذا النص وأقر المصنف هذا الكلام ولم يعقبه مع ما فيه من المناقشة وذلك لأن قضية
 قوله أن أبونا عطف على الضمير في مبعوثون أن يكون من عطف المفردات والمهمزة إنما تدخل على الجملة لا على المفرد ولو دخلت
 على المفرد المعطوف لكان عامل المعطوف عليه عاملا فيما بعده بواسطة العاطف وهمزة الاستفهام مانعة وليس المحل محل
 تعليق فيتهين حينئذ أن يكون أبونا مبتدأ خبره محذوف أي مبعوثون لدلالة ما قبله عليه والعطف اذ ذلك من عطف الجمل وقد
 يجاب عنه بما سيذكره قريباً عن الطيبي أن شاء الله تعالى في وجوز الوجهين في موضع فقال في أفندي دين الله يبعون دخلت همزة
 الانكار على الفاء العاطفة جملة على جملة ثم توسطت المهمزة بينهما ما يجوز أن يعطف على محذوف أي أيتولون فغير دين الله
 يبعون وما حكاه عنه في الوجه الأول مشكل وإنما جاء الاشكال من جهة نقل الكلام على غير ما هو عليه وتقرير الاشكال
 أن دخول المهمزة على الفاء ونفس توسطها بين الجملتين فكيف يعطف توسطها على دخولها بحرف العطف المقضي للترتيب
 وللتراخي ونص ما في الكشف دخلت همزة الانكار على الفاء العاطفة جملة على جملة والمعنى فاولئك هم الفاسقون فغير دين الله
 يبعون ثم توسطت المهمزة بينهما وهذا كلامه ولا اشكال فيه قلت في دعوى المصنف أن الرخشي في بعض المواضع جزم بما
 تقوله الجماعة من جواز الوجهين نظر وذلك لأن ظاهر كلامه في مواضع من الكشف أن المهمزة داخل على العاطف المذكور من
 غير أن يكون هناك تقديم وتأخير وهذا ٢٢ مكشوف من قوله في أفائن مات أو قتل انقلبتم على أعقابكم الفاء معاقبة للجملة الشرطية

بالجملة قبلها على معنى
 السببية والمهمزة لانكار أن
 يجعلوا خوار السل قبله سببا
 لانقلابهم على أعقابهم بعد
 هلاكهم موت أو قتل مع
 علمهم أن خلو الرسل قبله
 وبقائه دينهم متمسك به يجب
 أن يجعل سببا للنفسك بدين
 محمد عليه الصلاة والسلام

قائم على كل نفس بما كسبت لم يوحده والمهمزة لانكار التوبيخ (قوله وقوله في أثنا مبعوثون
 أو بأونا فم قرأ بفتح الواو أن أبونا عطف على الضمير في مبعوثون) اعتراضه أبو حيان وتبعه
 السفاقي بأن المهمزة إنما تدخل على الجملة لا على المفرد ولو دخلت على المفرد المعطوف لكان
 العامل في المعطوف عليه عاملا فيما بعده بواسطة العاطف وهمزة الاستفهام لا يعمل ما قبلها
 فيما بعده فانه غير أن يكون أبونا مبتدأ خبره محذوف أي مبعوثون لدلالة ما قبله عليه وأقول
 يمكن الجواب عن هذا بما سيأتي غير مرة وهو أنه يفتقر في التابع ما لا يفتقر في غيره (قوله فقال
 في قوله تعالى أفغير دين الله يبعون دخلت همزة الانكار على الفاء العاطفة جملة على جملة ثم
 توسطت المهمزة بينهما) في الشرح هذا مشكل لأن دخول المهمزة على الفاء هو نفس توسطها

وقد صرح الطيبي بأن المهمزة في مثل ذلك مقحمة مزيادة لانكار أو غيره مما يصلح اعتباره بحسب المقامات وهذا بين
 يتأتى الجواب عن الاشكال الذي أسلفناه قريبا فيقال إذا كانت المهمزة مقحمة مزيادة فلا نسلم أنها مانعة من عمل ما قبلها فيما
 بعده فأنامله في فصل قد تخرج المهمزة عن الاستفهام الحقيقي فنرد الثمانية معان في أي لا حداثا معان واستعمالها حينئذ
 في واحد من تلك المعاني الثمانية استعمال في غير ما وضعت له فيكون ذلك من قبيل المجاز قال بعض المتأخرين وتحقيق هذا
 المجاز وبيان أنه من أي نوع من أنواعه مما لم يحسم أحد حوله وقد حاول بعض تحقيق ذلك في بعض المواضع بما لا يخلو من كلفة
 كما ستراه في أحدها التسوية وربما توهم في البناء للقول بأن المراد بها المهمزة الواقعة بعد كلمة سواء بخصوصيتها فيضم الخاء
 المعجمة وفتحها أيضا ونشيد الياء والحامل على هذا التوهم تخيل أن التسوية مأخوذة من كلمة سواء وليس كذلك بل كما تقع
 بعدها تقع بعد ما أبالي في نحو ما أبالي أفت أم قدمت فالذي يظهر لي أن الجملة الواقعة بعدها في محل نصب والفعل معاق قال
 الجوهرى وقوله لا أباليه أي لا أكثر به انتهى فهو فعل معذب بنفسه وبقراب من معنى الفعل القلبي لا بمعنى لا أكثر به
 لا أفكر فيه ازدرابه فجاء التماثل في هذه الجهة (وما أدري) وتسليم المصنف صحة وقوع همزة التسوية بعدما أدري معارض
 لرد علي ابن الشجري فيما يأتي عند الكلام على أم وذلك أن ابن الشجري ادعى أن المهمزة للتسوية في قول زهير
 وما أدري وسوف أخال أدري * أقوم آل حصن أم نساء فرد المصنف بأن هذا غلط نشأ من توهمه أن معنى الاستفهام
 فيه غير مقصود البتة لما فاته لفعل الدراية وستقف عليه أن شاء الله تعالى (وايت شعري) نحو ليت شعري أسأفر زيد أم أقام
 (ونحوهن) نحو لا أفكر أفت أم قدمت والظاهر أن المهمزة الواقعة بعدما أدري وايت شعري ونحوها للاستفهام لا للتسوية كما

سواء الله تعالى وقد قال الرضى واما همزة النسوية واما الى النسوية وهم اللسان بليان فوهم سوء و هو صوم ما ياتى به رضى
نحو قولك سواء على قت أم قدمت ولا أبالى أقام أم قدمت قصيرهما على ما ذكر دون ما أدري وليت شعري ونحوهما (والضابط
انهم الهمزة الداخلة على جملة يصح حلول المصدر محلها وظاهر هذا يقتضى ان المصدر واقع موقع الجملة بدون الهمزة وليس
كذلك بل هو قائم مقامهما جميعا نحو سواء عليهم أستهفرت لهم أم لم تستهفرت لهم ونحو ما أبالى أقت أم قدمت ألا ترى انه يصح
سواء عليهم الاستهفار وعدمه فكيف سواء خبر مقدم والجملة ان في تقدير مفردين منه ما طفين بالواو أو لهما مبتدأ والثاني معطوف
عليه وادعى الرضى ان سواء خبر لمخدوف أى الامر ان سواء والجملة ان بيان لذينك الامرين وسىأتى في حرف السين كلام فى
ذلك نحو ما أبالى بقيامك وقعودك وفى بعض النسخ وعدمه مكان وقعودك واسم عمل المصنف أبالى متعد بالياء وقد تقدم
عن الجوهرى ما يقتضى انه متعد بنفسه وكذا فى القاموس ولم يذكر تعديته بالياء فخره قال النووى فى تهذيب الاسماء واللغات
وقولهم لا أبالى به قد استعملوه فى هذه الكتب وغيرها وهو صحيح وقد أنكره بعض المحدثين من أهل زماننا وزعم ان الفقهاء يلحنون
فى هذا وان الصواب لا أباليه وان لم يسمع من العرب الا هكذا وغلط هذا الزاعم بل أخبرنا بجهالة وقلة بضاعته بل يقال لا أبالى به وهو
صحيح مسموع من العرب وقد روى الحافظ الخطيب أبو بكر البغدادي الامام فى أول كتابه أدب الفقيه والمتفقه باسناده عن معاوية
رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من يرد الله به خيرا يفقهه فى الدين ومن لم يبال به لم يفقهه ورويناه هكذا فى حلية
الاولياء وثبت فى الصحيحين عن أبي هريرة رضى الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يبالى بتأخير المشاء هكذا فى
الصحيحين بالياء وثبت فى صحيح البخارى عن أبي هريرة رضى الله تعالى عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لىأتين على الناس زمان
لا يبالى المرء بأخذ المال أمن حلال أم من حرام ذكره فى باب قوله تعالى لا تأكلوا الربا بأصنافه مائة فى أول كتاب البيوع
وثبت فى صحيح مسلم وأبى داود فى كتاب الجنائز منهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ٢٣ مر على امرأة تنكب على صبي لها فقال
اتقى الله واصبرى فقالت

بين الجملةين فكيف يعطف توسطها على دخولها بحرف العطف المقتضى للترتيب والتراخي
ونص ما فى الكشف دخالت همزة الانكار على الفاء العاطفة جملة على جملة والمعنى فأولئك هم
الفاسفون أفعيردين الله يبعثون ثم توسطت الهمزة بينهما هذا كلامه ولا اشكال فيه اه
(وأقول) لا اشكال أيضا فى كلام المصنف لان ثم فيه لمجرد التدرج من غير اعتبار ترتيب قال

وما تبالى بصبيتي
من المعانى الثمانية
الابطالى وهذه تقتضى ان
ما بعدها غير واقع وان

هـ ل مدعيه كاذب نحو أقاصفا كم ربكم بالبنين واتخذ من الملائكة اناياهم وأورد السبكي فى هذه الآية سؤال فقال
المنكر ما بلى الهمزة على ما تقرر والذى يليها الاصفاء بالبنين وليس هو المنكر انما المنكر قولهم انه اتخذ من الملائكة انايا وأجاب
بانه اما ان يقال ان لفظ الاصفاء يشعر بزعم ان البنات لغيرهم واما ان يقال المراد مجموع الجملةين فيفضل منهما ما كلام واحد
والفقد يرجع بين الاصفاء بالبنين واتخاذ البنات وتكون الواو فيه للامية لان زعمهم لمجموع الجملةين أفش من اقتصارهم على واحدة
منهما وان كانت فاحشة ونحو يؤفستفتم الى بك البنات ولهم البنون وظاهر ان هذه الجملة المتفرقة بالهمزة فى محل مفعول
مفعول بالجار على ما قرره والفعل معلق لان الاسمة متأطرىق الى العلم كالسؤال فجاز تعليقه كما علق فعل السؤال نحو سلمهم
أيمهم بذلك زعيم فان قلت جى فى الآية الاولى وهى قوله تعالى أقاصفا كم ربكم بالبنين واتخذ من الملائكة انايا بالجملة الفعلية
وقدم الكلام فى أمر البنين على الاناث وجى فى الآية الثانية بالجملة الاسمية وقدّم الكلام فى شأن البنات على البنين فإ
الحكمة قلت يمكن أن يقال لما خوطب فى الآية الاولى الكفار قدّم ما يتعلق بهم وهو دعواهم الا يثار بالذكور والاختصاص
بهم وجى بالمناضوية اشارة الى ان ما يدعونهم من ذلك أمر قد تحقق ودخل فى الوجود ولما خوطب النبي صلى الله عليه وسلم
فى الآية الثانية بالامر فى اسمة فتأثم فيما يدعونهم فى هذه القضية الشنعاء قدّم فى الاستفتاء أشنع الامرين وأشنعهما وهو
دعواهم اختصاص الاله الحق بالبنات جل وتعالى وأورد السؤال بالاسمية لنا كيد الشناعة وتقريرها حيث ادعوا فى هذا
الامر الباطل انه ثابت مستقر والله تعالى أعلم ونحو يؤفستفتم هذا فخر هذا من قبيل ما زعموه صريحا وكذبوا فيه ونحو يؤفستفتم
خالقهم وهذا من قبيل ما زعموه لا بطريق الصراحة بل الزموا به الزاموا بذلك بأنهم لما جزموا بكون الملائكة انايا جزم من
شاهد خالقه لم كانوا كن زعم انه قد شهد خالقه ونحو يؤفستفتم يجب أحدكم ان يأكل لحم أخيه ميتا فكرهتموه وفى هذا الكلام
مبالغات منها الاستفهام الانكارى ومنها جعل ما هو فى الغاية من الكراهة موصولا بالحجة ومنها اسناد الفعل الى أحدكم
اشعار بان أحد من الاحدين لا يجب ذلك ومنها انه لم يقتصر على تمثيل الاغتيا بأكلم الانسان حتى جعل الانسان أخا

ومنها انه لم يقتصر على لحم الاخ حتى جعله ميتا كذا في المدارك وقال ابن الحاجب في الامالي انه تعالى لما نهي عن الغيبة شبهها بما هو مكره من معتادهم وهو كل لحم المغتاب ميتا واتي به على صيغة الانكار تنبيه على انه محال لا يفعلونه ثم كان ذلك التشبيه سبباً لذكر تحقق الكراهة فقال بعد ذلك فيكرهتموه فكان ذكر تحقق الكراهة لما نهي عنه وثبوتها مسدداً عن هذا التشبيه الذي قصد به تأكيد كراهة ما نهي عنه اذ به يتحقق توخيهم في وقوعهم في الغيبة المشبهة بما يأتونه ويكرهونه ونحوه واغنيانا بالخلق الاول في أي لم نعي ولم نجزع عن الخلق الاول فكيف نجزع عن الثاني يقال عبي بالامر اذ لم يتدلو وجه عمله ونحو من جهة افادة هذه المزمرة في ما بعد هالزم ثبوته ان كان منفي الان نفي اثبات في ضرورة انه لا واسطة بين النفي والاثبات فاذا انتفى أحدهما لم يتحقق الآخر وثبوته ونحوه وليس الله بكاف عبده في فافادت المزمرة المذكورة في عدم كفاية عبده فلزم بالضرورة اثبات كفايته اياه في أي الله كاف عبده ولهذا عطف في مدخول الواو من في ووضعنا على ألم نشرح لك لما كان معناه شرحنا في فيه نظراً من جهة انه جعل العلة في عطف وضعنا على ألم نشرح كونه في معنى شرحنا وذلك يقتضي ان النفي لو لم يكن مؤولاً بالاثبات لم يصح العطف وليس كذلك اذ لا نزاع في صحة العطف في نحو لم يجز زيدا كرمته ويمكن أن يجاب عنه بان معناه ولهذا أي لكونه خبراً باعتبار ٢٤ انه لا انكار الا بطلان جاز عطف وضعنا عليه من حيث كونه خبراً لا من حيث

كونه متبعا بحسب المعنى
في ومثله ألم يجزك يتبع
فاوى ووجدك ضالاً فهدى
ألم يجعل كيدهم في تضليل
وأرسل عليهم طيراً أبابيل
والكلام في هذا كالأول
سؤال وجواباً ولهذا كان
قول جرير في عبد الملك
ابن مروان

أستم خير من ركب المطايا
وأندى العالمين بطون راح
المطاي جمع مطية وهي الدابة
تطوى سيرها أي تسرع
واندى اسخى والراح الا كف
الواحد راحته ونسب
السقاء الى بطون لان

الرضى وقد تكون ثم والفاء للمجرد التدرج في الارتقاء وان لم يكن الثاني مترتباً في الذكور على الاول وذلك اذ انكر الاول نحو بالله فالتحقيق قوله تعالى وما أدرى المايوم الدين ثم ما أدرى المايوم الدين اه ولقائل ان يقول ان التدرج فيما ذكرنا فاعطى شهادة مقابلة له وما نحن فيه تكرر معنى بل الجواب ان المصنف نقل ما في الكشف بنصه على وجه الاختصار لبعده فاعطى عطف عليه ثم في الكشف هو المعطوف عليه بما في كلام المصنف وان كان محذوفاً فيه (قوله ولهذا عطف ووضعنا على ألم نشرح) هكذا وقع في بعض النسخ ووقع في بعضها وضعنا بدون واو العطف وقد اعترض عليه بانه جعل العلة في عطف وضعنا على ألم نشرح تأويله بالاثبات وذلك يقتضي انه لو لم يكن مؤولاً به لم يصح العطف وليس كذلك لجواز لم يجز زيدا كرمته وأجيب بان لا نسلم انه جعل العلة في عطف وضعنا على ألم نشرح تأويله بالاثبات بل جعلها تأويله بالخبر والمعنى وان يكون المزمرة التي للابطال مع النفي بمنزلة خبر ثبت عطف وضعنا على ألم نشرح باعتبار انه جملة خبرية (قوله أستم خير من ركب المطايا الخ) في الصحاح قال الاصمعي المطية التي تغط في سيرها قال وهو مأخوذ من المطوى المذوق والندى الجود وفلان أندى من فلان اذا كان خيراً منه والراح هنا جمع راحة وهي الكف (قوله افسكا آلهة دون الله تريدون) آلهة مفعول به قدم على الفعل للعناية وافسكا مفعول به قدم على المفعول به لان الالهة فيهم بانهم على الباطل ويجوز ان يكون مفعولاً به وآلهة بدلا منه على انها افك في نفس المبالغة أو المراد بها عبادتها

العطاء كثيراً ما يكون في المدح وعلوه في باب المار تاح له الممدوح حتى قال من أراد ان يمدحنا فليمدحنا مثل هذا وأعطى جريراً على ذلك مائة من الابل في ولو كان على الاستفهام الحقيقي لم يكن مدحاً لثبته وهو معنى القول المقطوع به قال الرضى وكان اللام فيها في الاصل للعهد أي القطعة المملوكة التي لا ترد فيها فالتقدير هنا اجزم بهذا الامر وهو انه لو كان على حقيقة الاستفهام لم يكن مدحاً قطعة واحدة والمعنى انه ليس فيها اتردد بحيث اجزم به ثم يبدو لي ثم اجزم به مرة أخرى فيكون قطعيتين أو أكثر بل هو قطعة واحدة لا يثنى فيها النظر فالسنة بمعنى القطعة ونصبها نصب المصادر في والثالث الانكار التوبيخي فيقتضي ان ما بعد هالواقع وان فاعله ملوم نحو آثم بدون ما تكتون ونحو غير الله تدعون ونحو آثمك آلهة دون الله تريدون في افسكا مفعول لاجله والتقدير اتريدون آلهة دون الله افسكا واما قدم على الفعل والمفعول اعتناء بشأه لانه كان الالهة عنده أن يكافهم بانهم على افك وباطل في شركهم ويجوز ان يكون افسكا مفعولاً به أي اتريدون افسكا ثم فسر بقوله آلهة دون الله تريدون على انها افك في نفسها أو حالاً أي اتريدون آلهة من دون الله أفكين ونحوه تأخذونه بهتاناً وانما مبيننا واليهتان ان تستقبل الانسان بامر قبيح فقه وهو يرى منه لانه يهت عند ذلك أي يتحير وانتصبت بهتاناً على الحال أي باهتتين وآثمين ونحو قول

بحذف

الحاج **ب** بحر قول عطف على المضاف اليه المتقدم وبالرفع عطف على نفس المضاف المرفوع لكن على حذف المضاف وإقامة المضاف اليه مقامه كما قدرناه **ب** أطربا وأنت قدسرى * والدهر بالانسان دوارى أى أنطرب وأنت شيخ كبير **ب** فطربا امام صدر مؤ كدلفعل محذوف أى أنطرب أو مفعول به محذوف أى أنأتى والجملة بعده حالية وقدسرى بقاء مكسورة ونون مشددة امام مفتوحة وامام مكسورة والسين ساكنة معهم او يحتمل ان يكون بقاء مفتوحة ومثناة تحتية ساكنة والسين مفتوحة والمراد بذلك كله الشيخ الكبير قاله الشيخ ودوار صيغة مبالغة فى اسم الفاعل من دار يدور زيدت الياء النسب للمبالغة أيضا كقولهم فى الخارج خارجى والاجر أجرى وفى الاعجم اعجمى **ب** والاربع القمير ومعهام جملك المخاطب على الاقرار والاعتراف **ب** وهذا من قبيل عطف أحد المترادين على الآخر وقد عرفت وجهه فى أول هذا النسخ **ب** بما مر قد استقر عنده ثبوته أو نفيه **ب** ليقر بما يعرفه من ذلك **ب** ويوجب أن يابها الشيء الذى تقرره به **ب** هكذا قاله غيره واحدا من علماء البيان وذوكر المصنف هنا وفى الكلام على أم ان ذلك يجب فى الاستفهام أيضا وقد ذكره ٣٥ ابن الحاجب وغيره قلت وفى كتاب

سببويه مانصه هذا باب أم
إذا كان الكلام بماعتلة
أي ما وأيهم وذلك قولك
أزيد عندك أم عمرو وأزيد
أقيمت أم بشران قال واعلم
أنك إذا أردت هذا المعنى
فتقديم الاسم أحسن لأنك
لا تنسأل عن النفي وإنما
تنسأل عن أحد الاسمين في
هذا الحال فبدأت بالاسم
لأنك بصدد أن تبين أي
الاسمين عنده وجعلت الاسم
الأخر عدلاً لا رول فصار
النفي لا يسأل عنه بينهما
ولو قلت أقيمت زيد أم عمرا
لكان جائزاً حسناً هذا
كلامه وحسبك به شاهداً
على خلاف ما ذهبوا إليه
من وجوب إيلاء المستفهم

بمحذوف المضاف ويجوز ان يكون حاله معنى آفكين (قوله اطر باوانت قنسرى الخ) طر بامنصوب
بمحذوف أى اطر بطر باوأأتانى طر باوالقنسرى بقاف مكسورة وفون مشددة مفتوحة
أو مكسورة وسين مهمله ساكنة وبروى بقاف مفتوحة ومثناة من تحت ساكنة وسين
مفتوحة والمراد به الشيخ الكبير وفى الصحاح والدوائر الدهر يدور بالانسان أحوالا وأنشد
عجز البيت وفى الشرح ودوار صيغة مبالغة من دار يدور زيدت فيها الياء أيضا للمبالغة كقولهم فى
مبالغة خارج وأجر خارجى وأجرى (قوله ومعناه ذلك المخاطب على الاقرار والاعتراف بما قد
استقر عنده بثبوته أو نفيه) يعنى ان التقرير لا يجب ان يكون بالحكم الذى دخل عليه الهمزة بل
بما يعرف المخاطب من ذلك الحكم فالهمزة فى قوله تعالى أنت قلت للناس اتخذونى للتقرير بما
يعرفه عيسى صلى الله عليه وسلم من هذا الحكم لا بانه قال ذلك كذا قال التقنازانى فى مطوِّله
وقال أيضا التقرير عندهم يقال للحمل على الاقرار بما يعرفه المخاطب والالجاه اليه وللتحقيق
والتمثيت وكلاهما مناسب فى قوله تعالى أتأمرون الناس بالبر وفى قوله تعالى هل ثوب الكفار
ما كفوا يفعلون بالمعنى الثانى وفى الشرح ان قوله الاقرار والاعتراف من قبيل عطف أحد
المترادفين على الآخر وفائدته تقرير المعنى فى الذهن وما وقع لبعض أهل البيان من ان ذلك
تطويل لا لفائدة غير مسلم اه وأقول ليس كل عطف مرادف على آخر يكون لتقرير المعنى وإنما
يكون كذلك فى مقام يقتضيه والذى وقع لبعض أهل البيان ان نحو عطف ميناء على كذبانى قول
الشاعر * وألنى قوله كذبا ومينا * ما ليس الغرض منه تقرير المعنى وتوكيده تطويل أى زائد
على أصل المراد لا لفائدة وأنت تعلم انه لا يلزم من ذلك ان يكون عطف كل مترادفين تطويلا بل
عطف ما ليس الغرض منه تقرير المعنى وتوكيده (قوله ويجب ان يلها الشئ الذى تقرره به)

عنه اللهمزة وبأني منله في التقرير وقد اطاع الرضى على نص سيبويه في المسئلة فاورد الحكم فيها على مقضاة قات والعجب
من الشيخ بهاء الدين بن النحاس فانه ساق في تعليقه على المقرب قول ابن عصفور والاحسن فيها توسط الذى لا يسأل عنه ويجوز
تقديمه ويجوز تأخيره فقال ولهذا الامر جعله ابن الحاجب شرطاً ونص فيه على انه يجب ان يلى أحد المتعادلين الهمزة والآخر أم
فيجب عنده أن يقول أزيد عندك أم عمرو وتأخير عندك عن زيد ولا يجوز تقديمه عنده أصلاً والمصنف يعنى ابن عصفور ذكر
جواز تقديمه فخصنا من هذين الكلامين على تردد في انه شرط أولاً انتهى ففعل رجه الله عن نص سيبويه على المسئلة بعينها
مع ان هذا الرجل ممن اشتهر بمعرفة الكتاب فطارذ كره بذلك فيقول في التقرير بالفعل أضربت زيداً بإيلاء الفعل المقرر به
الهمزة **و** في التقرير **و** بالفعل أنت ضربت زيداً بإيلاء فاعل الضرب الهمزة وهذا وان لم يكن فاعلاً صناعياً فهو
فاعل معنوي **و** في التقرير **و** بالفعل أزيداً أضربت **و** بإيلاء المفعول المقرر به الهمزة **و** كما يجب ذلك في المستفهم عنه **و**
فتقول أعنيك زيداً في السوق وأزيدني الدار أم عمرو **و** وقوله تعالى أنت فعلت هذا **و** بالهتاء **و** محتمل لارادة الاستفهام
الحقيقي بان يكون **و** أى الكفار **و** لم يعلوا **و** أى ان ابراهيم عليه الصلاة والسلام هو **و** الفاعل **و** لكسر الاصنام قال

صاحب التخصيص في ايضاحه اذ ليس في السياق ما يدل على أنهم كانوا عاقلين بانه عليه الصلاة والسلام هو الذي كسر الاصنام واعترض بوجوه اما اولها فلان الدال لا ينحصر فيما تضمنه السياق ولو كانوا كفارا ولم يكن فهم من يقدم على كسر اصنامهم واما ثانيا فبقوله عليه الصلاة والسلام بل فعله كبيرهم هذا فان بل في الغالب اذا وقعت الجملة بعدها كانت اضرايا عما قبلها على وجه الباطل له ولو كانت الهمزة للاستفهام المحض لما قصد ابطاله بل كانوا قالوا له أنت فعلت فقال لم أفعل بل فعله كبيرهم واما ثالثا فبالقرائن السابقة من لا كيدن اصنامكم وقولهم سمعنا في يد كبرهم ولا ارادة التقرير بان يكونوا قد علموا ان الله عليه الصلاة والسلام هو الذي كسر اصنامهم وهذا هو الظاهر بدلالة القرائن السابقة وقد روى انهم خرجوا وتركوه في بيت الاصنام ليس معه أحد فلما أبصروه يكسرها أقبلوا عليه يسرعون ليكفوه ولا يكون الاستفهام المقاد بالهمزة بالاستفهام عن الفعل وهو كسر ٢٦ الاصنام هل وقع أولا ولا لا ولا تقرير به بحيث يكون مرادهم حمل ابراهيم

صلى الله عليه وسلم على الاقرار بان كسر الاصنام قد كان في لان الهمزة لم تدخل عليه في أي على الفعل فلا يكون للاستفهام عنه ولا للتقرير به ضرورة انها لو كانت كذلك لوجب ايلاء الفاعل لها ولم يول في لانه عليه السلام قد أجابهم بالفاعل بقوله بل فعله كبيرهم هذا في معنى انه لو كان الاستفهام عن الفعل أو للتقرير به لكان الجواب قد وقع الكسر أو لم يقع فلما قال فعله كبيرهم هذا دل على ان المراد التقرير بالفاعل وعن الكسائي انه يقف على فعله والفاعل محذوف وهو يجوز أي فعله من فعله وكبيرهم هذا مبتدأ وخبر وهذا خروج عما يقتضيه

هكذا قال غير واحد من أئمة المعاني انه يجب ايلاء المقرر به والمستفهم عنه الهمزة ولكن في كتاب سيبويه على ما نقل في الشرح ان التقديم في نحو أزيد القيت أم بشرا أحسن وانك لو لغزت فقلت أليت زيدا أم بشرا لكان أحسننا وفي مقرب ابن عصفور والاحسن توسط الذي لا يسأل عنه ويجوز تقديمه وتأخير به وقال الرضي اذا ولي المتصلة مفرد فالاولى ان يلي الهمزة قبلها مثل ما وليا سواء لتكون الهمزة مع أم بتأويل أي والمفردان بعدها بتأويل المضاف اليه أي نحو أزيد عندك أم عمرو يعني أيهما عندك وفي السوق زيد أم في الدار أي الموضوعين هو ويجوز مخالفة بين ما وليا هاتين نحو أزيد أم عمرو وأزيد عندك أم في الدار وأليت زيدا أم عمرو احسننا لكان المعادلة أحسن اه وأقول يمكن التوفيق بان الاحسن عند النحويين واجب بلاغة عند المعانيين فان قلت كلام المصنف في الاستفهام والتقرير من غير معادل وما نقلت من كلام سيبويه وغيره انما هو مع المعادل قلت كلام المصنف فيما هو أعم من ذلك فانه قال في أم عند الكلام على بيت المتنبي ان شرط الهمزة المعادلة لام ان يليها أحد الامرين المطلوب تبيين أحدهما وبلى أم المعادل الآخر (قوله ولا نه عليه الصلاة والسلام قد أجابهم بالفاعل) لا يقال لم لا يجوز ان يكون أجابهم بالفاعل فانه مذكور في الجواب كما ان الفاعل مذكور فيه لا نأقول مخالفة الفاعل في الجواب للفاعل في السؤال ندل على انه المقصود بالجواب دون الفعل وأيضا اشارتهم الى الفعل في السؤال تمنع من سؤالهم عنه (قوله فان قلت ما وجه حمل الزخشي الهمزة في قوله تعالى ألم تعلم أن الله على كل شيء قدير على التقرير) عبارة الكشف في هذا المقام لما بين لهم انه مالك أمورهم ومديرها على حسب مصالحهم من نسخ الآيات وغيره وقررهم على ذلك بقوله ألم تعلم أن الله على كل شيء قدير (قوله فان قلت ما وجه حمل الزخشي الهمزة في قوله تعالى ألم تعلم أن الله على كل شيء قدير) عبارة الكشف في هذا المقام لما بين لهم انه مالك أمورهم ومديرها على حسب مصالحهم من نسخ الآيات وغيره وقررهم على ذلك بقوله ألم تعلم أن الله على كل شيء قدير (قوله فان قلت ما وجه حمل الزخشي الهمزة في قوله تعالى ألم تعلم أن الله على كل شيء قدير) عبارة الكشف في هذا المقام لما بين لهم انه مالك أمورهم ومديرها على حسب مصالحهم من نسخ الآيات وغيره وقررهم على ذلك بقوله ألم تعلم أن الله على كل شيء قدير

السياق وكأنه اراد ان يكتبه فارا بما يلزم من اخبار الصادق بخلاف الواقع اذ الكبير لم يفعل

الكسر قطعا وجوابه كما قال الزخشي انه نسب الفعل الى كبيرهم وقصده تقريره لنفسه واثباته لها على وجهه تقريرى تبكيته لهم والامام للجهة عليهم لانهم اذا نظروا النظر الصحيح علموا عجز كبيرهم وانه لا يصلح لها وهذا كما يقول لك صاحبك وقد كتبت كتابا بخط رقيق أتيتك أنت كتبت هذا فتقول بل كتبتك أنت وقصدك بهذا الجواب تقريره لك مع الاستهزاء به لان فيه عنك واثباته لا لى لان اثباته للعاجز منك والامر دأثر بينكما استهزاء به واثباته للقادر ويمكن ان يقال غاظته تلك الاصنام حين أبصرها مصطفة وكان غيظ كبيرها أشد لما رأى من زيادة تعظيمهم له فأسند الفعل اليه لان الفعل كما يسند الى مباشره يسند الى الحامل عليه ويجوز ان يكون حكاية لما يعود الى تجويزه مذهبهم كانه قال لهم مما تنكرون ان يفعل كبيرهم فان من حق من يعمدو يدعى الها ان يقدر على هذا فان قلت ما وجه حمل الزخشي الهمزة في قوله تعالى ألم تعلم أن الله على كل شيء قدير على

التقرير قلت قد اعتمدت في البناء للمفعول في عنده أي عن الزمخشري في بيان مراده التقرير بما بعد النفي لا التقرير بالنفي وقد أجاز قوم أن تكون الهمزة في قوله تعالى أليس الله بكاف عبده لانكار الابطال كما تقدم وان تكون للتقرير أي لمل مخاطب على الاقرار بما دخله النفي وهو الله كاف عبده لا بالنفي وهو ليس الله وكذا قوله تعالى ألم نذكر لك صدرك ولم نجدك ينيما وما أشبه ذلك فقد يقال ان الهمزة فيه لانكار وقد يقال انها للتقرير وكلاهما حسن فعلم ان التقرير لا يجب ان يكون بالحكم الذي دخلت عليه الهمزة بل بما يعرفه مخاطب من ذلك الحكم وعليه قوله تعالى أنت قلت للناس اتخذوني وأمي الهين من دون الله فان الهمزة فيه للتقرير أي بما يعرفه عيسى من هذا الحكم لأبأنه قد قال ذلك وقد مر تجوز جعلها للاستفهام الحقيقي على ذلك الوجه وأنت خير بان هذا كله مبني على انه لا يجب ايلاء المقرر به للهمزة وهو خلاف ما صرح به المصنف ولم يحك فيه خلافا وقضية هذا انه لا يوافق على هذا الاعتذار الذي اعتذر به عن الزمخشري لكنه قد وافق على صحة في الجملة بدليل قوله وهو الاولي ان تحمل الآية على الانكار التوبيخي أو الابطال أي ألم تعلم أيها المنكر للنسخ في وجهه ذلك ان المنكر للنسخ قد يكون معاندا وقد يكون غير معاند فان كان الخطاب للكافر المنكر لا على سبيل العناد حل الاستفهام على الانكار التوبيخي فان عدم علمه واقع والتوبيخ عليه متوجه وان كان الخطاب للكافر المنكر على وجه العناد والمكابرة حل الاستفهام على الانكار الابطال ضرورة ان علمه واقع بحسب الادعاء ولكنه كاذب فيما تضمنه كفره من قوله ان الله تعالى ايسر كذلك في الخامس التكم أي الاستهزاء بنحو أصولك تأمرك ان تنترك ما يدعي آباؤنا في ذلك ان شيعيا عليه الصلاة والسلام كان كثير الصلاة وكان قومه اذا رأوه يصلي نضا حكو اقصدا وابقولهم أصولك تأمرك الهزأة والسخرية لاحقيقة الاستفهام تأمل في السادس الامر بنحوي وقل للذين أتوا الكتاب والاميين في أسلمتم أي اسلموا الظهور انه ليس المراد أمره بان يستفهم حقيقة هل اسلموا أولا وانما المراد أمره اياهم بالاسلام في والسابع التعجب في ٢٧ على زنة التكريم وفي بعض النسخ

التعجب على زنة التكريم
في بنحوي ألم تراك كيف
مد الظل في وقد يقال
التعجب من رؤية كيفية
مد الظل لا من عدم
الرؤية وسيأتي جوابه

لا يعني الحمل على الاقرار بما بعد الهمزة كما هو مقتضى كلام المصنف فليتأمل (قوله فلو قالت قد اعتذر عنه بان مراده التقرير بما بعد النفي لا التقرير بالنفي) اعتذر بضم المثناة مبني للمفعول وفي الشرح هذا مبني على انه لا يجب ايلاء المقرر به الهمزة وهو خلاف ما صرح به المصنف ولم يحك فيه خلافا وقضية هذا أي ما صرح به ولم يحك فيه خلافا أن لا يوافق على الاعتذار المذكور لكنه قد وافق على صحته بقوله والاولى ان تحمل الآية على كذا اه وأقول ليس

قريبا في الثامن الاستبطاء نحو ألم بان للذين آمنوا في ان تخشع قلوبهم لم لذكر الله وقد يقال الاستبطاء لحضور خشوعهم لا لعدمه يقال أفى يأتي أنباء اذا حضروا يعجب بان الاستبطاء وان كان متعلقا بالحضور لكنه عدل عن الاستفهام عن الانبيات الى الاستفهام عن النبي اشعار بان الراجح من الطرفين هو عدم الحضور فعلق به الاستفهام وفيه من المبالغة ما لا يخفى وقد ظهر الجواب عما تقدم في التعجب هذا وقد حاول بعض الفضلاء المتأخرين بيان وجه التجوز في بعض الامور المتقدمة فقال في استعمال الهمزة لانكار انكار الشيء كراهته والنفرة عن وقوعه في أحد الازمنة وادعاء انه لا ينبغي ان يقع فيه يستلزم عدم توجه الذهن اليه المستدعي للجهل به المفضي الى الاستفهام عنه أو تقول الاستفهام عنه يستلزم الجهل به المستلزم لعدم توجه الذهن اليه المناسب لكراهته والنفرة عنه وادعاء انه لا ينبغي ان يكون واقعا وقس على هذا حال الانكار بمعنى التكذيب وقال في استعمال الهمزة للتقرير الاستفهام عن المعلوم للمخاطب يستلزم جهله على الاقرار بما هو معلوم منه وقال في استعمال التكم الاستفهام عن كون صلواته آمرة لذلك يناسب ادعاء ان المخاطب معتقده وادعاء اعتقاده اياه يناسب الاستهزاء والتعجب وبالجملة استعمال هذه الحال منه يناسب التكم به والتحقير والتحويل والاستبعاد ومناسبة هذه الامور للاستفهام واضحة فان الاستفهام عن الشيء يستلزم الجهل به المناسب لحقارته من وجهه لان الحقير لا ياتفت اليه فلا يعلم وان هو يله من وجهه آخر لان الامر الهائل لعظمته وغمامته ينافي ان يحاط به علما ولا استبعاد وقوعه ايضا لان ما هو قريب الوقوع فالاولى ان يكون معلوما وقال في استعمال الاستفهام للتعجب الاستفهام عن الشيء يستلزم الجهل به المناسب للتعجب لانه كيفية نفسانية تابعة لادراك الامور القليلة الوقوع المجهولة الاسباب وقال في استعمال الاستفهام عن الشيء يستلزم الجهل به والجهل به يستلزم استبعاده عادة وادعاء لان الانسب بما هو قريب ان يكون معلوما ما بنفسه او بامارته والانسب بما هو بعيد ان يكون مجهولا واستبعاده يستلزم استبطاءه وقس على ذلك نظائره هذا كلامه فنأمل

يؤوذ كرمهم معاني أخر لا حجة لها في الظاهر ان المصنف قصد بهذا الكلام ادعاء ان الاستفهام غير الحقيقي الذي تستعمل له الهمزة مختصر في تلك الامور الثمانية خاصة من غير زيادة علم او هذا غير مسلم فاي مانع يمنع من ان كلمة الاستفهام عند امتناع جملها الى حقيقة الاستفهام يتولد لها معونة القرائن ما يناسب المقام خارجا عن تلك المعاني الثمانية ألا ترى انك اذا قلت لمن يسمى اليك وهو يعلم انك أدبت فلانا على اسائه اليك وان ذلك لم يعزب عن علمك ولا عن علمه أيضا ألم أودب فلانا على اسائه الي فان المخاطب لا يحمل هذا الكلام منك على حقيقة الاستفهام حينئذ يتولد منه في هذا المقام التهديد والوعيد وعلى ذلك فقس في تنبيهه قد تقع الهمزة فعلا وذلك انهم يقولون وأي بمعنى وعد ومضارعه يثي بحذف الواو لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة كما تقول وفي بقي القاف ٢٨ أي صان بصون ويجوز ان يضبط بالفاء من الوفاء ضد الغدر ويؤوذ في بني كمال النون أي فتر بفرير والامر منه

اه بحذف اللام للامر وباللهاء الساكنة في الوقف وأما في الوصل فتحذف لفظا لا خطافا ن وقع قبله ساكن من كلمة ونقلت حركة الهمزة اليه على قياس تخفيف الهمزة قلت قل بالخبر يازيد أي عد بالخبر وهذه قالت بخبر يا عمر وفلم يبق من الفعل غير الكسرة في لام قل وفي تاء قالت وتقول على هذا يازيد قل يا هند فثبتت الحركة والياء بعدهما انما هي ضمير الفاعل الذي كان متصلا بفعل الامر المحذوف ومن هذا يفهم ما نظمته في هذه البلاد في سنة احدى وعشرين حيث قلت نقول يا أسماء فو * لي ثم يازيد قل وذلك جملتان والثاني ثلاث جمل

هذا الاعتذار مبني على عدم وجوب ايلاء المقرر به الهمزة لان قولهم يجب ايلاء المقرر به الهمزة معناه اذا أمكن ايلاءه اياها في ذلك الكلام وما نحن فيه لا يمكن ذلك فيه لان الحكمة لما اقتضت أن تذكر تقرير الانبات بصورة النفي قصدا الى الدلالة على ان المقرر على بقى بما أقربه وانه لم يتلق ذلك من تقرير المسكلم وكان الفعل المنفي لا يمكن لغة تقديمه على النافي لم يل المقرر به هنا أداة التقرير وانما قلنا ان معنى كلامهم ذلك لانك اذا قلت أقام زيد مقررا لمخاطبك بنفس نسبة القيام الى زيد لا بنفس الفعل لم يل المقرر به حينئذ الهمزة لعدم امكان ايلائه اياها قالوا ولم يتميز هذا التقرير عن التقرير بنفس الفعل الموالى للهمزة الا بالقرينة فليتأمل (قوله) والاولى ان تحمل الآية على الانكار التوبيخي أو الابطالي في الشرح وجه ذلك ان المنكر للنسخ قد يكون معاندا وقد يكون غير معاندا فان كان الخطاب للكافر المنكر غير المعاند فالاستفهام توبيخي لان عدم علمه واقع وان كان الخطاب للكافر المنكر عناد افا للاستفهام ابطالي واقول تبين بهذا التوجيه الجواب عما استشكله ابن الصائغ من ان المصنف ذكر في التوبيخي انه يقتضي ان ما بعد الاداة واقع وان فاعله ملوم والواقع بعد الاداة هنا عدم العلم بان الله على كل شيء قدير فكيف يتأتى ما هو ذا كره هنا اه (قوله) وكرمهم معاني أخر لا حجة لها في الظاهر ان المصنف قصد بهذا الكلام ادعاء ان الاستفهام غير الحقيقي الذي تستعمل له الهمزة مختصر في تلك الامور الثمانية خاصة من غير زيادة علم او هذا غير مسلم فاي مانع يمنع من ان كلمة الاستفهام عند امتناع جملها الى حقيقة الاستفهام يتولد لها معونة القرائن ما يناسب المقام خارجا عن تلك المعاني الثمانية ألا ترى انك اذا قلت لمن يسمى اليك وهو يعلم انك أدبت فلانا على اسائه اليك وان ذلك لم يعزب عن علمك ولا عن علمه أيضا ألم أودب فلانا على اسائه الي فان المخاطب لا يحمل هذا الكلام منك على حقيقة الاستفهام حينئذ يتولد منه في هذا المقام التهديد والوعيد وعلى ذلك فقس في تنبيهه قد تقع الهمزة فعلا وذلك انهم يقولون وأي بمعنى وعد ومضارعه يثي بحذف الواو لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة كما تقول وفي بقي القاف ٢٨ أي صان بصون ويجوز ان يضبط بالفاء من الوفاء ضد الغدر ويؤوذ في بني كمال النون أي فتر بفرير والامر منه

والاخلاق

يؤوذ على ذلك يخرج اللغز المشهور بضم اللام وفتح الغين

الجمعة وضعتها واسكانها وهو ما يعنى به المقصود بحيث يحفى على الناظر فيه الا بفضل تأمل ومزيد نظر وهو قوله ان هند المصلحة الحسنة * وأي من أضمرت نخل وفاء فانه يقال كيف رفع اسم ان وصفته الاولى مع ان القياس نصبها ما هو هذا وجه التعمية والجواب ان الهمزة فعل أمر والنون للتوكيد وليس الامر كما توهمه الناظر ان مجموعه ما حرف بسيط ينصب الاسم ويرفع الخبر وهو الاصل ابن بهمزة مكسورة ويا ساكنة للمخاطبة ونون مشددة للتوكيد ثم حذف الياء لالتقاءها ساكنة مع النون المدغمة كما في قوله لتقرعن على السن من ندم اذا ندمت يوما بعض أخلاقى فرع السن ضغطها والندم التأسف على فوات أمر أو الوقوع فيه والتذكير التفعّل من الذكر القاه والماء اليوم هنا قطعة من الزمان كائنه ما كانت والاخلاق جمع خلة بخاء مضمومة

ولامسا كنه أو مضمومة وقاف وهو السجية والطبع وهو منادى بحذف حرف نداءه أي ياءه نحو مثل يوم عرس عن هذا أي يابوسف وانما قدرت يادون غيرهما من أحرف النداء لانها أعم تلك الحروف وأكثرها ورا في كلامهم والحذف نوع من التصريف فيبغى ان يكون موقعه ما كثر دون غيره وهو الملاحظة نعمت لها على اللفظ كقوله يا حكم الوارث عن عبد الملك بضم حكم لكونه منادى معرفة والوارث مرفوع على انه صفة له على اللفظ والجامعة معترفون بان هذه الضمة اعرابية وان الاتيان بها على خلاف القياس اذا المبني انما يتبع باعتبار محله في الاعراب لا باعتبار لفظه في البناء ألا ترى انك تقول هؤلاء الكرام بضم الميم باعتبار المحل هؤلاء من الاعراب ولا تنكسر الميم باعتبار بالكسرة البنائية التي في لفظه آخر او اعتذر بعضهم عن ذلك بان ضمة المنادى لما كانت تحدث بحدوث حرف النداء وتزول بزواله كانت كالرفع من حيث انها عارضة فكان الرفع عارض وصارت أداة النداء كالعاملة لتلك الضمة فجاز لا جل هذا المعنى الاتباع على اللفظ وفي الباب ان الضم لا طراده هنا أشبه الرفع واعتز به بعض الشارحين بان الاطراد ليس سببا لجرى المعرب على لفظ المبني فان كسرة نحو هؤلاء وأمس مطردة ومع ذلك لا توجب اجراء الصفة على لفظه وأجاب صاحب العباب بان نحو هؤلاء وأمس ليس بداخل تحت ضابط كلي حتى يقال ان كسرة مطردة اذ ليس كل ما كان للجمع من أسماء الإشارة كهؤلاء أو ظرفا كأمس يكون البناء فيه على الكسرة قلت هذا جواب خاص بهذين اللفظين المعينين وليس بطرد اذ لو ورد الشارح الاول فعال لسبب المؤنث في باب النداء نحو يا فاسقا ويا خبيثا فانه مبني على الكسرة قياسا مطردا بل انزع لم يأت الشارح الثاني هذا الجواب البتة وبه قد قال في رفع في التابع المفرد في مثل هذه الصورة مشكل جدا على مقتضى قولهم ان الحركة اعرابية وتقدير الاشكال ان كل حركة اعرابية انما تحدث بعامل وهذا لا يصح ان يكون العامل المحدث لحركة هذا التابع المرفوع هو العامل في المتبوع ولا نظيره اذ عامل المنادى ادعو مثلا وهو يقتضي النصب لا الرفع وقول القائل حرف النداء كالعامل ترويح لا يلتفت اليه وقولهم شبهت ضمة المنادى

٢٩

لا يبغي في دفع السؤال شيئا ولم أوف الى الآن على جواب لهذا الاشكال قلت وانما نشأ من التزامهم ان حركة التابع حركة اعراب والافلو قيل بانها حركة

والاخلاق جمع خاق عجمة مضمومة ولا مساكنة أو مضمومة بمعنى السجية (قوله يعود الفضل منك على قريش الخ) الفضل الاحسان وقريش القبيلة المشهورة وهم بنو النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن الياس بن مضر والقرش الكسب والجمع قال الفراء وبه سميت قريش وتفرج بضم الراء مضارع فرج الغمة أي كشفها والكرب جمع كربة بضم الكاف فبها وهي الغم الذي بأخذ بالنعس وابن مامة وابن سعدى من أجواد العرب المشهورين ولما ذكر البيت

اتباع لا حركة اعراب ولا بناء لكان حسنا ولم يتجه هذا الاشكال أصلا وهو الحسناء امانعت لها على الموضوع كقول مادح عمر ابن عبد العزيز رضي الله عنه يعود الفضل منك على قريش * وتفرج عنهم الكرب الشدادا فما كعب بن مامة وابن سعدى باجود منك يا عمر الجواد الخ الفضل الاحسان وقريش القبيلة المشهورة وتفرج بضم الراء مضارع فرج الغمة اذا كشفها والكرب بضم الكاف وفتح الراء جمع كربة بضم الكاف وهي الغم والحزن والغم وكعب بن مامة وابن سعدى من أجواد العرب المشهورين وهو امانة تقدير امدح وامانة لمفعول به محذوف أي عدى ياءه نداء الحسناء وفي بعض النسخ المرأة الحسناء وليست بشيء لانه ليس المقصود أمرها بان تعد المرأة الحسناء اذ لا يتعلق بذلك غرض للشاعر وانما غرضه ان تدخله حسنة وأمر اجيالا من مواصلة وملاطفة ونحو ذلك وهو ان بنيت على الوجهين الأولين وهو ما كونه نعتا على الموضوع وكونه بتقدير امدح فيكون الشاعر وانما أمرها بايقاع الوعد الوفي من غير ان يعين لها الموعود في بخلاف الوجه الثالث وهو ظاهر وقد ظهر بما قررناه وجه دخول الفاء على يكون ولو لم تقدر ذلك لزم زيادتها وهو خلاف الاصل وكثير من النحاة بأياه فان قلت كون الفاء هنا رابطة للجواب مشكل ضرورة انه يصلح ان يجعل شرط او كل ما يصلح لذلك امتنع دخول الفاء عليه قلت هو مثل قوله تعالى ومن عاد فينتقم الله منه فتخرج على ما يتخرج عليه الآية وستعرفه عند افضاء النبوة اليه ان شاء الله تعالى وهو قوله وأي مصدر نوعي منصوب بفعل الامر والاصل وأياما مثل وأي من ومثله فاختارناهم أخذ عزير بمقدور وقوله أضمرت بالنساء وفي بعض النسخ بالتأنيب محمول على معنى من لا على لفظها اذ المراد منها المرأة المخاطبة وهو مثل من كانت أمك بضم ينصب الام على انه خبر كان واسمها ضمير مؤنث عائد على من لان المراد بها مؤنثة ولذلك أدخل تاء التأنيث على كان في آباله حرف لنداء البعيد ومناسبتة لذلك تعرف مما أسلفناه في أول الكلام على الالف المفردة ولم يذكره سيديو به وذكروه غيره ايا حرف كذلك أي لنداء البعيد وهو في الصحاح انه لنداء القريب والبعيد وليس كذلك قال الشاعر

في أيا جلي نعمان بالله خليا * نسيم الصبا يخلص الى نسيمها فان الصبان مع اذا ما نسيمت * على نفس مهموم تجلت هو مها
 نعمان بفتح النون الاولى واد في طريق الطائف يخرج منه الى عرفات قال * نضوع مسكابن نعمان اذ مشيت *
 به زيب في نسوة عطرات * ويقال له نعمان الاراك قال * اما والراقصات بذات عرق * ومن صلى بنعمان الاراك
 وفي الوسيط للواحدى وذكر ابن خلكان في ترجمة أبي نصر محمد بن عبد الله الارغاني انه ورد في تفسير قوله تعالى اني لا جدر مع
 يوسف ان ربح الصبا استأذنت ربه اعز وجل ان تأتي يعقوب ربه يوسف عليهما الصلاة والسلام قبل ان يأتيه البشير بالقيص
 فاذن لها فاته بذلك فلهذا يس - تر مع محزون ربح الصبا وهي من المشرق اذا هبت على الابدان نعمتها وهيبت الاشواق
 الى الاوطان والاحباب وانشد ذنبك البيهقي الاولين والصبا بالقصر وفتح الصاد المهملة وتسبمت أي هبت وتجلت انك شفت
 وذهبت فان قلت على ما ذا يعود الضمير من قوله نسيمها فالتحتمل ان يعود على النسيم الاول وهو المضاف الى الصبا ويختلف
 حينئذ المراد به ما في ارباب النسيم الاول ربح الصبا والاضافة للبيان ويراد بالنسيم الثاني نفس الريح الضعيف قال في المحكم والنسيم
 نفس الريح اذا كان ضعيفا ويحتمل ان يعود الضمير على محبوبته سواء جرى ذكرها قبل أم لم يجر اما ان جرى ذكرها فواضح واما
 ان لم يجر لها ذكر فلتزله المذكور المعلوم لانها حاضرة عنده لا تغيب عنه ولا يفتر عن ذكرها بحسب الادعاء ثم ان قصد
 المصنف بانشاد هذا البيت الاستشهاد به على ان أبا تاردا لنداء البعيد فقر يب وان قصد به الرد على الجوهرى وهو الذى يعطيه
 سياق كلامه فلا وجه له لان نداء البعيد في هذا البيت بأيا لا يدل على انه لا تكون لنداء القريب بوجه من وجوه الدلالات بل وقد
 تبدل هزتها هاء في فيقال هيا في كقوله وحديثا كالفطر يسعها * داعى سنين تنابعت جدبا فاصاح برحوان يكون حيا *
 ويقول من فرح هيارا في ٤٠ المراد بالقطر هنا ما يقطر من المطر والجذب بجيم مفتوحة فادال مهملة سا كنه المحل

خلاف الخصب وأصاح
 بالهاء المحبة والصاد المهملة
 استمع والحياء بالقصر المطر
 ويجوز ان يكون مرفوعا
 وكان تامة أو منصوبا وكان
 نافصة على انه خبر والاسم
 ضمير يعود الى القطر والمعنى

ولم يكن بالثاني الذى هو محل الشاهد يعلم ان الروى منصوب في أيا في (قوله أيا جلي نعمان الخ)
 نعمان بفتح النون واد في طريق الطائف يخرج الى عرفات ويقال له نعمان الاراك والصبا
 ربح مهملة المستوى من موضع مطاع الشمس اذ استوى الليل والنهار كذا في الصحاح وضمير
 نسيمها للمعجوبة أو للنسيم الاول مراد به الريح وبالنسيم الثاني النفس الضعيف والغرض من
 ذكر البيت بيان ورود أيا لنداء البعيد لا الرد على الجوهرى في قوله ان أيا تكون لنداء القريب
 ايضا لان الرد عليه لا يتأتى بذكر مثال وردت فيه البعد على ما لا يخفى (قوله فاصاح الخ) أصاح

انه رجا ان يكون ماسمعه من وقوع ذلك القطر اليسير مقدمة مطر عظيم في أجل بسكون اللام في وفتح
 الهمزة والجيم في حرف جواب مثل نعم في واذا كان كذلك فيكون تصديقا للخبر في سواء كان الخير ممتنا أو منفيما في وادعلا ما
 للمستخبر في أى المستفهم في ووعدا للطلب في سواء كان أمرا أو ناهيا في فتقع بعد نحو قام زيد في اذ هو خبر وكذا بعد نحو ما قام
 زيد في تقع بعد في نحو أقام زيد في اذ هو كلام مستخبر في في تقع أيضا بعد في نحو اضرب زيد في اذ هو كلام طالب وكذا بعد
 نحو لا تضرب زيد في وفي قيد الما في في بفتح اللام منسوب الى مالقة مدينة كبيرة بالاندلس وضبطها السمعاني بكسر اللام قال ابن
 خلكان وهو غلط ذكر ذلك في ترجمة أبي القاسم عبد الرحمن السهيلي في الخبر بالمثبت في فلا تقع عنده بعد نحو ما قام زيد في والطلب
 بغير النسي في فلا تقع على رايه بعد نحو لا تضرب زيد في وقيل لا نجي بعد الاستفهام في ومقتضاه انه نجي بعد الخبر والامر
 والنهاى الذى نقله ابن أم قاسم في الجنى الداني انها تصديق الخبر ماضيا كان أو غيره موجبا أو غيره ولا نجي جوابا للاستفهام
 وهذا أخص من الاول في وعن الاخفش في انها تكون في الخبر والاستفهام لكن في خبر أحسن من نعم ونعم بعد
 الاستفهام أحسن منها في فاذا قلت أنت سوف تذهب قلت أجل وكان أحسن من نعم واذا قال أنت ذهب قلت نعم وكان أحسن
 من أجل في وقيل تختص بالخبر في سواء كان الخبر ممتنا أو منفيما ولا نجي بعد ما فيه معنى الطلب كالاستفهام والامر وغيرها
 في وهو قول الزحشرى وابن مالك وجاعلة في منهم ابن الحاجب في وقال ابن خروف أكثر ما تكون بعده في أى بعد الخبر ونجي
 أيضا بعد غيره لكن مغلو بالغالبا في في بكسر الهمزة وفتح الذال المحبة وسكون النون في فيها مسائل الاولى في نوعها قال
 الجمهور في في حرف وقيل اسم في والقائل بذلك بعض الكوفيين على ما صرح به ابن أم قاسم في الجنى الداني في والاصل في عند
 هذا القائل باسمه في اذن أكرمك اذا جئتني أكرمك في برفع أكرم في حذف الجمله في التي أضيفت اذن اليها وهو جئتني
 في وعوض التنوين عنها في كما عرض في في فانه صحت الفعل الواقع صدر الجملة الجوابية

فان قلت اضمارها بوجوب تأويلها مع صلتها بغيره فيكون مبتدأ والخبر محذوف فالجمله اسمية فتجب الغاء الرابطة كما لو قلت اذا جئتنى فاكرامك حاصل ولا فاء هنا فيشكل قلت لهذا الكوفي ان يمنع كون ذلك المفرد مبتدأ ويجعله فاعلا أى اذا جئتنى وقع اكرامك فالجمله حينئذ فعلية ولا اشكال في ذلك اذ ابنينا على القول الاول وهو القول بحرفيتها فالصحيح انها بسيطة لامر كبة من اذوان في خلاف التحليل في أحد أقواله وهو اذ ابنينا على البساطة فالصحيح انها الناصبة لان مضمرة بعدها في خلاف التحليل فيمارواه عنه أبو عبيدة والزجاج والفارسي واختار الرضى غير هذه الآراء كلها فقال الذي يلوح لي في اذن ويغلب في ظني ان أصله اذ حذف الجملة المضاف اليها وعوض منها التنوين لما قصد مدحها لصالح الجميع الازمنة الثلاثة بعدما كان مختصا بالماضي وذلك انهم أرادوا الإشارة الى زمان فعل مذكور فقصدوا الى لفظ اذ الذي يعنى مطلق الوقت لخفة لفظه وجردوه عن معنى الماضي وجعلوه صالحا للزمنة الثلاثة وحذفوا منه الجملة المضاف هو اليها لانهم لما قصدوا ان يشيروا به الى زمان الفعل المذكور دل الفعل السابق على الجملة المضاف اليها كما يقول لك شخص انا أزورك فتقول اذن أكرمك أى اذ تزورنى أكرمك أى وقت زيارتك لى أكرمك وعوض التنوين من المضاف اليه لانه وضع في الاصل لازم الاضافة نحو كل وبعض الا انهم ام عربان واذمبني ثم قال بعد كلام طويل ٤١ فلما احتمل اذن التي يليها المضارع معنى

الجزء فالمضارع بمعنى الاستقبال واحتمل معنى مطلق الزمان فالمضارع بمعنى الحال وقصد التنصيص على معنى الجزء في اذن نصب المضارع بان المقدرة لانها تخص المضارع للاستقبال فيجمل اذن على ما هو الغالب فيه أعنى كونه للجزء لاستحالة جعل المضارع اذناك على الحالية المانعة من الجزء وذلك بسبب

استمع والحياء بالقصر المطر والخصب (اذن) (قوله فالصحيح ان الناصبة لان مضمرة بعدها) قال الرضى وتجوز الفصل بينها وبين منصوبها بالقسم والنداء والدعاء بقوى كونها غير ناصبة بنفسها كان وان اذلا يفصل بين الحرف ومعموله بما ليس من معموله واما قولهم في الشرط ان زيدا تضرب فهو عند البصريين بفعل مقدر (قوله قال سيبويه معناها الجواب والجزاء فقال الشلو بين في كل موضع) الشلو بين بفتح الشين المجعولة واللام وسكون الواو وكسر الموحدة وسكون المثناة التحتية وبعدها نون هكذا ضبطه ابن خلكان الا انه جعله بياء النسبة فقال أبو علي عمر بن محمد بن عمر المعروف بالشلو بيني الاشيلي كان اماما في النحو ولد بشيعة سنة اثنتين وستين وخمسمائة وتوفي سنة خمس وأربعين وستمائة وهذه النسبة الى الشلو بين وهي باغية أهل الاندلس الابيض الاشقر قال رأيت جماعة من أصحابه كلهم فضلاء ولم تزل اخباره تأتي اليها وفي الشرح المراد بكونها الجواب ان تقع في كلام يجاب به كلام آخر ملفوظا ومقدرا سواء وقعت في صدره أو حسوه أو آخره ولا تقع في كلام مقتضب ابتداء ليس جوابا عن شيء والمراد بكونها للجزء ان يكون مضمون الكلام الذي هي فيه جزء المضمون كلام آخر (قوله اذلا بحجزة هنا) قال الرضى لان الشرط والجزاء امامي الاستقبال واما في الماضي ولا

٦ في ل

وحاصله ان اذن هي اذوتنوين العوض من الجملة المضاف اليها المحذوفة ونصب الفعل بعدها بان مضمرة في المسئلة الثانية في معناها قال سيبويه معناها الجواب والجزاء فقال أبو علي الشلو بين بفتح الشين المجعولة واللام وفتحها أيضا وبعد الواو حرف ينطق به بين الفاء والباء وهو يعجمي في كل موضع أى هذا الامر ثابت لها في كل موضع فلا تخرج في تركيب من التراكيب عن كونها للجواب والجزاء وقال أبو علي الفارسي في الاكثر لا في كل موضع وقد تنحصر للجواب بدليل انه يقال لك أحبك من الحب أى انا متصف في الحال بمعنى لك فيقول في جواب هذا الكلام اذن أظنك صادقا اذلا بحجزة هنا ضرورة ان ظن الصدق واقع في الحال ولا يصلح ان يكون جزءا لذلك الفعل قال المصنف في حاشية التمهيد معنى الجواب في قولهم معناها الجواب والجزاء مشكك لانهم ان أرادوا به ما يراد من تسمية جزء الشرط جوابا ويؤيده تسميتها جزءا مثله وقولهم لا بد قبلها من شرط ملفوظ به أو مقدر أ بطل ذلك اسمها المعطوف نحو اظنك صادقا بعد قول القائل انا أحبك وهذا لا يحجزة فيه وان أريد ما أريد بقولنا في نعم واخوانها انها أحرف جواب فيرد على هذا انهم اذا عدوا أحرف الجواب لم يعدوها منها وانما لا يجوز ان يقتصر عليها وتترك الجملة بعدها كما يكون ذلك في أحرف الجواب قلت ليس المراد بالجواب شيئا من المعنيين الذين رددينها وانما المراد بكونها للجواب ان تقع في كلام يجاب به كلام آخر ملفوظ

أو مقدر سواء وقعت في صدره أو في حشوه أو آخره ولا تقع في مقتضب ابتداء ليس جوابا عن شيء فباعتبار ملائمتها للجواب على هذا الوجه سميت حرف جواب ويدل عليه كلام الزمخشري في مواضع من الكشف قال في تفسير قوله تعالى في سورة المؤمنين ولئن أطعتم بشرا مثلكم أنكم إذا الخاسرون إذا وقع في جزاء الشرط وجواب الذين قالوا لو هم من قومهم أي تخسرون عقولكم وتعبنون في آرائكم وقال في تفسير قوله تعالى في السورة المذكورة ما اتخذ الله من ولد وما كان معه من اله إذا ذهب كل اله بما خلق فان قلت إذا تدخل الـ على كلام هو جزاء وجواب فكيف وقع قوله لذهب جزاء وجوابا ولم يتقدمه شرط ولا سؤال سائل قلت الشرط محذوف تقديره ولو كان معه آلهة وانما حذف لدلالة قوله وما كان معه من اله عليه وهو جواب لمن معه الحاجة من المشركين وقال في تفسير قوله تعالى في سورة الشعراء قال فعلتها إذا وأنا من الضالين فان قلت إذا جواب وجزاء معا والكلام وقع جوابا لفرعون فكيف وقع جزاء قلت قول فرعون وفعلت فعلتك فيه معنى أنك جازيت نعمتي بما فعلت فقال له موسى نعم فعلتها بحجزة لك تسليما لقوله لأن نعمته كانت جسيمة بأن تجازي بنحو ذلك الجزاء فانظر هذا الكلام فإنه يؤخذ منه أنه ليس المراد من الجزاء في قولهم حرف جواب وجزاء ما يراد بجزاء الشرط من كونه مسببا عن شيء واقع بعد أداء الشرط المفيدة للتعليل بل المراد ما هو أعم من ذلك فتأملوه وقال في تفسير قوله تعالى في السورة المذكورة قال نعم وأنكم إذا آمن المقربين وما كان قوله أن لنا لا جزاء في معنى جزاء الشرط لدلالة عليه وكان قوله وأنكم إذا آمن المقربين معطوفا عليه ومدخلا في حكمه دخلت إذا عليه تارة في مكانها الذي تقتضيه من الجواب والجزاء إلى هنا كلامه وفي الفصل واذن جواب وجزاء يقول الرجل أنا آتيتك فتقول اذن أكرمك فهذا الكلام قد أجبت به وصيرت أكرامك جزاءه على إتيانه انتهى وأما قول المصنف ٤٢ في الوجه الأول وهو أن المراد به ما يراد من جواب الشرط ويؤيده تسميتها بجزاء مثله

فهذا التأنيب فيه وكيف وهو يلزم منه في قولهم حرف جواب وجزاء عطف الشيء على مرادفه وهو خلاف الأصل وأما استداده إلى قولهم لا بد قبلها من شرط

مدخل للجزاء في الحال (قوله لئن عاد لي عبد العزيز بمنئها الخ) الضمير في مثلها ومنها وأقبلها عائدا إلى خطة الرشد في البيت قبله وهو عجبتم أترك خطة الرشد بعدما * بدالي من عبد العزيز بقولها والخطة بضم الخاء المججمة الامر والقصة كذا في الصحاح وفي الشرح الضمير في مثلها عائدا إلى المقالة التي قالها عبد العزيز لهذا الشاعر وذلك أنه امتدحه بقصيدة فقال له تمن

مافوظ به أو مقدر فظاهره لكن قال الرضي وانما قلنا بكون الغالب في اذن تضمن الشرط ولم نقل على بوجوبه كما أطلق النحاة لأنه لا معنى للشرط في قوله تعالى فعلتها إذا وأنا من الضالين والـ لا أكثران تكون في اذن في جوابا لان أولو ظاهرين أو مقدرتين في فان قلت اذن ليست نفس الجواب قطعا فان أراد المصنف أن يربط الجواب بالشرط فقد عاب هو على المعربين قولهم انما جواب الشرط مورد له فيما اشتهر بين المعربين والصواب خلافه فكيف وقع فيما عابه قلت لم يلزم رده هذا وانما أراد أن يحرف تصح الجواب وان لم يكن رابطا فاطلق عليها الجواب تجوز انظر إلى ملائمتها له وقوعها في محبته في فالأول في أي فالقسم الأول وهو وقوعها جوابا لان أولو ظاهرين في كقوله لئن عاد لي عبد العزيز بمنئها * وأمكنني منها اذن لا أقبلها في عبد العزيز هو بعض الخفاء الامويين والضمير في مثلها عائدا إلى المقالة التي قالها عبد العزيز لهذا الشاعر وذلك أنه كان امتدحه بقصيدة فاعجب بها فقال له تمن أعطك فتمني ان يكون كاتبه فلم يجبه الخليفة وأعطاه جائزة يقول ان عاد لي الخليفة بمنئها تلك المقالة وأمكنني منها ألم أقله منها ولم أرض بخلافها كما فعلت أولا قلت اراد المصنف هذا البيت شاهد الوقوع اذن جوابا لان مخالف للقاعدة المشهورة وهي ان القسم والشرط متى اجتمعا فالجواب للسابق منهما واللام التي في البيت هي التي تصحب قسمها كوراقبلها أو مقدرها وهو هنا مذكور فان قبل هذا البيت حلفت برب الرافضات إلى مني * يقول القيا في نصها وذمها فيكون الجواب المافوظ به للقسم لا للشرط ولهذا لم يجزم الفعل والافلو كان للشرط الجزم والرافضات صفة للابل والى مني متعلق به ويقول بغين محبة أي في لك والمراد به هنا قطع المسافة بسرعة جعل ذلك اهلا كالارض على سبيل الاستعارة والقيافي المقازات التي لا ماء فيها وفي بعض النسخ البوادي والنص والذميسل بذا ل محبة ضربان من السير في قول الحماسي في بالجر عطف على مجرور الكافي المتقدم والحماسي يفتح الحاء المهملة نسبة للحماسة وهي كتاب فيه جملة من أشعار العرب جمعها أبو نعيم الطائي الشاعر المشهور

ولو كنت من مازن لم تستج ابلى * بنو اللقيطة من ذهل بن شيبان اذن لقام بنصرى مع شريخشن * عند الحفيظة
ان ذلولة لانا فقوله اذن لقام بنصرى بدل من لم تستج وبدل الجواب جواب ٤٣ فيحسن الاستشهاد به حينئذ

وليسكن الاستشهاد
بقوله تعالى قل لو انتم
تملكون خزان رحمة ربي
اذ لامسكم أولى لامرين
أحدهما الجري على عادة
المصنف في الاستشهاد
بالقرآن ما أمكنه والاخر
ان الواقع في الآية هو
الجواب وفي البيت بدله
ومازن أبو قبيصة من
تميم ومازن أيضا من بني
صمصمة بن معاوية وفي بني
شيبان وتستج ابلى أى
تستأصلها أى تأخذها
بجملتها وبنو اللقيطة قوم
من العرب وذهل بضم
الذال المجبة واسكان الهاء
وشيبان امامن شاب يشيب
فوزنه فعلان أو من شاب
يشوب اذا خلط فوزنه في
الاصل فيعلان ثم حذف
واوه بعد قلبها ياء كافي ميت
وهين والمعشر جماعة من
الناس كذا في الصحاح
وبعض أهل اللغة يقولون
المعشر هم الجمع الذين
شأنهم واحد كالانبياء
والفقهاء والانس والجن
وكل قسم من هؤلاء يطلق
عليهم معشر وخشن بضم
الخاء والشين المجتين أى
ليسوا بليين جمع خشن كقمة

على فقال اتنى أن أكون كاتبك فلم يجبه واعطاء جائزة والمعنى ان عاد عبد العزيز لمثل المقالة
التي قالها فان لا اتر كهاراضيا بخلافها انتهى وعبد العزيز هذا هو ابن مروان بن الحكم أبو عمر
ابن عبد العزيز رضى الله عنه لم يل الخلافة بل ولى امره مصر من أخيه عبد الملك ودخل عليه
فهم ارجل يشكو صهره فقال ان ختنى فعل بي كذا وكذا فقال له عبد العزيز ومن ختنك
وفتح النون فقال ختنى الختان الذى يختن الناس فقال عبد العزيز لكاتبه ما هذا الجواب فقال
ان الرجل يعرف النحو وكان ينبغي ان تقول من ختنك بضم النون فقال والله لا شاهدت الناس
حتى اعرف النحو وأقام في بيته جمعة لا يظهر ومعه من يعلم العربية ثم صلى بالناس الجمعة
الاخرى وهو من أفصح الناس توفي رحمه الله سنة ست وثمانين وقيل سنة خمس وخمسين وقيل سنة
اثنين وقيل سنة أربع قال المدائني وقع الطاعون بمصر ففر عبد العزيز بن مروان وكان أميرها
يومئذ الى قرية له فاقام بها فاقدم عليه رسول من قبل أخيه عبد الملك وهو خليفة فقال له عبد
العزيز ما اسمك فقال طالب بن مدرك فقال عبد العزيز أوه ما أرانى راجعا الى القسطنطينية
مصرفات في تلك القرية قال في الصحاح والقسطنطينية بيت من شعرو فيه ست لغات فسطا
وفسناط وفساط وكسر الفاء لغة فيهن والقسطنطينية مدينة مصر بذلك ان
عمرو بن العاص لما افتتح مصر سنة عشرين وأراد المسير الى اسكندرية أمر بفسطاطه ان
يقوض أى ينقض فاذا عاصمة قد باضت على اعلاه فقال لقد حرمنا بجوارنا وأقروا الفسطا حتى
تطير فراخها فاقروا الفسطا في موضعه وساروا وفي الشرح عبد العزيز هذا هو أحد الخلفاء
الامويين وأقول لم يل الخلافة أحد من الامويين يسمى بعبد العزيز ثم قال وابراد المصنف
هذا البيت شاهد على وقوع اذن جوابا لان مخالف للقاعدة المشهورة وهى ان القسم والشرط
متى اجتمعا فالجواب للسابق واللام التي قبل ان مصاحبة لقسم مذكور قبل وهو
حلفت برب الرقصات الى منى * يقول الفيافي نصها وذمها

والرقصات صفة الابل ويقول يهلك والفيافي جمع فيفاء وهى المضارة والنص والذميل ضربان
من السباع انتهى وأقول لا نسلم ان المصنف مثل هذا البيت بناء على المشهور وانما مثل به تبعاً
لبد الدين بن مالك بناء على ما ذهب اليه الغراء وابن مالك من جواز جعل الجواب المذكور
للشرط المتأخر وان لم يسبق ذو جزاء وقد جعل صاحب الكشف من ذلك قوله تعالى لن بسطت
الى يدك لتقتلنى ما انا بباط يدك الا قتلتك سلماته مثل به بناء على المشهور لا يمكن لما كان
الجواب المحذوف للشرط كالجواب المذكور للقسم صح التمثيل بالبيت لوقوع اذن في جواب
ان الملفوظة غاية ما في الباب ان ذلك الجواب محذوف هذا وقدم مثل الرضى بالبيت لوقوع
اذن في جواب قسم قبلها وهو ظاهر (قوله لو كنت من مازن الخ) مازن أبو قبيصة من
تميم وهو مازن بن مالك بن عمرو بن تميم ومازن أيضا من بني صمصمة بن معاوية وفي بني شيبان
واستباح الشئ استأصله وبنو اللقيطة سمو بذلك لان أهمهم التقطها حذيفة بن بدر في جوار قد
أضرت بهن السنة فضعا اليه ثم أعجبه نخطبها الى أبيها وتزوجها وذهل بضم الهاء واسكان

وغراو جمع اخشن وضمت الشين اتباعا والحفيظة الخصلة التي يحفظ لها أى يغضب ولولة بضم اللام وهى الضعف وبفتحها وهى
القوة والثاء مثلثة فيهما قال الامام المرزوقى والرواية الصحيحة هى ضم اللام قال وهو ترميض بقومه ليغضبوا ويهاجوا النصرمة
وهو في البيت والخريص أحسن من النصيرج كانه في الذم كذلك في القسم الثاني وهو كونها جوابا لان أبو ومقدرتين

في نحو ان يقال آتيتك فتقول اذن اكرمك بنصب اكرم لتوفر شرائط عمل اذن من التصدير وغيره كما سيأتي فان قلت
يشكل على هذا قوله في أي ان تأتي اذن اكرمك لان تقدير الشرط يوجب اهما لهما وقوعها أحشوا ويجزم الجواب حينئذ
أو يرفع ولا يجوز النصب قلت انما قدر المصنف الشرط ليظهر ان ما بعدها جوابا له من حيث المعنى ومثل ذلك لا يخرجها
عن الصدارة ولا يبطل عملها فان المبطل هو تعلق ما بعدها بما قبلها صناعة لا معنى في وقال الله تعالى ما اتخذ الله من ولد وما كان
معه من اله اذن لذهب كل اله بما خلق ولما لم يعضهم على بعض في التقدير كما مر ولو كان معه آلهة اذن لذهب كل اله بما خلق
في قال الفراء حيث جاء بعدها اللام فقبلها الوصف مرة ان لم تكن ظاهرة في وقال ابن أم قاسم الظاهر ان اللام جواب قسم
مقدر قبل اذن في المسئلة الثالثة في لفظها عند الوقف عليها والصحيح في هذه الواو استنافية في ان نونها تبدل الفاتسيبها
بتنوين المنصوب وقيل يوقف بالنون لانها كنون لن وان في وهذا هو الظاهر لان النون من سجع الكامة وأي داع الى
تشبيهها بالنون الزائدة على بنية الكامة اللهم الا ان يرد السماع بما قاله الجمهور فسمعا وطاعة في روى في هذا القول وهو
الوقف عليها بالنون في عن المسازني والمبرد وينبني على الخلاف في الوقف عليها خلاف في كتابتها فالجمهور يكتبونها بالالف
وكذا رسمت في المصاحف في ٤٤ بالالف في المسازني والمبرد يكتبونها بالنون في على مقتضى قولهما

في الوقف وعن المبرد
اشتهى ان تكوى يده من
يكتب اذن بالالف لانها
مثل ان وان ولا يدخل
التنوين في الحروف
لكن نقل عن المسازني
كتبتها بالالف فان صح
هذا النقل عنه مع قوله
انه يوقف عليها بالنون
فهو مشكل لان الاصل
في الكامة ان تكتب
بتقدير الابتداء بها والوقف
عليها وخلاف ذلك خارج
عن الاصل فلا يرتكب

الهام والمعشر الجماعة من الناس وخشن بضم المجتئين جمع خشن يفتح الاول وكسر الثاني كثر
جمع غرو الحفيظة بالحاء المهملة والطاء المعجمة الحفظة التي يحفظ لها أي يغضب واللوة بالثلاثه
وضم اللام الضعف وبفتحها القوة قال المرزوقي الرواية الصحيحة ضم اللام وهو تعريض
بقومه ليغضبوا ويهتاجوا انصرته (قوله نحو ان يقال آتيتك فتقول اذن اكرمك أي ان
أتيتني اذن اكرمك) لا يقال هذا التفسير يوجب اهما لهما لوقوعها أحشوا الا نأقول الموجب
لاهما لوقوعها أحشوا في اللفظ والمعنى وهذا التفسير يوجب وقوعها أحشوا في المعنى دون
اللفظ (قوله بشرط تصديرها) عبر ابن الحاجب عن هذا الشرط بأن لا يعتمد ما بعدها على ما قبلها
قال الرضى ويعني بالاعتماد ان يكون ما بعدها من تمام ما قبلها وذلك في ثلاثة مواضع الاول ان
يكون ما بعدها خبرا لما قبلها نحو انا اذن اكرمك وانى اذن اكرمك الثالث ان يكون جوابا للقدم
الذي قبلها نحو والله اذن لاخر جن وقوله

لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها * وأمكنني منها اذن لا أقبلها

ولا يقع المضارع بعد اذن في غير هذه المواضع الثلاثة معتمدا على ما قبلها بالا لاستقراره بل تقع

الاداع اليه في وعن الفراء ان عملت ككتب بالالف في ادلا تلتبس حينئذ باذا الظرفية متوسطة

لقيام المانع من الالباس وهو العمل في واللام في عمل في ككتب بالنون للفرق بينها وبين اذا وتبعه في على ذلك أبو الحسن
في ابن خروف في ومما يؤنسك به ان نون التوكيد الحقيقية تبدل بعد الفتحه ألفا بخلاف وقد فصلوا في رسمها فقالوا ان تكتب
بالالف ان لم تلتبس نحو لست فاعوا بالنون ان التبتس نحو اضرب ولا تضربن اذ لو كتبت بالالف في مثل هذا لالتبس بألف
الاثنين وحكى ابن أم قاسم عن صاحب رصف المباني انه قال والذي عندي فيها من الاختيار ان ينظر فان وصات بالكلام ككتب
بالنون عملت أو لم تعمل كما يفعل بأما لهما من الحروف واذا وقف عليها كتبت بالالف لانها اذ ذلك مشبهة بالأسماء المنقوصة
مثل دما ويدا في المسئلة الرابعة في عملها وهو نصب المضارع في وهذا على رأي الجمهور والقائلين بأنها الفاص ببنفسها بشرط
تصديرها في في جملتها بحيث لا يسبق عليها شيء له ارتباط وتعلق بما بعدها واستقباله في هو معنى المضارع واتصالها بما في جميعا
بحيث لا يكون بينهما ما فاصل في أو انفصالهما في لا يأتى شيء كان مطلقا بل في القسم في نحو قولك اذن والله اكرمك بنصب
الفعل في جواب من قال سأجيء اليك في أو بلا النافية في كقولك اذن لا أهينك بالنصب جوابا لمن قال سأفعل ما قلت في يقال
آتيتك فتقول اذن اكرمك في بالنصب لا اجتماع الشرط في ولو قلت أنا اذن قلت اكرمك بالرفع لفوات التصدير في بسبب
وقوعها أحشوا واعتماد ما بعدها على ما قبلها قال ابن الحاجب في شرح المفصل وانما لم يعمل معتمدا ما بعدها على ما قبلها لانه

اليك فان قدرت العطف على الجواب خربت بسبب ان المعطوف عليه مجزوم وهو بطل عمل اذن لو قوتها حشوا في أي ذات حشو فهو منصوب على الحال ولا يحسن ان يقال على اسقاط الخافض أي في حشولان ذلك غير مقيس في مثل هذا الجواب وقد قدرت العطف على الجملتين في جملة الشرط وجملة الجزاء يجوز الرفع والنصب في الفعل الواقع بعد اذن ولو تقدم العاطف في حين حيث ان اذ في أول جملة مستقلة هو متصدر فينتصب الفعل ومن حيث كون ما بعدهما من تمام ما قبله بسبب ربط حرف العطف ببعض الكلام ببعض هو متوسط فلا يصح تصدير في الظاهر وهو قيل يتعين النصب لان ما بعدهما أي ما بعده اذا لم يستأنف في لا يطلبه شيء مما قبله في أول لان المعطوف على الاول أول في عدم الصرف يعني ان ما قبل العاطف غير مسبوق بشئ يطلبه فهو اول في اعطاف عليه مثله اذ حكم المعطوف حكم المعطوف عليه وفيه نظر وهذا هو الاول في المعنى أو قريب والذي يشير اليه كلام الزحشرى هو هذا القول الاخير فانه لما تكلم على قوله تعالى وان كادوا يستغفرونك من الارض ليخرجوك منها واذا الابلثون خلفك الا قليلا حكى القراءتين المشهورتين والشاذة ونسب الثانية الى أبي ثم قال فان قلت ما وجه القراءتين قلت أما الشاذة فقد عطف الفعل على الفعل وهو مرفوع لو قوتها خبر كادوا والفعل في خبر كادوا وقع موقع الاسم وأما قراءة أبي ففيها الجملة برأسها التي هي اذا الابلثون على جملة قوله وان كادوا ويستغفرونك كلامه وظاهره انك اذا عطف على الجملة فالنصب متعين واذا عطف على الفعل فالرفع متعين قيل وفي قوله عطف على جملة قوله وان كادوا ليستغفرونك نظرا لانه على هذا التقدير لا يتحقق معنى قول سيبويه اذن جواب وجزاء واجب بانه يمكن ان يفهم كونه جوابا وجزاء من حيث المعنى نحو واذا كان كذلك اذا الابلثون وقال ابن يعيش في شرح المفصل في مباحث الحروف قولك زيد يقوم واذا يذهب يجوز فيه الرفع والنصب باعتبارين مختلفين وذلك انك ان عطف واذا نكرمك على يقوم الذي هو الخبر ألغيت اذن عن العمل وصار بمنزلة الخبر ٤٦ لان ما عطف على شيء صار واقعا وموقعه فكانك قلت زيد اذن نكرمك فيكون

قد اعتمد ما بعدهما على ما قبلها فاذا هو يدخل الى خربة فيها شبه بيت خراب في سطح ذلك البيت قط أعمى واذا هو يضع الطعام بين يديه فلما رأى الشيخ ذلك ترك خدمة السلطان ولزم بيته والاشتغال بالعلم وبإشاد كلمة أعجمية معناها الفرح والسرور (قوله أو على الجملتين معاجاز الرفع والنصب) وذلك باعتبارين فالرفع باعتبار كون ما بعدهما من تمام ما قبله بسبب ربطه ببعض الكلام ببعض والنصب باعتبار

كلاول في انه ليس مع العطف على جزء الجملة المتقدمة الالرفع ولا مع العطف على مجموعها الا النصب باعتبار ومثل ذلك زيد يقوم واذا أحسن اليه ان عطف على الفعلية وهي الجملة الصغرى في رفعت في قول واحد أو على الاسمية وهي الجملة الكبرى في فالذهبان في الاول جواز الرفع والنصب والثاني تعين النصب وقدم الكلام على ذلك في ان في المكسورة المهزومة في الخفيفة في النون وفي بعض النسخ المحففة اسم مفعول من خفف والاولى أولى فيكون المقسوم صادقا على كل من الاقسام الاربعة التي ذكرها أما صدقه على كل من الشرطية والناقصة والزائدة فظاهر وأما صدقه على المحففة من الثقيلة فلان الكلمة صارت الى الخفة بمحذف النون منها فيصدق عليها انها خفيفة وانها محففة أي جعلت خفيفة بالحذف وأما على النسخة الثانية فلا تصدق المحففة على تلك الاقسام الثلاثة لا تسكاف وهو ان يقال أطلق المحففة على كل منهن وان لم يسبق لها نقل باعتبار نسبتها الى الخفة لكونها موضوعة على حرفين بالاصالة فهو اسم مفعول من قولك خففت الكلمة أي نسبتها الى الخفة كفسقت زيد اذا نسبتته الى الفسق فيأتى على في أحد أو أربعة أوجه أحدها ان تكون شرطية نحو ان ينتهوا فيفرض لهم في ما قد سلف في وان تعودوا ندم في قال الرضى وشرطها في الاغلب مستقبل المعنى فان اردت معنى الماضي جعلت الشرط لفظ كان كقوله تعالى ان كنت قلته فقد علمته وان كان فيصه قد وانما اختص ذلك بكان لان الفائدة التي تستفاد منه في الكلام الذي هو وفيه الزمن الماضي فقط ومع النص على الماضي لا يمكن افادة الاستقبال وهذا من خصائص كان دون سائر الافعال الناقصة وهذا الكلام مع ما فيه من النظر مشى عليه التقطازاني في مواضع من حاشية الكشف قلت والقول بان الشرطية لا تنقل كان بخصوصها عن معنى الماضي بل هو باق معها هو مذهب المبرد نقله عنه جدي من قبل الامام قاضي القضاة ناصر الدين بن المنير في تفسيره المسمى بالبحر الكبير قال والصحيح انها تعني كان الواقعة بعد ان الشريعة بمنزلة غيرها من الافعال الماضية وهو مذهب الجمهور وظاهر كلام الجزولي لانه قال والماضي بالوضع له قرآن

تصرف معناه الى الاستقبال دون لفظه وهى أدوات الشرط كلها الا لو ولما قال جدى المشار اليه ولو كانت ان لا تقبل معنى
كان الى الاستقبال لقوة دلالة على الماضى لما جاز أن تأتى بعد ان والمراد به الاستقبال فى موضع من المواضع وليس الامر
كذلك الا ترى ان المعنى على الاستقبال فى قوله تعالى وان كنتم جنبا فاطهروا وقال ابن الحاجب فى شرح منظومته وقد راد به
يعنى الفعل الواقع شرطا لان الماضى مع المستقبل جميعا لا الماضى وحده كما جوزه بعضهم مثل قوله تعالى وان تؤمنوا
وتتقوا يؤتكم أجوركم فيه دخل فى ذلك الماضى والمستقبل جميعا وكذلك قوله تعالى ان الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات ثم
لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم ولهم عذاب الحريق والمراد به أصحاب الاحدود وغيرهم ممن بفعل فعلهم قلت ليس ما فى هذه الآية
من قبيل الشرط الذى فيه الكلام حتى يورده هنا ولا يمكن لما كان هذا مشابها للشرط وكان الحكم الذى ذكره هنا جازيا
مشابها للشرط أو رده هذا المثال أيضا تنبيه على جريان الحكم المذكور فيه ثم قال وكذلك ومن يؤمن بالله ويعمل صالحا يدخله
واشباهاه والمراد من آمن ومن يؤمن لان المعنى والسياق يقتضى ذلك ولذلك يحكم بالعموم فى مثل ان جاءك رجل عالم
فاكرمه وباتكرير فى المطلق لان السياق باعتبار المعنى يقتضى ذلك اذ العرف فى مثله قصد التكرير كقوله تعالى وان كنتم
مرضى أو على سفر أو جاء أحد منكم من الغائط أو لامستم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا وكقوله تعالى اذا قمتم الصلاة فاغسلوا
ولا اشكال فى ذلك فان قلت فيلزم على هذا تكرير المشروط بتكرير الشرط ومعلوم انك لو قلت ان دخلت الدار فانت طالق
فدخلت مرة طلقت ثم لو دخلت مرة ثانية لم تطلق قلت هذا اذا لم يكن العرف يقتضى التكرير وقد علم من عرف الشارع ان
هذه الشروط فى التعليم والترغيب والترهيب كلها وان كانت مطلقة المعنى فيها قصدت تكرير المشروط عند تكررها لان المقصود
التعليم مستمر والترغيب مستمر والترهيب مستمر والعرف فى مثله قصد التكرير ومن ثم قال ابن مالك رحمه الله تعالى ما معناه
ان المشروط لا يتكرر بتكرير الشرط الا ان يكون العرف فى مثله قصد التكرير ٤٧ كقول القائل ان تركت صلاة الوتر

الشرط

باعتبار كون ما بعده جملة مستقلة الفعل فيها بعد اذن غير معتمد على ما قبلها (ان المكسورة الخفيفة) قوله وان من أهل الكتاب الا يؤمن به أى وما أحد من أهل الكتاب الا يؤمن به حذف المتبداً وبقيت صفته فى الشرح والخبر هو الجملة الواقعة بعد الا ضمير به يرجع الى

فعلى كذا فانه يتكرر عليه بتكرير الشرط حتى كانه قال كلما ترك اديت ذلك لا يقصد فيه المرة

الواحدة وانما المراد المحافظة على ذلك مستمر ولا يستقيم ذلك الا بتكرير المشروط عند تكرير الشرط الى هنا كلامه قلت
والحاصل أنه اخرج الفعل الواقع شرطا فى مثل ذلك عن دلالة على الزمن الخاص الذى وضع له واستعمل فى مطلق الزمان مجازا
للقربة من باب استعمال المقيد فى المطلق فصعد على الماضى كما صدق على المستقبل وقد تقتصر على ان الشرطية
تؤيد بالنافية فيظن من لا معرفة له انها الاستثنائية من جهة انه يجب قلب نون ان لا ما وادغامها فى لام النافية الذى بعدها
فيصير مجموعها فى اللفظ كالا استثنائية ونحو الا تنصروه فقد نصره الله الا تنفروا عذبكم عذابا وانا لا تنفروا وترجى
اكن من الخاسرين ولا تصرف عن كيدهم وقد بلغنى ان بعض من يدعى الفضل وهو كاذب فى دعواه وسأل فى الانفعالات
فقال ما هذا الاستثناء متصل هو أم منقطع قلت وكان ينبغي ان يجاب بان الاستثناء الذى تخيلته متصل بالجهل
ومنقطع من الفضل الوجه الثانى من وجوه الاربعة ان تكون نافية وتدخل على الجملة الاسمية نحو ان الكافرون
الافى غرور ونحو ان امهاتهم الا اللاتى ولدنهم ومن ذلك قوله تعالى وان من أهل الكتاب الا يؤمن به قبل موته
أو أى وما أحد من أهل الكتاب الا يؤمن به حذف المتبداً وهو أحد وبقيت صفته وهو الجار والمجرور والخبر هو
الجملة الواقعة بعد الا والاستثناء مفرغ نحو ما زيد الا قائم والضمير من به يرجع الى عيسى عليه السلام والضمير من موته راجع
الى ذلك المتبداً المحذوف والمعنى ما أحد من اليهود والنصارى الا سيؤمن من قبل ان يوتى بان عيسى عبد الله ورسوله وهذا
الايان لا بد من وقوعه من كل أحد ولو حين ترقى روحه ولا ينفعه ايمانه ويؤيده قراءته من قرأ الا يؤمن به قبل موته
بضم النون لان أحد فى معنى الجميع وهذا كالوعيد لهم والتحريض على معالجة الايمان قبل ان يضطروا اليه ولا ينفعوا به
وقيل الضمير ان عيسى عليه السلام والمعنى اذ نزل من السماء آمن به أهل الملل كافة روى انه ينزل من السماء حين يخرج
الدجال فيقتله ويؤمن به أهل الكتاب جميعا وتصير الملة كلها اسلامية ويقع الامن حتى ترتفع الاسود مع الابل والنور مع البقر
والذئاب مع الغنم ويلعب الصبيان بالحيات ويلبث الارض أربعين سنة ثم يتوفى ويصلى عليه المسلمون ويدفونونه فان قلت

لم غير المصنف اسلوبه في سوق الامثلة المتقدمة فقال هنا ومن ذلك قلت لعله انما فعل ذلك لان المبتدأ في هذه الآية غير مذكور فربما توهم ان لاجل اسمية بناء على فقد المبتدأ صورة فاراد التصريح بانها من قبيل الجملة الاسمية ليتنبه لان المبتدأ المحذوف فان قلت صرح المخشري بان ليؤمن به جملة قسمية واقعة صفة لموصوف محذوف تقديره وان من أهل الكتاب أحد الا يؤمن به فلا استثناء عنده مفرغ من أعم الاوصاف والموصوف المقدم مبتدأ مقدم الخبر وأفعال للظرف فلم عدل المصنف عن ذلك قالت لانه يرى ان اجازة التفريع في الصفة مخالف للكلام النحويين فلا يرضاه كما ستعرفه ان شاء الله تعالى في آخر الباب الثاني فان قلت ويلزم على اعراب المصنف حذف الموصوف مع كون الصفة ظرفا وحكم حذف موصوفه حكم حذف موصوف الجملة في انه مخصوص بالشعر قلت انما ذلك اذا لم يكن المنعوت بعض مجرورين أو في وهو في الآية بعض مجرورين فجاز ولعلنا نتعرض لهذه المسئلة في غير هذا المحل ومثله في دخول ان النافية على جملة قسمية حذف المبتدأ منها قوله تعالى وان منكم ٤٨ الاوردها في أي وان أحد منكم الا وادها وما بعد الا خبر وعنده المخشري انه صفة كما مر في تلك

الآية **و** تدخل أيضا على الجملة الفعلية **ما** ضيا كان فعلا **ما** نحو ان أردنا الا الحسنى **أو** مضارع **ما** نحو يدعون من دونه الا انانا هي اللات والعزى ومناة وعن الحسن لم يكن حي من أحياء العرب الا ولهم صنم يعبدونه يسمىونه أنثى بنى فلان وقيل كانوا يقولون في أصنامهم هي بنات الله جل وعلا وتقدس اسمه عن ذلك علوا كبيرا وقيل انانا أي ضعا فالان الاثني ضيغة ونحو **و** وتظنون ان لبثتم الا قليلا **و** نحو

عيسى وضمير مونه يرجع الى المبتدأ المحذوف وقيل يرجع الى عيسى ثم قال فان قلت يلزم على اعراب المصنف حذف الموصوف مع كون الصفة ظرفا وحكم حذف موصوفه حكم حذف موصوف الجملة في انه لا يقع الا في الشعر قلت انما اذا لم يكن المنعوت بعض مجرورين أو في وهو في الآية بعض مجرورين فجاز انتهى وأقول هذا هو لان المجرورين أو في الذي يشترط في المنعوت أن يكون بعضه يشترط فيه أن يذكر قبل المنعوت صرح بذلك ابن مالك في التسهيل وصرح به أيضا غيره حتى الشارح عند الكلام على الا التي بمنزلة غير وظاهر ان المجرورين في الآية ليس كذلك على تقدير ان يكون الجار والمجرور صفة للمحذوف لان الصفة لا تتقدم على الموصوف وانما تكون كذلك على تقدير ان يكون الجار والمجرور خبرا عن المحذوف متقدما عليه وتكون الصفة هي الجملة الواقعة بعد الا على انه يمكن ان يكون هذا مراد المصنف بان يكون قوله أي وما أحد من أهل الكتاب الا يؤمن بيانا للمعنى لا لالاعراب فان قلت قال المصنف في الكلام على الواو في قوله العائش الواو الدخلة على الجملة الموصوف بها انه لا يجوز التفريع في الصفات لا نقول ما مررت باحد الا قائم نص على ذلك أبو علي وغيره ونقل أيضا في آخر الباب الثاني عن الاخفش ان الا لا تفصل بين الموصوف والصفة وعن الفارسي انه قال لا يجوز ما مررت باحد الا قائم قلت ونقل فيه أيضا عن المخشري وأبي البقاء انه ما يريان جواز ذلك بل قال التقطاراني في شرح المفتاح في بحث الجملة الحالية لا خلاف في جريان الاستثناء المفرغ في الصفة مثل ما جاء في رجل الأكرم اه لكن في نفيه الخلاف نظر فانه موجود على انه يمكن ان يقال ما سبق قوله المصنف ليس في مطلق الصفة وانما هو في صفة ذكر موصوفها كما في قوله

و ان يقولون الا كذبوا وقول بعضهم لا تأتي ان النافية الا وبعدها الا كهذه الآيات أو لما المشددة التي بعناها **أي** معنى الا كقراءة بعض السبعة **أي** ابن عامر وعاصم وحزرة **و** ان كل نفس لما علمها حاقط بتشديد الميم أي ما كل نفس الا علمها حاقط **و** قرأ الباقر بن خفيف الميم فان مخففة من الثقيلة لانا فية واللام فارقة بين المخففة والنافية ومما صلة **و** مردود خبر المبتدأ المتقدم وهو قول المضاف الى بعضهم **و** بقوله تعالى ان عندكم من سلطان هذا **و** قوله تعالى **و** قل ان أدري اقريب ما توعدون **و** قوله تعالى **و** ان أدري لعله فتنة لكم **فان** في هذه الآيات الثلاثة نافية وليس بعدها الا ولا ما نحتها وحذف المصنف العاطف هنا ولم يكن له ذلك وقد تقدم التنبية على مثله **و** وخرج جماعة على ان النافية قوله تعالى **و** لو أردنا ان نتخذ لهم الاتخذناه من لدنا **و** ان كنا فاعلين **أي** ما كنا فاعلين وهذا قول الزحاج وجماعة وعليه فتراد هذه الآية على تلك الآيات الواردة على ذلك القائل وكذا ما يأتي بعد الا كثرون على انها في هذه الآية شرطية أي ان كما ممن يفعل ذلك واسما بقاء عليه لاستحالة في حقنا وخرج على ذلك جماعة قوله تعالى **و** قل ان كان للرجن ولد **و** أي ما كان للرجن ولد **و** على هذا أي واذا بينا على هذا القول **و** قالوا وقف هنا **أي** على قوله فان اول العابدين عند من يراه شرطية

وعليه فالكلام وارد على سبيل الغرض والمراد في الولد وذلك انه علق العبادة بكنيئة الولد وهي محال في نفسه افكان المعلق بها محالاً مثلها ونظيره قول سعيد بن جبير للججاج حين قال له والله لا بد لك بالدين انار انلطى لوعرفت ان ذلك اليك ما عديت الها غيرك وقيل المعنى ان كان للرحمن ولد في زعمكم فانا اول العابدين أي الموحدين لله الكاذبين قواكم باضافة الولد اليه وقيل المعنى ان كان للرحمن ولد فانا اول الاتقيين من أن يكون له ولد من عبد بكسر الباء بعد فتحها اذا اشتد أنفه ولا يخفى ان هذا محل العطف بالواو وان تركها محل مؤاخذه كما مر ويخرج أيضاً جملة على ان النافية في قوله تعالى ولقد مكناكم فيما ان مكناكم فيه أي في الذي مكناكم فيه فجعل ما موصولة ويجوز ان تكون موصوفة أي في شيء ما مكناكم فيه وهو قيل في الآية يجوز ان يؤيد الاول وهو هو جملة نافية قوله تعالى المبرواكم اهل الكنا من قبلهم من قرن بمكناكم في الارض ما لم يمكن لكم فان الذي سيق له الكلام ان كفار مكة دون أولئك في التمكن في الارض والمعنى لم نعط

تعالى وما اهل كنا من قرية الا وهما كتاب معلوم وفي الكشف ليؤمنن به جملة قسمية واصفة لمحذوف تقديره وان من اهل الكتاب أحد الا ليؤمنن ونحوه وما منا الا له مقام معلوم وان منكم الا واردها وفي حاشية التفتازاني فيكون ليؤمنن جملة خبرية مؤكدة بقسمية انشائية واقعة صفة بلا تأويل والاستثناء مفرغ من أعم الاوصاف والموصوف المقدر مبتدأ مقدم الخبر أو فاعل للظرف ولوجعل الظرف صفة مبتدأ محذوف والاستثناء في موقع الخبر لم يبعد اه وقال أبو حيان ليس ليؤمنن صفة ولا قسمية بل جواب قسم محذوف والقسم وجوابه هو الخبر لانه محل الفائدة وليس المجرور محط الفائدة فلا يكون خبراً وكذا الا له مقام والا واردها هما الخبران انتهى وقال الزجاج حذف أحد لانه مطلوب في كل نفي يدخله الاستثناء (قوله) وقيل في هذه ان التقدير وان لم تنفع في الشرح لا يخفى ان ان على هذا الرأي ليست حقيقة الشرط ضرورة ان الامر الواحد لا يكون مشروطاً بالشيء ونقيضه وأقول ان أراد الشرط الاصولي وهو على ما في اصول ابن الحاجب ما يستلزم نفيه نفي أمر على غير جهة السببية فاذا كره من الضرورة حق لكن لا يفيد لان الكلام في مدخول ان وهو ليس بلازم ان يكون شرطاً لهذا المعنى لجزائها بل قد يكون كذلك نحو ان كان لي مال فانا حج وقد يكون سبباً نحو ان كانت الشمس طالعة فانه امر موجود وقد يكون لا شرطاً ولا سبباً نحو ان كان زيد ابني فانا ابنه وان كان النهر موجوداً فالشمس طالعة وان كان الشرط النحوي وهو ما يقع بعده ان ونحوها معقلاً مضمون جملة أخرى فالضرورة غير صحيحة لصحة قولك ان جاء زيد وان لم يحج اكرمك والجواب ان المراد الشرط النحوي ونحو ان جاء زيد وان لم يحج اكرمك ليس بصحيح على كون ان للشرط وسيد كرم المصنف هذا في الباب الثاني في الجملة المعترضة فيما تميز به عن الحالية ثم قال في الشرح وهذه هي التي يسميها بعض المتأخرين بالمتصلة والوصلية ويقع في كلامهم انها تستعمل بدون واو معناها انك تجعل نقيض الشرط محذوفاً مع العاطف لانك تقدر المحذوف

أهل مكة نحو ما أعطيناه عاداً وعود وغيرهم من البسطة في الاجسام والسعة في الاموال والاستظهار باسباب الدنيا وهو كانه انما عدل في هذا المحل وهو في ما ان مكناكم في عن ما لا تتكرر لو قيل فيما ما مكناكم في في نقل اللفظ وكذا قال الزنجشيري وقيل ولهذا أي لثقل اللفظ بالتكرير بل ما زادوا على ما الشرطية ما قبلوا الف ما في الاولى هاء فقوالوا مهم ما وقيل بل هي في أي ان في الآية في المذكورة وهي ولقد مكناكم فيما ان مكناكم فيه في معنى قد ولا يخفالك انه غير مناسب لما سبقت الآية له وان

من ذلك يفتح همزة ان وكسرها كما أسلفناه غير مرة وقد ذكر ان نعت الذي كرى أي قد نعت ذكر الك اذ بها قد حصل ايمان كثير من الناس ولا يظهر كونها شرطية اذ الشرط فيها غير مراد فان الرسول صلى الله عليه وسلم مأمور بالذي كرى نعت أولم تنفع فاذا جعلت بمعنى قد لم يكن ثم شرط وكان الامر بالتذكير مطلقاً وقيل في هذه الآية في الاخيرة ان التقدير وان لم تنفع في حذف العاطف والمعطوف بمثل سرييل تقيكم الحراي والبردي ويدل على المعطوف قوله ويتجنبها الاشي وهذا قول الواحد ويحي السنة فالاعط باحمد اهل مكة ان نفع التذكير ولم ينفع لانه صلوات الله تعالى عليه وسلامه بعث مبلغه الا نذار فعليه التبليغ في كل حال نفع أولم ينفع تأ كيد اللجعة واكتساب الثوبة ولا يخفالك ان ان على هذا الرأي ليست بحقيقة الشرط ضرورة ان الامر الواحد لا يكون مشروطاً بالشيء ونقيضه وهذه هي التي يسميها بعض المتأخرين بالمتصلة والوصلية ويقع في كلام بعضهم انه يجوز استعمالها بدون الواو وانما معناها انك تجعل نقيض الشرط محذوفاً مع العاطف لانك تقدر المحذوف هو العاطف فقط كما سبق الى أوها المفاصلين لان حذف العاطف يفرد في قليل

وقد قيل انه منوط بضرورة الشر فلا يرتكب تخريج ما وقع في السعة عليه وهو قيل انما قيل ذلك بعد ان عهم بالتدكير ولزمت
 الحجة فلا يضر وجود الشرط بعد ذلك وهذا أحد الوجهين اللذين ذكرهما الزمخشري قال قد استقرغ رسول الله صلى الله عليه
 وسلم مجهوده في تدكيرهم وما كانوا يزيدون على زيادة الذكوى الاعتراف وطغيانا وكان عليه الصلاة والسلام يتلقى حسرة
 وتلهف ما يزداد جد في تدكيرهم فقيل له وما أنت عليهم بجبار فذكر بالقرآن من يخاف وعيد فاعرض عنهم وقل سلام وذكروا
 ان نفعنا الذي ذكرى وذلك بعد الزام الحجة بتكرير التدكير وهو قيل ظاهر الشرط ومعناه ذمهم واستبعاد النفع للتدكير فيهم
 كقولك عاظ الظالمين ان سمعوا منك ٥٠ تريد بذلك الاستبعاد لا الشرط وهو هذا هو الوجه الثاني من وجهي الزمخشري

وهو قد اجتمعت الشرطية
 والنافية في قوله تعالى
 وانزال التان امسكهم ما من
 أحد من بعده الاولى
 شرطية وهي التي دخلت
 عليها اللام المؤذنة بالقسم
 وهو الثانية نافية جواب
 القسم أي جزء جواب
 القسم والافليست عفردها
 جواب بالقسم الذي آذنت
 به اللام الداخلة على الاولى
 وجواب الشرط محذوف
 وجوابه على القاء عده
 المقررة في موضعه او هذا
 مما يقتضى به هو المصنف
 حيث ادعى في قول الشاعر
 لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها *
 وأمكنني منها اذن لا أقبلها
 ان اذن جواب لان
 الظاهرة في أول البيت وقد
 أسلفناه وهو اذا دخلت
 ان النافية على الجملة الاسمية
 لم تعمل عند سببويه
 من البصريين وهو القراء
 من الكوفيين وهو أجاز

هو العاطف فقط كما سبق الى بعض الاذهان لان حذف العاطف بعفرده قليل اه واقول فيه
 نظر اما اولافلانا لان سلم ان هذه هي التي يسميها بعض المتأخرين بالمتصلة والوصلية وانما
 هي ان الشرطية غير الوصلية لان هذه قدر لها معطوف عليها وذلك لا بقدر لها بل تكون
 مقرونة بالواو وقد تكون غير مقرونة بها وقد أشار النفاذاني في نحو هذه الى ذلك حيث قال في
 مطوله واما الواو الداخلة على الشرط المدلول على جوابه بما قبله من الكلام وذلك ان كان
 ضد الشرط المذكور اولى بالاستعمال لذلك الكلام السابق الذي هو كالمعوض عن الجزاء من
 ذلك الشرط كقولك أكرمته وان شئت واطلبوا العلم ولو بالصين فذهب صاحب الكشاف
 الى انها الاعمال والعامل فيها ما تقدمه من الكلام وعليه الجمهور وقال الخيري انها العطف على
 محذوف وهو ضد الشرط المذكور وقال بعض المحققين من النحاة انها اعتراضية ويعني بالجملة
 الاعتراضية ما يتوسط بين اجزاء الكلام متعلقا به يعني وقد يبي بعد تمام الكلام واما ثانيا فانه
 لا يتعين ان يكون ما ذكره معنى كلامهم بل معناه انها تستعمل من غير ذكر الواو غير تقديرها
 محذوفة واما ثالثا فلان الواو الداخلة على ان الوصلية هي والاحال لا العطف وكذلك الجملة
 عند تجردها عن الواو في محل نصب على الحال قال التفتازاني في المطول وقد ثبت عمل ان في غير
 الاستقبال اذا جزمها في مقام التأكيدها مع واو الحال لمجرد الوصل والربط ولا يذ كر لها حينئذ
 جزاء نحو زيد وان كثر ماله بخيل وعمر ووان أعطى جاهها ثم (قوله وقيل انما قال ذلك بعد ان
 عهم بالتدكير) ذكر هذا الوجه والذي بعده صاحب الكشاف فانه قال فان قلت كان الرسول
 مأمورا بالتدكير نفعتم أو لم تنفع فامعنى اشتراط النفع قلت هو على وجهين أحدهما ان
 الرسول قد استقرغ مجهوده في تدكيرهم وما كانوا يزيدون على زيادة الذكوى الاعتراف وطغيانا
 وكان يزداد جد في تدكيرهم وحرصا عليه فقيل له ما أنت عليهم بجبار فذكر بالقرآن من يخاف
 وعيد واعرض عنهم وقل سلام وذكروا ان نفعنا الذي ذكرى وذلك بعد الزام الحجة بتكرير التدكير
 الثاني ان يكون ظاهره شرطا ومعناه ذما واستبعاد التأثير الذكوى فيهم (قوله وقرأ سعيد بن
 جبيران الذين تدعون من دون الله عبادا أمثالكم) قال ابن الصائغ هذا تخريج أبي الفتح لهذه
 القراءة وقد اعترض عليه بانه يناقض القراءة المشهورة ان الذين بالشدة يدوخرجها المعترض
 على انها المخففة من الثقيلة بتقدير عملها في الجزأين النصب وقد أجاب بعضهم عن الاعتراض

الكسائي منهم وهو المبرد ومن البصريين وهو اعلمها عمل ليس يفرق الاسم وتنصب الخبر وهو قرأ
 سعيد بن جبيران الذين تدعون من دون الله عبادا أمثالكم بتخفيف النون من ان وهو كسرهما الالتقاء الساكنين وهو
 النون المذكورة ولام الذين الاولى وتنصب عبادا على انه خبران واسمها هو الموصول وهو نصب وهو أمثالكم على انه
 صفة عبادا فان قلت كيف هذا وهما متخالفان بالتكبير والتعريف قلت بل هما متوافقان في التكبير فان أمثالكم بمعنى
 مماثلينكم فالإضافة فيه لفظية فان قلت ظاهر هذه القراءة مخالف للقراءة المشهورة بتشديد النون ورفع عبادا أمثالكم
 اذ مقتضاها اثبات مماثلة المدعوين من دون الله تعالى مخاطبين ومقتضى القراءة الاخرى نفى المماثلة فهل من سبيل الى
 التوفيق قلت نعم يمكن ذلك بان تجعل المماثلة المثبتة في القراءة المشهورة باعتبار العبودية أي ان هؤلاء الذين تدعونهم آلهة

ثم ائلو انكم في كونهم مبرورين مشتمين بسمة العبودية لله تعالى والمماثلة المنفية في القراءة الاخرى باعتبار الانسانية اى ليس هؤلاء الذين تدعونهم من دون الله تعالى مماثلين لكم فيما تصفتم به من الانسانية اذ هم جادوا وتم عقلاء فلكم عليهم منزلة فكيف تعبدونهم وتتخذونهم آلهة وهم دونكم واظن اني وقفت على معنى هذا الكلام في شرح التسهيل للقاضي محب الدين ناظر الجيش وجه الله تعالى ويومع من أهل العالمية وهي مافوق نجد الى أرض تهامة والى ماوراء مكة وما والاها والنسبة اليها على ويقال ايضا على غير قياس كذا في الصحاح وان أحد خيرامن أحد الا بالعافية بنصب خبر اعلى انه خبر ان وان ذلك نافعا بالنصب على انه خبرها ولا ضار لك بالنصب ايضا عطف على الخبر وما يخرج على الاهمال الذي هو لغة الاكثرين من العرب وان قائم وأصله ان ان قائم فحذفت همزة انا اعتباطا بالعين والطاء المهملتين والباء الموحدة اى لا لعل موجبة للحدف مأخوذة من قولهم عبط الذبيحة اى نحرها من غير علة وهي تسمية قديمة وقولهم عبطت الدواهي الرجل نالته من غير استحقاق ومات عبطة اى شابا صحيا واعتبطه الموت وأعبطه أخذه وهو كذلك ويواذغمت نون ان النافية في نون أي في نون انا التي هي ضمير رفع منفصل وحذفت الفها في الوصل على اللغة المشهورة ويومع ان قائما على الاعمال كافي قولهم ما زيد قائما بالنصب وكيفية العمل في الحدف والادغام كما مر ويوقول بعضهم نقلت حركة الهمزة الى النون ثم اسقطت على القياس في التخفيف بالنقل ٥١ ثم سكنت النون التي نقلت اليها حركة

الهمزة ويواذغمت في نون انابعد ذهاب همزتها في مردود لان المحذوف لعلته تقتضى الحدف بمنزلة الثابت الذي لم يحذف أصلا ولهذا نقول هذا قاض بالكسر لا بالرفع اذ الاصل هذا قاض بضمة على الياء علامة للرفع وبتنوين الصرف لكن استنفات الضمة على الياء بعد كسرة فسكنت فالتقى ساكنان الياء والتنوين فحذفت الياء لعلته الالتقاء

بالتناقض بان المثلية في القراءتين لم تتوارد على محل واحد اه وأقول بهي ان المثلية المثبتة هي المثلية في العبودية والمنفية هي المثلية في الانسانية (قوله من أهل العالمية) في الصحاح هي مافوق نجد الى أرض تهامة والى ماوراء مكة وهي الجاز وما والاها والنسبة اليها على ويقال ايضا على غير قياس (قوله اعتباطا) هو مهملتين اى لا لعل يقال عبطت الناقة واعتبطها اذا ذبحتها وايس بها لعل (قوله ومثل هذا البحث في قوله تعالى لكأ هو الله ربى) فان أصله لكن انا حذفت الهمزة ثم ادغمت النون في النون وعند البعض نقلت حركة الهمزة الى النون ثم اسقطت ثم ادغمت النون في النون فقيل لكأ واثبات الالف واصله فصيح بخلاف انا اذا أثبت الفه في الوصل فانه ليس بفصح لان الالف تدل على ان الاصل لكن انا وبغير الالف يلزم الاتباس بالمشددة وانما قلنا ان أصله لكن انا وليس لكن المشددة لوجهين أحدهما وقوع الضمير المرفوع بعده ولا يقع الضمير المرفوع بعده لكن ولا يستقيم تقدير ضمير الشأن ليكون اسم لكن ويكون هو الله ربى خبره لان حذف ضمير الشأن المنصوب بغيره ان المفتوحة الخفيفة ضعيف بل قال الرضى في بحث حقوق الفاء للجواب اذا كان فعلا مضارعا انه لا يجوز تقدير ضمير الشأن الا بعد ان الخفيفة قياسا وان واخواتها ضرورة وثاني الوجهين انه هم وقفوا عليه

وبقيت الضاد مكسورة على ما كانت عليه قبل الاعلال فقيل هذا قاض بالكسر لان حذف الياء لساكنين اى لالتقاءهما في فوهى مقدرة الثبوت فتكون الضاد مكسورة في حين اذ كان المحذوف لعلته بمنزلة الثابت الوجود فيجتمع الادغام في ان انا اذا حكم بنقل حركة الهمزة الى النون لان الهمزة فاصلة في التقدير وهي في حكم الموجودة في النطق ومع ذلك لا يتصور الادغام أصلا قلت غاية ما قاله المصنف انه لا يعتد بالعارض وهو أصل مختلف فيه فقد قيل ان العارض يعتد به الا ترى ان مثل الاجرا اذا نقلت حركة همزته الى لام التعريف فان شئت بقيت الف الوصل غير معتد بالحركة المنقولة لانها عارضة وان شئت حذفت الالف معتد بالفظ الحركة بعدها وعلى هذا أجاز القراء في مذهب ورش ان يقرأ الان خفف الله عنكم ونحوه بثبوت الالف وحذفها وعلى هذا قرئ لمن الاثمين بفتح نون من اعتبار بسكون اللام لانه الاصل كما تقول من الرجل وقرئ في الساذلين لا ثمين بادغام نون من في اللام اعتمد ادبجركتها العارضة كما تقول من لدن وما أحسن قول الشيخ أبيه الدين أبي حبان وجه الله تعالى راض حبيبي عارض قد بدا يا حسنه من عارض رايض وظن قوم ان قلبي سلا والاصل لا يعتد بالعارض ومثل هذا البحث في قوله تعالى لكأ هو الله ربى قال الزمخشري أصله لكن انا فحذفت الهمزة والقيت حركتها على نون لكن فتلافت النون فكان الادغام ونحوه قول القائل وترميني بالطرف اى انت مذنب وتقلبنى لكن انا لا اقلنى أى لكن انا لا اقلبك هذا كلامه قلت وهذا هو الوجه المردود عند المصنف وقد علمت ما فيه

وقراءة ابن عامر باثبات ألف أنافي الوصول والوقف جميعا وحسن ذلك وقوع الألف عوضا من حذف الهززة وغيره إلا في الوقف الوجه الثالث أن تكون مخففة من أن تكون الثقيلة فتدخل على الجملتين في الأسمية والفعلية **ب** فإن دخلت على الجملة في الأسمية جاز أعمالها خلافا للكوفيين **ب** وظاهر هذه العبارة أن خلاف الكوفيين في الحكم المذكور وهو جواز الأعمال وقضية ذلك أنهم قائلون بكونها مخففة من الثقيلة وإن الغناء واجب عند دخولها على الجملة الأسمية وليس كذلك فإن الكوفيين لا يجيزون تخفيف الثقيلة أصلا وإن أتت بها البصريين مخففة من الثقيلة يقولون إنها النافية ويمكن أن يجاب عنه بان قوله خلافا للكوفيين يرجع إلى صدر المسألة فقط وهو قوله أن تكون مخففة من الثقيلة فإن قلت قوله لنا قراءة الحرمين وأبي بكر يرفعها فإن دليله المذكور منصوب لجواز الأعمال وذلك مقتض لأن يكون الأعمال هو المتنازع فيه دون التخفيف قلت يلزم من الأعمال كونها مخففة فقد تضمن الدليل رد القول بأنها النافية لا المخففة وقد أجاد المصنف في التعبير عن هذا المقصود في الكلام على أن المشددة فيما يأتي فقال هناك وتخفف فتعمل فليلا وتمهل كثيرا وعن الكوفيين أنها لا تخفف وأنه إذا قيل أن زيد منطلق فإن نافية واللام بمعنى إلا فإن قلت على ماذا انتصب قوله خلافا قلت يجوز فيه وجهان أحدهما أن تكون مصدر خالف أي خالفوا في ذلك خلافا كما أن قولك يجوز كذا اتفاقا أو إجماعا بقدر ارتفاعه إلى ذلك اتفاقا واجمعوا عليه إجماعا فإن قلت ٥٢ فما هذه اللام الواقعة بعد خلافا فإنها لا يصح تعليقها بهذا المصدر اذ هو مؤكد

ولا يرفعها اذ هو متهمة بنفسه
 قات هي لام التبيين مثلها
 في سقيالك فيتعلق بمحذوف
 أي أرادني للكوفيين
 وثانيهما أن يكون حالا
 والتقدير أقول ذلك خلافا
 للكوفيين أي مخالفا لهم
 وحذف القول كثير جدا
 حتى قال أبو علي الفارسي هو
 من حديث البحر قل ولا
 خرج ودل على هذا المحذوف
 أن كل حكم جزم به المصنفون
 فهم قائلون به فكان القول

بالألف ولو كان لكن بالنشيد لما جاز ذلك فهو لكن الخفيفة وإن ابتداء وهو مبتدأ ثان والله مبتدأ ثالث ورثي خبر الثالث والثالث وخبره خبر الثاني والثاني وخبره خبر الأول والعائد على الأول هو الباء ويجوز أن يكون اسم الله بدلا من هو (قوله خلافا للكوفيين) أي أخالف خلافا واللام للتبيين كما في سقيالك فيكون خلافا مفعولا مطلقا أو أقول ذلك مخالفا أو ذا خلاف فيكون خلافا حالا وظاهر كلامه أن الخلاف راجع إلى أعمال المخففة من الثقيلة وهو غير شديد لأنه يقتضي أن الكوفيين قائلون بالمخففة من الثقيلة غير قائلين بأعمالها وهم لا يقولون فولا بأعمالها وما قيل أنه أن المخففة يقولون أنه أن النافية وحينئذ فينبغي رجوع قوله خلافا إلى جملة ما تقدم ويكون الدليل المذكور رد قولهم أنها غير عاملة صريحا وقولهم أنها النافية ضمنا وفي الشرح ويمكن أن يجاب عنه يعني عن ذلك الاشكال بأن قوله خلافا للكوفيين يرجع إلى صدر المسألة فقط وهو قوله أن تكون مخففة من الثقيلة ويلزم من الأعمال كونها مخففة فقد تضمن الدليل رد القول بأنها النافية اهـ (قوله إجماعا بقدر ارتفاعه إلى ذلك اتفاقا) كالإيوانينهم قراءة أبي بكر تخفيف النون وتشديد الميم وقراءة الحرمين بتخفيفها قال التلغظ

مقدرا قبل كل مقالة وكذا قال المصنف في بعض تعليقه لنأيها القائلون بالأعمال **ب** قراءة بالآية
 الحرمين وأبي بكر وإن كلاهما يوفينهم **ب** بنصب كلا وهو ظاهر في أعمال أن المخففة وليست قراءة هؤلاء القراء الثلاثة هذه الآية متفقة من كل وجه فأنما يقرأ بتخفيف النون والميم من أن ولما وأما أبو بكر فيقرأ بتخفيف النون وتشديد الميم فلما قصر المصنف على قوله وإن كلا لصح وأما مع تلاوته لبقية الآية فيشكل بأنه لا يصح نسبة القراءة إلى الثلاثة قطعاً سواء شددت ميم لما أو خففت ثم قد قال المصنف في حرف اللام حيث تكلم على ما وأما قراءة أبي بكر بتخفيف النون وتشديد الميم فتعمل وجهين أحدهما أن تكون مخففة من الثقيلة ويأتي في ما تلك الأوجه والثاني أن تكون نافية وكلا مفعول باضمار أرى ولما يعني إلا انتهى كلامه فانت تراه قد اعترف باحتمال الوجهين لم يرجح أحدهما على الآخر فكيف يتأق له الاستدلال بهذه القراءة مع قيام الاحتمال الذي ذكره ثم للكوفيين أن يجيبوا عن قراءة الحرمين بمثل ذلك فيقولوا لا نسلم أن كلا منصوب بأن وإنما هو منصوب بفعل محذوف واللام بمعنى الأعلى ما هو معروف من مذهبهم فإن قلت يترجح مذهب البصريين لسلامته من الحذف الذي ارتكبه الكوفيون وهو خلاف الأصل قلت لك لم يسلم من التصرف في الحرف بحذف بعض حروفه التي وضع عليها وهو خلاف الأصل ومذهب الكوفيين سالم من ذلك وبالجملة فالنظر في المذهبين معارض فقامله **ب** ولنا أيضاً أي القائلون بالأعمال **ب** بحكاية سيبويه عن العرب **ب** وإن عمر المنطلق **ب** وقد يقول الكوفيون هو مخرج على الحذف أيضاً أي أن أرى عمر هو منطلق **ب** ويكثر أهلها **ب** ونحو **ب** وإن كل

لما جميع لدينا محضرون ومافي الايتين صلة وجميع فعيل بمعنى مفعول أي وان كلكم لجموعون لدينا وقراءة حفص ان
هذان لساحران يخففون ان فاهلت وكذا قرأ ابن كثير الا انه شدد نون هذان وحفص خففها وأما الباقون فقرأوا
بتشديد نون ان لكن أبو عمرو وقرأه ذين بالياء ومن عداه بالالف وقراءة ابن كثير شهادة لاهل كقراءة حفص ومن
ذلك وهو اجمال ان الخففة بقوله تعالى ان كل نفس لها عليها حافظ في قراءة من خفف لما في من السبعة وهم من عدا عصا
وحزرة وابن عامر وامام شدد لما وهم هؤلاء الثلاثة فان نافية ولما يعني الا وما على تلك القراءة صلة ولا يظهر وجه لفصل
هذه الآية عن المنل المتقدمة بقوله ومن ذلك وان دخلت أي ان الخففة على الجملة الفعلية وجب اتمامها
والاكثر في الاستعمال كون الفعل من تلك الجملة الفعلية ماضيا ناسخا بان يكون من باب كان واخواتها أو باب
كادواخواتها أو باب علم واخواتها ونحو وان كانت لكبيرة ونحو وان كادوا يفتنونك ونحو وان وجدنا أكثرهم
لغاسقين فهذه الآيات من تلك الابواب الثلاثة على ترتيبها في الذكر المتقدم ودونه ان يكون مضارعا ناسخا فيكون
كثيرا لا أكثر ونحو وان يكاد الذين كفروا ليلقونك ونحو وان تظنك ٥٣ لمن الكاذبين ويقاس على النوعين

وهما الماضي الناسخ
والمضارع الناسخ اتفقوا
على ذلك في اتفاقا ودون
هذا ان يكون في الفعل
ماضيما غير ناسخ
فيكون قليلا لا كثيرا
نحو شلت عينك ان
قلت مسلما *

حلت عليه عاقوبة
المتعمد
الشل فساد في اليد قال
شلت يده بالفتح تشل
فهو من باب علم يعلم ولا
يقاس عليه خلافا
للاخفش وقد عرفت
وجه نصب خلافا في
مثل ذلك في أجازان قام لانا
وان قد لانت والجماعة

بالآية مرة واحدة منسوبة للثلاثة غير ممكن فلما اقتصر المصنف على قوله وان كلا لكفا في
الاستدلال ولم يأت عليه اشكال ثم ان المصنف في بحث لما ذكر ان قراءة أبي بكر محتملة لان
تكون ان نافية وكلا مفعولا باضمار أي ولما يعني الا وأنت تعلم انه مع هذا الاحتمال لا يتأتى
بقراءة أبي بكر استدلال بل ولا بقراءة الحرميين أيضا لان الكوفيين ان يقولوا ان ان نافية وكلا
منسوب بباري محمد وفاو اللام بمعنى الاعلى ما هو معروف من مذهبهم فان قلت هنا لا مان فإيهما
التي بمعنى الا قلت الاولى واما النافية فهي لام قسم مقدرو في شرح التسهيل لابن أم قاسم
لا عمل لان عند الكوفيين ولا هي مخففة من ان بل هي النافية واللام بعد هاء معنى الا ويجهلون
النصب في ان وكلا بفعل يفسره ليوفينهم أو به نفسه وبه قال القراء ورد بان اللام لاتعرف في
كلامهم بمعنى الا فان قلت أي شيء خبر ان في الآية على تقدير تخفيفها وعملها وتخفيف
لما قلت فيه وجهان أحدهما ليوفينهم وما من يدة فاصله بين لام ان ولام القسم وثانيها ان الخبر
ما هو نكرة لحق أو جمع (قوله والاكثر كون الفعل ماضيا ناسخا) اما كونه ماضيا فلا
الماضي أشد بالتأكيده من المضارع لدلالة على الوقوع والحصول فيما مضى دون المضارع
واما كونه ناسخا فلتوفر مقتضى ان عليها وهوتا كيد الجملة الاسمية لذكرى جذبتها بعد ذكر
ذلك الناسخ (قوله شلت عينك ان قلت مسلما) هذا صدر بيت عجز حلت عليك عاقوبة المتعمد *
والبيت لعاتكة بنت عمرو بن نفيل زوجة الزبير والشل فساد في اليد يقال شلت يده تشل
بالفتح واشلها الله وقبل هذا البيت

يا عمرو لو نبت له لوجدته * لا طائش ارعش الجنان ولا اليد

يمنعون مثل هذا وعدون ما ورد منه كالبيت المتقدم شاذ في الوجودون هذا في القلة أن يكون مضارعا غير ناسخ كقول بعضهم
ان يزنيك لنفسك وان يشينك لهيه في حرف المضارعة من هذين الفعلين مفتوح يقال زانه يزنيه وشانه يشينه والهاء من لهيه
للسكت ومثل هذا التركيب من الشذوذ كان لا يقاس عليه في اجمعه وعلى ذلك في اجماعهم فان قلت لم كان الاكثر دخول
ان الخففة على الافعال الناسخة قلت لما أخرجوها عن وضعها بدخولها على الفعل في ذلك الفعل ان يكون من أفعال
المتبدا والخبر لا يزول عنها وضعها بالكلية الا ترى انها اذا دخلت على ما ذكرنا يكون مقتضاها مؤخر اعلم اذا الاسمان
مذكوران بعدها لانك اذا قلت ان كان زيد قاعا فاعناه ان زيد القاع هو هذا معنى كلام ابن الحاجب فان قلت فلم كان الاكثر
ان يكون ذلك الفعل الناسخ ماضيا قلت لم أر من تعرض لهذا السؤال ويمكن ان يجاب عنه بان ان واخواتها مشبهة للفعل
لفظا ومعنى اما لفظا فلما بناها على الفتح وليكونها ثلاثية ورباعية وخاسية كالفعل وأمام معنى فلان في معنى أكدت وشبهت
واستدركت وتغيب وترجيت هكذا قرأ رديج الدين سميدي في شرح الكافية وذكره غيره أيضا ومقتضاها مشبهة للفعل
الماضي فقصدي ان بعد تخفيفها ان يدخلوها غالبا على ما هو مشبه لها لفظا ومعنى وهو الفعل الماضي لهذه المناسبة

وحيث وجدت ان **يحيى** بتخفيف النون **يحيى** بعد هذا اللام المفتوحة كما في هذه الامثلة فاحكم **يحيى** على مذهب البصريين
يحيى ان اصحاب التشديد **يحيى** فان قلت ما هذه الفاء من قوله فاحكم قلت هي فاء الجواب اما على اجزاء كلمة الطرف مجرى كلمة الشرط
 كما ذكره **س** نحو واذا لم يمتد وابه فسيمقولون واما على جملة من باب والجر فاجزأ أي مما أضمر فيه أما وقد يجرى كلام في هذا
 المعنى بعد **يحيى** وفي هذه اللام خلاف يأتي في باب اللام ان شاء الله تعالى **يحيى** الوجه **يحيى** اربع **يحيى** بادخال العاطف هنا ولم يفعل ذلك
 في الثاني ولا الثالث **يحيى** ان تكون زائدة كقوله **يحيى** أي قول النابغة الذبياني والمؤمن العائذات الطير **يحيى** مصها **يحيى** ركبان مكة بين
 الغيل فالسند **يحيى** ما ان أتيت بشي أنت تكرهه **يحيى** اذن فلارفعت سوطي الى يدي اريد بالمؤمن الله تعالى والعائذات اللانذات
 المتجنبات منصوب على المفعول بالمؤمن والطير بدل منه أو عطف بيان والغيل بغين معجمة مكسورة فثناة تحتية ساكنة فلام
 والسند بسين مهملة ونون مفتوحة **يحيى** ٥٤ ودال مهملة وهما أجمتان كاتبا بين مكة والمدينة يريدان ركبان مكة لا تأخذ هذه

الطير ولا تصيد هابل
 تمصها ولا تضرها حلف
 بما ذكرانه لم يأت شيئا
 يكرهه الممدوح فان فعل
 ذلك فشلت يده حتى لا تقدر
 على رفع السوط **يحيى** وأكثر
 ما زيدت بعد ما النافية
 اذا دخلت على جملة فعلية كما
 في البيت **يحيى** الذي انشد
 المصنف صدره **يحيى** أو **يحيى**
 جملة اسمية كقوله
 فما ان طيناجين ولكن **يحيى**
 من ايانا ودولة آخر بنا **يحيى**
 المراد بالطب هنا العادة
 كذا في الصحاح والجبين
 خلاف الشجاعة والنايا جمع
 منية وهي الموت والدولة في
 الحرب بمعنى النصر والغلبة
 تقول كان لفلان على فلان
 في الحرب دولة أي انتصر
 عليه وغلبه قال أبو عمرو بن

وعمر وهذاهو ابن جرموز الذي قتل الزبير بن العوام لما وجدته نائمة في وادي السبع تحت
 شجرة وسيفه معلق عليها فاخترطه منها وقتله وذلك عند انصرافه من الجبل قبل الواقعة
 وعاتكة هذه هي التي كان أهل المدينة يقولون عنها من أراد الشهادة فليترجع بعاتكة وذلك
 انها كانت جميلة وكانت تحت عبد الله بن أبي بكر الصديق فاحبها حباً شديداً ثم شهد الطائف
 مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فرمى بسهم فقات منه في المدينة فترجعا زيدا بن الخطاب فقتل
 عنها يوم اليمامة فترجعا عمر بن الخطاب سنة اثنتي عشرة فقتل عنها فترجعا الزبير بن العوام
 فقتل فرثته بهذا الشعر وقيل هو لصفية أم الزبير (قوله ما ان أتيت بشي أنت تكرهه) هذا صدر
 بيت عجزه **يحيى** اذن فلارفعت سوطي الى يدي **يحيى** (قوله فما ان طيناجين الخ) في الصحاح المراد
 بالطب هنا العادة والجبين بسكون الباء وضمة الجيم والنايا جمع منية وهي الموت لانها
 مقدرة لانه يقال مني له أي قدر والدولة في الحرب ان تداول احدي الغنمين على الاخرى يقال
 كانت لنا غنم الدولة والجمع الدول والدولة بالضم في المال يقال صار الي غنمهم دولة يتداولونه
 يكون مرة له مذاومرة له ذوا الجمع دولات ودول وقال أبو عبيد الدولة بالضم اسم الشيء الذي
 يتداول به منيه والدولة بالفتح الفعل وقال بعضهم الدولة والدولة لغتان بمعنى قال محمد بن سلام
 الجمعي سألت يونس عن قول الله تعالى كيد لا يكون دولة فقال قال أبو عمرو بن العلاء لدولة
 بالضم في المال والدولة بالفتح في الحرب قال وقال عيسى بن عمر كلتاها تكون في الحرب والمال
 وقال يونس اما أنا فوالله لا أدري ما بينهما (قوله بني غداة ما ان أنتم ذهبنا الخ) غداة بضم
 المهملة وبعدها مهملة وبالنون حي من يربوع والصريف بالمهملة الفضة الخالصة والخزف في الصحاح
 هو الخزف في القاموس هو الخزف وكل ما عمل من طين وشوي بالنار حتى يكون فخاراً (قوله يربجي
 المرء ما ان لا يراه الخ) يربجي بتشديد الجيم وكسرها أو يعرض يحتمل ان يكون من عرض له أمر
 كذا أي ظهوره وان يكون من عرضت له القول بفتح الراء وكسرها أي تعرضت له والخطوب جمع

الغلاء الدولة بالضم في المال والفتح في الحرب وقال يونس خطب
 اما أنا فوالله ما أدري ما بينهما **يحيى** وفي هذه الحالة **يحيى** وهي حالة زيادة ان بعد ما **يحيى** تكلف عمل ما الحجازية **يحيى** فيبقى المبتدأ والخبر
 بعد ما على ما كانا عليه من الرفع **يحيى** كافي البيت المتقدم وأما قوله بني غداة ما ان أنتم ذهبنا ولا صربنا ولكن أنتم الخزف
 في رواية من نصب ذهبنا وصربنا **يحيى** لا في رواية من رفعه ما والنصب لهما يراد في الظاهر نقضاً لقوله ان زيادة ان بعد ما كافة
 لعملها عند الحجازيين **يحيى** خرج على انها نافية مؤكدة لما لا زائدة فلها لم تكلفها عن العمل وغداة بضم الغين وبالذال المهملة
 والنون حي من يربوع والصريف الفضة الخالصة والخزف قال الجوهري الخزف هو الخزف وكل ما عمل من طين وشوي
 بالنار حتى يكون فخاراً **يحيى** وقد تزايد به ما الموصولة الاسمية كقوله يربجي المرء ما ان لا يراه **يحيى** وتعرض دون ادناه الخطوب **يحيى**
 تعرض كانه من الاعتراض يقال عرضت له القول بفتح الراء وكسرها فاعلى الثاني تعرض بفتح الراء ويحتمل ان يكون تعرض
 بمعنى تظهر يقال عرض له أمر كذا أي ظهر وادناه أقرب والخطوب جمع خطب بفتح الخاء المعجمة وهو سبب الامر يقال

ما خطبك أي ما سبب أمرك الذي أنت عليه وغلب استعمال الخطوب في الأمور الشاقة الصعبة وهو بعد ما المصدرية كقوله
 ورج الفتي للغير ما أن رأته * على السن خبر الأيزال يزيد في الفتي الشاب يقال فتي بكسر التاء يعني فتاة بالمد فهو فتي بالقصر
 والسن العمر وهذا مضاف محذوف أي على زيادة السن وخير مفعول يزيد قلت ولا يعين البيت شاهد الماذ كرا لا احتمال
 ان تكون ما زائدة وان شرطية وهو بعد الا الاستفهامية كقوله الا ان سرى ليلى فبت كثيرا * أحاذر ان تنأى النوى بغضوبها
 سرى بمعنى سار واسناده الى الليل مجاز والكثير المسمى الحال يقال كتب الرجل يكأ بكأبة على زنة عمرة وكأ به على زنة كالة
 وتنأى تبعد والنوى الوجهة الذي ينويه المسافر من قرب أو بعد وهي مؤنثة لا غير كذا في الصحاح وغضوب اسم امرأة بغين
 وضاد مجتمعتين وهو ترادف أيضا قبل مدة الانكار وهي مدة تلحق آخر المذكور في الاستفهام بالالف خاصة اذا قصدت
 انكار اعتقاد كون المذكور على ما ذكر أو انكار كونه بخلاف ما ذكر كما تقول جاءني زيد فيقول من يقصد انكار مجيئه لك
 ان زيدا نيه أي كيف يجيئك فهذه العلامة لبيان انه لا يعتقده انه جاءك أو يقول ذلك من لا يشك في ان زيدا جاءك ويستنكر
 ان لا يجيئك فكانه يقول من يشك في هذا وكيف لا يجيئك مع سيوييه رجلا ٥٥ يقال له أخرج ان أخصبت البادية فقال
 أنا نانيه من ذكر ان يكون

خطاب بفتح الخاء المجمة وهو سبب الأمر تقول ما خطبك ثم استعمل في الأمور الشاقة (قوله
 ورج الفتي الخ) الفتي الشاب والسن بالهمزة والنون هنا العمر وخير مفعول يزيد والمعنى
 اذا رأيت شخصا كلما زاد عمره زاد خيره فوجه للخير (قوله الا ان سرى ليلى الخ) سرى بمعنى سار
 والكثير المنكسر من الحزن وتنأى تبعد والنوى الوجهة الذي ينويه المسافر من قرب
 أو بعد وهي مؤنثة لا غير وغضوب مجتمعتين على وزن صبور اسم امرأة (قوله وقبل مدة الانكار)
 قال الرضى هي مدة تلحق آخر المذكور في الاستفهام بالالف خاصة اذا قصدت انكار اعتقاد
 كون المذكور على ما ذكر أو انكار كونه بخلاف ما ذكر كما تقول جاءني زيد فيقول من يقصد
 تكذيبا وان زيدا جاءك أو زيدا نيه أي كيف يجيئك فهذه العلامة لبيان انه لا يعتقده انه أتاك أو
 يقول ذلك من لا يشك ان زيدا جاءك ويستنكر ان لا يجيئك فكانه يقول من شك في هذا وكيف
 لا يجيئك اه ولم يذكر قبل مدة الانكار من مواضع المكسور الهمزة بل ذكره من مواضع
 مفتوحها (قوله وزعم ابن الحاجب انه تزايد بعد ما الإيجابية وهو سهو) كلام الرضى صريح
 في ان ذلك لغة فانه قال وزيادة ان المفتوحة بعد ما هي المشهورة تقول لما ان جاست جاست
 فتحنا وكسر او الفتح أشهر اه وابن الحاجب هو أبو عمرو وعثمان بن أبي بكر بن يونس المالكي
 كان والده حاجبا للامير عز الدين موسك الصلاحي وكان كرديا فاشتغل ولده بالقاهرة ثم انتقل
 الى دمشق ودرس بجوامعها في زاوية المالكية ثم عاد الى القاهرة فقام بها ثم انتقل الى
 الاسكندرية للإقامة بها فتوفي في شوال سنة ست وأربعين وسبعمائة وكانت ولادته باسنان

رأيه على خلاف ذلك
 وهذا يحتمل ان تكون مدة
 الانكار اجتمعت بعد زيارة
 ان فتكون المدة بآء لانك
 تكسر النسوان لا انتقاء
 الساكنين فلا يكون الزائد
 الياء ويحتمل ان تكون
 المدة اجتمعت قبل زيادة
 ان فتكون المدة ألفا للحاقها
 بعد فتحة نون الضمير
 والاصل اناه ثم زيدت
 ان بسين النون والالف
 فالنتي ساكنان فكسر
 أولهما نون ان المزيدة
 فانقلب الالف ياء
 وهو زعم ابن الحاجب انها

تراد بعد ما الإيجابية وهو سهو وانما ذلك في ان المفتوحة في الهمزة وجزم المصنف بالسهو من غير تثبت يستند اليه غير مناسب
 فان الحاجب امام ثقة وقد نقل هذا الحكم فيقبل ولا يدفع بمجرد السهو ولم أر أحدا من شارحي كلامه انتقد ذلك عليه وفهم
 الاثمة النقابل أقر واذل لم يتقبوه وقال الرضى زيادة المفتوحة بعد ما هي المشهورة تقول لما ان جاست جاست فتحنا
 وكسر او الفتح أشهر وهو زيد على هذه المعاني الاربعة في مومنيان آخران فزعم قطرب وهو أبو علي محمد بن المستنير البصري
 أحد تلامذة سيوييه ويقال انه هو الذي لقبه بقطرب لما كثره اياه في الاصحاح قال له يوما ما أنت الا قطرب الليل والقطرب
 دويبة تستريح بالنهار وتسعى بالليل وانها أي ان المكسورة في قد تكون بمعنى قد كما مر في ان نعت الذكري وهو ماني
 ذلك من الكلام وهو زعم الكوفيون انه ان تكون بمعنى اذ في التعليلية وهو جعلوا منه اتقوا الله ان كنتم مؤمنين أي لا جل
 كونكم مؤمنين فهي بمعنى اذا التي ترد للتعليل وقوله تعالى في لئلا تدخلن المسجد الحرام ان شاء الله وهو هذا موضع العطف ولكن
 المصنف تركه وقد مر التنبيه على مثله وهو قوله عليه الصلاة والسلام وانا ان شاء الله بكم لاحقون ونحو ذلك بنصب
 نحو عطف اعلی المنصوب المتقدم في الفعل في الواقع وفيه بعد ان الشرطية في محقق الوقوع فلا يصلح ان يكون شرطا

ثم صار يدكر التبرك
وهذا يجب عن الحديث
بأنه أو أن المعنى لتدخل
جميعا أن شاء الله أن لا يموت
منكم أحد قبل الدخول
وهذا الجواب لا يرفع
السؤال بل يرد في بعض
النسخ لا يدفع ووجه مقاله
أن الله تعالى قد وعد أولئك
المؤمنين بدخول المسجد
الحرام جميعا فلزم تحقق
مشيئته لأن لا يموت منهم
أحد قبل الدخول اذ لو شاء
موت أحد منهم قبل الدخول
لم يتحقق حصول دخول
الجميع قبل الموت وهذا
باطل لاستلزامه الخلف في
الوعد وهو على الله تعالى
محال أو أن ذلك من كلام
رسول الله صلى الله عليه وسلم

لا صحابه حين أخبرهم بالمنام فحكى ذلك لنا او من كلام الملاك الذي أخبره في المنام **فقال** شرط على هذين الكلام
التقديرين على بابه وفيه نظر وذلك لانه كيف يدخل في كلام الله تعالى زيادة من كلام غيره من غير ان يكون في الكلام اشعار بانه
محكى ثم هذا لا يدفع الاشكال لان رؤيا الانبياء وحى وحق فقد تحقق وقوع الموعود وتحققت المشيئة وكذا في حق الملاك لانه
مخبر عن الله تعالى بهذا الموعود فتحققت المشيئة بوقوعه **فاما** البيت فمعمول على وجهين أحدهما على اقامة السبب مقام المسبب
والاصل ان يكون ان افتخر مفتخر **في** المستقبل **بأن** يسبب حزه **فيما** مضى **بأن** اذني قتيبة اذا افتخار بالجز يكون سببا للغضب
ومسببا عن الجز **فان** قلت الهمزة الدخيلة على تغضب لانكار التوبيخ فيقتضى ان ما بعده هو واقع وان فاعله هو الموم واذا
كان الغضب واقعا استحتمل كون جواب الشرط أو دلائل الجواب اذ لا ينسب الماضي عن المستقبل قبل قلت الانكار التوبيخي
على قسمين اما بمعنى ما كان ينبغي أن يكون نحو اعصيت ربك فيكون الموم عليه قد تحقق وقوعه واما بمعنى لا ينبغي ان يكون
نحو اتعصى ربك فلا يكون الموم عليه قد وقع ولكن يصددان بقع في البيت من القسم الثاني لا الاول والوجه الثاني **فان**

والجملة صفة قتل أو خبر
لهذا المجرور رب اذهب
في موضع مبتدأ كماله يأتي
في ان المفتوحة الهـ مزه
الساكنة النون تأتي على
وجهين اسم وحرف
الظاهر رفعهما على انهما
خبر بعد خبر أي ان اسم
وحرف وجها على الابدال
من وجهين غير بين لادائه
الى قولك ان على اسم
وحرف وفيه ما لا يخفى
اللهم الا ان يقدر محذوف

أ في ل أي وجه اسم ووجه حرف أي طريقته فيمكن الأبدال حينئذ في الأسم على وجهين ضمير المتكلم برفع ضمير وفيه ما مر وذلك في قول بعضهم أي بعض العرب أن فعلت بسكون النون وصلوا وقفوا هي أنة حكاهما قطرب والاكثرون من العرب وهم من عدا عيا على فتحها وصلوا على الاثنيان بالالف وقفوا وأما تم فيثبوتها وصلوا وقفوا بها قرأ نافع ومذهب البصريين أن الضمير هو الهزرة والنون وأما الالف فزائدة بدليل حذفها في الوقف وقال الكوفيون الضمير هو مجموع الثلاثة بدليل ثبوتها في الوصل في لغة عميم فإن قلت على ماذا انتصب وصلوا وقفوا قلت على الطرية باعتبار مقامهما مقام مضاف محذوف أي زمن وصل وزمن وقف وضمير لام غاطب بالرفع عطف على المتقدم وفيه أيضا ما مر وهذا هو الثاني من وجهي الاسم وهو أن يكون ضمير مخاطب في قولك أنت للواحد المذكر وأنت للواحدة المؤنثة ووجه الثاني للغة طابين أو لام غاطبتين ووجه آخر للجماعة المخاطبين ووجه آخر للجماعة المخاطبات هذا على قول الجمهور أن الضمير هو أن والتاء حرف خطاب ومذهب الفراء أن أنت بكال اسم والتاء من نفس الكلمة وقال بعضهم الضمير المرفوع هو التاء المتصرفه كانت مرفوعة متصلة فلما أرادوا انفصالها عموها التاء تنقل لفظا والحرف على أربعة أوجه أحدها أن يكون حرفا صادريا ناصبا بالمضارع ويقع في موضعين أحدهما في الابتداء فتكون هي وصلتها في موضع رفع نحو وأن تصوموا خير لكم وإن يستعففن خير لهن وإن تعفوا أقرب للتقوى وزعم الزجاج أن منه أن تبرأوا وتعفوا لتصلوا بين الناس أي خير لكم حذف الخبر وليس بمتعين لذلك لما سبأني ولجواز كون ذلك في محل جر على أنه عطف بيان لا بما نكم أي لا لأمر المحلوف عليها التي

هي البر والتقوى والاصلاح بين الناس الاصل في ذلك ان بعض الناس كان يحلف ان لا يفعل بعض الحيرات من صلته رجم
أو عبادة أو اصلاح ذات بين ثم يقول أخاف الله تعالى ان لا أحدث في عيني فيترك البرادة البر في عينه فقبل لهم لا تجعلوا الله
عروضة لايمانكم أي حازم الحلف عليه وسمى المحلف عليه عينا للتباسه باليمين كقوله عليه الصلاة والسلام من حلف على
يمين فقرأ غيرها خيرا منها والعرضه اسم لما تعرضه دون الشيء فيعترض ويصير حازما من امنه **والثاني** من موضوعي
وقوعها ان تقع **بعد** لفظ دال على معنى غير اليقين **بمعنى** سواء كان دالا على ظن أو غيره وكان قصد بذلك مع ما تقدم ضبط ما تميز
به الناصبة من الخفة وفيه نظر فقد قال الامام المروزي في قول الجاسسي **هممت** بان لا اطعم الدهر بعدهم * حياة وكان
الصبر ابقى واكرما **اطعم** منصوب بان ولورفع لجاز على ان تكون مخففة من الثقيلة ويكون اسما مضمر افعل ذلك على ان
الخفة تشارك الخفة في وقوعها بعد فعل دال على معنى غير اليقين وهذا بنا في غرض المصنف وقد يجب بان المهم يرتفع
العزم على الشيء وهو الجديف **ويعني** حديث النفس كما صرح به بعض أئمة اللغة فيكون يقينيا بالاعتبار الاول وغير يقيني
بالاعتبار الثاني فلعل المروزي اجاز كونها مخففة نظرا الى كون الفعل يقينيا و اجاز كونها ناصبة نظرا الى كون الفعل غير
يقيني فاندفع النظر وقد ذكر ابن الحاجب في شرح الفصل ضابطا يعلم به موضع تعين الناصبة وتعين الخفة وموضع
جواز الامرين سواء كنت منشئا لكلام أو سامعا لفظا ان اما ان تدكر بفعل قبلها مسلط عليها أولا فان كان بفعل
مسلط عليها فلا يخلو اما ان يكون بفعل تحقيق أو ظن أو غيرها فالاول يتعين للتشدد والمخففة منها والثالث يتعين للناصبية
والثاني يجوز فيه الامر ان وان لم يكن قبلها فعل مسلط عليها فلا يخلو اما ان يكون مصدرها الجملة أولا فان صدرت بها الجملة
تعينت الناصبة للفعل مثل قوله تعالى وان تصوموا خيرا لكم وان لم تصدر بها اجازتا كقولك حسن ان

تعينت الناصبة للفعل مثل

(ان المفتوحة الهزرة الساكنة النون) **(قوله بعد لفظ دال على معنى غير اليقين)** قال ابن
الصائغ يرتفع عليه ان الواقعة بعد الظن قد تكون مخففة من الثقيلة وان الناصبة قد تقع بعد فعل
اليقين من غير افعال القلوب نحو تيقنت ان يقوم زيد وأقول ان هذا الكلام من المصنف لبيان
أحد الموضوعين اللذين يقع فيهما أن المصدرية لا لبيان الموضوع الذي لا يقع فيه الا ان المصدرية فلا
يرد الاعتراض الثاني والحق ما قاله الرضي ان فعل اليقين الذي يقع بعده المخففة هو فعل العلم
وما يؤدي معناه كالتبيين والتميق والتحقيق والانكشاف والظهور والنظر والفكرى وعلى
هذا فالجواب على الثاني بان وقوع الناصبة بعد فعل اليقين قليل وكلام المصنف على الشائع
الكثير **(قوله ونصب نحو وما كان هذا القرآن ان يفترى)** وذلك ان ان مع صلتها في تأويل

يقوم وحسن أن تقوم
على ان أصله انك تقوم
وقد ظهر لك بهذا الكلام
مؤاخذه على المصنف ان
كان مقصوده بذكر ذنبك
الموضوعين تمييزا بين
ان الناصبة من الخفة
وهو الظاهر من سياق
كلامه فتأمل وقد يقال

أراد بالابتداء ما هو أعم من التحقيق والتقدير فلا تتم المؤاخذه واذا وقعت الناصبة
بعد فعل غير دال على اليقين **بمعنى** فتكون أي فقد تكون هي و صلتها في موضع رفع نحو لم يأن للذين آمنوا ان تخشع **بمعنى** ونحو
بمعنى وعسى ان تسكرهوا شيئا **بمعنى** وهو خير لكم **بمعنى** في موضع **بمعنى** نصب نحو وما كان هذا القرآن ان يفترى من دون الله **بمعنى** كذا
اعرب به غير واحد على انه خبر كان فان يفترى مقدر بمصدر والمصدر مقدر باسم مفعول كما ذكره المصنف في أواخر الكتاب وانما
احتج الى تقدير المصدر اسم مفعول ليصح الاخبار وجهه من باب الاخبار بالمصدر على وجه المبالغة لا يتأتى في هذا المحل وقال
الرضي ان هذه هي المضمره بدل لام الجود ولام الجود محذوفة وهما متعاقبان فان أثبت اللام لم تأت بان وان حذفت ان لم تأت
باللام وعليه فيحتمل المحل ان نصب والجركن ظاهره وقد رأوا البقاء الخبر محكا فيكون المحل رفعها على انها و صلتها فاعل بالمحذوف
قالت ولو قبل بان كان تامه وان يفترى في محل رفع على انه بدل استعمال من فاعلها والمعنى وما وقع افتراء هذا القرآن لم يكن
ثم حذف ولا افتقار الى تأويل ونحو **بمعنى** يقولون نخشى ان تصيبنا دائرة **بمعنى** ونحو **بمعنى** فاردت ان أعياه **بمعنى** في موضع **بمعنى** خفض نحو
بمعنى وأوذينا من قبل ان تاتينا **بمعنى** ونحو **بمعنى** من قبل ان ياتي أحدكم الموت **بمعنى** ونحو **بمعنى** وأمرت ان يكون **بمعنى** أول المسلمين وسبأني
الكلام على هذه اللام في حرفها هل هي زائدة أو لا **بمعنى** تكون ان مع صلتها **بمعنى** محفلة لهما أي موضع نصب وموضع خفض
بمعنى ونحو والذي أطعم ان يغفر لي خطيئتي يوم الدين أصله في ان يغفر لي ومثله ان تبروا **بمعنى** في الآية المتقدمة لكن ليست مثليتها
للمحتملة للنصب والخفض على الإطلاق وانما هي **بمعنى** اذا قدر في ان تبروا **بمعنى** والجار على هذا التقدير متعلق بعرضه لما فيه
من معنى الاعتراض أي ولا تجعلوا الله معترضا في البرأي انه عرضة **بمعنى** أو **بمعنى** اذا قدر **بمعنى** لا تبروا **بمعنى** حذف الجار والثاني جيبا
وحينئذ يذنبه ملق الجار بالفعل انتهى عنه أي ولا تجعلوا الله لاجل ترك البر والتقوى والاصلاح عرضة لايمانكم أي حازما

وما نمان ترك ما خلفه عليه به او اتيان الذي هو خير فعلى أحدهما تنبؤين يحتمل المحل الجبر والنصب واما اذا جعل
 ان تبروا عطف بيان على الايمان كما مر فالمحل جبر ليس الا واذا جعل مبتدا كما ذهب اليه الزجاج فيما تقدم فالمحل رفع ليس الا
 ولما كانت الآية محتملة لهذه الامور ولم تتعين مثالا لما يحتمل النصب والخفض فقط فصلها عما سبقهما من المثل بقوله ومثله
 ان تبروا وهل المحل بعد حذف الجار جبر او نصب فيه خلاف يكرهت الاشارة اليه اول الكتاب وسياق الكلام عليه
 مشبه ما في آخر الباب الرابع فن قلنا كيف ساء الاخبار عن المحل بقوله جبر او نصب قلت لانه على حذف مضاف امامن الابتداء
 أى وهل اعراب المحل جبر او نصب وامان الخبر أى وهل المحل محل جبر او محل نصب أو ذو جبر او ذو نصب وهذا أمر سهل وان
 استصعبه بعض المدعين لم يعلم النحو بهذه البلاد وقيل التقدير مخافة أن تبروا فيكون المحل نصب ليس الا لان المضاف
 لما حذف أقيم المضاف اليه مقامه فاعطى اعرابه وابقاؤه على الجبر بعد حذف المضاف شاذ فلا يرتكب تخريج القرآن عليه
 غير ضرورة وهو يختلف في المحل من نحو عسى زيد ان يقوم فالشهور انه نصب على الخبرية وهو ان عسى في العمل بمثابة كان
 نرفع الاسم وتنصب الخبر ويقدر على هذا القول في التركيب المذكور ونحوه مضافا امامن الاسم أى عسى حال زيد ان يخرج
 أو من الخبر أى عسى زيد صاحب ان يخرج وفي هذا التقدير تكلف اذ لم يظهر المضاف الذي قدره يومان الدهر لا في الاسم ولا
 في الخبر وقيل على المفعولية وان معنى عسى ان تفعل قارب ان تفعل فيفهم فعل متعد الى واحد كضرب وليست من
 اخوات كان ونقل في هذا القول عن المبرد وقيل نصب باسقاط الجار وتضمن الفعل معنى قارب نقله ابن مالك عن
 سيبويه وان المعنى دفوت من ان تفعل في هذا هو الاصل ثم حذف الجار توسعا فصار المحل نصبا على أحد القولين في المسئلة
 أو قارب ان تفعل في فلا حذف ولا خلاف على صحة هذا التقدير في ان المحل ٥٩ نصب وهو التقدير الاول في

وهو النصب على اسقاط
 الجار ببعيد اذ لم يذكر
 هذا الجار في وقت
 وانما يتأتى هذا الاستبعاد
 ان لو كان المسمى ان هذا
 الجار محذوف على سبيل
 الجواز واما اذا كان
 المسمى انه محذوف

مصدر بمعنى اسم المفعول خبر لكان وجعل أبو البقاء خير كان في الآية محذوفاً وتقديره وما كان
 هذا القرآن ممكناً أن يفترى فتكون ان مع صلتها فاعل ممكناً المحذوف وفي الشرح ولوقيل بان
 كان تاماً وأن يفترى في محل رفع على انه بدل اشتمال من فاعله والمعنى وما وقع افتراء هذا القرآن
 لم يكن ثم حذف ولا افتقار الى تأويل وأقول فيه نظراً ما أوفلان جعل كان تاماً يصير معه
 الكلام قبل ذكر البديل مشعراً بنفي القرآن وهو باطل واما ثانياً فإلّا بدل الاشتمال هو البديل
 الذي يكون بينه وبين المبدل ملائمة أى تعلق لا بالكلية ولا بالجزئية كالحسن مع زيد في
 أعجبني زيد حسنه ولا ملائمة بين القرآن والافتراء (قوله في قراءة حمزة ولا تحسبن الذين كفروا)

وجوباً فلا وجه للاستبعاد حينئذ الجريانه في كل شيء واجب الحذف وقيل محتمل ان يقوم من نحو عسى زيد ان
 يقوم ويرفع على البديل من زيد وهو بدل اشتمال كما في قولك أعجبني زيد قيامه واعترض هذا القول بانه يلزم عليه
 كون البديل لازماً متوقفاً عليه فائدة الكلام وليس هذا شأن البديل قلت ولا مانع من ان يكون البديل لازماً لكونه
 المقصود بالحكم وكونه تابعاً لا يقدح في اللزوم فقد رأينا بعض النواع يلزم كتاب مجرور رب اذا كان ظاهراً وسد في
 البديل على هذا القول وسد الجزأين الذين يحتاج اليهما عسى فانه اعلى المشهور داخل على ما هو في الاصل مبتدأ وخبر
 كما سد في البديل في قراءة حمزة ولا تحسبن بالبناء القوقية وفتح السين في الذين كفروا وانما غلى لهم خير مسمى المفعولين
 ولا يضرب الاقتصار على مفعول واحد لحسب وان كان في غير هذا الموضع متمم على المختار عند كثيرين وذلك لان البديل منه
 في حكم المنصبي المطروح والمقصود انما هو البديل وهو كاف في تمام الكلام لكون ان المفتوحة مع الاسم والخبر يصلح للوقوف
 موقوف المفعولين اما باعتبار حصول المقصود من تعلق الفعل القلي بالنسبة الى المبتدأ والخبر واما باعتبار الحذف أى لا تحسبن
 خبرية الاملاء ثابتة على اختلاف الرائيين ولا بعد في ان يكون الكلام لا يصح مع الاقتصار على المفعول الاول وهو مع الاتيان
 بالبدل يصح كما في قول الجاسي فما كان قيس هلك هلك واحد * ولكنه بنيان قوم تهدما فانه يمتنع بدون البديل
 اذ لا يقال ما كان قيس هلك واحد ويصح معه كما رأيت وانما لم يجعل انما غلى لهم خير مفعولاً ثانياً لانه في تأويل خبرية
 املاً ثانياً لهم ولا يصح ان يكون خبر للذين كفروا والمغايرته له وعدم صدقه عليه ويمكن ان يكون المعنى ولا تحسبن حال الذين كفروا
 أو لا تحسبن الذين كفروا وذوى انما غلى لهم خير فيتم الكلام حينئذ بالمفعولين لا ارتفاع المانع من الاخبار وفي حواشي
 التسهيل للصنف قال ابن الجبار في شرح الايضاح ويقرأ ولا تحسبن الذين كفروا وانما غلى لهم بآباءه وهو على حذف مضاف

أى شأن الذين كقولهم * وما حسبنا ان نجيبنا * أى ولم حسبنا شأنك الجبى * وهو ان هذه * وهى الثنائية بحسب الوضع *
 * موصول حرفى * والمراد به عندهم ما أول مع ما يليه بمصدر زاد ابن مالك ولم يخرج الى عائد احترام من الذى اذا وقع صفة
 مصدر نحو وخضتم كالذى خاضوا اذا التقدير كالمحوض الذى خاضوه وتحرير الكلام على هذه الزيادة مذكور فى
 شرحى على التسهيل فراجع ان شئت * وتوصل بالفعل المتصرف * لا الجامد نحو عسى * مضارعاً كان كما مر أو ماضياً نحو
 لولا ان من الله علينا * ونحو * ولولا ان ثبتناك * أو امر الحكاية سبويه كتبت اليه بان قم هذا هو * القول * الصحيح *
 وصرح به فى الكشف عن تفسير قوله تعالى فى سورة نونس وأمرت ان أكون من المؤمنين وان أقم وجهك للدين حنيفاً
 فقال فان قلت عطف قوله ان أقم على ان أكون فيه اشكال لان ان لا تخلو من أن تكون التى للعبادة وأتى تكون مع الفعل
 فى تأويل المصدر فلا يصح ان تكون للعبادة وان كان الامر مما يتضمن معنى القول لان عطفها على الموصول بأى ذلك والقول
 يكون موصولاً مثل الاولى لا يساعد عليه لفظ الامر وهو أقم لان الصلة حقها ان تكون جملة تحتل الصدق والكذب
 قلت قد سوغ سبويه ان توصل ان بالامر والنهى وشبه ذلك بقولهم أنت الذى تفعل على الخطاب لان الغرض وصلها بما
 تكون معه فى معنى المصدر والامر والنهى دالان على المصدر دلالة غيرهما من الافعال الى هنا كلامه ومعناه ان وجه
 التشبيه الذى ذكره سبويه هو النظر الى المعنى فى الجانبين وذلك ان قولهم أنت الذى تفعل ببناء الخطاب منظور فيه الى
 المعنى من حيث ان الذى خبر ٦٠ لانت فهو معناه فعاد الضمير اليه من الصلة بالخطاب نظراً الى المعنى والا

فلاصل ان يكون ضميره
 غائباً اذ هو اسم ظاهر
 فطريقه طريقة الغيبة
 وكذا وصل ان المصدرية
 بالامر والنهى منظور
 فيه الى المعنى من حيث
 كان الغرض ان تكون
 هى وما بعدها فى تأويل
 المصدر وهـ وحاصل
 سواء كان الفعل خبرياً
 أو انشائياً وقد اختلف
 من ذلك فى أمرين

هى بالتاء الفوقية وفخ السـين (قوله والجواب عن الاول انه منتقض بنون التوكيد)
 هـ ذانقض للقدم المحذوفة التى هى كبرى الدليل وتقديرها بعد الصغرى المذكورة وهى
 ان الداخلة على المضارع تخلصه للاستقبال وكل مخلص للاستقبال لا يدخل على غير المضارع
 ورده ابن الصائغ بان معنى قول المسـتـدل تخلص المضارع للاستقبال انها موضوعه لـهـذا
 التخليص كالسـين فلا يتم النقص بنون التوكيد فانها موضوعه لتأكيده ونشأ عن ذلك
 انها لا تكون للماضى ولا للهمال لغناه عن ذلك يعنى لاستغناء كل من الماضى والحال عن
 التأكيده وأما الماضى فلعدم احتماله التأكيده وأما الحال فلكونه موجوداً يمكن للمخاطب
 فى الغالب الاطلاع على ضعفه وقوته (قوله كما انهم الما أثرت التخليص الى الاستقبال فى معنى
 المضارع أثرت النصب فى لفظه) الضمير المنصوب بان عائد الى المفتوحة الهـ مزة الساكنة
 النون وغرضه من هـذا الكلام التنظير لتبعية تأثيران الشرطية فى اللفظ بالاعراب لتأثيرها
 فى المعنى وفى التعليق قد يقال ليس بين تأثير الاداة لتخليص المعنى الى الاستقبال وتأثيرها

لنصب

ومن ذلك حال من أمرين كان صفة له فى الاصل ثم قدم وجعل حالاً وقدم

الكلام على بعض هذا فى قوله فى ديباجة الكتاب مع ان هذا ليس من الاعراب فى شىء * أحدها كون الموصولة بالماضى
 والامر هى الموصولة بالمضارع والمخالف فى ذلك ابن طاهر زعم * بدون واو على ان الجملة استثنائية على سؤال سائل كانه لما
 قيل والمخالف فى ذلك ابن طاهر قيل فاذا زعم فقيل زعم كذا وفى بعض النسخ وزعم بالواو وكانه عطف على محذوف والتقدير
 خالف فى ذلك وزعم انها غيرها * بدليلين أحدهما ان الداخلة على المضارع تخلصه للاستقبال فلا تدخل على غيره كالسين
 وسوف والثانى انهما لو كانتا الناصبة لحكم على موضعهما * أى موضع الماضى والامر الموصولة هى * ما * بالنصب كما حكم
 على موضع الماضى بالجزم بعد ان الشرطية ولا فائل به * فثبت ان الداخلة على الماضى والامر غير الداخلة على المضارع
 * والجواب عن * الدليل * الاول انه منتقض بنون التوكيد * خفيفة كانت أو ثقیمة * فانها تخلص المضارع للاستقبال
 وتدخل على الامر باطراد وبأدوات الشرطية الجازمة * فانها أيضاً تخلصه للاستقبال * مع دخولها على الماضى باتفاق *
 وانما قيدنا الادوات الشرطية بالجازمة احتراماً من نحو لو ولما على القول بانها محارف شرطية * والجواب عن الدليل الثانى
 ببدء الفارق وذلك * انه * انما حكم على موضع الماضى بالجزم بعد ان الشرطية لانها أثرت الاستقبال فى معناه فأنثرت الجزم
 فى محله * وان المصدرية اذا دخلت على الماضى مثلاً لا تؤثر فى معناه شيئاً فلا تؤثر عملاً فى محله فأنثرت الجزم فى معناه فأنثرت الجزم
 المصدرية * لـهـما أثرت التخليص الى الاستقبال فى معنى المضارع أثرت النصب فى لفظه * وقد يقال ليس بين تأثير الادوات

لتخصيص المعنى الى الاستقبال وتأثيرها نصب اللفظ تلازم بدليل سوق في الامر الثاني كونها توصل بالامر والمخالف في ذلك الشرح أثير الدين أبو حيان زعم انها لا توصل به وان كل شيء سمع من ذلك فان فيه تفسيرية لا مصدرية فان قلت فماذا تصنع في الآية المقدمة وهي أمرت ان أكون من المؤمنين وان أقم وجهك فقد مرانه لا يصح عطف ان أقم اذا جعلت فيه ان تفسيرية على ان أكون لمكان التخالف بالافراد والجمالية قلت من يجعل الثانية مفسرة يجعله من باب عطف الجمل بعضها على بعض فيرتفع ذلك المانع والتقدير حينئذ هو أمرت ان أقم وهذا وان كان سائغا من حيث الاعراب لكنه مفوت لفائدة معنوية مترتبة على جعل ان مصدرية معطوفة مع صلتها على ان أكون وذلك ان قوله وان أقم وجهك مع ما يليه من الآيات كالتفسير لقوله ان أكون من المؤمنين على أسلوب أعجبنى زيدوكمه داخل معها في حكم المأمور به فلو قدر هذا الوجه وهو جعل ان مفسرة والتقدير وأمرت أو أوحى الى أو نوديت أن أقم ٦١ فأت ذلك الغرض وكانت

الجملة مسوقة معطوفة على مثلها كذا قرره بعضهم واستبدل بدليلين أحدهما انهم ما يحى أي ان وما دخلت عليه وإذا قدر بالمصدر فأت معنى الامر الذي كان مستفادا من الصيغة ضرورة ان المصدر دلالة له على الطلب البتة الدليل في الثاني انهما لم يقعا فعلا ولا مفعولا ولا المصدرية الموصولة بغير الطلب يصح وقوعها مع صلتها فعلا نحو أعجبنى ان أحسنت وأن تحسن ومفعولا نحو كرهت ان اساءت وان تسيء بخلاف الموصولة بالطلب فانه لا يصح فيها ذلك الا ترى انه لا يصح أعجبنى ان قم ولا كرهت ان قم كما يصح ذلك مع

لنصب اللفظ تلازم بدليل سوف وأقول لادلالة في عبارة المصنف على التلازم ولو سلم فالتأثير اللفظي لازم لوجود التأثير المعنوي لا لما هيته ولازم الوجود لا يجب ثبوته لكل فرد من افراد ملزومه بل قد ثبت لبعضها فقط ككون الجسم داخل في الشمس فانه لازم لوجود الجسم غير ثابت لبعض افراد كالهواء (قوله والمخالف في ذلك أبو حيان) سبقه الى هذا الرضى فانه قال ولا توصل ما بالامر لانه ينبغي ان يفيد المصدر المؤول به ان مع الفعل ما أقاد ان مع ذلك الفعل والافليساعوولين به ألا ترى ان معنى بمارحبت ورحبها شيء واحد وكذا معنى علمت انك قائم وعلمت قيامك شيء واحد والمصدر المؤول به ان مع الامر لا يفيد معنى الامر فقولك كتبت اليه بان قم ليس بمعنى بالقيام لان قولك بالقيام ليس فيه معنى طلب القيام بخلاف قولك ان قم ويتبين لهذا ان صلة ان لا تكون أمر او لانها خلافا لما ذهب اليه سيبويه وأبو علي ولو جاز كون صلة الحرف أمر الجاز ذلك في صلة ان المشددة وما وكي ولو ولا يجوز اتفاقا اه (قوله والجواب عن الاول ان فوات معنى الامرية في الموصولة بالامر عند التقدير بالمصدر كفوات معنى المضى والاستقبال عند التقدير بالمدكور) والسند ما نقلناه عن الرضى من ان معنى بمارحبت ورحبها واحد وفي الشرح ولا يبيحان ان يفرق بان الدلالة على الزمن عند التأويل بالمصدر لم يفت بالسكينة والفائت اغما هو الدلالة الوضعية فقط والا فالزمان مدلول عليه التزاما ضرورة ان الحديث لا بدله من زمان بخلاف معنى الامر فانه فوات بالسكينة ولا يلزم من اغتفار الاول اغتفار الثاني وأقول مع انه كلام ابن الصائغ ليس بتمام لان الذي الزم به المصنف بأبا حيان اغما هو فوات نفس المضى والاستقبال ولا شك على هذا الفرق في عدم الدلالة عليه ما عند التأويل بالمصدر وضعوا التزاما فليتأمل ثم في الشرح على ان تقول الموصول بالامر والنهي عند التأويل بالمصدر اغما يؤول بمصدر مأخوذ من المادة التي تدل على الطلب فاذا قيل كتبت اليه بان قم أو بان لا تقم فالمعنى كتبت اليه بالامر بالقيام أو بالنهي عنه فلم يفت الا الدلالة بالصيغة فقط وعلى ذلك جرت عادة صاحب الكشف اه وأقول ذكره هذه العلاوة عقب

الماضي ومع المضارع كما نقلناه والجواب عن الاول ان فوات معنى الامرية في الموصولة بالامر عند التقدير بالمصدر كفوات معنى المضى والاستقبال في الموصولة بالماضى نحو أعجبنى ان قلت والموصولة بالمضارع نحو أعجبنى ان تقوم عند التقدير بالمدكور وذلك انك اذا أولت بالمصدر فهما فقلت أعجبنى قيامك فأت معنى المضى والاستقبال كما انك اذا أولت بالمصدر في قولك كتبت اليه بان قم فقلت كتبت اليه بالقيام فأت معنى الامر فكما انه لا يضر فوات ما دلت عليه الصيغة في الاول لا يضر في الثاني ولا فرق قلت ولا يبيحان ان يفرق بان الدلالة على الزمن عند السبك بالمصدر لم يفت بالسكينة والفائت اغما هو الدلالة الوضعية فقط والا فمعى الزمن مدلول عليه التزاما ضرورة ان الحديث لا بدله من زمان بخلاف معنى الامر فانه فوات بالسكينة ولا يلزم من اغتفار الاول اغتفار الثاني على ان تقول الموصول بالامر والنهي عند التأويل بالمصدر اغما يؤول بمصدر مأخوذ من المادة التي تدل على الطلب فاذا قلت كتبت اليه بان قم أو بان لا تقم فالمعنى كتبت اليه بالامر بالقيام

أوبالنهى عنه فاعلم أن الدلالة بالصيغة فقط وعلى ذلك جرت عادة النحسرى في مواضع من الكشف وصرح به في سورة
نوح فقال في قوله تعالى أنا أرسلناك بالبينات ونزلنا القرآن على أنذر قومك فقال ان الناسبة للفعل أى أنا أرسلناه بان انذر أى بان قلنا انه انذر
أى بالامر بالانذار ثم انه أى أباحيان يؤسلم مصدر به ان المحفة من المشددة مع لزوم مثل ذلك فيها في نحو والخاصة
ان غضب الله عليهم على قراءة نافع بخفيف النون وكسر الصاد قاله لعل دعائى وعند التأويل بالمصدر يفوت معنى الدعاء
بأن لا يفهم الدعاء من المصدر الا اذا كان مفعولا مطلقا نحو سقياء ورعياء وهو في الآية ليس بمفعول مطلق فلا يفهم منه
الدعاء فان قلت بتمتص هذا بنحو سلام عليكم فانه مفيد للدعاء وهو ليس بمفعول مطلق قلت هو بحسب الاصل مفعول مطلق
فان أصله قبل الرفع سلاما عليكم أى سلمت سلاما ثم عدل الى الرفع للدلالة على الثبوت فاقادنه للدعاء انما هو باعتبار كونه في
الاصول مفعولا مطلقا والجواب عن الثاني انه انما امتنع ما ذكره من نحو أعجبنى ان قم وكرهت ان قم لأنه لا معنى
لتعلق الاعجاب والكرهية بالانشاء ٦٢ الذى لا خارج له ولا ما ذكره هو ان المصدرية لا بد من صحة وقوعها مع

صاتها فاعلا ومفعولا وقد
أسلفنا ان الموصولة بفعل
أمر مؤول مع صاتها بمصدر
مادته تدل على الطلب واذا
فعلت ذلك هنا لم يظهر
مانع من تعلق الاعجاب
والكرهية به اذ التقدير
أعجبنى الامر بالقيام وكرهت
الامر به ثم ينبغي له ان لا
يسلم مصدرية في لان لا تقع
فاعلا ولا مفعولا وانما تقع
مخفوضة بلام التعليل
نحو جئت لكي تكبرني
وهو قد سلم مصدرية فدل
ذلك على فساد ما ذهب اليه
ثم بما قطع به على
التباس بقوله بالبطان
حكايه سيويه كسبت اليه
بان قم فانه لا محيص فيه
عن كون ان مصدرية

ذكر ما يرتص به لابي حيان بشعر بانها ما ينتصر به له وليس كذلك وانما هي جواب عن
قول ابي حيان ان وصل ان بالامر يفوت معناه (قوله اذ لا يفهم الدعاء من المصدر الا اذا كان
مفعولا مطلقا) أو رد عليه سلام عليكم فانه مصدر ففهم للدعاء وليس بمفعول مطلق وأجيب
بان أصله النصب على انه مفعول مطلق عدل عنه الى الرفع للدلالة على الثبوت (قوله وعن الثاني
انه انما امتنع ما ذكره لانه لا معنى لتعلق الاعجاب والكرهية بالانشاء) قال ابن الصائغ ابن
الانشاء اذ قدرتم ان المصدر بل أين الجملة ان هي اذ ذلك الامر فلا تمنع تعلق الافعال كلها ثم
ان سلم ذلك في الكراهية والتعجب فاستعمل في بقية الافعال ان طردت الحكم فلا معنى لنفي
التعلق عن هذين فان قال هاتفي كلام المستدل قيل هما وقعا على سبيل التمثيل اه وفي التعليل
أى مانع يمنع من تعلق الاعجاب والكرهية بالانشاء أى أعجبنى الامر بالقيام وكرهت الامر
به وقد أسلفنا ان الموصولة بالامر أو نهى تقدر مع صاتها بمصدر طابى فاذا فعلت ذلك هنا لم يظهر
مانع اه (قوله ثم ينبغي له ان لا يسلم مصدرية كى) قال ابن الصائغ كى حرف جر أو حرف
مصدرى أو يقع كذا تارة وكذا أخرى واعتراضك على القول بمصدرية هاتفي المكان الصالحة له
جوابه يقع انما مع ذلك عريضة في الجرشية بحروفه فالحقت بها بخلاف ان اه (قوله في
لا يقر أن بالسور) هكذا وقع في بعض النسخ وفي بعض آخر منها في قوله

هن الحرائر لاربات أخرة * سود المحاجر لا يقر أن بالسور

وضميرهن عائدا الى اللاتي في البيت الذي يليه هذا البيت وهو

صلى على عزة الرحمن وانبتها * لبنى وصلى على خالاتها الاخر

والحرائر جمع حرة بضم المهملة وهى الكريمة وخلاف الامة والاخره جمع خسار بكسر
المججمة قال في القاموس وكل ما ستر شيئا فهو خماره والمحاجر جمع محجر العين وهو ما يهدى من

لوجود حرف الجر فيلزم كون مدخوله اسما صريحا أو مؤولا به ولا سبيل الى التأويل الا بان تكون النقاب

مصدرية وهو واجب عنهما أى عن حكايه سيويه وبان الباء محتملة للزيادة مثلها في قوله تلك الحرائر لاربات أخرة * سود
المحاجر لا يقر أن بالسور وهذا الذى أجاب به أبو حيان من احتمال الباء للزيادة في ذلك وهو فاحش وهو الوهم بفتح
الهاء مصدر وهم بكسر الهاء بهم بفتحها اذا غلط قال القرطبي في المفهم حكايه عن ثعلب انه يقال وهمت في الحساب وغيره
أو هم أى غلطت اغلط وعلى هذا فصدره الوهم بالفتح لان فعل بفتح العين مصدر قياسى بفعل اللازم المكسور العين من غير
الاولان كفرح فرح جوى جوى وفي الصحاح وهمت في الحساب بالكسر أو هم وهما اذا غلطت فيه وسهوت وظاهر هذا
اختصاصه بالغلط في الحساب وأما الوهم باسكان الهاء فصدر قولك وهمت في الشيء بالفتح وهم بذلك اذا ذهب وهمك اليه وأنت
تريد غيره وهذا المعنى ليس مراداهنا وقد قال المصنف في الباب الثاني من الكتاب في اثناه الكلام على الجمل التي لها محل من
الاعراب وهى الواقعة مفعولا حيث تسكام على المسببتين لأن حروف الجر زائدة كانت أو غير زائدة لا تدخل الاعلى الاسم

أو ما في تأويله **﴿﴾** وإذا جعلت في مثال سيبويه المتقدم نفسه يريه كما ادعاه أبو حيان كانت الباء الجارة داخلة على غير اسم ولا ما هو في تأويل الاسم قلت ويجب أن يخص هذا إذا كانت حروف الجر غير مكفوفة والافالمكة وفقة تدخل على غير الاسم ولا ما هو في تأويله وبعد هذا كله فانا أقول لم يقم دليل للجماعة على أن الموصولة بالماضي والامر هي الناصبة للمضارع لاسيما وسائر الحروف الناصبة لا تدخل على غير المضارع فادعاء خلاف ذلك في أن من بين ادوات النصب خروج عن النظائر من غير ادعاء البه ولا دليل لهم أيضا على أن التي يذكر بعدها فعل الامر أو النهي موصول حرفي اد كل موضع تقع فيه كذلك محتمل لأن تكون نفسه يريه أو زائدة فالاول نحو أو رسلت اليه ان قم أولا تقم ومنه انا أرسلنا نوحا الى قومه ان أنذر قومك والنا في نحو كتبت اليه بان قم أو بان لا تقم فان فيه زائدة زيدت لكرهه دخول حرف الجر على الفعل في الظاهر والمعنى كتبت اليه بقم أو بلا تقم أي **﴿﴾** هذا اللفظ وانما دخلت في التحقيق على ما هو اسم وقد ذكرت ذلك في شرح التسمي **﴿﴾** تنبيه ذكر بعض النحويين وأبو عبيدة **﴿﴾** بصيغة التصغير وهما تأنيث في آخره **﴿﴾** ان بعضهم **﴿﴾** أي بعض العرب **﴿﴾** يجوز بان ونقله اللحياني **﴿﴾** بكسر اللام وسكون الحاء المهملة **﴿﴾** عن بعض بني صباح **﴿﴾** بتشديد الموحدة وهم قبيلة من ضبة بضاد معجمة مفتوحة فوحدة مشددة فهما تأنيث **﴿﴾** وأنشدوا **﴿﴾** في الاستشهاد على الجزم بها ٦٣ لا مرئ القيس **﴿﴾** اذا ما غدونا قال ولدان أهلنا * تعالوا الى

النقاب **﴿﴾** قوله ونقله اللحياني عن بعض بني صباح **﴿﴾** من ضبة اللحياني بكسر اللام وسكون الحاء المهملة قال في الصحاح والحيان أبو قبيلة من العرب وهي لحيان بن هذيل بن مدركة وصباح بفتح الصاد المهملة وتشديد الموحدة وفي آخره حاء مهملة وضبة معجمة مفتوحة وموحدة مشددة أبو قبيلة وهو ضبة بن آدم غيم بن مر **﴿﴾** قوله اذا ما غدونا **﴿﴾** هذا البيت لا مرئ القيس وغدونا من الغد وهو نقيض الرواح قال في الصحاح والرواح اسم للوقت من زوال الشمس الى الليل وقد يكون مصدر قولك راح يروح راحا وهو نقيض قولك غدا يغدو وغدوا ونحط بكسر الطاء المهملة أي نجمع الخطب قال ابن الصائغ حكى ابن أسد في كتابه ان الفراء ذكر في هذا البيت ما ذكره هذا المصنف وحكى عن أبي علي انه كاذب ذلك وان الرواية هلم الى ان يأتي الصيد نخطب قال وعلى تقدير صحة الرواية فيمكن تأويلها على انه حذف الباء تخفيفا كما حذف من قوله تعالى والليل اذا يسر **﴿﴾** كنه في الآية في غاية من الحسن لقصد مشاكلة الفواصل **﴿﴾** قوله وفي هذا نظرا لان عطف المنصوب عليه يدل على انه سكن للضرورة لا مجزوم **﴿﴾** قال ابن الصائغ ويمكن ان يكون السكون فيه لاجل الادغام الجائز في الكلام روى عن أبي عمرو بن العلاء الادغام في يحكم بينهم ونحوه **﴿﴾** قوله وقد يرتفع الفعل بعدها كقراءة ابن محيص لمن أراد ان يتم الرضاعة في الشرح وفيه نظر لا احتمال ان يكون المضارع مسندا الى ضمير الغائبين عائد الى من رعاية لعناها بعد رعاية لفظها وقد جوز المصنف ذلك في الباب الخامس وأقول انما يتجه هذا النظر لو استدل

ان يأتنا الصيد نخطب **﴿﴾** غدونا بكرنا ونحط بكسر الطاء المهملة مضارع خطب أي جمع الخطب وأنشده القاضي الفاضل في بعض كتبه الى ان يأتي الصيد وعليه فلا شاهد فيه قال القاضي الفاضل وكنت رويت هذا البيت قال ولدان حينما فقال لي بعض الادباء الذي قال الشاعر قال ولدان أهلنا فقلت ولدان حينما مدح ويستحق امرؤ القيس لفظه يحسن

بها معناه ويرجح ولا خفاء بما بيننا **﴿﴾** ما من خصوص طعمة الصيد باهله وعمومها بحية **﴿﴾** وأنشدوا أيضا **﴿﴾** قوله أحاذران تعلم ما فقدتها **﴿﴾** فمتر كها ثقلا على كاهيها **﴿﴾** باسكان ميم تعلم على انه مجزوم بان **﴿﴾** وفي هذا **﴿﴾** الاشارة بالبيت الثاني **﴿﴾** نظر لان عطف المنصوب **﴿﴾** وهو تزد وتترك بفتح الدال والكاف **﴿﴾** عليه **﴿﴾** أي على المسكن بعد ان وهو تعلم **﴿﴾** يدل على انه سكن للضرورة لا مجزوم **﴿﴾** والا كان المعطوف عليه **﴿﴾** مجزوما لا منصوبا **﴿﴾** وقد يرتفع الفعل المضارع بعدها أي بعد ان المصدرية فتكون حينئذ مهملة **﴿﴾** كقراءة ابن محيص **﴿﴾** يكون بعد الصاد المهملة على صيغة تصغير محص **﴿﴾** بان أراد ان يتم الرضاعة **﴿﴾** بضم الميم فدل على انها قد تم وفيه نظر لا احتمال ان يكون المضارع مسندا الى ضمير الغائبين عائد الى من رعاية لعناها بعد رعاية لفظها فان قلت لو كان كذلك لرسم بالواو والالف على ما تقر في علم الخط قلت رسم المصحف لا يجري على القياس المقرر في هذا الفن وانما هو سنة تتبع وكف فيه من أشياء خارجة عن قياس الخط المصطلح عليه وفي الباب الخامس من الجهة الرابعة منه ان بعضهم ذهب في الآية الى ان الاصل أن يتموا بالجمع قال المصنف وهو حسن **﴿﴾** وقول الشاعر **﴿﴾** بخفض قول عطف على قراءة ابن محيص **﴿﴾** باصاحي فدت نفسي نفوسكا **﴿﴾** وحيثما كتما لا قيتما رشدا **﴿﴾** أن تحمل الحاجة الى خف محملها **﴿﴾** ونصنها نعمة عندي ما ويدا

يقول ان تقرأ على أسماء ويحكى * مني السلام وان لا تشعرا أحدا * ان تحمل منسوب بفعل مقدر رأى أسالكما وان تقرأ
أما في محل نصب بدلا من ان تحمل أو من حاجة وأما في محل رفع خبر مبتدأ محذوف عائد الى حاجة أي هي ان تقرأ فقد أهل
الشاعر بعدما أهل وأعمل بعدما أهل ٦٤ يجوز عم الكوفيون ان هذه هي المخففة من الثقلية عند اتصالها بالفعل

وذلك ان المخففة اذا وقع
بعدها فعل فان كان جامدا
نحو وان عسى ان يكون
قد اقترب أجلهم وان ليس
للا نسان الا ما سعى أو دعاء
نحو والخامسة ان غضب
الله عليها في قراءة نافع
بصيغة الماضي فلا تحتاج
الى فاصل بينها وبين ذلك
الفعل وان لم يكن جامدا
ولادعاء فلا بد من الفصل
بقدر نحو ونعم ان قد صدقتنا
أو بل ونحو وان لو استقاموا
على الطريقة أو بحرف
تنفيس نحو علم ان سيكون
منكم مرضى أو بحرف نفى
نحو أو فلا يرون أن لا يرجع
اليهم قولاً هذا على الغالب
وقد اتصل بالفعل المتصرف
الخبري غير مقترنة بشئ
من ذلك كقوله
علموا ان يؤمنون فجادوا *
قبل أن يسألوا بآذانهم رسول
وما خرج عليه الكوفيون
ذلك البيت من هذا
القبيل وهو الصواب قول
البصريين انها ان الناصبة
أهلت جملا على أختها
المصدرية * بدليل ان
الشاعر أعمل أو لا حيث
قال ان تحمل أو ثانيا حيث

المصنف بهذه القراءة على رفع المضارع بعدها وهو ممنوع وانما مثل بهاله والتمثيل يكفي فيه
احتمال الممثل به لما مثل له احتمالا لا محيصا والاية كذلك وقد سبق الى ذلك ابن الصائغ
لكن عبارته لا يرد عليها هذا الذي قلناه وهي واولت هذه القراءة على ان ان ناصبة وعلامة
نصب الفعل حذف النون وحذف الواو لا لتقاء الساكنين وهذا الجمع مراعاة لمعنى من انتهى
ثم في الشرح فان قلت لو كان كذلك لرسم بالواو والالف على ما تقرر في علم الخط قلت رسم
المصحف لا يجري على القياس المقرر في علم الخط وانما هو سنة تتبع وكفى فيه من أشياء خارجة
عن قياس الخط المصطلح اه وأقول رسم المصحف الذي لا يجري على القياس هو رسم المصحف
العثماني وقراءة ابن محيص لا يلزم موافقته لانه من الشواذ خارجة عن السبع بل عن
العشرة والقراءات التي يلزم ان تكون على وفقه هي القراءات السبعة وقال ابن الصائغ
فان اعترض على ذلك بان في المصحف محذوفة أجيب بان رسم المصحف قد وقع فيه حذف الواو
نحو سنده الزبانية وأقول انه غير مطابق لما الكلام فيه لان الكلام في حذف واو الجمع
لا مطلق الواو (قوله ان تقرأ على أسماء الخ) ويجزئ كلمة رجعة وويل كلمة عذاب وقال الزبيدي
ها معني واحد تقول ويجزئ وويل له فترفعه - ما على الابتداء ولك ان تقول ويجزئ وويل
له كذلك قلت ألزمه الله ويحاو ويا ولك ان تقول ويجزئ وويل زيدا بالاضافة فتنبه ما أيضا
باضمار فعل وقبل هذا البيت

يا صاحبي فدت نفسي نفوسكا * وحيثما كنتم الا فيتمار شدا

ان تحمل حاجة لي خف محملها * تستوجب انعمه عندي بها ويدا

(قوله شدا اتصالها بالفعل) لانها لا بد ان يفصل بينها وبين الفعل المتصرف الذي ليس بدعاء
بقدر ولو أوحرف تنفيس أو نفى بلا أول أو لم (قوله ولا تدفني في القفلة الخ) هذا البيت لا ي
محجن بكسر الميم وسكون الحاء المهملة وفتح الجيم الثقفي واختلف في اسمه فقيل مالك وقيل
عبد الله وقيل اسمه كنيته اسم حن اسلمت ثقفي وسمع من النبي صلى الله عليه وسلم وروى عنه
وكان من الشجعان في الجاهلية والاسلام شاعرا كريما حدث عنه أبو سعيد البقال وقبل هذا
البيت اذا مت فادفني الى جنب كرمه * تروى عظامي في الممات عروقها

روينا في المجالسة للقاظي أبي بكر الدينوري عن عمر بن اسحق قال كان سعد بن أبي وقاص يوم
القادسية على ظهر بيت وهو شاك من خراج كان به لم يشهد القتال وأبو محجن في الوثاق عند
أم ولد سعد كان قد حبسه لاجل شرب الخمر فانشد أبو محجن لما رأى الحرب

كفي حزنا ان قط من الخيل بالقنا * وأترك مشدودا على وثاقها

اذا شئت عناني الحديد واغلق * مغاليق من دوفى تصم المناديا

فقال له اتخلف ان أطلقك ان ترجع حتى أعبدك قال نعم فاطلقه فركب فرسا اسعد بلقاء
وجعل على المشركين فجعل سعد يقول لولا ان أبا محجن في الحديد اقلعت انه أبو محجن وانما فرسي

فلا

قال وتصنعا ورواها حيث قال وان لا تخبر فيحمل قوله ثالثا ان تقرأ على ان هذه

هي تلك ولكنه أهلها الماذكر وليس من ذلك * أي من أهمل ان الناصبة * قوله * أي قول أبي محجن الثقفي بكسر الميم
واسكان الحاء المهملة وفتح الجيم * اذا مت فادفني الى جنب كرمه * تروى عظامي بعدد عروقها
ولا تدفني في القفلة فاني * أخاف اذا ماتت ان لا اذوقها كما زعم بعضهم

لان الخوف هنا يقين وان مخففة من الثقيلة لا الناصبة أهملت وقد يقال لا يلزم من ثبوت العقلاء انه لا يدوقها بعد الموت
 جل الخوف على اليقين عند هذا الشاعر لان اشتهاه بشرها ومغالاته في محبتها أمر مشهور وله في ذلك حكايات معروفة
 فاعل ذلك حمله على ان يخاف ولم يقطع بما يتيقنه غيره ولذلك أمر بدفعه الى جانب الكرمه رجاء ان ينال منها بعد الموت ومن
 ثم قيل ان هذا أحق بيت قالته العرب ويحكى ان معاوية رضي الله تعالى عنه قال لولدي محجن هذا أبوك الذي يقول اذا مات
 فادفني البيتين فقال أبي الذي يقول وقد أجود وما مالي بذى قنع واكنم السرفيه ضربة العنق الوجه الثاني ان تكون
 مخففة من الثقيلة فتقع بعد فعل اليقين أو ما نزل منزلته نحو أفلا يرون أن لا يرجع اليهم قولا ونحو يعلم ان سيكون
 منكم مرضى فهاتان الايتان مثالان لما وقعت فيه المخففة بعد فعل اليقين ونحو وحسبوا ان لا تكون قننه فيمن رفع
 أى في قراءة من رفع تكون قرأ بذلك أبو عمرو والكسائي وحزة وهذه الآية مثال لما وقعت فيه المخففة بعد فعل منزل منزلة
 الفعل الدال على اليقين نزل حسب انهم لقوته في صدورهم منزلة العلم وقرأ الباقر بنصب يكون على الظاهر لان الحسبان
 ليس من أفعال التحقيق قلت وادعي ابن مالك ان حسب تستعمل تارة للظن وتارة للعلم والظاهر ان مراده ان ذلك بحسب
 الوضع ونحو قوله أى قول جرير وزعم الفرزدق ان سيقتل مريعا * أبشر بطول سلامة يا مريع مريع
 بكسر الميم كمن راقب وعوغة بن سعيد راوى جرير واوين مفتوحين بينهما عين ساكنة مهملة وبعد الواو الثانية عين أخرى
 مهملة يلهاها تانيث والفرزدق على زنة سفير جل لقب هام بن غالب بن صمصمة ٦٥ الشاعر المشهور وبينه وبين جرير

مناقضات كثيرة وأهـاج
 كثيرة واستعمل الزعم
 هنا في القول الباطل أى
 دعواه انه سيقتل مريعا
 دعوى كاذبة لا يمكنه الوفاء
 بتحقيقها ونحو هذه
 ثلاثية الوضع أى
 مخففة من الثقيلة ونحو
 مصدرية أيضا كان
 أصلها المخففة هى عنه
 كذلك وكان الثنائية
 الوضع التى تنصب المضارع

فما هزم المشركون جاء أبو محجن فأعاده في الحديد واخبرت سدا بالبحر فقال سعد والله
 لا احبسنه في البحر اريد فقال أبو محجن والله لا أثربم ابدا (قوله لان الخوف هنا يقين) وجه
 اطلاقه عليه انه من لوازم اليقين وقد فسره بقوله تعالى فان خفتن ان لا يقيم احدود الله وقيل
 هو في الآية بمعنى الظن وفي الشرح وقد يقال لا يلزم من ثبوت العقلاء انه لا يدوقها بعد الموت
 جل الخوف على اليقين عند هذا الشاعر لان اشتهاه بشرها ومغالاته في محبتها أمر مشهور
 فاعل ذلك حمله على ان يخاف ولم يقطع بما يتيقنه غيره ولذلك أمر بدفعه الى جانب الكرمه رجاء
 ان ينال منها بعد الموت (قوله فيقع بعد فعل اليقين أو ما نزل منزلته) قد سبق نفسه اليقين
 واما المنزل منزله فهو الظن بما أويل ان يكون غالب المقار بالعلم وانما وقعت المخففة بعد ذلك
 لا ليدان من اول الامر بانها ليست الناصبة للمضارع لان اليقين وما نزل منزلته بالمخففة التى
 فائدتها التحقيق انصب (قوله زعم الفرزدق الخ) هذا البيت لجرير والفرزدق لقب هام بن
 غالب بن صمصمة الشاعر المشهور ومريع بكسر الميم وفتح الموحدة وفى آخره عين مهملة لقب

٩ فى ل وتوصل به وبالماضى والامر مصدرية ونصب أى المخففة من الثقيلة الاسم وترفع الخبر خلافا
 للكوفيين زعموا انه لا تعمل شيأى وفائدة الايتان بقوله زعموا الى آخره بعد قوله خلافا للكوفيين رفع ما قد يتوهم من ان
 خلافهم راجع الى جميع ما تقدم من كون الثلاثية الوضع وانما مصدرية وانما تنصب الاسم وترفع الخبر وهم انما يخالفون من
 هذا كله في الحكم الاخبر فقط وهو العمل بشرط اسمها ان يكون ضمير المحذوف كما هو سواء كان ضمير شان أو غيره على ما صرح به
 المصنف عند الكلام على ما الكافة عن عمل النصب والرفع وهو ظاهر كلام ابن مالك واما ابن الحاجب وجه اعادة فعله انه يشترط في
 اسمها ان يكون ضمير شان ونحو ما ثبت أى اسمها وذلك الضمير المحذوف ثبوتاً لا يلا كقوله فلوانك في يوم الرخاء سالتنى *
 طلاقك لم أبخل وأنت صديق أى يخاطب امرأته واصفا لنفسه بالكرم والجود وقوله في الرخاء من التميم وكذا قوله وأنت
 صديق لوقوع كل منهما في كلام لا يوهم خلاف المقصود معتمد الذكوة هى المبالغة فى الاتصاف بالجود والكرم ويحتمل ان
 يكون مراده وصف نفسه بحجة هذه المرأة وانه يؤثر ما اختاره هى على ما يؤثر هو حرصا على رضاها وحصول مرادها
 والصديق الحبيب يستوى فيه الواحد وغيره والمذكر والمؤنث ويقال للمرأة صديقة بهاء أيضا وهو أى وثبوت اسمها
 أو الضمير الذى قلنا بوجوب حذفه يختص بالضرورة فلا يستعمل فى سعة الكلام على الاصح وشرط خبرها ان
 يكون جملة أى اما اسمية مجردة نحو وأخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين أو مصدرية بلا نحو وان لا اله الا هو أو باداة شرط
 نحو أعلم من زيد ان من يسأله فهو محسن اليه أو رب كقوله تيقنت ان رب امرئ خيل خائفا * أمين وخوان بخال أمين

واما فعالية يقتدرن فعلها غالبا ان تصرف ولم يكن دعاء بقدر أو بلا أو بحرف تنفيس وقد تقدم ولا يجوز افراده في وقت من الاوقات الا اذا ذكر الاسم فيجوز الامران كونه مفردا او كونه جملة وقد اجتمع في قوله بانك ربيع وغيت مريع * وانك هناك تكون التمثالا في فاني بالخبر مفردا في الصدر وجملة في الجوز والربيع ربيعان ربيع الشهور وليس المراد هنا وربيع الازمنة وهو المراد هنا فربيع الشهور شهران بعد صفر ولا يقال الا شهر ربيع الاول وشهر ربيع الآخر واما ربيع الازمنة فربيعان الربيع الاول الذي يأتي فيه النور والكفاءة الثاني الذي تدرك فيه الثمار والسنة ستة ازمدة شهران منها الربيع الاول وشهران صيف وشهران قيظ وشهران الربيع الثاني وشهران خريف وشهران شتاء كذا في القاموس والغيث المطر والكلالة ينبت بماء السماء ومريع اما بفتح الميم ان جعل الغيث اسما للكلالة أي خصيب واما بضمها ان جعل الغيث اسما للمطر يقال مريع الوادي اذا اخصب فقد دخل هزة التعدي عليه فتقول امرع الغيث الوادي أي جعله مريعا ووصف الغيث بذلك من باب الاحتراز كما في قوله فسقي ديارك غير مفسدها * صوب الربيع ودعته ميمى على انه لو جعل المريع بفتح الميم صفة للغيث المراد به المطر والاسناد مجازي من باب الاسناد الى السبب اذا المطر سبب في ضرورة الارض مريعة لجاز والتمثال بكسر الميم الغياث * واعلم انه قد رتب بعض اصحابنا الفضلاء المصريين ذكره الله تعالى بالصلوات اربعة أسئلة في هذا المقام وأجاب عنها باستزاه السؤال الاول ما وجه التفرقة بين ان وان الخففتين حيث أوجبوا الاعمال الاولى وهي المفتوحة دون الثانية وهي المكسورة مع ان القياس يقتضي عدم التفرقة لان المشددتين عملتا لشبههما بالفعل من جهة اللفظ والمعنى كما هو مقرر في موضعه وقد زال تخفيفهما لشبههما اللفظي لانه اعتبر فيه فتح آخرهما فان كان نقصان هذا الوجه من الشبه مجوزا للاعمال ووجود الشبه المعنوي مجوزا للاعمال فينبغي ان يستوياني جواز الوجهين وان كان فوات الشبه اللفظي لا يضر لقوة ٦٦ الشبه المعنوي فليستوياني وجوب الاعمال السؤال الثاني انه حيث فرق بينهما فينبغي ان تكون التفرقة

على العكس لقوة الاصل بالنسبة الى الفرع السؤال الثالث انهم حيث اعملوا ان اعملوها في مقدر لا يظهر وحيث جوزوا اعمل ان

وعوذة بن سعيد رواه جرير (قوله بانك ربيع الخ) في الصحاح والربيع عند العرب ربيعان ربيع الشهور وربيع الازمنة فربيع الشهور شهران بعد صفر ولا يقال فيه الا شهر ربيع الاول وشهر ربيع الآخر واما ربيع الازمنة فربيعان الاول الفصل الذي يأتي فيه النور والكفاءة والثاني الفصل الذي تدرك فيه الثمار ومن الناس من يسميه الربيع الاول وسمعت ابا الغوث يقول العرب تجعل السنة ستة ازمدة شهران منها الربيع وشهران صيف وشهران

اعمالها في ظاهر لا في مقدر فالحكمة في ذلك السؤال الرابع لم أوجبوا في ذلك المقدران يكون قيط ضميرشان ولم يجوزوا تقديره ظاهرا او الجواب عن السؤال الاول انه لما كان بين الجملة الواقعة بعد ان المفتوحة والخففة وبينهما ارتباط معنوي لانهم اجمعوا على ان تقدير مفرد اذهى مصدرية أرادوا أن يكون بينهما أيضا ارتباط لفظي ليطابق اللفظ والمعنوي ولا كذلك المكسورة مع جملة فافترقا ولا بعد في اختصاص الفرع بما لم يوجد في أصله كاشتمال الفرع على ما يقتضي ذلك فيه الا ترى ان لا تفرع لا عمل لا قليل وعمل لا تجميع عليه لشدة شبهها باصلها الذي هو ليس من جهة اللفظ والمعنى ولا كذلك لا وهذا الجواب يؤخذ من شرح اللباب وبهذا يظهر الجواب عن السؤال الثاني والجواب عن السؤال الثالث انه لما كانت ان المفتوحة فرعاً عن ان المكسورة كان في التزام اعمالها ظاهرا داعما لفرع على الاصل في الظاهر فجعلوا في الظاهر كالمادة واعملوا أن الخففة في اسم ظاهر ليري بحسب الظاهر انه قدر تب الاصل على فرعه اذا العمل في الظاهر أقوى من العمل في مقدر وبهذا ظهر اختصاص عملها في الضمير أيضا لانه فرع عن الظاهر الذي يفسره وظهر الجواب عن السؤال الرابع والله تعالى أعلم بالصواب وقال بعضهم انما قدر الاولون ضميرشان في الحقيقة المفتوحة لانهم رأوا هاد اخلة على افعال غير ناصخة وقد تقدم ان المكسورة لا تدخل عليها قياسا لئلا تخرج عن أصل وضعها بالكلية فوجب اعمال المفتوحة في ضميرشان مقدر لتكون داخلية على جملة اسمية فتجوز على السنن السابق لانها حينئذ لا تخرج عن أصل وضعها فلت قد يقدح فيه بان المقصود من عدم اخراجها عن أصلها حاصل أيضا باعمالها في ضمير غير الشان نحو علمت ان ستقوم اذا قدر المحذوف ضمير المخاطب قال ابن الحاجب في أمالي المسائل المتفرقة وانما لم يحكم بتقدير ضميرشان في الخففة المكسورة لما ثبت من اعمالها في مثل قوله تعالى وان كلالا ليوفينهم فمقدر اضمار اسمها الا لا يكون لها منصوبان فوجب ان لا يقدر لها اسم آخر فان قيل فليقدر اذا لم تمل في مثل قوله لم ان زيد قائم فالجواب ما قاله أيضا في الامالي انه لو قدر لوجب امتناع

العمل لتعذر أن يكون لها اسمان وقد جاز العمل بالتأني في زيده وان يقال ان زيده قائم وفي امتناع ذلك خرق للاجماع
ومراده اجماع البصريين قلت انما يتم هذا ان لو قيل بالتزام تقدير الضمير دائما اما لو قيل الواجب اما تقدير الضمير أو عملها
في الظاهر فلا يلزم المحذور ولانتم الملازمة المذكورة في قوله لا تمتنع العمل فتأمل في الوجه الثالث أن تكون مفسرة بمزلة
أي نحو فأوحينا اليه أن اصنع الفلأف في مما وقع فيه بعد هاجلة فعلية فيكون أن تلكم الجنة في مما وقع فيه بعد هاجلة
اسمية في ويحمل في الآتين في المصدرية بان يقدر قبلها حرف الجر فتكون في الآية في الأولى ان الثانية في وضعها
في دلخولها على الامر في والخفة لا تدخل عليه والتقدير وأوحينا اليه بالامر ٦٧ يصنع الفلأف في تكون
في في الآية في الثانية

في في الآية في الثانية
الخفة من النقلة لدخولها
على الجملة الاسمية في
وهي لا تكون صلة لان
الثانية الوضع في وعن
الكوفيين انكار ان
التفسيرية البنية وهو في
قول في متجه لانه في أي لان
السان في اذا قلت كتبت اليه
أن قم فليس قم نفس كتبت
كما كان الذهب نفس المسجد
في قولك هذا مسجد أي
ذهب في وهذا الكلام من
المصنف رحمه الله تعالى
مبنى على ان قم في المثال
المذكور تفسير لكتبت
نفسه فابطله بتغايرها
وليس الامر كما فهمه انما
التفسير في ذلك لمتعلق
كتبت وهو الشئ المكتوب
وقم هو نفس ذلك الشئ قال
الرضي وان لا تفسر الا
مفعولا مقدر اللفظ دال
على معنى القول كقوله
تعالى وناديناه ان يا ابراهيم

قيظ وشهران الربيع الثاني وشهران خريف وشهران شتاء انتهى والمراد في هذا البيت ربيع
الازمنة لاربيع الشهور والغيث المطر والربيع بفتح الميم الخصب واسناده الى الغيث مجاز
والتمثال بالكسر الغيث يقال فلان غمال فومه أي غياث لهم يقوم بامرهم (قوله وهو عندي
أوجه لانه اذا قيل كتبت اليه ان قم فليس قم نفس كتبت في الشرح فهم رحمه الله ان الجماعة
أرادوا ان قم في المثال المذكور تفسير لكتبت نفسه فابطله بتغايرها وليس الامر كما فهم
انما التفسير لمتعلق كتبت وهو الشئ المكتوب وقم هو نفس ذلك الشئ قال الرضي وان لا تفسر
الامفعولا مقدر اللفظ دال على معنى القول كقوله تعالى وناديناه ان يا ابراهيم فقوله يا ابراهيم
تفسير لمفعول ناديناه المقدر أي ناديناه بلفظ هو قولنا يا ابراهيم وكذلك قولك كتبت اليه ان قم
أي كتبت اليه شيئا هو قم فان حرف دال على ان قم نفسه للفعل المقتدر لكتبت وقد يفسر
المفعول به الظاهر كقوله تعالى اذ أوحينا الى أمك ما يوحى ان اذ فيه اه وأقول هذا الاختيار
الرضي وهو خلاف ظاهر كلامهم قال صاحب الكشف ان في قوله أن اعبدوا الله ان جعلتها
مفسرة لم يكن لها بد من مفسر والمفسر ما فعل القول وما فعل الامر وكلاهما لا وجه له اما
فعل القول فيحكي به هذه الكلام من غير ان يتوسط بينهما حرف التفسير لا تقول ما قلت لهم
الا أن اعبدوا الله ولكن ما قلت لهم الا اعبدوا الله وأما فعل الامر فستدل الى ضمير الله فلو
فسر به اعبدوا الله ربي وربكم لم يستقيم لان الله لا يقول اعبدوا الله ربي وربكم وان جعلتها موصولة
بالفعل لم يتخل من أن يكون بدلا مما أمرتني به أو من الهاء في به وكلاهما غير مستقيم لان البديل
هو الذي يقوم مقام المبدل منه ولا يقال ما قلت لهم الا أن اعبدوا الله بمعنى ما قلت لهم الا عبادته
لان العبادة لا تنقل وكذلك اذا جعلته بدلا من الهاء لانك لو أقت أن اعبدوا الله مقام الهاء
فقلت الا ما أمرتني بان اعبدوا الله لم يصح لبقاء الموصول بغير ضمير يرجع اليه من صلته فان قلت
بكيف تصنع قلت يحتمل فعل القول على معناه لان معنى ما قلت لهم الا ما أمرتني به ما أمرتهم
الاعمال أمرتني به حتى يستقيم تفسيره بان اعبدوا الله ربي وربكم ويجوز ان تكون ان موصولا
عطف بيان للهاء لا بدلا اه كلامه فانت تراه كيف صرح بان ان نفسه يراد به عمل السابق عليها
هـ اذ قد ذكر الرضي عدم تفسيره ان فقال ولا يمنع لو ارتكبت مرتكب ان المسماة بالمفسرة
زائدة في مفعول ما هو بمعنى القول فغنى أمر ان قم أي قال له قم بتأويل أمر بقال أو بتقدير قال

فقوله يا ابراهيم تفسير لمفعول ناديناه المقدر أي ناديناه بلفظ هو قولنا يا ابراهيم وكذلك قولك كتبت اليه ان قم أي كتبت اليه
شيئا هو قم فان حرف دال على ان قم نفسه للفعل المقتدر لكتبت وقد تفسر المفعول في الظاهر كقوله تعالى اذ أوحينا الى أمك
ما يوحى أن اذ فيه اه هنا كلامه في ولهذا الوجه بتأي مكان ان في المثال في المذكور فقلت كتبت اليه أي قم في لوجدت الطبع
غير قابل له في وهذا ممنوع ولو سلم فلا مدخل للطبع في الاحكام النحوية لا رد ولا قبول لا قال الرضي ولو ارتكبت مرتكب
ان المسماة بالمفسرة زائدة في مفعول ما هو بمعنى القول لم يكن ثم مانع منه فغنى أمره أي قم قال له قم بتأويل أمر بقال أو
بتقدير قال بهد على الخلاف المعروف وان زائدة وهذا يطرد في جميع الامثلة في ولها في أي لان المفسرة في عند منبتها
مربوط أحدها ان تسبق بجملة فلذلك غلط من جعل منها في ان الواقعة في قوله تعالى في وأخذ عواهم ان الحمد لله رب

العالمين في اذلم يقع قبلها الام فردوه ومبتدأ الجملة بعدها خبر ذلك المبتدأ فهو من ثمة السابق وهو متبطل لكونه خبرا عنه وما بعد ان المفسرة ليس من صلة ما قبلها بل يتم الكلام بدونه ولا يحتاج اليه الا من جهة تفسير المصمم المقدرة فيه فلا تكون الآية من هذا القبيل والثاني ان يتاخر عنها جملة فلا يجوز ذكرت عسجد ان ذهب ابل يجب الاتيان بأى فيقول ذكرت عسجد أى ذهب اهل هى حرف عطف أولا فيه خلاف سياتى في أو ترك حرف التفسير فيقول ذكرت عسجد ذهب اهل ولا فرق بين الجملة الفعلية كما مثلنا في بقولهم كتبت اليه بان قم والاسمية نحو كتبت اليه ان ما أنت وهذا في وظاهر كلامه انه لم يمتل للاسمية فيما هو وليس كذلك بل مثل لكاتنا الجملتين الفعلية والاسمية في صدر الكلام بقوله تعالى فأوحينا اليه ان اصنع الفلك وقوله تعالى ونودوا ان تكلموا الجنة والثالث ان يكون في الجملة السابقة معنى القول كما هو ومنه وانطلق الملا منهم أن امشوا اذ ليس المراد بالانطلاق المشى بل المراد به انطلاق السننهم هذا الكلام في فيكون فيه معنى القول وكانه والله أعلم قصد به كره هذه الآية ويبان انها ٦٨ مما نحن فيه الرد على من تمسك بها على جواز تفسير ان لمافيه من صريح القول

مدعيان التقدير وانطلق الملا منهم قائل بعضهم لبعض أن امشوا فابطل المصنف التمسك بها بما ذكره من ان المراد انطلاق الالسنه بذلك الكلام وليس المراد به المشى المعروف وأجيب أيضا باحتمال ان تكون ان في الآية زائدة لا مفسرة أو بان صريح القول المقدر كالفعل الموقول بالقول في عدم الظهور قال الرضى أو بان انطلق متضمن لمعنى القول لان المنطوقين عن مجلس يتفاوضون عما جرى فيه أو بان انطلق الملا معنى انطلقوا في القول وشرعوا فيه قلت وهذا الاخير هو الذى قاله المصنف والذى

بعده وان زائدة وهـ ذا يطر في جميع الامثلة اهـ (قوله فلذلك غلط من جعل منها وآخر دعواهم أن الحمد لله) قال ابن الصائغ ان القائل بان ان في هذه الآية تفسيرية لم ير شرط تقدم الجملة عليها بل يجوز دخولها على الجملة المفسرة سواء كانت مفسرة لجملة أو لفرد والجملة يصح ان تكون مفسرة للفرد نحو ان مثل عيسى عند الله كمثل آدم خلقه من تراب وقد يحمل كلام هـ ذا القائل على انه أراد بالجملة المفسرة ما راد بها اذا وقعت بعد ضمير الشأن فانه اخبر وهو مفسرة وذلك نحو نطقى الله حسبي ويجوز دخول ان على هذه الجملة على انه لم يسم هذا القائل فيعرف طبقته في العلم اهـ وأقول اذ لم يعرف هـ ذا القائل ولا حاله في العلم كيف يجزم بانه يرى انها تكون مفسرة للفرد ويصح كلامه بذلك ولا يلزم من جواز تفسير المفرد بالجملة بدون ان كافي الآية جواز تفسيره بالجملة مع ان وأما قوله وقد يحمل كلام هذا القائل الخ فبميدلان ظاهر ما حكاه المصنف عنه ان كلامه في أن المفسرة لا في الجملة المفسرة (قوله ورده أبو عبد الله الرازى) هو الامام نضر الدين محمد بن عمر بن الحسين البكرى الطبرستانى الاصل الرازى المولد المعروف بابن الخطيب فاق أهل زمانه في علم الكلام وعلم الاوائل قال في كتابه المسمى بتحصيل الحق انه اشتغل في الاصول على والده ووالده على أبي القاسم سليمان بن ناصر الانصارى وهو على امام الحرمين وهو على أبي اسحق الاسفراينى وهو على أبي الحسين البهالى وهو على أبي الحسن الاشعري وهو على أبي على الجبائى أولا ثم رجع عن مذهبه ونصر أهل السنة توفي الرازى سنة ست وستمانه بمدينة هراة قال ابن الصائغ وافق الرازى غرضه من الرد فلم يتعقبه وكاله ارتضاه ويقال لهما الهام الله تعالى لعباده بقوله وأمره فلم يمنع تفسيره بان اتخذى اهـ وأقول فيه نظرا ما أولا فلان الالهام مفسر في الكتب الكلامية بالقائه معنى في القلب بطريق الفيض نعم قال القشيري انه الخاطر الوارد على الضمير بالقائه الملك وأنه من قبيل الكلام لا بطريق

قبله ذكره الزنجشیری قال البنی والمراد ان الانطلاق متضمن لمعنى القول على العادة المعهودة وانما قلنا على القول

العادة المعهودة ليعلم انه ليس بفعل في معنى القول كافي كتبت ونحوه ولكنه لم يمتل عنه من حيث العادة نزل منزلة ما هو في معناه كما انه ليس المراد بالمشى المشى في المعارف وهو المشى على الارجل فيقول المراد به الاستمرار على المشى في أى دواموا على عبادة أصنامكم واستمروا عليها وزعم الزنجشیری ان التى في قوله تعالى ان اتخذى من الجبال بيوتا مفسرة ورده أبو عبد الله الرازى في زاي قبل ياء النسبة نسبة الى الرى على خلاف القياس في بان قبله وأوحى ربك الى النحل والوحى هنا الالهام باتفاق وليس في الالهام معنى القول في فلا تكون ان مفسرة قال وانما هى مصدرية على تقدير الباء قبلها أى باتخاذ الجبال بيوتا والى الصواب باتخاذ بيوت من الجبال على ان الزنجشیری صرح بان الإجماع فيه معنى القول يريد الإجماع الواقع هنا وقال قبل ذلك الإجماع الى النحل الالهامها والقذف في قلوبهم وتعليمها على وجهه هو أعلم به لا سبيل لاحسد الى الوقوف عليه والا فتبقتها في صنعها ولطفها في تدبير أمرها واصابها في ما يصالحها لائل بينة شاهدة على أن الله تعالى أودعها علما بذلك وطقها كما

أولى أولى العقول عقولهم هذا كلامه وارتكاب ان الوحي في الآية فيه معنى القول ليس ببعيد (والرابع) من الشروط
 ان لا يكون في الجملة السابقة على ان المفسرة في أحرف القول فلا يقال قلت له ان أقول لعدم وجوده في كلامهم وبتقدير
 وجوده لا تتعين ان فيه للتفسير لجواز ان تكون زائدة في شرح الجمل لا في القاسم الزاجي في الصغير في صفة للشرح
 المنسوب لابن عصفور وله عليه شرح آخر كبير في انما في أي ان التفسيرية في قد تكون مفسرة بعد صريح القول في
 والخلاف في المسئلة ما ثور ولم أقف على العلة المقتضية لاشتراط عدم القول الصريح في ذكر الخشري في قوله تعالى ما قلت
 لهم الا ما أمرتني به ان اعبدوا الله وربي وربكم انه يجوز ان تكون مفسرة للقول على تأويله بالا مري ما أمرتهم الانما أمرتني به
 ان اعبدوا الله وهو حسن وفي اذابنا على هذا في التأويل الذي ذكره الخشري في قوله في هذا في المقام الذي نحن فيه
 الضابط بالرفع على انه مبتدأ خبره ان لا يكون فيها أي في الجملة السابقة في حروف القول والا قول مؤول بغيره في
 وهذه الجملة الواقعة بعد الاحال من الضمير المستكن في فيها ويحتمل ان يكون الضابط مجرورا على انه صفة لهذا ويكون قوله
 ان لا يكون فيها الخ خبر مبتدأ محذوف والجملة منه ومن خبره معمول القول واعلم انه قد نقل عن الخشري انه قال في غير
 الكشف كان الاصل ما أمرتهم الا ما أمرتني به فوضع القول موضع الامر رعاية ٦٩ لقضية الادب الحسن لئلا يجعل

نفسه وربه معا أمرين ودل
 على الاصل بادخال ان
 المفسرة ولا بتناء جعل القول
 في معنى الامر على هذه
 النكتة لم يكن لك ان تجعل
 كل قول في معنى فعل فيه
 معنى القول فتجعل ان
 مفسرة له كما يشعر به كلام
 المصنف قال التقطازي
 لكن في جعل ان مفسرة
 لفعل الامر المذكور
 صلته من مثل أمرته بهذا
 ان قم نظرا ما في طريق
 القياس فلان أحدهما
 مغن عن الآخر وما في

القول والامر واما ثانيا فلان الالهام هنا لا يفهم القول ولا الامر وهو التحل (قوله فيقال في
 هذا الضابط) هكذا وقع في بعض النسخ وفي بعضها فيقال في الضابط وعلى الاول يجوز رفع
 الضابط على انه مبتدأ خبره ان لا يكون فيها حروف القول والجملة الواقعة بعد الاحال من حروف
 القول وفي الشرح انها حال من الضمير المستكن في فيها وأقول ما قلناه أولى وان كان الضمير
 المستكن في فيها عائدا الى حروف القول لان فيما قلناه وليت الحال صاحبها وعمل فيها الفعل وفيما
 قاله لم تل صاحبها وعمل فيها الطرف ويجوز جر الضابط على انه صفة اسم الإشارة وقوله ان لا يكون
 فيها خبر مبتدأ محذوف والجملة منه ومن مبتدئه مقول القول قال التقطازي في حاشية الكشف
 وعن المصنف يعني صاحب الكشف كان الاصل ما أمرتهم الا ما أمرتني به فوضع القول
 موضع الامر رعاية لقضية الادب الحسن لئلا يجعل نفسه وربه معا أمرين ودل على الاصل بادخال
 ان المفسرة ولا بتناء جعل القول بمعنى الامر على هذه النكتة لم يكن لك ان تجعل كل قول في
 معنى فعل فيه معنى القول فتجعل ان مفسرة لكن في جعل ان مفسرة لفعل الامر المذكور صلته
 مثل أمرته بهذا ان قم نظرا ما في طريق القياس فلان أحدهما مغن عن الآخر وما في الاستعمال
 فلانه لا يوجد اه كلامه (قوله ولا يجوز في الآية ان تكون مفسرة لا مرتني لانه لا يصح
 ان يكون اعبدوا الله وربي وربكم مقولا لله تعالى) هكذا قال الخشري وأجاب عنه أبو حيان بانها

الاستعمال فلانه لا يوجد قلت كلا وجهيه منظوريه اما الاول فلان في الجمع بينهما من الفائدة ما في ذكر الشيء مرتين مهما
 أولا ومفسرا ثانيا وله من الموقع في النفوس ما لا يخفى وأما الثاني فشهادة على النفي وفي الكتاب العزيز اذا وحيينا الى أمك
 ما يوحى ان اذ فيه في التابوت فان قلت ما في هذه الآية تفسير لمفعول أوحيينا للفعل الايحاء والكلام انما هو في جعلها
 مفسرة للفعل الذي ذكرت صلته قلت انما أراد الخشري بكونها مفسرة للقول المؤول بالامر كونها مفسرة لقول القول
 لانفس القول وكيف يتصور ان يكون اعبدوا الله نفسا للقول المراد به المعنى المصدري وعليه فهو نظير الآية التي
 أوردناها وقد أسلفنا في أول الكلام على ان المفسرة انها لا تفسر الامفعولا مقدر اللفظ دال على معنى القول وانها قد تفسر
 المفعول الظاهر كهذه الآية فتأمل ولا يجوز في الآية ان تكون مفسرة لا مرتني لانه لا يصح ان يكون اعبدوا الله وربي
 وربكم مقولا لله تعالى فلا يصح ان يكون تفسير الامر في أي لما مره لان المفسر عين تفسيره في المعنى ويمكن ان يقال
 المحكي انما هو اعبدوا الله وقوله وربي وربكم من كلام عيسى عليه السلام أردف به الكلام تعظيما لله سبحانه وتعالى كما قال الخشري
 في قوله تعالى حكاية عن اليهود انا قلنا المسيح عيسى ابن مريم رسول الله ويجوز ان يضع الله لذكر الحسن مكان ذكرهم القبيح
 في الحكاية عنهم رفعا لعيسى عليه الصلاة والسلام عما كانوا يذكرونه وتعظيما لما أرادوا بعنقه وقال ابن الحاجب في أماليه واذا حكى
 حاله كلامه ان يصف الخبير عنه لمن يحكى له بما ليس في كلام الشخص المحكى عنه ويمكن ان يصرف التفسير الى المعنى بان

يكون عيسى عليه الصلاة والسلام قد حكى قول الله عز وجل بعبارة أخرى فكانه تعالى قال له مرهم أن يعبدوني أو مرهم بأن يعبدوا الله ربكم فعبع عيسى عليه السلام عن نفسه بطريق التكلم وعندهم بطريق الخطاب على ما هو مقتضى المقام حينئذ ونظيره في الحكاية بالمعنى قوله تعالى فحق علينا قول ربنا اننا لذا نقون والاصل انكم لذا نقون ثم عدل الى التكلم لانهم تكلموا عن أنفسهم وكذا قول الشاعر ألم ترأى يوم جرسويقة * بكيت فقالت لي هنيذة مالبا أي مالك وسيأتي فيه كلام ولا يمتنع أيضا أن يكون الله تعالى قال لعيسى عليه الصلاة والسلام قل لهم اعبدوا الله ربكم فحكاها كما أمر به ولا اشكال حينئذ فان قلت القصر الواقع في الآية من أي قصر هو قلت من قصر القلب وذلك لان قوله تعالى واد قال الله يا عيسى ابن مريم أنت قلت للناس اتخذوني وأمي الهين من دون الله فيه ان المبعوث اليهم عيسى عليه السلام يدعون انه قال لهم ذلك رحاشاه منه وكأنه صلى الله عليه وسلم ٧٠ قال لم أقل لهم ما يدعون ما قلت لهم الا ما أمرتني به أن اعبدوا الله ولا يشرك به شيء

يصح ان يكون تفسير الامر تني الملقوظ به على ان يكون ربي وربكم من كلام عيسى على اضمحار فعل أي أعني ربي وربكم لا على انه من جملة اعبدا وقال السفاسي وفي جوابه خروج عن الظاهر باق طاع ربي وربكم من جملة اعبدا ووجهه على اضمحار فعل والزخشي انما ألزم المحذور على ظاهر اللفظ اه وفي الشرح ويمكن ان يقال المحكي انما هو اعبدا والله وقوله ربي وربكم من كلامه عليه الصلاة والسلام أردف به الكلام المحكي تعظيما لله تعالى كما قال الزخشي في قوله تعالى حكاية عن اليهود اننا قبلنا المسيح عيسى ابن مريم رسول الله ويجوز ان يضع الله الذكر الحسن مكان ذكرهم القبيح في الحكاية عنهم رفع العيسى عليه السلام عما يدكرونه وتعظيما لما أرادوا به وقال ابن الحاجب في أماليه واذ حكى حاله كلامه انه أن يصف الخبر عنه بما ليس في كلام الشخص المحكي عنه ويمكن أن يصرف النفس بغير الى المعنى بان يكون عيسى عليه الصلاة والسلام قد حكى قول الله سبحانه وتعالى بعبارة أخرى فكانه تعالى قال له مرهم بان يعبدوني أو مرهم بان يعبدوا الله ربكم فعبع عيسى عليه الصلاة والسلام عن نفسه بطريق التكلم وعندهم بطريق الخطاب ونظيره في الحكاية بالمعنى قوله تعالى فحق علينا قول ربنا اننا لذا نقون والاصل انكم لذا نقون وكذا قول الشاعر

ألم ترأى يوم جرسويقة * بكيت فنادتني هنيذة مالبا
أي مالك وسيأتي فيه كلام ان شاء الله تعالى ولا يمتنع أيضا ان يكون الله تعالى قال لعيسى عليه الصلاة والسلام قل لهم اعبدوا الله ربكم فحكاها كما أمر به ولا اشكال اه وأقول قد سبقه ابن الصائغ الى الوجهين الاولين والى بعض ما ذكره فيهما وقد علمت ان في ذلك خروجاً عن الظاهر وان الزخشي انما ألزم المحذور على ظاهر اللفظ (قوله ووههم الزخشي فاجاز ذلك ذهولا عن هذه النكتة) استبعد أبو حيان ما قاله الزخشي بوجه آخر وهو ان عطف البيان أكثره بالجوامد من الاعلام ودفعه السفاسي بان عطف البيان وان كان في الاعلام

تكون في الآية
مصدرية وهي وصلتها
عطف بيان على الهاء في به
ولا بد لان ما اما الاول فلان
عطف البيان في الجوامد
كالهاء من به مجتزئة النعت
في المشتقات وإذا كان
كذلك فكأن الضمير
لا ينعى كذلك لا يعطف
عليه عطف بيان بنصب
عطف بالفعل المتقدم
والنائب عن الفاعل قوله
عليه أو بالرفع على ان يكون
هو النائب وعليه لغو متعلق
بمعطف فهو منصوب محل
وكافي محل نصب على انه
نعت مصدر محذوف أو حال
والتقدير واذ كان كذلك
فلا يعطف على الضمير عطف
بيان يرتكب ذلك ارتكابا
مثل ارتكاب عدم نعت

الضمير أو بفعل ذلك في حالة كونه مماثلا لعدم نعت الضمير فان قلت فاما موقع ذلك في هذا التركيب قلت لك ان أكثر يجعله توكيد الكاف فهو في محل نصب وان جعله خبر مبتدأ محذوف فهو في محل رفع أي الامر كذلك ولا يخفى ان تقديم كل ما دخلت عليه هنا أمر واجب لاشتغال ذلك على ما يفسر الضمير المتأخر فلا ذهب تؤخره لزم عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة وهو ممتنع وهو بهم بكسر الهاء أي غلط الزخشي فاجاز ذلك أي عطف البيان على الضمير ذهولا عن هذه النكتة وهي الدقيقة التي تستخرج بدقة النظر اذ يقارنها غالبا نكت الارض باصبع أو نحوها ومن نص عليها من المتأخرين أبو محمد عبد الله بن السيد بكسر السين البطليموسى بموحدة وطاء مهملة مفتوحة حتين ولا م سا كنة ومثناة تحمية مفتوحة وواو سا كنة وسين مهملة نسبة الى بطليموس بلدة بالاندلس وابن مالك في جمال الدين صاحب التسهيل والقياس معهما في ذلك قلت وليست نكتته المذكورة بالنقص في القوة الى حيث يوههم الزخشي بالذهول عنها ولعله لم يذهل عنها وانما رآها غير معتبرة بناء على أن ما ينزل منزلة الشيء لا يلزم ان تثبت جميع أحكامه له ألا ترى ان المنادى المفرد المبني منزل منزلة

الضمير ولذلك بنى والضمير لا ينعى مطلقا على المشهور ومع ذلك لا يمتنع نعت المنادى عند الجمهور **واما الثاني** وهو امتناع
 جعل أن اعبد وايدلا من ما يجوز فلان العبادة لا يعمل فيها فعل القول لان العبادة لا تنقل لان التفتازاني وكذا لو اعتبرت معنى
 الطلب فان طلب العبادة لا يقال أيضا قلت وفيه نظر اذ التقدير ما قلت لهم الامرهم بالعبادة ولا شك ان الامر بالعبادة
 مما يقال وقد أسلفنا عن الزمخشري ان ان الموصولة بالامر تقول بمصدر دال بحسب المادة على الامر واذا كان كذلك لم يمتنع
 كونه مقولا **ونعم** ان اول القول بالامر كما فعل الزمخشري في وجهه التفسيرية جاز **لصحة** تسليطه حينئذ على العبادة
 اذ هي مما يؤمر به وقد فاته هذا الوجه فاطلق المنع **وقد يقال** انما منع بناء على ان القول بعينه
 ليس مؤولا بشئ على ما يرشد اليه قوله لان العبادة لا تنقل والافلاو اول بالامر لزال المانع وصح بيان جعلها مصدرة اذ العبادة مما يؤمر بها وأجاز بعضهم الحكم بمصدرتها على ان يكون المعنى ما قلت لهم الامر بالعبادة الله تعالى أي الزموا عبادته ويكون هو المراد مما أمرتني به وتكون الجملة وهي الزموا عبادته بدلا من ما أمرتني به من حيث انها في حكم المفرد لانها مقولة وما أمرتني مفرد لفظا وجملة معنى **وقد** قيل لعل امتناعه **يعني** الزمخشري **بأن** اجازته **بإضافة** المصدر الى المفعول أي من اجازة الوجه المدعى فواته **ولان** امر لا يتعدى بنفسه الى الشئ المأمور به الا قليلا **ينحو** أمرتك

أكثر كاذ كره لكن لا يمتنع ما جوزه الزمخشري في غيرها **وقد** أجاز أبو علي في قوله تعالى شجرة مباركة زيتونة ان تكون زيتونة عطف بيان على ان ما ذكره الزمخشري من حيث المعنى حسن جدا **اه** والزمخشري هو ابو القاسم محمود بن عمر بن محمد بن عمر الطوارزي المعتزلي جاور بمكة زمانا ف قيل له جار الله وسقطت إحدى رجله من ثلج أصابه في بعض الاسفار فكان يمشي بها على خشب ولدى زمخشري سنة سبع وستين وأربعمائة وتوفي بجرجانية خوارزم سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة وزمخشري قرية كبيرة من قرى خوارزم وجرجانية هي قسبة خوارزم وفي الشرح لعل الزمخشري لم يذهل عن هذه النكتة وانما لم يعتبرها بناء على ان ما يتنزل منزلة الشئ لا يلزم ان يثبت جميع أحكامه **له** ألا ترى ان المنادى المفرد المعين منزل منزلة الضمير ولذلك بنى والضمير لا ينعى ومع ذلك لا يمتنع نعت المنادى **اه** وأقول سبقه ابن الصائغ الى هذا بعينه **(قوله واما الثاني فلان العبادة لا يعمل فيها فعل القول)** قال التفتازاني في حاشية الكشف **وكذلك** لو اعتبرت معنى الطلب فان طلب العبادة أيضا لا يقال وفي الشرح وفيما قاله التفتازاني نظر اذ التقدير ما قلت لهم الامرهم بالعبادة ولا شك ان الامر بالعبادة مما يقال وقد أسلفنا عن الزمخشري ان الموصولة بالامر تقول بمصدر دال بحسب المادة على الامر واذا كان كذلك لم يمتنع كونه مقولا وأقول ان الطلب يراد به المصدر أعني المعنى القاسم بالطالب وبهذا الاعتبار لا يكون مفعولا للقول وهو ذا مراد التفتازاني ويراد به أحد أنواع الكلام كالامر وبهذا الاعتبار يكون مفعولا للقول وهذا مراد الشارح وحينئذ فلم يتوارد على محل واحد **(قوله وقد فاته هذا الوجه هنا فاطلق المنع)** الإشارة بهذا الوجه الى تأويل القول بالامر وجهنا الى بدلية أن اعبد وامن ما وقد ذكرنا عبارة الكشف بنصها قبل هذا في قوله وهو عندي أوجه وفي الشرح وقد يكون انما منع بناء على ان القول بعينه ليس مؤولا بشئ على ما يرشد اليه قوله أي قول صاحب الكشف لان العبادة لا تنقل وأقول سبقه الى ذلك ابن الصائغ وفيه نظر لان فوات تأويل القول وكون القول بعينه واحدا فالمنع بناء على أحد هما منع بناء على الآخر **(قوله ووهم الزمخشري فنع ذلك)** قال ابن الصائغ هذا التعقب سبقه اليه أبو حيان في البحر المحيط وهو بناء على ان المبدل منه في نية الطرح لفظا لا معنى وهل محل بحث لم ينهض الرد فيه بالسمع وهو منازع في القياس **اه (قوله والعائد موجود حسا فلا مانع)** في الشرح أقدم من

الخبر والكثير أمرتك بالخبر **وقد** فكذا ما أول **وقد** أي اللفظ الذي أول به أي بالامر وحيث أول قلت بامرت لزم تعديه بنفسه الى ما أمرتني وذلك من قبيل ما هو قليل فلا يصار اليه **وقد** قلنا هذا الذي ذكره السائل **ولا** لازم له أي للزمخشري على توجيهه **ولان** نفسيرية **ولكنه** لم يعتبره مانعا بناء على انه لا يلزم من تأويل شئ بشئ ان يكون حكمه حكم ما هو مؤول به وانما قلنا انه لم يعتبره لانه أجاز التفسيرية وصحها ولم ينفذ الى ما ذكره السائل فلا يكون هذا مانعا عنده فيلزمه القول بصحة المبدل من ما على التأويل وهو قد منع ذهولا عن التأويل في هذا المحل هذا معنى كلام المصنف وقد أثرنا الى وجه اندفاعه **وقد** يصح ان يقدر **أن** اعبد وامن على جعل ان فيه مصدرية **ولا** بدلا من الهاء في به ووهم الزمخشري فنع ذلك ظنا منه ان المبدل منه في قوة الساقط فتبقى الصلة بلا عائد **وقد** هو محذور ورده المصنف بقوله **والعائد موجود حسا فلا مانع** **وقد** أقدم من هذا

بها الوقت فإذا فات لما جاء
زيد جاء عمر وفقه دعيته
وقت محبي عمر وأخبرت
أنه وقت محبي زيد وبعضهم
يطلق على لما هذه أنها حرف
وجود لو جود واحد ترز
المصنف بالتوقيفية من لما
النافية وهي الجازمة ومن
لما الموحبة وهي التي يعنى

الايضا فتعولما ان جاءت رسلة
مواضع ثم اخبر عن أحده
مواضعها ومكانه ما بعد لما
فيه سهل و(و) الموضوع (و)
فاقسم ان لو اتقينا واأنتم *
جواب واحد وهو قوله لكان
لا فرق في هذا الحكم بين الـ
امتناعا واضرب كلامه
جواب القسم وكلامه في باب
كنت حرا * وما بالحر أنت
ياتزم وفائدة ما أسلفناه في
وجواب القسم في البيت
(هذا الذي قلناه من كـ
حرف جي عليه ربط الجواب باب

الاول نحو ولما ان جاءت رسلنا لوطا سى عليهم السلام فان قلت في عبارة المصنف مناقشه وذلك لانه جعل لان الزائدة العتيق
مواضع ثم اخبر عن احدثها بوقوعها بعد الما القوفيتية وليس كذلك فان وقوعها في ذلك المحل حالة من حالات الاموضع من
مواضعها ومكانها ما بعد الما مثلا قلت هو على حذف مضاف أى احدثها موضع ان تقع بعد الما وكذا في الثاني والثالث والامر
فيه سهل وهو الموضع الثاني من مواضع زيادتها ان تقع بين لو وفعل القسم مذكورا كان فعل القسم كقوله
فاقسم ان لو التقينا وانتم * لكان لكم يوم من الشر مظلم ولا يخفى انه قد توالى في البيت قسم وشرط ولم يقع بعدهما غير
جواب واحد وهو قوله لكان لكم فيجعل هنا جوابا للقسم اذ هو السابق على القاعدة المقررة في ذلك وقد نص بعض المغاربة انه
لا فرق في هذا الحكم بين الشرط الامتناعي وغيره وهو ظاهر كلام الجماعة واما ابن مالك فوافق على ذلك ان لم يكن الشرط
امتناعيا واضطرب كلامه في التسهيل في الشرط الامتناعي فظاهر ما قاله في باب القسم ان الجواب للو وانما مع جوابها
جواب القسم وكلامه في باب الجواز م على ان جواب القسم محذوف اغنى عنه جواب لو او متروكا كقوله اما والله ان لو
كنت حرا * وما بالحر أنت ولا العتيق المراد بالعتيق هنا الكرم لا الحر للزوم التطويل بعطف الشيء على مرادفه وقد
ياتزم وفائده ما أسلفناه في أول هذا الشرح أو يقال العتيق أخص من الحر لان العتيق يستدعي تقدم المالك بخلاف الحرية
وجواب القسم في البيت على رأى الجماعة أوجواب الشرط على أحد رأيي ابن مالك محذوف أى لو كنت حرا فاقامتك
هـ ذاك الذي قلناه من كون ان مزبدة بين فعل القسم ولو هو قول سيبويه وغيره وفي مقرب ابن عصفور انها في ذلك
حرف جيء به لربط الجواب بالقسم وهذا يشعر بان جواب القسم هو ما بعد ان من لو وما في حيزها من شرط وجواب كما

أسلفناه عن ابن مالك فتأمل به **ويومعه** ان الاكثر في استعمال العرب **يتركها** والحرروف الرابطة ليست كذلك **وقد ينقض باللام الداخلة على جواب لو المنفى كقوله** ولونه على الخيارات لما افترقنا * ولكن لا خيار مع الليالي فانها حرف رابط والاكثر تركها نحو **ولو شاء ربك ما فعلوه** **والموضع الثالث** من مواضع زيادتها **وهو نادرا** ن تقع بين الكاف ومخفوضها كقوله **أي قول أرقم البشكري** **ويوما** توافينا بوجه مقسم * كان ظبية تهطو الى وارق السلم في رواية من جر ظبية **فانه يتعين حينئذ كون الكاف جارة وان زائدة** وأما في رواية من نصب الظبية فعلى ان كان خففت وأعملت في الظاهر وأما في رواية من رفعها فعلى انها خففت وأعملت أو أعملت في ضمير محذوف أي كأنها ظبية والموافاة الاتيان والمقسم المحسن مأخوذ من القسام وهو الحسن يقال فلان قسم الوجه ومقسم الوجه وتعطو أي تتطاول الى الشجر لتناول منه كذا في القاموس والوارق اسم فاعل من ورق الشجر يرق مثل ورق أورك أي صار ذا ورق ويروي ناضرا السلم والضرورة الحسن والبهجة والسلم بفصحتين شجر يعظم وله شوك **ويوم** الموضع الرابع بعد ذلك كقوله فامهله حتى اذا ان كانه * معاطى يد في لجة الماء غامر **المعاطاة** المناولة واللجة بضم اللام وبالجم معظم الماء وغامر اسم فاعل بمعنى المفعول كعبشة راضية من غمره الماء اذا غطاه والمعنى انه ترك هذا الرجل وتجهل في انقاده مما كان فيه الى ان وصل الى حالة أشبه فيها من هو مغمور في اللجة يخرج يده ليتناولها من ينفذه وهذه حالة الغريق **ويوزع**م الاخفش انه اتزاد في غير ذلك **المدكور** وهو المواضع الاربعة **ويوما** انها تنصب المضارع **وان كانت زائدة** اذا منافاة بين الزيادة والعمل **ويوما** كاتجر من والباء الزائدتان الاسم وجعل منه وما لنا ان لا نتوكل على الله **وقد** هذا اناس بنا وقوله تعالى ٧٣ **وما لنا ان لا نقاتل في سبيل**

الله **وقد** أخرجهما من ديارنا وأبنائنا والمعنى عنده أي شيء ثبت لنا في حالة كوننا لا نتوكل على الله وقد فعل الله تعالى بنا ما يوجب توكلنا عليه وهو التوفيق لهداية السبيل الذي يجب سلوكه في الدين وأي شيء ثبت لنا في حالة تركنا القتال في سبيل

العتيق يقال بمعنى الحر وبمعنى الكريم وجواب القسم محذوف تقديره لقوامتك **(قوله ويوما توافينا الخ)** قال السيرافي قائله أرقم بن عليا البشكري وقال المصنف باغت البشكري قال وباعت منقول من بقرته بالامر اذا فاجاه ويشكر منقول من مضارع شكر والموافاة الاتيان وفي الصحاح والقسام الحسن ودلان قسم ومقسم الوجه وأنشد البيت وتعطو وتتطاول الى الشجر لتناول منه والوارق اسم فاعل من ورق الشجر يرق مثل ورق وأرق والسلم بفصحتين شجر يعظم وله شوك **(قوله في رواية من جر الظبية)** انما قيد به لئلا يكون الكاف جارة وان زائدة وأما في رواية من نصبها فكان مخففة من الثقيلة وأعملت في الظاهر وفي رواية من رفعها فكان مهملة أو عملت في ضمير محذوف أي كأنها ظبية **(قوله فامهله حتى اذا ان كانه الخ)** المعاطاة المناولة واللجة باللام

١٠ في ل الله وقد وقع ما يقتضيه فابعد ان عنده جملة حاله فان قات المضارع بهين للاستقبال بصاحبة ناصب وجملة الحال لا تصدر بدليل استقبال فكيف هذا قات انما يكون الناصب معينا للاستقبال اذا لم يكن زائدا فلا يراد حينئذ مثل هذا **ويوما** وقال غيره هي في ذلك الذي استشهد به **ويوما** مصدرية ثم قيل ضمن ما لا معنى ما من معنا **ويوما** ومنع به عدى الى مفعولين تقول منعت زيدا أناته فتكون ان وصلت في محل نصب على انه المفعول الثاني **ويوما** وفيه نظر لانه لم يثبت اعمال الجار والمجرور في المفعول المصريح حتى يصح هذا التخريج **ويوما** لان الاصل ان لا تكون لازادة **ويوما** واذا قيل ان ما لنا ضمن معنى ما من معنا لمز زيادة لا اذا المعنى أي شيء من معنا التوكل ومنعنا القتال وقد يقال على الاول انما يراد ذلك ان لو كان المصدر المسبوك عند القائل مفعولا موصرا كما سبق تقريره وليس في كلامه ما يقتضيه وقد قال الجوهري يقال منعه عن كذا فامتنع فيجتمل ان يكون هذا القائل يرى أن وصاته مأمولا لان الجار والمجرور المتضمنين معنى منعه على تقدير نزع الخافض أي ما من معنا كذا فلا يكون مفعولا به موصرا فلا يجتمع عمل الجار والمجرور على التضمنين والمحل حينئذ ما نصب أو خفض على الخلاف **ويوما** والصواب قول بعضهم ان الاصل **ويوما** بفتح الهمزة أو كسرها على ما مر **ويوما** الثاني ان لا تفعل كذا **ويوما** ثم حذف الجار وهو في مثله قياس ثم شرع المصنف في رد قياس الاخفش عمل ان الزائدة على عمل حرف الجر الزائد باداء الفارق فقال **ويوما** انما يجوز الزائدة ان تعمل اعدم اختصاصها بالافعال بدليل دخولها على الحرف وهو لو وكان في البيتين **ويوما** بل الايات الثلاثة فانها دخلت على لوفى قوله فاقسم ان لو التقينا وقوله اما والله ان لو كنت حرا البيت وعلى كان في قوله حتى اذا ان كانه البيت **ويوما** على الاسم وهو ظبية **ويوما** بالكسر والتنوين على الحكاية وبالرفع مع ترك التنوين لانه اسم علم على نفس هذا اللفظ ففيه العلمية وتاء التأنيث فيمتنع من الصرف والمراد به اللفظ الواقع في البيت **ويوما** وهو قوله **ويوما** توافينا الى آخره **ويوما** بخلاف

حرف الجر الزائدة فانه كالحرف المعدي أي الذي يهدي الفعل أو مافي معناه الى المفعول في الاختصاص بالاسم فذلك عمل في ولم يلتفت الى كونه زائدا في قوله ولا معنى لان الزائدة غير التوكيد كسائر الزوائد قال الرضي فان قيل فيجب ان لا تكون زائدة اذا فادت فائدة معنوية قيل انما سميت زائدة لانه لا يتغير بها أصل المعنى بل لا يزيد بسببها الا انها كيد المعنى الثابت وتقويته فكانت لم تغد شيئا لم تغاير فادته العارضة الفائدة الحاصلة قبلها ويلزمهم على هذا ان يعدوا ان ولا م الزائدة والفاظ التوكيد اسما كانت أولا زوائد ولم يقولوا به الى هنا كلامه في قال ابو حيان وزعم الزنجشري انه يجر مع التوكيد معنى آخر فقال في قوله تعالى ولما ان جاءت رسلنا لوطا سيء - مدخلات ان في هذه القصة ولم تدخل في قصة ابراهيم في قوله ولما جاءت رسلنا ابراهيم بالبشرى فالو اسلاما تبينها وتا كيد في ان الاسماء كانت تعقب المحي في ان تعقب فعل مضارع والمحى ومنصوب به أو على انه بياء ٧٤ ظرفية داخلية على المضاف الى المحي أي كانت في أثر المحي في معنى مؤكدة للاتصال

واللزم ولا كذلك في قصة الخليل اذ ليس الجواب فيه كالاول وقال الشلوبين في هو الاستاذ أبو علي عمر بن محمد بن عمر الأزدي والشلوبين بفتح الشين المجهمة واللام وسكون الواو بعدها موحدة مكسورة فتناء تحمية ساكنة فنون وهي بلغة الاندلسيين الابيض الاشقر مات سنة خمس وأربعين وستمائة كذا من ابن خلكان في لما كانت ان للسبب في جئت ان تعطى أي للاعطاء فادت هنا ان الاسماء كانت لاجل المحي وتعقبه في على الضبطين المتقدمين أي وتقع عقبه أولا لاجل المحي وفي عقبه في قوله

المضمومة وبالجم معظم الماء والغامر بالمجة المعطى وهو مبنى للفاعل وأسند الى المفعول كراضية في قوله تعالى عيشة راضية (قوله مسئلة ولا معنى لان الزائدة غير التوكيد كسائر الزوائد) في التعليل فيه نظر فقد صرح في من الزائدة بانها تزدل للتخصيص على العموم كقولك ما جاءني من رجل فانه بدون من ظاهر في الاستغراق وبها نص فيه فقد أثبت للزائدة معنى غير التاكيد وقد صرحوا بان لا في قولك ما جاءني زيد ولا عمر وزائدة مع ان الكلام بدونها يحتمل نفي المحي في حالتي الاجتماع والافتراق ونفيه في حالة الاجتماع ومع وجود لا يمين المعنى الاول اه وأقول ليس فيما ذكره معنى غير التاكيد فان التخصيص على العموم بعد احتمال التاكيد لذلك النفي لان التوكيد تقوية الكلام وتقريره ودفع الاحتمال عنه وفي شرح الرضي قيل فائدة الحرف الزائد في كلام العرب امام معنوية واما اللفظية فالمنووية تأكيدها على كفاي من الاستغراقية والباء في خبر ما وليس فان قيل فيجب ان لا تكون زائدة اذا فادت فائدة معنوية قيل انما سميت زائدة لانه لا يتغير بها أصل المعنى بل لا يزيد بسببها الا انها كيد المعنى الثابت وتقويته فكانت لم تغد شيئا لم تغاير فادته العارضة الفائدة الحاصلة قبلها ويلزمهم ان يعدوا على هذا ان ولا م الزائدة أو ألفاظ التاكيد اسما كانت أولا زوائد ولم يقولوا به وبعض الزوائد يعمل كالباء ومن الزائدتين وبعضها لا يعمل نحو فبمبارجة واما الفائدة اللفظية فتربين اللفظ وتكونه بزيادته أفصح أو كون الكلمة أو الكلام سببا بسبب الاستقامة وزن شعر او حسن السجع او لغير ذلك من التوائد اللفظية ولا يجوز خلوها من اللفظية والمعنوية معا والاعتماد عليها ولا يجوز ذلك في كلام الفصحاء وقد تجتمع الفائدتان في حرف وقد تنفرد احدهما عن الاخرى (قوله أ كدت ان مابعد الواو) أي واو القسم كذا نقل عن المصنف وقوله وهو السبب في الجواب تفسير لما بعد الواو ويقع في بعض النسخ أ كدت أن مابعد الواو هو السبب والمسال واحد (قوله وليس في كلامه تعرض للفرق بين القصةين) قال ابن الصائغ

اما والله ان رفعت لعلمت أ كدت أن مابعد الواو وهو السبب في الجواب وهذا الذي ذكره في يكفي أي الزنجشري والشلوبين في لا يعرفه كهراء النحويين انتهى في كلام أبي حيان في والذي رأيته في كلام الزنجشري في تفسير سورة العنكبوت مانصه ان صلة أ كدت وجود الفعلين مرتباً أحدهما على الآخر في وقتين متجاورين لا فاصل بينهما ما كان - ما وجد في جزء واحد من الزمان كانه قيل لما أحس بجيئهم فاجابه المساءة من غير ريب انتهى في كلام الزنجشري في والربط البطء وليس في كلامه تعرض للفرق بين القصةين كما نقل عنه في أبو حيان في ولا كلامه مخالف لكلام النحويين في كاداعاه أبو حيان أيضا في لا يطابقهم على ان الزائد يؤكده معنى ما جى به في وهذا الضمير للزائد في التأكيده في وهذا الضمير راجع الى ما في وما تغيد وقوع الفعل الثاني عقب الاول وترتبه عليه فالحرف الزائد يؤكده كذلك في فان قلت هب ان الزنجشري لم يتعرض للفرق بين القصةين لكان وقع في سورة هود ولما جاءت رسلنا لوطا سيء - م وضاق به - م ذرعا ووقع في سورة العنكبوت ولما ان جاءت رسلنا لوطا سيء - م وضاق به - م ذرعا فاذ كرت ان في الثانية دون الاولى والقصة واحدة في

السرفى التفريق بين المحلين قلت لما رتب في آية هود على محى الرسل لوطا عليهم السلام أمور هي مسأته وضيق ذرعه بهم وقوله هذا يوم عصيب ومحى قومهم بهرون اليه لم يوث بان انسا فاة معناها الهذ المقام وذلك ان مجموع هذه الامور المرتبة في هذه الآية من حيث هو مجموع ليس شديد الاتصال لمحى الرسل حتى يعد المجموع كانه واقع في جزء واحد من الزمان ودخلت ان في آية العنكبوت لانه لم يرتب فيها على محى الرسل غير مساء لوط وضيق ذرعه وهما شديدا الاتصال بذلك المحى فأتى بها شعارهم هذا المعنى كما قال الزمخشري فتأمله والذرع مصدرا مأخوذا من الذراع ولما كان الذراع موضع شدة الانسان فيه ل في الامر الذى لا طاقة للانسان به ضاف به هذا الامر ذراع فلان وذرعه أيضا أى حيلته بذراعه وتوسعوا في هذا حتى قلبوه فقالوا فلان رحب الذراع اذا وصفوه بانساع القدرة ومنه قول القائل يا سيد اما انت من سيد موطأ الاكتاف رحب الذراع

فيهم هم وهى سورة العنكبوت يوجب هل في سورة هود وليس فيها المساء ونص التلاوة فيها أعني في سورة هود واقد جاءت رسلنا ابراهيم بالبشرى قالوا اسلاما قال سلام فالبث ان جاء بهل حنيد فان قلت قصة الخليل التي فيها قالوا اسلاما وقعت في سورة هود كما تلوناه وفيها ولما جاءت رسلنا لوطا سى بهم فاذن لم يصدق قول المصنف ليست

٧٥

في السورة التي فيها سى

بهم قلت المراد بسى بهم

ما وقع جوابا للمزيد

بعدها ان وهى التي

تلاها أبو حيان وهذه في

سورة العنكبوت فقط

وهذه السورة لم يقع

فيها قصة الخليل التي

فيها قالوا اسلاما وانما

وقعت في سورة هود

فكلام المصنف مستقيم

يؤتم كيف يتخيل ان

النسبة تقع بعد المحى

بيطه وانما يحسب سن

يكفى من التعرض له ما سكونه في قصة ابراهيم الخالية عن ان وكلامه في قصة لوط التي فيها ان وأقول هذا في غاية البعد فان قول أبي حيان فقال يبنى الزمخشري دخلت ان في هذه القصة ولم تدخل في قصة ابراهيم الخ نص في ان هذه العبارة وجدت من الزمخشري وفي الشرح لم أقف على وجه الفرق بينهما الا احد ويمكن ان يقال فيه لما رتب في آية هود على محى الرسل لوطا عليهم السلام أمور هي مسأته وضيق ذرعه وقوله هذا يوم عصيب ومحى قومهم بهرون اليه لم يأت بان انسا فاة معناها الهذ المقامرة وذلك ان مجموع هذه الامور المرتبة في هذه الآية من حيث هو مجموع ليس شديد الاتصال لمحى الرسل حتى يعد المجموع كانه واقع في جزء واحد من الزمان ودخلت ان في آية العنكبوت لانه لم يرتب فيها على محى الرسل غير مساء لوط وضيق ذرعه وهما شديدا الاتصال بذلك المحى فأتى بها شعارهم هذا المعنى اه وأقول ان قصتين اللتين قال المصنف ليس في كلام الزمخشري تعرض للفرق بينهما قصتا ابراهيم ولوط لا القصتان اللتان فرق الشارح بينهما وما وهما قصتا لوط فليتأمل (قوله ليست في السورة التي فيها سى بهم) يعنى مع ان وانما قيدنا بذلك لانها في سورة هود وفيها في قصة لوط سى بهم لكن بدون ان (قوله بل في سورة هود وليس فيها لما) أى ليس في سورة هود في قصة الخليل لما وليس في قصة الخليل التي في سورة هود ولما وانما فيها واقد جاءت رسلنا ابراهيم بالبشرى قالوا اسلاما

اعتقدنا آخر الجواب عن المحى في سورة العنكبوت اذا الجواب فيها قالوا انما هم كواهل هذه القرية لا قولهم قالوا اسلاما كما في سورة هود يؤتم التعبير أى تعبيرا بى حيان يؤتم بالاساءة لحن لان الفعل ثلاثى كانطق به التنزيل في قوله سى بهم وهو الصواب المساء وهى عبارة الزمخشري واما الاساءة فصدر اساء لازم لاساء المتعدى تقول أساء الى زيد وساء فى ماصد منه من الاساءة والذى في الآية متعددا لازما وأما ما نقله أبو حيان عن الشاويين فمعرض من وجهين أحدهما ان المفيد للتعليل في مثاله وهو قولك جئت ان تعطى وانما هو لام العلة المقدره ان التقدير جئت لان تعطى ولان ان نفسها والثانى ان ان نفسها في المثال المذكور مصدرية لا لازمة والبعث في الزائدة لا فى المصدرية فلا معنى لا يراد به هذا المثال فيما نحن فيه تنبيه وقد ذكر لان المفتوحة المحذوفة وهى التي الكلام فيها ومعان أربعة أخرى جمع أخرى وان كان واحد الموصوف معنى وانما يقال فيه آخر لا أخرى وهذا على حد قوله تعالى فعدة من أيام أخر والوجه فيه ان الموصوف اذا كان جمع مذكرا لا يعقل فانت بالخيار في صفته ان شئت عاملتها معاملة الجمع المؤنث كما في الآية وعبارة المصنف وان شئت عاملتها معاملة المفرد المؤنث تقول صمت أياما أخرى وذ كرت معانى أخرى وهذا جار فى الصفات والاعخبار والاحوال وأحدها الشريطة كان المكسورة واليه ذهب الكوفيون ويرجمه عندي أمور

أحدها توارد المكسورة والمفتوحة على المحل الواحد والاصل التوافق فيه نظير بل الاصل عدم الترادف
 وهو قرئ بالوجهين فتح الهزمة وكسرها بقوله تعالى فان لم يكونا رجالين فرجل وامرأتان ممن ترضون من الشهداء
 بان تفضل أحدهما قرأ حزة ان تفضل بكسر الهزمة فتذ كر بالتثنية والرفع وقرأ ابن كثير وأبو عمرو ان تفضل بفتح
 الهزمة فتذ كر بالتخفيف والنصب والباقون بفتح الهزمة أيضا وتثنية تذكروا نصيبه وعلى الجملة فنقرأ بفتح هزمة ان
 قرأ بنصب تذ كر وقد يقال ان نصيبه يوجب ان يكون المعطوف عليه وهو تفضل منصوب بالانحيز وما فيه من ان تكون غير
 شرطية فيرد على المصنف ويمكن ان يجاب باننا لنسلم ان نصب هذا الفعل بالعطف على تفضل بل منصوب بان مضمر بعد الفاء
 الواقعة بعد الشرط كافي قولك ان جئتني فتكريمي أجثك بنصب تكريم فهو عطف مصدر على اسم متصيده من الفعل
 المتقدم والمعنى ان يكن منك محي إلى فأكرام منك لي أجثك أجر والمضارع بعد الفاء في سياق الشرط مجراه بعدها
 في سياق الامر والنهي وأخواته ما هما هو مقرر في محله لكن ذلك قليل والمشهور في توجيه هذه القراءة ان تذ كر
 منصوب معطوف على تفضل المنصوب بان واللام مقدرة على ما صرح به سيويه وجمع من المحققين حيث قالوا ان المعنى
 استشهدوا امرأتين لان تذ كرا أحدهما الأخرى وانما تذ كر ان تفضل لان الضلال هو السبب الذي به وجب الاذكار ومثله
 أعددت الخشبة ان تميل الحائط فادعوه وانما أعددت للدعم لا ليل لكن ذكر الميل انما هو سبب الدعم كما ذكر الاضلال
 لانه سبب الاذكار وأما قراءة حزة بكسر الهزمة فتفضل مجزوم والفتح لا لقاء الساكنين والفاء في الجواب لتقدير مبتدأ
 وهو ضمير القصة أو الشهادة ٧٦ قال التفناني ولا يخلو عن تكاف بخلاف قوله تعالى ومن عاد فينتقم الله منه

أى فهو وما كان ينبغي
 ان يتعرض له وجهه
 تكرار أحدهما ولا خفاء
 في أنه ليس من وضع
 المظهر موضع المظهر
 اذ ليست المذكورة هي
 النامية الا ان يجعل
 أحدهما الثانية في
 موقع المفعول ولا يجوز

(قوله أحدها توارد المكسورة والمفتوحة على المحل الواحد والاصل التوافق) قال ابن الصائغ
 اذا استقر ان المكسورة شرطية والمفتوحة تكون مصدريه والمعنى فيها ما يختلف ووقع
 التردد في المفتوحة هل تقع شرطية أولا فلا استدلال بوقوعها في موضع وقعت فيه الشرطية
 لا يتم اذا كان الموضوع يحتمل المعنيين وأقول بل يتم اذا لاحظنا مقدمة معلومة وهي ان الاصل
 في القراءات الواردة في المحل الواحد ان معناها واحد وفي الشرح ان أراد بالتوافق الترادف
 فهو ممنوع وان أراد ان التركيب المعين اذا وجد تركيب آخر لم يخالفه الا في بعض مفرداته
 فالاصل ان يكون معناه متفقين لا مختلفين فهو أيضا ممنوع اه وأقول يريد معنى آخر وهو
 ان الاصل في اللفظين الواردين على محل واحد ان يتوافقا في المعنى بان يراد من أحدهما ما يريد

تقدم المفعول على الفاعل في موضع الالباس نعم يصح ان يقال فتذ كرها
 الاخرى فلا بد له بدول من نكته الى هنا كلامه وفي أمالي ابن الحاجب رحمه الله تعالى ان المقصود هو افادة كون
 التذ كير من أحدهما للأخرى كيف ما قدر ولا يستقيم الا كذلك الا ترى انه لو قيل ان تفضل أحدهما فتذ كرها الأخرى
 وجب ان يكون ضمير المفعول عائدا على الضالة فتعني لها وذلك يحل بالمعنى المقصود لان الضالة الآن في الشهادة
 قد تكون هي اذا كره لها في زمان آخر فالمد كره حينئذ ذهي الضالة فاذا قيل فتذ كرها الأخرى لم يفد ذلك لتعني عود
 الضمير الى الضالة واذا قيل فتذ كرها الأخرى كان مبهما في كل واحدة منهما بل وضلت أحدهما واذ كرت الأخرى
 قد كرت كان داخلها لوانعكس الامر والشهادة بعينها في وقت آخر اندرج أيضا تحتها لوقوع قوله فتذ كرها الأخرى
 على غير معين فظهر الوجه الذي لا حيلة عدل عن فتذ كرها الى فتذ كرها أحدها هكذا قيل وفيه بحث وقرئ أيضا بالوجهين
 قوله تعالى ولا يجرمكم شئ ان قوم أن صدوكم عن المسجد الحرام فان كثير وأبو عمرو وعلى كسر الهزمة والباقون على
 الفتح وكذا قرئ به ما في قوله تعالى ولا تضرب عنكم الذ كرسفما ان كنتم قوما مسرفين فقرأ نافع وحزرة والكسائي بكسر
 هزمة ان والباقون بفتحها وفي كلام المصنف حذف العاطف في موضعين والواجب اثباته وهو قد مضى انه روى بالوجهين
 قوله أن غضب ان أذا قتيبة خزانة جهار ولم تغضب لقتل ابن حازم والاستدلال بهذا كله مبني على ما ذكره من ان الاصل
 التوافق اما معنى الترادف وفيه ما علمت واما معنى ان التركيب المعين اذا وجد تركيب آخر لم يخالفه الا في بعض مفرداته
 فالاصل ان يكون معيناها متفقين لا مختلفين وهذا أيضا ممنوع وهو الثاني محي الفاء بعدها كثيرا كقوله أي قول العباس
 ابن مراد السلي

أبأخراسة أما أنت ذانقر • فان قومي لم تأكلهم الضبع • واستظهر الرضى كون ان في هذا البيت شرطية لمساعدة
اللفظ والمعنى اياه أما المعنى في فلان معنى قوله أما أنت ذانقر البيت ان كنت ذاعدا فلست بمفرد وأما اللفظ فلمعنى الفاء كما قاله
المصنف ويحتمل ان يكون ما بعد الفاء في البيت جواب شرط مقدر وان مصدريه كما يقول الجماعة لا شرطية والمعنى
لا تتعزز على لان كنت ذانقر فان نخرت بذلك نخرت أنا بمثله فان قومي باقون لم تستأصلهم الا زمان في حذف المسبب وأقيم
السبب مقامه وأبو خراشة بجاء معجزة مضمومة وراء وشين معجزة وقد حكي بعض الكسرى في خاتمة كنية شاعر مشهور اسمه
خفاف بجاء معجزة مضمومة وفاء من خفيفتين بينهما ألف ابن ندبة بنون مفتوحة وهى أمه والنفر عدة رجال من ثلاثة الى
عشرة والنفر أيضا الرهط وهو المراد في البيت والضبع على زنة الرجل السنة المجدية وفيه تورية لانه أوهم انه يريد الحيوان
المعروف ورشح بقوله تاكلهم وهو مجاز عن الشدة التي تحصل من جذب السنة ٧٧ شبهة بالآكل فهو استعارة تبعية

من الثالث عطفها على

المكسورة كقوله

أما أقت وأما أنت مرتحلا •

قاله بكلا ماتاني وما نذر

الرواية بكسر الاولى وفتح

الثانية فلو كانت المفتوحة

مصدرية لزم عطف المفرد

على الجملة • واللازم

باطل وبيان الملازمة ان

المفتوحة المصدرية تؤول

مع صلتها بمصدر وهو من

قبيل المفردات والمكسورة

شرطية فانما تدخل على

الجملة وهذه الملازمة

التي ذكرها مبينة على

ما ذكره من عطف

المصدر على الجملة السابقة

وهو ممنوع لجواز ان يكون

المصدر المسبوك فاعلا

بفعل محذوف أى ان أقت

ووقع ارتحالك فانما عطف

من الآخر ومنع هذا مكابرة (قوله أبأخراسة الخ) هذا البيت لعباس بن مرداس الضعابي وأبو
خراشة معجزة مضمومة وبعضهم بكسرها كنية شاعر ضعابي اسمه خفاف معجزة مضمومة وفاء من
خفيفتين ابن ندبة بنون مفتوحة على المشهور ثم موحدة بينهما مهلة وهى أمه والنفر الرهط
والضبع بالصاد المعجمة والباء الموحدة هنا السنة المجدية وفيه ايمام بالحيوان المعروف وتأكلهم
استعارة تبعية لتستأصلهم وقال ابن الاعراب الضبع هنا الحيوان المعروف واذا ضعفوا عانت
فيهم الضباع وفي الشرح ويحتمل ان يكون ما بعد الفاء جواب شرط مقدر وان مصدرية والمعنى
لا تتعزز على لان كنت ذانقر فان نخرت بذلك نخرت أنا بمثله فان قومي لم تستأصلهم الشدة
فحذف المسبب الذي هو الجواب في الحقيقة وأقام السبب مقامه اه ولا يخفى ما فيه من
التعسف (قوله فلو كانت المفتوحة مصدرية لزم عطف المفرد على الجملة) لان المكسورة
شرطية وهى مع ما بعدها جملة والمفتوحة مصدرية وهى مع ما بعدها مفرد وفي الشرح وهذه
الملازمة مبينة على ما ذكره من عطف المصدر على الجملة السابقة وهو ممنوع لجواز ان يكون
المصدر فاعلا بفعل محذوف أى ان أقت ووقع ارتحالك فانما عطف جملة على جملة اه لا يقال
ينبغي ان يقدروا وقع كونك مرتحلا لان كان ههنا محذوف معوض عنها بما في راي معنى هاهنا في
التقدير لا نأقول لما كان محط الفائدة هو خبر كان لاهى كان هو المعبر في التقدير دونها
وجواب المنع ان ذلك هو الاصل وتقدير الفعل خلافه (قوله قاله بعضهم في أن يؤتى أحد مثل
ما أوتيتم) قاله الفراء جعل ان للنفي واو بمعنى الا ان أى لا يؤتى أحد مثل ما أوتيتم الا ان
بما جؤكم أى الالحاجتكم في كونكم لا تتبعونه وجمع الضمير في يحاجوكم على معنى أحد
فانه عام لكونه نكرة في سياق النفي كقوله تعالى فيا منكم من أحد عنه حاجزين واعترض عليه
بان أن لا يجي إلانفي في كلامهم (قوله وقيل انما المعنى ولا تؤمنوا بان يؤتى أحد مثل ما أوتيتم من
الكتاب الا ان تبع دينكم تؤمنوا بجملة القول اعتراض) في حاشية التفقازاني معنى أن لا عامل

جملة على جملة • وهذه صفة ابن الحاجب في توجيه ذلك فقال لما كان معنى قولك ان جئتني أكرمك وقولك أكرمك
لا تسانك ابى واحد اصح عطف التعليل على الشرط في البيت ولذلك • أى ولا جعل كون التعليل في معنى الشرط
• وفي بعض النسخ كذلك بكاف التشبيه تقول • ان جئتني وأحسنتم الى أكرمك ثم تقول ان جئتني ولا حسناتك
الى أكرمك وتعمل الجواب لهما انتهى • كلام ابن الحاجب • وهو ما أطن العرب فاهت بذلك يوما • يعنى الظاهر كون
هذا المثال تركيب مخترع لا يوجد له نظير في كلام العرب • والمعنى الثاني • من المعاني الاربعة الزيدة • في النفي كان قاله
بعضهم في • قوله تعالى ولا تؤمنوا الا لمن تبع دينكم قل ان الهدى هدى الله • ان يؤتى أحد مثل ما أوتيتم • أى لا يؤتى أحد
• وقيل انما المعنى ولا تؤمنوا بان يؤتى أحد مثل ما أوتيتم من الكتاب الا لمن تبع دينكم • وهذا كلام
الزحشرى قال ولا تؤمنوا من قوله ان يؤتى وما بينهما • ما اعتراض أى ولا تظهروا ايمانكم بان يؤتى أحد مثل ما أوتيتم الا
لاهل دينكم دون غيرهم أرادوا السر واتصديقكم بان المسلمين قد أوتوا من كتب الله مثل ما أوتيتم ولا تقشوه الا الى أشياءكم

وحدهم دون المسلمين انتهى ولم يتعقبه المصنف وقد يقال عليه انما يعمل ما قبل الا فيما بعدها اذا كان مستثنى نحو ما قام الازيد
 او مستثنى منه نحو ما قام الازيد احدى وتابع ما نحو ما قام احدى الازيد الفاضل وما بعد الا في الآية على ما ذهب اليه الزمخشري
 ليس شيئا من الثلاثة وقل ان الكلام تم عند قوله ولا تؤمنوا الا بما نؤمن به ومعنى قوله ان يؤتى ان يؤتى احدى مثل ما يؤتى
 قلتم ذلك ودرجوه لاشي آخر يعني ان ما بينكم من الحسد والبغى ان يؤتى احدى مثل ما يؤتى من العلم والكتاب دعاءكم الى ان
 قلتم ما قلتم ان بالمد والاستفهام يعني الا ان يؤتى احدى منكم مثل ما يؤتى من الكتاب فعلمتم ذلك كذا في الكتاب وجوز غير
 ذلك ايضا فقف عليه **والثالث** من المعاني الاربعة المزیدة **معنى** اذ **وهي** المفيدة للتعليل **ف** كما تقدم عن بعضهم في
 ان المكسورة وهذا المعنى في المفتوحة قاله بعضهم في **قوله** تعالى **ف** بل **عجبوا** ان جاءهم منذر منهم **قوله** تعالى **ف** يخرجون
 الرسول وابائكم ان تؤمنوا **وفي** كلام المصنف حذف العاطف أي في بل **عجبوا** او يخرجون **ف** **قوله** ان غضب ان اذنا
 قتيبة خزان **في** رواية من رواه بفتح الهمزة من ان **قوله** والصواب ان في ذلك كله مصدرية وقبلها لام العلة مقدرة **ف** بالنصب
 على الحال من الضمير المستكن ٧٨ في قبلها او من لام العلة على انه فاعل بالنظر المتقدم وبالرفع على الخبر وقبلها حينئذ

لعمومته على به قلت ومن
 جملة ذلك كله قوله ان غضب
 ان اذنا قتيبة خزان فهذا
 اعتراف منه بان القول
 بانها في هذا البيت شرطية
 خطأ وقد اشار فيما سبق
 الى ان الراجح عنده فيه كونها
 شرطية وهو تنافض
قوله الرابع **من** المعاني
 الاربعة المزیدة **ف** ان
 تكون بمعنى لتلافي به
 في بين الله اكم ان تضلوا
قوله في قوله
 نزلتم منزل الاضياف منا
 فجعلنا القرى ان تشتمونا
 القرى مقصور بكسر
 القاف ما يقدم للضيف

في ان يؤتى لفظا ما بتقدير حرف الجر ان اعترف به معنى الاعتراف أي لا تعترفوا بان يؤتى واما
 بدونه بمعنى لا تظهر واتصديق ان يؤتى احدى مثل ما يؤتى من الكتاب والرسول وأن يحاجوكم
 ويغالوكم بالحجة يوم القيامة الا لا تبعكم يعني ان علمكم بذلك حاصل لكن لا تظهره للمسلمين
 لئلا يزدادوا تصلبا في الدين ولا للمشركين لئلا يرغبوا فيه وأوثر في عطف يحاجوكم كلمة أو على
 الواو لتفيد العموم مثل ولا تطع منهم آثما أو كفورا وقائدة الاعتراض الر دعاءكم فيما حاولوا
 من عدم زيادة ثبات المسلمين وعدم رغبة المشركين وما يقال ان الاعتراض من متكلم
 والمعتراض فيه من متكلم آخر ليس بشي لانه في اثناء كلام هو قوله تعالى وقالت طائفة الى آخر
 المقولات فليندبراه وفي التعليق هذا كلام الزمخشري وقد يتعقب بان ما بعد الا لا يعمل فيه
 ما قبلها الا اذا كان مستثنى نحو ما قام الازيد او مستثنى منه نحو ما قام الازيد احدى او تابعا
 للمستثنى بها نحو ما قام احدى الازيد الفاضل وأقول لعل الزمخشري لا يرى ذلك أو يرى انه في غير
 النظم والجوار والمجرور لا تساعدهم فيها ما لا يتسمون في غيرها **قوله** والصواب ان في ذلك
 كله مصدرية وقبلها لام العلة مقدرة في الشرح من جملة ذلك قوله ان غضب ان اذنا قتيبة خزان
 فهذا اعتراف منه بان القول بانها في هذا البيت شرطية خطأ وقد اشار فيما سبق الى أن المتعين
 أو الراجح عنده فيه كونها شرطية وهو تنافض وأقول الذي سبق هو قوله ويرجحه عندي أمور
 وهذا لا يقتضي ان كونها شرطية صواب عنده ولا ان غيره خطأ بل جاز ان يكون غيره هو
 الصواب عنده لان مرجحاته أكثر من تلك المرجحات أو أقوى منها ان المكسورة المشددة

والشتم السب يقال شتمه يشتمه بفتح العين في الماضي وكسرها وضمها في المضارع **قوله**
 مصدرية والاصل **قوله** في الآية **قوله** كراهية ان تضلوا **قوله** تخفيف بأكراهية **قوله** في البيت **قوله** تخافة ان تشتمونا **قوله** أو كراهية ان
 تشتمونا **قوله** المضاف المنصوب على انه مفعول لاجله وأقيم المضاف اليه مقامه **قوله** وقيل هو على اضماع لأم قبل ان ولا بعدها
 وفيه تمسك **قوله** من جهة ارتكاب حذف شيئين مع امكان حذف شي واحد وقد يقال حذف الجار قبل ان مطرد وحذف
 الثاني للقرينة جائز في سعة الكلام وليس تعدد المحذوف بمقدوره موجبا للتمسك **قوله** ان المكسورة **قوله** المشددة **قوله**
 النون **قوله** على وجهين أحدهما أن تكون حرف تو كيد تنصب الاسم وترفع الخبر **قوله** كاخواتها والسرفي عملها على هذا الوجه
 ان هذه الحروف شابهت الافعال المتعدية معنى لطاها الجزئين مثلا وشابهت مطلق الافعال الماضية من حيث كونها على
 ثلاثة أحرف فصاعدا ومن فتح أو اخرها كما أسلفناه فكانت مشابهة للافعال أقوى من مشابهة ما الحجازية فجعل عملها أقوى
 بان قدم منصوبها على مرفوعها وذلك لان العمل الطبيعي عندهم ان يرفع ثم ينصب فعكسه عمل غير طبيعي فهو تصرف في
 العمل وقبل قدم المنصوب على المرفوع قصد الى الفرق بينهما وبين الافعال التي هي أصلها من أول الامر أو تابعا يجعل عملها
 فرعيا على كونها فروعا لافعال وهاتان العاتان ثابتتان في ما الحجازية ولم يتقدم منصوبها فاعلة هي الأولى كذا قاله الرضي

يقول وقد تنصهم ما في أي الاسم والخبر في لغة في بعض العرب كقوله إذا السود جف الليل فلمات والنكن * خطاك
خفافا أن حراسنا أسدا في نصب الجزين والخف يضم الجيم وكسر هاء طائفة من الليل والخطاطج خطوة بالضم وهي ما بين
القدمين وخفافا جمع خفيفة والحراس جمع حارس وأسدا بلسان السين جمع أسد قال الجوهري وهو مخفف من أسد بضم السين
لكنه قال أسد هذا مقصور من أسود وهو منتقد في الحديث أن قعر جهنم سبعين خريفا في وجه الاستدلال به أنه قد ورد
أن قعر جهنم لسبعين خريفا على ما حكاه الرضي فاخبر بقوله سبعون على القعر والظاهر أن المراد أن مسافة قعر جهنم أي
مسافة السير اليه سبعون خريفا فيمكن النصب كذلك في خروج البيت على الحالية وإن الخبر محذوف أي تلقاهم أسدا فيخرج
أيضا على أن يكون المنسوب مفعولا به لا حالا والتقدير يشبهون أسدا فيخرج في الحديث على أن القعر مصدر قمرت البئر
إذا بلغت في الخطاطب في قعرها وسبعين طرف في متعلق بالخبر المحذوف لا خبر في أي أن بلوغ قعرها يكون سبعين عاما في
أي يوجد في سبعين عاما وقد يستشكل تخريج الحديث على هذا برواية الرفع لأنه قد ظهر بها أن القعر اسم عين لا مصدر
ويجب أن يكونه اسم عين على رواية الرفع لا يمنع من جعله مصدر على رواية النصب قلت وعلى كل تقدير فلا بدح التخريج
المذكور في نقل صاحب هذا القول أن نصب الجزين في لغة لبعض العرب في وقدير ترفع به - دها المبتدأ فيكون اسمها ضمير
شأن محذوف كقوله عليه الصلاة والسلام أن من أشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون الأصل أنه أي الشأن في وصرح
ابن الحاجب وجاءه بان حذف هذا الضمير ضعيف قال الرضي ومجوز ٧٩ حذفه منصوبا مع ضعفه صبر ورته

بالنصب في صورة الفضلات
مع دلالة الكلام عليه
في كمال الشاعر
في أن من يدخل الكنيسة
يوما يلق فيها جازرا وظباء
الجازر بالذال المججمة جمع
جوزر يضم الجيم مع ضم
الذال وفتحها وولد البقرة
الوحشية في واء عالم تجمل
من اسمها لأنها شريطة
بدليل جزمها للفعليين
إذ لام الأول مكسورة

(قوله إذا السود جف الليل الخ) جف الليل يضم الجيم وكسر هاء طائفة منه والخطاطج كثرة
للخطوة يضم الخاء وهي ما بين القدمين وخفافا جمع خفيفة وأسدا بلسان السين قال في الصحاح
أسد جمعه أسود وأسود مقصور منه وأسد مخفف (قوله وفي الحديث أن قعر جهنم سبعين خريفا)
قال النووي في شرح مس - لم وقع في بعض الأصول والروايات سبعين وهو ما على مذهب من
يحذف المضاف ويبقى المضاف إليه على حاله والتقدير سبعين - سبعين وأما على أن قعر مصدر قمرت
الشيء بلغت قعره والتقدير أن بلوغ قعر جهنم لكأن في سبعين خريفا والخريف السنة أه وهذا
الثاني هو الذي ذكره المصنف وقد ذكره قبلهما ابن مالك وعبارته ويخرج على أن قعر مصدر
قمرت البئر أي بلغت قعرها وسبعين منصوب على الطرف أي أن بلوغ قعرها يكون سبعين عاما
أه والنووي رحمه الله عن أخذ ابن مالك (قوله أن من يدخل الكنيسة الخ) الجازر بالجمع
والذال المججمة جمع جوزر بضم - ما أو يضم الجيم وفتح الذال ولد البقرة الوحشية وهو هنا
مستعار للنسوة (قوله والمعنى أيضا ياباه لأنهم ليسوا أشد عذابا من سائر الناس) في الشرح فيه

لا لقاء الساكنين ولا م الثاني محذوفة للجزم في والشرطه الصدر فلا يعمل فيه ما قبله في من رافع أو ناصب وأما الجازر فلا يمنع
عمله فيه لشدة اتصاله تقول بن غمر أمر و غلام من تضرب تضرب وكذا قول الآخر أن من لام في بني بنت حسا * ن ألمه
واعصه في الخطوب وفي شرح المفصل لتسجواي أن حذف هذا الضمير مختص بالشعر وقال ابن مالك وليس كذلك بل
يجوز حذف الاسم المفهوم معناه نثر أو نظام سواء كان ضمير شأن أو غيره فمثال حذف ضمير الشأن في النظم ما مر ومثاله في
النثر قولهم أن يك زيد مأخوذ ومثال حذف غيره في النظم قوله فلو كنت ضياء عرفت قرابتي * ولكن زنجي عظيم المشافر
ومثاله في النثر قولهم أن يك مأخوذ أخوالك ولا يجوز أن يقدر المحذوف ضمير شأن لأنه لا يفسر إلا بجملة ولا جملة
في البيت ولا في المثال والتقدير ولكنك زنجي وإنك يك مأخوذ أخوالك في وتخرج الكسائي الحديث على زيادة من في اسم أن
بأما غير الاختفاء من البصريين لأن الكلام يجب والمجرور معرفة على الأصح في وهم بخالفون في الشقين فيبشترطون
كون المجرور نكرة وكونه بعد في أو شبه في والمعنى في المراد من الحديث في أيضا ياباه لأنهم في أي المصورين في ليسوا أشد
عذابا من سائر الناس في وفيه نظر فقد قيل أن الحديث وارد فيمن يصور الصور لتعبد من دون الله تعالى وفاعل هذا كافر
بلا شك ولا بدع حينئذ في أن يكون أهل هذه الحرفة الشنعاء أشد الناس عذابا ويؤيده أن الحديث قد روي في الصحيحين
بطريق ليس فيها لفظ من وبه يقوى تأويل الكسائي لفظا ومعنى في وتخفف في أن المشددة في فعمل في من الأعمال في قبلا
وتعمل كثيرا وعن الكوفيين أنها لا تخفف وأنه إذا قيل أن زيد منطلق فان نافية واللام في معنى الإبره أن منهم من يعملها مع

التخفيف حكى س ان عمرو المطلق وقرأ الحرميان وأبو بكر وان كلاهما ليو فيهم وقد تقدم هذا الفصل برمته في الكلام على ان المكسورة الخفيفة ومصر البحث فيه وما عليه من المناقشة الوجه الثاني من وجهي ان المشددة ان تكون حرف جواب بمعنى نعم فقد وقع تصديقاً لمخبر وجواباً لعلامة المستخبر ووعدا الطالب فتقول ان في جواب من قال قام زيد ومن قال اذهب عمرو ومن قال اكرم خالد الخ خلافاً لابي عبيدة بالتصغير وتاء التانيث فانه انكرو وقوعها في الكلام كذلك وحكى الاندلسي عنه انه قال قولهم ان بمعنى نعم اغاير يدون به التماويل لانه في اللغة موضوع لذلك يستدل المثبتون بقوله بكر العواذل في الصبح يمتني وألومهنه ويوقن شيب قد علا بك وقد كبرت فقلت انه في العواذل جمع عاذلة والصبح يفتح الصاد الشرب في أول النهار والظاهر انه أراد به شرب الخمر والشيب الشعر الأبيض ويطلق أيضاً على بياضه كما كان المشيب يطلق على المعنيتين وكبرت بكسر الباء وضمة أي علا سنك وامتد عمرك وهذا الاستدلال مبني على ان الهاء من انه للسكت في ورود باننا لانسلم ان الهاء للسكت بحيث تكون حرفاً لاحقاً للحرف قبل هي ضمير منصوب بها أي بان فهي اسمها والخبر محذوف أي انه كذلك والمعنى انه الامر كما قلنا في الاستدلال الجيد هو الاستدلال بقول عبد الله بن الزبير رضي الله تعالى عنه ما لم قال له لعن الله ناقة جملتي اليك ان ورا كها في قوله ان ورا كها هو مقول ابن الزبير المستدل به ويقال ان المقول له ذلك شخص يقال له فضالة بن شريك حكى انه أتى ابن الزبير في حاجة فاقبل عليه فقال ان نافتي نعت فقال أرحها فقال وأعطشها الطريق فقال اسقها فقال فضالة ما جئتك مستطبا وانما جئتك مستهفوا لعن الله ناقة جملتي اليك فقال ابن الزبير ان ورا كها فالاستدلال بها أحسن في اذلا يجوز حذف الاسم والخبر جميعا فلا يكون في كلام ابن الزبير ان التي تنصب الاسم وترفع الخبر اذلو جعلت كذلك فيه للزم

نظر فقد قيل ان الحديث وارد فيمن يصور الصورة بعد من دون الله وفاعل هذا كافر بلا شك ولا بدع حينئذ في ان يكون أهل هذه الجريمة الشنعاء أشد الناس عذابا ويؤيده ما في مسلم أشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون بدون من وهذا مما يقوى تأويل الكسائي اه وأقول يبعد ان يكون هؤلاء أشد عذابا من فرعون واضربه ولعل حديث مسلم مخصوص بمن عدا أمثال فرعون الذين فسادهم أزيد من فساد المصورين (قوله وعن المبرد انه حل ذلك على قراءة من قرأ ان هذان لساحران) في الشرح حكى بعضهم ان أبا علي الفارسي رده بان ما قبل ان المذكورة لا يقتضي ان يكون جوابه نعم اذ لا يصح ان يكون جوابا لقول موسى عليه الصلاة والسلام ويلكم لا تفتروا على الله كذبا ولا ان يكون جوابا لقوله تعالى فتنازعوا أمرهم بينهم وهو كلام حسن اه وأقول لا حسن فيه فانه على هذا الحل جواب لاخبار بعضهم بعضا ولا استخبار بعضهم من بعض عند اسرارهم التجوي حكاية الله تعالى لنا فليتأمل فانه من المحسن ويؤيده قول صاحب الكشف والظاهر انهم تشاوروا في السر وتجادوا في الهادب القول ثم قالوا ان هذان لساحران فكانت نجواهم في تلفيق هذا الكلام وتزويره خوفا من غلبتهم ما وتنبهوا للناس عن اتباعهما (قوله أحدهما ان محيى عن معنى نعم شاذ حتى قيل انه لم يثبت) في الشرح

عليه فقال ان نافتي نعت فقال أرحها فقال وأعطشها الطريق فقال اسقها فقال فضالة ما جئتك مستطبا وانما جئتك مستهفوا لعن الله ناقة جملتي اليك فقال ابن الزبير ان ورا كها فالاستدلال بها أحسن في اذلا يجوز حذف الاسم والخبر جميعا فلا يكون في كلام ابن الزبير ان التي تنصب الاسم وترفع الخبر اذلو جعلت كذلك فيه للزم

حذف اسمها وخبرها ما فانه ما لم يذكر فيه واللازم باطل فذهبن

فان

جعلها بمعنى نعم لسلامته من هذا المحذور لكن قد يقدح في ذلك بانها ليست في هذا التركيب بمعنى نعم ضرورة انه افييه لتقرير مضمون الدعاء وهو ليس من مواقع نعم قلت ولم يجعلها الخ محشري بمعنى نعم وانما قال وتخرج ان المكسورة الى معنى أجل وصرح في أجل انه لا تصدق بها الا في الخبر خاصة ويشكل عليه كلام ابن الزبير فانه ساقه لفصل فيما جاءت فيه بمعنى أجل فتأمل في قوله وعن المبرد انه حل ذلك قراءة من قرأ ان هذان لساحران في تشديدان واثبات الالف في هذان وهم من عدا ابن كثير وأبا عمرو وحفصا وأما ابن كثير فاسكن نون ان مخففة وشدد نون هذان وأثبت الالف فيها ولم يشدد النون المذكورة أحد غيره وأما حفص فحذف نون ان وجعل ان هذين بياء على ما هو الظاهر وانما المشكل تلك القراءة المتقدمة فخرجها المبرد كما حكاه المصنف ان ان فيه بمعنى نعم وتبعه على ذلك جماعة قلت ويحكي ان أبا علي الفارسي رده بان ما قبل ان المذكورة لا يقتضي ان يكون جوابه نعم اذ لا يصح ان يكون جوابا لقول موسى عليه السلام ويلكم لا تفتروا على الله كذبا فيسكتكم بعد ذاب ولا ان يكون جوابا لقوله فتنازعوا أمرهم بينهم وهذا كلام حسن ولم ينقله المصنف وانما قال في واغترض بامر من أحدهما ان محيى عن معنى نعم شاذ حتى قيل انه لم يثبت في وهذا أمر لا يلتفت اليه مع نقل سيبويه وغيره له عن العرب الفصحاء وتلقى الأئمة له بالقبول فان قلت جعل المصنف القول بعدم الثبوت غايته لشذوذه محيى عن معنى نعم فكيف

يتصور قلت يمكن ان يقال هو غاية لما يستلزمه قوله شاذ من معنى الخفاء فكانه قيل قد خفي حتى انه لم يطالع عليه بعض الناس لما فيه من الخفاء فقال انه لم يثبت في الثاني ان اللام لا تدخل في خبر المبتدأ وقد دخلت هنا لان قوله هذا ان مبتدأ أو ساحران خبره وهو واجب عن هذا بان اللام زائدة ولا يستلزمه فلا محذور حينئذ وذلك لان لام الابتداء انما امتنع دخوله في الخبر لان لها الصدر ووقوعها في الخبر المفرد منافي لذلك لخروجها حينئذ عن الـ في بخلاف اللام الزائدة في أو بانها داخلية على مبتدأ محذوف أي لها ساحران فلا محذور حينئذ لانها متصدرة في جملتها فلا يضرنا تسليم كونها لام الابتداء على هذا التقدير أو بانها دخلت بعد ان هذه وهي التي بمعنى نعم في لشيها بان المؤكدة لفظاً وهو منصوب على التمييز عن النسبة في شبه الجملة كما في أعجبنى طيبة أي لشيها لفظها بان المؤكدة كما قال الشاعر في ورج الفتى للخبر ما ان رأيتني * على السن خير الا يزال يريدي وقد تقدم انشاده في فزاد ان بعد ما المصدرية لشيها في اللفظ بما النافية في وللعرب مذهب معروف في رعاية المشابهة اللفظية اعتبروه في مواضع منها باب التسوية فانه خرج فيه الاستفهام عن حقيقته وبقى كونه صدر او منها ان خبر المبتدأ يجوز دخول الفاعلية اذا كان المبتدأ شبيهاً عن الشرطية ٨١ أو ما أخفى في العموم واستقبال

ما يتم به المعنى نحو الذي يأتي في فكرم اذ لم يقصد آتيا معينا وقد تنقضى هذه العلة ويجوز مع ذلك دخول الفاء جلالاً لشيها على الشبه لان المبتدأ المقصود به معين مشابه في اللفظ لما قصد به غير معين وذلك كقوله تعالى وما أصابكم يوم التقى الجمعان فبإذن الله فان مدلول ما معين ومدلول أصابكم ماض وكافي الحديث الذي رأيت يشق رأسه في كذاب الى غير ذلك من المواضع وسيأتى في اواخر الكتاب ان شاء الله تعالى

فان قلت كيف يصح جعل القول بعدم الثبوت غاية لشيها وذم مجيئه بمعنى نعم قلت يمكن أن يقال هو غاية لما يستلزمه الشذوذ من معنى الخفاء فكانه قيل قد خفي حتى انه لم يطالع عليه بعض الناس لما فيه من الخفاء فقال انه لم يثبت وأقول لا حاجة الى هذا التكلف بل ما بعد حتى ههنا مسبب عما قبلها لا غاية له وعلى ذلك جعل التنقيص في ما وقع لصاحب الكشف من مثل هذه العبارة (قوله أو بانها دخلت بعد ان هذه لشيها بان المؤكدة لفظاً) هذا ثالث الاجوبة عن الاعتراض الثاني على ان في الآية بمعنى نعم وتقريره ان اللام دخلت على الخبر في الآية لوقوعه بعد ان التي بمعنى نعم لشيها في اللفظ بما يدخل على الخبر بعده وهو ان المؤكدة ولم يذ كر المصنف ضعف هذا الجواب كما ذكر ضعف الاول والناسي لان ضعفه ظاهر مما سبق من أول الامر من اللذين اعترض بهما أولاً لان مبني هذا الجواب على ان في الآية بمعنى نعم وذلك الاعتراض هو ان مجيئه بمعنى نعم شاذ (قوله والثاني ان الجمع بين لام التوكيد وحذف المبتدأ كالجاء بين متنافيين) في الشرح وجه ذلك ان التأكيد يقتضي الاهتمام بالمؤكدة والاعتناء به وحذفه يقتضي عدم الاعتناء بشأنه فتنافيا ولقائل ان يقول انما أتى هذا ان لو كان المؤكدة باللام هو المبتدأ المحذوف وهو ممنوع وانما المؤكدة نسبة الخبر الى المبتدأ سلماً ان المؤكدة هو المبتدأ الكن لان التنافي لان المحذوف لدليل في حكم الثابت وقد صرح الخليل وسيبويه بجواز حذف المؤكدة وبقاء التأكيد في نحو مررت بزيد وجاءني أخوه أنفسهم ما بالرفع على تقديرهما صاحباً أنفسهما ما بالنصب على تقدير

١١ في ل ويضعف الجواب الاول وهو القول بان لام لساحران زائدة لا ابتداءية لان زيادة اللام في الخبر خاصة بالشعر ولا تكون في غيره كما في قول الشاعر مروا بحالي فقالوا كيف صاحبكم * قال الذي سألو أمسى لمجهودا فان قلت هلا مثلت بالبيت المشهور وهو قوله أم الخليس لجوز شهريه * ترضى من اللحم بعظم الرقة قلت لعدم تعيينه لذلك فقد قيل فيه ان اللام داخلية على مبتدأ محذوف أي لى يجوز ومثل ذلك في البيت الاول غير متأت فهو نص في المقصود فلا جرم أثره على ما هو محتمل ويضعف الجواب الثاني وهو القول بان لام لساحران لام ابتداء داخلية على مبتدأ محذوف لان الجمع بين لام التوكيد وحذف المبتدأ كالجاء بين متنافيين من حيث ان التأكيد يقتضي الاهتمام بالمؤكدة والاعتناء به وحذفه يقتضي عدم الاعتناء بشأنه فيتنافيان ولقائل ان يقول انما أتى هذا ان لو كان المؤكدة باللام هو المبتدأ المحذوف وهو ممنوع وانما المؤكدة نسبة الخبر الى المبتدأ كما سيأتى صريحاً من كلام المصنف سلماً ان المؤكدة هو المبتدأ الكن لان التنافي لان المحذوف لدليل في حكم الثابت وقد صرح الخليل وسيبويه بجواز حذف المؤكدة وبقاء التأكيد في نحو مررت بزيد وجاءني أخوه أنفسهم ما بالرفع على تقديرهما صاحباً أنفسهما ما بالنصب على تقدير أعينهما أنفسهما وقد يقال ان مراده ان مقام التأكيد مقام بسيط ومقام الحذف مقام إيجاز واختصار فالجمع بين التأكيد والحذف جمع بين أمرين متنافيين فبني

المصنف التتافي على هذا الاعلى ان المؤكد هو المبتدا المحذوف **و** ويؤيد اسم ان ضمير الشأن **و** وحذف والاصل انه هذان
 اساحران **و** وهذا ايضا ضعيف لان الموضوع لتقوية الكلام لا يناسبه الحذف **و** ضمير الشأن كذلك من جهة انه يمكن
 ما يعقبه في ذهن السامع فضل تمكن لما فيه من الابهام ثم التفسير **و** والمسموع من حذفه شاذ **و** في كل موضع **و** الا في
 باب ان المفتوحة اذا خففت فاستسهلوه لوروده في كلام بني على التخفيف حذف تبعها **و** أي لاجل التبعية **و** الحذف
 النون **و** ورب شئ يحذف تبعها ولا يحذف استقلالاً كالفعل يحذف مع الفعل ولا يحذف وحده وحذف هذا الضمير لعل
 أخرى أيضا وهي ان الضرورة داعية الى حذفه عند اعادة تخفيف الحرف **و** لانه لو ذكروا لوجب التشديد اذا ضمائر نزل
 الاشياء الى اصولها الا ترى ان من يقول **لدي** يحذف النون تخفيفا **و** ولم يك **و** يحذف النون أيضا **و** والله **و** بالاتيان **و** او
 القسم التي ليست باصل لحروف ٨٢ القسم **و** تقول **و** عند الاتيان بالضمير **و** لانه ولم يكن **و** باثبات النون فيهما

و وبك لا فعلن **و** بالاتيان
 بالباء التي هي أصل حروف
 القسم وقد ورد على هذا
 نحو قوله
 فلوانك في يوم الرخاء سألتني
 وقوله

بانك ربيع وغيث مربع
 فان قلت هو ضرورة فلا
 يرد قلت فاصنع بمنزلة بك
 ودمك وفيك **و** ثم برد
 اشكال دخول اللام **و**
 على اساحران فانه على هذا
 الرأي خبر المبتدا الذي
 هو هذان وقد مر الكلام
 فيه **و** وقيل هذان اسمها ثم
 اختلف **و** على ذلك القيل
 في التوجيه **و** فقول جاء في
 هذه القراءة **و** على لغة
 بلخارث بن كعب **و** أي بني
 الحارث لكن خفف بحذف
 ما عدا الباء وقد رأيتهم
 يكتبونه على هذه الصورة

أعينهم - ما أنفسمها وقد يقال ان مراده ان مقام التأكيدهم مقام بسط ومقام الحذف مقام ايجاز
 واختصار والجمع بين التأكيدهم والحذف جمع بين أمرين متنافيين انتهى وقال ابن الصائغ ليس
 هذا الرديصحيح لان المحذوف على قسمين محذوف كالنائب ومحذوف كالمعدوم فان أراد الاول
 فهو نوع وان أراد الثاني فسلم لكن المتنازع فيه ليس منه انتهى وأقول ليس هذا الثاني للمصنف
 كما يفهم من قوله فان أرادوا انما هو اعراض لابي على الفارسي في كتاب الاغفال ذكره على
 قول الزجاج في ان هذان اساحران ان التقدير لهما اساحران قال المصنف في الخاتمة في الشرط
 الثالث من شروط الحذف معترض عليه وهو مخالف للخليل وسيبويه أيضا فان سيبويه سأل
 الخليل عن نحو مررت بزيد وأتاني أخوه انفسهم ما كيف ينطق بالتأكيده فاجابه بانه يرفع
 بتقديرهما صاحباً أنفسهما وينصب بتقدير أعينهم - ما أنفسمها ووافقهم ما على ذلك جماعة
 (قوله) وقيل اسم ان ضمير الشأن وهذا ايضا ضعيف لان الموضوع لتقوية الكلام لا يناسبه
 الحذف (قال ابن الصائغ ضمير الشأن موضوع للابهام ويلزمه التفسير واذ افسر المهم صار
 الكلام له موقع في النفس هذا كلام الناس انتهى) وأقول لا نسلم ان المصنف قصد بالوضع
 لتقوية الكلام ضمير الشأن وبالحذف حذفه بل قصده ان وبالحذف حذف اسمها وبالضمير
 في حذفه ضمير الشأن ولو سلم فمضى قوله الموضوع لتقوية الكلام الذي الغرض من وضعه
 تقوية الكلام فاندفع ما قال ابن الصائغ لان ضمير الشأن الغرض منه تقوية الكلام وان كان
 موضوعا للابهام قال أهل المعاني فائدة ضمير الشأن تمكن ما يعقبه في ذهن السامع لانه اذا لم
 يفهم منه معنى انتظروا لهذا الشرط ان يكون مضمون الجملة شيئا عظيما (قوله) ولانه لو ذكروا
 عطف على قوله تبعاً (قوله) اذ الضمائر نزلت الاشياء الى اصولها (في التعليق) يرد عليه بمنزلة بك
 ودمك وفيك وأقول مراده ان الضمائر نزلت الاشياء التي استعملت على غير الاصل الى اصولها
 المستعملة وما ذكر من اليد وأخويه أصله غير مستعمل فلا يرد عليه (قوله) الا ترى ان من يقول
 لدولم يك والله يقول لذلك ولم يكنه وبك لا فعلن) اما الاولان فلا من يقول لدولم يك يقول

بلام تلي الباء وهكذا يكتبون مثل قول الفرزدق **و** ولكن طغت عملاء عزلة خالد **و** بعين يلمها لام ولقد وجد بخط أصلهما
 الزنجشري هذا اللفظ مكتوباً بالفاء فاصلة بين العين واللام قال السخاوي وهذا القياس لان ألف على ولا منه قد حذف فافتصلت
 العين باللام فكثبت بالف بعد العين كما تكثب بالباء ونحوه قلت وعليه فيكتب بالحارث ونحوه بالف بعد الباء وهو ظاهر **و** في
 اجراء المثنى بالف دائماً أي في حال الرفع والنصب والجر **و** كقوله **و** ان أباهما وأبأها **و** قد بلغاني المجد غايتها **و** فثبت ألف
 المثنى في حالة النصب كما في الآية **و** واختار هذا الوجه ابن مالك **و** قال بعضهم وهذه اللغة هي القياس اذا كانت الالف انما
 اجتلبت للدلالة على الاثنين لانه لا يرفع اذ كان الاعراب انما يستحق بالتركيب والالف سابقة عليه **و** وقيل هذان مبني
 لدلالته على معنى الإشارة **و** وهي الموجهة هنا للبناء كما في هذا وهؤلاء **و** وان قول الاكثرين هذين جراً ونصباً ليس اعراباً **و**
 وانما هي صيغة وضعت للاثنين المشار اليهما في حالتَي الجر والنصب وليست تسمية لهذا **و** واختاره ابن الحاجب **و** وذكر

الوزير القفطي في تاريخ النخاعة في ترجمة أبي الحسن محمد بن كيسان ان القاضي اسمعيل كان معتنيا بما ياتي به من مقاييسه
 الغربية وكان له معه مجلس عقيب صلاة الجمعة في جامع المنصور فقال له يوما يا أبا الحسن ما تقول في قراءة ان هذان لساحران
 ما وجهها على ما جرت به عادتك من الاغراب في الاعراب فاطرق ابن كيسان مليا ثم قال نجعلها مبنية لا معربة وقد استقام
 الامر فقال له القاضي فاعلم بنا انها فقال لان المفرد هذا وهو مبنى والجمع هؤلاء وهو مبنى فحمل التثنية على الوجهين فحبب
 القاضي من سرعة اجابته وحدة خاطره وبعيد عوصه وقال له ما أحسنه يا أبا الحسن لو قال به أحد فقال ليقبل به القاضي وقد
 حسن وان من قول المصنف وان قول الاكثرين بالكسر على الحكاية لا غير اذ القول المتقدم من قوله وقيل على بابه ولذلك
 حكر به الجملة الواقعة بعده وهذه التثنية معطوفة عليها فلا سيل اذن الى الفتح لانها اذا ذاك تؤول بالمفرد فلا يستقيم العطف
 نعم ان ارتكبت تقدير فعل بعد الواو أى وجزم صاحب هذا القول أو اعتقد ان قول الاكثرين هذين جرا ونصب ليس اعرابا فالفتح
 منجبه يوقفت ويحذف اذ انبينا على هذا فقرائة هذان أقيس من قراءة هذين وإذا الاصل في المبنى ان لا تختلف صيغته مع ان
 فيها أى في قراءة هذان مناسبة لالف ساحران وعكسه الياء في احدى ابنتي هاتين فهى ارجح لمناسبة ياء ابنتي وقيل لما
 اجتمعت ألف هذان والف التثنية في التقدير قدر بعضهم سقوط ألف التثنية فلم تقبل ألف هذا التغيير وهذا التقدير عن
 مظان التوجيه بعزل اذ لا مقتضى لتقدير حذف الالف المسوقة لغرض الدلالة ٨٣ على التثنية وابقاء الالف التى هى من

سخ الكلمة وليست علامة
 على شئ وقيل ان ألف
 هذان تشبه ألف يفعلان
 فلما لم تنقلب هذه لم تنقلب
 تلك وهذا أيضا فاسد لان
 ألف يفعلان من قبيل
 الأسماء وألف هذان
 حيث تجعل للتثنية من
 قبيل الحروف وأعمال
 يصح انقلاب ألف يفعلان
 لأنها لا ينعاقب عليها
 ما تختلف به معناها لأنها
 لا تكون الافاعلا أو نائبها
 عنه بخلاف ألف هذان
 يثنىه تأتى ان فعلا

أصله - المالدن ولم يكن ووجب رد النون في مامع الضمير وليس ثمة ما يمكن نسبة هذا الرد
 اليه غير الضمير واما الثالث فلان القسم بالضمير يوجب ان يكون حرفه الباء وسبأى في حرف
 الباء أنها أصل حروف القسم فقد رد الضمير لقسم الى أصل حرفه وهو الباء (قوله اذ الاصل
 في المبنى ان لا تختلف صيغته) يعنى وصيغة نصب هذان حينئذ غير مخالفة لصيغة رفعه (قوله
 وعكسه الياء في احدى ابنتي هاتين) أى وعكس الالف في ان هذان لساحران وانما كان هذا
 عكس ذلك لان المتأخر في هذا مناسب للتقدم وفي ذلك المتقدم مناسب للتأخر ولان الاول
 حكم بارجحة الالف على الياء والثاني بارجحية الياء على الالف وحاصل كلامه ان هذا القول
 يتفرع ويلزم عليه ان هذان في قراءة الاقباين أرجح من هذين في قراءة الاكثرين لما ذكره
 من الاقسية والمناسبة بينه وبين ما بعده وهو ساحران في الالف وان هاتين بالياء في احدى
 ابنتي هاتين أرجح منه بالالف في هاتين من المناسبة بينه وبين ما قبله وهو ابنتي في الياء وان
 اردت تحقيق الكلام فاعلم ان معنى قوله وقيل هذان مبنى ان هذان يقال جرا ونصب عند
 البعض كما يقال رفعا عند الكل يدل على هذا قوله وان قول الاكثرين هذين جرا ونصب ليس
 اعرابا مفهوما ان قول الاقباين جرا ونصب هذان لان مقول قول الاكثرين هو هذين وليس
 اعرابا خبرا ويدل عليه أيضا قوله الاصل في المبنى ان لا تختلف صيغته وحينئذ فالالف

ماضيا مسندا الجماعة المؤنث من الاين وهو التعب تقول النساء ان ف والاصل أين فقلبت الياء ألفا لتحر كها وانفتاح ما قبلها
 فاجتمع ساكنان فحذف أولهما وهو الالف فبقيت الفاء وهى الهمزة مفتوحة فكسرت لبيان ان الكلمة من ذوات الياء
 على طريقة ابن الحاجب ف أو من أن بمعنى قرب ف والعمل كالاول سواء ف أو ف فعلا ماضيا ف مسندا الغير هن على انه من
 الاين وعلى أن يكون مبنيا للف مفعول ف والاصل أن على زنة ضرب للمجهول ثم ادغمت النون الاولى في الثانية وكسرت
 الهمزة ف على لغة من قال في رد وحب ف بضم الفاء فيها ف ورد وحب بالكسر ف فيها ف ونسبها الى ف أى لهذا الفعل المضاعف
 المدغم ف يقبل ويبيع والاصل مثلا ان زيد يوم الخميس ثم قيل ان يوم الخميس ف برفع اليوم على انه نائب الفاعل ف أو ف تأتى ان
 ف فعل أمر للواحد من الاين أو ف تأتى ان ف فعل أمر لجماعة الاناث من الاين أو من أن بمعنى قرب ف والعمل فيها واحد والاصل
 أن يتسكين لام الفعل وهى النون لاتصالها بنون الفاعل فتدغم ويلتقى ساكنان فحذف أولهما وهو الياء التى هى عين
 الكلمة ف أو للواحدة ف يعنى أو فعل أمر للواحدة ف مؤ كذا بالنون من أى بمعنى وعد كقوله ان هندا المليحة الحسناء وقد
 مر ف الكلام عليه في الالف المفردة ف أو ف تأتى ان أيضا ف مركبة من ان النافية وانا كقول بعضهم ف أى بعض العرب
 ف ان قائم والاصل ان انا قائم ففعل فيه ماضى شرحه ف فى ان الخفيفة من حذف همزنا اعتباطا وادغام النون الساكنة فيها

ومن ما ادعاه بعضهم من نقل حركة الهمزة الى النون الساكنة الى آخر تلك المقالة وما علمنا **بأن** هذا لا قسم اذن عشرة هذه الثمانية والمائة كدوة الجوابية **بأن** قلت ولا ينبغي للصنف عد بعض هذه الاقسام هنا وذلك لان الكلام انما هو في اللفظ المفرد وان اذا كانت كما قال فعلا ماضيا مسندا الى ضمير الاناث كان ذلك جملة فعلية وقد نبه المصنف فيما بعد هذا على انه لا ينبغي ان يعد من اقسام اما مثل قوله امانت ذانفرو ولا من اقسام اما مثل الاتفعلاوه فكيف خالف ذلك هنا ثم عبارته غير محررة وذلك لانه قال تأتي ان فعلا ماضيا مسندا للجماعة المؤنث فعمل مجموع هذا اللفظ وهو ان فعلا مسندا وليس كذلك والعبارة المحررة فيه ان يقال ان فعل ماض وفاعل هو ضمير جماعة المؤنث **بأن** تنبيهه وفي الصحاح الاين الاعيا قال أبو زيد لا ينبغي منه فعل ٨٤ وقد خولف فيه انتهى **بأن** كلام صاحب الصحاح **بأن** فعله على قول أبي زيد تسقط منه

بعض الاقسام **بأن** وهو جعل ان فعلا ماضيا من الاين أو أمرامنه والفاعل عليه ما ضمير الاناث قصير الاقسام على رأيه ثمانية **بأن** ان المفتوحة **بأن** الهمزة **بأن** المشددة **بأن** النون **بأن** على وجهين أحدهما ان تكون حرف توكيد تنصب الاسم وترفع الخبر **بأن** نحو ذلك بأن الله مولى الذين آمنوا وان الكافرين لا مولى لهم **بأن** والاصح انها فرع ان المكسورة **بأن** فيصل ولهذا لم يعد لها سيبويه مع الحسروف المشبهة بالفعل وكذا تركها المبرد في المقتضب وابن السراج في الاصول نظرا الى فرعيتها عن المكسورة **بأن** ومن هنا صح للزحخشري ان يدعى ان انما بالفتح تفيده الحصر كغنا **بأن** بالكسر

في هذا ان في الآية على قول الاقلين أرجح من الياء على قول الاكثرين لما ذكره من الاقيسية ومناسبة ألف ساحران والياء في هاتين عكس الالف فهي على قول الاكثرين أرجح من الالف على قول الاقلين لمنااسبة ياء ابنتي فليست **بأن** (قوله) فالاقسام اذن عشرة في الشرح لا ينبغي للصنف عد بعض الاقسام هنا وذلك لان الكلام انما هو في اللفظ المفرد وقد نبه المصنف فيما بعد على انه لا ينبغي ان يعد من اقسام اما مثل قوله امانت ذانفرو ولا من اقسام اما مثل امانت ولا من اقسام الامثل الاتفعلاوه **بأن** وأقول مبنى اعتراض الشارح على ان المصنف أراد بالاقسام اقسام ان التي عقد الكلام لها وهو ممنوع وانما أراد الاقسام التي وقعت هنا المطلقةا وهو ثمانية على سبيل الاستطراد ولذا ذكرها في تنبيهه واثنان على سبيل الاصل وهما قسمان ان التي عقد الكلام لها **بأن** (ان المفتوحة المشددة) **بأن** (قوله) ومن هنا صح للزحخشري ان يدعى ان انما بالفتح تفيده الحصر كغنا في الشرح فيه نظر اذ لا يلزم من كونها فرعا فادتم المحصر من حيث ان الفرع لا يلزم مساواته للاصل في جميع أحكامه نعم الموجب في انما بالكسر عند القائل به قائم في انما بالفتح وأقول هذا النظر مبنى على ان الاشارة في قوله ومن هنا راجعة الى قوله انها فرع عن ان المكسورة وهو ممنوع وانما هي راجعة الى قوله ان يكون حرف توكيد ينصب الاسم ويرفع الخبر والمعنى ومن أجل ان المفتوحة تكون حرف توكيد قال الزحخشري انها مع ما تفيده الحصر كغنا تفيده المكسورة معها لان موجب الحصر في المكسورة موجود في المفتوحة وهو تضمن معنى ما والا أو اجتماع حرفي تا كيد سلما له لكن معنى كلامه ومن أجل ان المفتوحة فرع عن ان المكسورة صح للزحخشري ان يدعى ان انما بالفتح تفيده الحصر كغنا أي قياما عليها بجامع بينهما ما فان قيل الصحيح انه لا تثبت اللغة بالقياس وهذا اثبات اللغة به أجيب بعد تسليم ان اللغة لا تثبت بالقياس بان هذا ليس منه لان ذلك أن لا يسمى مسكونا عنه باسم الحاقاله بعين مسمى بذلك الاسم لا جعل معنى تدور التسمية معه كتسمية النيدنجرا الحاقاله بالعقار لمعنى هو التخمير لله قل وتسمية النباش سارقا لا لخد خفية وما نحن فيه ليس كذلك **بأن** (قوله) وقول أبي حيان هذا شيء انفرد به ولا يعرف القول بذلك الا في انما بالكسر **بأن** (قوله) مردود بما ذكرناه) يعني من القياس الصحيح على انما بالكسر وأبو حيان هو محمد أنير الدين

وفيه نظر اذ لا يلزم من كونها فرعا فادتم المحصر من حيث ان الفرع لا يستلزم مساواته للاصل في جميع أحكامه نعم الموجب للمحصر في انما بالكسر ابن عند القائل به قائم في انما بالفتح فن قال سبب افادة انما للمحصر تضمنها معنى ما والا قال بذلك في انما بالفتح لوجود هذا السبب فيها ومن قال السبب اجتماع حرفي توكيد قال به في انما أيضا وكذلك وأما ان السبب في جعل انما بالفتح للمحصر كون ان المفتوحة فرع عن ان المكسورة فوجهه مخدوش كما مر **بأن** وقد اجمعا في قوله تعالى انما اوحى الى انما الحكم اله واحد فلا والى لقصر الصفة على الموصوف **بأن** كقولك انما يقوم زيد فالوحي اليه عليه الصلاة والسلام مقصور على التوحيد كما ان القيام في المثال المذكور مقصور على زيد والثانية بالعكس أي لقصر الموصوف وهو الحكم على الصفة وهي الوحدة **بأن** (قوله) أبي حيان هذا شيء انفرد به ولا يعرف القول بذلك الا في انما بالكسر مردود بما ذكرت **بأن** من ان أن بالفتح فرع عن ان بالكسر والحصر

لأن المكسورة ثابت فيكون الحصر لا غما المفتوحة ثابتا اذهى فرعها وفيه ما عرفت ثم المردود هو دعوى أبي حيان ان هذا
أمر لم يقل به الا الزخشرى وانه لا يعرف القول بذلك الا في انما بالكسر ورددها بان يثبت ان غير الزخشرى قال بذلك وان
القول به معروف مشهور عند النحاة لا يكون أن المفتوحة فرع المكسورة فان هذا لا يقتضى ان يكون القول بافادتها
بالفتح للحصر معروف حتى يرد به قول أبي حيان فتمامه **بجواب** قوله ان دعوى الحصر هنا باطلة لاقتضاءها انه لم يوح اليه غير
التوحيد مردود أيضا بانه حصر مقيد اذا الخطاب مع المشركون فالعنى ما أوحى الى في أمر الروية الا التوحيد لا الاشراك
ويسمى ذلك قصر قلب القلب اعتقاد المخاطب **بجواب** فانه في هذه الصورة معتد صفة هي الاشراك مكان صفة هي التوحيد فقلب
اعتقاده بآيات التوحيد ونفى الاشراك ثم ما اعتقد أبو حيان بطلانه لازم له سواء كانت انما المفتوحة للحصر أو لا لان
الزامه انما جاء من جهة انما المكسورة ولو قيل انما يوحى الى وحدانية الله لازم به ذلك وقد وقع في كلام المصنف النفي بلا بعد
الحصر الواقع بما والا وقد نص صاحب المفتاح وغيره على امتناعه لكن وقع في الكشف مثل هذا التركيب في قوله تعالى
زين للناس حب الشهوات وقال ان المزين لهم ما هو الاشوات لا غير واعتذر عنه بعضهم بان لا من قوله لا غير ليست للعطف
بل هي مجرد النفي وقوله لا غير صفة لشهوات أى ما هو الاشوات موصوفة بانها ليست غير الشهوات أى موصوفة بانها
شهوات صرفة قال الطيبي وهذا القدر وان صح في هذا المقام فكيف يصح ٨٥ في قوله في سورة النساء ما أردنا بها كتمان

الى غيرك الا احسانا لا اساءة
اذ لا يجوز فيه الا العطف
لان اسم لا المفرد لا يكون
منصوبا بأبدل اذا كان
مضافا ومشبه به قال والحق
جوازه على تأكيدها هو
منفى قبلها هذا كلامه
ولعلنا نتكلم ان شاء الله
تعالى في ذلك عند الكلام
على لا **بجواب** والحق يفهم أبو
حيان الكلام الواقع في
ذلك الآية على انه من قبيل
قصر القلب ويفسر من
دعوى الحصر بطلانها

ابن يوسف بن علي بن يوسف الامام النحوى ولد بغرناطة من الاندلس في سنة أربع
وخمسين وستمائة ولازم الشيخ بهاء الدين بن النحاس أول ما قدم القاهرة وصنف كثيرًا وتخرج
به أئمة وله النظم الرائع واليد الطولى في القراءات وحفظ منهاج النووى الاورقسين وكان
يعقد القواف على لغة الاندلسيين الا في القرآن العزيز اضر في آخر عمره وتوفي بالقاهرة
في صفر سنة خمس وأربعين وسبعمائة وفي الشرح ورد دعوى أبي حيان ان هذا شئ لم يقل
به الا الزخشرى وانه لا يعرف القول بذلك الا في انما بالكسر بان يثبت ان غير الزخشرى قال
بذلك وان القول به معروف مشهور عند النحاة لا يكون المفتوحة فرع المكسورة وأقول
لما كان قياس المفتوحة على المكسورة صحيحا كان القول به كاشهرا والمتعدي فأنه رد
به على أبي حيان (قوله فالعنى ما أوحى الى في أمر الروية الا التوحيد لا الاشراك) في عبارته
جمع بين العطف بلا وبين النفي والاستثناء وقد نص صاحب المفتاح على منعه لان لا موضوع
لان ينفي بها ما أوجب للتبوع لان ينفي بها ما نفيت عنه لكن قال الطيبي والحق جوازه
على تأكيدها هو منفى قبلها وقال التفتازانى وقد يقع ذلك في تراكيب المصنفين لافي كلام
البغلاء الذين يستشهد بكلامهم (قوله فان للنفي والا الحصر) هكذا وقع في بعض النسخ وفي

عنده **بجواب** الذي يقول هو في **بجواب** وما محمد الرسول فان ما في الكائنة **بجواب** للنفي والحق الكائنة لا لايجاب مفيد ان **بجواب** الحصر
قطعا **بجواب** وقد علمت بما قدرناه اندفاع سؤال الرد على المصنف وذلك ان ظاهر كلامه كون ما اسما لان وللنفي خبرها والامعطوف
على الاسم وللحصر معطوف على الخبر وأما مبتدأ وخبر والجملة معطوفة على الجملة المتقدمة وكلاهما مشكل فان الحصر هو
اثبات أمر ما ذكره ونفيه عن غيره بطريق مخصوص والا ليست بغير هذا الاعتبار وانما الذى للحصر هنا مجموع
ما والا وبالطريق الذى ساكنا في تقرير كلامه يندفع ذلك السؤال **بجواب** وليست صفة صلى الله عليه وسلم منحصرة في الرسالة
ولكن لما استعظموا موته عليه الصلاة والسلام جعلوا كأنهم انبثاله البقاء الدائم **بجواب** مع وصف الرسالة **بجواب** الحصر باعتبار
ذلك ويسمى ذلك قصر افراد **بجواب** وقد صرح صاحب المفتاح بما ذكره المصنف من ان هذا قصر افراد اخر اجالا لكلام لا على
مقتضى الظاهر بتزويل استعظامهم هلاكه منزلة استبعادهم اياه وانكارهم له حتى كأنهم اعتقدوا فيه وصفين الرسالة
والنبي عن الهلاك فقصر على الرسالة نفيا للتبري عن الهلاك وقد استبعد ذلك من جهة عدم اعتباره الوصف الذى هو
قد خلت من قبله الرسل حتى كأنه لم يجمله وصف قبل ابتداء كلامه لبيان انه ليس متبرئا عن الهلاك كسائر الرسل اذ على اعتبار
الوصف لا يكون القصر الا قصر قلب لانهم لما انقلبوا على أعقابهم كأنهم اعتقدوا انه رسول لا كسائر الرسل في انه يخلو
كما خلووا ويوجب التمسك بدينه بعده كما يجب التمسك بدينهم بعدهم فردعهم بانه ليس الا رسولا كسائر الرسل يخلو كما خلووا

ويجب التمسك بدينه بعده كما يجب التمسك بدينهم بعدهم قال التفتازاني في حاشية الكشف ومن زعم انه يلزم من جملة على قصر القاب ان يكون مخاطبون منكروا للرسالة فقد أخطأ خطأ بينا وذهل عن الوصف قال ثم لا خفاء في ان الفاء في آفان مات تنفيذ تعليق الجملة الشرطية أعني مضمون الجزاء مع اعتبار التقييم بالشرط بالجملة قبلها وهي وما محمد الرسول قد خلت من قبله الرسل تعليقاته السابقة وترتبها عليها وتوسط الهمزة لا تكرار ذلك أي لا ينبغي ان يجعلوا احوال رسل من قبله سبباً لانقلابهم على اعقابهم بعدهم لا كهم بل سبباً لتمسكهم بدينه كما هو حكم سائر الانبياء في انقلابهم على اعقابهم تمكيساً لموجب القضية المحققة التي هي كونه رسولا يخلو كما خلت الرسل والاصح ايضاً انها موصول حرفي مؤول مع معموليه بالمصدر في هذه كالصفة الكاشفة للموصول الحرفي واذا كانت كذلك فيكون كان الخبر مشتقاً بالمصدر المؤول به من لفظه أي من لفظ ذلك الخبر فعلا كان أو اسماً في تقدير بلغني انك تنطلق أو انك منطلق بلغني الانطلاق أي انطلقك باضافة المصدر الى فاعل ذلك الفعل أو شبهه فيومنه بلغني انك في الدار التقدير استقرارك في الدار لان الخبر بالحقيقة هو المحذوف من استقرار أو مستقر في ولوج ملته بكان أو كائن لكان التأويل بلغني كونك في الدار قال التفتازاني في حاشية الكشف وما يجب التنبيه له انه اذا قدر في الظرف المستقر كان أو كائن فهو من التامة بمعنى حصل وثبت والظرف بالنسبة اليه لغو لا ناقصة والالكان الظرف في موقع الخبر فتقدر كان أخرى وتسلسل التقديرات في وان كان جامداً قدر بالكون نحو بلغني ان هذا زيد تقديره بلغني كونه زيداً لان كل خبر جامد يصح نسبته الى المخبر عنه بلفظ الكون تقول هذا زيد وان شئت هذا كائن زيداً ومعناها واحد في وقدره

٨٦

بعضها فان ما للنفى والالخصر وفي الشرح عليه سؤال وهو ان الاليسبت بمفردها للخصر وجوابه ان قوله للنفى ليس خبراً وانما هو متعلق بمحذوف صفة لما والخبر قوله للخصر والتقدير فانما الكائنة للنفى والالخصر أو فانما عينها كائنة للنفى والالخصر (قوله والاصح ايضاً انها موصول حرفي مؤول مع معموليه بالمصدر) في عبارته تسامح واحسن منها قول الرضي وان المفتوحة موضوعة لتكون بتأويل مصدر خبرها مضافاً الى اسمها فغني بلغني ان زيداً قائم بلغني قيام زيد وكذا اذا كان الخبر جامداً نحو بلغني انك زيداً يديك فان بقاء النسبة اذا لحقت آخر الاسم وبهذا التاء أفادت معنى المصدر نحو القرعية والمضروبية (قوله وزعم السهيلي) هو أبو القاسم عبد الرحمن بن الخطيب أبي محمد عبد الله الامام المشهور ولد سنة ثمان

وبعدها هاء التأنيث أفادت معنى المصدر نحو القرعية والمضروبية (قوله وزعم أبو القاسم السهيلي) صاحب الروض الانف في شرح السيرة النبوية في الذي يقول بالمصدر انما هو ان الناصبة للفعل

ونجمة

لانها أبداً مع الفعل المتصرف وان المشددة انما تقول بالحديث في

فاذا قلت بلغني ان زيداً قائم فاعني بلغني هذا الحديث فيقال وهو قول سيبويه ويؤيده ان خبرها قد يكون اسماً محضاً في معنى جامداً في نحو علمت ان اللبث الاسد وهذا لا يشعر بالمصدر اه في كلامه في وقدمضي ان هذا يقدر بالكون في فلا تخرج بذلك عن المصدرية ولت تأويله بالاسدية فيفيد معنى المصدر كما مر وهنا في تنبيهات الاول في ما أسلفه المصنف في صدر الكلام من افادة ان المفتوحة لا توكيده هو الذي نص النحويون عليه واستشكله بعضهم بانك لو صرحت بالمصدر المنسبك لم يقدتوكيده اقل ابن قاسم وليس هذا الاستشكال بشيء في التنبيه الثاني في كون ان المفتوحة فرع المكسورة هو الاصح كما تقدم وهو مذهب سيبويه والقراء وذهب اليه المبرد وابن السراج وعليه الجمهور وقيل ان المفتوحة أصل المكسورة وقيل هما اصلان واستدل الاول باوجه منها ان الكلام مع المكسورة جملة غير مؤولة بمفرد بخلاف المفتوحة والاصل ان يكون المنطوق به جملة من كل وجه أو مفرداً من كل وجه ومنها ان المكسورة مسنونة بجمع موافقاً لزيادة بخلاف المفتوحة ومنها ان المفتوحة تصير مكسورة بمحذوف ما يتعلق به كقولك في عرفت انك برانك بر ولا تصير المكسورة مفتوحة لزيادة المرحوع اليه بمحذوف أصل ومنها ان المكسورة تفيد معنى واحداً وهو التوكيد والمفتوحة تفيد وتعلق ما بعدها بما قبلها فكانت فرعاً ومنها ان المكسورة أشبه بالفعل لانها عاملة غير معمولية كما هو أصل الفعل ومنها ان المكسورة كلمة مستقلة والمفتوحة كعض اسم ولا يخفك ان المقصود الاستدلال على ان المفتوحة فرع عن المكسورة لانها فرع في الجملة ولا يخفك ما في هذه الوجوه أو بعضها من النظر فتأمل في التنبيه الثالث في قد سلف ان المفتوحة تؤول مع صلتها بمصدر وهذا التأويل قد يلزم في بعض المواضع وقد يجوز وقد يمتنع فيتم يلزم التأويل يجب الفتح كما اذا وقعت مع

معهم ولها في موضع من فروع بالابتداء نحو عندى انك قائم ونحو فلولائه كان من المسبحين أو بالفعل نحو أو لم يكنهم أنا أنزلنا ونحو قل أوحى الى أنه استمع ونحو لا آتيتك ما أن في السماء نجماً أو في موضع منصوب بالفعل غير خبر ولا محكي بالقول نحو ولا تخافون انكم ائتمركم بالله وخرج نحو ظننت زيدا انه قائم ونحو قال انى عبد الله أو في موضع مجرور نحو ذلك بان الله هو الحق ونحو مثل ما انكم تنطقون وحيث يجوز التأويل وعدمه يجوز الوجهان الفتح والكسر نحو أول قولى انى أجسد الله تعالى فالفتح على ان المعنى أول أقوالى جسد الله تعالى من حيث هو باى عبارة كان والكسر على ان المعنى أول أقوالى هذا اللفظ المعين وكذا نحو اذا انه عبد الله القفاى اذا هو عبد القفاوا اذا عبدوا به وكذا نحو من عمل منكم سوء أجهالة ثم تاب من بعده وأصلح فانه غفور رحيم أى فهو كذلك أو فغفرانه له ورحمته اياه حاصلان وحيث يمنع التأويل يمنع الفتح فلهذا كسرت واقعة في ابتداء الكلام نحو أنا أعطيتك الكوثر أو جواب قسم نحو والله ان زيدا قائم أو محكية بالقول نحو قال انى عبد الله فخرج ما يقع بعد القول غير محكي كما أسلفناه أو في موضع الحال نحو وما أرسلنا قبلك من المرسلين الا أنهم ليأكلون الطعام أو خبر اسم عين نحو زيدا فاضل أو قبل لام معلقة نحو والله يعلم انك لرسوله وقد تعرض القوم لحصر المواضع التي يجب فيها الفتح والمواضع التي يجب فيها الكسر والمواضع التي يجوز فيها الامران والاصل في ذلك هو ما قررناه وانما تعرضنا لذلك لان المصنف أغفله ولم يتعرض اليه في شيء من هذا الكتاب فاردنا تمام الفائدة بذلك كره **و** وتخفف **ب** ان المفتوحة **ب** بالانفتاح فيبقى عملها على الوجه الذى تقدم شرحه في ان الخفيفة **ب** واسلفنا الكلام على ذلك مشبعاً بالثاني **ب** من وجهى ان المفتوحة المشددة **ب** وان تكون لغة في لعل كقول بعضهم **ب** أى بعض العرب **ب** اذ انت السوق أنك تشتري لنا شيئاً **ب** حكاه الخليل وانما يتم الاستدلال بذلك اذ ثبت ان العربي المتكلم بهذا الكلام قصد الترجى والا فاللفظ محتمل لارادة التعليل على حذف اللام أى لانك تشتري **ب** وقرأة **ب** بالجرأى وقرأة من قرأ **ب** وما يشعركم انها ٨٧ اذ جاءت لا يؤمنون **ب** بفتح هزة ان وهى قرأة من عدا ابن كثير وأبا

وخمسائة مدينة مائة وتوفى بمرأى كس في شعبان سنة احدى وثمانين وخمسائة وكان مكفوفاً قال ابن خلكان وهذه النسبة الى سهيل وهى قرية بالقرب من مائة سميت باسم الكوكب لانه لا يرى في جميع الاندلس الا من جبل مطل عليها **(أم)** **(قوله)** وليس منه قول زهير **(هـ)** هذا رد على ابن السجري فانه جعل بيت زهير منه واخل بكسرة هزة المضارعة في الاكثر وقد تفتح **ب** على أظن وفي البيت اختصاص القوم بالجال **(قوله)** لماسيأتى **(ب)** يعنى به دستور حيث قال ومثله

عمر وأبا بكر عن عاصم وقرأ هؤلاء المستنقون بالكسر **ب** وفيها بحث سيأتى ان شاء الله تعالى في باب اللام **ب** أم **ب** على أربعة أوجه أحدها

ان تكون متصلة وهى منحصرة في نوعين وذلك **ب** الاختصاص فيها **ب** لانها **ب** ذات **ب** وان يتقدم عليها هزة التسوية **ب** ولك ان تقدرا ان يتقدم من فروع على الابتداء والخبر محذوف أى لانها اما تقدم هزة التسوية عليها **ب** ان على التقدير الاول مفرد وعلى الثانى جملة وقد عرفت فيما تقدم ان هزة التسوية هى التى يصلح حاول المصدر محلها مع ما دخلت عليه **ب** ونحو سواء عليهم استغفرت لهم أم لم تستغفر لهم **ب** أى سواء عليهم استغفرك لهم وعدمه ونحو **ب** سواء علينا أجزعنا أم صبرنا **ب** أى سواء علينا الجزع والصبر **ب** وليس منه **ب** أى من قسم أم الواقعة به هزة التسوية **ب** قول زهير وما أدرى وسوف اخل ادرى * أقوم آل حصن أم نساء **ب** بل هو من القسم الثانى **ب** لماسيأتى **ب** وبأى أيضاً ما يتوجه عليه من النقد واخل بكسر الهزة أى اظن وتفتح على الاصل وفي البيت اختصاص الرجال بالقوم على حذف قوله تعالى لا يسخر قوم من قوم عسى أن يكونوا خيراً منهم ولا نساء من نساء عسى أن يكن خيراً منهن وقال الزمخشري ان اختصاص القوم بالرجال صريح في الآية وفي البيت المذكور قال واما قولهم في قوم فرعون وقوم عادهم الذكور والاناث فليس لفظ القوم بمتعاطى يعنى بمنناول للفرقيين ولكن قصد ذكر الذكور وترك ذكر الاناث لانهم توابع لرجالهم قال وهو في الاصل جمع قائم كصوم وزور ويجوز ان يكون تسمية بالمصدر قال بعض العرب اذا كانت أحببت فوما وبغضت فوما أى قدامها هذا كلامه وقد انتقد من وجهين الاول ان قوله اختصاص القوم بالرجال ليس على ما ينبغي والصواب ان يقول اختصاص الرجال بالقوم وقد عرفت ما في ذلك فيما سبق والثانى ان قوله هو في الاصل جمع فيه نظراً لان فعلاً ليس من ابناء الجموع الاعلى مذهب الاخفش **ب** أو يتقدم **ب** بالنصب عطفاً على المنصوب المتقدم في قوله اما ان يتقدم **ب** عليها هزة يطابها وبام التبيين **ب** كما يطاب باى **ب** نحو أزيد في الدار أم عمرو **ب** أى أيهم في الدار وأم هذه في النوعين عاطفة عند الجمهور وفي كتاب البديع انهم ليست بحرف عطف وذهب ابن كيسان الى ان أصلها أو والميم بدل من الواو وذكر أبو جعفر النحاس في أم هذه خلافاً وان أبا عبيدة ذهب الى انها بمعنى الهزة فاذا قلت

أقام زبداً عمر وفالغنى أعمر وقام فيصير على مذهبه استفهامين وانما سميت في النوعين متصلة لان ما قبلها وما بعدها لا يستغنى باحدهما عن الآخر وعلى هذا فلا اتصال بين السابق واللاحق فاطلق عليها انها متصلة باعتبار متعاطفها المتصلين فتسميتها بذلك انما هو لا يخرج عنها وبعضهم يقول سميت متصلة لانها اتصلت بالهمزة حتى صارت اضافة الاستفهام بمثابة كلمة واحدة الا ترى انهما جميعا بمعنى أى فيكون اعتبارهما بهذا المعنى في تسميتها أولى من الوجه الاول لان الاتصال على هذا الوجه راجع اليها نفسها لا الى أمر خارج عنها لكن هذا انما يتأتى في المسبوقه همزة الاستفهام لا همزة التسوية فيترجى الوجه الاول لشموله للنوعين وهو تسمى أيضاً ما دلة لمادلهم الهمزة في اضافة التسوية في النوع الاول والاستفهام في النوع الثاني ويفترق النوعان من أربعة أوجه اولها وثانيها ان الواقعة بعد همزة التسوية لا تستحق جواباً لان المعنى معها ليس على الاستفهام بل هو خبر محض وهذا هو الوجه الاول وما احسن ما قاله المصنف لا تستحق جواباً لان الخبر قد يجاب بقول القائل جائز يد فتقول في جوابه نعم لا من جهة كونه يستحق ذلك وانما تقول لغرض التصديق وكيف يستحق الخبر جواباً وانما ذكر لغرض الاعلام لا لغرض الاستفهام وان الكلام معها أى مع أم المعادلة للهمزة التسوية هو قابل للتصديق والتكذيب لانه خبر وليس تلك هي وهي أم المعادلة للهمزة الاستفهام هو كذلك أى يكون الكلام معها قابلاً للتصديق والتكذيب لان الاستفهام معها على حقيقته فلا تصديق ولا تكذيب مع وجوده اذ هو انشاء وهذا هو الوجه الثاني ٨٨ من الاوجه التي تفرق فيها النوعان وقد كنت اورد على هذا الكلام النقض بصور

كثيرة وقعت فيها أم متصلة بعد همزة ليست للتسوية ولا للاستفهام الحقيقي كما اذا كانت للانكار او التعجب فان قلت ليس المراد بكون الاستفهام معها على حقيقته كونه كذلك دائماً وانما المراد وجوده في الجملة فيكون وجه الفرق ان ام التي بعد همزة التسوية لا استفهام معها البتة والتي بعد همزة ليست للتسوية من حد الاستفهام الحقيقي معها في بعض الصور قلت قد وقع للمصنف بعد هذا ان الهمزة اذا كانت للانكار كانت بمنزلة النفي والمتصلة لا تقع بعده فعلم ان خروج الهمزة عن الاستفهام الحقيقي منافي للمتصلة عنده اه وأقول ما وقع للمصنف بعد هذا لا يدل على ان خروج الاستفهام عن معناه الحقيقي الى أى معنى كان منافي لام المتصلة وانما يدل على ان خروجه الى الانكار لا ينافي لما هو لا يقتضى ان خروجه الى أى معنى كان منافي لها والحق أن مراد المصنف ان الاستفهام معها على حقيقته في الجملة لا في جميع الصور يدل انما سيحكي عن الزمخشري في قوله تعالى قل اتخذتم عند الله عهداً اجواز اذ لا يكون الاستفهام منه

تعالى على حقيقته ومن دعوى كثرة الحذف اذ التقدير عند من جعلها للاستفهام آمن هو فانت كون خيراً أم هذا الكافر حذف معادل الهمزة والخبر وفي هذا تقرير لان أم متصلة مع تصرجه بان الاستفهام الذي سبقها مجازي لا حقيقي فان قلت لم لا تقدر منقطعة بمعنى بل والهمزة مرادها الاطالي قلت لان حرف الاضراب لا يقدر لعدم الدال عليه وسبب أني قرياً ما يشبهه باليه في عبارة سيبويه وأيضاً هو تقدير شيء مستغنى عنه وأيضاً تعبيره بالمعادل يابى جملة على الانقطاع وسبب أني له مواضع من هذا القبيل ننبه عليها وعلى بعضها عند المرور بها ثم ظهر لي انه يمكن الجواب عن ذلك بانه ليس المراد بقوله لان الاستفهام معها على حقيقته كونه كذلك دائماً وانما المراد وجوده في الجملة فيكون وجه الفرق ان أم الواقعة بعد همزة التسوية لا استفهام معها البتة بل الكلام معها خبر محض دائماً واما الواقعة بعد الهمزة التي ليست للتسوية فيوجد الاستفهام معها على حقيقته في الجملة أى في بعض الصور كما في قولك أزيد قائم أم عمرو وهذا محصل للغرض وان لم تكن حقيقة الاستفهام مرادة في كل موضع فلا يرد النقض بشيء من تلك الصور ثم تذكرت انه قال بعد هذا ان الهمزة اذا كانت للانكار كانت بمنزلة النفي والمتصلة لا تقع بعده وهذا يتعدح فيما ظهر لي ثانياً في الاشكال الاول على حاله فتأمل

في الثالث والرابع ان أم الواقعة بعد همزة التسوية لا تقع الا بين جملتين ولا تكون الجملتان معها الا في تأويل المفردين كما سبق في أوائل الكتاب وهو يكونان أى الجملتان اللتان تقع أم بينهما في فعليتين كما تقدم من قوله تعالى استغفرت لهم أم لم تستغفر لهم وقوله تعالى سوا علمنا اخرنا أم صبرنا أو اسميتين كقوله

ولست أبالي بعد فقدي مالكا • أموتى ناءم هو الآن واقع في ناه أى بعيد • ووخلفتين نحو سوا عليكم أذعنوهم أم
أنتم صامتون • وهذا ما يدل على أن همزة لتسوية ليست بمعنى أن الشرطية كما ذهب إليه الرضى لدخولها على الجملة
الاسمية وانهذاره عن الآية بأنه انما جاز ان تقدم الفعلية واللام بجزء ساقط فان الهمزة في البيت باشرت الاسمية وهو نص
في جواز ما منع به ولا يفيد العمل بتقدم الفعلية في الآية فان الجملة المعطوفة على جملة الشرطية تمنع كونها اسمية • وأم
الآخرى • وهى الواقعة بعد همزة الاستفهام • يتوقع بين المفردين وذلك هو الغالب فيها نحو أنتم أشد خلقا أم السماء بناها •
وجه كونها دخلت هنا بين المفردين مع أن المتقدم عليها فى الصورة جملة أن السماء معطوف على أنتم وأشد خلقا خبر مؤخر
عن المتعاطفين تقدير افهوفى التقدير كقولك أزيد أم عمرو قام • وبين جملتين ليستافى تأويل المفردين • فظهر أن الوجه
الثالث من أوجه الافتراق هو أن ذات همزة التسوية لا تقع إلا بين جملتين وذات همزة الاستفهام لا تتقدم بذلك بل تقع بين
الجملتين والمفردين وظهر أيضا أن الوجه الرابع هو أن الجملتين مع ذات همزة التسوية لا يكونان إلا فى تأويل المفردين وأنهما
مع ذات همزة الاستفهام لا يكونان إلا فى تأويل المفردين • ويكونان •
أى الجملتان اللتان تقع

٨٩

بينهما أم المصاحبة
لهمزة الاستفهام • وأيضا
فما يتبين • كما يكونان مع
أم الآخرى • كقوله
فقمتم للطيف مرنا
فارقنى •

فقلت أهى سرت أم عادنى
حلم •

المراد بالطيف هنا خيال
المحوبة المرقى فى النوم
والمرتاغ الخائف وأرقى
اسهرنى وأهى بأهـ كان
الماء بعد الهمزة فى
التسهيل ما يقتضى أنه
قليل وفى شرحه لمصنفه
أن الاسكان فى ذلك لم

كون أم بمعنى أى الأمرين والمهمزة فيه للتقرير ولم يتعقب واحدا منهما (قوله وأم الآخرى
تقع بين المفردين) يعنى المفردين اللذين يطلب تعيين أحدهما سواء انضم إلى الأول ما ينصير به
كلاما ليس بمسؤول عنه أو إلى الثانى ولهذا قال المفردين بالتعريف وأن كان المناسب لقوله
وبين جملتين التذكير قال المصنف فى أوضح المسالك وتقع بين مفردين متوسطا بينهما ما لا
يسئل عنه نحو أنتم أشد خلقا أم السماء بناها أو من آخر أعني نحو وأن أدري أقرب أم بعيد
ما توقعون اهـ (قوله فقمتم للطيف الخ) الطيف هنا خيال المحبوبة الذى رآه فى النوم والمرتاغ
الخائف وأرقى أسهرنى وأهى بأسكان الماء بعد الهمزة وفى شرح التسهيل لمصنفه أن ذلك
لم يجئ إلا فى الشعر وعادى جاء فى الحلم فخمتمين وقد تسكن لأمه رؤيا لنام (قوله وذلك على
الارجح فى هى من انها فاعل محذوف) لأن الاستفهام عن الفعل أولى من الاستفهام عن الذات
(قوله لعمر ك ما أدري الخ) شعث بضم الشين المعجمة وفتح العين المهملة قال ابن السكيت فى شرح
الكامل شعيب بياء واحدة وقال ابن سيده شعيث اما تصغير شعث أو شعث أو أشعث تصغير
ترخيم ورواه بعضهم شعيب وهو تصغير وسهم بفتح السين المهملة ومنقر بكسر الميم وسكون
النون وفتح القاف وبالراء فى آخره (قوله الاصل أشعث بالهمزة فى أوله والتنوين فى آخره
محذوفه بالضرورة) فى الشرح واما أن الاصل شعيث بالتنوين فممنوع فقد قال السيرافى عند
إنشاد هذا البيت لا بد فيه من تقدير الالف لانه بحر وهذه القبيلة يقول لم تستقر على أب لان

فى ل

يبحث فى الشعر وسرت سارت له لا وعادى جاء فى
والحلم بضمسين رؤيا النوم وتسكن لأمه أيضا قال ابن الحاجب يريد أنى وقت من أجل الطيف مذهبها مذعور اللقائه وأرقى
لما لم يحصل اجتماع محقق ثم ارتب هل كان الاجتماع على التحقيق أو كان فى المنام ويجوز أن يريد فقمتم للطيف وأتافى
النوم اجـ لا فى حال كونه مذعورا الاستعظاما وأرقى ذلك لما انتهت فلم أجده محققا ثم من فرط صابته شك أهى فى
التحقيق سرت أم كان ذلك حلما على عادتهم فى مبالغتهم كقوله أنت أم أم سالم قلت حاصله احتمال كون القيام فى الميظنة
أو فى المنام وأما الشك فى الاجتماع هل كان فى النوم أو الميظنة فنابت على كل من الاحتمالين • وذلك • الذى قلناه
من كون الجملتين فى البيت فعليتين مبنى • على الأرجح فى هى من انها فاعل محذوف • أى فعل محذوف • يفسره سرت •
لأن الاستفهام بالفعل أولى لأن الاستفهام عما يشك فيه وهو الاحوال لانها انما تتجدد وأما عن الذوات فقليل ومن ثم رجع
النصب فى باب الاشتغال فى نحو أزيد اضربت ويجوز فى البيت أن يكون هى مبتدأ وسرت خبره فتكون الجملة ان مختلفتين
• واسميتين كقوله لعمر ك ما أدري وأن كنت داريا • شعيث بن مهم أم شعيث بن منقر الاصل أشعث بالهمزة • فى أوله
والتنوين فى آخره • محذوفه بالضرورة • وأقول اما أن الاصل أشعث بالهمزة فسلم واما أن حذفه بالضرورة فليس بمنطق عليه

ولا يقال في جواب ذلك ولا ولا نعم لأنه لا يفيد الغرض من تعيين أحدهما واحترار المصنف بقوله المتصلة من المنقطة
فإنه انجاب بنم أولا من حيث انه الطلب التصديق لا لطلب التصور فاذا قيل انه الابل أم شاء قلت في الجواب نعم أولا اذا السؤال
عن تلك الاشباح المرتبة أهى شاء فالجواب بنم أولا يحصل المقصود فان قلت ليس الامر كذلك فقد قال ذوالرمة
تقول عجوز مدرجى تروحا * على بابها من عند أهلى وغاديا أدوزوجة بالمصرام ذو خصومة * أراك لها بالبعرة
العام ناويا فقلت لها لان أهلى جيرة * لا كتبة الدهن اجيعا وما ليا وما كنت مذابصرتى في خصومة *
أراجع فيها بابنة القوم قاضيا * فاجاب بلامع ان السؤال بالهززة وأم المتصلة والمدرج بفتح الميم مصدر من قولك درج
الرجل مشى والمتروح اسم فاعل من تروح اذا ذهب في الزمن المسمى بالراح وهو من زوال الشمس الى الليل تقول راح
يروح رواحا وهو تقيض قولك غدا يغدو والراح زوجة منك وحة الرجل به قد ويقال لها زوج أيضا كما يقال لبعلاها بدون
هاء وانكر بعض مجيء الزوجة بالهاء للمرأة والبيت راد عليه وذوزوجة خبر مبتدأ محذوف يقدر متأخرا على سبيل الوجوب
عند ابن الحاجب وابن المصنف وجساءة لكون المستفهم عنه هو الخبر وعلى سبيل الاستحسان عند سيبويه كما هو والتقدير
أدوزوجة بالمصر أنت أم ذو خصومة والجيرة جمع قلة للجار والا كتبة جمع كتيب وهو الرمل المجمع كالكموم والدهناء مكان
معروف وقد يستشكل عطف الشاعر قوله غاديا مع انه من معمولات المصدر المخبر عنه بقوله على بابها أو بقوله من عند أهلى
ففيه الاخبار عن المصدر قبل استعمال معمولاته وهو ممتنع ويجب منع ان يكون ٩١ على بابها أو من عند أهلى خبرا بل

الكل من معمولات
المصدر والخبر محذوف
أى حاصل في قولك ليس قوله
لا جوابا للسؤال الهابل هو
مورد لما توهمته من وقوع
أحد الامرين كونه
ذازوجة وكونه ذا خصومة
ولهذا لم يكتم بقوله
لاذ كان رد ما لم يلظ به
انما يكون بالكلام التام

الاول أم التي تتقدمها هزة التسوية (قوله فان قلت فقد قال ذوالرمة الخ) هذا السؤال
وجوابه لابن عصفور في شرح الجمل والرمة بضم الراء قال في الصحاح هي قطعة من جبل بالية
والجمع رمم ورمام وبه اسمى غيلان ذوالرمة والمدرج بفتح الميم مصدر او اسم مكان من درج اذا
مشى والمتروح اسم فاعل من تروح بمعنى راح رواحا تقيض غدا غدو والراح أيضا اسم للوقت
من زوال الشمس الى الليل والزوجة المنكوحة بعقد النكاح ويقال لها زوج أيضا وهو الواقع
في التنزيل كما يقال لبعلاها وجيرة بكسر الجيم جمع جار واكتبة بالثنية جمع كتيب وهو الرمل المجمع
كالكموم والدهناء موضع ببلاد نعيم يدو يقصر وهو في البيت مقصور (قوله مسئلة اذا عطف
بعد الهززة با وفان كانت همزة التسوية لم يحز قياسا) لان ما يقتضيه أو منافي لما تقتضيه
التسوية لان أو تقتضى أحد الشئيين أو الاشياء والتسوية تقتضى نفس الشئيين أو الاشياء

ولهذا قال ان أهلى جيرة البيت وما كتبت هذا البيت في جوابه مسطورا في شرح الجمل لابن عصفور
ومذكوران فيما وجدته من شرح الجزواية ولعل المصنف وقع له ذلك على سبيل الموارد والاتفاق ولم يطلع على
كلامه وفي شرح س للصغار مانصه قال كيف شرطتم في المتصلة ان يكون جوابا باحد الاسمين وذو الرمة يقول
تقول عجوز وساق الايات الاربعة ثم قال قلت عن هذا جوابان أحدهما ان تكون أم ذو خصومة على تقدير أم أنت ذو
خصومة فتكون منقطة فاجابها بالاول وهذا ليس بشئ لان الجواب مع المتصلة يكون للثنائي لا للاول الا ترى انه قد ضرب
عن الاول فلا يقع عنه جواب وهو هنا قد أجابها عن الاول بقوله ان أهلى جيرة ثم أجاب عن قولها أم ذو خصومة بقوله
وما كنت مذابصرتى فانما ينبغي ان يكون لارد الما انبنى عليه سؤالها فكانه قال لها غلطت في انك اعتقدت اني أحد هذين
فلست هذا ولا هذا فما ورد من ذلك فان تخريجهم على هذا الى هنا كلامه قلت وظاهر كلامهم ان لاني كلام ذي الرمة هي
الجوابية أخت نعم ولوقيل بانها الناهية والمعنى لا تظني ماذا كرت من اني متصف باحد ذينك الامرين وحذف الفعل
المنهى عنه لقريضة قوله ان أهلى الى آخره لكان حسنا واندفع السؤال بذلك لا بتناؤه على ان لا هي الجوابية وقد منعناه
فتأمل في مسئلة اذا عطف بعد الهززة با وفان كانت همزة التسوية لم يحز قياسا وقد يعارض هذا بما سياتى له في اوجي
قال انها انى للتقريب نحو ما أدري أسلم أو ودع حكاه عن الحريري وغيره ولم يتعقبه من جهة العطف بأو بعد همزة
التسوية وقد مر له في أول الكتاب ان ضابطها هو ان تكون داخلية على جملة يصح حلول المصدر محلها وهذا منات في المثال
المذكور فتكون الهمزة فيه للتسوية وقد صرح سيبويه في الكتاب بجواز الاتيان بأو بأم في نظير هذا المثال فقال ما أدري

أز يدعـدك أو عمرو وان شئت قلت ما أدري أز يدعـدك أم عمرو وتقول ليت شعري ألقيت زيداً أو عمرو أو حلول المصدر
منات المحضة قولك ما أدري كون زيد يدعـدك وليت شعري لقاء زيد برفع لقاء وسبق للصنف ان ما بعد أدري وليت شعري
من مواقع همزة التسوية فان قلت ماذا كره في المثال الاخير معنى على جعل الجملة المقترنة بالهمزة من قولك ليت شعري أقام
زيد خبر ليت كما أشار اليه ابن الحاجب وقد استشكله الرضي بان الشعر مصدر معناه متعلق بضمون الجملة الاستفهامية
فهى من حيث المعنى مفعول شعري ومفعول المصدر لا يكون ذلك المصدر حتى يخبر به عنه لان علمك بالشيء غير ذلك الشيء
قال وانما خبر ليت هنا واجب الحذف لاسا دمسده لكثرة الاستعمال قلت هذا الاشكال مندفع بان المصدر هنا بمعنى
المفعول كالقول بمعنى المقول فالجملة اذن خبره أى ليت مشعورى قيام زيد وما ارتضاه من ان الخبر محذوف وجوباً يلزم منه
الخروج عما استقر في كلامهم من انه لا يحذف وجوباً بدون سادسده على انه لو سلم ما قاله الرضي لم يندفع الاشكال عن
المصنف لان المصدر يصح حذوفه هنا سواء رفعت المصدر أو نصبت وغاية الامر انك تقدر مع ذلك خبر ليت وليس ذلك بخلاف
حلول المصدر في هذا المحل وهو قد أولع بالبناء للمفعول بالبناء للمفعول وهو قولهم بان يقولوا سواء كان كذا أو كذا وهو نظير قولهم
يجب أقل الامر من كذا أو كذا والصواب العطف في الاول بام فيقال سواء كان كذا أم كذا وفي الثاني بالواو فيقال
يجب أقل الامر من كذا أو كذا وفي الصحاح تقول سواء على قف أو قعدت اه وهو هذا نظير ما حكاه المصنف عن الفقهاء
وغيرهم مخطئاً لهم ولم يذكروا الجوهري وغير ذلك وهو سهو وفي الكامل لهذا ان ابن محيصة قرأ من طريق الزعفراني
أولم تنذرهم بلفظ أو كان أم الثانية في قراءة الجماعة وهو هذا من الشذوذ يمكن وأقول اعلم ان السيراني قال في شرح
الكتاب وسواء اذا دخلت بعدها ألف ٩٢ الاستفهام لم يمت أم بعدها كقولك سواء على قف أم قعدت واذا كان بعد سواء

فملان بغير استفهام كان عطف أحدهما على الآخر
أو كقولك سواء على قف أو قعدت اه كلامه وهو نص صريح بقضى بجهة قول الفقهاء وغيرهم سواء
(قوله وقد أولع الفقهاء وغيرهم بان يقولوا سواء كان كذا أو كذا وهو نظير قولهم يجب أقل الامر من كذا أو كذا والصواب العطف في الاول بام فيقال سواء كان كذا أم كذا وفي الثاني بالواو فيقال يجب أقل الامر من كذا أو كذا وفي الصحاح تقول سواء على قف أو قعدت اه ولم يذكروا الجوهري وغير ذلك وهو سهو وفي الكامل لهذا ان ابن محيصة قرأ من طريق الزعفراني أولم تنذرهم بلفظ أو كان أم الثانية في قراءة الجماعة وهو هذا من الشذوذ يمكن وأقول اعلم ان السيراني قال في شرح الكتاب وسواء اذا دخلت بعدها ألف ٩٢ الاستفهام لم يمت أم بعدها كقولك سواء على قف أم قعدت واذا كان بعد سواء

كان كذا أو كذا أو بجهة التركيب الواقع في الصحاح وقراءة ابن محيصة التي لا همزة فيها بعد سواء جميع القياس
ذلك موجه لا خطأ فيه ولا شذوذ في العربية فان قلت فوجه العطف بالواو والتسوية تاباه لان مقتضى شيئين فصاعداً
وأولاحد الشيئين أو الاشياء قلت وجهه السيراني بان الكلام محمول على معنى المجازاة قال فاذا قلت سواء على قف أو قعدت
فتقديره ان قف أو قعدت فهما على سواء وعليه فلا تكون سواء خبراً مقدماً ولا مبتدأ فليس التقدير قيامك أو قعودك سواء
أو سواء على قيامك أو قعودك بل سواء خبر مبتدأ محذوف أى الامر ان سواء وهذه الجملة دالة على جواب الشرط المقدر
وصرح الرضي بمنزلة ذلك بقوله ويجوز بعد سواء ولا أبالي ان تأتى بالواو مجرداً عن الهمزة نحو سواء على قف أو قعدت ولا أبالي قف
أو قعدت بتقدير حرف الشرط وأنشد قول الشاعر ولست أبالي بمد آل مطرف حنوف المنايا كثرت أو أقلت وحكى الرضي
أيضاً ان أباه على الفارسي قال لا يجوز أو بعد سواء فلا يقال سواء على قف أو قعدت قال لانه يكون المعنى سواء على أحدهما
قلت ولعل هذا هو ما أخذ المصنف في تخطئة الفقهاء وغيرهم في هذا التركيب قال الرضي ويرد عليه أيضاً معنى أم أحد
الشيئين أو الاشياء فيكون معنى سواء على قف أم قعدت سواء على أيهما فافعلت أى الذى فعلت من الامرين لتجرداى من
الاستفهام وهذا أيضاً ظاهر الفساد وانما لزمه ذلك فى أو وأم لانه جعل سواء خبراً أو ما بعده مبتدأ والوجه ان يكون سواء خبر
مبتدأ محذوف سادسده جواب الشرط هذا كلامه ذات وفيه مسامحة من جهة قوله ان معنى أم أحد الشيئين أو الاشياء
وليس كذلك اذ هى موضوعة لعطف أحد الشيئين أو الاشياء مراد من حيث هو أحدهما أو أحدها وليس معناها نفس
ذلك الاحد ومن جهة ان قوله سادسده جواب الشرط وقع صفة للمبتدأ المحذوف وليس الامر كذلك فان السادسده مجموع
الجملة الاسمية كما مر ثم الجب من اراد المصنف قول الفقهاء سواء كان كذا أو كذا فى العطف بجهة التسوية وكذا ما فى
الصحاح والفروض ان لا همزة فى شئ من ذلك وكأنه توهم ان الهمزة لازمة بعد كلمة سواء فى اول جملتها فقد والهمزة اذ لم تكن

مذكورة وتوصل بذلك الى تخطئة الفقهاء وغيرهم وهذا من دفع بما مر وما قرأه ابن مخيص التي نسبها الى كامل الهذلي وهي
سواء عليهم ألم أنذرهم ألم تنذرهم همزة واحدة وبأوكاد عليه مجموع كلامه في الالف المفردة وهنا فوجه في العربية
صحح على ما قاله السيرافي ولا يتأتى حينئذ الاستشهاد بهذه القراءة على حذف الهمزة كما سبق في أول الكتاب واما تخطئة
الفقهاء في قولهم يجب أقل الامر من كذا أو كذا وان الصواب فيه العطف باو فبني على ان المبين هو الامر ان جميعا وهو
ممنوع بل المبين اقلهما والاقل هو أحدهما فجاز العطف باو بل تعين والحالة هذه ٩٣ وان كانت تلك الهمزة التي

وقع العطف بعدها باو
همزة الاستفهام جاز
العطف باو وكان الجواب
بنعم أو بلا وذلك انه اذا قيل
أزيد عندك أو عمرو فالعني
أحدهما عندك أم لا
فيصح الجواب بنعم من حيث
ان المعنى أحدهما عندى وبلا
من حيث ان المعنى معه ليس
أحدهما عندى وكل منهما
محصل لغرض السائل من
الجواب المطلوب وان
أجبت بالبناء للفاعل مع
ناه المخاطب وبالبناء للفعول
مسند الى ضمير يعود الى
السائل بذلك التركيب
بالتعيين فقات زيد
عندى مثلا فيصح
الجواب به لانه جواب
من حيث ان المعين الذي
أجبت به يصدق عليه انه
أحدهما ولهذا يحصل
المطلوب بزيادة من
حيث وجود التعيين
ويقال الحسن بضمهمزة
قطع للاستفهام بعدها

القياس من عدم الفرق بين همزة التسوية وبينها دون همزة وعلى قول الفارسي فانه قال لا يجوز
أو بعد سواء فلا يقال سواء على قمت أو قدمت لانه يكون المعنى سواء على أحدهما ولا يجوز
لان التسوية تقتضى شيئين فصاعدا اهـ لكن قال الرضي ويرد عليه ان معنى أم أيضا أحد
الشيئين أو الاشياء فيكون معنى سواء على أقمت أم قدمت سواء على أيهما فعلت أي الذي فعلت
من الامرين وهذا أيضا ظاهر الفساد وانما لزمه ذلك في أو وأم لانه جعل سواء خبرا مقدما
ما بعده مبتدأ والوجه ان سواء خبر مبتدأ محذوف أي الامر ان سواء ثم بين الامرين بقوله
أقمت أم قدمت والجملة ساذجة مسددة جواب الشرط الذي لا شك في تضمين الفعل بعد سواء وما
أبالي معناه لا ترى الى افادة الماضي في مثله معنى المستقبل وما ذاك الا تضمين معنى الشرط
اهـ وقال السيرافي في شرح الكتاب وسواء اذا دخلت بعدها ألف الاستفهام لزم أم بعدها
كقولك سواء على أقمت أم قدمت وإذا كان بعد سواء فعلا بغير استفهام كان عطف أحدهما
على الآخر باو كقولك سواء على قمت أو قدمت اهـ وهو يقتضى صحة قول الفقهاء وصاحب
الصحيح وعدم شذوذ القراءة أعني موافقتها للقياس وفي الشرح ثم العجب من ايراد المصنف
قول الفقهاء سواء كان كذا أو كذا في المعطوف بعد همزة التسوية وكذا ما في الصحيح والقرص
أن لا همزة في شيء ذلك وكانه توهم ان الهمزة لازمة بعد كلمة سواء في أول جملتها فقدر الهمزة
لأن لم تكن مذكورة وتوصل بذلك الى تخطئة الفقهاء وغيرهم وأقول لان سلم ان المصنف أورد
قول الفقهاء وصاحب الصحيح على ان من المعطوف باو بعد همزة التسوية بل انما ذكره استطرادا
بعد ذكر حكم المعطوف بعد همزة التسوية لمناسبة بينهما بناء على قول الفارسي كما قررناه ونظير
ذلك في الاستطراد ذكره قول الفقهاء أقل الامر من كذا أو كذا الكمال كان هذا بعيد
المناسبة قال وهو نظير قولهم أقل الامر من كذا أو كذا وقد أجيب عن هذا بان المبين ليس
الامر من حتى يمنع العطف باو وانما المبين الاقل وهو أحدهما فجاز العطف (قوله في عطف الاول
بأو والثاني بام) اذا مراد أحدهما أفضل من ابن الحنفية أم ابن الحنفية أفضل من أحدهما (قوله
وعنه الكيسانية) هم مصنف من الروافض وهم أصحاب المختار بن أبي عبيد أمير الكوفة من
جهة عبد الله بن الزبير كان يلقب بكيسان وابن الحنفية هو محمد بن علي بن أبي طالب من امرأة
منسوبة الى حنيفة وهو حنيفة بن الجشم بن صعيب بن علي بن بكر بن وائل أبو حنيفة من العرب
(قوله ولا يجوز ان تحجب بقولك الحسن أو بقولك الحسين) قيل هذا معارض لما أجازاه من

ألف على المختار من الوجهين في نحو الغلام فعل والوجه الآخر تسهيل الهمزة الثانية بين بين أو الحسين أفضل أم ابن
الحنفية وهو محمد بن علي رضي الله تعالى عنه في عطف الاول وهو الحسين باو لان المراد أحدهما والثاني وهو ابن
الحنفية بام لانه جعل معاد لا أحدهما وبجواب عندنا في أهل السنة بياحدهما وعند الكيسانية في بفتح الكاف
وهم طائفة من الرافضة ينسبون الى المختار بن أبي عبيد ولقبه كيسان بياحدهما بياحدهما وعند الكيسانية في بفتح الكاف
بقولك الحسين لانه لم يسأل عن الأفضل من الحسن وابن الحنفية ولا من الحسين وابن الحنفية وانما جعل واحدا منهما
لا يمينه قربا لابن الحنفية وكانه قال أحدهما أفضل أم ابن الحنفية فان قلت هذا الكلام معترض من وجهين أحدهما

انه معارض لما أجازته أنغام من الجواب بالتعيين لانه جواب وزيادة وهنا كذلك والثاني جمعه بين اللام ومن في قوله الافضل من الحسن وابن الحنفية قلت انما منع من الجواب هنا بالتعيين لافضائه الى الاخبار بغير الواقع اذ مقتضى التعيين في هذا المقام اختصاص المعين بالافضلية وليس كذلك واما الجمع بين اللام ومن فلا محذور فيه اذ لم تكن من التفضيلية ومن هنا تبيينية لا تفضيلية وهي محرور هافي محل نصب على الحال من الافضل أي لانه لم يسأل عن الافضل كائنا من الحسن وابن الحنفية وهذا أمر ظاهر في مسألة سمع حذف أم المتصلة ومعطوفها كقول في أبي ذؤيب في الهذلي دعاني اليها القلب اني لامره * سميع فما أدري أرشد طلابها تقديره أم غي كذا قالوا وفيه بحث كما مر في الالف المفردة من جواز جعل الهمزة لطلب التصديق كهل فلا يقدر المعادل حينئذ وهو أجاز بعضهم حذف معطوفها بدون افتعال في قوله تعالى أفلا تبصرون أم ان الوقف هذا وان التقدير أم تبصرون ثم يندى انا خير وهذا باطل اذ لم يسمع حذف معطوف بدون عاطف في ويرد عليه مثل والذين تبوءوا الدار ٩٤ والايمان ومثل وزجج الجواب والعيونا * وعلمتها تبنينا وما باردا

واشتريته بدرهم فصاعدا
ففي جميع ذلك حذف
المعطوف بدون عاطفه
ولعل مراده حذف
المعطوف وماله من متعلق
ان كان فلا يرشئ من
هذه الامثلة في وانما
المعطوف جملة انا خير
ووجه المعادلة بينها وبين
الجملة قبلها ان الاصل
أم تبصرون ثم أقيمت
الاسمية مقام الفعلية
والسبب مقام المسبب
لانهم اذا قالوا له أنت
خير كانوا عنده بصراء
هذا معنى كلام سيبويه في
وهذا الكلام الذي
ساقه المصنف هنا مأخوذاً
من كلام الزمخشري فانه

حجة الجواب بالتعيين لانه جواب وزيادة وأقول لامعارضه لان حجة الجواب بالتعيين في أولان المخاطب أتى بجوابها لان جوابها باحدها وهو يصدق على المعين وعدم حجة في أم لانه لم يأت بجوابها لان جوابها بنفس ما قبلها أو بنفس ما بعدها وما قبلها فيما نحن فيه هو مجموع الحسن أو الحسين أفضل وانما عبر عنه باحدهما وما لا اختصاص لانه معناه والحاصل ان كلمة أحدهما في جواب السؤال باو بنفس الجواب فجاز ان لا يذكرو ويقام المعين الذي صدقت عليه مقامها للدلالة عليها وفي جواب السؤال بام كافي مثلاً ثابتة عن الجواب فلا يجوز ان لا يذكرو ويقام المعين الذي صدقت عليه مقامها لان النائب لا يثبت عنه ولان المعين الذي صدقت عليه كلمة أحدهما لو كان جواباً في مثلاً ثابتة كان جواباً لما لم يسأل عنه اذ السؤال في مثلاً ثابتة وهو جواب للسؤال باو وقد أشار المصنف الى هذا بقوله لانه لم يسأل عن الافضل من الحسن وابن الحنفية (قوله وفيه بحث كما مر) أشار به الى قوله في الالف المفردة ولك ان تقول لا حاجة الى تقدير معادل في البيت لصحة قولك لا أدري هل طلابها ارشد وامتناع ان يؤتى لها بمعادل (قوله اذ لم يسمع حذف معطوف بدون عاطفه) في الشرح برده عليه قوله تعالى والذين تبوءوا الدار والايمان فان المعطوف محذوف والتقدير والفوا الايمان ولعل مراده حذف المعطوف وماله من متعلق ان كان فلا يرشئ من ذلك اه وأقول يمكن ان يقال أيضاً مراد بالعاطف ما ليس بواو الاشتهر من ان الواو انفردت من حروف العطف بانها تعطف العامل المحذوف الذي اتى معموله كافي الآية (قوله وانما المعطوف جملة انا خير ووجه المعادلة بينها وبين الجملة قبلها ان الاصل أم تبصرون ثم أقيمت الاسمية مقام الفعلية والسبب مقام المسبب لانهم اذا قالوا له أنت خير كانوا عنده بصراء وهذا معنى كلام سيبويه في الشرح هذا مأخوذاً من كلام

الزمخشري

قال أم هذه منفصلة الا انه وضع قوله انا خير موضع تبصرون

لانهم اذا قالوا له أنت خير فهم عنده بصراء وهذا من انزال السبب منزلة المسبب انتهى لكن كلام المصنف ظاهر في اتصال أم وكلام الزمخشري نص فيه وكلاهما مخالف لكلام سيبويه كما ستراد وقد يقال ان قوله له أنت خير سبب في كونهم بصراء عنده والواقع بعد أم هو انا خير وذلك خير مقوله لا مقولههم ويجب ان المراد أم تقولون أنت خير لكن حكاها بالعمى كما اذا قال لك زيد أنت فاضل فنقول كما ياله قال زيد انا فاضل فقيم ضمير المتكلم مقام ضمير المخاطب لوجود القرينة وظهور المعنى المراد ويحتمل أن يكون هذا من اقامة المسبب مقام السبب لان اعتقاد خيريته مسبب عنده عن كونهم بصراء وأما سيبويه فانه قال في الكتاب هذا باب أم منقطعة وذلك قولك أعمر وعندك أم عندك زيد فهو ليس بمنزلة أمهما عندك الا ترى انك لو قلت أم ما عندك عندك لم يستقم الاعلى التكرير والتوكيد ويدل على ان الاخر منقطع عن الاول قول الرجل انما لا بل ثم يقول أم شاء باقوم فكما جاءت أمها هنا بعد الخبر منقطعة كذلك تجيء بعد الاستفهام وذلك ان حين

قيل أعمر وعندك فقد ظن انه عنده ثم أدركه مثل ذلك الظن في زيد بعد ان استغنى كلامه وكذلك انه الابل أم شاء انما أدركه
الشك حين مضى كلامه على اليقين ثم قال ومثل ذلك وهذه الانه ارتجزي من تحتى أفلا تبصرون أم أنا خير من هذا الذي
هو مهين كان فرعون قال أفلا تبصرون أم أنتم بصراء فقلوه أم أنا خير من هذا بمنزلة أم أنتم بصراء لانهم لو قالوا أنت خير منه
كان بمنزلة قولهم نحن بصراء وكذلك أم أنا خير بمنزلة أم أنتم بصراء ثم قال ومن ذلك أعندك زيد أو لا كانه حين قال أعندك زيد
كان يظن انه عنده ثم أدركه مثل ذلك الظن في انه ليس عنده فقال أم لا انتهى كلامه فانت تراه كيف حكم بان أم في الآية
منقطعة وقد رانقطاعها بما رأيت فكيف يحكم بان ما ذكره المصنف هو معنى كلام سيبويه مع القول بان أم متصلة قال
السيراني في تقرير كلام سيبويه ما معناه انه اذا كان بعد أم نقيض ما قبلها فهي ٩٥ منقطعة وذلك لان السائل

لواقتصر في ذلك المثال
على قوله أعندك زيد
لاقتضى استفهامه هذا
ان يجاب بنعم أو لا فقلوه
أم لا مستغنى عنه في تنبيه
الاستفهام الاول وانما
يذكره اذا كرر ليعين انه
عرض له الظن في نفي انه
عنده كما كان قد عرض له
الظن في ثبوت كونه عنده
وكذا في الآية لواقصر
على قوله أفلا تبصرون
لاستدعى ان يقال له تبصر
أو لا تبصر فكان في غنية
عن ذكر ما بعده لكنه أفاد
بقوله أم أنا خير عرض
الظن له في انهم يبصرون
بعد ما ظن أولانهم
لا يبصرون هذا كلامه
فان قلت بما ماد عيتموه
من ان المعطوف لا يحذف
بدون عاطفه ليس بصحيح
فانتم تقولون أتفعل

الزنجشري لكن كلام المصنف ظاهر في اتصال أم وكلام الزنجشري نص فيه وكلامه مخالف
لكلام سيبويه فانه قال في الكتاب هـ ذاباب أم منقطعة وذلك قولك أعمر وعندك أم عندك
زيد فهذا ليس بمنزلة أي ما عندك الا ترى انك لو قلت أي ما عندك عندك لم يستقم الاعلى التكرير
والتوكيد ويدل على ان الاخر منقطع عن الاول قول الرجل انه الابل ثم تقول أم شاء يا قوم
هكجا مات أم ههنا بعد الخبر منقطعة كذلك نجي بعد الاستفهام وذلك انه حين قال أعمر وعندك فقد
ظن انه عنده ثم أدركه مثل ذلك الظن في زيد بعد ان استغنى كلامه وكذلك أيضا انه الابل أم شاء
انما أدركه الشك بعد مضى كلامه على اليقين ثم قال ومثل ذلك وهذه الانه ارتجزي من تحتى
أفلا تبصرون أم أنا خير من هذا الذي هو مهين كان فرعون قال أفلا تبصرون أم أنتم بصراء
بقوله أم أنا خير من هذا بمنزلة أم أنتم بصراء لانهم لو قالوا أنت خير منه كان بمنزلة قولهم نحن
بصراء فكذلك أم أنا خير بمنزلة أم أنتم بصراء ثم قال ومن ذلك أزيد عندك أم لا كانه حين قال أزيد
عندك كان يظن انه عنده ثم أدركه مثل ذلك الظن في انه ليس عنده فقال أم لا فانت تراه قد حكم
بان أم في الآية منقطعة وقد رانقطاعها بما رأيت فكيف يحكم بان ما ذكره المصنف هو معنى
كلام سيبويه مع القول بان أم متصلة اه ما في الشرح وأقول انما يرد هذا لو كانت الاشارة
في قول المصنف وهذا معنى كلام سيبويه الى مجموع ما تقدم من ان أم متصلة عاطفة وان
ما بعده قائم مقام المعادل لها وهو ممنوع وانما الاشارة فيه الى القريب وهو اقامة أنا خير مقام
تبصرون وانهم اذا قالوا أنت خير كانوا عنده بصراء وهذا المعنى في كلام سيبويه كما ذكرناه
ويدل على ان الاشارة في كلامه الى اقامة أنا خير مقام تبصرون بصريحه في حرف بل بان
سيبويه امتنع من جعل أم متصلة في قوله تعالى أفلا تبصرون أم أنا خير (قوله فان قلت فانهم
يقولون أتفعل هـ ذاباب أم لا والاصل أم لا تفعل) هذا السؤال وارد على قوله لم يسمع حذف
معطوف بدون عاطفه (قوله قلت انما وقع الحذف بعد لا ولم يقع بعد العاطف وأحرف الجواب
تحذف الجمل بعدها كثير او تقوم هي في اللفظ مقام تلك الجمل فكان الجملة هنا مذكورة لوجود
ما يغني عنها) في الشرح لو منع المصنف كون المعطوف محذوف في هذا المثال لاستغنى عن هذا

هذا أم لا والاصل أم لا تفعل يحذف المعطوف وهو تفعل وبقي العاطف وهو أم فقلت انما وقع الحذف بعد لا ولم يقع بعد
العاطف وأحرف الجواب تحذف الجمل بعدها كثير او تقوم هي في اللفظ مقام تلك الجمل فكان الجملة هنا مذكورة لوجود
ما يغني عنها ولو منع المصنف كون المعطوف هنا مجموع لا تفعل وهذا المجموع لم يحذف وانما حذف بعضه والكلام في
الاول لاني التاني فيمنعه على المصنف مؤخذة من جهة تساميه للسائل ان المعطوف حذف وليس كذلك على ان ظاهر
كلامه ان أم في المثال المذكور متصلة ولذلك جعلها عاطفة والا فانه منقطعة غير عاطفة على ما صرح به المغاربة وقد علمت ان
سيبويه يرى انها في مثل هذا التركيب منقطعة كما مر قريبا وهو أجاز الزنجشري حذف ما عطف بها البناء للفاعل أي حذف
اللفظ المعطوف عليه الذي عطف به عليه أم في مدخولها في أم كنتم شهداء يجوز كون أم متصلة على ان الخطاب

للهود وحذف معادله أي اتدعون على الانبياء اليهودية أم كنتم شهداء وجوز ذلك الواحد أيضا وقد بلغكم ما تنسبون
 الى يعقوب من ايصانه بنده باليهودية أم كنتم شهداء انتهى ثم قال القاضي عماد الدين الكندي في تفسيره المسمى بالكفيل
 جعلها متصلة مشكل من وجهين من اللفظ والمعنى أما اللفظ فلان المتصلة حرف عطف وتقدير معطوف عليه محذوف
 شاذ غير مقبس وأما المعنى فان أم المتصلة لا بد ان تقدر بأم أو أيهم لان المستفهم بها مجهول أحد الشديين فيريد تعيينه وهذا
 مستحيل في حق الباري تعالى فان قلت الاستفهام في هذا خارج عن بابه قلت هذا انما يكون في الهمزة وحدها أو ما صارها
 من حروف الاستفهام وأما أم المتصلة التي يتقدمها همزة الاستفهام فلا يكون الاستفهام فيها الا على بابه حقيقة الى هنا
 كلامه قلت ما ادعاه ان حذف ٩٦ المعطوف عليه شاذ غير مقبس لم أقف عليه الا من جهة وقد خرج جماعة على

ذلك قوله تعالى ان اضرب
 به صاك الحجر فانفجرت
 أي فاضرب فانفجرت ولم
 يتعقبه أحد من الائمة
 فيما علمت وقال ابن مالك
 في التسهيل وبغنى عن
 المعطوف عليه المعطوف
 بالواو كثيرا وبالفاء قليلا
 وقد رد ذلك مع أو ولم يذكر
 وقوع ذلك مع أم وأما
 دعواه ان الاستفهام
 المقاد بالهمزة المصاحبة
 لام المتصلة لا بد ان يكون
 على حقيقته فهو موافقة
 لدعوى المصنف فيما تقدم
 وعلى ذلك فكان من
 الواجب عليه ان لا يسلم
 للزمخشرى دعوى الاتصال
 في هذه الآية والله
 تعالى أعلم في الوجه الثاني
 من أوجه أم الاربعة
 في أن تكون منقطعة
 وهي ثلاثة أنواع مسبقة

الاعتذار يعني عن قوله وأحرف الجواب الخ وذلك لان المعطوف هنا مجموع لا يفعل وهذا
 المجموع لم يحذف وانما حذف بعضه والكلام في الاول لاني الثاني فينجه على المصنف مؤاخذه
 من جهة تسليمه للسائل ان المعطوف حذف وليس كذلك على ان ظاهر كلامه في المثال
 المذكور ان أم متصلة ولذلك جعلها عاطفة والا فالمنقطعة غير عاطفة كما صرح به المغاربة
 وسيبويه يرى انها في مثل هذا التركيب منقطعة كما مر قريبا اه وأقول ان حاصل جواب
 المصنف لا نسلم ان المحذوف هنا جميع المعطوف الذي كلاً منافي به وانما المحذوف هنا بعض من
 المعطوف اقيم مقامه البعض الباقي فنبه على ان المحذوف بعض المعطوف بقوله وانما وقع
 الحذف بعد لا ولم يقع بعد العاطف ونبه على ان البعض المحذوف اقيم مقامه البعض الباقي
 بقوله وأحرف الجواب تحذف الجمل بعدها كثيرا وتقوم هي في اللفظ مقام تلك الجمل فكان
 الجملة مذكورة فليتبأمل (قوله الثاني ان تكون منقطعة) سميت بذلك لان الكلام معها
 على كلامين بخلاف المتصلة فانها مع الهمزة التي قبلها كما في وجواب المنقطعة لا أو نعم لانه
 استفهام مستأنف (قوله وهي ثلاثة أنواع) في الشرح هذا الحصر في الثلاثة منقوض بمثال
 سيبويه أعمر وعندك أم عندك زيد فان أم فيه منقطعة مع انه ليس شيأ من تلك الأنواع
 الثلاثة وأقول لا نقض فان مثال سيبويه داخل في النوع الثاني لان في قوله مسبوقه
 بهمزة لغير الاستفهام للهو والمعهود هو الاستفهام المذكور في أم المتصلة وذلك الاستفهام
 هو الذي للتسوية والذي يطلب به بام التعيين والهمزة في مثال سيبويه ليست لواحد منهما ما
 كما عرفت فيما نقلناه عنه (قوله ومسبوقه باستفهام بغير الهمزة) اطلق المصنف المسبوقه
 بغير الهمزة وهو مقيد كما قال الرضي فان كان بهل جاز كما مثل وان كان بامم استفهام فان كان
 ما بعده أم داخل في عموم ذلك الاسم نحو من عندك أم عندك عمرو وفي عموم الحكم المنسوب
 اليه نحو أين زيد أم عندك عمرو ولم يجز لان معنى أم مع ما بعدها في الموضوعين مستفاد مما قبلها
 وان كان ما بعده أم غير داخل في عموم ذلك الاسم نحو من عندك أم عندك جابر فلا داخل
 في عموم الحكم المنسوب اليه نحو من عندك أم ضربك عمرو ومن تضرب أم من تشتم جاز

بالخبر المحض نحو تنزيل الكتاب لا ريب فيه من رب العالمين أم

(قوله)

يقولون افتراء معناه بل يقولون افتراء انكار القول لهم وتجب اسامته لظهور أمره في عجز بلغائهم عن مثل ثلاث آيات منه
 وهو مسبوقه بهمزة لغير الاستفهام نحو ألهم أرجل يمشون بها أم لهم أي يبطشون بها الهمزة في ذلك لان انكارهم في بمنزلة
 النفي والمتصلة بها لا تقع بعده وانما تقع بعد الاستفهام الحقيقي كما قدمه في أول الكلام على أم وقد عرفت ما فيه
 وهو مسبوقه باستفهام بغير الهمزة نحو هل يستوى الاعمي والبصير أم هل تستوى الظلمات والنور وهذا الحصر في
 الأنواع الثلاثة منقوض بمثال سيبويه أعمر وعندك أم عندك زيد فان أم فيه منقطعة مع انه ليس شيأ من تلك الثلاثة وهذا
 الاشكال أورده قد عاواظني به سبع وتسعين مرة على الشيخ محب الدين ولد المصنف رحمه الله تعالى حيث كان

يقرأ عليه هذا المحل في حلقة تدريسه بالقاهرة ولم يحب بشئ **وهو** معنى أم المنقطعة الذي لا يفارقها الاضراب ثم الغالب ان تكون له مجرد **الاستفهام** **وهو** قد تتضمن مع ذلك استفهاما انكاريا واستفهاما طلبيا **فهذه** ثلاثة أقسام **وهي** الأولى **وهو** ما تكون فيه للاضراب مجرد قوله تعالى قل **وهو** هل يستوى الاعمى والبصير أم هل تستوى الظلمات والنور أم جعلوا لله شركاء أم **وهو** الأولى فلانه لا يدخل الاستفهام على الاستفهام **فلو** كانت متضمنة هنا للاستفهام وقد دخلت على هل الاستفهامية لازم دخول الاستفهام والتوكيد خلاف الأصل **وهو** وأما **أم** الثانية **وهو** الداخلية على قوله جعلوا لله شركاء **وهو** فلان المعنى على الاخبار عنهم باعقاد الشركاء **لا** استفهامهم عن ذلك ولا مانع من جعلها متضمنة للاستفهام النوبي ففيه مع الاخبار بانثراهم افادة توبيخهم **وهو** وهو أولى من جعلها مجرد الاضراب كما ذكر قال الزمخشري **أم** جعلوا بل اجعلوا ومعنى الهمزة الانكار **وهو** وقال الفراء يقولون **أي** العرب **وهو** لك قبلنا **بكسر** القاف وفتح الموحدة أى في جهتنا **وهو** حق **أم** أنت رجل ظالم يريدون بل أنت **رجل** ظالم على الاخبار بظلم الخاطب ولا استفهام البتة **وهو** من الثاني **وهو** ما تتضمن فيه **أم** مع الاضراب استفهاما انكاريا قوله تعالى **وهو** أم له البنات ولكم البنون تقديره بل آله البنات ولكم البنون اذ لو قدرنا **أم** للاضراب المحض لزم المحال ومن الثالث **وهو** متضمنة للاستفهام الطابي **وهو** قولهم انما لا بل **أم** شاء التقدير بل أهى شاء **اذ** غرض المتكلم بذلك من العرب على ما فهمه عنه الائمة المشافهون له الاستفهام الحقيقي لا الاخبار والشاء جمع شاة وهى الواحدة من الغنم للذكر والانثى وتكون من الضأن والمعز والطباء والبقرو والنعام وحور الوحش كذا فى القاموس **وهو** وزعم أبو عبيدة **وهو** بالتصغير وهاء نأيت ٩٧ **وهو** انما اقتضى معنى الاستفهام المجرد

عن الاضراب **وهو** فقال فى قول الاخطل كذبتك عينك **أم** رأيت بواسط * غلس الظلام من الرباب خيالا ان المعنى هل رأيت **وهو** وغيره يجعلها متصلة والهمزة المعادلة لها محذوفة

(قوله ومعنى أم المنقطعة الذى لا يفارقها الاضراب) هكذا وقع فى بعض النسخ ووجهه ان المنقطعة مجرد وصفة **أم** والذى لا يفارقها فى محل رفع صفة معنى والاضراب خبره وفى بعضها التى بدل الذى وهى كالأولى الان **هذه** اعترض فيها كتنساب المضاف وهو معنى من المضاف اليه **وهو** **أم** التأنيت فانئت صفة وفى بعضها **أم** معنى أم المنقطعة لا يفارقها الاضراب ووجهه ان لا يفارقها حال من المبتدأ أعنى معنى متوسطة بينه وبين خبره على قول من يميز ذلك أو حال من المضاف اليه أعنى **أم** أو من ضميره المستتر فى المنقطعة (قوله كذبتك عينك الخ) واسط بالبعراق اختطه الجحاج والغلس ظلمة آخر الليل والرباب بفتح الراء وجوحدتين السحاب الابيض واسم امرأه ولغير أبى عبيدة ان يقول **أم** فى البيت منقطعة ومعناها الاضراب

١٣ نى ل أى كذبتك عينك **أم** رأيت **وهو** واسط بالبعراق اختطها الجحاج فى سنتين وهو مصروف وقد منع ويقال لها أيضا واسط القصب والغلس ظلمة آخر الليل والرباب بفتح الراء السحاب الابيض واسم امرأة **وهو** ونقل ابن الشجرى عن جميع البصريين انها أبدعنى بل والهمزة جميعا وان الكوفيين خالفوهم فى ذلك **وهو** فقالوا تارة تكون كذلك كما قال البصريون وتارة تكون مجرد الاضراب كما مر فان قلت كيف يصح النقل المذكور عن جميع البصريين وهذا امامهم العظيم سيبويه قال فى الكتاب فى الباب الذى عقده لبيان **أم** لم دخلت على حروف الاستفهام ولم تدخل على الالف مانصة قلت فبال **أم** تدخل عليهن وهى بمنزلة الالف فقال ان **أم** انما تجيء ههنا بمنزلة لا بل للتحويل من الشئ الى الشئ والالف لا تجيء أبدا الا مستقبلة فهم قد استغنوا فى الاستقبال عنها واحتاجوا الى **أم** اذ كانت لتترك شئ الى شئ لانهم لو تركوها فلم يذكر وهام يتبين المعنى فى هذا الكلام دليل واضح على ان **أم** اذ دخلت على أداة استفهام نحو **أم** ماذا كنتم تعملون تكون مجرد الاضراب فكيف يصح النقل عن جميع البصريين انما ادغم معنى بل والهمزة قلت يحتمل ان يكون البصريون قائلين جميعا بأن **أم** المنقطعة بمعنى بل والهمزة دائما وان الانية لمجرد الاضراب ليست متصلة ولا منقطعة والكوفيون يقولون هى فى القسمين منقطعة والحاصل ان أهل البلدين اتفقوا على ان **أم** تجيء للاضراب المجرد لكن اختلوا هل هى فى هذه الحالة منقطعة أو لا وعلى هذا فالخلاف لفظى وقد صرح التفزازى فى حاشية الكشف بان **أم** الداخلة على الاستفهام حرف لمجرد الاضراب بمعنى بل وليست متصلة ولا منقطعة فعلى هذا يصح نقل ابن الشجرى فتأمل **وهو** فى كلام سيبويه الذى نقلناه من الكتاب ان حرف الاضراب لا يحذف لابقائه فى الالباس **وهو** ما كنا وعدنا به من قبل

والذي يظهر قولهم في أي قول الكوفيين في إذا المعنى في نحو أم جعلوا لله شركاء ليس على الاستفهام في أن أراد الحقيق فلا يضر ولا يرد على البصريين فإنهم يقولون أنه بمعنى بل والله مزة سواء كان الاستفهام المقادير الحقيقية أو غير حقيق وقد سبق أنها في الآية بمعنى بل والله مزة التي لا تنكار التوبيخ في ولا لأنه يلزم البصريين دعوى التوكيد في نحو أم هل تستوى الظلمات والنور ونحو ما إذا كنتم تعملون ونحو أم هذا الذي هو جندكم في وفي كلامه حذف العاطف كما عرفت وهذا منه بناء على أن البصريين لا يقولون بأن أم لا تنجي لمجرد الاضراب وقد أسلفنا أنهم يقولون بذلك ويوافقون الكوفيين عليه لكن يخالفونهم في تسميتها في هذه الحالة منقطعة فظهر أن كلام المصنف غير محذور وفي قوله في بالجر عطف على ما أضيف إليه نحو من قوله في نحو أم هل تستوى أو على نحو أي وفي قوله في في جزاء عامر أسوأ بفعلهم * أم كيف يجزوتني السواي من الحسن * أم كيف ينفع ما تعطى العلق به * رثان أنف إذا ما مضى بالابن في فادخل أم على كيف في البيت الأول وفي البيت الثاني فتكون ٩٨ لمجرد الاضراب والالزام دعوى التأكيدي العلق بفتح العين المهملة الناقصة التي

علق قلبها بولدها وذلك أنه يضر ثم يحشي جلده بدهنائه وهو ما ينقطع من أصول الحنطة أو الشعير عند الدرس في ويجعل بين يديها لتشمه في بفتح الشين من باب علم يلم وقد تضم فيكون من باب قتل يقتل فيقدر عليه فهي تسكن إليه مرة في لكونه ولدها والمرة في الأصل مصدر مرير ثم استعملت ظرفاً على الاتساع في وتنفر في بكسر الفاء وضهما أي تنزع وتتباعد عنه في مرة في أخرى في ما تنكره من عدم حركته وخروجه عما كان عليه في حال

مع الاستفهام أو يقول متصلة والله مزة قبها محذوفة (قوله والذي يظهر قولهم إذا المعنى في نحو أم جعلوا لله شركاء ليس على الاستفهام) لقائل أن يقول أن أراد مطلق الاستفهام حقيقياً كان أو غيره كما هو الموافق لجعله أم في هذه الآية فيمساك في لمجرد الاضراب فهو ممنوع بل الآية على معنى الاستفهام التوبيخي قال صاحب الكشف أم جعلوا بل أجمعوا ومعنى المزة الانكار وإن أراد الاستفهام الحقيق فنفيه عن الآية لا يضر البصريين لأنهم أرادوا معنى المزة أعم من الحقيقي وغيره فان قلت لعل مراد البصريين عند المصنف بمعنى المزة معناها الحقيقي قلت لو كان كذلك لم يلزمهم بالتأكيدي في نحو أم هل تستوى الظلمات والنور لأن الاستفهام فيه ليس بحقيقي (قوله ولا لأنه يلزم البصريين دعوى التأكيدي في نحو أم هل تستوى الظلمات) في الشرح الحقيقي أن أهل البلد منة فقول على أن أم تنجي للاضراب وإنما الخلاف في تسميتها حينئذ منقطعة فهو أمر لفظي وقد صرح به التقطازي في حاشية الكشف بأن أم الداخلة على الاستفهام حرف لمجرد الاضراب بمعنى بل ولا يست متصلة ولا منقطعة حينئذ لا يرد على البصريين شيء مما قاله المصنف اه وأقول لو كان الأمر كما في الشرح لاردوا في أوجه أم على القول بأنهم لا تسمى حينئذ منقطعة وجهها خامساً وهو أن تكون حرف اضراب (قوله فردده عليه الأصمعي وقال أنه بالنصب) يحتمل أن الأصمعي أنارده لاجل الرواية لاجل الأعراب والأصمعي هو عبد الملك بن قريب بن عبد الملك صاحب اللغة والأخبار سمع من ابن عون وقوة وشعبة وروى عنه أبو عبيد وأبو حاتم السجستاني والريثي والعمري وغيرهم قال الشافعي ما عبر أحد عن العرب بأحسن من عبارة الأصمعي وقال الأصمعي أحفظ سبعة عشر ألفاً رجوزة توفي سنة خمس عشرة وقيل سبع عشرة وقيل

الحياة في وهذا البيت ينشدان بعد الجمل ولا يفعله لأنطواء قلبه على ضده وقد انشده الكسائي في مجلس الرشيد بحضرة الأصمعي فرفع رثان في وهو بكسر الراء المهملة واسكان المزة مصدر رثت الناقة على ولدها إذا عطف عليه وأحبته في فردده عليه الأصمعي وقال أنه بالنصب فقال له أسكت ما أنت وهذا في معنى لست من أمة النحر حتى تنظر في وجوه الأعراب وإنما أنت لغوى تنقل المفردات ومعانيها وقد يكون الأصمعي إنما ذكر من جهة الرواية لا من جهة الدراية يريد أن المروي في البيت النص لم يرفع فيه الرفع فلا يتجه رد الكسائي عليه بقوله في يجوز الرفع والنصب والجر في لأن هذا نظر فيما تقتضيه صناعة النحر وليس الكلام فيسه إنما الكلام في المروي عن قائل هذا البيت في فسكت في الأصمعي في ووجهه في أي وجهه ما ذكره الكسائي من تجويز وجوه الأعراب الثلاثة في الرفع على الأبدال من ما في وهو فاعل ينفع في والنصب بتعطى في على أنه مفعول ثان والأول محذوف أي أعطاه العلق البور رثان أنف في والخفض في في رثان أنف في بدل من الهاء في في به المائدة على البور في ووصوب ابن الشجري أنكار الأصمعي قال

لان رثانهم اللبؤ بانفها هو عطيتها اياه لاعطية لها غيره فاذا رفع لم يسبق لها عطية في البيت لان في رفعه اخلاء تعطى من مفعول افظا
وتقدير ايه والبوجلد حوار يحشى فتعطف عليه الناقة اذا مات ولدها والحوار ولد الناقة وما استند اليه ابن الشجرى في انكار
الرفع من انه يلزم عليه اخلاء تعطى من مفعول افظا وتقدير اقد يلترم ولا يحذو رفيه لان الفعل المتعدى قد يكون الغرض من
ذكره اثباته لافاعله أو نفيه عنه فقط فينزل منزلة اللازم ولا يقدر له مفعول تقول فلان يعطى أى يفعل الاعطاء فلان ذكر للفعل
مفعولا ولا تقدره لان ذلك محل بالغرض وفي البيت يمكن اعتبار ذلك وانما ان يقول لم لا يجوز ان يكون الضمير من قوله به
عائدا على ما لا على البؤ وبه متعلق بيه عطى على انه مضمين معنى تجود فلا يكون ٩٩ تعطى محلى من مفعول مع رفع الرثان

والجر أقرب الى الصواب
قليل لا يلهى لانه غير محتاج الى
تقدير محذوف بخلاف الرفع
فانه عنده مفتقر الى تقدير
الربط والاعاق الحق الاعراب
والمعنى النصب ويحذف اذا بينا
على الرفع فيحتاج الى تقدير
ضمير راجع الى المبدل
منه أى رثان أنفله
بناء على انه بدل بعض
أو اشتغال ولا يتعين بدليته
لذلك بل يجوز ان يكون
بدل كل من كل فلا يحتاج
الى تقدير رابط وهو الضمير
في فعلهم لعامر لان المراد
به القبيلة ولو قال الحى
ليكان أحسن لان عامرا
في البيت مصروف باعتبار
ارادة الحى اذ لو أراد
الشاعره القبيلة لمنه
من الصرف ومن
في قوله من الحسن بمعنى
البذل والمعنى أم كيف
يجزوني السواى بدل
الحسن ومثله في أرضيت

ست عشرة ومائتين في عشر التسعين (قوله لان رثانهم اللبؤ) الرثان بكسر الراء واسكان
الهـ مزنة مصدر رثت الناقة على ولدها اذا عطف عليه والبوجلد حوار يحشى فتعطف عليه الناقة
(قوله لان في رفعه اخلاء تعطى من مفعول افظا وتقدير) في الشرح قد يلترم ولا يحذو
فيه لان الفعل المتعدى قد يكون الغرض منه اثباته لافاعله أو نفيه عنه فقط فينزل منزلة
اللازم ولا يقدر له مفعول وانما ان يقول لم لا يجوز ان يكون الضمير من قوله به عائدا على
ما لا على البؤ وبه متعلق بيه عطى على انه مضمين معنى تجود فلا يكون محلى من مفعول مع رفع
رثان اه وأقول فيه اشعار بجواز عود الضمير من به على البودون ما وفيه نظر لانه يلزم
خلو الصلة من ضمير يعود على الموصول نعم لو كانت ماصدريه جاز ذلك على ان كلام ابن الشجرى
انما هو على الظاهر وهو ان يراد بتعطى معناه من غير تضمين وفي حاشية المطول ورثان
يروى مرفوعا بدلا من ما وجروا بدلا من الضمير المجزوفى به ومنصوبا على انه مفعول تعطى
وعلى الاقرب ضمن تعطى معنى تسمع (قوله والجر أقرب الى الصواب قليلا) لصيرورة الرثان
الذى هو عطيتها معمولا لتعطى بواسطة ابداله من الضمير الذى هو معمولا بواسطة حرف
الجر وفي التعليق لانه غير محتاج الى تقدير محذوف بخلاف الرفع فانه عنده يفتقر الى تقدير
الربط (وأقول) الضمير المجزوف عائد الى ما فيا يحتاج اليه الرثان من الربط على تقدير الابدال
من ما يحتاج اليه على تقدير الابدال من الضمير (قوله وعلى الرفع فيحتاج الى تقدير ضمير راجع
الى المبدل منه) في الشرح هذا مبنى على انه بدل بعض أو اشتغال ولا يتعين ذلك بل يجوز
ان يكون بدل كل فلا يحتاج الى رابط اه فان قلت يتعين انه بدل اشتغال لان الباء في به
للاستعانة بناء على ما هو الظاهر من عدم تضمين تعطى والضمير فيه عائدا الى ما الذى تعطى
العلق مستعينة به هو أنفها فيكون ابدال الرثان من ما بدل اشتغال ذلك فلا يفتقر الرفع
وحده حينئذ الى الاحتياج الى الضمير بل يشاركه في ذلك الجر على البذل من الضمير لانه
عائد الى ما (قوله ما تنقم الحرب الخ) قد يظن ان في هذه الايات العيب المسمى في علم القافية
بالا كفاء وهو اختلافا حرف الروى بما يقاربه في المخرج وليس كذلك لان الروى فيها هو
الياء ولم يختلف وتنقم بكسر القاف وفتحها تنكروا والحرب العوان التى قوتل فيها مرة بعد
مرة والبازل من بزل البعير اذا انشق نابه وذلك في السنة التاسعة وربعها بزل في الثامنة

بالحياة الدنيا من الآخرة وانكر بعضهم ذلك وزعم انها متعلقة بكلمة البذل محذوفة وسيأتى الكلام على ذلك في محله
ان شاء الله تعالى وتظهر هذه الحكاية ان ثعلبا كان يأتى الى ياشى بكسر الراء وتخفيف المثناة التحتية وبالشين المعجمة
ويسمع منه الشعر فقال له الياشى يوما كيف تروى بازلا من قوله ما تنقم الحرب العوان منى * بازل عامين حديث سقى
لمنل هـ ذا ولدتنى أى تنقم بكسر القاف مضارع تنقم بفتحها والعوان من الحروب التى قوتل فيها مرة كانهم جعلوا الاولى
بكرا والبازل اسم فاعل من بزل البعير يزل بزاى انشق نابه ذكر اكان أو انشى وذلك في السنة التاسعة وربعها بزل في الثامنة
وقال ثعلب المثل تقول هذا انما أصبر اليك

لهذه المقطعات وهي جمع مقطعة وهي مانقص عن عشرة آيات ويقال لها أيضا المقطوع وهو الخرافات بتخفيف الراء
 وضم الخاء المجمة جمع خرافة وهو الحديث الذي لا أصل له قيل وأصل الخرافة ما اخترف أي اجتنب من الفواكه من الشجر ثم
 جعل اسما لما ينال من به من الاحايث ويقال ان خرافة رجل من خرافة استهوته الجن فرجع الى قومه وكان يحدتهم بالباطيل
 وكانت العرب اذا سمعت ما لا أصل له قالت حديث خرافة وفي الصحاح وخراف اسم رجل من بني عذرة استهوته الجن فكان
 يحدث بما رأى فكذبوه وقالوا حديث خرافة ويروي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال وخرافة حق اه قال صاحب
 الكشف وفي الحواشي عن المصنف يعني الرخصي المسموع من العرب الخرافات بالشديد ويجمع أيضا على خرافيف ويروي
 البيت بالرفع على الاستئناف أي على ان يكون خبر مبتدأ محذوف أي انابازل عامين والجملة استئنافية وهو بالخفض على
 الاتباع أي على البدل من الضمير في من وفيه نظيران هذان بدل من ضمير الحاضر بدل كل وانما يجوز اذا أفاد الاطامة كقوله
 تعالى تكون لنا عيد الا ولما واخرنا ثم الاخفش يقول بالجواز مطلقا وعليه يتمشى هذا وهو بالنصب على الحال من الضمير
 المذكور فان قلت هل في هذه الآيات العيب المسمى بالا كفاء وهو اختلاف حرف الروي بما يقاربه في المخرج فان الروي في
 الاولين نون وفي الثالث ميم قلت لان الروي فيها هو الياء ولم يختلف فلا كفاء ولا تدخل أم المنقطة على مفرد ولها قدروا
 المبتدأ في انه الابل أم شاء أم شاء فقالوا التقدير بل أهى شاء وانما كان كذلك لانها لا تكون منقطة الا اذا كانت بمعنى بل والهمزة
 ومن ضرورة ذلك ان يكون الواقع بعد الهمزة جملة لا مفردا كما أسلفناه في أوائل الكتاب وهو خرق ابن مالك في بعض كتبه
 اجماع النحويين فقال لا حاجة لتقدير مبتدأ وزعم انها تعطف المفردات كبل وقد رهاها نابل دون الهمزة وقد يعارض هذا
 الكلام بقوله بعد في بيت المتنبي ١٠٠ واظهر الوجهين الاتصال لسلامته من الاحتياج الى تقدير مبتدأ

(قوله ان هذا هذه المقطعات والخرافات) بتخفيف الراء المقطعات جمع مقطعة وهو مانقص
 عن عشرة آيات ويقال لها أيضا مقطوع وخرافات بتخفيف الراء الباطيل والا كاذب
 جمع خرافة وفي الصحاح وخرافة اسم رجل من عذرة استهوته الجن وكان يحدث بما رأى
 فكذبوه وقالوا حديث خرافة ويروي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال وخرافة حق والراء
 فيه خفيفة ولا تدخله الالف واللام لانه معرفة علم الا ان تريد الخرافات الموضوع من حديث
 الليل اه (قوله لحصول العلم يكون أحدهما) يعني بوجود أحدهما معينا وهو الافتراء وهذا

يكون سدا من خبر انسه
 في وجهه الانقطاع كما زعم
 عند الجمهور في انه الابل
 أم شاء وذلك لان قوله عند
 الجمهور مقتضى لوجود
 الخلف في لزوم دخول
 المنقطة على الجمل وقوله

أولا يقتضي عدم الخلاف في ذلك فان قلت اعتبر هناك خلاف ابن مالك فغير بالجمهور وأراد هنا بالاجماع
 اجماع من عداه فلا تعارض قلت تعبيره بخرق الاجماع يؤذن في الظاهر بالغناء هذا القول ونقله الخلاف ثانيا يقتضي
 اعتباره فجاء التعارض بحسب الظاهر على ان بعض العلماء ترد في اجماع النحاة هل يكون معتبرا بحيث لا يجوز خرقه كما مر
 في أول الالف المفردة وهو استبدال بقول بعضهم أي بعض العرب وان هناك لا بلا أم شاء بالنصب وتعطف على ابلانية تعذر
 حينئذ تقدير الهمزة والمعروف في هذا المثال قوله ان الابل أم شاء بالرفع كما مر في فان صحت روايته أي رواية ابن مالك التي
 ذكرها بالنصب في الأولى ان يقدر لشاء ناصب أي أم أرى شاء فيبقى المنقطة على مقتضاها من الدخول على الجمل ولا يثبت
 خروجها عن أصلها بامر محتمل وقضية تمسك المصنف باجماع النحاة ان المنقطة لا تدخل الاعلى جملة ان يقول فالواجب ان
 يقدر لشاء ناصب والا فلا ولوية تقتضي عند جواز تقدير الناصب وهو خرق الاجماع وذلك محذور عنه فقام له في تنبيهه
 قدر تدأم محتملة للاتصال والانقطاع فن ذلك قوله تعالى قل اتخذتم عند الله عهدا قلن ينحلف الله عهدا أم تقولون على الله
 ما لا تعلمون قال الرخصي يجوز في أم ان تكون معادلة أي متصلة بمعنى أي الامرين كأن في وهذا الاستفهام في على
 سبيل التقرير أي الجمل على الاقرار وذلك لان علم المستفهم وهو النبي صلى الله عليه وسلم بوجوه أحد الامرين على التعمين
 وهو الافتراء حاصل وهذا معنى قوله في حصول العلم يكون أحدهما معينا وهو الافتراء وهذا دليل لكون الاستفهام تقريرا
 لا تحقيقا ووجه ظاهر فان حقيقة الاستفهام بالهمزة وأم المتصلة انما تكون حيث يستوى الامر ان في علم المستفهم
 ويكون السؤال من التعمين وذلك منتفها كما عرفت ويقع في بعض نسخ الكشف آخرهما بالخاء المجمة والراء أي لحصول
 العلم بآخر الامرين وهو الافتراء وأما قوله فان ينحلف الله عهدا فمقول يجوز ان يكون جواب شرط مقدر والتقدير ان اتخذتم

عند الله عهدا فاعلموا ان الله ان يخلف عهده فالجملة الشرطية معترضة بين المعطوف والمعطوف عليه والاصل أن اتخذتم عند الله عهدا أم تقولون على الله ما لا تعملون ويجوز ان تكون الفاء سببية فيكون اتخاذ العهد ممر تباعليه عدم اخلاف الله عهده فالمنكر اذن المجموع لانهم لما قالوا ان تمسنا النار الا أياما معدودة انكر عليهم هذا القول يعني هذا الذي تقولونه لا يكون الا بان عاهدتم الله عليه فهو لا يخلف عهده ويؤيده اعادته ان ثم اعلم ان في تسليم المصنف للزخشرى اجازة كون أم في الآية متصلة اعترافا بانه لا يلزم في الاستفهام بالهمزة السابقة عليها ان يكون حقيقيا وهو خلاف ما قرره أولا وقدمه في له منه مواضع ويؤيد ويجوز ان تكون منقطعة اهـ وعليه فالاستفهام في اتخاذكم لانكار وفي تقولون للتقرير بمعنى التحقيق والتثبيت وان شئت فسمي الجمل على الاقرار ويوم من ذلك قول المتنبي أحاد أم سداس في أحاد * ليمتلأ المنوطة بالتأدي المنوطة المعلقة وبالتأدي على حذف مضاف أي المعلقة بيوم التناد وهو يوم القيامة فان قدرتم أي أم وفيه أي في قول المتنبي ويحتمل عوده الى البيت وهو متصل فالعنى انه استطال اليلة فشك أو احدى هي أم ست اجتمعت في واحدة وهذه الجملة الاستفهامية في محل مفعول مقيم بالجار وشك وهو العامل معلق عن العمل اذ هو فعل قاي والمعنى فشك في وحدتها وتعدد هاهنا العدد الخاص في فطالب التعمين وهذا من تجاهل العارف كقوله وكان الاحسن ان لو قال كقولها لان الشعر لامرأة وهي ليلى بنت طريف الخارجية ترى أخاها حين قتله يزيد الشيباني ١٠١ ووجه التذكير انه أراد كقول من قال

تعليل لكون الاستفهام تقدريا وفي بعض نسخ الكشف لحصول العلم بكون آخرهما بالحاء
المجبة والراء هو ظاهر (قوله أحاد أم سداس الخ) هذا البيت مطلع قصيدة للمقنني والمنوطة
المعلقة والتناد مصدر تنادوا والنادى بعضهم بعضا وأصله التنادى بالياء حذف لدلالة الكسرة
عليها (قوله أيا شجر الخا بور الخ) هذا البيت لليلى بنت طريف الخارجية ترى أخاها وبعده
فتى لا يحب الزاد الأمن النقي * ولا المال الأمن قنا وسيف
وفي الصحاح الخا بور بالمجبة موضع من بلاد الشام (قوله ويكون تقدري الخ) وهو أحاد على
الابتداء وهو ليلتنا تقدريا واجبا قال ابن الصائغ هلا جعل كل شيء في موضعه فاعرب أحادا
مبتدأ أوليائنا خبره وسوغ الابتداء بالذكر الاستفهام المقدر والعطف عليها وهذه طريقة
سيبويه في نحو من أبوك وكيف حالك وأقول انما يجعله كذلك لأن طريقة سيبويه انما هي
في اسم استفهام نكرة بعده معرفة لافي اسم نكرة قبله ههنا استفهام مقدر وبعده معرفة ولو
سلم فالغرض الاخبار عن ليلتنا لا الاخبار عن واحدة أو ست في واحدة (قوله ثم نظر الى طولها
فشك) تقدم ان أم المقطعة تكون لمجرد الاضراب وتكون له مع الاستفهام وبيت المقنني

من الامور العامة ختم لا يختص بها انسان عن شجر فهو متجاهل وأتى في ظاهر اللفظ بالتوزيع لشكته المبالغية في المدح على جهة الملو بالوجه المستحيل كقوله وأخفت أهل الشرك حتى انه * لتخافك النطف التي لم تخلق فان قلت هل يرد على المصنف هنائه أجاز اتصال أم مع كون الاستفهام المستفاد من الهمزة غير حقيقي في معارض ما تقدم له أولا كما مر له في غير موضع قالت لما اسأله من ان الاستفهام مع التجاهل حقيقي بحسب الادعاء فهو * ان بنيها على هذا فيكون قد حذف الهمزة قبل أحادي * كما في قوله فاصبحت فيهم آمنا لا كمعشر * أتوفى وقالوا من ربيعة أو مضر * ويكون تقديم الخبر وهو أحاد على المبتدأ وهو ليلتنا نقدعيا واجبا لكونه المقصود بالاستفهام مع سداس اذ شرط الهمزة المعادلة لام ان يابها أحد الامرين المطلوب تعيين أحدهما ولي أم المماثل الاخر ليفهم السامع من أول الامر الشيء المطلوب تعيينه تقول اذا استفهمت عن تعيين المبتدأ أزيد قائم أم عرو وان شئت أزيد أم عمرو قائم واذا استفهمت عن تعيين الخبر أقام زيدا أم قائم وان شئت أقام أم قائم زيد * وقد أسأفنا مناقشة المصنف في ان تقديم مثل ذلك واجب بانص عليه سيؤيه في الكتاب من ان ذلك أولوى لا واجب ونص عليه ابن عصفور في المغرب وذكرة الرضى أيضا كما مر * وان قدرتم انقطعة فالعنى انه أخبر عن ليلته بانها ليلة واحدة ثم نظر الى طولها فخرم بانها ست في ليلة فاضرب * فتكون أم لمجرد الاضراب قبل اذ الفرض انه جازم لا شك فلا يجبه لها معنى بل والهمزة في أو شاك هل هي ست في ليلة أولا فاضرب واستفهم * فتكون أم

بمعنى بل واللهزة جميعا وهو إذا بنينا على هذا الذي قدمناه من أنه أخبر أولا عن ليلته بانها واحدة ثم أضرب جازما أو شاكا
 فلاهزة مقدرة قبل أحادها فرضنا من قصد الاخبار المحض في أول الامر وهو يكون تقديم أحادها على المبتدأ ليس على
 الوجوب كما كان في الوجه الأول وإذا الكلام خبر لا إنشاء وهو أظهر الوجهين الاتصال لسلامته من الاحتياج إلى
 تقدير مبتدأ يكون سداس خبر عنه في وجه الانقطاع لأن أم المنقطعة لا تدخل الأعلى جملة فيلزم أن يكون التقدير أم هي
 سداس وهو كالم عند الجمهور في تقدير مبتدأ في أنه الابل أم شاء أي بل أم هي شاء وقد عرفت ما يتوجه على المصنف في قوله
 هنا عند الجمهور وهو لسلامته من الاعتراض بجملة أم هي سداس بين الخبر وهو أحاد والمبتدأ وهو ليلتنا وهو لسلامته
 من الاخبار عن الليلة الواحدة بانها ليلة فان ذلك معلوم لا شك فيه ولا تحصل به فائدة وفيه نظر فانه انما أخبر عن ليلته
 بانها واحدة والاخبار صحيح باعتبار أن الليلة لم يرد فيها وذلك أن نعارض الأول وهو الترجيح

بالسلامة من الاحتياج
 إلى تقدير المبتدأ في وجه
 الانقطاع بانها يلزم في
 الاتصال حذف هزة
 الاستفهام وهو قليل
 بخلاف حذف المبتدأ
 فانه كثير وهو أعلم أن هذا
 البيت اشتمل على لحنات
 بفتح الحاء وهو جمع لحنة
 بسكونها واللحن هو الخطأ
 والخروج عن طريقة
 العرب في استعمال الالفاظ
 اللحن الأولى استعمال
 أحاد وسداس بمعنى واحدة
 وست وانما بمعنى واحدة
 واحدة وست ست
 ويحتمل أن المتنبي قصد
 التقسيم فالعنى الاخبار
 عن ليلة فراقه للاجبة
 بانها منقسمة إلى واحدة
 واحدة أي أن كل جزء من
 أجزائها بمثابة ليلة واحدة
 ثم رأى أنها أطول من ذلك

على تقدير انقطاع أم يحتمل الأمرين فإشاري إلى الأول بقوله ثم نظر إلى طولها فشك في أن
 واحدة فجزم بانها ست ليال في ليلة فاضرب يعني عن اخباره بانها واحدة اضربا مجزعا عن
 الاستفهام وأشار إلى الثاني بقوله أو شك هل هي ست في ليلة أم لا فاضرب يعني عن اخباره
 بانها واحدة واستفهم يعني عن أنها ست في ليلة فالاحتمالان اشتركا في الاخبار بان ليلته واحدة
 وفي الشك بعد ذلك الاخبار واقتربا به في الاحتمال الأول حصل له بعد ذلك الشك جزم بانها ست
 في واحدة فاضرب عما أخبر به أولا وأخبر بما جزم به ثانيا وفي الاحتمال الثاني لم يحصل له بعد ذلك
 الشك أغنى شكه في أنها ست في واحدة جزم بشئ فاضرب عما أخبر به أولا واستفهم عما شك
 فيه ثانيا (قوله وعلى هذا فلاهزة مقدرة) يعني على تقدير كون أم منقطعة سواء كانت مجرد
 الاضرب أولا مع الاستفهام لاهزة مقدرة قبلها لأن أم المنقطعة تأتي مسبوقة بالخبر (قوله
 ومن الاعتراض بجملة أم هي سداس) فان قلت لم لا يكون المبتدأ المذكور سداس والمحذوف
 لاحاد وحيد ثم قد افترضا قلت لأن المحذوف من الثاني دلالة الأول أكثر من المحذوف من الأول
 لدلالة الثاني وقد ترجم المصنف في الباب الخامس في الخاتمة لذلك فقال إذا دار الأمر بين كون
 المحذوف أولا أو ثانيا فكونه ثانيا أولى (قوله ومن الاخبار عن الليلة الواحدة بانها ليلة) قال ابن
 الصائغ في عبارته خلل حيث قال اخبار عن الليلة الواحدة بانها ليلة وانما هو اخبار عن ليلته
 بانها ليلة واحدة وقوله لا فائدة فيه ممنوع لأن معنى ليلة واحدة عكس القسم الذي انتقل إليه
 اه وفي التعليق انما أخبر عن ليلته بانها واحدة والاخبار صحيح باعتبار أن المزد (قوله استعمال
 احاد وسداس بمعنى واحدة وست) في الشرح يحتمل أن المتنبي قصد التقسيم والمعنى الاخبار عن
 ليلة فراقه للاجبة بانها منقسمة إلى واحدة واحدة أي أن كل جزء من أجزائها بمثابة ليلة واحدة
 ثم رأى أنها أطول من ذلك فاضرب واستفهم هل هي باعتبار الأجزاء منقسمة إلى ست ست في
 كل واحد من أجزاء الليلة هذا ان جعلت أم منقطعة وان جعلت متصلة فالعنى طاب التعيين
 لاحد هذين الأمرين فلم يخرج العدد المعدول عن استعماله في معناه اه (قوله واستعمال
 سداس وأكثرهم بأباها) في الشرح مثل هذا لا يعد لحنا لانه ليس بخارج عن كلام العرب

بناء

فاضرب واستفهم هل هي باعتبار الأجزاء منقسمة إلى ست ست في كل واحدة

واحد واحد من أجزاء الليلة هذا ان جعلت أم منقطعة وان كانت متصلة فالعنى طاب التعيين لاحد هذين الأمرين فلم يخرج
 العدد المعدول عن استعماله في معناه فتأمل وهو اللحن الثانية استعمال سداس وأكثرهم بأباها ويخص العدد المعدول
 بمادون الخمسة ومثل هذا لا يعد لحنا لانه ليس بخارج عن كلام العرب قطع الوجود والنقل من كثيرين أنه من كلامهم
 ولو كانت مخالفة الأكثرين لحنا لزم أن يكن كثير من العلماء الذاهبين إلى ما لم يقل به غير القليل وهذا عن الانصاف بما راحل
 وهو اللحن الثالثة بتوصيف ليلة على ليلة وانما صغرتم العرب على ليلة بزيادة الياء على غير قياس حتى قيل انها مبنية على
 ليلة كما وقع في قول الشاعر في كل ما يوم وكل ليلة وكذا جمع الليلة على الليالي هو على غير قياس قال في العباب الليل

واحد بمعنى الجمع واحده ليله مثل ثمره وغمر وقد جمع على لياي وليائل فزادوا في اللياي باء على غير قياس ونظيره أهل واهال
 ويقال كان الاصل فيه ليله فحذفت الالف لان تصغيرها ليلية وقال الفراء ليله كانت في الاصل ليلية ولذلك صغرت على
 ليلية قال ومثلها الكيكه للبيضة كانت في الاصل كيكية وجعلها الككاكي وهو قد يستشك كل فيه في بيت المتنبي
 في انه جمع بين متنافيين استطالة الليله وتصغيرها وبعضهم يثبت مجيء التصغير للتعظيم كقوله في أي كقول أبي بدر ضي الله
 تعالى عنه وكل اناس سوف يدخل بينهم * في ذويهية تصغر منها الانامل يريد الموت فصغرا لارادة التعظيم وعليه
 فسقط ذلك الاشكال الوجه الثالث من أوجه أم في ان تقع زائدة ذكره أبو زيد في قوله تعالى أفلات تبصرون أم أنا خير ان
 التقدير أفلات تبصرون أنا خير والظاهر ان هذه الجملة الاسمية استثنائية على تقدير سؤال كانه لما قال أفلات تبصرون قدر
 انهم قالوا مات تبصرون فقال أنا خير في الزيادة ظاهرة في قول ساعدة بن جؤية في جيم مضمومة فهمزة مفتوحة فتناة تحتية
 مشددة فهاتانيت في ياليت شعري ولا متجانس الهرم * أم هل على العيش بعد الشيب من ندم في فان الجملة الاستفهامية
 في محل نصب بشعري على ان يكون مصدرا مضافا الى الفاعل أي ياليت شعري بهذا الامر ثابت كما يقوله الرضي أوفي محل
 رفع على انها خبر ياليت والشعر بمعنى المشعور كما يقوله ابن الحاجب وأما الالية فلامعني لادعاء الزيادة فيها مع امكان جعلها
 متصلة أو منقطعة كما مر فلذلك لم يجعل الزيادة ظاهرة فيها كما جعلها في البيت كذلك الوجه في الرابع في من أوجه أم
 في ان تكون للتعريف نقلت في هذه اللغة عن طي وعن جبر وانشدوا في بعض الشعراء الطائيين

١٠٣

في ذلك خيل لي وذوي اصلي *
 يري ورائي باسمهم وامسلة في
 ذو موصول عند أهل
 هذه اللغة وهو هنا بمعنى
 الذي وامسلة بفتح السين
 المهملة وكسر اللام واحدة
 السلم وهي الجارة وانشدوا
 أيضا بعض طي
 أن شمت من نجد يرقا نالقا
 تبيت بيليل أم أرمدا عاد
 أولقا
 شمت نظرت ونجد من

بناء على ما نقله كثيرون من الأئمة ولو كانت مخالفة الأكثرين لكان لزم ان يلحق كثير من
 العلماء الذاهبين الى ما يقل به غير القليل اه وأقول انما سمي المصنف هذا الخناني قوله
 الخنات على سبيل التغليب لوقوعه مع الخنتين لانه لحن حقيقة (قوله ساعدة بن جؤية)
 ساعدة في الاصل اسم للسند وجؤية بضم الجيم وفتح الهمزة وتشديد المثناة التحتية اسم أم هذا
 الشاعر وهو في الاصل تصغير جؤية قال في الصحاح والجووة مثال الجموعة لون من ألوان
 الخيل والابل وهي حرة تضرب الى السواد (قوله ذاك خيل لي الخ) ذو عند أهل هذه اللغة
 موصول بمعنى الذي وامسلة بفتح السين وكسر اللام واحدة السلام بكسر السين وهي الجارة
 (قوله وفي الحديث ليس من امبرام صيام في ام سفر) أخرج هذا الحديث أحمد في مسنده
 والطبراني في الكبير من حديث كعب بن عاصم ورجاله رجال الصحاح قال الازهرى والوجه
 ان لا يثبت الالف في الكتابة لانهم جعلت كالف واللام (أل) (قوله أحدها ان يكون
 اسم موصول بمعنى الذي وقروعه) في حاشية التقطاراني وظاهر كلامه يعني الرخصى بل

بلاد العرب وهو خلاف الغور والغور هنا تامة وكل ما ارتفع عنها الى أرض العراق فهو نجد و بركاته صغير برق وتالقي
 والاولق شبه الحفون في الحديث ليس من امبرام صيام في ام سفر كذا رواه الفر في بفتح النون وسكون الميم ابن توبل بثمان
 فوقية مفتوحة فواو ساكنة فلام مفتوحة فباء موحدة في رضى الله تعالى عنه في الكشاف هو صحابي روى عنه يزيد بن
 الشخير ولكن لم يسم في الكتابين يعني الصحابين فيقول ان هذه اللغة مختصة بالاسماء أي تحتسبها الاسماء في التي
 لا تدغم لام التعريف في أولها نحو غلام وكتاب بخلاف رجل وناس في بالنون في ولباس في وادخل المصنف الباء على المقصور
 عليه على خلاف السائع كما تقدم في ووحكى لنا بعض طلبة اليمن انه سمع في بلادهم من يقول خذ الرمح في فلم يدخلها مع الراء لانها
 مما يدغم فيه لام التعريف في وواركب امفرس في فادخلها مع الفاء لانها لا تدغم فيه لام التعريف في وولاء في ذلك لغة لبعضهم
 لا لجمعهم الا ترى الى الميت السابق في فانه ادخلها فيه على السين وهي مما تدغم فيه اللام في وانما في الحديث داخله على
 النوعين في ما لا تدغم فيه اللام وهو الباء وما تدغم فيه وهو الصاد والسين في ال على ثلاثة أوجه أحدها ان تكون اسمها
 موصولا بمعنى الذي في المراد به واحد مدكر في وفروعه في من الاثنين والجماعة لذكر كان ذلك أول مؤنث والدليل على
 اسميتها رجوع الضمير اليها في السبعة نحو الامرور به زيد والصارب انما هذان في ل انما يرجع الضمير الى الموصوف المقدر
 أي الرجل الامرور به والمرأة الصارب انما هذان في ل انما لا يحذف في غيرها الا في الضرورة
 كما ستعرفه في أواخر الكتاب ان شاء الله تعالى

وهي الداخلة على أسماء الفاعلين والمفعولين في كل موضع كما يعطيه ظاهر كلامه وانما هو اذا لم تكن اللام للعهد اما اذا كانت له كما في قولك جاءني ضارب فاكرمت الضارب فلا كلام في حرفيتها ولا خلاف كذا قال الرضي وانما لم تكن صلة الالف واللام الاسم فاعل أو مفعول لانهم اساروا وها هو واقفة للالف واللام الحرفية في نحو الرجل لفظا ومعنى اما لفظا فواضح واما معنى فلان التعريف مثل اللام الحرفية فلما وافقتا قصدوا ان لا تدخل الاعلى المفرد كما لا تدخل تلك الاعلى المفرد للشبهة المذكورة هكذا قال ابن الحاجب رحمه الله وفيه نظر لان الالحرفية معرفة لما دخلت عليه من الاسم والاسمية موصولة معرفة بصلتها الداخلة هي علم باعتبار ما فيها من العهد كما هو الصحيح في تعريف الموصول فان احدهما من الاخرى بحسب المعنى في قبيل والصفات المشبهة يعني ان بعضهم اجاز وصلها بالصفة المشبهة كما اجاز الكل وصلها باسم الفاعل واسم المفعول في قبيل وليس في هذا القول شيء لان الصفة المشبهة للثبوت فلا تؤثر بالفاعل بل لانه على الحدوث وهو مناف للغرض المصوغة هي له في قوله الذي ذكرنا من عدم التأويل بالفاعل في كانت الداخلة على اسم التفضيل ليست موصولة باتفاق وما ذاك ١٠٤ الا لان اسم التفضيل لا يؤثر بالفاعل في قبيل هي في الجمع حرف تعريف

وهو مذهب الاخفش في قولهم ذلك المنع من اعمال اسمي الفاعل والمفعول في معنى الحال أو الاستقبال لوجود المبدله عن مشابهة الفعل كما منع منه التصغير والوصف في اللازم باطل فانها لا تمنع من اعمالها نحو جاء الضارب الا ان زيدا والمعطى غدا نارا وللقائل بحرفيتها ان ياتزم منع الاعمال مع وجودها ويجعل انتصاب المنصوب بعد اسم الفاعل أو المفعول المحلى بها مثلا كما في المثالين

صرح في الفصل ان اللام في الذي حرف تعريف وان اللام التي تعد من الموصولات هي تلك اللام التي كانت في الذي لانها تعد اسماء لاحرف لانها بمنزلة الذي لا يكون تخفيفا والجمهور على ان اللام التي هي من الموصولات ليست منقوصة الذي بل اسم موضوع برأسه الزم دخول الاسم اكونه في صورة حرف التعريف وظهر اعرابه في ذلك الاسم فهو اسم في صورة الحرف وصلته فعل في صورة الاسم (قوله وهي الداخلة على أسماء الفاعلين والمفعولين) في الشرح هذا اذا لم تكن للعهد اما اذا كانت له كما في قولك جاءني ضارب فاكرمت الضارب فلا خلاف في حرفيتها على ما صرح به الرضي وأقول وهذا أيضا اذا لم يكن اسم الفاعل والمفعول بمعنى الثبوت كما مؤمن والصانع بل كان بمعنى الحدوث كما يشير اليه قوله قبيل والصفات المشبهة وليس بشيء لان الصفات المشبهة للثبوت فلا تؤثر بالفاعل وقد صرح بذلك التفتازاني في المطول وقال ان كلام صاحب الكشاف والمفتاح ينقص عن ذلك في غير موضع (قوله) وذلك دليل على انها ليست حرف تعريف في التعليق اما دخولها على الجملة قطا هو في الدلالة على انها ليست حرف تعريف لانه لا يدخل الاعلى اسم مفرد واما دخولها على الظرف فلا يمنع كونها حرف تعريف ويحتمل ان يقال مراده بالظرف المضاف الواقع في الشاهد الذي أنشده فيمتنع حينئذ كونها اداة تعريف لا ممتنع مجامعها للمضاف اه وأقول بل المراد بالظرف في قوله ورمبما وصلت بظرف الطرف التام الذي بمعنى الجملة ودخولها عليه يمنع كونها حرف

بفعل مقدرا لا بشيء منها في قول موصول حرفي وليس بشيء لان التأويل في مع صلتها بالمصدر تعريف كما هو الشأن في كل موصول حرفي وقد يقال بل يمكن التأويل بالمصدر على ان يكون في الكلام الواقعة هي فيه حذف فالتقدير في مثل جاء الضارب جاء ذو الضرب في رواية وصلت في قوله لا بظرف أو جملة اسمية أو فعلية فعلمنا مضارع وذلك دليل على انها ليست حرف تعريف كما يقول الاخفش ووجه الدلالة حيث تدخل على الجملة واضح لان حرف التعريف لا يدخل الاعلى اسم مفرد واما دخولها على الظرف فلا يمنع كونها حرف تعريف ويحتمل ان يقال مراده بالظرف ما كان مضافا وهو الواقع في الشاهد الذي أنشده فيمتنع حينئذ كونها اداة تعريف لا ممتنع مجامعها للمضاف في قولهم وهو دخولها على الظرف في قوله من لا يزال شاكر على المنة * فهو حربة عيشة ذات سعة في أي على الذي معه وحر بالحاء المهملة أي خليف وجدير في الثاني وهو دخولها على الجملة الاسمية في قوله من القوم الرسول الله منهم * لهم دانت رقاب بني معد في دانت خضعت ولا يقال يحتمل كون ال هنا زائدة فتكون الجملة في محل جر صفة للقوم لان ال فيه جنسية فدخولها انكرة في المعنى أو في محل نصب على الحال نظرا الى صورة التعريف لاننا نقول القوم الذين رسول الله منهم معنيون معهودون فانظاهرفيه ارادة العهد والاصل عدم الزيادة فانظاهر انما موصولة كما قال المصنف في الثالث وهو دخولها على الفعلية

ذات المضارع **يقوله** يقول الخنا وأبغض الجهم ناطقا * الى ربنا صوت الجمار الجدد * الخنا اللفظ القبيح ويجدع بالذال المهملة من قولك جدعة أي سجنته وحبسته وذلك ان الجمار اذا حبس كثر تصويته وعلانيته وأما اذا جعل من الجدع الذي هو قطع الانف أو الاذن أو الشفة فلا يظهر له معنى وحكى الجوهرى في التجديد الذى هو معنى السجن اعجام الدال أيضا والجيم خاص بالشعر خلا فلا خفش وابن مالك في الاخير **يقوله** وهو دخوله على الفعلية التي فعلها مضارع وأنشد ابن مالك على ذلك أبياتا أخرى وان ذلك ليس بضرورة فيها تمكن الشاعر من ان يقول صوت جمار يجدع ثم صنع مثل ذلك في سائر الابيات التي أنشدناها وهذا منه رحمه الله تعالى بناء على تفسيره للضرورة بانها ١٠٥ مالا مندوحة للشاعر عنه وهو

رأى يفضى الى عدم تحقق
الضرورة لان الشعراء
قادرون على تغيير التراكيب
والايمان بالاساليب المختلفة
وقد لا يتحقق تركيب معين
لامندوحة لهم عنه وكيف
وهم أمراء الكلام وفرسانه
المقتدرون على ركوب
الطرق المتغيرة في التعبير
عن المعنى الواحد أو إضافا
بازم الشاعر تخيل جميع
العبارات التي يمكن أداء
المقصود بها فقد لا يحضره
في وقت النظم العبارة
واحدة تحصل غرضه
فيكتفي بها ولو فتح هذا الباب
لأنسع الخرق وأمكننا في
كل ما يدعى انه ضرورة ان
ندعى انه امر اختياري
تمكن الشاعر ان يأتي بغير
العبارة ويعين تركيبا آخر
يتم الوزن به وهذا أسهل
على من له محاولة انظم
الشعر ولا يكاد يعوزه ذلك
في جميع الاشعار وأغالبها
وقد فسر الأئمة الضرورة

تعريف كما منع ذلك دخوله على الجملة (قوله صوت الجمار الجدد) هذا بعض بيت وهو
يقول الخنا وأبغض الجهم ناطقا * الى ربنا صوت الجمار الجدد
والخنا بالمجعة والنون والقصر اللفظ القبيح والنطق التكلم بالحروف المفهومة والمراد به هنا
خروج الصوت من فم الحيوان وفي الصحاح جمار يجدع مقطوع الاذن وأما قول ذى الحذق
الطهوى
أنا في كلام الثعلبي بن ديسق * ففي أي هذا ويلي به تنزع
يقول الخنا وأبغض الجهم ناطقا * الى ربنا صوت الجمار الجدد
فان الاخفش يقول أراد الذي يجدع كما يقول هو يضربك يريد الذي يضربك وقال
ابن السراج لما احتاج الى رفع القافية قلب الاسم فعلا وهو من أقبح ضرورات الشعراء انتهى
وابن ديسق فارس مشهور من فرسان العرب في الجاهلية ويقال تنزع اليه بالشروخ
بمعنى ورجل نزع أي سريع الى الشر والغضب وفي الشرح ويجدع بالذال المهملة من قولك
جدعة أي سجنته وذلك ان الجمار اذا حبس كثر تصويته وأما اذا جعل من الجدع الذي
هو قطع الانف أو الاذن أو الشفة فلا يظهر له معنى (قوله خلا فلا خفش وابن مالك
في الاخير) فانهم أجازوا دخول ال اسمية في السمة على المضارع ولم يقصر ذلك على الشعر
وبنى ابن مالك ذلك على ان الضرورة مالا مندوحة للشاعر عنه ولا شاعر هنأ مندوحة
بان يقول صوت جمار يجدع وفي الشرح وهو ذى يفضى الى عدم تحقق الضرورة داء أو غالبا
لان الشعراء قادرين على تغيير التراكيب والايمان بالاساليب والمختر في تفسير الضرورة
عندهم ما لم يرد الا في الشعر وذلك أعم من أن يكون للشاعر عنه مندوحة أو لا انتهى
والاخفش هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة الامام النحوى البصرى ذوال تصانيف الجليلة
وهو الاخفش الأوسط أخذ النحوى عن سيديويه وكان أكبر منه سننا وزاد في العروض بحر
المتدارك وكانت وفاته سنة خمس عشرة ومائتين وقيل سنة احدى وعشرين ومائتين
والاخفش هو الصغير العيني مع سبعة بصرى هو الاخفش ثلثة هذا والاخفش الأكبر
وهو أبو خطاب عبد الحميد بن عبد الحميد أخذ عنه سيديويه وأبو عبيدة والثالث الاخفش
الاصغر وهو على بن سليمان بن الفضل روى عنه المبرد وثعلب وغيرهما ولم يكن متسعا في
علم النحو ولا صنف فيه وتوفي سنة خمس عشرة وقيل ست عشرة وثلاثمائة فجاء ببغداد وابن

بغير ما ذكره فقالوا هي ما لم يرد ارتكابه الا في الشعر وذلك أعم من ان يكون
للشاعر عنه مندوحة أو لا ثم قد ينقض قوله ان الجميع خاص بالشعر بما حكاه بعضهم من ان رجلا أقبل فقبلها هوذا فقال
ذلك العربي نعم ايه هوذا **والثاني** من أوجه أل الثلاثة **يقول** ان تكون حرف تعريف وهي نوعان عهدية وجنسية وكل منهما
ثلاثة أقسام فالعهدية اما ان يكون محجوبا **الذي** دخالت هي عليه **يقوله** أي حصنة من الحقيقة معهودة بين
المتكلم والمخاطب واحدا كان أو اثنين أو جماعة يقال عهدت فلانا اذا أدركته واقبته **يقول** كريب **بكسر** الذال نسبة الى
الذكر غير القابلي **يقول** نحو كما أرسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول ونحو فيها مصباح المصباح في زجاجة الزجاجة

كانها كوكب دري ونحو اشترت فرسائم بعث الفرس وعبره هذه في أي الامر الذي تعتبر به وتعتبر بعني علامتها وان يسد
الضمير مسدها مع مصحوبها في ألا ترى انه يصح ان تقول في المثال الاخير اشترت فرسائم بعته فسد الضمير مسد الفرس وكذا
الكلام في تلك الآيات وقد ورد على ذلك قوله تعالى فلا جناح عليهما ان يصلحا بينهما ما صلحا والصلح خبر فان أل في الصلح
دخلت على لفظ تقدم ذكره والضمير يسد مسدها مع مصحوبها اذ يصح ان يقال وهو خير ومع ذلك ليست الاداة فيه عهدية
بل هي للاستغراق ولهذا يستدل بها على خبرية كل صلح سواء كان بين الزوجين أو غيرها وجوابه اننا نمتنع على هذا التقدير صحة
حلول الضمير محلها مع مصحوبها اذ الأصل مساواة الضمير لرجعه قالوا والمعهود قد تقدم ذكره صريحا كافي للمثل المتقدمة
ويسمى العهد الخارج الحقيق وقد يتقدم كناية ويسمى العهد الخارج التقديري كافي قوله تعالى وليس الذكركالانثى فالانثى
اشارة الى ما سبق ذكره صريحا في وضعها أنثى والذكر اشارة الى ما سبق ذكره كناية في قوله رب اني نذرت لك ما في بطني محررا
فان لفظة ما وان عمت الذكور والاناث لكن التحرير وهو ان يعتق الولد لميت المقدس انما كان للذكور دون الاناث والمعنى
وليس الذكركالانثى الذي طلبت كالانثى التي وهبت لها فان قلت فترد هذه الآية اذن على المصنف لان اللام في الانثى للعهد الذكري
ولا يصح حلول الضمير محلها مع مصحوبها ١٠٦ اذ يمتنع كهي على الفصح حسبما تقرر في محله قلت العلامة لا يجب انعكاسها

انما يجب اطرافها بمعنى
انها كل ما وجدت وجد
ما هي علامة عليه كال التي
هي من علامات الاسم
وهنا كذلك حيثما وجد
سد الضمير مسدها مع
مصحوبها حكمنا بانها للعهد
الذكري ولا يحكم عند فقد
هذه العلامة بانها ليست
له على انه لو سلم وجوب
الانعكاس لم يرد لان امتناع
الانثيان بالضمير في هذا المحل
لمانع خاص وهو كون
الجار كافوا لافلامانع من
سد الضمير لوجوب غيرها
فقيل مثلها في أو معهودا

مالك هو الامام الجليل أبو عبد الله الطائي ولد ببحران من الاندلس وقدم دمشق وتصدر
بها الاقراء العربية وقدم حاب أيضا وتصدر بها واشتهل بفقهاء الشافعي وكان كثير العبادة
حسن الصمت أخذ عنه جماعة منهم النووي ولد سنة احدى وستمائة ووقع في سنة ستمائة وتوفي
بدمشق ليلة الاربع ثاني عشر شعبان سنة احدى وستين وستمائة (قوله وعبره هذه ان
يسد الضمير مسدها مع مصحوبها) في التعليق وقد ورد عليه قوله تعالى وليس الذكركالانثى
فان أل في الانثى للعهد الذكري ولا يصح حلول الضمير محلها مع مدخولها اذ يمتنع ان يقال
كهي على الفصح وجوابه ان امتناع ذلك بخصوصية كون الجار كافوا لافلامانع
من سد الضمير لوجوب غيرها كاف في مقابلة (قوله وفيه نظر لانك تقول لاشاتم رجل بحضرتك
لا تشتم الرجل فهذه للحضور في غير ما ذكر) قال ابن الصائغ النقض بلا تشتم الرجل أخذه
من كلام ابن مالك في شرح الكافية ثم قال ولعل ابن عصفور قصده بال التي للحضور ما يكون
معها لفظ دال على الحضور نحو اسم الاشارة ولفظ النداء ولفظ المفاجأة ومادة اللفظ في الآن
(قوله ولان التي بعد اذ ليست لتعريف شيء حاضر حالة التكلم) قال ابن الصائغ وجوابه ان
الحضور فيه محكي نظير الحضور في اسم الاشارة في هذا من شيعته وهذا من عدوه انتهى
وأقول كيف يكون هذا جوابا للمصنف وهو لم ينف الحضور مطلقا وانما في الحضور حالة
التكلم (قوله ولان الصحيح في الداخلة على الآن انها زائدة) في الشرح يحتمل ان يكون ابن

ذهنياء والمراد به ما يتفرد المتكلم بعرفته كما ان المراد بالخارجي ما كان السامع يعرفه والافعال لا يكون عصفور
الاف في الذهن هكذا قال الشيخ بهاء الدين السبكي وفيه نظر بل المراد بالمعهود الذهني ما يعرفه المتكلم والمخاطب وهو معهود
بينهم الكنه لم يتقدم ذكره أصلا ولم يكن حاضرا عند التكلم في الغار ونحو اذ يبايعونك تحت الشجرة أو معهودا
حضورا في يعرفه المتكلم والمخاطب وهو حاضر عند التكلم في قال ابن عصفور ولا تقع هذه الابداء اسماء الاشارة نحو جاني
هذا الرجل أو أي في النداء نحو يا أيها الرجل أو اذا الفجائية نحو خرجت فاذا الاسد أو في اسم الزمن الحاضر نحو الآن اه وفيه
نظر لانك تقول لاشاتم رجل بحضرتك لا تشتم الرجل فهذه للحضور في غير ما ذكر في وهذا كالكلام الامام جمال الدين بن
مالك في شرح الكافية الشافية في ولان التي بعد اذ ليست لتعريف شيء حاضر حالة التكلم وانما هي لتعريف شيء كان
موجودا قبل التكلم فلا تشبه ما بالكلام فيه وهو ما كانت لتعريف شيء حاضر عند التكلم في ولان الصحيح في حال
في الداخلة على الآن انها زائدة لانها لازمة في ويحتمل ان يكون ابن عصفور لم يقصد ان أل المنطوق بها في الاي التي هي
لتعريف الحضور وانما أراد أل التي بني هذا الطرف لتضمنه اياها وهذا الذي حكى المصنف انه الصحيح هو مذهب الفارسي
وقال السيرافي يبنى لشبه الحرف بلزومه في أصل الوضع موضعا واحدا وبقائه في الاستعمال عليه وسائر الاسماء تكون في

أول الوضع نكرة ثم تعرف ولا تبقى على حال فلما لم يتصرف فيه بنزع اللام شابه الحرف لان الحروف لا يتصرف فيها قلت
وهذا ظاهر في ان اللام المذكورة فيه للتعريف ومراعاة بسائر الاسماء اجناس التي يعقورها التعريف والتعكير
والاورد جميع المعارف بحسب الوضع الاصلى ولا يعرف ان التي للتعريف وردت لازمة بخلاف الزائدة والمثال الجيد للسئلة
قوله تعالى اليوم اكملت لكم دينكم وقد ذهب قوم الى ان تعريف الذي ونحوه من الموصولات بالاداءة وهي لازمة عند الاكثرين
فان قلت وايضا قد حكى عن سيبويه ان اللام في البنية لازمة مع كونها للتعريف قلت في الصحاح ويقال لا أفعله بنية ولا أفعله
البنية اسكل أمر لارجعة فيه ونصبه على المصدر وكذا في العباب للصغاني وهو الجنسية اما الاستغراق الافراد وهي التي تخلفها كل
حقيقة نحو وخلق الانسان في أي كل انسان وضعها في العموم وهذا ظاهر بلا شك ١٠٧ ونحو ان الانسان في خسر

الذين آمنوا والاستثناء
من الاول آية شموله
واستغراقه في الاستغراق
خصائص الافراد وهي
التي تخلفها كل مجاز نحو
زيد الرجل علما في أي
هو كل رجل باعتبار العلم
في أي الكامل في هذه
الصفة في فكل تخلف
أل في ذلك على سبيل
المجاز لا الحقيقة في يومه
ذلك الكتاب في أي الكتاب
الكامل في الهداية فكانه
كل كتاب لاشتماله على
ما فيها من الهداية على وجه
البلغ وهذا الذي ذكره
المصنف في هذا القسم
يصدق على الاستغراق
العرفي نحو جمع الامير
الصاغية أي صاغية بلمه
أوصاغية مملكته فان كل
تخلف الاداة فيه بتجاوز
وليست اشمول الخصائص

عصفو ولم يقصد ان ال المنطوق بها في الآن تعريف الحضور وانما أراد ال التي بني هذا
الطرف لتضمنه اياها وأقول مع ان ابن الصائغ سبقه الى ذلك فيه نظر اما أولا فان الذي
تضمنه الآن معنى ال لانفسها الذي الكلام فيه واما ثانيا فلان قول ابن عصفو في اسم الزمن
الحاضر نحو الآن متناول الساعة والحين ولا يراد باللام فيهما الا للمفوض فكذا الآن (قوله)
ولا تعرف ان التي للتعريف وردت لازمة فان قلت قد ذهب قوم الى ان تعريف الموصول
الذي فيه ال بال وهي لازمة قلت انما في المصنف المعرفة عن نفسه لان تعريف بالنون
ونفيها صحيح لانه لا يرى بذهب ذلك القوم ولو سلم ان يعرف بالثناة التحسية والبناء للمفعول
فنفيها صحيح أيضا بناء على عدم الاعتداد بذلك القول وعدم الاعتبار به أو بناء على تقييد كلامه
هنا كلامه في ال الزائدة فيكون مراده ولا يعرف ان التي للتعريف في غير الاسماء الموصولة
وردت لازمة (قوله) أولا لاستغراق خصائص الافراد وهي التي تخلفها كل مجاز في الشرح
هذا يصدق على الاستغراق العرفي نحو جمع الامير الصاغية أي صاغية بلمه أو صاغية مملكته
فان كل تخلف الاداة فيه بتجاوز وليست اشمول الخصائص بل لشمول بعض ما يصلح له اللفظ
وأقول الاستغراق الحقيقي ان يراد كل فرد مما يتناول اللفظ بحسب اللغة والعرفي ان يراد
كل فرد مما يتناول اللفظ بحسب متفاهم العرف كذا في المطول وعلى هذا لم تخلف كل في
الاستغراق العرفي اللام مجازا وانما خلفتها حقيقة ولو سلم فقد صرح ابن سينا وكثير من
المحققين بان الغرض من نفسه يراد الشيء قد يكون تمييزه عن شيء معين فيمكن في ما يفيد الامتياز
عنه وبان التعريفات الناقصة يجوز ان تكون أعم من المعرفة وكتب الادباء مشحونة بذلك
(قوله) ومنه ذلك الكتاب أي ومما اللام فيه لاستغراق خصائص الافراد الكتاب من قوله
تعالى ذلك الكتاب وهو هذا على انه خبر ذلك وأن اللام فيه ليست للعهد (قوله) وقولك والله
لا تزوج النساء أولا أليس الثياب ولهذا يقع الحنث بالواحد منهما في الشرح ولما منع ان يمنع
كونها في مثال اليمين الذي ذكره لتعريف الماهية بل هي للاستغراق وما استدل به من
وقوع الحنث بتزوج واحدة من النساء وليس واحد من الثياب متنازع فيه فذهب الشافعي

بل لشمول بعض ما يصلح له اللفظ وهو صاغية بلمه الامير أو مملكته دون من عداهم في اول تعريف الماهية وهي التي
لا تخلفها كل لا حقيقة ولا مجازا نحو وجملة من الماء كل شيء حي أي وخلقنا من الماء كل حيوان وظاهره انه ليس المعنى
انه خلق كل حيوان من كل ماء فلا يصح ان تخلف هنا كل الاداة لا حقيقة ولا مجازا بل المراد الماهية في قوله
وقولك والله لا تزوج النساء أولا أليس الثياب فان المراد فيه الماهية في قوله ولهذا يقع الحنث بالواحد منهما أي من
هذين الامرين حتى لو تزوج امرأة واحدة حنث ولو لبس ثوبا واحدا حنث ولما منع ان يمنع كونها في مثال اليمين الذي
ذكره لتعريف الماهية بل هي للاستغراق وما استند اليه من وقوع الحنث بتزوج امرأة واحدة وليس ثوب واحد
متنازع فيه فذهب الشافعي انه لا يحنث الا بثلاثة كما صرح به الرافعي في الطلاق على ما نقله الشيخ بهاء الدين السبكي بناء على
ان معنى الجمع باق مع اداة العموم وليس مملو بها كما ذهب اليه قوم قال الشيخ بهاء الدين حافظوا على الجمع ولم ينظروا الى

فان الاجناس امور معهوده
في الازهان متميز بعضها
من بعض ويقسم المعهود
الى شخص وجنس
والالف واللام عند السكاكي
انما هي لتعريف العهد
الذهني خاصة واما الجنسية
والاستغراقية والعهدية
عهدا خارجيا فكلها داخلية
تحت العهد الذهني واستند
في ذلك الى امر نوزع فيه
والكلام فيه يطول فن
أحب الوقوف على ذلك
فعليه مراجعة المفتاح
وشروحه وهو الفرق بين
المعرف بالهذه التي
لتعريف الماهية ويؤوب
اسم الجنس النكرة هو
الفرق بين المقيّد والمطلق
وذلك ان ذال الف واللام
يدل على الحقيقة بقيد
حضورها في الذهن واسم
الجنس النكرة يدل على
مطلق الحقيقة لا باعتبار
قيد في الحضور معتبر في
المعرفة في مدلول اللفظ
غير معتبر في النكرة وعدم
الاعتبار غير اعتبار العدم
وهذا الفرق وقع في الجني
الداني لابن أم قاسم وهو في
الاصول منسوب للشيخ
شمس الدين الخسر وشاهي
ووقع في الاشباه والنظائر
للقاضى تاج الدين السبكي
كلام أردنا ايراده برمته

انه لا يحنث الا بتزوج ثلاث كما صرح به الرافعي في الطلاق كما نقله الشيخ بهاء الدين السبكي
بناء على ان معنى الجمع باق مع اداة العموم وليس مساوبا كما ذهب اليه قوم قال الشيخ بهاء
الدين فحافظوا على الجمع ولم ينظروا الى جمع الركيزة حتى لا يحنث الا باحدى عشرة مثلا انتهى
وأقول ليس القول بانه لا يحنث الا بالثلاث قولاً بان اللام فيه مالا يستغراق والاما حنث
الاجمع مع النساء وجميع الثياب وانما هو قول بانها للجنسية الجمعية فليتم امل وفي تلويح
التقاراضي في اصول الحنفية والجمع المعروف باللام مجاز عن الجنس وهذا ما ذكره آفة العربية
في مثل فلان يركب الخيل ويلبس الثياب البيض انه للجنس للقطع بانه ليس القصص الى عهد
أواسه تغراق فلو حلف لا يتزوج النساء أو لا يشترى العبيد أو لا يكلم الناس يحنث بالواحد
لان اسم الجنس حقيقة فيه بمنزلة الثلاثة في الجمع حتى انه حين لم يكن من جنس الرجال
غير آدم كانت حقيقة الجنس متحققة ولم تتغير بكثرة افراده والواحد هو المتيقن فيعمل به
عند الاطلاق وعدم الاسم تغراق الا ان ينوي العموم فيحنث لا يحنث قط ويصدق ديانة
وقضاء لانه نوى حقيقة كلامه وعن بعضهم انه لا يصدق قضاء لانه نوى حقيقة لا تثبت الا
بالنية فصار كانه نوى المجاز ثم هذا الجنس بمنزلة النكرة يخص في الاثبات كما اذا حلف يركب
الخيل يحصل البربر كواب واحد ويعم في النفي مثل لا تحل لك النساء أى واحدة منهن فعلى
هذا الوجه حرف اللام معمول دلالاته على تعريف الجنس ومعنى الجمعية باق من وجه لان
الجنس يدل على الكثرة باعتبار انه مفهوم كل لا يمنع شركة الكثير فيه ولقائل أن يقول لم
لا يجوز أن يحمل على ما يصح اطلاق الجمع عليه حقيقة باعتبار عهديته وحضوره في الذهن
فتكون اللام معمولة والجمعية باقية من كل وجه فالصح في اثبات كون الجمع مجازا عن
الجنس التمسك بوقوعه في الكلام كقوله تعالى لا تحل لك النساء انتهى كلامه فأنت تراه
كيف صرح أولاً بانه مع نية العموم لا يحنث قط وأشار آخر الى ان الحنث بالثلاث مبنى
على حمل الجمع المعروف باللام على ما يصح اطلاق الجمع عليه باعتبار عهديته في الذهن ولا يحنث
ان هذا معنى كون اللام للجنسية الجمعية كما قلنا (قوله وبعضهم يقول في هذه) أى في ال
الجنسية التي لا يحنثها كل لا حقيقة ولا مجازا انما التعريف العهد قال ابن مالك في شرح
الكافية ويلحق بالعهد ما يسميه المتكلمون تعريف الماهية كقول القائل اشترى اللحم فان
قائل هذا انما يخاطب من هو معناه بقضاء حاجته فقد صار ما يبعثه لاجله معهودا بالعلم فهو
كلمة كور المشاهد انتهى وقال التقاراضي في التلويح وفي غيره اللام بالاجماع للعهد
ومعناه الاشارة والتعيين والتمييز والاشارة اما الى حصة معينة من الحقيقة وهو تعريف
العهد سواء كان المعهود مذكوراً صريحاً أو كناية أو لم يكن مذكوراً بل كان حاضراً كما في
صفة المنادى واسم الاشارة أو لم يكن حاضراً بل كان معلوماً للمخاطب بخور كعب السلطان
وأغلق الباب واما الى نفس الحقيقة وذلك قد يكون بحيث لا يقتصر الى اعتبار الافراد وهو
تعريف الحقيقة والماهية وقد يكون بحيث يقتصر اليه وحده ما ان توجد قرينة البعضية
كما في ادخل السوق وهو العهد الذهني أولاً وهو الاستغراق فالعهد الذهني هذا المعنى
والاسم تغراق من فروع الحقيقة انتهى (قوله والفرق بين المعرف بالهذه وبين اسم
الجنس النكرة هو الفرق بين المقيّد والمطلق) التحقيق ما قاله السيد في حاشية المطول ان من
يجعل اسم الجنس موضوعاً للماهية مع وحدة لا بعينها ويسمى فرداً منتشراً الفرق عنده بين

بغالبه الى جال مشهورة بالفرسان مذكورة تصحج الاذهان اسم الجنس موضوع للماهية من حيث هي باعتبار وقوعها على الافراد وعلم الجنس الموضوع لها مقصود به تمييز الجنس عن غيره من غير نظر الى الافراد هـ ذاهو الذي كان الشيخ الامام يختاره في الفرق بين اسم الجنس وعلم الجنس وقد ذكرت ذلك مبسوطا في منع الموانع وانا قائل بما قاله الوالدرجه الله تعالى غير ان لي فيه زيادة ونقصا ومعه مباحنة اما الزيادة فاني لا اشترط في اسم الجنس اعتبار وقوعه على الافراد وانما اكتفي بملاحظة الواضع عند الوضع للافراد فأقول اسم الجنس موضوع للقدر المشترك بين الصورة الذهنية والخارجية ملاحظا فيه الصورة الخارجية فلك ان تجعل قول الشيخ الامام باعتبار وقوعها على الافراد ما ذكرناه فلا يكون فيما ذكرناه زيادة ولك ان تجعل اسم الجنس مشروطا فيه الصورة الخارجية فلا يكون ما في الذهن موضوعا له وهو الظاهر من كلامه غير اننا لا نراه وأما النقص فقوله في علم الجنس انه الموضوع للماهية مقصود به التمييز ان عني بقصد التمييز مطلق التمييز فكل موضوع هكذا قصد تمييزه عن غيره وان عني أمرا آخر فلا بد من بيانه فانا نقض هذا القيد وأقول علم الجنس هو الموضوع للماهية غير معتبر فيه الافراد ثم قال الشيخ الامام تفرعنا على الفرق الذي ابداه اذا دخلت آل الجنسية على اسم الجنس ساوي علم الجنس وأقول ينبغي على هذا ان لا يدخل على اسم الجنس الالف واللام الجنسية الا اذا صحبها العموم اما اذا اقتضت على أصل الحقيقة فامعني مستفاد قبل دخول آل عليه فلا فائدة له ونظير ذلك قول الشيخ الامام في كل انما لا تدخل على المفرد المعرف باللام اذا أريد بكل منه ما العموم لعدم الفائدة ثم قال ويستنتج من هذا ان علم الجنس لا ينبغي ولا يجمع لان التثنية والجمع انما يكونان للافراد قلت وهذا صحيح فلا ينبغي تثنيته وجمعه الا على تأويل وتحصل من هذا ان الواضع بتصور الماهية ثم قد يضع لها من حيث هي وقد يضع لها بقيد تعيينا في الخارج ١٠٩ وقد يضع منها الصورة الحاضرة في ذهنه

وقد يضع لها صورة في الذهن غير مخصص لها بالوضع وقد يضع لها ملاحظة الافراد الخارجية غير مخصص لها بالوضع فهذه خمسة أقسام واسم الجنس عندي منها الخامس وعلم الجنس

هذا المعرف وبين النكرة كالفرق بين علم الجنس المستعمل في فرد وبين اسم الجنس نحو لقيت اسامة ولقيت أسدا وهوان أسد موضوع لواحد من آحاد جنسه فاطلاقه على الواحد اطلاق على أصل وضعه واسامة والمعرف بالهـ هذه موضوعان للحقيقة المتحدة في الذهن واذا أطلقا على الواحد فاعلمنا أريدت الحقيقة وزم من الاطلاق عليها باعتبار الوجود التعدد ضمنا وامان يجعل اسم الجنس موضوعا للماهية من حيث هي فعنده كل من اسم الجنس وعلم الجنس موضوع للحقيقة المتحدة في الذهن وانما افترقا من حيث ان علم الجنس يدل

الرابع وكان الخسر وشاهي يقول علم الجنس الموضوع لها بقيد الشخص الذهني واسم الجنس الموضوع لها بدون ذلك القيد فجعل علم الجنس الصورة الثالثة مما ذكرناه واسم الجنس الصورة الاولى وكان يتجسج بهذا الفرق واعترض عليه الشيخ الامام بانه ينبغي ان يشترط ان يكون الوضع لصورة ذهنية واحدة لان العلم انما يكون كذلك وحينئذ لا يصدق على غيرها من الصور قال وبهذا يفسد فرقه لان اسامة ونحوه من اعلام الاجناس لا يختص بواحد قال فان أخذ في وضعه للصورة الذهنية ما يشبهها من الصور او المنتزع من بينها ساوي الوضع الخارجى فكيف يجعل أحدهما علما والاخر نكرة قال فالحق ان العلم انما يكون موضوعا للشخص واحد لا تعدد فيه وانما العرب أجرت على اسامة ونحوه حكم الاعلام واعلمهم شبهوا الصورة الذهنية وان اختلفت بالصورة الواحدة فيتم ويصح ما قاله الخسر وشاهي قلت ان تم هذا الوجه فلا يتم من جهة قوله بقيد الشخص الذهني فانه صريح في ان الوضع لصورة مشخصة في الذهن اخص من سائر الصور وقول الشيخ الامام ان العلم انما يكون لواحد لا تعدد فيه أقول ذلك العلم الحقيقي وهو علم الشخص وهو الموضوع للماهية بقيد تعيينا وتخصها في الخارج بالنسبة الى واحد معين وليس الكلام فيه انما الكلام في علم الجنس فلم قال انما يكون لواحد معين فان قلت وهل يكون العلم لمتعدد قلت قال النحاة في باب غير المنصرف العدل تحقيقى وتقديرى وفهروا التقديرى بأنه الذى اضطررنا اليه حين وجدناهم يعاملونه معاملة المعدول بان منعوه من الصرف وأقول على مساق هذا شيأ رأيت ان نحوى عصرنا عبد الله بن هشام رحمه الله تعالى قد يقال على ذلك العلم علمان تحقيقى كزبد وعلم تقديرى كاسامة فانا انما حكمنا بكونه علما حين وجدناهم يعاملونه معاملة الاعلام فنعوه من الصرف ومن دخول آل ومن الاضافة وصححوا الابتداء به في قولهم اسامة أجرا من ثمالة وجوز واجب الحال منه في قولهم هذا اسامة أجرا من ثمالة متعبلا ونعته بالمعرفة دون النكرة ولولا ذلك لقضينا بانه نكرة شائع في افراد جنس الاسد فهذه الامثلة لال بالاثرة على المؤثر وكذلك مسئلة العدل سواء الى هنا كلامه وعمراده بالشيخ

الامام والده قاضي القضاة تقي الدين السبكي علامة وقته غير مدافع وبعد الله بن هشام الشيخ جمال الدين مصنف هذا الكتاب الذي نحن في شرحه رحمة الله عليهم أجمعين في تنبيهه قال ابن عصفور أجازوا في نحو مررت بهذا الرجل كون الرجل نعتا وكونه عطف بيان مع اشتراطهم في البيان ان يكون أعرف من المبتدأ وفي النعت ان لا يكون أعرف من المنعوت فكيف يكون الشيء أعرف وغير أعرف وأجاب بانه اذا قدر في الرجل في بيان أي عطف بيان في قدرت أل فيه لتعريف الحضور فهو يفيد الجنس بذاته والحضور بدخول أل والاشارة انما تدل على الحضور دون الجنس فيكون ذوالالام الحضورية أعرف منهم - هذا الاعتبار وهو اذا قدر في الرجل ١١٠ في نعتا قدرت أل فيه للعهد فالعني مررت بهذا وهو الرجل المهود بيننا فلا دلالة فيه

على الحضور في فقدان ما يدل عليه في الاشارة تدل عليه في بذاته في كانت أعرف في منه في هذا في قال وهذا معنى كلام سيدي في وقد أعاد المصنف كلام ابن عصفور في هذا في الباب الخامس في الجهة السادسة منه وحكي هناك عن ابن مالك انه قال أكثر المتأخرين يتوهم ان عطف البيان لا يكون إلا أخص من متبوعه وليس كذلك واستشكل هو أعني المصنف كلام ابن عصفور حيث أول الرجل الحاضر أو المشار اليه اذا قدر نعتا فقال وفيه نظران الذي يؤوله النحويون بالحاضر والمشار اليه انما هو اسم الاشارة نفسه اذا وقع نعتا تكررت بزيد هذا فاما نعت اسم الاشارة فليس ذلك معناه وانما هو معنى ما قبله فكيف يجعل معنى ما قبله تفسير له قلت

بجوهره على كون تلك الحقيقة معلومة للمخاطب معردة عنده كما ان الاعلام الشخصية تدل بجوهرها على كون الأشخاص معودة له واما اسم الجنس فلا يدل على ذلك بجوهره بل بالآلة (قوله مع اشتراطهم في البيان ان يكون أعرف من المبتدأ) لقائل ان يقول لانسم لم اشتراطهم ذلك في عطف البيان فقد جعل سيدي به ذا الجهة من قولهم يا هذا ذا الجهة عطف بيان مع ان اسم الاشارة أعرف من المضاف الى ذي الالف واللام وقال التفتازاني لا يلزم في عطف البيان كون الثاني أوضح لجواز ان يحصل الایضاح من مجموعهما واذكر المصنف في الجهة السادسة من الباب الخامس ان ابن مالك قال في نحو مررت بهذا الرجل ان أكثر المتأخرين يقلد بعضهم بعضا في ان الرجل نعت والحامل لهم عليه توهمهم ان عطف البيان يكون أخص من متبوعه وليس كذلك فانه في الجوامع بمنزلة النعت في المشتقات ولا يمنع كون المنعوت أخص من النعت وقد هدى ابن السكيت الى الحق في المسئلة فجعل ذلك عطفا لانعتا وكذا ابن جني انتهى (قوله وفي النعت ان لا يكون أعرف من المنعوت) لان الحكمة تقتضي ان يبدأ المتكلم بما هو أعرف فان اكتفى به المخاطب فذا لم يخرج الى نعت والازاده من النعت ما يراذبه المخاطب معرفة (قوله وأجاب بانه اذا قدر بياننا قدرت أل فيه لتعريف الحضور) في هذا الجواب نظران مرادهم من ان لا يكون النعت أعرف من المنعوت ان يكون التعريف الطارئ على مدلول النعت من مرتبة أدنى من مرتبة التعريف الطارئ على مدلول المنعوت أو من مرتبة مساوية لها ومرتبة التعريف بالاشارة أعلى من مرتبة التعريف باللام عند الجميع سواء كان التعريف باللام تعريف حضور أو عهد (قوله فالاولى كالتى في أسماء الموصولة على القول بان تعريفها بالصلة) في الشرح فيه نظر فانما قد تحذف فيقال لذي ولذان ولذين واتى ولا في حكاية في التسمييل وفي كتاب الشواذ لابي محمد عبد السلام المقرئ صراط الذين قرأ أبي بن كعب وابن لسميع وأبور جاء بتخفيف اللام حيث كان جمعا أو واحدا وأقول ان هذا الحذف لقلته وعدم سماعه في باقي الاسماء الموصولة التي فيها أل وهي اللاتى واللواتى واللاه واللاه واللاه واللات والاولى لم يعتبره المصنف وقال كالتى في الاسماء الموصولة بصيغة العموم هذا ان أريد بالاسماء الموصولة كل فرد منها وأما ان أريد مطلق الاسماء الموصولة ببناء على ان مثل هذا الجمع لا يطلق الصالح لكل والبعض من غير ظهور في أحدهما على ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى واذا طلقتم

قد جعل سيدي به ذا الجهة من قولهم يا هذا ذا الجهة عطف بيان مع ان اسم الاشارة أخص من المضاف الى ذي الالف واللام وهو مخالف لما حكاه ابن عصفور في الوجه الثالث في من أوجهه أل الاربعة وان تكون زائدة وهي نوعان لازمة وغير لازمة فالاولى وهي الزائدة اللازمة في الاسماء الموصولة نحو الذي والتي وفروعها ما في على القول بان تعريفها بالصلة في من جهة ما فيها من العهد وذلك لان وضع الموصول على ان يطلقه المتكلم على ما يعتقد انه معلوم عند المخاطب فلا نقول انا الذي أكرم ههنا الا لمن نعتقد انه يعلم ان شخصا كرمها وهذا القول هو المختار وقيل تعريف ما فيه أل من الموصولات بها كالذى والتي وتعريف أي بالاضافة وما ليس فيه اضافة النساء

ولأل كمن يكون في معنى ما فيه أل وينقل هذا القول عن الاختش وعلى الأول فأل فيما هي فيه من الموصولات زائدة
لازمة وفيه نظرفانم اقد تحذف فيقال لذي ولذان ولذين ولتي ولا في حكاة في التسهيل وحكي عن أبي عمرو ان اعرابيا قرأ
صراط لذين وفي كتاب الشواذ لابي محمد عبد السلام المقرئ السلمي صراط لذين قرأ لى بن كعب وابن السميع وأبو رجاء
بتخفيف اللام حيث كان جعاً أو واحداً وكلا واقعة في الاعلام بشرط مقارنتها لنقلها كالنضر **بضم النون** بفتح النون وسكون
الضاد المججمة نقل من النضر الذي هو اسم للذهب والنعمان **بضم النون** نقل من اسم **بضم النون** واللات

والعزى **بضم العين** علمين لصنين
اما اللات فكانت لتتخفيف
بالطائف وقيل بتخيلة
بعدها قريش وهو في
الاصل اسم فاعل من لت
يلت فهو مشدد التاء الا
انه خفف عند النقل
وحكى عن ابن عباس انه
قرأها بتشديد التاء واما
العزى ففكوه من تأنيث
الاعز كانت لغطفان
وأول من اتخذها ظالم بن
سعد وقيل كانت مرة
بعث اليها رسول الله صلى
الله عليه وسلم عمر فاحرقها
أو قطعها قلت في جعل
أل في مثل ذلك زائدة
لازمة نظران العلم
بالفرض هو مجموع الالف
واللام وما دخلت عليه
فهى جزء من العلم كالزاي
من زيد والجيم من جعفر
ومثل ذلك لا يقال فيه
انه زائد **بضم النون** بشرط
مقارنتها **بضم النون** لا تجالها **بضم النون**
أى جعلها أعلاماً من

النساء وقوله تعالى والمطافات يتربصن فلاتنا في بينه وبين حذف أل في بعض الاسماء
الموصولة على ما لا يخفى وقال ابن الصائغ قوله على القول بأن تعريفها بالصلة يعنى وان لم يقل
بأن تعريفها بالصلة قال غير زائدة بل معرفة ويقال له وهى لازمة أيضاً فإن ما ادعيته الآن
في الآن انتهى وأقول يعنى بما ادعاه في الآن قوله فيه ولا يعرف ان التى للتعريف لازمة وقد
قررنا كلامه هناك بما لا يرد عليه هذا الذى ذكره (قوله) وكلا واقعة في الاعلام بشرط
مقارنتها لنقلها في الشرح فيه نظران العلم بالفرض هو مجموع الالف واللام وما
بعدها فهى كالجيم من جعفر ومثل هذا لا يقال بانه زائد انتهى وأقول بعد تسليم ان العلم
بحسب الفرض هو المجموع من أل وما بعده المراد بال الزائدة هى التى لا تدل على تعريف
سواء جعلت جزأ من افظ أو دللت على معنى غير التعريف أم لم تدل على شئ أصلاً (قوله)
كالنضر والنعمان واللات والعزى) النضر فى الاصل اسم للذهب ثم نقل الى النضر بن كنانة
ابن خزيمه بن مدركة بن الياس بن مضر والنعمان فى الاصل اسم للدم ثم نقل الى النعمان
ابن المنذر ملك العرب واللات اسم صنم لم أقف على ما نقل عنه فى قرأته بتخفيف التاء وهى
قراءة الجمهور قال قتادة كان بالطائف وقال ابن زيد كان بخيلة عند سوق عكاظ وأما قرأته
بتشديد التاء وهى قراءة ابن عباس ومجاهد وابن كثير فى رواية فقال ابن عباس كان رجل
بسوق عكاظ يات السمن والسويق للبحاج عند صخرة وقيل على حجر فلما مات عبده واذلك
الجرو سموه باسمه وقيل كان رجل عند ذلك الصنم يات السويق ويطعمه للبحاج فسمى
ذلك الصنم باسمه فعلى هذا يكون المنقول عنه فى التشديد اسم فاعل من اللت ويمكن أن يكون
المنقول عنه فى التخفيف كذلك لكن بعد تخفيف التاء والعزى فى الاصل تأنيث الاعز ثم نقل
الى صنم كان لبني كنانة وقيل الى شجرة كانت لغطفان يعبدونها وكانوا بنوا عليها بيتا
وأقاموا عليها سدنة فبعث اليها رسول الله صلى الله عليه وسلم خالد بن الوليد فهدم البيت وأحرق
الشجرة وهو يقول يا عزى **كفرانك** لا سبحانه انى رأيت الله قد أهانك وتمثيل المصنف
بالنعمان لما قارنت أل فيه لنقله موافق لتمثيل ابن مالك به فى شرح التسهيل لذلك وقد اعترض
عليه بانه مثل به فى الخلاصة لما أل فيه للمع أصله وهو ما نقل مجرداً من أل وجوابه ان الممثل
به لما قارنت أل نقله غير الممثل به لما يقارنه وان كان فى اللفظ واحداً وذلك ان الممثل به
لما قارنته علم على ملك العرب ابن المنذر ولم يسمع بدونه والممثل به لما يقارنه غير ذلك العلم
مما نقل اليه اسم النعمان مجرداً عن أل ودخلت عليه للمع أصله (قوله) كالسموع (ل) مثله اليسع

غير ان تسمي عمل قبل العلمية لغيرها **بضم النون** كالسموع **بضم النون** بسين مهملة مفتوحة ولام وهو علم على ابن عاديا الهودى أحد
شعراء الجساسه وهو القائل من قصيدة اذا المرء لم يدنس من اللوم عرضه * فكل رداء يرتديه جميل وان هو
لم يحمل على النفس ضمها * فليس الى حسن الثناء سبيل وفى كون هذا العلم من تجل نظر فى القاموس انه يطلق
على ذباب الخل فانظره وفى دعوى زيادة أل فيه نظر كما **بضم النون** بشرط مقارنتها **بضم النون** أى لكونها اعلاماً لا بوضع
واضع معين بل لاجل الغلبة **بضم النون** على بعض من هى له فى الاصل كالبيت للكعبة والمدينة لطيبة **بضم النون** بلاد الهجرة النبوية
بضم النون النجم لثريا وهذه فى الاصل لتعريف العهد ولكنه ليس من قبيل العهد الخارجى الذى يكون بجري ذكر المعهود

والعافية ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسوء ما آلأعمالنا فاما الدخلة على وليد في البيت في الثاني في الجمع الاصل وقيل ال
في اليزيد والعمر وللتعريف وانهم انكر انهم ادخلت عليهم آل في فليست الاداة فيهم ازائدة في كايشكر العلم اذا اضيف كقوله
علاز يذنا يوم النقار اس زديكم في * بابيض ماضي الشفرتين يمانى والفتابقع النون والقاف الرمل والمراد بالايض
السبب قال الرضى وتعريف العلم المنكر بالاضافة اكثر من تعريفه باللام قال وعندى انه تجاوز اضافة العلم مع بقاء تعريفه
اذلا منع من اجتماع التعريفين اذا اختلفا وذلك اذا اضيف العلم الى ما هو متصف به معنى نحو زيلصدق يجوز ذلك وان لم
يكن في الدنيا الا زيدا وحده قوله مضر الجراء وانما راء الشاء وزيد الخيل ١١٣ فان الاضافة فيه ليست للاشتراك

المتفق هـ ذاكلامه

في واختلاف في الدخلة

على بنات أو برقي قوله

ولقد جنيتك الكؤاوعسا قلا

ولقد جنيتك عن بنات

الأوبر في

جنى يعمد الى واحد

تقول جنيت الثمرة أى

قطعها وفي البيت عداه

الى اثنين فاما أن يكون

الأصل جنيت لك ثم حذف

الجار فانتصب المجرور

بالفعل واما أن يكون

ضمه معنى أعطيت فعداه

الى مفعولين والاكتو جمع

كم وهو نبات معروف يقال

لواحدة كم وللجماعة منه

كأف بالتاء على غير قياس

وهو من النوادر والعسا قيل

جمع عسقول بضم العين

وهى الكأفة الكبار البيض

ويقال لها صفة الارض

وبنات الاوبر كأف صغار

من غبة على لون التراب

في فقيل زائدة للضرورة

هـ مت بقول صادق ان أقوله * وفى على رغم العذول لقائله

والوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان تولى الخلافة بعد عمه هشام في ربيع الاخر سنة
خمس وعشرين ومائة وكان فاسقامته تكلمها بالشرب والغناء جبارا غنيبدا فقام المسلمون
مع ابن عمه يزيد بن الوليد بن عبد الملك المعروف بالناقص لانه لما تولى نقص من أرزاق الجند
فأخذ دمشق وكان الوليد بننا حمية تدمر يتصيد ثم جهز واعسكرا اليه فزار يوه وامسكوه
وذبحوه وذلك في جمادى الاخرة سنة ست وعشرين ومائة والاعبا جمع عب بكسر الميم
وسكون الموحدة بعد هاهمة وهو الجمل والكاهل الحارث وهو ما بين فروع الكتفين
قال عليه السلام غيم كاهل مضر وعليها المحمل كذا في الصحاح (قوله علاز يذنا يوم النقا الخ)
الايض هنا السيف والماضى القاطع والشفرتان حدة السيف واليمان نسبة الى اليمن
والالف عوض من ياء النسب فلا تجامعها وحكى سيبويه ان بعضهم يقول يمانى (قوله ولقد
جنيتك الكؤا الخ) جنيت الثمرة قطعها والمراد هنا اعطيتك أو جنيت لك فحذف الجار وأوصل
الفعل بالمجرور والاكتو جمع كم وهو نبات معروف يقال لواحدة كم ويجب معه كأف على
غير قياس والعسا قيل جمع عسقول بضم العين وهى الكأفة الكبار البيض وبنات أوبر كأف
صغار من غبة على لون التراب (قوله ورده السخاوى) الملقب علم الدين هو المقرئ الكبير
شارح المفصل والشاطبية أبو الحسن على بن محمد بن عبد الصمد المصرى السخاوى الملقب
علم الدين استغل بالقاهرة على الشاطبى ثم انتقل الى دمشق واشتهر بها وكان الناس فيه
اعتقاد عظيم قال ابن خلكان رأيت بدمشق والناس يزجون عليه في الجامع لاجل القراءة
ولا يصح لواحد منهم نوبة الا بعد زمان ورأيت وهو راكب على جمعة يصعد الى جبل الصالحين
وحوله اثنان وثلاثة وكل واحد يقرأ في موضع غير الآخر والكل دفعة واحدة وهو يرد
على الجميع توفى حبه الله بدمشق ثمانى عشر جمادى الاخرة سنة ثلاث وأربعين وسبعمائة
وقد نيف على ثمانين سنة والسخاوى نسبة الى حضابليدة بالقرية من أعمال مصر وقياسه
سخاوى ولكن الناس أطلقوا على سخاوى (قوله لانه قد آمن فيه التنوين) لان آل لا تجماع
فلم يسقط الجر من أوبر لان سقوطه من غير المنصرف انما هو للدلالة من أول الامر على ان
سقوط التنوين منه لمنع الصرف لاغيره وهذا بناء على ان سقوط الجر من غير المنصرف

١٥ ل لان ابن أوبر علم على نوع من الكأفة وهو قديناه ثم جمع على بنات أوبر كما يقال في جمع ابن عرس بنات
عرس ولا يقال بنو عرس لانه لما لا يعقل ورده السخاوى في شارح المفصل وشارح الشاطبية في القراءات السبع وانظنه أول
شارحها في بانهم الو كانت زائدة لكان وجودها كالمعدم وكان يخففه بالفتحة لان فيه العلمية والوزن وهذا سم ومنه في
بلاشك ومثل هذا محمول على طغيان القلم والافتل هذا الامر الظاهر لا يخفى على اصاغر الطلبة فضلا عن امام فاضل في لان
أل تقتضى ان ينجر الاسم بالكسرة ولو كانت زائدة لانه قد آمن فيه التنوين في وهذا مبنى على ان المحذوف لمنع الصرف
بالاصالة هو التنوين ثم تبعه الكسر بعدد ضرورة الاسم غير منصرف وهو قول الاكثرين وأيدوه بانهم لما لم يكن مع اللام
والاضافة تنوين حتى يحذف لمنع الصرف لم يسقط الكسر فظاهر ان سقوطه لتبعية التنوين لبالاصالة وقال قوم لما شبه

ع. ير المنصرف الفاعل حذف الكسر والتنوين مع المنع الصرف قال الرضي والاقرب الاول لان الكسر يعود في حال
الضرورة تابع للتنوين مع انه لا حاجة داعية الى اعادة الكسر اذ الوزن يستقيم بالتنوين وحده فلو كان الكسر يحذف
ايضا لمنع الصرف كالتنوين لم بعد بالضرورة اليه أو مع الضرورة لا يرتكب الا قدر الحاجة وانما يتبعه الكسر في الحذف
لان التنوين يحذف لمنع الصرف ايضا كما في الوقف ومع اللام والاضافة والبناء فأرادوا النص من أول الامر على انه
لو لم يسقط الاشابهة الفعل لا لاضافة ولا للبناء ولا لشي آخر فخذوا معه صورة الكسر التي لا تدخل الفعل هذا كلامه
وفيه العطف بلا بعد الحصر بالنفي والا وفيه كلام مر وسياتي ان شاء الله تعالى ^ووقيل أل فيه للمع الاصل لان أو بر صفة
نكس وحسين واحمر وقيل ^{١١٤} هي فيه ^{١١٤} للتعريف وان ابن أو بر نكرة كابن اللبون قال فيه مثله في قوله

وابن اللبون اذا مال في قرن
لم يستطع صولة البزل
القناعتيس ^{١١٤}
وابن اللبون ولد الناقة اذا
استكمل السنة الثانية
ودخل في الثالثة ولز
شدو الصق والقرن حبل
يقرن به البعيران والصوله
الوثوب والبزل بضم الموحدة
واسكان الزاي جمع بازل
وهو من الابل ما طلع
نابه والقناعتيس جمع قناعتس
وهو العظيم من الابل
والنون فيه زائدة ويقال
حبل قناعتس بضم القاف
أي عظيم الخلق والجمع
قناعتس بفتحها ^{١١٤} قاله ^{١١٤}
أي كون ابن أو بر نكرة
واللام فيه للتعريف
أبو العباس ^{١١٤} المبرد ويرده
انه لم يسمع ابن أو بر الا
معوع الصرف ^{١١٤} ولو كان
نكرة صرف اذ ليس فيه

تبع لسقوط التنوين منه لا بالاصالة كما قال بعضهم لانه لو لم يكن تبعه الله لمعاد في قوله أعد
ذكرناه ان لان الضرورة انما ترتكب بقدر الحاجة وهي هنا اعادة التنوين لاجل
الوزن دون الجر (قوله وابن اللبون اذا مال الزالخ) ابن اللبون بفتح اللام ولد الناقة اذا استكمل
السنة الثانية ولز بضم اللام وتشديد الزاي شدو القرن بالقاف وفختين حبل يقرن به البعيران
والبزل بضم الموحدة واسكان الزاي جمع بازل وهو من الابل ما طلع نابه والقناعتيس جمع
قناعتس وهو العظيم من الابل (قوله ويرده انه لم يسمع ابن أو بر الا معوع صرف) في الشرح
يعني ولو كان نكرة صرف اذ ليس فيه الا وزن الفعل فقط اذ هو اسم بالفرض وليس
وصفا قلت ولا يلزم من كونه لم يسمع الا معوع الصرف ان لا يكون نكرة فسيبويه يرى في أحمر
علما ونحوه انه يمنع من الصرف بعد التنكير اعتبار الصفة الاصلية لزوال المانع من اعتبارها
وهو العلمية وابن أو بر يمكن مثل ذلك فيه فان أو بر صفة في الاصل يقال هذا أو بر أي كثير
الوبر فاذا جعل علما منع من الصرف للعلمية والوزن واذا نكر منع ايضا اعتبار الصفة
الاصلية مع الوزن فيمكن ان تكون أل فيه للتعريف نعم ما قاله المصنف يتمشى على رأى
الاخفش القائل بان مثل أحمر علما اذا نكر بعد التسمية صرف والمبرد ان لا يلزمه فلا يتم
الرد عليه ولا يخفناك ان الاعلام الاضافية يجري على جزئها الثاني حكم ما لو كان ثم علما
وحده كوبر وهريرة من ابن أو بر وأبي هريرة فلا يستنكر قولنا اذا جعل أو بر علما من جهة
ان الكلام فيما اذا كان جزءا لم اه وأقول في تخرج الشارح قول المبرد هذا على قول
سيبويه في المسئلة الخلافية بينه وبين الاخفش نظر فان تلك المسئلة في اسم وجد فيه
علمية سبقتها كون ذلك الاسم صفة وتأخر عنها كونه نكرة والمبرد لا يرى ان ابن أو بر علم
في وقت من الاوقات بل يرى انه مع أل معرف بها او بدونها نكرة بل الجواب عن ما رده المصنف
قول المبرد ان يقال لا يلزم من كونه لم يسمع الا معوع الصرف ان لا يكون نكرة لجواز ان
يكون معوع الصرف للوزن والصفة الاصلية فان طر والاسمية على الصفة الاصلية
لا يخرجها عن كونها علمة تمنع الصرف كسود للعلمية وادهم للبعد وهذا الجواب كما تراه يتمشى

الا وزن الفعل فقط اذ هو اسم بالفرض وليس وصفا قلت ولا يلزم من
كونه لم يسمع الا معوع الصرف ان لا يكون نكرة فسيبويه يرى في أحمر علما ونحوه انه يمنع من الصرف بعد التنكير اعتبارا
للصفة الاصلية لزوال المانع من اعتبارها وهو العلمية وابن أو بر يمكن مثل ذلك فيه فان أو بر صفة في الاصل كما مر يقال
هذا أو بر أي كثير الوبر فاذا جعل علما منع من الصرف للعلمية والوزن واذا نكر منع ايضا اعتبار الصفة الاصلية
مع الوزن فيمكن ان تكون أل فيه للتعريف نعم ما قاله المصنف يتمشى على رأى الاخفش القائل بان مثل أحمر اذا نكر بعد
التسمية يصرف والمبرد ان لا يلزمه فلا يتم الرد عليه ولا يخفناك ان الاعلام الاضافية يجري على جزئها الثاني حكم ما لو كان
علما وحده كوبر وهريرة من ابن أو بر وأبي هريرة فلا يستنكر قولنا اذا جعل ابن أو بر علما من جهة ان الكلام فيما اذا
كان جزءا لم ^{١١٤} والاشابهة في شذوذ من النثر ^{١١٤} كالواقعة في قوله هم ادخلوا الاول فالاول أي مترتين

وهو جأء الغفير والجاء من الجهم وهو الكثير يقال امرأة جساء المرافق أى كثيرة اللحم على المرافق والغفير من
 الغفر وهو السعة بمعنى الغافر أى السائرين أكثرهم وجه الأرض حذفت التاء جلا للفعل بمعنى الفاعل على الفعل بمعنى
 المفعول وهو صفة الجأ أى الجماعة الكثيرة السائرة وهو قراءة بعضهم ليجرحن الأعز منها الأدل أى فى هذه المنصوبات
 كلها زائدة لأن الحال واجب التكبير لأن الأصل النكرة والمقصود بالحال تقييد الحكم المستند فقط ولا معنى
 للتعريف هناك فلوعرف وقع التعريف ضائعا وتلك المنصوبات التى مثل فى المصنف جميعها أحوال فيحكم بزيادة أل فيها
 لتجبرى على ما تقر فى الحال من وجوب تنكيرها على ما عرفت ولا معنى لاقتصار المصنف هنا على هذه القراءة التى حكاهما
 فقد قرئ أيضا ليجرحن الأعز بالبناء للفعل وقرأ الحسن وابن أبى عميرة ليجرحن بالنون والبناء للفعل ونصب الأعز
 والأدل حكم الزمخشري القراءات الثلاث قال ومعناه خروج الأدل أو إخراج الأدل أو مثل الأدل والتأويل الأول
 خاص بالقراءة الأولى والثاني والثانية أيضا والثالث عام للثلاث وقد ذكر المصنف بعض هذا الكلام بقوله
 ثم فان قدرت الأدل مفعولا مطلقا على حذف مضاف أى خروج الأدل كما ندره الزمخشري لم يحتاج إلى دعوى زيادة أل فى
 لزوال ما كان محو جأ الها وهو جعل الأول حالا والله أعلم بحقيقة الحال ثم تنبيه كتب الرشيد ليلته إلى القاضي أبى يوسف
 بسأله عن قول القائل فان ترفنى ياهند فالرفق أين * وان تخرقى ياهند فانخرق أشام * فانت طلاق والطلاق عزيمة *
 ثلاث ومن يخرق أعق وأظلم الرفق بكسر الراء ضد العنف يقال رفق به

وضعها فى المضارع قال
 الجوهري وحكى أبو
 زيد رفقت به وارفقت به
 بمعنى وكذلك ترفقت به
 قال والخسرق مصدر
 أخرق وهو ضد الرفق
 وقد خرق بالكسر يخرق
 خرقا والاسم الخسرق
 بالضم وفى القاموس أنه
 يقال خرق كمرح وخرق
 ككرم واليمن مأخوذ
 من اليمن وهو البركة

على قول سيديويه وغيره فلجأفظ عليه (قوله الجاء الغفير) الجاء من الجهم وهو الكثير والغفير
 من الغفر وهو السعة أى الجماعة الكثيرة السائرة (قوله كتب الرشيد ليلته إلى القاضي
 أبى يوسف) هكذا نذكر هذه الحكاية فى المجاميع الأدبية وهى مذكورة فى المبسوط وهو
 كتاب فى فقه أبى حنيفة على خلاف هذا وهو ذكر ابن سماعة أن الكسائى كتب إلى محمد
 بن الحسن فتوى فدفعها إلى فقرائها عليه ما قول القاضي الامام لم قال لامرأته وذكر
 البيت فكاتب محمد جوابه ان رفع ثلاثا تقع واحدة وان نصب ثلاث لانه اذا رفع ثلاثا
 فقد تم الكلام بقوله أنت طلاق ثم ابتدأ والطلاق عزيمة ثلاث واذا نصب ثلاثا فكانه قال
 فانت طالق ثلاثا ثم ابتدأ والطلاق عزيمة (قوله فان ترفنى ياهند الخ) الرفق ضد العنف
 يقال رفق بفتح الفاء رفق بضمها وفى الصحاح الخسرق مصدر الخسرق وهو ضد الرفق وقد
 خرق بالكسر يخرق خرقا والاسم الخسرق بالضم وفى القاموس خرق وخرق ككرم واليمن
 مأخوذ من اليمن وهو البركة والاشام من الشؤم وهو ضد ها (قوله ولا يكون للجنس الحقيقى)

والاشام من الشؤم وهو ضد اليمن وزعم ابن يعين ان فى البيت الثانى حذف الفاء من جواب الشرط والمبتدأ أيضا
 والمعنى فهو أعق وأظلم قلت هذا بناء على ان من شرطية وهو غير متعين فى البيت لجواز ان تكون موصولة وتسكن
 القاف للتخفيف كقراءة أبى عمرو وما يشعر كى باسكان الراء وأعق خبر المبتدأ الذى هو من الموصولة فلا حذف ولا ضرورة
 ولا فتح ثم قال ماذا يازمه اذا رفع الثلاث واذا نصبها قال أبو يوسف فقلت هذه مسئلة نحوية فقهية ولا آمن الخطأ ان
 قلت فيها برأى فأنبت الكسائى وهو فى فراشه فسأله فقال ان رفع ثلاثا طلق واحدة فى يقال طلق المرأة بفتح اللام
 تطلق بضمها هى طالق وطائفة أيضا قال الاعشى * اجارتنا بينى فانك طالق * قال الاخفش ولا يقال طلق بالضم كذا
 فى الصحاح ثم لانه قال أنت طالق ثم أخبر ان الطلاق التام ثلاث وان نصبها طلق ثلاثا لان معنى أنت طالق ثلاثا وما
 بينهنه اجلة معترضة فكاتب بذلك إلى الرشيد فأرسل إلى بجواز فوجهت به إلى الكسائى اه ملخصا وفيه دليل على
 انصاف أبى يوسف وورعه ومكارم اخلاقه رحمه الله تعالى ورضى عنه ثم وأقول ان الصواب ان كلام من رفع والنصب محتمل
 لوقوع الثلاث ولوقوع الواحدة اما الرفع فلان فى الطلاق اما لجزء الجنس كما تقول زبد الرجل أى هو الرجل المعتد
 به واما المهد لذكرى مثلها فى فعصى فرعون الرسول أى وهذا الطلاق المذكور عزيمة ثلاث ولا يكون للجنس الحقيقى
 وهى التى تخلفها كل حقيقة ثم لئلا يلزم الاخبار عن العام وهو الطلاق المراد به كل طلاق وبخاصة الذى
 هو فرد من افراد ذلك العام ثم كما قال الحيوان انسان وذلك باطل اذ ليس كل حيوان انسانا ولا كل طلاق عزيمة وثلاث

وهذا من عطف الجمل ولو نصب عزيمة وثلاث لجاز وكان من عطف المفردات **فعل** على العهدية يقع الثلاث **كم** وهذا الوجه
 فالتكسائي **كم** وعلى الجنسية يقع واحدة كما قال الكسائي وأما النصب فلأنه يحتمل أن يكون على المفعول المطلق وحينئذ
 يقتضى **كم** النصب على ذلك **كم** وقوع الثلاث إذا لمعنى فأنت طالق ثلاثا **كم** كما قال الكسائي **كم** نعم اعترض **كم** ولا معنى ثم هنا
 والاحسن أن لو قال واعترض **كم** بينهم ما بقوله والطلاق عزيمة **كم** يحتمل **كم** لأن يكون حالا من الضمير المستتر في عزيمة وحينئذ
 فلا يلزم وقوع الثلاث لأن المعنى والطلاق عزيمة إذا كان ثلاثا فاما يقع ما نواه **كم** وفيه نظر أما أولا فلأن الكلام يحتمل
 لوقوع الثلاث على التقدير الذى ١١٦ ذكره بان تجعل آل للعهد الذكري كأن تقدم له في أحد وجهي الرفع كأنه

قال ابن الصائغ يقال له ما المانع من أن يكون معنى السكك المجموعى لا كل فرد فرد وبصير
 المعنى أن مجموع أفراد الطلاق ثلاث لأن الواقع من الطلاق في العقود ثلاث أه وأقول ليس
 السكك المجموعى معنى من معنى اللام وان كان معنى من معاني كل ولا يلزم من كون اللام
 بمنزلة كل في بعض معانيها وهو السكك الأفرادى أن يكون بمنزلة في البعض الآخر وهو
 السكك المجموعى وقوله م اللام التى للجنس الحقيقى يخلفها كل حقيقة مرادهم كل الأفراد
 به بدليل ما يمثلون به لذلك وقد صرح به الثقة زان فى مطوله فقال إن المفرد الداحل عليه
 حرف الاستغراق بمعنى كل فرد لا مجموع الأفراد ولهذا امتنع وصفه بنعت الجمع عند الجمهور
 وإن حكاه الاخفش فى نحو الدينار الصفر والدرهم البيض أه على أنه لا يصح جعل اللام
 هنا بمعنى مجموع أفراد الطلاق لأن مجموع أفراد الطلاق أكثر من الثلاث بما لا يحصى اللهم
 إلا أن يراد مجموع أفراد الطلاق فى عقد واحد **قوله** فعلى العهدية يقع الثلاث **كم** يعنى اذا علم
 أن العهدية مراد الشاعر تقع الثلاث فاندفع قول ابن الصائغ يقال له هذا الكلام من يتعقب
 على هذين الامامين أين قاعدة الشرع اذا احتمل اللفظ وقوع الثلاث والواحدة فاما تقع
 الواحدة أه كلامه ووجه اندفاعه أن تلك القاعدة اذا لم يعلم أن المراد الثلاث والحق أن كلام
 المصنف إنما هو بالنظر الى ما يقتضيه اللفظ مع قطع النظر عن نية أو قاعدة شرعية كما يفسح
 عنه قوله آخر أه ما يقتضيه معنى اللفظ مع قطع النظر عن شئ آخر **قوله** وأما النصب
 فلأنه يحتمل أن يكون على المفعول المطلق وحينئذ يقتضى وقوع الثلاث **كم** لائق أن يقول
 إنما يقتضى **كم** كونه مفعولا مطلقا ووقوع الثلاث اذا كان مفعولا مطلقا للطلاق الاول
 أو للطلاق الثانى واللام للعهد وما اذا كان مفعولا مطلقا للطلاق الثانى واللام للجنس
 فلا يقتضى ذلك **قوله** ولأن يكون حالا من الضمير المستتر في عزيمة وحينئذ لا يلزم وقوع
 الثلاث **كم** فى الشرح فيه نظر لأن الكلام يحتمل لوقوع الثلاث على تقدير العهد أيضا بان
 يجعل للعهد الذكري وأقول قد شبّه الى ذلك ابن الصائغ وجوابه أن المصنف لم يلزم الواحدة
 على تقدير الحال من الضمير في عزيمة وإنما فى لزوم الثلاث وهو يصدق باحتمال الثلاث
 وذلك على تقدير أن تكون اللام للعهد وبا احتمال الواحدة وذلك على تقدير أن لا تكون له
قوله فاما يقع ما نواه **كم** هذا جواب سؤال نشأ من قوله أن الصواب أن **كم** كلاما من الرفع
 والنصب يحتمل لوقوع الثلاث ولو وقوع الواحدة وذلك السؤال هو وما يقع من الطلاق

قال والطلاق الذى ذكرنا
 ليس باعز ولا لعب بل هو
 معزوم عليه حاله كونه
 ثلاثا وأما ثانيا فـ لانه
 لا يظهر داع الى الايمان
 بقوله اذا كان مع جملة
 ثلاثا حالا من الضمير فى
 عزيمة إلا أن يكون غرضه
 بيان أن الحال فى معنى
 الظرف كما تقول معنى جاء
 زيد قائما جاءنى حال كونه
 قائما والامر قريب فيه
 فان قلت وفيه نظر من
 وجه آخر وهو قوله أن
 فى العزيمة ضمير مترا
 اذ هى مصدر والمصدر
 لا يضم فيه قلت إنما ذلك
 اذا لم يؤول وهما مؤول
 فيجوز الضمير كما فى زيد
 عدل فان قلت لو تحمله
 لانت وثنى وجمع فى نحو
 همد صوم والزبدان
 عدل والزبدون عدل
 قلت روى فيه جهتان
 جهة المستق الذى أول
 به فتحمل وجهة أصله

فلم يغير **كم** هذا ما يقتضيه معنى هذا اللفظ مع قطع النظر عن شئ آخر وأما الذى
 أراده هذا الشاعر الميم فهو الثلاث لقوله بهد فينى بها أن كنت غير رفيقة **كم** وما لامرئ بعد الثلاث مقدم **كم** البينونة
 الفراق والضمير من به أعاند على الثلاث المتقدم ذكرها وان مصدرية وقبها لأم العلة مقدرة أى فارقين **كم** هذه التطبيقات
 الثلاث لاجل أنك كنت غير رفيقة أى لم يكن فيك رفيق ولين بل شوم وعنف ومقدم مصدر ميمى من قدم بمعنى تقدم أى ليس
 لاحد تقدم الى العشرة بعد ايقاع الثلاث اذ تمام الفرقة **كم** مسألة أجاز الكوفيون وبعض البصريين وكثير من المتأخرين
 نهاية آل عن الضمير المضاف اليه

وخرجوا على ذلك فان الجنة هي المأوى **وقوله** ان الموصول من قوله تعالى وأما من خاف مقام ربه ونهى النفس عن الهوى مبتدأ وهذه الجملة الواقعة بعد الفاء خبره مع انها خالية عن العائد اليه فجعلوا آل نائبة عن الضمير العائد اليه والاصل فان الجنة هي مأواه **وقوله** ومررت برجل حسن الوجه وضرب زيد الظهر والبطن اذ رفع الوجه والظهر والبطن **وقوله** وانما قيد ذلك بالرفع ليجتاح الى الضمير رابط فتجمل آل نائبة عنه وذلك ان الوجه اذ رفع في قولك مررت برجل حسن الوجه لم يكن في الصفة ضمير لرفعها الظاهر وقد وقعت صفة لـ حل فيحتاج الى جعل آل نائبة عن الضمير العائد الى الموصوف والاصل برجل حسن وجهه حذف ضمير الغيبة ونابت آل عنه اما اذ اجر الوجه أو نصب فالصفة متعملة للضمير الموصوف فلا يحتاج الى تقدير رابط وكذا ضرب زيد الظهر والبطن اذ رفع الظهر والبطن فهما في الاصل بدل بعض ولكن أجريا هذا مجرى التأكيدي كيدبكل من جهة ان الغرض الاطاحة والشمول اذ ليس المراد الظهر والبطن بخصوصهما بل المراد ضرب زيد كله وعلى كل الامرين فلا بد من رابط اذ لا يستعمل بدونه بدل البعض والتأكيدي كيدبكل فيكون الاصل ضرب زيد ناهره وبطنه ثم حذف ضمير الغيبة وأثبت الالف واللام عنه وقد سمع في هذا المثال النصب في الظهر والبطن وعليه فلا يحتاج الى تقدير رابط بل هو منصوب على اسقاط الخافض أي ١١٧ في الظهر والبطن وان كان ليس بعقيد

وقوله المانعون بقدرتون هي المأوى له في الآية **وقوله** والوجه منه في المثال الثاني **وقوله** الظهر والبطن منه في المثال الثالث **وقوله** في ذلك غير نائبة عن شيء **وقوله** ما لك الجواز في أي جواز نائبة آل عن الضمير **وقوله** غير الصلة في فخرج نحو زيد الذي ضرب الظهر والبطن وكثير لم يتعرض الى هذا القيد وهو مصرح به في التسميل **وقوله** وقال الزمخشري في قوله تعالى **وقوله** المانعون بقدرتون

حينئذ فاجاب بانه ان ما يقع ماواه **وقوله** وخرجوا على ذلك فان الجنة هي المأوى وذلك ان هذه الجملة خبر من خاف مقام ربه فلم يكن آل في المأوى نائبة عن الضمير خللت الجملة الواقعة خبرا من عائد على المبتدأ **وقوله** ومررت برجل حسن الوجه وضرب زيد الظهر والبطن اذ رفع الوجه والظهر والبطن اما قيام آل مقام الضمير في الوجه اذ رفع فلانها لو لم تقم مقامه لزم خلو الصفة من عائد على موصوفها لا يقال في الصفة ضمير مستتر لانا نقول لو كان فيها ضمير مستتر لكان مرفوعا بم او الوجه مرفوع بم أيضا فتكون الصفة رافعة لاسمين من جهة واحدة وذلك لا يجوز في الفعل فكيف في الشبيه به واما عدم قيام آل مقام الضمير في الوجه اذ اجر او نصب فلانه لا ضرورة اذ ذلك الى جعل اللام نائبة عن الضمير لان في الصفة حينئذ ضمير امر فوعا بم عائد على موصوفها واما قيام آل مقام الضمير في الظهر والبطن اذ رفع فلانهم في الاصل بدل بعض أجريا مجرى التأكيدي كيدبكل اذ المعنى ضرب زيد جميعه وبدل البعض والتأكيدي كيدبكل لا بد في كل منه مامن عائد على المتبوع واما عدم قيام آل مقام الضمير في الظهر والبطن اذ لم يرفع في هذا التركيب فلانهم ما يكونان حينئذ منصوبين على الظرفية والظرف لا يفتقر فيه الى عائد فلا ضرورة الى جعل اللام فيهما نائبة عن الضمير **وقوله** وقال الزمخشري في وعلم آدم الاسماء كلها عبارة لزمخشري أي أسماء

الاسماء كلها ان الاصل أسماء المسميات **وقوله** وانما احتاج الى اعتبار هذا الحذف ليتحقق مرجع الضمير من عرضهم وينتظم معه ان يتوفاى باسماء هؤلاء ولم يجعل المحذوف مضافا أي مسميات الاسماء لينتظم تعليق الانباء بالاسماء فيما ذكر به من التعليم **وقوله** وقال أبو شامة في قوله أي قول الشاطبي رحمه الله تعالى **وقوله** بدأت بيسم الله في النظم أولا **وقوله** تبارك رجسا تار حيا وموتلا **وقوله** ان الاصل في نظم الجوز **وقوله** أي الزمخشري وأبو شامة في جوابه ان الظاهر وضمير الحاضر **وقوله** وهذا انما هو على التوزيع قائم مالم يجتمع على كل واحد من الامرين **وقوله** والمعروف من كلامهم أي كلام النساء القائلين بنحو يرتبانية آل عن اسم آخر **وقوله** انما هو التمثيل بضمير الغائب **وقوله** لان الظاهر كما فعل الزمخشري ولا عن ضمير الحاضر كما فعل أبو شامة ولا شك ان ما نسب به المصنف اليهما هو ظاهر كلامهما ولكن الزمخشري في ذلك في قوله فان الخيم هي المأوى فوجب ان يحمل كلامه على ان الاصل أسماء المسميات وان الاسماء اريد بها أسماء معروفة معهودة فاني بالتعريف اللام في قائم مقام التعريف الاضافي وليست اللام عوضا من المضاف اليه فوقيابين كلاميه كذا قال التفنيزاني قلت ويمكن جعل كلام أبي شامة على هذا فلا يؤخذ منه ان اداة التعريف عوض عن الياء ومن الجب ان المصنف نسب الى أبي شامة ما ادعاه في بيت الشاطبي وقد وقع مثله للزمخشري ولم ينسبه اليه وذلك انه قال في قوله تعالى وعلم آدم الاسماء أي أسماء المسميات وحذف المضاف اليه لكونه معلوما مدلول عليه بذكر الاسماء لان الاسم لا بد له من معنى وعوض منه اللام كقوله واشتمل

عنه ابن أم قاسم في الجني الذي يقول بعضهم هي اسم بمعنى حق وقال آخرون هي كلمتان الهمزة بهم حرف وهو ما سمع في شيء
 ذلك الشيء حتى قال معنى أحقا وهذا هو الصواب بهم الجارية على القواعد فإنه لا شك في ورود الهمزة للاستفهام واستعمال
 ما بمعنى شيء كما استقف عليه فليس في الجمع بينهم ما يستدرك وهو موضع ما نصب على الظرفية كما انتصب حقا على ذلك في
 قوله أحققان جبرتنا استقلوا بهم الجيرة بكسر الجيم جمع قلة واحدة جار واستقلوا ارتحلوا وهو قول سيبويه وهو الصحيح
 بدليل قوله أني الحق أني مغرم بك هائم بهم * وأنك لا خل هو لك ولا خمر المغرم اسم مفعول من أغرم فلان بكذا إذا
 أولع به ولزمه والغرام الشر الدائم الملازم والهائم اسم فاعل من هائم على وجهه هيم هيم هيم نأذهب من العشق أو من غيره
 والمراد به هنا لهيمان من العشق ومعنى أنك لا خل هناك ولا خمر أنك ليس عندك خل فقط ولا خمر فقط بل هو شيء ممتزج
 من خمر فيه والمراد أنه ليس عندك محض نفاذ يقع به اليأس ولا محض إقبال يقع به الرجاء بل حال متردد موقع في الجيرة وانتعب
 به فادخل عليها في وان وصلتها مبتدأ والظرف خبره بهم والتقدير أني الحق ١١٩ غرامى بك ولا يتعين هذا الأعراب الذي

ذكره المصنف فالمر فوع
 بعد الظرف الواقع بعد
 ما يعتمد عليه من استفهام
 أو غيره فيه ثلاثة مذاهب
 أحدها أن الأرجح كونه
 مبتدأ ويجوز كونه فاعلا
 والثاني عكسه وهو رأى
 ابن مالك والثالث وجوب
 كونه فاعلا وزعم ابن هشام
 الخضر أوى أن هذا مذهب
 الأكثرين وقد ذكر
 المصنف هذه المذاهب
 الثلاثة في الباب الثالث
 وهو قال المبرد حقا مصدر
 الحق محذوف فاعله في قولك
 أحقق أنك قائم وهو أن
 وصلت فاعل وزاد الماقي
 بفتح اللام لا ما في الخفيفة
 الميم وهو معنى ثالثا وهو

بالابدال ابدال الهمزة هاء أو عين أو هذا الوجه يصير به في اما الاستفهامية ستة أوجه الهمزة
 في أوله مع ثبوت الالف في آخره أو حذفها أو ابدال الهمزة هاء أو عين ما مع ثبوت الالف أو
 حذفها (قوله أحققان جبرتنا استقلوا) هـ ذا صدر بيت بعز هـ * فبيننا وبينهم فريق *
 أي متفرقة والجيرة جمع جار واستقلوا ارتحلوا (قوله أني الحق أني مغرم بك هائم) هـ ذا صدر
 بيت بعز هـ * وأنك لا خل هو لك ولا خمر * ويقع في بعض النسخ هـ ذا ليت بنماه والغرم
 اسم مفعول من أغرم فلان بكذا إذا أولع به ولزمه والغرام الشر الدائم والعذاب كذا في الصحاح
 والهائم اسم فاعل من هائم على وجهه هيم هيم هيم نأذهب من العشق أو غيره (قوله وقد يدعى
 في ذلك أن الهمزة للاستفهام التقرير يرى مثلها في ألم والوان مانافيه) في الشرح قد ذكر
 مثل ذلك ابن أم قاسم لكن هذا التقرير يفوت معنى الطلب المستفاد من العرض وأقول
 لا نسلم فوات معنى الطلب من هذه الالفاظ عند جعل الهمزة للتقرير ومالك في لأن المراد
 التقرير بما به دلالت في وتقرير الشخص بأن يفعل فعلا لم يفعل به عند جعل له على أن يفعل ذلك
 الفعل حتى لا يكون كاذبا في إقراره والجل على الفعل هو معنى الطلب وفي المطول ما وافق ما قاله
 المصنف من زيادة وهو وأما المرض فلو لم يكن الاستفهام أي ليس بابا على حدة فالهمزة فيه همزة
 استفهام دخلت على المنفي وامتنع جهلها على حقيقة الاستفهام لأنه يعرف عدم النزول مثلا
 فالاستفهام عنه يكون طالبا للتعامل فتولد منه بقرينة الحال عرض النزول على المخاطب وطلبه
 وهي في التحقيق همزة الانكار أي لا ينبغي لك أن لا تنزل وانكار المنفي اثبات وفيه أيضا ومن
 مجي الهمزة للانكار أليس الله بكاف عبده أي الله كاف لأن انكار المنفي نفي له ونفي النفي
 اثبات وهذا المعنى مراد من قال أن الهمزة فيه للتقرير بما بعد النفي لا بالنفي وهكذا لم نشرح

أن تكون حرف عرض بمنزلة الافتحص بالفعل بهم أي لا يكون بعدها إلا الفعل فادخل الباء على المقصور عاياه وفيه
 ما عرفت فيما تقدم وهو ما تقوم أمانته بهم والمعنى أنك تعرض عليه فعل القيام والقعود هل يفعلهم أو لا قال الماقي
 فإن أني بعدها الاسم فلي تقدير الفعل تقول أما زيد الماعمر أو المعنى أما تبصر أو نحو ذلك ما تقوم عليه القرينة قال ابن أم
 قاسم ونص يعني الماقي على أن اما التي للعرض بسيطة كما التي للاستفهام ثم قال ابن أم قاسم وكون اما حرف عرض لم أره
 في كلام غيره والظاهر أن اما في هذه المثل التي مثلها مركبة من الهمزة وما النافية وقد ذكره وغيره أن اما قد تكون
 همزة استفهام داخلية على حرف النفي فيكون المعنى على التقرير كما في ألم وهذا هو معنى قول المصنف وهو قد يدعى في ذلك
 أن الهمزة للاستفهام التقرير يرى مثلها في ألم والوان مانافيه * ولكن هذا التقرير يفوت معنى الطلب المستفاد من العرض
 وقد صرح الرضي بأن اما تستعمل للعرض نحو ما تعطف على ثم المصنف قد أسلف في الاستفهام التقرير أنه يجب أن يلي
 الهمزة الشيء المقرر به وتأتي الهمزة هنا وحرف النفي وما دخل عليه فيلزم أن يكون المقصود تقرير المخاطب بعدم القيام
 وعدم القعود وليس كذلك ولو جعل التقرير راجعا للمساعد النفي لم يتجه أيضا وليس الغرض من قولك ما تقوم حمل المخاطب

على ان يعترف بقيامه **و** وقد تحذف هذه الهمزة **من** اما **و** كقوله ما ترى الدهر قد اباد معدا **و** و اباد السراف من
عدنان **و** يعني اما ترى و اباد اذهب و اهلك و معد بن عدنان أبو العرب و المراد هنا هو أبو القيلة وفي ميمه خلاف قبل زائدة
فيكون من العدد و قيل أصلية لقولهم تعدد أي تزايد في تعسفهم أو تنسب أو تنصب على عيشهم و السراف بفتح السين
الخيار و السادات قال الجوهري هو جمع سري و هو جمع عزيزان يجمع فعيل على فعلة لا يعرف غيره و جمع السراف سروات
و أنكر السهيلي في الروض الانف كونه جمعاً و في القاموس انه اسم جمع و في التسهيل ان خبيثاً جمع على فعلة بفتحات و هذا
البيت أنشده ابن السيد في كتابه المسمى باصلاح الخلال في شرح أبيات الجبل شاهد على ما ذكره المصنف وفيه خطأ من كان
عدنان فان قلت و يمكن ان ١٢٠ مافي البيت نافية ولا همزة محذوفة و الكلام خبر محض خو ط ب به من يعلمه

ولكن عنده غفلة و انهم ا
في الالفة تنزى بلاله منزلة
الجاهل الخالفة مقتضى
العلم من حيث ان علمه
بـ لـك هو لاء بقتضى
التيقظ و التنبه من
الاسترسال في الغفلة
و التلطف بادناس الشهوات
و حيث خالف هذا المقتضى
بارتكابه ما ارتكب كان
كالجاهل الذي لا علم عنده
بـ ذـا و الله تعالى أعلم
و اما بالفتح و التشديد
قد تبدل ميمه الاولى بباء
استثقالاً للضعيف كقول
عمر بن أبي ربيعة
وأت رجلاً أيا اذا الشمس
عارضت **و** فيضحي
و اما بالعشى فيخصر **و**
فجمع بين الامرين حيث
أبدل في الصدر ولم يبدل
في الجزر و المراد بعارضه
الشمس اعترضها في الافق

(اما بالفتح و التشديد)

(قوله رأت رجلاً الخ) عارضت ارتفعت و يضحى يبرز للشمس و هو بفتح الحاء المهملة و في
الماضي بكسرها و فتحه او يخصص بالحاء المحجمة و فتح الصاد المهملة مضارع خصم بكسر الصاد
اذا آله البرد في أطرافه (قوله و هي حرف شرط و تفصيل و تأكيد) قال الرضي اعلم ان اما
موضوعه لعنيين لتفصيل مجمل نحو قولك هو لاء فضلاً اما زيد ففقيه و اما عمرو فتكلم الى آخر
ما يفصل و لا مستلزام شئ شئ أي استلزام الشرط للجزاء كافي الظروف المبينة و المعنى الثاني
أي استلزام الشرط للجزاء اللازم لها في جميع مواقع استعمالها اه و هو موافق لظاهر
كلام المصنف و في الشرح قال الشيخ بهاء الدين السبكي في شرح التلخيص اما من الادوات
التي يحصل بها التعليق و ليست شرطاً و بذلك صرح شيخنا أبو حيان و نقل عنه بعض أصحابه
انها حرف اخبار مضمن معنى الشرط و لو كانت أداة شرط لا تقتض فعلاً بعدها لكنها أغنت
عن الجملة الشرطية و عن أداة الشرط و هي من أغرب الحروف لقيامها مقام أداة شرط
و جملة شرطية و لا يكونها تدل على الشرط حكم ان معنى اما زيد فذهب الاخبار بانه سيذهب
في المستقبل لان زيد ذاهب جواب الشرط و لا يكون جوابه الاستقبال لهذا كلامه
و صرح غير ما واحد من النحاة بان اما ليست بحرف شرط بل فيها معنى الشرط و على هذا
و كلام المصنف معترض و قد يجاب بانه جمعها حرف شرط بابتداء تضيغ المعنى الشرط لابتداء اعتبار
انها موضوعه للشرط و الاضافة تكون بادنى ملازمة اه مافي الشرح (قوله فبدل انزوم
الفاء بعدها) قال الرضي انما وجب الفاء في جواب اما و لم يجز الجزم وان كان فعلاً مضارعاً لانه

و ارتفاعها بحيث تصير حيال الرأس و يضحى يبرز للشمس و ما ضيه ضحى

و ضحى بكسر الحاء و فتحها و المضارع منه ما مفتوح الحاء و المصدر الضياء بالمد و هو يائي اللام بدلية ل قولهم قلة ضحيانة أي
بارزة للشمس و يخصص بفتح الصاد مضارع خصم الرجل بكسرها اذا آله البرد في أطرافه يقول رأت رجلاً فقير الاثياب له
فهو اذا ارتفعت الشمس برز لها ليدفأ و اذا جاء العشى آله البرد **و** و هي حرف شرط **و** وفي عبارة الرمنشري و غيره حرف فيه
معنى الشرط **و** و تفصيل **و** يبين مافي نفس المتكلم أو مافي كلامه من أقسام متعددة **و** و تؤكد ما انما شرط **و** و لم يقل حرف
شرط لان دليله لا يدل على حرفية ولا اسمية **و** فبدل انزوم الفاء بعدها نحو فاما الذين آمنوا فليعلمون أنه الحق من ربهم و اما
الذين كفروا فليعلمون الآية **و** بالنصب أي اتل الآية أو اذكر الآية **و** و لو كان الفاء للعطف لم تدخل على الخبر **و** في الآية
وهو يعلمون أولاً و يقولون ثانياً **و** اذا لا يعطف الخبر على مبتدئه

ولو كانت زائدة لصح الاستغناء عنها وقد منع هذه الملازمة اذ الزائد قد يلزم كافي الا ونحوه وهو ما لم يصح ذلك في أي وهو الحكم بزيادتها وهو قد امتنع كون العطف تعين انما افاء الجزاء في هي الفاء السببية اذ ليس انما قسم آخر حتى تكون الفاء له في فان قلت قد استغنى عنها في قوله فاما القتل لا قتال لديكم * ولكن مشيا في عراض المواكب فحذف الفاء والاصل فلا قتال لديكم وخبر اكن محذوف أي ولكن لديكم مشيا في عراض المواكب كقول عبد الرحمن بن حسان في بالصرف ومنعه من يفعل الحسنات الله يشكرها * والشرب بالشرب عند الله سيان فانما هذه الدنيا وزينتها * كل زاد لا بد يوم انه فاني أي قاله يشكرها وينسب هذا الشعر لـ كعب بن مالك وروى مثله في مكان ١٢١ سيان واقتل ان يمنع كونه ضرورة

لاستعماله في السعة فقد ثبت انه عليه الصلاة والسلام قال أما بعد ما بال رجال يشترطون شروطا ليست في كتاب الله وقال أيضا ما موسى كافي أنظر اليه اذ ينحدر في الوادي وفي رواية اذ ينحدر وقال أيضا أما بعد أشيروا علي في أناس ابنوا أهلي وقال أيضا في حديث الفتح يخاطب الانصار قلتم اما الرجل قد أخذته رافة بعشيرته ورغبة في قريته وقال عمر رضي الله تعالى عنه أما بعد أي الناس انه نزل تحريم الجروهي من خمسة وقالت عائشة رضي الله تعالى عنها وأما الذين جمعوا بين الحج والعمرة طافوا طوافا واحدا وبقول البراء بن عازب اما من ذكر الفاء الا في ضرورة أو ندور ثم قال ابن الصائغ وتنبه له المحذوف تبعاء مسئلة الحاج عن غيره كان الايق ان يمثل بمسئلة النسب الى فعيلة فانك تحذف فيه الياء تبعاء الحذف التاء وفي فعل لا تحذف وأقول انما ننظر بمسئلة الحاج لظهورها في ان الشيء قد يصح بطريق التبعية ولا يصح بطريق الاستقلال بخلاف مسئلة النسب الى فعيلة لان تبعية حرف بحرف في الحذف أمر اعتباري غير حقيقي فلقائل ان يقول عليه لانسم لم ان الياء حذفت تبعاء التاء لم لا يجوز ان تكون حذفتا معا من غير ان يتبع أحدهما الآخر (قوله هـ) اذ قول الجمهور الاشارة لهذا الى حذف فاء الجواب اما تبع الحذف القول

لما وجب حذف شرطها فلم تعمل فيه فتح ان تعمل في الجزاء الذي هو أبعدهم منها من الشرط وما لم تعمل في الجزاء الذي هو أبعدهم منها من الشرط وجبت الفاء (قوله ولو كانت زائدة لصح الاستغناء عنها) قال ابن الصائغ لا يمنع ان تكون زائدة فقد لزمت من أين هذا الاستغناء كما زائد يلزم كالبناء في آخر صيغة التمجيد وهي أفعله به وأقول صحة الاستغناء عن الزائد أعم من جواز حذفه لان المراد منها ان يكون معنى الكلام مع وجود الزائد كهو مع عدمه وهذا معنى قولهم الزائد دخوله في الكلام تخروجه وليس المراد من صحة الاستغناء عن الزائد جواز حذفه حتى يقال ان الزائد قد يكون لازما فلا يجوز حذفه وفيه نظر اذ لا يفهم من صحة الاستغناء هنا الا جواز الحذف ألا ترى الى قول المصنف فان قلت قد استغنى عنها فان معناه قد حذفت (قوله فاما القتل لا قتال لديكم) هذا صدر بيت عجزه ولكن سيراني عراض المواكب * والعراض بكسر العين المهملة وبالضاد المعجمة في آخره الشق والناحية (قوله من يفعل الحسنات الله يشكرها) هذا صدر بيت عجزه والشرب بالشرب عند الله مثله (قوله ورب شيء يصح تبعاء ولا يصح استقلالا كالحاج عن غيره يصلي عنه ركعتي الطواف ولو صلى أحد عن غيره ابتداء لم يصح على الصحيح) يعني من قولي العلماء في هذه المسئلة قال ابن الصائغ تلخص من كلامه ان الفاء لا تحذف الا مع القول وقد ثبت في الصحيح انه عليه السلام قال أما بعد ما بال رجال يشترطون وأقول جاز ان يكون هذا الحديث مما حذف فيه الفاء تبعاً للقول والتقيد بقول ما بال رجال فالأولى النقص بقوله صلى الله عليه وسلم أما موسى كافي أنظر اليه اذ ينحدر في الوادي وبقول عائشة رضي الله عنها وأما الذين جمعوا بين الحج والعمرة طافوا طوافا واحدا وبقول البراء بن عازب اما من ذكر الفاء الا في ضرورة أو ندور ثم قال ابن الصائغ وتنبه له المحذوف تبعاء مسئلة الحاج عن غيره كان الايق ان يمثل بمسئلة النسب الى فعيلة فانك تحذف فيه الياء تبعاء الحذف التاء وفي فعل لا تحذف وأقول انما ننظر بمسئلة الحاج لظهورها في ان الشيء قد يصح بطريق التبعية ولا يصح بطريق الاستقلال بخلاف مسئلة النسب الى فعيلة لان تبعية حرف بحرف في الحذف أمر اعتباري غير حقيقي فلقائل ان يقول عليه لانسم لم ان الياء حذفت تبعاء التاء لم لا يجوز ان تكون حذفتا معا من غير ان يتبع أحدهما الآخر (قوله هـ) اذ قول الجمهور الاشارة لهذا الى حذف فاء الجواب اما تبع الحذف القول

١٦ نى ل اسودت وجوههم أ كثرتم بعد ايمانكم قلت الاصل فيقال لهم أ كثرتم فحذف القول استغناء عنه بالقول وهو كثير قال أبو علي الفارسي هو كالجرح حدث عنه ولا حرج في تتبعته الفاء في الحذف ولم يقصد الى حذفها بطريق الاستقلال فافتقر ذلك في ورش شيء يصح تبعاء ولا يصح استقلالا كالحاج عن غيره يصلي عنه ركعتي الطواف في يصح بطريق التبعية وهو لو صلى أحد عن غيره ابتداء لم يصح على الصحيح وتظهر هذا من المسائل النحوية الفاعل لا يجوز حذفه استقلالا أي لم يحذف وحده في مثل قام زيد ويجوز حذفه تبعاً للحذف الفعل في مثل قولك نعم ان قال هل قام أحد أي نعم قام زيد وهذا الذي قلناه في الآية من ان الاصل فيقال في حذف القول والفاء بطريق التبعية له هو قول الجمهور

وزعم بعض المتأخرين ان فاء الجواب في الواقع في سياق ما لا تحذف في غير الضرورة أصلاً ونصب مثل هذا نصب
المفعول المطابق في الجواب في الآية فذوقوا المذاب والاصل فيقال لهم ذوقوا الحذف والقول وانتقلت الفاء الى المفعول
وان ما بينهم ما هو كقوله بعد ايمانكم فذوقوا عذابكم في محله من الاعراب وعلى الاول فهو في محل رفع على انه نائب الفاعل
لفعل القول المحذوف المبني للفعل ذوقوا وكذا قال في هذا المتأخر في آية الجائفة وهي قوله تعالى فذوقوا العذاب بما كنتم تكفرون
تكن آياتي تنلي عليكم الآية قال أصله فيقال لهم ألم تكن آياتي ثم حذف القول وتأخرت الفاء عن المهمة في تنبيه على اصالة
المهمة في التصديق كما تقدم نحو أفلم يسروا أممنا التفصيل فهو غالب حالها كما تقدم في آية البقرة وهي قوله تعالى فاما الذين
آمنوا فاعلمون انه الحق من ربهم واما الذين كفروا فيقولون ماذا اراد الله بهذا مثلا في ذلك اما السفينة فكانت
لمساكين واما الغلام واما الجدار الآيات وقد يترك تكرارها الاستغناء به كراحد القسمين عن الآخر ولا يذكر في موضع
هذا الاخر كلام بل يكتفي بدلالة القرينة عليه في أو يترك تكرارها الاستغناء به كراحد القسمين عن الآخر ولا يذكر في موضع
قال اول نحو يا أيها الناس قد جاءكم برهان من ربكم في أي رسول أو معجزات باهرة على يده في أو أنزلنا اليكم نورا مبينا في أي قرآنا
يستضاء به في ظلمات الخيرة في فاما الذين آمنوا بالله واعتصموا به أي بالله أو بالبرهان أو بالنور المبين الذي هو القرآن
في فسيدها في رحمة منه أي في جنة في فضل في أي احسان زائد على ذلك فقد طوى ذكر القسم المقابل لهذا الاستغناء
يذكر عنه في أي واما الذين كفروا بالله فلهم كذا والثاني وهو ما يذكر في موضعه كلام بعد ما في نحو قوله تعالى وهو
الذي أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات هن أم الكتاب وأخر متشابهات فاما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه
ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله وما يعلم تأويله الا الله أي وما غيرهم فيؤمنون به ويكون معناه الى ربهم فقد حذف هذا القسم
وذكر في موضعه ما يدل عليه ١٢٢ وهو معنى قول المصنف في ويدل على ذلك والراسخون في العلم يقولون آمنابه كل

من عند ربنا أي كل من
المتشابه والمحكم من عند
الله والايان بهما واجب
وكأنه قيل واما الراسخون
في العلم فيقولون وهذه
الآية في أي وحال هذه

المستغنى عنه بقوله (قوله وزعم بعض المتأخرين) في حواشي بعض النسخ انه الشيخ كمال الدين
ابن الزملي كان أحد مشايخ الشام (قوله لا تحذف في غير الضرورة أصلاً) يعني لا استغناء
ولا تبع للمدخل اذا كان (قوله وعلى هذا قال الوقف على قوله الا الله) لان الراسخون في العلم
منقطع عما قبله قائم مقام القسم الثاني قال التفات راخي والحق ان أريد بالمتشابه ما لا يسبيل اليه
للمع لوق فالحق الوقف على الا الله وان أريد ما لا يتضح بحيث يتناول المحمل والمؤول فالحق

الآية في اما المفتوحة باعتبار ذلك ككلام في موضع القسم المطوى الذكر في نظير حال في قولك في العطف
اما المكسورة اما ان تنطق بخير والا فاسكت في حيث استغنى عن تكريرها بالكلام المذكور في موضعها في سياق ذلك في
قريب في الكلام على اما المكسورة في كذا ظهر لي في اذابني في على هذا قال الوقف على الا الله في قال صاحب الكشف من علماء
الحنفية والوقف عليه واجب لانه لو وصل فهم ان الراسخين يعلمون تأويله في غير الكلام قال فقوله والراسخون يكون ثناء
مبتدأ من الله تعالى عليهم بالايمان والتسليم بان الكل من عند الله تعالى قال والدليل عليه قراءة ابن مسعود رضي الله تعالى
عنه ان تأويله الا عند الله تعالى وقراءة أبي وابن عباس في رواية طاوس عنه ويقول الراسخون قال وذهب أكثر المتأخرين
الى ان الراسخين يعلم المتشابه وان الوقف على قوله والراسخون في العلم لا على ما قبله والواو فيه لام عطف لا للاستئناف وهو مذهب
عامة المعتزلة قلت وقد ذكر الراسخين في هذا الاخير أولاً وذكر بعده القول الآخر ثم قال والوجه الاول قال التفات راخي أما أولاً
فلانه لو أريد بيان حظ الراسخين مقابل لحظ الزائعين لكان المناسب ان يقال واما الراسخون فيقولون واما ثانياً فلانه لا فائدة
حينئذ في قيد السوخ بل هذا حكم العالمين كاهم واما ثالثاً فلانه حينئذ لا ينحصر الكلام في المحكم والمتشابه على ما هو مقتضى
ظاهر العبارة حيث لم يقل ومنه متشابهات لان ما لا يكون متضح المعنى وتمتد الى العلماء الى تأويله ورده الى المحكم مثل الى
ربهم انظر لا يكون محكوماً ولا متشابهاً بالمعنى الذي ذكرتم وهو كثير جداً واما رابعاً فلان المحكم حينئذ لا يكون اما الكتاب بمعنى
رجوع المتشابه اليه اذ لا رجوع اليه فيما استأثر الله تعالى به كعدد الزبانية ونحوه وقد يرجح الثاني بان اما للتقصير فلا بد في
مقابلة الحكم على الزائعين من حكم على الراسخين ليتحقق التفصيل غاية الامر انه حذف كلمة اما والفاء من اللفظ وبان الآية
من قبيل الجمع والتفريق والتقسيم فالجمع في قوله أنزل عليك الكتاب والتقسيم في قوله تعالى منه آيات محكمات وأخر متشابهات
والتفريق في قوله فاما الذين في قلوبهم زيغ فلا بد في مقابلة ذلك من حكم يتعاقب بالحكم وهو مضمون قوله والراسخون في العلم

الى قوله اولو الالباب والجواب ان كون اما للتفصيل اكثرى لا كلى ولو سلم فليس ذكر المقابل في اللفظ بلازم ثم لو سلم كون الآية من الجمع والتفريق والتقسيم فذكر المقابل على سبيل الاستئناف أو الحال أعني يقولون الخ كاف في ذلك والحق انه ان أريد بالتشابه ما لا سبيل اليه للخلق فالحق الوقف على الا الله وان أريد ما لا يتضح بحيث يتناول الجمل والمؤول فالحق العطف الى هنا كلامه وهو هذا المعنى الذي ذكرناه من انقسام الخلق في التشابه الى قسمين مؤمنين به مسلمين فيه الى الله مع اعتقاد حقيقة المراد عنده وهو المشار اليه في آية البقرة السابقة وهو قوله تعالى ان الله لا يستحي أن يضرب مثلاً ما بعوضة فما فوقها مما الذين آمنوا فيه يعلمون أنه الحق من ربهم واما الذين كفروا فيقولون ماذا أراد الله بهذا مثلا فيفتأ ملها في نجد هاموا فقه لحاصل المعنى من آية آل عمران وفيه نظر وقد تأنى لغير تفصيل أصلاً نحو اما زيد فنطاق في وهذا مخالف لما ذكره المصنف في حواشيه على التسمييل فانه قال فيها والظاهر ان اما زيد فنطاق لا يقال الا اذا وقع تردد في شخصين نسباً هما أو أحدهما الى ذلك فهي على هذا التفصيل أي واما غيره فليس كذلك وهذا مقتضى اطلاق المصنف يعني ابن مالك وغيره انها للتفصيل نعم الذي هو غير لازم التكرار انتهى وقال ابن الحاجب في شرح الكفاية الا انهم لم يلزموا ذلك كالمتمدد فقد تكرر ولا يذ كر بعداً أمراً آخر ولكن يفهم انه ترك الامر وقال في شرح الفصل لا يلزم ان تذكر أقسام متعددة بل قد تكرر ولا يذ كر لها قسم واحد ولا ينافي ذلك ان تكون للتفصيل لما في نفس المتكلم فتذكر قسمها وتترك الباقي وهو التوكيد فقل من ذكره ولم أر من أحكم شرحه غير الرخشي فانه قال في الكشف في فائدة اما في ١٢٣ وانما قال وفائدة بالضمير عائداً الى لفظ اما للتقدم ذكره

العطف (قوله وقد تأنى لغير تفصيل أصلاً) يعني لا لفظاً ولا تقديرًا وهذا غير الغالب الذي فهم من قوله واما التفصيل فهو غالب حالها قال الرضى وقد التزم بعضهم لزوم التفصيل فيها وجواز السكوت على معنى قولك اما زيد فتأني بدفع دعوى لزوم التفصيل وفي الشرح قوله وقد تأنى لغير تفصيل أصلاً مخالف لما ذكره في حواشيه على التسمييل فانه قال فيها والظاهر ان اما زيد فنطاق لا يقال الا اذا وقع تردد في شخصين نسباً هما أو أحدهما الى ذلك فهي على هذا التفصيل أي واما غيره فليس كذلك وهذا مقتضى اطلاق المصنف يعني ابن مالك وغيره انها للتفصيل نعم الذي هو غير لازم التكرار الى هنا كلامه انتهى وأقول وجه التوفيق بين كلاميه ان كلامه في الحواشي بالنظر الى اطلاق ابن مالك وغيره وكلامه في المغني بالنظر الى ما هو الصحيح وهو ان قد تختلف عن التفصيل (قوله ويفصل بين اما واما فانه واحد من أمور ستة) يعني ولا يفصل باكثر منه لان الضرورة داعية الى الفصل بين اما والفاء لاستكرامه دخول أداة الشرط على فاء جوابه وهذه الضرورة تندفع بالواحد فلا يزداد عليه

الى لفظ اما للتقدم ذكره
فانه قال واما حرف فيه معنى
الشرط ولذلك يجاب بالفاء
وفائدة في الكلام ان
نعم عليه فضل توكيد تقول زيد
ذاهب فاذا قصدت توكيد
ذلك وانه لا محالة ذاهب
وانه بصدد الذهاب
أي بقربه يقال فلان
بصدد كذا أي بقربه وقبالة
وهو انه منه عزمة قلت
اما زيد فذاهب ولذلك قال

سيبويه في تفسيره مهما يكن من شيء فزيد ذاهب وهذا التفسير مذهب بقائدين أي محضرهما يقال أدلى بحقه وحقته أحضرهما وأدلى بآل فلان الى الحكم دفعه بيان كونه توكيداً وانه في معنى الشرط انتهى كلام الرخشي فاما كونه في معنى الشرط فواضح قال الرضى وليس مراد سيبويه ان اما بمعنى مهم ما وكيف وهذه حرف ومهما اسم بل قصده الى المعنى البحث قال ويجوز أن تكون اما عند الكوفيين ان الشرطية ضمت اليها ما على ما ثبت من مذهبهم في اما أنت منطلقاً انطلقت واما وجه التأكيده فانه بمنزلة التعاقب بوجود شيء ما لان معنى مهما ما يمكن من شيء ان يقع هذا وذلك الى ما لا يحصى وما دامت الدنيا باقية فلا بد من وقوع شيء فيها فيكون المعنى ان ذهاب زيد ثابت بالثبوت وعلى كل حال قال ابن المنير وهذا في الحقيقة ضد الشرط لان الشرط يفهم تخصيصاً بالشرط دون غيره الا اننا نقول مهما تحسن الى أحسن اليك فيكون احسانك اليه خاصاً اذا كان محسناً اليك فان كان مسياً لم يستحق من الوعد شيئاً فقد رأيت الشرط يفيد الانقسام وان الشرط واقع على تقدير دون تقدير فاذا قلت اما أنت فاحسن اليك كان وعداً مطلقاً لا شرط فيه فاذا تأملت وجدته شرطاً لفظياً والمعنى على الخبر الخالي عن الشرط فهو من باب تصرف العرب في الكلام ووضع بعضه موضع بعض ويفصل بين اما والفاء بواحد من أمور ستة لا باكثر من واحد لانهم لما التزموا حذف الشرط لما سيذكر لزوم دخول حرف الشرط على فاء الجواب وذلك مستكره فدعت الضرورة الى الفصل بينهما بشئ ما بعد الفاء وذلك حاصل بان يكون الفاصل واحد الا اكثر لارتفاع الاستكرام بواحد وعلى هذا فيسبكل ما وقع في المدارك في قوله تعالى فاما الانسان اذا ما ابتلاه ربه فأكرمه ونعمه فيقول ربني أكرمني

علم ان الضرب واقع فيه
وفي الثاني ذكر لي دل على
انه الذي وقع الضرب فيه
من أول الامر فلما كان
كذلك قصد ان يكون
الواقع بعد ما من أول
الامر على حسب ما هو
عليه في جملة ولزم أن يكون
على معناه واعرابه الذي
كان له وبطل القول بكونه
معمول الفعل المحذوف
مطلقا أو بشرط أن لا

يكون هناك مانع وتبين و
تقديمه وحاصله التنبيه على
المصنف في تعدد تلك الاما
ما في سورة البقرة من قوله
من قوله تعالى اما السفينة
آمنوا بالله واعتصموا به فس
فيتبعون **والثاني** الخبر
نحو فاما ان كان من المقربين
فيكون جواب هذا الشرط
الجواب المذكور لا مادون
واحد فانه يجعل لا وله
حذف جواب اما لا حذف
اجتماع الجواب المذكور

مطاعا أو بشرط أن لا يكون هناك مانع وتبين وجه ما قيل ان لها خاصة في تصحيح التقديم لما يتبع تقديمه وحاصله التنبيه على ان الواقع بعدها هو المقصود بالتفصيل والتخصيص من بين ما في الجملة الواقعة بعد الفاء وشرع المصنف في تعديد تلك الامور الستة التي يفضل بواحد منها بين اما والفاء فقال **ب** أحدها المبتدأ كآيات السابقة **ج** كلها ما في سورة البقرة من قوله تعالى فاما الذين آمنوا فإني أعلمون انه الحق من ربهم واما الذين كفروا فيقولون وما في سورة الكهف من قوله تعالى اما السفينة فكانت لمساكين واما الجدار الايات وما في سورة النساء من قوله تعالى فاما الذين آمنوا بالله واعتصموا به فسيدخلهم في رحمة منه وفضل وما في سورة آل عمران من قوله تعالى فاما الذين قتلوا بهم زينغ فيتبعون **د** والثاني الخبر نحو اما في الدار فرزيد وزعم الصغار **هـ** شارح كتاب سيبويه **و** ان الفصل به قليل والثالث جملة شرط نحو فاما ان كان من المقر بين فروح الايات **ز** جعل المصنف الجواب لاما والفاء اخلية عليه وجملة الشرط فاصلة بينهما فيكون جواب هذا الشرط الفاصل محذوف ومادولوا عليه بالشرط الاول وجوابه قال المصنف في حاشية التسهيل وانما كان الجواب المذكور لا مادون الشرط الآخر لوجهين أحدهما ان القاعدة انه اذا اجتمع شرطان ولم يذكر بعدهما الا جواب واحد فانه يجعل لا وله **ح** الثاني من شرط اما قد حذف فلو حذف جوابها الحصل من ذلك الخفاف بها قالت طاهره امتناع حذف جواب اما لا بخلاف وقد اجازته الزخشمي كما ستقف عليه قريباً ان شاء الله تعالى ولقائل ان يقول لانسلم ان ثم شرطين اجتمعا بل الجواب المذكور للثاني وهو وجوابه جواب الاول والفاء المؤخرة داخلية على الشرط الثاني تقديره والاصل مهملاً

فاصلة بينهما ما فيكون جواب هذا الشرط الفاصل محذوفاً مذكوراً لا عليه بالشرط الاول وجوابه وانما كان الجواب المذكور لا مادون الشرط الاخر لوجهين أحدهما ان القاعدة انه اذا اجتمع شرطان ولم يذكر بعدهما الا جواب واحد فانه يجعل لاولهما الثاني ان شرط اما قد حذف فلو حذف جوابها لخص من ذلك الجحاف بها كذا في حواشي التسهيل للمصنف قلت ظاهراً امتناع حذف جواب اما لا الجحاف وقد أجازته المخشرون كما ستقف عليه قريباً واثبت ان يقول لا نسلم ان ثم شرطين اجتماعاً تحقيقاً بل الجواب المذكور للثاني وهو وجوابه جواب الاول والفاء المؤخرة داخلة على الشرط الثاني تفديراً اه ما في الشرح وأقول اذا كانت اما موضوعاً للشرط أو متضمنة لمعناه وهي بمنزلة ان يكن من شيء وقد وليها ان كان من المقربين وهو شرط آخر ازم اجتماع شرطين تحقيقاً بحسب الظاهر وكان منع ذلك مكابرة الا ان يكون المراد لا نسلم ان ثم شرطين اجتماعاً وبعدمها جواب واحد فخيلة ذلك يكون المنع موجهاً وقوله بل الجواب المذكور للثاني الى آخره وهو كلام بدر الدين بن مالك في شرح الالفية حيث قال فان كان الجواب شرطياً فصل بجملة الشرط كقوله تعالى فاما ان كان من المقربين الآية التقدير مهم ما يكن من شيء فان كان المتوفى من المقربين فجزاؤه روح ويرى محان ثم قدم الشرط على الفاء فالتقى فآن فحذفت الثانية منه ما حمله على أكثر الحذفين نظائراً اه لكن في كلام الرضى ما يوافق كلام المصنف ويستدل به عليه حيث قال قد تقع كلمة الشرط مع الشرط من جملة أجزاء الجزاء مقام الشرط كقوله تعالى فاما ان كان من المقربين فروح أى ان يكن شيء فان كان من المقربين فله روح ويرى محان فقوله فروح جواب اما استغنى به عن جواب ان والدليل على انه ليس جواب ان عدم جواز اما ان جئتنى **أكرمك** بالجزم ووجوب اما ان جئتنى ف**أكرمك** مع ان نحو ان ضربتنى **أكرمك** بالجزم أكثر من نحو ان ضربتنى ف**أكرمك** اه وفي التعليق في كلام الرضى تدافع فان صدره يقتضى ان فروح جواب الشرط الثاني لانه جمل جملة الشرط من جملة أجزاء جزاء الشرط الاول فتكون بقية أجزاء جزائه هو جواب الثاني وآخر كلامه يقتضى ان الجواب المذكور الاول للثاني وأقول لا تدافع في كلامه فان صدره بحسب الأصل وقبل وقوع الشرط المذكور مع كلمته مقام الشرط المحذوف وعجزه بحسب وقوع ذلك وقال أبو حيان والصحيح ان أداة الشرط جوابها محذوف لدلالة جواب اما عليه ولذلك لزم ان يكون قبل الشرط بعد ان ماضياً ولا يلزم مضيه الا عند حذف الجواب كانه قيل له ما يكن من شيء فروح ان كان من المقربين فالفاء جواب الشرط الذى تقدم وجواب ان محذوف وهذا مذهب سيبويه وزعم الاخفش ان الجواب المذكور لا ما والشرط معا فالأصل عندهم ما يكن من شيء فان كان من المقربين فروح ثم أنيب اما منابهم ما والفعل الذى بعدهما على الفاء فصار فروح قدمت ان والفعل الذى بعدهما على الفاء فصار اما ان كان من المقربين فالتفت الفاء آن فاعنت أحدهما عن الاخرى فصار فروح قال وهـ هذه كلها تقادير عجيبة ومع ذلك هي باطلة وقد أبطل أبو علي ظاهر كلام الاخفش بانالم نجده الفاء تكون جواباً للشئيين وتاول كلامه على انها كانت جواباً بالآخرها وأعنت عن الثاني صارت كأنها جواب له ما قال واضطرب قول أبى على فرة قال لا يفصل في اما لا يفرد فالفاء جواب ان وجواب اما محذوف وهذا لا يصح لانه متى اجتمع ط الباء جواب كان الجواب الاول منها ومرة قال بقول سيبويه وقال الجملة ادالم تسمة لى صارت بمنزلة مفرد قال وهذا هو الصحيح فاذن في

يكن من شيء فان كان
المتوفى من المقربين فجزاؤه
روح ثم قدم الشرط على
الفاء جرياً على القاعدة في
اظهار الفصل بين اما والفاء
كراهية لالتقاءهما لفظاً
فالتقى فآن الاولى
فاء جواب اما والثانية
فاء جواب ان فحصل الثقل
فدفع بحذف الثانية لانها
التي أوجبت الثقل ولان
في ذلك جرياً على أكثر
الحذفين نظائراً قال الرضى
وقد تقع كلمة الشرط من
جملة أجزاء الجزاء مقام
الشرط كقوله تعالى
فاما ان كان من المقربين
فروح ويرى محان فقوله
فروح جواب اما استغنى
كلامه قلت وفيه تدافع
فان صدر الكلام يقتضى
ان قوله فروح جواب
الشرط الثاني وآخره
يقتضى ان الجواب المذكور
للاول للثاني فثامله

والرابع اسم منصوب لفظاً أو محلاً بالجواب في أي فعل الجواب نحو فاما اليتيم فلا تقهر الايات في الثلاث يعني هذه
والاثنتين بعدهما واما السائل فلا تقهر واما بنعمة ربك فحدث فكل من اليتيم والسائل منصوب لفظاً بفعل الجواب
وبنعمة ربك منصوب محلاً بالفعل الواقع بعد فاء الجواب وهو الخامس اسم كذلك في أي منصوب لفظاً أو محلاً بمفعول
لحذوف يفهمه ما بعد الفاء نحو ازيد فاضربه ويحذف نحو قراءه بعضهم واما ثود فهديناهم بالنصب في طريق الاشتغال
والراجح الرفع الذي قرأه الجماعة نحو زيد ضربته وهذه ان المثالان المنصوب لفظاً واما المنصوب محلاً فكقولك اما الذي
يكرمك فأكرمه وكذا نحو ازيد فاضربه عند من أجاز به كما سيجي في الباب الثالث ان شاء الله تعالى ويوجب تقدير
العامل بعد الفاء وقبل ما دخلت عليه فيكون التقدير في ذينك المثالين ازيد فاضرب اضربه واما ثود فهديناهم
نحو لان اماناً بنية عن الفعل فكانه فاعل والفعل لا يلي الفعل في لقائل ان يقول لان سلم ان اماناً بنية عن شيء أصلاً ولو سلم كونها نائبة
عن شيء فأنما هي نائبة عن جملة الشرط ١٢٦ بأسرها لان فعل الشرط وحده فلم يجاوز الفعل فعلاً ولا نائبة عنه نعم يمنع

تقدير الفعل قبل الفاعل من جهة انه لا يفصل بين اما والفاء بأكثر من جزء واحد ونحو ازيد كان يفعل ففي كان ضمير مستتر عائداً الى زيد في فاعل في التقدير بين كان وفعل ونحو واما ليس خلق الله مثله ففي ليس أيضاً ضمير لكنه ضمير الشأن والحديث في فاعل بين ليس والفعل المصدر به خبرها ونحو اذا قيل بان ليس حرف فلا اشكال في أصلاً لان المباشر حينئذ للفعل حرف لا فعل ونحو وكذا اذا قيل فعل يشبه الحرف في نصب فعليتها حينئذ يشابه حرف الحرف ونحو ولها أهلها بنوعين

المسئلة ثلاثة مذاهب مذهب سيمويه ومذهب الاخفش ومذهب أبي علي في أحد قوليه
اه (قوله والرابع اسم منصوب لفظاً أو محلاً بالجواب) قال الرضي ويقدم على الفاء من أجزاء
الجزء المفعول به والظرف نحو فاما اليتيم فلا تقهر واما يوم الجمعة فانا ذاهب اذا قصدها
ماز ومات لحكم والغنى ان عدم القهر ينبغي ان يكون لازماً لليتم وذهابها لازماً ليوم الجمعة
وكذا يقدم الحال نحو ازيد فاضربك والمفعول المطلق نحو ازيد فاضربك
والمفعول له نحو ازيد فاضربك ولا يستنكر على ما بعد الفاء السببية فيما قبلها وان كان
ممتنعاً في غير هذا الموضع لان تقديم المفعولات المذكورة لاجل هذه الاغراض المهمة اه
(قوله لان اماناً بنية عن الفعل فكانه فاعل والفعل لا يلي الفعل) تقدم من المصنف حكمان
أحدهما تقدير العامل بعد الفاء والاخر تقديره قبل ما دخلت عليه الفاء وهذا الذي ذكره
المصنف على الاول واما على الثاني فهو ان المفسر يكون متقدماً على المفسر ولقائل ان يقول
ما ذكره المصنف انما يمنع تقدير الفعل متقدماً على الفاعل والمفعول معا ولا يمنع تقديره متقدماً
على الفاء وحدها فينبغي ان يقال لما كان القصص من نحو ازيد فاضربه كوزيد مازوما
لاضرب والضرب لازم له وعلى ما قرره فيما سبق لم يكن التقدير ازيد فاضربه ولا
ازيد اضرب فاضربه لفوات الدلالة على لزوم الضرب لزيد لان الدال على لزومه انما هو
وقوعه بعد الفاء وعلى هذا التقدير لم يقع بعدها وانما يقع بعدها مفسرة وفي شرح الاقضية لولد
مصنفه نقلاً ولا يفصل بين اما والفاء بفعل لان اما فاعلة مقام حرف شرط وفعل شرط فلو لم يفصل
اتوهم انه فعل الشرط ولم يعلم بقيامها مقامه (قوله ولها أهلها بنوعين) اذ قالوا ليس الطيب
الا المسك بالرفع) يعني ولا جمل ان ليس فعل يشبه الحرف أعني ما النافية لم يعملها بنوعين في

المثال

اذ قالوا ليس الطيب الا المسك بالرفع في نظر الى شبهها بالنافية وقد يقال على كلام المصنف

اذا كان نصب الفعل يشابه الحرف فيوجب اغتفاره مباشرة الفعل آخره لا اغتفر ذلك في اما فانها عريضة في الحرفية
والمسألة السادسة مفعول لا ما فيها من معنى الفعل الذي نابت عنه في وقد عرفت ما عليه في وأللف الفعل المحذوف نحو
اما اليوم فاني ذاهب واما في الدار فان زيدا جالس ولا يكون العامل ما بعد اما لان خبره ان لا يتقدم عليها فكذلك مفعوله
هذه قول سيمويه والمازني والجمهور في وقد عرفت من كلام ابن الحاجب الذي أسلفناه ما يرد عليه ولا يخفى ان هؤلاء
لا يبالغون في ان ما بعد اما في نحو ازيد فاضرب مفعول ما بعد الفاء ولا يتقدم ما في خبرها عليها فان قيل لم
ياتقوا انها تكون ما نعمة لان التقديم لغرض مهم قلنا اذا جاز التقديم للغرض المذكور مع المانع الواحد وهو الفاء فلا
باس مجوازه مع مانعين وأكثر لان الغرض أهم فيجوز لتخصيصه الغناء مانعين فصاعداً كما قرره الرضي قال والدليل على ذلك
امتناع النصب في نحو ازيد فانه قائم ولو كان مفعول مقدر لم يمنع تقديره من نصب نحو كرت واذا عرفت ان مذهب
الجمهور في نحو اما اليوم فاني ذاهب كون الظرف مع مفعول الشرط أولاً ما كان الفاعل بين الفاء واما جزمنا في حين

فعل الشرط لا الجواب والفاء ليست من الة عن مركزها الاضلي بل هي فيه داخلية على الجواب فتلخص ان الفاصل بين اما والفاء تارة يكون جزأ من الجواب نحو اما زيد فذهب اذ التقدير مهم ما يكن من شيء فزيد ذهب وتارة يكون جزأ من متعلقات فعل الشرط نحو اما اليوم فاني ذاهب اذ التقدير مهم ما يكن من شيء اليوم واما الفاء في جميع التراكيب فالتا دخل على الجواب كالمثال الاخير أو على شيء منه كالمثال الذي قبله هذا كله رأي الجمهور وهو خالفهم المبرد وابن درستويه بفتح الدال والراء المهملتين وسكون السين المهملة وفتح المثناة الفوقية وهو الفراء فجعلوا العامل بنفس الخبر ولم يلتفتوا الى ذلك المانع الذي اعتبره أولئك المأقرنائه وهو توسع الفراء في بنية أخوات ان واختاره ابن الحاجب مستنداً لما أساقناه عنه وهو ان قلت اما اليوم فانا جالس احتمل في هذا التركيب كون العامل اما في عند الجمهور وهو كونه الخبر عندهم أيضاً لعدم المانع في فان الفاء بجرد هالايرونه امانعة كما مر وهو ان قلت اما زيد فاني ضارب لم يجوز ان يكون العامل واحداً منهم وامتنعت المسئلة عند الجمهور لان اما لا تنصب المفعول لكن ينصبه فعل يمكن أن يجعل شرطاً أي مهماذا كرت زيد افعل لا قالوا به فانهم لا يرون بوجوب كون الفاصل بين الفاء واما جزأ مما في حين الفاء كما مر وهو ممول خبر ان لا يتقدم عليه أو أجاز ذلك المبرد ومن وافقه على تقدير اعمال الخبر والغوا ذلك المانع ١٢٧ في جنب الغرض المهم من جعل

الفواصل جزأ مما في حين الفاء على ما سبق في تنبيه ان الاول سمع من كلام العرب وهو اما العبيد فذو عبيد بالنصب في العبيد وهو اما قريشا فانا أفضلهما ولم يضبط هذا كما ضبط ذلك بالنصب لان كتابة قريشا بالنصب بالالف قاضية بانه منصوب فلا يحتاج الى قيد النصب بخلاف العبيد لكن مع كونه مسموعاً قال سيبويه هي افة خبرية قليلة قال ومع ذلك فلا يجوز هذا

المثال المذكور وفي الشرح وقد يقال على كلام المصنف اذا كان ضعف الفعل بمشابهة الحرف يوجب اغتفار مباشرته لفعل آخر فيل لا اعتذر ذلك في امام مع عراقت في الحرفية اه وأقول اذا شبه شيء بشيء أو نائب شيء عن شيء يكون التشبيه والنيابة مقصودين فيعطى المشبه والنائب حكم المشبه به والنائب عنه لا حكم نفسه ألا ترى ان ما لما شبهت بليس أخذت حكم ليس والمفعول به لما نائب عن الفاعل أخذ حكم الفاعل فلهذا اغتفر في ليس مباشرة الفعل اشبهها بالحرف ولم يغتفر في اما مباشرة الفعل لنيابته عن الفعل فتأمل فانه من المحاسن (قوله وأجاز ذلك المبرد ومن وافقه على تقدير اعمال الخبر) لان الغرض المهم من قولك اما زيد فاني ضارب مثلاً لما كان جعل خبر ان لازماً لمعموله قدم المعمول على الفاء المتقدمة على ان ولم يبال بعمل ما بعد ان فيما قبلها كما لم يبال بعمل ما بعد الفاء فيما قبلها والمبرد هو أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الاكبر أخذ الادب عن أبي عثمان المازني وأبي حاتم السجستاني وأخذ عنه نفطويه وكان كثيراً ما الى حسن النوادر يحب المناظرة مع أبي العباس أحمد الملقب بعلاب صاحب كتاب الفصيح وتعلب بكره ذلك لان المبرد كان فصيح العبارة ظاهر البيان فاذا اجتمعا حكم للمبرد في الظاهر الا ان يعرف الباطن توفي المبرد سنة ست وقيس لخمس وثمانين ومائتين ببغداد (قوله الاول انه سمع اما العبيد فذو عبيد بالنصب) قال الرضي الوجه فيه الرفع في جميع

النصب الضعيف في المعرفة الا اذا كان غير معين ليكون في موضع الحال كما في الجاء الفقير واما اذا أردت بالعبيد عبيد معينة فلا يجوز فيه الا الرفع كما في قولك اما البصرة فلا بصرة لك واما أبوك فلا أبالك وهو فيه عندى دليل على أمور أحدها انه لا يلزم أن يقدر مهم ما يكن من شيء بل يجوز ان يقدر غير مهم ما يليق بالحل اذ التقدير هنامهم ما ذكرته ولو كان كذلك لم يكن ثم معنى لا شتراط سيبويه أن يكون المعرفة باللام غير معين مع ان الرضي استشكل مذهب سيبويه في نصبه على الحال وقال بل هو مفعول به لما بعد الفاء لان معنى ذو عبيد يملك وذلك كما روى الكسائي اما قريشا فانا أفضلهم أي أغلبهم في الفضل وهو على ذلك يخرج قولهم اما العلم فعالم واما علما فعالم أي مهم ما ذكرته العلم أو علما فهو عالم وهو تخريج مطرد في المعرفة والتكرار وهو أحسن مما قيل انه مفعول مطلق لما بعد الفاء فانه لا يتأتى في نحو اما العلم فذو علم أو فانه عالم أو فاعلم له ونحو اما علما فانه عالم لوجود المانع من عمل ما بعد الفاء فيما قبله وهذا على مذهب الجمهور وفيه ما مر وهو مفعول لا جله ان كان في المصدر المنصوب معروفاً أو حال ان كان منكراً فلم يطرد توجيه النصب كما طرد التوجيه المتقدم وهذا الذي نسبته المصنف الى نفسه هو عين ما قاله ابن مالك مستنداً في ذلك الى المثالين اللذين ذكرهما المصنف مسموعين من كلام العرب والى شيء آخر قرره في شرح التسهيل وهو الثاني ان اما ليست العاملة اذ لا يعمل الحرف في النائب عن الفعل في المفعول به وكونه لا يعمل في المفعول به لا يقتضي امتناع عمله في الظرف وأولئك الجماعة لم يدعوا عمل اما مطابقة حتى يرد عليهم

النقص بهذا وانما ادعوا عملها في الطرف لما فيه امن معنى الفعل الذي نابت عنه فكيف يدعاهم هذا وهو الثالث انه يجوز اماز يدافاني اكرم على تقدير العمل للمعذوف في وقد علمت ان هذا المسموع الذي استند اليه لغة خبيثة بنص سيبويه فكيف يبني عليه جواز التراكيب العربية هذا مع انها محتملة للتخريج على خلاف ما ادعاه كما سبق في التذييل الثاني انه ليس من أقسام اما في البسيطة التي ذكرت الكلام فيها اما في التي في قوله تعالى اماذا كنتم تعملون ولا في اما في التي في قول الشاعر اباخرشة اما أنت ذاتفر * فان قومي لم تاكلهم الضمير في وقد تقدم الكلام عليه في ان المفتوحة الخفيفة في قول هي فيهم في أي في الآية والبيت في كلمتان فالتى في الآية هي أم المنقطعة وما الاستفهامية وادغمت الميم في الميم للنمائل في وقد أسلفنا التنبية على ان ١٢٨ أم الداخلة على الاستفهام لا تسمى متصلة ولا منقطعة بل هي حرف

لجرد الاضراب وما ذكره المصنف من ان ما استفهامية فيكون ذا بعدها موصولا ليس بتعنين لجواز ان يكون مجموع ماذا كلمة واحدة للاستفهام في البيت هي ان المصدرية وما الزيدة والاصل لان كنت تحذف الجار وكان للاختصار فان فصل الضمير له دم ما يتصل به ووجه جماعوا عن كان وادغمت النون في الميم للتقارب في وقد يناقش المصنف بان اعترافه بان ان التي في البيت هي المصدرية مناف لما قدمه من انها في شرطية كما قاله الكوفيون اللهم الا ان يقال اورد الكلام هنا على رأى الجماعة لا على معتقده هو والله تعالى اعلم بالصواب

واما المكسورة في الهمزة

في المشددة في الميم في قد تفتح همزتها في كقوله تلقىها أم شمال عربية * وأما صبا جح العشي هبوب منه أنشده ابن عصفور وغيره بفتح الهمزة من اما في الموضعين والشمال بفتح الشين المجهة الريح التي تهب من ناحية القطب وتلقىها تصلحها وتسمى الاغمار وعربية بعين مهملة مفتوحة وراء مكسورة على وزن فعيلة أي باردة والصبا والجح تقدموا والهبوب بفتح الهاء الشديدة الهبوب بضمها وهو ثوران الريح في وقد تبدل ميمها الاولى بباء في مثناه تخفية مع فتح الهمزة وكسرهما كما نص عليه غير واحد لكنهم فيما رأيت لم يستشهدوا على الابدال الا مع فتح الهمزة كما سبأني في وهي مركبة عند سيبويه من ان وما في ادغمت النون في الميم للتقارب وانما قال عند سيبويه لان غيره يرى انها حرف بسيط وهذا هو الاصل في وقد تحذف ما في وتبقى ان في كقوله

اللغات معرفا كان أولا وروى يونس عن بعض العرب نصبه قال سيبويه هي ضعيفة قايمة قال ومع ذلك لا يجوز هذا النصب الضعيف في المعرف الا اذا كان غير معين ليكون في موضع الحال كما في الجاء الغفير واما اذا أردت بالعبيد عبيد امينة فلا يجوز فيه الا الرفع قال الرضى اما الحل على الحال مثله فضعيف ولا معين له بل هو على انه مفعول به لما بعد الفاء لان معنى ذو عبيد أي علمكمهم وذلك كما روى الكسائي اما قريشا فانا افضلهم أي أغلبهم في الفضل (قوله) والتي في البيت هي ان المصدرية وما الزيدة قال ابن الصائغ قد تقدم مبدأ الكلام على ان الارجح عنده ثبوت ان شرطية ورجحه بامور منها دخول الفاء بعدها واستشهد لهذا البيت وقد رجح هنا بالنقص على يديه والرجوع الى الحق خير من التماسي على الغي اه وأقول انه لم يقل فيما سبق ان كون ان شرطية ارجح عنده وانما قال ورجحه عندي أمور وذكروا ولا يلزم من ذكر مرجحات عند شخص لقول ان يكون ذلك القول عنده ارجح من غيره بل جاز ان يكون غيره ارجح منه لان مرجحاته أكثر وأقوى من مرجحات ذلك القول وقد تقدم نظير هذا في آخر الكلام على ان المفتوحة الهمزة الساكنة النون وأيضا لم يسق المصنف في البيت فيما سبق شاهدا على مجي ان شرطية وانما ساق شاهدا على مجي الفاء بعدها وصرح بعد ذلك بأسطر بان الصواب انهما مصدرية فراجعهما وتأمل

واما المكسورة المشددة في

(قوله قد تفتح همزتها) من شواهد ذلك قوله

يلقىها أم شمال عربية * وأما صبا جح العشي هبوب

يلقىها بضم أوله وسكون ثانيه من القح الريح السحاب والبيت من الطويل دخل فعولان في أوله انحرط بالحاء المجهة والراء وانما لم يجعله بفتح اللام وتشديد القاف وكسر هاء الياء من انحرط لان القح بالتضعيف لا يستعمل في الريح بل في الشجر والشمال الريح تهب من ناحية القطب والعربية الباردة نسبة الى العراء بفتح المهملة وقصر الالف وهي شدة البرد والصبا ريح مهمها القوم مطلع الشمس اذا اعتدل الليل والنهار وجح الليل بضم الجيم وكسر هاء طائفة

في المشددة في الميم في قد تفتح همزتها في كقوله تلقىها أم شمال عربية * وأما صبا جح العشي هبوب منه

أنشده ابن عصفور وغيره بفتح الهمزة من اما في الموضعين والشمال بفتح الشين المجهة الريح التي تهب من ناحية القطب وتلقىها تصلحها وتسمى الاغمار وعربية بعين مهملة مفتوحة وراء مكسورة على وزن فعيلة أي باردة والصبا والجح تقدموا والهبوب بفتح الهاء الشديدة الهبوب بضمها وهو ثوران الريح في وقد تبدل ميمها الاولى بباء في مثناه تخفية مع فتح الهمزة وكسرهما كما نص عليه غير واحد لكنهم فيما رأيت لم يستشهدوا على الابدال الا مع فتح الهمزة كما سبأني في وهي مركبة عند سيبويه من ان وما في ادغمت النون في الميم للتقارب وانما قال عند سيبويه لان غيره يرى انها حرف بسيط وهذا هو الاصل في وقد تحذف ما في وتبقى ان في كقوله

سقطه الرواء من صيف * وان من خريف فان بعدما أي امان من صيف واما من خريف * فحذف اما الاولى واما من اما الثانية والرواء من صيف للصحاب جمع راء علة يقال رعدت السحاب اذا سمع منها صوت الرعد ويقال أرعدت بالهجرة أيضا والصيف بتشديد الياء وهو وقال الاصمعي والمبرد ان في هذا البيت شرطية والفاء جواب والمعنى وان سقطه من خريف فلن يعدم الري * بكسر الراء وتشديد المثناة التحتية وهو ليس * هذا القول في شيء لان المراد وصف هذا الوعل * بفخ الواو والعين المهملة كفس وبفخ الواو وكسر العين ككف وهما مشهوران وبضم الواو وكسر العين كدال وهذا نادرا والمراد بالوعل تبس الجبل بالري * وعدم العطش * على كل حال ومع الشرط لا يلزم ذلك * ١٢٩ اذ يصير انتفاء العطش معاقبا بشرط

سقى الصحاب له في الخريف ومفهومة ثبوت العطش عند انتفاء هذا الشرط وهو مناف للغرض وفيه نظرا لانا لنسلم ان المقصود وصف هذا الوعل بالري على كل حال وانما الغرض وصف حاله بحسب الواقع فاخبر أولا بما وقع من سقى صحاب الصيف له وذلك مقتضى لريه منها ثم اخبر بان سحاب الخريف ان سقطه بعد ذلك حصل له الري المستمر ولوسلم ان المقصود ما ذكر من وصفه بالري دائما فاعلم ان السحاب في البيت زائدة ان في البيت زائدة) ردها بان زيادتها لم تثبت بعد العطف وثبت حذف اما وما ابو عبيدة هو معمر بن المثنى قال الجاحظ لم يكن في الارض خارج ولا جماعي اعلم بجميع العلوم منه وقال ابن قتيبة كان مع معرفته رجبا يكسر البيت اذا أنشده وكان يخطئ اذ اقرأ القرآن نظرا وكان يبعث العرب وألف في مثالها وكان يرى رأى الخوارج توفي سنة تسع ومائتين وولدت سنة عشر ومائة (قوله وزعم يونس والفارسي وابن كيسان انها غير عاطفة كالاولى) وان العطف انما هو بالواو التي قبلها وهي جائية بمعنى من المعاني المستفادة بأ وقال الرضي ومنع أبو علي وعبد القاهر من كونها عاطفة لان الاولى داخلية على ما ليس بمعطوف على شيء والثانية مقترنة بالواو العطف فلا يصلحان للعطف وشبهة من جعلها حرف عطف كونها بمعنى أو العاطفة ولا يلزم ذلك فان معنى ان المصدرية هو معنى ما المصدرية والاولى تنصب المضارع بخلاف الثانية (قوله وواقفهم ابن مالك للآزمتها غالبا الواو العاطفة) في الشرح قلت وفي شرح المفصل لابن الحاجب ان مجموع قولنا واما هو العاطف في جاء اما زيد واما عمرو قال ولا يبعد ان تكون صورة الحرف

منه (قوله سقطه الرواء الخ) هذا البيت للفر بن توب ومذهب سيبويه انه حذف منه اما أولا وما ثانيا والرواء جمع راء يقال رعدت السحاب وأرعدت اذا سمع منها صوت الرعد والصيف بتشديد الياء مطر الصيف (قوله لان المراد وصف هذا الوعل بالري على كل حال) قال الاعلم وصف وعلا في روضة نخسبة في جبل حصين لا يوصل اليه والامطار ملازمة له لا تنفقه فلا يحتاج الى ان يسهل فيصاهاه والوعل بفخ الواو مع فتح العين وكسر هاتين الجبل (قوله ومع الشرط لا يلزم ذلك) يعني وصف الوعل بالري على كل حال لان مدخول ان الشرطية مشكوك فيه غير محذور بوقوعه ولا يعدم وقوعه وبهذا يدفع قول ابن الصائغ ان هذا ابتداء على القول بالمفهوم وفيه كلام اه وفي الشرح لا نسلم ان المقصود وصف الوعل بالري على كل حال وانما الغرض وصف حاله بحسب الواقع فاخبر أولا بما وقع من سقى صحاب الصيف له وذلك مقتضى لريه منها ثم اخبر بان سحاب الخريف ان سقطه بعد ذلك حصل له الري المستمر ولوسلم ان المقصود ما ذكر من وصفه بالري دائما فاعلم ان السحاب في البيت زائدة ان في البيت زائدة) ردها بان زيادتها لم تثبت بعد العطف وثبت حذف اما وما ابو عبيدة هو معمر بن المثنى قال الجاحظ لم يكن في الارض خارج ولا جماعي اعلم بجميع العلوم منه وقال ابن قتيبة كان مع معرفته رجبا يكسر البيت اذا أنشده وكان يخطئ اذ اقرأ القرآن نظرا وكان يبعث العرب وألف في مثالها وكان يرى رأى الخوارج توفي سنة تسع ومائتين وولدت سنة عشر ومائة (قوله وزعم يونس والفارسي وابن كيسان انها غير عاطفة كالاولى) وان العطف انما هو بالواو التي قبلها وهي جائية بمعنى من المعاني المستفادة بأ وقال الرضي ومنع أبو علي وعبد القاهر من كونها عاطفة لان الاولى داخلية على ما ليس بمعطوف على شيء والثانية مقترنة بالواو العطف فلا يصلحان للعطف وشبهة من جعلها حرف عطف كونها بمعنى أو العاطفة ولا يلزم ذلك فان معنى ان المصدرية هو معنى ما المصدرية والاولى تنصب المضارع بخلاف الثانية (قوله وواقفهم ابن مالك للآزمتها غالبا الواو العاطفة) في الشرح قلت وفي شرح المفصل لابن الحاجب ان مجموع قولنا واما هو العاطف في جاء اما زيد واما عمرو قال ولا يبعد ان تكون صورة الحرف

١٧ في ل الصويين يعني هو أي القائل بذلك اما الثانية في قولك جاءني اما زيد واما عمرو قال الرضي وشبهة من جعلها حرف عطف كونها بمعنى أو ولا يلزم ذلك فان معنى ان المصدرية معنى ما المصدرية والاولى تنصب المضارع دون الثانية وهو وزعم يونس والفارسي وابن كيسان انها غير عاطفة كالاولى * فانها ليست عاطفة بالاتفاق كما يأتي * وهو واقفهم ابن مالك * على ذلك * لانها لا تلزمها غالبا الواو العاطفة * ولا يدخل عاطف على عاطف قال ولان وقوعها بعد الواو مسبوقه بمثلها شبيه بوقوع لا بعد الواو مسبوقه بمثلها في مثل لا زيد ولا عمرو وفيها ولا هذه غير عاطفة باجتماع فلتسكن اما كذلك قالت صرح ابن الحاجب في شرح المفصل بان مجموع قولنا واما هو العاطف في جاء اما زيد واما عمرو قال ولا يبعد ان تكون صورة الحرف مستقلة حرفا في موضع وبعض حرف في موضع آخر كيامع أي اوعلى هذا فلا بد من شيء مما احتجوا به وهو من غير الغالب

وهو استعمال ابدون الواو **يقوله** باليتما ائنا شالت نعمتها * ائما الى جنة ائما الى نار **يقول** قال المصنف في حواشيه على التسهيل عند قوله وربما استغنى عن واو واما الا **أحفظ** ذلك الامع تخفيف كلمة ائما بالبدل نحو لا تفسدوا آباءكم * ائما لنا ائما لكم **اليتما** ائنا البيت وقد أنشد الرضى هذا البيت بدون ابدال ثم قال ويروى ائما الى جنة وهى لغة في ائما و قول الشاعر شالت نعمتها **كناية** عن موتها فان النعامة باطن القدم وشالت ارتفعت ومن هلك ارتفعت رجلاه وانت كسر رأسه فظهرت نعامة قدمه واما قول بعضهم ان مراد العرب بقولهم شالت نعمتهم الدعاء أى هزمهم الله وراهم حتى يذهبون على وجوههم كاتفر النعامة فلا يتأتى نفس يرميها في البيت به **يقول** وفيه شاهد ثان وهو فتح الهمزة **يقول** لكن مع الابدال **يقول** ونالت وهو الابدال **يقول** لكن مع فتح الهمزة **يقول** وقل ابن عصفور الاجماع على ان اما الثانية غير عاطفة كالاولى **يقول** وليس بسد يدلان **الكتاب** ١٣٠ طائفة بنقل الخلاف في ذلك **يقول** وقال وانما ذكرناه في باب العطف اصاحتها

الحرف في وهو الواو فهي
 لكن لما كان المراد منها
 هنا ليس مطلق الجمع وإنما
 المراد أحد الشيتين أو
 الاشياء عي بما قرينة
 على ذلك وزعم بعضهم
 ان اما عطف الاسم على
 الاسم والواو عطف اما
 على اما وعطف الحرف
 على الحرف غريب
 وهذا القول حكاه ابن
 الحاجب وجوزوه وقال انه
 لا يبعد وحكي الرضى عن
 الاندلسي ان اما الاولى
 مع اما الثانية حرف
 عطف قدمت تنبيه على
 ان الامر مبني على الشك
 والواو جامعة عاطفة لا
 الثانية على الاولى حتى
 يصير الحرف واحدا ثم
 يعطفان معا مابعد الثانية

مسئلة حرفا في موضع وبعض حرف في موضع آخر كافي اياها على هذا لا يتم ما قاله فتأمل اه
وأقول يريد الشارح ان هذا الدليل الذي استدل به المصنف أعم من الدعوى لان الدعوى
ان اما الثانية ليست بعاطفة وانما العاطف الواو المقارنة لها والدليل وهو ملازمته الواو
في الغالب يصدق بان العاطف هو الواو وحدها وبانه مجموع الواو واما كما قال ابن الحاجب
ويمكن ان يقال ان قوله الملازمته غالبا الواو العاطفة لا يصدق اذا كان العاطف مجموع الواو
واما وانما يصدق ملازمته الواو من غير تقييد بالعاطفة ولو سلم فلا يراد المذكور وانما يتجه
لو كان قوله الملازمته دليلا على كون الواو هي العاطفة وليس كذلك وانما هو دليل على كون
اما غير عاطفة كما هو صريح كلام المصنف فليتأمل (قولنا باليتما أمننا شالت نعمتها الخ) هذا
البيت لسعد بن قرط بن سيار وكان عاقلا مهو وكانت به بارة والنعامة جماعة القوم وشالت
نعماتهم ذهبوا وتفرقوا قيل تل تحولوا عن دارهم وقيل قل خيرهم وذلت أمورهم والمعنى
ليت أمننا فارقتنا بالموت وفي الشرح النعامة باطن القدم وشالت نعمامة فلان كناية عن
موته لان الانسان اذا مات ارتفعت نعمامة قدمه قال المصنف في حاشية التسهيل عند قوله
وربما استغنى عن واو واما لا أحفظ ذلك الامع تخفيف كلمة اما على البدل نحو باليتما أمننا
البيت (قوله وعطف الحرف على الحرف غريب) أى غير موجود قال الرضى وقال الاندلسي
اما الاولى مع الثانية حرف عطف قدمت تنبيه على ان الامر مبني على الشك والواو جامعة
بينهما عاطفة لاما الثانية على الاولى حتى يصير احرفا واحدا ثم يعطفان معهما بعد الثانية على
ما بعد الاولى وهذا عندى باردمن وجوه لان تقدم بعض العاطف على المعطوف عليه وعطف
بعض المعاطيف على بعضه وعطف الحرف على الحرف غير موجود في كلامهم فالحق ان الواو
هي العاطفة واما مفيدة لاحد الشئتين غير عاطفة والواو في نحو ايماء الى جنه ايماء الى نار
مقدرة (قوله ولا ما خمسة معان) يعني بحسب القرائن والامور الخارجية واما بحسب الاصل

فُناها

علي ما بعد الاولى قال الرضي وهذا قدر يارد لان تقدم بعض العاطف على المعطوف عليه وعطف

بعض العاطف على بعض وعطف الحرف على الحرف غير موجوده قلت الاولان لازمان وأما الثالث ففيه نظر لان صاحب هذا الرأي لم يقل بأنه عطف حرف على حرف اذ العاطف عنده مجموع اما الاولى واما الثانية فهم بالنسبة الى العطف حرف واحد ولا خلاف ان اما الاولى غير عاطفة لا اعتراض بين العامل والمعمول في نحو قام اما زيد واما عمرو **يجب** اذ زيد فاعل بتمام وقد اعترضت بينهما ما وكيف تتصور ان تكون عاطفة والحالة هذه **يجب** وبين أحد معمولى العامل ومعموله الا آخر نحو رأيت اما زيد واما عمرو **يجب** اذناء المتكلم فاعل برأى وزيد مفعول به واما معترضة بينهما ولا يتصور عطف مفعول على فاعل **يجب** وبين المبدل منه وبذله نحو قوله تعالى حتى اذاروا ما يؤعدون اما العذاب واما الساعة فان ما بعد اما الاولى بدل مما قبلها **يجب** ولا يمكن عطف البديل على المبدل منه **يجب** ولا ما خمسة معان **يجب** انما هي لاحد الشئيين أو الاشياء والمعاني المذكورة ليست مستفادة من نفس اما وانما تستفاد من أمر آخر وقد ذكر المصنف هذا في أووفاته هنا ولا فرق بين الحرفين

في ذلك **هو** أحدها الشك نحو قولك جاءني أما زيد وأما عمر وإذا لم تعلم **هو** أنت **هو** الجائي منهما والثاني الإيهام **هو** على السامع وهو الذي يعبرون عنه بالتشكيك **هو** نحو وآخرون مرجون لأمر الله إما يعذبهم **هو** أي ان صدوا ولم يتوبوا **هو** وإما يتوب عليهم **هو** أي ان تابوا وهم ثلاثة كعب بن مالك وهلال بن أمية ومرارة بن الربيع الذين تخلفوا عن غزوة تبوك قاله سبحانه وتعالى أعلم بحقيقة حالهم وما يؤول إليه أمرهم لكن أبرز الكلام في قالب لا يجوز السامع معه باحد الأمرين معينا ولا يكن يشك **هو** والثالث التخيير نحو قلنا يا ذا القرنين **هو** أما ان تعذب وأما ان تتخذ فيهم حسنا **هو** تخيير بين تعذيبهم بالقتل ان أصروا على الكفر وبين اتخاذ الحسن فيهم باكرامهم وتعليم الشرائع ان آمنوا ويجوز أن يكون المراد بالتعذيب القتل وباتخاذ الحسن من الأمر لانه بالنظر الى القتل احسان لما فيه من بقاء الحياة مدة فان قلب التي للتخيير لا بد أن تكون واقعة بعد الطلب ولا طالب في الآية قلنا التقدير والله تعالى أعلم قلنا يا ذا القرنين افعل أمانا تعذب وأما ان تتخذ فيهم حسنا فان وصلت ابعدا أما الاولى في محل نصب على المفعولية بالفعل المحذوف وما بعد أما الثانية معطوف على الاولى أي افعل أمانا تعذيبهم وأما اتخاذ الحسن فيهم ونحو قالوا يا موسى **هو** أما ان تلقى وأما ان تكون أول من القى **هو** وان وصلت في محل نصب على المفعولية بفعل مقدر أي اختر الفاء أول أو كوننا الملقين أو لا وجوز فيه أن يكون في محل رفع على انه خبر ١٣١ المحذوف أي الأمر القاسون أو القاول

هو وهو هم ابن الشجرى جعل من ذلك **هو** الآية المتقدمة وهي قوله تعالى وآخرون مرجون لأمر الله **هو** إما يعذبهم **هو** وإما يتوب عليهم **هو** وانما هي من قبيل الإيهام كما مر ولم يبين المصنف وجه الوهم وكأنه ما تقرر من انه لا بد أن يكون حرف التخيير مسبوقا بطلب وليس هنا طلب ولا بن الشجرى ان يمنع اشتراط ذلك ويقول المعنى يكونا للتخيير دخولها بين شيئين أو أشياء يكون للتكلم

فمعناها أحد الشيتين أو الأشياء قال الرضى وهذه المعاني تعرض في الكلام لا من قبل أما وأول من قبل أشياء آخر فالشك من قبل جهل المتكلم والإيهام والتفصيل من حيث قصده الى ذلك والاباحة من حيث كون الجمع يحصل به فضيلة والتخيير من حيث لا يحصل به ذلك (قوله) وهو هم ابن الشجرى جعل من ذلك إما يعذبهم وإما يتوب عليهم (م) بيان وهمه من وجهين أحدهما ان معنى التخيير والاباحة بأمور أو أفعال يكون بعد ما يدل على الطلب كما صرح به غير واحد من النحاة وثانيه ما ان أما التخييرية اذا وقع الفعل بعدها تكون معه ان قال أبو البقاء في اعرابه أما ههنا للشك والشك راجع الى المخلوق واذا كانت أما للشك جاز ان يلها الاسم وأن يلها الفعل فان كانت للتخيير وقع الفعل بعدها كانت معه ان كقوله تعالى أما ان تلقى **هو** وهذا الثاني هو مراد المصنف لان ما ذكره من هذه الآية لا يخالف ما مثل به قبله الا بعدم ان معه وهذا مع ظهوره خفي على بعضهم فقال وجه الوهم ان التخيير يستدعى تخييرا ويمتنع ذلك على الله تعالى وأجاب بانه يجوز ان يكون تخييره تعالى من ذاته (قوله) وانتصاهما على هذا الى الحال المقدرة) وهي الحال التي يكون حصول مضمونها متأخرا عن حصول مضمونها عاملا لان معنى الهداية نصب الدليل ولا شك في تأخر الشكر والشكر والكفر عنه فهو كالحال في قوله تعالى طيبتم فادخلوها خالدين ويجوز ان يكون صاحب الحال السبيل ووصفه بالشكر والكفر مجاز والمعنى بينا السبيل مقسوما الى هذين القسمين

أول السامع الخيرة في فعل ما شاء من دينك الأمرين أو تلك الأمور من غير جمع بينهما أو بينهما ولا يشترط سبق الطلب ولا شك ان الله الخيرة في فعل ما شاء من الأمرين المذكورين وانه عز وجل لا يجمع بينهما ما في عذبهم مع مع التوبة عليهم **هو** والرابع الاباحة نحو تعلم اما فقها واما نحووا جالس اما الحسن واما ابن سيرين ونازع في ثبوت هذا المعنى لا ما جاءه مع اثباتهم اياه لا وجه والظاهر أن لوجه لما قاله هؤلاء الجماعة **هو** والخامس التفصيل نحو **هو** قوله تعالى **هو** انا هديناه السبيل اما شاكرا واما كفورا وانتصاهما على هذا الى الحال المقدرة **هو** وذلك لان الظاهر انه حال من الهما في هديناه والمعنى بينا له الطريق وأوضهناه فالحال مقدرة لان المراد بالشكر العمل بما بين له والعمل بذلك ليس مقارنا للتدبير فاحتج الى كون الحال مقدرة قال الزمخشري ويجوز أن يكونا حالين من السبيل أي أما سبيلا لا شاكرا واما سبيلا كفورا كقوله تعالى وهديناه النجدين فوصف السبيل بالشكر مجاز وقرأ أبو السمال بفتح الهزة من اما وهي قراءة حسنة والمعنى اما شاكرا فبتوبيقنا واما كافرا فبسوء اختياره قلت هذا يلزم عليه حذف جواب اما وهو ما كنا قد منا الوعد بوقوفك عليه وقوله فسوء اختياره يعني ليس الا وهو مبني على قاعدة الاعتزال قال ابن المنير واختياره هذه القراءة لاجل التفسير لا يفيد فيجوز أن يكون المراد اما شاكرا فثاب واما كفورا فعاقب قلت ويمكن ان تخرج قراءة أبي السمال هذه على أن تكون اما

هذه هي التي لاحد الشبهين أو الاشياء كما انها كذلك في القراءة المشهورة ولكن فحقت الهمزة على الالف المحكية فيها أولا
 بـ وأجاز الكوفيون كون اما هذه في الواقعة في اما شاكر او اما كفورا بـ هي ان الشرطية وما الزائدة قال مكر ولا يجوز
 البصريون ان يلي الاسم أداة الشرط حتى يكون بعده فعل يفسره مثل وان امرأة خافت من بعلها ورد عليه ابن الشجري
 بان المضمرة هنا كان بـ أي ان كان شاكر أنيب وان كان كافرا عوقب وكان لا يحتاج في جواز حذفها الى فعل مفسر يقع
 بعدها وانما ذلك لغیرهما من الافعال وخصوصا باعتبار الحذف بدون مفسر بعدهما لكثر دورها في الكلام بـ فهو بـ
 أي حذف كان في آية الانسان بـ منزلة بـ حال بـ قوله بـ أي قول حسان رضي الله تعالى عنه بـ قد قيل ذلك ان حقا وان كذبا بـ
 فإعتذارك من قول اذا قبيلا وينسب أيضا لغیر حسان والتقدير ان كان أي القول حقا وان كان كذبا فحذف بلا
 مفسر وهو شائع بـ وهذه المعاني الخمسة وهي الشك والابهام والتخيير والاباحة والتفصيل ثابتة بـ لا وكما ساقى الا ان
 اما الثانية وهي العاطفة ١٣٢ بـ يبنى الكلام معهما من أول الامر على ما جىء بها الاجله من شك وغيره ولذلك وجب

والعدول في الآية عن كافر مع انه مطابق لما كرر الى كفور اما للعاطفة على الفواصل واما
 لا لشعار بان الانسان لا يخلو عن كفران في الغالب وانما المأخوذة المتوغل فيه (قوله ولا يجوز
 البصريون ان يلي الاسم أداة الشرط حتى يكون بعده فعل يفسره) لفظ الشرط يطلق على
 تعليق أمر بآخر وعلى نفس المعلق عليه والمراد به في أداة الشرط المعنى الاول وبضميره العائد
 اليه من يفسره المعنى الثاني على حد قول الشاعر
 اذا نزل السماء بارض قوم * رعيناه وان كانوا غضا
 حيث أراد بالسماء المطر وبضميره العائد اليه من رعيناه النبت ويسمى هذا في فن البديع
 بالاستخدام (قوله قد قيل ذلك ان حقا وان كذبا) هذا صدر بيت للعمان بن المنذر بحزبه
 فإعتذارك من قول اذا قبيلا * (قوله الا ان ما يبنى الكلام معهما من أول الامر على ما جىء
 به الاجله من شك وغيره) يعني ان الفرق بين اما وافي هذه المعاني الخمسة ان اما لتكررها
 بدل الكلام معهما من أول وهلة على ما أتى بها الاجله من شك أو غيره بخلاف أو فان الكلام
 معهما اولادال على الجزم ثم يوقى بأودالة على ما جىء به الاجله قال بدر الدين بن مالك وغالب
 استعمال اما ان تكون مكررة لتشعر من أول وهلة بقصد التخيير والاباحة أو التقسيم
 أو الابهام أو الشك اه وقال الرضي مبنى الكلام مع اما على أحد الشبهين أو الاشياء واما
 أو فان تقدم اما على المعطوف عليه نحو جاني اما زيد أو عمرو فالكلام مبنى على ذلك وان لم
 يتقدم جازان يعرض للتسكيم معنى أحد الشبهين بعد ذكر المعطوف عليه تقول مثلا قام
 زيد قاطعا بقيامه ثم يعرض الشك أو يقصد الابهام فيقول أو عمرو ويجوز ان يكون شاكا
 أو مبهما من أول الامر وان لم يأت بحرف دال عليه كما تقول مثلا جاء في القوم وأنت عازم
 من أول الامر على الاستثناء بقولك الا زيدا (قوله وقول المنقب العبدى فاما ان تكون الخ)

تكرارها بـ أي ذكرها
 مرة أخرى قبل المعطوف
 عليه ليفهم السامع
 المقصود من أول الامر
 بـ في غير ندور بـ وسيجي
 الاستشهاد على هذا الدور
 بـ أو يفتح الكلام معها
 على الجزم ثم يطرأ الشك
 أو غيره ولهذا لم تكرر بـ
 وبما قاله نظراذ يجوز ان
 يكون المتكلم بـ قام زيد
 أو عمرو مثلا قاطعا بقيام
 زيد ثم عرض له الشك في
 كون القيام حصل منه
 أو من عمرو فعطف بأو كما
 قاله المصنف ويجوز ان
 يكون شاكا من أول الامر
 وان لم يأت بحرف دال عليه
 كما تقول جاء القوم وأنت عازم
 من أول الامر على الاستثناء

بقولك الا زيدا وقد يجاب بان معنى افتتاح الكلام معهما على الجزم ان ذلك بحسب الصورة الظاهرة
 مع انه قد يكون في الواقع كذلك وقد لا يكون ومعنى طر والشك طر والدال عليه لان يكون المتكلم به لا بد ان يكون
 جازما ثم يشك فتأمل بـ وقد يستغنى عن اما الثانية بـ كرم ما يغنى عنها بـ من كلام يقع موقعها مع المعطوف الذي تدخل عليه
 بـ نحو واما ان تتكلم بخير والا فاسكت بـ أي واما ان تسكت بـ نحو بـ قول المنقب بـ بفتح النون وكسر القاف المشددة
 بـ العبدى بـ بفتح العين المهملة وسكون الواو واطن ان هذه النسبة نسبة الى عبد القيس بـ فاما ان تكون أخى بصدق *
 فأعرف منك غنى من سمى والا فاطر حنى واتخذنى * عدواً أتقيك وتتقبنى بـ أي واما ان تطرحنى وتتخذنى عدوا وان
 الاول وصانها في محل رفع بالابتداء والخبر محذوف أي واما اخوتك لى حاصلة والغث الردي والسمن الجيد وأتقيك وتتقبنى
 صفة عدو والاصل يتقيك وتتقيه ولكنه راعى المعنى فاق بضمير المتكلم والمخاطب و يروى بحق مكان بصدق وهذا ان البيتان من
 قصيدة له منها قوله وما أدري اذا أمنت أرضا * أريد الخبر أي ما يلينى الخبر الذي أنا بتغيه * أم الشر الذي هو يتغيه

ومما أقوله قبل ذلك رددت نحية ونسبت أخرى * وثقبن الوصاوص بالعيون وثقبن ثقبين والوصاوص جمع ووصوص وهو الخرق في السترة قد ارمات نظر العين منه أي ثقبين في الستور خروفا بكثرة نظره بالعيون منها ويقال انه لقب بالثقب لهذا البيت يعني وقلت مخاطبا الشريف أنشدني هذه القصيدة يا أيها السيد أنشدتنا * قصيدة العبدى كالعقد فقلت للقوم اسمعوا وأعجبوا * السيد روى عن العبدى * وقد يستغنى عن * أما في الأولى لفظا لا تقدير * نحو سقته الروا عدم صيف البيت * التقدير * أما من صيف وأما من خريف * وقد تقدم البيت ومرة الكلام عليه * ونحو * قوله * تليد أرق قد تقدم عهدا * * وأما باموات ألم خيالها أي أما بدار * وأما باموات وتلم تنزل وعهدا ١٣٣ * أما بمعنى أمرها الذي يعهد منها أو يحلها

في الشرح المنقب بضم الميم وفتح النون وكسر القاف المشددة والعبدى بفتح المهملة وسكون الموحدة وأظن أنه نسبة إلى عبد شمس اه وأقول أغاهو بضم الميم وفتح المثناة وكسر القاف قال صاحب الصحاح في فصل الثاء المثناة من حرف الباء الموحدة والمنقب بكسر القاف لقب شاعر من عبد شمس سمي بذلك لقوله أرين محاسنا وكنن أخرى * وثقبن الوصاوص للعيون اه وقال في باب الصاد المهملة والوصاوص البرقع الصغير قال المنقب العبدى ظهرا بكاة وسدان أخرى * وثقبن الوصاوص للعيون والسكة السمر الرقيق يحاط كالبيت يتوفى به من البق أي البعوض وغث اللحم يغث بالكسر ويغث بالفتح غثانة وغثونة فهو غث وغثيث إذا كان مهزولا وأنقيك وتنقيني أما عفة عدو امرأعي بها المعنى والاصل يتقيك وتنقيه وأما جواب سؤال كأنه قيل فماذا يكون إذا اتخذت عدوا فقال أنقيك وتنقيني (قوله تلم بدار الخ) تلم أي تنزل وعهدا ما يعهد منها

❦ (أو) ❦

(قوله أحدها الشك) قال التفخا زاني عـ دقوله تعالى أو كصيب من السماء التحقيق ان أولا أحد الامرين والشك هو التبادر الى الفهم من اطلاقها في الخبر مثل جاءني زيد أو عمرو وان كان يحتمل التشكيك والابهام على السامع أو المبالغة في تفخيمه كقوله تعالى وما أمر الساعة الا كلمح البصر أو هو أقرب (قوله الثاني الابهام نحو وانا أو اياكم لعلى هدى أو في ضلال مبين الشاهد في الأولى) في الشرح لا أدري لم امتنع كون الشاهد في أو الثانية أيضا والمعنى وان أحد الفريقين منا ومنكم لثابت له أحد الامرين كونه على هدى أو كونه في ضلال مبين وأقول لا يخفى ان معنى الابهام فيه زيادة على معنى أحد الشئيين أو الاشياء وان معنى أحد الشئيين أو الاشياء في جميع معاني أو ما عدا معنى بل ومعنى الواو كما سيقره المصنف في التنبيه الا في فلا يلزم من كون معنى الآية ان أحد الامرين ثابت لأحد الفريقين ان تكون أو فيها لالابهام بل لا بد من زيادة اعتبار وهو قصد المتكلم الى الابهام وقد اعتبرت بذلك في أو الأولى فلا حاجة الى اعتباره في أو الثانية لان اعتباره في أحدهما يغني عن اعتباره في الاخرى فان قلت فهلا اعتبر الابهام في الثانية دون الأولى قلت

وجواب أقوله فقولى اني نذرت للرحمن صوما وهذا كله ظاهر ❦ (أو) ❦ يحرف عطف ذكره المتأخرون معاني انتهت الى اثني عشر معنى * أحدها الشك * من جهة المتكلم * ونحو * قوله تعالى قال كم لبثتم في الارض عدد سنين قالوا لبثنا يوما أو بعض يوم * استقصروا مدة لبثهم في الدنيا بالاضافة الى خلودهم في العذاب واستقلوا بما حيث شكوا فيها هل هي يوم أو بعض يوم * والثاني الابهام * على السامع * ونحو وانا أو اياكم لعلى هدى أو في ضلال مبين الشاهد في أو الأولى * ولا أدري لم لم يكن الشاهد في أو الثانية والمعنى وان أحد الفريقين منا ومنكم لثابت له أحد الامرين كونه على هدى أو كونه في ضلال مبين أخرج الكلام مخرج الاحتمال مع العلم ان من وحده الله وعبدته فهو على الهدى وان من عبد غيره من جماد أو غيره فهو في ضلال مبين وهذا من كلام المصنف الذي كل من سمعه من موال أو منافي يقول لمن خوطب به قد انصفك صاحبك وجاء في جانب الهدى بعلى لان صاحبه ذواسا متعلا وتمكن مما هو عليه يتصرف حيث يشاء

غناء
وقد
حريته
يعد
تلم
والمنقب
قال
والمنقب
بعد
يقبسه
يقعد
يجوز
الى
وهو
في
ان
مجرى
المراد
والفراء
الضمير
الاستغناء
على
انها
لفظا
يوتنيبه
اما
ترين
ولو
الحل
الفعل
ان
ولذلك

يشاء وجاء في الضلال بنى لان صاحبه منعهم في حيرة مرتبك فيها لا يدري أين يتوجه **و** نحو **و** قوله نحن أو أنتم إلا
 الفوالح الحق فبعد المبطلين وصفا **و** صفا معني بعد افهم من باب **و** والفي قولها كذا وبميناء **و** آخر المصراع الاول
 هو القاف الساكنة من قوله الفوالح والبيت من بحر الخفيف **و** والثالث التخيير وهي الواقعة بعد الطلب وقبل ما يمتنع
 فيه الجمع **و** مع ما قبله **و** نحو تزوج هندا أو أختها **و** الجمع بينهما ممتنع **و** نحو **و** خذ من مالي درهم أو دينار **و** الجمع بينهما
 ممتنع لان عصمة المال تمنع من الاقدام على تناوله الابعثض وانما اقتضت أو أحد الامرين فلا يباح له أخذهما معا إذ
 لا مقتضى له **و** فان قلت قدمتم العلماء بنى الكفارة والغدية **و** وهما قوله تعالى فكفارته اطعام عشرة مساكين من أوسط
 ما تطعمون أهليكم أو كسوتهم أو تحرير رقبة **و** وقوله تعالى فمن كان منكم مريضا أو به أذى من رأسه ففدية من صيام أو صدقة
 أو نسك **و** للتخيير مع امكان الجمع ١٣٤ قلت يمتنع الجمع بين الاطعام والكسوة والتحرير اللاتي كل منهن كفارة **و** يمتنع

الجمع بين الصيام والصدقة
والفسك إلا أن كل من
قدية فلا يتصور الجمع بين
تلك الخصال بصفة كون
كل واحدة منهن في حالة
الجمع كفارة أو قدية ^{موجب}
تقع واحدة منهن كفارة أو
قدية والباقي قربة مستقلة
خارجة عن ذلك ^{موجب} وليس
الكلام في الجمع من هذه
الحيثية فإنه ممكن وانما
الكلام فيه بالاعتبار
الأول وهو متمتع الماعرف
وقربة يحتمل الرفع على أنه
خبر والباقي مبتدأ أو
مستقلة خارجة صفة
للقربة ويحتمل النصب
على الحال من الباقي بناء
على أنه معطوف على فاعل
يقع أي ويقع الباقي قربة
فينصب حينئذ مستقلة

اعتبر في الاولى لتقدمها ولان الغرض ايهام محل الهداية والضلال والاولى هي الواقعة بين
محلهم ما لا ترى انه لو لم يقل أو في ضلال لكان الابهام وفي الكشف والمعنى وان أحد
الفريقين من الذين يوحّدون الرأى من السموات والارض بالعبادة ومن الذين يشركون به
المجاد الذي لا يوصف بالقدرة اعلى أحد الامرين من الهدى والضلال وهذا من الكلام
المنصف الذي كل من سمعه قال ان خطوب به قد أنصفك صاحبك وفي درجه بعد تقدمه ما قدم
من التقرير البليغ دلالة غير خفية على من هو من الفريقين على الهدى ومن هو في الضلال
المبين ولكن التعريض أنضل بالمجادل الى الغرض وأهجم به على الغلبة وانما خولف بين حرفي
الجارل داخين على الحق والضلال لان صاحب الحق كانه مستعمل على فرس جوادير كضه
حيث شاء والضال كانه منغمس في ظلام مرتبك لا يدري أين يتوجه اه وقال أبو حيان
أو على موضوعها لكونهم الاحد الشبهين أو الاشياء وخبرنا أنا وأياكم هو على هدى أو في ضلال
ولا يحتاج الى تقدير اذا المعنى ان أحدنا في أحد هذين الامرين كقولك زيد أو عمرو في القصر
أو في المسجد وقيل خبرنا محذوف لدلالة على هدى وهو خبرنا بما علمه وقيل خبرنا بما
محذوف لدلالة المذكور وهو خبرنا عليه ولا حاجة الى هذا التقدير مع ما يصلح ان يكون خبرا
اه (قوله نحن أو أنتم الى الخ) السحق بالضم البعد وكذا السحق مثل عشر وعشر وقد سحق
الشيء بالضم فهو سحق أي بعيد وأسحقه الله أي أبعد (قوله نحو ولا نطع منهم آثما أو كفورا)
في الشرح انظر كيف يصح التمثيل بهذه الآية الشريفة لما كانت أو فيه للإباحة قبل دخول
الناهي وكيف يصح قول المصنف وتخصيصه انها تدخل للنهي عما كان مباحا وهذا في الآية
غير متات البتة لان طاعة الاثم أو الكفور في الاثم أو الكفر لا يساح أصلا بل تحرم ولعل
الإباحة انما لحظ فيها ما كان الكفار يعتقدونه من ان طاعة الاثم والكفور مباحة لا حرج
على من ارتكبا اه وأقول توهم الشارح ان المراد بالإباحة هنا الإباحة الشرعية التي هي
أحد الاحكام الخمسة وليس كذلك لان الكلام في معنى أو بحسب اللغة قبل ظهور الشرع

وخراجة فان قلت أو التي للتخيير نعم تقع بعد طاب كما مر قلت لفظ الآيتين وإن كان خبر الكن
المعنى على الطالب أى فليكفر وليغدو والرابع الإباحة وهى الواقعة بعد الطلب وقبل ما يجوز فيه الجمع نحو جالس العلماء
أو الزهاد إذ لا يمنع مجالسة الفريقين وهو تعلم الفقه أو الخويع فيجوز الجمع بين تعلم هذا وتعلم هذا وهو إذا دخلت لا الناهية
على ما فيه أو التي للإباحة نعم امتنع فعل الجميع نحو ولا تطع منهم نعم أو كفور إذا المعنى لا تفعل أحدهما فإما ما فعله فهو أحدهما
وانظر كيف يصح التمثيل بهذه الآية الشريفة لما كانت فيه أول الإباحة قبل دخول الناهى وكيف يصح قول المصنف
هو وتخليصه أنه ساندخل لانهى عما كان مباحا وهوذا فى الآية غير متأت البتة لان طاعة الآثم أو الكفور فى الآثم أو الكفور
لا تباح أصلا بل تحرم وأعمال الإباحة نعم لاحظ فيها ما كان الكفار يعقدونه من ان طاعة الآثم والكفور مباحة لا حرج على
من ارتكبهما فتأمل هو وكذلك حكم النهى الداخلى على التخيير نحو لا تأخذ من مالى دينار أو درهمهما فيمتنع أخذ الجميع إذا المعنى

لأننا أخذنا أحدهما فإيهما أخذناه فهو أحدهما كما هو في قولنا لا تأخذ أحدهما فإيهما أخذناه فهو أحدهما
واحد وان يكون النفي عن الجميع كذا في الجني الذي مراده بالنفي عن كل واحد النفي عنه على الانفراد أي لا تأخذ أحدهما
فقط فلو أخذ الجميع لم يكن مخالفاً للمقتضى النفي هكذا أفهم بقراءة قوله وان يكون عن الجميع فتأمل به فيؤخذ كراين مالان ان
أكثر ورود أولاد باحة في التشبيه نحو فهي كالجارية أو أشد قسوة والتقدير فكان قاب قوسين أو أدنى يعني ان تشبيهه قلوبهم
بالجارية أو بما هو أشد قسوة من الجارية مباح وكذا تقدير الدنو بقاب قوسين أو بما هو أقرب من ذلك مباح في قولنا يخصها
بالمسبوقه بالطلب في ومافاله محل تأمل في الخامس الجمع المطلق كالواو ١٣٥ وتعبيره هنا بالجمع المطلق وسيأتي الكلام
معه في ذلك ان شاء الله

تعالى في قوله الكوفيون
والاخفش والجري
بفتح الجيم نسبة الى بني
جرم وهي قبيلة مشهورة
وهو أبو عمرو وصالح بن
اصحق أحد نحاة البصرة
كان ذا دين وورع ولا
يلتفت الى ما شتهر عند
قوم من انه بضم الجيم
ولا الى من زعم انه بكسر
زعمانه رواه في الشاطبية
كذلك عن أبيه عن جده
ولا الى قول من جوز فيه
تثنية الجيم لما رأى كلاً
منهم اله معنى في اللغة
فكل هذا خبط ونحر يف
في واحتجوا بقول توبة
وكأنه منقول من
التوبة من الذنب وهو ابن
الحجر على صيغة تصغير
الحجر وهو صاحب ليلى
الاخيلية
في وقد زعمت ليلى بأني فاجر
لنفسى تقاهها وعليها
خجورها

وانما المراد بها الاباحة بحسب العقل أو بحسب العرف في أي وقت كان وعند أي قوم كانوا
وقول المصنف عما كان مباحاً يعني بحسب افادة الكلام ودلالته لولم يكن فيه حرف النفي
ولاشك انه لو قيل أطع أمماً أو كفوراً أفاد الكلام الاباحة ودل عليها وان لم تكن ثمة اباحة
وفي حاشية التفات زاني عند قوله تعالى أو كصيب من السماء وما قوله تعالى ولا تطع منهم أمماً
أو كفوراً فذهب كثير من المحققين الى انه لا أحد الامرين والعموم انما جاء من قبل الوقوع
في سياق النفي كانه قيل ولا تطع واحداً منهم ما به يشعر كلامه في الفصل وذكر يعني
ان مخشري ههنا ان ذلك من قبل كونها مستعمارة للتساوي في غير الشك ومبناه على تعلق
المفعول بالنفي دون المنفي كانه قيل اعص هذا أو ذاك فهما متساويان في وجوب العصيان
وذكر في سورة الانسان ما يشير ان ذلك من قبل دلالة النص حيث قال انما ذكر باولان
الناهي عن طاعة أحدهما يكون عن طاعتهم ما اه وذهب الظاهريون الى انه لا معنى الواو
وانما يصح اذا اعتبر عطف المنفي على النفي لا المنفي على المنفي اه (قوله وفاقا للسيراني) هو
بكسر السين المهملة وسكون المثناة التحتية نسبة الى مدينة سيراف وهي من بلاد فارس
على ساحل البحر بمالي كerman وهو أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان المعروف
بالقاضي سكن بغداد وولي القضاء بها نيا بة عن ابن معروف وقرأ اللغة على ابن دريد والنحو
على ابن السراج وكان حسن الاخلاق معتزلاً لكنه لم يظهروه وكان لا يأتى كل الامن كسب
يده وهو النسخ وكان أبوه مجوسياً فاسلم توفي الى رحمة الله تعالى في رجب سنة ثمان وستين
وثلاثمائة (قوله والتقدير) أي بيان المقصد وهو مجرور بالعطف على التشبيه (قوله والجري)
بفتح الجيم وسكون الراء نسبة الى جرم وهي قبائل نزل بها واحدة منها فنسب اليها وهو أبو عمرو
صالح بن اصحق من البصرة قدم بغداد وأخذ النحو عن الاخفش واتي بونس بن حبيب ولم يبق
سببويه وأخذ اللغة عن أبي عبيدة وكان ورعاً ديناً عالماً بالنحو واللغة توفي سنة خمس وعشرين
ومائتين (قوله واحتجوا بقول توبة وقد زعمت الخ) توبة بالمثناة من فوق منقول من مصدر تاب
من الذنب وهو علم لابن الجبر بضم المهملة وفتح الميم وتشديد الياء المكسورة صاحب ليلى
الاخيلية وهي ليلى بنت الاخيل من عقيل كانت من أشهر النساء وهجت النابغة الجعدي
ودخلت على عبد الملك بن مروان وقد أسنت فقال لها ما رأى توبة فيك حتى أحبك قالت
ما رأى الناس فيك حتى ولوك الخلافة وتاهها بديل من واو كافي تراث (قوله جاء الخ لافه الخ)

أي لها تقواها وعليها خجورها في قوله لافه لالهمام على السامع والمعنى على هذا انه يعلم انصافه بأحد الامرين
معيناً من التقي أو القصور لكنه أخرجه كذلك لغرض تشكيك المخاطب في قول جبرير في الجبر عطفها على الجبرور بالباء المتقدم
في جاء الخلافة أو كانت له قدراً * كما أتى ربه موسى على قدره فاعل جاء ضمير يعود الى الخليفة الممدوح ومعنى
كانت له قدراً كانت مقدرة لاسيما في قولنا الذي رأيت في ديوان جبرير اذا كانت في ذلك لا يقدح في عبارة الجماعة ويحتمل
ان أوفيه للشك وكأنه قال نال الخلافة لما أرادها لانه احق بها أو قدرت له من غير طلب اعتناء من الله تعالى به وكأنه شك
أي ذلك كان من حيث كانت فيه الصفات التي هو من اجلها أحق بالخلافة من غيره ومن حيث كان من الدين بحيث يعتني الله

ثم إلى به فيبلغه أعلى المراتب هكذا في شرح الجزولية لابن عصفور **و قوله** وكان سيان أن لا يسرحوا انعماء
 أو يسرحوه بها أو اغبرت السوح **النعيم** واحد الانعام وهي المال الرامية ويسرحوا مضارع سرح يفتح العين فيهما
 يستعمل متعديا كما في البيت تقول سرحت الابل اذا تركتها ترعى ولازما كما في سرحت الابل بنفسها والسوح جمع ساحة مثل
 بدنة وبدن وخشبة وخشب واغبرها عدم النبات بها **و قوله** وكان الشان **و لا يريد المصنف** ان لفظ الشان هو اسم كان
 وحذف وانما مراده ان اسمها ضمير يفسره الشان وهو مستتر في كان والمضى وكان هو **و قوله** أي الشان أن لا يرعى الابل وان
 يرعىها سيان لوجود القسط وانما قدرنا كان شانية لئلا يلزم الاخبار عن النكرة **و هي** سيان اذا جعلتها اسم كان
و بالمعرفة **و هي** ان لا يسرحوا الان مع الصلة متاول عندهم مصدر معرف بل جمعوه في حكم الضمير كما سيجي ولقائل
 ان يقول الاخبار عن النكرة بالمعرفة مغتفر في الضرورة وما نحن فيه شعر فلا حرج في ارتكاب مثل ذلك فيه على ان ابن
 مالك قال بجواز مطلقا وهذا البيت أنشده أبو علي الفارسي في الحجة عند الكلام على قوله تعالى سواء عليهم أأنذرتهم أم
 لم تنذرهم وقال معتذرا عنه ١٣٦ **انما استجاز هذا الكلام** بأولانه يرى قولك جالس الحسن أو ابن سبرين فيجوز

ان يجالسهم ما وسمع
 ولا تطع منهم آثما أو كفورا
 فلا يطعمهما كما انه قيل له
 ذلك بالواو كان كذلك فلما
 رأها تجرى مجرى الواو في
 نحو هذه المواضع اجراها
 مجراها مع سيان فهذا
 كلام حقيقة ماذكرنا
 والذي سوغه عند قائله
 ما وصفنا ومثله قول المحدث
 سيان كسر غيقه *
 أو كسر عظام من عظامه
و قوله الرجز
 ان بها اكل أورزما *
 خوير بين ينقذان الهامام
 اكل بمنقاة فوقية كافضل
 علم رجل وكذا رزام براء
 مكسورة فزاي وخوير بين تشبيه خوير بصبغ خارب وهو اللص
 والنقف كسر الهامة عن الدماغ والهامة الرأس واحدها هامة فان قلت الرجز هو الذي ينظم الشعر من بحر الرجز وعادتهم
 انهم لا يقولون قال الرجز الا اذا كان المنقول من هذا البحر وما أنشده المصنف من مشطور السريع المكشوف كقوله
 * يا صاحبي رحلي أقلا عذلي * قلت ان وجد قبل هذا أو بعده ما يعين انه من السريع وردوا لافهو محتمل لان يكون بيتا
 مصرعا من عروض الرجز الاولى وضربها الثاني الذي على زنة مفعولن وأوفي هذا النظم يعني الواو **و قوله** اكل أورزما كائنات تلك الارض حالة
 بالافراد وتقريره ان خوير بين حال من الضمير المستكن في قوله بها والنقديران اكل أورزما كائنات تلك الارض حالة
 كونهما خوير بين فلو كانت أو على حالهما من كونهما الا احد الشئيين لكان الضمير عائدا الى الاحد بصيغة الافراد فتكون حالة
 مفردة أيضا **و قوله** كما تقول زيد او عمرو لاص ولا تقول لسان **و قوله** لان المعنى أحدهما فتمتنع التثنية فيجب الافراد وأحسن المصنف
 في التمثيل به هذا المثال الخاص لما فيه من الإشارة الى نفسه **و قوله** خوير بين المذكور في الشعر **و قوله** أجاب الخليل عن هذا بان
 خوير بين بتقدير أشتم لانعت تابع **و قوله** وكيف يكون نعتا تابعا وهو نكرة والموصوف معرفة فان قلت غرض الخليل من
 الجواب ابقاء أوفي هذا النظم على كونهما الا حد الشئيين وكيف يتم هذا الغرض مع كون الضمير لا يعود الى الاحد لانه ضمير

فأصل جاء ضمير الممدوح وقدر أي مقدرة من غير سعي قال ابن عصفور في شرح الجزولية
 ويحتمل ان يكون أوفيه لاشك كانه شك هل الممدوح نال الخلافة لما أرادها أو طلبها أو قدرت
 له من غير طلب اعتناء من الله تعالى به والبيت في مدح عمر بن عبد العزيز وقوله
 أصبحت للنبر المعمر مجلسه * زينا وزين قباب الملك والحجر
 (قوله وكان سيان الخ) سرحت الابل أسرحها بالفتح فيه ما اذا رعيته أو سرحت هي اذا رعت
 يستعمل متعديا ولازما والسوح جمع ساحة وهي الناحية أو الفضاء بين الدور واغبرها
 عدم النبات فيها (قوله وانما قدرنا كان شانية لئلا يلزم الاخبار عن النكرة بالمعرفة) لان ان
 مع صلتها في تأويل مصدر معرفة وفي الشرح ولقائل ان يقول الاخبار بالمعرفة عن النكرة
 مغتفر في الضرورة وما نحن فيه شعر فلا حرج في ارتكاب مثل ذلك فيه على ان ابن مالك قال
 بجواز مطلقا يعني في النظم والنثر في بابي كان وان وأقول يمنع من كون سيان اسم كان ان
 المقصود الاخبار عن السرح وعدمه بالاستواء لا عن الاستواء بالمرح وعدمه (قوله وقول
 الرجز ان بها اكل الخ) اكل بمنقاة من فوق على وزن افعول ورزام براء مكسورة وزاي علما ان
 لرجلين وخوير بين تشبيه خوير بصبغ خارب وهو اللص وينقذان بمنقاة من تحت فنون
 ففاف ففاء من النقف وهو كسر الهامة أي الرأس وفي الشرح فان قلت الرجز الذي ينظم
 الشعر من بحر الرجز وعادتهم انهم لا يقولون الرجز الا ان كان المنقول من هذا البحر وما أنشده
 من مشطور السريع المكشوف كقوله * يا صاحبي رحلي أقلا عذلي *

قلت
 مكسورة فزاي وخوير بين تشبيه خوير بصبغ خارب وهو اللص
 والنقف كسر الهامة عن الدماغ والهامة الرأس واحدها هامة فان قلت الرجز هو الذي ينظم الشعر من بحر الرجز وعادتهم
 انهم لا يقولون قال الرجز الا اذا كان المنقول من هذا البحر وما أنشده المصنف من مشطور السريع المكشوف كقوله
 * يا صاحبي رحلي أقلا عذلي * قلت ان وجد قبل هذا أو بعده ما يعين انه من السريع وردوا لافهو محتمل لان يكون بيتا
 مصرعا من عروض الرجز الاولى وضربها الثاني الذي على زنة مفعولن وأوفي هذا النظم يعني الواو **و قوله** اكل أورزما كائنات تلك الارض حالة
 بالافراد وتقريره ان خوير بين حال من الضمير المستكن في قوله بها والنقديران اكل أورزما كائنات تلك الارض حالة
 كونهما خوير بين فلو كانت أو على حالهما من كونهما الا احد الشئيين لكان الضمير عائدا الى الاحد بصيغة الافراد فتكون حالة
 مفردة أيضا **و قوله** كما تقول زيد او عمرو لاص ولا تقول لسان **و قوله** لان المعنى أحدهما فتمتنع التثنية فيجب الافراد وأحسن المصنف
 في التمثيل به هذا المثال الخاص لما فيه من الإشارة الى نفسه **و قوله** خوير بين المذكور في الشعر **و قوله** أجاب الخليل عن هذا بان
 خوير بين بتقدير أشتم لانعت تابع **و قوله** وكيف يكون نعتا تابعا وهو نكرة والموصوف معرفة فان قلت غرض الخليل من
 الجواب ابقاء أوفي هذا النظم على كونهما الا حد الشئيين وكيف يتم هذا الغرض مع كون الضمير لا يعود الى الاحد لانه ضمير

اثنتين قلت انما يجب افراد الضمير في الخبر ونحوه اما اذا وقع في جملة اسم ثنائية فانه يكون بحسب قصد المتكلم فان قصد
 أحدهما وجب الافراد وان قصد كليهما وجب الايمان بصغير الاثنين تقول جاءني زيد أو عمرو ثم تقول مستأنفا وقد جئتهما
 واكرمتهما وتقول هذا اما جوهر أو عرض ثم تقول وهما محمدان فكذلك اما نحن فيه وهو قول النابغة في مخاطب النعمان بن المنذر
 واحكم كحكم فتاة الحى اذ نظرت * الى حمام سراع وورد التمدد وقالت ألا ليتما هذا الحمام لنا * الى حمامتنا أو نصفه
 فقد فسده فالفوه كما ذكرت * تسما وتسعين لم ينقص ولم يزد * اراد بفتاة الحى زرقاء اليمامة والمراد باحكم
 كن حكيمًا كما كانت هى حكيمة اذ اصابته ووضعته الشئ موضعه فلا تقبل سعاية مختلف يفترى على عندك وكانت هذه المرأة
 نظرت الى سرب حمام طائر فبهتت وستون حمامة وعندها حمامة واحدة فقالت ليت الحمام لي الى حمامتيه
 أو نصفه قد بهتت الحمام ميه قال اصحاب المعاني لما اراد النابغة وصف هذه الحكيمة الحاسية بسرعة اصابتها شدة الامر
 وضيقه ليكون المبلغ في مدحها بالاصابة وذلك انه جعلها تخرز الطير اذ كان الطير أخف ما يخرز ثم كونه حماما مما يثوكد
 هذا الغرض لكونه أسرع الطير ثم كثرة العدد تقتضى شدة الطيران لان ذلك مظنة استباقها ثم ورودها الماء مما يوجب
 المبالغة في الاسراع لانها حالة عطش وحرص على سرعة الوصول الى الماء ١٣٧ قلت وكون الماء قليلا مما يقتضى شدة

الازدحام عليه وكونه لا مادة
 له أشد في الحرص على القليل
 منه والتمدد الماء القليل الذى
 لا مادة له وحسبوه بالتشديد

عدوه فالقوه وجدوه
 ويرى كما حسبت بدل كما
 ذكرت وكون أو فى البيت
 بمعنى الواو ظاهر وهو يقويه
 انه يروى ونصفه بالواو
 وقوله

قوم اذا سمعوا الصريح
 رأيتهم *

من بين ملجم مهره أو سافع
 الصريح صوت المستصرخ
 والمجم هو جاعل اللجم فى
 محله من الفرس والسافع

قلت لا مانع من أن يكون من الرجز بان يكون من عروضة الاولى وضربها الثانى الذى على
 زنة مفعولان وقد دخله الخين اللهم الا أن يكون قبله أو بعده ما ينفى ذلك اه جوابه بعناه
 (قوله قالت الا ليتما الخ) بعدهذين البيتين

فكملت مائة فيها حمامتها * وأسرعت حسبة فى ذلك العدد
 وقبلهما

واحكم كحكم فتاة الحى اذ نظرت * الى حمام سراع وورد التمدد
 يحفه جانبانيق وتتبعه * مثل الزاجحة لم تكمل من الرمد

وفتاة الحى هنا زرقاء اليمامة والحمام ذوات الاطواق كالفاخت والقسمى والقطا والتمدد
 بالثلاثة والهم المفتوحة بين الماء القليل الذى لا مادة له والنيق بكسر النون بعدها مثناة
 من تحت ساكنة شقاق الجبل وفقد أى فحسب وحسبوه بتشديد السين المهملة أى عدوه
 وكانت هذه المرأة ترى من مسيرة ثلاثة أيام وكان لها قطاة واحدة فمر بها سرب من القطا بين
 جبلين فقالت ليت الحمام لي الى حمامتيه أو نصفه قد بهتت الحمام ميه فنظروا الى ذلك
 القطا وادعى الماء فاذا هوست وستون (قوله قوم اذا سمعوا الصريح الخ) الصريح
 صوت المستصرخ والسافع بالسين المهملة الاخذ بالناصية ومنه قوله تعالى لنسفعا بالناصية
 وانما كانت أو ههنا بمعنى الواو لان بين تقتضى الاضافة الى متعدد وفى الشرح ولقائل ان يقول

١٨ فى ل هو الاخذ بالناصية فرسه ومنه لنسفعا بالناصية ومن اما زائدة على رأى الاخفش والكوفيين أى رأيتهم
 بين هذين القسمين لا يخرجون عنهما واما لا ابتداء متعلقة بفعل الرؤية أى ان رؤيتك يا هم ابتداءات من بين هذين القسمين
 وعلى كل من الاحتمالين فأوبعنى الواو ضرورة اقتضاء بين الاضافة الى متعدد واذا كانت أو على بابها كان المعنى بين أحده
 هذين القسمين ولا تعدد فى الاحد ولقائل أن يقول لم لا يجوز أن يكون المراد بين فريق ملجم أو فريق سافع فكل واحد من
 القسمين ذو تعدد فهو كقولك جلست بين العلماء أو الزهاد أو الاحد الامرين ولا اشكال في ومن الغريب ان جماعة منهم
 ابن مالا ذكر واجمى أو بمعنى الواو ثم ذكر وانها تحجى بمعنى ولا نحو ولا على أنفسكم أى لا حرج في اننا كلوا من بيوتكم
 أى بيوت أولادكم لان ولد الرجل بعضه وحكمه حكم نفسه وقد قال عليه الصلاة والسلام أنت ومالك لأبيك أى بيوت آبائكم
 وأوهذه أى التى فى الآية المتلوة أو التى جعلوها بمعنى ولا وهى تلك التى بمعنى الواو ويعنيان انما جاءت لانه منطوقا
 به فى اللفظ الذى يفسرونه به فى الآية فإنا كيد للنبي السابق وممانعة من توههم تعليق النبي بالمجموع لا بكل واحد
 وذلك أى تعليق النبي بكل واحد من دليل خارج وهو الاجماع فى القائم على انه لا حرج على الانسان ان يأكل من بيت
 ولده ولا أن يأكل من بيت والده وأما اللفظ الواقع فى الآية فلا دليل فيه على ذلك وهو نظيره قولك لا يحل لك الزنا والسرفعة

فقد دل على ذلك الزنا والسرقة لقيام الاجماع على حرمتهما مجتمعتين وصفتين في قولنا تركت في البناء للفعول اولاً فاعل أي تركت أنت في التقدير لم يضر ذلك في قيام الدليل على المراد وهو الاجماع القائل لايجل كل واحد من الزنا والسرقة على الاطلاق في وزعم ابن مالك أيضاً ان أواني الاباحه حاله في محل الواو وهذا أيضاً مردود لانه لو قيل جالس الحسن وابن سيرين في الواو كان المأمور به محالاً في جميعها ولم يخرج المأمور عن العهده بمجالسته أحدهما وهذا مشكل فأى عهده على المخاطب مع ان الامر للاباحه لا الزام فيه بالفعل ولا حرج فيه بالترك وهذا الذي ذكرناه من التقريبات بين العطف بأو والعطف بالواو بعد أمر الاباحه على الوجه المذكور آنفاً وهو المعروف من كلام النحويين ولكن ذكر الزمخشري عند الكلام على قوله تعالى تلك عشرة كاملة ان الواو تأتي للاباحه نحو جالس الحسن وابن سيرين وأنه انما جيء بالفذلية يعني تلك عشرة كاملة ١٣٨ في دفع التوهم ارادة الاباحه في فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة اذا رجعتم

خفي انه لو صام الثلاثة فقط أو السبعة فقط أجزأه فأي بالفذلية دفعاً لانه لا يتوهم مثل هذا والفذلية في الحساب ان تذكر تفاصيل ثم يجمل فيقال فذلك كذا وكذا في وقاده في ذلك صاحب الايضاح البياني في أي المصنف في علم البيان ويعني بصاحبه قاضي القضاة جلال الدين عبد الرحمن ابن محمد القزويني الشافعي صاحب تلخيص المفتاح وانما وصف الايضاح بالبيان احتمل ان من الايضاح المسمى في النحوي على الفارسي في ولا تعرف هذه المقالة وهو كونه الواو تأتي للاباحه في النحوي بل هي معروفة لبعض النحاة فقد قال السيرافي في شرح الكتاب ومما يقع فيه الواو أو بمعنى ما كان من التخيير بمعنى الاباحه

في شرح الكتاب ومما يقع فيه الواو أو بمعنى ما كان من التخيير بمعنى الاباحه

مجالسة

كرجل أنكر على ولده مجالسة ذوى الزينغ والريب وأراد ان يعدل به الى مجالسة غيرهم فقال له دع مجالسة أهل الريب وجالس القراء والعقلاء وأصحاب الحديث أو قال جالس الفقهاء والقراء وأصحاب الحديث فذلك كله يعني انتهى قلت وقد رجع المصنف عما قاله هنا فقال في حواشيه على التسهيل ان أوتأتى للجمع كالواو ثم قال فان قلت كيف وافقت على أن أوفى الاباحه بمنزلة الواو مع تفرق جماعة من حديثهم بين جالس الحسن وابن سيرين وقولك أو ابن سيرين قلت الصواب ان لا فرق فانه اذا قيل بالواو كانت للجمع بين المتعاطفين في معنى العاقل وهو اباحه المجالسة فكأنه قيل أبحث مجالستهم ما من أبحث له المجالسة لم تلزمه ولم يتمتع عليه او اراد أحدهما ولا الجمع بينهما لان معنى كون الشيء مباحاً لانه لا حرج في فعله ولا في تركه فاذا أجمع شيئاً جازاً لافيهما أربعة أوجه وكذلك المعنى اذا ذكرت أو وكلهم ينص على ذلك مع أو فديننا مع الواو وكذلك لان الاباحه انما استقيدت من الامر فالواو جعلت بين الشئيين في الاباحه الى هنا كلامه المعنى في السادس في من معاني أو الاثنى

عشر في الاضراب كبل فمن سيمويه اجازة ذلك بشرطين تقدم في أو نهى في وهذا أحد الشرطين في إعادة العامل في وهذا الشرط الآخر في نحو ما قام زيد أو ما قام عمرو في المعنى بل ما قام عمرو فهو واضراب عن الاول وهذه صورة تقدم النفي على أو في نحو لا يقم زيد أو لا يقم عمرو في المعنى بل لا يقم عمرو فهو واضراب عن الاول وهذه صورة تقدم النفي على أو في قوله في أي هذا القول في عنه في أي عن سيمويه في ابن عصفور في وهذه الفعالية معطوفة على المتقدمة اذ المعنى فثبت عن سيمويه كذا ونقله عنه ابن عصفور ويجوز كون الاولى اسمية وهذه معطوفة عليها ولا يضر التخالف بذلك كما ستعرفه في ويؤيد به في أي ويؤيد نقل ابن عصفور المذكور في أنه في أي سيمويه في قال في ولا نطع منهم أنما أو كفورا ١٣٩ ولو قلت أولا نطع كفورا انقلب

المعنى لانه يصير اضرابا عن النفي الاول ونهيا عن الثاني فقط في وذلك باطل لان النفي عن كل منهما ثابت لا يتطرق اليه الا بطل أصلا في وقال الكوفيون وأبو علي في الفارسي في وأبو الفتح في ابن جني في وابن برهان في بفتح الموحدة ومنع الصرف وهؤلاء الثلاثة من النحاة الاخيرين اذهب أهل البصرة في في أو في للاضراب مطلقا في أي اتينا مطلقا ويجوز أن يكون حالا من الاضراب أي تأتي له في حالة كونه مطلقا أي سواء تقدمه في أو نهى أو لم تقدمه وسواء أعيد العامل أو لم يعد في احتجاجا في مفعول لاجله والعامل قال أي قال أولئك الجماعة كذا احتجاجا ويجوز أن يكون حالا أي ذوي احتجاج أو محققين في بقول جرير

مجالسة ذوى الزينغ والريب وأراد أن يعدل به الى مجالسة غيرهم فقال دع مجالسة أهل الريب وجالس الفقهاء أو القراء أو أصحاب الحديث أو قال جالس الفقهاء والقراء وأصحاب الحديث فذلك كله معنى هذا كلامه وقد رجح المصنف عما قاله هنا فقال في حواشيه على التسهيل ان أو تأتي للجمع كالواو ثم قال فان قلت كيف وافقت على ان أو في الاباحية بمنزلة الواو مع تفريق جماعة من حديثهم بين جالس الحسن وابن سيرين وقولك أو ابن سيرين قلت الصواب أن لا فرق فانه اذا قيل بالواو كانت للجمع بين المتعاطفين في معنى العامل وهو اباحية المجالسة وكأنه قيل أبحث لك بمجالستهما ومن أبحث له المجالسة لم تلزمه ولم يمتنع عليه افراد أحدهما ولا الجمع بينهما لان معنى كون الشيء مباحا انه لا حرج في فعله ولا في تركه واذا أجمع شيئا ن جاز لنا فيه ما رتبة أوجه وكذلك المعنى اذا ذكرت أو وكاهم ينص على ذلك مع أو وقد بينا انه مع الواو كذلك لان الاباحية انما استفتيت من الامر فالواو جمعت بين الشيئين في الاباحية اه مافي الشرح (قوله وإعادة العامل) يعنى مع حرف النفي أو حرف النفي (قوله وابن برهان) هو بفتح الموحدة ومنع الصرف أبو محمد سعيد بن المبارك بن علي البغدادي سيمويه عصره ولد سنة أربع وتسعين وأربع مائة وتوفي سنة تسع وستين وخمس مائة (قوله ماذا ترى في عيال الخ) عيال الرجل من يعوله أي ينفق عليه ويقوم بمصالحه وواحد العيال عيل بفتح الميم ملة وتشديد الياء والجمع عيال مثل جيد وجياد ويرمى بفتح الموحدة التهمانية وكسر الراء يعنى ستمت وبعد ادمستنى مفرغ في محل نصب على الحال أي لم أحص عدتهم في حال من الاحوال الا في حال استعانتى بعداد (قوله وقراءة أبي السمال) هو بسين ميم ملة مفتوحة وميم مشددة ولام وفي الكشف أو كلما الواو له لطف على محذوف معناه أ كفروا بالآيات البينات وكلما عاهدوا وقرأ أبو السمال بسكون الواو على ان الفاسقون يعنى الذين فسقوا فكانه قيل وما يكفروا الا الذين فسقوا ونقضوا عهدهم الله مرارا كثيرة اه قال التفتازاني فجعل أو في قراءة أبي السمال عاطفة الجملة التي بعدها على صلة الموصول الذي هو اللام في الفاسقون ميم لا الى جانب المعنى كانه قيل الا الذين فسقوا ونقضوا وان لم يصح ابتداء وقوع صريح الفعل بعد اللام سيما مع تقدم ميموله وأوفي مثل هذه المواضع تفيده تساوى الامر في الوقوع مع ان الثاني أبعد وأليق بان لا يقع فيحمل على انها بمعنى بل وتدل ثبوتها الثقات وشهد بها الاستعمال ودلت عليها ههنا القرينة أعنى قوله بل أكثرهم

ماذا ترى في عيال قد برمتهم * لم أحص عدتهم الا بعداد كانوا ثمانين أو زادوا ثمانية * لولا رجاؤك قد قلت أولادى في العيال جمع عيل بتشديد الياء وهو من عاله غيره يعوله اذا أنفق عليه وقام بمصالحه ويرمى بكسر الراء ضحرت والاستثناء مفرغ بالنسبة الى الاحوال أي لم أحص عدتهم الا في حال كوني مستعينا بعداد وهذا كناية عن الكثرة وأوفي البيت الثاني للاضراب مع فقد ما اشتراطه سيمويه فهي ظاهرة في الاحتجاج في وقراءة أبي السمال أو كلما عاهدوا وهذا نبذة فريق منهم بسكون الواو في لا يفضها كما هي في القراءة المشهورة فاوهنا للاضراب كبل والذي قبل هذا الكلام قوله تعالى ولقد أنزلنا اليك آيات بينات وما يكفركم الا الفاسقون فاذا لم يتوفر الشرطان اللذان اعتبرهما سيمويه في واختلف

في قوله تعالى ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ فقال الفراء في المعنى ﴿يُزِيدُونَ﴾ هَكَذَا جَاءَ فِي التفسير مع صحته في العربية ﴿قال الرضي﴾ وإنما جاز الأضراب في كلامه تعالى لأنه أَخْبَرَ عَنْهُمْ بِنَاءً عَلَى مَا يَحْزُرُ النَّاسُ مِنْ غَيْرِ تَحْقِيقٍ مَعَ كَوْنِهِ تَعَالَى عَالِمًا بِهِ دَدَهُمْ وَأَنْهُمْ يَزِيدُونَ ثُمَّ أَخَذَ تَعَالَى فِي التَّحْقِيقِ مَضْرَبًا عَمَّا يَغْلُظُ فِيهِ النَّاسُ بِنَاءً عَلَى ظَاهِرِ الْحَزْرِ رَأَى أَرْسَلْنَاهُ إِلَى جَمَاعَةٍ يَحْزُرُهُمُ النَّاسُ ١٤٠ مائة ألف وهم كانوا أئدين على ذلك وكذا قوله تعالى كلهم البصر أو هو أقرب

وقال بعض الكوفيين ﴿أو في هذه الآية بمعنى الواو﴾ أي إلى مائة ألف ويزيدون وانظر هذا العطف كيف هو ﴿والبصريين﴾ فيها أقوال قيل للإمام على السامع وقيل للتخيير أي إذا رآهم الرائي تخيير في لشدة كثرتهم ﴿يؤمن أن يقول مائة ألف أو يقول هم أكثر﴾ من مائة ألف ﴿يقوله ابن الشجري عن سيبويه في ثبوته عنه نظر﴾ ولا يتأتى أن يكون وجه النظر أنها إنما تكون للتخيير بعد الطلب على ما تقدم ولا طلب هنا لأن النزاع في هذا الشرط مأثور فلعل سيبويه من لا يعتبره والظاهر أن المصنف أشار إلى وجه النظر بقوله ﴿ولا يصح التخيير بين شيئين الواقع أحدهما﴾ فإن حال هؤلاء المرسل إليهم دائر بين أمرين فلما أن يكونوا مائة ألف وأما أن يكونوا

لا يؤمنون ترقيا إلى الاغلاظ فالأغلاظ ﴿قوله﴾ فقال الفراء بل يزيدون ﴿فان قلت﴾ كيف جاز الأضراب في كلامه تعالى قلت قال الرضي إنما جاز لأنه تعالى أَخْبَرَ عَنْهُمْ بِنَاءً عَلَى حَزْرِ النَّاسِ مَعَ كَوْنِهِ تَعَالَى عَالِمًا بِهِمْ يَزِيدُونَ ثُمَّ أَخَذَ فِي التَّحْقِيقِ مَضْرَبًا عَمَّا يَغْلُظُ فِيهِ النَّاسُ وَكَذَا قَوْلُهُ تَعَالَى كُلُّهُمُ الْبَصَرُ أَوْ هُوَ أَقْرَبُ أَهْ ﴿قوله﴾ نقوله ابن الشجري عن سيبويه وفي ثبوته عنه نظر ولا يصح التخيير بين شيئين الواقع أحدهما ﴿هذا بيان لوجه النظر وحاصله ان التخيير لا يصح إلا بين أمرين لم يقع واحد منهما والامر ان هنا وقع أحدهما﴾ ما فلا تخيير بينهما وإنما قلنا وقع أحدهما لأنهم كانوا يزيدون مائة ألف على ما نقلناه عن الرضي وقلنا ان التخيير لا يصح إلا بين أمرين لم يقع واحد منهما لأنه لا يكون إلا بعد الطلب والطلب يستدعي مطلقا غير واقع لئلا يلزم تحصيل الحاصل وجواب النظر ان التخيير على هذا التفسير بين ان يقول الرائي هم مائة ألف وان يقول هم أكثر ولم يقع واحد من هذين القولين وان وقع انهم أكثر لان المراد انهم بهذه الحينة لان ذلك قيل فيهم وابن الشجري هو الشريف أبو السعادات هبة الله بن علي الحسني البغدادي كان اماما في النحو والادب كامل الفضائل ولد في رمضان سنة خمس مائة وأربع مائة وتوفي في رمضان سنة اثنين وأربعين وخمسمائة ودفن بالكوفة من بغداد ولما حج الزمخشري جاء إلى ابن الشجري وسلم عليه ووقع بينهما كلام وفي الشرح لا يحسن ان يكون وجه النظر انها إنما تكون للتخيير بعد الطلب على ما مر في المتن ولا طلب هنا لان النزاع في هذا الشرط مأثور فلعل سيبويه من لا يعتبره وأقول ان كون التخيير والاباحة باولا يكون إلا بعد الطلب أمر مقرر عند النحاة لا يكون فيه خلافا سوى قول ابن مالك ان أو التي للاباحة يسبقها غير الطلب قال السفاقي في قوله تعالى أو كصيب من السماء وقال الزجاج للتخيير وقيل للاباحة وضعف القولان بان أو إنما تكون للاباحة أو للتخيير في الأمر أو في معناه لا في الخبر اهـ ثم في الشرح والظاهر ان المصنف أشار إلى وجه النظر بقوله ولا يصح التخيير بين شيئين الواقع أحدهما يعني ان حال هؤلاء المرسل إليهم دائر بين ان يكونوا مائة ألف فكيف يسوغ الاخبار عنهم بانهم أزيد منها وبين ان يكونوا أزيد من ذلك فكيف يسوغ الاخبار عنهم بانهم مائة ألف ولقائل أن يقول صاحب هذا الرأي لا يلتزم ان عدد هؤلاء منحصرون في هذين القسمين بل يجوز ان لا يكون عددهم في نفس الأمر شيئا منهما ولكنهم عدد كثير جدا بحيث اذا رآهم الرائي كان له ان يقول هم مائة ألف وكان له ان يقول أزيد من مائة ألف يريد انهم كثيرون كثيرة مفرطة ولا يقصد المتكلم العدد المخصوص على انه هو الموجود بحسب الواقع كما اذا جاءك شخص مرارا كثيرة جدا لكان تقول جئتني ألف مرة وان تقول جئتني أكثر من ألف مرة ولا كذب في شيء من ذلك لان المقصود ليس كمية هذا العدد المعين ان لا يزيد

أزيد من ذلك فان كانوا في الواقع مائة ألف فكيف يسوغ للرأي أن يخبر بانهم أزيد وان كانوا أزيد فكيف يسوغ له الاخبار بانهم مائة ألف ولقائل ان يقول لصاحب هذا الرأي أن لا يلتزم ان عدد المرسل إليهم في الواقع منحصرون في هذين القسمين بل يقول يجوز ان لا يكون عددهم في نفس الأمر شيئا منهما وانهم عدد كثير جدا بحيث اذا رآهم الرائي كان له ان يقول هم مائة ألف وكان له ان يقول هم أزيد من مائة ألف أي هم كثيرون كثيرة مفرطة ولا يقصد المتكلم العدد المخصوص على انه هو الموجود بحسب الواقع كما اذا جاءك شخص مرارا كثيرة جدا لكان تقول جئتني ألف مرة وان تقول جئتني أكثر من ألف مرة ولا كذب في شيء من ذلك لان المقصود ليس كمية هذا العدد المعين ان لا يزيد

ولا ينقص وانما المراد المبالغة في الكثرة فكذا في الآية وهو قيل هي للشك مصر وفا الى الراي ذكره ابن جني وهذه الاقوال غير القول بنصب غير على الاستثناء أي الا القول بانهم يعني الواو مقولة في قوله تعالى وهو امر الساعة الا كلح البصر وهو اقرب فهي كالحجارة أو أشد قسوة والمعنى السابع يكون من معاني أو الاثنى عشر في التقسيم أي تبين أقسام الشيء ونحو الكلمة اسم أو فعل أو حرف ذكره ابن مالك في منظومته في الصغرى المسماة بالخالصة وتعرف بالالفية وهو في شرح في منظومته في الكبرى المسماة بالكافية الشافية ثم عدل عن ذلك في أي عن ذكر التقسيم في التسهيل وشرحه فقال تأتي للتفريق المجرد من الشك والابهام والتخيير واما هذه الثلاثة فان مع كل منها تفريقا مضمنا بغيره وهو الشك أو الابهام أو التخيير ومثل في هذا المعنى المجرد عما ذكر بنحو ان يكن غنيا أو فقيرا أي ان يكن

المشهور وعليه غنيا فلا تفتنوا من الشهادة عليه اغناه طلب الرضا أو ان يكن فقيرا فلا تفتنوا من الشهادة رجحه فاني بأوهنا المجرد التفريق أي ذكر الأقسام ولا شك ولا ابهام ولا تخيير وهو قالوا كونوا هودا أو نصارى أي ومثل بنحو هذه الآية لما ذكره وهو ظاهر فان قلت كان من حق المصنف ان يأتي بالعاطف فيقول ونحو وقالوا اذ ليس هذا موضع حذفه قلت يحتمل أن تكون الواو عاطفة من كلام المصنف والتمثيل بقالوا كونوا هودا أو نصارى فان قلت التلاوة اغناهي بالواو فكيف حذف قلت قد وقع مثله في أحاديث منها قوله صلى الله عليه وسلم حين سئل عن الخمر ما أنزل على فيها شيء الا هذه الآية الجامعة الفسادة من يعمل مثقال ذرة خيرا يره كذا في مواضع في صحيح البخاري (قوله قال وهذا أولى من التعبير بالتقسيم) في الشرح لم أتحقق الى الآن الفرق بين التقسيم والتفريق المجرد على وجه يكونان متباينين حتى اذا وجدنا مداول التقسيم ثابتا في محل يسوغ الاتيان بما شئت من الواو وأولئك استعمال الواو أجود اه وأقول يمكن ان يقال الفرق بينهما ما ان التقسيم جعل الشيء أقساما وذلك يستدعي تقديم ما يتناول الأقسام سواء كان كليا نحو الكلمة اسم وفعل وحرف أو كلاً نحو اننا ننتان صدور رماح أو سلاسل واما التفريق فهو قطع الاتصال بين شيئين أو أكثر وذلك لا يستدعي تقديم ما يتناول الأقسام فهو أعم من التقسيم هو ما مطلقا وبعبارة أخرى التقسيم يقع في كل المذكرات أو كلاًها والتفريق يقع في المذكرات نفسها (قوله كما الناس مجرمون عليه وجارم) هذا مجزئ بيت لعمر بن براقة الهمداني بسكون الميم وبراقة أمه واسم أبيه منبهه وصدر البيت * ونصير مولانا ونعلم أنه * ومعنى مجرمون عليه وجارم مجني عليه وجان (قوله وقالوا النائناتان الخ) أشرفت الرمح نحو العدو بالشين المحجة

أكثر والغرض الوصف بالكثرة اه (قوله ذكره ابن جني) هو أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي النحوي قرأ على أبي علي الفارسي وكان أبوه جني مملوكا وميما سليمان بن فهد الأزدي وقرأ ديوان المتنبى على صاحبه وشرحه وكان قهراً أول أمره لا قرأ بموصل فاجتاز عليه أبو علي وهو في حلقته فقال له تربيت وأنت حصرم فترك الحلقة ولا زمه حتى غمر كانت ولادته بالموصل قبل الثلاثين والثلاثين ووفاته في صفر سنة اثنين وتسعين وثلاثمائة قال ابن خلكان وجني بكسر الجيم وتشديد النون بهداياه اه وفي الشرح في غير هذا الموضع هو باسكان الياء وليس منسوباً وانما هو معرب كني كذا في شرح المفصل للسفنداري اه (قوله ومثل بنحو ان يكن غنيا أو فقيرا وقالوا كونوا هودا أو نصارى) في الشرح فان قلت كان من حقه ان يأتي بالعاطف فيقول ونحو وقالوا اذ ليس هذا موضع حذفه قلت يحتمل أن تكون الواو عاطفة من كلام المصنف والتمثيل بقالوا كونوا هودا أو نصارى فان قلت التلاوة اغناهي بالواو فكيف حذف قلت قد وقع مثله في أحاديث منها قوله صلى الله عليه وسلم حين سئل عن الخمر ما أنزل على فيها شيء الا هذه الآية الجامعة الفسادة من يعمل مثقال ذرة خيرا يره كذا في مواضع في صحيح البخاري (قوله قال وهذا أولى من التعبير بالتقسيم) في الشرح لم أتحقق الى الآن الفرق بين التقسيم والتفريق المجرد على وجه يكونان متباينين حتى اذا وجدنا مداول التقسيم ثابتا في محل يسوغ الاتيان بما شئت من الواو وأولئك استعمال الواو أجود اه وأقول يمكن ان يقال الفرق بينهما ما ان التقسيم جعل الشيء أقساما وذلك يستدعي تقديم ما يتناول الأقسام سواء كان كليا نحو الكلمة اسم وفعل وحرف أو كلاً نحو اننا ننتان صدور رماح أو سلاسل واما التفريق فهو قطع الاتصال بين شيئين أو أكثر وذلك لا يستدعي تقديم ما يتناول الأقسام فهو أعم من التقسيم هو ما مطلقا وبعبارة أخرى التقسيم يقع في كل المذكرات أو كلاًها والتفريق يقع في المذكرات نفسها (قوله كما الناس مجرمون عليه وجارم) هذا مجزئ بيت لعمر بن براقة الهمداني بسكون الميم وبراقة أمه واسم أبيه منبهه وصدر البيت * ونصير مولانا ونعلم أنه * ومعنى مجرمون عليه وجارم مجني عليه وجان (قوله وقالوا النائناتان الخ) أشرفت الرمح نحو العدو بالشين المحجة

الصلاة والسلام حين سئل عن الخمر ما أنزل على فيها شيء الا هذه الآية الجامعة الفسادة من يعمل مثقال ذرة خيرا يره هكذا هو في مواضع من صحيح البخاري في مواضع وسيأتي الكلام في هذه المسئلة مشبها في حرف الميم ان شاء الله تعالى قال ابن مالك وهو هذا أولى من التعبير بالتقسيم لان استعمال الواو في التقسيم أجود ونحو الكلمة اسم وفعل وحرف وقوله بنحو ونصير مولانا ونعلم أنه * كما الناس مجرمون عليه وجارم مجرمون عليه وجارم أي مجني عليه وجان يقال جرم فلان على أهله اذا ذنب وجني عليهم جنابة بنحو من مجيئه باوقوله فقالوا النائناتان لا بد منهما * صدور رماح أشرفت أو سلاسل أشرفت أي صوبت وسددت تقول أشرفت الرمح نحو العدو اذا صوبته نحو وقصدت طعنه به فقد ذكر في هذا البيت قسمين وهما الخصلتان اللذان ذكرهما الجاهل بقوله ننتان ثم قسمهما ما بالواو الى القسمين المذكورين والمراد بهما القتل والامراء لنا خصلتان صدر الرماح المشرعة والمراد ما يلزمها من القتل أو السلاسل والمراد ما يلزمها من الاسر والنزق

كلام ابن مالك في الواو في التقسيم أجود لا يقتضي أن أولاً تأتي له بل يقتضي ثبوت ذلك غير أجود في بعض النسخ
 وحجج الواو في التقسيم أكثر لا يقتضي أن أولاً تأتي له بل اثباته لا كثرية للواو يقتضي الثبوت في أو بقوله وكان المصنف غير
 هذه لما فيها من المناقشة أما أولاً فلان ابن مالك لم يقل أن استعمال الواو في التقسيم أكثر وإنما قال أجود وأما ثانياً فلان اثبات
 الا كثرية للواو وانما يقتضي الثبوت في أو بكثرة لا بقلة كما ادعاه وقد صرح به ابن مالك في ثبوت التقسيم في
 البيت الأخير وهو فقالوا لثلاثين إلى آخره وليس فيه دليل على ما قاله من أن أو فيه للتقسيم بل لا احتمال أن يكون
 المعنى لا بد من أحدهما فخذ في المضاف كما قيل في يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان أي من أحدهما فان ذلك انما يخرج من
 البحر الملح لا من العذب وعلى هذا فلا يكون ما في البيت من قبيل التقسيم وانما هو بيان لا إحدى المصطلحين بأحد المتعاطفين
 بأوهـ هذا أو أتا لم أتحقق إلى الآن الفرق بين التقسيم والتفريق المجرد على وجهه يكونان به متباينين حتى إذا وجدنا مدلول
 التقسيم ثابتاً في محل قلنا يسوغ الاتيان بما شئت من الواو وأولاً لكن استعمال الواو أجود فقام له في غيره أي غير ابن مالك
 في عدل عن العبارتين في التقسيم والتفريق المجرد في غير التفصيل ومثله بقوله تعالى وقالوا كونا هوداً أو نصارى وقالوا
 ساحر أو مجنون إذا المعنى في الآية الأولى هو وقالت اليهود كونا هوداً وقالت النصارى كونا نصارى والمعنى في الآية
 الثانية هو وقال بعضهم ساحر وقال بعضهم مجنون فافهم ما التفصيل الاجمال في قالوا هو وهذا هو الذي ذكر أهل البديع انه
 أحد قسمي ألف والنشر وذلك لان المتكلم تارة يذكر متعدياً على التفصيل ثم مال كل من أحاد هذا المتعدد من غير تعيين
 ثقة بان السامع يرده إليه وهو ظاهر ١٤٢ وما نحن فيه ليس من هذا القبيل وتارة يذكر المتعدد على سبيل الاجمال ثم مال كل

الخ ومثله ذلك هذه الآية
 وبقوله تعالى وقالوا لن
 يدخل الجنة الا من كان
 هوداً أو نصارى وقال الشيخ
 بهاء الدين السبكي في شرح
 التلخيص واعلم ان ما ذكره
 في هذه الآية الكريمة
 يعني الآية الأخيرة لا يخلو
 عن نظر فإن أو في قوله تعالى
 أو نصارى إما أن يقدر

إذا صوبته إلى جهةه وكفى بذلك عن الطعن وبالسلاسل عن الاسر (قوله وحجج الواو في
 التقسيم أكثر لا يقتضي أن أولاً تأتي له) هذا اعتراض على ابن مالك ويمكن الجواب عنه بان
 مراده ان التقسيم لما كان في الواو أكثر جعله فيها معنى مستقلاً ولما كان في أو أقل لم يجعله
 كذلك بل أتى بالتعريف المجرد ليكون داخل فيه اظهار الخطر بربته في أو عن رتبته في الواو
 (قوله إذا المعنى وقالت اليهود كونا هوداً وقالت النصارى كونا نصارى) يعني لف بين القواين
 ثقة بان السامع يرد إلى كل فريق قوله قال التفات إلى عند قوله تعالى وقالوا لن يدخل الجنة
 لقائل أن يقول لما كان ألف بطريق الجمع كان المناسب أن يكون النشر كذلك لان رد السامع
 مقول كل فريق إلى صاحبه فيما إذا كان الامر ان مقواين وكلمة أو لا تفيد الامقولية أحد
 الامرين والجواب ان مقول المجموع لم يكن دخول الفريقين بل دخول أحدهما لكن بعضهم

بعد ما قول مقدر أولاً فان قدر بان يكون تقديره أو قالوا لن يدخل الجنة الا من كان نصارى لم يصح لان هذا
 ذلك حينئذ مذهبهم وضع الواو أو ثم انما لو جعلنا أو بمعنى الواو قدرنا قولنا محذوفاً يخرج عن ألف فانه يصير الضمير الاول للهود
 فقط وهذا ليس مرادهم قطعاً ألا ترى قول الزمخشري فلف القواين وان لم تقدر قولاً بعد أو فكيف ينسب إلى أهل الكتاب
 على الاطلاق هذا القول وهو بجماعته غير صادر من أحد منهم بل مخالف لقول كل من الفريقين غير انه اجمال وتفصيل
 باعتبار ذلك ويحتمل ان يقال في الآية الكريمة انها ليست من ألف والنشر في شيء وان المراد نسبة هذا القول بجماعته
 إلى كل من اليهود والنصارى بان يكون جرد من قول الفريقين قول كلي تضمنته مقالتاهما فان قول اليهود لن يدخل
 الجنة الا من كان هوداً يتضمن ان غير اليهود والنصارى لن يدخل الجنة وكذلك قول النصارى فنسب إلى كل من الفريقين
 ان يدخل الجنة أحد ليس يهودياً ولا نصرياً ثم ان قلنا الاستثناء من النفي ليس اثباتاً فلا حاجة بنا إلى الزيادة على ذلك وان
 قلنا انه اثبات فوجه انهم لما كان مقصودهم الاعظم في دخول المسلمين الجنة وكان كل من فريق النصارى واليهود أحقر
 عند الآخر من الانتصاب لما رضته كان قول اليهود مثلاً لن يدخل الجنة الا يهودي يتضمن في دخوله من غير اليهودي
 والنصاري فاشير إليه بالنفي ويتضمن اثبات دخوله لأحد فريق اليهود والنصارى لان اثبات دخوله لأحد الفريقين
 عينا وهم اليهود مثلاً اثبات لدخول أحد الفريقين مطلقاً لا لأخص يستلزم الاعم فقولهم لن يدخل الجنة الا يهودي
 يصدق ان ينسب به اليهم انهم قالوا لن يدخل الجنة الا اليهود أو النصارى لان من أثبت قيام زيد دون عمرو يصدق عليه
 انه أثبت قيام أحد الرجاءين لا يقال فيلزم ان يحكى عنهم انهم قالوا لن يدخل الجنة الا يهودي أو نصاري أو مسلم لم لا نقول

لما كان مقصودهم الاصل هو نفي دخول المسلمين صرح بنفيه ولم يذكر الاعم الشامل له ولما كان قول كل منهم ان يدخل الجنة الا يهودى كثر فحاجن قوله ان يدخل الجنة الا يهودى أو نصراى حكي من كلامهم الثانى الذى هو موجود فى ضمن قولهم الاول بل هو ابلغ فى الشناعة عليهم لانه يتبين به انصباب غرضهم لاختصاص المسلمين بالابعاد عن الجنة فليتأمل ما ذكرنا فانه حسن دقيق هذا كلامه **وتعسف ابن السجري** فقال فى الآية الاولى انه حذف منها مضاف وواو جلتان فعلى تان وتقدره وقال بعضهم معنى اليهود كونه يهودا وقال بعضهم معنى النصارى كونوا نصارى قال فقام أو نصارى مقام ذلك كله وذلك دليل على شرف هذا الحرف انتهى **بكلامه** والكلفة ظاهرة على وجهه الذى أبداه المعنى **الثامن** **بكلامه** من معانى أو الاثنى عشر **بكلامه** ان تكون بمعنى الا فى الاستثناء وهذه ينتصب المضارع ١٤٣

أى قول القائل **بكلامه** لا تقتله أو يسلم **بكلامه** فهو بمنزلة ما لو قال لا تقتله الا أن يسلم والاستثناء على هذا مفرغ والمعنى لا تقتله فى كل وقت الا فى وقت اسلامه **بكلامه** وقوله

وكنتم اذا غمزت قنات قوم * كسرت كعوبها أو تستقيم **بكلامه**

غمزت أى عصرت والقناة معروفه وهى ما يجعل فيها سرنج والكمعوب هى النواشر فى أطراف الانابيب وهذه استعارة تمثيلية شبه حاله اذا أخذ فى اصلاح قوم اتصفوا بالفساد فلا يكف عن حسم المواد التى ينشأ عنها فسادهم الا أن يحصل صلاحهم بحاله اذا غمزت قناة معوجة

هذا بالتعيين وبعضهم ذلك بالنعيين (قوله الثامن ان تكون بمعنى الا فى الاستثناء وهذه ينتصب المضارع بعدها باضمارة) قال الرضى معنى أو فى الاصل لاحد الشيئين أو الاشياء فاذا قصدت مع افادة هذا المعنى الذى هو لزوم أحد الامرين التنصيص على حصول أحدهما عقيب الآخر وان الاول امتد الى حصول الثانى نصبت ما بعده أو فسيبويه بقدر بالا وغيره بالى والمعنيان يرجعان الى شئ واحد فان فسرته بالا فالمضاف بعده محذوف وهو الطرف أى لا زمك الوقت أن تعطىنى فهو فى محل نصب على انه ظرف لما قبل وعنده من يفسره بالى ما بعده بتأويل مصدر مجرور بأو التى بمعنى الى وقال ابن مالك تقديره الا وحتى فى موضع أو تقدير لحظ فيه المعنى دون الاعراب والتقدير الاعرابى ان يقدر قبل أو مصدر وبعدها أن الناصب للفعول وهما فى تأويل مصدر معطوف بأو على المقدر قبلها فتقديره لا ينظر فيه أو يقدم ليكون انتظارا وقدم وقال ابنه فان قلت فلم نصبوا الفعل بعده وحتى احتاجوا الى هذا التأويل قلت ليفرقوا بين أو التى تقتضى مساواة ما قبلها ما بعده فى الشك وبين أو التى تقتضى مخالفة ما قبلها ما بعده فى ذلك فانهم كثيرا ما يعطفون الفعل المضارع على مثله بأو فى مقام الشك فى الفعلين تارة وفى مقام الشك فى الثانى منها فقط أخرى فاذا أرادوا المعنى الاول رفعوا ما بعده أو واذا أرادوا المعنى الثانى نصبوا ما بعده أو لئلا يكون الناصب أو ليس مثل ما بعده فى الشك لانه محقق الوقوع أو رايحه ولم يجز ان يكون الناصب أو لعدم اختصاصها بتعيين أن تكون ان مضمرة (قوله وكنتم اذا غمزت الخ) الغمز بالمجعة والراى مصدر غمزت الشئ بيده والقناة الرمح وقيل كل عصا مستوية أو معوجة وكمعوب الرمح النواشر فى أطراف الانابيب والبيت من قصيد يادى العجم فى هجاء شاعر كان بينه وبينه مهاجاة وقيل له أعجم لكى كانت فى لسانه ثم قيل المعنى اذا اشتد على جانب قوم رأيت تليينهم حتى يستقيموا اذ لو أنفذ الكسر لم يستقيم بعد وقيل المعنى من لم يصلح له الملاينة تولىناه بالخاشنة الا أن يستقيم وقيل المعنى اذا هجمت قوما أبىدهم بالهجوم الا ان يتركوا هجائهم (قوله وجل عليه بعض المحققين قوله تعالى لا جناح عليكم ان طلقتم النساء ما تمسوهن أو تفرضوا لهن فريضة) كذلك جعله

حيث يكسر ما ارتفع من أطراف أنابيبها ارتفاعا يمنع من اعتدالها ولا يفارق ذلك الا ان تستقيم **بكلامه** وجل عليه بعض المحققين قوله تعالى لا جناح عليكم ان طلقتم النساء ما تمسوهن أو تفرضوا لهن فريضة فقد تفرضوا منصوصا بان مضمرة **بكلامه** ليصير المعنى لا جناح عليكم فى مهور النساء ان طلقتموهن فى مدة انتفاء المسيس الا أن تفرضوا أى الا وقت فرضكم لهن مهرا مسمى فيثبت الجناح حينئذ وهو غرم نصف المهر المسمى فقد ردها القائل لا فائدة هذا المعنى تفرضوا منصوصا على الوجه المذكور **بكلامه** لا يجوز وما بالعطف على تمسوهن **بكلامه** لوجهين **بكلامه** لا يصير المعنى لا جناح عليكم فيما يتعلق بهر النساء ان طلقتموهن فى مدة انتفاء أحد هذين الامرين **بكلامه** وهما المسيس والفرض **بكلامه** مع انه اذا انتفى الفرض دون المسيس لزم مهر المثل واذا انتفى المسيس دون الفرض لزم نصف المسمى فكيف يصح نفي الجناح عند انتفاء أحد الامرين **بكلامه** مع انه قد تقرر فى الشرع اثبات الجناح على من طلق عند انتفاء أحد الامرين ووجود الآخر وهذا هو الوجه الاول **بكلامه** ولان المطلقات المفروض لهن قد

ذ كر ن ثانيا بقوله تعالى وان طلقتموهن الاية يعني قوله عز وجل وان طلقتموهن من قبل ان تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم وهو ترك ذكر المسوسات لما تقدم من المفهوم ولو كان تفرضوا محزوما كانت المسوسات والمفروض لهن مستويات في الذكر اولاً ولم خص أحد القسمين بالذكرا ثانياً وترك الاخر وهو اذا قدرت بالبناء للقول والتاء للتانيث أو بالبناء للفاعل والتاء ضمير المخاطب وهو بمعنى الاخرجت المفروض لهن عن مشاركة المسوسات في الذكر اولاً وظهور وجه افرادهن بالذكرا ثانياً وهذا هو الوجه الثاني وهو اجاب ابن الحاجب عن الوجه الاول بمنع أن يكون المعنى مدة انتفاء أحدهما بل مدة لم يكن واحد منهما وذلك بنفسهما جميعاً لانه نكرة في سياق النفي الصريح بخلاف الاول وهو كون المعنى مدة انتفاء أحدهما وهو فانه لا ينفي الا أحدهما وحاصل كلامه ان الغرض الحامل على جعل أو بمعنى الابتداء ببقائهما على حقيقتهم من جعلها هنا عاطفة لا أحد الشئين على الاخر وذلك لان نفي الا أحد الماهية في العموم لانه بمنزلة نكرة في سياق النفي فلا حاجة حينئذ الى جعلها بمعنى الا واخراجها عن حقيقة ما ذكر التفاتاً في حاشية الكشف معنى كلام ابن الحاجب بطريق السؤال فقال فان قيل لم تجعل أو عاطفة لتفرضوا على تمسوهن ويكون المعنى ما لم يكن المسيس ولا فرض المهر ١٤٤ لما تقرر من أن أو في سياق النفي تفيد العموم ثم ذكر بانه اجيب عن ذلك

بان العطف يوهم تقدير إعادة حرف النفي أي أولم تفرضوا فيفيد ان شرط عدم وجوب المهر أحد المنفيين لان نفي أحد الامرين اعني نفي كل وليس كذلك قال التفتازاني وفيه نظر لان محل الوهم هو اللفظ وسواء جعلتها ناصبة أو عاطفة فهو بحاله وكلاهما في تقديرها ناصبة فكذا في تقدير كونها عاطفة على المنفي المجزوم بل قال ويمكن الجواب بان عموم أو في سياق النفي مما فيه نوع خفاء حتى ذهبوا في

المنحصرى قال التفتازاني فان قيل لم تجعل أو عاطفة لتفرضوا على تمسوهن ويكون المعنى ما لم يكن المسيس ولا فرض المهر لما تقرر من أن أو في سياق النفي تفيد العموم أجيب بان العطف يوهم تقدير إعادة حرف النفي أي أولم تفرضوا فيفيد ان شرط عدم وجوب المهر أحد المنفيين لان نفي أحد الامرين اعني نفي كل وليس كذلك وفيه نظر لان محل الوهم هو اللفظ وسواء جعلتها ناصبة أو عاطفة فهو بحاله وكلاهما في تقديرها ناصبة فكذا في تقدير كونها عاطفة على المنفي المجزوم بل ويمكن الجواب بان عموم أو في سياق النفي مما فيه نوع خفاء وقد استثناء فيه فحمل الكلام عليه على أن مساق قوله وان طلقتموهن من قبل ان تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم أنسب بان يكون بعد الحكم بانه لا مهر اذا كان الطلاق قبل المسيس الا أن يوجد أو الى أن توجد تسمية المهر أي فاذا كان كذلك حين وجدت التسمية فالواجب نصف المسمى بخلاف ما لو قيل لا مهر ما لم يوجد شيء من الامرين فان المناسب حينئذ أن يقال فان وجد هذا فالحكم كذا أو ذاك فكذا (قوله لكانت المسوسات والمفروض لهن مستويات في الذكر) يعني بطريق المفهوم ولو كان مستويات في ذلك لترك ذكر المطلقات المفروض لهن بناء على ذكرهن بطريق المفهوم كما ترك ذكر المسوسات بناء على ذكرهن كذلك (قوله وفيها قول آخر سيأتي) يعني في ثالث سطر من هذا الكلام (قوله والتاسع أن تكون بمعنى الى) قال بدر الدين بن مالك والتي انتصب المضارع بعدها ان كان نحو ولا تطع منهم آثماً أو كفوراً الى تاويلات وقد أمكن ههنا وجه سائر لا اشتباه فيه فحمل الكلام عليه على ان مساق قوله وان طلقتموهن من قبل ان تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم أنسب بان يكون بعد الحكم بانه لا مهر اذا كان الطلاق قبل المسيس الا أن يوجد أو الى أن توجد تسمية المهر أي فاذا كان كذلك حين وجدت التسمية فالواجب نصف المسمى بخلاف ما لو قيل لا مهر ما لم يوجد شيء من الامرين فان المناسب حينئذ أن يقال فان وجدت هذا فالحكم كذا أو ذاك فكذا الى هنا كلامه وهو اجاب بعضهم عن الوجه الثاني بان ذكر المفروض لهن انما كان لتعيين النصف لهن لا لبيان ان لهن شيئاً في الجملة فقد استفيد ثانياً بذكرهن ما لم يستفد أولاً وقيل أو بمعنى هذه الآية بمعنى الواو أي ما لم تمسوهن وتفرضوا أي مدة انتفاء مجموع هذين الامرين ولا شك انه لا مهر أصلاً ان وقع الطلاق في هذه الحالة وهو يؤيده أي يقويه قول المفسرين انهم انزلت في رجل انصارى طلق امرأته قبل المسيس وقبل الفرض وفيها أي في أو الواو في هذه الآية وهو قول آخر سيأتي وهو كون بمعنى الى وهو المعنى بالتاسع من معاني أو الاتي عشر وان تكون بمعنى الى وهذه كالتى قبلها في انتصاب المضارع بعدها بان مضمره نحو لا لزمك أو تقتضيني أي الى ان تقتضيني وحق ونحو

ما

نحو ولا تطع منهم آثماً أو كفوراً الى تاويلات وقد أمكن ههنا وجه سائر لا اشتباه فيه فحمل الكلام عليه على ان مساق قوله وان طلقتموهن من قبل ان تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم أنسب بان يكون بعد الحكم بانه لا مهر اذا كان الطلاق قبل المسيس الا أن يوجد أو الى أن توجد تسمية المهر أي فاذا كان كذلك حين وجدت التسمية فالواجب نصف المسمى بخلاف ما لو قيل لا مهر ما لم يوجد شيء من الامرين فان المناسب حينئذ أن يقال فان وجدت هذا فالحكم كذا أو ذاك فكذا الى هنا كلامه وهو اجاب بعضهم عن الوجه الثاني بان ذكر المفروض لهن انما كان لتعيين النصف لهن لا لبيان ان لهن شيئاً في الجملة فقد استفيد ثانياً بذكرهن ما لم يستفد أولاً وقيل أو بمعنى هذه الآية بمعنى الواو أي ما لم تمسوهن وتفرضوا أي مدة انتفاء مجموع هذين الامرين ولا شك انه لا مهر أصلاً ان وقع الطلاق في هذه الحالة وهو يؤيده أي يقويه قول المفسرين انهم انزلت في رجل انصارى طلق امرأته قبل المسيس وقبل الفرض وفيها أي في أو الواو في هذه الآية وهو قول آخر سيأتي وهو كون بمعنى الى وهو المعنى بالتاسع من معاني أو الاتي عشر وان تكون بمعنى الى وهذه كالتى قبلها في انتصاب المضارع بعدها بان مضمره نحو لا لزمك أو تقتضيني أي الى ان تقتضيني وحق ونحو

ولا يستهان الصعب أو أدرك المني في هذا التقادث الامال الاصاب المني جمع منية وهي اسم لما ينمى الانسان وانقياد الامال موافقة الاراد ومجيئها على حسبه وهو استعارة وانت خبير بان جعل الوفي هذين الامرين بمعنى الاستثنائية متان وبان جمعها على باب العطف أحد الشبثين أو الاشياء يمكن في بعض ما جعلوها فيه بمعنى الأولي نحو لا قتلته أو يسلم ولا ز منك أو تقضيني حتى وهذا البيت اذ المضارع في الكل منصوب بان مضمره فتؤول مع صلته بمصدر وتعطف هذا المصدر على مصدر من الفعل المتقدم أي ليكون قتل مني أو اسلام منه وليكون زوم مني له أو قضاء منه لحق وليكون استسهال مني الصعب أو أدرك المني في أو تفرضوا انه منصوب جوز هذا المعنى فيه فيكون الغاية المستفادة منه في غاية النفي الجناح لانني المستبس في وهذاهو القول الآخر الذي وعدت بانها في الآية المذكورة المعنى العاشر من معاني أو التقريب نحو ما أدري أسلم أو ودع قاله الحريري وغيره وقد أسلفنا في أم مناقشة عن المصنف في هذا المثال فراجع المعنى في الحادي عشر الشرطية نحو لا ضربته عاش أو مات أي ان عاش بعد الضرب وان مات ومثله لا تبتك اعطيتني أو حرمتني أي ان اعطيتني وان حرمتني في قوله ابن الشجري في المعنى الثاني عشر التبعض نحو كونوا هودا أو نصارى نقله ابن الشجري عن بعض الكوفيين والذي يظهر لي انه اغمارا معنى التفصيل فان كل ١٤٥ واحد مما قبل أو التفصيلية وما بعدها

ما قبلها مما ينقض شيئا فشيئا فهي بمعنى إلى والافه هي بمعنى (قوله لا يستهان الصعب الخ) المني جمع منية وهو ما ينمى الانسان والامال جمع أمل وهو الرجاء والمراد هنا المأمولات وانقيادها حصولها وفي الشرح وانت خبير بان جعل الوفي على باب العطف أحد الشبثين أو الاشياء يمكن في بعض ما جعلوها فيه بمعنى الأولي نحو لا قتلته أو يسلم ولا ز منك أو تقضيني حتى وهذا البيت اذ المضارع في الكل منصوب بان مضمره فتؤول مع صلته بمصدر وتعطف هذا المصدر على مصدر متصدا من الفعل المتقدم أي ليكون قتل مني أو اسلام منه وليكون زوم مني أو قضاء منه وليكون استسهال مني أو أدرك المني اه وأقول قد ذكرنا عن ابن مالك ان هذا هو التقدير الاعرابي في هذا الباب وذكرنا عن الرضي ان أو التي بمعنى الأولي مفيدة لاحد الشبثين أو الاشياء مع القصد إلى أمر آخر وعلى هذا فيخصيص امكان كونها لاحد الشبثين أو الاشياء ببعض ما جعلوها فيه بمعنى الأولي فيه نظر للمصنف اللهم الا أن يريد مجرد أحد الشبثين أو الاشياء (قوله تنبيه التحقيق ان أو موضوع لاحد الشبثين أو الاشياء وهو الذي يقوله المتقدمون) قال السفاقي قال السهيلي وابن الصائغ وأحد الشبثين أو الاشياء وانما وقعت في الحكم بالمشكوك من جهة ان الشك تردد بين امرين من غير ترجيح لانها موضوعة للشك ولهذا تكون في الحكم من غير شك اذا أريد الابهام على المخاطب واما التي للتخيير فعلى أصلها لان المخبر اغمار يدا أحد الشبثين واما التي زعموا أنها الاباحة فلم تؤخذ الاباحة

١٩ نى ل الشبثين أو الاشياء أو يخرج إلى معنى الواو في تفيد جمع المتعاطفين في الحكم ولا تكون حينئذ لا حدهما بل هما معا وهو ما بقيه المعاني فستفادة من غيرها لا منها وفي الكشف نقلا عن البزدوى وشمس الأئمة انه ما قال هذه الحكمة ليست للتشكيك لان الشك ليس بمعنى يقصد بالكلام وضعه أي ليس بمقصود في مخاطبات بحيث توضع كلمة توجب تشكيك السامع في الكلام وليس معناه أن الشك ليس بمعنى يوضع له لفظ لان لفظ الشك قد وضع لمعناه بل المعنى ما ذكرناه وذلك لان موضوع الكلام افهام السامع لا تشكيكه فلا يكون الشك من مقاصده فلا تكون هذه الحكمة موضوعة لذلك بل هي موضوعة لاحد المذكورين غير عين كما قلنا الا أنها في الاخبارات تفضي إلى الشك باعتبار محل الكلام لانه أخبر عن مجي أحد هما في قوله جاء زيد أو عمرو ومعلوم أن فعل المجي عرجد من أحدهما عينا لانكرا اذ تصور لصدر الفعل من غير العين وبإضافة الفعل إلى أحد هما غير عين لا ينتقل الفعل من العين إلى المنكرة بل يبقى مضافا إلى العين كما وجد وانما جعله السامع فوق الشك في الذي وجد منه فعل المجي عقيب ان التشكيك انما يثبت حكما وانما يكون الكلام خبرا لا مقصودا بحرف أو لا ترى أنها اذا استعملت في الانشاء لا تؤدي معنى الشك أصلا مع انها حقيقة فيه لا مجاز وقد عرفت أن الحقيقة لا تخلو عن موضوعه الأصلي وكذا التخيير يثبت بحمل الكلام أيضا

لأنه إذا استعملت في الابتداء كقولك اضرب زيد أو عمر اتناولت أحدهما غير معين والامر لا لا يتصور الا التمار
 بوقوع الفعل في غير العين فيثبت التخيير ضرورة التمكن من التمار ولهذا اختار أحدهما قولا لا يصح لانه لا ضرورة
 في ذلك انما هي في حق الفعل انتهى ومن الجب انهم ذكروا ان من معاني صيغة افعال التخيير والاباحة ومثله بنحو
 خذ من مالي درهما أو ديناراً وهذا التخيير وهو جالس الحسن أو ابن سيرين وهو هذا للاباحة ثم ذكروا ان أو تفيدهما
 ومثلا بالمثالين المذهب كورين ومن البين الفساد المعنى العاشر وهو التقريب نحو ما أدرى أسلم أو ودع وهو أو فيه انما
 هي للشك على زعمهم وانما الاستبعاد التقريب من اثبات اشتباه السلام بالتوديع اذ حصول ذلك في الاشتباه مع تباين
 الوقتين مما يمنع أو مستبعد فيحصل التقريب ضرورة وهو ينبغي لمن قال انما تأتي للشرطية ان يقول وللعطف لانه قد مر مكانها
 وان وهو حرف عطف وحرف شرط ١٤٦ وهو الحق ان الفعل الذي قبلها على معنى حرف الشرط كما قدره هذا القائل

وان أو على بابها ولو لكنها
 لما عطف على ما فيه معنى
 الشرط دخل المعطوف
 في معنى الشرط في عملا بما
 تقتضيه أو من التثنية
 ولو قيل بان هذا من باب
 الحال المقدرة أي لا ضربته
 مقدر احيائه أو مقدر
 موته والمعنى لا ضربته
 على كل حال لا يمكن وكذا
 لا تترك مقدر اعطاءك
 أو حرمانك ولا حاجة الى
 تقدير الشرط ولا قد على
 ما اختاره ابن مالك وجاعة

(ألا)

بفتح المهملة والتخفيف في
 أي تخفيف اللام على
 خمسة أوجه أحدها أن
 تكون هي للتثنية
 فتدل على تحقق ما بعدها

من لفظ أو ولا معناها وانما أخذت من صيغة الامر مع قرائن الاحوال اه (قوله ومن
 الجب انهم ذكروا أن من معاني صيغة افعال التخيير والاباحة ومثله بنحو خذ من مالي درهما
 أو ديناراً وجالس الحسن أو ابن سيرين ثم ذكروا ان أو تفيدهما ومثلا بالمثالين المذكورين)
 وأقول لا عجب فان كل من التخيير والاباحة قد يضاف الى صيغة الامر وقد يضاف الى أو ولا
 تكون أو التخييرية بين شيئين أو أكثر ولا الاباحية لشيئين أو أكثر الامم موقوفة بصيغة الامر
 ولا صيغة الامر التخييرية ولا الاباحية الامتازاً أو عنها أو معناها فلزم اتحاد مثالها في حيث
 مثل بالمثالين للصيغة قطع النظر فيهما عن أو وحيث مثل في الاو قطع النظر فيهما عن الصيغة
 قال التفات في التلويح ان التخيير والاباحة قد يضافان الى صيغة الامر وقد يضافان الى
 كلمة أو والتحقيق ان كلمة أو لاحد الامرين أو الامور وان جواز الجمع وامتناعه انما هو بحسب
 محل الكلام ودلالة القرائن اه (قوله اذ حصول ذلك مع تباين ما بين الوقتين مما يمنع
 أو مستبعد) الاشارة بذلك عائدة الى اشتباه السلام بالتوديع (قوله والحق ان الفعل الذي
 قبلها على معنى حرف الشرط) في الشرح يحتمل ان يكون هذا من قبيل الحال المقدرة أي
 لا ضربته مقدر احيائه أو مقدر موته والمعنى لا ضربته على كل حال ولا حاجة الى تقدير
 الشرط ولا الى تقدير قد على ما اختاره ابن مالك وجاعة اه

(ألا) بفتح المهملة والتخفيف

(قوله أحدهما ان تكون للتثنية) قال ابن الحاجب تسمية حروف التنبيه بهذا الاسم أولى
 من تسميتها بحروف الاستفتاح لان اضافة الحرف في التسمية الى المعنى المختص به في الدلالة
 أولى من اضافته الى أمر ليس من دلالة والتنبيه من دلالة هذه الحروف بخلاف الاستفتاح
 ألا ترى ان حروف الاستفهام وحروف التخصيص ونظائرهما لا ترى الاستفهام اولم يسم

وسياق بيان وجه ذلك وهو تدخل على الجملتين في الاسمية والفعلية وذلك بنحو الا انهم هم السفهاء في
 وهذه اسمية وتنحو في اليوم بأنهم ليس مصر وفاعلهم وهذه فعالية بنحو يقول العربون فيها هي حرف استفتاح
 فيبينون مكانها وهو المحل الذي تقع فيه وهو ابتداء الكلام بنحو ما لون ثم ذكر معناها في الذي وضع له وهو التنبيه
 وذلك غير سديد وهذا الاعتراض مأخوذ من كلام ابن الحاجب حيث قال تسمية حروف التنبيه بهذا الاسم أولى من تسميتها
 بحروف الاستفتاح لان اضافة الحرف في تسميته الى المعنى المختص به في الدلالة أولى من اضافته الى أمر ليس من دلالة
 والتنبيه من دلالة هذه الحروف بخلاف الاستفتاح ألا ترى أن حروف الاستفهام وحروف التخصيص ونظائرها لا تكون
 الاستفهام اولم تسم حروف استفتاح لانه ليس من دلالتها وانما تسميت حروف استفهام وحروف تخصيص لما كان ذلك
 المعنى مدلولاً لها واذا اعتبرت تسميات الحروف باعتبار اضافتها وجدتها كلها كذلك كحروف النداء وحروف الشرط وحروف
 الاستقبال والجرو وغير ذلك

لأنهم أفادتهم التحقيق من جهة تركبهم في الأصل من الهمزة ولا يمكن بعد التركيب صارت كلمة تنبيه تدخل على ما لا تدخل عليه كلمة لا مثل الان زيد أفاتم ولا نقول لان زيد أفاتم هو همزة الاستفهام اذا دخلت على النفي أفادت التحقيق نحو أليس ذلك بقادر أي هو قادر وقد يقال ليس كل همزة استفهام اذا دخلت على النفي أفادت الاثبات وانما ذلك حيث تكون لانكار الاباطي ولعل هذا مقصوده ثم المراد من التحقيق تأكيد الاثبات وقوته ولا يلزم من حصول الاثبات تأكيد كيدته فنأين جاء هذا التحقيق المدعى فالذي ينبغي ان يقال هنا هذه الهمزة للاستفهام بطريق الانكار للنفي فجاء الثبوت المدعى وانما جاء بطريق اللزوم لانه يلزم من رفع النفي وجوده نقيضه وهو الثبوت فهو ١٤٧ كدعوى الشيء بينة فن هذه الجهة جاء

التحقيق وايضا ففني النفي اثبات دائم مثل ما زال وما انفك ونحو ذلك ولا يخفالك ان الا التي للتنبيه كما يقع بعدها الاثبات نحو الان زيد أفاتم يقع بعدها النفي نحو الا يوم يأتيهم ليس مصروفاعنهم وأفادتهم التحقيق في القليلين ثابتة لما مر فيقال الزمخشرى ولكونها بهذا المنصب من التحقيق لا تكاد تقع الجملة برفع الجمله على أنها اسم تكاد وتقع خبر متقدم متحمل لضمير عائد على ذلك الاسم ولا يصح أن يكون اسم تكاد ضمير اعائد على الاسم بل يلزم عليه من رفع الواقع بعدها لغير ضمير عائد على الاسم وهو اما متمنع أو ضرورة أو نادر

حرف الاستفتاح اه (قوله) وأفادتهم التحقيق من جهة تركبهم الهمزة ولا همزة الاستفهام اذا دخلت على النفي أفادت التحقيق نحو أليس ذلك بقادر على أن يجي الموقى) يعني أن افادة ألا تحقيق ما بعدهما من جهة تركبهم الهمزة التي للابطال ولا التي للنفي وهمزة الابطال اذا دخلت على النفي أفادت التحقيق وانما لم تفد الهمزة والاستفهام اعتمادا على ما حققه في بحث الهمزة وعلى تمثيله بأليس ذلك بقادر على أن يجي الموقى وهذا الذي قاله هو قول صاحب الكشف وعبارته وأما مركبة من همزة الاستفهام وحرف النفي لا عطائه معنى التنبيه على تحقق ما بعدهما ولو كان هذا المنصب لا تكاد تقع الجملة بعدها الا مصدره بنحو ما يتلقى به القسم قال المتأخراني يريدان الهمزة للاستفهام بطريق الانكار للنفي وانكار النفي في قوة تحقيق الاثبات لكن بعد التركيب صارت كلمة تنبيه تدخل على ما لا يدخل عليه كلمة لا مثل الان زيد أفاتم وكذا الكلام في اما والاكثر على انه ما حرفان موضوعان لا تركيب فيهما اه وقال السفاقي بعدما ذكر كلام الزمخشرى واعترض بان الاصل عدم التركيب وبان الكلام الذي وقعت فيه لا غير صالح للنفي لوقلت الان زيد امنطلق لم يصلح فيه لان زيد امنطلق اذ ليس من تركبهم بخلاف أليس ذلك بقادر لوقلت ليس ذلك بقادر صرح وبانها وقعت قبل رب وقبل ليت وقبل النداء ولا يصح فيها النفي ولا ان تكون جوابا للقسم وأجاب عن كون الاصل عدم التركيب بانه معارض بان الاصل عدم احداث لفظ آخر وعن كون الكلام الذي ركبت معه غير صالح للنفي بانها انما ركبت معه بعد تغير معناها وعن كونها لا تكون جوابا للقسم بانه لا ينقض عليه لان كلامه يقتضي الاكثرية اه (قوله) لا تكاد تقع الجملة بعدها اسم يكاد الجملة ويقع خبرها مقدم على اسمها متحمل لضميره ولا يصح ان يكون اسم يكاد ضمير اعائد على الا لانه يلزم ان يكون خبر يكاد غير رافع لضمير اسمها وهو متمنع (قوله) وطلائعه طليعة الجيش مقدمته ومن يبعث ليطاع طلع العدو أى ناحيته (قوله) اما والذي لا يعلم الغيب غيره هذا صدر بيت عجزه ويحيى العظام البيض وهي رميم ويقع في كثير من النسخ هذا البيت بتمامه وبعبارة

لقد كنت اختار الجوى طاوى الحشا • محافظة من ان يقال لثيم
وفي الصحاح رم العظام برم بالكسر رمة أى بلى فهر رميم وانما قال تعالى من يحيى العظام وهي رميم لان فعلا وقديسوى فيها المذكور والمؤنث والجمع مثل رسول وعدو وصديق اه

وذلك اشارته للقسم في كونها التأكيد مثله بنحو ألا ان أولياء الله لا خوف عليهم ولا هم يحزنون ونحو ألا لا يقوم زيد وهو اختها اما من مقدمات البين وطلائعه وطليعة الجيش مقدمته وما يطلع قبله كقوله اما والذي لا يعلم الغيب غيره • ويحيى العظام البيض وهي رميم لقد كنت اختار القرى طاوى الحشا • محاذرة من أن يقال لثيم القرى الاحسان الى الضيف والحشا مادون الحجاب مما في البطن من كبود طحال وكرش وما يتبعه والطاوى الجائع وقوله اما والذي أبكى وأضلك والذي • أمات وأحيا والذي أمره الامر • وقد تقدم في اما انشاده هذا البيت وما بعده وهو لقد تركنى أحسد الوحش ان أرى • البفين منها الا يزوعهم الذعر

والثاني التوبيخ والانسكار وهو المعطوف مستغنى عنه اذا التوبىح لا يكون بدون انكار ولكن قصده زيادة البيان
 كقوله أي كقول حسان رضى الله تعالى عنه **يؤا اطعان الأفرسان عادية * ألا تجشؤكم حول التناير** الطعان
 مصدر طاعن بالرمح وهو معروف والعادية ايامن العدو أو العدوان أي مسرعة الى الحرب مسبقة اليها أو ظالمة لخصومها
 بشدة بأسها والعرب تمدح بمن له من جهة ما يلزمه من كمال الشجاعة والتجشؤ خروج النفس من القم ينشأ عن امتلاء المعدة
 وهو منصوب على الاستثناء المنقطع والتناير جمع تنور وهو ما يجز فيه ينجح هذا الناظم هؤلاء القوم على عدم الشجاعة
 وصرف هتمهم الى شيع بطونهم وقوله **ألا ارعوا لمان ولت شيبته * وأذنت بمشيب بعدهم** هم في الارعوا الكف عن
 الشيء واستعمل كثيرا في ترك ما يستهين يقال ارعوى عن القبيح ولت أدبرت وذهبت والشيبية الشباب

وهو عبارة عن كون الحيوان في زمان تكون فيه حرارته الغريزية مشبوبة أي قوية مشتعلة وأذنت أعلمت والمشيب والشيب واحد وقال الاصمعي الشيب بيباض الشعر والمشيب دخول الرجل في حد الشيب من الرجال والمهرم كبر السن فان قلت من هنا موصولة أو موصوفة ولت شيبته صلة أو صفة ولا اشكال فيه وأذنت بمشيب معطوف على الصلة أو الصفة ولا ضمير فيه يعود الى من فها وجهه قلت يمكن الجواب عنه من ثلاثة أوجه أحدها أنا لانسلم أن الواو عاطفة بل هي للحال وقد مضى على رأي من يقول به والثاني

وفي الكشف الرمي اسم لما يلي من العظم كالرمة والرفات فلها الميؤنة والجوى خلو البطن و يروى القري وهو الاحسان الى الضيف والحشا بالحاء المهملة والشين المعجمة ما اشملت عليه الضلوع والطاوى الجائع من طوى بالكمير يطوى بالفتح طوى جاع واللهم الذي الاصل الشبح النفس (قوله والثاني التوبيخ والانسكار) أي التوبيخ على النفي والانسكار عليه وفي الشرح المفيد لانكار التوبيخ هو الهزيمة لا مجموع الا والنفي المقاد بلا باق على حاله ففي البيتين عدم الطعان وعدم العدو والفرسان وعدم الارعوا أمر ثابت والتوبيخ مسلط على ذلك وحينئذ فهم احرفان كل منهما ما مفيد معنى يختص به فإين الحرف الواحد الذي يفيد التوبيخ وأقول الهزيمة تفيد الانكار التوبيخ وكلمة لانفيد النفي فمجموع الانفيد الانكار التوبيخ على النفي وهو مراد المصنف وفيه نظر لان ظاهر كلامه أن كل وجه من هذه الوجوه ألافه حرف واحد دل على ما ذكره لا حرفان على ما يشهد له قوله وفي هذا البيت رد على من أنكر وجود هذا القسم اذ لا ينكر أحد وجود اجتماع حرف الاستفهام مع حرف النفي ولكن في هذا نظر فقد قال المصنف في أوضح المسالك انه قليل حتى توهم الشاويين انه غير واقع وقال الرضى قال الاندلسي يعني الشاويين لا أعرف أحد يقول لمحق ألف الاستفهام أداة النفي فتكون الألف مجرد الاستفهام بل لا بد ان تكون امالا لانكارا والتوبيخ أو اللهم (قوله ألا طعان الخ) الطعان مصدر طاعن بالرمح والعادية من العدو وهو الاسراع أي مسرعة الى الحرب أو من العدوان وهو الظلم أي ظالمة لخصومها والتجشؤ بالجيم والشين المعجمة خروج النفس من القم عن امتلاء المعدة والتناير جمع تنور وهو ما يجز فيه (قوله الارعوا الخ) ارعوى فلان عن القبيح أي انكف عنه وفي الصحاح والشباب أيضا الخدافة وكذلك الشيبية وهو خلاف الشيب تقول شب الغلام يشب بالكسر شبابا وشيبة وفي المطول والشباب في الحقيقة عبارة عن كون الحيوان في زمان تكون حرارته الغريزية فيه مشبوبة أي قوية مشتعلة اه وهذا مأخوذ من كلام الأطباء واقتضوا الشباب عليه من شبت النار أي قويت قالوا وهو حسن الوقوف ويكون في نحو ثلاثين الى نحو خمس وثلاثين أو أربعين سنة بحسب الامرجة

والا قال

على تقدير جعلها عاطفة يحصل الغرض من الارتباط وذلك لان

ضمير آذنت يعود الى الشيبية المضاف الى ضمير من وذلك يحقق الالتباس والارتباط كما سيأتي الثالث انا على تقدير كونها عاطفة لا تجعل الصلة أو الصفة هي المعطوفة عليها بل تجعل كلتا الجملتين المتعاطفتين صلة أو صفة فيكتفي حينئذ منهما بضمير واحد لا ارتباطهما وما صيرورتهما كالجملتين الواحدة من حيث ان المعنى ألا ارعوا لمان قارن الايدان بالشيب تولى شيبته والمقارنة معلومة من المقام باعتبار تنزل الجملتين منزلة الواحدة كما ستعرفه في الباب الثاني في الجمل التي لها محل عند الكلام على الجمل التابعة ان شاء الله تعالى واعلم ان المفيد لانكار التوبيخ هو الهزيمة لا مجموع الا والنفي المقاد بلا باق على حاله ففي البيتين عدم الطعان وعدم العدو والفرسان أو عدوانهم وعدم الارعوا أمر ثابت والتوبيخ مسلط على ذلك وحينئذ فهم احرفان كل منهما ما يفيد معنى يختص به فإين الحرف الواحد الذي يفيد التوبيخ وهو الذي فيه الكلام

في الثالث النفي كقوله ألا عمرو لي مستطاع رجوعه * فبرأب ما أثبات بد الغلات في برأب يصلح وفاء له ضمير يرجع إلى الرجوع وأثبات بثلاثة أي خربت وفتقت الخرز يقال ثأى الخرز ثأى إذا تخرم والثأى الخرم والفتق قال جرير هو الرافد الميمون والرافد الثاني * إذا نعل يوميا بعشيرة زات وبد الغلات فيه استعارة بالكناية واستعارة تخيلية ولا خفاء بأن الألفي البيت للنفي وهو لذناب برأب لأنه جواب عن مقرون بالفاء في رفع مقرون على أنه صفة المضاف المرفوع من قوله جواب عن ونصب الفعل الجوابي بأن مضمرة على ما عرف في محله في الرابع الاستفهام عن النفي كقوله الاضطبار سلمى أم لها جلد * إذا ألقى الذي لاقاه أمثالي وفي هذا البيت رد على من أنكرو وجود هذا القسم وهو في الاستاذ أبو علي في الشاويين في فان الهمزة فيه مجرد الاستفهام عن انتفاء الاضطبار بل لا ريب في انتفي صبرها عند موت أم تجلد فأم فيه متصلة والمعنى أي الأمرين كائن الجزع أم الجلد ويحتمل أن تكون منقطعة بأن يكون استفهام أولا عن الجزع وهو عدم الصبر ثم أضرب واستفهم ثانيا عن الجلد وهو الثبات وجواب إذا محذوف لدلالة ما تقدم عليه والمراد بالذي لاقاه أمثاله الموت وإذا عرفت ما أسلفناه لك قريبا بان لك أن في كلام المصنف نظرا من وجهين الأول أنه أخبر بأن الاستفهام عن النفي من معاني الأول ليست الاستفهاما عن النفي إنما الاستفهام ١٤٩ عنه بالهمزة وحدها الثاني ان الاستفهام متى كان

ان الاستفهام متى كان مفادا بالهمزة والنفي مفادا باللام أن يكون مجموع الألفيتين والكلام انما هو في الحروف المفردة بالاصالة أو التي حصل لها بالتركيب معنى تعديبه في المفردات وهو هذه الأقسام الثلاثة وهي الألف التوبيخية والتي للنفي والتي للاستفهام عن النفي في مختصة بالدخول على الجمل الاسمية لان لامها باقية على عملها الذي كان وهو لا يكون الألفي

والا تأيم والمشيبة قال الاصمعي هو دخول الرجل في حد الشيب والشيب بياض الشعر والمهرم كبر السن (قوله ألا عمرو لي الخ) برأب بثلاثة فرائسا كنهة فهمزة مفتوحة فوحدة أي يصلح وأثبات بثلاثة بين هزتين وفي آخره تاء أثبت أي أفسدت (قوله وفي هذا البيت رد على من أنكرو وجود هذا القسم وهو الشاويين) وجه الرد أن الهمزة فيه للاستفهام سواء كانت أم فيه منقطعة بأن يكون استفهام عن عدم الاضطبار ثم أضرب عنه واستفهم عن الجلد أو متصلة بأن يكون طلب تعيين أحدهما من الأمرين وفي الشرح وفي كلام المصنف نظرا من وجهين الأول أنه أخبر بأن الاستفهام عن النفي من معاني الأول ليست الاستفهاما عن النفي أصلا وإنما الاستفهام عنه بالهمزة وحدها الثاني ان الاستفهام متى كان مفادا بالهمزة والنفي مفادا باللام أن يكون مجموع الألفيتين والكلام انما هو في الحروف المفردة بالاصالة أو التي حصل لها بالتركيب معنى تعديبه في المفردات وأقول الجواب عن الأول ان النفي في كلامه بمعنى المنفي والهمزة إذا كانت للاستفهام ولا للنفي كان مجموعهما للاستفهام عن المنفي ولا يخفى ما فيه وعن الثاني في بعد تسليم انما يحصل لها بالتركيب معنى تعديبه من المفردات انما لان سلم ان المصنف انما يذكر الحروف المفردة بالاصالة والتي حصل لها بالتركيب معنى تعديبه من المفردات بل يذكر أيضا غير ذلك لكن على سبيل التبعية لذلك لا على سبيل الاصالة

الجمل الاسمية وهذا بخلاف الألفي للتنبية فانما تدخل على الجملتين كما مر وفي كلام المصنف ادخال الباء على المقصور عليه وفيه ما عرفت وهو يعمل في هذه الأقسام الثلاثة في عمل لا التبرئة في هي التي انفي الجنس قال الاندلسي وانما سميت بذلك لانها تنفي الجنس فكانها تبدل على البراءة منه قلت وجعلت نفس التبرئة مبالغة كافي زيد عدل وعليه فالتميزة صفة لا بالثأويل المذكور ولا يقال انه على حذف مضاف أي ذات التبرئة لقوات المبالغة ويحتمل أن تكون لامضافة للتبرئة ولكن تختص التي للنفي عن التي لانكار التوبيخ والتي للاستفهام عن النفي في بانها لا خبر لها لالفاظا ولا نقديرا في فاذا قيل الألف كان ذلك كلاما مركبا من حرف واسم نظر إلى المعنى وما زالوا يستغربون قول الفارسي ان نحو يارب كذا مركب من حرف واسم فهذا سيؤيه امام الصناعة ومتبوع القوم قد قال بمثل ذلك في وبانها لا يجوز مراعاة محاسنها مع اسمها في فلا يقال الألف عذب بالرفع بناء على انما مع اسمها في محل اسم مرفوع بالابتداء في وانما لا يجوز الغاؤها ولو تكررت في فلا يقال الألف والاعسل بالرفع فيهما أو في أحدهما في وانما الأول فلا في أي فلان الا المراد به النفي في معنى أنمي وأنمي لا خبر له في فكذلك الا لا يكون لها خبر اذا النفي بغنى عنه وبصير اسمها بزيادة المفعول من جهة المعنى فقولك الألف في معنى أنمي ماء في وانما الآخران في وهما امتناع مراعاة المحل وامتناع اللفاء في فلانها بمنزلة ليت في وليت يمتنع فيها الأمران فكذلك ما هو بمنزلة في وهذا كله قول سيويوه ومن وافقه في وقد خالف في ذلك المازني والمبرد واختار الجزولي وابن الحاجب مذهبا

وعلى هذا الذي ذهب اليه سيبويه وموافقه يفصل الكلام فيكون قوله في البيت مستطاع رجوعه مبتدا وخبرا
على التقديم والخبر والتأخير للابتداء والجملة في محل نصب بوصفة على اللفظ اذ لا مانع منه ولا يكون مستطاع
خبر لا لا لا أو نعتا على المحل ورجوعه من فروع به عليه ما في أي على التقديرين وهما كونه خبرا وكونه نعتا على المحل ولا يبين
من ان سيبويه ومتابعيه لا يجعلون لا لا هذه خبرا ولا يجوزون مراعاة محلها مع اسمها وقد استبينت ان الفاعل من قوله
فيكون عاطفة على محذوف كما بيناه ١٥٠ وقد يقال ان قوله وعلى هذا منظور فيه بمعنى الشرط اذ معناه وان

بان يترجم له (قوله وعلى هذا فيكون) في الشرط يكون معطوف على محذوف يدل عليه
السياق والتقدير وعلى هذا يفصل الكلام فيكون وقد يقال ان قوله وعلى هذا منظور فيه
بمعنى الشرط اذ معناه وان بني ناعلى هذا فيكون الفاعل رابطة للجواب لكن يقدح فيه بان
الجواب متى صلح لجعله شرطا امتنع الفاء ويكون صالحا لوقوعه شرطا فان قلت هو كقوله
تعالى ومن عاد فينتقم الله منه قلت ليس كذلك فان الفعلية الواقعة بعد الفاء في الآية خبر
مبتدأ محذوف هو ضمير يعود الى من فالجواب اذن جملة اسمية فن ثم دخلت الفاء ومثل هذا
في تركيب المصنف متعذر فان ذهبت الى تقدير مبتدأ هو ضمير الشأن ارتكبت ممتنعا وأقول
في كلامه نظرا ما أولا فلان ان سلمنا ان قوله وعلى هذا منظور فيه بمعنى الشرط فلان سلم ان كل
ما نظره الى معنى الشرط يأخذ حكم صريح الشرط واما ثانيا فلان لا نسلم ان الجواب متى
صلح لجعله شرطا امتنع الفاء منه بل اذا كان مضارا مثبتا أو منفيًا فلا يجوز فيه اثبات الفاء
وعدمها قال ابن الحاجب في كافيته واذا كان الجزاء ماضيا بغير قد لفظا ومعنى لم تجز الفاء
وان كان مضارا مثبتا أو منفيًا بلا فلو جهان والا فالفاء وقال الرضى المضارع المجرد والمصدر
بلا يجوز فيه ما الفاء وتركها اما الفاء فلان ما كانا قبل أداة الشرط صالحين للاستقبال فلم تؤثر
الأداة في معناها تأثيرا ظاهرا كما أثرت في فعلت واما تركه فلان ما كانا صالحين للحال
والاستقبال على الصحيح والأداة خصتهما بالاستقبال وهو نوع تأثير قال وقوله تعالى ومن عاد
فينتقم الله منه مذهب سيبويه تقدير مبتدأ فيه ان تكون الجملة اسمية وقال المبرد لا حاجة اليه
قال ابن جعفر مذهب سيبويه أقبل اذا المضارع صالح للجزاء بنفسه فلو لا انه خبر لمبتدأ لم تدخل
عليه الفاء قال الرضى وعلى ما ذكرنا من تعليل دخول الفاء في مثبت المضارع يسقط هذا
التوجيه المذكور للاقيسية ثم قال وان ثبت نحو ان غبت فموت زيد لم يكن لمذهب سيبويه
وجه اذ لا يمكن في مثله تقدير مبتدأ الا ضمير الشأن ولا يجوز الا بعد ان المحققه قياسا وان
واخوانها ضرورة اه وأقول بهذا الكلام الا خبر ظهر معنى قول الشارح فان ذهبت الى
تقدير مبتدأ هو ضمير الشأن ارتكبت ممتنعا (قوله والجملة صفة على اللفظ) يعني فتكون في محل
نصب وانما جاز النصب على أعلى الحركة البائية لمشابهة الاعرابية لعروضها بعروض
لاوزوالها بنزولها فكلها عاملة محدثة لها (قوله ولا يكون مستطاع خبرا أو نعتا على المحل)
يعنى على محل اسم لا المرفوع وكذا لا يجوز نصبه نعتا على محله المنصوب لان لا تعمل عمل ان
فعل اسمها المبني رفع ونصب كذا قال الرضى (قوله وتختص ألا هذه بالفعالية) يعني الخبرية
وسيبويه المصنف به بعده في أول الكلام على الابالفتح والتشديد قال ابن الحاجب

بني ناعلى هذا فيكون
الفاعل رابطة للجواب لكن
يقدح فيه بان الجواب
متى صلح لجعله شرطا
امتنع الفاء ولا شك
ان يكون صالحا لان يقع
شرطا فان قلت هو كقوله
تعالى ومن عاد فينتقم
الله منه قلت ليس كذلك
فان الفعلية الواقعة
بعد الفاء في هذه الآية
خبر مبتدأ هو ضمير
يعود الى من فالجواب
اذن جملة اسمية فن ثم
دخلت الفاء ومثل هذا
في تركيب المصنف متعذر
فان ذهبت الى تقدير
مبتدأ هو ضمير الشأن
ارتكبت ممتنعا والخامس
العرض والتخصيص
ومعناها ما طلب الشيء
ولكن العرض طلب بلين
والتخصيص طاب بحث
وهذا صريح في ان ألا
بجملتها مفيدة لذلك
وضعا وبعضهم يقول
ان العرض مولد من
الاستفهام وذلك لان

هذه الاستفهام ما دخلت على فعل منفي امتنع جملة على حقيقة الاستفهام للعلم بعدم
النزول مثلا في قولك ألا تنزل عندنا وتولد عنه جملة قرينة الحال عرض النزول على المخاطب وطلبه ويمكن أن يقال مثله في
الانكار التوبيخي والتوبيخ لا هذه التي للعرض والتخصيص بوصفها فعلية أي بالجملة الفعلية لانها للطلب ومضمون
الفعلية أمر حادث متحد فينتقل الطاب به بخلاف الاسمية لان الثبوت وعدم الحدوث ونحو ألا تنحون أن يغفر الله
اسم ونحو ألا تقتلون قوما نكثوا أيمانهم وكان الآية الأولى مثال للعرض والثانية مثال للتخصيص وهو منه عند

الخليل في قول الشاعر **والأرجلا جزاء الله خيرا** * يدل على محصلة تبيت في المحصلة المرأة التي تحصل تراب الممدن أي تجعله حاصلا قال الجوهري والبيت مضمن أي تبيت تفعل كذا يعني أن تبيت فعل ناقص وأن خبره مذكور بعده هذا البيت ففيه العيب المسمى عند العروضيين بالتضمين وهو افتقار البيت إلى ما بعده كقول النابغة وهم وردوا الجفار على غم * وهم أصحاب يوم عكاظ أني شهدت لهم مواطن صادقات * شهدن لهم بحسن الظن مني وانما أنشد الجوهري البيت المتقدم برفع رجل ثم قال ويروي الأرجلا يعني هاتين رجلين ويروي الأرجل بمعنى الامن رجل ١٥١ قلت والذي يظهر في توجيه الرفع

أن يكون رجلا فاعلا بفعل محذوف يفسره المذكور أي لا يدل رجل وفي توجيه الجر أن يكون على تقدير الأدلة رجل فحذف المضاف وأبقى المضاف إليه على حاله كافي قراءة من قرأ والله يريد الآخرة بالجر أي ثواب الآخرة ويدل على هذا المحذوف بدل والمعنى ألا تحصلون لي دلالة رجل واما رواية النصب فقد وجهها الخليل بما يقتضي أن تكون ألا للعرض وهو التقدير عنده ألا تروني رجلا هذه صفة فحذف الفعل مدلولاً عليه بالمعنى في توجيه الجوهري للنصب يقتضي أنه جعل ألا للتنبيه بوزنهم بعضهم أنه محذوف على شريطة التفسير أي الأجزاء الله رجلا جزاء خبر أو ألعلى هذا للتنبيه في العرض لان ألا التي للعرض لا تدخل على الجمل الانشائية من حيث

في شرح المفصل هذه الحروف يعني حروف التخصيص معناها الامر اذا وقع بعدها المضارع والتوبيخ اذا وقع بعدها الماضي ولما كان معناها في وجهها ذلك افتقرت الى وقوع الفعل بعدها وقال الرضي ولا يكون التخصيص في الماضي الذي فات الا انها كثيرا ما تستعمل في لوم المخاطب على تركه في الماضي شيئا يمكن تداركه في المستقبل فكانها من حيث المعنى للتخصيص على ما فات ولما استعمل في المضارع أيضا لافي موضع التوبيخ واللام على ما كان يجب ان يفعله المخاطب قبل أن يطلب منه فان خلا الكلام من التوبيخ فهو المرض اه (قوله الأرجلا جزاء الله خيرا الخ) قال السيرافي تبيت بالمثلثة ومعناه تستخرج الذهب من تراب الممدن من بات الشيء أي استخرجه ورد بان بعده نزلت وتقيم بيتي * وأعطها الاداة ان نصبت ورويه بالمثلثة الفوقية ويجاب بان يكون روي ما بعده المثناة الفوقية لا ردكون تبيت بالمثلثة لاحتمال أن يكون دخل هذا الشعر الاكفاء وهو اقتران الروي وهو الحرف الذي ينسب اليه القصيدة بروي مقارب له في المخرج أو الصفة كقول الشاعر

بنى ان البرشي هين * المنطق اللين والطعيم

حيث قرن روي الاول وهو النون بروي الثاني وهو الميم وهما متقاربان بالمخرج وفي الصحاح المحصلة المرأة التي تحصل تراب الممدن وأنشد هذا البيت وقال تبيت أي تفعل كذا والبيت مضمن في فيه العيب المسمى بالتضمين وهو افتقار آخر البيت إلى ما بعده ورواه برفع رجل ثم قال ويروي الأرجلا يعني هاتين رجلين ويروي الأرجل بمعنى امان رجل وفي الشرح والذي يظهر في توجيه الرفع أن يكون رجلا فاعلا بفعل محذوف يفسره المذكور أي لا يدل رجل وفي توجيه الجر أن يكون على تقدير الأدلة رجل فحذف المضاف وأبقى المضاف إليه على حاله كافي قراءة من قرأ والله يريد الآخرة بالجر أي ثواب الآخرة وتبيت بالمثلثة مضارع بات من أخوات كان وترجل خبره قال ابن السكيت شعر رجل ورجل اذ لم يكن شديد العودة ولا سبطا تقول منه رجل شعره واللمة بكسر اللام وتشديد الميم الشعر يجاوز شحمة الاذن وتقيم بالقاف المضمومة تكس من قمت البيت كنسته والاداة المطهرة ونضا ثوبه خلعه واعطاء الاداة كناية عن مؤالفة اياها قال الازهرى والبيتان لا عرابي لم يرد الفجور وانما أراد ان يتزوج امرأة تنعمه (قوله والأعلى هذا للتنبيه) لان ما بعده هاليس بمضارع ولا ماض يدني وانما هو دعاء (قوله لانه لم يرد أن يدعول جمل على هذه الصفة وانما قصده طلبه) في الشرح فيه نظر لان الدعاء يشعر بالطلب في بعض المقامات يعني طالب غير

ان العرض طالب والمطلوب اغما هو أمر يقع في الخارج والانشاء لا خارج له فيطلب وهو قال يونس ألا في البيت المذكور للتمني ونون الاسم للضرورة والافقد كان حقه البناء لانه مفرد وهو قول الخليل أولى في قول يونس لانه لا ضرورة في اضممار الفعل بدليل أنه يقع في سعة الكلام بخلاف التثنية في مثل هذا الجاء فانما يرتكب الضرورة الشعر ولا يرتكب في السعة واذا دار الامر بين وجه لا يفعله الا للضرورة ووجه سالم من ذلك فالجمل على الثاني أولى بلا شك وهو اضممار الخليل تروني أولى من اضممار غيره في جزى الله لانه في أي لان الشاعر لم يرد أن يدعول جمل على هذه الصفة حتى يضم الفعل الدعاء وانما قصده طلبه

واضمار الخليل موفى هذا القصد قلت وفيه نظار لان الدعاء يشعر بالطلب في بعض المقامات كقول السائل رحم الله امرأ
أعاني وهو هنا متأت بـ واما قول ابن الحاجب في تضعيف هذا القول ان يدل صفة لرجل في المنسوب في البيت فيقول
الفصل بين مبالغة المفسرة وفيه تسامح من جهة ان المفسر فعلا لاهي بأسرها وهو هي أجنبية فردود بقوله تعالى ان
امرؤ هالك ليس له ولد في فان هالك جملة نفس بـ رية وقد فصل بين الموصوف وهو امرؤ وصفته وهي ليس له ولد وحاصله منع
أن تكون المفسرة أجنبية أو منع الفصل بـ مع أجنبيتها قلت وفيه نظار لاحتمال أن يكون قوله ليس له ولد جملة حالية
من الضمير المستتر في هالك كما صرح به بعض المعربين ونوزع في ذلك بأن المسند اليه حقيقة هو الاسم الظاهر المعمول
للمحذوف فهو الذي ينبغي أن يكون ١٥٢ التقييده اما الضمير في جملة مذكورة لغرض التفسير لا موضع لها فهي

كالمؤكد واذ ادار الامر
بين هذين فعمد الاسناد
أولى فلو كانت ضربت
زيد اضربت زيد العاقل
انبغي أن يكون العاقل
صفة للاول وهو ذا يشعر
بأن المفسرة غير أجنبية
على انه لو سلم كونها أجنبية
لا يضر فيما نحن فيه لانه
شعر ومثل ذلك مغتفر فيه
بـ ثم الفصل بالجملة لازم
وان لم تقدر مفسرة اذلا
تكون صفة لانها انشائية
وفيه نظار اذ لا يلزم من
امتناع كونها صفة وقوع
الفصل بالجملة لجواز ان تقدر
معمولة لقولا محذوف صفة
رجلا أي الارجل مقولا فيه
جزاه الله خيرا يدل لم يقع
فصل بجملة ولو سلم كونها
غير محكية بالقول جملة
معتزلة والفصل بـ ما مغتفر
وأقنع في الفصح نظاما وثرا
بـ الا بالكسر في الهمزة

المدعوبه كقول السائل رحم الله امرأ أعاني وهو هنا متأت اه وأقول فرق بين اضمار
الكلام بشئ وبين كونه مقصودا منه وكلام المصنف في الثاني لافي الاول ولا شك ان حذف
الفعل الدعاء على شريطة التفسير واقتراح الكلام معه بالا يقتضي الاعتناء بالدعاء والقصد
اليه وان أشعر ذلك بطلب الرجل المدعوله وقد ذكر المصنف هذا البيت في الجهة العاشرة
من الباب الخامس وذكر اضمار الخليل وضمير غيره وقال ان اضمار غيره أولى لان اضمار
الخليل تقدير فعل غير مذكور واعتراض على اضمار غيره بثلاثة أمور وأجاب عن الاول منها
والثاني دون الثالث وهو ان طلب رجل هذه صفة أهم من الدعاء له (قوله فردود بقوله
تعالى ان امرؤ هالك ليس له ولد) لان ليس له ولد صفة امرئ وقد فصل بينه وبين موصوفه
بجملة هالك المفسرة وفي الشرح وفيه نظار لاحتمال أن يكون ليس له ولد حالا من الضمير المستتر
في هالك كما صرح به بعض المعربين اه وأقول الذي صرح به هو أبو البقاء فانه قال ليس له ولد
الجملة في موضع الحال من الضمير المستتر في هالك اه لكن صاحب الكشف لم يرض ذلك
فانه قال ومحمل ليس له ولد الرفع على الصفة لا النصب على الحال ووافقه أبو حيان على ذلك
وقال التقطت اذ لان المعنى وان كان على التقييد لكن ذوالحال اما امرؤ وهو مذكور غير
مخصوصة واما ضمير هالك وهو مفسر غير مقصود وربما يدعى انه لا ضمير فيه لانه نفس الفعل
فقط (قوله ثم الفصل بالجملة لازم وان لم تقدر مفسرة اذلا تكون صفة لانها انشائية) في
الشرح فيه نظار اذ لا يلزم من امتناع كونها صفة وقوع الفصل بالجملة لجواز ان تقدر معمولة
لمحذوف هو صفة لرجلا أي الارجل مقولا فيه جزاه الله خيرا وأقول يجب ان هذا بان كلام
المصنف بناء على الاصل وعدم الحذف وعن ما قال المصنف بان الفصل هنا بالجملة على تقدير أن لا
تكون مفسرة اعتراض بجملة دعائية بين الصفة وموصوفها وذلك سائغ بخلاف الفصل بينهما
بالجملة المفسرة ولا نسلم ان هالك في قوله تعالى ان امرؤ هالك جملة بل هو مفسر لانه مفسر لفردة

(ال) بالكسر والتشديد

(قوله وانتصاب ما بعده في هذه الآية ونحوها على الاصح) هذا مذهب المبرد والزجاج

بـ والتشديد في اللام على أربعة أوجه أحدها أن تكون للاستثناء نحو فشر بوا منه الا قليلا
وانتصاب ما بعده في هذه الآية ونحوها في عما وقع فيه المستثنى منصوبا وان لم يكن الاستثناء متصلا بـ أي بالا على
الاصح في من الاقوال المذكورة في هذه المسئلة وما حكاه المصنف هو مذهب المبرد والزجاج ووجهه ان معنى الاستثناء
قائم بالا والعامل ما به يتقوم المعنى المقضى للاعراب وقد يقال عليه ينتقض بنحو ما قام أحد الأكر بالرفع على البديل اذ الاستثناء
بهم وجود ولا نصب وقال البصريون العامل فيه الفعل المتقدم أو ما فيه معنى الفعل بتوسط الاقوال ان الحاجب العامل
فيه المستثنى منه بواسطة الاقوال لانه ربما لا يكون هناك فعل ولا معناه والعمل موجود فنحو القوم الا يزيد الخوة

قال الرضى وللبصريين ان يقولوا ان في اخوتك معنى الفعل وان كان في اخوة النسب أى ينتسبون اليك بالاخوة قلت مثل هذا الا عند اريأى في مثل قولك هذه الايمان هذه الخشبة تجارة على ان كلام من القولين يرد عليه ما سبق وهو نحو ما فعلوه الا قليل وهو هذا معطوف على قوله أولا فشر بوا منه الا قليلا يعنى ان كون الاللا استثناء ثابت مع نصب المستثنى ورفعه كافى الايتين وهو ارتفاع ما بعدها في هذه الآية ونحوها على انه بدل بعض من كل عند البصريين ويصده انه أى البدل الواقع بعد الا لا ضمير معه في نحو ما جاءنى أحد الا زيد كما كان الضمير مع البدل في أكلت الرغيف ثلثه وهو وجوابه انهم لم يشترطوا الضمير في بدل البعض من حيث هو ضمير وانما اشترطوه من حيث كونه رابطا فاذا وجد الربط بدونه حصل الغرض من غير جود على اشتراط وجوده وهنا الربط متحقق بدونه وذلك لان الا وما بعدهما من تمام الكلام الاول والاخراج الثانى من الاول فعلم انه بعضه فحصل الربط بذلك ولم يحتاج الى الضمير بخلاف نحو أكلت الرغيف ثلثه فانه لا رابط فيه الا الضمير فاحتج اليه وهو يبعد القول بالبدل أيضا وهو مخالف للبدل منه في النفي والايجاب وهو محذور وقال الرضى ولا يمنع من التحالف مع الحرف المقتضى لذلك كما جازى الصفة نحو مرتب رجل لا طريف ولا كريم جاءت حرف النفي مع الاسم بعده صفة لرجل والاعراب على الاسم كذلك فجعل في نحو ما جاءنى أحد الا زيد قولنا الا زيد بدلا والاعراب على الاسم فارتفع ما بعده الا على البدلية عند البصريين كما عرفت وهو على انه معطوف على المستثنى منه والحرف عطف عند الكوفيين وهى عندهم بمنزلة لا العاطفة في ان ما بعدها مخالف لما قبله الكن ذلك أى ما بعد لا العاطفة في قولك جاءنى زيد لا عمرو وهو منى بعد ايجاب وهذا الذى نحن فيه وهو الواقع ١٥٣ بعد الا في نحو ما جاءنى أحد الا زيد وهو موجب بعد نفي كما فان

ومن صرح بانه الاصح بدر الدين بن مالك وجهه ما قاله الرضى ان الامعومة لمعنى الاستثناء محصلة له والاعمال ما به يتقوم المعنى المقتضى وان الانائية عن استثنى كما ان حرف النداء نائب عن أنادى وقال البصريون العامل الفعل المتقدم أو معناه بتوسط الالانه شئ يتعلق به الفعل معنى وقد جاء بعد تمام الكلام فشا به المفعول (قوله ويصده انه لا ضمير معه في نحو ما جاءنى أحد الا زيد) قال الرضى قال بعضهم لو كان بدل البعض وجب الضمير والجواب انه لم يحتاج الى الضمير لقربينة الاستثناء المتصل لا فادته ان المستثنى بعض المستثنى منه اه (قوله وانه مخالف للبدل منه في النفي والايجاب) هذا الاعتراض لتعجب وقد أجاب عنه السيرافى بانه بدل في عمل العامل فيه وتحالفه ما في النفي والايجاب لا يمنع ذلك كما لا يمنع تحالف الموصوف والصفة فيه ما نحو مرتب رجل لا كريم ولا ابيب والمعطوف والمعطوف عليه نحو يقوم زيد لا عمرو وأجاب عنه أيضا ابن عصفور بان الامع ما بعده بمنزلة غير فاذا قلت ما قام القوم الا زيد كانت قائم مقام غير زيد (قوله الثانى ان يكون بمنزلة غير) لا يريد ان الامع بمنزلة غير من كل وجه

قلت كان من حقه ان يشير بهذا الى ما بعد لا العاطفة لانه القريب وبذلك الى ما بعد الالانه بعيد بالنسبة الى الاول فلم عكس قالت لما كان ما بعد الا هو فرض المسئلة المحدث عن انزله منزلة القريب المشاهد الذى هو نصب العين فاشار اليه بهذا وما بعد لا العاطفة انما جاء بطريق العرض

٢٠ فى ل لغرض التشبيه فكان حقيقا بالبعد عن هذا المقام الذى هو بصدده فاشار اليه بذلك ويورد في مذهب الكوفيين يقولون أى قول العرب ما قام الا زيد وليس شئ من احرف العطف يلى العوامل في ذلك حكم على اما الاولى من قولك قام اما زيد واما عمرو بانها ليست حرف عطف وهو قد يوجب عن هذا الرد بانه أى بان العاطف الذى هو الا عندهم ليس تاليها أى تالى العوامل في التقدير وان ولها في اللفظ اذا الاصل ما قام أحد الا زيد وغايته ان المعطوف عليه حذف في اللفظ ولا محذور فيه الثانى ان تكون بمنزلة غير في ان ما بعده ما غير لما قبله اذا تا اوصفة كما بعد غير في مثل قولك مرتب رجل غير زيد ودخل عمرو ووجه غير الوجه الذى خرج به ولا يقتبر منه ما رتبه نفيوا ثباتا كما كانت الا في حالة الاستثناء وقد صرح غير واحد بان هذه وهى التى بمنزلة غير حرف بل صرح التفتازانى في حاشية الكشف عند الكلام على لا فارض ولا بكر بانه لا قائل باسميتها أقول لو ذهب اليه ذاهب لم يبعد فان قلت يمنع منه عدم الزام خفض ما بعده لو كانت اسماء بمعنى غير لكان ما بعده ما مضافا اليه فيخفض دائما قلت لكونها في صورة الحرف ظهر اعرابها فيما بعدها كما قيل في لا في نحو قولك زيد لا قائم ولا قاعدانه بمعنى غير وجه ل اعرابه على ما بعده بطريق العاربة على ما صرح به السخاوى في وصفها وبتاليها لا بها وحدها كما يعطيه كلام بعضهم قال ابن قاسم وهو تجوز في العبارة والتحقيق ان الوصف انما هو بابتاليها لا بها وحدها ولذلك ظهر الاعراب في تاليها وانما صرح ان يوصف بها وبتاليها لان

مجموعه ما يؤدى معنى الوصف وهو المغايرة هذا كلامه قلت ولو جعلت بمعنى غيرهما كما أشيرنا إليه لكان الوصف بها وحدها وتاليه التماز كرايين ما تعلقت به المغايرة لم يمنع منه مانع ولكن الذى قاله جماعة انه يوصف بها وبها لهما يجمع منكر أو شبهه أى شبه الجمع المنكر فيدخل تحته أمران أحدهما الجمع المعروف تميزا للفظ لا يخرج عنه عن معنى التكثير فهذا جمع معروف شبيه بالمنكر والآخر ما كان نكرة وليس بلفظ الجمع ولكنه فى معناه فهذا يصدق عليه أيضا انه شبه المنكر وسيدكر المصنف أمثلة الكل بمثل الجمع المنكر لو كان فيها آلهة الا الله لفسد تأفلا يجوز فى الالهة ان تكون للاستثناء لا يؤمن جهة المعنى اذ التقدير حينئذ أى حين اذ تكون للاستثناء الذى قضيه خروج المستثنى من المستثنى منه لو كان فيه ما آلهة ليس فهم الله لفسد تأو ذلك يقتضى يفهم انه لو كان فيها آلهة فهم الله لم يفسد وليس ذلك المراد بل المراد ان الفساد مترتب على تعدد الآلهة من حيث هو ولو لا من جهة اللفظ لان آلهة جمع منكرو فى الاثبات فلا عموم له فلا يصح الاستثناء منه ومن هنا أشكل كلام الترخشى على بعض العلماء وذلك انه قال فى الكشف فى تفسير سورة الحجر حيث تسلم على قوله تعالى انا أرسلنا الى قوم مجرمين الآل لوط الاستثناء ان كان من قوم فنقطع لوصفهم بالاجرام فاختلف الجنس وان كان من الضمير فى مجرمين فتصل كانه قيل الى قوم أخرجوا كلهم الآل لوط وحدهم وتقرير الاشكال ان النكرة فى الاثبات لا عموم لها والضمير العائد عليها كذلك لا عموم له فالتفريق مشكل وحاول الطيبي الجواب بان الضمير فى مجرمين وان كان معرفة فالتعريف فيه الجنس وآل لوط بعض منهم والمقصود الاخراج وهو حاصل هذا كلامه وقد يقال عليه انما يعبر الضمير ١٥٤ بعموم معاده والمعادى الآية ليس بعامة لكونه نكرة فى الاثبات كما قلنا فى ابن

عموم الضمير العائد عليه
والذى ينبغى الاعتماد عليه
فى الجواب ان يقال لا يمنع
عموم النكرة فى الاثبات
لمقتضى وهذا كذلك بدليل
آية لوط انا أرسلنا الى قوم
لوط والقصة واحدة ثبت
ان المراد من المنكر هنا
هو ذلك المعروف فعمت
النكرة فى الاثبات لقيام
دليل العموم وحينئذ اتجه
الفرق وذلك ان هذا
الظاهر العام بالفرض صار

ولا ينزلنا فى الاسمية لما فى حاشية التفاتنى عند قوله تعالى لا تفرحوا ولا تفرحوا ولا تفرحوا
باسمية الآلة غير وانما يريد انما ينزل غيرى مغايرة ما بعده ما قبلها ذاتا وصفة قال
ارضى أصل غير أن تكون صفة مقيدة لمغايرة مجرورها الموصوفها اما بالذات نحو مررت
برجل غير زيد واما بالصفة فتدخل بوجه غير الذى خرجت به وأصل الآلة هى أم أدوات
الاستثناء مغايرة ما بعدها ما قبلها نفيًا أو إثباتًا فلما اجتمع ما بعده الا وما بعده غير فى معنى المغايرة
جاءت الاعلى غير فى الصفة فصار ما بعده الا مغاير ما قبلها ذاتا أو وصفة من غير اعتبار مغايرته له
نفيًا أو إثباتًا وحلت غير الاعلى الا فى الاستثناء فصار ما بعده ما قبلها نفيًا أو إثباتًا
من غير اعتبار مغايرته له ذاتا أو وصفة الا ان حل غير على الا أكثر من حل الاعلى غير لان غير
اسم والتصرف فى الاسماء أكثر منه فى الحروف فلذلك تقع غير فى جميع مواقع الآلة (قوله)
لو قلت قام رجال الا زيد الم يصح اتفاقا هكذا وقع ذكر الاتفاق فى غالب النسخ واعترض عليه
بان عدم صحته اما من جهة ان الجمع المنكر فى الاثبات لا يستغنى عنه وهو ليس بمحقق عليه وانما

بعد تخصيصه بالمجرمين فى قوة قول مجرمى قوم لوط فلم يشمل الآل لكونهم غير مجرمين فاختلف الجنس هو
فتعين الانقطاع ويكون الارسال حينئذ فى معنى الاهلاك فقط وان عاد الاستثناء الى الضمير المستكن فى مجرمين وقد فرضنا
ان معاده عام يشمل الآل وغيرهم تحقق الاخراج من لفظ شامل للمستثنى فثبت الاتصال والمعنى انا أرسلنا الى قوم لوط الذين
منهم غير مجرمين وهم الآل المستثنون ومنهم مجرمون وهم الباقيون والارسال حينئذ ليس بمعنى الاهلاك كما كان فى الاول وانما
هو معنى البعث لاجزاء المحسنين واهلاك المجرمين فمأمله وعلى تقدير كون الجمع المنكر فى الاثبات لا عموم له لو قلت قام رجال
الازيد الم يصح اتفاقا ونقل هذا الاتفاق مشكل فقد حكى الاصوليون الخلاف فى عموم الجمع المنكر فى الاثبات قال التفاتنى
فى التلويح لاشك فى عمومهم معنى انتظام جمع من المسميات وانما الخلاف فى العموم بوصف الاستغراق والا كثرون على انه
ليس بعامة لان رجالا فى الجوع كرجل فى الواحد ان يصح اطلاقه على كل جمع كما يصح اطلاق رجل على كل فرد على سبيل
البدل وبعضهم على انه عند الاطلاق للاستغراق فيكون عاما هذا كلامه والمنقول عند النحاة ان مذهب الجمهور منهم ان
المستثنى واجب الدخول فى المستثنى منه وان المبرذخا فى ذلك ذاهبا الى انه يكتفى فى صحة الاستثناء بصحة الدخول
فما هذا الاتفاق الذى نقله المصنف وقد رأيت فى نسخة هذه البلاد هذا المحل وليس فيه لفظة اتفاقا بل وزعم المبرذخ ان الا
فى الآية للاستثناء وان ما بعده ما قبلها محذبان لوتدلى على الامتناع وامتناع الشئ انتفاؤه وزعم ان التفريق بعد ما جاز

وان لمحو لو كان معناه الازيد اجد كلامهم لوقوع التفرغ في النفي فكانه قيل في المثال ما كان معناه الازيد وفي الآية ما فهم ما آلهة الا الله وهذا كما جرى الزجاج التخصيص في قوله تعالى فلولا كانت قرية آمنت فنفعها ايمانها الا قوم يونس مجرى النفي فاجاز البديل في قوم يونس فان قلت هب ان الجمع المنكر هنا وقع في سياق النفي كما قاله المبرد فكان مستغفرا لا ان استثناء المفرد منه لا يجوز كما اذا قلت ما جاءني رجال لم يصح أن تقول الا عمرو ١٥٥ لان المعنى ما جاءني جماعة من هذا الجنس وعمر وليس جماعة

فلا يدخل فلا يستثنى على ما صرح به الرضي قلت قد اجاب عنه بقوله واما عدم دخول الله في الآية فلا يضرب المبرد لانه يكتفي في جواز الاستثناء بصفة

الدخول كما تقدم في قوله

أي يرد مذهب المبرد

فيهم أي الهرب

ولا يقولون لوجاءني ديار

أكرمه ولا لوجاءني من

أحد ولو كانت بمنزلة الثاني

لجاز ذلك كما يجوز ما فيها ديار

وما جاءني من أحد ولم ألام

يجز ذلك دل على عدم جوازه

على ان الصواب قول

سبويه ان الاو ما بعدها

صفة وللمبرد ان يقول

قد أجمعنا على اجراء النفي

المؤول مجرى النفي الصريح

في مثل أبي زيد الا القيام

فاجزنا التفرغ فيه قال

الله تعالى فاني أكثر الناس

الا كفورا وقال تعالى وياني

الله الا ان يتم نوره مع انه

لا يجوز ان يقال أبي ديار

المجي عواي من أحد الذهاب

فكان جوابكم عن هذا فهو

هو مذهب الاكثر كما صرح به التفتازاني في التلويح واما من جهة ان المستثنى يجب دخوله في المستثنى منه وهو ايضا ليس يتفق عليه فان بعض الاصوليين والمبرديكتفون بجواز دخول المستثنى في المستثنى منه ولا يشترطون وجوب ذلك ويمكن ان يجاب بان عدم صحته من جهة ان الجمع المنكر في الاثبات لا يستغرق لكن لما كان القول باستغراقه في غاية من الضعف لم يعتد به المصنف وصرح بالاتفاق (قوله ويرده انهم لا يقولون لوجاءني ديار أكرمه ولا لوجاءني من أحد أكرمه ولو كانت بمنزلة الثاني لجاز ذلك) يمكن الجواب عن هذا بان التفرغ والبديل في الاستثناء اتسع فيهما ما لم يتسع في ديار ومن الزائدة فلا يلزم من امتناع وقوع ديار ومن الزائدة بعد لو امتناع وقوع التفرغ والبديل في الاستثناء بعدها وانما قلنا انه اتسع في التفرغ والبديل ما لم يتسع في ديار ومن الزائدة لان ديارا يشترط فيه صريح النفي ومن الزائدة يشترط فيها صريح النفي أو النهي أو الاستفهام بهل والتفرغ والبديل في الاستثناء يشترط فيها كون الكلام غير موجب وفير غير الموجب بالنهي والاستفهام والنفي الصريح أو المؤول وقال ابن الصائغ قد يمنع عدم الجواز وخصوصا في الثاني على قول من جاز دخول لوفى حيز الشرط وجعل الشرط كالنفي ولو سلم عدم الجواز فقد يقال ان لو وان أفادت النفي فهي مع ذلك تفيد ان جوابها بحيث يقع على تقدير وقوع شرطها وكما يقع وقوع الالفاظ المختصة بالنفي مع الايجاب بمتنع وقوعها مع النفي المقدر فيه الايجاب اه وفي الشرح للمبرد ان يقول قد أجمعنا على اجراء أبي مجرى النفي الصريح وأجزنا التفرغ فيه فيه قال الله تعالى فاني أكثر الناس الا كفورا وقال تعالى وياني الله الا ان يتم نوره مع انه لا يجوز ان يقال أبي ديار المجي عواي من أحد الذهاب فما كان جوابكم عن هذا فهو جوابنا اه وقال الرضي أجاز المبرد رفع الله على البديل لان في لوم معني النفي اذهو لا متناع الشيء لا متناع غيره وهذا كما جرى الزجاج التخصيص في قوله تعالى فلولا كانت قرية آمنت مجرى النفي فاجاز البديل في قوم يونس والاولى عدم اجراء الشرط والتخصيص في جواز الابدال والتفرغ معهما مجرى النفي اذ لم يثبت اه وسيد كر المصنف قول المبرد وما فيه باسبب مما ذكره هنا في الباب الخامس في الجهة الاولى (قوله وابن الصائغ) هو بضاد مجمعة وعين مهملة على بن محمد بن علي بن يوسف السكاكي الاشبيلي قال أبو حيان سمعت عليه دروسا من كتاب سبويه وكان قد أخذ الكتاب عن الشلوبين بين قراءة وسماع وصنف شرح الجمل اتقن فيه وجمع بين شرحي السيرافي وابن خروف باختصار حسن ولم يتزوج قط وكان مواظبا على الصلاة في جماعة حسن الاخلاق توفي في شهر ربيع الاول سنة ثمانين وستمائة هكذا رأيت بخط والدي رحمه الله (قوله وهذا هو المعنى) الاشارة بهذا الى البديل والعوض واللام في المسئلة للعهد والمهود كون الاصفة بمنزلة غير وغلبنا بضم اوله وكسر ثانيه ان اريد مدح

جوابنا هو قال الشلوبين وابن الصائغ بضاد مجمعة وعين مهملة لولا لا يصح المعنى حتى تكون الابعني غير التي يراد بها عوض والبديل لا بمعنى غير التي يراد بها مطلق المغايرة فعلى هذا يكون المعنى في الآية لو كان فيها آلهة عوضا عن الله وبدا منه لفسدنا هو قالا وهذا هو المعنى في المثال الذي ذكره سبويه توطئة للمسئلة وهو لو كان معنار رجل الازيد لغلبنا أي رجل مكان زيدا وعوضا عن زيدا وليس المعنى لو كان معنار رجل مغاير لزيد لغلبنا فان هذا يصدق بما اذا كان زيدا يفهم اذ لا يستثنى عن وجود الرجل المغاير لزيد فقد ان زيدا منهم وليس هذا هو المقصود لغنا المقصود ان زيدا لم يكن معنار وكان رجل آخر مكانه لغلبنا انتهى

كلهمه الخ قلت وليس كما قاله بل الوصف في المثال وفي الآية مختلف فهو في المثال محصص مثله في قولك جاء رجل موصوف
بانه غير زيد وفي الآية مؤ كد مثله في قولك متعدد موصوف بانه غير الواحد وهكذا الحكم أبدأ ان طابق ما بعد الاموصوفها
فالوصف محصص له وان خالفه بافرااد أو غيره فالوصف مؤ كد ولم أر من أفصح عن هذا المكن الصويين قالوا اذا قيل له عندي
عشرة الادرمه فقد أقرله بتسعة كذا لانه قد أخرج من العشرة واحد كذا فان قال الادرمه كذا بالرفع فقد أقرله بعشرة كذا
ضرورة ان الكلام قد تم ولم يخرج من العشرة شيئا كذا لان المعنى عشرة موصوفة بانه غير درهم وكل عشرة فهي موصوفة
بذلك كذا فلم يخرج من العشرة بهذه الصفة شيء ولم تخصص بذلك كذا والصفة هنا مؤ كدة صالحة للاستسقاط مثلها في نفخة
واحدة كذا ضرورة ان أصل المعنى حاصل بدون ذكر الصفة كذا وتخرج الآية كذا وهي لو كان فيها آلهة الا الله لفسدنا على
ذلك اذا المعنى حينئذ لو كان فيها آلهة لفسدنا أي ان الفساد يترتب على تعدد الاله وهذا هو المعنى المراد ومثال الجمع
في المعرف الشبيهة بالمنكر قوله أنيخث فالقمت بلدة فوق بلدة * قليل بها الاصوات الابعامها كذا أنيخث ابركت والبلدة
الصدر يقال فلان واسع البلدة أي واسع الصدر والبلدة أيضا الارض يقول ابركت هذه الناقة أو هذه الابل فالقمت صدرها
على الارض ففيه جناس تام ١٥٦ وقليل بها الاصوات صفة لبلدة المجرور بالاضافة وبغام الناقة بضم الموحدة وبالغين

المجتمعة صوت لا تفصح به
فقد وقع الابعامها صفة لجمع
شبيهة بالمنكر كذا فان تعريف
الاصوات تعريف الجنس كذا
وحكم ما هو فيه حكم النكرة
كقوله

ولقد أمر على اللثيم بسبني
أي لثيم من اللثام والمعنى
في البيت ليس بها أصوات
الابعام الناقة أو الابل فإن
قلت لا خفاء بان الصفة في
البيت مخصصة لا مؤ كدة
مع انها مخالفة لموصوفها
اذ هي مفردة وهو جمع
فيلزم انهدام القاعدة التي

زيدو بفصحهما ان أريد زيمه (قوله قلت وليس كما قاله) لان المعنى يصح بدون كون الابعام
غير التي يراد بها البديل والعوض لان الوصف بالافي الآية مؤ كد صالح للاستغناء عنه فيكون
فساد السماء والارض الذي هو كناية عن فساد العالم مرتب على تعدد الالهة ووجود الشريك
وهو المعنى المراد ولانه لو كانت الافي الآية بمعنى غير التي يراد بها البديل والعوض لفسد المعنى
الآية لانه يصير معناها حينئذ لو كان فيه ما عد من الالهة بدل وعوض منه تعالى لفسدت
السماء والارض وذلك يقتضي عفوهم انه لو كان فيه ما اثنان هو تعالى أحدهما لم يفسد
وذلك باطل والجواب عن هذا ان معنى الآية حينئذ لا يقتضي هذا المفهوم لان معناها
لو كان فيه ما عد من الالهة دونه أو به دلا منه وحده تعالى لفسدت السماء والارض وذلك
طاهر (قوله أنيخث فالقمت الخ) أناخ الجمل أبركه والبلدة الاول الصدر والثاني الارض وبغام
الناقة بضم الموحدة التثنية وبالجملة صوتها التي لا تفصح به (قوله لو كان غيري الخ) سلمى
منادى محذوف الاداة والذهر نصب على الظرف وهو خبر كان والصارم السيف
القاطع والذكر من السيف ما كان ذاما وروني (قوله وهو لا يجري لو يجري النفي كما
يقول المبرد) هذا جواب عن سؤال مقدر هو ان تمثيل سيبويه بلو كان معنار جمل الازيد
لا يقتضي انه لا يشترط كون الموصوف بالاجما أو شبهه لان رجلا نكرة في سياق لو الجارية

بني المصنف عليها كلامه قلت البغام هنا متعدد بحسب المعنى فلا مخالفة في ومثال شبه الجمع قوله
لو كان غيري سلمى الذهر غيره * وقع الحوادث الا للصارم الذكر سلمى منادى محذوف حرف النداء أي يا سلمى والذهر
منصوب اما على انه ظرف مستقر خبر كان أي لو كان غيري موجودا في هذا الذهر الصعب وصح الاخبار به عن الجنة كما في
قولك نحن في يوم طيب واما على انه مفعول بفعل محذوف أي لو كان غيري يقاسي هذا الذهر ووقع الحوادث سقوطها وهي جمع
حادث وهي ما يطرق من الوقائع والنوائب والصارم السيف القاطع والذكر من السيف وكذا المذكور ما كان ذاما وروني
والمعنى لو كان غيري الموصوف بانه مغاير للصارم الذكر يقاسي شدا هذا الزمان ولو كان في هذا الذهر الشديد لغيره سقوط
النوائب لكن لم يغير في ذلك لما انا عليه من الصبر ونوبات الجنان كذا قال الصارم صفة لغيري كذا وغيري وان كان مفرد اللفظ
فهو متعدد المعنى فهو وشبهه بالجمع كذا مقتضى كلام سيبويه انه لا يشترط كون الموصوف جمعا أو شبهه لتمثيله بلو كان معنا
رجل الازيد كذا لغيره ورجل ليس بجمع قطعا كذا وهو كذا أي وسيبويه كذا لا يجري لو كذا من جهة دلالة النفي بحسب
المعنى كذا يجري النفي كذا الصريح كذا كما يقول المبرد كذا حتى يكون رجل شبيه بالجمع من حيث شموله لا لافراد لكونه نكرة في
سياق النفي كذا وتغارق الازيد كذا وهي التي يوصف بها أو بتاليها كذا التي بمعناها كذا من وجهين أحدهما انه لا يجوز حذف
موصوفها أي موصوف الا التي بمعنى غير كذا لا يقال جاءني الازيد كذا محذوف الموصوف كذا ويقال جاءني غير زيد كذا محذوف

مجرى

لا صلة غير في الوصفية وتطفل الاعلم في ذلك فلم تقو قوتهم وتظيرها في أي تظير إلا التي بمعنى غير في ذلك أي في وقوعها
صفة مع امتناع حذف موصوفها الجمل والظروف فانه اتقع صفات في مثل جاء في رجل أبوه كريم وهذا رجل في الدار فيجوز
يجوز ان تنوب عن موصوفات في فلا يجوز ان يقال جاء في أبوه كريم وهذا في الدار على حذف الموصوف وليس هذا الاطلاق
كما فقد قالوا في الجمل اذا كانت صفة لموصوف هو بعض من مجرور عن أو في متقدم جاز الحذف قياسا فالاول كقولهم
مناظن ومنا أقام أي منافريق ظعن ومنافريق أقام والثاني كقوله لوقت مافي قومها لم يتيم • يفضلها في حسب ومبسم
أصله لوقت مافي قومها أحد يفضلها لم تأثم فحذف الموصوف وهو أحد وكسر حرف المضارعة من تأثم وأبدل الهَمْزة بياء
لوقوعها ما كنه بعد كسرة وقدم جواب لو فاصلا بين الخبر المقدم وهو الجار ١٥٧ والمجرور والمبتدأ المؤخر وهو أحد

المحذوف وكذا قالوا في
الظرف أيضا كقوله
تعالى ومنادون ذلك وقوله
مافي القوم دون زيد أي
أحد دون زيد والثاني
انه لا يوصف به الا حيث
يصح الاستثناء فيجوز
عندي درهم الا دانق في
بكسر النون وفتحها وهو
سدس الدرهم ويقال
أيضا دانق بالف بعد النون
لأنه يجوز الادانق في
بالنصب على الاستثناء
لدخول الدانق في الدرهم
فيجوز الادانق في الدرهم
على الوصف لانه يمتنع
الاجيد في بالنصب على
الاستثناء لعدم شمول
الدرهم المنكر في سياق
الاثبات للجد وغير الجيد
فلا عموم فلا استثناء
فيجوز في عندى في درهم
غير جيد في برفع غير على
الوصف مع عدم صحة

مجرى النفي فتم كل رجل فيكون شبهه جمع (قوله وتظيرها في ذلك الجمل والظروف فانه اتقع
صفات ولا يجوز ان تنوب عن موصوفاتها) يعني الا اذا كان الموصوف بعضها من مجرور عن
أو مجرور بفي متقدم فالاول نحو مناظن ومنا أقام أي منافريق ظعن ومنافريق أقام ومنه
قوله تعال ومنادون ذلك أي ومنافريق دون ذلك والثاني كقوله
لوقت مافي قومها لم يتيم • يفضلها في حسب ومبسم
أي لوقت مافي قومها أحد يفضلها لم تأثم فحذف الموصوف وهو أحد وكسر حرف المضارعة
من تأثم وأبدل الهَمْزة بياء وقدم جواب لو فاصلا بين الخبر المقدم وهو الجار والمجرور والمبتدأ
المؤخر وهو أحد المحذوف والمبسم بكسر الميم وفتح الميم - ملة المكواة والجمال وهذا هو المراد هنا
يقال امرأه ذات مبسم اذا كان عليها اثر الجمال (قوله والثاني انه لا يوصف به الا حيث يصح
الاستثناء) قال الرضى مذهب سيدي به جواز وقوع الاصفة مع صحة الاستثناء قال يجوز
في قولك ما أتاني أحد الا زيدا ان يكون الا زيدا لا وصفة وعليه أكثر المتأخرين عسكاه بقوله
* وكل أخ مفارقة أخوه * البيت وقوله عليه السلام الناس كلهم هالكون الا العالمون (قوله
فيجوز عندى درهم الا دانق) الدانق بدل ملة ونون مكسورة وقد تفتح وقد يقال دانق
بالالف بعد النون هو سدس الدرهم فان قيل كم مقدار ما اعترف به قائل هذا الكلام أجب
بانه درهم كامل فان قيل ينبغي ان يكون درهما ينقص سدس الان ما بعد الا وهو دانق مطابق
في الافراد لما قبلها وهو درهم وقد سبق من المصنف ان ما بعد الا اذا طبق ما قبلها فالوصف
مخصص واذا كان الوصف هنا مخصصا كان معترفا بدرهم ينقص سدسا أجب بان الدرهم
لما كان ستة دنانق لم يطابق ما بعد الا لما قبلها فكان الوصف مؤكدا للمخصص (قوله
وقد يقال انه مخالف لقولهم في لو كان فيه - ما آلهة الآيات ولمثال سيمويه) يعني ان كون
الا لا يوصف به الا حيث يصح الاستثناء مخالف لقول النحاة في قوله تعالى لو كان فيه - ما آلهة
الا لله لفسد تان الاصفة ولمثال سيمويه لا الاصفة بلو كان معنارجل الا زيد اغلبنا فان كلا
من الآيات والمثال لا يصح الاستثناء فيه (قوله وكل أخ مفارقة أخوه الخ) الفرقان نجمان

الاستثناء ففارق الا في ذلك في قوله جماعات في منهم ابن مالك وغيره فيجوز وقد يقال انه مخالف لقولهم في لو كان فيها آلهة في الا الله
لفسد تأمل الآيات ولمثال سيمويه لو كان معنارجل الا زيد اغلبنا في فانه صرح بان الا فيها الاصفة مع تعذر الاستثناء لما عرفت
فان قلت اذا جاز وقوع الابعنى غير في مثال المصنف عندى درهم الا دانق فالتجربة درهم كامل والوصف مؤكدا لكل درهم
موصوف بانه غير دانق واذا كان كذلك انتقض ما قرره أولا من قاعدته القائلة متى طبق ما بعد الا موصوفها فالوصف مخصص
فان ما بعد الا في المثال المذكور وهو دانق مطابق لموصوفها وهو درهم باعتبار ان كلاً منهما مفرد قلت لما كان الدرهم في
معنى قولك ستة دنانق لم يقع ذلك التطابق معنى في وشرط ابن الحاجب في وقوع الاصفة تعذر الاستثناء في كافي الآيات
ومثال سيمويه في وجهه من الشاذ قوله وكل أخ مفارقة أخوه لعمري انك الا الفرقان في قال وفي البيت شذوذان وصف
كل دون المضاف اليه والمشهور في مفهله وصف المضاف اليه اذهو المقصود وكل لا فادة الشمول فقط والشذوذ الثاني الفصل

بالخبر بين الموصوف والصفة وهو قابل في الوصف هنا مخصص في المطابقة ما بعده الا وهو الفرقان ما قبلها في الاثنية لان المعنى كل اخوين متفارقان الا الفرقان والى فليس الوصف مؤكدا وانما هو مخصص في ثبوت من القاعدة في المتقدمة من انه متى طابق ما بعد الا موصوفها في الوصف مخصص والا فؤ كد والفرقان نجمان قريبان من القطب في الثالث من اوجه الاربعة ان تكون عاطفة بمنزلة الواو في التثنية في اللفظ والمعنى ذكره الاخفش والقراء او بعيدة بالتصغير والتأنيث وجعلوا منه في قوله تعالى ومن حيث خرجت فول وجهك شطر المسجد الحرام وحيثما كنتم فولوا وجوهكم شطره في ثلاثا ليكون للناس عليكم حجة الا الذين ظلموا منهم في قوله تعالى يا موسى لا تخف اني في الايمان لدي المرسلون الا من ظلم ثم بدل حسنا بعد سوء في غفور رحيم في اي ولا الذين ظلموا في الآية الاولى في الاية الثانية وفي كلام المصنف حذف عاطف في غير محله كما رأيت في وتأولهما الجمهور على الاستثناء المقطع وهو في الآية الثانية ظاهر لان الانبياء لا يصدر من احد منهم ظلم حتى يكون الاول شاملا لمن ظلم منهم ومن لم يظلم فيستثنى الظالم وانما المعنى لكن من ظلم من غيرهم في الكشف والاعمى لكن لانه لما اطلق في الخوف عن الرسل كان ذلك مظنة اطروا الشبهة فاستدرك ذلك والمعنى ولكن من ظلم منهم أي فرطت منه صفة غير عما يجوز على الانبياء كالذي فرط من آدم ويونس وسليمان واما الآية الاولى فمقتضى انها لا يكون المراد بالناس اليهود والذين ظلموا استثناء منهم أي لئلا يكون حجة ١٥٨ لاحد من اليهود في خلاف ما في التوراة من تحويل القبلة الى الميادين

منهم القائلين ما ترك قبلةنا الى الكعبة الامم الى دين قومه وحبالبلده ولو كان على الحق للزم قبلة الانبياء عليهم الصلاة والسلام وهذا تحويم على ان الاستثناء متصل وان المعنى الا الظالمين فانه يكون لهم حجة بما ذكره معلوم ان هذا ليس بحجة بل شبهة

معروفان قريبان من القطب الشمالي وقيل الا هنا الاستثناء على لغة من يلزم المعنى الالف في الاحوال كلها وقال الرضي قال الكسائي حذف منه الموصول الحرفي وبقي بعض صلته والتقدير الا ان يكون الفرقان ورد بان الحرف الموصول لا يحذف الا بعد الحروف التي تذكر في نواصب المضارع اه (قوله والوصف هنا مخصص) وذلك لان معنى ما قبل الا كل اخوين يتفارقان فاقبل الامطابق لما بعده في التثنية (قوله حجاج الخ) الحجاج بهمله فراء جيمين بينهم امثلة تحتية جمع حروج بضم المهملة وهي الناقة الطويلة والخنف الذل ونزى عطف على مناخة والمراد بالبلد هنا الارض والقفر المغارة لا ماء فيها ولا نبات (قوله وابن مالك وحمل عليه) كذا وقع في غالب النسخ وواو قبل حمل وانما لم يذكر ابن مالك مع الاصمعي قبل البيت لان ابن مالك لم يقل بزيادة الا في البيت السابق وفي بعض النسخ وابن مالك حمل بغير وواو (قوله ارى الدهر الامجنونا باهله) هذا صدر بيت عجزه * وما صاحب الحاجات الامعذبا * والمنجنون الدولاب الذي يدور بما عليه والتقدير الا يدور دوران منجنون

والا

ظاهرة البطلان يسوفونهم اساق الحجة والبرهان فان اريد بالاولى

الحجة الحقيقية ومثل هذه الحجة لم يجمع بين الحقيقة والجاز والالم يصح الاستثناء قال التفارقي ولا مخصص سوى ان يراد بالحجة المتسلك حقا كان أو باطلا ومن ههنا ذهب بعضهم الى ان هذا من قبيل ولا عيب فيه من غير أن سيوفهم * بين فلول من قراع الكتائب في الرابع من اوجه الا ان تكون زائدة قاله الاصمعي وابن جني وحمل عليه قوله في أي قول ذي الرمة في حجاج ما تنفك الامناخة * على الخسف أو نرى به باله انقراض الحجاج جمع بحاء مهمل في الاول وجيمين بعده جمع حروج بضم الحاء وهي الناقة الطويلة على وجه الارض والخسف النقيصة وليس المراد بالبلد المسكان الذي يقيم فيه جمع من الناس يتخذونه وطنا وانما المراد بها الارض فقد تطلق البلدة والبلدة على مطلق الارض والقفر المغارة لا نبات فيها ولا ماء ووجه ما ذهب اليه الاصمعي وابن جني من زيادة الا في هذا البيت ان المراد وصف تلك الابل بأنها لا تنفك عن اناختها على حالة غير مرضية أو السير بها الى أرض خالية من نبات ترعاه وما نشر به وانما يتبادى هذا المراد بزيادة الا في قوله أيضا في ابن مالك وحمل عليه قوله ارى الدهر الامجنونا باهله * وما صاحب الحاجات الامعذبا * ارى الدهر منجنونا أي مثل الدولاب الذي يدور بما عليه فتارة يجعل السافل عاليا وتارة يعكس فيرد العالي سافلا ولا استقامة له في المعنى الا بالزيادة فيجعل البيت عليها وانما المحفوظ وما الدهر * ومثل هذا لا ترد به رواية ابن مالك فهو عدل ثقة حافظ

ثم ان ثبت روايته فيخرج على ان ارى جواب القسم مقدر وحذفت لا تحذفها في ثالثه فتتوهم وانما قدر القسم ليكون
حذف لا جاري الى القياس يعود على ذلك في النافي المحذوف الاستثناء المفرغ في النفي لافي الايجاب
وهو اما بيت ذى الرمة وهو الرمة بالضم قطعة من جبل وتكسر وبه سمى ذى الرمة كذا في القاموس وقيل غلط منه وليس
بسدب لانه من فصحاء العرب وان كان بعضهم غمزه بمخالطة البقالين يريد الزياتين الذين هم من الحاضرة وفتح هذا الباب
يطرق الى القدرح في كل ما يتسلك به من كلام العرب وقيل غلط في من الرواة وان الرواية بالالتوين على انه اسم
لاحرف في أى شخصه وهذا أيضا ليس بجيد اذ لا تعدح رواية في أخرى وقيل تنفك تامة بمعنى ما تنفصل عن التعب
أوما تنفك منه فنفسه ان في باق على حاله لا ايجاب معه وليس كالنفي الداخل على تنفك الناقصة فانه بقيد الايجاب الدائم من
حيث ان معنى الناقصة نفي والنفي اذا دخل على النفي اقتضى الاثبات المستمر ومناخه حال في وهذا وجه حسن لا غبار
عليه ولا كلفة فيه وقال جماعة كثيرة هي ناقصة والخبر على الخسف ١٥٩ ومناخه حال في من الضمير المستكن

في الخبر قدمت عليه وهو هذا
فاسد بقاء الاشكال في
وهو ارتكاب التفرغ
في الايجاب في اذ لا يقال
جاء زيد الاراكبا لما
يلزم عليه من ارتكاب
المحذور المذكور وقد
يقال عليه ان ابن الحاجب
ذكر ان الاستثناء المفرغ
يقع في الايجاب بشرطين
أحدهما أن يكون فضلة
لا عمدة والثاني أن تحصل
به فائدة فلا يجوز ضربت
الازيدا اذ من المحال أن
تضرب جميع الناس
الازيدا ويجوز قرأت
اليوم كذا لانه يجوز ان
يقرأ في جميع الايام الا
في ذلك اليوم ومن هنا

والا يذهب معه ذبا أي تعذبا كذا ذكر المصنف في أوضح المسالك (قوله ثم ان ثبت روايته
فيخرج على ان ارى جواب القسم مقدر) يعني ليكون حذف لا النافية على القياس وفي
الشرح وقوله فيخرج خبر مبتدأ محذوف يعود الى الرواية أي ان ثبت روايته فهي تخرج
على حذف قوله ومن عاد فينتقم الله منه وأقول قد عرفت ما في مثل هذا الكلام في الالحقة
عند قوله وعلى هذا فيكون فلا تطول باعاده (قوله وقيل غلط) قال الاصمعي ان ذا الرمة غلط
اذ لا نقول جاء زيد الاراكبا (قوله ومناخه حال) يعني من الضمير في تنفك وقد جاء بالرفع أيضا
على انه خبر مبتدأ محذوف أي الا هي مناخه (قوله وهذا فاسد بقاء الاشكال) يعني الذي
لا جملته جاءت لافي البيت زائدة وهو وقوع الاستثناء المفرغ في الايجاب فان قيل ليس
الاشكال بيباق فان الاستثناء المفرغ يقع في الايجاب اذا حصلت الفائدة وكان المستثنى فضلة
كما صرح به ابن الحاجب واذا كان مناخه حالا كان فضلة وكان الكلام مفيدا قلنا يلزم عليه
عمل ما قبل الا فيما بعده لان على الحنف متأخر عن مناخه وهو حينئذ خبر تنفك وما قبل
الا لا يعمل فيما بعده الا اذا كان المستثنى أو المستثنى منه أوصفته ويلزم تقدم الحال على
عامله المعنوي ان كان مناخه حالا من المستثنى الجار والمجرور (قوله ومن العجب ان ابن مالك
على امامته ذكرها في شرح التسهيل من أقسام الا) لم يعمل ابن مالك وأقسام الا ولا قال
والاعلى أقسامه وذكر من تلك الاقسام الاتصروه وانما قال عند الكلام على تعريف المستثنى
بانه المخرج تحقيقا وتقدير من مذكور او متروك بالا وما بعناها وقول بالامتعلق بالخروج
واحتزرت بذلك من الاتي بمعنى غير والتي بمعنى الواو على مذهب الاخفش والتي بمعنى ان لم
كقوله تعالى الاتصروه والزائدة على مذهب الاصمعي وابن جني اه

﴿ألا﴾ بالفتح والتشديد

يصل اشكال ان مناخه حال لا خبر لانه اذا كان خبرا كان عمدة واذا كان حالا كان فضلة والمعنى مستقيم كقولك لا يزال زيد
شجاعا الا ماشاءا لكن يلزم على هذا تقديم المستثنى المفرغ وتقدم الحال على عامله المعنوي وكلاهما محذور عند البصريين
في تنبيه لبس من أقسام الا التي ذكرت أوجهها وهي الحرف البسيط التي في نحو الاتصروه فقد نصره الله وقد
مضى التنبيه على ذلك في ان المكسورة الخفيفة وانما هذه التي في الآية في كلان ان الشرطية ولا النافية في غيرانه
ادغمت النون في اللام لمكان التقارب فاشتبهت هذه لفظا ومن العجب ان ابن مالك على امامته في التي نشأ عنها تصنيف
الكتب التي هي مادة المصنف في تأليفه ولا سيما كتابه الذي نحن بصدده شرحه في ذكرها في شرح التسهيل من أقسام الا
وانا اظن أني وقت في شرح التسهيل على ما يدفع هذه البشاعة التي باحها المصنف ولكن لم استحضر ذلك الا ان وليس
هذا الشرح بيدي في هذه البلاد ﴿ألا﴾ بالفتح في الهمزة وهو التشديد حرف
تخصيص مختص بالرفع صفة حرف المرفوع وبالجل الفعلية في من حيث ان التخصيص طاب لامي بتجدد وهذا شأن

الفعلية لا الاسمية في الخبرية من حيث انه لا يطلب الا ما يفصل في الخارج والانشاء لا خارج له في كسائر أدوات
التخصيص فانها الطلب الفعل والحض عليه وهذا ظاهر اذا كان الفعل مضارعاً نحو الاتصلي أى صل وأما اذا كان ماضياً
فلانها تدخل عليه على معنى اللوم على تركه ولا يلام على تركه الا وهو مطلوب فتكون للطلب مطلقاً فاشبهت لام الامر
فاختصت بالفعل كما اختصت لام الامر به لكونها للطلب فان قيل طلب الفعل بعدمضى وقته مستحيل فلا يكون في هذا
الحرف اذا وقع بعده الماضى دلالة على الطلب فيتعذر النصب بعده عند وجود الفاء والجزم عند عدمه والجواب ما قاله
ابن الحاجب في أمالي المفصل لانها لا تنقل عن افادة معنى الطلب في الوقت الذي كان صالحه وانما وقع بعده الماضى
تنبيه على ان المطلوب منه ذلك فونه حتى انقضى وقته وصار كالتوبخ واللوم على ترك المطلوب فباعثار ما فيه من معنى
الطلب المقدر في وقته نصب جوابه بعد الفاء وجزم بغير فاء واستشعر المصنف نقصا يرد على قوله ان جميع أدوات التخصيص
مختصة بالجل الفعلية وذلك ان هلا من هذه الادوات وقد دخلت على الاسمية في البيت الذي ينشده فأجاب عن ذلك بأن قال
في فاما قوله ونبت لي ارسات بشفاعة الى فهلا نفس ليلى شفيها فالتقدير فهلا كان هو أى الشأن في فاما قد دخلت
على فعلية والاسمية في محل نصب خبر لكان المحذوفة وقد سبق له ان ضمير الشأن موضوع لتقوية الكلام فلا يناسبه
الحذف الا هم الا أن يقال حذف هنا تبع الحذف الفعل فاعتقر في وقيل التقدير فهلا شفعت نفس ليلى لان الاضمار من جنس
المذكور أقبس وشفيها على هذا خبر لمحذوف أى هي شفيها تنبيه ليس من أقسام الا التي في قوله تعالى قالت يا أيها
الملا ائني ألقى الى كتاب كريم انه من سليمان وهو انه بسم الله الرحمن الرحيم أن لا تعلموا على بل هذه كلمتان في اما لان الناصبة
ولا النافية أو ان المفسرة ولا النافية في ولم يذكر كرا في الخبرى الا الثاني قال وأن في أن لا تعلموا مفسرة أيضاً لا تعلموا لا تنكبوا
كما يفعل الملوك ثم قال يروى أن نسخة الكتاب من عبد الله سليمان بن دود الى بلقيس ملكة سبا السلام على من اتبع الهدى
أما بعد فلا تعلموا على وأتوني مسلمين ١٦٠ في ولا موضع لها على هذا وعلى الاول وهو أن تكون ان ناصبة

ولا نافية في فهمي في مع
ما دخلت عليه في محل
رفع في بدل من كتاب
على انه بمعنى مكتوب في

(قوله فهلا كان هو أى الشأن) فان قيل قد قال المصنف في ان المكسورة المشددة ان ضمير
الشأن موضوع لتقوية الكلام فلا يناسب الحذف أوجب بان ذلك في الحذف استقلالاً لا تبعاً
وهذا الحذف تبع لكان (قوله وعلى الاول فهمي بدل من كتاب) ويجوز ان يكون خبر المبتدأ

محذوف

على انه مصدر كانه قيل ألقى أن لا تعلموا على في وعلى ان الخبر بمعنى الطلب

أى هذا وان كان خبر جمعي في انتفاء العلوفه ومعنى النهى أى لا تعلموا على في بقريضة وأتوني في مسلمين ويجوز أن يكون في
محل رفع خبر مبتدأ محذوف أى هو أن لا تعلموا على اجازة أبو البقاء قلت وان على هذا هي الناصبة ولا النافية والخبر
بمعنى الطلب كما مر وقيل هو على حذف الجار أى بان لا تعلموا في محله أهو نصب أم جزم يجوز الامر ان على ما هو
معروف فان قلت بماذا يتعلق هذا الجار المحذوف قلت يجوز ان يتعلق بالقي والباء للظرفية أى ألقى الى في هذا المعنى
ويجوز أن يكون ظرفاً مستقراً في محل الحال من النائب والباء للمصاحبة أى ألقى الى كتاب كريم حال كونه ملتبساً
بالنهي عن العلموا على سليمان عليه السلام والامر بان اتا اليه مسلمين أو في محل رفع صفة ثانية لكتاب أى كتاب كريم
ملتبس بذلك في قوله تعالى وجدتم اوقومها يسجدون للشمس من دون الله وزين لهم الشيطان
أعمالهم فصددهم عن السبيل فهم لا يهتدون في أن لا يسجدوا لله الذي يخرج الخب في السموات والارض ويعلم ما تخفون
وما يعلنون في قراءة التشديد في وهي قراءة الجماعة الا الكسائي فانه قرأ بالتخفيف على أن الاحرف تنبيه أى يا حرف نداء
والمنادى محذوف أى يا قوم اسجدوا فيمكن ان فيها الناصبة ليس غير في وفي بعض النسخ لا غير وسيصرح المصنف في حرف
العين المحجة بان التعبير بذلك لحن وسعربك مواضع وقعت له من هذا النمط الذي ادعى أنه لحن ونقبه على كل في محله ان شاء الله
تعالى في ولا فيهم المحتملة للنفي فتكون الا في يسجدوا في محل نصب في بدل من أعمالهم في أى زين لهم الشيطان أن لا يسجدوا وما بين
البذل والمبدل منه معترض في أو في في محل رفع في خبر المحذوف في كما اجازة أبو البقاء التقدير هي ان لا يسجدوا في أى أعمالهم
أن لا يسجدوا في محتملة في للزيادة فتكون المحفوضة بدلا من السبيل في فيكون المعنى فصددهم عن السجود لله وقوله فهم
لا يهتدون معترض في أو مختلف في حاله كونها مقولاً في السؤال عنها في المحفوضة هي أم منصوبة في فتكون هذه الجملة
الاستهامية في محل رفع على انها محكية بالقول المبني للفعول ويحتمل أن تكون في محل جر بدلا من الجر وربني على ان الاصل

في جواب سؤالها أي جواب السؤال عنها فأضيف السؤال إليها للابسة وحذف المضافان والاستفهامية بدل من السؤال
 كأنه قيل في جواب أي مخفوضة أم منصوبة وقد مر مثله في أوائل الكتاب وهو ذلك على أن الأصل للآلام متعلقة
 بهتدون أي فهم لا يهتدون للسجود لله أو على أن الأصل للآلام متعلقة بزينة أو بصد ويجوز أن يكون الأصل مخافة
 أن يسجدوا فلا زينة والمحل نصب ليس إلا ﴿ (إلى) ﴾ حرف جر له ثمانية معان أحدها انتهاء الغاية الزمانية نحو اتقوا
 الصيام إلى الليل والمكانية نحو سجدوا إلى ألف سجدة وإذا دلت قرينة على دخول مابعد أي ما بعد إلى فيما قبلها نحو قرأت
 القرآن من أوله إلى آخره لأن الكلام مسوق لحفظ القرآن كله وذلك مناف لخروج الغاية أو على خروجه نحو تم
 اتقوا الصيام إلى الليل ومن ثم قالوا فيه دلالة على نفي الوصال وهو أن يصوم يومين من غير أن يفطر بالليل وذلك لأنه أمر
 بالصيام المغيب بالليل وذلك بطريقتين أحدهما وهو الإفطار ومبناه على أن الليل غاية للصوم وإلى متعلقة به وهو ظاهر قلت وبهذا
 اندفع ما قيل أن الانعام فعل مابه التمام وإنما يتحقق في الجزء الأخير وهو لا يتكرر والمغيب لا بد أن يتكرر قبل الغاية
 فكيف يكون الليل غاية لانعام ونحو فتنظرة إلى ميسرة لأن الاعسار ١٦١ علة الانظار وبوجود الميسرة نزول
 العلة ولو دخلت الميسرة

محذوف أي هو أن لا تنالوا على (قوله والآلام متعلقة بهتدون) ويجوز أن يتعلق بصدهم
 وإن يتعلق بزينة والآلام الداخلة على أن داخلة على مفعول له أي علة تزيين الشيطان لهم
 أو صدهم عن السبيل هي خوفه أن يسجدوا لله

﴿ (إلى) ﴾

(قوله نحو قرأت القرآن من أوله إلى آخره) القرينة هنا ذكر الآخر وجعله غاية وفي الشرح
 القرينة هنا كون الكلام مسبوقا لحفظ القرآن كله وذلك مناف لخروج الغاية اه وما قلناه
 أولى لتناوله نحو بعثك هذا الخاطئ من أوله إلى آخره ومما دلت القرينة على دخول مابعد
 قوله تعالى من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى والقرينة هي العلم بأنه لا يسرى به إلى البيت
 المقدس ولا يدخله (قوله أو على خروجه نحو تم اتقوا الصيام إلى الليل) القرينة هنا نص منفصل
 عن هذا النص هو النهي عن الوصال والمنع منه فلم يخرج الليل عن حكم الصوم لدخول فيه لأنه
 هنا غاية للصيام لكونه مما يتعدى لانتمام لأنه فعل الجزء الأخير وهو لا يتعدى والغاية لا بد أن يكون
 ممتدا (قوله ونحو فتنظرة إلى ميسرة) فإن الغاية لو دخلت هنا في حكم ما قبلها لوجب الانظار
 حالة الميسرة أيضا وذلك يؤدي إلى عدم المطالبة وتقويت حق الدائن (قوله وذلك إذا ضمنت
 شيئا إلى آخر) يعني في كونه محكوما به على شيء أو محكوما عليه بشيء أو متعلقا بشيء سواء كان من
 جنسه أو لم يكن (قوله ولا يجوز إلى زيد مال تريد مع زيد) لأن زيد لم يضم إلى آخر شيء مما ذكرنا

٢١ في ل من الجنس كما تقدم ولا نحو من بالنهار إلى الليل وقيل لا يدخل مطلقا سواء كان من الجنس أولا ولا وهو
 الصحيح لأن الأكثر مع القرينة عدم الدخول فيجب الحمل عليه عند التردد في الدخول الحاقا للقرينتين بالاعم الأغلب وحينئذ
 فلا دليل في قوله وأيديكم إلى المرافق على أحد الأمرين فأخذ الجمهور بالاحتياط فحكموا بدخولها في الغسل وأخذ
 داود وزفر بالمتيقن فلم يدخلوها وبعضهم يرى أن الغاية للاستقاط لا للغسل وسيأتي الكلام في ذلك والثاني في من معاني
 إلى المعية وذلك إذا ضمنت شيئا إلى آخر سواء كان من جنسه أو لم يكن إذا كان الضم باعتبار معنى يتعلق بدينك
 الشئيين ويؤبه قال الكوفيون وجاعة من البصرين في قوله تعالى حكاية عن عيسى عليه الصلاة والسلام قال
 من أنصاري إلى الله أي مع الله فضم الانصار إلى الله باعتبار معنى النصر المتعلقة بالله وبهم وقولهم أي قول العرب
 الذود في باعجم الأولى وأعمال الثانية إلى الذود بـ وفي القاموس الذود ثلاثة أبعرة إلى العشرة أو خمسة عشر
 أو عشرين أو ثلاثين أو مابين الثنتين والتسع مؤنث ولا يكون إلا من الإناث وهو واحد وجمع أو جمع لا واحد له من لفظه
 أو واحد جمعه أذواد وقولهم الذود إلى الذود يدل على أنهم في موضع اثنتين لأن الثنتين إلى الثنتين جمع إلى هنا كلامه
 فقد ضمنت أحد الذودين إلى الآخر باعتبار معنى يتعاق بالطرفين وهو الجمع ولا يجوز إلى زيد مال تريد مع زيد مال لأنه لم

العلمة ولو دخلت الميسرة
 فيه لكان منظره في حالتي
 العسر واليسر في عمل
 عليها أي على القرينة
 الدالة على الخروج أو
 الدخول وهذا جواب إذا
 من قوله وإذا دلت قرينة
 في الإتيان بتدل قرينة لا على
 الدخول ولا على الخروج
 وهذا كناية عن عدم اقترينة
 اذ انتفاء دلالتها لازم
 لعدمها في قليل يدخل في
 ما بعد إلى فيما قبلها فإن
 كان من الجنس في نحو سر
 بالنهار إلى وقت العصر
 في وقيل في يدخل
 في مطلقا أي سواء كان

يضع ضم أحدهما إلى الآخر باعتبار معنى يتعلق بهما قال بعضهم والتحقيق انه في هذا الوجه أيضا يعني الانتهاء أي من بضيف نصرته أي إلى نصرته الله والذود مضافة إلى الذود وقيل إلى الله في تلك الآية يتعلق بمحذوف حال من الياء من أنصاري أي من أنصاري ذاهبا إلى الله ملتحجا إليه فان قلت على أي شيء انتصب مضافة في قول من قدرها في قولهم الذود إلى الذود ابل فانه لا يلوح فيه إلا الحالية وليس ثم إلا المبتدأ وهو لا يكون صاحب حال قلت هو حال من ضمير مفعول محذوف والتقدير أعينها مضافة إلى الذود والثالث من معاني إلى التبيين وهي المينة لفاعلية مجرورها أي لكونه فاعلا بحسب المعنى للحدث الذي تعلقت به إلى بعد ما يفيد حبا أو بغضا من فعل تحجب نحو ما أحب زيدا إلى وما أبغض عمر إلى فقد بينت إلى في ذلك ان المجرور به فاعل للحب والبغض المدلول عليه ما بفعل التحجب أو واسم تفضيل رب السجن أحب إلى كما عرفت بالي ان مجرورها وهو المتكلم ١٦٢ المراد به يوسف عليه الصلاة والسلام هو الفاعل يعني للحدث الذي دل

عليه أحب إلى الرابع من معاني إلى هو مرادفة اللام نحو والامر إليك فانظري ماذا تأمرين والاصل في هذا اللام قال تعالى لله الامر من قبل ومن بعده هذا مثل ابن مالك وهو قيل هي في الآية على بابها ولا انتهاء الغاية أي والامر بمتنه إليك وقدره بعضهم موكول إليك ويحتمل ان يقدر راجع أي قد عرضنا ما عندنا من الرأي في المحاربة والامر راجع إليك ويقولون اجد إليك الله سبحانه وقد يتوهم ان إلى فيه بمعنى اللام وانما هو على التضمن أي أنهى إليك حده والخامس من معاني إلى هو موافقة

انه يضم إليه فيه فان قيل لم لا يكون قوله ولا يجوز إلى زيد مال اعتراضا على كون إلى بمعنى مع فكأنه قال ولا يجوز إلى زيد مال زيد مع زيد مال ولو كانت إلى بمعنى مع لجاز ذلك قلنا انما جاءنا لبيان ما احتزرناه تفيد الضم لانه وقع اخر اجابه في كلام الفراء فانه قال وانما يجعل إلى كمع اذا ضمنت شيئا إلى شيء كقول العرب الذود إلى الذود ابل فان لم يكن ضم لم تكن إلى كمع فلا يقال في مع فلان مال كثير إلى فلان مال كثير اه وقال الرضي والتحقيق ان إلى هذه بمعنى التي قيل انها بمعنى مع لانتهاء في قوله تعالى ولانا كلاً أموالهم إلى أموالكم أي تضيفونها وقوله تعالى إلى المرافق أي مضافة إليها وقولهم الذود إلى الذود ابل أي الذود مضافة إلى الذود اه والذود من الابل ما بين الثلاث إلى العشرة وهي مؤنثة لا واحد لها من لفظها واذله الأولى مجبة والثانية مهيولة وفي الجني الداني وتأول بعضهم ما ورد من ذلك على تضمنين العامل وبقاء إلى على أصلها والمعنى في قوله تعالى من أنصاري إلى الله من بضيف نصرته إلى نصرته الله وإلى في هذا أبلغ من مع لانك لو قلت من ينصرني مع فلان لم يدل على ان فلانا وحده ينصرني ولا بد بخلاف إلى فان نصرته ما دخلت عليه محققة واقعة مجزوم بها ذا المعنى على التضمنين من بضيف نصرته إلى نصرته فلان اه (قوله بعد ما يفيد حبا أو بغضا من فعل تحجب أو واسم تفضيل من بضيف يعني بعد فعل تحجب أو واسم تفضيل من الحب أو البغض ففي العبارة أدنى تسامح وقد يقال المراد ما يفيد بالوضع فلا تسامح وانما بينا كلامه في هذا المساقال ابن مالك في شرح التسهيل ونهت بقولي وللتبيين على المتعلقة في تحجب أو تفضيل بحب أو بغض مبينة لفاعلية مضمونها (قوله فلا تتركني بالوعيد الخ) الوعيد التهديد والمطلي المدهون وفي الصحاح والقار القبر وقبرت السفينة طليتها بالقار (قوله قال ابن مالك ويمكن ان يكون منه ليجمعنكم إلى يوم القيامة) انما قال يمكن لاحتمال ان يكون إلى في الآية لانتهاء وضمن يجمعنكم معنى الضم وهو مما يتعدى إلى (قوله حذف وقلب) لانه حذف الحال أعني مضافا ودخل الباء على غير ما حذفها ان تدخل عليه لانه أدخلها على الضمير الذي كان مستترا في مطلي ورفع القار بمطلي

في والتعبير في الاول بمرادفة اللام وهما موافقة من باب التفتن في العبارة وكان يؤذ كره جماعة في قوله أي قول النابتة فلا تتركني بالوعيد كائن * إلى الناس مطلي به القار أجرب الوعيد التهديد ومطلي مدهون والقار والقير شي أسود يطل به الابل والسفن والاجر بوز الجرب وهو داء بظاهر الجسد معروف والمعنى كائن في الناس جبل أجرب جعل عليه القار وقال ابن مالك ويمكن ان يكون منه أي مما جاءت فيه إلى بمعنى في قوله تعالى ليجمعنكم إلى يوم القيامة أي في يوم القيامة وانما قال ويمكن ولم يجز بذلك لاحتمال ان يكون قوله ليجمعنكم ضمن معنى ايضنكم فعدي لاجل ذلك إلى أو تكون إلى متعلقة بمحذوف أي ليجمعنكم مضمومين إلى يوم القيامة أي إلى عرض هذا اليوم أو حسابه جعلنا الله من الفائزين فيه وعنه وكرمه وتأول بعضهم البيت على تعليق إلى بمحذوف أي مطلي بالقار مضافا إلى الناس حذف الشاعر متعلقا بالجار وهو مضافا وقاب الكلام لانه كان في

الأصل مطلي بالقار وفيه مبالغة لا تخفى **وقال ابن عصفور** هو **أي البيت** متأول **على** تضمين مطلي معنى مبغض **و** كذا قال الرضى **وجه** ان الى معناها يعني في هذا البيت وذلك ان معنى مطلي به القار **أجرب** مكره مبغض والتكرير به يعدي بالى قال تعالى **وكره اليكم الكفر** قلت ولوقيل بان الى متعلقة بمحذوف هو حال من اسم كان على حد الحال في قول امرئ القيس كان قلوب الطير رطبا ويا بسا * لدى وكرها العناب والحشف البالى أى كانتى مبغضا الى الناس بسبب الوعيد جعل أجرب طلي به القار أى جعل فيه أو ألصق به وبديل على مبغضا المحذوف ما ذكر بعده من الصفات الموجبة للتكرير والتبغيض لكان وجه افتأمله **وقال** **ابن عصفور** **ولو** صرح محي الى معنى في الجاز زيد الى الكوفة **أي** في الكوفة فلما نقله العرب وجب ان يتأول ما أوهم ذلك ولهذا ارتكب تأويل البيت بما ذكره **السادس** **من** معاني الى **ب** الابداء **أي** ابتداء الغاية **وقوله** **أي** قول ابن أحرر **وقوله** وقد عاليت بالكور فوقها **أي** سبق فلا يروى الى ابن أحرر **أي** فلا يروى **ب** معنى **وقوله** وعاليت بالكور رفعة والكور بضم الكاف الرحل مطلقا وقيل الرحل بادائه والجمع أ كوار وأ كور وكيران ويروى بفتح الواو مضارع روى بكسرهما اذا زال عطشه بالشرب وانما يتعدى بن تقول رويت من الماء مثلاً والشاعر عداه بالى فتكون بمعنى من التي لا ابتداء الغاية والمراد ان ناقة هذا الشاعر تشكو منه حيث جعل الكور ١٦٣ عليها قائلة لسان الحال أركبني فلا يترك

ركوبى ولا يعل منه على طريقة الاستعارة التمثيلية شئت حاله في ذلك بحال من يسقى من شئ فلا يروى منه وخرج ما في البيت على تقدير فلا يروى ظمونه الى حذف المضاف **السابع** **من** معاني الى **ب** موافقة عند كقوله **أي** كقول أبي كبير الهذلى **أم** لا سبيل الى الشباب وذكره **أشهى** الى من الرحيق السلسل **ر** حقيق صفة الجر والسلسل بسينين مهملتين ولا مين

وكان حقها ان تدخل على القار ويرفع الضمير على وهذا على رواية رفع القار وما على رواية جره فهو بديل من الضمير المجرور ولا قاب فيه **(قوله** **وقال ابن عصفور** هو على تضمين مطلي معنى مبغض) قال الرضى ان معنى مطلي به القار **أجرب** مكره والتكرير به يعدي بالى قال الله تعالى **وكره اليكم الكفر** وفي الشرح ولوقيل بان الى متعلقة بمحذوف هو حال من اسم كان كافي قوله

كان قلوب الطير رطبا ويا بسا * لدى وكرها العناب والحشف البالى

أى كانتى في حالة كوني مبغضا الى الناس بسبب الوعيد جعل أجرب طلي به القار أى جعل فيه أو ألصق به وبديل على مبغضا المحذوف ما ذكر بعده من الصفات الموجبة للتكرير به لكان وجهها اه وأقول هذا بعينه هو التأويل الذي نقله المصنف عن بعضهم الا ان ذلك التأويل فيه قلب وتأويل الشارح لا قلب فيه والحال المقدر في ذلك التأويل فيه قلب وتأويل الشارح لا قلب فيه والحال المقدر في ذلك التأويل مضافا وفي تأويل الشارح مبغضا **(قوله** **وقوله** وقد عاليت الخ) عاليت علوت والكور بضم الكاف وبالراء الرحل ويسقى بالمنة التحتية المضهومة والسبب المهملة الساكنة والقاف المفتوحة ويروى بفتح المثناة التحتية والواو مضارع روى بكسر الواو بمعنى زال عطشه والمعنى أركبني فلا يركبني **(قوله** **أم** لا سبيل الخ) الرحيق من أوصاف الجر والسلسل به مهملتين ولا مين السهل الدخول في الخلق

السهل الدخول في الخلق وهما سؤالا ان أحدهما ان معنى أشهى الى أحب الى وقد عرف ان الى المتعلقة بما يفهم حبا أو بغضاً من فعل تهب أو اسم تفضيل معناها التبيين فعلى هذا هي في البيت على باهم امينة لفاعلية مجرورها وليست قسما آخر ولا يحضر في جواب عنه الثاني ان جعل الى بمعنى عند يفضى الى كونها اسما وجوابه ان هذا الاطلاق مجازي وذلك لان بين عند والى اذا أريد به معنى الحضور تعلقا باعتبار الدلالة على أصل المعنى لكن دلالة عند عليه باعتبار نفسه ودلالة الى عليه بالنظر الى غيرهما وهو الجرور به فلما كان بينهما هذا التعلق قيل ان الى بمعنى عند على طريق التجوز وقد قال صاحب المفتاح المراد بـ تعلقات معاني الحروف ما يعبر به عنها عند نفسها بمعانيها مثل قولنا من معناها ابتداء الغاية وفي معناها الظرفية وكى معناها الغرض وهذه ليست معاني الحروف والالما كانت حروفاً لاسماء لان الاسمية والحرفية انما هي باعتبار المعنى وانما هي متعلقات معانيها أى اذا أفادت هذه الحروف معاني رجعت تلك المعاني الى هذه المتعلقات بنوع استلزام **الثامن** **من** معاني الى **ب** التوكيد وهى **أي** والى المفيدة للتوكيد هى **أي** الزائدة أثبت ذلك الفراء مستدلا بقراءة بعضهم **واجعل** **أي** أئدة من الناس تهوى اليهم بفتح الواو **على** انه مضارع هوى بكسرهما أى أحب اذا المعنى واجعل أئدة من الناس تهواهم أى تحبهم فالى زائدة للتوكيد **وقوله** **خرجت** **أي** هذه القراءة **على** تضمين تهوى معنى تميل **أي**

لهدى تهوى بالى كما بعدى غيل به اوفى حوائى المصنف على التسهيل فان قيل الاحسن فى قراءة تهوى ان يقال ضمن معنى
تسقط أى تسقط اليهم بسبب حبها لانه لم يطلب مجرد الميل الذى يدل عليه هوى بالكسر بل طالب الميل والائمان ليجروا وفقا
بالا فى المحب فالجواب ان معنى سقوط القلوب اليهم ميلها فلا يضمن معنى السقوط ولو كان التركيب واجمل طائفة لا يمكن
هذا التأويل قال وفى المصايح للوزير سأل الله ان يحب الحج الى عبادته وقيل الافئدة الجماعات فعلى هذا يقوى هذا التوجيه
قلت ويكون اطلاق الافئدة على الجماعات اطلاقا مجازيا من تسمية الشيء باسم جزئه كتسمية الزينة عينا أو على ان الاصل
تهوى بالكسر أى تسقط فقلت بالكسرة التى على الواو فتحة ويقلب الياء ألفا كما يقال فى رضى بكسر
الضاد وفتح الياء بوضا بفتحها وا ألف بعدها وفى ناصية ناصاة قاله ابن مالك وفيه نظر لان شرط هذه اللفظة تحريك الياء
فى الاصل كما فى رضى وناصية ١٦٤ وهذا غير موجود فى تهوى (أى) وبالكسر للهجرة

ووالسكون للهوى بفتح
جواب بمعنى نعم فتكون
لتصديق الخبر ولاعلام
المستخبر واوعد الطالب
وتقع بفتحها ولو قال فتقع بالفاء
ليكان أحسن بعد فام
زيد فتكون حينئذ
لتصديق الخبر بفتحها
قام زيد فتكون
اذن لاعلام المستخبر
واضرب زيد فتكون
اذن لوعد الطالب
وتخوهم بفتحها مثل يقوم
زيد وهل يضرب عمرو
ولا تضرب بكر بفتحها كما تقع
نعم بعدهن بفتحها وظاهر هذا
الكلام ان اى تقع بعد
الخبر موجبا كان أو
منفيا وبعد الامر والنهي
والاستفهام موجبا كان
مانعاق به أو منفيا فان

وفى الشرح معنى أشهى الى أحب الى وقد عرف ان الى المتعلقة بما يفهم جبا أو بغضامن فعل
تجيب أو اسم تفضيل معناها التبيين فعلى هذا تكون الى فى البيت مبنية لغاية مجرورها
وليست قسما آخر اه وأقول قد قررنا فيما سلف ان الى التى للتبيين متعلقة بفعل تجيب
أو اسم تفضيل من نفس الحب أو البغض أو من لفظ موضوع بمعنى أحدهما والى فى البيت
ليست كذلك بل متعلقة باسم تفضيل من الشهوة (قوله وفيه نظر لان شرط هذه اللفظة
تحريك الياء فى الاصل) أجاب ابن الصائغ عن هذا بان سكون الياء فى تهوى عارض للاستئصال
وأصلها الحركة وأقول فى هذا الجواب نظر لان سكون تهوى العارض للاستئصال هو سكونه
عن الحركة الاعرابية وتلك عارضة ليست هى له فى الاصل لان الكلمات قبل التركيب
ليست بعدية

(أى بالكسر والسكون)

(قوله واذا قيل اى والله ثم أسقط الواو جازا سكان الياء وفتحها وحذفها) اما سكونها فقال
الرضى للبالغة فى المحافظة على حرف الايجاب بصون آخرها عن التحريك والحذف وان كان
يلزم ساكنان على غير حده لانهما فى كلمتين أجرى لهما مجرى كلمة واحدة كالضالين كفى ها الله
وهو أيضا من خصائص لفظة الله اه واما فتحها فتبيننا لحرف الايجاب واما حذفها
فلاساكنين (قوله وعلى الاول فيلتقى ساكنان على غير حدهما) أى على غير حد التقاءهما
لان الحد لا لتقاء الساكنين لاهما وحدهما التقاءهما ان يكونا فى كلمة ويكون الاول منه ما حرف
اين والثانى منه ما مدغما فى آخر نحو دابة وخويصة وحروف اللين الالف والواو والياء
السواكن سواء كان قبل الواو والياء حركة من جنسهما أو لم يكن

(أى بالفتح والسكون)

نعم تقع فى هذه المواضع كلها بوزعم ابن الحاجب انه انما تقع بعد الاستفهام نحو ويستنبونك احق (قوله)
هو قل اى وربى انه لحق ولا تقع عند الجميع لان ابن الحاجب ولا غيره لا قبل القسم واذا قيل اى والله ثم أسقط الواو
التي للقسم قلت اى الله جازا سكان الياء أى النطق بها ساكنة كما كانت قبل حذف الواو والقسم بفتحها كما فتحتون
من مع لام التعريف والفتح هنا الامرين أحدهما المحافظة على تميم اسم الله كاذ كروا فى ألم الله والاخر انزال الثقل
الناسئ عن اجتماع كسرتين كما ذكر وافي ومن الناس بل الثقل هنا أشد لان أولى الكسرتين على الهمزة والاخرى على ياء
بفتحها لا لتقاء الساكنين لاعتلاها وعلى الاول وهو اسكان الياء تبقى ساكنة فيلتقى ساكنان على غير حدهما
لان الساكنين ليسا فى كلمة كفى الضالين وعمود النوب وانما هما فى كلمتين كفى التفت خلقنا البطان (أى)
بفتح الهمزة والسكون للياء بفتحها وجهين وهو خبر أول لقوله أى وما بينهما معترض أى أعني بالفتح والسكون
به لضبط النطق بهذه الكلمة والخبر الثانى قوله بفتحها موضوع بفتحها البعيد أو القريب أو المتوسط وهذا

مبنى على خلاف في ذلك فان من الناس من ذهب الى انه النداء البعيد ومنهم من قال هي لنداء القريب ومنهم من قال هي لنداء المتوسط وقال الشاعر **لم تسمي اى عبد في رونق الضحى * بكاء حلمات لمن هدير** عبد مرخم عبدة اسم امرأة ورونق الضحى حسنه وبريقه والضحى هو حين تشرق الشمس قال في الصحاح هو مقصور يذ كرو يؤنث فن أثبت ذهب الى انه جمع ضحوة ومن ذكر ذهب الى انه اسم على فعل مثل صرد ونغر والهدير صوت الحمام وهو المراد في البيت والهديل أيضا فرخ كان على عهد نوح عليه الصلاة والسلام فصاده جرح من جوارح الطير قالوا وليس من حمامة الا وتبكي عليه قال الشاعر **وما من تهتفين به انصر * باسم عجايبك من هديل** كذا في الصحاح وليس في البيت الذي انشده المصنف ما يعين حال المنادى من قرب أو بعد أو توسط **وفي الحديث اى رب** وانامعهم وفيه أيضا قوله عليه الصلاة والسلام يخاطب عمة أبا طالب أى عم قبل لاله الا الله ووقع لى في تعليق على البخارى المسمى مصابيح الجامع وأى هنا النداء القريب ولا يخفى ما فيه من اللطافة **وقد غدا ألفها** أى هزتم افتكون بعدها ألف تليها الياء وظاهره ان هذا الحكم ثابت مع كون اللب بعيدا والقريب أو المتوسط على الخلاف الذى ذكره وفي ذلك نظر **وحرف** تفسير **بالرفع عطف** على الخبر الثانى وهو قوله **حرف لنداء البعيد** تقول عندى عبيد **بعين وسين مهماتين وجيم ودال مهملة على زنة جعفر** أى ذهب **وفي القاموس** العبيد الذهب والجوهر كاله كالدر والياقوت **وغضنفر** ١٦٥ **بعين وضاد مهمتين مفتوحتين ونون ساكنة وفاء مفتوحة وراء**

يؤى أسد وما بعدها عطف بيان على ما قبلها أو بدل لا عطف نسق **وأى** حينئذ من حروف العطف **وخلافا للكو فين وصاحبي المستوفى والمفتاح** **وأى** العباس المبرد على ما حكاه ابن خالويه عن أبى عمرو الزاهد عنه **ولا نالم زعاطفا يصلح للسقوط دائما** **وأى** تصلح للحذف دائما فلا تكون حرف عطف واحترز بقيد الدوام من العاطف الذى

(قوله لم تسمي الخ) عبد مرخم عبدة والرونق الحسن والضحى وقت اشراق الشمس يذ كر نظر الى انه اسم كصرد ونغر ويؤنث نظرا الى انه جمع ضحوة والهديل بالمهملة صوت الحمام وفي بعض النسخ الهدير بالراء وهو أيضا صوت الحمام (قوله وقد غدا ألفها) حكى ذلك الكسائى وقال بعضهم يجوز مدها اذا بدت المسافة فيكون المد فيها دليلا على البعد (قوله وحرف تفسير) وهى أعم من ان المفسرة لانها تدخل على الجملة سواء المفرد بعد القول وغيره بخلاف ان فان لها شرط وان تقدم الكلام عليها وذهب قوم الى ان أى التفسيرية اسم فعل معناه عوا وافهموا (قوله لا نالم زعاطفا يصلح للسقوط دائما) ولا عاطفا ملازم العطف الشئ على مرادفه انما قال دائما لان الواو تصلح للسقوط في بعض الاوقات وذلك اذا وقعت بين الاخبار نحو زيد كاتب وشاعر أو بين الصفات نحو الى الملك القرم وابن المهام * وليت الكثيرة في المزدحم وانما قال ملازما لان العاطف قد يعطف الشئ على نفسه نحو وما أدراك ما يوم الدين ثم ما أدراك ما يوم الدين وقد يعطف الشئ على مرادفه نحو * وأنى قولها كذبا ومينا * (قوله وترمينى بالطرف الخ) ترمينى بالطرف أى تشيرين الى به وتقليبنى أى تبغضيننى يقال قلاه قلى وقلاء بكسر القاف مع القصر والمد (قوله لان اذا ظرف لتقول) يعنى وفاعل تقول المخاطب فكذلك يصلح للسقوط في بعض الاوقات دون بعض كالعاطف المتوسط بين الاخبار فى مثل قولك زيد قائم وقاعد وضاحك وبالك والصفات نحو مرت برجل فقيه وكاتب وشاعر **ولا عاطفا ملازم العطف الشئ على مرادفه** **وأى ملازمة لذلك** فلا تكون حرف عطف واحترز بالملازم مما يعطف الشئ على مرادفه تارة دون أخرى كقوله * وأنى قولها كذبا ومينا * فانما كما تعطف هذا تعطف غيره فلبست ملازمة لعطف المرادف **ويوقع** أى **تفسير الجمل** أيضا كقوله وترمينى بالطرف أى أنت مذنب * وتقليبنى لكن ابالك لا قلى **ترمينى تشيرين الى وتقليبنى** أى تبغضيننى يقال قلاه قلى وقلاء بكسر القاف مع القصر والمد وقلاء لغة طيى واصل لكن لكن انما حذفت الهمزة والقيمت حركتها على نون لكن فتلاقت النونان فكان الادغام وقد مر الكلام على ذلك فى ان المكسورة الخفيفة ومران المصنف اختار ان الهمزة حذفت اعتبارا وتقدم المفعول لرعاية القافية والمعنى لكن اننا أقلبك **ويؤى** أى **بعد** تقول وقبل فعل مسند للضمير حكى الضمير وهو فى عبارة المصنف للتكلم **وتقول اسمك كتمته الحديث** أى سأله كتمانته يقال ذلك بضم التاء **من سأله** كأنها كذلك فى اسمك كتمته **ويؤى** ولو جئت باذا مكان أى فضحت فقلت اذا سأله **على الخطاب** وان كان الاول على التكلم **لان اذا ظرف لتقول** وهو للمخاطب فيكون ما بعده كذلك ومن هنا ناقش التقارضى فى الكشف يقال لقيته ولاقيته اذا استقبلته فقال التقارضى ان حق الكلام تقول على لفظ الخطاب أى استقبلته بضم التاء وأى المفسرة وذلك انه اذا أريد تفسير الفعل المسند الى ضمير المتكلم فان

أني بكلمة أي كان ما بعدها تفسير الما قبلها فوجب مطابقته ما ويجوز في صدر الكلام تقول على الخطاب ويقال على البناء
للمفعول وإن أني بكلمة إذا كان صدر الكلام في موضع الجزاء فيجب أن يكون ما بعده إذا على لفظ الخطاب أي إذا استقبلته
تقول لقيته ولا يستقيم إذا استقبلته يقال لقيته إلا إذا قدر أن القائل هو المخاطب لكن عبارة فاقعة إلى هنا كلامه وفيه
زيادة على ما قاله المصنف وقد نظم بعضهم ذلك فقال إذا كنت باي فعلا تفسره * فضم ناءك فيه ضم معترف
وأن تكن باذيو ما تفسره * ففتح التاء أمر غير مختلف ككنت سترت أي أتيت بفعل خفي المعنى وقوله باي يتعلق بمحذوف
يدل عليه تفسره أي إذا كنت ١٦٦ حال كونك مفسر باي فعلا ولا يجوز أن يكون فعلا منصوبا بكنت وباي يتعلق

بتفسره ما يلزم عليه من
الفصل بالاجنبي وتقديم
معمول الصفة على
الموصوف وكلاهما محذور
والباء من قوله وإن تكن
بأذا تفسره للصاحبة
لأن الالة لان إذا ليست
المفسرة وإنما المفسر
ما بعدها أي وإن تكن
مفسر له مع إذا بما يدكر
بعدها

﴿أي﴾

يقفخ الهمزة وتشديد الياء
اسم يأتي على أحد خمسة
أوجه شرط نحو أيا ما تدعوا
فله الأسماء الحسنى
بدليل جزم تدعو وادخال
الفاء الرابط على الجملة
اللامية وهي الجواب
ونحو أيا ما لا جابن قضيت
فلا عدوان على دليل
الاتيان بالجواب وفاء الربط
واستفهاما نحو أياكم زادته
هذه إيمانكم ونحو فباي
حديث بعده يؤمنون وقد

يكون الفاعل فيما أضيف إليه إذا وفي حاشية التفقاز أن عند كلام الزمخشري على قوله تعالى
وإذا قالوا الذين آمنوا قالوا آمنا إذا أراد تفسير الفعل المسند إلى ضمير المتكلم فإن أني بكلمة
أي كان ما بعدها تفسير الما قبلها فيجب تطابقهما ويجوز في صدر الكلام ويقول على الخطاب
ويقال على المبني للمفعول وإن أني بكلمة إذا كان صدر الكلام في موضع الجزاء فيجب أن
يكون ما بعده إذا على لفظ الخطاب ولا يستقيم في صدر الكلام يقال إلا إذا قدر أن القائل
هو المخاطب لكنه عبارة فاقعة (قوله إذا كنت باي الخ) ككنت سترت والباء في باي للصاحبة
أو الاستعانة وهي متعلقة بمحذوف دل عليه تفسره وذلك المحذوف مع فاعله في محل نصب
على الحال من فاعل ككنت ولا يجوز أن تكون متعلقة بتفسره المذكور لأنه يلزم تقدم
معمول الصفة على موصوفها لأن تفسره المذكور صفة فعلا ولا أن تكون متعلقة بكنت
لأن أيا ليست مكنايا عن شيء لأن السكائية في الفعل الذي قبلها لا فيها ولا منصوب بتفسره
المحذوف بناء على أن ككنت منزل منزلة اللازم أو على التنارع بينه وبين المحذوف وأعمال الثاني
وهو المحذوف كما هو المختار عند البصريين قال ابن الصائغ وفي قوله وإن تكن باذيو ما تفسره
مناقشة وهي أن التفسير ليس بأذيل بما بعده أو جوابا أن الباء فيه للصاحبة

﴿أي يقفخ الهمزة وتشديد الياء﴾

(قوله تنظرت نصر الخ) هذا البيت للفرزدق وتنظرت بمعنى تفكرت ونصرا بالمهـ مهلة هو
نصر بن سيار ملك العراقين والسما كان كوكبان يقال لاحدهما السماك الأعزل وللاخر
السماك الراح واستهلت صبت والمواطر جمع مطرة والضمير في أيهم ما يعود على الأمرين
الذين أحدهما نصر والاخر السما كان (قوله وموصولا نحو لنزع من كل شيعة أيهم
أشد التقدير لنزع الذي هو أشد قاله سيبويه) وعلة بنائه حيث أن المصدر لما حذف صار
أي مبنيا كاخوانه الموصولة قال الرضي وذلك لأن شيئا إذا فارق اخوانه لمعارض فهو
شديد النزوع اليه فبادى سبب يرجع اليه وبني على الضم تشبيها بقبل وبعدلانه حذف منه
بعض ما يوضحه ويبينه كما يحذف من قبل وبعد المضاف إليه المبين للمضاف قال وقال سيبويه
أيضا الأعراب مع حذف الصدر لغة جيدة وقد جاء في الشواذ أيهم أشد بنصب أيهم وذلك
أنه لم تحذف الصلة بكم الهابل حذف أحد جزأي أو بقي ما هو معتمد الفائدة وهو الخبر (قوله

تخفف أي الاستفهامية كقوله تنظرت نصر أو السما كين أيهما على من الغيث استهلت مواطره وخالفه

تنظرت انتظرت في مهلة ونصر اسم رجل والسما كين هما كوكبان يقال لاحدهما السماك الأعزل وهو من منازل القمر
والاخر السماك الراح وليس من المنازل واستهلت صبت والمواطر جمع مطرة صفة للسحاب أي صبت سحابه المواطر
والضمير من أيهم ما يعود على الأمرين المتقدمين أحدهما نصر والاخر السما كان وهو موصولا نحو لنزع من كل شيعة
أيهم أشد على الرحمن عتيا التقدير لنزع الذي هو أشد قاله سيبويه والمعنى لنخرج من كل طائفة تبعث غاويامن
النواة من هو أشد جرافة وفجورا وعلى الرحمن أما متعلق بالمصدران جوزنا مثل تقديم هذا المعمول عليه أو بأشدا وهو البيان

لاصلة لشيء مما ذكره وخالفه الكوفيون وجساعة من البصريين لانهم يرون ان ابا الموصولة معرفة دائماً سواء حذف صدر صلتها أو لم يحذف وسواء كانت مضافة أو غير مضافة كالشرطية في أي كاي الشرطية في أي الاستفهامية في فان الاعراب لا يرايها - ما في وقت من الاوقات في قال الزجاج في وهو من كبار النحاة البصريين في ما تبين لي ان سيبويه غلط في بكسر اللام في الا في موضعين هذا أحدهما فانه يسلم انها تعرب اذا أفردت فكيف يقول بينها اذا أضيفت في مع ان الاضافة مبعدة عن شبه الحرف الذي هو موجب للبناء واعتذر سيبويه بان قال لم يبعدت عن حال أخوانهم المحذف أحد جزأى الابتداء كان ذلك مخالفاً لحال أخوانهم افعير وهاتغير انا في ان التغير يؤنس بالتغير قلت ومراة مخالفتها لاخوانها في الحذف الخاص وذلك لان حذف أحد جزأى الابتداء من صلة أي يجوز مطلقاً ومن صلة أخوانهم انما يجوز في الامر الشائع بشرط طول الصلة والا فلا مخالفة بينهما وبينهم في مطلق الحذف كما عرفت وقال الرضي اذا حذف صدر صلتها بنيت كـ أخوانهم الموصولة وذلك ان شيئاً اذا فارق أخوانه لعارض فهو شبه النزوع اليها فباني سبب يرجع اليها قلت كال الاعتذارين ليس بظاهر لورود النقص باي اذا أفردت وحذف صدر صلتها فانه معرفة مع وجود العلة التي عال بها البناء وانما بنيت أي المضافة المحذوف صدر صلتها على الضم تشبيهاً بقبول وبعد لانها قد حذف بعض ما يوضحها وبينها من الصلة لانها المبينة للموصول كما حذف من قبل ومن بعد المضاف اليه المبين للمضاف ١٦٧ في وقال الجرمي في بفتح الجيم في خرجت من البصرة فلم

وخالفه الكوفيون) يعني خالفوا سيبويه في ان أبا في نحو الآية موصولة على قراءة الضم أو في ان أبا الموصولة اذا أضيفت وحذف صدر صلتها تبني على الضم لا في ان أبا يكون موصولاً يدل على ذلك قوله لانهم يرون ان ابا الموصولة معرفة دائماً (قوله فانه يسلم انها تعرب اذا أفردت فكيف يقول بينها اذا أضيفت) قال الرضي قال الجزولي اعرابه مع حذف المضاف اليه دليل على انه كان مع المضاف اليه أيضاً معرباً لان حذف المضاف اليه يرجع جانب الحرفية كافي قبل وبعد (قوله وزعم هؤلاء) أي مخالفوا سيبويه وهم الكوفيون وجساعة من البصريين (قوله وعلمت نزع) علمت بفتح المهملة واللام المشددة وفاعله مستتر عائداً على أي ويجوز ان يكون عائداً على الجملة وصح نسبة التعليق اليها الحصوله من صدرها ويحتمل ان تكون بضم المهملة وكسر اللام المشددة مبنية للمفعول وأنت لان المراد كلمة نزع (قوله ويرد أقوالهم ان التعليق مختص بافعال القلوب) هذا رد على يونس وفيه نظر لان مذهب يونس جواز التعليق في غير أفعال القلوب وقوله وانه لا يجوز لاضرر من الفاسق بالرفع رد على الخليل وقوله وانه لم يثبت زيادة من في الايجاب رد على الكسائي والاختفاء في قوله ما يجوز

أضرب أيهم أفضل الامتنوباً في وزعم هؤلاء في القائلون بان ابا الموصولة معرفة دائماً في ان أبا المذكورة في الآية استفهامية في لا موصولة في وانها مبتدأ وأشد خبر ثم اختلفوا في مفعول نزع فقال الخليل في هو محذوف في لا مذكور في والتقدير ان نزع الفريق الذين يقال فيهم أيهم أشد في فالجمله في محل رفع على انها محكية بالقول المبني للمفعول وحذف الموصول الذي هو مفعول وصلته وبقي مفعول فعل الصلة وهو الجمله الاستفهامية في وقال يونس في المفعول هو في الجمله في الاسمية الاستفهامية ولا حذف في وعلمت نزع عن العمل في لفظ الوجود المانع وهو الاستفهام في كافي لان علم أي الحزبين أحصى في لما البتوا أمداً في وقال الكسائي والاختفاء في المفعول هو في كل شية ومن زائدة وجمله الاستفهام مستأنفة في لا محل لها من الاعراب في وذلك على قولهما في جواز زيادة من في الايجاب ويرد أقوالهم في وهـ ذالف ذكره بعد النشغ غير مرتب على حسب التعداد المتقدم في أن التعليق مختص بافعال القلوب في ونزع ليس منها وهـ ذالذ كورأولا يتعلق بقول يونس الذي ذكرهنا ثانياً في وانه لا يجوز لاضرر من الفاسق بالرفع بتقدير الذي يقال فيه هو الفاسق في وهذا الرد المذكور ثانياً يتعلق بقول الخليل المذ كورنهناك أولاً وانما تبين هذا ان لو كان الخليل يمنع هـ ذالتركيب والافله ان ياتزم جوازه على نحو ما قاله في الآية نعم ان قام دليل على امتناع مثل هذا التركيب انتقض الرد والشان فيه في وانه لم يثبت زيادة من في الايجاب في وهـ ذالذ الثالث يتعلق بقول الكسائي والاختفاء المذ كورنهنا ثانياً

هو ويرد أقوالهم أيضا قول الشاعر إذا ما لقيت بني مالك فسلم على أيهم أفضل بروي بضم أي ويجزها والرد
به يتوجه على رواية الضم فقط وهو راد على تلك الأقوال الثلاثة بأسرها فإشاري رد قول يونس بقوله وحرف الجر
لا يتعلق عن العمل إجماعا وإشاري رد قول الخليل بقوله ولا يجوز حذف المجرور ودخول الجار على معمول صلته
إذا الأصل في ذلك على قياس قول الخليل في الآية فسلم على الذين يقال فيهم أيهم أفضل وإشاري رد قول الكسائي والاختفاء
بقوله ولا يستأنف ما بعد الجار للزوم حذف المجرور وبقاء الجار وحده ولا يجوز حذف المجرور على زيد أن تقول
سلم على مكتفيا بالجار عن التلفظ بالمجرور وإذا طالت الأقوال الثلاثة في البيت تعين أن تكون أي فيه موصولة مبنية بحذف
صدر صلته وهي في محل جر على ١٦٨ ولا إشكال في وجوز المخشري وجماعة كونها أي كونه أي في تلك الآية

موصولة مع ان الضمة
اعراب فقدر وامتعلق
النزع من كل شيعة وكأنه
قيل لنزع بعض كل شيعة
ثم قدر أنه سئل من هذا
البعض فقيل هو الذي هو
أشد ثم حذف المبتدأ
المكتنفان للموصول أي
المحيطان به أو الكائنات
بكتفيه أي ناحيته وهو فيه
تعسف ظاهر من جهة
اجتماع أمور هي حذف
مفعول لنزع فإن من كل
شيعة ليس مفعوله حقيقة
وتقدير سؤال محذوف
وحذف مبتدأين والظاهر
أن لا تعسف لأن هذه
الأمور التي اجتمعت كل
منها جار على القواعد
إذا نزع في صحة قولك
أخذت من الدراهم ولا في
حسنه ولا في أن الاستثناء
على تقدير سؤال سائغ شائع
في تراكم البلاء وفي

زيادة من في الإيجاب فالعبارة فيها ألف ونشر غير مرتب (قوله وقول الشاعر) هذا عطف
على فاعل برد وجهه بروي في محل نصب على الحال وهو رد على الجميع أو هو مبتدأ وجهه بروي
خبره والجملة مستأنفة للرد عليهم ثانيا وقوله وحرف الجر لا يتعلق ببيان للرد على يونس وقوله
ولا يجوز حذف المجرور ودخول الجار على معمول صلته للرد على الخليل وقوله ولا يستأنف
ما بعد الجار للرد على الكسائي والاختفاء لانهم قالوا إن ما بعد هذا جملة استفهام مستأنفة
(قوله وجوز المخشري وجماعة كونها موصولة مع ان الضمة اعراب) في الشرح لا أعرف
المحل الذي وقف فيه المصنف على ان المخشري يجعل ضمة أي في هذه الآية اعرابية على
التقدير المذكور والذي في الكشف بنصه واختلف في اعراب أيهم أشد فمن الخليل أنه
مرتفع على الحكاية تقديره لنزع الذين يقال فيهم أيهم أشد وسيدويه على أنه مبنى لسقوط
صدر الجملة التي هي صلته حتى لو جى به لا عرب وقيل أيهم هو أشد ويجوز أن يكون النزع
واقعا على من كل شيعة كقوله تعالى ووهبنا لهم من رحمتنا أي لنزع بعض كل شيعة وكان
قائلا يقول من هم فقيل أيهم أشد عتيا هذا كلامه وليس فيه تعرض إلى ضمة أيهم هل هي
ضمة اعراب أو بناء اه وأقول لا نسلم ان قول المصنف مع ان الضمة اعراب من كلام المخشري
وانما هو من كلام الجماعة الذين ذكرهم معه وإضافة هذه المقالة مع غيرها إلى المخشري
وغیره لا تقتضي أنها من كلام المخشري لجواز أن تكون من كلام غيره ولو سلم فيجوز أن
يكون المصنف اطاع عليه في غير الكشف أخذ من قوله ويجوز أن يكون النزع واقعا على
من كل شيعة إلى آخره فان قوله هذا بعد ما نقل عن الخليل ارتفاع أي في الآية على الحكاية
وعن سيدويه على البناء كالنص على ان المراد جواز ارتفاعها على الاعراب على تقدير الموصولة
(قوله وفيه تعسف ظاهر) هو تقدير السؤال عن البعض وتقدير المبتدأين المكتنفين بالموصول
وفي الشرح والظاهر ان لا تعسف لان كلام من هذه الأمور التي اجتمعت جار على القواعد
وأقول ليس المراد بالتعسف هنا مخالفة القواعد وانما المراد به كثرة الاعتبارات والتقدير ان
وان كان كل واحد من هذه الجار على القواعد وكثيرا ما يطابق على ذلك تعسف (قوله ولا أعلمهم
استعملوا أيا الموصولة مبتدأ) وفي الشرح هذا الكلام ان كان من تمام الاعتراض

الكتاب العزيز منه شيء كثير ولا في جواز حذف المبتدأ القريبة ثم لا أعرف المحل الذي وقف فيه المصنف على
على ان المخشري يجعل ضمة أي في هذه الآية اعرابية على التقدير المذكور والذي في الكشف بنصه واختلف في
اعراب أيهم أشد فمن الخليل أنه مرتفع على الحكاية تقديره لنزع الذين يقال فيهم أيهم أشد وسيدويه على أنه مبنى
لسقوط صدر الجملة التي هي صلته حتى لو جى به لا عرب وقيل أيهم هو أشد ويجوز أن يكون النزع واقعا على من كل شيعة
كقوله ووهبنا له من رحمتنا أي لنزع بعض كل شيعة فكان قائلًا قال من هم فقيل أيهم أشد عتيا هذا كلامه وليس فيه
تعرض إلى ضمة أيهم هل هي ضمة اعراب أو بناء ولا يخفى أنه يلزم على جعلها اعرابية الحكم بانها معربة مع حذف صدر صلته
وهو باطل على القول المختار ولا أعلمهم استعمالوا أيا الموصولة مبتدأ وسيماني ذلك عن ثعلب في هذا الكلام من المصنف

ان كان من تمام التعقب على الزمخشري فشكل لان ايمهم على رايه خبر لا مبتدأ وان كان هذا اخبارا عن حكم من احكام اى
الموصولة لا رد على الزمخشري فهو غير مناسب لانه لا تعلق لهما **بوزعمهم** أبو الحسنين **بوجوب الطراوة** ان اياما مقطوعة عن
الاضافة فلذلك ثبت وان هم أشد مبتدأ وخبر وهذا باطل برسم الضمير متصلا باباى **فدل** على انه ضمير جراضيفت اليه اى
ولو كان مبتدأ لكان ضمير رفع منفصل لا فم ترسم اى متصلة به وفيه نظرفى الكشف فى تفسير سورة الشعراء عند الكلام
على قوله تعالى كذب أصحاب الاية مانصه قرئ أصحاب الاية بالهمزة وبهتيفها وبالجر على الاضافة وهو الوجه ومن قرأ
بالنصب وزعم ان لاية بوزن ليلة اسم بلد فتوهم قاده اليه خط المصحف حيث وجدت مكتوبة فى هذه السورة وفى سورة
ص بغير ألف وفى المصحف أشياء كتبت على خلاف قياس الخط المصطلح عليه وانما كتبت فى هاتين السورتين على حكم
لفظ قط كما يكتب أصحاب النولان ولولى على هذه الصورة لبيان لفظ المصحف وقد كتبت فى سائر القرآن على الاصل
والقصة واحدة على ان لاية اسم لا يعرف الى هنا كلامه ومراده بالنصب القبح وسيأتى للمصنف فى الكلام على لان ان ثم
من ذهب الى ان لاهى النافية وان التاء مزيدة فى أول الحيز لرسهم متصلة بها فى مصحف عثمان رضى الله تعالى عنه ورده
المصنف بان قال ولا دليل فيه فكفى فى خط المصحف من أشياء خارجة عن القياس فكيف يتم له الرد على ابن الطراوة بما ذكره
مع انه يسبيل من ان يقول لا دليل فيما ذكر فى خط المصحف من أشياء خارجة عن القياس **بوجوب الاجماع** على انه اذا لم
تضف كانت معرفة **بهم** وهذا رد منقح لا اشكال فى صحتهم **بوزعم** ثعلب ان ايا لا تكون موصولة **بهم** وفى بعض النسخ
موصولا **بهم** أصلا وقال **بهم** فى الاحتجاج لما زعمه من ذلك **بهم** لم يسمع **بهم** معنى من كلام العرب **بهم** هو فاضل جاء فى بتقدير الذى
هو فاضل جاء فى **بهم** ولو كانت اى موصولة لسمع ذلك وفى حجة هذه الملازمة نظر ١٦٩ **بهم** والاربع **بهم** من أوجه اى

ان تكون دالة على معنى
الكال فتقع صفة للنكرة
نحو زيد رجل اى رجل اى
كامل فى صفات الرجال **بهم**
ونحو قول الشاعر
دعوت امرأ اى امرئ
فاجابنى *

على الزمخشري فشكل لان ايمهم على رايه خبر لا مبتدأ وان كان اخبارا عن حكم من احكام اى
الموصولة فهو غير مناسب لانه ادخال امرأ اجنبى بين أمور متناسبة **بهم** وأقول هو جواب عن
ايراد رد على المصنف فى تقرير كلام الزمخشري بانه حذف من الاية مبتدأ أن مكتنفان لاسم
موصول وذلك الايراد هو ان هذا مبنى على كون اى خبرا لمبتدأ محذوف وليس ذلك بمتعين
لجواز ان يكون مبتدأ محذوف الخبر فاجاب بان ايا الموصولة لا تكون مبتدأ **بهم** (قوله وهذا باطل
برسم الضمير متصلا باباى) قيل عليه كم فى الرسم من أشياء خارجة عن القياس فيجوز ان يكون
هذا منها **بهم** (قوله والخامس ان تكون وصلة الى نداء مافيه ألى نحو يا أيها الرجل) وذلك لانهم

٢٢ نى ل
فاومات ايماء خفية لخبتر * فله عينا خفية بقرأ بما فى قال فى التسهيل ويلزمها فى هذين الوجهين الاضافة لفظا ومعنى الى
ما يماثل الموصوف لفظا ومعنى أو معنى لالفاظا ومراده بالوصف ما تعلق به وصف فى الجملة أعم من أن يكون تابعا أو غيره
يشمل الموصوف الاصطلاحى وذو الحال ومثال الاضافة الى ما يماثل معنى فقط فى الموصول قولك مررت برجل اى انسان
والى ما يماثل لفظا ومعنى فى ذى الحال ومعنى واقفا فى الموصوف فقد مر التمثيل له فان قلت لم غير المصنف الاسلوب
المتقدم فى هذا الوجه وما بعده حيث قال والرابع والخامس ولم يقل ودالة على معنى الكال وصلة الى نداء مافيه ألى كما قال أولا
شرطا واسمها موصولا قلت لوقوع الفصل الطويل فلو عطف مع ذلك لا وشك أن يقع تشويش على الناظر فعمل
ما فعل **بهم** والخامس ان تكون وصلة الى نداء مافيه ألى نحو يا أيها الرجل **بهم** وذلك لانهم استكروا هو اجماع آتى تعريف
فحاولوا أن يفصلوا بين ماباسم مهم يحتاج الى ما يزيل ايمهم فيه فيصير المنادى فى الظاهر ذلك المهم وفى الحقيقة ذلك المخصص
الذى يزيل الابهام ويدين المماهية فيصير المنادى يميز المماهية معلوم الذات فوجدوا ذلك الاسم ايا اذا اقتطع عن الاضافة
واسم الاشارة حيث وضعا **بهم** مبن مشروطا ازالة ايمهم ما الا أن اسم الاشارة قد يزيل ايمهم بالاشارة الحسية فلا
يحتاج الى الوصف بخلاف اى فكان ادخل فى الابهام فلما جازى هذا ولم يجزى اى بل لزم أن يردفه ما يزيل ايمهم وذلك اسم
الجنس لانه الدال على تعيين المماهية ويجرى مجراه الذى ومثناه ومجموعه وموثنا وقد يجزى مجراه اسم الاشارة الموصوف
بذى اللام **بهم** وزعم الاخفش ان اياه **بهم** وهى الواقعة بعد حرف النداء **بهم** هى الموصولة حذف صدر صلتها وهو العائد
والمعنى يا من هو الرجل **بهم** قال الرضى ويصح تقوية مذهب به بكثرة وقوع اى موصولة فى غير هذا الموضع وتدور كونها

موصوفة ثم نقل انه أورد عليه انه لو كانت موصولة لكانت مضارعة للضاف فوجب نصبها وأجاب بأنه اذا حذف صدر
صاتها فالأغلب بناؤها على الضم فحرف النداء على هذا يكون داخلا على اسم مبنى على الضم فلم يغيره وان كان مضارعا
للضاف كما في قولك يا من قال كذا الى هنا كلامه قلت انما ينبغي عند حذف صدر صلتها اذا كانت مضافة واما اذا لم تضاف
فهى معربة بالاجماع ولا شك ان الواقعة في النداء غير مضافة فكيف يتم ما ذكره الرضى من هذا الجواب **في** ورود
أى قول الاخفش **في** بانه ليس لنا عائد يجب حذفه **في** والعائد على رأيه في بآيهم او اوجب الحذف قال الرضى وانما اوجب حذف
هذا المبتدأ المناسبة الخفيف للمنادى **في** ولا موصول التزم كون صلتها **في** جملة اسمية **في** وأى المذكورة على دعواه موصول يلزم
كون صلتها جملة اسمية تخرج عن النظر في الامرين (وله) أى لا اخفش **في** ان يجب عنه ما **في** أى عن وجهى هذا الرد **في** بانه
ما في قولهم لاسيما يذبالرفع كذلك **في** أى موصول وجب حذف عائدته والتزم كون صلتها جملة اسمية والاصل لا مثل الذى هو
زيد وانما ذكر قيد الرفع لزيد ليحقق كون ما موصولة اذ لو جرت كانت زائدة ولو نصب في القول بجوازها لكانت ما كافة
ولفائل ان يقول لا نسلم وجوب ١٧٠ وصل ما الموصولة في قولهم لاسيما بالجملة الاسمية فقد نص في التسهيل على انها

قد توصل بطرف أو جملة
فعلمة فالاول كقوله
يسر الكريم الحمد لاسيما لى
شهادة من في خبره يتقلب
والثاني كقوله
فق الناس في الخبر لاسيما
ينيلك من ذى الجلال الرضا
في وزاد **في** الاخفش **في** قسم
سادسا وهو ان تكون
نكرة موصوفة نحو مررت
بأى محبوب لك كما يقال بن
محببك وهذا غير
مستوع **في** انما المستوع
عند وصفها كونها معرفة
على قول الجمهور **في** نحو
بآيهم الرجل **في** ولا تكون
أى غير مذكور معها

استكرهوا اجتماع آتى التعريف فحاولوا ان يفصلوا بينهما باسم مبهم يحتاج الى ما يزيل
ابهامه فيصير المنادى في الظاهر ذلك المبهم وفي الحقيقة ذلك المخصص الذى يزيل الابهام
ويبين الماهية فوجدوا ذلك الاسم أيا اذا اقتطع عن الاضافة واسم الاشارة حيث وضعها
مبهمين مشروطا بانه لا ان اسم الاشارة قد يزال ابهامه بالاشارة الحسية فلا يحتاج
الى الوصف بخلاف أى فكان أدخل في الابهام فلهذا جاز يا هذا ولم يجز يا أى بل لم يردفه
ما يزيل ابهامه وذلك اسم الجنس لانه الدال على تعيين الماهية ويجرى مجراه الذى ومجموعه
ومؤنثهما وقد يجرى مجراه اسم الاشارة الموصوف بذى اللام نحو يا أيها الرجل (قوله ويرده
انه ليس لنا عائد يجب حذفه) قال ابن الصائغ أبو الحسن الاخفش يقول بوجوب الحذف
هنا لان ما بعد أى عوض عن ذلك المحذوف والحذف لعوض كالحذف (قوله وله ان يجب
عنه ما بان ما في قولهم لاسيما يذبالرفع كذلك) يعنى موصولا وجب حذف عائدته ووجب
كون صلتها جملة اسمية وفي الشرح ولفائل ان يقول لا نسلم وجوب وصل ما الموصولة في
لاسيما بالجملة الاسمية فقد نص في التسهيل على انها توصل بطرف وبجملة فعلية وأقول هذا
عجب من الشارح لان الذى نقض به المصنف انما هو ما في لاسيما يذبالرفع لافى لاسيما مطلقا
حتى يقال ان ما في لاسيما قد توصل بطرف وقد توصل بجملة فعلية (قوله ولا تكون أى غير
مذكور معها مضاف اليه البتة) يعنى لالفاظا ولا معنى وهذا رد آخر على الاخفش في قوله
ان ايا تكون نكرة موصوفة كن لان قوله ذلك يقتضى انها غير مضافة لفظا ومعنى (قوله

مضاف اليه البتة الا في النداء الحكاية **في** يعنى ان ايا لا تستعمل مقطوعة عن الاضافة لفظا ومعنى
الا في النداء الحكاية وقطعها في غير هذين البابين عن الاضافة انما هو بحسب اللفظ لا بحسب المعنى واليه أشار بقوله
البتة أى لا يذكّر المضاف اليه معها الا لفظا ولا تقدير او هو مفعول مطلق وعامله محذوف يدل عليه ما تقدم والتقدير بت
القول بترك المضاف البتة أى يقطع القول بتركه القطعة المعلومة المجزوم بها على كل حال بحيث لا يترك لفظا وينوى تقديره
في يقال جاءنى رجل فتقول **في** الحكاية باى **في** أى يا هذا **في** يقال **في** جاءنى رجلان فتقول أيا **في** يقال **في** جاءنى رجال
فتقول أيون **في** فتصيحى باى ما يستحقه ذلك الاسم المنكر من اعراب وتذكير وتأنيث وتنحية أو جمع فصيح يصح له فرجال
وان لم يكن جمع فصيح لكنه صالح لان يوصف بالجمع السالم فيقال رجال صالحون فن ثم قلت في حكايته أيون وأى في الجميع
مقطوعة عن الاضافة لفظا ومعنى ولم يثل المصنف للنداء لانه قد مره قريبا **في** تنبيهه قول أبى الطيب **في** المتن
في أى يوم سررتنى بوصال * لم ترعنى ثلاثة بصدود **في** ترعنى مضارع راعه أى أخافه والصدود المنع والمراد منه ما منع
الوصال **في** ايسر فيه أى موصولة لان الموصولة لا تضاف الا الى المعرفة قال أبو على **في** الفارسي **في** كتاب **في** التذكرة
في قوله

أرأيت أي سواف وحدود • برزت لنا بين اللوى فرود • السواف جمع سالف وهي ناحية مقدم العنق من لدن
 معلق القرط الى قلت الترقوة أي النقرة التي فيها واللوى بكسر اللام والقصر منقطع الزمل وزرود بفتح الزاي موضع
 لا تكون أي موصول لا ضافتها الى نكرة انتهى • كلامه والمسئلة منصوطة في التسهيل وغديره قال بعض المتأخرين
 القياس يقتضى جواز إضافة أي الموصولة الى نكرة اذ ليس المراد بالاضافة تعريفها فان تعريفها بالصلة كغيرها من
 الموصولات على القول المختار وانما المقصود من اضافتها بيان الجنس الذي هي بعض منه وذلك حاصل بالنكرة قال واذا قد
 منعوا من ذلك فكانهم أرادوا بالانضمام كون المضاف اليه نكرة فيحصل تدافع في الظاهر ولا شرطية في هذا معطوف على
 موصولة من قوله أولا في بيت أبي الطيب ليست فيه أي موصولة لان المعنى في تعليل لا تتقاء كونها في ذلك البيت شرطية
 أي لا يصح القول بشرطية فيه لان المعنى • حينئذ أي حين اذ تكون شرطية • وان سررتني يوما بوصالك امتنني ثلاثة
 أيام من صدودك وذلك عكس المعنى المراد الذي سيذكر • وانما هي للاستفهام في الانكار أي الذي يراد به النفي كقولك
 لمن ادعى انه أكرمك أي يوم أكرمتني • تريد ما أكرمتني يوما من الدهر وليس المراد حقيقة الاستفهام عن تعيين اليوم
 الذي وقع فيه الاكرام • والمعنى في بيت المتنبي • ما سررتني يوما بوصالك • الارو عتني ثلاثة بصدودك

١٧١

والجمله الاولى • وهي
 أي يوم سررتني بوصالك
 يوم ستأنف قدم ظرفها •
 وهو أي يوم • لان له
 الصدر • بسبب اشتماله
 على الاستفهام • والجمله
 الثانية • وهي لم ترعني
 ثلاثة بصدود • ما في
 موضع جر • حالة كونها
 بصفة لوصال على حذف
 العائد أي لم ترعني بعده
 كما حذف • العائد على

أرأيت أي سواف الخ) السواف جمع سالف وهي ناحية مقدم العنق من لدن معلق القرط
 الى قلت الترقوة والقلت بفتح القاف وسكون اللام وفي آخره مثناة النقرة يقال قلت العين
 لنقرتها والترقوة العظم الذي بين نقرة النحر والعاتق وهو فلاة ولا تقبل ترقوة باضم كذا
 في الصحاح واللوى بكسر اللام والقصر وزرود بفتح الزاي موضعان وبرزت خبر أي والجمله
 على عنافعل الرؤية بالاستفهام (قوله وهي حال مقدرة) في الشرح ويمكن ان يكون من قبيل
 الحال المقارنة على ان يكون التقدير لم ترعني بصدود يقع في ثلاثة أيام بعده أي بعد الوصال
 والمعنى ما سررتني يوما بوصال الا في حالة كونك تخيفني بصدود يقع في ثلاثة أيام بعد ذلك
 اليوم فالأخافة مقارنة لضمون العامل وهو السرور وكذا الخوف ان قدرت الحال من
 المفعول اه وأقول هذا التقدير يقتضى ان ثلاثة معمول الصدود يلزم على ذلك تقديم
 معمول المصدر عليه وهو لا يجوز نعم قال الرضى الاظهر ان ذلك جائز اذا كان المعمول ظرفا
 أو شبهه (قوله وفيه بعد) أي في عطف الجمله الثانية في البيت على الاولى بفاء محذوفة لان

الموصول • في قوله تعالى يوما لا تجزي نفس الاية • يريد قوله تعالى واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا ولا يقبل
 منها شفاعة ولا يؤخذ منها عدل ولا هم ينصرون فقد حذف العائد منها في مواضع أي لا تجزي فيه ولا يقبل فيه ولا يؤخذ
 فيه ولا هم ينصرون فيه ولذلك قال الآية يشبه الى ان التمثيل به ليس مقصورا على ما تلاه منها بل هو في بقيةها أيضا
 • أو • في موضع • نصب • حالة كونها • • حال من فاعل سررتني • وهو ضمير المخاطب • أو مفعوله • وهو ضمير المتكلم
 • والمعنى أي يوم سررتني • حالة كونك أي الحبيب • غير رافع لي • وهذا على كون الجمله حالا من الفاعل • أو •
 حالة كوني أي المحب • • غير مروع منك • وهذا على كون الجمله حالا من المفعول • وهو حال مقدرة • لان عدم
 الروع بالصدود ليس مقارنا للعامل ضرورة انه قدر ذلك بقوله لم ترعني بعده فهي على هذا التقدير حال مقدرة • مثلها في
 قوله تعالى طمتم فادخلوها خالدين • فان الخلود ليس مقارنا لدخول وانما هو مقدر قلت ويمكن ان يجعل من قبيل الحال المقارنة
 على ان يكون التقدير لم ترعني بصدود يقع في ثلاثة أيام بعده أي بعد الوصال والمعنى على هذا ما سررتني يوما بوصال الا
 في حالة كونك تخيفني بصدود يقع في ثلاثة أيام بعد ذلك اليوم فالأخافة مقارنة لضمون العامل وهو السرور وكذا الخوف ان
 قدرت الحال من المفعول فتأمل • أو لا محل له على ان تكون معطوفة على الاولى بفاء محذوفة • والتقدير برأي يوم سررتني
 فلم ترعني • كما قيل في قوله • تعالى • • واذ قال موسى لقومه ان الله يأمركم أن تذبحوا بقرة قالوا لا نتخذها هزوا قال أعوذ بالله
 وكذا في بقية الآية وفيه بعد • في الآية • والبيت اما في الآية فلما في ذلك من تكرير حذف العاطف مع ان حذفه
 لم يثبت في السمة بيقين وأما في البيت فلان فيه مع حذف العاطف ارتكابا لما لا يؤدي المعنى المقصود وذلك لان عطف
 جملة على أخرى لا يقتضى مشاركة الثانية للاولى فيما اشتملت عليه من القبول فاذا لم يلزم تسلط النفي على المعطوف

وبقول الامر الى الاخبار بجملة اثنين احدهما في معنى وهي الاولى والثانية فيها في صريح باق على حاله اعمد ثلثا
 الثاني الاول عليه والمعنى لم تسرف يوما وصال فلم ترعني ثلاثة أيام بصدد وليس هذا هو المعنى المراد فان قلت لا مانع من
 ثلثا الثاني عليه فيسلط ويستقيم المعنى قلت هذا وان كان ممكالا لكن فيه احتمال غير المقصود مع ارتكاب حذف العاطف
 ففيه بعد وهو المحققون في الآية على أن الجمل مستأنفة بتقدير فاقالوا اذا قال لهم لا على ان ثم فاء عاطفة محذوفة وهو من روى
 ثلاثة في بيت المتنبي **يقول** لم يجز عنده كون الحال من فاعل سررتي خلوت رعي من ضمير ذي الحال وهو ضمير المخاطب قلت
 ويجوز ان يكون التقدير عنده هذا القائل لم ترعني منك ثلاثة بصدد فيحصل الربط باعتبار المحذوف والله أعلم بالصواب واليه المآب
(اذ) على أربعة أوجه أحدها ان تكون اسماء للزمن الماضي ولها أربع استعمالات وفي بعض النسخ أربعة
 بالتاء ووجهها ان مفرد استعمالات استعمال وهو مذ كرفلا اشكال ووجهه الرابع ان يقال اما ان يكون أنت باعتبار انه
 أراد بالاستعمال الحالة أو جعله جمعا للاستعمالة للاستعمال ويرجح نسخة الاربعة بالتاء قوله في التفصيل أحدها والثاني
 والثالث والرابع فذكر الكل ويحتمل ان يكون أنت وذكرا باعتبار ان **يقول** أحدها ان تكون ظرفا نحو **يقول** لا تنصروه **يقول** قد
 نصره الله أخرجه الذين كفروا **يقول** وأسند الإخراج الى الكفار لانهم حين هو باخراجه أذن الله في الخروج فكأنهم
 أخرجه **يقول** والثاني **يقول** من ١٧٢ الاستعمالات الاربعة **يقول** ان تكون مفعولا به نحو واذا كروا اذا كنتم قليلا

فكثر كرم **يقول** أي واذا كروا
 نفس هـ هذا الوقت
يقول والغالب على المذكورة
 في أوائل القصص **يقول** بكسر
 القاف جمع قصة **يقول**
 التنزيل ان تكون
 مفعولا به بتقدير اذ كروا
 واذا قال ربك للملائكة **يقول**
 اني جاعل في الارض
 خليفة قالوا اتجعل فيها
 من يفسد فيها وجوز
 الرخصى هذا الوجه
 وهو ان تكون منصوبة

ذلك ان سلم ثبوته في سعة الكلام ليس بقياسي حتى يحمل عليه كلام المتنبي **(قوله** خلوت
 رعي من ضمير ذي الحال) في الشرح يجوز ان يكون التقدير لم ترعني ثلاثة منك بصدد
 فيحصل الربط باعتبار المحذوف اه ولا يخفى ان كلام المصنف انما هو بناء على ما هو الاصل
 من عدم التقدير

(اذ)

(قوله ولها أربعة استعمالات) وفي بعض النسخ أربع بغير تاء وجه الاولى ان استعمالات
 جمع لاستعمال والثانية انه جمع لاستعمالة فان قيل قوله أحدها والثاني والثالث والرابع
 يرجع الاولى أجيب بانه يجوز ان يكون أنت أولا باعتبار وذكرا ثانيا باعتبار آخر **(قوله**
 واذا قال ربك للملائكة) في الكشف واذا نصب باضمار اذ كروا ويجوز ان ينتصب بقالوا
 اه قال أبو حيان والذي أذهب اليه ان استعمال اذ مفعولا به لا يجوز اذ لا يوجد من
 كلامهم نحو أجبنا اذ قدم زيد ويخرج ما ورد بما يؤهم ذلك على ان يكون اذ ظرفا لمحذوف

بأذ كروا وجه آخر وهو ان تكون منصوبة بقالوا وعليه فتكون ظرفا
 فيكون التقدير وقالت الملائكة اذ قال ربك لهم اني جاعل في الارض خليفة اتجعل فيها وأورد على الوجه الاول ان فيه حذف
 فعل من غير قرينة فلا يجوز وأجيب بان كثرة دوره في القرآن منصوبا به يكفي قرينة لاسيما والظرف محل التوسع
 واستئناف القصة قرينة بينة لتقدير مضمرة مناسبة قلت اذ لم يكن منصوبا بآذ كرم يكن ظرفا كما عرفت فلامعنى اقول المجيب
 هنا لاسيما والظرف محل التوسع **يقول** ونحو واذا فرقناكم الصرور بعض المعربين يقول في ذلك انه ظرف لا ذ كرم محذوف وهذا
 وهم **يقول** بفتح الهاء أي غلط **يقول** فاحش لاقتضائه حينئذ **يقول** أي حين اذ جعل ظرفا لا ذ كرم **يقول** الامر بالاول ان في ذلك الوقت مع ان
 الامر للاستقبال وذلك الوقت قدم في قبل تعاقب الخطاب بالملوك فيمنع من ان **يقول** فكيف يكون المستقبل واقعا في الزمن الماضي
يقول وانما المراد ذكر الوقت نفسه لا الذي كرفيه **يقول** فتكون اذ حينئذ مفعولا به لا مفعولا فيه واعلم ان الهمزة من قول المصنف
 بتقدير اذ كروا وقوله ظرف لا ذ كرم همزة قطع لانه اسم علم مسماء هذا اللفظ وقد عرفت في محله انه متى سمي بفعل فيه همزة
 وصل كأنطلق فانها تقطع في حال العلمية فتنبه لثبته مما يرد عليك **يقول** والثالث **يقول** من استعمالات اذ **يقول** ان تكون مبدلا من
 المفعول نحو واذا كرفي الكتاب مريم اذ انتبذت فاذا بدل اشتمال من مريم **يقول** والربط الضمير انما هو المستتر في الفعل أي
 واذا كروا وقت انتبذ مريم **يقول** على حد البدل في يستلوك عن الشهر الحرام قتال فيه وقوله تعالى **يقول** برقع القول على انه مبتدا
يقول واذا كروا نعمة الله عليكم اذ جعل فيكم أنبياء **يقول** وخبر ذلك المبتدا قول المصنف **يقول** يحتمل كون اذ فيه ظرفا للنعمة **يقول** فيكون

من الاستعمال الاول وهو كونها بدلا منها أي من النعمة فيكون من الاستعمال الثالث الذي نحن فيه وهو الرابع ان تكون
مضافا اليها اسم زمان كما هو صالح للاستغناء عنه نحو حينئذ ويومئذ تقول أكرممتي فأنبت عليك يومئذ وحينئذ
فاليوم والحين صالحان للاستغناء عنهما اذ يجوز ان تقول فأنبت عليك ١٧٣ اذا أكرممتي والمعنى بحاله فان قات

ما هذه الاضافة الواقعة
في مثل هذا التركيب قلت
قال ابن مالك هو من اضافة
المؤ كذا الى التأ كيد والذي
يظهر ان هذا من اضافة
الاعم الى الاخص كشجر
اراك وذلك لان اذ مضاف
الى جملة محذوفة فاذا قلت
جاء زيدوا كرمته حينئذ
فالمعنى حين اذ جاء فالثاني
مخصص بالاضافة الى المجيء
والاول عام من ذلك فهو
اعم منه فلا يكون الثاني
مؤ كذا له نعم يكون مفسرا
له ومبين للمراد به كما بين
الاعم بالاخص فالاضافة
فيه بيانية أي وأكرمته
حينها هو حين مجيئه فتأمل
وهو غير صالح للاستغناء
عنه بخلاف قوله تعالى
ربنا لا تزغ قلوبنا
اذ هديتنا في الطريق فان الطرف
المضاف هنا وهو بعد
لا يصلح للاستغناء عنه
فيحذف لعدم ما يدل عليه
لوترك مع انه مقصود
وهو زعم الجمهور ان اذ لا تقع
الاطراف وهو الاستعمال
الاول وهو مضافا اليها
وهو الاستعمال الرابع
وأشكر والثاني والثالث
وهو زعم الجمهور ان في نحو
واذ كروا اذ كنتم قليلا

يدل عليه المعنى أي اذ كروا حالتكم أو قصتكم أو أمركم وقد جاء بعض ذلك مصرحاً به قال الله
تعالى واذا كروا نعمة الله عليكم اذ كنتم اعداء وقال التفتازاني واذا نصب باضمار اذ كروا بقرينة
المقام حيث لم يذكر له عامل ولم يناسب شيء سوى ذلك مع كثرة استعماله معه فان قيل هو
من الظروف فكيف يقع مفعولا به قلنا يجوز واكونه اسما مجرورا باضافة الطرف اليه
مثل يومئذ وبعد اذ نجانا الله ونحو ذلك ومنصوبا بكونه مفعولا به مثل اذ كروا أمرنا بأكبر
ولم يجوز وارفعه على الفاعلية لبعدها عن الظرفية التي تلزمه في الغالب ومنهم من يأنى
المفعولية أيضا اذ لا يوجد في الكلام فيعمل مثل هذا على اذ كروا الحادث يوم كذا ثم الاحسن
ان يجعل هذا الأمر عطفاً على محذوف قبله أي أشكر النعمة في خلق الارض والسماء
واذ كروا الماعلى تقدير انتصايه بقا الواف وهو ظرف والجملة بما فيها عطف على ما قبلها عطف
القصة على القصة (قوله والرابع ان يكون مضافا اليها اسم زمان صالح للاستغناء عنه نحو
يومئذ) في الشرح عن ابن مالك ان هذه الاضافة من اضافة المؤ كذا الى التأ كيد اه وفي
شرح الرضى واما نحو يومئذ وساعتئذ فقالوا ان الظروف مضافة الى المضاف في المعنى الى
جملة محذوفة مبدلة منها التنوين وفي ذلك تعسف من حيث المعنى اذ قولك حين وقت كذا
ويوم الوقت وساعة الوقت ونحو ذلك غريب الاستعمال مستهجن المعنى بخلاف قوله تعالى
بعد اذ أنتم مسلمون اذ معناه بعد ذلك الوقت واما يوم الوقت المعلوم فذكر أبو علي في الحجة ان
الوقت بمعنى الوعد ولا يجوز ان يراد بالوقت الاوان لان قوله اليوم اما وضع النهار واما برهة
من الزمان ولو قلت أي برهة من الزمان أو يوم الزمان لم يكن ذلك باسهل هذا كلام أبي علي
قال الرضى والذي يبدو لي ان هذه الظروف التي كان في الظاهر مضافة الى اذ ليست مضافة
اليه بل الى الجمل المحذوفة الا انهم لما حذفوا تلك الجمل لدلالة سياق الكلام عليها لم يحسن
ان يبدل منها تنوين لاحق بهم هذه الظروف كما أبدت في كل وبعض واذا لان كلا واخواتها
لازمة للاستغناء معنى فيستدل بالمعنى على حذف المضاف اليه ويتعين ذلك المحذوف بالقرينة
الحاصلة من سياق الكلام فيكمل المراد واما هذه الظروف فليست بلازمة للاستغناء معنى
فلو قلت كنا حينئذ اذ قصدت حذف المضاف اليه وابدال تنوين حينئذ منه لم يكن ظاهراً في
ذلك المعنى بل ظاهره ان التنوين فيه للتنكير فلما خافوا التباس تنوين العوض في يومنا وحينئذ
وساعة بغيرها من تنوين التمكن والتنكير توصلوا الى الدلالة على الجمل المحذوفة المضاف
اليها هي في الاصل بان ابدلوا من تلك الظروف بدل الكل ظرفاً لازماً للاستغناء الى الجمل خفيها
في اللفظ صالحاً للجميع أنواع الازمنة متعوداً بحذف الجمل المضاف اليها هو مع ابدال التنوين
منها كقوله وأنت اذ صبح في عهده هذه الظروف بدلا منها مع تنوين العوض فيكون
التنوين كانه ثابت في الظروف المبدل منها لان بدل الكل مع قيامه مقام المبدل منه في المعنى
مطلق على ما أطلق عليه فكانه هو والزم اذ الكسر لا لقاء الساكنين (قوله وفي نحو اذ
انتبذت طرف المضاف الى مفعول محذوف) هكذا رأينا في نسخ معتدلة واللام في المفعول

فكثيركم ليست مفعولا به كما ادعاه المخالفون وانما هي ظرف لمفعول محذوف أي واذا كروا نعمة الله عليكم اذ كنتم قليلا
وهو في نحو واذا كرت في الكتاب مريم اذ انتبذت طرف المضاف الى مفعول محذوف أي واذا كرت في مريم
والطرف يتعلق بالقصة والحديث والشان ونحوها كما أسلفناه وسيجيء في الكلام على اذ في المتن ان شاء الله تعالى واعلم انه

ثبت في كتابه من نسخ هذا الكتاب كلمة الى من قوله ظرف لمضاف الى مفعول محذوف ولو حذفته هذه الكلمة وثبت
 لمضاف مفعول محذوف لكان حسنا فان القصص المقدرة هي لفظ مضاف الى مريم وهو مفعول محذوف وما ثبت في النسخ
 يمكن تصحيحه بان يكون قوله محذوف صفة لمضاف والمراد بالمفعول ما هو مفعول به الحذف وهو لفظ مريم لكن لو عرف
 فقيل الى المفعول لكان أحسن وهو يؤيد هذا القول التصريح بالمفعول في واذ كروا نعمة الله عليكم اذ كنتم أعداء فيحمل
 المحل الذي لم يصرح فيه بالمفعول ١٧٤ على ما صرح به لتجري المحال على سنن واحد وفيه بحث وهو من الغريب ان

المنحشري قال في قراءة
 بعضهم لمن من الله على
 المؤمنين اذ بعث انه يجوز
 ان يكون التقدير منه
 اذ بعث ويجوز كون اذ
 في محل رفع كاذافي قولك
 اخطب ما يكون الامير
 اذا كان قائما أي من الله
 على المؤمنين وقت بعثه اهـ
 كلامه وهو نقل بالمعنى
 وغالب اللفظ وهزة ان
 من قوله انه يجوز مفتوحة
 ليس الا فان هذا اللفظ
 لم يقع بعينه في كلام
 المنحشري حتى يحكى
 وانما قال وقرئ ان من الله
 على المؤمنين اذ بعث فيهم
 رسولا وفيه وجهان ان يراد
 لمن من الله على المؤمنين
 منه أو بعثه اذ بعث فيهم
 فحذف لقيام الدلالة أو
 تكون اذ في محل رفع
 كاذافي قولك اخطب
 ما يكون الامير اذا كان
 قائما بمعنى ان من الله على
 المؤمنين وقت بعثه هذه
 عبارة بحرفها وعلى
 الثاني فلا حذف وانما

للعهد والمعهود المفعول الموجود في الآية أعني مريم وفي الشرح والذي ثبت في النسخ التي
 رأيتها وفي نحو اذ انتبذت ظرف لمضاف الى مفعول محذوف ولو حذف الى وقيل ظرف
 لمضاف مفعول لكان حسنا فان القصص المقدرة هي لفظ مضاف الى مريم وهو محذوف وما
 ثبت في النسخ يمكن تصحيحه بان محذوف صفة لمضاف والمراد بالمفعول ما هو مفعول به
 الحذف وهو لفظ مريم لكن لو عرف وقيل الى المفعول لكان حسنا اهـ قوله ومن الغريب ان
 المنحشري قال في قراءة بعضهم لمن من الله عبارة المنحشري في الكشف وقرئ ان من الله
 على المؤمنين اذ بعث فيهم وفيه وجهان ان يراد لمن من الله على المؤمنين منه أو بعثه اذ بعث
 فيهم فحذف لقيام الدلالة أو يكون اذ في محل رفع كاذافي قولك اخطب ما يكون الامير
 اذا كان قائما أي من الله على المؤمنين وقت بعثه اهـ قال التفات اذ في مبنى الوجهين على
 ان كلاما من اذ اذا كما يستعمل ظرفا يستعمل اسما فعلى الظرفية ههنا المبتدأ المحذوف أي منه
 أو بعثه والظرف متعلق به ومن من الله خبره والدال على المحذوف هو الخبر ان قدر منه
 والظرف ان قدر بعثه وكذا في المثال يكون الخبر محذوفا والظرف دالا عليه أي اخطب
 أكو ان الامير وأوقاته حاصل اذ اوجد قائما وعلى الاسمية لا حذف لان اذ مرفوع على
 الابتداء ومن من الله خبره أي من من الله وقت بعثه على طريقة نهارة صائما واذ مرفوع
 على الخبرية أي اخطب أوقات الامير وقت كونه قائما وما ذكر من لزوم حذف الخبر انما هو
 على تقدير ظرفية اذ انتهى وبيان انه على طريقة نهارة صائما ان من من الله خبر عن الوقت
 وهو في الحقيقة خبر عما أضيف النهار اليه وهو بعثه كما ان صائما خبر عن النهار وهو في
 الحقيقة خبر عما أضيف النهار اليه (قوله ولا نعلم بذلك قائلا) برده عليه انه لا يلزم من عدم العلم
 بقائل قول عدم قائله ولا من عدم قائله فيما مضى عدم صحته على ان في شرح اللب وضوء
 المصباح ما يقتضي ان لذلك قائلا وهو واذ اذ لا يلزم ان الظرفية نص على ذلك سيبويه في
 الكتاب وأجاز اذ يقوم زيد اذ يقعد عمرو بمعنى وقت قيام زيد وقت قعود عمرو واقع اذا ههنا
 مبتدأ وخبر اهـ لكن في نسبة هذه المقالة الى سيبويه نظر فان ابن جني وهو امام مطلع نقل
 ذلك في شرح الحاشية عن المبرد ولم ينسبه الى غيره وأيضا الرضى امام مطلع لم ينسب السيبويه
 بل قال وعن بعضهم ان اذ الزمانية تقع اسماء صيغ نحو اذ يقوم زيد اذ يقعد عمرو أي وقت
 قيام زيد وقت قعود عمرو وانما اعترض على شاهد على ذلك من كلام العرب اهـ نعم سيبذ كر
 المصنف في بحث اذ في الرابع من الامور التي ترد قول الاكثر ان العامل في اذ ما في جوابها
 من قبل أو شبهه ان أبا الحسن ومن تابعه يقولون بتصرف اذ او وقوعها مبتدأ واذ كذا

الحذف على الاول وهو جعل اذ ظرفية فحذف المبتدأ وهو منه أو بعثه والظرف متعلق به ومن من الله
 خبره والدال على المحذوف هو الخبر ان قدر بعثه واعترض المصنف الوجه الثاني بقوله في الحقيقة هذا
 التوجيه ان اذ مبتدأ ولا نعلم بذلك قائلا وأقول اذا كان الجمهور يجوزون خروجها عن الظرفية عند اضافتها وغيرهم عند
 الاتيان بمفعولها أو بدلا منه صدق حينئذ انما ظرف متصرف فلا يمتنع جعلها مبتدأ ولا يحتاج فيه الى سماع خاص من
 العرب في تمثيله بالمثال وهو قولك اخطب ما يكون الامير اذا كان قائما غير مناسب لان الكلام في اذ لا في اذا

وكان حقه **ب** بالنصب على انه خبر كان نحو ما كان حجتهم **م** الا ان قالوا واسم كان هو قوله **ي** وان يقول اذ كان لانهم يقدرون في هذا المثال ونحوه اذ تارة واذا اخرى بحسب المعنى المراد **ب** ولكنه عدل عن ذلك ليفيد ان كلام من اذ واذا يستعمل اسماء غير ظرف **ي** ثم ظاهره ان المثال يتكلم به كذا **ب** على الصورة التي تلفظ بها وهي أخطب ما يكون الامير اذا كان قائما **ي** والمشهور ان حذف الخبر في ذلك واجب **ب** فانما يقال أخطب ما يكون الامير قائما ويظهر لي ان في كلام الزمخشري اشارة الى ان العرب لا تنطق به هكذا وذلك لانه قال في قولك ولم يقل في قولهم **م** فأشار الى أن هذا هو التقدير الذي ينطق به عند ارادة التفسير أي في قولك عند القصد الى ابراز ما يقدر في هذا المثال وقد يشعر قول المصنف والمشهور بأن تم قولاً غير مشهور بان حذف هذا الخبر جائز لا واجب والظاهر ان وجوب الحذف في مثله عار عن الخلاف اللهم الا ان يكون مراده بالمشهور ما اشتهر من استعمال العرب وعرف من كلامهم لا المشهور الذي ١٧٥ يشير به المصنفون الى وجود

قول آخر غير مشهور **ي** وكذلك المشهور ان اذ والمقدرة في المثال في موضع نصب ولكن جوز عبد القاهر **ب** الجرجاني **ي** كونها في موضع رفع **ب** مسكوبة **ب** ول بعض العرب **ي** أخطب ما يكون الامير يوم الجمعة بالرفع **ب** فتكون اذا الواقعة في موضعه كذلك وهو ما يقوى ان المصنف أراد بالمشهور أولاً ما أراد به ثانياً من الاشارة الى الخلاف في رده **ي** فاقاس الزمخشري اذ على اذا والمبتدأ على الخبر **ب** وهذا تشنيع ولعل الزمخشري لم يستند الى هذا القياس وانما بنى على ما ذكرناه قبل

أبو البقاء بضاعند قوله تعالى فاذا انقرب في الناقور **قوله** وكان حقه ان يقول اذ كان في الشرح عدل عن ذلك ليفيد ان كلام من اذ واذا كما يستعمل ظرفاً يستعمل اسماء غير ظرف اه وأقول يفهم من قول المصنف بعد هذا اقسام الزمخشري اذ على اذا انه انما عدل للقياس على اذا **قوله** ثم ظاهره ان المثال يتكلم به **ب** كذا **ب** يعني ان كلام الزمخشري ظاهر في ان أخطب ما يكون الامير اذا كان قائماً يتكلم به وان كان يحتمل احتمالاً مرجوحاً انه لا يتكلم به بان يكون مراده في قولك عند القصد الى ابراز ما يقدر في هذا المثال وفي الشرح ويظهر لي ان في كلام الزمخشري اشارة الى ان العرب لا تنطق به هكذا وذلك لانه قال في قولك ولم يقل في قولهم **م** وأقول انما قال في قولك لانه لو قال في قولهم **م** ان يكون العرب يتكلموا بهذا المثال بخصوصه وذلك غير معلوم ولا يلزم من عدم تكلم العرب به بخصوصه عدم تكلمهم به بتظيره فليس في عدول الزمخشري عن قولهم **م** الى قولك دلالة على ان العرب لا تنطق به هكذا **قوله** والمشهور ان حذف الخبر في ذلك واجب **ب** أي والذي اشتهر بين النحاة من استعمال العرب في كلامهم هو وجوب حذف الخبر اذا كان المبتدأ الفعل تفضيل مضاف الى مصدر وبعده حال لا نصح ان تكون خبرا عن ذلك المبتدأ وأنت خير بان فيما نقلناه آفعا عن التفتازاني جواباً عن هذا الاعتراض وهو قوله وما ذكر من لزوم حذف الخبر انما هو على تقدير ظرفية اذا **قوله** ولكن جوز عبد القاهر كونها **ي** أي كون اذا المقدرة في هذا المثال في موضع رفع بناء على تقدير زمان مضاف الى ما يكون بخلاف نحو أ كثر شربي ونحو ضرب زيد او ذلك لكثرة وقوع ما المصدرية زماناً وكثرة وقوع الزمان مسنداً اليه الفعل نحو ومما ليل المطى بنائم فيكون التقدير أخطب أوقات ما يكون الامير وقت كونه قائماً يجعل الوقت أخطب كما في نهارة صائم ولا يجوز على هذا التقدير ان تكون اذ ظرفاً لخبر محذوف **ب** أي في فصل خروج اذا عن الظرفية **قوله** وقد يحتج لغيرهم بقوله تعالى فسوف يعلمون اذا الاغلال في أعناقهم **م** في الشرح فيه

ي والوجه الثاني **ب** من أوجه اذ **ي** ان تكون اسماء للزمان المستقبل نحو يومئذ تحدث أخبارها **ي** فان تحدثتها بأخبارها هو عند النفخة الثانية حين تزلزل وتلفظ أمواتها أحياء وقد جعل يومئذ ظرفاً لذلك التحديث الواقع في الزمان المستقبل فيلزم كون الظرف مستقبلاً وقد تقدم ان الاضافة في نحو يومئذ من اضافة المؤكد الى تأكيد مده أو هي بيانية فلزم المطلوب **ي** والجهل ولا يثبتون هذا القسم ويجعلون الآية من باب ونفخ في الصور أعني من تنزيل المستقبل الواجب الوقوع منزلة ما قد وقع **ب** فنزل التحديث المستقبل منزلة الماضي فن هذه الحثية ساغ جعل اذ ظرفاً له **ي** وقد يحتج لغيرهم بقوله تعالى فسوف يعلمون اذا الاغلال في أعناقهم فان يعلمون مستقبل لفظاً ومعنى لدخول حرف التنفيس عليه وقد عمل في اذ فيلزم أن تكون بمنزلة اذا **ب** وفيه نظر اذا لما منع من أن يتأول هذا بما تأول به الجمهور يومئذ تحدث أخبارها فيقال هذا من باب ونفخ في الصور أي من تنزيل المستقبل الواجب الوقوع منزلة ما وقع وحرف التنفيس ليس بصاعد عن ذلك **ي** والوجه الثالث **ب** من أوجه اذ **ي** ان تكون للتعليل نحو وان ينفعكم اليوم اذ ظلمت انكم في العذاب مشتملون

أولاً ولن ينفعكم اليوم اشتراككم في العذاب لاجل ظلمكم في الدنيا وانكم مشتركون في محل رفع على انه فاعل ينفع والتقدير كما قال ولن ينفعكم اشتراككم في العذاب أي كما كان هموم البليوي يطيب القلب في الدنيا ومنه قول الخنساء ترقى أختها صخرًا ولولا كثرة الباقيين حولي * على اخوانهم لقتلت نفسي ولا يكون مثل أخى ولكن * اسلى القلب عنه بالناسمى أما هؤلاء المشركون في العذاب فلا ينفعهم اشتراكهم ولا يروحهم لعظم ما هم فيه واليوم واذ كلاًهما متعلق بالفعل وهو هل في اذ في هذه التي للتعليل وحرف بمنزلة لام العلة أو ظرف والتعليل مستفاد من قوة الكلام لا من اللفظ فانه اذا قيل ضربته اذ أساء وأريد الوقت اقتضى ظاهر الحال ان الاساءة سبب الضرب في من جهة أن تعليل الحكم بوصف مشعر بعلمة الوصف لذلك الحكم ١٧٦ هذان الاحتمالان في قولان في ذهب الى كل منهما بعض النحاة وانظر

القول الثاني فانه يانرم عليه أن تكون اذا للتعليل في نحو قولك سأضرب زيداً اذ أساء ولا قائل به وهو انما يرتفع السؤال في الذي سيورده قريباً على القول الاول وهو جعل اذ حرف علة وأما على القول الثاني وهو جعلها ظرفاً والتعليل مستفاد من قوة الكلام فلا يرتفع ذلك السؤال في فانه لو قيل ان ينفعكم اليوم وقت ظلمكم الاشتراك في العذاب لم يكن التعليل مستفاداً لاختلاف زمني الفعلين في النفع المنفي والظلم فان زمن الاول زمن الاخره وزمن الثاني زمن الدنيا وهو يبقى اشكال الآية في وهو المراد بالسؤال المذکور أولاً

نظر اذ لا مانع من ان يتأول هذا بما تأول به الجمهور يومئذ تحدث أخبارها فيقال انه من تنزيل المستقبل الواجب الوقوع بمنزلة ما وقع وحرف التنفيس ليس بصاعد عن ذلك اه وأقول لاجل هذا قال المصنف وقد يحتج من غير جزم وستنقل عن الرضى عن ذوقه وعما جالوه على التعليل ما اذا عطفته الى هنا فنعلم في كون التنفيس ليس بصاعد عن تنزيل المستقبل بمنزلة الماضي وينبغي ان يعلم ان تنزيل المستقبل بمنزلة الماضي خلاف الاصل وان الآية اذا أولت على ذلك يلزم مخالفة الاصل في موضعين أحدهما اذ الاغلال في أعناقهم وهو مستقبل معنى وثانيهما فسوف يعلمون وهو مستقبل لفظاً ومعنى ويلزم في هذا ما ذكره المصنف في حرف الراء في الكلام على رب العالمين وقال انه تكاف وهو ان الفعل المستقبل عبر به عن ماض متجوز به عن مستقبل ومن هنا يتبين ان المانع عند المصنف من تنزيل المستقبل بمنزلة الماضي في هذه الآية هو التكاف (قوله ولن ينفعكم اليوم اشتراككم في العذاب) فان ومعهم ولاها في محل رفع على الفاعلية بمعنى ولن ينفعكم اليوم اشتراككم في العذاب كما ينفع الواقعين في أمر صعب اشتراكهم في تحمل انقاله (قوله وانما يرتفع السؤال على القول الاول) الا ان في السؤال للعهد والمعهود هو السؤال المفهوم من قوله فانه لو قيل ان ينفعكم اليوم وقت ظلمكم الى آخره وتقرير ذلك السؤال ان اذ لو كانت ظرفاً والتعليل مستفاد من قوة الكلام لكان التعليل مستفاداً اذ اذ كر ظرف بعناها في موضعها لكانه غير مستفاد وفي الشرح يعني بالسؤال ما أورده في المتن بعد هذا من الاشكال وهو ان اذ لا تبدل من اليوم لاختلاف الزمانين اه وأقول فيه نظر اما أولاً فلان تعبيره أولاً بالسؤال وثانياً باشكال الآية يشعر بغيرتهم اما ثانياً فانه لا معنى حينئذ لقوله فانه لو قيل ان ينفعكم الى آخره ولا ترتبه على ما قبله بالفاء واما ثالثاً فلان قوله ويبقى اشكال الآية يشعر بتمام ما سبق والشرع في خلافه وان ما سبق لا يخص الآية بل يعبرها (قوله لاختلاف زمني الفعلين) يجوز ان يريد الفعلين اللغويين وهما النفع والظلم وان يريد الاصطلاحيين وهما ينفع وظلم وبما قاله عرف الجواب عن افادة ضربته اذ أساء للتعليل وهو ان زمن الضرب والاساءة واحد (قوله لان معمول خبر الحرف الخمسة لا يتقدم عليها) يريد بالحرف الخمسة ان المكسورة الهمزة

وكان

وهو ان اذ لا تبدل من اليوم لاختلاف الزمانين في وهما زمان الاخره

وزمان الدنيا كما عرفت ولا ابدال مع الاختلاف فيكون ظرفاً لينفع في لا بطريق الاستقلال ولا بطريق التبعية في لانه في أي لان الفعل لا يبدل في ظرفين في زمانين مثلاً كالذي نحن فيه بطريق الاستقلال بحيث لا يكون الثاني تابعاً للاول فيكون ظرفاً مشتركاً لان معمول خبر الحرف الخمسة في وهي ان وكان ولكن وليت ولعل في لا يتقدم عليها أي على تلك الحرف وكان الاولى بالمصنف أن لو قال الحرف الستة لتدخل ان المفتوحة التي فيها الكلام اذ هي التي في الآية فيستقيم التعليل ظاهر او تقريره أن يقال ثبت ان معمول كل من الحرف الستة المشبهة بالفعل لا يتقدم على ذلك الحرف وان المفتوحة منها فلو جعلت في الآية ظرفاً مشتركاً لكان لازم تقديم معمول ما هو من تلك الحرف الستة عليه

وهو باطل وأمامع الافتصار على الخمسة فيرد عليه ان المفتوحة ليست منها والكلام اغما هو في المفتوحة فيقال في الاعتذار عن عدم عدها مع الخمسة انها تترك كذا فعل سيبويه ومتابعوه لانها فرغ عن المكسورة ولم يكن بالمصنف في هذا المقام داع الى ارتكاب مثل هذا حتى يعتذر عنه بولان معمول الصلة لا يتقدم على الموصول في بيان ذلك ان ان المفتوحة موصول حرفي لتأولها مع صلتها بصدر وصالها معمولها الاسم والخبر وقد فرض ان اذا المتقدمة على ان ظرف خبرها الذي هو مشترك كون فلزم تقديم معمول بعض الصلة على الموصول وهو محذور قلت ويتجه على المصنف ان يقال كان الصواب أحد الأمرين اما ان يسقط العلة الثانية ويقال الاحرف الستة كما مروا اما ان يسقط العلة الاولى وينتبت الثانية واما الجمع بينهما فما يشكل وذلك لان العلة في امتناع تقديم معمول خبر الاحرف الخمسة عليها ان لها الصدر والعلة في ذلك بالنسبة الى المفتوحة ما تقدم من كونها موصولا لاهذه العلة فانها ١٧٧ مسلوحة الصدرية بدليل أعجبنى

انك محسن وكرهت انك مسي اذا تقرر ذلك فقول ان أراد خصوص الخمسة فقط فلا معنى لذكرها في هذا المقام وان أراد الخمسة مع ما يتفرع عن بعضها لتدخل المفتوحة فلا معنى للجمع بين الأمرين المذكورين اذ ليست العلة في الحكم المذكور بالنسبة الى المفتوحة أمرين كونها من الحروف المشبهة بالفعل وكونها موصولا حرفيا اذ العلة هي الثانية لا الاولى فقام له بولان اشتراكهم في الاخره لا في زمن ظاهري الواقع في الدنيا فلا يصح تعلق اذ ظلمت بغير كون بولما جالوه على التعليل في قوله تعالى واذ لم يهتدوا به فسيقولون هذا افك

وكان وليت ولكن ولعل والمعنى ان معمول خبر هذه الاحرف الخمسة لا يتقدم عليها فلا يتقدم معمول خبر ان المفتوحة الهزمة لانها فرغ عن أخذها وهو ان المكسورة الهزمة والا كان الفرع أقوى من أصله فيما هو فرغ فيه (قوله ولان معمول الصلة لا يتقدم على الموصول) لان تقديم معمول الصلة على الموصول كتقديم جزء من الشيء المترتب الاجزاء عليه وهذه العلة بالنظر الى نفس ان والتي قبلها بالنظر الى انها فرغ عما لا يتقدم عليه معمول ما في حيزه وفي الشرح يتجه على المصنف أحد الأمرين اما ان يسقط العلة الثانية ويقال الاحرف الستة أو يسقط العلة الاولى وذلك لان العلة في امتناع تقديم معمول خبر الاحرف الخمسة عليها ان لها صدر الكلام والعلة في ذلك بالنسبة الى المفتوحة كونها موصولا لاهذه العلة فانها مسلوحة الصدرية بدليل أعجبنى انك محسن وكرهت انك مسي فقول ان أراد خصوص الخمسة فلا معنى لذكرها في هذا المقام وان أراد الخمسة مع ما يتفرع عن بعضها لتدخل المفتوحة فلا معنى للجمع بين الأمرين المذكورين اذ ليست العلة في الحكم المذكور بالنسبة الى المفتوحة أمرين كونها من الحروف المشبهة بالفعل وكونها موصولا حرفيا بل العلة هي الثانية فقط انتهى وأقول فيه نظر من وجوه الاول ان قوله ان العلة في امتناع تقديم معمول خبر الاحرف الخمسة عليها ان لها صدر الكلام ممنوع لم لا تكون العلة في ذلك انها من العوامل التي لا قوة لها على تقديم خبرها وتقدم معمول الخبر كتقديم الخبر الثاني اننا نختار انه أراد خصوص الخمسة قوله بالرفيع لا معنى لذكرها في هذا المقام قلنا بل له معنى وهو اعطاء مثل حكمها في فرعها كما بيناه آتفا الثالث ان قوله اذ ليست العلة في الحكم بالنسبة الى المفتوحة أمرين كونها من الاحرف المشبهة وكونها موصولا حرفيا بل العلة هي الثانية فقط ممنوع لم لا يجوز أن تكون العلة الأمرين كما بينا وما المانع من أن يكون في كلمة جهنم مقتضيتان لاجراء حكم من الاحكام عليها (قوله واما جالوه على التعليل واذ لم يهتدوا به فسيقولون هذا افك قديم واذ اعترلتموهم وما يعبدون الا الله فآووا الى الكهف) لم يحسم الرضى هاتين

٢٣ في ل قديم فان علموا اذ بسية قولون اشكل لا قترانه بالفاء المانعة من عمل ما بعده فاما قبلها وقال الزنجشري العامل في اذ محذوف لدلالة الكلام عليه تقديره واذ لم يهتدوا به فسيقولون هذا افك قديم مسبب عنه وقال ابن الحاجب يجوز ان تكون اذ متضمنة معنى الشرط لدلالة الفاء بعد هاء فتكون بمعنى اذ او حسن التعبير بالدلالة على تحقق ذلك لكونها الماضي واما جالوه على التعليل ايضا قوله تعالى واذ اعترلتموهم وما يعبدون الا الله والمعنى واذ اعترلتموهم واعتزلتموهم معبودهم في الا الله في استثناء متصل لانهم كانوا يقرون بالخالق ويشركون معه غيره كاهل مكة أو منقطع أي واذ اعترلتم الكفار والاصنام التي تعبدونها من دون الله أو هو كلام معترض اخبار من الله تعالى عن القبيحة انهم لم يعبدوا غير الله فآووا الى الكهف ويرد على هذا ما مروى في ما ذكره ابن الحاجب من تضمن اذ معنى الشرط على نحو ما تقدم قال الرضى ويجوز ان يكون هذا من باب الرجز هجر أي مما أضمر فيه اما واما جالوه على التعليل قوله

فما صبحوا قد أعاد الله نعمتهم * اذ هم قريش واذما مثلهم بشرهم قريش هم ولد النضر بن كنانة وقيل بنو فهر بن مالك ابن كنانة والاصح الذي عليه الجمهور انهم سمو بذلك لقريشهم أي لتكسبهم يقال قريش بفتح الراء بقريش بكسر الراء وكا نوا أصحاب كسب وقيل قريش تصغير قريش وهو حوت سميت به القبيلة أو أبوهم لقوتهم وقيل غير ذلك والرواية في مثلهم ففتح اللام وسيأتي الكلام عليه في ما والبشر الانسان ١٧٨ ذكر أو أنى واحدا أو غيره وقد يجمع فيقال أبشار بنو وقول الاعشى ان محلا وان مرتحلا *

وان في السفر اذ مضوا مهلا
السفر جماعة المسافرين
وسافر وسفر كصاحب
وصحب وراكب وركب
والسافر هو الذي خرج
للسفر والمهل بفتح الهاء
التؤدة وعدم الجملة أي
ان لنا محلا في الدنيا وان
لنا ارتحالا عنها فيجعل
كلا من المحل والمرتحل
مصدرا ميميا أي وان في
الجماعة الذين ماتوا قبلنا
امهالا لنا لانهم مضوا
قبلنا وبقينا بعدهم
فتصقق الامهال اذ لم غرض
مهمم وهو انما يصح ذلك كله
على القول بان اذ التعليلية
حرف كما قدمنا والجمهور
لا يثبتون هذا القسم
وعدم الصحة في تبيينك
الايتين آية الاحقاق وآية
الكهف قد يظهر للتنافي
بين الماضي والاستقبال
واما في البيتين فكون
التعليلية فيهما ليست بظرف
محل نظر وهو قال أبو الفتح
ابن جني هو راجعت أبا علي
الفارسي هو مراد في قوله

الايتين على التعليل بل قال واما قوله تعالى واذ لم يمتدوا به فسيقولون وقوله واذ اعترلتموهم وما يعبدون الا الله فأو واقوله فاذ لم تفعلوا وتاب الله عليكم فافقوا الصلاة فلا جراء الطرف مجرى كلمة الشرط كما ذكره سيبويه في نحو زيد حين لقينته فانما كرمه وهو في اذما طرد ويجوز أن يكون من باب والر بخفاء أي مما أضمر فيه اما وانما جازا اعمال المستقبل الذي هو سيقولون وأو واقفوا في الظروف الماضية التي هي اذ لم يمتدوا واذ اعترلتموهم واذ لم تفعلوا وان كان وقوع المستقبل في الزمن الماضي محالا لما ذكرنا في اما زيد فمطلق من ان الغرض المعنوي هو قصده الملازمة حتى كان هذه الافعال المستقبلية وقعت في الزمنية الماضية وصارت لازمة لها كل ذلك لقصد المبالغة انتهى واعلم ان ما في قوله تعالى وما يعبدون الا الله يجوز أن يكون موصولا اسميا في محل نصب بالعطف على الضمير المنصوب في اعترلتموهم والخطاب من بعضهم لبعض والاستثناء متصل لانهم كانوا يعبدون الله ويعبدون الاصنام وأن يكون موصولا حرفيا والتقدير واذ اعترلتموهم وعبادتهم الاعداء الله وأن تكون نافية وتكون الجملة للاخبار من الله تعالى عن القتيبة بتوحيدهم معترضة بين اذ وجوابها لتحقق اعترلهم (قوله فاصبحوا قد أعاد الله نعمتهم الخ) هذا البيت للفردق من قصيدة في مدح عمر بن عبد العزيز حين ولي المدينة ونعمتهم هي الملك وقريش هم ولد النضر بن كنانة وقيل بنو فهر بن مالك بن كنانة وسموا بذلك لقريشهم أي لتكسبهم وقيل غير ذلك (قوله ان محلا الخ) السفر يسكون الفاعل جمع سافر كصحب وصاحب عند الاخفش واسم مفرد موضوع لمعنى الجمع عند سيبويه والخلاف في كل ما يجيء من تركيب لفظ يقع على المفرد ككسب وركب في ركب وأما ما لا يجيء كالغنى والرهط فلا خلاف لانه اسم مفرد موضوع لمعنى الجمع والسافر الذي خرج للسفر والمهل بفتح الهاء والتؤدة وعدم الجملة (قوله وانما يصح ذلك كله على القول بان التعليلية حرف) في الشرح عدم الصحة في آية الاحقاق واذ لم يمتدوا به فسيقولون وآية الكهف واذ اعترلتموهم قد يظهر للتنافي بين الماضي والاستقبال واما في البيتين فكون التعليلية فيهما ليست بظرف محمل نظر انتهى وأقول لو كانت اذ في البيت الاول ظرفا لكانت ظرفا لا عادا لا معنى لظرفيتها لا صبحوا ولو كانت ظرفا لا عادا لا تضي ذلك انهم قبل عود النعمة لم يكونوا قريشا وهو خلاف الواقع وانهم قبل عودها مثلهم بشر وهو خلاف المراد من مدحهم بعد الممانلة مطلقا ولو كانت اذ في البيت الثاني ظرفية لكانت ظرفا له لا اذ لا معنى لظرفيتها للسفر على ما لا يخفى فلو كانت ظرفا له لا يلزم تقدم معمول المصدر عاياه وهو ممتنع ولو كان معمول ظرفا كما هو المشهور وفي لزوم كون اذ ظرفا له لان في كونه اظرفا للسفر نظر لجواز أن يكون ظرفا بدلا من الجار والمجرور أعني في السفر فليتامل (قوله وقيل المعنى اذ ثبت ظلمكم) يعني عندكم لان ثبوت ظلمهم عندهم في يوم

القيامة

تعالى ولن ينفعكم اليوم الاية مستشكالا ابدال اذ من اليوم فآخر ما تحصل منه ان الدنيا

والآخرة متصلتان وانما في حكم الله تعالى سواء فكان اليوم ماض أو كان اذ مستقبله اهـ فاما كون اليوم المستقبل في حكم الماضي فظاهر لانه من تنزيل المستقبل المحقق الوقوع منزلة ما قد وقع تنبيهه على تحقق الوقوع واما كون الماضي الذي وقع وانفصل ينزل منزلة المستقبل المنتظر ففيه نظر وهو قيل المعنى اذ ثبت ظلمكم عندكم وثبوت ظلمهم عندهم يكون

يوم القيامة فكانه قيل وان ينفعكم اليوم اذ صبح ظلمكم عندكم فهو بدل ولا اشكال لان ادلاله يستقبل على هذا التقدير فلم
يختلف الزمان وقيل التقدير بعد اذ ظلمتم وكم اذا نبتا في عليهم ما ايضا فاذا بدل من اليوم كذا ذكرناه كان البدل متأتا على
ما ذهب اليه أبو علي الفارسي ولما كان هنا مظنة سؤال تقديره ان يقال قد ساف ان بعد المضافة الى اذ في تخور بنا لا نزغ
فلو بنا بعد اذ هديتنا هم زمان لا يصلح للاستغناء عنه فلا يحذف وهذا على التقدير الماضي قد حذف وهو منافي للكلام السابق
أجاب عنه المصنف بقوله وليس هذا التقدير مخالفا لما قدمناه في بعد اذ هديتنا لان المدعى هناك انها لا يستغنى عن معناها
كما يجوز الاستغناء عن يوم في يوم مثلا لان التحذف لدليل وهو ان لم يقل استغنى عن معناها حتى ينافي الكلام المتقدم وانما قلنا
بانها امر اذ مقصود معناها الكنه اذ حذف لدليل وهو ان لم يقل استغنى عن معناها حتى ينافي الكلام المتقدم وانما قلنا
العله والفاعل ضمير مستتر راجع الى قولهم باليت بني وبينك بعد المشرقين أي ولن ينفعكم اليوم هو أي هذا
القول أول ولن ينفعكم هذا التني أو هذا الاعتذار لانكم في العذاب مشتركون أي لا شرا لكم في سببه وهو الكفر أو
راجع الى القرين المذكور في قولهم فبئس القرين ويشمدهما أي لهذين الاحتمالين وهما كون الفاعل ضميرا
راجعا الى قولهم باليت بني وبينك بعد المشرقين وكونه ضميرا راجعا الى القرين مع كون ان وصلتها

١٧٩

تعليل لا يقرأ بعضهم
انكم باليت
الاستغناء فانه جواب
لسؤال عن العلة مقدر
كانه قيل لم لا ينفعنا ذلك
فقبيل انكم في العذاب
مشتركون والاربع
من أوجه اذ ان تكون
للفجأة نص على ذلك
سيبويه وهي الواقعة
بعدينا وبيننا وقد تجيء
بعدها اذا الفجائية
في قوله

استقدر الله خير اوارضين به
فبينما العسر اذ دارت مياسير
وبينما المرء في الاحياء مضطرب

القيامة فلم يختلف الزمان وليس المعنى اذ نبت ظلمكم في نفس الامر لان ثبوت ظلمهم في نفس
الامر وقت وقوعه منهم وهو قبل يوم القيامة فيختلف الزمان (قوله وعلمهم ما ايضا فاذا بدل من
اليوم) يعني ان اذ على هذين القولين بدل من اليوم كما انها بدل منه على قول أبي علي (قوله
وايس هذا التقدير مخالفا لما قدمناه في بعد اذ هديتنا) هذا الشارة الى جواب سؤال يقع ههنا
وهو ان كون التقدير بعد اذ ظلمتم يقتضي جواز حذف بعد والاستغناء عنه باذ وهو منافي لما
تقدم في الرابع من وجوه اذ ان بعد من الظروف التي تضاف الى اذ ولا يستغنى عنها (قوله واذا
لم تقدر اذ تعليل لا فيجوز ان تكون ان وصلتها تعليل والفاعل مستتر) يعني واذا ظلمتم بدل من
اليوم لانهم ما في حكم الله سواء أولان المراد بالظلم ثبوتهم عندهم أولان التقدير بعد اذ ظلمتم (قوله
وهي الواقعة بعدينا وبيننا) قال الرضي أصل بين أن تكون مصدرا بمعنى الفراق فتقدير
جلست بينكما مكان فراقكما وتقدير قلت بين خروجا ودخولا زمان فراق خروجا ودخولا
فحذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه وهو ملازم للاضافة الى المفرد بني لما قصد اضافته
الى الجملة لان الاضافة اليها كالاضافة لان الاضافة في المعنى ليست اليها بل الى المصدر الذي
تضمنته وزادوا عليه ما للكافة لانهم التي تكف المقتضى عن الاقتضاء واشبعوا الفضة فتولدت
الالف لتكون الالف دليل عدم اقتضائه للمضاف اليه كانه وقف عليه والالف قد يوثق بها
للووقف كما في انا والظنون اه (قوله استقدر الله خير الخ) استقدر الخير اطاب تقديره

اذا هو الرمس تعفوه الاعاصير فوقت اذ بعد بينما في البيت الاول واذا بعد ما في البيت الثاني وقد لا يوجد في بعض
النسخ الا البيت الاول لانه المثال المطابق لما هو بصدده وكان الاصمعي لا يستفصح الا ترك اذ واذا في جواب بيننا وبينما
لكثرة مجيء جواب ما بدونه ما قال الرضي والكثرة لا تدل على ان المكثور غير فصيح بل تدل على ان الاكثر أفصح ألا ترى الى قول
أمير المؤمنين رضي الله عنه وهو من الفصاحة بحيث هو بيننا هو يستقبلها في حياته اذ عقدها لا آخر بعد وفاته قال ولما قصد
الى اضافة بين اللازم اضافته الى المفرد الى الجملة والاضافة الى الجملة كالاضافة زادوا عليه ما لكافة لانهم التي تكف المقتضى
عن الاقتضاء واشبعوا الفضة فتولدت ألف لتكون الالف دليل عدم اقتضائه للمضاف اليه لانه كانه وقف عليه والالف
قد يوثق به للوقف كما في انا والظنون وأصل بين ان يكون مصدرا بمعنى الفراق فمعنى جلست بينكما أي مكان فراقكما وتقدير
قلت بين خروجا ودخولا أي زمان فراق خروجا ودخولا فحذف المضاف وأقيم المضاف اليه فبين كما تبين مستعمل
في الزمان والمكان واما اذا كف بما والالف وأضيف الى الجمل فلا يكون للزمان مضاف لما تقرر من انه لا يضاف الى
الجمل من المكان الا حيث وبين في الحقيقة مضاف الى زمان مضاف الى الجملة فحذف الزمان المضاف والتقدير بين أوقات
زبد قائم أي بين أوقات قيام زيد اه كلامه وحكي الحريري في درة الغواص ان عبيد الجرحى عاش ثمانمائة سنة وأدركه

فيه اي لم يدلولوا عليه بجاء عمرو في وكان اذ عند هذا القائل اما حرف زائدة والمفاجأة في وقيل في بين في مبتدأ واذ خبره
والمنى حين انا قائم حين جاء عمرو في فاخرج كل من بين واذ عن الظرفية وهذا ليس شيئا من تلك الاقوال الاربعة التي حكها
المصنف في اذ الفجائية في هو ذكر لا في لا بقيد كون المفاجأة في معنيان آخران أحدهما التوكيد وذلك بان تحمل على الزيادة
قاله أبو عبيدة في بالتصغير وهما التأنيت في وتبعه ابن قتيبة وحمل عليه آيات منها واذ قال ربك للملائكة والثاني التحقيق كقد في
والظاهر ان حرف على كل من هذين القولين في وحملت عليه في أي على التحقيق في الآية في المقدمة وهي قوله تعالى
ولن ينفعكم اليوم اذ ظلمتم أنكم في العذاب مشتركون وانما حملناه على ذلك ولم نحمله على ان المراد بالآية قوله تعالى واذ
قال ربك للملائكة لانه سيقول وعلى القول بالتحقيق في الآية فالجمله معترضة بين الفعل والفاعل وهذا التحقيق في آية الزخرف
لان اذ ظلمتم على القول بان اذ فيه للتحقيق جملة معترضة بين الفعل وهو ينفع وفاعله وهو أنكم في العذاب مشتركون ومثل
هذا في واذ قال ربك للملائكة لا يتأتى بوجه في وليس القولان في المذكوران وهما القولان بالزيادة والقول بالتحقيق في شيء في
لانه اخراج للكلمة عن موضعه المعروف بغير ثبت في واختار في من الاختيار ١٨١ وفي بعض النسخ وأجاز من الاجازة

في ابن السجري انه ساقع
زائدة بعد بينا وبينما
خاصة قال لانك اذ قلت
بينما انا جالس اذ جاء زيد
وقدرتم ساغبر زائدة أعلمت
فيها الخبر في وهو جالس
في وهي مضافة الى جملة
جاء زيد وهو هذا الفعل في
وهو جاء في هو الناصب
لبين فيعمل المضاف
اليه في أي جزء المضاف
اليه فان المضاف اليه
هو جملة جاء زيد
والعامل جاء وهو
جزؤها في فيما قبل
المضاف في وهو محذور
في انتهى في كلام ابن

(قوله والثاني التحقيق كقد وحملت عليه الآية) في الشرح يريد به ا قوله تعالى ولن ينفعكم
اليوم اذ ظلمتم ولا يريد به ا قوله تعالى واذ قال ربك للملائكة لقوله بعده هذا وعلى القول
بالتحقيق في الآية فالجمله معترضة بين الفعل والفاعل ولا جملة معترضة في واذ قال ربك
للملائكة (قوله وليس القولان بشئ) يريد بالقولين المعنيين الآخرين اللذين ذكرنا الا
وانما كانا ليسا بشئ لان الاصل عدم الزيادة وتقليل الاشتراك مع ان كل ما قيل فيه أحدهما
يمكن أن يكون من المعاني السابقة (قوله مسئلة تلزم اذ الاضافة الى جملة) في الشرح يجوز
ضبط الاضافة بالنصب على المفعولية فاذ فاعل وبالرفع على الفاعلية فاذ مفعول اه وأقول
لقائل أن يقول يتعين رفع الاضافة لانها لازمة لا ذوا ملزومة لها لانها كلما وجدت اذ
وجدت الاضافة المذكورة أو ما هو عوض عنها وهذا شأن اللازم مع ملزومه انه كلما وجد
الملزوم وجد اللازم ولو نصبت الاضافة اقتضى ذلك ان اذ لازمة والاضافة ملزومة وليس
كذلك لانه ليس كلما وجدت الاضافة المذكورة وجدت اذ (قوله اما اسمية نحو واذ كروا
اذ أنتم قائل) أطلق المصنف الاسمية ولم يقيد بها بان لا يكون خبرها ماضيا لان ذلك قيد في
حسن اضافة اذ وهو ذا كرم اضاف اليه اذ سواء كانت الاضافة حسنة أم لا قال الرضي واعلم
انه يصح ان يلبها اسم بعده فعل ماض نحو واذ زيد قام بل الفصح اذ قام زيد لان اذ موضوع
للماضى فاللازم الماضى أولى ولا يرد عليه اذ ازيد يقوم لان اذ اعلى مذهب سيبويه داخل
على يقوم المفسر بهذا الظاهر واما على مذهب من أجاز دخولها على اسمية خبرها فعل فهذا

السجري في وقدمضى كلام الضحويين في توجيه ذلك في بما يكون التركيب معه صحيحا جارا على القواعد بدون دعوى
الزيادة فلا داعي اذا اليها في واذ بينا في القول بالتحقيق في الآية في التي هي قوله تعالى ولن ينفعكم اليوم اذ ظلمتم أنكم
في العذاب مشتركون في فاعلة في التي هي اذ ظلمتم في معترضة بين الفعل وهو ينفع وفاعل في وهو أنكم في العذاب
مشتركون في مسئلة تلزم اذ الاضافة في بالنصب على المفعولية فاذ فاعل وبالرفع على الفاعلية فاذ مفعول أي تلزمها الاضافة
في الى جملة في اما اسمية نحو واذ كروا اذ أنتم قائل في لكنهم نصوا على استقباح أن يلبها اسم بعده فعل ماض نحو واذ
زيد قام لان الخبر من مظان الاسم أو مضارعه الا اذا دعت ضرورة الى العدول ولا ضرورة هنا فذلك حسن اذ زيد قائم
واذ زيد يقوم كما حسن زيد قائم وزيد يقوم بدون اذ ولم يحسن اذ زيد قام كما حسن زيد قام بدون اذ لان الغرض هناك بان مضى
الفعل وهو هنا مستفاد من اذ في أو فعلية فاعلها ماض لفظا ومعنى نحو واذ قال ربك للملائكة في ونحو واذ ابتلى ابراهيم ربه
بكلمات في ونحو واذ غدوت من أهلاك في فهذه ثلاثة أمثلة للفعل في كل منها ماض لفظا ومعنى في أو فعلية فاعلها ماض معنى
لا لفظا نحو واذ رفع ابراهيم القواعد في ونحو واذ يكرهك في الذين كفروا في ونحو واذ تقول للذي أنعم الله عليه في فهذه ثلاثة
أمثلة في هذا القسم أيضا الفاعل في كل منها ماض معنى ولكن أنى بالمضارع لحكاية الحال الماضية في وقد اجتمعت الثلاثة في

الاسمية والفعلية التي فعلها ماض لفظا ومعنى والفعلية التي فعلها ماض معنى لا لفظا في قوله تعالى لا تنصروا هؤلاء فانه قد انصرف وهو فاعله انصرف
الله اذا أخرجه الذين كفروا ثاني اثنين اذ هما في الغار اذ يقول لصاحبه لا تحزن ان الله معنا فاذ أخرجه مثال للماضوية
لفظا ومعنى واذ هما في الغار مثال للاسمية وينبغي أن يتبين ههنا تقدير عامل الجار والمجرور واسم فاعل أو فعلا مضارعا لثلاث
يؤدي الى التركيب المستقيم مثل زيد قام على ما تقدم آنفا في قوله اذ هو الاول ظرف لنصره وفي قوله اذ هو الثانية بدل منها
وفي قوله اذ هو الثالثة مختلف فيها في قوله اذ هو بدل ثان وقيل ظرف لثاني اثنين وفيه ما في أي في هذين القولين وهما كون
اذ الثالثة بدلا لثاني اثنين وكونها ظرفا لثاني اثنين وفي ابدال اذ هو الثانية أيضا في نظر لان الزمن الثاني وهو
زمن كونهما في الغار وهو الثالث ١٨٢ وهو زمن قوله لا تحزن ان الله معنا غير الزمن الاول وهو زمن

اخراج الكافرين له بحيث
لا يصدق على شيء منهما
فكيف يبدلان منه
بدل الكل من الكل
ولامساغ لبدل البعض
ولا الاشتغال هنا بالرب
يتم لا يعرف ان البدل
يتكرر والمبدل منه
واحد في الا في بدل
الاضراب وهو ضعيف
كافي قولك وجهه زيد
شمس لا يجهل عليه
التنزيل لضعفه وانما
زدنا قيد وحيدة المبدل
منه لانه لوجه الثالث
بدلا من البدل لم يمنع
وسيقع ان شاء الله تعالى في
ذلك كلام في الجهة السادسة
من الباب الخامس
ومعنى ثاني اثنين
وكان ينبغي نصبه ان
قصده حكاية ثاني اثنين
الواقع في الآية واحد

وارد عليه ولا يختص له الاستعمال استعمال مثل هذا أيضا يعني اذ زيد يقوم فالحق انه
قبيح قليل الاستعمال (قوله اذ هما في الغار) في الشرح ينبغي ان يتبين في اذ هما في الغار
تقدير عامل الجار والمجرور واسم فاعل أو فعلا مضارعا لثلاث لا يؤدي الى التركيب المستقيم على
ما مر آنفا اه وفي التعليق ويحتمل ان يقال انما استقصوه مع التلخيص بالفعل اه (قوله
وفيها وفي ابدال الثانية نظر) ضمير فيهما عائد الى كون الثالثة بدلا لثاني اثنين وكونها ظرفا لثاني
اثنين وقوله لان الزمن الثاني والثالث غير الاول بيان لوجه النظر في ابدال الثانية والثالثة
من الاول وقوله ثم لا يعرف ان البدل يتكرر الا في بدل الاضراب بيان آخر لوجه النظر في
ابدال الثالثة من الاول وقوله ومعنى ثاني اثنين الى آخره بيان لوجه النظر في كون الثالثة
ظرفا لثاني اثنين فتحصل في كون الثالثة بدلا من الاول نظر من وجهين وظهر ان قوله ثم
لا يعرف ان البدل يتكرر معناه والمبدل منه واحد فسقط اعتراض ابن الصائغ بان تكرار
البدل في غير الاضراب معروف بخلاف تكريرهم الالف في الالف لان الاول مختار فيه
الاتباع على البدل والثاني بدل أيضا اه ووجه سقوطه ان الالف في الالف لا يسلط بدلين من
الاول كما هو المراد وانما الفتى بدل من الضمير والعلة ابدال من الفتى كذا أعرب المصنف في
أوضح المسالك واعلم ان المصنف لم يجوز في الثانية أن تكون ظرفا لأخرجه لان المراد به اخراج
الرسول من مكة ولم يكن ذلك وقت كونهما في الغار ولا أن تكون ظرفا لثاني اثنين لانه قيد
لاخرجه لكونه حالا من مفعوله وقد امتنع أن يكون ظرفا له فيمتنع أن يكون ظرفا لقيد
فان قيل انما يلزم من امتناع كونه ظرفا لأخرجه امتناع كونه ظرفا لقيد لو كان وقت قيده
وقته بان يكون قيده حالا مقارنه وهو ممنوع لجواز أن يكون متأخرا عنه بان يكون حالا مقدره
نحو محققين في قوله تعالى لتدخلن المسجد الحرام ان شاء الله آمنين بحلقين رؤسكم أجيب
بان ذلك القيد حاصل في وقت الاخراج وفي وقت الكون في الغار وهو بالنسبة الى الوقت
الاول حال مقارنه وبالنسبة الى الوقت الثاني حال مقدره والحالان متقابلتان فوجب المصير
فيه الى الاصل منه ما هو الحال المقارنة وهذا كله اذ لم يقل بتزل الوقتين المتقارنين منزلة

من اثنين فكيف يعمل في الظرف وليس فيه معنى فعل وقد يجاب
عن هذا النظر بان تقارب الزمنية ينزلها منزلة المتحدة أشار الى ذلك أبو الفتح ابن جني في كتابه المنحوسب
يفتح السين وكأنه اراد بذلك ما قدمه عنه من قوله راجعت أبا علي مرارا في قوله تعالى ولن ينفعكم اليوم الاية مستشكلا
ابدال اذن اليوم فآخر ما تحصل منه ان الدنيا والاخرة متصلتان وانما في حكم الله تعالى سواء فكان اليوم ماض أو كان
اذمه متقبلة وبهذا يخرج الجواب الذي ذكره فان زمن كونهما في الغار وزمن قوله لصاحبه قريبان من زمن الاخراج
فتزلا منزلاته وجعل الكل في حكم الماض والظرف في الباب الثالث في يتعلق بهم الفعل وأيسر رواحه فيص
تعلقه في الآية بثاني اثنين وان كان بمعنى واحد من اثنين لما يتوهم فيه من معنى الغنى فكأنه مشتق من قولك ثلثت
وقد يحدف أحد شطري الجملة التي تضاف اذ اليها ولا يظهر الا عراب فيظن من لا خبره له بالحكم المقرر في اذ هما

الوقت

أضيفت الى المفرد كقوله هل ترجع ليال قدمضين لنا والعيش منقلب اذ ذاك أفنانا فيظن الظان ان ذاك في محل جرباضافة اذ اليه فيلزم أن تكون مضافة الى مفرد وليس كذلك بل ذاك في محل رفع على انه مبتدأ وخبره محذوف والجملة في محل جرباضافة اذ اليه والتقدير اذ ذاك كذلك والافنان اما جمع فنن بفتح العين وهو الغصن الملتف أو جمع فن وهو الحال والضرب من الشيء وهو منصوب على الحال من ليال وان كانت نكرة لتخصيصها وعامل اذ منقلب واسم الاشارة الاول يرجع الى العيش باعتبار حاله والثاني المحذوف المحرور بالكاف ١٨٣ يرجع الى حال الافنان والجملة المقترنة بالواو حال من ضمير مضين والمعنى هل ترجع ليال يناما حال كونها مثل الاغصان الملتفة في نضارتها وحسنها أو حالة كونها ذات فنون من الحسن وضروب شتى من اللذة وهذه الليالي هي الليالي مضين في حالة ان عيشنا منقلب من طور الى طور اذ حال ذلك العيش مثل حال تلك الاغصان في الروق أو مثل حال تلك الفنون المختلفة في الحسن اه وأقول الظاهر ان الافنان جمع فن وانه حال من الضمير في منقلب كما ان اذ ظرف له ولظهور هذا لم يتعرض المصنف لآراء هذا البيت مع تعرضه للآيات الاخر (قوله ولا تكون اذ الثانية خبرا عن نحن لانه زمان ونحن اسم عين) قال الرضى اعلم ان ظرف الزمان لا يكون خبرا عن اسم عين ولا حالا منه ولا صفة له لعدم الفائدة الا في موضعين أحدهما ان تشبه العين المعنى في حدوثها وقتادون وقت نحو الليلة لللال الثاني ان يعلم اضافة معنى اليه تقدير ان نحو اليوم خبر أى شرب خمر ولو قلت زيد يوم السبت لم يجز لانه لا فائدة لتخصيص حصول شئ بزمان هو في غيره حاصل مثله اه وزاد ابن مالك موضعين آخرين أحدهما أن يكون عاما واسم الزمان خاصا نحو نحن في شهر كذا ثانيهما أن يكون اسم الزمان مؤدبه مسؤلا به عن خاص نحو في أى الفصول نحن وانما لم يذكر الرضى هذين الموضعين وذكرهما ابن مالك لان كلام الرضى في المنصوب على الظرف وكلام ابن مالك في اسم الزمان سواء كان منصوبا على الظرف أو مجرورا بنى لان الجمهور على انه لا يجوز الاخبار بظرف الزمان عن العين سواء نصب على الظرف أو جر بنى وفي الشرح لا مانع من أن تكون اذ الثانية خبرا عن نحن على أن يكون قائما مقام مضاف محذوف هو المخبر عنه في المعنى كما في قولهم أكل يوم توب تابسه أى تجد توب والتقدير في البيت اذنا افنا اذ ذاك أى اذنا افنا كائن في زمان وجود التجاور ولقائل أن يقول لا يحتاج الى الحذف أيضا لان من جملة الصور التي يخبر فيها عن اسم العين باسم الزمان نحن في شهر كذا وهو عين مافى البيت اه وأقول فيه نظرا ما أولا فلان ما أثبتته الشارح بقوله لا مانع الخ غير ما نفاه المصنف لان الذى نفاه المصنف أن تكون اذ الثانية خبرا عن نفس نحن والذى أثبتته الشارح أن تكون خبرا عن مضاف محذوف أقيم المضاف اليه مقامه واما ثانيا فلان كون مافى البيت عين قولهم نحن في شهر كذا ممنوع لان ذاك زمان خاص مجرور بنى افاد الاخبار به بخلاف

الوقت الواحد واما اذ قبل به فيجوز أن تكون اذ الثانية ظرفا لاخرجه وأن تكون ظرفا اقيده (قوله هل ترجع ليال الخ) في الشرح الافنان جمع فنن بفتح العين وهو الغصن الملتف أو جمع فن وهو الحال أو الضرب من الشيء وهو منصوب على الحال من ليال وان كانت نكرة لتخصيصها بالجملة التي بعدها صفة لها وعامل اذ منقلب واسم الاشارة الاول للعيش باعتبار حاله والثاني المحذوف المحرور بالكاف والجملة المقترنة بالواو حال من ضمير مضين والمعنى هل ترجع ليال يناما حال كونها مثل الاغصان في نضارتها أو حال كونها ذات أنواع من الحسن وهذه الليالي اللاتي مضين حالة ان عيشنا منقلب من طور الى طور اذ حال ذلك العيش مثل حال تلك الاغصان في الروق أو مثل حال تلك الفنون المختلفة في الحسن اه وأقول الظاهر ان الافنان جمع فن وانه حال من الضمير في منقلب كما ان اذ ظرف له ولظهور هذا لم يتعرض المصنف لآراء هذا البيت مع تعرضه للآيات الاخر (قوله ولا تكون اذ الثانية خبرا عن نحن لانه زمان ونحن اسم عين) قال الرضى اعلم ان ظرف الزمان لا يكون خبرا عن اسم عين ولا حالا منه ولا صفة له لعدم الفائدة الا في موضعين أحدهما ان تشبه العين المعنى في حدوثها وقتادون وقت نحو الليلة لللال الثاني ان يعلم اضافة معنى اليه تقدير ان نحو اليوم خبر أى شرب خمر ولو قلت زيد يوم السبت لم يجز لانه لا فائدة لتخصيص حصول شئ بزمان هو في غيره حاصل مثله اه وزاد ابن مالك موضعين آخرين أحدهما أن يكون عاما واسم الزمان خاصا نحو نحن في شهر كذا ثانيهما أن يكون اسم الزمان مؤدبه مسؤلا به عن خاص نحو في أى الفصول نحن وانما لم يذكر الرضى هذين الموضعين وذكرهما ابن مالك لان كلام الرضى في المنصوب على الظرف وكلام ابن مالك في اسم الزمان سواء كان منصوبا على الظرف أو مجرورا بنى لان الجمهور على انه لا يجوز الاخبار بظرف الزمان عن العين سواء نصب على الظرف أو جر بنى وفي الشرح لا مانع من أن تكون اذ الثانية خبرا عن نحن على أن يكون قائما مقام مضاف محذوف هو المخبر عنه في المعنى كما في قولهم أكل يوم توب تابسه أى تجد توب والتقدير في البيت اذنا افنا اذ ذاك أى اذنا افنا كائن في زمان وجود التجاور ولقائل أن يقول لا يحتاج الى الحذف أيضا لان من جملة الصور التي يخبر فيها عن اسم العين باسم الزمان نحن في شهر كذا وهو عين مافى البيت اه وأقول فيه نظرا ما أولا فلان ما أثبتته الشارح بقوله لا مانع الخ غير ما نفاه المصنف لان الذى نفاه المصنف أن تكون اذ الثانية خبرا عن نفس نحن والذى أثبتته الشارح أن تكون خبرا عن مضاف محذوف أقيم المضاف اليه مقامه واما ثانيا فلان كون مافى البيت عين قولهم نحن في شهر كذا ممنوع لان ذاك زمان خاص مجرور بنى افاد الاخبار به بخلاف

المقترنة بالواو حال من ضمير مضين والمعنى هل ترجع ليال يناما حال كونها مثل الاغصان الملتفة في نضارتها وحسنها أو حالة كونها ذات فنون من الحسن وضروب شتى من اللذة وهذه الليالي هي الليالي مضين في حالة ان عيشنا منقلب من طور الى طور اذ حال ذلك العيش مثل حال تلك الاغصان في الروق أو مثل حال تلك الفنون المختلفة في الحسن اه وأقول الظاهر ان الافنان جمع فن وانه حال من الضمير في منقلب كما ان اذ ظرف له ولظهور هذا لم يتعرض المصنف لآراء هذا البيت مع تعرضه للآيات الاخر (قوله ولا تكون اذ الثانية خبرا عن نحن لانه زمان ونحن اسم عين) قال الرضى اعلم ان ظرف الزمان لا يكون خبرا عن اسم عين ولا حالا منه ولا صفة له لعدم الفائدة الا في موضعين أحدهما ان تشبه العين المعنى في حدوثها وقتادون وقت نحو الليلة لللال الثاني ان يعلم اضافة معنى اليه تقدير ان نحو اليوم خبر أى شرب خمر ولو قلت زيد يوم السبت لم يجز لانه لا فائدة لتخصيص حصول شئ بزمان هو في غيره حاصل مثله اه وزاد ابن مالك موضعين آخرين أحدهما أن يكون عاما واسم الزمان خاصا نحو نحن في شهر كذا ثانيهما أن يكون اسم الزمان مؤدبه مسؤلا به عن خاص نحو في أى الفصول نحن وانما لم يذكر الرضى هذين الموضعين وذكرهما ابن مالك لان كلام الرضى في المنصوب على الظرف وكلام ابن مالك في اسم الزمان سواء كان منصوبا على الظرف أو مجرورا بنى لان الجمهور على انه لا يجوز الاخبار بظرف الزمان عن العين سواء نصب على الظرف أو جر بنى وفي الشرح لا مانع من أن تكون اذ الثانية خبرا عن نحن على أن يكون قائما مقام مضاف محذوف هو المخبر عنه في المعنى كما في قولهم أكل يوم توب تابسه أى تجد توب والتقدير في البيت اذنا افنا اذ ذاك أى اذنا افنا كائن في زمان وجود التجاور ولقائل أن يقول لا يحتاج الى الحذف أيضا لان من جملة الصور التي يخبر فيها عن اسم العين باسم الزمان نحن في شهر كذا وهو عين مافى البيت اه وأقول فيه نظرا ما أولا فلان ما أثبتته الشارح بقوله لا مانع الخ غير ما نفاه المصنف لان الذى نفاه المصنف أن تكون اذ الثانية خبرا عن نفس نحن والذى أثبتته الشارح أن تكون خبرا عن مضاف محذوف أقيم المضاف اليه مقامه واما ثانيا فلان كون مافى البيت عين قولهم نحن في شهر كذا ممنوع لان ذاك زمان خاص مجرور بنى افاد الاخبار به بخلاف

ونحن اسم عين ولا مانع من أن تكون خبرا عن على أن يكون قائما مقام مضاف محذوف هو المخبر عنه في المعنى كما في قولهم أكل يوم توب تابسه أى تجد توب والتقدير في البيت اذنا افنا اذ ذاك أى اذنا افنا كائن في زمان وجود التجاور ولقائل أن يقول لا يحتاج الى الحذف أصلا فان من جملة الصور التي يخبر فيها عن اسم العين باسم الزمان نحن في شهر كذا وهو عين مافى البيت وانما منعوا الاخبار باسم الزمان عن اسم العين عند انتفاء التأويل لعدم الفائدة وذلك لانه لا فائدة لتخصيص حصول شئ بزمان هو في غيره حاصل أيضا بل هي ظرف للخبر المقدر وهو متألفون وهو الاول طرف لعهدتهم

ودون اما طرف له في أي لعمدهم أيضا في أول الخبر المقدر وهو متالفون في أو لحال من اخوانا محذوفة أي متصافين دون
الناس ولا يمنع ذلك تنكير صاحب الحال وهو اخوانا في آخره في عن الحال في قوله لية موحشا طلل في *
يلوح كأنه خلل الطلل ما شخص من آثار الدار والخلل من الاضداد يطلق على العظيم وعلى الحقير والمراد هنا الثاني في ولا
كونه اسم عين لان دون طرف مكان لازمان والمشار اليه بذلك التجاور المفهوم في فقد ظهر لك ان بيت الاخطل مما قد ينظر
من لا خبرة له ان اذ فيه مضافة الى مفرد بالنسبة الى قوله اذ ذلك اذ ليس فيه ما يمنع ظاهرا من كون ذلك في محل جروا ما نحن
فلا يتخيل فيه ذلك لكونه ضمير رفع الاعلى مذهب الاخفش وعلى الجملة فنخرج البيت على ما ذكرناه وفيه في الموضع عين
مضافة الى جملة في قوله وقالت الخفساء كان لم يكونوا حتى يتقى * اذ الناس اذ ذلك من عزربا في وهذا أيضا مما ينظر فيه
غير الخبر ان اذ من قولها اذ ذلك مضافة الى مفرد وليس كذلك على ما سمي به والحى هو المنوع مما يضمره ويتقى يحذر
ويخاف ومن عزربا مثل مشهور ومعناه من غاب أخذ الساب في اذ الاولى طرف ليتقى أو لحي أو ليكونوا ان قلنا ان كان
الناقصة مصدرا في وهو الصحيح ١٨٤ الذي اختاره ابن مالك وسيأتي الكلام على ذلك في الباب الثالث

ان شاء الله تعالى في والثانية
طرف ابر ومن مبتدأ
موصول لا شرط لان بز
عامل في اذ الثانية ولا
يعمل ما في حيز الشرط في
من جواب وغيره في فيما
قبله عند البصريين في
وأما الكوفيون في يجوزون
ذلك في خبر من والجملة
خبر الناس والعائد اليهم
محذوف أي من عزربا
كقوله هم الذين منون
بدرهم في أي منون منه
في ولا تكون اذ الاولى
ظرفا ابر لانه جزء الجملة التي
أضيفت اذ الاولى اليها
ولا يعمل شيء من المضاف
اليه في المضاف ولا في تكون

ما في البيت (قوله أول الخبر المقدر) يعني الذي نعلق به اذ الثانية وهو متالفون (قوله أو لحال
من اخوانا محذوفة) يعني حذف تلك الحال وأقيم هذا الطرف مقامها يدل على ان هذا امراده
الاعتراض الثاني الذي يشير اليه (قوله ولا يمنع ذلك تنكير صاحب الحال) اعتراض على ان
دون طرف لحال محذوفة أقيم هو مقامها باعتبار ارضين أحدهما ان اخوانا مذكورة وتنكير الاسم
يمنع ان ينتصب عنه حال وأجيب بان ذلك اذ لم تخصص النكرة وهذه نخصه صحت بتقديم
الحال عليها وثانيه ما ان الحال خبر في المعنى عن صاحبها فيجتمع كونه طرف زمان وصاحبها اسم
عين لا يجمع ذلك في الخبر وأجيب بان دون هنا ظرف مكان لا طرف زمان (قوله لية موحشا
طلل) هذا صدر بيت عجزه يلوح كأنه خلل ومية اسم امرأة والموحش الذي لا أنيس له والطلل
ما شخص من آثار الديار والخلل بكسر المعجمة جمع خلة بكسر هاء أيضا وهي بطانة كانوا يغشون
بها أجنان السيوف منقوشة بالذهب أو غيره وهي أيضا سبي ور تلبس ظهور سبي القوس
وفي الشرح والخلل من الاضداد يطلق على العظيم والحقير والمراد هنا الثاني اه وأقول
لا معنى لتشبيهه آثار الديار بالحقير بان يقال تلوح كأنها حقير مع ان الذي يطلق على العظيم
والحقير انما هو الجليل الجيم المفتوحة والمعروف في البيت انما هو بالخاء المعجمة المكسورة
(قوله ولا كونه) هو بالرفع معطوف على فاعل بمنع والضمير عائد على صاحب الحال وهو اشارة
الى الاعتراض الثاني وقوله لان دون طرف مكان اشارة الى جوابه كما ان قوله ولا يمنع اشارة
الى الاعتراض الاول وقوله لتأخره اشارة الى جوابه (قوله وقالت الخفساء الخ) الخفساء المعجمة
المفتوحة والنون الساكنة والسبب المهملة وفي آخره همزة ممدودة اسم امرأة كأنه مأخوذ

في اذ الثانية بدلا من الاولى لان الاولى انما تكمل بما أضيفت اليه وهو
مجموع قولك من عزربا وهذا المجموع لم يتم قبل المعنى اذ الثانية بل ذكر بعضه وهو الناس وتأخر الباقي في ولا يتبع اسم حتى
يكمل في ألا ترى انك لا تقول جاء الفاضل قام فتتبع الاسم الموصول قبل تمامه بالصلة وليس هذا خاصا بالموصول بل
يجري في غيره أيضا في ولا تكون في اذ الثانية في خبر عن الناس لانها زمان والناس اسم عين في وقد مر انهم يجوزوا مثل
نحن في شهر كذا وهذا مثله فلينجز في وذلك مبتدأ محذوف الخبر أي كائن في في اما في ذلك في الذي خرجنا عليه تلك
الآيات في ففس في ما يرد عليك من أمثالها في وقد تحذف الجملة في المضاف اليها اذ في كمال العلم بها أو يعوض عنها التثنية في
وهو نون زائدة ساكنة تلحق الآخر لغير تو كيد في وتنكسر الال لالتقاء الساكنين نحو يومئذ في أي ويوم اذ يحل ما وعد
الله من غلبة الروم افارس في في فرح المؤمنون في بنصر الله في وزعم الاخفش ان اذ في ذلك معرفة في وان التثنية تنوين
التمكين لا تنوين العوض في في والافتقارها الى الجملة في المضاف اليها وهو الذي كان علة في بنائها والمعلول بزل بزال
علة فيثبت الاعراب اذ لا واسطة بينهما في في وزعم في ان الكسرة اعراب في لاذ في لان اليوم مضاف اليها في فتكون

محرورة بالاضافة وعلامه جرهما الكسرة **يورد** باننا لانسلم ان بناءها لاقتقارها الى الجملة بل لامر آخر وهو مشابهاها للحرف وضعا واليه اشار بقوله **يورد** بان بناءها الوضعها على حرفين **يورد** كهل وبلسلمان بناءها لاقتقارها الى الجملة لكن لانسلم زواله واليه اشار بقوله **يورد** بان لاقتقارها في المعنى **يورد** وان زال ذلك اللفظ نطقا **يورد** كالموصول تحذف صلته لدليل **يورد** واقتقارها اليها هو سبب بنائه وقد زالت لفظا وبقي بناءؤه لبقاء الاقتقار اليها بحسب المعنى **يورد** قال الشاعر **يورد** نحن الاولى فاجمع جو * علك ثم وجههم اليها أي نحن الاولى عرفوا **يورد** بالنجدة والشجاعة ولا ينهض البيت دليل على الاخفش الا اذا كان يقول بيناء الموصول عند حذف الصلة والا فلو قال معرب لا يمكن في البيت **يورد** ويرد ايضا قول الاخفش **يورد** بان العوض ينزل منزلة المعوض عنه فكان المضاف اليه مذكور **يورد** وانت خبير بان هذا مبني على ان التنوين تنوين العوض والاخفش بمنعه كما مر **يورد** ويرد ايضا بقوله **يورد** نهيته عن طلابك أم عمرو * بعافية وانت اذ صحح **يورد** وقد مر ان الطلاب هو الطلب وبعافية حال من الكاف الاولى أو الثانية والمعنى حال كونك متابسا بعافية والاسمية المقترنة بالواو حالية من صاحب الحال الاولى وهي بعناها ووجه الرد بالبيت ان اذ ظرف لقوله صحح فكان القياس على تقدير كونه معربا أن ينصب فيقال اذا **يورد** فأجاب عن هذا بان الاصل حينئذ ثم حذف المضاف ١٨٥ وبقي الجر **يورد** على حاله قبل

الحذف **يورد** كقراءة بعضهم في الشواذ **يورد** والله يريد الآخرة **يورد** بالسكر **يورد** أي ثواب الآخرة **يورد** ولا يخفى ان هذا الجواب ضعيف لانه مبني على تقدير أمر مستغنى عنه وهو الحين وعلى عدم اقامة المضاف اليه مقام المضاف المحذوف وهو شاذ **يورد** تنبيهه أضيفت اذ الى الجملة الاسمية واحتملت الظرفية والنعليلية في قول المتنبي أمن ازديارك في الدجى الرقاء * اذ حيث كنت من الظلام ضياء **يورد**

من الخفس وهو انخفاض الانف والحي الممنوع الذي لا يقرب منه وعز غلب ورسلب وبعد هذا البيت ومن ظن بمن يلاقي الحروب * بان لا يصاب فقد ظن بحز (قوله) ورد بان بناءها الوضعها على حرفين) لما كان استدلال الاخفش على اعراب اذ في يومئذ زوال اقتقارها الى الجملة يقتضي ان العلة في بنائها هو اقتقارها الى الجملة رد ذلك باننا لانسلم ان العلة في بناء اذ مشابهاها للحرف في الاقتقار بل العلة في ذلك مشابهاها في الوضع على حرفين سلمانا لكن المراد الاقتقار في المعنى لا في اللفظ وهو موجود في اذ عند حذف ما أضيفت اليه سلمانا لكن لانسلم زوال اقتقار اذ عند حذف الجملة الى لفظها لان التنوين في يومئذ عوض عن لفظ الجملة والحذف لعوض كالحذف (قوله) وبقوله نهيته الخ) هذا رد لاستدلال الاخفش على ان كسرة اذ من يومئذ كسرة اعراب بان اليوم مضاف اليها وحاصل الرد ان اذ في هذا البيت مكسورة ولم يضاف اليها شيء فلو كانت المكسورة في يومئذ للاضافة لم تكن اذ في هذا البيت مكسورة والطلاب بكسر الميم جملة بمعنى الطاب وعاقبة كل شيء آخره فعني بعاقبة يذ كرنى عاقبة هذا الطلب لك وما يصبر اليه فيه أمر ك وهو متعلق بنهيته وهذا على انه بالقاف وفي الشرح وبعافية حال من الكاف الاولى أو الثانية والمعنى حالة كونك متابسا بعافية والاسمية حال ثانية من الكاف أيضا ويحتمل أن يكون بعافية ظرفا لغوا يتعلق بالفعل من نهيته أي نهيته في حال عافية والاسمية حال من التاء اه وهو بناء على انه بافاء (قوله) وضياء مبتدأ خبره حيث

٢٤ في ل الدجى جمع دجيه وهي الظلمة والرقباء جمع رقيب وهو الحارس واختار ذكر الضياء على النور لقونه ويشير الى أنها شمس **يورد** وشرحه أن أمن فعل ماض فهو مقتوح الآخر لا مكسور على أنه حرف جر كما توهم شخص ادعى الادب في زماننا وأصر على ذلك والازديار بألف من الزيادة كما ان اكتساب أبلغ من الكسب **يورد** ومن ثم جاء في التزويل لها ما كسبت وعليها ما كتبت أي للنفس ما حصل لها من الثواب بأى وجه اتفق حصوله سواء كان باصالة مجردة أو بتحصيل وسعي وعليها ما حصلت وسعت فيه لا ما حصل من غير اختيار لها وسعي نبيه تعالى على ان الثواب حاصل لها سواء كان بسعيها واختيارها أو لم يكن كذلك وأما العقاب فلا يكون عليها الا بقصدها وتخصيها وانما كان ذلك أبلغ **يورد** لان الاقتعال للتصرف **يورد** وهو السعي والمبالغة في تحصيل ذلك المعنى **يورد** والدال **يورد** في الازديار **يورد** بدل من التاء وفي متعلقة به لا بأمن لان المعنى أنهم آمنون دائما ان تزور في الدجى **يورد** يعنى ولو علقت بأمن اتقيت به فلا يكون الا من مطلقا كما في التقدير الاول وهذه الالتم لان التقييد به للتنبيه على أن أمنهم مع عدمه من باب أولى فيكون من قبيل مفهوم الموافقة **يورد** واذا مات تعليق أو ظرف مبذل من محل في الدجى وضياء مبتدأ خبره حيث **يورد** وجوز ان الحاجب ان تكون حيث مبتدأ خبره ضياء على المبالغة أي المكان الذي تحلين فيه ضياء أو ذو ضياء وهو مبنى على ان حيث متصرف **يورد** وابتدئ بالسكر **يورد** وهو ضياء على اعراب

المصنف في التقدم خبرها عليها ظرفا في قلت وهذا معارض لما وقع له في الباب الرابع في مسوغات الابتداء بالكرة فانه ادعى في نحو ولدنا من زيدان المسوغ هو كون الخبر ظرفا مختصا وانكر على من قال من النحاة ان للتقدم مدخلا في التخصيص قال وانما وجب التقديم في مثل رجل في الدار لدفع توهم الصفة لانه لا يكون مسوغا في ولا نها في البيت في موصوفة في المعنى لان من الظلام صفة لها في الاصل فلما قدمت عليها صارت حالها منها ومن في قوله من الظلام في اللبدال وهي متعلقة بمحذوف في اما كون مطلقا كغيرها من الظروف المستقرة أي كالتبادل للظلام واما لفظ البديل كما حكاه المصنف في ما سبق عن بعضهم في أم حيث تكلم على قول الشاعر اني جزوا عامرا سوا بفعلمهم * أم كيف يجزوني السواي من الحسن أي بدلا من الظلام في قوله حيث كنت في تامة في أي حصلت في وهي وقاعها اخفض في باعتبار الحمل في باضافة حيث والمعنى اذا الضياء حاصل في كل موضع حصلت فيه بدلا من الظلام في فلها هذا أمن الرقبا في يارتها في الليل في (اذا ما) في أداة شرط في كقوله اذا ما دخلت على النبي فقل له * حقا عليك اذا طمأن المجلس وعبر بالاداء ليشمل قول من يقول هي حرف ومن يقول هي ظرف في تجزم فعليين في ومن الجزم في قول الشاعر فانك اذا منات ما أنت أمر * به لا تجد من أنت تأمر آتيا في وهي حرف عند سيبويه بمنزلة ان الشرطية وظرف عند المبرد وان السراج والفارسي في ومدلولها من الزمان عندها لاء القائلين بنظر فيتها صار مستقبل بعد ان كان ماضيا وما كافة لها عن طلب الاضافة ومهيئة لها لما لم يكن لها من معنى وهو الاستقبال ١٨٦ وعمل وهو الجزم قال ابن مالك والصحيح ما ذهب اليه سيبويه لانها قبل

التركيب حكم باسميتها لدلائلها على وقت ماض دون شيء آخر يدعي انها دالة عليه ولسا وانها الاسماء في قبول علامات الاسمية كالنوين والاضافة اليها والوقوع موقع مفعول فيه ومفعول به واما بعد التركيب فمدلولها الجمع عليه المجازاة وهو من معاني الحروف ومن ادعى

جوز ان الحاسب ان تكون حيث مبتدأ وضياء خبره على المبالغة أي المكان الذي تحلين فيه ضياء أو ذو ضياء وهو مبني على ان حيث ظرف متصرف

(اذا)

(قوله أن تكون للفاجأة) يقال فاجأه بكذا به مزة بعد الجيم غير ممدودة أي هجم عليه بغتة (قوله فخصص بالجل الاسمية) وقيل تدخل على الاسمية والفعلية وقيل على الاسمية والفعلية المقترنة بقـ (قوله ولا تقع في الابتداء) يعني في صدر الكلام لانها دلالة على ان ما بعدها يعقب ما قبلها (قوله ومعناها الحال) يعني باعتبار ما قبلها (قوله ويرجح قولهم خرجت فاذا ان زيد اباباب بكسر ان) لان اذا لو كانت فيه اسماء لم يكن لها بد من عامل وعامها هو الخبر الذي بعدها هنا لا يصح ان يعمل فيها لان لا يعمل ما بعدها فيما قبلها وأجاب

ان لها مدلولاً آخر اذ ادعى ذلك فلا حجة له وهي مع ذلك غير قابلة للشي من العلامات التي كانت قابلة لها قبل التركيب فوجب انتفاء اسميتها وثبوت حرفيتها في وعملها الجزم قليل لا ضرورة خلافه بعضهم في فانه قال لا يجزم بها الا في الشعر وجعلها كذا قال ابن قاسم في الجني الداني والصحيح ان الجزم بها جائز في الاختيار وزاد المصنف ان ذلك قليل في (اذا) في وجهين أحدهما ان تكون للفاجأة في مزة بعد الجيم والمراد بها المبحوم والبعثة تقول فاجأني كذا اذا هجم عليك بغتة في فخصص بالجل الاسمية في هذا على أحد الأقوال في ذلك وقد حكاه المصنف في آخر الكلام على قد وهي ثلاثة أقسام الاول اختصاصها بالجل الاسمية كما ذكرنا الثاني جواز دخولها على الاسمية والفعلية الثالث الفرق بين ان تقترن الفعلية بقدر فيجوز دخولها عليها وان لا تقترن بها فيمتنع في ولا تحتاج لجواب في اعدم تضمنها للشرط في ولا تقع في الابتداء في أي في صدر الكلام لان الغرض من الاتيان بها الدلالة على ان ما بعدها حاصل بعد وجود ما قبلها على سبيل المفاجأة فلا بد في حصول هذا الغرض من تقدم شيء عليها فلم ان لا تقع في الابتداء في وعملها الحال لا الاستقبال في فهذه أربعة أوجه فارقت بها اذا الفجائية اذا الشرطية في ونحو خرجت فاذا الاسد بالباب ومنه في قوله تعالى قال ألقها يا موسى ألقها في فاذا هي حية تسمى في وقوله تعالى واذا أذقنا الناس رجعة من بعد ضراء مستهم في اذا لهم مكر في في آياتنا والمراد بالمكر اخفاء الكيد وطيه أي اذا أذقناهم خصبا وسعة بعد قحط وجوع مكر وابتاء تانيد فعا وانكارها وهو لاء الناس أهل مكة على ما قيل في وهي حرف عند الاخفش ويرجح قولهم خرجت فاذا ان زيد اباباب بكسر ان في فلو كانت غير حرف لكانت ظرف مكان أو زمان ولا ثالث فحتاج الى عامل وليس ما قبل الفاء قطعاً فليبق الامة وهو خبر ان ولا يصح عمله

فيها لان ان لا يعمل ما بعدها فيما قبلها **وهو** يجب ان العامل مقدر فلا يتم هذا الترجيح **وهو** ظرف مكان عند المبرد **وهو** مقتضاه ان لا تكون اذا مضافة للاسمية الواقعة بعدها الا يضاف من ظروف المكان الا حيث قال الرضي وما ذهب اليه لا يطرد في جميع مواضع اذا القبحائية اذا لمعنى لقولك فيا لمكان السميع بالباب قلت وفيه نظرا لمكان كون بالباب بدلا من بالمكان **وهو** ظرف زمان عند الزجاج **وهو** والياثي ونسب أيضا الى المبرد **وهو** ظاهر كلام سيدي **وهو** واختار الاول **وهو** كونها حرفا **وهو** ابن مالك والثاني **وهو** وهو كونها ظرف مكان **وهو** ابن عصفور والثالث **وهو** وهو كونها ظرف زمان **وهو** الزمخشري **وهو** وابن طاهر وابن خروف **وهو** الزمخشري **وهو** ان عاملها فعل مقدر مشتق من لفظ المفاجأة قال في قوله تعالى في سورة الروم **وهو** ثم اذا دعاكم الآية **وهو** ثم اذا دعاكم دعوة من الارض اذا أنتم ١٨٧ تخرجون **وهو** التقدير ثم اذا دعاكم فاجأتم

الخروج في ذلك الوقت ولا يعرف هذا غيره **وهو** وهذا لا يضرك اذا كان المعنى معه صحيحا ولم يخرج عن قواعد العربية ووقع في كلام ابن الحاسب رحمه الله ان التقدير في نحو خرجت فاذا السميع بالباب خرجت فاجأت وقت وجود السميع بالباب فهذا فيه تقدير العامل فعلا من المفاجأة لكن ظاهرها انه اخرج اذا عن الظرفية بجعله اياها مفعولا للفعل من فاجأت ويحتمل ان يكون مراده فاجأت السميع وقت وجوده بالباب فتكون ظرفية كما يقوله الزمخشري ثم لم أرى في الكشف في الكلام على هذه الآية في سورة الروم شيئا مما ذكره المصنف والذي رأيته فيه في هذا المحل نصه فان قلت ما الفرق بين اذا واذا قلت

الشالويين عن ذلك بانه يمكن أن يكون العامل في الظرف مع كسر ان معنى الكلام الذي فيه ان فلا حاجة في كسر ان بعد اذا الى ان اذا حرف اه وقيل العامل محذوف تقديره في خرجت فاذا ان عمر منطلق فاذا انطلاق عمر وانه منطلق وهذا المحذوف مبتدأ وان وما بعده مفسرة له دالة عليه وانما قال بكسر ان لان قولهم ذلك بفتحه لا يكون مر بفتح الحرفية اذا لان المفتوحة مع معموليها حيث مبتدأ وخبره المقدر عامل في اذا لان ما بعده المفتوحة اذا كان غير معموليها يعمل فيما قبله لانها ليس لها مصدر بخلاف المكسورة وانما قلنا غير معموليها لان معموليها لا يعمل فيما قبله لانها موصول حرفي وما في حيز الصلة لا يتقدم على الموصول (قوله وظرف مكان عند المبرد) قال الرضي فعلى قوله يجوز ان يكون خبرا مبتدأ الذي بعدها ولا يجوز ان تكون مضافة الى الجملة الاسمية المحذوفة الخبر اذا لا يضاف من ظروف المكان الى الجملة الا حيث قال وما ذهب اليه لا يطرد في جميع مواقع اذا المفاجأة اذا لمعنى لقولك فيا لمكان السميع بالباب في تأويل قولهم خرجت فاذا السميع بالباب وفي الشرح وفيه نظر لجواز ان يكون بالباب بدلا من المكان لكن فيه الفصل بالبتدأ بين البدل والمبدل منه ويجوز ان يكون خبرا مبتدأ محذوف اه ولا يخفى ان كلام الرضي انما هو على الظاهر وعدم الحذف (قوله وظرف زمان عند الزجاج) قال الرضي فعلى قوله يجوز ان تكون في قولهم فاذا السميع خبرا عما بعده ابتداء تقدير مضاف أي فاذا حصول السميع أي في ذلك الوقت حصوله لان ظرف الزمان لا يكون خبرا عن الجملة ويجوز ان يكون الخبر محذوفا واذا ظرف لذلك الخبر غير ساد مسده أي في ذلك الوقت السميع بالباب فحذف بالباب لدلالة قرينة خرجت عليه ويجوز ان يكون ظرف الزمان مضافا الى الجملة الاسمية وعامله محذوف أي فاجأت وقت وجود السميع بالباب الا انه اخرج لاذعان الظرفية اذ هو حينئذ مفعول افاجأت ولا حاجة الى هذه الكلفة فان اذا الظرفية غير متصرفة على الصحيح اه (قوله والثالث الزمخشري وزعم ان عاملها فعل مقدر مشتق من لفظ المفاجأة) في الشرح لم أقف للزمخشري على كلام صريح في انه يقول ان اذا القبحائية

الاولى للشرط والثانية للمفاجأة وهي تنوب مناب الفاء في جواب الشرط اه ولكنه قال قبل ذلك عند قوله تعالى ثم اذا أنتم بشرت تنشرون واذا المفاجأة أي ثم فاجأتم وقت كونكم بشرا منتشرين في الارض وظاهر هذا انه اخرجها عن الظرفية وجعلها اسم زمان مجردا عنها مضافا للاسمية الواقعة بعدها كما فعله ابن الحاسب في ظاهر ما حكيناه عنه ووقع للزمخشري في سورة يونس في قوله تعالى واذا أدقنا الناس رجعة من بعد ضراء مستهم اذا لهم مكر في آياتنا مانصه واذا الاولى للشرط والاخيرة جواب هو هي للمفاجأة ثم قال بعد كلام واذا رجناهم من بعد ضراء فاجؤا وقوع المكر منهم وسارعو اليه فهذا التقدير يضاهي التقدير الذي حكاه المصنف عنه في آية الروم على انه يمكن ان يقال ما ذكره عنه المصنف هناك على تقدير صحته لا يقتضي اعمال فعل المفاجأة في اذا القبحائية بل يقال هو عامل في اذا الشرطية على مذهب الاكثرين في ان عاملها ما في الجواب من فعل أو شبهه واما اذا القبحائية فعاملها الخبر وهو يخرجون في آية الروم فيكون قوله في ذلك الوقت عبارة

عن معنى اذا المفاجأة وهو معمول للخروج الذي قدره حيث قال فاجأتم الخروج في ذلك الوقت وقال في تفسير قوله تعالى في سورة طه فاذا احببناهم وعصمهم يخيل اليه من سحرهم انه اتسعي مانصه يقال في اذ اهذه اذا المفاجأة والتحقيق فيها انها اذا الكائنات بمعنى الوقت الطالبة ناصبها وجلة تضاف اليها خصت في بعض المواضع بان يكون ناصبها فعلا مخصوصا وهو فعل المفاجأة والجملة ابتداءية لا غير فتقدير قوله تعالى فاذا احببناهم وعصمهم فاجأهم موسى وقت تخييلهم سعي حبناهم وعصمهم اه وظاهر هذا انه باليست ظرفية في وانما ناصبها عندهم الخبر المذكور في نحو خرجت فاذا زيد جالس أو المقدر في نحو فاذا الاسد أي حاضر وان قدرت انها الخبر في في نحو فاذا الاسد وقد رت ظرف مكان بلا حذف من المتبدا أو ظرف زمان مع الحذف منه أي حضور الاسد في فعلها مستقر أو استقر ولم يقع الخبر معها في الترتيل الا مصرح به نحو فاذا هي حية تسعى فاذا هم خامدون فاذا هي بيضاء ١٨٨ فاذا هم بالساهرة واذا قيل خرجت فاذا الاسد صح كونه عند المبرد خيرا

أي في الحضرة الاسد ولم يصح عند الزاج لان الزمان لا يخبر به عن الجنة بل تأويل فيولا عند الاخفش لان الحرف لا يخبر به ولا عنه فان قلت فاذا القتال في حيث تجعل المتبدا اسم معنى لا اسم عين في صحت خبريتها عند غير الاخفش لان الظرف يقع خبر الاسم المعنى زمانيا كان أو مكانيا واما الاخفش فتمتنع الخبرية عنده لما مر من انه يراه حرفا والحرف لا يخبر به ولا عنه فيقول خرجت فاذا زيد جالس في الرفع في أو جالس بالانصب ومنه الحديث الواقع في بدء الوحي فاذا الملك الذي جاءني بحراء جالس على كرسي

تكون ظرف زمان وظاهر كلامه في مواضع من الكشاف انه اسم الزمان لا ظرف قال في تفسير قوله تعالى فاذا احببناهم وعصمهم يخيل اليه من سحرهم انه اتسعي مانصه يقال في اذ اهذه اذا المفاجأة والتحقيق فيها انها اذا الكائنات بمعنى الوقت الطالبة ناصبها وجلة تضاف اليها خصت في بعض المواضع بان يكون ناصبها فعلا مخصوصا وهو فعل المفاجأة والجملة ابتداءية لا غير فتقدير قوله فاذا احببناهم وعصمهم فاجأهم موسى وقت تخييلهم سعي حبناهم وعصمهم وقال في قوله تعالى ثم اذ أنتم بشر تمثثرون واذا المفاجأة أي ثم فاجأهم وقت كونكم بشر امتثثرين في الارض اه وظاهر كل من هذين الموضعين انه جعلها اسم زمان مجردا عن الظرفية مفعولا به لفعل المفاجأة وهو كلام ابن الحارث حيث قال التقدير في خرجت فاذا الاسد مع الباب خرجت فاجأت وجود السمع بالباب ولم أرفي الكشاف في الآية التي تلاها المصنف شيئا مما ذكره وانما فيه فان قلت فالفرق بين اذا واذا قلت الاولى للشرطية والثانية للمفاجأة وهي تنوب مناب الفاء في جواب الشرط واعمل المصنف عسر على ما حكاه عنه في كلام آخر اه مافي الشرح وأقول قول صاحب الكشاف والتحقيق الخ صريح في ان اذا الفجائية هي التي بمعنى الوقت الطالبة ناصبها وهذه هي الوتية الظرفية وفي ان فعل المفاجأة ناصب لها على الظرفية لانه لم يغير بينهما الا بكون العامل في الفجائية فعل المفاجأة وتكون الجملة التي بعدها ابتداءية والتقدير ان اللذان ذكرهما الشارح عنه يصح جعلهما على نصبهما على الظرفية فيحملان عليه توفيقا بين كلاميه اما التقدير الاول فبان يكون وقت تخييلهم الذي هو موضع اذا الفجائية ظرفا لفاجأ ويكون تخييلهم تازعا سعي حبناهم كل يطلبه مفعولا به واعمل الثاني وأهمل الاول كما هو المختار عند البصريين واما التقدير الثاني فبان يكون وقت كونكم الذي هو في موضع اذا الفجائية ظرفا لفاجأ ويكون مفعول فاجأ محذوف لدلالة الكلام عليه وكونه غير مقصود في هذا التقدير والاصل ثم فاجأتم الانتشرون وقت كونكم بشر او امانسبة المصنف الى الرخصى انه قال في اذ أنتم تخرجون ان التقدير

بين السماء والارض روي برفع جالس ونصبه في الرفع على الخبرية واذا نصب في اي منصوب على فاجأتم ارادة اللفظ أو منصوبة على ارادة السكامة ولكنه لم يثبت رعاية لاصل المصدر كما في قولهم السكامة لفظ والضمير من قوله في به عائد على الخبر في والنصب على الحالية في وصاحب الحال الضمير المستكن في الخبر في الخبر في كلمة في اذا ان قيل بانها مكان والاي في يقل بذلك في فهو في أي فالخبر في محذوف في والتقدير فاذا زيد حاضر في حالة كونه جالسا في نعم يجوز ان تقديرها في أي تقدر اذا في خبرا عن الجنة مع قولنا ان زمان اذا قدرت حذف مضاف كان تقدير في نحو خرجت فاذا الاسد فاذا حضور الاسد في والخبر عنه حينئذ في الحقيقة ليس هو الجنة وانما هو اسم المعنى الذي أضيف اليها في مسئلة قالت العرب قد كنت أظن ان العقرب أشد اسعة من الزنبور في بضم الزاي وهو ذباب الساع ويقال له زنبورة فياء التانيث وزنبار أيضا فاذا هو في أي الزنبور في أي العقرب بناء على انها مؤنث وسمع فيها التذكير في وقالوا أيضا فاذا هو اياه في بضمير

النصب وهو هذا الوجه الثاني وهو الوجه الذي أنكره سيبويه لمسأله الكسائي وكان من خبره أن سيبويه قدم
على البراءة فعرزم يحيى بن خالد البرمكي على الجمع بينهما أي بين سيبويه والكسائي فجعل له ذلك يوماً فلما حضر سيبويه
تقدم إليه القراء وخلفه الآخر فسأله خلف عن مسألة فاجاب عنها فقال له اخطأت ثم سأله مرة ثالثة وثالثة وهو
يحييه ويقول له اخطأت فقال سيبويه هذا سوء أدب ولقد صدق سيبويه رحمه الله في أن هذا سوء أدب من الآخر
فأقبل عليه القراء فقال له ان في هذا الرجل يعني خلفاً الآخر حجة أي بأسا وشدة وهو بكسر الحاء المهملة ويو جلة
بفتحات أي سرعة ولا يمكن ما تقول فبين قال هؤلاء أبون وممرت بابين يضم الباء في الاول وكسرها في الثاني
تقول على مثال ذلك من رأيت يعني وعدت أو أويت بمعنى انضمت فاجابه فقال أعد النظر فقال لست أكلما حتى
يحضر صاحبكم فحضر الكسائي فقال له أي سيبويه تسألني أو أسألك فقال له سيبويه سل أنت فسأله عن هذا المثال
قد كنت أظن ان العنبر أشد لسعة من الزنبور فاذا هو هي فقال سيبويه فاذا هو هي ولا يجوز انصب وسأله عن أمثال
ذلك نحو خرجت فاذا عابد الله القائم بالرفع أو القائم بالنصب فقال سيبويه كل ذلك بالرفع فقال الكسائي
العرب ترفع كل ذلك وتنصبه وهذا خلاف ما حكاه الرضي من ان الكسائي ١٨٩ قال لا يجوز الاياها وكذلك حكاه

والاندلسي في شرح المفصل
وأنا أظن ان الصواب
ما حكاه المصنف فان
الكسائي لو أنكر الرفع
لكان سيبويه بسبيل من
أن يخطئه في الحال بما
ورد في القرآن ولم ينقل
ذلك فدل على ان الكسائي
أجاز الرفع والنصب معا
وقال يحيى بن خالد
البرمكي قد اختلفتما
وأنتما رئيسا بلديكما
فسيبويه رئيس البصرة
والكسائي رئيس الكوفة
وقن بحكم بينكما فقال له

فاجأتهم الخروج في ذلك الوقت فصحة لانه قال مثله في نظير ذلك الموضع ولم يقل به فيه
بخصوصية بل لاعطاء حكم اذا العجائية في أى موضع كانت (قوله قدم على البرامكة) هو جمع
برمكة نسبة الى برمك وهو جدي يحيى بن خالد كان من مجوس بلخ وكان يخدم النوبهار وهو
معبد كان للمجوس عدينة بلخ توقد فيه النيران ثم ان ابنه خالد اساد وتقدم في الدولة العباسية
حتى ولى الوزارة لابي العباس السفاح ثم ان يحيى بن خالد دفع اليه المهدي ولده هرون الرشيد
وجعله في حجره فلما استخاف هرون قادي يحيى الامر ودفع له خاتمه وجعل اصـدار الامور
وايرادها اليه الى ان نكبهم ثم وقتل ابنه جعفر وجبسه وابنيه الفضل في الرقة القديمة الى
ان مات فجأة سنة تسعين ومائة ودفن في شاطئ الفرات (قوله فقال له الكسائي العرب
ترفع كل ذلك وتنصبه) قال الرضى تبع الاندلسى ان الكسائي قال لا يجوز الاياها وفي الشرح
وأظن ان الصواب ما حكاه المصنف فان الكسائي لو أنكر الرفع لكان سيمويه بسيميل من
ان يخطئه في الحال بما ورد في القرآن من الرفع (قوله حازم) هو عمة ملة وزاى مكسورة
القرطاجنى بقاف مفتوحة ورائسا كنة وطاء ممة ملة وألف وجيم مفتوحة ونون فياء نسبة
الى قرطاجنة الاندلس لاقرطاجنة تونس مات سنة أربع وثمانين وستمائة (قوله اذ قال
في منظومته في النخو) هي منظومة امتدح بها الملك المنصور صاحب افر بقمية وضمنها

الكسائي هذه العرب ببابك قد سمع منهم أهل البلد ينسبون إلى الكوفة فيجسرون ويسألون فقال يحيى وجعفر
البرمكيان أنصفت فأحضروا فوافقوا الكسائي فأسكن سيبويه في أي خضع أو تحول من كون البسط إلى كون
القبض فقام إليه يحيى بعشرة آلاف درهم فخرج إلى فارس وهي بلاد الفرس لك فيها الصرف وزركه فاقام بها حتى
مات ولم يمد إلى البصرة فيقال ان العرب أرشوا على ذلك أي دفعت لهم رشوة على اظهار موافقة الكسائي فوافقوا
ذلك منهم أي لأجل انهم وعلموا منزلة الكسائي عند الرشيد فقصدا والتقرب اليه ويقال انهم انما قالوا القول
قول الكسائي ولم ينطقوا بالنصب وان سيبويه قال يحيى مرهم ان ينطقوا بذلك فان السننهم لا تطوع به والله أعلم
بحقيقة الحال في ذلك كله ولقد أحسن الامام الأديب الأريب أبو الحسن حازم بن محمد الانصاري اذ قال في منظومه
في النحوا كما هذه الواقعة والمسئلة وأقول هو حازم بن محمد بن حسن بن حازم الانصاري القرطاجني بقاف مفتوحة فراء
ساكنة فطاء همزة فالف جيم مفتوحة فتون فياء نسبة من قرطاجنة الاندلس لامن قرطاجنة تونس كان اماما بليغا
رياضا من الادب نزل بتونس وامتدحها المنصور صاحب افرقية اباعه الله محمد بن الامير أبي زكريا يحيى بن عبد الواحد
ابن أبي حفص ومات سنة أربع وثمانين وستمائة أخبرني بالموجود من هذه القصيدة اجازة شيخنا قاضي القضاة
ولي الدين عبد الرحمن بن خلدون المسالكي قال أخبرني المحدث العلامة أبو محمد عبد المهيمن بن محمد بن محمد بن المهيمن

الحضري قال أخبرني ابن رشيد قال أنشدني حازم وأخبرني بذلك أعلى من هذا شيخنا محمد الدين اسمعيل بن ابراهيم الشكافي الحنفي والشيخ شمس الدين أبو عبد الله محمد بن محمد الغماري المالكي رحمه الله تعالى قال أخبرنا الشيخ أنير الدين أبو حيان قال أنشدنا حازم المذكور والموجود من هذه القصيدة نحو مائتين وعشرين بيتاً وأولها الحمد لله على قدر من علما * وجاعل العقل في سبيل الهدى علما * ثم الصلاة على الهادي لسنته * محمد خير مبعوث به اعصم * ثم الدعاء لامير المؤمنين أبي * عبد الله الذي فاق الحيا كرمنا خليفة خلفت أنوار غرته * شمس الضحى ونداه بخلف الديما * سالت فواضله للمقتني نعمنا * سالت فواضله بالمعتدي نعمنا ومنها بأيتها الملك المنصور ملكك قد * شب الزمان به من بعده ما همرما * فلورأي من مضى أدنى مكارمكم * لم يذكرنا بالندى معنا ولا همرما ان الالياء والايام مذكومت * بالسعد ملكك أضحت أعبدوا وما * أوعى أماء على اثر جلاله ثم على * اثر الصلاة على من بلغ الحكا * وما تلا ذلك من وصل الدعاء ومن * نشر الثناء على من أسبغ النعمنا * فاسمع لنظم يدبع قد هدت فكبرى * له سعادة ملك اجزل القسما * حديقة تهبج الاحداق ان ساطرت * من نحوها ناسم للنحو قد نسما * فاسمع الى القول في طرق الكلام وما * علم اللسان به قد حشد أورسما * النحو علم باحكام الكلام وما * من التغاير يعدو اللفظ والكلاما * ولا الكلام كمال في حقيقة * فان ترد حده فاسمعه منتظما * ان الكلام هو القول الذي حصلت * به الافادة لما تم والتأما * ومر الناظم في الغرض الذي أراد ان قال ما كياتك الواقعة والمسئلة كما حكى المصنف * والعرب قد تحذف الاخبار بعد اذا * اذا عنت فجأة الامر الذي دها * ونحن نذكر ما يحتاج اليه من الكلام على ألفاظ هذه الايات خارجا عما ذكر في المتن فنقول العرب بضم العين وسكون الراء كالعرب بفقهه - ما خلاف الجهم وهم سكان الامصار والاعراب سكان البادية منهم - وعنت أرادت وقصدت والفتحة على وزن الرحمة مصدر ١٩٠

بكسر الهاء جاء بفتحة
 ووربما نصبوا بالحال بعد اذا
 وبعد ما رفعوا من بعدها
 وربما
 يحتمل أن تكون الباء من
 قوله بالحال للسببية أي

مسائل من علم النحو ولعله أتى فيها على جميع أبوابه ومطلعا
 الحمد لله على قدر من علما * وجاعل العقل في سبيل الهدى علما
 ومنها في المديح ادام قول نعم حتى اذا طردت * نعماء من غير وعلم يقل نعمنا
 قوله والعرب قد تحذف الى آخر الايات العرب بضم العين وسكون الراء خلاف الجهم وهم
 سكان الامصار وكذلك العرب بفقتين واما الاعراب فسكان البادية وعنت قصدت والفتحة
 نصبوا الواقع بعدها بسبب ارادة الحال أو تكون بمعنى على أي نصبوا على الحال وقد تكلم المصنف على
 معنى قوله وبعد ما رفعوا من بعدها وفي بعض النسخ ووربما رفعوا من بعدها واما المعنى انهم قد ينصبون ما بعد اذا قليلا ويرفعونه
 كثير افتكون وربما الاولى للتقليل والثانية للتكثير * فان نوالى ضمير ان اكتسى بهما * وجه الحقيقة من اشكاله غمما
 يريد بالحقيقة المراد من اللفظ والغمم بفتح الغين المعجمة والميم سيلان الشعر حتى تضيق الجهة والقفا وتشبه وجه المراد بالشي
 المحتجب تحت الساتر استعارة بالكناية واثبات الساتر له وهو الغمم استعارة تخيلية واكتسى ترشح أو تشبيه المراد بالشكل
 الحسن استعارة بالكناية واثبات الوجه له استعارة تخيلية والغمم ترشح وكذا اكتسى * ولذلك أعيت على الافهام مسئلة *
 أهدت الى سيبويه الحذف والغمما * أعيت صعبت والحذف الموت والغمم جمع غمة وهي الكربة واستعار الاهداء الذي هو
 الاتحاف بما يقتضى سرور المهدى اليه لما هو ضد ذلك على سبيل التلميح ولا يخفى ان بين قافيتي هذين البيتين الجناس المحرف
 ووربما الجواب عليها هل اذا هو هي * أو هل اذا هو اياها قد اختصما * عليها اما لغو متعلق بالجواب وعلى معنى عن فاما مستقر
 في محل نصب على الحال وعلى معناها المعروف والمعنى بحسب القرينة واردا عليها ونسكين بآهى للضرورة واختصم امامبنى
 للفعل فالنائب عن الفاعل ضمير مختص أى الاختصام المعروف ولا يجوز أن يكون النائب الجار والمجرور المتقدم لا متناع
 تقديم النائب على رافعه كالفاعل وامامبنى للعلوم والاف فاعل ضمير الاثنين يعود على سيبويه والكسافى لتبادر الذهن اليهما
 عند ذكر هذه المسئلة لشهرة اختصاصهما فيها * وخطأ ابن زياد وان حذرة في * ما قال فيها أباشرو قد ظلمنا وغازعرا
 على في حكومته * باليته لم يكن في أمره حكما كغيط عمرو على في حكومته * باليته لم يكن في أمره حكما ونجح ابن زياد
 كل منتجب * من أهله اذ غدا منه يفيض دما كفضة ابن زياد كل منتجب * من أهله اذ غدا منه يفيض دما * المنتجب
 هو الذى يبكي أشد البكاء وضمير أهله في البيت السابق يعود على عمرو والمراد به سيبويه أبو بشر وفي البيت الاخير يعود

على المراد به أمير المؤمنين على رضى الله تعالى عنه واحد قافيتي البيتين الأخيرين دما بكسر الدال المهملة جمع دم وقصره
 للضرورة والاخرى بفتحها مفرد الجمع المذكور دفع اللإيطاء بوجه بدعي وهو الجناس ويقع في بعض النسخ احدى نينك
 القافيتين بالدال المعجمة المفتوحة وهو مقصور الذماء بالمد والمراد به بقية الروح لكن المناسب أن يكون معه يقيظ بياء
 مضمومة وظاء معجمة من قولهم أظفت نفسه أى أذهبتها وفى أصل القصيدة بعده البيت زيادة لم يذكرها المصنف وهى
 فظل بالكرب مكظوما وقد كربت * بالنفس أنفاسه ان تبلغ الكظما الكرب الغم مكظوما مأخوذاً بكظمه بفتح
 الكاف والظاء المعجمة وهو مفتوح الغم كربت كادت بالنفس حال من أنفاسه والباء لام صاحبته والمعنى انه كادت أنفاسه حال
 كونه مالم تبسه بنفسه ان تبلغ مفتوح الغم أى كاد يموت وادخل ان في حيز كرب وهو قليل قضت عليه بغير الحق طائفة *
 حتى قضى هدر ما بينهم هدرما قضت حكمت وكان مراده بالطائفة العرب الذين أرشوا على موافقة الكسائي قضى مات
 هدر بالاطلا وهدما بمعناه يقال دماؤهم بينهم هدرم أى هدر وهدرم أيضاً يكون الدال وذلك اذا اقتلوا ولم يودوا وفى البيت
 الجناس التام بين الغماين من قضت وقضى والجناس اللاحق بين الاسمين من هدر او هدرما من كل أجور حكما من
 سدوم قضى * هرو بن عثمان مما قد قضى سدا من سدوم أى من قاضى سدوم وهى قرية قوم لوط عليه الصلاة
 والسلام يضرب به هذا القاضى المثل فى الجور وقضى الاول معناه مات والثانى معناه حكم كما مر والسدم الندم والحزن فى
 البيت الجناس التام وجناس الاشتقاق أو ما يشبهه حساده فى الورى عمت فكلمهم * تلغيه منتقد القول منتقما
 فسا النهى ذمما فمعارفها * ولا المعارف فى أهل النهى ذمما انتقاد القول التفتيش عن معانيه والمنافسة فيه
 والانتقام معروف والنهى جمع نية بالضم وهى العقل والذم جمع ذمة وهى العقد والميثاق يعنى ان العقول ليست ذمما
 فى هؤلاء الحساد معارفها وليست المعارف فى أهل العقول منهم ذمما ورفع ١٩١ معارفها بذم التأوله بعرية

وفى البيت الاول الجناس
 وفى الثانى العكس
 والتبديل
 فاصبحت بعده الانفاس
 كامنة *

كالبعثة وزناومعنى ودهم بكسر الهاء بفت والوجه معروف وقد يطاق بمعنى الطريقة وأراد
 بالحقيقة الحق فى كون الضميرين مرفوعين أو الاول مرفوعا والثانى منصوبا والغم بفتحهم
 سميلان الشعر حتى تضيق الجبهة والقفا ويحتمل أن يكون شبه وجه الحقيقة أى طريق
 الحق بصورة لها غم على طريق الاستعارة بالكناية فيكون اثبات الغم استعارة تخيلية

فى كل صدر كان قد كظ أو كظما الانفاس جمع نفس بفتح الفاء وكظمه من الكرب وظاؤه معجمة
 وكظم أخذ الغم بكظمه وهو مفتوح فيه كما مر وبعده البيت ما أنشده المصنف وهو قوله **يؤوأصصبت بعده الانفاس**
 بأكية * فى كل طرس كدمع صخ وانصجما الانفاس بالقاف جمع نفس بكسر النون وهو المداد ويجمع على أنفس أيضاً تقول
 منه نفس دواته تنقيسا والطرس الصحيفة وهو السكاغدو صخ سال وانصجهم مثله **يؤوليس يخلوا امرؤ من حاسدا ضم ***
 لولا التنافس فى الدنيا لما اضمح **وبعد هذا البيت فى أصل القصيدة فكم مصيب عزا من لم يصب خطأ ***
 له وكم ظالم تلقاه مظلم عزا نسب يقول كم ينسب مخطئ الى المصيب خطأ وكم ظالم تجده يتظلم فلم ينشد المصنف هذا البيت
 وبعده ما أنشده فى المتن وهو قوله **يؤوالغبين فى العلم أشجى محنة علمت *** وأبرح الناس شجوا عالم هضما **أشجى أفعل**
 تفضيل من شجاء يشجوه اذا أجزه والشجوا الحزن وأبرح معناه أشد يقولون هذا الامر أبرح من ذلك أى أشد وأبرح الشدة
 والاذى **يؤوقوله وربما نصبا** اذ كرا وأنشده البيت أى وربما نصبوا على الحال **يؤفجعل المصنف الباء من قول الناظم**
باء الحال بمعنى على وقد اسلفنا فيه تجويز وجه آخر وهو أن تكون للسببية **يؤرفعوا ما بعد اذ على الابتداء** والاحسن
 ان لو قال على الخبرية لان الذى جعل حالا هو الذى كان قبل ذلك خبرا ووجه قول المصنف ان الخبر مرفوع بالابتداء على
 رأى جماعة ولكنه ليس مذهب سيمويه **يؤفيقولون فاذا زيد جالسا** بعد ان قالوا فاذا زيد جالس **يؤوقوله ربما فى آخر**
 البيت بالتخفيف نو كيدل بى فى أوله بالتشديد **يؤمن باب التوكيد اللفظى يؤوغمما فى آخر البيت الثالث بفتح الغين** المعجمة
يؤوكناية عن الاشكال والخفاء فارىد من الغم الموضوع اسميلان الشعر كما مر لازم معناه وهو خفاء ما تحتها واستناره
يؤوغمما فى آخر البيت الرابع بضمها جمع غمة **يؤوقد عرفت ان معناه الكربة** **يؤوبان زياد** المذكور فى قوله **يؤوخطأ ابن**
زياد **يؤوهو الفراء واسمه يحيى وابن حمزة** **يؤوهو الكسائي واسمه على** **يؤوقيل له الكسائي لانه احرم فى كساء أولانه كان فى**
حدثه يبيع الأكسية أولانه كان من قرية من قرى السواد يقال لها كسابا أولانه كان يتشبع فى مجلس حمزة بكساء وكان

واسمه عمرو وأف ظمما
للتثنية وفيه مسامحة
ليست للتثنية وانما هي
ضمير الاثنين وقول بعضهم
ضمير المتني لا ينطبق على
مثل زيد وعمرو فاما
بنيته للفاعل وللإطلاق
وهو اشباع حركة الروي
فيمتولد منها حرف مجانس
لهما وان بنيته للفعل
وعمر ووعلى الاولان سيبويه
والكسائي رحمه الله
في الاخران بكسر
الخاء ويجوز ان يخرجها
العاصي باثبات الياء
وحذفها وان أبي طالب
رضي الله تعالى عنهما وحكا
الاول اسم والثاني فعل أو
ذلك بالكسر أي
متلبس به فيكون الاول
فعلا والثاني اسما وقد
للإطاء وهو تكرير
القافية بلفظها ومعناها
احترارا من نحو العين
للماصرة والعين للجارية
فيوزياد الاول والد افراء
والثاني زياد ابن أبيه وهو
الذي استلقه معاوية بن أبي
سفيان بابيه وكان يعترف
بانه أخوه وهو من دهاة
العرب وابنه المشار اليه
هو ابن مرجانه المسمى
بعميد الله على التصغير
في المرسل في قتله الحسين
ابن علي رضي الله تعالى
عنه وعن أبيه

وذكر الوجه ايماما أي تورية لان له معنيين قريبا وبعيدا وأريد البعيد منهما وأن يكون شبه
الحقيقة بصورة حسنة على طريق الاستعارة بالكناية فيكون اثبات الوجه استعارة تخيلية
وذكر الغم ترشحا ولا تورية في الوجه لان المراد به المعنى القريب وهذا على مذهب صاحب
التلخيص في الاستعارة بالكناية وقد ذكرنا تحرير المذاهب فيها في شرح الخطبة فان قلت
سيقول المصنف ان الغم كناية عن الاشكال والخفا وهذا التقدير يقتضي أن تكون حقيقة
مراده ثمة ليس بين الكناية واردة المعنى الحقيقي منافاة فان الكناية استعمال اللفظ في
لازم معناه مع جواز ارادة معناه واعيت صعبت والحق الموت ويقال ان هذه الواقعة
كانت سبب عملة سيبويه التي مات بها والغم بضم المعجمة جمع غمة وهي الكربة وحى بضم
المهملة وتخفيف الميم جمع حمة وهي سم العقرب وأصلها حوا وحى واختصا اما بضم المثناة
مبنى للفعل والنائب عن الفاعل ضمير المصداق والاف للاشباع واما بفتحها مبنى للفاعل
والالف ضمير الفاعل عائد الى سيبويه والكسائي والمنجب بكسر الخاء المهملة الماكي أشد
البكاء وضمير أهله الاول يعود الى عمرو الاول وهو سيبويه وضمير أهله الثاني يعود الى علي
الثاني وهو ابن أبي طالب رضي الله عنه ودما الاول بكسر المهملة جمع دم بفتحها اقصره للضرورة
ودما الثاني بفتح المهملة مفرد والاف فيه للاشباع أو دما الاول بفتح المهملة والثاني
بكسرهما والانقاص بالنون والقاف والسين المهملة جمع نقص بكسر النون وهو المداد
والطرس الصحيفة وسبع مهملة تسال وسجهم وانسجهم مثله والمتنافس الرغبة وشجاء أخزبه
والحنسة البلية وأبرح أشد حزنا والشجوا الحزن واعلم ان بين البيت الذي أوله كفعجة ابن زياد
والبيت الذي أوله وأصبحت أيمانا عديدا لم يذكرها المصنف (قوله وعمرو وعلى الاولان
سيبويه والكسائي) اما سيبويه فعمرو بن عثمان بن قنبر أبو بشر طلب الامانة والفقه ثم صحب
الخليل وبرع في النحو وهو مولد لبني الحرث بن كعب ويكنى أيضا أبا الحسن وتفسير سيبويه
بالفارسية رائحة التفاح قال ابراهيم الحربي سمي بذلك لان وجنتيه كانتا كاهنما فتاحتان
قال المبرد كان سيبويه وجاد بن سلمة أعلم بالنحو من النضر بن شميل والافخش وقال ابن عائشة
كانا يجلس مع سيبويه في المسجد وكان شابا جديلا تطيفا قد تعلق من كل علم بسبب مع حداثة
سنه وقال أبو بكر العمدي النحوي لما نظر سيبويه الكسائي ولم يظهر رسال من يرغب من الملوك
في النحو فتقبل له طلحة بن طاهر فتشخص اليه الى خراسان فبات في الطريق ذكر بعضهم انه
مات سنة ثمانين ومائة وهو الصحيح كذا قال الذهبي وقيل سنة أربع وتسعين ومائة ويقال كان
سنه اثنين وثلاثين سنة واما الكسائي فعلى بن جزء الأزدي أبو الحسن من الكوفة واستوطن
بغداد وكان يعلم به الرشيد ثم الامين قرأ على جزء الزيات ثم اختار لنفسه قراءة قال عبد الرحيم
ابن موسى قلت للكسائي لم سميت الكسائي فقال لا في أحمرت في كساء وقيل لما قرأ على جزء
كان يات في كساء فقال أصحاب جزء له الكسائي وعن حرملة قال سمعت الشافعي
يقول من أراد أن يتجرف في النحو فهو عيال على الكسائي وقال ابن الأنباري كان واحدا للناس
في القراءات يكثر عليه فيجمعهم ويحلس على كربي ويتلو وهم يسمعون ويضبطون
عنه حتى المقاطع والمبادئ مات سنة تسع وثمانين ومائة ويقال قبل ذلك (قوله المرسل في قتله
الحسين) سمين المرسل هنامكسورة لان ابن زياد لما بلغه قرب الحسين من الكوفة في نحو
تسعين انسانا لكتب وردت عليه من أهل الكوفة بانهم معه وذلك بعد موت معاوية أرسل

وأضمر كغضب وزناومعنى وانجماضاد والوصف منه أضمر كفرح **في** واضمر معنى حسد وخقد أيضا والوصف منها كالاول
وكلاهما متأتان في البيت فان جعلته من الحسد كان تأكيدها للفظيا الحاسدا وان جعلته من الحقد فظاهر واما أضمر الواقع في
القافية فهو فعل ويمكن جملة على كل من المعاني الثلاثة **في** وهضم مبنى للفعول أى لم يوف حقه **في** بنصب الحق على أن يكون
النائب عن الفاعل ضمير عائد على العالم وبالرفع على أنه النائب ولا ضمير في الفعل **في** وأما سؤال الفراء فخوابه ان أبون جمع
أب وأب فعل بفتحين وأصله أبوي **في** لأنه حذف لامه اعتبارا فاذا جمع جمع سلامة للذكر جعلت حركة الباء مع الواو ضمة
ومع الياء كسرة اذا لا اعتداد بذلك المحذوف لكونه حذف نسيما نسيا **في** فاذا بينا مثله **في** على ما يقتضيه القياس من
الاعتداد بلامه المحذوفة **في** من أوى أو من وأى قلنا أوى كهوى أو قلنا وأى كهوى أيضا ثم تجمعه بالواو والنون **في** أو بالياء
والنون ونفعل فيه ما نفعله اذا جمعنا المقصور هذا الجمع **في** فحذف الالف **في** من أوى أو من وأى **في** كما حذف ألف مـ طفي **في**
اذا جمعناه كذلك حيث تقول مصطفون ومصطفين **في** وتبقى الفحة دليلا عليها **في** أى على تلك الالف المحذوفة **في** فنقول أوون
أو واون رفع أو واون جر او نصبا كما تقول في جمع عصاف **في** حالة كون كل ١٩٣ منهم **في** اسم رجل **في** فجاءت

الحال بابتداء كل واحد
أو جاءت من الأخير
وحذف من الاول أو
بالعكس والا فقتضى
الظاهر ان يقال امضى
رجل أو امضى رجلا
في عصون وقفون
وعصين وقفين وليس
هذا مما يخفى على سيبويه
ولا على أصغر الطلبة
ولا كنه **في** أى ولكن
الامر **في** كما قال أبو عثمان
المازني دخلت بغداد **في**
بوجه ممد مفتوحة وغين
مجهمة ساكنة ودالين
بينهما ألف مهملتين
أو مهملتين أو باهمل
الاولى وانجماض الثانية

عمر بن سعيد في جماعة من أهل الكوفة لقتال الحسد بن قابطا عمر عن قتاله فارس بن شمر بن
جوشن وقال له ان تقدم عمر بن سعيد وقاتل والافاقتله وكن مكانه فذهب اليه وكان
ما كان من قتل الحسين ويجوز أن تكون مفتوحة بان يكون المعنى المرسل على الكوفة
في زمن قتل الحسين وذلك ان معاوية لم يأت على الكوفة النعمان بن بشير الانصاري
فقدم مسلم بن عقيل من المدينة الى الكوفة يبائع الناس فقال النعمان بن بشير يا معاشر
المسلمين ابن بنت رسول الله أحب الينامن ابن بنت بجعل يعني يزيد فباع ذلك يزيد فارس بن
زيد على الكوفة وعزل النعمان بن بشير **في** (قوله وأضمر كغضب وزناومعنى وانجماضاد) في
الشرح وأضمر أيضا بمعنى حسد أو حسد الوصف منه ما كالاول وكلاهما متأتان في البيت
فان جعلته من الحسد كان تأكيدها للفظيا وان جعلته من الحقد كان صفة واما أضمر الواقع في
القافية فهو فعل ويمكن جملة على كل من المعاني الثلاثة **في** (قوله وأصله أبوي) في الصحاح والاب
أصله أبو بالنحر يك لان جمعه آباء مثل تماواقف ورحى وأرعاء فالما ذهب منه واولئك تقول
في التثنية أو واون وبعض العرب تقول أبان على النقص وفي الاضافة أيك فاذا جعلت بالواو
والنون قلت أبون وكذلك أخون وحون وهنون وعلى هذا فقرأ بعضهم اله أيك ابراهيم
واسماعيل واصحق يريد جمع أب أي ايئك فحذف النون للاضافة اه **في** (قوله واذا بينا مثله)
يعنى باعتبار أصله وما يقتضيه من الاعتداد بالمحذوف **في** (قوله وهكذا اتفق سيبويه) فان أصل
أب عند الفراء أبوي يكون الوسط وعند سيبويه أبو بفتح **في** (قوله ان ثبت نخرج عن القياس)
ان هذه وصاية فلا تحتاج لجواب وفائدة الاتيان بها الاشعار بالتردد في ثبوت مثل هذا

أوبالعكس ويقال فيها أيضا بعد ان وبغدين ومعدان وهي مدينة السلام
في قال قيلت أي طرحت **في** على مسائل فكنت أجيب فيها على مذهبي ويخطئون على مذهبهم **في** بمعنى من غير ان
ينظروا في الادلة **في** اه وهكذا اتفق سيبويه **في** أي في حق سيبويه **في** رحمه الله تعالى واما سؤال الكسائي **في** في قول
العرب فكنت أظن ان المقرب أشد لسعة من الزبور فاذا هو هي هل يجوز ان يقال فيه فاذا هو اياها **في** فجوابه ما قال
سيبويه وهو فاذا هو هي هذا وجه الكلام مثل فاذا هي ببيضاء **في** ومثل **في** فاذا هي حية **في** برفع ما بعد المبتدأ الواقع بعد اذا
على انه خبره فتكون هي ضمير رفع لانه خبر عن هو فان قلت كيف صح الجمع مع التباين وعدم الصدق قلت هو مثل زيد
زهير فالأصل فاذا السبعة مثل السبعة أو فاذا هو مثلها في شدة الالصع **في** وأما فاذا هو اياها ان ثبت نخرج عن القياس
واستعمال الفصحاء **في** وهذا جواب لا مالا لان من قوله ان ثبت وقوله ان ثبت جملة معترضة بين اما وجوابها **في** كالجزم بلن
والنصب بلن والجر بلن وسيبويه وأصحابه **في** البصريون **في** لا يلقون مثل ذلك وان تكلم به بعض العرب وقد ذكرني
توجيه أمور أحدها لابي بكر بن الخطيب

وهو ان اذا ظرف فيه معنى وجدت ورأيت فحازله ان ينصب المفعول كما ينصبه وجدت ورأيت وهو مع ذلك ظرف مخبر به عن الاسم المذكور بعده اهـ وهذا التوجيه بعينه منقول عن الكوفيين ولذلك قال الزجاج مشنعا عليهم فاذا عندهم كالنعمامة قيل لها اجلي قالت انا ظرف قبل لها طيرى فقالت انا اجل كذلك اذا طالب برفع ما بعده فاقول انا بمعنى وجدت فانصب فيقال فانه من الاسم الواقع بعدك فتقول انا ظرف فان قلت ما معنى المطالبة اذا برفع ما بعده فان كان المراد رفع الاسم الذي يليها من حيث هو مبتدأ مخبر عنه به فاقدر رفعته في الواقع عند الكوفيين ولا معنى لمطالبتها حينئذ بذلك اذ هو تحصيل الحاصل وان كان المراد رفع الاسمين معا فاما معنى المطالبة بذلك وهي لا تقتضيه قلت بمحتمل أن يكون المراد مطالبتها بان يكون الاسمان الواقعان بعدها مرفوعين لانها اذا طالب برفعها هي لهما أى بعملها الرفع فيهما ووجه المطالبة حينئذ ان الاسم الاول مرفوع على انه مبتدأ بآثار فهم فيكون الثاني مرفوعا على انه خبر آخر كما يقولونه هم اذ لم يكن ثم نصب للجزء الثاني وهو هذا التوجيه الذي ذكره ابن الحياط في خطه لان المعاني لا تنصب المفاعيل الصحيحة وهي ما لم يكن ظرفا ولا حالا وهو انما يعمل في الظروف ١٩٤ والاحوال كما سيجي وهو لا يحتاج على زعمه في بفتح الزاى وضها

وكسرها أيضا كذا في القاموس قال الزعم مثلثة القول الحق والباطل والكذب وأكثر ما يقال فيما يشك فيه إلى فاعل وإلى مفعول آخر غير الذي نصبته في قولهم فاذا هو اياها فيمكن حقها أن تنصب ما يليها اذ المعنى عنده فوجدته اياها وهو الثاني ان ضمير النصب استعير في مكان ضمير الرفع قاله ابن مالك كما استعير ضمير الرفع في مكان ضمير الجر في قولهم ما أنا كانت ولا أنت كانا وهو يشهد له أي للاثنيان

التركيب (قوله وهو ان اذا ظرف فيه معنى وجدت ورأيت) لان معنى مفاجأة الشيء وجدانه ورؤيته فجاءه (قوله لان المعاني لا تنصب المفاعيل الصحيحة) فان قلت هذا لا يطابق قول ابن الحياط ان الناصب اذا عاينها من معنى وجدت قلت بل يطابقه لان المراد بالمعاني هنا الالفاظ الجوامد التي فيها معنى الفعل وليست اسمها (قوله ولا يحتاج على زعمه الى فاعل ومفعول آخر) يمكن ان يجاب عن هذا بان الحاجة داعية الى عامل لهذا المنصوب فقط وما تدعو الحاجة اليه فيقدر بقدرها على ان كلاما من وجد ورأى الذي معناه في اذ يمكن ان يكون منه بالواحد تقول وجد فلان مطلوبه يجده ويجمده بالضم لغة عامرية ورأه أى أبصره (قوله وتشهد له قراءة الحسن اياك بعد) في اعراب السفاقي والجهور بفتح النون وقرئ بكسرها وهي لغة وقرئ بالياء مبنية المفعول واستشكنت لان اياضم يرنصب ولا ناصب له وخرجت على ان ضمير النصب وضعه وضع ضمير الرفع أى أنت ثم التفت بالاخبار عنه اخبار الغائب فقبل بعبد واستغرب وقوعه في جملة واحدة ويشبه قول الشاعر

أأنت الهلالي الذي كنت مرة * سمعنا به والارجى العلاف

اهـ وأقول به هذا التقدير ظاهر ان بعد في هذه القراءة بالمنناة الضمنية وسقط ما في الشرح وهو لا يتحقق الا ان هل تعبد بالتاء الفوقية وهذا ظاهر اذا المعنى أنت تعبد أوبالياء الضمنية وهذا يحتاج الى حذف أى أنت اله يعبد والظاهر الاول اهـ (قوله أوزعم ان اذا نعت مل عمل وجدت وانما رفعت عبد الله) يعني في قولهم خرجت فاذا عبد الله القائم قد ذكر المصنف هذا

المثال

بضمير النصب في مكان ضمير الرفع وهو قراءة الحسن اياك يعبد بناء الفعل للمفعول

ولكن لا تتحرر الا ان هل قرأت تعبد بالتاء الفوقية وهذا ظاهر اذا المعنى أنت تعبد أوقرأه بالياء الضمنية وهذا يحتاج الى حذف أى أنت اله يعبد والظاهر الاول وهو كنهه أي ولكن هذا التوجيه لا يتأتى فيما أجازوه من قولك فاذا زيد القائم بالنصب ضرورة انه لا ضمير هنا حتى يقال استعير ضمير مكان ضمير فينبغي ان يوجه هذا على انه نعت مقطوع أي اذكر القسم وهو أحوال على زيادة ال وليس ذلك أي القول بزيادة ال في الحال مما ينقاس حتى يجوز في أي مثال كان من غير سماع وهو من جوز تعريف الحال أوزعم ان اذا نعت مل عمل وجدت وانما رفعت عبد الله في قولهم خرجت فاذا عبد الله القائم وهو المثال الذي أورده الكسائي في مجلس مناظرته لسيمويه كما أسلفه المصنف هناك بناء على ان الظرف يعمل وان لم يعتمد على نفي او استغناء أو غير ذلك وقد أخطأ لان وجدت تنصب الاسمين وهذا تعليل لخطأ صاحب الرأى الثاني وهو لا يجيء الحال بافظ المعرفة قليل وهو قابل للتأويل وهو هذا تعليل لخطأ الرأى الاول فأتى بالعتين على غير الترتيب السابق فجعل الاول ههنا الثاني هناك وجعل الثاني ههنا الاول ههنا والثالث انه مفعول به والاصل فاذا هو يساويها أو فاذا هو يشبهها ثم حذف الفعل فانفصل الضمير ولا استعارة ههنا الضمير في مكان ضمير فانه منصوب

في حالتي ذكر الفعل وحذفه وانما التفاوت بالانصال والانفصال فقط وهو هذا الوجه لابن مالك ايضا ولا يمكنه لا يتأني في مثل قولهم فاذا زيد القائم بالنصب فيوجهه بانه نعت مقطوع كامر ونظيره في حذف الخبر الفعلي في قراءة على رضى الله تعالى عنه لئن أكله الذئب ونحن عصبة بالنصب أى توجد عصبة أو نرى عصبة وأما قوله تعالى والذين اتخذوا من دونه أولياء ما نعبدهم الا ليقربونا الى الله زلفى ان الله يكم بينهم فيما هم فيه مختلفون في اذ قيل ان التقدير يقولون ما نعبدهم أى فيكون من قبيل حذف الخبر الفعلي في فاعلنا حسنه أن اضممار القول مستعمل عندهم أى عند العرب أو عند النحاة وهو كثير جدا حتى قال أبو علي حذف القول من حديث البصرى ولا حرج وقوله فاعلنا حسنه جواب اما والشرطية المصدرية باذام معترضة كامر وانما فيه هذا بذلك لتكون الآية على وفق المسئلة المتكلم فيها وهو حذف خبر المبتدأ اذا كان فعليا والا فاذا قلنا بان الذين اتخذوا مبتدأ أو يقولون المقدر ١٩٥ حال من فاعل اتخذوا والخبر

ان الله يحكم بينهم خرجت الآية من قبيل ما يتكلم فيه البتة في الرابع أنه مفعول مطلق والاصل فاذا هو يوسع لسمعتهم حذف الفاعل كما تقول ما زيد الا شرب الابل أى الا يشرب شرب الابل ثم حذف يشرب وهو الخبر وكذا حذف الخبر في ذلك المثال وهو يوسع ثم حذف المضاف من لسمعتهم وأقيم المضاف اليه مقامه فانتصب لنيابته عن المنصوب وانفصل لفقد ما يتصل به في نقله الشلوين في حواشي الفصل عن العلم قال وهو أشبه ما وجه به النصب الخامس أنه منصوب على الحال من الضمير في الخبر المحذوف والاصل فاذا هو ثابت مثلها

المثال فيما سبق وهو الذى أورده الكسافى حين ناظر سيبويه قال الرضى والكوفيون يخرجون خرجت فاذا عمر والقائم بنصب القائم على ان عمر ومرفوع بالطرف لان اذا المفاجأة عندهم ظرف مكان وامانصب القائم فقالوا لان اذا المفاجأة تدل على معنى وجدت فتعمل عمله فالتقدير خرجت فوجدت عمر والقائم فالقائم ثانى مفعوليه قال الزجاجى مشنعا عليهم فاذا عندهم كالنعامة قيل لها احلى قالت أنا طائر قيل لها طيرى قالت أنا بجل ان كانت اذا كسائر الظروف لمهم ان يرفعوا بعدها اسما واحدا وان عملوها عمل وجدت طالبا ناهم بفاعل ومفعولان بل يجوز فاذا امر وقام على ان اذا خبر عمر وقام حال وامامع المعروف فلا يجوز عند البصريين الالرفع اه (قوله ونظيره قراءة على لئن أكله الذئب ونحن عصبة بالنصب أى توجد عصبة أو نرى عصبة) يعنى ان نظير هذا المثال في كونه من حذف الخبر الفعلي وابقاء معموله هذه القراءة قائم احذف منها الخبر الفعلي وبقي منصوبه على الحال وانما جعل الآية على التنظير دون التمثيل لتصريحهم بان هذه القراءة من باب حذف الخبر وابقاء منصوبه على الحال وما نحن فيه من ابقاء منصوبه على الفاعلية قال أبو البقاء وقرئ في الشاذ عصبة بالنصب وهو بعيد ووجهه أن يكون حذف الخبر ونصب هذا على الحال أى ونحن نتعصب أو نتجمع عصبة وقال بدر الدين بن مالك ومتى صح جعل الحال خبر المبتدأ لم يجز ان تسد مسد خبره وان حذف معها فاعل وجه الجواز حتى لا يخفى زيد قائما وخرجت فاذا زيدا جالسا وروى عن علي رضى الله عنه ونحن عصبة أى ونحن نرى أو نكون عصبة اه (قوله) وأما قوله تعالى والذين اتخذوا من دونه أولياء ما نعبدهم هذا اعتذار عن تركه التمثيل بهذه الآية من ضمن الرد على هذا الوجه بان فيه اضممار ليس بالسهل وتقديره ان الآية ليست مما نحن فيه فان الفاعل فيها قولوا وضممار القول فيها سهل عندهم وفيما نحن فيه غير قولوا وضمماره غير سهل وانما قال اذ قيل ان التقدير يقولون ما نعبدهم احترازا عما لو قيل ان التقدير قولهم ما نعبدهم بان يكون ما نعبدهم خبرا عن مبتدأ محذوف فانه

ثم حذف المضاف فانفصل الضمير لتعذر انصاله بسبب عدم ما يتصل به كما سبق وانتصب في اللفظ لاني المعنى اذ هو في التقدير مضاف اليه ولكن عند حذف المضاف اليه قام هو مقامه فانتصب في الحال على سبيل النيابة كما قالوا قضية ولا أباحسن لها على اضممار مثل أى ولا مثل أبى حسن لها حذف مثل وأقيم المضاف اليه وهو أباحسن مقامه فساغ دخول لا التبرئة عليه في قوله ابن الحاجب في أماليه وهو وجه غريب أعنى انتصاب الضمير على الحال وهو مبنى على اجازة الخليل له صوت صوت الحمار بالرفع لصوت المعروف باضافته الى الحمار في صفة صوت في الاول الذى هو نكرة في تقدير مثل أى صوت مثل صوت الحمار ونما وصفت النكرة بنكرة اذ مثل لا يزول تنكيره باضافته الى المعرفة لتوغل في الابهام غير انه حذف المضاف وأقيم المضاف اليه ما منه فلم يستنكر وصف النكرة به مع كونه معرفة لان الوصف به بطريق النيابة لا بطريق الاصاله فهذا مثل ما أجاز ابن الحاجب من وقوع الضمير حالا على سبيل النيابة

هو وانما سيبويه فقال هذا أي له صوت صوت الحار بالرفع فيجب ضعيف وقال لو جاز هذا الجاز هذا قصر الطويل أي مثل الطويل وهو من قال بالجواز ابن مالك قال اذا كان المضاف الى معرفة كلمة مثل جاز ان تخلفها المعرفة في التكثير فتقول مررت برجل زهير بالخضر صفة للذكورة وهذا زهير بالانصب على الحال في الأصل مررت برجل مثل زهير وهذا زهير مثل زهير وهو منه أي من باب هذا زهير ١٩٦ في انتصاب المعرفة على الحال على تقدير مثل في قولهم تفرقوا أيدي سبأ

وأيدى سبأ أي مثل أولاد سبأ بن يشجب حين أرسل عليهم سبيل العرم والأيدي كناية عن الأبناء لانهم في التقوى بهم وبالبطش بمنزلة الأيدي ولا يتعين هذا للانصب على الحالية بل يجوز ذلك كما قال المصنف ويجوز أن يكون على المصدر والمعنى مثل تفرق أيدي سبأ وأيدى سبأ وانما سكنت الياء مع انهم منصوبان في الحالية كما قال في لثاقها ما بكسر الهمزة وفتح القاف أي لنقل السكانيين وهما أيدي وأيدى بالتركيب مع سبأ في الاعلال فيمن حيث ان آخر كل منهما حرف علة وهو الياء في ما في معديكرب وهو اسم رجل فيقول في لثاقها وهو اسم بلد فانما لا يتأثران لفظا بالعوامل مع جعل الاول مضافا الى الثاني فتقول رأيت معديكرب وقال قسلا باسكان الياء في حالة النصب وظاهر كلام صاحب التسهيل ان

اذا قبل ذلك لم تكن الآية مما الكلام فيه وهو ما حذف منه الخبر الفعلي وبقي مفعوله ثم انه اذا كان التقدير يقولون ما نعبدهم لا يتعين أن يكون هذا القدر خبرا عن المبتدأ بل جاز أن يكون بدلا من اتخذوا وأن يكون حالا من فاعله والخبر على هذين الأخيرين ان الله يحكم بينهم وهذا على أن يكون المراد بالذين اتخذوا المشركين واما اذا كان المراد به معبوداتهم بان يكون عائد الموصول محذوف أو يكون التقدير والذين اتخذوهم أولياء فيتعين الوجهان الأخيران فكان على المصنف أن يقول وجعل هذا المقدر خبرا وفي الشرح وانما قيد الآية بما ذكره ليكون على وفق المسئلة وهو حذف خبر المبتدأ اذا كان فعلا أو الا فاذا قلنا بان الذين اتخذوا مبتدأ فيقولون المقدر حال من فاعل اتخذوا والخبر ان الله يحكم بينهم خرجت الآية عن أن تكون من قبيل ما ننتكلم فيه البتة وأقول اذا ذكر قيد في الكلام كان للاختار عما يقابله والذي يقابل تقدير الجملة فعلا هو تقديرها اسمية لا تقدير الجملة الفعلية حالا فليتأمل (قوله وانما سيبويه فقال هذا فيجب) الاشارة في هذا الى ما بينت عليه انتصاب الضمير على الحال (قوله ومنه قولهم تفرقوا أيدي سبأ وأيدى سبأ) أي ومن انتصاب المعرفة على الحال بتقدير مثل وسبأ في الأصل همزة غير ممدودة اسم رجل هو أبو عامرة قبائل اليمن وهو سبأ بن يشجب التميمي المعجمة والجميم ابن يعرب بالعين المهملة والراء ابن فحطان قال الرضي معنى أيدي سبأ أولاد سبأ بن يشجب وليس اسم قبيلة كما أول في قوله تعالى لقد كان لسبأ في قوله تعالى وجئتكم من سبأ والأيدي كناية عن الأبناء لانهم في التقوى وبالبطش بهم بمنزلة الأيدي ويجوز أن يكون في الأصل انتصابه على الحال على حذف مضاف وهو مثل ويجوز أن يكون على المصدر والمعنى مثل تفرق أيدي سبأ وسبأ وسكن همزة سبأ ثم قلت ألفا اه (قوله وانما سكنت الياء مع انهم منصوبان لثاقها) ما بالتركيب والاعلال أي لنقل أيدي وأيدى بتركيبهما مع سبأ وكون آخر كل منهما حرف علة وفي الشرح فان قلت اذا كان أيدي سبأ وأيدى سبأ مركبين فهما مبنيان فليست الياء منهما محللا لانصب بل المجموع هو في محل النصب قلت نقل المصنف في حواشيه على التسهيل انه يقال أيدي سبأ وأيدى سبأ بالتثنية فهو مضاف ويقال بغير تنوين قال ولثاق فيه حينئذ البناء على انه مركب تركيب خمسة عشر والاعراب بناء على انه مضاف ومضاف اليه وترك تنوين سبأ لانه غير منصرف ولم تظهر الفتح على البناء استصحا بالتركيب الأصلي وعليه يتمشى ما قاله هنا ويكون مراده بالتركيب التركيب الإضافي اه ما في الشرح فان قلت ما يريد المصنف بالتركيب الأصلي في قوله في حواشيه استصحا بالتركيب الأصلي قلت يريد التركيب الذي بين أيدي أو أيدي وبين سبأ فانه سابق على التركيب الذي بين العامل وبين هذا المركب (قوله كما في معديكرب وقال قسلا) المركب الاول علم على رجل والثاني على بلد

ذلك متعين وفي البسيط وشرح سيبويه للصفة انه يجوز في حالة النصب فتح الياء واسكانها فان قلت اذا كان أيدي سبأ وأيدى سبأ مركبين فهما مبنيان فليست الياء منهما محللا لانصب بل المجموع هو في محل النصب قلت نقل المصنف في حواشيه على التسهيل انه يقال أيدي سبأ وأيدى سبأ بالتثنية فهو مضاف ويقال بغير تنوين قال ولثاق فيه حينئذ وجهان البناء على انه مركب تركيب خمسة عشر والاعراب بناء على انه مضاف ومضاف اليه وترك تنوين سبأ لانه غير منصرف ولم تظهر

الفصحى على الياء اسمة محبباً للتركيب الأصلي وعليه يثبتي ما قاله هنا ويكون مراده بالتركيب الإضافي وفي شرح
 الحاجبية للارضى ان سبأ من قولهم أيدي سبأ لا ينون لانه اسم رجل اذ معنى أيدي سبأ أولاد سبأ ان يشجب وليس اسم
 قبيلة كما أول في قوله تعالى لقد كان اسماً با وجنتك من سبأ قال واما قالى فلا فعهده سيبويه من أخوات أيدي سبأ و جار الله
 من أخوات معد بكرب ولا دليل فيه - ما على مذهب سيبويه لان مجموع الحكامتين علم بلدة فيجوز ان لا ينصرف للتركيب
 والعلمية ولا يكون مبنياً هـ ذا كلامه وهما تنبيه وهو انه وقع في النسخ كتابة معدى كرب وقالى فلا مفصولين هكذا وهو
 مبنى على ان تركيبه - ما اضافى والا فالمنقول في علم الخط ان الحكامتين متى تنزلتا منزلة شئ واحد كجعلك ومعد بكرب عند
 كونهما مركبين تركيباً جيا فانهم - ما يكتبان متصلتين تنبئها على الامتزاج وشدة الاتصال فان جعلت تركيبهما اضافياً
 فالغالب الاتصال استصحبا بالمثبت لهما في حالة المزج ويجوز مع ذلك ان يكتبتا منفصلتين لان الاعراب الإضافى فصلهما - ما
 والثانى من وجهى - اذا ان تكون لغير مفاجأة والغالب ان تكون ظرفاً للمستقبل لا يقال قد عاب المصنف في الباب
 السابع الذى عقده للتخدير من أمور اشترت بين العرب والصواب خلافها قولهم ان اذا ظرف لما يستقبل من الزمان بانه
 يوهم ان اذا ظرف مظروفه الزمان وقد وقع هنا فى عين ما عابه هناك اذ معنى كلامه انه اذا ظرف للزمان المستقبل لا ناقول
 ليس المستقبل صفة للزمان كما توهم بل هو صفة للحدث وتختص بالدخول على الجملة الفعلية عكس الفجائية وقد اجتمعا في
 أى الشرطية والفجائية في قوله تعالى فيم اذا دعاكم دعوة من الارض اذا أنتم تخرجون وقوله تعالى فاذا أصاب به من
 يشاء من عباده اذا هم يستبشرون في الايتين للمفاجأة ١٩٧ وهى تنوب مناب الغاء في جواب الشرط

(قوله فالغالب ان تكون ظرفاً للمستقبل) في التعليق قد عاب المصنف في الباب السابع الذى
 عقده للتخدير من أمور اشترت بين العرب والصواب خلافها قولهم ان اذا ظرف لما يستقبل من
 الزمان فانه يوهم ان اذا ظرف مظروفه الزمان وقد وقع هنا فى عين ما عابه هناك وفى الشرح يعنى
 ظرف للحدث المستقبلى أى المستقبل زمانه فاندفع كون هذا معارضا لما عابه على العربيين من
 قولهم ان اذا ظرف لما يستقبل من الزمان بانه يوهم ان اذا ظرف مظروفه الزمان وأقول لا حاجة
 الى هذا التكلف لان الظرف هو الاسم الموضوع لزمان أو مكان مضمن معنى فى باطراد فكانه
 قال فالغالب ان يكون اسما موضوعا للزمان المستقبلى وعلى هذا فاللام فى المستقبل متعلقة بما
 فى ظرفا من معنى الوضع والحق ان المصنف جرى هنا على سنن القوم وان كان الصواب عنده
 خلافه فاندفع ما فى التعليق (قوله ويكون الفعل بعدها مضيا كثيرا) قال الرضى لان الماضى

ويكون الفعل بعدها
 أى بعد اذا الشرطية
 مضيا كثيرا ومضارعا
 دون ذلك أى قليلا
 ويحتمل ان يكون مراده
 ان الاول كثير جدا وان
 الثانى كثير أيضا ولكن
 دون تلك الكثرة ولذا لم
 يقل قليلا وقد اجتمعا في
 قول أبى ذؤيب الهذلى

والنفس راغبة اذا رغبتها * واذا تردى الى قليل تقنع * وجاء بالمسند من قوله والنفس راغبة اسما لا فائدة ان رغبتها
 فى الكثير من الدنيا أمر ثابت لها دائم وأنى بالمأضوية فى اذا رغبتها لابرار غير الحاصل فى معرض الحاصل لقوة الاسباب
 المتأخذة فى حصوله أو أنى بها الاظهار الرغبة فى حصول الشرط ولما كانت قناعتها بالقابل وردها اليه ليس بها هذه المثابة أنى فيها
 بالمضارع وهذا البيت من جملة قصيدة لاى ذؤيب المذكور يربى بين خمسة ما توافى عام واحد بالطاعون ومات هو فى خلافة
 عثمان رضى الله تعالى عنه وقبل هذا البيت امن المنون وربيته تتوجع * والدهر ليس بمعتب من يجرع اودى بنى
 واعقبونى حسرة * تنفى الرقاد وعبرة ما تقاع فالعين بعدهم كان حداثتها * سمعت بشوك فهى عورتى مع سبقوا
 هوى واعنقوا الهواهم * فضرمووا بكل جنب مصرع ولقد حرصت بان ادفع عنهم * واذا المنية أقبلت لا تدفع
 واذا المنية أنشبت أظفارها * ألقيت كل غيمة لا تنفع وتجلدى للشامتة بن أريم -م * انى لرب الدهر لا أتضع
 حتى كفى للحوادث مروءة * اصفا المشرق كل يوم تقرع والنفس راغبة البيت وليس بمعتب أى مرضيقا لا أعتبه
 اذا أَرْضاه وأودى هلاك والحدائق جمع حدقة وهى سواد العين وسمعت بسين مهملة فقتل وهوى أى هواى فقلب الالف ياء
 وادغم على لغة هذيل واعنقوا أسرعوا فضرموا بالبناء للفعل أى أخذوا يقال تخرمته المنية أى أخذته والنيمة خرقة
 رقطاء تنظم فى السير ثم يعقد فى العنق ورب الدهر صرفه وحوادثه وأتضع أى أخضع وأذل والمروءة جبل بكة والصفاء
 من مشاعرها بلحق بابى قيس * وانما دخلت الشرطية على الاسم فى نحو اذا السماء انشقت لانه فاعل بفعل محذوف
 على شريطة التفسير * والاصل اذا انشقت السماء ثم حذف الفعل الرفع للفاعل مدلولاً عليه بالمفسر الواقع بعدم

ولا مبتدأ خلافاً لا خفش في فانه يجوز كونه مبتدأ ولم يمنع الاول فالامر ان عنده سائغان لا كما يعطيه ظاهر عبارة المصنف
 وجواب اذا محذوف اما للدلالة على انه شيء لا يحيط به الوصف اولتذهب نفس السامع كل مذهب يمكن أو محذوف لدلالة فلاقيه
 عليه أي اذا السماء انشقت لاقى الانسان كذبه أي جزاء جهد النفس في العمل ان خير الخبير وان شر اشر وقيل الكدح
 كتاب سطر في اعمال في وما قوله اذا باهلي تحته حنظلية * له ولد منها اذالك المدرع في الباهلي منسوب
 الى باهلة قبيلة من قيس عيلان بالعين المهملة والحنظلية منسوبة الى حنظلة وهي أكرم قبيلة في عجم والمدرع الذي يكسى
 المدرع بالذال المهملة وهـ ذاق ديش كل على بعض من حيث انه ليس بعد الاسم المذكور بعد اذا فعل يجعل مفسر الفعل
 محذوف يرفع ذلك الاسم ١٩٨ كما في الآية وليس بمشكك اذا تامل في قوله تقدير اذا كان باهلي وقيل حنظلية

فاعل باستقر محذوف في
 والاصل اذا باهلي استقر
 تحته حنظلية في وما باهلي
 فاعل بمحذوف يفسره
 العامل في حنظلية في
 أي اذا استقر باهلي
 استقر تحته حنظلية
 في وورده ان فيه حذف
 المفسر ومفسره جميعا في
 وهو محذوف وورده
 ان الظرف بدل على
 المفسر في بكسر السين
 والظرف مذكور
 في فكان أي فكان
 المفسر في محذوف في
 تنزيلا لذكر الدال عليه
 منزلة ذكره نفسه قلت
 وقد يشك كل بان عامل
 الظرف فـ هل وقع في
 جملة هي صفة فكيف
 يفسر عامل الموصوف
 في ولا تعمل اذا الجزم في
 وان كان فيها معنى الشرط

أقرب الى القطع بالوقوع نظر الى لفظه الموضوع للدلالة على الوقوع وان كان بالنظر الى
 المعنى على الاستقبال لان اذا الشرطية نقاب الماضي الى معنى المستقبل مثل ان (قوله خلافا
 لا) خفش في الشرح لا خفش يجوز كونه مبتدأ ولا يمنع كونه فاعلا وظاهر عبارة المصنف
 لا تفيد هذا وأقول بل ظاهر عبارة المصنف تفيد لان الظاهر ان قوله خلافا راجع الى ما يليه
 وهو قوله لا مبتدأ فيكون لا خفش غير مانع من كونه فاعلا لكون خلافا ليس راجع اليه
 ومجيزا كونه مبتدأ لكونه راجعا لا ابتداء (قوله اذا باهلي الخ) الباهلي منسوب الى باهلة وهي
 قبيلة من قيس عيلان بالعين المهملة والمثناة التحتية معروفة بالحنظلة وأصل باهلة اسم امرأة
 من همدان كانت تحت معز بن اعصر بن سعد بن قيس عيلان بالهمزة وليس في عيلان غيره
 ونسب ولده اليها والحنظلية منسوبة الى حنظلة وهي أكرم قبيلة من عجم والمدرع بالذال
 المججمة والعين المهملة هو الذي أمه أشرف من أبيه نقات من خط شـ بجنا الشـخ كمال الدين
 الدميري الشافعي نقلت من كتاب الخالدين حدث ابن دريد عن أبي سالم قال قال الاصمعي لقيت
 صديقا من الاعراب في بعض العلوأ ما أظنه ناهز الا حنظلة فجاورته فاذا هو من أفصح الناس
 فقلت متعنتا هل تقول الشعر فقال وأبيك اني لا قوله وأنا دون الفصل يعني الفطام فاخرجت
 درهما وقلت امدحني وخذه فقال من أي العرب أنت فقلت من باهلة فقال سوا في امدح
 باهليا فقلت فاهجني وخذه فقال اني والله محتاج اليه ولكن كلفتني شططا فزدي معرفة فقلت
 انا الاصمعي فقال

الاقل لباغي اللوم حيث لقيته * عليك عليك الباهلي بن اصمعا
 متى تلقى يوما صمعا تجده * من اللوم سر بالاجيد او برقا

اقذف الدرهم لا آخذه من يدك ثم فقدفته فأخذه (قوله ولا تعمل اذا الجزم الا في الضرورة)
 قال الرضي لما كان حدث اذا الواقع فيه مقطوعا به في أصل الوضع لم ير سخ فيه معنى ان الدال
 على الغرض بل صار عارضا على شرف الزوال فلهذا لم يجزم الا في الشعر مع ارادة معنى الشرط
 وكونه بمعنى متى اه (قوله استغن ما أغناك الخ) ما مصدرية ظرفية والخصاصة الفقر
 والحاجة وتعمل اما بالجيم أي اظهر الجمال بالتعفف أو كل الجبل أي الشحم المذاب تعففا

واما

لما تقرر من ان الحدث الواقع فيها مقطوع به في أصل الوضع فلم ير سخ فيه
 معنى ان الدالة على الغرض والتقدير بل صار عارضا على شرف الزوال فلهذا لم تجزم في الا في الضرورة كقوله
 استغن ما أغناك ربك بالغنى * واذا نصبت خصاصة فتعمل في ما مصدرية ظرفية أي استغن مدة اغناك ربك اياك
 وبالغنى يحتمل ان يتنازعه الفعلان ويحتمل تعليقه بالاول فقط والخصاصة الفقر والحاجة وتعمل اما بالجيم أي اظهر الجمال
 وعدم الحاجة أو كل الجبل وهو الشحم المذاب تعففا واما بالياء المهملة أي تكاف حمل هذه المشقة في قيل وقد تخرج اذا عن
 كل من الظرفية والاستقبال والشرط في الثابت لها في غالب الاحوال في وفي كل من هذه فصل الفصل الاول في
 خروجها عن الظرفية

زعم أبو الحسن في الاختصاص في قوله تعالى ﴿وحتى إذا جاؤوها﴾ في سورة الزمر في الآية المتعلقة بالكافرين وهي قوله تعالى وسيق الذين كفروا إلى جهنم زمرا حتى إذا جاؤوها ففتحت أبوابها وفي الآية المتعلقة بالمتقين وهي قوله وسيق الذين اتقوا ربهم إلى الجنة زمرا حتى إذا جاؤوها ففتحت أبوابها وسبق في الكلام على هذه الآية في حرف الواو أن شاء الله تعالى ﴿وإن إذا جرحتم﴾ أي وسبقوا إلى وقت مجيئهم أيها الجاهل اسم زمان لا ظرفية فيه ولا شرطية ولم ينقل الرضى هذا القول عن أبي الحسن على إمامته بل ذكره عن بعضهم ولم يسمه ونصه قال بعضهم يجوز أن يتجر دمعني إذا جرحتم حتى عن الشرطية وتجر دمعني ولعله جمل عليه قوله حتى إذا سلكوهم في قتادة * نشلا كما تظرد الجملة الشردا وهذا البيت آخر القصيدة ويجوز أن يقال إن جوابه مقدر بحافظة على أغلب أحوالها وقال المصنف في إذا فيه زائدة ولنا عن ارتكاب زيادته مندوحة إذا حرف الجزاء لتفخيم الأمر غير عزيزه إذا كلامه والقتادة بقاف مضمومة ومثناة فوقية بعدها ألف فثناة تحتية فدل مهملة فهاتان أثبت تنبيه أو عقبه ونشلا بالسين المحجمة من قولك نشل الشيء أسرع زعه والجملة بالجيم أحباب الجمال والشرد جمع شريد وهو الطريد وزعم أبو الفتح

١٩٩

ابن جني في قوله تعالى ﴿وإذا وقعت الواقعة﴾ إذا وقع في الآية وهي إذا وقعت الواقعة ليس لوقعتها كاذبة خافضة رافعة إذا رجحت الأرض رجلا فحين نصب خافضة رافعة ان إذا الأولى مبتدأ والثانية خبر والمنصوبين حالان وكذا جملة ليس ومعمولها هي وهي ليس لوقعتها كاذبة في وقت وقوع الواقعة في متحققه بلا ريب في خافضة لقوم رافعة لا خيرين هو وقت رج الأرض وهذا تظير ما حكاه شارح

وأما بالحاء الملهمة أي تكلف المشقة (قوله زعم أبو الحسن في حتى إذا جاؤوها ان إذا جرحتم) وقد تبعه في ذلك ابن مالك وجوز الزمخشري مع الوجه الذي سبكه المصنف عن الجمهور وقال ابن أم قاسم في شرح التسهيل وعلى هذا يكون تقدير الغاية وسبق الذين كفروا إلى جهنم إلى وقت مجيئهم لها وهي على هذا لا جواب لها لانهم معمول لما قبلها فيكون قوله ففتحت استثنافا وجواب سؤال كأنه قيل فماذا جرى إذا جرحتم ففتحت أبوابها اه (قوله فيمن نصب خافضة رافعة) قيد به لان إذا فيمن رفعه ما ظرف لما دل عليه ليس لوقعتها ما كاذبة أي إذا وقعت لم تكذب أو ظرف لخافضة ورافعة أي إذا وقعت خففت ورفعت أو ظرف لرجحت وإذا الثانية تكرر الأولى أو بدل منها أو ظرف لما دل عليه فاحباب المجنة إذا وقعت بانته أحوال الناس فيها وكاذبة بمعنى الكذب كالعاقبة والعاقبة أي ليس لوقعتها كذب أو صفة لمحذوف أي لا تكون حين تقع نفس تكذب على الله أو تكذب في نفهم كما تكذب الآن فاللام بمعنى في كما في قوله تعالى باليتنى قدمت لحياتي إذا كان المعنى لحياتي في الدنيا وليس لأجل وقوعها نفس كاذبة فان من أخبر عنها صدق فاللام للتعليل وقيل التقدير ليس لها حالة كاذبة أي مكذوب فيها وخافضة رافعة خبر مبتدأ محذوف أي هي خافضة قوم رافعة آخر (قوله والمنصوبين حالان) وصاحب الحال اما الضمير في وقعها وما فاعل وقعت (قوله ونابت ما المصدرية عنها) أي عن الاوقات وذلك لكثرة وقوع ما المصدرية موقع الظرف (قوله ثم نابت الحال عن الخبر) لان الخبر هنا ظرف وفي الحال معنى الظرفية اذ معني جاء في زيدا كبا

اللب عن سيبويه في قولك إذا يقوم زيد إذا يقوم عمرو أي وقت قيام زيد هو وقت قيام عمرو وفي ثبوته عن سيبويه نظر فابن جني امام حافظ بصري وانما حكاه عن المبرد قال في شرح الحاشية وقد أجاز أبو العباس المبردان تقول إذا يقوم زيد إذا يقوم جعفر على ان تكون الأولى مرفوعة بالابتداء والثانية مرفوعة ليكون خبرا عن الأولى حتى كأنه قال وقت يقوم زيد وقت يقوم جعفر وقال الرضى وعن بعضهم ان إذا الزمانية تقع اسماء صريحان نحو إذا يقوم زيد إذا يقوم عمرو أي وقت قيام زيد وقت قيام عمرو وان لم أعثر له على شاهد من كلام العرب إلى هذا كلامه وانما قيد تخريج أبي الفتح بقوله فيمن نصب خافضة رافعة لان مع رفعها كما في القراءة المشهورة لا يحتاج إلى ذلك التصريح بل تبقى إذا على ظرفيتها وتفتصب اما بليس كقولك يوم الجمعة ليس لي شغل أو محذوف أي إذا وقعت كان كيت وكيت وقال قوم في اخطب ما يكون الامير قائما ان الاصل اخطب أوقات أو كوان الامير اذا كان قائما أي وقت قيامه ثم حذف الاوقات ونابت ما المصدرية عنها كما نابت عنه في نحووا كرمك ما دمت متقبلا لله ثم حذف الخبر المرفوع وهو اذا وبتبعها كان التامة وفاعلا في الحذف ثم نابت الحال وهي قولك قائما عن الخبر وهو اذا المضافة إلى كان وهو لو كانت إذا على هذا التقدير وهو ان الاصل اخطب أوقات أو كوان الامير اذا كان قائما في موضع نصب لاستحالة المعنى في اذ المعنى حينئذ الوقت الذي هو اخطب أوقات أو كوان الامير كائن في وقت وجوده قائما في كايستعمل

المعنى هو اذا قامت اخطاب اوقات كوان الامير يوم الجمعة اذا نصبت اليوم لان افضل التفضيل هو بحسب ما يضاف اليه وقد اضيف الى الاوقات فيكون وقتا وقد جعلت هذا الوقت واقعا في يوم الجمعة فيستحيل ان الزمان لا يكون محلا للزمان وقالوا في قول الجاسسي وبعد غد يالهف نفسي من غدا * اذ اراح اصحابي ولست براح ان اذاني موضع جرد لا من غدا وقال ابن جنى حديث اذاني هذا البيت ظرف وذلك ان هنا وقعت موقعا مغريا لانهم اعندنا بدل من غدا وفي موضع حرف كانه قال يالهف نفسي من اذ اراح اصحابي الا ان هذا غير توسط البديل منه يقع لان اذ اقامنا بامر الجار على ان ابا الحسن قد ذهب في نحو قولنا حتى اذا كان كذا جرى كذا ان اذ انجزورة الموضوع بحتى وهذا البيت يؤكدا لاعتدادا بالبديل منه وانه ليس في حكم الساقط اه وبعد غد ظرف المحذوف أى تروحون أو تلهفوا واصحاب جمع صاحب كناصر وانصار وشاهدوا شهداء كذا قيل والحق ان جمع فاعل على افعال لم يثبت حتى قيل بان اصحاب جمع صعب بالكسر مخفف صاحب كمنروا غارا أو صعب بالسكون اسم لجمع كمنروا غارا وهو زعم ابن مالك انهم اوقعت مفعولا في قوله عليه الصلاة والسلام لعائشة رضى الله تعالى عنها اني لاعلم اذا كنت عنى راضية واذا كنت ٢٠٠ على غضبي في أى لاعلم وقت رضاك ووقت غضبك وفي المدارك لمولانا

حافظ الدين النسفي اذا وقعت الواقعة ان انتصاب اذا باذ كروه وكقول ابن مالك في الحديث هو والجمهور في من النخاعة على ان اذا لا تخرج عن الظرفية وان حتى وفي بعض النسخ وانها والضمير يرجع الى حتى في حتى اذا جاؤها حرف ابتداء دخل على الجملة باسرها ولا عمل لها في فتكون الجملة بعدها مستأنفة لا محل لها من الاعراب قال الشيخ أبو حيان وكان بعض الاذكياء يستشكل مجي هذه الجملة

جاء في زيد في وقت ركوبه (قوله لان الزمان لا يكون محلا للزمان) بيان لزوم كون الزمان محلا للزمان على تقدير اذ في المثال الاول في موضع نصب وتقدير نصب يوم الجمعة في المثال الاخر ان افضل التفضيل كما تقرر في باب بعض مما يضاف اليه فيكون اخطب في المثالين وقتا لضافته الى الوقت وقد اخبر عنه بالحصول في وقت والحصول في وقت هو الحلول فيه فيكون الوقت الذي هو اخطب حالا في وقت وجود الامير فاعلم في المثال الاول وفي يوم الجمعة في المثال الثاني (قوله وبعد غد الخ) بعد غد ظرف ليروحون مقدر و يالهف كلمة يتحسر بها على ما فات واصحاب جمع صعب كافرأخ جمع فرخ (قوله وان حتى في نحو حتى اذا جاؤها حرف ابتداء داخل على الجملة الشرطية باسرها ولا عمل له) في التعليق قال أبو حيان كان بعض الاذكياء يستشكل مجي هذه الجملة الشرطية من اذ وجوابها بعد حتى ويقول كيف تكون حتى غاية وبعد هاجلة الشرط فقلت الغاية في الحقيقة هو ما ينسبك من الجواب مرتب على فعل الشرط فالتقدير المعنوي الاعرابي في آية الزمر مثلا وسبق الذين كفروا الى جهنم زمرا الى ان يفتح أبوابها وقت مجيئهم فيمنقطع السوق اه وفي شرح التفسير لابن أم قاسم ويجوز ان يخرج على ان حتى بمعنى الفاء كما قدرها النحويون في قولهم سرت حتى ادخل المدينة برفع ادخل وتقدير كونه قد وقع قالوا والتقدير سرت فدخلت قال في البسيط كانك قلت في قولك اجلس حتى اذا جاء زيد اعطيتك اجلس فاذا جاء زيد اه (قوله وجواب المحذوف لفهم المعنى) قال ابن أم قاسم ويجوز ان يكون الجواب فاصحاب المينة وما بعده أى فاصحاب المينة

الشرطية من اذ وجوابها بعد حتى ويقول كيف تكون حتى غاية وبعد هاجلة الشرط فقلت الغاية في الحقيقة هو ما ينسبك من الجواب مرتب على فعل الشرط فالتقدير المعنوي الاعرابي في آية الزمر مثلا وسبق الذين كفروا الى جهنم زمرا الى ان يفتح أبوابها وقت مجيئهم فيمنقطع السوق وعلى ذلك ففسر هو اما اذا وقعت الواقعة الآية في فاذا الثانية بدل من الاولى والاولى طرف في امال الفصل الشرط أو الجواب على الخلاف الذي يجي قريبا وجواب المحذوف لفهم المعنى وحسنه في أى حسن حذف الجواب في طول الكلام وتقديره بعد اذا الثانية في ثلثا في فصل بين البديل والمبدل منه في أى انقسمت أقساما وكنتم أزواجا ثلاثة واما اذ في البيت فظرف لاهف من قوله يالهف نفسي لا يدل من غدا المجرور عن هو واما في اذا في المثال وهو قولهم اخطب ما يكون الامير فاعلم حيث يكون الاصل اخطب كوان الامير اذا كان قائما في موضع نصب في الخبر المحذوف أى اخطب كوان الامير حاصل في زمن وجوده قائما لا لان التقدير زمانا مضافا الى ما يكون في كفعله أولئك القوم في اذ لا موجب لهذا التقدير ولا داعي اليه هو واما الحديث وهو اني لاعلم اذا كنت عنى راضية واذا كنت على غضبي في فاذا في فيه في ظرف المحذوف وهو مفعول اعلم وتقديره شأنك بالانصب على الحكاية ونحوه بالرفع عطف على شأنك المحكي باعتبار الاعراب المتدرفيه في كانتا قلت اذ بالحديث في هل أناك

حديث ضيف ابراهيم المكرم من اذ ادخلوا عليه ويحوز ان يتعلق بالمكرم من اذ افسرنا كرام ابراهيم لهم والافاضل
اذ كراى اذ كروقت دخولهم عليه لان اكرام الله لهم وكونهم مكرمين في انفسهم ليس بعقيد بوقت دخولهم كما نقيد اكرام
ابراهيم به في الفصل الثاني في خروجها عن الاستقبال وذلك على وجهين أحدهما أن نجي الماضي كما جاءت اذ لمستقبل في قول
بعضهم في فتقارض الكلمات حيث استعمت كل واحدة منهما في معنى الاخرى وهو ذلك في الذي ذكرناه من مجي اذا
للماضى في كقوله تعالى ولا على الذين اذا ما أتوك لتعلمهم قات لا أجدا ما أجلكم عليه تولوا في واعينهم تفيض من الدمع
حزنا لا يجردوا ما ينفقون وهذا اخبار بقضية وقعت في الزمان الماضي فتكون اذاله وتولوا جوابا وقلت اما حال من كاف
أتوك أو استئذاف كانه قيل اذا ما أتوك لتعلمهم تولوا فاقيل ما لهم تولوا با كين ٢٠١ فقيل قات لا أجدا ما أجلكم
عليه الا انه توسط معترضا

بين الشرط والجزاء قال
شارح التسهيل القاضي
محب الدين ناظر الجيش
ويمكن ان يقال في هذه
الآية المراد حكاية حالهم
حين ابتدؤا في الفعل واذا
كان كذلك كان المحل حينئذ
موقع اذ ادون اذ قلت انما
يكون المحل لا ذا حيث
يكون المراد الاستقبال
والمعنى على ما أول به على
الحال فالموقع ليس لا ذا في
هذا المحل لان الاستقبال
للالعمال وهو ذلك كقوله
تعالى واذار أو تجارة أولها
انفضوا اليها وتر كوك
فأعسا وهذا اخبار بقضية
العيبر التي قدمت المدينة
والنبي صلى الله عليه وسلم
يخطب يوم الجمعة فتفرقوا
عنه حتى لم يبق معه منهم
الاثنى عشر رجلا وقد

ما أعظمهم وما أنجاهم وأصحاب المشأمة ما أحقرهم وما أشقاهم (قوله وذلك كقوله تعالى ولا
على الذين اذا ما أتوك لتعلمهم) في الشرح يعني ان هذا اخبار بقضية وقعت في الزمان الماضي
فتكون اذاله قال شارح التسهيل القاضي محب الدين ناظر الجيش ويمكن أن يقال في هذه
الآية ان المراد حكاية حالهم حين ابتدؤا في الفعل واذا كان كذلك كان المحل حينئذ موقع
اذا ادون اذ قلت انما يكون المحل لا ذا حيث يكون المراد الاستقبال والمعنى على ما أول به
على الحال وليست اذاله اه وأقول المعنى على ما أول به على الحال باعتبار ابتداء الفعل وهو
يستلزم الاستقبال باعتبار انتهائه وتعامه فيكون المحل لا ذا بهذا الاعتبار (قوله واذار أو تجارة
أولها انفضوا اليها) في الشرح في هذا اخبار بقضية العبر التي قدمت المدينة والنبي صلى الله
عليه وسلم يخطب يوم الجمعة فتفرقوا عنه حتى لم يبق معه الاثنى عشر رجلا وقد مضت هذه
الواقعة قبل نزول الآية فتكون اذ فيها للماضى وقال ناظر الجيش المراد من ذلك حكاية
ما كانوا عليه وما هو شأنهم وديندهم والمعنى حال هؤلاء انهم اذار أو تجارة أولها كان منهم
ما ذكر ولو أتى باذ في هذا المحل لصار المعنى الاخبار عن واقعة وقعت منهم ولا يلزم من الاخبار
بذلك أن يكون ذلك من شأنهم قلت لان سلم ان المراد الاخبار بان ذلك شأنهم وديندهم وكيف
وهؤلاء المخبر عنهم من الصحابة الذين هم خير القرون بشهادة الصادق المصدوق ولا يليق
بهم اعتماد مثل هذا الفعل الذي اتخذوا عادة وديندا من الخصال الذميمة القبيحة اه مافي
الشرح وأقول مراد ناظر الجيش ان هذه الحالة وهو انهم اذار أو تجارة أي غيرا قبلت
أو سمعوا هو أي طبع لا ونحوه انفضوا اليه كانت شأنهم وديندهم من قبل الاسلام الى هذه
القضية ونزول هذه الآية وهذه الاخبار عليه وفي معالم التنزيل للبغوي قال مقاتل قدم
دحية بن خليفة السكبي بتجارة من الشام الى المدينة وكان يقدم اذ قدم بكل ما يحتاج
اليه من دقيق وبر وغيره فينزل عند أبحار الزيت وهو مكان في سوق المدينة ثم يضرب الطبل
ليؤذن الناس بقدومه فتخرج اليه الناس ايتاعوا منه فقدم ذات جعة وكان ذلك قبل ان
يسلم ورسول الله صلى الله عليه وسلم قائما يخطب فلم يبق في المسجد الاثنى عشر رجلا وامرأة

٢٦ ل مضت هذه الواقعة قبل نزول الآية فتكون اذ فيها للماضى وحاول ناظر الجيش أيضا الجواب عن الاستدلال
بهذه الآية على ذلك فقال المراد منها حكاية ما كانوا عليه وما هو شأنهم وديندهم فالمعنى حال هؤلاء انهم اذار أو تجارة أولها
كان منهم ما ذكر ولو أتى باذ في هذا المحل لصار المعنى الاخبار عن واقعة وقعت منهم ولا يلزم من الاخبار بذلك أن يكون
ذلك من شأنهم قلت لان سلم ان المراد الاخبار بان ذلك شأنهم وديندهم فان هذا مبالغ فيه وكيف وهم الصحابة الذين هم خير
القرون بشهادة الصادق المصدوق ولا يليق بهم اعتماد مثل هذا الفعل الذي اتخذوا عادة وديندا من الخصال الذميمة
القبيحة وانما المراد الاخبار عن أمر وقع منهم على سبيل النذرة لانه عادت منهم المستمرة فالمحل اذ المحل الماضي لا محل الزمن
المستمر التي تستعمل اذ فيه في بعض الاحيان كافي قوله تعالى واذ اقبل لهم لا تنفسدوا في الارض قالوا انما نحن مصلحون
وقوله تعالى واذ قالوا الذين آمنوا قالوا آمنا أي هذه عادتهم المستمرة وهذا شأنهم الذي لا ينفكون عنه وهو قوله

وندمان يزيد الكاس طيبا * سقيت اذا تغورت النجوم المراد بالندمان هنا النديم لا النادم قال الشاعر اذا كنت ندماني
قبالا كبراسقني * ولا تسقني بالاصغر المتكلم ٢٠٢ والكاس مؤنثة مهموزة الاء يشرب فيه وقيل مادام الشراب فيه

فاذا كان خاليا منه سمي قدحا
وتغورت غربت والبيت
ليس بقاطع على مجي اذا
للماضي لحوازان سقيت
بمعنى اسقى وهو دليل
جواب اذا أي اذا غربت
النجوم اسقنيه وهو الثاني
أن نجي الحال وذلك بعد
القسم نحو والليل اذا
يعشى ونحو والنجم اذا
هو قيل بـ دل استعمال
اذا بعد القسم في نحو هاتين
الآيتين على انه الحال
ولا نه الو كانت للاستقبال
لم تكن ظرفا لفعل القسم
لانه انشاء لا اخبار عن قسم
بأني لان قسم الله سبحانه
وتعالى قديم ولا يكون
محذوف هو حال من
الليل في الآية الاولى
هو من النجم في
الآية الثانية لان
الاستقبال والحال
متنافيان فلا يجعل أحدهما
ظرفا للآخر وهو اذا
بطل هذان الوجهان
وهما كونها ظرفا لفعل
القسم وكونها ظرفا للحال
مع جعل اذا للاستقبال
تعبين انه أي ان لفظ اذا
ظرف لاحدهما وهو
امافعل القسم أو الكون
المحذوف الذي هو حال من
الليل والنجم على ان المراد

فأنزل الله تعالى هذه الآية وقيل كانت العبر اذا قدمت المدينة استقبلوها بالطيب
والتصفيق سرورها وقيل ان الباقيين معه العشرة المشهود لهم بالجنة وامرأة واختلف في
الثاني عشر ف قيل عمار بن يامر وقيل ابن مسعود (قوله وندمان الى آخره) الندمان هنا النديم
ويزيد بالاي والكاس مؤنثة قال الله تعالى بكاس من معين بيضاء وقال ابن الاعرابي
لا يسمى الكاس كاسا الا وفيها الشراب وتغورت النجوم غربت وفي الشرح ويجوز
أن لا يكون اذا هنا لاضى بان تكون سقيت بمعنى اسقى وهو دليل جواب اذا أو أقول سبقه الى
هذا ابن الصائغ (قوله لان قسم الله قديم) هذا دليل لقوله لا اخبار واقائل أن يقول ان أراد
القسم اللفظي فقد تقرر في علم الكلام ان الكلام اللفظي المؤلف من الحروف المفوطة
المسموعة ليس بقديم ومعنى اضافته الى الله تعالى أنه مخلوق له تعالى ليس من تأييدات المخلوقين
وان أراد النفي فقد تقرر أيضا ان الكلام النفس صفة واحدة في الازل ليست بمنقصة
فيه الى أقسام الكلام التي هي الخبر والامر والنهي والقسم وغير ذلك وانما ينقسم اليها
عند حدوث المتعلقات نعم ذهب الكرامية وبعض الحنابلة الى ان كلامه تعالى من جنس
الحروف والاصوات المترتبة المسموعة وهو مع ذلك قديم وذهب البعض في كتابه المواقف
وقد سبقه الى ذلك محمد الشهرستاني في كتابه نهاية الاقدام الى ان المعنى في قول الاشعري
وغيره كلام الله معني قديم ليس في مقابلة اللفظ حتى يراد به مدلول اللفظ ومفهومه بل في
مقابلة المعنى والمراد به ما لا يقوم بذاته كسائر الصفات لا كما زعمت الكرامية من قدم النظم
المرتب الاجزاء فانه بديمى الاستحالة بل بمعنى ان اللفظ القائم بالنفس ليس بمرتب كالقائم
بنفس الحافظ من غير ترتيب الاجزاء والترتب انما يحصل في التلفظ لا حاجة الى الالة
اما القائم بذاته تعالى فلا ترتيب فيه حتى ان من سمع كلامه تعالى سمعه غير مرتب الاجزاء
اعدم احتياجه الى الالات قال التفتازاني في بحث الاستثناء في حاشية شرح مختصر ابن
الحاجب للعضد وفيه نظرا لا نالنا العقل قيام اللفظ بذاته تعالى سواء كان مرتب الاجزاء أو غير
مرتبا اه ويمكن على قول الجمهور من أهل الحق ان يقال في جواب التريديد السابق فختار
انه أراد القسم اللفظي لكن أراد بالقديم ما ليس بآت لا مالا أول لوجوده بقريضة ما نذكره
في رد القول بان اقسام اخبار عن قسم يأتي أو تختار انه أراد القسم المنفي وهو قديم في حد ذاته
ومع قطع النظر عن ضروره قسمه عند حدوث التعلق (قوله لان الحال والاستقبال
متنافيان) يعني فلا يتصف به ما ذلك الكون المحذوف وفي جعل اذا ظرفا له انضافه به ما
اما الحال فلكونه المفروض واما الاستقبال فلكون اذا التي هي ظرف مستقبل ظرفا له
وفيه نظرا لان الحال المنافية للاستقبال هي الحال بمعنى الزمان الحاضر المتبر باجزاء متعاقبة
من أواخر الماضي وأوائل المستقبل لا الحال الذي أريد هنا وهي الفضلة المبينة لهيئة ما هي
له لان هذه تجامع كلاما من الازمنة الثلاثة وذلك انها تكون مقارنة لزمان وقوع مضمون
عام لها و زمان وقوع ذلك المضمون قديكون ماضيا وقديكون حالا وقديكون مستقبلا ويحجب
عنه بانهم متنافيان في الظاهر دون الحقيقة ولهذا التزموا بتجريد صدر الجملة الحالية المصدرة
بمضارع مثبت عن علامة الاستقبال (قوله تعين انه ظرف لاحدهما) يعني لا قسم أول يكون

به أي اذا الحال فلا تنافي حينئذ ولا مانع لان الانشاء حالي فلا ينافيه ان المراد به الحال ولان محذوف
الكون المحذوف حال بالفرض فلا يتبع كونه مظهروفا لالمراد به الحال اه كلام هذا القائل وزيفه المصنف بقوله

وهو الصحيح انه لا يصح التعليق باقسام الانشائي لان القديم لا زمان له لا حال ولا غيره بل سابق على الزمان **وهذا ليس بخاص**
 بالانشاء بل يجري في الخبر ايضا لان كلام الله تعالى قديم لا يوصف بزمان من الازمنة واخباره لا يتعلق بزمان والمتعلق بالزمان
 هو الخبر عنه فيلزم ان لا تقع اذا ظرف بالفعل خبري وقع في كلام الله تعالى لانه قديم والقديم لا زمان له فاجاب به المصنف
 عن هذا فهو جواب خصمه عن ذلك **وهو انه لا يمنع التعاقب بكانا مع بقاء اذا على الاستقبال** **اذلا مانع من وقوع الحال**
 الصناعية مرادها الزمان المستقبل كما نقول سأدخل البلد راكباً فان الحال
 مقيدة لعاملها والعامل هنا

٢٠٣

محذوف هو حال من الليل والنجم **(قوله والصحيح انه لا يصح التعليق باقسام الانشائي)** يعني
 سواء كان المراد باذا الحال أو الاستقبال وهو رد لكون اذا مراد به الحال ظرف بالفعل القسم
 الانشائي **(قوله وأنه لا يمنع التعاقب بكانا)** رد لامتناع كون اذا ظرفاً مستقبلاً لكون محذوف
 هو حال من الليل والنجم **(قوله لان القديم لا زمان له)** هذه المقدمة هي كبرى الدليل
 وصغره محذوفة للعلم بها وتقرير الدليل اقسام الانشائي هنا قديم والقديم لا زمان له وقد
 أسمعناك من قريب ان الحق عند أهل الحق ان الكلام اللفظي ليس بقديم ولا زلي صفة
 قديمة لا تكثريها وانقسامها الى الانشاء والاخبار ليس في الازل بل فيما لا يزال وعند
 التعلق وفي الشرح ليس ما قاله خاص بالانشاء بل يجري في الخبر ايضا لان كلام الله تعالى قديم
 لا يوصف بزمان من الازمنة واخباره لا يتعلق بزمان والمتعلق بالزمان هو الخبر عنه فيلزم
 اذن ان لا يتعلق ظرف بفعل خبري في كلام الله تعالى لانه قديم والقديم لا زمان له وأقول
 اللازم على هذا ان لا يتعلق ظرف باخباره تعالى لان يتعلق ظرف بفعل خبري في كلام الله
 تعالى لان الفعل الخبري مخبر عنه والخبر عنه يتعلق بالزمان كما اعترف هو به **(قوله وأوضح**
 منه ان يقال المعنى مراد به الصيد غدا) قال ابن الصائغ اذا قدر صائداً يريد ان كان غدا مع مولاه
 له وهو لا يريد مراد غدا مع ان الكلام ينتقل الى مريدا وان أراد مريدا الآن فالارادة التي
 يقدر بها على الفعل لا يتأخر الفعل عنها ثم لم تظهر أوضحية تقدير مريدا على تقدير مقدر اه
 وأقول أراد مريدا الآن الارادة التي يقدر بها على الفعل لا يتأخر الفعل عنها فافهم الذي
 لا يتأخر الفعل عنه هو القدرة التي هي صفة يخلقها الله تعالى في الحيوان عند قصد اكتسابه
 الفعل بعد سلامة الاسباب والالات وهي غير الارادة التي هي صفة في الحق توجب
 تخصيص أحد المقدورين في أحد الاوقات على ان الظاهر ان مريداه هنا معني قاصداً واما
 أوضحية تقدير مريدا فقد أشار اليها المصنف بقوله كما فسرقتم في اذا قمتم الى الصلاة بأردتم وفي
 التفسير كسرتم وأريد به أردتم القيام تعبيرا عن ارادة الفعل بالفعل المسبب عنها لا يجوز
 والتنبية على أن من أراد العبادة ينبغي ان يبادر اليها بحيث لا ينفك عن الارادة **(قوله مسألة في**
 ناصب اذا مذهبان) قال الرضي العامل في متى وكل ظرف فيه معنى الشرط شرطه على ما قاله
 الاكثر ولا يجوز ان يكون جزؤه على ما قال بعضهم كما لا يجوز في غير الظروف الا ترى انك
 لا تقول أيمهم جاءك فاضرب بنصب أيمهم واما العامل في اذا فالأكثر على انه جزؤه
 وقال بعضهم هو الشرط كما في متى وأخوانه والاولى ان تفصل وتقول ان تضمن اذا معني
 الشرط فحكمه حكم أخوانه من متى ونحوه فان لم يتضمن نحو اذا غربت الشمس جئتكم معني

مستقبل وقيد مقارن
 له في ذلك الزمان **بديل**
 صحة محي الحال المقدره
 باتفاق كررت برجل معه
 صغر صائداً غدا أي
 مقدر الصيد غدا
 وقد يقال هذا لا يفضي
 الى مطاوعة لان الحال
 على هذا التقدير في الحقيقة
 انما هو قولك مقدر
 وزمنه حالي لا استقبالي
 وغدا ظرف للصيد لا للتقدير
كذا يقدرون وأوضح
 منه ان يقال المعنى مريدا
 الآن **بوجه الصيد غدا**
 كما فسرقتم في اذا قمتم الى
 الصلاة بأردتم **القيام**
 وانما عبروا عن ارادة
 الفعل بلفظ الفعل لانه
 يوجد عند قصد الارادة
 بغير فاصل وعلى حسبه
 فكان منه بسبب قوى
 وملابسة ظاهرة **مسئلة**
 في ناصب اذا مذهبان
 أحدهما انه شرطها وهو
 قول المحققين فتكون
 بمنزلة هي وحيتها وان في
 انهن منصوبات بشرطهن

ليكن يلزم على هذا ان تكون اذا ظرفاً مع مالا يختصا وهي من الظروف المختصة عندهم فان قلت قد قال ابن الحاجب
 ان تعيين الوقت في اذا يحصل بمجرد الفعل بعده وان لم يكن مضافا كما يحصل في قولنا زمانا طاعت فيه الشمس قات رده
 الرضي بانه انما حصل التخصيص في المثال بما ذكر بعده لكونه صفة لا مجرد ذكره بعده ولو كان مجرد ذكر الفعل بعد كلمة
 كافية في تخصيصها لخصص متى في قولك متى قام زيد هو غير مخصص انفاً **وهو قول أبي البقاء الكعبي** **وهو انه مردود**
 بان المضاف اليه لا يعمل في المضاف غير وارد

لان اذا عند هؤلاء القائلين بان ناصبها هو شرطها **بغير مضافة** الى الشرط **كما يقوله الجميع** اذا جزمتم كقوله **استغن ما أغناك ربك بالغنى** * **بجو** اذا نصبك خصاصة **فحمل** لان الاضافة من خصائص الاسماء فتنا في الجزم **بجو** المذهب **بجو** الثاني انه ما في جوابها من فعل أو شبهه وهو قول الاكثرين ويرد عليهم أمور أحدها ان الشرط والجزاء عبارة عن جملتين تربط بينهما ما الاداة وعلى قولهم تصير الجملة واحدة لان الظرف عندهم من جملة الجواب **بجو** من حيث هو معمول لما فيه من فعل **أوشبهه** **بجو** والمعمول داخل في جملة عامله **بجو** فكلا لا يكون قولك قف

٢٠٤

أحيثك وقت غروب الشمس فالعامل هو الفعل الذي هو في محل الجزاء وان لم يكن جزاء في الحقيقة دون الذي في محل الشرط وهو مخصص للظرف وتخصيصه اما لكونه صفة له أو لكونه مضافا اليه ولا ثالث بالاستقراء ولا يجوز أن يكون وصفا لذو كان لكان الاولى الاتيان فيه بالضمير كما في الموصولات ولم يأت في كلام فتخصيصه له اذن لكونه مضافا اليه كما في سائر الظروف المتخصصة بضمون الجمل التي بعدها لا على الوصفية كقوله تعالى يوم يجمع الله الرسل ولو لمنا انه صفة قلنا لا يجوز عمل الصفة في الموصوف كما لا يعمل المضاف اليه في المضاف وذلك ان كل كلمتين أو أكثر كانتا في المعنى بمنزلة كلمة واحدة بمعنى وقوعهما معا جازء كلام يجوز ان تعمل أولاها في الثانية كماضاف في المضاف اليه ولا يجوز العكس اذ لم يعد كلمة واحدة بعض أجزائها مقدم من وجه مؤخر من آخر فكذلك ما هو بمنزلة في المعنى فن لم تعمل صفة في موصول ولا تابع في متووع ولا مضاف اليه في مضاف واما كلمة الشرط والشرط فليس بنا كلمة واحدة اذ لا يقعان موقع المفرد كالفاعل والمفعول والمبتدا فيجوز عمل كل واحد منهما ما في الآخر نحو متى تذهب اذهب وأياما تدعو فله الاسماء الحسنى بل ان لم يعمل الشرط في كلمته بنحوم من قام قف جاز وقوعهما موقع المبتدا على ما هو مذهب بعضهم اه **(قوله لان اذا عند هؤلاء غير مضافة)** قال ابن الحاجب في شرح الفصل والحق ان اذا ومتى سواء في كون الشرط عاملا وتقدير الاضافة في اذا لا معنى له وما ذكره من كونها لوقت معين مسلم لكنه حاصل بذكر الفعل بعدها كما يحصل في قولك زمانا طاعت فيه الشمس اه قال الرضى وفيه نظر لانه انما حصل التخصيص به لكونه صفة له لا مجرد ذكر الفعل بعد كلمة يكفي لتخصيصها كتخصيص متى في متى قام زيد وهو غير تخصيص اتفاقا فاضمهم **(قوله كما يقوله الجميع اذا جزمتم)** في الشرح وسببه ان الاضافة من خصائص الاسماء فتنا في الجزم **(قوله أحدها ان الشرط والجزاء عبارة عن جملتين تربط بينهما الاداة وعلى قولهم تصير الجملة واحدة)** قال ابن الصائغ وجوابه ان الاصل ذلك وليكنهما قد تضمنتا معنى الشرط وجعل الاول سببا للثاني **(قوله بدلى الخ)** هذا البيت في ديوان زهير وفيه ولا سابق شي ثابت بلاء المتكلم في سابق ورفع شي وقبله

كأنى وقد خفت تسعين نجة * خلعت بهما عن منكبى ودائما

(قوله ولا يصح ان يقال لا أسبق شيأ وقت مجيئه) قال ابن الصائغ هذا في السابق الزمانى مسلم والسابق المكانى ممنوع ههنا وأما في السابق الذى معنى الفوات فغير مسلم اذ لا يمتنع ان يقال لا أفوت القضاء وقت مجيئه قال الرمحشرى في قوله تعالى أم حسب الذين يعملون السيئات

حين قام زيد جملتين لا يكون اذا قام زيد قف على ذلك التقدير **بجو** والثاني انه يمتنع في قول زهير

بدالى انى لست مدرك ماضى *

ولا سابق شيأ اذا كان جائيا لان الجواب محذوف وتقديره اذا كان جائيا فلا اسبقه **بجو** ولا حاجة الى ادخال الفاء لتصير الجملة اسمية أى فان لا اسبقه ولو قال اذا كان جائيا لا اسبقه صح وكان الجواب فعلية **بجو** ولا يصح ان يقال لا أسبق شيأ وقت مجيئه لان الشئ انما يسبق قبل مجيئه وهذا لازم لهم أيضا ان أجابوا بانها غير شرطية وأنهم معمولون لما قبلها وهو سابق واما على القول الاول فهي شرطية محذوفة الجواب **بجو**

وهو ما قدره أولا **بجو** وعاملها اما خبر كان **بجو** يعنى جائيا **بجو** أو نفس كان ان قلنا بدلى انما على الحدث **بجو**

وهو المختار عند ابن مالك وجساعة كما ستعرفه في الباب الثالث ان

شاء الله تعالى وقد عرف انه يراد على أصحاب هذا القول انه يلزم كون اذا ظرفا غير مختص ولقائل أن يقول السابق في البيت معنى الفائت ويجه فيه مذهب الجمهور حينئذ اذا المعنى انى لا أدرك الماضى ولا أفوت المستقبل الجائى الى بل سيدركنى فهي شرطية والتقدير اذا كان شيأ جائيا انى لا أفوته وانتفاء الفوت حاصل في وقت الحى فاسم مقام وكذا يستقيم جعلها معمولة لما قبلها على انها غير شرطية فتأمل

في الثالث انه يلزمهم في نحو اذا جئتنى اليوم اكرمك غدا ان يعمل اكرمك في ظرفين متضادين في وهو غدا وامن
 الجي وهو اليوم في وذلك باطل عقلا اذا حدث الواحد المعين لا يقع بتمامه في زمنين في نعم يقع بعضه في زمن وبعضه في زمن
 آخر في وقصد اذا مراد وقوع الاكرام في الغد لا في اليوم في ولهم ان يقولوا معنى التركيب اذا جئتنى اليوم يكون ذلك
 سبب الاكرام في لك غدا فليس اكرمك في الحقيقة جوابا لافطاح الاشكال في فاذا قلت في اذا كان الامر كذلك في فانا نصب
 اليوم على القول الاول في المنقول عن المحققين في وكيف يعمل العامل الواحد في وهو الفعل من قولك جئتنى في في ظرفي
 زمان في وهو اذا واليوم في فقلت في الناصب هو الفعل المذكور وانما عمل في الطرفين المذكورين لانهما في لم يتضادا كما في
 تضادا في الوجه السابق في الا في على قول الجمهور في وعمل العامل في الواحد في في ظرفي زمان يجوز اذا كان أحدهما
 أعم من الآخر نحو آتيك يوم الجمعة سحر في وأقول ليس بين السحر واليوم عموم ٢٠٥ وخصوص وذلك ان السحر

هو الوقت الواقع قبل
 الفجر بقليل واليوم هو
 ما بين الشمس وغروبها
 أو ما بين الفجر والمغرب
 فليس شيء منهما بصادق
 على شيء من الآخر فهما
 متباينان اللهم الان
 يقال أطلق السحر على
 أول الفجر لقربه منه
 من باب اطلاق أحد
 المتجاورين على الآخر
 فيكون المراد جئت في
 جزء من يوم الجمعة سحر
 ولا شك ان جزء يوم الجمعة
 أعم من سحره فتأمل
 في وليس في سحر في بدلا في
 من يوم الجمعة حتى يقال
 انما عمل الفعل في
 الثاني بطريق التبعية
 والكلام انما هو في عمله
 في الطرفين بطريق الاصاله

ان يسبقه قونا أي ان يقولوا نعم في ان الجزاء يلحقهم لا محالة (قوله الثالث انه يلزمهم في نحو
 اذا جئتنى اليوم اكرمك غدا ان يعمل اكرمك في ظرفين متضادين) استدلالا بالحاجب
 به - اذ ان العامل في اذا شرطها قال الرضي والجواب ان اذا هذه بمعنى متى فاعامل شرطها
 او نقول المعنى اذا جئتنى اليوم كان سبب الاكرام في لك غدا كما قيل في نحو ان جئتنى اليوم فقد
 جئتك أمس ان المعنى ان جئتنى اليوم يكن خراء الجيء اليك أمس (قوله وعمل العامل
 في ظرفي زمان يجوز اذا كان أحدهما أعم من الآخر نحو آتيك يوم الجمعة سحر) يريد هنا
 بالاعم من الآخر الشامل له ولغيره شمول الكل لجزئه أو الكلي لجزئياته ولا يريد به المفهوم
 الصادق على كل ما صدق عليه الاخر من غير عكس لان يوم الجمعة مع سحر ليس كذلك
 وفي الشرح السحر هو الوقت الواقع قبل الفجر بقليل واليوم ما بين طلوع الشمس وغروبها
 أو ما بين الفجر والمغرب فليس شيء منهما بصادق على شيء من الآخر فهما متباينان اللهم
 الان يقال أطلق السحر على أول الفجر لقربه منه اه وأقول قوله اللهم الخ يقتضي ان سحر
 بمعنى أول الفجر ليس متباينا ليوم الجمعة وليس كذلك بل هو متباين له لان المتباينين هما
 الكليان اللذان لا يصدق كل واحد منهما على شيء مما يصدق عليه الآخر وسحر مع يوم
 الجمعة كذلك لا يصدق سحر على شيء من أفراد يوم الجمعة ولا يوم الجمعة على شيء من أفراد سحر
 غاية الامر ان ما صدق عليه سحر في المثال جزء مما صدق عليه يوم الجمعة لان المراد سحر يوم
 الجمعة وما مطلق السحر فان بعض ما صدق عليه جزء مما صدق عليه يوم الجمعة فليتأمل (قوله
 متى تردن يوما سفارا الخ) سفار اسم بئرلني مازن بن مالك مبنى على الكسر وهو حجة للجازين
 على بناء فعال اذا كان علما مؤنثا على الكسر ولا كثر التعميم على بناءه على الكسر اذا كان
 في آخره وأديم - تصغير أدهم وهو الاسود والمسحج بالميم والزاي طالب الماء لارض
 أو ماشيه والمعور بالعين المهملة والراء اسم مفعول من عورته عن الامر صرفته عنه قال

في نحو ارسبر عليه يوم الجمعة سحر برفع الاول ونصب الثاني في ولا سبيل الى البدلية في هذا فيحمل التركيب الاول
 عليه في نص عليه سيويه وأنشد للفرزدق
 متى تردن يوما سفارا تجدها * أدبهم يرى المستحيز المعورا في
 ورود الماء هو الشرب منه أو الوصول اليه وسفار اسم بئرلني مازن بن مالك والأديم - تصغير أدهم وهو الاسود
 والمستحيز بالميم والزاي طالب الماء لارض أو ماشيه يقال استحجز فلانا فجازني اذا أعطاك ماء لارضك أو ماشيتك
 واما المعور بفتح العين المهملة والواو المشددة اسم مفعول من قولك عورته عن الامر صرفته عنه قال أبو عبيدة ويقال
 للمسحج الذي يطلب الماء اذا لم تسقه قد عورت شربه وأنشد للفرزدق
 متى تردن يوما سفارا البيت كذا في الصحاح
 في فيوما يجتمع أن يكون بدلا من متى لعدم اقترانه بحرف الشرط في والاقتران به شرط في البديل من اسم الشرط تقول متى
 جئتنى ان يوم الجمعة وان يوم الخميس اكرمك كان الاقتران بحرف الاستفهام شرط في المبدل من اسمه نحو من جاءك أريد
 أم عمرو في وجه هذا السبب في فيجتمع في اليوم في المثال في المتقدم وهو اذا جئتنى اليوم اكرمك غدا في أن يكون بدلا من

أدو يمتنع في اليوم في الواقع في بيت الفرد في أن يكون ظرفاً للجدد وهو جواب مني في ثلاث لا يفصل ثرد من معموله وهو سغار بالاجنبي وهو يوم الم معمول للجدد في قعين انه ظرف ثان لثرد والرابع من الامور الواردة على الجمهور في ان الجواب ورد مقروناً بآذا الفجائية نحو ثم اذا دعاكم دعوة من الارض اذا أنتم تخرجون وما بعد اذا لا يعمل فيما قبله او جواب هذا وما بعده ان الجمهور انما يقولون بان العامل فيها جواب اذا كان صالحاً لم يكن ثم مانع فان منع من عمله فيها مانع كذا الفجائية وان نحوها فالعامل فيها حينئذ مقدر يدل عليه الجواب في ورد مقروناً بالحرف الناسخ نحو اذا جئتني اليوم فاني أكرمك وكل منهما أي من اذا الفجائية والحرف الناسخ لا يعمل ما بعده فيما قبله وقد عرفت جوابه فان قلت في قوله فاني أكرمك مانعان الحرف الناسخ وقاء الجواب فلم اقتصر على الاول وترك الثاني قلت لعله اعتمد على ما صرح به أبو البقاء في اعرابه ٢٠٦ من ان الفاء الداخلة في جواب اذا لا تمنع من عمل ما بعدها فيما قبلها

وذكر الحوفي والزمخشري ان العامل في اذا جاء نصر الله سيج وهذا يدل على ان الفاء عند عدم الاتماع كما قال أبو البقاء قال ابن قاسم وفيه نظر في ورد في الجواب في أيضاً والصالح فيه للعمل صفة كقوله تعالى فاذا انقصر في الناقور أي نفخ في الصور وهي النفخة الاولى وقيل الثانية في ذلك في اشارة الى وقت النقر وهو مبتدأ في يومئذ مبنى على الفتح لا صاقته الى اذا التي هي اسم غير متمكن وهو في محل رفع على البدل من ذلك في يوم عسير وهذا خبر ذلك المبتدأ كانه قيل في يوم النقر يوم عسير في ولا تعمل الصفة فيما قبل الموصوف فيمتنع

أبو عبيدة يقال للمستجير الذي يطلب الماء اذا لم تسقه قد عورت شربه وأنشد البيت للفرد في قوله والرابع ان الجواب ورد مقروناً بآذا الفجائية في الشرح وجواب هذا وما بعده ان الجمهور انما يقولون ان العامل فيها جواب اذا كان صالحاً لم يكن ثم مانع وان منع من عمله مانع كذا الفجائية وان نحوها فالعامل فيها حينئذ مقدر يدل عليه الجواب اه وقال ابن الصائغ والجواب انهم يقولون العامل في اذا جوابها أو ما دل عليه الجواب أو ما أغنى عنه الجواب ذكره هذه الاقسام الثلاثة الامام أبو محمد بن بري في مصنفه في اذا اذا انتهى وقال الرضي وأما الاستدلال على كون الشرط هو العامل فيجىء الجواب بعد ان والفاء في الاية لان تقديم الاسم لغرض وهو تضمنه لمعنى الشرط الذي له الصبر يجوز مثل هذا التركيب (قوله وورد أيضاً والصالح فيه للعمل صفة كقوله تعالى فاذا انقصر في الناقور وذلك يومئذ يوم عسير ولا تعمل الصفة فيما قبل الموصوف) في التعليق وفي كلامه تدافع فان في أوله الاخبار بان الصالح للعمل فيه صفة وفي آخره الاخبار بمنع عمل الصفة ثم قد وقع للزمخشري عند الكلام على قوله تعالى وقل لهم في أنفسهم قولاً بليغاً مانصه فان قلت لم يتعلق قوله في أنفسهم لم يقل لهم قولاً بليغاً أي قل لهم قولاً بليغاً في أنفسهم مؤثراً في قلوبهم أو يتعلق بقوله قل لهم أي قل لهم في معنى أنفسهم الخبيثة قولاً بليغاً أو قل لهم في أنفسهم خاليهم ليس معهم غيرهم مسارهم بالهم بالنصيحة لانهم في السر انجيع وعلى الاول ففعل الصفة قد تقدم على الموصوف وهو خلاف مانعه المصنف اه وأقول لا تدافع في كلامه فان اخباره أولاً بصالح عمل الصفة انما هو باعتبارها في نفسها ومع قطع النظر عن الموانع واخباره ثانياً بمنع عملها انما هو باعتبار قيام المانع وهو هنا تقدم معمول على موصوف الصفة أو تقول اخباره أولاً بصالح عمل الصفة انما هو في الجملة واخباره ثانياً بمنع عملها انما هو في شيء مخصوص وأما تجويز الزمخشري تعلق في أنفسهم بليغاً فقد ضمه أبو البقاء

عمل عسير في اذا فريد على الجماعة وقد مر الجواب فان قلت في كلام المصنف تدافع وذلك لانه جزم أولاً بان الصالح للعمل صفة وجزم ثانياً بعدم الصلاحية حيث منع عمل الصفة فيما قبل الموصوف قلت يحتمل انه أراد بالصالح ماله صلاحية في الجملة مع قطع النظر عن المانع وفي الكشف عند الكلام على قوله تعالى وقل لهم في أنفسهم قولاً بليغاً مانصه فان قلت لم يتعلق قوله في أنفسهم لم يقل لهم قولاً بليغاً أي قل لهم قولاً بليغاً في أنفسهم مؤثراً في قلوبهم أو يتعلق بقوله قل لهم أي قل لهم في معنى أنفسهم الخبيثة قولاً بليغاً أو قل لهم في أنفسهم خاليهم ليس معهم غيرهم مسارهم بالهم بالنصيحة لانهم في السر انجيع قولاً بليغاً يبايع منهم ويؤثر فيهم اه قلت وعلى الاول ففعل الصفة قد تقدم على الموصوف وهو خلاف مانعه المصنف فخره في وتخرج بعضهم هذه الآية على ان اذا مبتدأ وما بعد الفاء خبر لا يصح الاعلى قول أبي الحسن ومن تابعه في جواز تصرف اذا وجواز زيادة الفاء في الخبر ولا يجوز ان تكون هذه الفاء هي الداخلة على الخبر حيث يتضمن المبتدأ معنى الشرط للدلالة على السببية نحو الذي يأتي في فله درهم

بأن لا نعلم اليوم ليس مسبباً عن النقر (فيلزم كون الفاء المحض الزيادة فان قلت قد يكون المراد من جواب الشرط الاعلام به فيكون هو المشروط كما في قولك ان اكرمتني اليوم اكرمك أمس فهنا يستحيل ان يكون مضمون الجملة وهو الاكرام الواقع في الامس مسبباً عن الاكرام الواقع بعده وانما المشروط هو الاعلام بمضمون الجملة والاخبار به أي ان اكرامك ابائي في هذا اليوم سبب لان اخبرك باكرامك أمس وهذا متأت هنان يقال المسبب عن النقر ليس العسر وانما الاخبار به هو المسبب كما قال ابن الحاجب في قوله تعالى وما يكمن نعمة فمن الله ان هذه الآية جيء بها لاخبار قوم استقرت بهم نعم جهلوا معطيها وشكوا فيه فاستقرارها مجهولة أو مشكوكة سبب للاخبار بانهم امن الله قلت الاخبار بالمسبب عن النقر وهو حصول الاهوال العظيمة لا يصلح لان يكون معقبا بالنقر ٢٠٧ وهو الجيد ان تخرج على حذف

الجواب مدلولاً عليه بعسر أي عسر الامر كذا قدره صاحب الكشاف وجعاً له وأما قول أبي البقاء انه يكون مدلولاً عليه بذلك لانه اشارة الى النقر فردد لادائه الى اتحاد السبب والمسبب وذلك متمنع وعند التأمل لا يتمنع لان النقر سبب لوقوع الاهوال العظيمة فاذا جعل جواباً للشرط المتحد معه افقظا جعل الجواب مسبباً وكان من حذف المسبب واقامة السبب مقامه ولا اشكال حينئذ في ما نحو فن كانت هجرته الى الله ورسوله فهجرته الى الله ورسوله فقول على اقامة السبب مقام المسبب لاشتهار المسبب أي فقد استحق الثواب العظيم المستقر للهاجرين وهذا متأت

وغيره بان معمول الصفة لا يتقدم على الموصوف (قوله لان عسر اليوم ليس مسبباً عن النقر) هذا تعليل لعدم صحة هذا التخريج الاعلى قول الاخفش بجواز زيادة الفاء في خبر المبتدأ وذلك انه سأل على هذا التخريج لا تكون عاطفة وهو ظاهر اذ مع خبر المبتدأ لا يعطف عليه ولا سببية لان عسر اليوم لا يتسبب عن النقر ولا وجه ثالث لها عند سيبويه خالفاً للاخفش فانه أثبت لها ثالثاً وهو الزيادة (قوله) وأما قول أبي البقاء انه يكون مدلولاً عليه بذلك قال أبو البقاء اذ اطرف في العامل ثلاثة أوجه أحدها هو ما دل عليه فذلك لانه اشارة الى النقر ويومئذ بدل من اذ وذلك مبتدأ والخبر يوم عسر أي نقر يوم والثاني هو ما دل عليه عسر أي يعسر ولا يعمل فيه نفس عسر لان الصفة لا تعمل فيما قبلها والثالث يخرج على قول الاخفش وهو أن تكون اذ مبتدأ والخبر فذلك والفاء زائدة وأما يومئذ فظرف لذلك وقيل بدل من ذلك أو مبتدأ ويوم عسر خبره والجملة خبر ذلك اه وأبو البقاء هو عبد الله ابن أبي عبد الله الحسين بن أبي البقاء العكبري الاصل البغدادي المولد والدار الفقيه الحنبلي النحوي القرضي الضريير أخذ النحو عن ابن الخشاب وغيره ولد سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة وتوفي سنة ست عشرة وستمائة ببغداد والعكبري بضم المهملة وفتح الواو وحدة نسبة الى عكبرا بلدة على دجلة فوق بغداد بعشرة فراسخ واعلم ان الضمير المنصوب بان في عبارة المصنف عائد الى الجواب فيكون المدلول عليه بذلك هو الجواب فيلزم اتحاد السبب والمسبب وكلام أبي البقاء صريح في ان المدلول عليه بذلك هو العامل في اذ وانه مع ما بعده هو الجواب وعلى هذا فلا يلزم اتحاد السبب والمسبب (قوله) وأما نحو فن كانت هجرته الى الله ورسوله فهجرته الى الله ورسوله فقول على اقامة السبب مقام المسبب لاشتهار المسبب منع اتحاد السبب والمسبب ورد عليه نحو هذا الحديث فان الشرط سبب لجزائه وقد جعله ان نفسه فاجاب باننا لنسلم ان الجزاء هنا نفس الشرط وانما الجزاء محذوف أقيم هذا المذكور مقامه وتأوله ابن دقيق العيد بان التقدير فن كانت هجرته الى الله ورسوله نية وقصد اهجرته الى الله ورسوله حكوا وشروا وروا بان المقدر حينئذ حال مبيضة وهي لا يجوز حذفها كما صرح به الرندي في شرح الجمل وأجيب بمنع ان المقدر حال بل هو تمييز ويجوز حذف التمييز اذا دل

في قول أبي البقاء الذي تقدم على ما أسلفناه ومثل ذلك قوله تعالى وان لم تفعل فما بلغت رسالته ولا شك ان عدم تبليغ الرسالة سبب لما لا يخفى في حذف المسبب وأقيم السبب مقامه صوناً له عليه الصلاة والسلام عن ان يواجه بما يترتب على عدم التبليغ المقر وض ومعاملة بما يليق بمنصبه الشريف من الاجلال والتعظيم وقال أبو حيان وورد مقر وناجماً النافية نحو واذ اتلى عليهم آياتنا بينات ما كان يحتملهم اذ كر الآية كقوله تعالى ما كان يحتملهم الا ان قالوا اتنابا باننا ان كنتم صادقين وليس لقوله هذه الآية موقع عند المصنفين فان العادة جارية عندهم بانهم انما يفعلون ذلك اذا كان في بقيته شاهد آخر لما يلوون بسببه فيقتصرون على بعضها المسافية من الشاهد ويشيرون بقوله الآية الى ما في بقيته من شاهد أو أكثر لما هم بصده وليس الامر هنا بهذه المثابة وهو ما النافية لها الصدر كقوله فلا يعمل ما بعده فاجاباً بها اه كقوله

الى حيان وهو ليس هذا الجواب والا لا قترن بالفاء مثل وان يستعجبوا فها هم من المعتبين ولقائل ان يقول لا يلزم من اقتران الجواب هنا بالفاء اقترانه هناك لان الشرط هنا بان وهي أصلية في بابها بخلاف اذا قال الرضى ولعدم عرافة اذا في الشرطية جاز ان يكون جوابا جملة اسمية بغير فاء كما في قوله تعالى واذا ما غضبوا هم يغفرون وقرن المصنف جواب ان الشرطية باللام وهو متمنع وسيأتي له مثله في مواضع ويقع كذلك في كلام المصنفين كثير **وهو** وانما الجواب محذوف أى عمدوا الى الحجج الباطلة **ويمكن** ان يقال ان المعنى على قسم مقدم مقدم قبل اذا فيكون الجواب له لفظا كما في قوله تعالى وان اطعموهم انكم لم تشركون **وهو** وقول بعضهم انه جواب على اضمار الفاء مثل **كتب** عليكم اذا حضر أحدكم الموت **وهو** ان ترك خيرا الوصية للوالدين **أي** فالوصية ٢٠٨ **وهو** ودبان الفاء لا تحذف الا ضرورة كقوله من يفعل الحسنات الله

يشكرها **ويشكرها** * والشر بالشر عند الله مثلال وقد تم قد اسناده في اما **وهو** والوصية في الآية نائب عن فاعل كتب **وهو** وذكر فعلها الفاعل ولا نه اعني ان يوص ولذا ذكر الضمير الراجع في قوله فن بدله بعد ما سمعه **وهو** والوالدين متعلق بها لا خبر **وهو** عنها كما توهم ذلك القائل **وهو** والجواب محذوف أي **وهو** ان ترك خيرا **وهو** فليوص وقول ابن الحاجب ان اذا هذه غير شرطية فلا تحتاج الى جواب وان عاملها ما بعد ما النافية كما عمل ما بعد لافي يوم من قوله يوم يرون الملائكة لا بشرى يومئذ للمجرمين وان ذلك من التوسع في الطرف مردود بثلاثة أمور أحدها ان مثل هذا التوسع خاص بالشر كقوله

عليه دليل نحو ان يكن منكم عشر ون صابرون أي رجلا ويمكن أن يقال لم يرد بتقديرية وقصدا في الاول وحكما وشرعا في الثاني ان هناك لفظا محذوفا بل أراد بيان المعنى ومغابرة الاول للثاني وتأوله به ضمهم على ارادة المعهود المستقر في النفوس فان المبتدأ والخبر وكذلك الشرط والجزاء قد يتحدان لبيان الشهرة وعدم التغير واردة المعهود المستقر في النفس ويكون ذلك للتعظيم وقديم **ويكون** للتحقير وذلك بحسب المقامات والقرائن فن الاول قوله تعالى والسابقون السابقون وقوله عليه الصلاة والسلام فن كانت هجرته الى الله ورسوله فهجرته الى الله ورسوله وقول الشاعر * أنا أبو النجم وشعري شعري * ومن الثاني قوله عليه الصلاة والسلام ومن كانت هجرته الى دنيا يصيبها أو امرأة ينجسها فهجرته الى ما هاجر اليه وفي التعليق وما ذكره المصنف من التأويل في الحديث يتأني في الآية التي رد كلام أبي البقاء فيها فيقال نقر الناقد سبب لوقوع الاحوال العظيمة فيكون المعنى فاذا نقر في الناقد فالاحوال الشديدة واقعة لوقوع الاحوال العظيمة لكنه حذف وأقيم السبب مقامه وهو النقر المدلول عليه بذلك اه وأقول لا نسلم ان نقر الناقد سبب للاحوال العظيمة ولو سلم فانما يقام مقام السبب الذي اشتهرت سببته عن ذلك السبب وشهرة مسببة الاحوال عن النقر ممنوعة ولو سلم فجعل قوله ذلك دالا على النقر وجعل النقر فاعلا مقام مسببه تكفي يستغنى عنه بما ذكر من الوجه الجيد بخلاف الحديث (قوله وليس هذا الجواب والا لا تترن بالفاء مثل وان يستعجبوا فها هم من المعتبين) في الشرح لا يلزم من اقتران الجواب هنا بالفاء اقترانه هناك لان الشرط هنا بان وهي أصلية في بابها بخلاف اذا وأقول سيذكر عن الرضى مثل هذا عند قول المصنف ولو كانت شرطية والجملة الاسمية جوابا لا قترنت بالفاء (قوله وانما الجواب محذوف أى عمدوا الى الحجج الباطلة) قال الرضى ويجوز ان يكون قوله تعالى واذا تنبلى عليهم آياتنا بينات ما كان يحتمل مثل وان اطعموهم انكم لم تشركون ويجوز ان تكون اذا مجرد الوقت من غير ملاحظة الشرط (قوله من يفعل الحسنات الله يشكرها) هذا صدر بيت عجزه * والشر بالشر عند الله مثلال * وبروي * من يفعل الخير قال جن يشكره * ولا ضرورة حينئذ (قوله الا ان قرط الخ)

ونحن عن فضلك ما استغنيانا **فكيف** يخرج القرآن عليه **وهو** والثاني القرب ان ما لا يقاس على لافان ما لها المصدر مطلقا باجاء البصريين واختلافوا في لاف والظاهر ان اختلافهم في غير الالاناسخة اما الالاناسخة فلا يختلفون في ان لها المصدر وعلى هذا لا يتأني هذا القول فخر النقل في هذه المسئلة فاست على وثوق منه الا ان **وهو** فقيل لها المصدر مطلقا أي سواء وقعت في صدر جواب القسم أولا **وهو** وقيل ليس لها المصدر مطلقا لوسطها بين العامل والمعمول **فعل** كان المعمول أو اسم **وهو** فنحو وان لا تنقم أقوم وجاء بلا زاد وقوله الا ان قرط على آلة * الا انني كيد لا أكيد **قرط** بقاف مضمومة وراء ساكنة وطاء مهملة اسم رجل والآلة الحالة والمراد بها هنا السببية والكيد المكر والخبث أي ان هذا الرجل على حالة سوء واست أكيد كيد **وهو** وقيل ان وقعت في صدر جواب القسم فاما

الصدر في قوله تعالى لا يفسر في هذا الباب * وهو باب المنصوب على شريطة التفسير * لان التقدير لا اطعمه * وهذا جواب القسم وحذف التاء في منه كافي قوله تعالى تالله نعمت * ولا هذه لها الصدر * لوقوعها في جواب القسم * فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها وما لا يعمل لا يفسر في هذا الباب * وهو باب المنصوب على شريطة التفسير ويعرف بباب الاشتغال * عاملا * فخرج من هذا انه لا يجوز ان يكون أصل التركيب في البيت آليت لا أطعم حب العراق الدهر لا أطعمه فان ذات ما فائدة تقييد المصنف بقوله في هذا الباب قلت الاحتراز عن مثل وان أحسن من المشركين استجارك فان استجارك مفسر لعامل أحد وهو لا يمكن عمله في ذلك المعمول لوسط عليه ضرورة ان رافع الفاعل لا يجوز تأخره عند البصريين * الثالث ان لافي الالة حرف ناسخ مثله في لارجل والحرف الناسخ لا يتقدمه معمول ما بعده ولولم يكن نافيا لا يجوز زيدا اني اضرب فكيف * يتقدم المعمول على الناسخ * وهو حرف نفي بل ابلغ من هذا ان العامل الذي بعده مصدر وهم ٢٠٩ يطاقون القول بان المصدر لا يعمل

فيما قبله * فقد اجتمع في الالة ثلاثة موانع كون العامل مصدرا وكون بعد حرف ناسخ وكون ذلك الناسخ نافيا ولو استقل واحد منها الكافي ومن النجاة من تساهل في الظرف والجار والمجرور فاجاز تقديمه على المصدر المقدر بالوصول الحس في وصلته ومنع تقديمه على صريح الحرف المصدرى وصلته وحكى ابن فاسم في شرح التسهيل انه نقل عن الاخفش انه يجوز تقديم المفعول به على المصدر

القرط بضم القاف وسكون الراء وبالطاء المهملة اسم رجل والالة الحالة والكيده المكر وهذا أيضا مثال لتوسط لابين العامل ومعموله الا أن العامل فيه مؤخر عنها والمعمول مقدم عليها عكس الذي قبله (قوله وما لا يعمل لا يفسر في هذا الباب عاملا) الاشارة بهذا الباب الى باب زيد ضربته وهو باب الاشتغال وانما قيد به احتراز عن مثل وان أحسن من المشركين استجارك فان استجارك مفسر للعامل في أحد ولا يصح عمله فيه عند البصريين لان الفاعل لا يتقدم على الفعل عندهم (قوله لان ان ولام الابتداء يمنعان من ذلك لان لهما الصدر) قال ابن الصائغ جملة اللام مثل ان المصدرية ممنوع فانها مع ان سلبت الصدرية على المختار واعلمه يقول ذلك بعده هذا أو في كتاب غيره هذا اه وأقول ذكر المصنف ذلك في هذا الكتاب في لام الابتداء وقال أيضا أصل ان زيد القاسم لان زيدا قائم فدخلت اللام وسلبت الصدرية باعتبار ما بعد ان بدليل انها تخطاها عمل ان نحو ان زيد قائم ويخطاها عمل ما بعدها نحو ان زيد اطعمك لا كل ولم تساهل باعتبار ما قبل ان بدليل انها تمنع من تساهل فعل القلب على ان ومعمولها ولذلك كسرت في نحو والله يعلم انك لرسوله وقضية هذا التحقيق ان اللام مع ان في الصدرية باعتبار ما قبل ان حتى يمنع عمل ما بعد اللام فيما قبل ان كما هو مراد المصنف ههنا (قوله بدليل وان لم ينتهوا عما يقولون ليمسن) هذا دليل على

٢٧ في ل نحو يعجني عمر اضرب زيد * وانما العامل محذوف أي اذ كرى يوم * يرون الملائكة * أو يعذبون يوم * يرون الملائكة أو يمنعون البشرى يوم يرون الملائكة فحذف العامل مدلول عليه بقوله لا بشرى * ونظير ما أورده أبو حيان على الاكثر ان يورد عليهم قوله وقال الذين كفروا هل ندلكم على رجل ينبئكم اذا مضى قتم كل ممزق انكم اني خاق جديد فيقال لا يصح لجديان يعمل في اذ الان ان ولام الابتداء يمنعان من ذلك لان لهما الصدر وأيضا فالصفة لا تعمل فيما قبل الموصوف * وقد فهمناك على انه وقع في كلام الزمخشري ما يخالف ذلك * والجواب أيضا * عن هذه الالة كالجواب عن تلك الالة * ان الجواب محذوف مدلول عليه بجدي أي اذا مضى قتم تجددون لان الحرف الناسخ لا يكون في أول الجواب الا وهو مقرون بالفاء نحو وما تفعلوا من خير فان الله به عليم * وقد أسلفنا ان الرضى أجاز وقوع الجملة الالهية جوابا لا ذامع خلوها عن الفاء لعدم عراقه اذ في الشرطية وعليه تخرج هذه الالة ان صح ولا حذف * وما وان أطعموههم انكم لمشركون فالجملة جواب لقسم محذوف مقدر قبل الشرط بدليل وان لم ينتهوا عما يقولون ليمسن الالة * فان الجواب في القسم قطعا بشهادة اللام ونون التأكيده فيلزم تقديمه قبل الشرط وبقيصة الالة ليست من الشاهد في شيء اذ الباقي منها هو معمول يمس من مفعول وفاعل والالة هي قوله تعالى وان لم ينتهوا عما يقولون ليمسن الذين كفروا منهم عذاب اليم * ولا يسوغ ان يقال قدرها في آية سبأ * بخالية من معنى الشرط فتعني * بفتح النون مضارع غنى بكسر هاء أي

فأستغنى عن جواب وتكون **ب** بالنصب عطف على نفى المنصوب باضمارة ان بعد الفاء الواقعة بعد الامر وهو قدرها أى
 يمكن تقدير **ك** فغناها عن جواب وكونها **ب** معمولاً لما قبلها وهو قال **ب** من قوله تعالى وقال الذين كفروا اهل ندادكم على رجل
ب أو ندادكم أو يثبتكم لان هذه الافعال لم تقع في ذلك الوقت **ب** فلا تكون اذا ظرفاً لها **ب** الفصل الثالث في خروج اذا عن
 الشرطية ومثاله قوله تعالى واذا ما غضبوا هم يغفرون **ب** وقوله تعالى **ب** والذين اذا أصابهم البغي هم ينتصرون فاذا فيها
 ظرف خبر المبتدأ بعدها ولو كانت شرطية والجملة الاسمية جواب لاقتربت بالفاء مثل وان يسسك بخير فهو على كل شئ
 قد ير **ب** وقد يقال اغتفر مجيئها بدون الفاء لعدم عراقة اذا في الشرطية كما مر عن الرضى **ب** وقول بعضهم انه على اضمارة الفاء
 تقدم رده **ب** بان ذلك لا يقع الا في ضرورة الشعر **ب** وقول آخر ان الضمير توكيد لا مبتدأ وان ما بعده الجواب ظاهر التعسف
 وقول آخر ان جوابها محذوف مدلول عليه بالجملة بعدها تكاف لاداعي اليه **ب** وقد يقال بل الداعي قائم وهو ابقاء اذا على غالب
 أمرها من كونها متضمنة لعنى الشرط **ب** ومن ذلك اذا التي بعد القسم نحو والليل اذا يغشى **ب** ونحو **ب** والنجم اذا هوى **ب**
 فهي في ذلك ظرف لا تكون محذوف ٢١٠ كما مر ولا يمنع كونه حالاً أى أقسم بالليل كأننا اذا يغشى وأقسم بالنجم كأننا

اذا هوى ولا يصح جعلها
 للشرطية اذ لو كانت شرطية
 كان ما قبلها جواباً في المعنى
 كما في قولك آتيتك اذا آتيتني
 فيكون التقدير اذا يغشى
 الليل واذا هوى النجم
 أقسمت وهذا يمنع لوجهين
 أحدهما ان القسم الانشائي
 لا يقبل التعليق لان الانشاء
 يقع والمعلق يحتمل الوقوع
 وعدمه **ب** قال نجم الدين
 سعيد في شرحه للحاجبية
 جزاء الشرط يجب أن
 يكون قضية خبرية معلقة
 بالشرط لان الانشاء ثابت
 والثابت لا يقبل تعليقا
 وقولنا أنت حر ان دخلت

جواز تقدير قسم قبل الشرط وجعل الجواب المذکور لذلك القسم أو دليل على ان نحو انكم
 لمشركون جواب القسم مقدر قبل الشرط والمعنى ان الجواب المذكور في قوله تعالى
 وان لم ينهوا عما يقولون ليمس من جواب القسم مقدر فكذا الجواب المذکور في نحو وان
 أطعموهم انكم لمشركون لان كلام من المذکورين مما يجب له القسم لا الشرط (قوله لان
 هذه الافعال لم تقع في ذلك الوقت) هذا تعليل لقوله ولا يسوغ أن يقال الخ والمراد بذلك
 الوقت وقت التزويق (قوله ولو كانت شرطية والجملة الاسمية جواب لاقتربت بالفاء) أجاب
 الرضى عن هذا بان قال ولعدم عراقة اذا في الشرطية جاز أن يكون جوابها جملة اسمية بغیر فاء
 كما في قوله واذا ما غضبوا هم يغفرون وقوله والذين اذا أصابهم البغي هم ينتصرون قال
 ولا مانع من كونهم في الايتين تأكيذاً للواو والضمير المنصوب في أصابهم أى هم اه (قوله
 وقول بعضهم انه على اضمارة الفاء تقدم رده) يعنى قبل هذا بنص ورقة وهو ان الفاء لا تحذف
 الا ضرورة (قوله وقول آخر ان الضمير توكيد لا مبتدأ وان ما بعده الجواب ظاهر التعسف)
 قال ابن الصائغ أى تعسف في تأكيذ الضمير المتصل المرفوع أو المنصوب بضمير رفع منفصل
 اه (قوله تكاف من غير ضرورة) هكذا رأينا في كثير من النسخ المعتمدة ووقع في نسخة
 الشارح بدل تكاف من غير ضرورة تكاف لاداعي اليه فتعال بل الداعي قائم وهو ابقاء
 اذا على غالب أمرها من كونها متضمنة لعنى الشرط (قوله ومن ذلك اذا التي بعد القسم
 نحو والليل اذا يغشى والنجم اذا هوى) قال الرضى قيل ليس في اذا في قوله تعالى والليل
 اذا يغشى معنى الشرط اذ جواب الشرط اما بعد أو مدلول عليه بما قبله وليس بعده ما يصلح

الدار انشاء للتعليل لا لتعليق لان انشاء وان ذكره الرضى مستدلاً بما وقع كثير في القرآن من اجل الانشائية
 جزاء الشرط وهو مقتضى قول التفتازاني ان الشرط قيد لمسند الجزاء لا يخرج الكلام عما كان عليه من خبرية أو انشائية
 واعترضه الشريف الجرجاني في حاشيته على المطول بان قال لا شك ان مثل أكرم زيداً يدل بظاهره على طلب في الحال لا كرامه
 في الاستقبال فيمتنع تعليل الطلب الحاصل في الحال على حصول ما يحصل في المستقبل لا تأويل فالأكرام اما أن يعلق على
 الشرط من حيث طلبه أو من حيث وجوده فاذا علق من حيث هو مطلوب فكأنك قلت اذا جاءك زيد فأكرامه مطلوب منك
 فيحمل اللفظ بواسطة القرينة على الطلب في الاستقبال ويلزم من انتفائه في الحال تأويل الطلب بالخبري وأما ان علق عليه من
 حيث وجوده وكان الطلب حاصل في الحال فكأنه قيل اذا جاءك زيد فوجدك أكرامك اياه مطلوباً منك في الحال فيلزم تأويل
 الطلب بالخبري وأن لا يكون الطلب تعلق بالشرط أصلاً وبالجملة لا يمكن جعل الطلبي جزاء بلا تأويل ثم قال ويتفرع على
 التأويل وعدمه احتمال الصدق والكذب وعدمه في الشرطية التي جزاؤها طلي وان كان الطلب في نفسه لا يحتملها
ب فاما ان جاءني فوالله لا كرمه فالجواب في المعنى فعل الاكرام لانه المسبب عن الشرط واتحاد دخل القسم بينهما المجرد

التوكيد ولا يمكن ادعاء مثل ذلك هنا لان جواب والليل **في** وهو ان سعيكم اشقى **في** ثابت دائما وجواب والنجم **في** وهو ما ضل صاحبكم وما غوى **في** ماض مستمرا لا يتفاء فلا يمكن تسببهما **في** أي تسبب هذين الجوابين **في** عن أمر مستقبلي وهو فعل الشرط والثاني ان الجواب **في** المقدر في الآيتين حيث قيل ان التقدير ٢١١ اذا يغشى الليل واذا هوى النجم افسمت

في خبري **في** لما قدمه من ان الانشائي لا يقبل التعليل لان الانشاء يقع معنى بلفظ يقارن في الوجود والمعلق يحتمل الوقوع وعدمه **في** فلا يدل عليه الانشاء **في** وهو اقسام الذي يتعلق به حرف القسم فان قلت اختار المصنف كون اذ في الآيتين ظرفية غير شرطية لما قرره ويرد عليه انه تقدر على رآيه بكون محذوف يجعل حالا من الجر ورولا **في** بقدر عاملا في هذه الحال لا فعل القسم فيلزم ان تكون الاقسام في حال حصول الليل وهو فاسد قلت يدفعه جعل الحال مقدرة والله تعالى أعلم بالصواب

في أين المختص بالقسم **في**

بحيث لا يستعمل الا فيه واحترز عن الواقع في مثل قولك حلف القوم بالله وبرت أيهم فان هذا لا يطرقة الخلاف الا في أصلا **في** اسم لا حرف خلافا للزجاج والرامي مفرد مشتق من اليمن **في** وهو البركة **في** وهو زنه وصل لاجمع بين وهزته قطع

للجواب لا ظاهرا ولا مقدر العدم توقف معنى الكلام عليه وليس هنا ما يدل على جواب الشرط قبل اذ الا القسم فلو كانت اذ الشرط كان التقدير اذ يغشى اقسام فلا يكون القسم منجزا بل معلقا بغشيان الليل وهو ضد المقصود اذ القسم بالضرورة حاصل وقت التكلم بهذا الكلام وان كان نهرا غمير متوقف على دخول الليل فان قيل فاذا كان ظرفا متجردا فاي شيء ناصبه قلت قال المصنف يعني ابن الحاجب ناصبه حال من الليل أي والليل حاصل الوقت غشيانه وفيه نظر اذ لا شيء هنا بقدر عاملا في حاصل الامعنى القسم فهو حال من مفعول اقسام فيكون الاقسام في حال حصول الليل كما ان المرور في قولك مررت بزيد صار خافي حال صراخه وحصول الليل في وقت غشيانه لان وقت الغشيان ظرف له فيكون الاقسام حال غشيان الليل وهو فاسد كما هو وايضا في قوله والقمر اذا اتسق يلزم كون الزمان حالا عن الجنة ولا يجوز كالا يجوز ان يكون خبرا عنه وقيل اذ ابدل من المقسم به فخرج عن الظرفية أي وقت غشيان الليل وفيه نظر من وجهين أحدهما ان اخراج اذ عن الظرفية قليل والثاني ان المعنى بحق القمر منسقا لاجبى وقت اتساق القمر وليس ببعيد ان يقال هو ظرف لما دل عليه القسم من معنى العظمة والجلال لانه لا يكون يقسم بشيء لاجتماع العظمة فتعلقه بالمصدر المقدر والتقدير وعظمته اذا اتسق فهو كقولك بحبب من زيد اذ اركب أي من عظمتها والظرف ههنا لا يصلح ان يكون لانشاء التعجب كما لا يصلح ههنا لكونه معمولا لانشاء القسم فاضمر العظمة اذ لا يتعجب الا من عظيم في معنى كما لا يقسم الا بعظيم في معنى من المعاني اهـ (قوله) لان جواب والليل ثابت دائما وجواب والنجم ماض مستمرا لا يتفاء) جواب والليل قوله تعالى ان سعيكم لاشقى وجواب والنجم ماض صاحبكم وما غوى (قوله) والثاني ان الجواب خبري فلا يدل عليه الانشاء لتبين حقيقتها ما قال نجم الدين سعيد جزاء الشرط يجب ان يكون قضية خبرية متعلقة بالشرط لان الانشاء ثابت والثابت لا يقبل تعليلها وقولنا أنت حر ان دخلت الدار انشاء لا يتعلق لا تعليل للانشاء وقال التفقازاني في مطوله يجب ان ينتبسه ان الجزاء يجوز ان يكون طلبيا نحو ان جاءك زيد فاكرمه لانه قبل استقبالي له لانه على الحدوث في المستقبل فيجوز ان يترتب على أمر بخلاف الشرط فانه مفروض الصدق في الاستقبال فلا يكون طالبا وقال السمين في حاشيته ان مثل أكرم زيدا يدل بظاهره على طلب في الحال لا كرامته في الاستقبال فيمتنع تعليل الطلب الحاصل في الحال على حصول ما يحصل في المستقبل الا اذا أول بان يحمل اللفظ على الطلب في الاستقبال واما الاكرام فان تعلقي على الشرط من حيث هو مطلوب حتى كانه قيل اذا جاءك زيد فاكرامه مطلوب فيلزم مع ما ذكر من انتفاء الطلب في الحال تأويل الطائي بالخبري واما ان تعلق عليه من حيث وجوده وكان الطلب حاصل في الحال حتى كانه قيل اذا جاءك زيد فوجد اكرامك اياه مطلوب بامتنك في الحال فيلزم تأويل الطائي بالخبري وبالجملة لا يمكن جعل الطائي جزاء بلا تأويل

في أين المختص بالقسم **في**

(قوله) وورده جواز كسر هزته وفتح ميمه) في أين اثنتا عشرة لفظة أين بفتح الهـ مـزة

خلافا للكوفيين **في** وحجهم ان هذا الوزن مختص بالجمع كالفلس وأكلب وقد سمع جمع بين على أين كقوله يا أيها من أين وأشمل * وكقول زهير * وتجمع أين منا ومنكم * بقسمة غور بها الدماء **في** وورده جواز كسر هزته وفتح ميمه ولا يجوز مثل ذلك في الجمع من نحو أفس وأكلب **في** يرد أيضا قول نصيب **في** على زنة تصغير فلس

يقول فريق القوم لما شددتهم * ثم وفريق آيمن الله ما ندري * الفريق الطائفة من الناس ونشدتهم استعملتهم بالله
 وحذف ألفها في الدرج * والكوفيين أن يقولوا خفت بذلك لكثرة الاستعمال * ويؤلفه الرفع بالابتداء وحذف الخبر
 وإضافته إلى اسم الله تعالى خلافا لابن درستويه * بفتح الدال والراء المهملتين وسكون السين المهملة * وفي إجازة جره
 بحرف القسم * وهو مقيد بالواو عنده إجازان تقول وأيمن الله فلم يكن للمصنف هذا الإطلاق * ولا ابن مالك في إجازة إضافته
 إلى الكعبة * محتجاً بما سمع من قوله * أيمن الكعبة * وكاف الضمير * محتجاً بقول عروة بن الزبير لمالك أن ابتليت لقد
 عافيت وجوز ابن مالك أيضاً إضافته إلى الذي محتجاً بقول النبي صلى الله عليه وسلم لئن الذي نفس محمد بيده وترك المصنف
 حكاية ذلك عنه وقد أضيف إلى غير ٢١٢ ذلك في الشعر كقوله * ليم أبهم لبئس الغدرة اغتدروا * * * وجوز

ابن عصفور كونه خبـراً
 والمحذوف مبتدأ أي قسمي
 أيمن الله * والاول أولى
 بناء على انه اذا دار الامر
 بين كون المحذوف أولاً
 أو ثانياً فكونه ثانياً أولى
 وفي هذه الكلمة لغات
 أيمن بفتح الهمزة والميم
 وأيمن بكسر الهمزة وفتح
 الميم وأيمن بفتح الهمزة
 وكسر هاء مع ضم الميم وإيم
 وإيم يحذف النون مع فتح
 الهمزة وكسر هاء وإيم بكسر
 الهمزة وضم الميم وحذف
 الباء ومن مثلث الحرفين
 مع توافق الحركتين فهذه
 عشر لغات ومثلثا فهذه
 ثلاث عشرة لغة حكاهما
 في التسهيل وحكي غيره
 لغات أخرى في هذه الكلمة
 منها إيم الله بكسر الهمزة
 والميم وحذف النون وإيم
 بفتح الهمزة وكسر الميم

﴿حرف الباء الباء المفردة﴾

﴿قوله أولها (الاصاق) في شرح اللب هو تعلق أحد المعنيين بالآخر نحو بهاء أي التصق
 به ونحو مررت زيداً وادعى الاتساع اهـ وقال الرضي بالاصاق نحو بهاء أي التصق بهاء
 ومررت به أي ألتصقت المرور بكان يقرب منه ومنه أقسمت بك وبحياتك أخبرني ويكون
 مستترا نحو الذي به ضعه وبه دأى بكون لا استعانة نحو كتبت بالقلم وخطت بالبراة
 وبتوفيق الله سبحانه وهذا المعنى مجاز الاصاق قوله وهو معنى لا يفارقها فلهذا اقتصر
 عليه سيبويه قال ابن الصائغ أجود من ذلك أن سيبويه جعله أصلاً فإنه قال انما هي
 للاصاق والاختلاط ثم قال فما اتسع من الكلام فهو هذا أصله وأقول أجود من هذا أن
 سيبويه قصرها على الاصاق حيث قال انما هي للاصاق ﴿قوله اذا قبضت على شيء من
 جسمه أو ما يحبس منه يد أو ثوب ونحوه﴾ لا يقال عطف الأعم على الأخص بأو غير مسـتحسن
 لما فيه من جعل الأعم قسماً للأخص لا نقول غير المسـتحسن هو عطف الأعم مطلقاً على
 أخصه لا عطف الأعم من وجهه وما نحن فيه من الثاني دون الاول لأن شيئاً من الجسم اذا
 قبض عليه لا يحبس الجسم كالفتح وشيء مما يحبس الجسم ليس من الجسم كالثوب ولو سلم
 ماوهنا للاضراب على مذهب الكوفيين وأبي علي وأبي الفتح وابن برهان القائلين بأن أوتأتى
 للاضراب مطلقاً وفي الشرح والظاهر ان الاصاق في الثاني مجازي اذا القبض على ما يحبس
 زيدا كالثوب الذي هو لا بسـه ليس قبضاً عليه نفسه حتى يكون الاصاق حقيقة وانما هو
 الاصاق بما يجاوره ويقرب منه وأقول سبقه الى ذلك ابن الصائغ وجوابه ان اللغة لم تنب على

مثل

وأيم بفتح الهمزة وضم الميم مع حذف الياء والنون وما توفيقى الا بالله عليه توكلت واليه أنيب

﴿حرف الباء الباء المفردة﴾ * حرف جر لاربعة عشر معنى أولها الاصاق قيل وهو معنى لا يفارقها في شيء من موارد
 استعمالها فظهر بذلك أنه معناها الاصل الموضوع على له * فلهذا اقتصر عليه سيبويه * ولم يذكر غيره قال وانما هي
 للاصاق والاختلاط ثم قال فما اتسع من هذا في الكلام فهو هذا أصله * ثم الاصاق حقيقة كما مسكت زيدا اذا قبضت على
 شيء من جسمه أو على ما يحبس * أي على شيء يحبس زيدا أو على الذي يحبس زيدا * من ثوب ونحوه ولو قلت أمسكته
 احتمل ذلك وان يكون منته من التصرف * ولا خفاء في ان الاصاق يزيد حيث قبض على شيء من جسمه حقيقة وأما في
 الثاني بحيث تمسك بما هو لا بسـه من ثوب ونحوه فالظاهر ان الاصاق فيه مجازي لا حقيقة اذا القبض على ثوبه ليس قبضاً
 عليه نفسه حتى يكون الاصاق حقيقة وانما هو الاصاق بما يجاوره ويقرب منه فجعل الاصاق الامساك بالثوب الاصاقاً

يزيد المجاز الما بينهما من المجاورة وهو مجازي نحو مررت بزيد أي الصفت ضروري يمكن بقرب من زيد عن الاخفش ان المعنى
مررت على زيد في الباء عنده في نحو هذا المثال ليست للالصاق وانما هي للاستعلاء كعلي بزيد دليل وانكم لتمرون عليهم مصححين
وفيه نظر قرر المصنف بقوله وهو أقول ان كلاً من الالصاق والاستعلاء انما يكون حقيقة اذا كان مفضياً الى نفس المجرور
كما مسكت يزيدي اذ قبضت على شيء من جسمه وهو صعدت على السطح فان أفضى الى ما يقرب منه فجاز كمررت بزيد في تأويل
الجماعة وهو هذا المثال للالصاق المجازي وهو قوله في أي قول الاعشى لعمري لقد لاحت عيون كثيرة الى ضوء نار في بفاع تحرق
تشب بقرورين يصطليانها * وبات على النار الندي والمخلق في وهذا مثال للاستعلاء المجازي فان المراد بالندي الجود
وبالمخلق صاحب تلك النار وهو بكسر اللام والياء بفتح الهمزة تحتية مفتوحة وفاء المكان المرتفع وتشب توقدوا المقروور الذي
أصابه القرو وهو البرد والمراد بالمقروورين هنا الندي والممدوح والاصطلاح ٢١٣ الاستدفاع بالنار والمخلق المذكور

هو عبد العزيز بن حفص
من ولد أبي بكر بن كلاب
من بني عامر كان رجلاً
فقيراً وله بنات كثيرة
لا يتزوجهن أحد من
قومه لفقرهن فخرج
المخلق من بينهم ووزل في
مغارة ففرم الاعشى ليلاً
فرأى نار المخلق فقصدها
ونزل به فقهره ناقة ليس
له غيرها فلما أصبح قال
له الاعشى هل لك الى
حاجة فقال نعم ان تمدحني
بقصيدة وتنشدها في نادي
قومي فاعلمهم يتزوجون
بناتي فامتدحه الاعشى
بالقصيدة التي منها هذان
البيتان وأنشدها في
ناديهم فتمت فأسواني بنات
المخلق وخطبوهن اليه
حتى لم يبق عنده منهن
واحدة وما أحسن قول

مثل هذه المضابقة حتى يقال ان ماسك ثوب زيد الذي هو لا يسه له ان يسهل عليه (قوله)
وعن الاخفش ان المعنى مررت على زيد في الحين الداني وذكر ابن مالك ان الباء في نحو مررت
بزيد بمعنى على دليل وانكم لتمرون عليهم مصححين وحكام عن الاخفش وفي شرح اللب انما
يقال مررت عليه اذ جاوزته في المرور لانك تجاوزت اياه فانك صرت فوقه في كثرة السير
واذا كان المرور من جانب العلو فيكون فيه معنى الاستعلاء (قوله) وبات على النار الندي
والمخلق هذا مجازي من شعر الاعشى وهو مثال للاستعلاء المجازي وصدده

* تشب بقرورين يصطليانها * وتشب مبني للمفعول من شبيت النار أشبهها شبيهاً اذا
أوقدتها والمقروور الذي أصابه القربض والقاف وهو البرد واحد المقروورين النداء وهو
اسم للجدود والمطر والبابل والشهم والمراد هنا الجود والمقروور الآخر الملق بالهمزة وكسر
اللام وهو اسم الممدوح (قوله) فاذا استوى التقديران في المجازية فالأكثر استعمالاً أولى
بالتخرج عليه) يعني ان الالصاق في مررت بزيد لم يكن حقيقة وكذلك الاستعلاء
فيه ووجدنا استعمال حرف الالصاق مع المرور أكثر من استعمال حرف الاستعلاء معه
كان الأولى جعل الباء في مررت بزيد للالصاق المجازي دون الاستعلاء المجازي لان الحمل
على الأكثر عند التردد بين معنيين أولى وفي الشرح فيكون الالصاق أولى بالترجيح لثلاث يلزم
التجوز من وجهين استعمال الباء بمعنى على واستعمال على في غير الاستعلاء الحقيقي وما ذكره
الجماعة ليس فيه التجوز واحد وهو استعمال الباء للالصاق فيما لا يفضي الى نفس المجرور
وأقول التجوز بالباء في معنى مجازي لم يأت الى استعمال واحد وهو استعمال لفظ
الباء في ذلك المعنى فكيف يلزم التجوز من وجهين فان قيل مراده باستعمال على في غير
الاستعلاء الحقيقي استعمالها فيه في الجملة ليحقق المعنى المجازي لم يأت الى استعمال الباء فيه
لزم التجوز من وجهين قلنا لو سلم قلنا يصح بيان كون الالصاق أولى بالترجيح بما ذكرنا لو أراد
المصنف بالحقيقي المنسوب الى الحقيقة بمعنى الكلمة المستعملة فيما وضعت له وبالمجازي

شمس الدين محمد بن العفيف التلمساني يضمن صدر البيت الثاني الذي أنشدناه وأهيف فاق الورد حسنا وجنة *
أتره طرفي في رياض جنانها كان بها من حول خاليه جرة * تشب بقرورين يصطليانها * وقفاذا استوى
التقديران في المجازية * فان جعل الباء للالصاق في المثال المذكور ليس حقيقة ضرورة ان المرور لم يمتصق بزيد
وانما التصق بلا يسه وهو المكان الذي يقرب منه وجعل الباء للاستعلاء ليس حقيقة أيضاً ضرورة ان المرور لم يكن
فوق زيد فقد استوى التقديران المذكوران في المجازية * فالأكثر استعمالاً وهو الاتيان بالباء في صلة هذا الفعل
هو أولى بالتخرج عليه * لثلاث يلزم التجوز من وجهين استعمال الباء بمعنى على واستعمال على في غير الاستعلاء الحقيقي وما
ذكره الجماعة ليس فيه التجوز واحد وهو استعمال الباء للالصاق فيما لا يفضي الى نفس المجرور وهو مررت عليه وان كان
قد جاء في القصص في نحو وانكم لتمرون عليهم مصححين ونحو وكان من آية في السموات والارض فيتمرون عليهم وهم

عليها معرضون ونحو أو كالذي مر على قرية ونحو قول الشاعر **ولقد أمر على اللثيم يسني** * فضيت تحت قلب لا يعنني **ولا أن مررت به أكره** فكان أولى بتقديره أصلا * من مررت عليه الذي ليس بمثابة ذاك في الكثرة وهوذا يقتضي أن على في مررت عليه تجعل معنى الباء وفيه نظرا لا داعي إلى إخراج حرف عن حقيقة وجهه على حرف آخر في معنى ليس حقيقة ما له وفي شرح اللب أن مررت عليه انما يقال إذا جاوزته في المرو ولأنك بما جاوزتك إياه كأنك صرت فوقه في كثرة السير أو إذا كان المروور من جانب العلو فيكون فيه معنى الاستعلاء أيضا فان صح هذا أشكل قول المصنف وقول الاخفش أيضا فان قلت لا ينبغي أن مررت عليه من قول المصنف ومررت عليه وان كان قد جاء مبتدأ فإين خبره وموقع الشرط والاستثناء الواقعين بعده قلت الخبر محذوف وان هي الوصلية والواو الداخلة عليها وال حال عند بعض والاستثناء منقطع والتقدير ومررت عليه لا ينبغي أن يجعل أصلا وان سمع مثله في الفصح لكن مررت به أكثر منه فهو أولى بتقدير الاصلة **ويخرج على هذا الخلاف خلاف في المقدري قوله** تمرون الديار ولم تعوجوا * كلامكم على اذن حرام **وأهو الباء** * وهذا رأي الجماعة **أم على** * وهذا رأي الاخفش وعاج يستعمل بمعنى وقف وبمعنى رجع وكل منهما محتمل في البيت أي تمرون بالديار ولم تقفوا عندها كراما لنا أو لم ترجعوا اليها واليه الثاني * من معاني الباء الاربعة عشر **والتعدي** وتسمى باء انقل أيضا ٢١٤ وهي المعاقبة للمزمة في تصيير الفاعل مفعولا **وفسر** هذا بذلك ليعلم ان

مراده بالتعدي هنا أن يضمن الفعل معنى التصيير احترازا من التعدي بالمعنى الآخر فانهم يطلقون على توصيل العامل إلى المفعول بواسطة الحرف وهي بهذا المعنى لخصوصية لها بالباء بل هي متحققة في جميع حروف الجر غير الزائدة وما هو في حكم الزائد وقال ابن مالك في ضابطها هي الداخلة بعد الفعل اللازم قائمة مقام

المنسوب إلى المجاز بمعنى السكامة المستعملة في غير ما وضعت له وظاهر انه لا يريد ذلك (قوله) **ولقد أمر على اللثيم يسني** * هذا صدر بيت عجزه * فاعف ثم أقول ما يعنني * (قوله) **فكان أولى بتقديره أصلا** في الشرح هذا يقتضي أن على في مررت عليه تجعل معنى الباء وفيه نظرا لا داعي إلى إخراج حرف إلى آخر في معنى ليس حقيقة ما له وأقول ان كون الباء مع المروور للاصاق المجازي أصلا على كون على معه للاستعلاء المجازي بمعنى ان حرف الاصاق مع المروور أكثر وقواما من حرف الاستعلاء معه لا يقتضي حمل حرف الاستعلاء مع المروور على الاصاق وانما يقتضي حمل الباء مع المروور على الاصاق المجازي لا على الاستعلاء المجازي (قوله) **تمرون الديار ولم تعوجوا** هذا صدر بيت عجزه * كلامكم على إذا حرام * وعاج بمعنى وقف وبمعنى رجع (قوله) **وهي المعاقبة لله** مزمة في تصيير الفاعل مفعولا) التعدي بهذا المعنى مختصة بالباء وأما التعدي بمعنى اتصال معنى الفعل إلى الاسم ف مشتركة بين حروف الجر التي ليست ب زائدة ولا في حكم الزائد (قوله) **وقول المبرد والسهمي** ان بين التعديتين فرقا وانك إذا قلت ذهب زيد كنت مصاحبا له في الذهاب مردود بالآية) يعني ذهب الله بنورهم وفي الجني الداني وأجيب بانه

المزمة في اتصالها إلى المفعول واعترضه أبو حيان بأنها قد وردت مع المتعدي في قوله **لم صكتك الجربا** بخبر ودفعت بعض الناس ببعض وكان المصنف عدل عن ضابط ابن مالك إلى ما قاله هو ليشمل اللازم والمتعدي فان قيل هو وان شملها لا يشمل هذين المثالين ونحوهما لان الباء داخلة فيهما على ما كان مفعولا إذا اصل صك الجربا بخبر ودفع بعض الناس بعضا فالجواب اننا لانسلم ان هذا هو الاصل بل الاصل صك الجربا بخبر ودفع بعض الناس بعضا بتقديم المفعول ثم دخلت باء التعدي على ما هو الفاعل في الاصل والمعنى ان المتكلم صير ما دخلت عليه الباء صاكا أو دافعا للمجردة عنها **أم** أكثر ما تعدي **كم** أي ما تعديه ف حذف العائد وما عبارة عن الافعال أي وأكثر الافعال التي تعديها الباء **في الفعل** القاصر تقول في ذهب زيد ذهب الله بنورهم **كم** أي أذهب نورهم وأزاله **وقرى** في الشواذ **كم** أذهب الله نورهم **كم** وهي بمعنى القراءة المشهورة **وقول المبرد والسهمي** ان بين التعديتين فرقا وانك إذا قلت ذهب زيد كنت مصاحبا له في الذهاب **كم** بخلاف ما إذا قلت ذهب زيد فانه لا إشعار له بهذا المعنى **كم** مردود بالآية **كم** لاستحالة مصاحبة الله انورهم في الذهاب قال السهمي لو كانت الباء كالمزمة في المعنى من غير زيادة لجاز امرضته مرضت به وأسقمته وسقمت به وأعميته وعميت به قياسا على أذهبته وذهبته وبأي الله ذلك والعلماء قال وانما الباء تعطى معنى التعدي طرفا من المشاركة في الفعل لا تعطيه المزمة ثم أورد على نفسه هذه الآية وأجاب بان النور والسهمي كل بيده وقد قال بيده الخبر وهذا من الخبر الذي بيده وإذا كان بيده **كم** فإثر ان يقال ذهب به على المعنى الذي يقتضيه قوله بيده الخبر كأننا

ما كان ذلك المعنى ألا ترى أنه لما ذكر الرجس قال ليس ذهب عنكم الرجس ولم يقبل يذهب به وكذا قال ويذهب عنكم رجس الشيطان تعالما لعبادة حسن الادب معه حتى لا يضاف اليه شيء من الارجاس وان كانت خلخاله وملاكه فلا يقال فيها على الخصوص هي بيده تحسبنا للعبادة وتنزيها له وفي مثل السمع والبصر والنور يحسن ان يقال هي بيده فحسن أن يقال ذهب الله بنورهم هذا كلامه وفيه بحث وذلك ان السمع والبصر مؤنثا من الاعراض فلا يصح انتقاها فذهبها - ما عدهم - ما والعدم في حق الله سبحانه وتعالى محال فكيف يصح ان يقال في الذهاب المسند اليه ان المراد به العدم مع استحالته عليه وقد درج الزمخشري في الكشف على الفرق بين التعمدين فقال في سورة البقرة والفرق بين اذهب به وذهب به ان معنى اذهب به ازاله ويقال ذهب به اذا استصحبه ومضى به معه وقال في سورة النساء في قوله تعالى لتذهبوا ببعض ما آتيتموهن اذا عدى بالبائع فغناه الاخذ والاستصحاب كقوله تعالى فلما ذهبوا به واما الاذهب فكلا زالة وقرجدي قاضي القضاة ناصر الدين بن المنبر في تفسيره هذا الفرق وارتضاه قال ومن ثم فرق الامام مالك رضي الله تعالى عنه في التذرين أن يقول ان فعلت كذا فانما حج فلانا أو حج به فالزمه في الثانية أن يحج بنفسه وان يحج معه صاحبه بخلاف الاولى فله أن يصاحبه وله أن يقعد وهو ما قوله تعالى ولو شاء الله لذهب بسمعهم وأبصارهم فيحتمل ان الفاعل ضمير البرق فلا ينتهض مع هذا الاحتمال رد على السهيلي ولو ان الهمزة والباء متعاقبتان ٢١٥ على الكامة في التعدية فاذا وجدت

احداهما فقدت الاخرى ولا يجتمعان ولم يحجز أقت يزيد بالجمع بين الهمزة والباء ولما كان هناك مظنة سؤال تقريره أن يقال لا شك ان ثبت لازم تقول ثبت الزرع ويعدى بالهمزة فيقال أنبت الله ومع ذلك اجتمع الحرفان المعديان في قوله تعالى وشجرة تخرج من طور سيناء تنبت بالدهن اذ هو في قراءة من جعله من

يجوز أن يكون تعالى وصف نفسه بالذهب على معنى يليق به كما وصف نفسه تعالى بالمحيى في قوله وجاء ربك وهذنا نهارا البعد اه وفي الكشف والفرق بين اذهب به وذهب به ان معنى اذهب به ازاله وجعله ذاهبا ويقال ذهب به اذا استصحبه ومضى به معه وذهب السلطان بما له أخذه فلما ذهبوا به اذن لذهب كل اله بما خلق ومنه ذهب به الخيلاء والمعنى أخذ الله نورهم وأمسكه وما أمسكه الله فلا مرسل له اه ولا يخفى ما في قول الزمخشري والمعنى الخ من الإشارة الى الجواب عن الآية وهو ان هذا معنى آخر لذهب مع الباء لا محذور في نسبته الى الله تعالى بخلاف الاول (قوله واما ولو شاء الله لذهب بسمعهم) جواب اما محذور في تقديره فلا يرد به عليه ما أقيم مقام هذا الجواب دليله وهو احتمال ان الفاعل ضمير البرق (قوله رأيت ذوى الحاجات الخ) القاطنين بالقاف المفتوحة الخدم والاتباع يستوى فيه الواحد وغيره (قوله والثالث الاستعانة) أدرج ابن مالك في التسهيل بقاء الاستعانة في بقاء السببية وقال في شرحه بقاء السببية هي الداخلة على صالح للاستعانة به عن فاعل معداها مجازا نحو فخرج به من الثمرات فلو قصد اسناد الاخراج الى الهاء لحسن ولاكنه مجازا قال ومنه كتبت بالقلم وقطعت بالسكين فانه يقال كتبت القلم وقطعت السكين والنحويون يعمرون عن هذه الباء

الرابعي مضارع أنبت المتعدي بالهمزة أجاب المصنف عن ذلك بقوله ففأما تنبت بالدهن فبمن ضم أوله وكسر ثالثة وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو والباقون على فتح الاول وضم الثالث مضارع تنبت ولا سؤال عليه فخرج على زيادة الباء في المفعول وليست الزيادة في مثل هذا بقية كما ستعرفه فلا ينبغي التخرج على ذلك أو على انه المصاحبة فالظرف حال الفاعل وهو الضمير المستتر في تنبت العائد على الشجرة أي تنبت هي مصاحبة للدهن أو حال المفعول المحذوف أي تنبت الثمر مصاحبا للدهن أو على أن أنبت بمعنى تنبت فليست الهمزة معدية حتى يضر اجتماعها مع الباء كقوله أي قول زهير رأيت ذوى الحاجات حول بيوتهم قطينا لهم حتى اذا أنبت البقل أي تنبت البقل قال صاحب الصحاح يقال تنبت الارض وأنبت بمعنى ونبت البقل وأنبت بمعنى وأنشد البيت والقطين الخدم والاتباع يستوى فيه الواحد وغيره والبيت شاهد عليه ومنه قول جرير هذا ابن عمي في دمشق خليفة * لو شئت ساقيكم الى قطينا ومن ورودها أي ورود بقاء التعدية مع الفعل المتعدي قولهم يودع الله بعض الناس ببعض وصككت الحجر بالحجر فان كلاما من دفع وصك متعديا قبل دخول الباء الى واحد وهو الاصل قبل الاتيان بباء التعدية يودع بعض الناس بعضا وصك الحجر بالحجر بتقديم الفاعل وقد عرفت السؤال الوارد عليه والجواب عنه ولو قال ان الاصل دفع بعض الناس بعضا وصك الحجر بالحجر لكان حسنا ولم يتوجه ذلك السؤال الثالث من معاني الباء الاربعة عشر الاستعانة

وهي الداخلة على آلة الفعل نحو كتبت بالقلم ونجرت بالقدم وفي القاموس والقدم آلة للتجزم مؤنثة وفي الصحاح والقدم الذي ينصب به مخفف قال ابن السكيت ولا تقل قدوم بالتشديد وظاهر كلامه انه مذكور وقد أسقط ابن مالك الاستعانة وأدرجه في السببية قال لان مثل هذه الباء واقعة في القرآن ولا يجوز التعبير بالاستعانة في الافعال المستندة الى الله تعالى وجعل ضابط باء السببية ان يصح اسناد مفعولها الى مفعولها بما يحجازا كما يقال كتب القلم وأخرج الماء الثمرة وأثبت باء التعليل ومثل لها بنحو ظلمت أنفسكم باتخاذكم الجمل والضابط السابق صادق على هذا الا ترى ان اتخاذ الجمل سبب ظلمهم أنفسهم ويصح اسناد الفعل الى السبب مجازا فكان حقه ان يسقط هذا المعنى لاندرج أمثاله تحت السببية والظاهر ان المصنف أسقط التعليل لهذا المعنى فيقول ومنه باء البسملة لان الفعل لا يتأني على الوجه الاكمل الابهام وهذا أحد الوجوه من الذين جوزها الرمحشري قال والثاني ان يتعلق به تعلق الدهن بالانبات في قوله تنبت بالدهن على معنى متبركا باسم الله اقرأه في ان التقدير ملتصق باسم الله ليكون المقدر من الافعال العامة لكن المعنى بحسب القرينة متبركا فلهذا يجعل الظرف مستقرا لا لغوا ثم قال وهذا الوجه أعرب وأحسن قال التفتازاني أعرب أي أفصح وأبين وادخل في العربية وأحسن أي أوفق اقتضى الحال ٢١٦ لان في استعمال الباء للتبرك باسم الله من التأديب ما ليس في جعله بمنزلة

الآلة التي لا تكون مقصودة بالذات فبين وجه قوله أحسن ولم يبين وجه قوله أعرب ووجهه بعضهم بان قال انما كان هذا الوجه أعرب بمعنى انه أدخل في العربية لانه لا يتوقف الاعليها فيخرج عليها فقط بخلاف جعلها للاستعانة فانه يتوقف على غير العربية وهو ان الشرع لما جعل الفعل اذ لم يبدئ باسم الله كالفعل في عدم الكمال صح جعلها للاستعانة فتوقف الفعل على التسمية كتوقف الكتابة على القلم في الرابع من المعاني الاربعة عشر في السببية نحو انكم ظلمت أنفسكم باتخاذكم الجمل ونحوه في كمال أخذنا بذبذبه في اتخاذهم الجمل سبب في ظلمهم انفسهم وذنوب كل سبب في أخذه ومنه في قولهم في لقيت يزيد الاسدي بسبب لقائي اياه وهذه هي الباء التجريدية ويظهر من كلامهم ان فيها قولين أحدهما ان السببية كما قال المصنف فجرت من زيد اسدا مبالغة في كمال شجاعته حيث بلغ ان يستترع منه أسد وقد أشار في الكشف الى ان باء التجريدية سببية حيث قال في قوله تعالى الرحمن فاسأل به خبير انه يجوز ان يكون المعنى فاسأل يسأله خبيرا كقولك رأيت به أسدا أي برؤيته والمعنى ان سأله وجدته خبيرا والثاني انه للظرفية أي لقيت في زيد الاسد كما قال الشيخ بهاء الدين السبكي قلت وقد عدوا مثل قوله وشوها تعدوني الى صارخ الوغاء * بمسما ثم مثل العتيق المرحل من التجريد والباء فيه للمصاحبة وسمي بالكمال عليه في قوله قدسقيت اباهم بالنار والابال جمع ابل أي اناهم بكسر الهمزة لانه يفسر الجملة المذكورة يريدان معنى البيت هو معنى قولك انها في سبب ما سمعت به من أسماء أصحابي يحل بينا وبين الماء في وهذا ليس بمتعين في البيت لجواز أن تكون الباء فيه للاستعانة في الخامس من المعاني الاربعة عشر في المصاحبة ولها علامتان أحدهما أن يحسن في

بالاستعانة وآثرت على ذلك التعبير بالسببية من أجل الافعال المنسوبة الى الله تعالى فان استعمال السببية فيها تجوز واستعمال الاستعانة فيها لا يجوز (قوله ونجرت بالقدم) في الصحاح القدم الذي ينصب به مخفف قال ابن السكيت ولا تقل قدوم بالتشديد وفي القاموس القدم آلة التجزم مؤنثة (قوله قبل ومنه باء البسملة) هذا هو الوجه المرجوح من الوجوه من الذين ذكرها صاحب الكشف والوجه الآخر ان تتعلق البسملة بالقرأة تعلق الدهن بالانبات في قوله تعالى تنبت بالدهن على معنى متبركا باسم الله اقرأه وانما كان الاول مرجوحا لان استعمال الباء في المبالغة والمصاحبة أكثر من الاستعانة ودلائلها على تأنيس أجزاء الفعل بالتبرك أظهر ولان في التبرك باسم الله من التأديب ما ليس في جعله بمنزلة الآلة التي لا تكون مقصودة بالذات (قوله الرابع السببية) قال الرضي وتكون للسببية وهي فرع الاستعانة (قوله) ومنه لقيت يزيد اسدا أي بسبب لقائي اياه) هذه هي الباء التجريدية والتجريد ان ينتزع من ذي صفة آخر مثله مبالغة في كمال تلك الصفة فيه قال الرضي وهو على حذف مضاف أي اقيمت بقاء زيد اسدا قال التفتازاني في من التجريدية ولا يخفى ضعف هذا التقدير في مثل قوله امن فلان صديق حليم لقوات المبالغة في تقدير حصل لي من حصوله صديق (قوله قدسقيت اباهم بالنار) هذا بيت من مشطور السربع وبعده والنار قد تسقى من الاوار والاوار بضم الهمزة حرارة العطش (قوله الخامس المصاحبة) قال الرضي لا تكون بهذا المعنى الا مستقرا والظاهر انه

موضعها مع **يخرجوا** بسلام أي معه **يخرجوا** وقد دخلوا بالكفر الآية بمعنى قوله وإذا جاؤكم قالوا آمنوا وقد دخلوا بالكفر وهم قد خرجوا به والله أعلم بما كانوا يكتمون فالتمثيل بهم من وجهين أي وقد دخلوا مع الكفر وهم قد خرجوا معه والعلامة الأخرى أن معنى عنها وعن مصحوب الحال فالتقدير في الآية الأولى اهبط مسلماً عليك وفي الثانية وقد دخلوا كافرين وهم قد خرجوا كذلك واصلاحية وقوع الحال موقعها سماها كثير من النحويين بآء الحال فإن قلت ظاهر هذا أنها لا تكون الاطر فامستقر اقلت الامر كذلك ولكن قال الرضي والظاهر انه لا يمنع من كونها لغوا **يخرجوا** وقد اختلف في الباء من قوله تعالى فسبح بحمد ربك فقيل للمصاحبة والحمد مضاف الى المفعول **يخرجوا** والفاعل هو المخاطب والحمد لم يذكر والتقدير بحمد ربك **يخرجوا** أي سبحه حامدا له **يخرجوا** فحمل موضع الباء ومصحوب الحال وهو واحد من العلامتين المتقدمتين **يخرجوا** أي نزهه عما لا يليق به **يخرجوا** وهذا معنى التسبيح **يخرجوا** وأثبت له ما يليق به **يخرجوا** وهذا معنى الحمد اذ هو الثناء بالصفات الجميلة فإن قلت من أين يلزم الامر بالحمد وهو اغواء وقع حالاً مقيدة للتسبيح ولا يلزم من الامر بالشئ الامر بحاله المقيدة له بدليل اضرب هذا جالساً قلت انما يلزم ذلك اذا لم يكن الحل من نوع الفعل المأمور به ولا من فعل ٢١٧ الشخص المأمور كالتمثال المذكور

اما اذا كانت بعض أنواع الفعل المأمور به نحو مفردا أو كانت من فعل الشخص المأمور نحو ادخل مكة محرمافهى مأمور بها وما تكلم به المصنف من هذا القبيل **يخرجوا** قيل للاستعانة والحمد مضاف الى الفاعل أي سبحه بما جده بنفسه اذ ليس كل تنزيه بمحمود ألا ترى ان تسبيح كثير من المعتزلة اقتضى تعطيل كثير من الصفات **يخرجوا** فليس تسبيحهم يقتضى لذلك **يخرجوا** واختلف في قوله صلى الله عليه

انه لا يمنع من كونها لغوا (قوله أي نزهه عما لا يليق به وأثبت له ما يليق به) هذا بمجموعه تفسير لمجموع قوله سبحه حامدا له لان التسبيح ان نزهه عما لا يليق به والحمد ان يثبت له ما يليق به وفي الشرح فان قلت من أين يلزم الامر بالحمد وهو حال مقيدة للتسبيح ولا يلزم من الامر بشئ الامر بالحال المقيدة له بدليل اضرب هذا جالساً قلت انما يلزم ذلك اذا لم تكن الحال من نوع الفعل المأمور به ولا من فعل الشخص المذكور كالتمثال المذكور اما اذا كانت بعض أنواع الفعل المأمور به نحو مفردا أو كانت من فعل الشخص المأمور نحو ادخل مكة محرمافهى مأمور بها وما تكلم به المصنف من هذا القبيل (قوله ألا ترى ان تسبيح المعتزلة اقتضى تعطيل كثير من الصفات) لا حاجة الى لفظ كثير لانهم ذهبوا الى نفي الصفات عنه تعالى وتقدس وليس التزاع في اطلاق لفظ عالم مثلاً اذ لا خلاف في اطلاقه ولا في اثبات العلم الذي هو عرض اد لا تزاع في نفيه عنه بل في هل له تعالى علم هو صفة أزلية قائمة به زائدة وكذا جميع الصفات فانكره المعتزلة والفلاسفة وزعموا ان صفاته عين ذاته بمعنى ان ذاته تسمى باعتبار التعاق بالعلوم عالمها وباعتبار التعاق بالمقدورات قادر الى غير ذلك وهذا الذي قلناه من انه لا حاجة الى لفظ كثير انما هو ان أراد المصنف بالصفات صفات الذات التي هي الحياة والعلم والقدرة والكلام والسمع والبصر والارادة واما ان أراد ما يعمها وصفة الفعل فلا بد منه لانهم عطوا لصفات الذات وعطوا لخالقه تعالى لافعال العباد وأثبتوا خالقه للجواهر والاجسام والاعراض (قوله واختلف في سبحانه اللهم وبحمدك فقيل جملة واحدة على ان الواو زائدة

٢٨ شئى ل وسلم سبحانه اللهم وبحمدك فقيل جملة واحدة على ان الواو زائدة **يخرجوا** والاصل سبحانه بحمدك سبحانه ثم أضيف سبحانه الى المفعول فوجب حذف فعله كما في ف ضرب الرقاب فان ثابت كيف عد هذا جملة واحدة مع ان فيه جملة النداء قلت هي معترضة والمراد من الكلام المعدود جملة ما عداها **يخرجوا** وقيل جملة ان على انها عاطفة ومتماع الباء محذوف أي **يخرجوا** سبحانه يا الله **يخرجوا** وبحمدك سبحانه **يخرجوا** وهذا الخلاف الذي ساقه المصنف لا يقتضى خلافاً في معنى الباء الداخلة على الحمد في هذا التركيب بل هي محتملة للمصاحبة والاستعانة على كل من هذين القولين وانما الخلاف في كون الكلام جملة أو جملتين وهذا لا مدخل له فيما هو بصدده من الكلام على الباء فمعنى ذكره هنا **يخرجوا** وقال الخطابي المعنى وبعونتك التي هي نعمة توجب على حمدك سبحانه لا بجزولى وقوتى يريد انه مما أقيم فيه المسبب **يخرجوا** المذكور وهو الحمد بمقام السبب **يخرجوا** المحذوف وهو المعونة التي هي نعمة من الله توجب حمده على العبد المنعم عليه **يخرجوا** وقال ابن الشبري في قوله تعالى يوم يدعوكم **يخرجوا** فتسبحون بحمده **يخرجوا** وتظنون ان لبثتم الا قليلاً **يخرجوا** هو كقوله أجبته بالثناء **يخرجوا** والاستجابة والاجابة بمعنى قال الشاعر وداع دعا يامن يحيب الى النداء * فلم يستجبه عند ذاك محبيب **يخرجوا** أي فيحييونه بالثناء اذ الحمد هو الثناء **يخرجوا** فتكون الباء متعلقة بتسبحون على انها الاستعانة **يخرجوا** أو الباء للمصاحبة **يخرجوا** بمعنى مع **يخرجوا** متعلقة بحال محذوفة **يخرجوا** فيكون

الظرف مستقر أو المعنى فتستحيبون ملتبسين بحمده والمراد به الالتهام بحسب القرينة الاعلان بأي معانين أصواتكم بحمده والوجهان في فسح بحمد ربك أي جواز كون الباء للاستعانة وكونها للمصاحبة وهذا من مقول ابن الشجري فلا يقال انه تذكرار محض لما تقدم فلا فائدة فيه والسادس من المعاني الاربعة عشر في الظرفية وهو علامتها ان يحسن وقوع كلمة في موقعها ونحوه فسد نصرته لله بذكره وهذا امثال للظرف المكنى وبدراسم ما بين مكة والمدينة كان لرجل اسمه بدر فسمى به ونحوه ونحوها هم بصر أي في بصر وهو الوقت الذي قبيل طلوع الفجر وهذا امثال للظرف الزماني ومنه وانكم لغمرون عليهم مصعبين وبالليل وهي كثيرة في الكلام فان قلت هل تقع للظرفية المجازية قلت قال العزري في قوله تعالى ولقد أنذرهم بطشتنا فتماروا بالنذر أي شكوا فيها وقال المصنف في حواشيه على التسهيل لا اعرف مجيئ الباء للظرفية المجازية في غيره فان صح قوله في الآية لتمعن المعنى الذي ذكره فيكون سمعا اذ لا يقال يزيد خير ولا يعمرو أدب كما يقال ان بني التي هي أصاية ٢١٨ في الظرفية فتقبل التجوز قلت وقد اجيز في قوله تعالى يا أيها المفتون على رأي

الاخفش ان تكون الباء ظرفية أي في أيكم الفتنة وهي مجازية واجيز في قولهم لا خير بخير بعده النازكونها ظرفية على جهة المجاز والسابع من المعاني الاربعة عشر في البدل وعلامتها ان يحسن الاتيان في موضعها بكلمة بدل كقول الجاسي قايت لي هم قوما اذاركبو شدوا الاغارة فرسانا وركباناً

ويروى شنوا بالنون أي فرقوا الاغارة من كل وجه والاغارة دفع الخيل على من يراد اخذها وقتاله وانتصاب الاغارة على المفعول من أجله كما

وقيل لمتان على انهما عاطفة ومتعلق الباء محذوف أي وبحمدك سبحتك يعني وعلى كل من القواين يأتي الخلاف المتقدم في فسح بحمد ربك من ان الباء للمصاحبة والخدم مضاف الى المفعول أو للاستعانة والخدم مضاف الى الفاعل وفي الشرح ان هذا الخلاف الذي ساقه لا يقتضي خلافا في معنى الباء الداخلة على الجملة على هذا التركيب بل هي محتملة للاستعانة والمصاحبة على كل من القولين والخلاف في كونه جملة أو جملتين لا مدخل له فيما هو بصدده من الكلام على معنى الباء فاعني ما ذكره هنا وأقول لما كان سبحانه الله هم وبحمدك من قبيل فسح بحمد ربك في تعلق الباء بالتسبيح وإضافة الجملة الى ما يصلح ان يكون فاعلا ومفعولا ذكره عقيبها على سبيل الاستطراد فذكر ما فيه من الخلاف في الواو وقول الخطابي قوله والوجهان في فسح بحمد ربك أي الوجهان اللذان ذكرهما ابن الشجري في فتستحيبون بحمده وهما التعلق بالفعل المذكور وعنصوب على الحال آتيان في فسح بحمد ربك فالوجهان مبتدأ وفي فسح بحمد ربك خبره ويختل وهو أوجه انه من تمة الكلام على فتستحيبون بحمده على معنى ان الوجهين المتقدمين في فسح بحمد ربك من كون الباء للمصاحبة أو للاستعانة آتيان في هذه الآية (قوله فليت لي هم الخ) وهذا البيت لفریط بن أبي فاس شاعر اسلاحي وهو من قصيدة مطلعها

لو كنت من مازن لم تستنج الي * بنوا لقيطة من ذهل بن شيبان

يروى شدوا وهو الغالب في نسخ المعنى أي جملوا في الحرب من شد عليه في الحرب يشد اذا حمل و يروى شنوا قال في الصحاح شن الماء على الشراب فرقه عليه ومنه قيل شن عليهم الغارة وأشـن اذا فرقه امان كل وجهه والاغارة مصدرا غار على العدو والاسم الغارة (قوله وهي الداخلة على الاعواض) يعني سواء كانت ثمنا كالثال الاول أو غنم كالثال الثاني (قوله

و كما

في قول الشاعر لا أقعد الجنب من اهيجاء * ولو توالى زهر الاعداء

و بحر مثل هذا باللام أكثر من نصبه وفي التنبيه على مشكل الجاسة لابن جني مثل ما قال المصنف ان انتصاب الاغارة على المفعول لاجله قال وشده هذه غير متعدي و اذا أريدته ميم او صلت على قال الشاعر أشد على الكتيبة لأبالي * اختفي كان فيها أم سواها قلت الحق ان البيت محتمل لان يكون شدوا بمعنى جملوا فتنتصب الاغارة على انهم مفعول لاجله ولان تكون بمعنى قوا من قولك شددت الشيء اذا جماعته شديدا قويا فتنتصب الاغارة على انهم مفعول به والثامن من المعاني الاربعة عشر في المقابلة وقد تسمى باء العوض وهو الداخلة على الاعواض أي أثمانا كانت أو غنم أو ثمنان ونحوها شريطة بانها وهذا امثال لدخولها على العوض الذي هو غنم وكافات احسانه بضعف الشيء بكسر الضاد مثله وضـعافه مثله وقيل الضعف المثل الى ما زاد قال الخليل التضعيف ان يراد على أصل الشيء فيجعل مثلين أو أكثر ونحو قولهم هذا بذاك فوقع هنامسة تقرأ و وقعت في المثالين المتقدمين لغوا ونحوه أي من حجيته المماثلة قوله تعالى في ادخلوا الجنة بما

كنتم تعلمون في قوله وتلك الجنة التي أوردتموها بما كنتم تعملون فيوالم نقدزها بالاسمية كما قالت المعتزلة وكما قال الجميع في قوله عليه الصلاة والسلام في ان يدخل أحدكم الجنة بعمله لان المعطى في بفتح الطاء اسم مفعول فيوعوض قد يعطى في البناء للمفعول أيضا فيجاءنا في بفتح الميم وتشديد الجيم أي بلا عوض وينبغي أن يكون مراد المصنف بالجميع أهل السنة والافلواراد أهل السنة وأهل الاعتزال جميعا لا بشكل فان المعتزلة قائلون باستحقاق الطائع لدخول الجنة فيكون العمل الصالح موجبا عندهم لذلك وسببا فيه فكيف يتأتى على قولهم ان تكون الباء سببية في الحديث فيو أما المسبب فلا يوجد بدون السبب وقد تبين في مجاز كونه من جعل الباء للمقابلة في الآية والسببية في الحديث فيو انه لا تعارض بين الحديث والآية لاختلاف محلي الباء في الواقعة تبين فيها جميعا فيوجه ما بين الأدلة في الدالة على ان الله لا يجب عليه شيء وانه وعد بالمجازاة على العمل الصالح بدخول الجنة تفضلا منه سبحانه وتعالى ويصح ضبط الحمل هنا بما يكسر الميم على انه اسم مكان اذا والآية محل للباء على المقابلة والحديث ٢١٩ محل للجاه على السببية واسم المكان

من الثلاثي على زنة المضارع

ومضارع جـ ل بفتح الميم يحـ مل بكسر هـ فيكون اسم المكان منه كذلك وأما بفتحها على انه مصدر ميمي أي لاختلاف الحلين فللباء محل في الآية مخاف للجهل في الحديث كما عرفت فيو والتاسع فيو من المعاني الاربعة عشر فيو المجاوزة كمن فقيـل تختص فيو بالسؤال نحو فيو الرحمن فيو فاسأل به خبير فيو أي عنه فيو بدليل يستلـون عن أبنائكم فيو في كون هذا دليل الالـكم المذكور نظر فيو فويل لا تختص به بدليل قوله تعالى يسي نورهم بين أيديهم

وكما قال الجميع في ان يدخل أحدكم الجنة بعمله في الشرح ينبغي أن يكون مراده بالجميع أهل السنة والافلواراد أهل السنة والمعتزلة جميعا لا بشكل فان المعتزلة قائلون باستحقاق الطائع الذي لا ذنب له أو الذي له ذنب ومات تابا لدخول الجنة فيكون العمل الصالح موجبا عندهم لذلك وسببا فيه فكيف يتأتى على قولهم ان تكون الباء سببية في الحديث اه وأقول المعتزلة انما يقولون يجب على الله اثابة الطائع ومن مات تابا وأما اثابتهما بدخول الجنة فن فضل الله تعالى ورحمته وأيضا هم لا ينكرون ان تدمر العباد على خلق أعمالهم وتوفيقهم لخلقها بخلق الله تعالى وإيجاده فيصـ في سببية دخول الجنة عندهم عن الاعمال واثبات الرحمة الله تعالى قوله بدليل قوله تعالى يسي نورهم بين أيديهم وبإيمانهم فان المعنى على ما قيل يسي نورهم عن إيمانهم في جميع جهاتهم وخصت الايمان بذلك تشير بها لها والجمهور على ان الدور أصله بإيمانهم والذي بين أيديهم ضوء منبسط منه وقال الضحاك النور مستعار لما هم فيه من الهداية وفي الكشف انما قال بين أيديهم وبإيمانهم لان السعداء يؤتون صحائف أعمالهم من هاتين الجهتين قوله ويوم تشقق السماء بالغمام قيل هو الغمام المذكور في قوله تعالى هل ينظرون الا أن يأتيهم الله أي أمره وبأسه في ظالم من الغمام وهو مصحاب أبيض رقيق وقيل معنى بالغمام متعقبة وقيل هو غمام أبيض رقيق لم يكن الا لبي اسرائيل في التيه تنزل الملائكة فيه الى الارض وفي أيديهم صحائف الاعمال للحساب قوله ونظيره السماء منفطر به أي باليوم الذي يجعل الولدان شيبا والمعنى ان السماء على عظامها واحكامها منفطر باليوم أو ذات انفطار به على ارادة النسب كما قيل امرأة لابن أي ذات ابن قوله وتناول البصريون فاسأل به خبير على ان الباء السببية قال الرضي الباء فيه تجريدية نحو لقيت يزيدا سدا والتقدير واسأل بسؤاله

وبإيمانهم أي عن إيمانهم وقوله تعالى ويوم تشقق السماء بالغمام أي عن الغمام والاسـ تدلال بذلك على عدم الاختصاص بالذوال ظاهر فيو وجعل الزخـ في هذه الباء الواقعة في الآية الثانية فيو عزرائيم في شققت السماء في بفتح السين المهملة على ظهر البعير فيو بالشـ في بفتح الشين المهملة وسكون الفاء وهي السـ كين العظيم فيو على ان الغمام جعل كالألة التي يشق بها فيو فتكون الباء في الآية للاسـ معاناة لا للمجازة فيو قال فيو الزخـ فيو ونظيره السماء منفطر به أي بذلك اليوم وهو المذكور في قوله تعالى فكيف تتقون ان كفرتم يوما يجعل الولدان شيبا السماء منفطر به وهذا وصف لليوم بالشد أي السماء على عظامها واحكامها منفطر به أي تنشق فيو فساظنك بغيرها من الخلائق والتذكير على تناول السماء بالسقف أو السماء شيء منفطر به أو هو على ارادة النسب أي ذات انفطار به كما تقول امرأة لابن وتامر أي ذات ابر وتمر قاله الخليل وفي الكشف ويجوز ان يراد السماء منقذة به انقلا يؤدي الى انفطارها العظيمة عليها فيو وتناول البصريون فاسأل به خبير على ان الباء سببية وزعموا انها لا تكون بمعنى عن أصلا

وفيه أي في هذا التأويل الذي ادعوه به بعد لانه لا يقتضى قولك سألت بسببه ان المجرور بالباء هو المسئول عنه
بدليل انك لو سألت بسبب زيد عن شيء آخر ساغ لك ان تقول سألت بزيد والمقصود من مثل فاسأل به خبيراً ان يكون
مجرور الباء مسؤولاً عنه وتأويلهم لا يقتضيه فيكون بعيداً العاشر من المعاني الاربعة عشر الاستعلاء نحو ومن
أهل الكتاب من ان تأمنه بقنطار يؤده اليك ومنهم من ان تأمنه بدينار لا يؤده اليك الامامت عليه قائماً فالشاهد
منها في موضع آخر غير الذي تلاه والى ذلك أشار بقوله الآية فالباء فيها معني على أي تأمنه على قنطار وتأمنه على دينار
بدليل هل آمنكم عليه الا كما آمنتم على أخيه من قبل فعدى الفعل المذكور به على في موضعين ونحو واذا
مروا بهم يتغامضون على رأى الاخفش بدليل وانكم لترون عليهم مصحين ووقدمضى البحث عن هذا بما
يقتضى ان تكون الباء في مرواهم للاصاق المجازى وعلى في لترون عليهم للاستعلاء المجازى ولا يقال فيه ان الباء معني على
لانه أمر لا داعي اليه ولا يلزم عليه من التجوز من وجهين ونحو قوله بأرب يقول الثعلبان برأسه المهمة فيه للانكار
والباء معني على أي على رأسه بدليل تمام البيت وهو قوله لقد ذل من بالت عليه الثعلب فعدى الفعل
بعلى وهذا البيت انشده الكسائي ٢٢٠ وجاعة بضم الشاء واللام والنون من الثعلبان وهو ذكر الثعلب قيل

وهو وهسم فقد رواه أبو
حاتم الرازي الثعلبان بفتح
الطاء واللام وكسر النون
على انه تثنية ثعلب
وذكر ان بنى ثعلب كان
لهم صنم يعبدونه فيبتهلهم
ذات يوم اذ قبل ثعلبان
بشتمه ان فرفع كل منهما
رجله وبال على الصنم
وكان للصنم سادن يقال
له غاوى بن ظالم فقال البيت
ثم كسر الصنم واتى النبي
صلى الله عليه وسلم فقال
له ما اسمك فقال غاوى بن
ظالم فقال بل راشد بن

خبيرا (قوله وفيه بعد) أي في تأويل البصريون لان المجرور بالباء في الآية هو المسئول عنه
ولا يقتضى قولك سألت بسببه ان المجرور هو المسئول عنه (قوله وقد مضى البحث فيه) أي في
كون الباء مع المجرور والاستعلاء لانه الذي مضى البحث فيه في أول حرف الباء (قوله أرب يقول
الثعلبان برأسه) هذا صدر بيت عجزه * لقد ذل من بالت عليه الثعلب * روى الكسائي
الثعلبان بضم المثلثة واللام والنون وهو ذكر الثعلبان ورواه أبو حاتم الرازي بفتح المثلثة
واللام وكسر النون تثنية ثعلب وروى عن بنى ثعلب انه كان لهم صنم وان ثعلبان أقبلا فرفع
كل منهما رجلاه وبال على ذلك الصنم فقال خادم ذلك الصنم هذا البيت وكسر الصنم وأتى الى
النبي صلى الله عليه وسلم فاسلم وكان اسم ذلك الخادم غاوى بن ظالم فسماه رسول الله صلى
الله عليه وسلم راشد بن عبد الله كذا في الشرح في تاريخ ابن عساكر هذه الحكاية وان اسم
ذلك الخادم غاوى بن عبد العزيز (قوله شرب بماء البحر ثم ترفعت) هذا صدر بيت عجزه
* متى لجج خضر لهن نبيج * ويقع في بعض النسخ البيت بتمامه الضمير في شرب لهن للصب ومني
معني من واللجج جمع لجة وهي معظم الماء ويقال ماء أخضر لصفائه والنبيج بنون مفتوحة
وهزة مكسورة ومثناة تحتية ساكنة وجيم المر السريع مع صوت ويرى متى حبشيات لهن
نبيج والنبيج بالباء الموحدة بعد النون الصوت الشديد (قوله شرب التزيف ببرداء المخرج)

عبد الله وفي نهاية الغريب لابن الاثير انه رجل كان له صنم وكان يأتي بالخبز والزبد فيضعه على رأسه فيقول هذا
اطعمم فجاء ثعلبان فأ كلا الخبز والزبد ثم بال على رأس الصنم وفي كتاب الهروي فجاء ثعلبان وأ كلا الخبز والزبد أراد تثنية ثعلب
اه قال الحافظ بن ناصر خطأ الهروي في تفسيره وصحفي روايته وانما الحديث فجاء ثعلبان وهو الذي كسر من الثعلب اسم له
معروف لامتنى فأ كلا الخبز والزبد ثم عض على رأس الصنم فقام الرجل فضرب الصنم فكسره ثم جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم
فاخبره بذلك وقال فيه شعر او الحديث مذكور في مجمع البغوي وابن شاهين وغيرهما والرجل اسمه راشد بن عبد ربه وحديثه
مشروح في كتاب دلائل النبوة لابي نعيم الاصبهاني وأهل اللغة يستشهدون بهذا البيت في أسماء الحيوان والفرق فيها بين
الذكر والانثى كما قالوا الافعوان ذكر الافاعي والعقربان ذكر العقارب انتهى والحاصل انه اختلف في الثعلبان في البيت هل
هو مفرد أو مثنى الحادي عشر من المعاني الاربعة عشر ثبت ذلك الاصمعي والفارسي والقبلي بقاف
مضمومة فثناة فوقية مفتوحة فباء موحدة فباء نسب ووابن مالك قيل والكوفيون وجعلوا منه عينا يشرب به اعباد الله
المقربون أي يشرب منها وهو قوله بالنصب عطف على المتقدم أي وجعلوا منه قوله يشرب بماء البحر ثم ترفعت متى لجج
خضر لهن نبيج يصف الصحائب يقول شرب من ماء البحر ثم ترفعت متى لجج خضر لهن نبيج أي من سريع مع صوت ونحو قوله
بالنصب أيضا فأنتم فاهأ آخذ بقرونها * شرب التزيف ببرداء المخرج * لثم الغم بكسر الشاء المثلثة اذ قبله

هذا
عبد الله وفي نهاية الغريب لابن الاثير انه رجل كان له صنم وكان يأتي بالخبز والزبد فيضعه على رأسه فيقول هذا
اطعمم فجاء ثعلبان فأ كلا الخبز والزبد ثم بال على رأس الصنم وفي كتاب الهروي فجاء ثعلبان وأ كلا الخبز والزبد أراد تثنية ثعلب
اه قال الحافظ بن ناصر خطأ الهروي في تفسيره وصحفي روايته وانما الحديث فجاء ثعلبان وهو الذي كسر من الثعلب اسم له
معروف لامتنى فأ كلا الخبز والزبد ثم عض على رأس الصنم فقام الرجل فضرب الصنم فكسره ثم جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم
فاخبره بذلك وقال فيه شعر او الحديث مذكور في مجمع البغوي وابن شاهين وغيرهما والرجل اسمه راشد بن عبد ربه وحديثه
مشروح في كتاب دلائل النبوة لابي نعيم الاصبهاني وأهل اللغة يستشهدون بهذا البيت في أسماء الحيوان والفرق فيها بين
الذكر والانثى كما قالوا الافعوان ذكر الافاعي والعقربان ذكر العقارب انتهى والحاصل انه اختلف في الثعلبان في البيت هل
هو مفرد أو مثنى الحادي عشر من المعاني الاربعة عشر ثبت ذلك الاصمعي والفارسي والقبلي بقاف
مضمومة فثناة فوقية مفتوحة فباء موحدة فباء نسب ووابن مالك قيل والكوفيون وجعلوا منه عينا يشرب به اعباد الله
المقربون أي يشرب منها وهو قوله بالنصب عطف على المتقدم أي وجعلوا منه قوله يشرب بماء البحر ثم ترفعت متى لجج
خضر لهن نبيج يصف الصحائب يقول شرب من ماء البحر ثم ترفعت متى لجج خضر لهن نبيج أي من سريع مع صوت ونحو قوله
بالنصب أيضا فأنتم فاهأ آخذ بقرونها * شرب التزيف ببرداء المخرج * لثم الغم بكسر الشاء المثلثة اذ قبله

ورجاء الفتح وفي الصحاح قال ابن كيسان سمعت المبرد يشهد قول جيل * فأمث فاهما أخذ بقرونها * بالفتح والقرون
 جمع قرن وهي الخصلة من الشعر والتزيف السكران وفيه أيضا الحشرج حصى يكون في حصى نعله عن ابن السكيت وأنشد
 بيت جيل هذا وقال في باب الواو والياء والحصى بالكسر ما تنشفه الأرض من الرمل فاذا صار إلى صلابة أمسكته فتخفر
 عنه الرمل فتستخرجه ومعه في البيت أني قبلتها أمسكها بمثل شعرها شار بارقة هاشم بامثل شرب السكران من الماء الباردة
 الذي يستخرج من ذلك المكان وقيل ومنه * قوله تعالى * واصحوار رؤسكم * أي يبهض رؤسكم فيتأدى الواجب بادي
 ما ينطلق عليه الاسم وهذا مذهب الشافعي رضي الله تعالى عنه * والظاهر أن الباء فيهن * أي في الامة التي ساقها
 برمت آية الوضوء وغيرها * (للاصاق) وهو معناها الحقيقي المشهور فلا تجعل لغيره الا ثبت لا سيما وقد أنكر ابن
 جني وجماعة ورود الباء للتبعض وتأولو ما يوهه قال ابن قاسم واعترض بعضهم كلام ابن جني وقال هو شهادة على نفي وهي
 غير مقبولة واجب بان الشهادة على النفي ثلاثة أقسام معلومة نحو ان العرب لم تنصب الفاعل وظنية عن استقرار صحيح نحو
 ليس في كلام العرب اسم متمكن آخره واو لازمة قبلها ضمة وشائعة غير مختصرة نحو لم يطلق زيد امرأته من غير دليل فهذا
 هو المراد وكلام ابن جني من الثاني لانه شديد الاطلاع على كلام العرب انتهى قلت وفيه نظر لان غيره من الامة مثبت وهو
 ناف وفي الكشف ان عبد القاهر نقل عن مالك رضي الله تعالى عنه ان الباء في الآية المذكورة صلة أي زائدة للتأكيد
 كما في قوله تنبت بالدهن وقوله ولا تلاقوا أيديكم الى التهلكة أي لا تلاقوا أيديكم ٢٢١ واذا كانت مزيدة وجب مسح الكل

هذا عن بيت صدره * فأمث فاهما أخذ بقرونها * والقرون جمع قرن وهو هنا الخصلة من
 الشعر وفي الصحاح ثلث فاهما بالكسر اذا قبلتها ورجاء الفتح قال ابن كيسان سمعت المبرد
 يشهد فأمث فاهما أخذ بقرونها بالفتح والتزيف السكران اذا تزيف عقله وقيل المحموم الذي
 منع من الماء وقيل الجر تزيف من الماء ومزج بالماء والحشرج بفتح المهملة وسكون الشين
 المجهة حصى في حصى والحصى بالكسر ما تنشفه الأرض من الرمل فاذا صار إلى صلابة
 أمسكته فيحفر عنه فيستخرجه كذا في الصحاح وقال ثعلب عن ابن الاعرابي الكوز الطويل
 العنق الذي لا اذن له الضيق الفم (قوله فالاصل اصحوار رؤسكم بالماء) لان الماء منيل للحدث
 عن الرؤس ثم حذف المزيل وهو الماء وأدخل الباء على غير ما حذفها ان تدخل عليه وهو الرؤس
 (قوله كنواح ريش الخ) فواح أصله فواح جمع ناحية حذف الياء منه للضرورة واللام بكسر
 اللام وتخفيف المثلثة ما حول الاسنان من اللحم والاعده بكسر الهمزة والميم بحر الكحل وفي

قال وما قدمناه وان كان
 فيه عمل بالمجاز الا انه أحوط
 لان فيه الخروج عن
 لعمدة يقيين فكان الاخذ
 به أولى على انان علمنا
 بحقيقة فذلك يوجب
 الاستيعاب أيضا لان
 الماء لا يصاق حقيقة
 وقد الصق المسح بالأس
 وهو اسم لكلمة لا بعضه
 فيقتضي مسح جميع الرأس الى هنا كلامه * وقيل هي في آية الوضوء للاستعانة وان في الكلام حذف فاقول بان مسح
 يتعدى الى المنزل عنه بنفسه * والرؤس من ال عنها الحدث المقدر قيامه به فإمكان القياس ان يتسلط عليها فعل المسح بدون باء
 * والى المزيل بالباء * وهو هنا الماء الذي مسح الرؤس به فالقياس ان يتعدى الفعل المذكور اليه بالباء واذا كان كذلك
 * فالاصل اصحوار رؤسكم بالماء * فحصل قلب بنقل الباء التي كانت داخلية على المزيل الى المنزل عنه وحذف المفعول الآخر
 * ونظيره بيت الكتاب كنواح ريش حمامة نجدية * ومسحت بالثنتين عصف الاغصان * النواحي جمع ناحية لكنه حذف
 الياء تخفيفا للضرورة واللام مكسورة فناء مثلثة هي ما يدخل الاسنان وأصله لثي والماء عوض من الياء والجمع لثات
 ولثي والاعده بكسر الهمزة والميم وسكون المثلثة بينهن * بحر الكحل * يقول ان لثاتك * ايها المرأة * يضرب الى سعة *
 وهو وصف محمود عند العرب * فكانت مسحة اسحق الاغصان وقضية هذا انه فسر العصف بالعصق ولم أقف عليه
 * فقلب معمولي مسح * حيث أدخل الباء على اللثتين وهما الممسوحتان ولم يدخلها على عصف الاغصان وهو الممسوح به وقدر
 بعض الناس كون الباء للاستعانة على وجه يقتضي ان لا قلب ولكن يقتضي الحذف فقال مسح يتعدى الى مفعول بنفسه
 وهو المنزل عنه والى آخر بحر الجر وهو المزيل فيكون تقدير الآية واصحوار أيديكم برؤسكم قلت فجعل الرأس هي الآلة
 لدخول الباء عليها ولا قلب وعلى هذا فليس في الكلام ما يقتضي استيعاب الرأس بالمسح لانه غير مضاف اليها بل اضيف الى
 اليد فلا يلزم مسح كل الرأس وبهذه الطريقة أثبت بعض الحنفية التبعض لا يكون الباء مفيدة له بالوضع

وقيل في شرب من ماء البحر انه ضمن معنى روين فالباء فيه للاستعانة ويوضح ذلك ايضا في شرب من ماء اعباد الله ونحوه يريد شرب التزيف ببرد ماء المشرج فيقد في الآية يروي بها اعباد الله وفي البيت روى التزيف ببرد الماء وقال الزمخشري في شرب من ماء اعباد الله المعنى يشرب من البحر كما تقول شربت الماء بالعسل في فالباء على هذا الاصل اق او للمصاحبة الثاني عشر من المعاني الاربعة عشر في القسم وهي اصل حروفه ولذلك امتازت عن سائر حروفه بثلاثة امور خاصة بجواز ذكر الفعل معها نحو اقسام بالله لتفعلن وغيرهما من احرف القسم يجب معه حذف الفعل نحو والله لا قومن وهذا أحد تلك الامور ودخولها على الضمير نحو بك لا تفعلن وغيرهما من الاحرف القسمية انما يجز الظاهر لا الضمير وهذا هو الامر الثاني واستعمالها في القسم الاستعطاف وهو ما كان جوابه طلبيا وغيرهما من احرف القسم لا يستعمل فيه نحو بالله هل قام زيد أي أسألك بالله مستخفا وهذا هو الامر الثالث ومنه قول الشاعر بربك هل ضمنت اليك ليلى قبيلا الصبح أو قبليت فاها وزاد به ضمهم رابعا وهو ان الباء تكون جارة في القسم وغيره بخلاف واو القسم وتائه فانما لا يجز ان الا في القسم ونقصه ابن قاسم باللام فانما تستعمل جارة في القسم وغيره الثالث عشر بفتح التاء على انه مركب مع عشر وكذا الرابع عشر ونحوه ولا يجوز فيه الضم على الاعراب وذلك انه اذا صيغ موازن فاعل من التسعة فسادونها بمعنى بعض أصله وركب مع العشرة فك فيه أوجه أحدها ان تضيفه الى المركب المطابق له فتقول هذا ثالث عشر ثلاثة عشر والثاني ان تقتصر عليه ٢٢٢ مع البناء على الفتح فتقول هذا ثالث عشر والثالث ان تقتصر عليه وتعرب الاول

مضاف الى الثاني مبنيا فتقول هذا ثالث عشر بضم التاء ملا وهذا الاخير انما يكون مع فقد حرف التعريف اما اذا وجد تعين البناء وامتنت الاضافة لا متناع مثل جاء الغلام رجل اذا تقرر ذلك استبان للوجوب فتح التاء من قولك الثالث عشر الغاية أي انتهاء

الشرح ووقع في المتن ما يقتضي تفسير العصف بالمصق ولم أفهم فيه (قوله وقيل في شرب من ماء البحر انه ضمن معنى روين) قال ابن سيده وعندي انه لما كان شرب من في معنى روين وكان روين يتعدى بالباء عدى شرب بالباء ومثله كثير (قوله في القسم الاستعطاف) قال ابن جني القسم جملة انشائية مؤكدة كدعها لة أخرى فان كانت خبرية فهو القسم انما الاستعطاف وان كانت طلبية فهو للاستعطاف كقوله بربك هل ضمنت اليك ليلى قبيلا الصبح أو قبليت فاها (قوله فالواجبة في نحو احسن زيدا في قول الجمهور ان الاصل احسن زيد بمعنى صار ذا احسن) قال الرضي وهو قول سيديويه ووضف بان الامر بمعنى الماضي مما يعهد بل جاء الماضي بمعنى الامر نحو اتقي امرؤ ربك وان صار ذا كذا قيل ولو كان منه لجاز الحزم بزيدوا ضم بزيدوا بزيادة الباء في الفاعل قليلة والمطر دزيات في المفعول انتهى (قوله واما اذا قيل بانه امر افظاومعنى

الغاية فتكون بمنزلة الى نحو قوله تعالى وقد احسن بي أي الى وقيل ضمن احسن معنى اطفى وان فاني بالباء في صاته كما تقول لطف الله بك والباء على هذا الاصل اق والرابع عشر التوكيد وهي الزيادة فان قلت أنت الضمير مع ان مفاده وهو التوكيد مذكر قلت انه باعتبار الخبر وهو لفظ الزيادة وذلك ان الخبر لما كان في معنى المبتدأ ومسماه جاز اجراء حكمه عليه في التذكير كما في قوله تعالى ذلك الكتاب اذا جعل ذلك مبتدأ والكتاب خبره فانه أخرى فيه حكم الخبر على المبتدأ في التذكير لانه ذكر اسم الإشارة والمشار اليه مؤنث وهو السورة كما جرى عليه حكمه في التأنيث في قولهم من كانت أمك بنصب الام نص عليه في الكشف وفي بعض النسخ وهي الزائدة باعادة الضمير على الباء المؤكدة في زياتم في ستة مواضع أحدها الفاعل وزياتم فيه واجبة وغالبة وضرورة فالواجبة في نحو احسن زيدا في قول الجمهور ان الاصل احسن زيد بمعنى صار ذا احسن ثم غيرت صيغة انما الى الطلب وزيدت الباء اصلا لا لفظا ولم يمت بحيث لا يجوز حذفها الا مع ان وان كقوله وقال نبي المسلمين تقدموا واحبب اليانا أن تكون المقدما ومن كلام الامام على كرم الله وجهه اعز علي أباليقظان ان أرا الضمير بما مجمل لا ومنع صاحب النهاية حذف هذه الباء مطلقا وقال ابن مالك لو اضطر شاعر الى حذف في مثلي احسن بزيد لزمه ان يرفع على مذهب الجمهور وان ينصب على قول القراء وسيأتي تقرير قوله واعلم انه استتصاف مذهب الجمهور من ثلاثة أوجه أحدها استعمال الامر بمعنى الماضي وهو مما يعهد بل جاء الماضي بمعنى الامر نحو اتقي الله امرؤ فعل خير اي ثب عليه والثاني استعمال الفعل بمعنى صار كذا نحو اغد البعير أي صار ذا غدة وهو قليل والثالث زيادة الباء في الفاعل نحو واما اذا قيل بانه امر افظاومعنى

وان فيه ضمير المخاطب مستترا قال الباء معدية مثلها في امر زريدي وليست زائدة كما يقول أولئك الجماعة وهذا هو قول الفراء
وتبعه الزنجشري وابن خروف فاحسن عندهم أمر لكل أحد بان يجعل زيدا احسنا وانما يجعله كذلك بان يصفه بالحسن
فكانه قيل صفة بالحسن كيف شئت فان فيه منه كل ما يمكن أن يكون كما قال وقد وجدت مكان القول داسعة *
فان وجدت لسانا فاقلاقل وهذا معنى مناسب للتجيب بخلاف تقديره بيوه وانما لم يتصرف افعلا وان كان المخاطب به
غير مفرد مذكرا لانه جرى مجرى المثل * والغالب في فاعل كفي * قال ابن قاسم معنى أحسب * في نحو كفي بالله شهيدا وقال
الزجاج دخلت لتضمن كفي * وفي بعض النسخ لتضمن الفعل * معنى اكفف * كانك قلت اكفف بالله شهيدا فليس
المجرور فاعلا في المعنى ولا الباء زائدة * وهو * أي ما قاله الزجاج في ذلك ٢٢٣ * من الحسن يمكن * رفيع * ويصح
قولهم اتق الله أمر وفعل

خبر ارب عليه أي ليتق
وليضعل * فاستعمل
الماضي هنا بمعنى الامر
كافي كفي من كفي بالله شهيدا
على قول الزجاج * بدليل
جزم بيب * ولولا أن
ماس * في عليه في معنى
الامر لم يكن لجزمه وجه
كما أنك لو قلت مخبرا قام
زيد لم يجز أن تقول اكرمه
بالجزم على أنه جواب
وتقول ليقيم زيدا كرمه
بالجزم * ويوجب * أي
يوجب المصير إلى ما قاله
الزجاج من أن كفي ضمن
معنى اكفف * قولهم
كفي بهند بترك التاء *
التي يوثق بها لتأنيث
الفاعل فانه لولا أن الفعل
هنا بمعنى الامر لقيس
كفت بهند ولا يقال * فان
احتج * لترك الاتيان
بعلامه التأنيث

وان فيه ضمير المخاطب مستترا ذهب الفراء والزنجشري وابن خروف إلى أن أحسن زريدي أمر
بإستدعاء التجيب من المخاطب مسند إلى ضميره وذهب ابن كيسان إلى أن المخاطب ضمير الحسن
فكانه قيل أحسن يا حسن زريدي وعبرة المصنف هنا صالحة لها (قوله ويصح قولهم اتق الله
أمر وفعل خبر ارب عليه أي ليتق وليضعل) الظاهر أن الفعل تفسير لفعل خير أو بر عليه أنه
صفة للذكر قبله ويقتنع في الصفة أن تكون طلبية فكان على المصنف أن لا يذكر فعل خيرا
كما فعل غيره أو يذكره ولا يفسره بما يدل على الطلب أو يذكره ويعطفه على اتق كما ذكره
كذلك في الباب الثاني في الجملة التفسيرية كافي بعض النسخ ههنا والجواب أن فعل ليس
صفة للذكر قبله وانما هو مسند إلى المصنف لطلب فعل الخير من المرء ولو سلم فهو صفة على ضمائر
القول ويجوز في الطلب أن يكون كذلك (قوله ويوجب قولهم كفي بهند بترك التاء) أي يوجب
ما قاله الزجاج من أن كفي متضمن معنى اكفف ترك تأنيث كفي إذا كان المجرور بالباء مؤنثا
حقيقيا كما لا يوثق اكفف إذا كان المجرور بالباء بعده مؤنثا حقيقيا (قوله فان احتج بالفاصل
فهو مجوز لا موجب) احتج بضم المثناة الفوقية مبنى للفعل يعني فان قيل ترك التأنيث في
كفي بهند بالفاصل لا يتضمن كفي معنى اكفف أجيب بان ترك التأنيث من الفعل لا جـل
الفاصل غير واجب وتركه من كفي بهند واجب فلا يكون ترك التأنيث من كفي بهند بالفاصل
وانما قلنا أن ترك التأنيث من الفعل للفاصل غير واجب لقوله تعالى وما تسقط من ورقة إلا
يعلمها أو قوله تعالى وما تخرج من ثمرة من أكامها بتأنيث الفعل فيه * مامع الفاصل (قوله فان
عورض بقولك احسن بهند فالتاء لا تلحق صيغ الامر) يعني فان قيل ما استدلت به على أن
ترك تأنيث الفعل للفاصل غير واجب معارض بما يدل على أنه واجب وهو قولك احسن بهند
فانه يجب ترك التأنيث منه وما ذاك إلا للفاصل فيكون ترك التأنيث للفاصل واجبا أجيب باننا
لا نسلم أن وجوب ترك التأنيث من احسن بهند الفاصل وانما هو لولا صبغة الامر لا تقبل التاء
ولو كان معناها الخبر فقوله فالتاء لا تلحق صيغ الامر جواب عن قوله فان عورض وفي الشرح
تقرر المارضة ان يقال ما دعيتموه من أن الفاصل يجوز ترك التأنيث ولا يوجب معارض
بقولك احسن بهند فان احسن بمعنى الماضي والباء فاصلة والتأنيث ممنوع فثبت أن الفاصل قد

بالفاصل * أي بوجود الفاصل وهو الباء الزائدة * فهو مجوز لا موجب بدليل * وما تسقط من ورقة وما تخرج من ثمرة *
بتأنيث الفعل مع وجود الفاصل وهو من الزائدة فدل ذلك على بطلان الاحتجاج بالفاصل في كفي بهند إذا التأنيث فيه ممنوع
والفاصل لا يمنع * فان عورض * هذا الذي رددنا به من أن الفاصل يجوز ترك التأنيث ولا يوجب * قولك احسن بهند * فان
احسن بمعنى أحسن الذي هو فعل ماض والباء فاصلة والتأنيث ممنوع فثبت أن الفاصل قد يوجب ترك التأنيث في بعض
الصور فليكن كفي بهند من هذا القبيل * فالتاء التي تدخل للدلالة على تأنيث الفاعل لا تلحق صيغ الامر وان كان
معناه الخبر * فلذلك امتنع التأنيث في احسن بهند رعاية لصيغة الامر وهذا بخلاف كفي بهند فان الفعل فيه ماض فلا مانع
من لحاقه باللامه ولو كان معناه الخبر

وقال ابن السراج الفاعل في نحو وكفى بالله شهيد البس الاسم الظاهر وانما هو ضمير الاكتفاء في قولك كفى ضمير يعود الى الاكتفاء المفهوم من المقام في وصحة قوله موقوفة على جواز تعلق الجار بضمير المصدر وهو كذا قال غير المصنف قات وهو ممنوع لجواز كون الجار متعلقا على قوله محذوف لا بضمير المصدر والمعنى كفى هو أي الاكتفاء في حال كونه ملتبسا بالله وهو أي تعلق الجار بضمير المصدر في قول الفارسي والرماني أجازا ضروري بزيادة حسن وهو بفتح وفتح واستدلا على ذلك بقول زهير وما الحرب الا ما علمتم ودقم وما هو عن ابالحديث المرحم وأجاز الكوفيون اعماله في الظرف وغيره نظر الى ان الضمير هو مفسره بحسب المعنى والمفسر يعمل فكذا المفسر فيجوز عندهم ضمير بك بزيادة حسن وهو عمر اقبج وضمير بك عمر اولم أنف لذا على شاهد في موضع جهوز البصر بين اعماله مطلقا أي سواء كان المعمول ظرفا أو غيره لحصول الضمف بالا ضمار من جهة زوال حروف الفعل التي كان عمل المصدر بسبب وجود هاتيه فيشبهه الفعل حينئذ و بزوال حروفه بالا ضمار زال التشبيه فامتنع العمل وقالوا أي قال الذين ذهبوا الى ان فاعل كفى ترادفيه الباء غالبا ومن مجي فاعل كفى هذه في نحو وكفى بالله شهيدا مجردا عن الباء قول صحيح بالسين والحاء المهملة وكانه تصغير ترخيم وهو الاسود كفى الشيب والاسلام لامرناهما وكان الجارى على الغالب ان يقال كفى بالشيب وكان المصنف لم يرضه ولذلك عبر بقالوا ووجه ذلك أي تجريد فاعل كفى في قول صحيح من الباء على ما اخبرناه من ان الباء في كفى بالله غير زائدة وانما جاءت ليكون كفى بمعنى اکتف به أي ان صحيم لم يستعمل كفى بمعنى اکتف وانما استعملها

بمعناها الاصلية متضمنة لمعنى اکتف فلذلك لم تدخل الباء على الفاعل ولا تزداد الباء في فاعل كفى الذي بمعنى أجزأ وأغنى وكان هذا هو معناها الاصلية قبل الضمير فهي في بيت صحيح مستعملة بهذا المعنى أي أجزأ الشيب ولا التي أي ولا تزداد الباء ايضا في فاعل كفى التي بمعنى وفي أي

يوجب ترك التأنيت في بعض الصور فليكن كفى به من هـ هذا القليل اه وأقول المعارضة مقابلة دليل بدليل يمانع مدلول الدليل الاول وهي متحققة على تقريرنا لا على تقرير الشارح اللهم الا ان نحل المعارضة على معناها اللغوية دون الاصطلاح الجدل (قوله وقال ابن السراج الفاعل ضمير الاكتفاء وصحة قوله موقوفة على جواز تعلق الجار بضمير المصدر) ابن السراج هو أبو بكر محمد بن السري بن سهل أخذ الادب عن أبي العباس الميرد وغيره وأخذ عنه السيرافي والرماني وغيرهما توفي في ذي الحجة سنة ست عشرة وثلاثمائة وفي الشرح لا نسلم ذلك لجواز كون الجار متعلقا محذوف لا بضمير المصدر والمعنى كفى هو أي الاكتفاء في حال كونه ملتبسا بالله وأقول قد سبقه ابن الصائغ الى ذلك وعبارته لا نسلم توقف الصحة على ذلك لجواز ان تكون الباء للحال (قوله صحيح) هو بفتح مهملةين تصغيرا صحيح بمعنى أسود تصغير ترخيم (قوله فهذا امالسهو عن شرط الزيادة) أي اسهو عن لم ينته عليه من شارحي كلامه (قوله وصرفه لا ضرورة اذ فيه العدل والعلمية كعمر) في الشرح يصح كون اذ متعلقة بالفعل المقيد بالعلية

المذكورة

منع في الاولى وهو التي بمعنى أجزأ وأغنى في متعدية لواحد كقوله قليل منك يكفيني ولكن قليل لا يقال له قليل أي قليل منك يجزيني ويعينني والثانية وهي التي بمعنى وفي متعدية لاثنين كما ان وفي كذلك تقول وقته الشراى منعه اياه كقوله تعالى وكفى الله المؤمنين القتال وقوله تعالى فسيكفيكم الله ووقع في شعر المتنبي زيادة الباء في فاعل كفى المتعدية لواحد قال كفى نعلنا غرابانك منهم * ودهر لان أمسبت من أهله أهل أي أجزأ نعلنا غرابا كونك منهم أغناهم ذلك ولم أر من انتقد عليه ذلك فهذا أي الذي فعلوه من ترك الانتقاد عليه امالسهو عن شرط الزيادة في الباء في فاعل كفى وهذا يقتضي ان الترادف فيه الا اذا كان قاصرا وفيه نظروا ظاهر كلام ابن عصفور انه متعد حيث قال في المقرب والباء تكون زائدة في خبر ما وليس وفي فاعل كفى أو لجمعاهم هذه الزيادة من قبيل الضرورة كما سيأتي أو لتقدير الفاعل غير مجرور بالباء وثمل رهط الممدوح أي قومه وقبيلته وهو بطن من طي في بياض مشددة مكسورة بعد الطاء المهمة المفتوحة وهززة في الآخر وصرفه للضرورة اذ فيه العدل والعلمية كعمر مر واذ يصح ان يكون متعلقا بالفعل المقيد بالعلية المذكورة ويحتمل تعلقه محذوف أي وهو ممنوع من الصرف وفي المحكم خلاف ما قاله المصنف قال فيه وبنو ثعلب بطن وليس به مدلول اذ لو كان كذلك لم يصرف ودهر مرفوع عند ابن جني بتقدير وليفخر دهر وأهل صفته له بمعنى مستحق واللام متعلقة باهل لسانيه من معنى الوصفية ووجود ابن الشجري في دهر ثلاثة أوجه أحدها على تقدير رفعه ان يكون مبتدأ حذف خبره أي دهر مستحق

لكونك من أهله **في** يفخر بك ويصح الابتداء بالذكر **في** لقربه من المعرفة بسبب تخصسه **في** دلالة قد وصف بأهل **في** فهو تحو له بمؤمن خير من مشرك **في** والثاني كونه معطوفاً على فاعل كفي **في** بان الباء زائدة في الفاعل **في** أي أي أنهم فخرُوا بكونه منهم فخرُوا بزمانه انضارة أيامه **في** أي حسنها وورثتها **في** وهذا وجه لا حذف فيه والثالث ان تحجره بعد ان ترفع فخر على تقدير كونه فاعل كفي والباء متعلقة بفخر لا زائدة وحيداً نذير الدهر بالعطف **في** على مجرور الباء **في** ويقدراً أهل خبر الموحذوف **في** والمعنى على هذا الوجه الثالث كالمعنى على الوجه الثاني سواء **في** وزعم **في** أبو العلاء **في** المعري **في** بتشديد الياء نسبة إلى المعرفة بفتح الميم والعين المهملة والراء المشددة وهي بلدين جاء وحلب من أرض الشام ويقال لها معرة النعمان **في** ان الصواب نصب دهر بالعطف على ثعلب أي وكفي دهر أهو أهل لان أمسيت من أهله انه أهل لكونك من أهله ولا يخفى ما فيه من التعسف وشرحه انه **في** أي ان الشاعر **في** عطف على المفعول المتقدم وهو ثعلب والفاعل المتأخر وهو انك منهم منصوباً وهو فوعا وهادهر او ان ومعمولاها وما تعلق بخبرها ٢٢٥ ثم حذف المرفوع المعطوف اكتفاء بدلالة المعنى **في** وهذا

لا يتمشى على قول البصريين فاطمة ولا الاكثرين من غيرهم فانهم لا يجوزون حذف الفاعل **في** وزعم الربيع **في** بفتح الباء **في** أن النصب بالعطف على اسم ان وان أهل عطف على خبرها **في** والتقدير وكفي ثعلب فخر ان دهر أهل لكونك من أهله **في** ولا معنى للبيت على تقديره **في** كما رأيت وقد يقال بل له معنى فان دهر اذا تأهل لوجوده فيه كان هذا شرفاً لذلك الدهر ولا شك انه من ثعلب فحصل الفخر للقبيلة من حيث ان واحداً منها تشرف الدهر بان أصبح تشرف الدهر بان أصبح أهلاً لوجوده فيه فتأله

المذكورة وكونها متعلقة بمحذوف أي وهو ممنوع من الصرف يعني ولا يصح كونها متعلقة بصرفه مع قطع النظر عن قيده لان الصرف لا يكون للعدل والعلمية ثم في الشرح وفي المحكم خلاف ما قال المصنف وهو بنو ثعلب بطن وليس بعدول اذ لو كان كذلك لم يصرف (قوله أي أنهم فخرُوا بكونه منهم وفخرُوا بزمانه) هذا التفسير يشعر بتعلق الباء في البيت بفخر او هو ليس كذلك فالاولى ان يقول أي أنهم هم أجزأهم من جهة الفخر كونه منهم وزمانه الذي هو فيه (قوله وشرحه) أي شرح ما زعمه المعري وهو مبتدأ خبره انه عطف وكل من المنصوب في انه والمرفوع في عطف عائذ على المعري والفاعل مجرور عطف على المفعول ومنصوباً بمفعول عطف وان ومعمولاها عطف على دهر وكلاهما تنفسير لمنصوباً وهو فوعا الاول للاول والثاني للثاني أو ان هذه مع معموليه او ما تعلق بخبرها محذوفة من البيت للعلم بها (قوله وزعم الربيع) هو على ابن عيسى بن الفرج بن صالح البغدادي المنزل الشيرازي الاصل اشتغل ببغداد على السيرافي ثم خرج الى شيراز فقرأ على أبي علي الفارسي عشرين سنة ثم رجع الى بغداد ولد سنة ثمان وعشرين وثلاثمائة وتوفي سنة عشرين وأربعمائة ببغداد والربيع بفتح الراء والموحدة نسبة الى ربيعه (قوله ولا معنى للبيت على معنى تقديره) في الشرح وقد يكون له معنى فان دهر اذا تأهل لوجوده فيه كان هذا شرفاً لهذا الدهر ولا شك أنه من ثعلب فحصل الفخر للقبيلة من حيث ان واحداً منها تشرف الدهر بان أصبح أهلاً لوجوده فيه (قوله ألم يأتيك والانباء تنمى الخ) الانباء جمع نبا وهو الخبر وتنمى ترفع وتنقل والابون بفتح اللام ذات اللين من الشاة والابل (قوله مهـ مالى الليلة الخ) السربال القميص أو الدرع أو كل ما لبس على البدن وسيدكر المصنف هذا البيت عند الكلام على مهـ ما وبذكر نفسه به (قوله ابن الضائع) بالضاد المعجمة والعين المهملة وقد تقدمت ترجمته (قوله والمسئلة من باب الاعمال)

٢٩

ن ل

و

والضرورة **في** أي وزيادة الباء التي هي الضرورة **في** كقوله ألم يأتيك والانباء تنمى * بساقت لبون بنى زياد **في** الانباء جمع نبا وهو الخبر وتنمى ترفع وتنقل والابون بفتح اللام ذات اللين من الشاة والابل **في** وقوله مهـ مالى الليلة مهمالية * أودى بنعلى وسرباليه **في** وهذا بيت واحد من السريع مقفى من عروضه الاولى المطوية المكسوفة وضربها الثاني المائل لها ووزن كل منهما فاعل كقوله هاج الهوى رسم بذات الغضا * مخلوق مستهم محمول وفي الصحاح السربال القميص وفي القاموس السربال القميص أو الدرع أو كل ما لبس **في** وقال ابن الضائع **في** بالضاد المعجمة والعين المهملة **في** في الاول ان الباء متعلقة بتنمى **في** وهو بفتح حرف المضارعة من غيت الحديث اذا أسندته ورفعته **في** وان فاعل يأتى مضمر وان المسئلة من باب الاعمال **في** ويعرف بباب التنازع وهذا انما يتمشى على قول البصريين القائلين بأنك اذا علمت الثاني وكان الاول يطلب العمل على جهة الفاعلية فانك تضمم الفاعل في الاول والكوفيون يمنعون من الاعمال على هذه الصورة لما يلزم عليه من الاضمار قبل الذكر لكن الكسائي يقول بحذف الفاعل والفراء يضمه

مؤخره منفصلا كما يجب في محله ان شاء الله تعالى وذكر المصنف في الباب الثاني حيث تكلم على الجملة الاعتراضية احتمال كون البيت من باب التنازع وان الثاني اعمل بعد ان ذكر احتمال كون الباء زائدة في الفاعل قال والمعنى على الاول يعنى احتمال زيادة الباء اوجه اذا انباء من شأنها ان تسمى بهذا وبغيره وقال ابن الحاجب في البيت الثاني الباء معدية لا زائدة كما تقول ذهب بن علي فجعل اودى بمعنى ذهب وأما على القول بالزيادة فعناء هلاك على ما صرح به اللغويون ومافله ابن الحاجب محتمل ولم يتعرض لشرح الفاعل ما هو وهو لا ذكر في علم يعود ذلك الفاعل اذا قدر ضمير اى اودى ويصح أن يكون التقدير اودى هو وليس هذا الضمير البارز هو الفاعل المستتر ولكنه توكيده أى مودى فالضمير راجع الى ما يقتضيه الفاعل من المحل الذى قام هو به أى ذهب ذاهب كاجاء في الحديث لا يرزى الزانى حين يرزى وهو مؤمن ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن أى ولا يشرب هو أى الشارب اذ ليس المراد ولا يشرب الزانى فيتمتع الوعيد بن جمع بين وصفى الزنا وشرب الخمر فلا يعود الضمير المستتر في شرب الى الزانى بخصوصه بل الى الشارب من حيث هو زانيا كان أو غير زان وهو الثاني مما تزايد فيه الباء المفعول وزادتها معه غير مقيدة مع كثرتها انص عليه ابن قاسم في الجنى الدانى وأهل المصنف التنبية على ذلك ونحو ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة ونحو وهو هزى اليك بجذع النخلة ونحو من كان يظن ان لن ينصره الله أى لن ينصر الله رسوله في الدنيا والآخرة فلم يمد بسبب أى جبل الى السماء أى سماء بيته ثم ايقطع أى ليحقق به وسعى الاختناق قطع لان الخنثى يقطع نفسه بحبس مجاريه فلينظر هل يذهب كيد ما يغيظ أى فليصور في نفسه انه ان فعل ذلك فهل يذهب نصر الله الذى يغيظه ونحو ومن يرد فيه أى في المسجد الحرام ٢٢٦ وبالحداد بظلم والحداد الدول عن القصد فالتقدير في هذه الآيات

ولا تلقوا بأيديكم وهزى اليك جذع النخلة فلم يمد سببا ومن يرد فيه الحداد ونحو ففقطق مسحا بالسوق أى مسح السوق مسحا وقد تقدم انه قيل بزيادة الباء في آية الوضوء ويجوز ان

يعنى من باب التنازع وذلك أيضا على قول البصريين ان الاول اذا كان يطلب فاء لا والثاني مفعولا وأعمل الثاني بضمير الفاعل في الاول وأما الكوفيون فالكسائي يقول مثل هذه المسئلة يحذف الفاعل والقراء يقول باضماره منفصلا مؤخره والباقون منهم يحيلونها (قوله نضرب بالسيف وزجوا بالفرج) قبله نحن بنوضبة أصحاب الفلج وضبة هو اذ عم تخمين مر والفلج الظفر والفوز لم يحك صاحب الصحاح فيه غير سكون اللام وفي الشرح فيجتمل أن يكون الشاعر فصحها اتباعا لفتح الفاء للضرورة (قوله سودا المحاجر لا يقران بالسور) وهذا مجزئ صدره * هن الحرائر لربات أخجرة * وقد تقدم الكلام عليه

تكون صفة أى مسح مسحا واقعا بالسوق فالباء على هذا غير زائدة في ونحو قوله نحن بنوضبة أصحاب الفلج * نضرب بالسيف وزجوا بالفرج وضبة علم على رجل وهو ابن اذ عم تخمين مر والظاهر ان المراد بالفلج في البيت الظفر والفوز لكن لم يحك صاحب الصحاح فيه غير سكون اللام فيجتمل ان يكون الشاعر اتبعه فتحمة الفاء للضرورة (الشاهد في الباء الثانية) وهى الجارة للفرج اذ المعنى وزجوا بالفرج فاما الاولى وهى الداخلة على السيف فلا استعانة بها مثلها في كذب بالقلم ونحو قوله * تلك الحرائر لربات أخجرة * سودا المحاجر لا يقران بالسور * الاشارة بتلك الى النسوة المذكورات في البيت قبل هذا يامه وهو صلى على عزة الرحمن وابنتها * لبنى وصلى على خالاتها الاخر والحرائر جمع حرة بضم الحاء المهملة وهى الكريمة وضد الامة والاخرة جمع خمار بكسر الخاء الموحدة وهو ما تستربه المرأة رأسها وفى القاموس وكل ما ستر شيئا فهو خمار والمحاجر جمع محجر بكسر الجيم وهو محجر العين والمراد به ما يمد دمن النقياب والسور جمع سورة قال صاحب الكشف والسورة الطائفة من القرآن المترجمة التى أقلها ثلاث آيات وهذا تفسير لسورة القرآن والافا سورة أعم بدليل قولهم ان من سور الانجيل سور الامثال وما قبل من ان الكتب المنزلة على الانبياء سورة مترجمة للسور ومعنى قوله المترجمة المسماة باسم سورة الفاتحة وسورة البقرة وبه يقع الاحتراز عن عدة آيات من سورة كالعشر والحزب ولا يرد مثل آية الكرسي لانه مجرد اضافة لتسمية وتلقب وقوله التى أقلها ثلاث آيات تنبيه على ان أقل ما يتألف منه السورة ثلاث آيات لا قيد في التعريف اذ لا يصدق على شئ من السور انها طائفة مترجمة أقلها ثلاث آيات وفيه تأمل كذا في حاشية التفات رافى وقول الشاعر لا يقران صفة ثانية لربات أخجرة والمراد وصف تلك النسوة بأنهن كرىمات في العرب لامن نساتهن البدويات

اللائي يقرأن القرآن وهو قيل ضمن تلقوا معنى تفضوا كما يقال افضى بيده الى الارض اذا من يبطن راحته في سجوده وسكت المصنف عن تخريج وهزى اليك بجذع النخلة وتخرج فلما دسبب الى السماء فاما هذه الثانية فلم أر من تعرض الى كون الباء فيها غير زائدة وأما آية مريم في الكشف والباء في بجذع النخلة صالحة للتأكيده كقوله ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة أو على معنى افعلى الهزبه كقوله يخرج في عراقها نصلي قلت يعني بالوجه الثاني انه نزل هزى مع كونه متعديا منزلة اللازم للباء لغة نحو فلان يعطى ويمنع ثم عدى كما عدى اللازم كقوله وان يعتذر بالمثل من ذى ضرورها * الى الضيف يخرج في عراقها نصلي أى يفعل الجرح في عراقها وعن المبرد ان رطباً مفعول به والعامل هزى والمعنى وهزى اليك بجذع النخلة تساقط عليك فالباء للاستعانة لا مزيدة ولا ينفى ان اعمال تساقط أولى من اعمال هزى لما يلزم من تأخر ما في خبر الامر عن جوابه ولانه خلاف الظاهر وهو ضمن يرد في ومن يرد فيه بالحاء بمعنى يرمي فعدى بالباء كما في قولك هممت بالامر اهم به وهو ضمن يزوج في قوله ونزجو بالفوج بمعنى نطمع في معناه بالباء الظرفية كما تقول طمعت بكذا أى طمعت فيه وقد تقدم ان المصنف ادعى في حواشى التسهيل انه ان ثبت استعمال الباء للظرفية المجازية كان متوقفاً على السماع عليه وهو ضمن يقرأن في قوله لا يقرأن بالسور بمعنى يقرآن ويتبركن في فعدى بالباء الى للاصاق ويرقن بكسر القاف يقال رقاها يرقه اذا عوده وهو انه يقال قرأت بالسورة على هذا المعنى وهو معنى التبرك أى تبركت بالسورة ولا يقال قرأت بكاتبك حيث لا يكون المخاطب ٢٢٧ عن تبرك به في الفوات معنى التبرك

في ان المفتوحة الخفيفة (قوله وقيل ضمن تلقوا معنى تفضوا) في الشرح وسكت عن تخرج وهزى اليك بجذع النخلة وتخرج فلما دسبب الى السماء فاما هذه فلم أر من تعرض الى كون الباء فيها غير زائدة وأما آية مريم في الكشف والباء في بجذع النخلة صالحة للتأكيده كقوله ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة أو على معنى افعلى الهزبه كقوله يخرج في عراقها نصلي * يعني انه نزل هزى مع كونه متعديا منزلة اللازم كقوله وان يعتذر بالمثل من ذى ضرورها * الى الضيف يخرج في عراقها نصلي أى يفعل الجرح في عراقها (قوله ثبت فؤادك الخ) يقال تبلة الحب بمنزلة الحب بمنزلة فويدة فويدة وابته أى اسقمه وأفسده والفؤاد القلب وقيل باطنه وقيل غشاؤه والخريدة بالحاء المجبة والدال الماهمة الحسنة من النساء وقيل العذراء وتسق بالسبن المهملة والقاف وفتح أوله اوضعه والمراد بالضجيع الذى يضجع جنبه على الارض مع تلك الخريدة ويروى تشبى بالشبن المجمة والقاف والمراد على هذا بالضجيع المضجع من مرض المحبة وعليه فالباء غير

فيه قاله السهيلي وقيل المراد في الآية الاولى لا تلقوا انفسكم الى التهلكة بأيديكم فحذف المفعول به والباء لالة كافي كتبت بالقلم أو المراد بسبب أيديكم كما يقال لا تنفسد أمرك برأيك فالباء على هذا السببية وهو كثرت زيادته في مفعول عرفت ونحوه مما يتعدى الى واحد كملت التي بمنائها

وسمعت تقول عرفت يزيد وعلمت به وسمعت بحال عمرو وهو قلت في زيادته في مفعول ما يتعدى لاثنتين كقوله ثبت فؤادك في المنام خريدة * تسقى الضجيع يبارد بسام * تبلة بمنزلة فويدة فويدة أى أفسدت أى أفسدت قال الجوهري يقال تبلة الحب وأبته أى أسقمه وأفسده والفؤاد القلب على المشهور وقيل هو باطن القلب وقيل غشاؤه والخريدة من النساء هى الحية وقيل العذراء وخاؤها مجمة ودالها مهملة وتسق بالسين المهملة والقاف وفتح أوله وهو الذى يضجع جانبه على الارض الى جانبها قلت ويمكن أن تكون الباء في هذا البيت للاستعانة مثل سقيته بالقدر والمراد بالبارد البسام الثغور والمفعول الثاني محذوف أى تسقى الضجيع ريقها يبارد بسام وأما على ما قاله المصنف فتكون الباء زائدة داخلية على ثانى المفعولين أى تسقى الضجيع يبارد بسام وفيه نظر لان المراد بالبارد الثغور بدليل وصفه ببسام وهو لا يسقى لكن لا يجوز أن يكون على حذف مضاف وعليه في البيت زيادة ونقص باعتبار الباء المضاف وفي شرح الحاجة للرضى ان الباء تزداد قياساً في مفعول علمت وعرفت وجهات وسمعت وسمعت واحسنت فجعلها قياساً فيما ادعى المصنف فيه الفة بالنسبة الى سقيته وهو قد زيدت في مفعول كفى المتعدية لواحد ومنه الحديث كفى بالمرء اثماً ان يحدث بكل ما سمع وقوله بالرفع عطف على المبتدأ المتقدم وهو الحديث وهو كفى بنا فضلاً على من غيرنا * حب النبي محمد ايانا أى فكفنا بما يعنى أجزانا واغما بنا ومن امام موصوفه نحو مررت بن محبوب لك والمعنى في البيت على فريق غيرنا واما زائدة على رأى من جوزة وهو قيل اغماهى أى الباء في البيت زائدة في الفاعل وحسب بدل اشتمال على المحل وتقل هذا القول ابن قاسم عن ابن أبي العافية وهو قال أبو الطيب

في المتأني كفي بحسبى نحو لاني رجل * لولا مخاطبتي اياك لم تترني * فزاد الباء في مفعول كفي المتعدية الى واحد والحوال
 بضم النون والحاء المهملة الهزال واقي بضمير الحضور في صفة رجل مع ان طريقه الغيبة اذ هو اسم ظاهر لكونه مسنداً الى
 ضمير الحاضر من قوله انني ومثله يجوز فيه الامر ان نظر الى الخبر عنه والى الخبر تقول انارجل قت وأنارجل قام في الثالث
 من محال زيادة الباء في المبتدأ وذلك في قولهم بحسبك درهم * وانما مثل بدرهم المذكور ليكون المثال مما اتفق فيه على زيادة
 الباء في المبتدأ والافلو مثل بالمعرف نحو بحسبك زيد لكان محل الزيادة مختلفاً فيه هل هو خبر كما يقول ابن مالك أو مبتدأ كما
 يقول غيره * وخرجت فاذا بزيد وكيف بك اذا كان كذا * اذا المعنى خرجت فاذا بزيد وكيف أنت اذا كان كذا * ومنه عند
 سيبويه * قوله تعالى فسنبصر ويبصرون * أي بكم المفتون * أي بكم المجنون لانه فتى أي محن بالجنون * وقال ابو الحسن *
 الاخفش * أي بكم متعلق باسمه متقرا ومخدوف مخبر به عن المفتون * فليست الباء فيه كما قال سيبويه * ثم اختلف * على قول
 الاخفش * في تقييد المفتون بمصدر بمعنى الفتنة * ومجى صيغة مفعول للمصدر لم يثبت سيبويه وأثبتته غيره مع الاعتراف
 بقلته كالمصدر بمعنى العسر والميسر والمجود بمعنى الجلد والموضوع بمعنى الوضع والمرفوع بمعنى الرفع والمعقول
 بمعنى العقل * وقيل الباء ظرفية * والمفتون اسم مفعول لامصدر * أي في أي طائفة منكم المفتون * وقضية هذا ان الباء على
 القول الاول وهو جعل المفتون ٢٢٨ مصدر اجنى الفتنة ويحتمل أن تكون للسببية أو للاصاق على ذلك القول

فأمله في تنبيهه من الغريب
 انما زيدت فيما أصله المبتدأ
 وهو اسم ليس بشرط أن
 يتأخر الى موضع الخبر
 وكان السر في ذلك انه
 حينئذ يكتسب شبه بالخبر
 من حيث الصورة بسبب
 حاله في محله فيجسر ذلك
 على زيادة الباء فيه كما تراد
 في الخبر * كقراءة بعضهم
 ليس البربان تولوا نصب
 البر وقوله
 أليس عجيباً بأن الفتى *

زائدة وفي الشرح وفيما قاله المصنف نظراً لان المراد بالبارد النحر بديال وصفه ببسام
 وهو لا يسقى لكن يجوز ان يكون على حذف مضاف وعليه في البيت زيادة وثق بصواب
 الباء والمضاف اه * وأقول بل المراد بالبارد الريق وبسام وصف له بصفة محله وهو النحر
 عكس ما قيل في نهر جاران جاربوا وصف للنهر بصفة الحال فيه (قوله كفي بحسبى نحو لاني) الخ
 في الشرح أقي بضمير الحضور في صفة رجل مع ان طريقه الغيبة لكونه مسنداً الى ضمير
 الحاضر من قوله انني ومثله يجوز فيه الامر ان نظر الى الخبر عنه والى الخبر نقول انارجل قت
 وأنارجل قام (قوله الرابع الخبر وهو ضربان غير موجب فيمنع من نحو ليس زيد بنعائم) في الشرح
 لومثل بنحو أليس الله بكاف عبده لكان أولى جرباً على عادته في عدم العدول عن الآيات ما وجدت
 وأقول انما لم يثبت له لانه لقائل ان يقول انه موجب بناء على ان الهمزة لا تنكسر أرى النفي ونفي
 النفي اثبات (قوله ومنه كها بشئ يستطاع) هذا عجز بيت صدره * فلا تطمع أبيت اللعن فيها *
 وقبل هذا البيت أبيت اللعن ان سكاك علق * نفيس لا يعار ولا يباع
 وأبيت اللعن تحية الملوك في الجاهلية ومعناه أبيت ان تأتي من الامر ما يلعن عليه وسكاك

يصاب ببعض الذي في يديه * الفتى بالقصر الشاب والسخى الكريم وبالمد الشباب * والرابع * من مواضع
 الزيادة * الخبر وهو ضربان غير موجب فيمنع من دخول الباء الزائدة عليه وظاهر هذا العموم فيشمل خبر الفعل
 الناصخ المنفي كقوله وان مدت الايدي الى الزاد لم أكن * بأعجازهم اذ أشجع القوم أعجل قال ابن قاسم وظاهر كلام
 بعضهم ان هذا يجوز القياس عليه * بنحو ليس زيد بنعائم * ولو مثل بنحو أليس الله بكاف عبده لكان أولى جرباً على عادته في
 عدم العدول عن الآيات * وما الله بغافل * والظاهر انه لا فرق بين ما الحجازية وما التميمية في ذلك وسيأتي فيه كلام
 * بنحو * قولهم لا خير بخير بعده النار اذ الم تحمل * الباء * على الظرفية * وحملها على ما في ذلك هو الظاهر كما قال الرضي
 وكان الاولى التمثيل لذلك بما هو متعين فيه كقوله * وكن لي شفيعاً يوم لا ذو شفاعة * بنحو فتيل لا عن سواد بن قارب
 والفتيل ما في شق النواة وما قلته بين أصابعك من الوسخ وهو موضوع موضع المصدر في قولك ما أغنى فلان عن فلان
 فتيلاً أو ما أغنى غداً حقيراً فكيف يغني غناء منتفع به * وموجب فيتوقف على السماع وهو * أي القول بزيادته فيه موقوفة
 على السماع * قول الاخفش ومن تابعه * والجمهور لا يجوزون زيادتها في الخبر الموجب أصله ولا يثبتون سماعه
 * وجعلوا * أي الاخفش ومتابعوه * منه * أي من هذا القسم قوله تعالى والذين كسبوا السيئات جزاء سيئة بمثلها
 وقول الجاهلي * فلا تطمع أبيت اللعن فيها * * ومنه كها بشئ يستطاع * والظاهر ان الواحالية ودوال حال اما
 فاعل تطمع أو مجرور في ولا تكون عاطفة لما يلزم عليه من عطف الخبر على الانشاء

هو الاولى تعليق بمثلها باستقرار محذوف هو الخبر **وقد** صرح المصنف في الباب الثاني حيث تكلم على جعل الاعتراف بأن الظاهر ان الذين ليس مبتدا بل هو معطوف على الذين الاولى أي للذين أحسنوا وزيادة للذين كسبوا السيئات جزاء سيئة بمثلها وذلك من العطف على معمولي عاملين عند الاخفش وعلى اضممار الجار عند سيبويه والمحققين ورجحه بأن الظاهر ان الباء في مثلها متعلقة بالجزء او يكون جزاء عطف على الحسنى فلا يحتاج الى تقدير فبين اختياريه تعارض **وقوله** تعليق بمثلها بالمعنى ومنعكها بشئ ما يستطاع **وأجاز** ابن جني الوجهين فقال هي زائدة والمعنى ومنعكها بشئ يستطاع أي أمر مطاق غير باهظ أي فله عنه ولا تعلق فكرك بها ويجوز ان يريد ومنعكها بمعنى من المعاني مما يستطاع وذلك المعنى اما غلبة ومعارضة لك أو فداء تقديمها به منك فيكون المعنى قريبا من الاول الا أنه ألين جانباً منه فالباء على هذا متعلقة بنفس المصدر ومن صلته قال ويجوز أيضاً ان تكون متعلقة بنفس يستطاع أي يستطاع بمعنى من المعاني ويقدر عليه **وقال** ابن مالك في بحسبك زيدان زيدان مبتدأ مؤخر لانه معرفة وحسبك منكرة **فيمكن** خبر لذلك المبتدأ فقال بزيادة الباء في الخبر الموجب قلت وقد سمع زيادتها في خبر لكن مع انه موجب قال ولكن أجزأ الوفاء بهين * وهل ينكر المعروف في الناس والاجر **الخامس** من أما كن الزيادة ٢٢٩ **الحال** المنفي عاملاً **وهذا** التقيد

يظهر أن في اعتباره خلافاً
فقد وقع في البحر لابي
حيان ما معناه انه لو قيل
في قوله تعالى والله يرزق
من يشاء بغير حساب انه
يجوز كون الجار والمجرور
راجعا للفعل أو الفاعل
أو المفعول والتقدير اما
رزقا غير ذي حساب أو
يرزق غير محاسب للرزق
أو يرزق من يشاء غير
محاسب ذلك المرزوق
اه وعليه فالباء زائدة في
الحال وصاحبها مختلف اما
على الاول فهو ضمير الرزق
وأما على الاخيرين فهو ضمير

بفتح الملهمة في أوله **وكسر** الموحدة في آخره اسم فرس والعلق بكسر العين الملهمة
الشئ النفيس **(قوله** والاولى تعليق بمثلها باستقرار محذوف هو الخبر) يعني ان هذا أولى من
كون مثلها هو الخبر والباء زائدة وفي الشرح ان اختيار هذا يعارض اختياره في الكلام على
الجملة الاعترافية حيث قال والظاهر ان الباء متعلقة بالجزء او ان الذين الثانية معطوفة
على الذين الاولى وجزاء سيئة معطوف على الحسنى وذلك من العطف على معمولي عاملين
عند الاخفش وعلى اضممار الجار عند سيبويه والمحققين وأقول انما ذكره هنا هو ان تعلق باستقرار
محذوف هو الخبر أولى من زيادة الباء وكون مثلها هو الخبر وما ذكره في الجملة الاعترافية
هو ان تعاقب الباء بجزاء سيئة أظهر من زيادة الباء ومن تعلقها باستقرار محذوف فلا تعارض
بين كلاميه ولا حاجة الى ما في الشرح من انه يحتمل ان يكون معنى كلامه هنا على انه على تقدير
جزاء سيئة مبتدأ يكون الاولى تعلق بمثلها باستقرار محذوف وهو الخبر فلا يلزم اختياره لهذا
الامر المقدر فينتهي التعارض **(قوله** بشئ ما) الاولى ان لا يأتي بكلمة مالا نه سائر ادمع كلمة شئ
للدلالة على التقليل أو التحقير وليس المعنى على ذلك لان الخطاب ملك الا ترى انه حياء بجملة
الملك بل المعنى على التكثير أو التعظيم وهو يستفاد من تنكير شئ **(قوله** فارجعت بخائبة
ركاب الخ) في الصحاح الركاب التي يسار عليها الواحدة راحلة ولا واحد لها من لفظها **(قوله**
فما نبعثت بمزود ولا وكل) هذا مجزئ بيت صدره * كئن دعيت الى بأساء داهية * وكان بالف بعد

الفاعل والمفعول وذلك دليل على ان هذا القائل لا يشترط النفي واضعفهن الاول لا شمله على ما شتمل عليه الاخران
من زيادة الباء وعلى تقدير مفعول مطابق والتقدير يرزقه أي الرزق وعلى تقدير مضاف أي غير ذي حساب وقد يقال وعلى
الاخيرين يجب تقدير الوصف مكان المصدر وعلى الجملة ففي الاول ثلاثة لا اثنان ولا واحد رجعنا الى كلام المصنف قال
في حواشيه على التسهيل وانما جازر الحال بالباء الزائدة من حيث هي خبر في المعنى وانما اشترط تقدم النفي لان ذلك شرط
لزيادة في الخبر وانما كان الجرح قبل الجر هنا بالباء لان المشبه بالشئ ينقص عنه **فكقوله** فارجعت بخائبة ركاب * حكيم
ابن المسيب منتهاهم الخيبة حرمان المطلوب والركاب الابل التي يسار عليها الواحدة راحلة ولا واحد لها من لفظها كذا
في الصحاح واعرفهم ضبطوا والدسميد بن المسيب بفتح الياء المشددة وكسرها أو ما والدحكيم هذا فلا تحقق ضبطه ومعنى
البيت ان الركاب التي منتهاهم هذا الرجل لم ترجع خائبة بل رجعت بالظفر بالقصود ونيل المطلوب **وقوله** **فكقوله**
كان دعيت الى بأساء داهية * **فكقوله** فارجعت بمزود ولا وكل **كان** بمعنى كم وستأتي في حرفها والبأساء الشدة قال الاخفش
مبنى على فعلا وليس له أفعل لانه اسم كايحيى أفعل في الاسماء ليس معه فعلا نحو أجدومعنى داهية آتية على بغية وانبعثت
أسرعت والمزود المدعور والخائف والوكل بفتح الواو والكاف العاجز الذي يكل أمره الى غيره **فكقوله** ذلك ابن مالك وخالفه

أبو حيان وخرج البيهقي على أن التقدير في ما رجعت في حاجة غائبة. فالباء لا لصاق أو المصاحبة لكن هذا فيه حذف الموصوف من غير دليل وقد يخرج على جعل رجوع من أخوات كان فالباة زائدة في الخبر على حذف أكن بأجلهم وهو شخص من الزود أي مذعور ويريد بالزود نفسه على حذفهم رأيت به أسدا فيكون من التجريد وهو أن ينتزع من أمر ذي صفة آخر مثله فيها مبالغة في كمالها فيه والباء حينئذ للباسه والمصاحبة كما في قوله وشوهاة تعدوني إلى صارخ الوغي * يستلهم مثل الفنيق المرحل أي فرس قبيح لسمعة أشد اقه كذا في شرح الخليص للتقنازي وقال ابن السبكي الشوهاة صفة مجودة في الفرس ويقال يراد به سمعة أشد اقه أو تعد وتسرع وصارخ الوغي المستغيث في الحرب والفنيق الضل الذي لا يؤدي ولا يركب لكرامته على أهله والمرحل المرسل السائر أي تعدوني هذه الفرس ومعي من نفسي مستعد للحرب بالغ في استعداده للحرب حتى انتزع منه آخر مستعد لها وهو هذا التخريج الذي ذكره أبو حيان بظاهر في البيت الأول وقد عرفت ما عليه من حيث أن حذف الموصوف مشروط بأن يعلم جنسه ولا دليل عليه في البيت مع أن المصنف استظهر التخريج على ذلك فيه بدون الثاني لأن صفات الدم إذا نفيت على سبيل المبالغة لم ينفأ أصلا وبني أن لا يتعلق الجار من قوله على سبيل المبالغة بنفيت لانه ليس المراد أن نفيا مبالغ فيه وإنما يتعلق بمحذوف هو حال من ضمير نفيت العائد على الصفات وهذا الحكم ليس مخصوصا بصفات الدم بل هو جار في كل مقيد بقيد إذا دخل عليه النافي مثل ما جئت راكبا فيرجع النفي ٢٣٠ إلى القيد فقط وبثبت أصل الفعل فيكون المعنى في المثال المذكور جئت

غير راكب وقد ذكر في قوله تعالى لم يخروا عليها صما وعميانا أنه نفي للصمم والعمى وثبات للخروج هذا هو إلا كثرة وقد قصد نفي الفعل والقيد جميعا بمعنى انتفاء كل من الأمرين فيكون قولك ما جئت راكبا بمعنى لا محي ولا ركوب وهوذا قيل في وماربك بظلام للعبيد

الكاف فهمزة مكسورة بمعنى كم والباء السدة والداهمة الامة بفتحة واينعت أمرعت والمزود بزي ساكنة فهمزة مضمومة المذعور الخائف والوكل بفتح تين العاخر الذي بكل أمره إلى غيره (قوله لان صفات الدم إذا نفيت على سبيل المبالغة لم ينفأ أصلا) صفات لدم هنا هي المزود والوكل المبالغة فيها هنا من جهة التجريد الذي هو حذف قولهم رأيت منه أسدا وهو أن ينتزع من أمر ذي صفة آخر مثله فيها مبالغة في كمالها فيه وفي الشرح ينبغي أن لا يتعلق الجار من قوله على سبيل المبالغة بنفيت لانه ليس المراد أن نفيا مبالغ فيه وإنما يتعلق بمحذوف هو حال من الضمير في نفيت العائد على الصفات (قوله وليس بذى سيف وليس بنبال) هذا عجز بيت صدره * وليس بذى رمح فيطعنني به وفي الصحاح طعنه بالرمح وطمع في السن يطمع بالضم (قوله اذحق الضمير المرفوع المتصل المؤكد بالنفس أو العين أن يؤكد أولا بالمفصل) اذلولاه لا اتبس التأكيذ بالفاعل فيما وقع تأكيذ المستكن كقولك

هو أن فعلا هنا ليس للمبالغة لئلا يتسلط النفي على شدة الظلم وكثرته فقط فيثبت أصل الظلم تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا وإنما هو للنبذ كقوله أي قول امرئ القيس وهو ليست بذى رمح وليست بنبال أي بذى نبل فتخرج الآية عليه أي وماربك بذى ظلم فينتفي الظلم رأسا ولا يقال لقيت منه أسدا أو بجرا أو نحو ذلك الا عند قصه المبالغة في الوصف بالاقدام والشجاعة في قولك رأيت منه أسدا والكرم في قولك رأيت منه بجرا والسادس من محال زيادة الباء التأكيذ بالنفس والعين نحو جاء زيد بنفسه وذهب عمرو بعينه ولم يحكوا خلافا في جواز زيادة الباء في ذلك لكن وقع في شرح الملح للحريري إجاز بعضهم زيادة الباء في النفس والعين فاشعر بخلاف في ذلك ويجعل منه بعضهم والمطلقات يتربص بأنفسهم ثلاثة قروء وفيه نظر اذحق الضمير المرفوع المتصل المؤكد بالنفس أو العين أن يؤكد أولا بالمفصل نحو قمت أنتم أنفسكم وليس حقه ذلك على التعمين بل حقه أحد أمرين إما التأكيذ وإما الغسل نص عليه أبو حيان في الارتشاف فيصح أن يقال جئتم يوم الجمعة أنفسكم ويمكن هنا أن يقال اكتفى بالباء زائدة في الفصل كما كتفى بلا الزائدة في العطف نحو ما قمت ولا زيد ولأن التأكيذ هنا ضائع إذا ما مورأت بالتربص لا يذهب الوهم إلى أن الأمور غيرهن بخلاف قولك زارني الخليفة إذ قد يذهب الوهم إلى أن زار غلامه مثلا لا هو نفسه فإذا كد مثل هذا بالنفس كان للتأكيذ فائدة وهو رفع ذلك الأمر المتوهم وأما في الآية فليس كذلك ولقائل أن يمنع عدم ذهاب الوهم إلى أن الأمور بالتربص زمن العدة غير المطلقات فقد قال علماء الحنفية أن الزوج إذا طلق الرابعة ثلاثا لا يتزوج الخامسة حتى تنقضي عدة هذه وكذا لو أراد نكاح أخته لم يجز له أن يتزوجها حتى تنقضي عدة الاحت المطابقة

فقد أمر الزوج المطلق ان يترخص زمن العدة فلم لا يمكن ذهاب الوهم الى ازواجهن فيرفع بذكر الانفس **و** وانما ذكر الله تعالى **و** الانفس هنا زيادة البعث على التبرص لاشماره بما يستمكن منه **و** أي يستمكن منه **و** من طموح أنفسهن الى الراجح أي تطلعها في ارتفاع من قولك طمع بصره الى كذا أي ارتفع وهذا معنى كلام الزمخشري فانه قال في ذكر الانفس ثم يبعج لمن على التبرص وزيادة بعث لان فيه ما يستمكن منه فيحملهن على ان يترخصن وذلك ان أنفس النساء طوامح الى الراجح فأمرن ان يقمن أنفسهن ويغلبن على الطموح ويحسبنها على التبرص **و** تنبيهه مذهب البصريين ان أحرف الجر لا ينوب بعضها عن بعض بقياس كما ان أحرف الجزم وأحرف النصب كذلك وما أوهم ذلك أي وقوع نيابة حرف جر عن حرف آخر **و** فهو عندهم أمام قول تأويل لا يقبله اللفظ كما قيل في قوله تعالى **و** لا صلبكم في جذوع النخل ان في ليست بمعنى على كما يقوله جماعة **و** ولو لم يكن شبه المصلوب لتمكنه في الجذع بالحال في الشيء فأتى بني على طريق الاستعارة التبعية وفي الكشف شبه تمكن المصلوب في الجذع ٢٣١

فلذلك قيل في جذوع النخل **و** واما على تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف كما ضمن بعضهم شربن في قوله شربن بماء البحر معني روين **و** فعذاه بالباء كما بعدى روى به **و** واحسن في قوله تعالى **و** وقد أحسن بي معنى لطف **و** لحي بالباء كما تجي في قولك لطف بي **و** واما على شذوذ انابة كلمة عن أخرى **و** حيث لا يكون للتأويل المقبول مجال وحيث لا يتأتى التضمن **و** وهذا الأخير **و** وهو جعل الكلمة نائبة عن أخرى **و** وهو محمل الباب كماه عند الكوفيين وبعض المتأخرين

هذه ذهبت نفسها وأجرى بقية الباب عليه طرداله بخلاف ما لو كان الضمير منصوبا نحو رأيتك نفسه أو مجرورا نحو مررت به نفسه أو منفصلا نحو ما ضربني الا هو نفسه وبخلاف ما لو كان كد بغير النفس والعين من ألفاظ التأكيده مرفوعا كان المؤكدا وغیره لا تتقاء اللبس في أجمعين وأخواته لعدم استعمالها لغير التأكيده والحق بها كل ما بينها من الاشتراك في معنى الاشتمال وفي الشرح ليس ذلك حقه على التعيين بل حقه أحد الأمرين اما التأكيده واما الفصل نص عليه أبو حيان في الارتشاف فيصح ان يقال جئتم يوم الجمعة أنفسكم ويمكن هنا ان يقال اكتفى بالباء الزائدة في الفصل كما يكتب في بلا الزائدة في العطف نحو ما قدم ولا زيد اه وأقول ذكر أبي حيان هذا في كتاب من كتبه لا يرد به على المصنف الا اذا سبقه الى ذلك غيره أو سلم له دليله ولا يلزم من القول بفصل لا الزائدة في العطف القول بفصل الباء الزائدة في التأكيده لان الباء على حرف واحد ولا على حرفين (قوله بما يستمكن منه من طموح أنفسهن) من الاولى متعلقة ببسكن ومن الثانية بيان لما (قوله وهذا الأخير محمل الباب كماه عليه عند أكثر الكوفيين) في الشرح الاشارة راجعة الى جعل الكلمة نائبة عن أخرى لا الى شذوذ الانابة لئلا ينافي آخر الكلام أوله

﴿بجـل﴾

(قوله على وجهين حرف بمعنى نعم واسم) في الشرح على وجهين خبر عن المبتدأ الذي هو بجل وقوله حرف بمعنى نعم واسم خبر آخر ولا يصح فيه الجر على البدلية من مجرور على (قوله ويقال على الاول بجلى وهو نادر) في الشرح هذا مشكل لان ما حيث تكون اسم فعل بمعنى يكفي فالنون

ولا يعملون ذلك شاذ **و** وهذا موجب لما قلناه من جعل الاشارة في قوله وهذا الأخير الى كون الكلمة نائبة عن أخرى ولو جعلت راجعة الى شذوذ الانابة لنافي آخر الكلام أوله **و** ومذهبهم أقل تعسفا **و** وهذا جنوح من المصنف الى مخالفة البصريين قلت وكان حق هذا التنبيه ان يكون امام ذكر كور أعقب كلامه على الى في حرف الالف لان ذلك أول موضع وقع فيه الكلام في نيابة بعض أحرف الجر عن بعض وامام ذكر كور اعند الكلام على الحرف الأخير من حروف الجر التي تقع فيها النيابة هذا الذي تقضيه صناعة التصنيف والامر في ذلك قريب **﴿بجـل﴾** **﴿بجـل﴾** على وجهين **و** وهذا خبر عن المبتدأ الذي هو بجل وقوله **﴿بجـل﴾** حرف بمعنى نعم واسم **﴿بجـل﴾** خبر آخر ولا يصح فيه الجر على البدلية من مجرور على **﴿بجـل﴾** أي **﴿بجـل﴾** التي هي اسم **﴿بجـل﴾** على وجهين اسم فعل بمعنى يكفي واسم مرادف لحسب **﴿بجـل﴾** والكلام في اعراب هذا كالمقدم **﴿بجـل﴾** ويقال على الاول **﴿بجـل﴾** وهو كون اسم فعل بمعنى يكفي **﴿بجـل﴾** بلحاق نون الوقاية **﴿بجـل﴾** وهو نادر **﴿بجـل﴾** نعم اذا كانت بمعنى حسب جاز الامر ان الا أن تترك النون أعرف من اثباتها فندور بجاني بالنون انما هو اذا كانت بمعنى حسب لا بمعنى يكفي قال ابن قاسم في الجني الداني وأما بجل الاسمية فلها قسمان أحدهما أن تكون اسم فعل بمعنى يكفي فتلحقها نون الوقاية مع بقاء المتكلم فيقال بجلى

والثاني أن تكون اسما بمعنى حسب فتكون الباء المتصلة بها مجرورة الموضع ولا تلحقها نون الوقاية وذكر وانما تلحقها قايلا فان قلت في التسميل في نون الوقاية وحذفها مع لدن وأخوات ليت جاز وهو مع مجل ولعل أعرف من الثبوت فاطلق في مجل ولعله مستند المصنف قلت لم يذكر ابن مالك في هذا الفصل مجي بمجل اسم فعل بمعنى يكفي وانما ذكرها حيث تكون باء المتكلم في محل جزم ولا تكون كذلك الا اذا كانت بمعنى حسب فان قلت لعل قول المصنف وهو نادر انما يرجع الى استعمال مجل اسم فعل فلا يرد هذا قلت لان سلم ان استعماله كذلك نادر ولو ثبت بالنقل ندوره لم ينبغ للمصنف ان يرد هذا الحكم في هذا المحل وانما موضع ايراده عند قوله اسم فعل يجوز يقال يجوز على الثاني وهو استعمالها بمعنى حسب بدون نون الوقاية يجوز على ما لا يجلي من ذا الشراب لا يجلي وقد تقدم انها تستعمل مع نون الوقاية اذا كانت بمعنى هذا المعنى الا أن ذلك قليل وفي الصحاح ويجل بمعنى حسب قال الاخفش هي ساكنة أبدا يقولون بجلا كما يقولون قطك الا أنهم لا يقولون بجاني كما يقولون قطني ولكن يقولون بجلي ٢٣٢ أي حسي قال لبيد فتي أهلا فلا أحفله * بجلي الا أن من العيش بجلي

﴿بل﴾ يجوز حرف اضراب

فان تلاها جملته كان معنى الاضراب اما الابطال نحو وقالوا اتخذوا لجن ولدا سبحانه بل عباد مكرمون أي بل هم أي الملائكة الذين زعم هؤلاء القائلون المقترون أنهم بنات الله سبحانه وتعالى عباد مكرمون مكرمون وليسوا بابا ولا اذا عبودية تنافي الولادة قيل في الآية وان لم يقع بعدها في اللفظ الا مفردا لكن هذا المفرد خبر مبتدأ محذوف فالواقع في التحقيق بعدها جملته اسمية ويجوز نحو أم يقولون به جنة بل جاءهم بالحق في وقوع بعدها جملته فعلية ومعنى الابطال في الآية

واجبة لانادرة نعم اذا كان بمعنى حسب جاز الامر ان الا ان ترك النون أعرف من اثباتها فتدور بجاني بالنون انما هو اذا كانت بمعنى حسب لا بمعنى يكفي قال ابن أم قاسم في الجني الداني اما بجلي الاسمية فلها قسمان أحدهما ان يكون اسم فعل بمعنى يكفي فتلحقها نون الوقاية مع باء المتكلم فيقال بجاني والثاني ان تكون اسما بمعنى حسب فتكون الباء المتصلة بها مجرورة الموضع ولا تلحقها نون الوقاية وذكر وانما تلحقها قليلا فان قلت لعل قول المصنف وهو نادر انما يرجع الى استعمال مجل اسم فعل قلت لان سلم ان استعماله لذلك نادر ولو ثبت بالنقل ندوره لم ينبغ للمصنف ان يرد هذا الحكم في هذا المحل وانما موضع ايراده عند قوله اسم فعل اه ما في الشرح وأقول اذا آل الاشكال الى أنه كان ينبغي للمصنف ان يذكر هذا الحكم عند قوله اسم فعل فهي مناقشة سائلة على اننا لانسلم ان موقع ايراده هذا الحكم انما هو عند قوله اسم فعل بل موضوعه أيضا ما ذكره فيه لان الضمير من قوله وهو نادر عائد الى الاول من قوله ويقال على الاول والجملته في محل نصب على الحال أي يقال على الاول حال كونه نادرا بجاني فيكون بجاني بمعنى يكفي نادرا أيضا لكن لا من حيث لحوق نون الوقاية به لان لحوقها باسم الفعل واجب بل من حيث ان ما تلحقه نادرا في الجملته مستأنفة لبيان سبب عدم ذكر شاهد لجاني بمعنى يكفي كانه قال وانما لم يذكر شاهد للجاني بمعنى يكفي كما ذكر شاهد للجاني بمعنى حسب لان بجلي بمعنى يكفي نادر بخلاف معنى حسب ثم ليس الرد على المصنف بكلام عصرى له في بعض كتبه يارني من الرد عليه بكلام المصنف وقد ذكر صاحب الصحاح بجلي بمعنى حسب ولم يذكره بمعنى يكفي ولولا انه نادرا لذكره

﴿بل﴾

﴿قوله ووههم ابن مالك اذ زعم في شرح كافيته ان لا تقع في التنزيل الاعلى هذا الوجه﴾ في الشرح

ظاهر وهو اما الانتقال من غرض الى آخر مع عدم ارادة ابطال الكلام الاول المنتقل عنه وهوهم ابن مجل مالك اذ زعم في شرح كافيته ان لا تقع في التنزيل الاعلى هذا الوجه ومجل كلامه هذا على انه لا تقع ييقين في القرآن الالتئيمه على انتهاء أمر واستئناف غيره فلا يتم توجيهه بتيفك الآيتين الشريفتين اذ ليس الاضراب على وجهه الابطال متعين في شيء منهما لاحتمال أن يكون الاضراب فيه ما عن القول لاعتن القول المحكي ولا شك ان الاخبار بصدد ذلك منهم ثابت لا يتطرق اليه الابطال بوجه فيكون الاضراب فيه ما مجرد الانتقال من أمر الى استئناف أمر آخر وهو مثاله قد أفلح من تركه وذكر اسم ربه فصلى بل تؤثرون الحياة الدنيا ونحوه ولدينا كتاب ينطق بالحق وهم لا يظلمون بل فلو بهم في غمرة من هذا فالاضراب فيها مجرد الانتقال من غير ابطال وهو أي بل في ذلك كله حيث تلحقها جملته وتكون هي لا ابطال أو مجرد الانتقال بغير حرف ابتداء لا عاطفة على الصحيح وظاهر كلام ابن مالك انما اعاطفه وصرح به ولده بدر الدين في شرح الالفيه وكذا صاحب رصف الممانى فيما نقله ابن قاسم وهو من دخوله على الجملته قوله

بل بدملء الفجاج فتمه في الفجاج جمع فج وهو الطريق الواسع بين الجبلين كذا في الصحاح وأما فتمه فيتمه أن يكون بفتح القاف والتاء كما في قول الحماسي كأنها الاسدي عرينهم * ونحن كالليل جاش في فتمه العرين المحل الذي يأوي اليه الاسد وكذا العرينة قال الجوهري وأصل العرين جماعة الشجر وجاش كأنه مستعار من قولهم جاش البحر اذا زخا وجاشت القدر اذا غلت والقتم السوداء قال ابن جني ينبغي أن يكون اراد في قنامه حذف الالف تخفيفا كما روينا عن قطرب من قول الشاعر ألا لا بارك الله في سهيل * اذا ما الله بارك في الرجال وكما قال الآخر ٢٣٣ * مثل النقي ابده ضرب من الظلال *

يريد الظلال وقد يجوز أن يكونا لغتين فعلا وفعلا كزمن وزمان وقال الامام المرزوقي والقتام والقتم والقتمة تجي في الظلمة والغبار والريح وجاء الفعل منه فتبيل فتم بفتح فتما وقتا ما وذكروا بعضهم انه اراد انقام وحذف الالف كما قال

* ألا لا بارك الله في سهيل * ومصدرا كان على فعل الفعل في الاكثر فلا أدري لم أنكره حتى اعتذرت بما ذكره في اذ التقدير في تعليل ادخولها على الجملة في البيت المذكور أي لان التقدير في بديل رب بدم موصوف بهذا الوصف قطعه في بديل مجرور برب والمتعلق محذوف فثبت وقوع الجملة فيه بديل في وروهم بعضهم فرعم انها تستعمل جارة في عزلة رب قد حكى ابن مالك وابن عصفور الاتفاق على ان الجسر بعدل لا بها وقال الرضي

محمل هذا الكلام عند ابن مالك على انها لا تقع بين في تنزيل القرآن الا للتبنييه على انتهاء امر واستئناف غيره فلا يتم توهمه بتبنيك الايتين الشرقيتين اذ ليس الاضرب على وجه الابطال متعينا في شيء منهما لاحتمال أن يكون الاضرب فيهما عن القول لاعن القول المحكي ولا شك ان الاخبار بصدور ذلك منهم ثابت لا يتطرق اليه الابطال بوجه فيكون الاضرب فيهما مجرد الانتقال من امر الى استئناف امر آخر وأقول سبقه الى ذلك ابن الصائغ فانه قال وما ذكره من الانتقاد سبقه اليه ابن أم قاسم في شرح الالفية وسبقه ما لذلك أبو حيان وفات الجميع ما مال اليه مفرد زمانه من ان الايتين وقع الاضرب فيهما عن جملة القول لاعن الجملة المحكية بالقول وجملة القول اخبار من الله تعالى عن مقالتهم صادقة غير باطلة لم يبطلها الاضرب وانما أفاد الاضرب الانتقال من اخبار عن الكفار الى اخبار عن وصف ما وقع الكلام فيه من الملائكة والنبي صلوات الله عليهم اه (قوله بل بدملء الفجاج فتمه) هذا صدر بيت لرؤبة بن الجراح عجزه * لا يشترى كتانه وجهه رمه * والفجاج جمع فج وهو الطريق الواسع بين جبلين والقتم بفتح القاف والمثناة الفوقية الغبار وكذلك القتم بفتح القاف وسكون المثناة والقتام والقتار بضم القاف والجهرم قيل بساط من شعر والجمع جهارم وأراد رؤبة به وبالسكان هنا الشراب وفي القاموس جهرم كجعفر بدم بفسار من والجهرمية ثياب منسوبة من نحو البسط أو هي من السكان اه (قوله وروهم بعضهم فرعم انها تستعمل جارة) وجهه هو ان الجرب المقدرة بعدل لا يبل حتى ذلك ابن مالك وابن عصفور والرضي وحكموا الاتفاق عليه (قوله فهي تجعل ما قبلها كالمسكوت عنه) قال الرضي تجعل المتبوع في حكم المسكوت عنه منسوبا حكمه الى التابع فيكون الاخبار عن قيام زيد في قولك قام زيد بل عمرو غلط يجوز أن يكون قد قام وأن يكون لم يقم أفدت بيل ان تلفظك بالاسم المعطوف عليه كان غلط اعن عمده أو سهو لسان (قوله وان تقدمه انفي أو نفي فهي لتقرير ما قبلها على حالته) هذا ما قال ابن مالك ان بل بعد النفي والنهي كلكن بعدها فان اطلاقه هذا يعطى ان عدم محيى زيد في قولك ما جاء في زيد بل عمرو متحقق كما كان كذلك في ما جاء في زيد لكن عمرو بالاتفاق قال الرضي وبه قال ابن الحاجب لانه قال في ما جاء في زيد بل عمرو ويحتمل اثبات المحيى لعمرو مع تحقق نفيه عن زيد قال وظاهر كلام الاندلسي وهو الظاهر انه الاضرب أيضا ومعنى الاضرب جعل الحكم الاول موجبا كان أو غير موجب كالمسكوت عنه بالنسبة الى المعطوف عليه في قولك ما جاء في زيد بل عمرو وأفادت بل ان الحكم على زيد بعدم المحيى كالمسكوت عنه يحتمل أن يصح فيكون غير جاء وان لا يصح فيكون قد جاء كما كان الحكم على زيد بالمحيى في جاء في زيد بل عمرو واحتمل أن يكون محييا وأن لا يكون (قوله وجعل ضده لما بعده) قال الرضي وأما حكم

بعد ما في وان تلاها مفرد فهي عاطفة ثم ان تقدمها أمرا او يوجب أي أو خبر موجب في كاضر بزيد بل عمرو وقام زيد بل عمرو في على طريق النشر المطابق للفتى في الترتيب في فهي تجعل ما قبلها كالمسكوت عنه فلا يحكم عليه بشيء في زيد في المثالين كالمسكوت عن الامر بضر به والاخبار بقيامه في واثبات الحكم لما بعده في في عمرو في ذينك المثالين هو المأمور بضر به والخبر بقيامه في وان تقدمه انفي أو نفي فهي لتقرير ما قبلها على حالته وجعل ضده لما بعده في وانحو ما قام زيد بل عمرو

ولا يقيم زيد بل عمرو في المثال الاول قررت في القيام لزيد وثبتت القيام لعمرو وفي المثال الثاني قررت النفي عن ضرب زيد وثبتت الامر بضرب عمرو وهذا هو ظاهر كلام ابن الحاجب وابن مالك وظاهر كلام الاندلسي ان معنى الاضرب جعل الحكم الاول موجبا كان أو غير موجب كالمسكوت عنه في قولك ما جاءني زيد بل عمرو وأفادت بل ان الحكم على زيد بعدم المجيء كالمسكوت عنه يحتمل أن يصح فيكون قد جاءك كما ان الامر كذلك مع الايجاب وهو أجاز المبرد وعبد الوارث أن تكون نافذة معنى النفي والنفي الى ما بعدهما هذا مع موافقتهم للجمهور فيما تقدم فالامر ان جاز ان عندهما على ما صرح به ابن قاسم ٢٣٤ في الجني الذي قلت وقد صرح ابن مالك بان ما جوزه مخالف لاستعمال العرب

وهو على قولهما يتأتى التفرغ فيصيح ما زيد قائم بل قاعد بالانصب عطف على الخبر والايجاب لانها انقأت معنى النفي الى ما بعدهما وهو بل قاعد بالرفع على انه اجعلت ضد النفي لما بعدهما فهو مثبت لكن لا يصح العطف على الخبر ضرورة أن ما لا تعمل عند انتقاض النفي فيكون المرفوع بعدهما خبر مبتدأ محذوف أي بل هو قاعد وحينئذ لا تكون عاطفة لوقوع الجمله بعدهما ويخرج عما الكلام فيه وهو حيث يتساوفا مفرد فتكون عاطفة فتأمل به ويختلف المعنى في اذالعهود منفي على التقدير الاول مثبت على التقدير الثاني وهو منع الكوفيون أن يعطف بها بعد غير النفي نحو ما قام زيد بل عمرو وهو شبهه نحو لا يقيم بكر بل خالد

ما بعد بل الانية بعد النفي أو النفي فعند الجمهور انه مثبت فعمر وجاءك من قولك ما جاء زيد بل عمرو وكأنك قلت بل جاءني عمرو وقيل أبطل النفي والاسم المنسوب اليه المجيء قالوا والدليل على ان الثاني مثبت للمحكم أنه لا يجوز ان نصب في ما زيد قائم بل قاعد (قوله وعلى قولهما فيصيح ما زيد قائم بل قاعد) وذلك ان ما عملت للنفي وما بعد بل على قولهما يصح كونه منفيًا بعد النفي فيصيح عمل ما فيه (قوله ويختلف المعنى) يعني بالنفي والاثبات لان ما بعد بل مع النصب منفي ومع الرفع مثبت (قوله قال هشام محال ضربت زيد بل اياك) هذا تصريح من هشام وهو كوفي يمنع العطف ببل بعد الايجاب وفيه رد على الرضى حيث قال والظاهر ان منع الكوفيين عدم جواز العطف ببل بعد الايجاب وهم من الناقل فانهم يجوزون عطف المفرد بل كن بعد الموجب جملا على بل كما نقل عنهم ابن الانباري والاندلسي فكيف يمنعون هذا (قوله وتزاد قبلها للتوكيد الاضرب بعد الايجاب) يعني ان لا تذكر قبل بل لا للعطف ونفي ما بعدهما بل لتوكيد الاضرب بان ينفي بها الايجاب الذي قبلها ويصيرها قطعيا في النفي بعد ضرورة بحرف الاضرب كالمسكوت عنه يحتمل النفي وغيره وذلك هو حقيقة تأكيد الاضرب وفي الشرح وما ذكره من ان لا تزاد قبل بل لتوكيد الاضرب بعد الايجاب محل نظر فقد قال الرضى واذا ضمنت لا الى بل بعد الايجاب نحو ما قام زيد بل عمرو واضرب زيد الابل عمر افعنى لا يرجع الى ذلك الايجاب والامر المتقدم لا الى ما بعد بل ففي قولك لا بل عمرو نفيت بالقيام عن زيد وثبتت لعمرو ولو لم تجئ بالالكان قيام زيد في حكم المسكوت عنه يحتمل ان يثبت وان لا يثبت وكذا في اضرب زيد الابل عمر أي لا تضرب زيد بل اضرب عمر اولولا لا المذكورة لاحتمل أن يكون أمر بضرب زيد وأن لا يكون مع الامر بضرب عمرو وهذا كلامه وهو نص في ان لا الواقعة قبل بل فيما ذكرنا من ان يثبت بل في تأسيس معنى لم يكن قبل وجودها وهو خلاف ما في المتن قلت ووقع للمصنف في حرف اللام حيث ذكر شروط لا العاطفة ان قال فاذا قيل جاءني زيد لا بل عمرو فالعطف بل ولا رد لما قبلها وليست عاطفة وهذا يقتضى أن لا تكون زائدة فهو معارض لما هنا فتأمل اه ما في الشرح وأقول بما قررناه كلامه هنا من ان المراد بزيادتها انها تزد كر لا للعطف ونفي ما بعدهما يتفق كلامه هنا مع كلامه في شروط لا العاطفة وكلام الرضى (قوله وجهك البدر الخ) الكسفة بفتح الكاف التغير الى السواد والافول الغيموبة

وقال هشام محال ضربت زيد بل اياك اه ومنعهم ذلك مع سعة روايتهم دليل على قننه في ان قصد بذلك بل الرد على الجمهور فيلزم القدح في كل ما منعه فريق من أهل البدين وأجازه الفريق الاخر فتأمل به وتزاد قبلها للتوكيد الاضرب بعد الايجاب كقوله وجهك البدر لا بل الشمس لولم يقض للشمس كسفة أو أفول بل أظن الكسفة بفتح الكاف فعلة من الكسوف وهو التغير الى السواد والافول الغيموبة وهذا هو المعنى عند أهل البيان بالتشبيه المشروط كقوله عزماته مثل النجوم ثوابا * لولم يكن للثاقبات أفول وما أحسن قول بديع الزمان وكاد يحكيك صوب الغيث منسكا * لو كان طلق المحيا عطر الذهب والذهب لولم يخن والشمس لو نظمت * والليث لولم يصمد والبحر لو عذبنا

ولو توكيد تقرير ما قبلها بعد النفي في مثل قولك ما قام زيد لابل عمرو وتكون لامه زائدة لتوكيد تقرير نفي القيام عن زيد قال الرضى واذا ضمنت لا الى بل بعد الايجاب أو الامر نحو قام زيد لابل عمرو واضرب زيد لابل عمرو فاعني لا يرجع الى ذلك الايجاب والامر المتقدم لا الى ما بعد بل في قولك لابل عمرو نفيت بلا القيام عن زيد وأثبت له عمرو ولو لم تجز بلا لكان قيام زيد في حكم المسكوت عنه يحتمل أن يثبت وأن لا يثبت وكذا في اضرب زيد لابل عمرو أى لا تضرب زيد لابل اضرب عمرا ولو لا المذكورة لاحتمل أن يكون أمرا يضرب زيد وأن لا يكون مع الامر بضرب عمرو اه كلامه وهو نص في أن لا الواقعة قبل بل ليست زائدة بل أقي بها التأسيس معنى لم يكن قبل وجودها وهو خلاف ما في المتن قلت ووقع للصنف في حرف اللام حيث ذكر شروط لا العاطفة ان قال فاذا قيل جاءني زيد لابل عمرو فالعاطف بل ولا رد لما قبلها واياست عاطفة هذا كلامه وهو صريح في ان لا في ذلك نافية لازائدة فهو معارض لما هنا فأماله ومنع ابن درستويه زيادتها بعد النفي لا بعد الايجاب فيصح أن يقال قام زيد لابل عمرو ولا يصح ما قام زيد بل عمرو وليس بشئ لقوله بلام العلة وما هجرتك لابل زائدني شغفا * هجر وبعده تراخي لا الى أجل * وهذا قاطع في رد ما قاله ابن درستويه والشغف بالشين والعين المجتئبين المفتوحتين مصدر شغفه الحب اذا حرق شغاف قلبه حتى وصل الى الفؤاد والشغاف حجاب القلب وقيل جلدة رقيقة يقال لها اسنان القاب والشغف بالعين المهملة أيضا

﴿بلى﴾

حرف جواب أصلى الالف * وهذا هو الظاهر * وقال جماعة الاصل بل والالف زائدة * قال الفراء زيدت للوقف فلذا كانت للرجوع عن النفي كما كانت للرجوع عن الجحد في ما قام زيد بل عمرو * وبعض هؤلاء * القائلين بزيادة الالف يقولون ان الالف تانيث الكلمة كالتاء في ربت وعت * بدليل امالتها * كما له ألف حبل ولو كانت زائدة لمجرد التكثير كالف قبمى لم تمل * ويختص * اماء المضارعة الضمية على انه ٢٣٥ مسند لصغير يعود على قوله

حرف جواب والجملة صفة له أو على بلى بناء على تذكيره باعتبار اللفظ والجملة خبر ثان واما بالتاء الفوقية على انه مسند لصغير بلى بناء التانيث

﴿بلى﴾

(قوله وبعض هؤلاء يقول ان الالف تانيث) بمعنى تانيث الكلمة كالتاء في عمت وربت لانها أميئت ولولم تكن للتانيث لكانت زائدة لمجرد التكثير كالف قبمى وتلك لامال (قوله تختص بالنفي) في الشرح حكى الرضى عن بعضهم انه أجاز استعمالها بعد الايجاب تمسكاً بقوله وقد بدت بالوصل بينى وبينها * بلى ان من زار القبور ليعبدا

باعتبار الكلمة والجملة على هذا خبر ثان * وبالنفي * فلا تقع بعد الاثبات وحكى الرضى عن بعضهم انه أجاز استعمالها بعد الايجاب تمسكاً بقوله وقد بدت بالوصل بينى وبينها * بلى ان من زار القبور ليعبدا أى ليعبدن بالنون الخفيفة وقد قال الرضى واستعمال بلى في البيت لتصديق الايجاب شاذ * وتفيد ابطاله سواء كان مجرد انخو زعم الذين كفروا ان يبعثوا قل بلى * فيكون قوله تعالى بعد ذلك وربى اتبع من تصريحا بأفادته بلى من ابطال النفي المتقدم * أم * كان * مقرونا بالاسم استفهام حقيقيا كان * ذلك الاستفهام * نحو * أن يقول قائل * اليس زيد قائم فتقول * أنت في جوابه * بلى * أى هو قائم * أو توخيها نحو * قوله تعالى * أم يحسبون اننا لنسمع سرهم ونجواهم بلى * أى بلى نسمع ذلك فابطال النفي الذى تعلق به الحسبان الموجب عليه ونحو قوله تعالى * أم يحسب الانسان * أى الكافر المنكر البعث * ان ان نجتمع عظامه بلى * أى بلى نجتمعها * أو تقرير بانحو ألم يأتكم نذير قالوا بلى * أى بل أنا نذير * نحو * أأنت ربكم قالوا بلى * أى بلى أنت ربنا * أجروا النفي مع التقرير مجرى النفي المجرد في رده بلى ولذلك قال ابن عباس وغيره لو قالوا نعم اكفروا ووجهه ان نعم تصديق للمخبر بنفى أو ايجاب * والواقع في الآية نفي فلا وجيب بنعم لكان معناه نعم لست بربنا وهو كفر والعباد بالله * ولذلك قال جماعة من الفقهاء لو قال أليس لي عليك ألف فقال بلى لزمته * الالف لان بلى تفيد ابطال النفي فكانه قال بلى لك على ألف فهو اقرار بالالف فتلزمه * ولو قال نعم لم تلزمه * اذ معناه نعم ليس لك على ألف وهو هذا ليس اقرارا بثبوت الالف عليه فلا تلزمه * وقال آخرون تلزمه * الالف * فهو ما * أى في صورتين المذكورتين في احدهما بلى وفي الأخرى نعم * وجروا في ذلك على مقتضى العرف * الجارى عندهم في ذلك * لا اللغة * والاقارب مبنية على ما هو مستعمل عند أهل العرف ولا يلزمون فيها الا بما هو المتعارف بينهم قال ابن الحاجب غير العرف نعم في الايجاب نفي معه استفهام ولذلك لو قال شخص نعم في جواب أليس لي عليك ألف لزمناه

بالألف تغليبا للعرف اذ المراد منه عرفا لا على ألف والعرف مقدم على اللغة باعتبار أحكام الشرع ومثبتا خارج العرف
نعم عن وضعه الاصل ان النبي الواقع بعد الاستفهام للتقرير فيكون موثقا من حيث المعنى وهو نازع السهيلي وجماعة
في المحكي عن ابن عباس وغيره في الآية هي وهي ألسنت بر بكم قالوا بلى في متمسكين بان الاستفهام التقرير يري خبر موجب
ولذلك امتنع سيبويه من جعل أم متصلة في قوله تعالى أفلا تبصرون أم أنا خير فأنم الانتم بعد الإيجاب هي وهذا معارض
لما حكاه في الكلام على أم عن سيبويه من انه يراها في هذه الآية متصلة والحق ما ذكره هنا وقد أسلفنا نص سيبويه من
انه يراها في الكتاب في ذلك المحل وما ذكره في تعليل امتناع سيبويه من جعل أم متصلة في الآية المذكورة مبنى على ان
الاستفهام المفاد بالهمزة المعادلة لام لا بد ان يكون حقيقيا وقد أسلفنا الكلام عليه وهو اذ ثبت انه ايجاب فنعم بعد الإيجاب
تصديق له في فلا يلزم الكفر اذ مضمون ألسنت بر بكم أنار بكم فذكر نعم في جوابه تصديق له فلا يلزم كفر في كلام هؤلاء
الجماعة قال الرضى وجوز به ضمهم ايقاع نعم في موضع بل اذا جاء بعده هزة داخلية على نفي لفائدة التقرير برأى المحل على الاقرار
والطالب له فيجوز ان يقول في جواب ألسنت بر بكم وألم نشرح لك صدرك نعم لان الهمزة لا تنكر دخالت على النفي فأفادت
الايجاب فتكون نعم في الحقيقة ٢٣٦ الخبر المثبت المؤول به الاستفهام لا تقرير بالماء بعد هزة الاستفهام فلا تكون

جوابا للاستفهام. يكون
ما بعد ادائه فالذي قاله ابن
عباس مبنى على كون نعم
تقرير بالماء بعد الهمزة والذي
جوز به هذا القائل مبنى على
كونه تقرير بالمدلول الهمزة
مع حرف النفي فلا يتناقضان
وحيث شك عليهم ان بلى
لايجاب بها الايجاب وذلك
متفق عليه ولا اشكال في
الحقيقة فان هؤلاء اعوا
صورة النبي المنطوق به
فأجيب ببلى حيث يراد
ابطال النبي الواقع بعد
الهمزة وجوز والجواب
بنعم على انه تصديق لمضمون

قال الرضى وهو شاذ (قوله في المحكي عن ابن عباس وغيره) وهو لو قالوا انتم كفروا (قوله)
ولذلك امتنع سيبويه من جعل أم متصلة في قوله تعالى أفلا تبصرون أم أنا خير) في الشرح
هذا معارض لما حكاه في الكلام على أم عن سيبويه من انه يراها في هذه الآية متصلة
والحق ما ذكره هنا وأقول قد قررنا هناك انه لم يحك عن سيبويه ان أم في هذه الآية
متصلة وانما نقل عنه ان أم أنا خير قائم مقام أم تبصرون فراجع به وتأمل (قوله وبشكل
عليهم ان بلى لايجاب بها الايجاب وذلك متفق عليه) يعني ولو كان الاستفهام التقرير يري
خبر ايجابا لكانت بلى في الآية جوازا لايجابا في الشرح لا اشكال في الحقيقة فان
هؤلاء اعوا صورة النبي المنطوق به فيجيب ببلى حيث يراد ابطال النبي الواقع بعد الهمزة
وجوز والجواب بنعم على انه تصديق لمضمون الكلام جميعا الهمزة ومدخولها وهو ايجاب
كما سلف ودعوا الاتفاق مناقش فيها أما ان أراد الايجاب المجرد من النفي أصلا ورأسا فقد
أسلفنا ما حكاه الرضى فيه من الخلاف وأما ان أراد ما هو أعم حتى يشمل التقرير بالمصاحب
للنفي فالخلاف موجود مشهور وذكره المصنف عن الشلوبين وغيره في حرف النون اه
وأقول أراد الايجاب المجرد من النفي أصلا ولم يعا بالبعض الذي أجاز استعماله بعد الايجاب
أقلته (قوله في كتاب الايمان) هو بفتح الهمزة جمع عين (قوله وليس هؤلاء) يعني السهيلي
والجماعة ان يجيبوا عن الآية بذلك يعني بوقوع الجواب ببلى لايجاب

الكلام جميعا الهمزة ومدخولها وهو ايجاب كما سلف ودعوا الاتفاق مناقش فيها أما ان أراد الايجاب
المجرد من النفي أصلا ورأسا فقد أسلفنا ما حكاه الرضى فيه من الخلاف وأما ان أراد ما هو أعم حتى يشمل التقرير بالمصاحب للنفي
فالخلاف موجود ذكره المصنف عن الشلوبين وغيره في حرف النون وقد تقدم هذا انهم أجروا النفي مع التقرير بجري النفي المجرد
في رده ببلى فيمكن وقوع في كتب الحديث ما يقتضي ان ايجاب الاستفهام المجرد عن النفي في صحيح البخاري في كتاب
الايمان في والنذور في أنه عليه الصلاة والسلام قال لأصحابه اترضون أن تكونوا ربع أهل الجنة قالوا بلى في ووجه
ذكر الحديث في كتاب الايمان ان في بقيته قال أفلا ترضون ان تكونوا ثلث أهل الجنة قالوا بلى قال فوالذي نفس محمد بيده
اني لارجو ان تكونوا نصف أهل الجنة في صحيح مسلم في كتاب الهبة يسر ان يكونوا الثلث في البرساء قال بلى قال فلا
اذن وفيه أيضا أنه عليه الصلاة والسلام في وقال أنت في وهذا على حذف همزة الاستفهام أي أنت في الذي أقيمتي بمكة
فقال له الجيب ببلى وليس هؤلاء الجماعة في وان يتجوز بذلك في في آية ألسنت بر بكم قالوا بلى في لانه قليل فلا يخرج
عليه التزليل وقد عرفت ان هؤلاء الجماعة في غيبة عن هذا الاحتجاج وان ما أورده المصنف عنهم غير وارد في وعلم ان
تسمية الاستفهام في الآية تقرير بعبارة جماعة ومراعاة انهم انه تقرير بمجاها للنفي كما هو في صدر الكتاب وفيه بحث أوسع من

هذا في باب الثون في باني الكلام عليه ان شاء الله تعالى ﴿بيد﴾ ويؤيد بالمدح وهي اسم ملازم للاضافة الى ان وصلت اليه امانة اسم قد عوى لم يعم عليها دليل ولو قيل بانه حرف استثناء كاللا لم يعد هكذا كنت اقول مدة ثم رأيت في كلام ابن مالك على اعراب مشكلات البخاري مانصه والمختار عندي في بيدان تجعل حرف استثناء ويكون التقدير الا ان كل أمة أو تواتر الكتاب من قبلنا على معنى لكن لان معنى الامفهوم منها ولا دليل على اسميتها اهـ وأما استعماله متلوا بان وصلت اليه فهو المشهور كالحديث بيداني من قرش وكالبيت الذي أنشده المصنف * عمدا فعلت ذلك بيداني * وكقول الآخر بيدان الله قد فضلكم * فوق من أحكام صليبا زار هكذا أنشده ابن مالك وأنشده الجوهري منسوب الى العدي بن زيد يصف جارية أجل ان الله وأحكا شدا الازار واحد الازر قال ابن مالك وقد استعملت على خلاف ذلك فوقع في بعض طرق الحديث نحن الآخرون السابقون بيد كل أمة أو تواتر الكتاب من قبلنا وخرجه على ان الاصل بيدان كل أمة فحذفت ان وبطل عملها وأضيفت بيد الى المبتدأ والخبر اللذين كانا مفعولين لان قال وهذه الحذف في ان نادرا ولكنه غير مستبعد بالقياس الى حذف ان فانها اختان في المصدرية وشبهتان في اللفظ وقد جعل بعض النحويين على حذف ان قول الزبير رضي الله تعالى عنه * ولولا بنوها حولها لخطبها * قلت في كلامه نظرا ما أولا فقله وأضيفت بيد بخلاف الاختاره من كونها حرفا وقد يكون اراد التخرج على قول الجماعة لا على مختاره هو وأما ثانيا فلان ما يضاف ٢٢٧ الى الجملة محصور في أشياء وليس

﴿بيد﴾

﴿قوله وهو اسم ملازم للاضافة الى ان وصلت اليه﴾ قال ابن مالك في كتابه المسمى بشواهد التوضيح والمختار عندي في بيدان يجعل حرف استثناء فيكون التقدير الا ان كل أمة أو تواتر الكتاب من قبلنا على معنى لكن لان معنى الامفهوم منها ولا دليل على اسميتها ﴿قوله نحن الآخرون السابقون﴾ بيدانهم أو تواتر الكتاب من قبلنا ﴿وقع في بعض طرق الحديث بيد كل أمة أو تواتر الكتاب من قبلنا وخرجه ابن مالك على ان الاصل بيدان كل أمة فحذفت ان وبطل عملها وأضيفت بيد الى المبتدأ والخبر اللذين كانا مفعولين لان وفي الشرح وفيه نظر لان ما يضاف الى الجملة محصور في أشياء وليس بيد منها أو قول لابن مالك ان يجيب عن هذا مجمع المحصور ولو سلم فالمحصور في الاضافة الى الجمل انما هو المضاف اليها من الاصل ومن غير تصرف بحذف وهذا ليس كذلك ﴿قوله وفي الصحاح بيد بمعنى غير﴾ في الشرح الصحاح بفتح الصاد اسم مفرد بمعنى الصحاح يقال صححه الله فهو صحح وصحاح بالفتح والجارى على السنة كثيرين كسر الصاد على انه جمع صحح وبعضهم ينكره بالنسبة الى تسمية هذا الكتاب والمعنيان مستقيمان الا ان يثبت رواية عن مصنفه فيصار اليها ولا يدل عنها اهـ ومصنفه هو اسمعيل أبو نصر بن حماد الجوهري قال ابن الصلاح في مشكل الوسيط لا قبل ما تفرد به وأنكره عليه سائر الناس جميعهم وقال انه تفرد به ورد بانه لم

بيد منها بوجه معنيان أحدهما غير أي معنى غير بوجه لا انه لا يقع مر فوعا ولا مجرورا كما تقع غير كذلك بوجه يقع بوجه منصوبا ولا يقع صفة ولا استثناء متصلا أي ولا اداة استثناء متصل بوجه انما يستثنى به في الانقطاع خاصة ومنه الحديث نحن الآخرون بكسر الخاء أي زمانا في الدنيا السابقون أي منزلة وكرامة يوم القيامة في القضاء لنا

قبل الخلاق وفي دخول الجنة ببيد انهم أي اليه ود والنصاري أو تواتر الكتاب من قبلنا وفي مسند الشافعي رحمه الله تعالى باند انهم بالف بعد الباء وهزة بعد الالف فان قلت لا يتأق في باند ان يكون حرفا كونه على زنة اسم الفاعل فان ليس مجرد زنة الاسم مقتضى الاسم فكم من حرف هو على زنة الاسم ولم يمنع ذلك من حرفيته ولا اقتضى كونه اسما بوجه وفي الصحاح بفتح الصاد على انه اسم مفرد بمعنى الصحاح يقال صححه الله فهو صحح وصحاح بالفتح والجارى على السنة كثيرين كسر الصاد على انه جمع صحح وبعضهم ينكره بالنسبة الى تسمية هذا الكتاب وأثبت مرة الى شخص اطلب منه اعارة كتاب الصحاح فقلت مخاطبا له مولاى ان واقبت بابك طالبا * منك الصحاح فليس ذلك بذكر الجرائد وهل يلام فتى سعي * للبصر كي يلقى صحاح الجوهري بوجه بيد بمعنى غير يقال انه كثير المال بيدانه بخيل اهـ وفي المحكم لابن سيده بوجه ان هذا المثل حكاه ابن السكيت بكسر السين والكاف المشددين بوجه وان بعضهم فسرها بمعنى على وان تفسيرها بمعنى غير على فأت وابن السكيت هذا هو أبو يوسف يعقوب مؤدب أولاد المتوكل ومصنف كتاب اصلاح المنطق من شعره قوله يضاب الفتى من عثرة من لسانه * وليس يصاب المرء من عثرة الرجل فعثرته بالقول تذهب رأسه * وعثرته بالرجل تبرا على مهل ومن الحكايات الغريبة انه رجه الله أنشده ولدى المتوكل وهو يعلمها هذين البيتين ثم جلس بعد ذلك يسير مع

المثول فاقبل ولداه المعتر والمؤيد ثم ليد ابن السكيت فقال له المثول كل يا يعقوب أيما أخيرا بنى هذان أم الحسن والحسين فقال ابن السكيت والله ان قنبر اخادم علي بن أبي طالب رضى الله تعالى عنه خير منك ومن ابنك فقال المثول كل الا نزلك سلوا لسانه من فقاء ففعلوا به ذلك فبات في ليلة الاثنين لحسن خلون من شهر رجب سنة أربع وأربعين ومائة بن رحمة الله تعالى عليه وهو الثاني ان تكون بمعنى من أجل في بفتح الهمزة وكسر هاء قال الجوهرى ويقال فعلت ذلك من أجلك أى من جراك وقال في حرف الراء وفعلت كذا ٢٣٨ من جراك أى من أجلك فتأمل وهو منه الحديث أنا أفصح من نطق بالضاد

أى أفصح العرب لان الضاد ليست في غير لسانهم كذا في القاموس في يدانى من قريش واسترضعت في بني سعد بن بكر في وهاتان القبيلتان من الفصاحة بمكان وهو قال ابن مالك وغيره انها ههنا أى في قوله عليه الصلاة والسلام بيدانى من قريش في معنى غير على حد قوله أى قول النابتة الذيانى ولا عيب فيه غير ان سيوفهم *

من فلول من قراع الكتائب

فلول جمع فل وهو الكسر في حد السيف والقراع المضاربة والكتائب بالناء الفوقية الجيوش جمع كتيبة وهذا عند أهل البديع من تأكيد المدح بما يشبه الذم ووجهه في الحديث ان الاصل في مطلق الاستثناء الاتصال فذكر اداته قبل ذكر ما بعدها هوهم اخراج شئ مما قبلها فاذا اولها

يتفرد به فان التبريزى والجوابى وغيرهما نقلوا ذلك وبالجملة فقد تلقت الامم كتابه بالقبول ولا ينبرى عليه حواشى مفيدة توفي رحمه الله في سنة ثلاث وتسعين وثلاثمائة قال ياقوت في معجم الاذكىء كان من فاراب وهى من بلاد الترك وكان من اذكىء العالم أخذ عن خاله ابراهيم الفارابى وعن السيرافى والفارسانى ودخل بلاد ربيعة ومضر فاقام بها مدة في طلب اللغة ثم عاد الى خراسان فأنزله أبو الحسن السكاكيب عنده وأكرمه جهده فاقام بنيسابور يدرس في اللغة ويعلم الكتابة وكان حسن الخط جدا يد كرمع ابن مقلة وانظاره قال القفطى مات مترديا من سطح داره وقيل انه تغير عقله وعمل له دفين وشدها كالجناسين وقال أريد أطير ووقفز من علوفها قال وقيل انه كان بقى عليه من الصحاح بقية غير مبيضة فيبضها ثم يذله يقال له ابراهيم بن صالح لقطع في أشياء (قوله أنا أفصح من نطق بالضاد) في الشرح يريد أنا أفصح العرب لان الضاد ليست في غير لسانهم على ما صرح به صاحب القاموس (قوله على حد قوله ولا عيب فيه) م الخ فلول السيف كسور في حده والكتائب بالمتناة الفوقية جمع كتيبة وهى الجيش وقراءها مضاربته وأراد ابن مالك وغيره يكون هذا الحديث على حد البيت كونه مشتملا على ما شتمل عليه من تأكيد المدح بما يشبه الذم وان كان الذى منه في الحديث من نوع وفي البيت من آخر وذلك ان البديعيين قسموه الى ضربين الاول نحو البيت وهو ان يستثنى من صفة ذم منفية صفة مدح بتقدير دخولها في صفة الذم فعنى البيت لا عيب فيه م الا فلول سيوفهم ان كان ذلك عيبا ولا شك ان هذا التقدير محال لان فل السيف كناية عن كمال الشجاعة فالتأكيد في هذا الضرب من وجهين الاول انه كدعوى الشئ ببيينة وانك علمت نقيض المطلوب وهو اثبات شئ من العيب بالمحال والمعلق بالمحال محال والثانى ان الاصل في الاستثناء الاتصال فذكر اداة الاستثناء مثل ذكر ما بعدها يقع في وهم السامع ان غرض المتكلم اخراج شئ مما انفاه وجعله ثابتا فاذاولى الاداة صفة مدح وتحول الاستثناء من الانفصال الى الانقطاع جاء التأكيد لما فيه من المدح على المدح والاشعار بأنه لم يجد فيه صفة ذم حتى ينفيها فاضطر الى استثناء صفة مدح والضرب الثانى نحو الحديث وهو ان يثبت شئ صفة مدح وتأتى عقبها اداة استثناء يلزمها صفة مدح أخرى ولا يفيد هذا الضرب التأكيد الا من الوجه الثانى وهو ان الاصل في الاستثناء الاتصال فتقبل ذكر ما بعدها اداته يقع في وهم السامع اخراج شئ مما قبلها فاذا ذكر بعد الاداة صفة مدح أخرى جاء التأكيد ولا يتأتى في هذا الضرب التأكيد من الوجه الاول اعنى دعوى الشئ ببيينة لانه مبنى على التعليق بالمحال المبني على تقدير الاستثناء متصل لا وهو هذا التقدير

صفة مدح جاء التأكيد لما فيه من المدح والاشعار بأنه لم يجد فيه صفة ذم يثبتها فاضطر الى

في

استثناء صفة مدح وتحويل الاستثناء الى الانقطاع ووجهه في البيت من جهتين احدهما ما تقدم والاخرى انه كدعوى الشئ ببيينة اذ معناه اثبات شئ من العيب للمدوحين على تقدير كون فلول السيف من مضاربة الجيوش عيبا فعلق نقيض المدعى وهو اثبات شئ من العيب بالمحال والمعلق بالمحال محال فعدم العيب متحقق فالبيت يفارق الحديث في هذه الجهة الاخيرة ويشاركه في الاولى باعتبارها قال على حد قوله وهو أنشد أبو عبيدة بالتصغير مع هاء التأنيث وقد مر مرات في معنى مجيئها

بمعنى من أجل قوله في مخاطب امرأة في عهدا فقلت ذلك بيداني * أخاف أن هلكت أن ترني وقوله ترني من الرنين وهو الصوت في وأنشد الجوهري هذا البيت شاهد على أنه يقول أرنت بمعنى صاحبت فانه قال الرنة الصوت يقال رنت المرأة ترن رنيناً وأرنت أيضاً صاحبت وفي كلام أبي زيد الطائي شمرأوه مغننه واطياره مرنه قال الشاعر عهدا فقلت ذلك بيداني * أخاف أن هلكت لم ترني وأنشده بلم وكان ينبغي للمصنف أن يقول من الأرنان لأن الفعل هنار باعى كأشار إليه الجوهري (بله) * في على ثلاثة أوجه اسم لدع في معنى ترك فهو من أسماء الأفعال في مصدر بمعنى الترك في وقال ابن قاسم وتكون مصدر باعنى ترك النائب عن ترك وهذا القيد أهمله المصنف في واسم مرادف لكيف في وفات المصنف وجهه رابع وهو أنها حرف جر على مذهب الانحصر حكاه عنه ابن قاسم في الجني الذي قال ولهذا ذكرتها في هذا الكتاب في وما بعدها منصوب في لكونه مفعولاً به في على في الوجه في الأول في وهو كونه اسم فعل في ومخفوض على في الوجه في الثاني في وهو كونه مصدر أو انخفض حينئذ بإضافة المصدر إلى المفعول على ما قاله ابن قاسم وقال أبو علي هو مضاف إلى الفاعل قلت ولعل هذا هو الحامل للمصنف على أن قال أولاً ومصدر بمعنى الترك فاطلق ولم يقيده بالامر ليشمل قول أبي علي وغيره وروى أبو زيد فيه القلب إذا كان مصدر انخوسل زيد في ومرفوع على في الوجه ٢٣٩ في الثالث في وهو كونه اسماً

مرادفاً لكيف ورفعته على أنه مبتدأ مخبر عنه بما قبله في وفاتها في أي فتح به في بناء على الأول والثالث في أما على الأول فلأن الاسم فعل وأسماء الأفعال من المبنيات وأما على الثالث فلتضمنها حرف الاستفهام مثل كيف في وعرباب على الثاني في فانها حينئذ مصدر لا موجب لبنائه في وقد روى بالأوجه الثلاثة في الرفع والنصب

في الضرب الأول دون الثاني (قوله ترني من الرنين وهو الصوت) في الشرح كان ينبغي أن يقول من الأرنان لأن الفعل هنار باعى وأقول إنما قال ذلك لأن الأرنان من الرنين ومراده بيان أصل هذا المعنى في هذه الحكامة

(بله) *

(قوله نذر الجاحم الخ) الجاحم جمع جحمة وهي القبيحة وعظم الرأس المشتمل على الدماغ وضاحياً بارزاً والهامات جمع هامة وهي الرأس ومعنى بله الا كف على رواية النصب دع الا كف فأمرها أسهل وعلى رواية الجر ترك الا كف منفصلة وعلى رواية الرفع فكيف الا كف التي يوصل إليها بسهولة (قوله من بله ما أطلعتم عليه) قال الصغاني اتفق جميع نسخ الصحيح على من بله والصواب اسقاط كلمة من وفي الشرح نص ابن التين في شرح البخاري على أن بله في هذا الحديث ضبط مع من بالفتح والكسر فوجه الكسر ما ذكره المصنف وأما وجه الفتح فقال الرضى إذا كانت بله بمعنى كيف جاز أن يدخله من حكي أبو زيد أن فلان لا يطبق جل الفهر فن بله أن يأتي بالصخرة أي كيف ومن أين وعليه تخرج هذه الرواية فتكون بله بمعنى كيف التي للاستبصار ما مصدرية وهي مع صلتها في محل رفع على الابتداء والخبر من بله

والجر في قوله في أي قول كعب بن مالك في وصف السيوف نذر الجاحم ضاحياً هاماتها * بله الا كف كأنها لم تخلق في الجاحم جمع جحمة وهي عظم الرأس المشتمل على الدماغ قال الجوهري وجاحم العرب القبائل التي تجم البطون فينسب إليها دونهم نحو كلب بن وبرة إذا قلت السكابي استغنيت أن تنسب به إلى شيء من بطونهم والبيت محتمل لكل من المعنيين وضاحياً بارزاً ظاهر والهامات الرؤس جمع هامة فالعنى على رواية الرفع أن تلك السيوف تترك الجاحم المستورة بارزة لا لبصار كأنها لم تخلق في محالها كيف الا كف أي إذا كانت حالة الجاحم هذه الحالة مع خفائها وعزة الوصول إليها فكيف حال الا كف التي هي ظاهرة يوصل لها بسهولة وعلى رواية النصب أنها تترك الجاحم على تلك الحالة دع الا كف فأمرها أسهل وعلى الجرائم أن تترك الجاحم ترك الا كف منفصلة عن محالها كأنها لم تخلق متصلة بها في وانكاراً في على أن يرتفع ما بعده ما مردود بحكاية أبي الحسن وقطرب له في والمنبت مقدم على الثاني في وإذا قيل بله الزيد في بكسر الزون على أنه معني في أو المسلمين في فتحها على أنه جمع في أو أجد أو الهندات احتملت المصدرية في فتكون الياء والفتحة والكسرة علامة لجر الاسم الذي أضيف إليه المصدر في واسم الفعل في فتكون تلك العلامات لنصب المفعول به المنصوب باسم الفعل وهذا ظاهر لا إشكال فيه في ومن الغرائب أن في البخاري في تفسير الم السجدة يقول الله تعالى أعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر ذكر من بله ما أطلعتم عليه في الاستعمات معربة مجرورة بمن

وخارجة عن المعاني الثلاثة وفسرها بعضهم بغير وهو ظاهر **﴿﴾** وأقول نص ابن التين في شرح البخاري على ان بله ضبط بالفخ
والجرو وكلاهما مع وجود من فأما الجرف فقد وجهه المصنف وأما توجيه الفخ فقد قال الرضى وإذا كان بله بمعنى كيف جاز ان يدخله
من حكمي أبو زيدان فلان لا يطبق حمل الفخر في بله ان يأتي الصخرة أي كيف ومن أين هذا كلامه قلت وعليه تنخرج هذه
الرواية فتكون بمعنى **﴿﴾** كيف التي يقصد بها الاستبعاد وما مصدرية وهي مع صلتها في محل رفع على الابتداء والخبر من بله
والضمير من عليه عائد على الذخر أي كيف ومن أين اطلاعكم على الذخر الذي أعدته لعبادي الصالحين فإنه أمر فلما انتفع
العقول لا دراكه والاحاطة به والذخر بالذال المجمة مصدر ذخرت الشيء أي أخذته واتخذته وهو منصوب على المصدر أي
ذخرت ذلك لهم ذخرا **﴿﴾** وحيث تقوى من بعدها في ألفاظ الاستثناء **﴿﴾** وهم الكوفيون والبغداديون قائموا قد استعمات كثير
وهي ترد للاستثناء وجهه البصريين على انه لا يستثنى بها وأنه لا يجوز فيما بعدها الا الخفض كذا في الجنى الداني قال
وليس يصحح بل النص مسموع من كلام العرب قلت واختار ابن عصفور أنها لا تكون من أدوات الاستثناء لا من بين
أحدها ان ما بعدها لا يكون من جنس ما قبلها الا ترى ان الاكف في البيت ليست من الجاهل والثاني ان الاستثناء عبارة
عن اخراج الثاني مما دخل في الاول والمعنى في بله ليس كذلك الا ترى ان الاكف مقطوعة بالسيف كالجاهل قلت وفيه نظر
أما الاول فلان سلم لان كل استثناء يكون ما بعده الاداة فيه من جنس ما قبلها بديل المنقطع وأما الثاني فلنحقق الاجراج
باعتبار الاولوية والله تعالى أعلم **﴿﴾** (حرف التاء) **﴿﴾** التاء المفردة **﴿﴾** على أربعة أقسام **﴿﴾** محركة في أوائل الاسماء **﴿﴾** وهذا
قسم **﴿﴾** ومحركة في أواخرها **﴿﴾** وهذا ٢٤٠ قسم ثان **﴿﴾** ومحركة في أواخر الافعال **﴿﴾** وهذا قسم ثالث **﴿﴾** وممكنة في أواخرها **﴿﴾**

وهذا قسم رابع **﴿﴾** والمحركة
في أوائل الاسماء حرف جر
معناه القسم **﴿﴾** وفيه نظر
وانما معناه كون مجروره
مقسما به **﴿﴾** وتختص **﴿﴾**
هذه التاء المحركة الجارة
بالتعجب **﴿﴾** وذلك ان
المقسم عليه يجب أن
يكون نادر الوقوع علم

والضمير المجرور بعلى عائد على الذخر (قوله وخارجة عن المعاني الثلاثة) لقائل أن يقول جاز أن
تكون مصدرا بمعنى التوكيد مفيد للتعليل والمعنى أعددت لعبادي الصالحين من أجل
تركهم ما علمتموه من المعاصي فلا تكون خارجة عن المعاني الثلاثة

﴿﴾ (حرف التاء) **﴿﴾**

(قوله وهم ابن خروف فقال في قولهم في النسب كنتي) في الصحاح أبو عمرو ويقال للرجل اذا
شاخ هو **﴿﴾** كنتي وكأنه نسب الى قوله كنت في شبابي كذا
فأصبحت كنتيا وأصبحت عاجنا * وشرخصال المرء كنت وعاجن

ذلك بالاستقراء والتبادر من وقع التعجب **﴿﴾** والله تعالى **﴿﴾**
نحو تالله فتقوتد كر يوسف **﴿﴾** وورعما قالوا ترى وترب الكعبة وتالرجن **﴿﴾** ونحياتك حكاة ابن قاسم قال وذلك شاذ فليلا
﴿﴾ قال الرخشمي في وتالله لا كبدن أصنامكم الباء أصل أحرف القسم والواو بدل منها والتاء بدل من الواو وفيها زيادة معنى
التعجب كأنه تعجب من تسهيل الكيد على يده وتأتيه مع عتور ودونه اه **﴿﴾** كلامه ملخصا فاما ان الباء الموحدة
أصل أحرف القسم فقد مر وجهه وأما ان الواو مبدلة من الباء فوجهه اتحادها مع الباء مخرجا ومعنى لان الاصل اقرب
من الجمع الذي هي له وأما ان التاء المثناة بدل من الواو فلما بينهما من المجانسة بدليل تراث في وراث **﴿﴾** والمحركة في أواخرها
حرف خطاب نحو أنت **﴿﴾** بالفخ خطابا للمفرد المذكر **﴿﴾** وأنت **﴿﴾** بالكسر خطابا للمفرد المؤنث وهذا معنى على مذهب
الجمهور ان الضمير هو ان وحده وعليه لو سميت بان حكيمته لانه مركب من اسم وحرف وذهب الفراء الى ان المجموع
هو الضمير فالتاء على هذا به اسم لا حرف معنى وذهب ابن كيسان الى ان التاء وحدها هي الضمير وهي التي في فعلات
وقعات ولكنها كثرت بان فالتاء على هذا اسم لا حرف **﴿﴾** والمحركة في أواخر الافعال ضمير نحو قمت **﴿﴾** للتكلم المفرد مذكرا
كان أو مؤنثا **﴿﴾** وقت **﴿﴾** للمخاطب المفرد المذكر **﴿﴾** وقت **﴿﴾** للمخاطب المفرد المؤنث **﴿﴾** وهو هم ابن خروف فقال في
قولهم في النسب **﴿﴾** الى كنت **﴿﴾** كنتي **﴿﴾** كما قال **﴿﴾** فأصبحت كنتيا وأصبحت عاجنا * وشرخصال المرء كنت وعاجن
العاجن من قولهم عجن الرجل اذا نهض معتمدا على الارض يقول أصبحت منسوب الى كنت لانك تقول كنت كذا
وكنت كذا وأصبحت وأصبحت شيئا كبيرا لا يطبق النهوض الامع الاعتماد على الارض وهما شرخصال الانسان
﴿﴾ ان التاء هنا علامة كالواو في أكلوني البراغيث **﴿﴾** وهذا ان اراد به الفرار من شذوذ النسبة الى لفظ الجلة على ما هي عليه

والعاجن

ذلك بالاستقراء والتبادر من وقع التعجب **﴿﴾** والله تعالى **﴿﴾**

نحو تالله فتقوتد كر يوسف **﴿﴾** وورعما قالوا ترى وترب الكعبة وتالرجن **﴿﴾** ونحياتك حكاة ابن قاسم قال وذلك شاذ فليلا
﴿﴾ قال الرخشمي في وتالله لا كبدن أصنامكم الباء أصل أحرف القسم والواو بدل منها والتاء بدل من الواو وفيها زيادة معنى
التعجب كأنه تعجب من تسهيل الكيد على يده وتأتيه مع عتور ودونه اه **﴿﴾** كلامه ملخصا فاما ان الباء الموحدة
أصل أحرف القسم فقد مر وجهه وأما ان الواو مبدلة من الباء فوجهه اتحادها مع الباء مخرجا ومعنى لان الاصل اقرب
من الجمع الذي هي له وأما ان التاء المثناة بدل من الواو فلما بينهما من المجانسة بدليل تراث في وراث **﴿﴾** والمحركة في أواخرها
حرف خطاب نحو أنت **﴿﴾** بالفخ خطابا للمفرد المذكر **﴿﴾** وأنت **﴿﴾** بالكسر خطابا للمفرد المؤنث وهذا معنى على مذهب
الجمهور ان الضمير هو ان وحده وعليه لو سميت بان حكيمته لانه مركب من اسم وحرف وذهب الفراء الى ان المجموع
هو الضمير فالتاء على هذا به اسم لا حرف معنى وذهب ابن كيسان الى ان التاء وحدها هي الضمير وهي التي في فعلات
وقعات ولكنها كثرت بان فالتاء على هذا اسم لا حرف **﴿﴾** والمحركة في أواخر الافعال ضمير نحو قمت **﴿﴾** للتكلم المفرد مذكرا
كان أو مؤنثا **﴿﴾** وقت **﴿﴾** للمخاطب المفرد المذكر **﴿﴾** وقت **﴿﴾** للمخاطب المفرد المؤنث **﴿﴾** وهو هم ابن خروف فقال في
قولهم في النسب **﴿﴾** الى كنت **﴿﴾** كنتي **﴿﴾** كما قال **﴿﴾** فأصبحت كنتيا وأصبحت عاجنا * وشرخصال المرء كنت وعاجن
العاجن من قولهم عجن الرجل اذا نهض معتمدا على الارض يقول أصبحت منسوب الى كنت لانك تقول كنت كذا
وكنت كذا وأصبحت وأصبحت شيئا كبيرا لا يطبق النهوض الامع الاعتماد على الارض وهما شرخصال الانسان
﴿﴾ ان التاء هنا علامة كالواو في أكلوني البراغيث **﴿﴾** وهذا ان اراد به الفرار من شذوذ النسبة الى لفظ الجلة على ما هي عليه

فالشذوذ على رأيه لازم لان المركب تركيبا غير اضافي سواء كان اسنادا نحو ناطب شرا أو مزجيا كبعبك أو غيرهما نحو
حيثما انما ينسب الى صدره ويحذف ما عداه فكان القياس ان يقال في النسب الى كنت كوني سواء جمعت التاء اسما كما يقول
الجماعة أو حرفا كما يقوله هو ولم يثبت في كلامهم ان هذه التاء هي المحركة في أواخر الافعال **ف** تكون علامة **ف**
فلامعنى للمصير الى القول بهم من غير ثبت **ف** ومن غريب أمر التاء الاسمية انها جردت عن الخطاب فالترزم فيها اللفظ التذكير
والافراد **ف** وان كان الخطاب باللفظ الذى فيه مؤنثا وغير مفرد **ف** في رأيتكما **ف** للخطابين مذكرين أو مؤنثين
ف ورأيتكم **ف** للخطابين المذكورين **ف** ورأيتك **ف** للخطابة **ف** ورأيتكن **ف** للخطابات وسيأتى الكلام على ذلك
مبسوطا في حرف الكاف **ف** اذ لو قالوا رأيتما كما جمعوا بين خطابين **ف** لمخاطب واحد في كلام واحد وقديقال أى محذور في
ذلك فقد أجاز وامنه في أفعال القلوب نحو علمتك منطلقا وعلمتها كما منطلقين أى علمت نفسك وعلمت أنفسكما **ف** واذ
امتنعوا من اجتماعهما في يا غلامكم فلم يقولوه كما قالوا يا غلاما ويا غلامهم مع ان الغلام **ف** في يا غلامكم **ف** طارئ عليه
الخطاب بسبب النداء **ف** وليس ذلك فيه بحسب الوضع الاصل **ف** وانه خطاب لواحد **ف** وهو الغلام **ف** لا لاثنتين **ف**
كما في رأيتكما المحكوم بمنه **ف** فهذا الذى قلنا بجمعه **ف** أجدر **ف** بالمنع لان الخطاب فيه وضعى لا طارئ والمخاطب به اثنان
لا واحد واقائل ان يقول انما امتنع نحو يا غلامك ويا غلاما **ف** لا استحالة خطاب المضاف والمضاف اليه في حالة
واحدة كما قال الرضى ومثل هذا مفقود في نحو رأيتما كما **ف** وانما أجاز واغلاما **ف** لان المندوب ليس بمخاطب في الحقيقة **ف**
وانما هو متفجع عليه **ف** ويأتى تمام القول في رأيتك في حرف الكاف ٢٤١ ان شاء الله تعالى **ف** وهناك نبسط

القول كما وعدنا به **ف** والتاء
السكونية في أواخر
الافعال حرف وضع علامة
للتأنيث **ف** أى تأنيث
المسند اليه **ف** كقامت **ف**
هند وطلعت الشمس
ف وزعم الجلولى **ف** بفتح
الجيم نسبة الى جلولاء
وهى قرية بناحية فارس

والعاجز الذى اذنهض اعتمد على يديه من قولهم عجز الرجل اذنهض معتمدا يديه على الارض
(قوله اذ لو قالوا رأيتما كما جمعوا بين خطابين) في الشرح أى محذور في ذلك فقد أجاز وامنه
في أفعال القلوب نحو علمتك منطلقا وعلمتها كما أنفسكما وأقول وجه منع الجمع بين خطابين
هو ما أشار اليه المصنف بقوله فاذا امتنعوا من اجتماعهما في يا غلامكم الى آخره وأما أفعال
القلوب فقد اختصت بأحكام منها جواز كون فاعلها ومفعولها من نوع واحد بأن يكون
ضميرى خطاب أو تكام أو غيبة فلا يقاس عليها غيرها (قوله فانه خطاب لاثنتين) أحدهما
النادى والاخر المضاف اليه (قوله ويأتى تمام القول في رأيتك في حرف الكاف) كلمة
في الاولى متعلقة بالقول والثانية بيباتى (قوله وزعم الجلولى) بفتح الجيم وضم اللام الاولى

٣١ فى ل قال الجوهرى والنسبة اليها جلولى على غير قياس مثل حرورى في
النسبة الى حروراء **ف** انها اسم وهو خرق لاجتماعهم **ف** وقد اغتر الصلاح الصفدى من الادباء المتأخرين بذلك فزعم
في شرحه للاسمية الجهم ان التاء من قوله اصالة الرأى صانتي عن الخطل * وحلية الفضل زانتنى لدى العطل
فاعل بالفعل المذكور **ف** وعليه **ف** يكون الاعراب محتملا **ف** فيأتى في الظاهر **ف** حالة كونه واقعا **ف** بعددها ان يكون
بدلا أو مبتدأ أو جملة قبله خبر **ف** وحينئذ يحتمل الفعلية أن تكون ذات محل من الاعراب وهو الرفع ان جمعت خبرا لمبتدأ
وأن تكون لا محل لها من الاعراب اذا جعل الظاهر بدلا من الضمير **ف** ويردها ان البديل صالح للاستغناء به عن المبدل منه **ف**
كما في قولك قام زيد أخوك فآخوك وهو البديل صالح لان يستغنى به عن المبدل منه وهو زيد فان قلت ينتقض بنحو أكلت
الريحف ثلثه اذ ذكر المبدل منه في مثل هذه الصورة متعين لكونه مفاد الضمير فلا يستغنى عنه بالبديل قلت عدم الاستغناء
هنا أمر عارض لا بالنظر الى المبدل منه من حيث كونه مبدلا منه فلا يرد اذا كان كذلك فالبدل في قولك قامت هند
لا يصلح لان يستغنى به عن المبدل منه فتقول قام هند لان هذا لا يقال كذلك في الغالب **ف** وان عود الضمير على ما هو بديل
منه نحو اللهم صل عليه الرؤف الرحيم قليل **ف** وهذا التركيب وهو قامت كثير شائع فكيف يخرج على ما يقتضى قلته
ف وان تقدم الخبر الواقع جملة قليل أيضا كقوله الى ملك ما أمه من محارب * أبوه ولا كانت كليب تصاهره **ف** فقوله
أبوه مبتدأ مخبر عنه بالجملة الاسمية المتقدمة وهى ما أمه من محارب والجملة المركبة من هذا المبتدأ وخبره صفة لقوله ملك
ومحارب قبيبة من فهر والظاهر ان المراد بكليب رهط جرير الشاعر وهو كليب بن ربوع بن حفظة ووجه الرد بذلك كما مر
وهو أن يقال تقديم الخبر الذى هو جملة وان كان مقبلا قليل فكيف يخرج عليه هذا التركيب الشائع الكثير فان قلت

التفريع على قول خارق للاجماع مما لا طائل تحته فلم فعله المصنف قلت زيادة التشنيع على صاحب هذا القول يعني ان قوله ذلك مع كونه خارقا لاجماع القوم لا يتأتى تخريبه على وجه مستقيم **﴿وورعاً وصلت هذه التاء﴾** الساكنة **﴿وبتم ورب﴾** فيقال ثم ورب وفات المصنف ذكر لعل فانها تشاركه - ما في ذلك تقول لعلت زيدا يقوم نص عليه في التسهيل وغيره **﴿والاكثر تخريبها معهما﴾** أي تخريبك التاء مع ثم ورب **﴿وبالفصح﴾** ومن شواهد في ثم قوله ولقد أمر على اللثيم بسبني * فضيت ثم قلت لا يعني **﴿(حرف التاء)﴾** ثم حرف عطف ويقال فيها **﴿فهم﴾** بالقاء **﴿كقولهم في﴾** حدث **﴿وهو القبر﴾** جذف **﴿وقوله﴾** في الثوم وهو النبات المأكول الكبرية الرائحة فوم وفي سيرة ابن هشام تقول العرب التخت والتخيف يريدون الحنيفة فيبدلون الفاء من التاء وهذا عكس مستثناة **﴿ويقتضى﴾** بالثناة الفوقية أو التختية وقد مر الكلام في نظيره **﴿ثلاثة﴾** أمور التشريك في الحكم والترتيب والمهلة **﴿هذا هو أصل وضه﴾** وهو في كل منها خلاف فاما التشريك فزعم الاخفش والكوفيون انه قد يتخلف وذلك بان تقع زائدة فلا تكون عاطفة البتة **﴿وحيثما قلنا خلاف في وقوعها﴾** ٢٤٢ زائدة غير عاطفة لا في اقتضاءها التشريك مع كونها عاطفة فالعبارة غير

محركة وفي ظاهره اندفاع **﴿ووجهوا على ذلك قوله﴾** تعالى حتى اذا ضاقت عليهم الارض بما رحبت **﴿أي﴾** مع سعتها **﴿وضاقت عليهم أنفسهم﴾** أي من فرط الوحشة والغم **﴿وظنوا﴾** أن لا ملجأ من الله الا اليه **﴿أي وعلموا ان لا ملجأ من سخط الله الا الى استغفاره﴾** ثم تاب عليهم **﴿فثم زائدة والجواب هو قوله تاب عليهم وهو لاءهم الثلاثة الذين خلفوا﴾** مرارة بن الربيع وكعب بن مالك وهلال بن أمية أول أسماءهم مكة وآخر أسماءهم **﴿قوله﴾** كقوله في حدث جذف الحدث القبر ووجهه احدث وأحدث **﴿قوله﴾** أراني اذا أصبحت **﴿الحق﴾** الهوى بالقصر العشق واردة النفس وفي الشرح وكان الثاني هو المراد بالبيت يقول أصبح مریدا الشيء وأمسى تاركه متجاوزا عنه يقال عد افلان هذا الامر اذا تركه وتجاوز عنه وأقول هذا يدل على ان عاديا بالعين المهمل وهو مضبوط في بعض نسخ المغني وفي غيره بالحجة وقد أنشد ابن مالك هذا البيت في شرح الكافية **﴿قوله﴾** أراني اذا ما بتت على هوى * فثم اذا أصبحت أصبحت عاديا قال ابن القطاع غدا الى كذا أصبح اليه ثم قوله متجاوزا عنه ليس على ما ينبغي لان تجاوزا عنه معناه عفا عنه وليس بمراد ههنا **﴿قوله﴾** وتخرجت الآية على تقدير الجواب في البحر وتقدره تاب عليهم - م ويكون قوله ثم تاب عليهم - م نظير قوله ثم تاب عليهم بعد قوله لقد تاب الله على النبي وفي ذلك كرر للتوكيد أو أريد بالاول انشاء التوبة والثاني استدماؤه وقوله على الثلاثة عطف على قوله النبي أو على قوله عليهم وقيل ان اذا بعد حتى قد تجرد عن الشرط وتبقى مجرد الوقت فلا تحتاج الى جواب بل تكون غاية للفعل الذي قبلها وهو قوله خلفوا أي خلفوا الى هذا الوقت ثم تاب عليهم **﴿قوله﴾** والبيت على زيادة الفاء قال ابن مالك في شرح عمدة وزعم

أباهم مكة **﴿وقوله﴾** زهير **﴿بنصب قول عطف على المنصوب المتقدم أي وجهوا على ذلك قول زهير﴾** **﴿قوله﴾** أراني اذا أصبحت أصبحت ذا هوى * فثم اذا أمسيت أمسيت عاديا **﴿يقول﴾** أصبح ذا هوى وأمسى تاركه متجاوزا عنه يقال عد افلان هذا الامر اذا تجاوزا عنه وتركه فثم زائدة والمعنى فاذا أمسيت **﴿وتخرجت الآية على تقدير الجواب﴾** وما بعدهم معطوف عليه والتقدير حتى اذا ضاقت عليهم - م الارض بما رحبت وضاقت عليهم أنفسهم وظنوا أن لا ملجأ من الله الا اليه لجؤا الى الله وتابوا ثم تاب عليهم أي قبل توبتهم **﴿ووالبيت على زيادة الفاء﴾** لانها قد عهدت زيادتها في بعض المواضع يمين ولم تعهد زيادة ثم يمين فاذا دار الامر في محل بين زيادة تلك محل على ما عهد له نظيره دون ما لم يعهد له نظيره فان قلت لاشك ان العطف من جملة التوابع والتابع هو الثاني الذي أعرب باعراب سابقه من جهة واحدة ونحن نرى العطف يجري في الجمل التي لا اعراب لها أصلا كقام زيد ثم قعد عمر وكيف هذا قلت يعلم جواب ذلك من كلام ذكره ابن الحاجب في شرح المفصل ونحن نورد برمته لما فيه من الفائدة قال رحمه الله ان وقع بعد حروف العطف المفردات فلا اشكال وان وقع بعدها الجمل فان كانت من الجمل التي هي صالحة لمعمولة ما تقدم كان حكمها حكم المفرد في تشريك العامل واعرابه نحو أصبح زيد قائما وبكر قاعدا وان كانت غير ذلك فلا يخلو اما أن تكون فعلية تقدم قبلها ما يصح أن يكون الفعل معطوفا عليه باعتبار

عام له أي باعتبار عامل الفعل الذي تقدمه أولا فان كان كذلك عطف على ما تقدم باعتباره أي باعتبار عامله دون معموله من فاعل ومفعول اتخالفهما في ذلك كقولك أريد أن يضرب زيد عمرا ويكرم بكر خالد فعطف يكرم خاصة دون معموله على يضرب خاصة لا شراكة معه في عامله وهو ان ولم تعطف معموله من فاعله ومفعوله على فاعل الاول ومفعوله لانه عطفهما عليهما اذ لم يشرك معمول الاول والثاني في عامل واحد بخلاف الفعلين فان معنى التشريك فيهما حاصل لمراد فيصح فيهما ما لا يصح في معمولهما وان كانت الجملة معطوفة على غير ذلك بان كانت الجملة اسمية أو فعلية لكان لم يتقدمها ما يصح أن يكون الفعل معطوفا عليه باعتبار عامله بناء على أنه لا يكون الفعل الذي تقدمه عامل مثل زيد قائم وعمرو منطلق وقام زيد وخرج عمرو والمراد من مثل ذلك حصول مضمون الجملة فكأنه حصل قيام زيد وخرج عمرو وفيه دخل في حد العطف حينئذ لان المعطوف يكون مقصودا بالنسبة وهي نسبة الحصول الى متبوعه وقائدة العطف الا يذ ان بحصولهما وان لا يتوهم ان المقصود الجملة الثانية وان الاولى من الغلط كما في بدل الغلط اذ قيل جاء زيد وعمرو فالعطف رابط بينهما وهذا أحسن من قول امام الحرمين قائدة العطف في الجمل تحسب السكالم لا غير فانه لو كان كاذ كرم يكن فرق بين الواو ونحو قاطعون بان معنى جاء زيد وذهب بكر مغاير لمعنى جاء زيد ثم ذهب بكر وهو اما الترتيب بخالف قوم في اقتضاءها اياه تمسك بقوله تعالى هو الذي خلقكم من نفس واحدة ثم جعل من ناز وجهاكم هكذا هو في جميع النسخ التي وقفت عليها من هذا الكتاب وهو سهو في التلاوة بلا شك وما أظنه قصدا بالتلاوة الآية التي في سورة الزمر وليس فيها هو الذي وانما هي خلقكم من نفس واحدة ثم جعل من ناز وجها وانزل اليكم من الانعام ثمانية أزواج أي ذكر وأنثى من الابل والبقر والضأن والمعز كما بين في سورة الانعام واما الآية التي فيها هو الذي خلقكم فهي في سورة الاعراف ٢٤٣

الاخفص ان ثم فيه زائدة والفاء أولى لان زيادتها كثرت ولان زيادة حرف واحد أولى اه
وقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الحديث كائن الشاع
أخبر بالحكم الثاني عقيب اخباره بالحكم الاول (قوله تمسك بقوله تعالى هو الذي خلقكم
من نفس واحدة ثم جعل من ناز وجها) هكذا آياته في النسخ والآية ليست الا في الزمر
والاعراف وهي في الزمر بدون هو الذي وفي الاعراف بالواو لانه وافظها في الزمر خلقكم
من نفس واحدة ثم جعل من ناز وجها وفي الاعراف هو الذي خلقكم من نفس واحدة
وجعل من ناز وجها (قوله ان من ساد الخ) هذا البيت من بحر الخفيف ولا يستقيم وزنه

وليس فيها ثم وانما هي
هكذا هو الذي خلقكم
من نفس واحدة وجعل
من ناز وجها ليسكن اليها
والحاصل انه ليس في
القرآن في هذا المعنى
آية جمع فيها بين هو الذي
وكلمة ثم والاستشهاد

حاصل الآية الزمر فان خلق حواء لم يكن بعد خلق الذرية فثبت ان ثم استعملت بمعنى الواو مجاز الاتصال الذي بينهما
في معنى العطف قالوا بطلق العطف وثم لعطف مقيد والمطلق داخل في المقيد فيثبت بينهما ما اتصال معنوي فيجوز ان
تستعمل بمعنى الواو فقال هؤلاء القوم بذلك تمسك به هذه الآية وبقوله تعالى الذي أحسن كل شيء خلقه وهو بدء خلق
الانسان من طين ثم جعل نسبه له أي ذريته وسميت الذرية نسلا لانها تنسل منه أي تنفصل وتخرج من صلبه وهو
سلالة أي من نطفة من ماء أي من منى وهو يدل من الاول ثم مهيئ أي ضعيف حقير ثم سواه أي قومه
ونفخ في أي أدخل فيهم من روحه وهذه الاضافة للتخصيص كانه قال ونفخ فيه من الشيء الذي اختص هو به وبعلمه
والاستشهاد بهذه الآية باعتبار ثم الثانية لا الاولى فان تسوية آدم لم تكن جعل نسله من ماء مهيئ وبقوله تعالى وذلكم
وصاكم به لعلمكم بتقون وهذا خطاب لهذه الامة ثم آتينا موسى الكتاب فلا استشهاد واضح لان آية موسى الكتاب
كان سابقا على ذلك فلا تكون ثم للترتيب وهو قول الشاعر بالجر أي وتمسك بقول الشاعر
ثم قد ساد قبل ذلك جدهم بسكون الهاء والبيت من بحر الخفيف ولا يستقيم وزنه الا باثبات قد بعد ثم وسقطت سهوا
في بعض النسخ المعتمدة ووجه الاستشهاد به واضح لان سيادة الاب قبل سيادة الابن وسيادة الجد قبل سيادة الاب فالشاهد
فيه في موضعين وهو الجواب عن الآية الاولى وهي خلقكم من نفس واحدة ثم جعل من ناز وجها ثم من خمسة أوجه
أحدها ان العطف على محذوف أي من نفس واحدة انشأها ثم جعل من ناز وجها وانما حذف لدلالة المعنى عليه ووجه
الدلالة ان من في قوله من نفس واحدة يدل على ان النفس مبتدأ ومنتشأ للخلق وعلى انه مخلوقة منشأة اذ يستحيل أن
يكون غير المخلوق منشأ المخلوق الثاني ان العطف على واحدة على تأويلها بالفعل كما في قوله تعالى فالتق الاصباح وجعل

الليل سكا على قراءة عاصم أي فلق الأصباح وجعل الليل وكافي قوله تعالى أولم يروا إلى الطير فوقهم صافات ويبيضن أي يصففن ويبيضن فكذلك الآية أي من نفس توحدت أي انفردت ثم جعل منها زوجها وكما كان الأولى بالمصنف أن لو قال حدث لوجهين أحدهما أن واحدة ليس مأخوذا من المزيد وإنما هو من الثلاثي وقد سمع يقال وحده كعلم ووحده كطرف بمعنى انفرد الثاني أنه كان يحسن حينئذ تفسيره بانفردت لأن استعمال وحده في المعنى ليس في الشهرة كتحديث الثالث أن الذرية أخرجت من ظهر آدم كالذرية بالذال المجهمة وهي صغار النمل ومائة منها زنة حبة شعيرة الواحدة ذرة ثم خلقت حواء من عظامها وهي زوج آدم عليه السلام ثم قصيرا من قصير القصير الضلع الأسفل وهو أقصر الضلوع في الأربع أن خلق حواء من آدم لما لم تجر عادة بمثله حتى يتم أيضا ترتيبه وتراخييه في الإعجاب وظهور القدرة لترتيب الزمان وتراخييه في وهذا مأخوذا من كلام الرمنشيري فإنه قال هما آيتان من جملة الآيات تشعيب هذا الخلق الفائق للحصر من نفس آدم وخلق حواء من قصيرا إلا أن أحدهما جعلها الله عادة مستمرة والأخرى لم تجر العادة ولم يخلق غير حواء من قصير يرى رجل فكأنه أدخل في كونها آية وأجلب للجب السامع فعطفها بتم على الآية الأولى للدلالة على مباينتها فضلا ومنه فهو من التراخي في الحال والمنزلة لا من التراخي في الوجود هـ وقال صاحب الفرائد أي مانع يمنع من أن يكون التراخي في الوجود وامل خلق حواء من آدم بعد مدة ورد بأن المانع ظاهر وذلك لأن الجمع لم يعطف على خلق آدم فكيف يصح أن يكون خلق حواء متأخرا في الوجود عن خلق الذرية ٢٤٤

الآيات قد بدت في كثير من النسخ المعتمدة (قوله الثالث أن الذرية أخرجت من ظهر آدم عليه الصلاة والسلام كالذرية ثم خلقت حواء من قصيرا) الذرية بالمجهمة ولد الرجل ذكر أو أنثى واحد أو أكثر والذرية جمع ذرة وهي أصغر النمل وحواء بالذو زوج آدم عليه الصلاة والسلام والقصير يرى بضم القاف وفتح الصاد المهملة الضلع الذي في أسفل الأضلاع (قوله ولكن الجواب الأخير أعظم لأنه يصح أن يجاب به عن الآية الأخيرة والبيت) انما لم يبين عموم هذا الجواب بحجته في الآية الثانية لأن هذا الجواب لا يفيد سوى الترتيب في الأخبار ولا يعدل إلى ذلك إلا عند تعذر إرادة الترتيب في الحكم ونعم في الآية الثانية يصح أن يراد بها الترتيب في الحكم من غير تقدير ولا تأويل بأن يكون سواء عطف على الجملة الأولى لا الثانية فان قيل قوله وقد أجيب عن الآية الثانية أيضا يقتضي أن الأخير يجاب به عن الآية الثانية أيضا فاجيب بأنه انما يقتضي ذلك لو كان أيضا راجعا إلى أجيب وهو غير راجع إليه وإنما هو راجع إلى الآية الثانية

وأنه يقال بلغنى ما صنعت اليوم ثم ما صنعت أمس أعجب أي ثم أخبرك أن الذي صنعت أمس أعجب والاجوبة السابقة أنفع من هذا الجواب في الأخير لأن ما تصحح الترتيب والمهولة ففيها توفير معنى الكرامة الذي وضعت له عليها لأن ثم وضعت مفيدة للتشريك والترتيب والمهولة وهذا الجواب

والأخير يصح الترتيب فقط إذا تراخي بين الأخبارين بضرورة أن أحدهما متعقب الآخر ومقتضى به بلامهولة ففيه تفويت بعض ما وضعت ثم له من إفادة المهلة ولكن الجواب الأخير أعظم من تلك الاجوبة لأنه يصح أن يجاب عن الآية الأخيرة وهو ذلك وصاحكم به لعلكم تتقون ثم آتينا موسى الكتاب والبيت المتضمن لسيادة الابن ثم الاب ثم الجد فان اعتبار الترتيب بالنسبة إلى الأخبار فيها يمكن ووجهه في البيت أن سيادة الاب وان كانت متقدمة على سيادة الابن لكن آخرها عن الابن سيادة نفسه آخية من سيادة أبيه وكذا سيادة الاب بالنسبة إلى سيادة الجد ولا يخفى أن تلك الاجوبة الأربعة لا تجرى في الآية الأخيرة ولا في البيت المذكور وقد أجيب عن الآية الثانية وهي آية الم السجدة أيضا أي بجواب آخر غير الجواب الخامس وهو كون الترتيب باعتبار الأخبار فإنه يمكن في هذه الآية أو أراد أنه أجيب عن الآية الثانية كما أجيب عن الأولى والثالثة فالأضحية باعتبار أصل الجواب وإن كان ما أجيب به عن تينك الآيتين مغايرا لما أجيب به عن هذه الآية لأن سواء معطوف على الجملة الأولى وهي بدأ خلق الإنسان من طين في الآية الثانية وهي جعل نسله من سلاله من ماء مهين وحينئذ فالترتيب متحقق ولا إشكال في جواب ابن عصفور عن البيت بأن المراد أن الجد أتاه السود من قبل الاب وبأن الاب أتاه ذلك من قبل الابن والقبيل بكسر القاف وفتح الموحدة بمعنى عند نقول لي قبل فلان حق أي عنده كما قال أبو العباس في ابن الروي

قالوا أبو الصقر من شيبان قلت لهم * كلاً لعمري ولكن منه شيبان
 * كما عرفت برسول الله عدنان * شيبان بن ثعلبة بن ذهل بن ثعلبة بن ذهل في القاموس والذي في الصحاح وشيبان بن بكر
 وهما شيبان بن ثعلبة وشيبان بن ذهل بن ثعلبة وظاهر كلامهم ما أن وزنه فعلاً من شاب يشيب ويحتمل أن يكون في الأصل
 فيعلان من شاب يشوب فحذفت الواو بعد قلبها ياء كما في ميت وميت وقد أسلفنا ذكر هذين الاحتمالين في الكلام على اذن
 وقد صرح به ما بن جني في التنبيه على مشكل الجاسة والذري بضم الذال المجمة الاعلى الواحدة ذروة بالكسر وذروة
 بالضم والحسب ما بعده الانسان من مفاخر آباءه وهذا الذي قاله ابن عصفور من ان المتقدم قد يأتيه الشرف من جهة المتأخر
 ممكن لكن يرد عليه في البيت ان قول الشاعر قبل ذلك تصرح بما يخالف هذا المعنى وذلك لان مضمون الكلام على
 ما أجاب به ان سودد الابن سابق لسودد الاب وسودد الاب سابق لسودد الجد والسابق للسابق للشيء سابق لذلك الشيء
 فتكون سيادة الابن سابقة لكل من سيادة أبيه وسيادة جده وسيادة الاب سابقة لسيادة الجد وقول الشاعر قبل ذلك
 مناف لهداب الاشك وبعداً أنا قول لا خفاء في ان القائل بأن ثم تستعمل بدون ترتيب كالواو يقول بأن ذلك استعمال مجازي
 ولا يشترط في آحاد المجاز ان تنقل بأعيانها عن أهل اللغة بل يكفي بالعلاقة على المذهب المختار وقدينا وجه العلاقة المحكية
 فيما مر وإذا كان كذلك فالسعي في تأويل تلك الامثلة بما يصح الترتيب فيه انظر في أمر جزي لا يقتضي بطلان المدعى من
 أصله فتأمل له وهو أما أهلة فزعم القراء انهم قد تختلف في فتكون ثم
 ٢٤٥ حيث قد مستعملة استعمال الفاء

مجازاً في دليل قولك
 أعجبنى ما صنعت اليوم
 ثم ما صنعت أمس أعجب
 لان ثم في ذلك استرتيب
 الاخبار ولا تراخي بين
 الاخبارين كما تقدم
 ضرورة اتصال أحدهما
 بالآخر وجعل منه
 ابن مالك ثم آتينا موسى
 الكتاب الآية وقد مر
 البحث في ذلك بما يقتضي

ولذا أخر عنه (قوله قالوا أبو الصقر الخ) الصقر بالصاد المهملة والقاف وشيبان هي من بكر
 والذري بضم الذال المجمة والقصر الاعلى جمع ذروة بكسر المجمة وضمتها والحسب ما بعده الانسان
 من مفاخر آباءه وفي الشرح لكن يرد على ابن عصفور ان قول الشاعر قبل ذلك تصرح بما
 يخالف هذا المعنى وذلك لان مضمون الكلام على ما أجاب به ان سودد الابن سابق لسودد
 الاب وسودد الاب سابق لسودد الجد والسابق للسابق للشيء سابق لذلك الشيء فتكون
 سيادة الابن سابقة لكل من سيادة أبيه وسيادة جده وسيادة الاب سابقة لسيادة الجد
 وأقول يمكن ان يجاب عن ذلك بأن دعوى هذا الشاعر ان سيادة الاب لما حصلت عند سيادة
 الابن امتدت واستندت الى أول وجود الجد فسيادة الاب مترتبة على سيادة الابن باعتبار
 حصولها وسابقة عليها باعتبار امتدادها واستنادها الى أول وجود الجد وسيادة الجد مترتبة
 على سيادة الاب باعتبار حصولها وسابقة عليها باعتبار امتدادها واستنادها الى وجود الجد

أن يكون منه حيث قال ان الجواب الأخير وهو كون ثم لترتيب الاخبار يصح أن يجاب به عن الآية الأخيرة وصرح به في
 المدارك فقال ثم أخبركم ان آتينا موسى الكتاب وفي الكتاب وفي الكشاف اشعار به فان فيه ما نصه فان قلت علام عطف قوله ثم آتينا
 موسى الكتاب قلت على وصاكم به فان قلت كيف صرح عطفه عليه ثم والابتداء قبل التوصية قلت هذه التوصية قد عطف لم تزل
 توصيها كل أمة على لسان نبيها كما قال ابن عباس محكمات لم ينسخن شيء من جميع الكتب فكانه قيل ذلكم وصاكم به يا بني
 آدم قديما وحديثا ثم أعظم من ذلك ان آتينا موسى الكتاب وأزلناه هذا الكتاب المبارك قال التفقازاني ويعني بقوله على
 وصاكم به جملة ذلكم وصاكم به اظهروا انه ليس عطف على الفعلية الواقعة خبر ذلكم وقوله والابتداء قبل التوصية لانها في
 القرآن المنزل بعد التوراة فبعدة وأول الجواب يشعر بان ثم للتراخي الزماني لان التوصية كانت قبل التوراة وآخره يشعر
 بانه للتراخي الربى ليكون ابتداء التوراة وازال القرآن أعظم من تلك التوصية لاشتمالها على ما على أمثالها مع احكام
 آخر فنقول تقدير الجواب انه يرد على السائل مقدمته القائلة بان الابتداء قبل التوصية لانها كانت قبل التوراة ومعها
 وبعدها لكونها عالم يزل يوصي بها الامم على لسان أنبيائهم ثم يحكم بان ثم للتراخي الربى لان ابتداء التوصية
 وان كان قبل الابتداء لكن تمامها اسمي المتعلقة بهذه الامة الظاهرة في الخطاب ليس مقدم على الابتداء والحاصل
 انه قدح في بعض مقدمات السائل ثم أجاب بما يتم على تقدير تسليم تلك المقدمة أيضا ثم في تقريره اشارة الى ان قوله وهذا
 كتاب أنزلناه اليك عطف على آتينا موسى الكتاب داخل في خبر ثم ولم يذكر على أسلوب آتينا موسى الكتاب ثم يزل
 وأنزلنا اليك هذا الكتاب المبارك اظهرا الشرفه ومنه ترتيبه ولهذا جعل الفاصل ثم لعلهم باقائه يؤمنون وهو هنا

اعلمكم ترجمون هذا كلامه **فوالظاهر انما اوتاعه موقع الفاء في قوله** كهر الزدني تحت الهاج * جري في الاناييب ثم
اضطرب **الزدني** صفة للرمح يقال رمح زديني وقناة زدينية قال في الصحاح زعموا انه منسوب الى امرأة تسمى زدينية وكانت تقوم
القنابخط هجر والهاج الغبار والاناييب جمع انبوبة وهي ما بين كل عقدتين من القصب **فوالظاهر** مني جري في اناييب الرمح
يعقبه الاضطراب ولم يتراخ عنه **وهذا** الظاهر كما قال وانظر هل يمكن ان يعود ضمير اضطرب الى الهاج **فالمسئلة** أخرى
الكوفيون ثم مجرى الفاء والواو في جواز نصب المضارع المقرون به بعد فعل الشرط **فان** مضمره **وهذه** المسئلة لم
يذكرها في التسهيل وانما ذكر ان الناصبة قد تضرع بعد الواو والفاء الواقعتين بعد مجزوي أداة شرط أو بعد هاء فتال
القسم الاول ان تأتي وتحسن الى أ كائنك بنصب تحسن وان تأت فتحدثني أحسن اليك بنصب تحدث والتقدير فبهما ان يكن
منك اتيان واحسان أو اتيان فحديث ومثال القسم الثاني بعد الواو قوله **ومن** ينزل عن قومه لا ينزل يري *
مصارع مظلوم مجراوم صبا وتدفع منه الصالحات وان يسئ * يكن ما أساء النار في رأس كبكا كبكب اسم جبل منع
من الصريف على ارادة البقعة تقول ان الغريب لا يزال يظلم ويخفى محاسنه كاخفاء الميت في القبر وتظهر مساويه كظهور النار
على رأس الجبل العالي وهذا على رواية من نصب تدفع ومثال ذلك بعد الفاء وان تبدو اما في أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله
فيغفر ان يشاء ويعذب من يشاء على قراءة من نصب يغفر والمصنف قيد نصب المضارع المقرون به بكونه بعد فعل الشرط
ومسئلة الفاء والواو غير متباعدة بذلك فينبغي أن يحرم مذهب الكوفيين في المسئلة والظاهر أن لا فرق بين وقوعه بعد
فعل الشرط ووقوعه بعد الشرط والجزء جميعا **فواستدل** لهم بقراءة الحسن ومن يخرج من بيته مهاجرا الى الله ورسوله
ثم يدركه الموت فقد وقع أجره ٢٤٦ على الله بنصب **فالفعل** من **فويدركه** **فباضمار** أن والمصدر المسبوك منها

ومن صاتهام عطوف على
مصدر متصيدي من فعل
الشرط والتقدير من يقع
خروجه مهاجرا ثم ادراك
الموت له فقد وقع أجره على
الله **فواجرا** هان مالك **ف**
أي أجرى ثم **فمجرما** **ف**

فلا يكون قول الشاعر قبل ذلك يخالف المعنى الذي قاله ابن عصفور (قوله كهر الزدني الخ)
يقال رمح زديني وقناة زدينية نسبة الى زدينية وهي امرأة كانت تقوم القنابخط هجر والهاج
الغبار والاناييب جمع انبوبة وهي ما بين كل عقدتين من القصب (قوله قال الطبري) هو
أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد الامام المجتهد صاحب التفسير والتاريخ كان اما ماجملا
لم يقلد أحدا ولد سنة أربع وعشرين ومائتين بطبرستان وتوفي سنة عشر وثلاثمائة ببغداد
والطبري نسبة الى طبرستان بخلاف الطبراني فانه نسبة الى طبرية

حرف

أي مجرى الفاء والواو **فبعد** الطاب **ف** نحو لا تأكل السمك

وتشرب اللبن ولا تدن من الاسد فيا كلك **فوالأجاز** في قوله صلى الله عليه وسلم لا يبيوان أحدكم في الماء الدائم الذي
لا يجري ثم يغتسل منه ثلاثة أوجه الرفع **ف** على الاستئناف **ف** يتقد برثم هو يغتسل وبه جاءت الرواية **ف** عند جملة الحديث
وتقديره وليس لأجل كونه متعينا ولا بدواغا هو لتحقيق كون الكلام مستأنفا كما جرت به عادة النحاة عنده ان الاستئناف
وهذا مقتض لان تكون ثم استئنافية لا عاطفة **فكان** الواو تقع كذلك والالزم عطف الخبر على الانشاء وقد صرح صاحب
وصف المباني فيما حكاه ابن قاسم عنه ان ثم تقع حرف ابتداء وقد فات المصنف هذه القسم **فوالجزم** بالعطف على موضع
فعل النهي **ف** لانه مبني بسبب اتصاله بنون التوكيد فليس بعرب لفظا ولا تقديرا وانما هو في محل خرم فلهذا عبر المصنف
بالموضع وهو مبني على المذهب المشهور وأما على قول من يرى ان اتصال المضارع بنون التوكيد غير مقتض البناء فهو معرب
تقديره والعطف حينئذ ليس على الموضع وانما هو على الفعل المعرب باعتبار اعراجه المقدر **فوالنصب** قال **ف** ابن مالك
ف بواعطاء ثم حكموا واجمع فتوهم تليذه الامام **ف** محي الدين **ف** أبو بكر **ف** يحيى **ف** النوروي **ف** نسبة الى نوى وهي بلدة
بالشام **ف** رحمه الله تعالى ان المراد اعطاؤها احكامها في افادة معنى الجمع فقال **ف** في شرح مسلم **ف** لا يجوز ان نصب لانه
يقتضى ان النهي عنه الجمع بينهم **ف** أي بين البول في الماء الدائم والاعتدال منه **ف** بدون افراد أحدهما وهذا لم يقله أحد
بل البول **ف** في ذلك الماء **ف** من منى عنه سواء أراد الاعتدال فيه أو منه أم لا **ف** كلام النوروي **ف** وانما أراد ان
مالك اعطاها احكامها في النصب لاني المعية ايضا **ف** وأنا أقول ليست المعية حكما من أحكام الواو التي ينتصب بعدها
المضارع وانما المعية معناها ومدلولها الذي وضعت هي بازائه وحكمها انتصاب المضارع بعدها باضمار ان وكلام المصنف
مشعر بان المعية من أحكام الواو حيث قال اعطاؤها احكامها في النصب لاني المعية ايضا والمحا كان ينبغي ان يقول وانما المراد

اعطاؤها حكمها في النصب ولم يرد المعبية أصلا ثم ما أورده النووي من انه يلزم ان لا يكون افراد أحدهما منهيًا عنه
 وانما جاء من قبل المفهوم وهو ما دل عليه اللفظ لاني محل النطق بان يكون حكما لغويا كور وحالا من أحواله
 لا المنطوق وهو ما دل عليه اللفظ في محل النطق وقد قام دليل آخر على عدم ارادته أي ارادة المفهوم الذي
 مقتضاه عدم النهي عن البول وحده في ذلك الماء الطاهر وذلك الدليل هو الاجماع القائم على النهي عن الفساد
 والنصوص الواردة فيه فاذا كان ذلك الماء الطاهر يتنجس بذلك البول كان منهيًا عنه قطعاً لانه مؤدى الى فساد الله
 لا يحجب الفساد وتطيره اجازة الزجاج والزخشرى في قوله تعالى ولا تلبسوا الحق بالباطل وتكتموا الحق كون
 تكتموا مجزوماً داخل تحت حكم النهي بمعنى ولا تكتموا وكونه منصوباً باضمار ان يجمع ان النصب معناه
 النهي عن الجمع وقد صرح الزخشرى بذلك فقال والواو بمعنى الجمع أي ولا تجمعوا البس الحق بالباطل وكنتم ان الحق
 كقولك لا تأكل السمك وتشرب اللبن قال والمراد ببس الحق بالباطل كتمهم في التوراة ما ليس منها وكنتم انهم الحق ان يقولوا
 لا نجذب في التوراة صفة محمد وكنتم كذا وكنتم كذا وتكتموه على خلاف ما هو عليه فهذا الذي اجازة الزجاج والزخشرى
 في الآية تطير ما اجازة ابن مالك في الحديث مع انه يرد في الآية مثل ما أورده النووي في الحديث وذلك بان يقال النهي
 عن الجمع بين اللبس والكنمان يلزم عليه جواز فعل اللبس بدون الكتمان والعكس كافي مسئلة السمك واللبن وجوابه ان
 النهي عن الجمع ان دل بالمفهوم على جواز فعل البعض فاعلم انما هو حيث لم يقم دليل على المنع والدليل هنا قائم فانه قد علم ان كل
 من هذين الامرين قبيح غير انه جع بينهما الافادة المبالغة في النهي عليهم واطهار قبيح أفعالهم من كونهم جامعين بين الفعلين
 اللذين اذا انفرد كل منهما كان مستقبلاً بالقبح والسنة في تنبيهه قال الطبري في قوله تعالى انتم اذا ما وقع آمنتم به معناه اهنا لك
 وايست ثم تأتي للعطف اه كلامه وهو صريح لا يقبل تأويل ولا ولا شك في انه سهو وهو هذا وهم ظاهر واشتبه
 عليه ثم المضمومة الثاء المفتوحة والانسان محل النسيان (ثم) ٢٤٧ بالفتح اسم يشار به الى المسكان
 البعيد نحو وأزلفنا ثم
 الاخرين وكثيرا ما
 يستعمله المصنفون وقد
 يترأى انهم استعملوه

﴿حرف الجيم﴾

(قوله والالا عربت ودخلت عليا) في الشرح مناقشة لفظية من جهة ادخال اللام على
 جواب ان الشرطية ومناقشة معنوية من جهة ان صدق الملازمة بين كونها اسما بمعنى

للقريب فانهم يذكرون قاعدة ويقولون على أثرها ومن ثم كان كذا وكذا ثم زلوا المتقدم منزلة البعيد لا نقضاً له والفراغ منه
 أو عدوه بعيد المنزلة باعتبار شرفه وهو ظرف في مكان لا يتصرف في أي لا يستعمل غير ظرف ولا يجزى غير من فذلك
 غلط في البناء للفاعل واللام خفيفة مكسورة واللفعل وهو شديدة مكسورة من اعربه مفعولاً رأيت أي مفعولاً به
 وانما ترك التقييد بقوله به لانه شاع عندهم ارادة المفعول به عند عدم التقييد في قوله تعالى واذا رأيت ثم رأيت نعيماً
 وما لك كبيراً وجه الغلط أو التغليب ان في جعله مفعولاً به اخراجه عما وضع عليه من ملازمة الظرفية وانما هو ظرف
 والمعنى واذا رأيت في الجنة وليس رأيت مفعول به ظاهر ولا مقدراً ليشيع في كل مرفق والتقدير واذا وقعت رؤيتك في الجنة
 رأيت نعيماً وما لك كبيراً ولا يتقدمه حرف التنبيه فلا يقال هاتم اجزأه في المنع مجرى ذلك المقرون باللام لانه بمثابة في
 البعد ولا يتأخر عنه كاف الخطاب فلا يقل ثلك كما يقال ذلك لان ثم تدل على البعد بذاتها فلا حاجة الى داخل ما يفيد فيها
 والله تعالى أعلم ﴿حرف الجيم﴾ جبر بالكسر على أصل التقاء الساكنين كما سمع قالوا وانما كان الاصل
 ان يحرك بالكسر لان الجزم في الافعال عوض الجر في الاسماء وأصل الجزم السكون فلما ثبت بينهما التعاضد وامتنع
 السكون في بعض المواضع جعلوا الكسر عوضاً منه فان جبر بغير الكسر فذلك لعراض وهو بالفتح للتخفيف كاي
 وكيف قال ابن قاسم والكسر أشهر فيها وحرف جواب بمعنى نعم فيكون تصديقاً للمخبر واعلاماً للمستخبر ووعداً
 للطالب لا اسم بمعنى حقا فتكون مصدرية قال ابن مالك وذلك لان كل موضع وقعت فيه جبر يصلح ان تقع فيه نعم
 وليس كل موضع وقعت فيه جبر يصلح ان تقع فيه حقا فالخاتمة انهم أولى وايضا فان لها شأنا منهم لفظاً واستعمالاً ولذا لا بُد من
 قلت وفيه نظر فان المشابهة اللفظية بينها وبين نعم منتفية ورعاية الشبه باعتبار كون كل منهما من الاثني الحروف أمر لا يلتفت
 اليه ثم انه متصرف بانها حرف فكيف يتطلب سبب بنائها ولا اسم بمعنى أي أيداً تكون ظرفاً زمانياً ولا لا
 تكن حرفاً بل كانت اسماً بمعنى حقا وأيداً لا لا عربت ودخلت عليا وفي هذا الكلام مناقشة لفظية من جهة

ادخاله اللام على جواب ان الشرطية وقد مر مثله ومناقشة معنوية من جهة ان صدق الملازمة بين كونها اسماء بمعنى حقاً وأبدا وبين الاعراب ودخول آل عليها ممنوع وسنده ما اتى بمعنى شئ ونحوها وسند بين وجه البناء عند من جعلها كحقاً وأما عند من جعلها كابدأ فالبناء مشكل ولم توثق كدب بالبناء للعلوم والفاعل ضمير يعود الى جبر والمفعول هو قوله **بأجل** ويوجد في بعض النسخ بالبناء للمجهول والنايب هو **أجل** وبعد ذلك لفظ بحير فالنسخة هكذا ولم توثق كدأ **بأجل** بحير في قوله **وقل** على الفردوس أول مشرب **بأجل** جيران كانت أبيحت دعائره **بأجل** الفردوس البستان والدعائر جمع دعشور وهو الحوض المنظم كذا في الصحاح ووجه الاستدلال ان **أجل** حرف بمعنى نعم وقد كدت بحير فيلزم ان تكون مثل **أجل** ولم يذهب الى ان جبر بمعنى حقان يمنع كونها مؤكدة لاجل في البيت لاحتمال ان يكون المعنى نعم بحق ذلك حقاً أو يقع ذلك حقاً لكن يطالب بسبب البناء وقد يجب بانها بنيت لموافقة الجبر الحرفية لفظاً ٢٤٨ ومعنى ان كان هذا القائل يرى ان جبر تردحراً ولا يوافقها ولا يوافق قولها

اذ اتقول لابنة الجبر *

تصدق لا اذا تقول جبر *

يعني انها تصدق اذا قالت

لا ولا تصدق اذا قالت نعم

والجبر بعين مهملة وجيم

وراء اسم رجل **بأجل** وأما قوله

وقائلة أسيت قتلت جيرا *

أسى اتى من ذلك انه **بأجل**

أسيت على وزن علمت أى

خزنت وأسى خبر مبتدا

محذوف أى أنا أسى أى

خزين والاشارة بذلك

راجعة الى الحزن أى انى

مخلوق من الحزن ولا يجوز

ان يكون اسى خبر ان

ومن ذلك متعلقه لان

خبر الحرف الناسخ

لا يتقدم عليه وانه اما بمعنى

نعم والهاء للسكت أو ان

الناسخة والجبر محذوف

أى انه أى ان الامر كذلك

بأجل فرج على وجهين أحدهما

ان الاصل خبر ان بتأ كيد جبر بان التى بمعنى نعم ثم حذفت هزة ان وخففت **بأجل** بحذف نونها الثانية

وهذا بعيد اذا لم يثبت في موضع من المواضع تخفيف ان التى بمعنى نعم ولا حذف **بأجل** الثاني ان يكون **بأجل** الشاعر **بأجل** شبه

آخر النصف **بأجل** الاول **بأجل** خال البيت فتونه تنوين التثنية وهو غير مختص بالاسم **بأجل** بل يكون في الفعل والحرف أيضا

بأجل ووصل بنسبة الوقف **بأجل** وهذا التخرج ظاهر التعسف وبقى على المصنف قول آخر في جبر لم يحكه وهو ان يكون

اسم فعل حكاه ابن أبى الربيع وحكى الرضى عن عبد القاهر انه اسم فعل بمعنى أعرف قال الرضى ولا يتعذر ما ارتكبه في جميع

حروف التصديق **بأجل** حرف بمعنى نعم حكاه الزجاج في كتاب الشجرة **بأجل** صرف المبنى

وليس له فى كلام العرب لامعنى الجواب خاصة يقول القائل هل قام زيد فتقول في الجواب جال أى نعم **بأجل** واسم بمعنى

عظيم أو يسير أو **بأجل** **بأجل** وهذا لا ينبغي للمصنف عده لان الكلام في جال المبني على السكون ولا تكون الاحرفا

حقاً وأبدا وبين الاعراب ودخول آل عليها ممنوع وسنده ما اتى بمعنى شئ ونحوها فان قالت
ماسبب البناء حينئذ قلت موافقتها الجبر الحرفية لفظاً ومعنى هذا عند من يجعلها كحقاً وأما
عند من يجعلها كابدأ فالبناء مشكل وأقول الدليل على الملازمة بين **بأجل** جبر بمعنى حقاً
أو أبدا وبين الاعراب عدم مشابهتها الحرف حينئذ بوجه من الوجوه المقتضية للبناء بخلاف
ما بمعنى شئ فانه مشابهة للحرف في الوضع وقوله ان سبب بنائها موافقتها الجبر الحرفية لفظاً
ومعنى عند من يجعلها كحقاً فيه نظر فان القائل بان جبر بمعنى حقاً أو أبدا لا يثبت جبر أخرى
حرفاً حتى تكون هـ ذه مشابهة لها (قوله **بأجل** جيران كانت أبيحت دعائره) ويرى ان كانت
أبيحت دعائره وهو عجز بيت اطفيل الغنوى وقيل لضر بن ربيعة صدره

* **وقل** على الفردوس أول مشرب * **وقل** على البردى ويرى أول محضر
والفردوس قال في الصحاح اسم روضة دون اليمامة وقال في المحكم الوادى الخصيب عند
العرب وهو بلسان الروم البستان والبردى بفتح الموحدة وسكون الراء قال البكري غدير لبني
كلاب وأنشد البيت وقال غيره وادى يقال قومروا من الماء بكسر الراء والدعائر جمع دعشور
وهو الحوض المنظم وفي الشرح والمعنى ان تلك النسوة قلن أول مشرب نشربه يكون
على ذلك البستان فقال نعم هـ ذه يقع ان خرب وأبيحت حياضة ولم يمنع منه أحد وأما على
عمارته وأسيت قامة أحواله فهو مصون لا سبيل الى الوصول اليه ولم يذهب الى جبر بمعنى
حقان يمنع كونها مؤكدة في البيت لاجل لاحتمال ان يكون المعنى نعم بحق ذلك حقاً أو يقع
ذلك حقاً اه وأقول ما ذكره من معنى البيت انما هو على رواية ان كانت أبيحت دعائره
وأما على رواية ان كانت رواء أسافله فمعناه نعم هذا يقع ان رويت أسافله من الماء (قوله وقائلة
أسيت الخ) أى أنا أسى والاشارة بذلك الى الحزن أى انى مخلوق من الحزن

﴿ جال ﴾

(قوله أو اسم بمعنى عظيم أو يسير أو **بأجل**) في الشرح ولا ينبغي للمصنف عده لان الكلام

ان الاصل خبر ان بتأ كيد جبر بان التى بمعنى نعم ثم حذفت هزة ان وخففت **بأجل** بحذف نونها الثانية
وهذا بعيد اذا لم يثبت في موضع من المواضع تخفيف ان التى بمعنى نعم ولا حذف **بأجل** الثاني ان يكون **بأجل** الشاعر **بأجل** شبه
آخر النصف **بأجل** الاول **بأجل** خال البيت فتونه تنوين التثنية وهو غير مختص بالاسم **بأجل** بل يكون في الفعل والحرف أيضا
بأجل ووصل بنسبة الوقف **بأجل** وهذا التخرج ظاهر التعسف وبقى على المصنف قول آخر في جبر لم يحكه وهو ان يكون
اسم فعل حكاه ابن أبى الربيع وحكى الرضى عن عبد القاهر انه اسم فعل بمعنى أعرف قال الرضى ولا يتعذر ما ارتكبه في جميع
حروف التصديق **بأجل** حرف بمعنى نعم حكاه الزجاج في كتاب الشجرة **بأجل** صرف المبنى
وليس له فى كلام العرب لامعنى الجواب خاصة يقول القائل هل قام زيد فتقول في الجواب جال أى نعم **بأجل** واسم بمعنى
عظيم أو يسير أو **بأجل** **بأجل** وهذا لا ينبغي للمصنف عده لان الكلام في جال المبني على السكون ولا تكون الاحرفا

لا ينبغي أيضا دها لانه انما يذكر في هذا الباب الحروف وما تضمن معناها من الاسماء والظروف وما تنس الحاجة الى ذكره من فعل جامد او اسم معرب يختص عن غيره من المعربات بحكم مثل كل وجلل الاسم بمنزلة زيد وعمر ووبكر وخالد لاحكامه يختص به دونها ومجرد موافقة الحرف في اللفظ لا يقتضى ذكره والاشباه لم يقل في نعم انها تكون اسماء وهي واحدة الانعام ولم يقل في الى انها تكون اسماء بمعنى النعمة واحدة الا لا في الاول * وهو وودها اسماء بمعنى عظيم وقوى هم قتلوا أمي أخى * فاذا رميت يصيني سهمي فائن عفوت لا عفون جلال * ولئن سطوت لا وهن عظمي * أمي ترخيم أمية ارتكبه في غير النداء للضرورة ولكنه رخم على لغة من ينوي ثبوت المحذوف وهي اللغة الفصحى فان قلت أى دليل عليه فان الميم هنا مفتوحة نوبت المحذوف أم لم تنوّه اذ هو مفعل قتلوا قلت الدليل عليه ترك القنوين لانه اعتمد بالمحذوف فتمه الصرف فان قلت اعلم انما منع للضرورة لا للاعتد ادبتاء ٢٤٩ التائيت المحذوفة قلت هذا مصير

الى القول المرجوح فان المصروف لا يمنع ولو للضرورة على الصحيح وجلالا ما صفة مصدر محذوف أى عفوا عظيميا أو منصوب على اسقاط الخافض أى لا عفوا عن عظيم وانما كتبتون التوكيد بالخفيفة هنا بالالف لعدم الالباس كما في انفسها والسطو القهر بالبطش وأوهن أضعف * ومن الثاني * وهو وودها اسماء بمعنى يسير * قول امرئ القيس وقد قتل أبوه * جربن عمرو الكندي بقتل بنى أسد بهم *

والا كل شئ سواء جلال * ومن الثالث وهو وودها اسماء بمعنى أجل * قوله فعات ذلك من جلالك وقال

في جلال المبنية على السكون ولا تكون الاحرف على تقدير انه أراد ما هو أعم من المبنية على السكون حتى تشمل التي هي اسم لا ينبغي أيضا دها لانه انما يذكر في هذا الكتاب الحروف وما تضمن معناها من الاسماء والظروف وما تنس الحاجة الى ذكره من فعل جامد او اسم معرب يختص عن غيره من المعربات بحكم مثل كل وأما جلال الاسمية فهي بمنزلة زيد وعمر ووبكر وخالد لا حكامكم لها تنفرد به عن الاسماء المعربة ومجرد موافقة الحرف في اللفظ لا يقتضى ذكرها أو أقول مراد المصنف من قوله في صدره هذا التصنيف وأعني بالمفردات الحروف وما تضمن معناها من الاسماء والحروف انه لا يذكر على سبيل القصد والترجمة الا هي ولا ينافي ذلك ذكر غيرها على سبيل الاستطراد بعد عقد الترجمة بحرف وما يتضمن معناه (قوله قوى هم قتلوا أمي أخى الخ) أمي ترخيم أمية على لغة من ينوي المحذوف وأخى مفعول قتلوا وجلالا ما صفة مصدر محذوف أى عفوا عظيميا أو منصوب على اسقاط الخافض أى عن عظيم (قوله الا كل شئ سواء جلال) هذا مجزئ من المتقارب صدره * بقتل بنى أسد بهم (قوله رسم دار وقفت في طاله الخ) يروى في مكان الغداة الحياة ورسم الدار أثرها اللاطي بالارض والطلال ما شخص من آثار الديار (قوله فقييل أراد من أجله وقيل أراد من عظمه في عيني) في الشرح الاول هو الظاهر وليس الجليل بمعنى العظم حتى يفسره وانما هو بمعنى العظيم فلو قيل أراد من عظيم أمره في عيني لكان مناسبا أو أقول في الصحاح بعد انشاد البيت أى من أجله ويقال من عظمه في عيني والليل العظيم اه وهذا صريح في انه قيل ان الجليل في البيت بمعنى العظم لكن لا على انه اسم جامد عما الكلام فيه بل على انه من الجليل بمعنى العظيم

﴿حرف الحاء حاشا﴾

(قوله ومنه الحديث) في الشرح هذا الحديث مذكور في مسند أبي أمية الطرسوسي (قوله وتوهم ابن مالك انما المصدرية وحاشا الاستثنائية) الضمير في انه اعاند الى كلمة ما التي

٣٢ نى ل جميل رسم دار وقفت في طاله * كدت أقضى الغداة من جلاله * رسم الدار ما كان من آثارها الا صقبا لارض والطلال ما شخص من آثارها وأقضى أى أموت والغداة ما بين صلاة الفجر وطلوع الشمس * فقييل أراد من أجله * وهذا الظاهر * وقيل أراد من عظمه في عيني * وليس الجليل بمعنى العظم حتى يفسره وانما هو بمعنى العظيم فلو قال أراد من عظيم أمره في عيني لكان مناسبا والله أعلم بالصواب ﴿حرف الحاء﴾ حاشا على ثلاثة أوجه أحدها أن تكون فعلا متعديا متصرفا تقول حاشيته بمعنى استثنيته * وأحاشيه حكاية ابن سيده والظاهر انه مشتق من لفظ حاشا حرفا واسما فعني حاشيت زيد اقلت حاشي زيد كما تقول لوليت اذا قلت لولايت اذا قلت لا لا في الحديث انه عليه الصلاة والسلام قال اسامة أحب الناس الى ما حاشا فاطمة مانافية والمعنى انه عليه الصلاة والسلام لم يستثن فاطمة وتوهم ابن مالك انما المصدرية وحاشا الاستثنائية بناء على انه من كلامه عليه الصلاة والسلام

فيكون قد استثنى فاطمة والمعنى اسامة أحب الناس الى الافاطمة فانه ليس أحب الي منها فيجوز أن تكون هي أحب اليه ويحتمل أن يكون تامسا وبين في الحب **ف** فاستدل به على انه قد يقال قام القوم ما حاشا زيدا كما قال رأيت الناس ما حاشا قريشا * فاننا نحن أفضلهم فعلا **ف** الفعل بفتح الفاء الكرم وبكسر هاء جمع فعل كقبح وقبح والمعنيان جائزان في البيت والظاهر أن مفعول رأيت الثاني محذوف أي دوننا ويحتمل أن يكون هو الجملة الاسمية والفاء زائدة على رأي الاخفش في مثل زيد فقام **ف** أي يرد الاستدلال المذكور **ف** ان في مجهم الطبراني **ف** الحافظ أبي القاسم سليمان ابن أحمد منسوب الى طبرية بفتح الطاء المهملة والباء الموحدة وهي قصبة الاردن **ف** ما حاشا فاطمة ولا غيرها **ف** زيادة لا بعد الواو لتأكيد النفي ويتعين ٢٥٠ حينئذ أن تكون مانافية لا مصدرية كما توهمه ابن مالك ويكون هذا

من كلام الراوي قلت وهذا ليس بقاطع اذ يحتمل أن تكون لانافية وغيرها منصوب بمحذوف لامعطوف على فاطمة والمعنى ولا أستثنى انا غيرها فيكون من كلامه عليه الصلاة والسلام ولا تعارض حينئذ بين رواية الطبراني وتلك الرواية المتقدمة فتأمله والحديث الذي أورده ابن مالك هو في مسند أبي أمية الطرسوسي عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما **ف** وجود دليل تصرفه **ف** أي تصرف حاشي المحكوم بفعليته **ف** قوله **ف** أي النافية **ف** ولا أرى فاعلا في الناس يشبهه * ولا أحاشي من الاقسام من أحد وتوهم المبرد أن هذه

في الحديث وقوله وحاشا الاستثنائية كلام مستأنف من مبتدأ وخبر أو عطف على اسم ان وخبرها ويجوز أن يكون الضمير عائدا على ما حاشا الذي في الحديث وأنت الضمير باعتبار انه كلمة لغة وقوله حاشا الاستثنائية موصوف وصفة معطوف على ما المصدرية وفي بعض النسخ انهم ما بضمير التثنية وهو ظاهر (قوله رأيت الناس الخ) الفعل بفتح الفاء الكرم وبكسر هاء جمع فعل كقبح وقبح ومفعول رأيت محذوف أي انقص منها وهو الجملة الاسمية والفاء زائدة على رأي الاخفش (قوله ويرده ان في مجهم الطبراني ما حاشا فاطمة ولا غيرها) وكذا في مسند ابن عمر من مسند أحمد والطبراني هو الحافظ أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير نصغير مطر روى عنه الحافظ أبو نعيم وغيره ولد سنة ستين ومائتين بطبرية الشام وتوفي في ذي القعدة سنة ستين وثلاثمائة باصم ان والطبراني نسبة الى طبرية وقد ذكرنا فيما سلف ان الطبري الى طبرستان وفي الشرح وجه الرد ان لازمة بعد الواو لتأكيد النفي فيتعين حينئذ أن تكون مانافية لا مصدرية ويكون هذا من كلام الراوي وقوله عليه الصلاة والسلام اسامة أحب الناس الى وهذا ليس بقاطع اذ يحتمل أن تكون لانافية وغيرها منصوب بمحذوف والمعنى ولا أستثنى غيرها فيكون من كلامه عليه السلام ولا تعارض حينئذ بين رواية الطبراني وتلك الرواية المتقدمة اه واعلم ان مجموع ما حاشا فاطمة ولا غيرها يكون من كلامه عليه الصلاة والسلام ان كان المحذوف الذي قدره مضارعا ويكون ما حاشا فاطمة وحده من كلامه عليه الصلاة والسلام ان كان ماضيا ثم لا يخفى بعد هذا الاحتمال وانه يكفي في الرد الظهور والرجحان (قوله الثاني ان تكون تنزيهية) هي التي يراد بها معنى التنزيه وحده وبهذا خرج الوجهان الاخير ان يراد بها مع التنزيه معنى آخر قال الرضي واذا استعمل حاشا في الاستثناء وفي غيره فعناه تنزيه الاسم الذي بعده من سوء ذكر في غيره أو فيه فلا يستثنى به الا في هذا المعنى وربما أرادوا تنزيه شخص من سوء فيمتدون بتنزيه الله تعالى من السوء ثم يبرؤون من أرادوا تبرئته على معنى أن الله تعالى منزّه عن ان لا يظهر ذلك الشخص مما يعيبه (قوله وهذا دليلان ينفيان الحرفية ولا يثبتان الفعلية) لان

الكامة وهي أحاشي المذكورة في البيت بمضارع حاشا التي يستثنى بها وليس كذلك اثباتها **ف** وانما تلك حرف أو فعل جامد لتضمنه معنى الحرف **ف** الاستثنائي **ف** الثاني **ف** من أوجه حاشا **ف** أن تكون تنزيهية **ف** أي تذكر لتنزيه الله تعالى عن السوء **ف** نحو حاشا لله **ف** ثم بين بعد ذلك من يراد تبرئته فقدم تنزيه الله سبحانه أمام ذلك المقصود على معنى ان الله تعالى منزّه عن ان لا يظهر ذلك الشخص مما يعيبه فيكون آكد وأبلغ قال تعالى قلن حاشا لله ما علمنا عليه من سوء وهذه الآية هي التي أرادها المصنف بالتمثيل **ف** وهو عند المبرد وابن جني والكوفي فعل قالوا التصرف فهم فيها بالحذف **ف** فان الاصل حاشا بالالف فحذفت في حاشا لله **ف** ولا دخلهم اياها على الحرف في حاشا لله **ف** وحاشا لله بمحذوف الالف واثباتها **ف** وهذا دليلان ينفيان الحرفية ولا يثبتان الفعلية **ف** وحزم المصنف رحمه الله بانتفاء الحرفية اعتمادا على الدليلين المذكورين لا يسلم من مناقشة اما الاول فلان الحرف الكثير الاستعمال قد يتصرف فيه بالحذف منه نحو

سواء فعل وسف أفعـل في سوف أفعـل وأما الثاني فقد قال شارح الكتاب لا نسلم دخول حاشا على حرف الجر فان اللام في حاشا لله زائدة عوضت عما حذف من حاشا قلت وفيه بعد لانه لم يعهد التعويض عن محذوف من كلمة بشئ تدخل على كلمة أخرى ليست محل الحذف وقد يقال أيضا لو كانت اللام عوضا عن الالف المحذوفة لم تجامعها وقد اجتمعتا في قراءة بعض السبعة حاشا لله بانيات الالف ويوجب عن ذلك بان اللام عند ثبوت الالف ليست عوضا لكنها بعد الحذف اعتبرت عوضيتها عن المحذوف فلم يلزم اجتماع العوض والمعوض عنه **وقالوا والمعنى في الآية** ٢٥١ التي هي قلن حاشا لله ما علمنا

عليه من سوء **وقالوا** يوسف المعصية لاجل الله ولا يتأني مثل هذا في حاش لله ما هذا بشر **ان هذا** الاملاك كريم فان هذا ليس مقام التبرئة من المعصية وانما هو مقام التعجب من الحسن البارع **والصحيح** ان اسم مرادف للبراءة **وقالوا** في بعض النسخ مرادف للتزنية **وقالوا** دليل قراءة بعضهم حاشا لله بالتنوين كما يقال براءة **وقالوا** وفي النسخة التي ثبت فيها لفظ التزنية تنزيه الله من كذا **وقالوا** اذ انبينا **وقالوا** على هذا فقراءة ابن مسعود حاشا لله كما اذا لله وليس جاروا مجرورا كما توهم ابن عطية لانها انما تجر في الاستثناء **وقالوا** وليس هنا استثناء وقد ذكر النبلي شارح الحاجية ان حرفية حاشا لا تتوقف على الاستثناء ورد على ابن الحاجب تقييده حرفيتها بذلك حيث قال في الكافية في حروف الجر وحاشا في الاستثناء وزعم انه يقال حاشا زيدان يقوم على الابتداء والخبر والتقديم والتأخير كما تقول على زيدان يقوم نعله المصنف عنه في حواشي التسهيل كالمستدرك به على ابن مالك وأما الثاني والثالث فلان عطية ان يقول ان حكمت بالحرفية حيث لا تنوين ولا لام وحاشا تستعمل اسماء وحرفا حيث دخل عليها التنوين أو دخلت هي على لام الجر حكما بالاسمية وحيث انتفى جازا الحكم بالحرفية فلا يرد ما قاله المصنف اه وأقول الجواب عن النظر في الاول ان كون حاشا لا يجرب الالف في الاستثناء هو المعروف الذي يذكر في الكتب ويقتضى عليه الكلام دون ما قاله النبلي وأما النظر في الثاني والثالث فأخوذ من كلام الرضى فانه قال ويجوز ان يقول ان حاشا الجار حرف وهو في نحو حاشا لله اسم نحي

اثباته لا بد فيه من نفي الاسمية وهما لا ينفيان قال الرضى وعند المبرد يكون حاشا تارة فعلا وتارة حرف جر وإذا أوليته اللام تعين عنده فعليته واستدلالة على فعليته بتصرفه ليس بقاطع لانه يجوز ان يكون مشتملا من لفظ حاشا حرفا واسما كقولهم لو ليت أي قلت لولا ولولا ليت أي قلت لا لا وسبحت أي قلت سبحان الله وليت أي قلت ليبيك وهذا هو الظاهر واستدلالة بالتصرف فيه بالحذف نحو حاشا لله ليس بقوى لان الحرف الكثير الاستعمال قد يحذف منه نحو سوا فاعل وسف أفعـل في سوف أفعـل اه وفي الشرح وجزم المصنف بانتفاء الحرفية اعتمادا على الدالين المذكورين لا يسلم من مناقشة اما الاول فلان الحرف الكثير الاستعمال قد يتصرف فيه بالحذف منه نحو سوا فاعل وسف أفعـل في سوف أفعـل وأما الثاني فقد قال شارح الباب لا نسلم دخول حاشا على حرف الجر فان اللام في حاشا لله زائدة عوضت عما حذف من حاشا قلت وفيه بعد لانه لم يعهد التعويض عن محذوف من كلمة بشئ يدخل على كلمة أخرى ليست محل الحذف اه وأقول الجواب عن المناقشة في الاول بعد تسليم ان سو وسف مقتطعان من سوف ان الاصل في التصرف بالحذف وغيره ان لا يكون في الحرف وجوده في كلمة دليل على نفي الحرفية عنها الا ان يقوم دليل على انها حرف كما في سوف (قول ولا يتأني مثل هذا التأويل في حاشا لله ما هذا بشر) الاشارة به الى التأويل الى تأويل حاشا لله ما علمنا عليه من سوء بجانب يوسف المعصية لاجل الله (قوله لانها انما تجر في الاستثناء) ولتنوينها في القراءة الاخرى ولدخولها على اللام في قراءة السبعة في الشرح كلها منظور فيها اما الاول وهو انما انما تجر في الاستثناء وقد يمنع على ما ذكر النبلي شارح الحاجية فانه قال حرفية حاشا لا تتوقف على الاستثناء ورد على ابن الحاجب تقييده حرفيتها بذلك حيث قال في الكافية في حروف الجر وحاشا في الاستثناء وزعم انه يقال حاشا زيدان يقوم على الابتداء والخبر والتقديم والتأخير كما تقول على زيدان يقوم نعله المصنف عنه في حواشي التسهيل كالمستدرك به على ابن مالك وأما الثاني والثالث فلان عطية ان يقول ان حكمت بالحرفية حيث لا تنوين ولا لام وحاشا تستعمل اسماء وحرفا حيث دخل عليها التنوين أو دخلت هي على لام الجر حكما بالاسمية وحيث انتفى جازا الحكم بالحرفية فلا يرد ما قاله المصنف اه وأقول الجواب عن النظر في الاول ان كون حاشا لا يجرب الالف في الاستثناء هو المعروف الذي يذكر في الكتب ويقتضى عليه الكلام دون ما قاله النبلي وأما النظر في الثاني والثالث فأخوذ من كلام الرضى فانه قال ويجوز ان يقول ان حاشا الجار حرف وهو في نحو حاشا لله اسم نحي

في حروف الجر وحاشا في الاستثناء وزعم انه يقال حاشا زيدان يقوم على الابتداء والخبر والتقديم والتأخير كما تقول على زيدان يقوم نعله المصنف عنه في حواشي التسهيل ولم يتعقبه بل ذكره كالمستدرك به على ابن مالك **وقالوا** وتنوينها في القراءة الاخرى والتنوين لا يدخل الحرف **وقالوا** لدخولها على اللام في قراءة السبعة والجار لا يدخل على الجار **وقالوا** لا شذوذ كما قوله فلا والله لا يفي لماني * وللمأهمل أبدا دواء ولابن عطية أن يقول انما حكمت بالحرفية حيث لا تنوين ولا لام والكلمة تستعمل اسماء وحرفا حيث دخل عليها التنوين أو دخلت هي على لام الجر حكما بالاسمية وحيث انتفى جازا الحكم بالحرفية فلا يرد عليه ما قاله المصنف

وإنما ترك التنوين في قراءة الجماعة لبناء حاشي لشبهها بحاشا الحرفية لفظا ومعنى أما لفظا فظاهر وأما معنى فلأن الحرفية للاستثناء فهي لاخراج مجرورها عما قبلها والتنزيهية لتفخيم ما بعدها عن السوء وابعاده منه وهو شبهة بمعنى الإخراج ولا يريد المصنف اسمها بحاشا الحرفية في اللفظ فقط لأن ذلك بمجرد غير كاف في البناء لا ترى أن إلى معنى النعمة مشابهة في اللفظ لا إلى الحرفية ومع ذلك لم تبين لانتفاء كمال المشابهة لفقد الشبه المعنوي وهو وزعم بعضهم أن اسم فعل معناه أتبرأ أو برئت **قوله** وأظنه أراد به هذا البعض ابن الحاجب فقد وقع له في شرح الفصل عند نفسه برز الخشري لحاشا لله ببراءة الله أن قال والاولى أن يقال أنه اسم من أسماء الأفعال كأنه بمعنى برئ الله من السوء ودخول اللام في فاعله كدخول اللام في هيئات هيئات لما توعدون ولعله يعني الخشري لم يقصد الاسم الفعل وفسره بالمصدر لكونه اسم فقصده إلى نفسه يبره باسم ولذلك نصب براءة ولا ينصب الأفعال مقدر فكان المعنى برئ الله وحاصله التفسير بالفعل وإذا فسر بالفعل فهو اسم فعل هذا كلامه فان كان المصنف أراد ٢٥٢ فإن الحاجب لم يقل أن حاشا اسم فعل معناه أتبرأ أو برئت وإنما قال بمعنى

تبرأت لأنه يرى أن اسم الفعل ما كان بمعنى الأمر أو الماضي ولا يكون عنده بمعنى المضارع أصلا وفي المسئلة خلاف وهو حامله على ذلك الذي ادعاه من كونه اسم فعل **قوله** بناؤها وفيه نظاراذ لا يلزم من كون الحكمة مبنية كونها اسم فعل حتى يكون بناء هذه الحكمة حاملا على القول بأنها اسم فعل وهو يرده أعراها في بعض اللغات لأنه لا شيء من أسماء الأفعال يعرب وكان المصنف أراد ببعض اللغات التي أعربت حاشا فيها اللغة التي جاءت عليها قراءة حاشا للتنوين فانه معرب منصوب مثل تنزيها وتنوينه تنوين تمكين وفيه

لمشابهة لفظا لحاشا الحرفية **(قوله** وإنما ترك التنوين في قراءتهم لبناء حاشا لشبهها بحاشا الحرفية) لأن معنى الحرفية الاستثناء ومعنى التنزيهية الإبعاد عن السوء وهما متقاربان **(قوله** وحامله على ذلك بناؤها) في الشرح وفيه نظاراذ لا يلزم من كون الحكمة مبنية كونها اسم فعل وأقول مراده أن حامله على ذلك بناؤها مع أنه لا سبب فيها للبناء إلا بناؤها عن الفعل وإنما لم يصرح بذلك اعتمادا على الفهم **(قوله** ويرده أعراها في بعض اللغات) في الشرح وكان المصنف أراد ببعض اللغات التي أعربت حاشا فيها قراءة حاشا للتنوين فانه يعرب منصوبا مثل تنزيها وتنوينه تنوين تمكين وفيه نظاراذ لا يلزم من كون الحكمة مبنية كونها اسم فعل حتى يكون بناء هذه الحكمة حاملا على القول بأنها اسم فعل وهو يرده أعراها في بعض اللغات لأنه لا شيء من أسماء الأفعال يعرب وكان المصنف أراد ببعض اللغات التي أعربت حاشا فيها اللغة التي جاءت عليها قراءة حاشا للتنوين فانه معرب منصوب مثل تنزيها وتنوينه تنوين تمكين وفيه

نظر لجواز أن يكون مبنيا وتنوينه تنوين تمكين وليس بعزير في أسماء الأفعال **القول الثالث** من البكمة أوجه حاشا أن تكون للاستثناء فذهب سيديوه وأكثر البصريين إلى أنها حرف وإنما بمنزلة الالكتم تجري المستثنى حيث يكون الاستثناء فيما يترده عنه المستثنى كقولك ضربت القوم حاشا زيد وذلك لا يحسن ضل الناس حاشا زيد لفوات معنى التنزيه كذا قال ابن الحاجب وبه يتفق الشبه بين حاشا التنزيهية وحاشا الحرفية وهو ذهب الجري **قوله** بفتح الجيم وهو المازني والمبرد والزجاج والاختفش وأوزيد والفراء وأبو عمرو والشيباني إلى أنها تستعمل كثيرا فاجاروا قليلا فعلا متهديا جامدا التضمنه معنى الاوسم **قوله** فبما حكاها الشيباني عن بعض العرب على ما نقله ابن قاسم **قوله** اللهم اغفر لي وإن يسمع حاشي الشيطان وأبا الاصم **قوله** بفتح الهمة وبجاء الغين وإهمال الصاد وهذا كلام ينزل شمر كما قد توهم **قوله** حاشي أبا ثوبان إن به * ضنا على الملهة والشم * بنصب أبا بحاشا والضم بكسر الصاد المحجة البصل مصدر قولك ضنفت بالشيء أضن به بكسر العين في الماضي وفصحها في المضارع والمهارة بفتح الميم وسكون اللام اللوم والشم السب قال ابن مالك كثير من الهة ينشد على

نظر لجواز أن يكون مبنيا وتنوينه تنوين تمكين وليس بعزير في أسماء الأفعال **القول الثالث** من البكمة أوجه حاشا أن تكون للاستثناء فذهب سيديوه وأكثر البصريين إلى أنها حرف وإنما بمنزلة الالكتم تجري المستثنى حيث يكون الاستثناء فيما يترده عنه المستثنى كقولك ضربت القوم حاشا زيد وذلك لا يحسن ضل الناس حاشا زيد لفوات معنى التنزيه كذا قال ابن الحاجب وبه يتفق الشبه بين حاشا التنزيهية وحاشا الحرفية وهو ذهب الجري **قوله** بفتح الجيم وهو المازني والمبرد والزجاج والاختفش وأوزيد والفراء وأبو عمرو والشيباني إلى أنها تستعمل كثيرا فاجاروا قليلا فعلا متهديا جامدا التضمنه معنى الاوسم **قوله** فبما حكاها الشيباني عن بعض العرب على ما نقله ابن قاسم **قوله** اللهم اغفر لي وإن يسمع حاشي الشيطان وأبا الاصم **قوله** بفتح الهمة وبجاء الغين وإهمال الصاد وهذا كلام ينزل شمر كما قد توهم **قوله** حاشي أبا ثوبان إن به * ضنا على الملهة والشم * بنصب أبا بحاشا والضم بكسر الصاد المحجة البصل مصدر قولك ضنفت بالشيء أضن به بكسر العين في الماضي وفصحها في المضارع والمهارة بفتح الميم وسكون اللام اللوم والشم السب قال ابن مالك كثير من الهة ينشد على

هذا الوجه وليس كذلك انما هما بيستان صورتهما حاشي ابابوان ان ابا * ثوبان ليس بيكمة قدم عمرو بن عبد الله ان به ضنا على المماة والسنة فخذوا صدر البيت الاول فركبوه مع عجز البيت الثاني والصواب ما ذكرناه وعلى الصواب انشد ابن عصفور الى هنا كلامه والبيكمة الخرس أي ليس بندي بكمة والفهم العي وروي أيضا حاشي أبي في البيت بلياء ويكذار وروي وأبي في ذلك النثر مع خفض الشيطان ويحتمل أن تكون رواية الالف على لغة من قال ان اباها وأبا ابائها فاستعمل الاب مقصورا معربا بحركات مقدرة وفاعل حاشا ضمير مستتر عائدا على مصدر الفعل المتقدم عليها فيقال في ذلك النثر مثلا التقدير جانب هو أي الغفران الشيطان أو واسم فاعله أو البعض المفهوم من الاسم العام فاذا قيل قام القوم حاشي زيدا فالعني جانب هو أي قيامهم أو القائم منهم أو بعضهم زيدا وفيه لف ونشر مرتب والقول لان الاولان ظاهران واما القول الأخير ففيه نظر لان المقصود من قولك قام القوم حاشا زيدا وكذا في خلاف زيدا وعدا زيدا ان زيد الم يكن معهم أصلا ولا يلزم من خلوص القوم منه ومجاوزه بعضهم اياه خلوا الكل ولا مجاوزة الكل قاله الرضى وقد يقال يجوز ان يراد ببعضهم من عد المستثنى فلا يتم ما قاله لكن ٢٥٣ اطلاق البعض على الاكثر قليل ومثل هذا الترتيب شائع كثير

﴿حتى﴾

قال في التسهيل وابدال حائها عينا لغة هذيلية وفي العباب قال القراء حتى لغة قريش وجميع العرب الا هذيل وثقيفا فانهم يقولون عتي قال وأنشدني بعض أهل اليمامة

لا أضع الدلو ولا أصلي * عتي أرى حلتها تولى

صوادرا مثل قباب التل *

ولما قرأ ابن مسعود عتي حين أرسل اليه عمران القرآن لم ينزل بلغة هذيل فافرق الناس بلغة قريش

بحرف يأتي لاحد ثلاثة معان انتهاء الغاية * تحول نبرح عليه عاكفين حتى يرجع اليناموسى * والتمليل * نحو أسلم حتى ندخل الجنة * ووجه معنى الا في الاستثناء * نحو لا يكون فلان عالما حتى يحل المشكلات * وهذا أقلها وقل من يذكره ونسبته عمل حتى على أحد ثلاثة أوجه أحدها أن تكون حرفا جارا بمنزلة الى في المعنى * وهو الدلالة على انتهاء الغاية * والعمل * وهو الجرح * ولكنها تخالفها من ثلاثة أمور أحدها أن المحفوضه شرطين أحدهما عام وهو أن يكون ظاهرا لا مضمرا خلافا للكوفيين والمبرد فاما قوله أنت حاتمك تقصد كل فج * ترجى منك انما لا تخيب فضرورة في فلا يسوغ ارتكاب مثل ذلك في السعة * واختلاف في علة المنع فقيل هي أن مجرورها لا يكون الا بعضا لما قبلها أو كبعض منه فلم يمكن عود ضمير البعض على الكل ورده أمران * أحدهما * أنه قد يكون ضميرا حاضرا كما في البيت فلا يعود على ما تقدم ووجه الثاني * أنه قد يكون ضميرا غائبا عائدا على ما تقدم غير الكل كقولك زيد ضربت القوم حشاه * وأيضا يجوز عود ضمير البعض على ما ينسب مدرج تحت كل متقدم مثل وبعولتهن أحق بردهن فانه يعود على الرجعيات المندرجات في عموم المطلقات من قوله تعالى والمطلقات يتربصن * وقيل العلة خشية التباسها بالعاطفة ويردها * أي ان حتى العاطفة * ولود خات

البيكمة الخرس والقدمه العي (قوله ان اباها وأبا ابائها) هذا صدر بيت عجزه

قد بلغنا في المجد غايتها (قوله وفاعل حاشا ضمير مستتر عائدا على مصدر الفعل المتقدم عليها أو واسم فاعله) القول الاول للكوفيين والثاني مذهب بعض النحويين ويرد عليهم انهم لا يطردان في نحو القوم اخوتك حاشا زيدا لانه لم يتقدم فيه فعل ولا ما يجري مجراه (قوله البعض المفهوم من الاسم العام) هذا مذهب البصريين وابن مالك في غير التسهيل وهو ان فاعل حاشا وسائر الافعال التي مستثنى بها ضمير عائدا على البعض المفهوم من الكلام وفي الشرح فيه نظر لان المقصود من قولك قام القوم حاشا زيدا وخللا زيدا وعدا زيدا ان زيد الم يكن معهم أصلا ولا يلزم من خلوص القوم منه ومجاوزه بعضهم اياه خلوا الكل ولا مجاوزة الكل قاله الرضى وقد يقال يجوز ان يراد ببعضهم من عد المستثنى فلا يتم ما قاله لكن اطلاق البعض على الاكثر قليل وهذا التركيب كثير اه وأقول لا حاجة الى هذا الاعتذار الذي ليس بتمام بل الجواب ان البعض الذي هو فاعل حاشا ونحوه بعض مبهم ومجاوزه البعض المبهم زيد مضمرا لا وخلو ذلك البعض عنه لا يتحقق الا بمجاوزه الكل له وخلوه عنه فليتامل

﴿حتى﴾

(قوله أحدهما عام) يعني شاملا لحتى الجارة المسبوقه بندي أجزاء وحتى غير المسبوقه به بخلاف الشرط الثاني فانه خاص بحيثى الجارة المسبوقه بندي أجزاء (قوله وقيل العلة خشية التباسها بالعاطفة) فان حتى العاطفة تدخل على الضمير فلودخلت الجارة عليه لالتبس بالعاطفة فان قيل يشترط في حتى العاطفة أيضا أن لا يكون المعطوف بها ضميرا أحيب بانه لم

جواب اذا من قوله اذ لم تكن معها قرية ويحتمل في مثل ذلك حيث لا تكون قرية تقضي الدخول ولا قرية تقضي عدمه لما بعد الى عدم الدخول على العكس من حتى لا على الغالب في البابين باب حتى و باب الى وهذا هو الصحيح في البابين ولم يقل فيه ما قصد الزيادة التقرير والتثبيت في النفس حتى يكون مستحضرا لايزول عن البال لاسيما وقد وقع في انكار الخلاف فيما نحن فيه بعض العلماء وزعم الشيخ شهاب الدين القرافي أنه لا خلاف في وجوب دخول ما بعد حتى وليس كذلك بل الخلاف فيه مشهور ومن الناس من يقول ان مذهب أكثر النحاة ان ما بعد حتى ليس بداخل فيما قبلها كما في نقله صاحب الكشف من الحنفية وذكر انه قول ابن جني واليه كان يعمل أبو النصر الصغار والبردوي ولكنه لا يستقيم على الاطلاق بل ان كان ما بعد حتى بعضا لما قبلها دخل نحو رأى أشرفا في البلدة حتى الامير والافلاخو قرأت الليلة حتى الصباح وانما الاتفاق في حتى العاطفة لا الحافضة والفرق بينهما ان العاطفة بمنزلة الواو فتعين دخول ما بعدها فيما قبلها ولا يتأني قول بخروجه والثالث من الامور الثلاثة التي تخالف حتى الى فيها بان كلامهم ما قد انفرد بعمل لا يصلح للاخر فما انفردت به الى أنه يجوز ٢٥٥ كتبت الى زيد وأنا الى عمرو أي

هو غايي كما جاء في الحديث انك واليك وسرت من البصرة الى الكوفة ولا يجوز حتى زيد في المثال الاول فلا تقول كتبت حتى زيد و حتى عمرو في المثال الثاني فلا تقول حتى عمرو و حتى الكوفة في المثال الثالث فلا تقول سرت من البصرة حتى الكوفة واما الاولان وهما امتناع كتبت حتى زيد وأنا حتى عمرو وفلان حتى موضوعه لا فائدة تقضي الفعل قبلها شيئا فشيئا الى الغاية وليس

حكم ما قبلها فتقوله كما متعلق أيضا بتقضي والقرينة هي دعاء الشاعر على ما بعد حتى بانقطاع الخبر عنه والحياء بالقصر المطر وتديد كذا في القاموس وعزيت بعين مهملته معنومة فزاي مكسورة فثناة تحتية معني نسيت والمجذوذ بجمع وذالين مجتمعين المقطوع والمكسور يقال جذذت الشيء قطعتة وكسرتة والمجذوذ الجذاد ما كسر منه وضمة أفصح من كسره وجمع ومهملتين المقطوع أيضا من جذذت الشيء أجده قطعتة ومنه ثوب جديد في معنى مجدود ومنه يراد به حين جده الحائك أي قطعه وجماع مهمل وذالين مهملتين الممنوع (قوله وزعم الشيخ شهاب الدين القرافي) هو أبو العباس أحمد بن أبي يعلى ادريس بن عبد الرحمن الصنهاجي الهنسي المصري أصلا ومولدا وسكنا الامام العلامة أخذ عن الشيخ عز الدين بن عبد السلام وغيره وتخرج به جماعة من الفضلاء وانتهت اليه رياسة فقه المالكية في زمانه حتى قيل أفضل ذلك العصر بالديار المصرية ثلاثة القرافي عصر القديعة والشيخ ناصر الدين بالاسكندرية والشيخ تقي الدين بن دقيق العيد بالقاهرة المعزية قال أبو عبد الله بن رشد ذكر لي بعض تلامذته ان سبب شهرته بالقرافي ان المكاتب لما أراد ان يثبت اسمه في ثبت الدرس كان حينئذ غائبا فلم يعرف اسمه وكان اذا جاء للدرس يقبل من جهة القرافة فكتب القرافي فخرت عليه هذه النسبة وذكر بعضهم ان أصله من الهند ساقي في رحمة الله تعالى بدير الطين في جمادى الآخرة عام أربع مائة وثمانين وستة وثمانين ودفن بالقرافة (قوله وما يعمل في الاسماء لا يعمل في الافعال وكذلك العكس) فان قيل اذا قلت أي رجل تضرب اضرب

ما قبل حتى في ذنبك المثالين مقصود به التقضي شيئا فشيئا فلا وجه لدخولها ثم لا الى ليست كذلك بخاز دخولها فيها الانتفاء المانع واما الثالث وهو امتناع سرت من البصرة حتى الكوفة فوضعت حتى في الغاية فلم يقابلها ابتداء الغاية وهذا معنى ما نقله صاحب الكشف عن كتاب بيان حقائق الحروف من ان الى لا انتهاء الابتداء فيما تدل عليه على تقيض من يقول خرجت من البصرة الى الكوفة فن لا ابتداء الغاية والى لا انتهاء الغاية ولا يجوز ان تستعمل حتى في مقابلة من لا يقال خرجت من البصرة حتى الكوفة وذلك لان الى أصل في الغاية لا تخرج عن معناه الى معنى آخر وحتى ضعيفة في معنى الغاية فانما تخرج الى غيرها من المعاني واما انفردت به حتى أنه يجوز وقوع المضارع المنصوب بعدها نحو سرت حتى أدخلها وذلك بتقدير حتى ان أدخلها وان المضمر والفعل في تأويل مصدر مخفوض بحتى ولا يجوز سرت الى أدخلها بنصب الفعل باضمار ان بعد الى ولم تحمر العلامة في ذلك واما قلنا ان النصب بعد حتى بان مضمره بعد حتى لا بنفس حتى كما يقول الكوفيون لان حتى قد ثبت انها تخفض الاسماء وما يعمل في الاسماء لا يعمل في الافعال وكذا العكس وهذا لا يتوجه اعراضا على جميع الكوفيين فالكسائي منهم يقول ان حتى في لسان العرب ليست حرف جزوان الجر الذي بعدها في نحو حتى مطلع الفجر بتقدير حرف الجر أي حتى انتهى الى مطلع الفجر فلا يرد عليه الاعتراض بان عامل الاسم لا يعمل في الفعل كما يرد على غيره من الكوفيين نعم يرد عليه انهم غير مختصة بتقريب فكيف نصبت الفعل

لو يرد أيضا عليه ان حذف الجار وبقاء عمله في غاية القلة فكيف اطرده بعد حتى وأيضا كيف اطرده حذف الفعل بعد هاء مع
 انجرار الاسم كذا قال الرضى فان قلت هذه الكمية التي ساقها المصنف وهو ان ما يعمل في الاسماء لا يعمل في الافعال وكذا
 العكس يشكل بمثل قولك أى رجل تضرب أضرب بالجزم فان ايا فيه شرطية وقد عملت الجزم في الفعل والخفض في الاسم
 المضاف اليه على الصحيح في ان عامل المضاف اليه هو المضاف ويشكل أيضا بكى فانها جارة وناصبة قلت انما جازمت أى من
 جهة تضمنها لان الشرطية وجرها ليس من هذه الجهة وكى الجارة للتعليل والناصبه مصدرية كان فلم يقع جرهما ونصبهما من جهة
 واحدة ومقصود الجماعة ان عامل أحد القيليين لا يعمل في الآخر من تلك الجهة التي عمل بها في ذلك القيل نعم تنتقض هذه
 القاعدة على الكوفيين ان قالوا باللام الزائدة فانهم لا يعمل الجزم في الاسم اجاعا وعمل عندهم النصب في مثل ما كان زيد
 ليفعل وهي للتأكيدي في كل من الحالين وهو ان الدخلة على المضارع المنصوب ثلاثة معان مرادفة الى نحو **لن نبرح** عليه
 عاكفين **لن** حتى يرجع اليناموسى **لن** أى قالوا لن نزال مقيمين على العجل وعبادته الى ان يرجع اليناموسى **لن** ومرادفة الى التعليمية
 نحو ولا يزالون يقاتلونكم حتى يردوكم عن دينكم ان استطاعوا **لن** نحو **لن** هم الذين يقولون لا تنفقوا على من عند رسول الله حتى
 ينفضوا **لن** نحو **لن** قولك أسلم حتى تدخل الجنة ويحملها ما **لن** أى المعنيين المذكورين مرادفة الى ومرادفة الى التعليمية قوله تعالى
 وان طائفتان من المؤمنين اقاتلوا فاصالحوا بينهم فان بغت احدهما على الاخرى **لن** فقاتلوا التي تبغى حتى نفي **لن** أى كى ترجع أو الى
 أن ترجع والى الرجوع وقد يسمى ٢٥٦ به الظل وظاهر كلام المصنف ان الامثلة المذكورة للقسم الثاني لا تحتملها

فاما قولك أسلم حتى تدخل
 الجنة فسلم ان حتى فيه
 لا تحتمل غير التعليمية
 واما الايتان ولا يزالون
 يقاتلونكم حتى يردوكم
 وقوله هم الذين يقولون
 لا تنفقوا على من عند رسول
 الله حتى ينفضوا فكل
 منه ما يحتمل الامرين
 كالاتية الاخيرة وحكى
 الرضى عن الاندلسى انكار

عملت أى فيه الجزم في الفعل والخفض في الاسم فان خافض المضاف اليه هو المضاف على
 الصحيح أوجب بان المراد ما يعمل في الاسماء لا يعمل في الافعال من جهة عمله في الاسماء وعمل
 أى الجزم في الاسماء ليس من جهة عملها الجزم في الافعال فان عملها الجزم في الاسماء من جهة
 اضافتها وعملها الجزم في الافعال من جهة تضمنها معنى الشرط (قوله) ويحملها ما قوله تعالى
 فقاتلوا التي تبغى حتى نفي الى أمر الله في الشرح تخصيص هذه الآية بالاحتمال ظاهر
 في ان ماتقدم عليه من أمثلة هذا القسم غير محتمل فاما أسلم حتى تدخل الجنة فلا يحتمل غير
 التعليمية واما حتى يردوكم وحتى ينفضوا فكل منهما يحتمل الامرين كالاتية الاخيرة وأقول
 المثال أيضا يحتمل الوجهين ان كان المخاطب به مسلما لان المراد منه حينئذ الدوام وقد صرح
 بالوجهين في الآية الاولى أبو البقاء فقال ويجوز ان تكون بمعنى كى وان تكون بمعنى الى
 وهي في الوجهين متعلقة بمقاتلونكم وجواب ان استطاعوا وحذف قام مقامه ولا يزالون اهـ

(قوله)

محمى حتى بمعنى كى زاعما انهما قد اتفعا بمعنى الى وأول الامثلة كلها ابدا لك وهو تكاف

ولا يشى له في مثل أسلمت حتى أدخل الجنة فان قلت حتى الدخلة على المضارع حرف جزم ضرورة لان نصب المضارع بان
 مضمره وهي وصلتها مؤولة بمصدر مجرور بحتى والمصنف قد أسلف في أول الكلام على هذا الحرف ان حتى الجارة بمنزلة الى
 في المعنى والعمل فكيف يستقيم أن يقول هنا ان الدخلة على المضارع المنصوب تكون مرادفة الى التعليمية ومرادفة
 لا لافى الاستثناء وهل هذا الاتناقض قلت الاول مطلق أو عام وهذا مقيد له أو مخصص فكانه قال حتى الجارة بمعنى الى ان لم
 تدخل على المضارع المنصوب فان دخلت عليه فقد تكون بمعنى كى التعليمية وقد تكون بمعنى الا الاستثنائية أو كانه قال
 حتى الجارة بمعنى الى في كل موضع الا اذا دخلت على المضارع المنصوب فقد تخرج عن ذلك ونسبت عمل بمعنى كى أو لا
لن ومرادفة لافى الاستثناء لافى الوصف ولا فى الزيادة على رأى من يقول به أو سواء كان الاستثناء متصلا أو منقطعاً ولا
 يضر كونها جارة مع انها بمعنى الا الاستثنائية لان عمل الجزم ثبت مع افادة الاستثناء كما شاؤا خلا عند الجزم بما **لن** وهذا
 المعنى ظاهر من قول سيديو به في تفسير قولهم والله لا أفعل الا أن تفعل **لن** والاستثناء هنا متصل مفرغ بالنسبة الى الطرف
 اذا المعنى لا أفعل وقتمان الاوقات الا وقت فعلك **لن** المعنى حتى ان تفعل وصرح به ابن هشام الخضر اوى **لن** نسبة الى الجزيرة
 الخضر ابلد من بلاد الاندلس **لن** وابن مالك ونقله أبو البقاء **لن** المكبرى **لن** عن بعضهم فى وما يعلمان من أحد حتى يقول **لن**
 أى الا أن يقولوا انما نحن فتنه فلا تكفروا والاستثناء مفرغ فى النظر كاسبق **لن** والظاهر فى هذه الآية خلافه وان المراد
 معنى الغاية **لن** أى بعد انتفاء تعليمهم ما الى وقت قولهم ذلك وهذا يمكن الا أنه لا مرجح له حتى يكون القول به ظاهرا كما قاله

المصنف فتأمل نعم هو ظاهر فيما أنشده ابن مالك من قوله ليس العطاء من الفضول سماحة * حتى تجود ومالك
 قليل في الفضول جمع فضل وهو الزيادة والمراد زيادات المال وهي ما لا يحتاج اليه منه والسماحة الجود والمعنى اعطاؤك
 من زيادات مالك لا بعد سماحة إلا أن تعطى في حالة قلة المال والاستثناء على هذا منقطع والمصنف استظهره مع أنه يحتمل
 الغاية أي انتفاء كون عطائك معدودا من السماحة تمتد إلى زمن اعطائك في حال قلة مالك فثبت حينئذ انعطائك من
 الفضول سماحة باعتبار أن الجود مع الاقلال يدل على ان السماحة غير زائدة فتكون ما أعطيت مع وجود الثروة سماحة
 أيضا ويحتمل التعليل بأن يكون المراد أني أحكم بأن اعطائك من الفضول ليس سماحة كي أبعدك بذلك على الجود مع
 الاقلال والله أعلم بالصواب وهو أي معنى الاستثناء هو ظاهر في قوله والله لا يذهب شيخي باطلا *
 حتى أبير مالكا وكاهلا * أبير أهلك يقال بار الرجل اذا هلك وأباره الله اذا أهلكه والغاية في البيت ممكنة أي لا أترك ناره
 إلى أن أقتل هذين الحيين فترك حينئذ لحصول القصد باهلا كهما وكذا التعليل ٢٥٧ يمكن أيضا أي لا أترك الاخذ

الأخذ بالثأركي أقتل

هذين الحيين والاستثناء

فيه انما يظهر مع الانقطاع

كأبي البيت الذي قبله في قوله

ما بعد هاهنا أي ما بعد حتى

التي في البيت الاول وحتى

التي في البيت الثاني وهو

الجود مع القلة والابارة

لذنيك الحيين وليس غاية

لما قبلهما في وهو انتفاء

كون العطاء من الفضول

سماحة في الاول والانتفاء

وانتفاء ذهاب شيخي باطلا

في الثاني وهو لا مسبب عنه في

وكلا هذين الامرين في حين

المنع وقد بينا وجه ذلك في

البيتين وهو جعل ابن هشام

من ذلك الحديث في المشهور

وهو قوله صلى الله عليه

وسلم في كل مولود يولد على

(قوله نعم هو ظاهر فيما أنشده ابن مالك من قوله * ليس العطاء من الفضول سماحة الخ*)

يعني ان الراجح في حتى في هذا البيت ان تكون للاستثناء المنقطع ويحتمل الغاية احتمالا

مرجوحا بان يكون المعنى ان انتفاء كون عطائك معدودا من السماحة تمتد إلى زمان

اعطائك في حالة قلة مالك فاذا أعطيت في تلك الحالة ثبتت سماحتك ويحتمل أيضا التعليل

احتمالا مرجوحا بان يكون المعنى أني أحكم بأن اعطائك من فضول المال ليس سماحة لاجل

ان أبعدك على الاعطاء حالة الاقلال من المال وفي الشرح استظهره مع ان احتمال الغاية

متأت وأقول الظهور لا ينافي الاحتمال وانما ينافيه القطع (قوله وفي قوله والله لا يذهب

الخ) يعني ان كون حتى بمعنى الاستثناء في هذا البيت أيضا راجع ويحتمل الغاية والتعليل احتمالا

مرجوحا اما الغاية فبان يكون المعنى لا أترك الاخذ بثأر شيخي إلى ان أقتل هذين الحيين وأما

التعليل فبان يكون المعنى لا أترك الاخذ بثأر شيخي لاجل أن أقتل هذين الحيين وأبير بالباء

الموحدة والراء من بار فلان هلك وأباره الله أهلكه وفي بعض النسخ أبيد بالموحدة والدال

المهملة من باد الشيء يبيده او يسود اهلاك وأباده الله أهلكه ومالك وكاهل قبيحتان من بني أسد

قتلا أبا امرئ القيس وبعده القاتنين الملاك الحلالا * خير معد حسبنا وناثلا

والحلال حل السيد الركين والجمع الحلال حل بالفتح كذا في الصحاح وفي القاموس والحلال حل

بالضم موضع والسيد الشجاع أو الضخم المروءة أو الرزين (قوله لان ما بعد هاهنا ليس غاية لما

قبله ما ولا مسبب عنه) يعني ما بعد كلتي حتى في البيتين ليس غاية لما قبلهما فلهما مسبب

الظاهر وان كان يحتمل ما احتمل مرجوحا وفي بعض النسخ لان ما بعد هاهنا ليس غاية لما قبلهما

بافراد حال الضمير أي ما بعد حتى في البيتين ليس غاية لما قبلهما (قوله ولا ان تخرجه على

ان فيه حذف أي يولد على الفطرة ويسمى على ذلك حتى يكون) في الشرح يتأني التخرج على

٢٣ في ل الفطرة حتى يكون أبواه هم الأذان يهودانه وينصرانه اذ من الميلاد لا يتناول ويمتد فتكون حتى فيه الغاية
 ولا كونه يولد على الفطرة علمته في باضافة العلة إلى الضمير العائد على الكون المذكور أي ولا علة كونه يولد على الفطرة هي
 في اليهودية والنصرانية فتكون في حتى في قوله للتعليل في فلم يبق إلا أن تكون فيه بمعنى الاستثنائية والاستثناء منقطع
 فيما يظهر في ذلك أن تخرجه على ان فيه حذف أي يولد على الفطرة ويسمى على ذلك حتى يكون في والتخرج متأت على
 وجه حسن بدون ارتكاب هذا الحذف وذلك بان يجعل قوله يولد صفة لمولود وقوله على الفطرة ظرفا مستقرا خبرا مبتدأ أي
 كل مولود يولد مستقرا على الفطرة حتى يكون أبواه هم الأذان يهودانه وينصرانه والمعنى ان استقراره على الفطرة تمتد إلى
 أن يقع التهود والتبصير فيزول ذلك الاستقرار حينئذ فان قلت فسا فائدة هذه الصفة قلت فائدة توكيد العموم كما في قوله
 تعالى وما من دابة في الأرض ولا طائر يطير بجناحيه حيث وصف دابة وطائر بما هو من خواص الجنس لبيان أن القصد
 منهما أي الجنس دون الفرد وبهذا الاعتبار أفاد الوصف توكيد العموم وكذا القول في يولد سواء وقد قال المصنف في أوائل

الباب الخامس ان الصواب تعليق حتى بما تعلقت به على وان على متعلقة بكان محذوف منصوب على الحال من الضمير في يولدو يولد خبر كل وهذا وجه آخر سالم من ذلك الحذف فان قلت الظرف المستقر انما يتعلق بطلق الكون لا الكون الخاص والاعم اعني مطلق الكون لادلاله على الاخص اعني الامتداد والاسم ارفححتاج الى تقدير ممتد مثلاً وهذا عين ما قدره المصنف وهو يستمر ولا فلا يتخلص من الاشكال سواء جعل الظرف المستقر خبراً كما ذكرته أنت أو حالاً كما جعله المصنف في الباب الخامس قلت لا امتداد للفعل حقيقة لانه عرض لا يبق زمانين فلا يتصور امتداده لكن بعض الافعال قد يحتمل الامتداد بتجدد الامثال من غير فصل كالسير والجلوس والركوب ومنه الاستقرار الذي هو مطلق الكون فيكون معنى الغاية فيه متصوراً بهذه الطريق ولا حاجة الى الامتداد أصلاً لكن في تصور ذلك على تقدير الحالية التي يجوزها المصنف بحث سند كره في محله ان شاء الله تعالى ولا ينصب الفعل بعد حتى الا اذا كان مستقبلاً ليس بينه وبينها فاصل في اللفظ وأجاز لا خفى الفصل بينهما بشرط غير مجزوم لفظاً اداته ان نحو وانتظر حتى ان قسم شيء تأخذ بنصب تأخذ ولكنه مع اجازته اعترف بقبحه لما علم به من ان الفصل بين الجار والمجرور قبيح والوجه الحسن في هذا المثال جزم تأخذ وتكون حتى حينئذ ابتداءية لا جارة ثم ان كان استقباله بالنظر الى زمن التكلم فالنصب واجب تحولن نبرح عليه عا كفين حتى يرجع اليناموسى فان ٢٥٨ رجوع موسى عليه الصلاة والسلام كان مستقبلاً بالنظر الى الزمن الذي تكلموا

وجه حسن بدون ارتكاب هذا الحذف وذلك ان تجعل قوله يولد صفة لمولود وقوله على الفطرة ظرفاً مستقراً خبر المبتدأ أى كل مولود يولد مستقراً على الفطرة حتى يكون أبواه هما اللذان يهودانه وينصرانه والمعنى ان استقراره على الفطرة ممتد الى ان يقع التهود والنصر فيزول ذلك الاستقرار حينئذ فان قلت فافائدة هذه الصفة قلت فائدتها توكيد العموم كقوله تعالى وما من دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحيه فان قلت الظرف المستقر انما يتعلق بطلق الكون وهذا لادلاله على الامتداد والاستقرار فحتاج الى تقديره وهذا عين ما قدره المصنف قلت لا امتداد للفعل حقيقة لانه عرض والعرض لا يبق زمانين لكن بعض الافعال قد يحتمل الامتداد بتجدد الامثال من غير فصل كالسكنى والجلوس والركوب ومنه مطلق الكون فيكون معنى الغاية فيه متصوراً بهذه الطريق ولا حاجة الى تقدير الامتداد أصلاً اه مافى الشرح وأقول لا يلزم من ان الكون المطابق قد يحتمل الامتداد بتجدد الامثال انه هنا ممتد بهذا الطريق لا بد من تقدير ما يدل على ذلك فيحتاج الى ما قدره المصنف (قوله ولا ينتصب الفعل بعد حتى الا اذا كان مستقبلاً) لان نصبه باضمار ان وهى تخلص الفعل للاستقبال (قوله ثم ان كانت حالته بالنسبة الى زمن التكلم فالرفع واجب) لان الحال حينئذ

فيه بقولهم ان نبرح عليه ما كفين وهو ان كان استقباله بالنسبة الى ما قبلها خاصة فالوجه ان يجر ان الرفع والنصب نحو وزلزلوا حتى يقول الرسول الآية أى اذكر الآية أى بفتحها وهى والذين آمنوا مع منى نصر الله ألا ان نصر الله قريب والظاهر انه ليس لبقية الآية مدخل في استشهاده على جواز الرفع والنصب حتى يشير اليها وانما أراد الإشارة الى المقول لتحقق

كون الفعل مستقبلاً بالنسبة الى ما قبلها خاصة فان قولهم أى قول الرسول والذين آمنوا مع منى نصر الله ألا ان نصر الله قريب وانما هو مستقبل بالنظر الى الزوال لا بالنظر الى قص ذلك علينا وبالنصب قرأ غير نافع قال ابن الحاجب من رفع يقول فعلى ان الاخبار بوقوع شيئين أحدهما الزوال والاخر القول والخبر الاول على وجه الحقيقة والثانى على حكاية الحال والمراد مع ذلك الاعلام بامر ثالث وهو نصب القول عن الزوال ومن نصب فعلى ارادة الاخبار بوقوع شيء واحد وهو الزوال وبان شيئاً آخر كان مترقباً وقوعه عند حصول الزوال وهو القول وليس فيه اخبار بوقوع القول كما في قراءة الرفع وان كان الوقوع ثابتاً في نفس الامر ولكن ثبوته بدليل آخر لا من هذه القراءة انتهى وذلك الدليل هو قراءة الرفع لان القراءةتين كالاتين وانما قدر المقول مترقباً في قراءة النصب ليكون مستقبلاً والا فلو قدره واقعاً لكان حالاً على وجه الحكاية لا مراماً فلم ينصب وعلى النصب يحتمل ان تكون حتى بمعنى الى أى حركوا بانواع البلايا الى الغاية التى هى قول الرسول وهو اليسع أو شعيباً وأصحابه المؤمنون ويحتمل ان تكون بمعنى كى أى وزلزلوا كى يقول الرسول والذين آمنوا معه ذلك وهو كذلك لا يرتفع الفعل بعد حتى وفى قسامن الاوقات لا اذا كان حالاً ثم ان كانت حالته بالنسبة الى زمن التكلم فالرفع واجب كما أن النصب هناك واجب اذا كانت استقبالية الفعل بالنظر الى زمان التكلم وهو كقولك سرت حتى ادخلها اذا قلت ذلك وأنت في حالة الدخول وانما وجب الرفع عند ارادة الحال لانهم انما نصبوا عنه ما كان

تقدير الناصب الا ترى ان الفعل مستقبل وتقدير ان الناصبة معه ممكن لانها للاستقبال بخلاف موضع الرفع فانه للحال
وتقدير ان معه مناسف له واذا رفع الفعل حتى حرف ابتداء لانها لو كانت حرف جر لوجب ان يقدر الفعل على اسمها ليصح
دخولها عليه ولا يقدر اسمها الا بان لكن تقدير ان يمتنع لما مر كذا قال ابن الحاجب قلت وفي قوله ولا يقدر اسمها الا بان
نظر فلما قيل ان يقول لم لا تكون جارة ويقدر ما المصدرية وهي ليست بمنافية للرفع ويجاب بان تقدير ما لم يثبت مع انه لا داعي
الى التزام كونها جارة حتى يحتاج الى التقدير وان كانت حاليتها ليست حقيقة بل كانت محكية ومعنى حكاية الحال
ان يفرض ما كان واقعا في الزمان الماضي واقعا في هذا الزمان فيعبر عنه بلفظ المضارع ويرفع حتماء عند قصد الحكاية
اذ النصب بان مناقض لهذا الغرض فلا يرتكب ويجوز ان نصب اذ لم يقدر الحكاية نحو وزلز لو احتى يقول الرسول قراءة
نافع بالرفع بتقدير حتى حالتهم حينئذ أي حين اذ وقع الزلزال وان الرسول والذين آمنوا معه يتولون كذا وكذا
وفائدة الحكاية تصوير تلك الحالة البهيمة الشأن واستحضار صورته في مشاهدة السامع للتعجب وهو اعلم انه لا يرتفع الفعل
بعد حتى الا بثلاثة شروط أحدها ان تكون حالا أو مؤولا بالحال كما مثلناه للقسمين معا فالحال الحقيقي كقولك في حال
دخولك البلد سرت حتى ادخلها والمؤول بالحال كالآية الشريفة وزلز لو احتى يقول الرسول في قراءة نافع وهو الثاني
ان يكون مسببا عما قبلها وذلك بان يؤدي حصول مضمون ما قبلها الى حصول مضمون ما بعدها سواء اتصل مضمون
الاول بمضمون الثاني نحو سرت حتى ادخلها الآن أو لم يتصل نحو رأى زيد بالامس مني شيئا حتى لا يستطيع

ان اكله اليوم بشئ وانما
اشترط هذا الشرط
ليحصل الربط معنى حيث
فقد لفظا وذلك لانه لما لم
يتعلق ما بعدها بما قبلها
لفظا زال الاتصال اللفظي
فشرطت السببية الموجبة
للا اتصال المعنوي جبراما
فات من الاتصال اللفظي
فوفلا يجوز سرت حتى
تطلع الشمس ولا ماسرت

حقيقية وبين نصب المضارع بان المخلصة للاستقبال وبين كونه للحال الحقيقية تناف (قوله)
وان كانت حاليتها ليست حقيقة بل كانت محكية رفع) معنى حكاية الحال ان يفرض الفعل
الذي وقع في الزمان الماضي واقعا في وقت التكلم (قوله والثاني ان يكون مسببا عما قبلها)
بان يكون ما قبلها بحيث يمكن ان يؤدي حصول مضمون ما بعدها سواء اتصل المضمونان نحو
سرت حتى ادخلها أو لم يتصل نحو رأى مني العام الاول شيئا حتى لا يستطيع ان اكله العام
بشئ وانما وجبت السببية لانه لما زال الاتصال اللفظي وهو تعلق حتى الجارة بما قبلها شرط
السببية الموجبة للاتصال المعنوي جبراما فان من الاتصال اللفظي (قوله وأجاز الاخفش
الرفع بعد النفي) قال الرضي وقال الاخفش يجوز ما سرت حتى ادخلها بالرفع الا ان العرب
لم تتكلم به وقد غلط فيه اه وفي الشرح الذي يظهر لي اجراء ما قال الاخفش في الاستفهام
أيضا بان يقدر أصل الكلام خالي عن الاستفهام ثم ادخلت أداته على الكلام بأسره لا على

حتى ادخلها وهل سرت حتى تدخلها اما الاول وهو امتناع سرت حتى تطلع الشمس فوفلان طلوع الشمس لا يتسبب
عن السير وأما الثاني وهو امتناع ما سرت حتى ادخلها فوفلان الدخول لا يتسبب عن عدم السير وعلى هذا
فاذا قلت فلما سرت حتى ادخلها فان أردت الحكم بوقوع سير قليل جاز الرفع قال الرضي ولكن على ضعف لاجرائهم ذلك
في اللفظ مجرى النفي المصريح به وان أردت به النفي الصريح وهو الاغلب في كلامهم امتنع الرفع وهو الثالث وهو امتناع
هل سرت حتى تدخلها فوفلان السبب وهو السير ولم يتحقق وجوده فهو غير محكوم بثبوته جزم بل هو
مشكوك فيه فكيف يمكن الحكم على سبيل الجزم بحصول مسببه وهو الدخول ويجوز أيهم سار حتى يدخلها ومتى
سرت حتى تدخلها لان السير محقق محكوم بحصوله غير مستفهم عنه وهو انما الشك في عين الفاعل بالسير في الصورة
الاولى وهي قولك أيهم سار حتى يدخلها أو في عين الزمان الذي وقع فيه السير في الصورة الثانية وهي قولك
متى سرت حتى تدخلها ويجوز اخافس الرفع بعد النفي على ان يكون أصل الكلام ايجابا ثم ادخلت أداة النفي على
الكلام بأسره لا على ما قبل حتى خاصة لكن الاخفش معترف بان العرب لم تتكلم بذلك على ما نقله الرضي فكانه
انما أجاز بالقياس لا بالسمع ولو عرضت هذه المسئلة بهذا المعنى على سيبويه لم يمنع الرفع فيها وانما منعه اذا كان النفي
مسلطا على السبب خاصة وكل أحد يمنع ذلك ويظهر لي اجراء هذا في الاستفهام أيضا بان يقدر أصل الكلام خالي عن
الاستفهام ثم ادخلت أداته على الكلام بأسره لا على ما قبل حتى خاصة كان يقول شخص لاخر سرت حتى تدخل البلد
فتشك أنت في صدق الخبر فتقول لذلك المخاطب هل سرت حتى تدخلها أي هل ما أخبرك به هذا الشخص صحيح

والثالث من شروط رفع الفعل بعد حتى أن يكون فضلة فلا يصح في رفع نحو سيري حتى أدخلها التلا
يبقى المبتدأ بالخبر وذلك لأنك إذا رفعت الفعل كانت حتى حرف ابتداء والجملة الواقعة بعدهامسة متأنفة فيلزم دخول المبتدأ
عن الخبر ولقائل أن يقول ان عنوان المبتدأ يبقى بلا خبر لفظا وتقديرافمنوع اذ يمكن جعل الخبر مقدرأرى سيري حاصل
وان عنوانه بقاءه بلا خبر لفظا فسلم ولا يضر وما أظنهم ينعون المسئلة الا عند عدم تقدير الخبر ولا في نحو كان سيري حتى
أدخلها ان قدرت كان ناقصة لان الناقصة تقتضي خبرا ومع رفع الفعل تكون الجملة مستأنفة كما مر فتبقى كان الناقصة
بغير خبر لفظا وتقديره يفسد معناها فان قدرتم انامة أو قلت سيري أمس حتى أدخلها جازا الرفع لان التامة لا خبر لها
وأمس خبر السير فارفع المانع وهو بقاء الناقصة والمبتدأ بالخبر الا ان علقتم أمس بنفس السير لا يستقرار محذوف
فالمنع باق لبقاء سيبه وهو بقاء المبتدأ بالخبر وفيه ما مر في الثاني من أوجه حتى أن تكون عاطفة بمنزلة الواو ومقتضى
هذا ان لا ترتيب فيها ولا مهلة وصرح ابن الحاجب بان حتى مثل ثم فتفيد الترتيب والمهلة قال الجزولي والمهلة في حتى أقل
منها في ثم فهي متوسطة بين الفاء التي لا مهلة فيها وثم المفيدة للمهلة قال الرضي والذي أرى ان حتى لا مهلة فيها بان تفيد أن
المعطوف بها هو الجزء الفائق ٢٦٠ اما في القوة أو الضعف على سائر اجزاء المعطوف عليه وقد يكون نعلق

الفعل العامل في المعطوف
عليه بما بعد حتى أسبق
من تعلقه بالاجزاء الاخر
كقولك توفي الله كل أب
لى حتى آدم وقد يكون
في أثناء تعلقه بتلك
الاجزاء نحو مات الناس
حتى الانبياء والمقصود
أن الترتيب الخارجى
غير معتبر فيها بل المعتبر
فيها ترتيب اجزاء ما قبلها
ذهابا من الاضعف الى
الاقوى كما في مات الناس
حتى الانبياء ومن الاقوى
الى الاضعف كما في قدم

ما قبل حتى خاصة كان يقول شخص لا خرست حتى تدخل البلد فتشك أنت في صدق الخبر
فتقول لذلك الخبر هل سرت حتى تدخلها أى هل ما أخبرك به هذا الشخص صحيح (قوله
والثالث أن يكون فضلة فلا يصح في نحو سيري حتى أدخلها التلا يبقى المبتدأ بالخبر) لان
حتى حينئذ حرف ابتداء والجملة بعدهامسة متأنفة فيخلو المبتدأ عن الخبر لفظا وهو ظاهر
وتقدير الآية لا دليل عليه فسقط ما في الشرح وهو ان عنوان المبتدأ يبقى بلا خبر
لفظا وتقديرافمنوع اذ يمكن تقدير الخبر أرى سيري حاصل وان عنوانه بقاءه بلا خبر لفظا فسلم
ولا يضر وما أظنهم ينعون المسئلة الا عند عدم تقدير الخبر (قوله الثاني أن يكون اما بعضا
من جمع قبلها كقدم الحاج حتى المشاة أو جزأ من كل نحو أكل السمكة حتى رأسها) يعنى بعضا
من جمع في المعنى سواء كان جمعا في اللفظ أو لم يكن وفي الشرح أراد أن يكون اما جزئيا من كل
بدليل مقابلة من السكك والافلأر يد بالبعض ما هو أهم لزم التداخل بين الاقسام
المتقابلة وليس المراد بالحاج المجموع من حيث هو مجموع والا كان المشاة حينئذ جزأ لا جزئيا
اه والفرق بين الجزء والجزئي والسكك ان الجزء يقابل السكك والجزئي يقابل السككى
والكل هو المجموع أو المركب من شئين أو أكثر والسككى هو المفهوم الذى لا يمنع نفس تصويره
من وقوع الشراكة فيه (قوله حيث يصح دخول الاستثناء) نقل عن المصنف رحمه الله انه قال

أعنى

الحاج حتى المشاة وحكى ابن مالك في التسهيل الخلاف في افادتها

الترتيب وجعل القول بعدم افادتها هو الاصح وعليه اعتمد المصنف وانظر تمثيل الرضى لما يكون تعلق العامل في المعطوف
عليه بما بعد حتى أسبق من تعلقه بالاجزاء الاخر بقوله توفي الله كل أب لى حتى آدم ففيه نظر لان التمثيل بهذا يتوقف
على أن يكون آدم توفي قبل جميع اولاده ومن الجائز أن يكون لا آدم أولاد توفي بعضهم قبله بعد ان وجد له نسل وهذا
القائل يكون من نسل هذا المتوفى قبل آدم ومن أين تحقق كون آدم توفي قبل جميع اولاده لا بدله من دليل الا أن بينهما
أى بين حتى والواو فرقا من ثلاثة أوجه أحدها أن المعطوف حتى ثلاثة شروط أحدها أن يكون ظاهرا لا مضمرا كما ان ذلك
شرطا مجرورا هاذ كره ابن هشام الخضر اوى ولم أفق عليه لغيره والشرط الثاني أن يكون اما بعضا من جمع قبلها أى
جزئيا من كل بدليل مقابلة من السكك والافلأر يد بالبعض ما هو أهم لزم التداخل بين الاقسام المتقابلة كقدم
الحاج حتى المشاة حيث لا يراد بالحاج المجموع من حيث هو مجموع والا كان المشاة حينئذ جزأ لا جزئيا أى جزأ
من كل نحو أكل السمكة حتى رأسها وكجزء نحو أعجبتى الجارية حتى حديثها فان حديثها ليس بجزء منها لكنه بمنزلة الجزء
ويعتبر أن تقول أعجبتى الجارية حتى ولدها لانه ليس جزأ منها ولا بمنزلة الجزء وهو الذى يضبط لك ذلك انها تدخل
حيث يصح دخول الاستثناء ويعتبر أى ويعتبر دخول حتى حيث يمتنع دخول الاستثناء والمراد المتصل ولا خفاء في صحة

فولك أعجبتني الجارية الاحديثا مع الاتصال تنزلا لحديثها منزلة بعضها ولا في امتناع أعجبتني الجارية الاولادها على ارادة الاتصال ولها في الضابط الذي ذكرناه من اعتبار ذلك الاستثناء لا يجوز ضربت الرجاين حتى أفضلهما لا يصح أن تقول ضربت الرجاين الا أفضلهما لانه اخراج لما دخل أولا بطريق النص لا بطريق الظهور كما لا يصح ضربت زيدا وعمر الا زيدا هكذا قبل و برده عليه الاستثناء من أسماء العدد ولما كان هنا مظنة سؤال وهو أن يقال يلزم على هذا امتناع العطف في قول الشاعر ألقى الصحيفة كي يخفف رحله * والزاد حتى نعله ألقاها اذا الاستثناء المتصل فيه متمتع لعدم شمول الصحيفة والزاد للتعلم وقد أجازوه فدل على عدم اعتبار هذا الضابط أجاب المصنف عنه بقوله لا وأما جاز حتى نعله ألقاها لان ألقى الصحيفة والزاد في معنى ألقى ما يتقبله كما أسلفناه وباعتبار هذا التأويل يصح الاستثناء فلا يخلت الضابط والشرط الثالث أن يكون معطوف حتى في غاية ما قبلها ما في زيادة ٢٦١ أو نقص فالاول نحو موات الناس حتى

الانبياء اذ هم صلوات الله وسلامه عليهم أرفع الناس منزلة وأقواهم شرفا والثاني نحو زارك الناس حتى الحامون وكفى بنقص صناعتهم قوله عليه الصلاة والسلام كسب الحجام خبيث وهو قد اجتمع في قوله قهرناكم حتى السكاة فأنتم انخسوتنا حتى بنينا الا صاغرا

السكاة جمع كى وهو الشجاع قال الجوهرى كأنهم جمعوا كما ميا مثل قاض وقضاة وهذا غاية ما قبله في القوة والبنون الا صاغرا غاية ما قبله في الضعف والفرق الثاني انه لا تعطف الجمل وذلك لان شرط معطوفها أن يكون جزأ مما قبلها أو كجزء منه كما قدمنا

أعني به المتصل (قوله) ولهذا لا يجوز ضربت الرجاين حتى أفضلهما) لانه لا يجوز الا أفضلهما لان شرط الاستثناء المتصل يتناول ما قبل أداته المانعة لما بعده انصا وهذا البس كذلك (قوله) والثالث أن يكون غاية ما قبلها ما في زيادة أو نقص في المطول وحتى مثل ثم من جهة انها تدل على ملازمة الفعل للتابع بعد ملازمة المتبوع مع مهلة الا أن فيه دلالة على ان ما قبلها مما ينقض شيئا فشيئا إلى أن يبلغ ما بعده هو التحقيق ان المعبر في حتى ترتيب أجزاء ما قبلها اذ هنا من الاضعف الى الاقوى أو بالعكس ولا يعتبر الترتيب الخارجى لجواز أن يكون ملازمة الفعل لما بعده ما قبل ملازمة له لاجزاء الاخر نحو موات كل أبى حتى آدم وفي أثنائها نحو موات الناس حتى الانبياء وفي زمان واحد نحو جاء في القوم حتى خالد اذا جاؤك معا وخالد أضعفهم (قوله) قهرناكم حتى السكاة الخ السكاة جمع كى وهو الشجاع وفي الصحاح كأنهم جمعوا كما ميا على كماء مثل قاض وقضاة (قوله) لان شرط معطوفها أن يكون جزأ مما قبلها أو كجزء منه كما قدمنا لم يذكر البعض من الجمع لان قوله جزأ مما قبلها شامل له وأما ما سبق عن الشرح فلانه أراد بالجزء هنا ما يشمل الجزء والجزء لان أهل اللغة لا يفرقون بينهما كالناطقمة ويجوز أنه لم يذكره لان قوله كما قدمنا اشارة اليه (قوله) ولا يتأتى ذلك الا في المفردات) الاشارة بذلك الى كون المعطوف جزأ مما قبله أو كجزء منه وفي الشرح لم لا يجوز في بعض الجمل ان يكون مضمون احدها مضافا لمضمون أخرى كما تقول أكرمتم زيدا بما أقدر عليه حتى أقت نفسي خادماله ويحل على زيد بكل شيء حتى منعتي دانقا وقد نص علماء المعاني على ان الجملة الثانية قد تنزل منزلة بدل البعض من الاولى كقوله تعالى أمدمكم بما تعلمون أمدمكم بانعام وبنين (قوله) هذا هو الصحيح أى كون حتى لا تعطف الجمل (قوله) وزعم ابن السيد هذا هو مقابل الصحيح والسيد بكسر الميم له وسكون المثناة التحتية من أسماء الذئب وابن السيد هو أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسى سكن مدينة بلنسية وكان حسن التعليم جليل التصنيف من تصانيفه المثلث في مجادين ولد سنة أربع وأربعين وأربعمائة

أو يكون مضافا قبلها كما مر ولو عبر بهذا فقال أن يكون بعضا أو ك بعض لكان أولى لان كونه بعضا أعم من كونه جزأ فيشمل الجزء كالك السمة حتى رأسها وغير الجزء نحو قدم الحاج حتى المشاة حيث لا يراد المجموع من حيث هو مجموع فان المشاة بعض الحاج وهو على ذلك التقدير جزئى لا جزوان ثبت ان أهل اللغة لا يفرقون بين البعض والجزء فالاقصا على الجزء كاف بلا شك الا أن المصنف لم يش على ذلك فيما تقدم بل فرق بينهما لا يتأتى ذلك الا في المفردات ولقائل أن يقول لم لا يجوز في بعض الجمل أن يكون مضمون احدها مضافا لمضمون أخرى كما تقول أكرمتم زيدا بما أقدر عليه حتى أقت نفسي خادما له فاقامة نفسك خادما لبعض من الاكرام بما تقدر عليه وكذا قولك بخل على زيد بكل شيء حتى منعتي دانقا فنع الدانق بعض من البخل بكل شيء وقد نص علماء المعاني في باب الفصل والوصل على ان الجملة الثانية قد تنزل منزلة بدل البعض من الاولى كقوله تعالى أمدمكم بما تعلمون أمدمكم بانعام وبنين الآية (قوله) هذا هو الصحيح وزعم ابن السيد بكسر السين البطليوسى

وفي قول امرئ القيس سريت بهم حتى نكل مطيهم * وحتى الجياد ما يقدن بارسان فمن رفع نكل ان جملة نكل مطيهم معطوفة تحتى على سريت * والسرى هو السريلا وتكمل بفتح حرف المضارعة وكسر الكاف تميلا وتتعب والمطى جمع المطية وهى الدابة تطوف سيرها أى تمتد والجياد جمع جواد وهو الفرس الجيد الرابع وتقدن تمسكن بمقاودها لتسير ولا تركب والارسان جمع رس وهو الحبل يقول ساربه ولواء القوم ليلا الى أن تعبت مطاياهم وصارت الخيل لا يملك بارسانها بل تسير بنفسها من غير قائد وهو كناية عن شدة تعبهما الفرق الثالث انهم اذا عطفت على مجرور أعيد الخافض بهم سواء كان المجرور مظهرا أو مضمرا وبهذا يحصل الفرق والا فالوا اذا عطفت على مجرور مضمرا أعيد الخافض على الصحيح في فرائدها * أى بين حتى العاطفة وبين الجارة فتقول مررت بالقوم حتى يزيد ذلك ابن الخباز وأطلقه فلم يفرق بين كونهم متعينة للعطف وغير متعينة له وهو قيد ٢٦٢ ابن مالك بان لا يتعين كونهم للعطف نحو عجت من القوم حتى بينهم ونحو قوله

جودينك فاض في الخلق

بمدينة بطيوس من جزيرة الاندلس وتوفى سنة احدى وعشرين وخمسة مائة بمدينة بالنسبية من جزيرة الاندلس أيضا (قوله سريت بهم الخ) سريت سرت ليلا وتكمل وتتعب والمطى جمع مطية وهى الدابة تطوف سيرها أى تمتد كذا فى الشرح وفى الصحاح والمطاي والمطى واحد وجمع يذكرون ويؤنث والمطى واحدة المطايا والجياد جمع جواد وهو الفرس الجيد والارسان جمع رسن وهو الحبل (قوله جودينك الخ) البائس الذى أصابه بؤس أى شدة ودان بالاساءة أى جعلها دينيا (قوله وقال فى المثال هى جارة) يعنى قال أبو حيان ان حتى فى المثال جارة لا عاطفة كما قال ابن مالك لان ما بعد حتى فى المثال ليس بعزاء مما قبلها ولا كبعض منه والعاطفة يشترط فيها أن يكون ما بعد ما قبلها أو كبعض منه (قوله وهى فى البيت محتملة) أى للجارة والعاطفة فلا تكون فيه متعينة للعاطفة كما قال ابن مالك اما احتمالها للعاطفة فظاهر وأما احتمالها للجارة فلان عدم اشتراط ان ما بعدها بعض أو كبعض مما قبلها لاننا فى أن تكون كذلك (قوله ان شرط الجارة التالية ما يفهم الجمع أن يكون مجرورا بعضا أو كبعض) هذارى لقول أبي حيان لا يشترط فى تالى الجارة أن يكون بعضا أو كبعض وتقريره ان الجارة على قسمين تالية ما يفهم الجمع وهذه يشترط فى تاليها أن يكون بعضا أو كبعض وتالية لغير ما يفهم الجمع وهذه لا يشترط فى تاليها ذلك وفى الشرح واذا كان هذا شرطاً فم أهله المصنف فى ذكر ما يشترط فى حتى الجارة وأقول ان المصنف لم يمله فقد قال فى حتى الجارة الشرط الثانى يعنى من شرطى حتى الجارة خاص بالمسبوق بذى أجزء وهو ان يكون المجرور آخر انحاء أكلت السمكة حتى رأسها أو ملاقي اللآخ نحو سلاهمى حتى مطلع الفجر والمسبوق بذى أجزء يتناول الثانى لما يفهم الجمع والمجرور الآخر هو البعض والملاقى للآخر كالبعض (قوله لان اسم القوم يشمل أبناءهم واسم الجارية لا يشمل ابنها) يدل على ذلك صحة

حتى *
بائس دان بالاساءة دينيا
البائس الذى أصابه
بؤس أى شدة ودان
بالاساءة أى تعبدى
انه اتخذها طريقا وعادة
يلزمها كالدين الذى يتعبد
به الانسان والمعنى ان
جوده عم من أساء ومن لم
يسى حتى فى المثال والبيت
متعينة للعطف ولا يصلح
أن تكون جارة لما
سيذكره المصنف من ان
الى لا تحل محالها فى ما
هو وحسن ورده أبو
حيان وقال فى المثال
وهو عجت من القوم
حتى بينهم وهى جارة
اذلا يشترط فى تالى

استثناء

الجارة أن يكون بعضا أو كبعض حتى يمتنع فى المثال كونها جارة

اذنبوا القوم ليسوا بعضهم ولا كبعضهم واذا لم يكن هذا شرطاً فلا مانع من جعلها فى المثال جارة بخلاف العاطفة ولهذا امنعوا أعجبتنى الجارية حتى ولدها قال وهى فى البيت محتملة لان تكون جارة أو عاطفة فان البائس بعض الخلق ومع الاحتمال لا ينتهض الدليل بواه * كلام أبي حيان وأقول ان شرط الجارة التالية ما يفهم الجمع أن يكون مجرورا بعضا أو كبعض فلا يصح إطلاق أبي حيان القول بانه لا يشترط فى تالى الجارة أن يكون بعضا أو كبعض بل ذلك مقيد بما اذا لم يكن ما قبلها مفهوما للجمع وأما اذا كان مفهوما فلا بد من اشتراطه قلت واذا كان هذا شرطاً فم أهله المصنف فى ذكر ما يشترط فى حتى الجارة وهو قد ذكر ابن مالك ذلك فى حروف الجر وأقره أبو حيان عليه * فإبالة خالف ذلك هنا ولا يلزم من امتناع أعجبتنى الجارية حتى ابنها امتناع عجت من القوم حتى بينهم لان اسم القوم يشمل أبناءهم واسم الجارية لا يشمل ابنها ولا بى حيان ان يقول انما يشمل القوم الابناء الم تقم قرينة على خلاف ذلك والقرينة هنا قاعة وهى اضافة البنين الى ضمير القوم فعلم ان المراد من القوم غير بينهم والام تصح الاضافة وحينئذ يستوى المثالان فى ان تالى حتى فيه ليس

بعضها قبلها لكنه في مثال الجارية علم من جهة الوضع وفي مثال القوم علم من جهة القرينة وهو يظهر لي ان الذي لحظه ابن مالك ان الموضع الذي يصح ان تحمل فيه الى محل حتى العاطفة فهي فيه محتملة للجماعة فيحتاج حينئذ الى حين اذيقع الاحتمال بسبب ذلك الى اعادة الجارية عند قصد العطف ليعتبر المراد ويرتفع الاحتمال فيحتاج الى ان يرفع في الشهر حتى في آخره فانك لو قلت حتى آخره بدون اعادة في احتمال أن تكون حتى عاطفة وأن تكون جارية ومع اعادة يرتفع احتمال كونها جارية اذ لا يدخل حرف جر في بخلاف المثال والبيت السابقين اذ لا يصح فيها حلول الى محل حتى فلا يقال عجبت من القوم الى بنهم وجودي هناك فاض في الخلق الى بانئس فلا احتمال فلا حاجة الى اعادة الجارية وهذا كما تراه دعوى عارية عن الدليل وأي مانع يمنع من كون العجب من القوم انتهى الى بنهم وفيض الجود في الخلق انتهى الى البائس فيكون المحل صالحا لاني قنانه في وزعم ابن عصفور ان اعادة الجارية مع حتى أحسن ٢٦٣ ولم يجعلها واجبة في وجهه ان اعادة الجارية اعم من رفع احتمال

كونها جارية ولا يشترط في الكلام ان يكون ناصفي المقصود بحيث ينتفي عنه الاحتمال في تنبيه العطف بجنى قليل وأهل الكوفة ينكرونه البته ويحلمون نحو جاء القوم حتى أبوك ورأيتهم حتى أباك ومررت بهم حتى أبوك على ان حتى فيه ابتداءية وأن ما بعدها على ضمير عامل في التقدير في الاول جاء القوم حتى جاء أبوك وفي الثاني رأيتهم حتى رأيت أباك وفي الثالث مررت بهم حتى مررت بابيك وفي الاخير حذف الجار وبقاء عمله وهو شاذ في الثالث من أوجه حتى ان تكون حرف ابتداء أي حرفا تبتدأ بعده الجمل أي

استثناء البنين من القوم وعدم صحة استثناء الابن من الجارية وفي الشرح ولا يبيح ان يقول انما يشمل اسم القوم أبناءهم اذ لم تقم قرينة على خلاف ذلك وهذا قامت قرينة وهي اضافة الابناء الى ضمير القوم وأقول المراد شمول اسم القوم لا مافي الجملة وفي تركيب من التراكيب لا في هذا التركيب الخاص ولو سلم فاضافة البنين الى ضمير القوم لا يمنع شمول القوم للبنين لجواز أن يكون الضمير أخص مما يرجع اليه كالضمير في قوله تعالى وبمواتهن أحق برذهن فانه راجع الى المطلقات وهو أخص مما يرجع اليه لان المراد به الرجعيات وما يرجع اليه الرجعيات وغيرهن ولا امتناع في ذلك كالمكرر الاسم الظاهر وخصص (قوله بخلاف المثال والبيت) في الشرح يعني انه لا يصح فيها حلول الى محل حتى فلا يقال عجبت من القوم الى بنهم وجودي هناك فاض في الخلق الى بانئس فلا احتمال فلا حاجة الى اعادة الجارية وهذا كما تراه دعوى عارية عن الدليل وأي مانع يمنع من ان العجب من القوم انتهى الى بنهم وان فيض الجود في الخلق انتهى الى البائس فيكون المحل صالحا لاني وأقول ليس المانع من حلول الى في البيت والمثال محمل حتى من جهة المعنى وانما المانع منه من جهة اللفظ والصناعة اما المثال فلان حتى الجارية لا تقابل بن كما تقدم في الفرق بينها وبين الى واما البيت فلان حتى الجارية اذا كان قبلها ما يفهم الجمع يشترط أن يكون المجرور بها بعضا أخيرا او بعضا والمجرور بها هنا وهو البائس وان كان بعضا من الخلق الا أنه ليس ببعض أخير وفي هذا نظير يعرف بما نقلناه قبل من المطول (قوله فزال القتل الخ) المجرى الشراب ونحوه من القوم ودجلة بفتح الدال المهمل وكسر هاءه بفتح الهمزة والاشكال الذي فيه بياض وجره مختلطان (قوله فواجب حتى كليب الخ) نهش بنون وشين معجمة مفتوح حتى اسم رجل والنهش الذئب والصقر وكان لقيط بن زرارة التميمي يكنى أبا نهشل ومجاشع بن جهم وشين معجمة وعين مهملة على وزن مجاهد اسم رجل من تميم وهو مجاشع بن دارم بن مالك بن حنظلة بن مالك بن عمرو بن

تسمانف ولم يرد بكونها حرف ابتداء انها حرف فيلزم وقوع المبتدأ والخبر بعده فيدخل على الجمل الاسمية كقول جرير فزال القتل حتى فج دماءها * بدجلة حتى ماء دجلة اشكل * تمنج ترمي ودجلة بفتح الدال المهمل وكسر هاءه بفتح الهمزة والاشكال الذي فيه بياض وجره مختلطان وقول الفرزدق ففواجب حتى كليب تسبني * كان أبا هانئ شل أو مجاشع * فواجب من قبيل الذئبة للتوابع كانه يقول انا أوجه لعدم حضورك فاحضر لهذا الامر الذي يشجب منه كليب على التصغير قبيلة ونهشل بنون وشين معجمة وزن جعفر ومجاشع كجهاه بجيم وشين معجمة وعين مهملة اسم رجلين فيؤلا بد من تقدير محذوف قبل حتى في هذا البيت يكون ما بعده حتى غاية له أي فواجب تسبني الناس حتى كليب تسبني * قال الرضي ويلزم في الاسمية الواقعة بعده حتى ان يكون خبر المبتدأ فيها من جنس الفعل المتقدم نحو ركب القوم حتى الامير راكب ولو قلت حتى الامير ضاحك لم يفد وهذا يتأني له في بيت الفرزدق واما في بيت جرير المتقدم وفي قول امرئ القيس سريت بهم حتى تسكل مطيهم * وحتى الجياد ما يقدرن بارسان ففيه نظر وهو على الفعلية التي فعلها مضارع كقراءة نافع رحمه الله تعالى في

وزلوا حتى يقول الرسول برفع يقول بوقول حسان يغشون حتى ماتهم ركلاهم * لا يسألون عن السواد المقبل
 يغشون بجاء اليهم وهرير الكلب صوته دون نباحه من قلة صبره على البرد كذا في الصحاح والقاموس والمعنى ان الكلاب
 تسأم وتذهل لكثرة الاضياف واتصال مددهم فلا تهر ويحتمل ان الكلاب اغتاترك الهري لا اشتغالها بما ينجر للاضياف
 ومشاركته لهم والسواد الشخص أى يعطون من يأتى ولا يسألون من هو بوقول الفعلية التى فعلها ما مضى نحو بوقول
 تعالى ثم بدلنا مكان السيئة الحسنة أى أعطيناهم بدل ما كانوا فيه من البلاء والمحنة الرخاء والسعة والصحة بوقول حتى عفا
 أى كثروا وعفا فى أنفسهم وأموالهم من قولهم عفا النبات اذا كثر ومنه قوله عليه الصلاة والسلام وأعفوا للهي وقالوا
 قد مس أبائنا الضراء والسراء أى قالوا هذه عادة الدهر فى تقلب أحواله واختلافها كما وقع لا ياتنا وما ذلك بعقوبة ذنب
 بوزعم ابن مالك ان حتى هذه جارة وان بعدها ان مضمر بوقول والمعنى الى ان عفا وقالوا بوقول أعرف له فى ذلك سلفا بوقول وقال
 أبو حيان وهم ابن مالك فى ذلك لان حتى ابتدائية وأن مضمر بعدها بوقول فيه تكلف ضمائر من غير ضرورة بوقول معنى ان حتى
 الابتدائية تدخل على الفعلية كما تدخل على الاسمية فجعلها جارة يستدعى ضمائر لم تدع اليه ضرورة وان كان ضمائر ان
 بعد حتى سائعا شاعرا لكان حيث تدعو اليه ضرورة بان يقع المضارع بعدها منصوبا بوقول كذا قال بوقول ابن مالك بوقول حتى
 الداخلة على اذانى نحو حتى اذا فاشتم بوقول أى جبنتم وهبتم الاقدام بوقول وتنازعتم فى الامر وعصيتن من بعد ما أراكم
 ما تحبون بوقول انهم الجارة وانما فى موضع جر بوقول فلا تكون حينئذ ظرفا بل تكون اسم للوقت مجرورا بحرف متعلقة بالفعل
 من قوله اذ تحسونهم باذنه والحس القتل والمعنى اذ تقتلونهم باذن الله الى وقت فشاكم وتنازعكم بوقول وهذه المقالة فى الاخيرة
 وهى جعل اذ فى محل جر حتى ٢٦٤ بوقول سبقة اليها الاخف وخبره والجمهور على خلافها وانما أى حتى بوقول حرف

ابتداء واذا فى موضع
 نصب بشرطها بوقول عند
 المحققين بوقول أو جوابها بوقول
 عند الاكثرين على ما مر
 محررا مقرر فى الكلام
 على اذ بوقول والجواب فى الآية
 محذوف أى امتحنتم بوقول أى

تميم والجشع أشد الحرص (قوله يغشون حتى ماتهم ركلاهم الخ) يغشون بضم الميم المنة التحية
 وسكون الغين المجة وفتح الشين المجة وسكون الواو وهرير الكلب صوته دون نباحه من
 قلة صبره على البرد كذا فى الصحاح والقاموس والمراد هنا صوته على المسار لا استغرابه اياه وقبل
 هذا البيت

أولاد حنيفة حول قبرا بيم * قبر ابن مارية الجواد المفضل
 بيض الوجوه كريمة احسابهم * ثم الانوف من الطراز الاول

اختبرتم بوقول أو انقسمتم قسمين بدليل بوقول تعالى بوقول من يريد الدنيا ومنكم من يريد
 الآخرة بوقول وهذه الآية فى غزوة أحد وذلك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل أحد خلف ظهره واستقبل المدينة
 وأقام الرماة عند الجبل فامرهم ان يثبتوا فى مكانهم ولا يهزحوا كانت الدولة للمسلمين أو عليهم فلما أقبل المشركون جعل
 الرماة يرشقون خيلهم والباقون يضرعونهم بالسيوف حتى انهزموا والمسلمون على آثارهم يقتلونهم حتى اذا فشاوا
 وتنازعوا فقال بعضهم قد انهزم المشركون فامو قفنا هنا فادخلوا عسكر المسلمين وخذوا الغنيمة مع اخوانكم وقال بعضهم
 لا نخالف أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم فهذا هو القسمان بوقول نظيره بوقول أى ونظيره حذف جواب اذ فى هذه الآية
 بوقول حذف جواب لما فى قوله تعالى بوقول واذا غشيتهم موج كالظلل دعوا الله مخلصين له الدين فلما انجاهم الى البر ففهم مقتصد
 أى انفسوا اسمين ففهم مقتصد بوقول أى باق على الايمان الذى كان منه والاحلاص لم يعد الى الكفر بوقول ومنهم غير ذلك بوقول
 أى غير مقتصد بوقول ترك الايمان الذى كان منه فى تلك الحالة وعاد الى الكفر بدليل قوله على أثر الاول وما يجعديا ياتنا
 الا كل خيال كهو والضمير فى قوله واذا غشيتهم موج عائد الى الكفار بوقول أو ما قول ابن مالك ان فهم مقتصد هو الجواب
 فبنى على صحة محى الجواب لما مقر ونا بالفاء ولم يثبت بوقول وسأق الكلام فيه فى حرف اللام ان شاء الله تعالى بوقول وزعم بعضهم
 ان الجواب فى الآية الاولى بوقول وهى قوله تعالى واقصد صديكم لله وعده اذ تحسونهم باذنه حتى اذا فاشتم وتنازعتم فى الامر
 وعصيتن من بعد ما أراكم ما تحبون منكم من يريد الدنيا ومنكم من يريد الآخرة ثم صرفكم عنهم لم يتبليكم ولقد عفا عنكم
 والله ذو فضل على المؤمنين بوقول كور وهو عصيتن المقترن بالواو بوقول أو صرفكم المقترن بتم بوقول وهذا مبنى على زيادة الواو
 ونم ولم يثبت ذلك بوقول فلا يلتفت الى هذا القول بوقول وقد دخلت حتى الابتدائية على الجائتين الاسمية والفعلية فى قوله بوقول أى
 قول امرئى النقيس بوقول سريت بهم حتى تسكل مطيهم * وحتى الجياد ما يقدن بارسان

فمن رواه برفع تسكل والمعنى **سريت بهم** **خنى** كذب ولكنه جاء على حكاية الحال الماضية **وليس ذلك بمتعين لاحتمال** ان يكون تسكل للحال حقيقة بان يكون **أخبرهم** - ذاني حال كالل المطى كما تقول سرت الى المدينة حتى أدخلها وأنت في حالة الدخول **كقولك رأيت زيدا أمس وهو راكب** فان هذا من حكاية الحال الماضية ضرورة ان العامل متحقق المضى والحال مقيد له فتكون واقعة في ذلك الزمن الماضي وليكن احكيت ولقائل ان يقول لا نسلم ان هذا من حكاية الحال الماضية فان اسم الفاعل صالح للارزمنة الثلاثة بلفظ واحد فمن الجائز ان يكون هذا المضى ولا حكاية نعم لو عمله فقال وهو راكب فرسا المتعين ان لا يكون للماضى ضرورة انه لا يعمل الا اذا كان للحال أو الاسم متقبلا فيكون حينئذ للحال والمراد حكاية الماضي مثل وكلمهم باسط ذراعيه بالوصيد **وإماما من نصب** تسكل **خفى** حتى الجارة كما قدمنا **انها اذا دخلت** على مضارع منصوب فنصبه بان مضمرة وحتى حينئذ جارة لذلك المصدر المسبوك من صلته وعلى هذا التخرج يخرج البيت عن ان يكون شاهدا على ما أورده من دخول حتى الابتدائية على الجملتين اذا فرضنا ان الدخول على المضارع المنصوب جارة لا ابتدائية وليس ثم جملة واقعة بعدها وانما هو اسم مفرد مجرور فلم يبق البيت مثالا حينئذ الدخول الابتدائية على الجملة الاسمية وهو ما وقع في عجز البيت فان قلت ليس تسكل حينئذ عطف الجملة المقرونة بالواو لا يصح عطفها على متعلق سريت اذ هو مفرد ولا على سريت لبقاء حتى الابتدائية حينئذ بدون معنى لما قلت بقدر المعطوف محذوف واو حتى غاية لذلك المحذوف أى وسريت بهم - حتى الجياد ما يقدرن بارسان فهو من عطف الجمل **ولا بد على** النصيب من تقدير زمن مضاف الى ان تسكل **مطهم** **خوى** سريت بهم **خوى** الى زمن كالل مطهم وقد يكون الموضع صالحا لاقسام حتى الثلاثة **وهي كونها حرف جر وكونها حرف عطف وكونها حرف ابتداء** **كقولك أكلت السمكة حتى رأسها** ذلك ان تخفض على معنى الى **خوى** أكلت السمكة الى رأسها **خوى** وان تنصب على معنى الواو **خوى** أكلت السمكة ورأسها **خوى** وان ترفع على

(قوله فمن رواه برفع تسكل والمعنى **خنى** حتى كذب ولكنه جاء على حكاية الحال الماضية) في الشرح ليس هذا بمتعين لاحتمال أن يكون تسكل للحال حقيقة بان يكون **أخبرهم** هذا في وقت كالل المطى (قوله كقولك رأيت زيدا أمس وهو راكب) في الشرح ولقائل أن يقول لا نسلم ان هذا من حكاية الحال الماضية فان اسم الفاعل صالح للارزمنة الثلاثة بلفظ واحد فمن الجائز ان يكون هذا المضى ولا حكاية نعم لو عمله فقال وهو راكب فرسا المتعين

٣٤ في ل روى بالاوجه الثلاثة قوله عمتهم بالندي حتى غواتهم * فكنت مالا ذى غنى وذى رشد وقوله **الى** الصحيفة كي يخفف رحله * **خوى** والراد حتى نعله ألقاها **الان** بينه ما **خوى** أى بين هذين البيتين **خوى** فارقا من وجهين أحدهما ان الرفع في البيت الاول شاذ لكون الخبر غير مذكور ففي الرفع تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه **خوى** ومعنى تهيئته للعمل جعله صالحا لذلك ومعنى قطعه عنه منعه من العمل الذى كان صالحا له بحسب الصورة الظاهرة فالفعل من قولنا أكلت السمكة حتى رأسها جعل صالحا للعمل في رأسها لانه مفرد يصح تسلطه على نصبه ورفع الرأس موجب لقطع هذا العامل عن ذلك العمل الذى كان صالحا له لانه عند الرفع على انه مبتدأ محذوف الخبر امتنع عمله فيه نصبه فاذا صرح بالخبر فقبل حتى رأسها كقول لم يكن فيه تهيئة العامل للعمل وذلك لان هذا العامل لا تسلط له على الجملة المذكورة فلم يكن فيه قطع عما كان هيئ له من العمل **خوى** هذا قول البصريين **خوى** وظاهره ان ذلك قول جميعهم وفي كلام ابن الحاجب ما يقتضى ان هذا قول بعضهم لا كله - وذلك لانه قال في أكلت السمكة حتى رأسها بالرفع وقد أباه بعض البصريين وليس بالجيد اقوة الدلالة على خصوصية الخبر المحذوف واعترضه المصنف في حواشيه على التسهيل بانه ليس المانع عدم الدلالة عليه بل لثلاث لم تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه كما منعوا حذف الراجع في نحو زيد ضربته لذلك وان كان معلوما **خوى** وأوجبوا اذا قلت حتى رأسها بالرفع ان تقول ما كوله **خوى** وهذا الذى حكاه ابن الحاجب عن بعضهم **خوى** والثاني ان النصيب في البيت الثاني **خوى** في قوله حتى نعله ألقاها **خوى** من وجهين أحدهما العطف **خوى** اما على الصحيفة أو على الزاد على الخلاف في تعدد المعطوف كما أسلفناه في أوائل الكتاب **خوى** والثاني اضممار العامل على شريطة التفسير **خوى** أى حتى ألقى نعله ألقاها وحتى على هذا الابتدائية لا عاطفة اذ الواقع بعدها جملة وهي لا تعطف الجمل على الصحيح **خوى** وفي البيت الاول من وجه واحد **خوى** وهو العطف **خوى** واذا قلت قام القوم حتى زيد قام جاز **خوى** لك في زيد **خوى** الرفع **خوى** على الاوجه التي تأتي **خوى** والخفض **خوى** على ان حتى

جارة يجوز ان نصب في فلا يجوز لفقد ما يقتضيه وكان لا في الرفع اوجه احدثها الابتداء فيكون زيد مبتدا وهو الثاني العطف في على الفاعل وهو القوم من قولك قام القوم وهو الثالث اضممار الفعل في على شريطة التفسير فيكون زيد فاعلا يفعل محذوف بفسره ما بعده وهو الجملة التي بعده أي بعد زيد في خبر على الاول في فاعله ارفع وهو مؤكدة على الثاني في فلا محل لها في كما انها كذلك في أي مؤكدة في مع الخفض في فلا محل لها أيضا في وأما على الثالث فتكون الجملة مفسرة في ولا محل لها أيضا وقد سبق التنبيه على ان في هذا الاطلاق تجوز اذا لمفسر هو فعل الجملة لا كلها في وزعم بعض المغاربة انه لا يجوز ضربت القوم حتى زيد ضربته بالخفض ولا بالعطف في فيكون منصوبا على ذلك في بل بالرفع في على انه مبتدا وضربته الخبر في أو بالنصب في على شريطة التفسير في اضممار فعل لانه يمتنع جعل ضربته توكيد لضربت القوم في ولا شك ان التأكيده على هذا الوجه ممتنع ولكن لم لا يجوز ان يكون تأكيده لضرب زيد الثابت له في الكلام المتقدم ولا مانع حينئذ لانه توكيد لبعض ما أفهمه الكلام السابق في قال وانما جاز الخفض في حتى نعلم لان ضمير لقها للصيغة في فيجوز ان تكون هذه الجملة ٢٦٦ تاكيده الاولى وهي ألقى الصيغة اذ هو بمثابة قولك ضربت زيد اضربه

ولا اشكال فيه في ولا يجوز على هذا الوجه في وهو خفض الفعل بحرف في وان يقدر في ضمير لقها المنصوب في لانه لا عمل في لان الجملة حينئذ لا تصلح ان تكون مؤكدة لاقى الصيغة فيمتنع التركيب على هذا التقدير كما تمتنع ضربت القوم حتى زيد اضربه على تقدير التأكيده وما اذا قدر ان ضمير لقها عائد الى الثلاثة الصيغة والزاد والنعل جاز التأكيده بلاشك لا ارتفاع ذلك المحذور في ولا محل للجملة

ان لا يكون للماضى ضرورة انه لا يعمل الا اذا كان للحال أو الاسم تقبال فتكون حينئذ مما جاء للحال والمراد حكاية الماضى وأقول ليس الكلام في اسم الفاعل أعني راكبا وانما الكلام في جملته هورا كب وتقرر بذلك انها جملة حالية والحال قيد لعاملها وهو هنا ماض فتكون هي كذلك وقد حكيت ولو سلم فاسم الفاعل ظاهر في الحال وحقيقة فيه باتفاق فيعمل عليه وقد وقع هنا قيد الفعل ماض والظاهر في وقوع قيد الفعل ان تكون حاليتها وماضيتها واستقباليتها باعتبار ذلك الفعل فيكون راكب في هذا المثال للحال الماضية وقد حكى قوله في الرفع تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه لان ما بعده ما مفرد يصح عمل ما قبلها فيه بطريق العطف وفي رفعه على الابتداء قطع له عن العمل فيه ومنع له عنه (قوله) ويرده ان حروف الجر لا تعلق عن العمل (التعليق في أفعال القلوب وما ألحق بها هو عدم عملها لفظا لا محالا لوقوع استتفهام أولام ابتداء أو نفي بما أو ان أولا في معموليها والتعليق في حروف الجر ان تدخل على غير مفرد أو مافى تأويله أو تدخل على مفرد ولا تعمل فيه وفي الشرح فان قلت اذا كانت الجملة تقول بالمفرد من غير حرف مصدري ويجوز دخول الجار عليها كما في أسماء الزمان نحو جئت حين جاز زيد فلان زاج وابن درستمويه أن يقولوا الجملة بعد حتى في محل جربها على معنى ان تلك الجملة في تأويل مفرد مجرور بها على معنى ان تلك الجملة باقية على جملتها غير مؤولة بالمفرد قلت يمكن أن يكون هذا امرادها لکن يرد عليه ما قرره المصنف من انهم اذا أوقعوا بعدها ان كسروها

الواقعة بعد حتى الابتدائية خلافا للزجاج وابن درستمويه زعمانهم في محل جرب حتى وهو هذا في الحقيقة انكار لوجود حتى الابتدائية لان ما يحكم الجماعة بان حتى فيه ابتدائية يحكم انما فيه حرف جر وهو يرده في كما قال ابن الخباز في ان حروف الجر لا تعلق عن العمل في ومعنى التعليق منع العمل لفظا لقيام مانع منه وهذا الغائب في بعض الافعال ولم يثبت في الحروف الجارة في وانما تدخل على المفردات في نحو مررت بزيد وسرت من البصرة الى الكوفة في أو مافى تأويل المفردات في نحو عجبت من انك قائم وعجبت حين جاء عمرو واذا المعنى عجبت من قيامك وعجبت حين يحيى عمرو فان قلت ان كانت الجملة تقول بالمفرد من غير حرف مصدري ويجوز دخول الجار عليها كما في أسماء الزمان المضافة الى الجمل فلان زجاج وابن درستمويه ان يقولوا الجملة بعد حتى في محل جربها على معنى ان تلك الجملة في تأويل مفرد مجرور بها على معنى ان الجملة باقية على جملتها غير مؤولة بالمفرد حتى عامل في محلها فلا يرد الاعتراض بان حرف الجر لا يعلق اذ لا يعلق على هذا التقدير قلت يمكن ان يكون هذا امرادها لکن يرد عليه ما قرره المصنف بقوله في وانهم اذا أوقعوا بعدها ان كسروها في أي كسروها هزتها في فوفقا لوامر زيد حتى انهم لا يرفعونه والقاعدة ان حروف الجر اذا دخلت على ان فتحت هزتها نحو ذلك بان الله هو الحق في ولا يحيص لهما ان هذا الاعتراض

﴿حيث﴾

﴿وطي تقول حوث﴾ وواو مكان الياء وزعم ابن سيده ان الاصل حوث وان حيث فرع عنها وانشد
الفارسي في التذكرة يارب ان كنت لا يدربا * فابعت له من حيث شئت ركبا * اكلان تلقاما وشربا قأبا * التلقام مصدر
قولاك تلقمت للقمعة اذا ابتلعتها في مهلة والقاب بقاف مفتوحة فهو مزنة ساكنة فوحدة مصدر قأب من الشرب اذا غملا
أي شربا بمثلثا منه وحيث مبنية لشبهها بالحرف في الافتقار المتأصل لانها مفتقرة بحسب الاصل وغيرها كما ان الحرف
كذلك ﴿وفي الثاء فيها﴾ أي في حيث وحوث ﴿الضم تشبها بالغايات﴾ وهي ما قطع عن الاضافة وبني من قبل وبعد وساثر
الجهات الست نحو امام وخاف ووراء وقدام وفوق وتحت وسميت غايات لانها تتضمنت المعنى النسبي كان حقها ان لا تكون
غاية وانما تكون الغاية في المنسوب اليه فلما حذف وضمنت معناه سميت باسم غريب ايذا بانها وقعت مخالفة لوضعها
أو سميت بذلك لصدورها بعد الحذف غاية في النطق بعد ان كانت وسطا كذا قال الرضي فان قيل كيف تشبه حيث بالغايات
وهي مقطوعات عن الاضافة وهي مضافة قلنا ﴿لان الاضافة الى الجملة كالاضافة لان أثرها وهو الجر لا يظهر﴾ لفظا
فساغ التشبيه من هذه الحيثية ﴿والكسر على أصل التقاء الساكنين والفتح للتخفيف ومن العرب من يعرب حيث﴾ وهم
بنو قيس ووقع هنا جناس حسن بين العرب ويعرب ﴿وقراءة من قرأ من حيث لا يعلمون بالكسر تحتملها﴾ أي تحتمل
لغة الاعراب ﴿وتحتمل لغة البناء على الكسر﴾ وكذا الوكيل جلست ٢٦٧ حيث جاست بفتح الثاء احتملت

﴿حيث﴾

﴿قوله وطى تقول﴾ في الصحاح الطاء مثل الطاعة الابعد في المرعى قالوا ومنه أخذ طي
مثال سيد أبو قبيصة من اليمن وهو طي بن دريد بن زيد بن كهلان بن سبأ بن حير ﴿قوله﴾
تشبها بالغايات هي الظروف المقطوعة عن الاضافة المبنية على الضم قال الرضي سميت بذلك
لان حقها في الاصل ان لا تكون غاية لتضمنها المعنى النسبي بل تكون الغاية هي المنسوب
اليه فلما حذف المنسوب اليه وضمنت معناه استعرب صيرورتها غاية لمخالفة ذلك لوضعها
سميت بذلك الاسم لاستعرابه ﴿قوله لان أثرها وهو الجر لا يظهر﴾ فيه نظرا لقتضائه ان
الاضافة الى المفرد المبني كالاضافة وعمل الرضي كون الاضافة الى الجملة كالاضافة بان الاضافة
في المعنى ليست الى الجملة بل الى المصدر الذي تضمنته ﴿قوله ومن العرب من يعرب حيث﴾ قال
الرضي واعراب حيث لغة قيسية ﴿قوله لدى حيث ألفت الخ﴾ أم قسم الحرب والمنية والداهية ﴿قوله﴾
والشين الهبة الساكنة والعين الهمة المفتوحة علم جنس للحرب والمنية والداهية ﴿قوله﴾
وحمل عليه الله أعلم حيث يجعل رسالته اذ المعنى انه سبحانه يعلم نفس المكان المستحق لوضع
الرسالة فيه لاشياء في المكان في الشرح ولو قيل المراد يعلم الفضل الذي هو محل الرسالة لم

لغة الاعراب ولغة البناء
على الفتح وهو لا مكان
اتفاقا قال الاخفش وقد
ترد للزمان واحتج له
بقول الشاعر
للفتي عقل يعش به *
حيث تهدي ساقه قدمه
أي في زمن الهداية ولا
حجة فيه لاحتمال المكان
﴿والغالب كونها في محل
نصب على الظرفية﴾
نحو فاقتلوا المشركين
حيث وجدتموهم ﴿أو
خفض عن﴾ نحو ومن

حيث خرجت قول وجهك شطر المسجد الحرام ﴿وقد انخفض بغيرها﴾ أي بغير من ﴿قوله﴾
أم قسم ﴿وأم قسم الحرب والمنية والداهية وهو من الاعلام الجنسية كما عربط للعقرب وقسم بالقاف والشين
الهبة والعين الهمة على وزن جعفر وهنامسة مثله وهي انه قد تقرر ان المضاف اليه في مثل هذه الاعلام يجري عليه
حكم العلم ان كان هل المراد حكم علم المذكر حتى يصرف في نحو أم كلثوم وكأهو الجاري على السنة المحدثين لان كلثوم ما لو
كان علما لمذكر انصرف ويمنع في نحو أم سلمة لان سلمة لو سمى به مذكرا امتنع من الصرف أو المراد حكم علم ذلك المسمى
مؤنثا كان أو مذكرا فيلزم منع الصرف في نحو أم كلثوم وأم محمد حيث يجعل علم مؤنث وهم لا يمنعونه هذا محل ينبغي
ان يحزر ولم أقف فيه على شرح صريح وعلى الاحتمال الاول يكون الصرف في البيت على القياس وأما على الثاني فيكون
للضرورة ﴿وقد تقع﴾ حيث ﴿مفعولا به وفاقا للفارسي﴾ قال بذلك ﴿وحمل عليه﴾ قوله تعالى ﴿الله أعلم حيث يجعل﴾
رسالته اذ المعنى انه سبحانه يعلم نفس المكان المستحق لوضع الرسالة فيه لاشياء في المكان ﴿ولو قيل بان المراد يعلم
الفضل الذي هو في محل رسالة لم يبعد وفيه ابقاء حيث على ما عهد من ظرفيتها والمعنى انه تعالى لن يؤتيكم مثل ما أو في رساله
من الآيات لانه يعلم ما فيهم من الذكاء والطهارة والفضل والصلاحية لا لارسال ولستم كذلك ﴿وناصها﴾ في الآية على
تقدير جعلها مفعولا به ﴿يوعلم﴾ محذوف مفعولا عليه باعلا علم نفسه ﴿وهذا عطف على خبر ناصها وهو يعلم فهو مفعول ووجه

في بعض النسخ لا يعلم نفسه به بادخال الباء على اعلم وهو عطف على المعنى اذ الكلام الاول في معنى قولك وتنبص يعلم لان
 افعل التفضيل لا ينصب المفعول به مع بقائه في معنى التفضيل باتفاق لضعف مشابهته للفعل فان وجد ما يؤيد ذلك قدر
 ناصب المفعول الواقع بعده محذوفا كما فعل المصنف كقوله تعالى هو اعلم من يضل عن سبيله أى اعلم من كل أحد يعلم من يضل
 عن سبيله وكذا قول الشاعر واضرب منابا بالسيف والقوانينا أى يضرب القوانين وهي بيضات الحديد جمع قونس
 فان أولته بهالمجازان ينصبه في رأى بعضهم كما صرح به في التسهيل ووجهه انه اذا خرج بالتأويل عن التفضيل جاز
 ان يضاف الى ما ليس بعضه ٢٦٨ نظر الى زوال المسامحة وهو قصد التفضيل فكذلك يجوز ان يعمل النصب

لمشابهته حينئذ للفعل
 بلاضعف ويجرى الجرح
 والنصب اذ ذلك على وتيرة
 واحدة ولم تقع في حيث
 هو اسم لان خلافا لابن
 مالك ولا دليل له في قوله
 ان حيث استقر من أنت
 راعيه
 حتى فيه عزة وأمان
 لجواز تقدير حيث خبرا
 وحتى اسم فان قيل يؤدي
 الى جعل المكان وهو
 الجى اذ هو اسم لمكان
 حتى من دخوله والقرب
 منه في حال في المكان وهو
 محل الاستقرار بخلاف
 تقرير ابن مالك فانه ليس
 فيه الا الاخبار عن مكان
 استقرار من يرعاه الممدوح
 بانه مكان فيه عزة وأمان
 وهذا لا محذور فيه في قولنا
 هو نظير قولك ان في مكة
 دار زيد وتظيره في الزمان
 ان في يوم الجمعة ساعة
 الاجابة في هذا من باب

يبعد وفيه ابقاء حيث على ما علم من ظرفيته او اقول بل هو بعيد لانه يقتضي حذف المفعول
 والموصول الذي هو صفة وبعض صلة ذلك الموصول ولان المعنى كما صرح المصنف وغيره
 انه تعالى يعلم نفس المكان المستحق للرسالة لا شيئا فيه وفي البحر وقالوا حيث لا يمكن اقرارها
 على الظرفية هنا قال الحوفي لانه تعالى لا يكون في مكان أعلم منه في مكان فاذا لم تكن
 ظرفا كانت مفعولا به على السعة والمفعول على السعة لا يعمل فيه اعلم لانه لا يعمل في
 المفعولات فيكون العامل فيه فعل دل عليه اعلم وقال أبو البقاء التقدير يعلم موضع رسالته
 وليست ظرفا لانه يصير التقدير يعلم في هذا المكان كذا اذ ليس المعنى عليه وكذا قدره ابن
 عطية وقال التبريزي حيث هذا اسم لا ظرف انتصب انتصاب المفعول قال صاحب البحر
 وما أجاز من انه مفعول به على السعة او مفعول به على غير السعة تأباه قواعد النحولان
 النحاة نصوا على ان حيث من الظروف التي لا تتصرف ونصوا على ان الظرف الذي يتوسع
 فيه لا يكون الا متصرفا واذا كان كذلك امتنع نصب حيث على المفعول به لا على السعة ولا
 على غيرها والذي يظهر لي اقرار حيث على الظرفية المجازية على ان تضمن اعلم معنى ما يتعدى
 الى الظرف فيكون التقدير انه نفذ علم حيث يجعل رسالته أى هو نافذ العلم في الموضوع
 الذي يجعل فيه رسالته فالظرفية مجاز قال السفاقي تعقبه حسن بحسب ما نص عليه خذاق
 هذه الصناعة من ان حيث لا تتصرف وأما ما اختاره فقيه نظري لان اشكالهم لا يندفع
 ولو قدر انفذ لانه يقتضي انه نفذ في هذا المكان دون غيره وأقول في كلامه ما يدفع هذا النظر
 وهو قوله أى هو نافذ العلم فانه ظاهر في ان مراده مجرد الوصف دون التفضيل قال السفاقي
 ثم لا حاجة الى تقدير اذ لا مانع لعل اعلم في الظرف والذي يظهر لي انه باق على معناه من
 الظرفية والاشكال انما يرد من حيث مفهوم الظرف وموضع ترك فيه المفهوم لقيام
 الدليل عليه وقد قام في هذا الموضوع الدليل القاطع اه (قوله وتلزم حيث الاضافة الى
 الجملة) في الشرح برفع الاضافة على انها فاعل تلزم وحيث مفعول أى الاضافة لازمة لحيث
 لا تنفك عنها أو بنصبها على انها المفعول وحيث فاعل أى حيث لازمة للاضافة وأقول نصب
 الاضافة يقتضي ان حيث لازمة للاضافة والاضافة ملزمة لها وليس كذلك لانه كلما
 وجد الملزوم وجد اللازم وليس كلما وجدت الاضافة الى الجملة توجد حيث وقد تقدم نحو

هذا
 التوسع في تلزم حيث الاضافة الى جملة ما برفع الاضافة على انها فاعل
 تلزم وحيث مفعول أى الاضافة لازمة بحيث لا ينفك عنها أو بنصبها على المفعولية وحيث فاعل أى حيث لازمة للاضافة
 لا تنفك وانما الزمت الاضافة الى الجملة لان المكان النسبة وهي مستدعية للجملة الجمعية كانت أفعلية واصافتها الى
 الفعلية أكثر من اضافتها الى الاسمية وذلك لان حيث دالة على المجازاة في المكان كذا في الزمان نحو حيث تجده فكرم
 فكانت موقعا للفعلية لكن استعمالها استعمال كلمات الشرط أقل من استعمالها اذ اول عدم عراقتها في المجازاة دخلت
 على الاسمية التي جزأها اسمان اتفاقا نحو اجاس حيث زيد جالس في ومن ثم في أى من جهة اضافتها الى الفعلية أكثر
 في ترجح النصب في نحو جلست حيث زيد اراه في على الرفع لانه ملزوم لعدم استعمالها على أكثر حالاتها بخلاف النصب

وندرت اضافتها الى المفرد كقوله * ونطعمهم حيث الكلى بعد ضربهم * في بيض المواضي حيث الى العمائم *
يجري ونطعمهم بضم العين مضارع طعن بالرفع والكلى بضم الكاف جمع كاية أو كوة ولا كل كلمتان وهما الجتان جراوان
لازقان معظم الصلب عند الخاصرتين عليهما اسمهم محيطهما كالة لاف لهما والبيض السيفوف والمواضي القواطع ولي
العمائم شدها على الرأس وهو الكسافي يقبسه * ويمكن أن يخرج عليه قول الفقهاء من حيث ان كذا بفتح هزة ان والاولى
عندي أن يخرج على ان حيث مضافة الى الجملة على الجادة وان ومعمولاها ٣٦٩ بتأويل مصدر هو مبتدأ تلك

الجملة والخبر محذوف
وحذف خبر المبتدأ بعد
حيث غير عزيز * واندر
من ذلك اضافتها الى جملة
محذوفة كقوله
اذا ريدة من حيث ما نفعت
له *

أنه برياه اخليل يواصله *
الريدة براء مهمل مفتوحة
وباء مثناة تحتية ساكنة
ودال مهمل ملة ريج لينة
المحبوب ونفخت فاحت
في أي اذا ريدة نفخت
له من حيث هبت * له
وذلك لان ريدة فاعل
في فعل محذوف يفسره
نفخت فلو كان نفخت
مضافا اليه حيث مع
جعلها مفسرا للفعل
المحذوف لزم بطلان التفسير
اذا المضاف اليه لا يعمل
فيما قبل المضاف فلا يفسر
عاملا فيه * وما استند
اليه من ان المضاف اليه
لا يعمل فيما قبل المضاف
فلا يفسر عاملا منظور
فيه لان الظاهر من

هـ ذاعند قوله مسئلة تلزم اذا الاضافة الى الجملة (قوله ونطعمهم الخ) طعنه بالرفع وطعن في
السن يطن بالضم وطعن فيه بالقول يطن بالفتح وطعن في المغازة يطن ويطن أي ذهب
والحي جمع حبة قال أبو علي ويقال حبه بكسر الحاء جمعها حبي وقوم يقولون حبة
بضم الحاء وجمعها حبا وهو أن يجمع الرجل ظهره وساقيه بشئ والبيض هنا السيفوف
والمواضي القواطع ولي العمائم لفها على الرأس (قوله اذا ريدة الى آخره) هذا البيت
لابي حية بالمشناة التحتية النيري واسمه الهيثم بن الربيع من مخضري الدولتين اعني ادرك
الدولة الاموية والدولة العباسية كان فصيحاً جناناً كذا بواو كان له سيف يسمى لعاب المنية
ليس بينه وبين الخشب فرق توفي سنة بضع وثمانين ومائة قال ظهر لي ظبي فرمته فزاع
عن سهمي فعارضه السهم فزاع فعارضه السهم فزال والله يزوغ ويعارضه حتى صرعه
وقد أشار الشيخ جمال الدين بن نباتة الى هذا السهم بقوله

وبديع الجال لم ير طرفي * مثل أعطافه ولا طرف غيري
كما حدثت عن هواه أناني * سهم الحاظه كسهم النيري

وحدث جاره قال دخل الى بيته كلب في بعض الليالي فظنه اصافا تنضى سيفه ووقف في
وسط الدار وقال أيها المغرنا والمجتري علمنا بنس والله ما اخترت لنفسك خير قليل وسيف
صقيل اخرج بالهفوعك قبل أدخل بالعقوبة عليك ان ادع والله لا قبس الا تقم لها وما
قبس تملأ والله لك القضاء خيلا ورجلا لانخرج الكاب فقال الحمد لله الذي مسحك كبا وكفانا
حر باو الريدة براء مفتوحة فثناة تحتية ساكنة فدل مهمل قال في الصحاح ريج ريدة ورادة
وريدانة لينة المحبوب وقال الاصمعي ما كان من الرياح نفخ فهو بردوما كان نفخ فهو حر
والبيت في وصف حمار والمراد بالخليل فيه الانف (قوله اذا ريدة نفخت له من حيث ما هبت
وذلك لان ريدة فاعل محذوف يفسره نفخت) قال ابن مالك أراد اذا ريدة نفخت له من حيث
ما هبت فحذف هبت للعلم به وجعل ما عوضا كما جعل التنوين في حينئذ وقال أبو حيان
لا حجة في البيت لاحتمال أن تكون مضافة الى الجملة بعدها وهي نفخت له وترفع ريدة
بفعل محذوف يفسره المعنى والتقدير اذا نفخت ريدة قال وهذا أولى لانه ليس فيه
الاحذف رافع ريدة ودل عليه المعنى وفي تأويله حذف هذا الرفع والجملة التي أضيفت
اليها حيث ودعوى ان ما عوض عن المضاف اليها لم يثبت لها ذلك في غير هذا الموضع فتحمل
عليه (قوله اذا المضاف اليه لا يعمل فيما قبل المضاف فلا يفسر عاملا فيه) في الشرح لا مانع

كلامهم ان امتناع تفسيره لا يعمل بخصوص بيباب الاشتغال وقد تقدم للصنف في الفصل الذي عقده لخروج اذا عن
الاستقبال عند انشاده قول الشاعر * آليت حب العراق الدهر أطعمه * انه قال وما لا يعمل لا يفسر في هذا الباب عاملا
فقيد هذا الحكيم بيباب الاشتغال وقد خرج كثير من قوله تعالى وكانوا فيه من الزاهدين وجعلوا أحدا في مثل وان أحده
من المشركين استجارك فاعلا بفعل محذوف يفسره الفعل المتأخر مع انه لا يصح أن يعمل به الرفع على الفاعلية وهو
متأخر ثم ولو سلم عموم هذا الحكيم ولم يقيد بيباب الاشتغال لا يمكن جعل حيث مضافة الى الجملة الواقعة بعدها وهي نفخت
وريدة فاعلا لا يعمل يفسره السياق لا نفعت بخصوصه * قال أبو الفتح في كتاب التمام ومن اضاف حيث الى المفرد

أعربها اه ورأيت بخط الضابطين قول الشاعر * أما ترى حيث سهيل طالعا * نجما يضئ كالشهاب ساطعا مضبوطا * بفتح ناء حيث وخفض سهيل * وأعربت اذا أضيفت الى المفرد قال شارح الباب وطالع المفعول ثان لترى أو حال من سهيل ان جعلت حيث صلة بمنزلة مقام في قوله ونفيت عنه مقام الذيب وان لم يجعل صلة يكون حالا من سهيل والعامل معنى الاضافة أى مكانا مختصا ٢٧٠

وحذف مفعولا ترى نسيا منسيا كأنه قيل اما تحدث الرؤية في مكان سهيل طالعا اه قلت جعل المضاف اليه مع ان العامل معنى الاضافة غير مرضى عندهم وكذا القول بزيادة حيث والاولى أن تجعل الحال من ضمير يعود الى سهيل حذف هو وعامله للدلالة عليه أى تراه طالعا * وحيث بالضم وسهيل يتلوه بالرفع أى موجود فحذف الخبر * وهذا نظير ما خرجنا عليه قول الفقهاء من حيث ان كذا واجب مثلا بفتح الهمزة أى من حيث وجوب كذا ثابت هو مبتدأ محذوف الخبر كافي البيت * واذا اتصل بها ما الكافية عن الاضافة لها * وضمت معنى الشرط وخزمت الفعلين كقوله حيمثا تستقيم بقدر لك الله نجما حيا غابر الزمان وهـ ذا البيت * المسمى مثله عند العروضيين بالمدرج لكونه أدرج

من كون نفخت مضافا اليه مع جعله مفسرا وما استند اليه من ظهور فيه لان الظاهر من كلامهم ان امتناع تفسيره مالا يعمل بخصوص بباب الاشتغال وقد تقدم للمصنف في الفصل الذى عقده لخر وج اذا عن الاستقبال ان قال وما لا يعمل لا يفسر في هذا الباب عاملا فقيده الحكي بباب الاشتغال وقد خرج كثيرون مثل قوله تعالى وكافوا فيه من الزاهد بن علي ان فيه متعلق محذوف يفسره صلة الموصول وجعلوا أحدا من مثل وان أحدا من المشركون استجارك فاعل بفعل محذوف يفسره الفعل المتأخر مع انه لا يصلح أن يعمل فيه الرفع على الفاعلية وهو متأخر ولو سلم انه غير مخصوص بباب الاشتغال يمكن جعل حيث مضافة الى نفخت وجعل ريدة فاعلا محذوف يفسره السياق لان نفخت بخصوصه وفي التعليق ألا ترى ان قوله أنا رب باهيدل على ان الريدة نفخت وأنت خبير بان الكلام الآخر هو كما نقلناه آتفاعن أبي حيان (قوله اما ترى حيث سهيل طالعا) بعده * نجما يضئ كالشهاب ساطعا * وفي شرح الباب وطالع المفعول ثان لترى أو حال من سهيل والعامل ترى ان جعلت حيث صلة أى زائد فى المعنى بمنزلة مقام فى قوله ونفيت عنه مقام الذيب وان لم تجعل صلة يكون حالا من سهيل والعامل معنى الاضافة أى مكانا مختصا بسهيل حال كونه طالعا ويجوز ان يكون حيث فى البيت باقيا على الظرفية وحذف مفعولا ترى نسيا كأنه قيل اما تحدث الرؤية فى مكان سهيل طالعا اه وفي الشرح جعل الحال من المضاف اليه على ان يكون العامل معنى الاضافة غير مرضى عندهم وكذا القول بزيادة حيث والاولى ان يجعل الحال من ضمير يعود الى سهيل حذف هو وعامله للدلالة عليه أى يراه طالعا وفي شرح الحاجة للنبي من جرسه لانسب طالعا حالا من حيث لان الحال من المضاف اليه ضعيفة والتقدير حيث سهيل طالعا فيه وحيث مفعول ترى وان جعلت ترى بمعنى تعلم كان طالعا مفعولا ثانيا ولا يجوز ان يكون ظرفا لفساد المعنى اه وفي شرحها للرضي وحيث مفعول ترى وكذا قوله هم الله يعلم حيث يجعل رسالته وبعضهم يرفع سهيلا على انه مبتدأ محذوف الخبر أى حيث سهيل موجود وحذف خبر المبتدأ الذى بعده حيث غير قليل ومع الاضافة الى المفرد يعرب بعضهم زوال علة البناء أى الاضافة الى الجملة والاشهر بقاؤه على بناءه لشذوذ الاضافة الى المفرد (قوله وحيمثا تستقيم الخ) النجاء الظفر بالمقصود والغابر بالغين المجبة يطلق على المستقبل وهو المراد هنا ويطلق على الماضى أيضا (قوله وهذا البيت دليل عندى على مجيئها للزمان) فى الشرح كان ذلك جاء من قبل قوله فى غابر الزمان وصرح بالزمان وليس بقاطع فان الظرف المذكور اما لغو متعلق بقدر واما مصدرة متقرصة النجاء وذلك لا يوجب ان يكون المراد بحيث الزمان أيضا لاحتمال ان يكون المراد انما تستقيم

يقدر

أول مجزى آخر صدر وأول الجز منه الهاء من الله يودايل على مجيئها للزمان عندى *

وكان ذلك من جهة قوله فى غابر الزمان فصرح بالزمان وليس بقاطع فان الظرف المذكور اما لغو متعلق بقدر واما مصدرة متقرصة النجاء وذلك لا يوجب ان يراد بحيث الزمان أيضا لاحتمال أن يكون المراد انما تستقيم بقدر لك الله النجاء فى الزمان المستقبل والنجاء الظفر بالمقصود والغابر بالغين المجبة يطلق على المستقبل وهو المراد هنا ويطلق على الماضى أيضا (قوله وهذا البيت دليل عندى على مجيئها للزمان) فى الشرح كان ذلك جاء من قبل قوله فى غابر الزمان وصرح بالزمان وليس بقاطع فان الظرف المذكور اما لغو متعلق بقدر واما مصدرة متقرصة النجاء وذلك لا يوجب ان يكون المراد بحيث الزمان أيضا لاحتمال ان يكون المراد انما تستقيم

بالصواب واليه المرجع والمآب

(حرف الخاء المجمة * خلا) على وجهين أحدهما أن تكون حرفا جاريا للمستثنى نحو قام القوم خلا زيدا ثم قيل موضعها نصب عن تمام الكلام أي أنها لا تتعلق بشئ وموضعها أي موضع مجرورها نصب لأنه مستثنى بعد تمام الكلام فينصب كما ينصب المستثنى في قولك قام القوم الا زيدا وقيل تتعلق بما قبلها من فعل وشبهه على قاعدة أحرف الجر والصواب عندي الأول لأنها لا تعدى الأفعال إلى الأسماء أي لا توصل معناها اليها بل تزيل معناها عنها ولقائل أن يقول لا نسلم أن معنى التعدي ما ذكره وانما معناها جعل المجرور مفعولا به لذلك الفعل ولا يلزم منه اثبات ذلك المعنى للعجور وبل إيصاله إليه على الوجه الذي يقتضيه الحرف وهو هذا مفيد لا يتقناه عنه واما الاستدلال بانها بمنزلة الواهي غير متعلقة فساو لا يلزم من كون حرف بمعنى حرف آخر مساو وانها في جميع أحكامه لا ترى أن الالف التي هذا الحرف بمعناها لا تعمل الجر وهذا الحرف يعمل به والثاني أن يكون فعلا متعديا ناصبا به أي للمستثنى واحترز بقوله متعديا أي بنفسه عن أن يكون فعلا قاصرا يتعدى بواسطة من قولك خلت الدار من الانيس فان هذا المعنى ليس مرادنا في الاستثناء وانما المراد فيه معنى المجاوزة الذي به يتعدى بنفسه كقولهم اقبل هذا وخالك ذم ووقاعها أي فاعل خلا المتعدي الناصب للمستثنى على الحد المذكور في فاعل حاشا فيكون من جملة المجوزات عنده أن يكون الفاعل ضميرا عائدا إلى البعض أي قام القوم خلا بعضهم زيدا وقد تقدم البحث فيه والجملة الاستثنائية المذكورة مستأنفة وأحاليتها بنيت هذا الاحتمال فيها على خلاف في ذلك مذكور في الباب الثاني وتقول قاموا خلا زيدا بنصب زيدا وان شئت خفضت فقلت خلا زيدا في نحو قول لبيد رضي الله تعالى عنه لا كل شئ ما خلا الله باطل * وكل نعيم لاحالة زائل ٢٧١ الباطل الذاهب القاني وهو مأخوذ من قوله تعالى كل

يقدر لك الله النجاح في الزمان المستقبل اه وأقول مراد المصنف أن حيث في البيت ظاهرة في الزمان ونفي الشارح القطع لا ينافي ذلك

(حرف الخاء المجمة * خلا)

(قوله لأنها لا تعدى الأفعال إلى الأسماء أي لا توصل معناها اليها بل تزيل معناها عنها) الجواب عن هذا أن تعدي الحرف إيصال معنى الفعل المجرور به على الوجه الذي يقتضيه ذلك الحرف وقد صرح المصنف بذلك في الاستدراك حيث قال وتعلق على هذه بما قبلها كمتعلق حاشا بما قبلها عنده من قال به لأنها أوصلت معناها إلى ما بعده على وجه الاضراب والخراج (قوله الا في نحو قول لبيد لا كل شئ الخ) لبيد هو أبو عقيل بن ربيعة بن مالك قدم

شيء لك الا وجهه فنهنا يجب نصب المستثنى وذلك لأن ما هذه مصدرية فدخولها يمين الفعلية المقتضية للنصب ونفي الحرفية المقتضية للجر وموضع ما خلا نصب فقال السراي على الحال من الفاعل منه الا في قولك قام القوم

ما خلا زيدا والمعنى متجاوزين زيدا فان قيل الحال نكرة والمصدر المسموك المحكوم له بالتعريف كما يقع المصدر الصريح المقترن بإداة التعريف في نحو أرسلها العراك في حاله يشير إلى قول لبيد يصف حصارا وأنته فإرسالها العراك ولم يذرها * ولم يشفق على نقص الدخال قال صاحب الصحاح العراك الدلك ويقال أورد باله العراك إذا أورد بها جميعا وبذرها بالعجم الدال الأولى وإهمال الثانية أي يطردها ونقص بالكسر نقصا إذا لم يتم مراده والدخال في الوردان يشرب البعير ثم يرد من العطن إلى الخوض ويدخل بين بعيرين عطشانين لشرب ماء ساء أن يكون قد فاته ولقائل أن يقول لا يلزم من اعتقار مجيء الحال مقترنة بالاعتقار مجيئها مصدر مرفوعا لإضافة إلى الضمير إذا ل في ذلك جنسية فدخلوها نكرة في المعنى بخلاف فيه وأيضا فجيء الحال معرفة فإل قابل للتأويل فلا ينبغي ارتكاب منه في تركيب كثير وقيل موضع ما خلا نصب على الظرف على نيابتها وصلتها بالنصب على أنه مفعول معه أي نيابتها مع صلتها عن الوقت وجر الصلة بالعطف على الضمير المحفوض بدون إعادة الخافض بإياه أكثر البصريين والقول بان نصب على الظرف بطريق النيابة ظاهر فان الحين كثير ما يحذف قبل المصدر الصريح والمؤول فينبو عنه نحو آتيتك قدوم الحاج وأكرمك ما در شارف أي حين قدوم الحاج وحين ما در شارف ثم حذف الحين وناب القدوم وما در شارف عنه ومعنى قاموا ما خلا زيدا على القول الأول وهو قول السراي قاموا خالين عن زيدا وهذا يترأى منه أنه جعل خلا الاستثنائية قاصرة بتعدي بواسطة الحرف وليس كذلك فكان ينبغي أن يقول خالين زيدا أي متجاوزين زيدا كما ذكرناه قبل وعلى القول الثاني وقت خلوعهم عن زيدا وهذا كالاول فالصواب وقت خلوعهم زيدا أي تجاوزهم إياه وهذا الخلاف المذكور في محلها أي في محل

حلالا لئونها بخافضه وناصبة ثابت في حاشا وعدا وقال ابن خروف في موضع ما خلا نصب في على الاستثناء في لاعلى
الحال كما يقول السيرافي ولا على الظرف كما يقول غيره في كاتصا بغير في قاموا غير زيد في ولعل السبب في تأخير قول
ابن خروف عن قوله وهذا الخ لاف الخ كونه لم يظفر بنقل عنه صريح في حاشا وعدا جميعا وقد وجدت النص لابن خروف
في مساواة عدا خلا فيما ذكره فانظر هل يوجد له نص في حاشا أيضا في وزعم الجرمي في بفتح الجيم في والربيعي في بفتح الموحدة
في والكسائي والفارسي وابن جني في باسكان الياء وليس منسوبيا وانما هو معرب كني كذا رأيت في شرح المفصل للفخر
الاسفندري وكذا رأيت في هذه البلاد في نسخة من الكشف صحيحة مضمومة بوطا باسكان الياء وصرح في الحاشية بتصحیح
الضبط المكتوب في الأصل ولم أر أحدا من الطلبة الا يشهد الياء ظنا انها الياء النسبة وكان محل التنبيه على هذه الفائدة
أول موضع ذكر فيه ابن جني ولكن لم أجد ذلك الا في هذا المحل فائنته فيه في انه قد يجوز الجر في بعد ما خلا بناء في على
تقدير ما زائدة في فلا يؤثر منه ما من الجر الذي كان ثابتا قبل الزائدة ولم ينقل ابن مالك في التسهيل هذا الحكم الا عن الجرمي
فقط في فان قالوا ذلك بالقياس فقايد لا تزداد قبل الجار والمجرور بل بعده في أي بعد الجار فان قلت لم ينقل بينهما مع انه
أحسن قلت انما يريد مثل لامر ما جدد قصيرا فنه في نحو عما قليل فيمارة من الله وان قالوه بالسمع فهو من الشذوذ
بحيث لا يقاس عليه في فثبت ان لا معول على قولهم على كل تقدير في (حرف الراء) في ورب حرف في جار
في خلافا للكوفيين في دعوى اسميته وقولهم انه أخبر عنه في قوله ان يقتلوك فان قتلك لم يكن * عاراء عليك ورب قتل عار في
قرب مبتدأ مضاف الى قتل ٢٧٢ وخبره عار وذلك دليل على اسميته في مجموع بل عار خبر محذوف والجملة صفة

للمجرور في والاصل رب
قتل هو عار حصل في أو
خبر للمجرور في وهو
قتل في اذ هو في موضع
مبتدأ كما سيأتي في ورب
في حكم الزائدة فلا يضر جره
للمبتدأ ويبقى الكلام
على هذا التقدير في مسوغ
الابتداء بالنكرة وحكي
الرضي عن الاخفش

على النبي صلى الله عليه وسلم في وقد بني كلاب فاسلموا ورجعوا الى بلادهم ثم قدم الكوفة
وأقام بها الى ان مات في أول خلافة معاوية وهو ابن مائة وسبع وخمسين سنة وقيل في خلافة
عثمان وهو ابن مائة وأربعين سنة ولما أسلم ترك الشعر ولم يقل الا بيتا واحدا وهو
معاذ الله الحرام الكريم كفسه * والمرء يصلحه الجليس الصالح
وقيل
الحمد لله اذ لم يأتي أجلي * حتى اكتسبت من الاسلام سربالا
والباطل خلاف الحق وهو هنا يعني الهلاك (قوله وقال ابن خروف على الاستثناء) في النهاية
لابن الجباز ان شيخه قال ليس هذا باستثناء بل ما زائدة وخلا الله صفة لكل أولشي

(حرف الراء * رب)

موافقة الكوفيين على اسميتها وهو ظاهر فان قلت لو كانت اسما لا عربت
اعدم الموجب لبنائها قلت يمكن ان يقال فيها ما قيل في كم ان سبب بنائها تضاعف المعنى الانشاء الذي هو بالحروف غالبا وسيأتي
فيه كلام في حرف الكاف قال الرضي وانما جل البصريين على ارتكاب جعلها حرفا مع انها في التقليل مثل كم في التكثير
ولا خلاف في اسميتها بل هي مفيدة للتكثير في الاغلب كقاعدة كم انهم لم يروها تنجر بحرف ولا باضافة كما تنجر كم فلا يقال
رب رجل ولا غلام رجل واستشكل حرفيتها بامور منها نحو رب رجل أكرمه فان حرف الجر هو ما وصل الفعل الى المفعول
الذي هو لولا هو لم يصل اليه وأكرمت يتعدى بنفسه واعتذر عنه صاحب المغني بان الفعل لما تأخر ولا سيما كون التأخر
هنا واجبا ضعف فقوى بالجر نحو ان كنتم لارؤيا تعبرون ويرده ان العادة ان يعد مثل ذلك الضعيف باللام فقط دون غيرها
من حروف الجر ومنها مثل رب رجل كريم أكرمه لان الفعل لا يتعدى الى المفعول بحرف الجر والى ضميره معا فلا يقال
لن يضر بته واعتذر بان أكرمه صفة والعامل محذوف قال الرضي وهو عذر بارد لان معنى رب رجل كريم أكرمت
وأكرمه واحد والاول جواب ولا خلاف انك اذا قلت في جواب من قال أكرمت رجلا رب رجل كريم أكرمه لم يحتج
معنى الكلام الى شيء آخر بقدر مثل نبئت وتحقت قال وان اعتذر بان الضمير في أكرمه لا يدرأى أكرمت الاكرام
كان أبر دلان ضمير المصدر المنصوب بالفعل قليل الاستعمال بخلاف رب رجل كريم لقية وان قالوا ان أكرمه مفسر
لا كرمتم المقدور كافي زيدا صر بته جاء الاشكال الاول مع انه لم يثبت في كلامهم تعيين الناصب للجر والمجرور بفعل آخر
نحو يزيد جاوزته ومنه نحو رب رجل كريم جاءني في جواب من قال ما جاءك رجل ولا شك ان جاءني هو جواب رب

اذ لا يتوقف معنى الكلام على شيء آخر فيكون كقولك يزيد مرو والضمير في مرار يزيد وكقولك زيد اضرب والضمير للنصب وذلك مجتمع قال ويقوى عند مذهب الانحش بالكوفيين أعني كونها اسما قرب مضافة الى النكرة فغنى رب رجل في أصل الوضع قليل من هذا الجنس كان معنى كم رجل كثير من هذا الجنس واعرابه رفع ابداء الى انه مبتدأ لا خبر له كما اخترنا في باب الاستثناء في قولك أقل رجل يقول ذلك الا زيد فانهم ما يتناسبان بما في رب من معنى القلة ولم يصرح بسبب بناء رب عنده فان قال لتضمنها معنى حرف النفي من حيث ان القلة تجري مجرى النفي فيلزمه بناء أقل المراد به النفي في قولهم أقل رجل يقول ذلك الا زيد فان قال لتضمنها معنى الانشاء الذي حقه أن يؤدي بالحرف كما ذكره ابن الحاجب في كم الخبرية فهو لا يرتضيه كما سيأتي ويمكن أن يقال سبب البناء مشابهة الحرف وضعا وذلك متحقق في بعض لغاتهم وهو ما كانت الباء فيه مخففة فحملت المشددة الباء عليها طرد الباب ولا يلبس معناه التقليل دائما خلافا لآل كثيرين ولا التكثير دائما خلافا لابن درستويه وجماعة ولا للتقليل في أكثر الاوقات خلافا لقوم ولا للتكثير في موضع المباهاة والافتخار دون غيره خلافا لجماعة ولا لاثبات دون تقليل أو تكثير بحسب الوضع وانما ذلك ٢٧٣ مستفاد من السياق خلافا لآل آخرين

وقد قال المصنف عده هذه الاقوال الثلاثة مجبول ترد للتكثير كثيرا وللتقليل قليلا وهذا اختيار ابن مالك وليس فيه افساح بأن ذلك بحسب الوضع أولا وقال الرضى التقليل هو أصلها ثم استعملت في معنى التكثير حتى صارت فيه كالحقيقة وفي التقليل كالحجاز المحتاج الى القرينة في الأول وهو ورودها للتكثير قوله تعالى يجوز بما يؤد الذين كفروا لو كانوا مسلمين أي تكثروا دأبهم الاسلام لما يشاهدونه

(قوله فن الأول ربما يؤد الذين كفروا لو كانوا مسلمين) في الكشف ما يقتضي ان هذه الآية من الثاني فانه قال فان قلت متى تكون ودأبهم قلت عند الموت أو يوم القيامة اذا عاينوا حالهم وحال المسلمين وقيل اذارا أو المسلمين يخرجون من النار فان قلت فاما معنى التقليل قلت هو وارد على مذهب العرب في قولهم لم املك ستندم على فعلك وربنا ندم الانسان على فعل ولا يشكون في تندمه ولا يقصدون تقليله ولكنهم أرادوا لو كان الندم مشكوكا فيه أو كان قليلا لحق عليك ان لا تفعل هذا الفعل لان العقلاء يتحذرون من التعرض للغم المظنون كما يتحذرون من المتيقن ومن القليل منه كما من الكثير وكذلك المعنى في الآية لو كانوا يؤدون الاسلام مرة واحدة فبالحرى ان يسارعوا اليه فكيف وهم يؤدونه في كل ساعة وقيل تدهشهم أهوال ذلك اليوم فيموتون مهوتين فان كانت منهم افاقة في بعض الاوقات من سكرتهم غموا فلذلك قلل وقوله لو كانوا مسلمين حكاية ودأبهم وانما جئ به على افظ الغيبة لانهم مخبر عنهم كقولك حلف بالله ليفعلن ولو قيل حلف بالله لا فعلن ولو كنا مسلمين لكان حسنا (قوله وهو مما تمسك به الكسائي على اعمال اسم الفاعل المجرد بمعنى الماضي) وجه التمسك ان اسم الفاعل فيه ماض فلو كان غير عامل في الضمير النصب لكان مضافا اليه وامتنع جزمه برب لان اضافته حينئذ من اضافة الوصف الى غير معموله وهي اضافة محضة مفيدة للتعريف اذا كان المضاف اليه معرفة ورب لا تدخل الاعلى النكرة (قوله فيارب يوم الخ) الا نسة غير النافرة والتمثال بالتمثاة الفوقية المكسورة في أوله وبالمثلثة في ثالثه

٣٥ ن ل من كرامة المسلمين ونجاتهم مما تلبس به الكفار من العذاب وقول أهل التقليل انما قلل لان أهوال يوم القيامة تشغلهم عن كثرة التمني خلاف الظاهر في الحديث يارب كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة وهو مسوق لافادة ان ذلك كثير لا قليل وهو مع اعرابي يقول بعد انقضاء رمضان يارب صائمه ان يصومه يارب قائمه ان يقومه وهذا يحرض على الصيام والقيام والمعنى ان كثيرا ممن صام هذا الشهر لا يصوم مثله بعده وكثيرا ممن قامه لا يقوم مثله بعد لا احترام المنية له فاجتهدوا في صيام مثله وقيامه ان أدركتموه فغرضه تعالى بالتكثير لا بالتقليل وهو مما تمسك به الكسائي على اعمال اسم الفاعل المجرد بمعنى الماضي ووجهه ان الهاء في محل نصب باسم الفاعل الذي هو بمعنى الماضي بالفرض اذا اعرابي قال ذلك الكلام بعد انقضاء رمضان ومضيه كما مر فعمل ان الصائم في عبارته مراد به الزمن الماضي وهو مجرد من أل ولا يجوز ان تكون الهاء في محل جر باضافة اسم الفاعل لانه قد تقرر بما أسلفناه انه بمعنى الماضي فلو كان مضافا لكانت اضافته محضة اذ هو حينئذ مضافة الى غير معموله لافتيقار التعريف فيجتمع أن يكون مدخولا لرب والالزام باطل وهو قال الشاعر فيارب يوم قد هوت وليلة * بآنسة كانتها خط غمائل وهو اللعب وقد يكتفى به عن الجماع والآنسة التي تأنس ولا تنفر والتمثال الصورة بكسر المثناة الفوقية أولا

والتي بعد الميم مثلثة ولا يتعلق قوله بالنسبة بل هو تالمفوف به للزوم الفصل بالاجنبي وهو المعطوف وانما يتعلق بمحذوف
 أي لهوت في باب النسبة وهذه الجملة صفة لليلة وحذف الرابط للصفة الاولى ومتعلق باللهو أي رب يوم لهوت فيه بالنسبة وليلة
 لهوت فيها بالنسبة وقال آخر ربما أوفيت في علم * ترفعن ثوبى شمالات * أوفيت أشرفت والعلم الجبل والشمالات
 جمع شمال وهي الرياح المعروفة وتوجيه ذلك أي توجيه الاستدلال بهذه الامور المذكورة على التكثير وفي بعض
 النسخ ووجهه أي الدليل بان الآية والحديث والمثال المحكي عن الاعراب في مسوقة للتخويف والتحذير والاحسن
 مسوقات اذا لا جذاذ من كسرات أحسن من منكمسرة ومن ثم ورد فلا تظلموا فبين أنفسكم بعد ذكر الاربعة الحرم
 والبيتين مسوقان للافتخار ولا يناسب واحد منهما ما في ضمير الاثنين أي من التخويف والافتخار بالتقليل
 وأقول الافتخار بالتقليل قد يقع لامن حيث قلته بل من حيث كونه عزيزا للمثال لا يوصل اليه الا بشق النفس فالظفر به
 مع هذه الحالة يناسب الافتخار ٢٧٤ وحينئذ فقول المصنف ان التقليل لا يناسب الافتخار ان قصده كليا

منعناه وان قصده جزئيا باعتبار البيتين اللذين أنشدهما وأما هما فلا تعقب عليه اذ ما وقع به الافتخار في البيت الاول هو لهوه بامرأة جميلة وما افتخر به صاحب البيت الثاني هو ايقاؤه في جبل عال ورفعه ربح الشمال اثوبه وكل مما في الاول والثاني ليس أمر عزيز المثال لا يحصل الا بشق النفس والافتخار بمثل ذلك لا يكون الا بالكثرة ولا يكون بمجرد الحصول في الجملة ومن الثاني وهو ورودها للتقليل في قول أبي طالب في النبي صلى الله عليه وسلم

الصورة (قوله ربما أوفيت في علم الخ) هذا البيت لجذبة الارش وكان به برص فكنت العرب عنه
 بالارش اعظاما له وكان يعرف بالوضاح يصف سرية أسرى بها الى غزاة أو انقطاعا عرض له من
 جيشه في بعض مغازيه فكان يرثيه ولم بكل ذلك الى غيره أخذ بالحرز والثقة والعلم ههنا الجبل
 والشمالات جمع شمال وشمل بالتحريك وشمال بفتح الشين قال في الصحاح والشمال ربح التي تهب
 من ناحية القطب وفيها خمس اغات شمعل بالتسكين وشمل بالتحريك وشمال وشمال مهـ موز
 وشامل والجمع شمالات قال جذبة الارش ربما أوفيت في علم * ترفعن ثوبى شمالات
 فادخل النون الخفيفة في الواجب ضرورة وشمائل أيضا على غير قياس كأنهم جمعوا شمالة
 جمع جمالة وشمائل (قوله ولا يناسب واحد منهما ما للتقليل) يعني واحد من التخويف
 والافتخار وفي الشرح ان الافتخار بالتقليل قد يقع لامن حيث قلته بل من حيث كونه
 عزيزا للمثال لا يوصل اليه الا بشق النفس فقول المصنف لا يناسب الافتخار كليا لا يصح
 اهـ وأقول ان المصنف لم يقل القليل حتى يقال ان القليل قد يناسب الافتخار من غير جهة
 قلته وانما قال التقليل ولا يخفى ان التقليل قد لا يناسب الافتخار وان كان القليل قد يناسبه
 من غير جهة قلته (قوله وايض يستسقى الغمام بوجهه * الخ) شمال اليتامى بكسر المثلثة كفايتهم
 والعصمة ما يعتصم به والارامل المساكين من الرجال والنساء وقبل هذا البيت
 وما ترك قوم لا بالأسيدا * يحوط الذمار غير ذرب موا كل
 يحوط يحفظ والذمار بكسر الميم ما يجب على الانسان جانيته والذرب بفتح الميم وسكون الراء
 للتخفيف وأصاهاد كسورة الحاد من كل شيء والموا كل المتكلم على غيره وفي التنقيح لالفاظ
 الجامع الصحيح وايض لا يجوز ان يكون في موضع جر رب مضمرة لان قبله ما يمنع منه وهو قوله

وما ترك قوم لا بالأسيدا * شمال اليتامى عصمة للارامل وما
 وهذا مبنى على أن أبيض مجرور برب مضمرة والظاهر انه منصوب معطوف على المنصوب المتقدم في قوله قبل هذا البيت
 وما ترك قوم لا بالأسيدا * يحوط الذمار غير ذرب موا كل وهو من عطف الصفات التي موصوفها واحد فلا يكون
 مما المصنف بصده ويحيط بكال ويرى والذمار بكسر الهمزة ما يحق عليه جانيته والذرب بفتح الميم فراء فوحدة
 على زنة كتف سكنت راؤه تخفيفا وهو الحاد والموا كل المتكلم على أصحابه ويستسقى مبنى للفعل وشمال وعصمة منصوبان
 ويجوز رفعهما على انهما خبرا محذوف والثمال بكسر المثلثة الذي يكفي الناس بافضاله والعصمة ما يعتصم به أي يتمسك
 ويمتنع والارامل جمع أرمل وأرملة قال ابن السكيت الارامل المساكين من رجال ونساء قال ويقال لهم وان لم يكن
 فيهم نساء وقد يقال الاستسقاء انما كان بعد الهجرة فامعنى قول أبي طالب يستسقى الغمام بوجهه وجوابه ان الخطاب
 روى بسنده خبرا فيه ان قريشا تابعت عليهم سنو جدد في حياة عبد المطاب فارتقى هو ومن حضره من قريش أبابقيس
 فقام عبد المطاب واعتصم ابن ابنه محمد اصلوات الله عليه وسلامه فرفع على عاتقه وهو يومئذ غلام قد أبيض وقد كبر ثم

دعائشوا في الحال فقد شاهد أبو طالب مادله على ما قال ذكره السهيلي في الروض الانف وقد أوردته في تعليلي على البخاري وقول
 الآخر أن الأرب مولود ليس له أب * وذى ولد لم يلد له أبوان وذى شامة غراء في حروجه * مجله لا تنقضي لا وان
 ويكمل في تسع وخمس شبابه * ويهرم في سبع معاوشان أرادهم بالمولود الذي ٢٧٥ لأب له عيسى ويكذبى الولد
 الذى لا أبوين له أبو آدم

عليها الصلاة والسلام *
 وبذى الشامة القمر وأصل
 لم يلد له لم يلد له بكسر اللام
 واسكن الدال ثم سكنت
 اللام تشبها لها بقاء كنف
 فالتقى ساكنان فخرت الدال
 اتباعا لفتح الياء أو بالضم
 اتباعا لضمه الهاء والشامة
 الخال وانظر وصفها بالغراء
 فانه غير مناسب وذلك لان
 الغراء تأنيث الاغرو وهو
 الابيض وشامة القمر سوداء
 وهى المعبر عنها بالكف وكذا
 وصفها بمجلاة غير مناسب
 فان معناها التى عمتها
 بالغطية وليس هذا شأن
 الشامة وفي شرح الشافية
 للبخاري بردي أنشد هذا
 البيت هكذا

وذى شامة سوداء في حروجه *
 مخلاة لا تنجلي لزمان
 وهو ظاهر وحال وجهه ما بدا
 من الوجنة وهى ما ارتفع
 من الخلد وهو في البيت
 استعارة وهو نظير رب في
 افادة التكميل ثم الخبرية *
 وفي باب كم من كتاب سيمويه
 ومعناها معنى رب وفيه
 أيضا واعلم ان كم في الخبر
 لا تعمل الا فيما تعمل فيه

وماترك قوم لا أبالك سيدا * يحوط الذمار غير ذرب موا كل
 يعنى انه معطوف على سيدا المنصوب بترك وهو عطف الصفات التى موصوفها واحد ومنهم
 من جوز في ابيض الرفع والنصب اه وفي الروض الانف للسهيلي فان قيل كيف قال أبو
 طالب وايض يستسقى الغمام بوجهه ولم يره قط استسقى انما كانت استمقانه عليه الصلاة
 والسلام بالمدينة في سفر وفي حضر وفيها شواهد ما كان من سرعة اجابة البركة فالجواب ان
 أباطالب قد شاهد من ذلك أيضا في حياة عبد المطلب مادله على ما قال روى أبو سليمان أحمد
 ابن محمد بن ابراهيم السبتي النيسابوري ان رقيقة بنت أبي صيفي بن هشام قالت تتابعنا على
 قريش سنوجد ب فبينما انار افة أومهمة ومعنى صنوى اذا أناها انف صيت يقول بامعشر
 قريش ان هذا النبي المبعوث منكم هذا ابان نجومه فيها بالحياء والخصب الا فانظروا منكم
 رجلا طوالا عظاما أبيض له فخر يكظم عليه الا فليخلص هو وولده وليد لف اليه من كل بطن
 رجل فليشتموا من الماء وليمسوا من الطيب وليطوفوا بالبيت سبعا فليستسقى الرجل واثمن
 القوم قالت فاصبحت مذعورة فاقصصت رؤياى فابق أبطحى الا قال هذا شبيهة الجدة
 وتتامت عنده قريش ثم ارتقوا أباقيس فقام عبد المطلب واعترضه ابن ابنه محمد صلى الله
 عليه وسلم فرفعه على عاتقه وهو يومئذ غلام قد أبلغ أو قد كبر وقال اللهم ساد الخلة وكشف
 السكرية أنت عالم غير معلم ومسؤل غير مجمل اللهم أمطر علينا غيثا مريعا مغدقا فاراموا
 حتى انفجرت السماء من مائها اه ولا بأس بتفسير غريب هذا الخبر فهمومة اسم فاعل
 من هو م بتشديد الواو اذا نس وصنوى أخى من قولهم اذا خرج نخلة ثمان أو ثلاث من أصل
 واحد لكل واحدة منهن صنوى والاثنين صنوان وللجميع صنوان برفع النون وابان الشئ
 بكسر الهـ مزنة فتشديد الواو واحدة وقته والطوال بضم المهملة وتخفيف الواو الطويل والعظام
 بضم الهـ ملة وتخفيف المجهة العظيم ويكظم عليه يحبس لاجله الغيث يقال كظم فلان غيظه
 اذا حبسه فعلى هـ ملة لتعليل ويدلف بالدال الهـ ملة من دلفت الكتبية في الحرب
 اذا تقدمت ويشتموا من الماء يعنى يغتسلوا من ش الماء على الشراب فرقه عليه وايض بمناء
 تحمية فقاء في الصباح ايفع الغلام أى ارتفع فهو يافع ولا يقال موقع وهو من النوادر وفي
 القاموس ايفع الغلام راهق العشرين وراموا برحوا ثم أقول يحتمل ان يكون قول العباس
 يستسقى الغمام بوجهه كقولهم فلان يستسقى به الغيث ولا يريدون انه وقع به استسقاء
 بل وصفه بالخبر والصلاح (قوله الأرب مولود الخ) يلد بسكون اللام وفتح الدال وأصله
 بكسر اللام وسكون الدال ثم خفف بسكون اللام فالتقى ساكنان فخرت الدال بالفتح تخفيفا
 أو بالضم اتباعا للهاء والشامة ثم كتبه سوداء في الجسم مخالفة للونه وفي الشرح ووصفها بالغراء
 غير مناسب لان غراء تأنيث أغرو وهو الابيض وكذا وصفها بمجلاة غير مناسب فان معناه عامة
 بالغطية وليس هذا شأن الشامة وقد أنشد البخاري بردي هذا البيت
 وذى شامة سوداء في حروجه * مخلاة لا تنجلي لزمان

رب لان المعنى واحد الا ان كم اسم ورب غير اسم وهذا استدلال على ان رب للتكثير قال ولا معارض لهذا النص في كتاب
 سيمويه وعورض بأن من عادته في الكتاب اذا تكلم في الشواذ ان يقول ورب شئ هكذا يريد انه قليل نادر وفي افادته تارة
 وافادة التقليل ثم تارة أخرى قد على ماسياتى ان شاء الله تعالى في حرف القاف وصيغ التصغير تقول جبر ورجيل فتكون

للتقليل وقال فويق جليل شامخ لن تناله * بقمته حتى تسلك وتعملا * فالتصغير في كل من فويق وجليل راجع الى
التقليل ولا يجوز أن يراد به التصغير لما فاة وصفه بما ذكر للحقارة والشامخ العالي المرتفع وقنة الجبل بضم القاف أعلاه وما
أحسن قول القائل علافا يستقر المال في يده * وكيف يسلك ماء قنة الجبل والكلال الأعياء * وقال لم يدرى الله
تعالى عنه وكل أناس سوف تدخل بينهم * دويبة تصغر منها الأنامل * والمراد بالدويبة الموت تصغير داهية
فالظاهر أنه للتعظيم لا للتقليل وقول القائل الداهية إذا كانت عظيمة كانت سريعة الوصول فالتصغير للتقليل المدة فيه
تعسف * إلا أن الغالب في قدو التصغير أفادتهم للتقليل ورب بالعكس * إذا الغالب أفادتهم للتكثير وقد عرفت ما في ذلك
* وتنفر در * من سائر حروف الجر * بوجوب تصديرها * واستشكل ذلك أبو حيان بوقوعها خبر الان في قوله
أماوى انى رب واحداه * ٢٧٦ قتلت فلا أثر لى ولا قتل وهذا كإتراء غلط ظاهر فان ما في البيت لا تنافى

المصدرية بدليل صحة قولك ان زيدا ما قام وزيد لا بوه قائم وقد تابعه بعض شراح التسهيل على هذا الغلط * ووجوب تنكير مجرورها * وهذا هو المعروف وأجاز بعض النحويين تعريفه بال وأنشد قول الشاعر ربحا الجمال المؤمل فهم * بجر الجمال وصفته فان صحت روايته كذلك حمل على زيادة ال فان قلت لا نزاع في صحة مثل رب رجل وأخيه والثاني معرفة قطعا قلت اغتفره من حيث ان رب لم تبائره والثواني يغتفر فيهما لا يغتفر في الأوائل فان قلت قد حكى الأصمعي رب أخيه

وحر الوجه ما بدا من الوجه اه وأقول الاغراض ما كان من الخيل في جهته بياض ثم استعير للشريف والمشتهر حتى صار بمنزلة الحقيقة كذا قال التفهيزاني ومعنى كون الشامة مجللة مغطية لجميع محلها ليست بحيث يظهر بعضها من اثنائها وقد أنشد ابن أم قاسم هذا البيت في الجنى الداني

وذى شامة سوداء في حروجه * مجللة لا تنقضى لزمان

(قوله فويق جليل الخ) فويق تصغير فوق والشامخ المرتفع وقنة الجبل بضم القاف وتشديد النون أعلاه والكلال الأعياء (قوله وكل أناس الخ) الدويبة تصغير داهية وهى الموت قال الجار بردى وأجيب بان الداهية إذا كانت عظيمة كانت سريعة الوصول فالتصغير للتقليل المدة وبان المراد ان أصغر الأشياء قد يفسد الامور العظام فخلق النفوس قد يكون بالامر الصغير الذى لا يؤبه به اه وتمثيل المصنف بجيمل ودويبة للتكثير وبجبرور جليل للتقليل مبنى على عدم الفرق بين التعظيم والتكثير وبين التحقير والتقليل والا فالتصغير في جيمل ودويبة للتعظيم لا للتكثير على ما قيل بحسب ارتفاع الشأن والتكثير بحسب الكم تخفيفا أو تقديرا كما في الممدودات والموزونات والمشبهات بهما وان التحقير بحسب الخطا الشأن والتقليل بحسب الكم (قوله وتنفر در) يعنى عن بقية حروف الجر المشهورة بوجوب تصديرها أو رد على هذا أبو حيان قول الشاعر

أماوى انى رب واحداه * قتلت فلا أثر لى ولا قتل

والجواب ان المراد بتصديرها في كلامه هي فيه وان كان ذلك الكلام منبئيا على غيره ألا ترى ان ما حرف نفي له صدر الكلام وأنه يصح ان زيدا ما قام ولو سلم فالمراد ما تنفر دره في اختيار الكلام وهذا البيت من ضرورة الشعر (قوله وغلبة حذف معداها) المراد بعدى رب الفعل الذى مجرورها مفعوله وفي النسخ المراد بعداها الفعل الذى تعديده كان يقال لاك

ما

ورب أبيه قلت هو من الندور يمكن فلا يرد بوجوبه ان كان ظاهرا

وهذا مذهب المبرد وابن السراج والفارسي وأكثر المتأخرين وفي البسيط انه مذهب البصريين وخالف في ذلك الاخفش والفراء والزجاج وابن ابي طاهر وخروف قال ابن مالك وهو ثابت بالنقل الصحيح في الكلام القصص * ووافراده وتذكيره وتثنيه بما يطابق المعنى ان كان ضميرا * فتقول ربه رجلين وره رجلا وره امرأة استغناء بثنية تمييزه وجمعه وحكى الكوفيون مطابقة الضمير للتمييز نحو ربه رجلين وره رجلين وره امرأة حكوا ذلك نقلا عن العرب وقال ابن عصفور انهم أجازوا ذلك قياسا وليس كما قال كذا في الجنى الداني وهل هذا الضمير معرفة جرى مجرى النكرة أو هو نكرة قولان ذهب الى الاول كثير منهم الفارسي والى الثانى قوم منهم الرخشيروان عصفور * وغلبة حذف معداها أى الفعل الذى تعديده كان يقال لاك ما لقيت رجلا عالما فتقول في الجواب رب رجل عالم أى قد لقيت قال ابن يعيش ولا يكاد البصريون يظهر الفعل العامل حتى ان بعضهم قال لا يجوز اظهاره الا في ضرورة الشعر

* ووضيعة * وسيدكر المصنف مثال وقوعه مستقبلا * وانما الها محدوفة بعد الفاء كثيرا * كما قال ابن مالك واستشكله
 ابن قاسم انه لم يرد الا في اثنين كما قال بعضهم واصله اراد بالنسبة الى بل * وبعد الواو أكثر وبعد بل قليل وبدونهن أقل أى
 كقوله * أى قول امرئ القيس * فقلت لك حبلى قد طرقت ومرضع * * فلهيتا عن ذى غمام محول الطروق الاتيان ليلا
 والمرضع التى لها ولد رضيع واذا بنيت على الفعل أثبت فتقول أرضعت فهى مرضعة والهيته اشغلتها والتامم جمع غيمة
 وهى العودة وأحول الصبي فهو محول اذا تم له حول أى سنة وانما خص الحبلى والمرضع لانهما أزهدا للنساء فى الرجال وأقلهن
 شغفاهم - م يقول قد خدعت مثل هاتين مع اشتغالهما بانفسهما متخلصين منى وقد حكى ابن عصفور وابن مالك اجماع
 النحويين على ان الجرف فى ذلك رب المحدثوفة بالفاء * وقوله * وأبيض يستسقى الغمام بوجهه * * شمال اليتامى عصمة
 للارامل وقد مر انشاده والتنبيه عليه على ان الظاهر كون أبيض منصوبا بالاجر ورب وشاهد النجاة المشهور وقوله
 * وقاتم الاعماق خاوى المحترق * وسيأتى الكلام عليه فى محله * وقوله ٢٧٧ بل بلادى صعدوا كام *

الصعد بضم الصاد والعين
المهملتين العقبات جمع
صعود بفتح الصاد كجوز
وعجوز وفي القاموس
ان الاكام على زنة الالجال
جمع اكمة قال وهى التل
من القف من حجارة واحدة
أوهى دون الجبال أو الموضع
يكون أشد ارتفاعا مما
حوله وهو غليظ لا يبلغ أن
يكون حجرا وفي الصحاح
ان الاكام كالاعناق جمع
اكم كعنق جمع اكام كجبال
جمع اكم جمع اكمة وهو قوله
رسم دار وقفت في طامه *
كدت أنضى الغداة من جلالة
وقد تقدم الكلام
عليه في جلاله وبنائه *
وهذا عطف على بوجوب

ما لقيت رجلا عالما فقلت في الجواب رب رجل عالم أي قد لقيت (قوله فذلك حبلى قد طرقت
ومرضع) هـ - ذا صدر بيت من معلقة امرئ القيس بحزبه * فالهيتا عن ذي غمام محول *
ويقع في بعض النسخ البيت بتمامه وطرقت أثبتا - لا والمرضع التي لها ولا ترضعه ومتى
ذكر مع الفعل يقال مرضعة نحر أو رضعت فهي مرضعة والتمام بالثناة الفوقية في أوله جمع
قيمة وهي التي تعلق على الصبي من العين وأحول الصبي ثم له حول أي سنة وانما يخص المرضع
والحبلى لأن - ما أزهذا النساء في الرجال (قوله بل بالذي صدوا كأم) الصعد بضم الهمزة - ملتين
جمع صعود بفتح الصاد المهملة وهي العقبة وفي الصحاح الأكمة معروفة والجمع أكم وكلمات
وجع الأكم أكم مثل جبل وجبال وجع الأكم أكم مثل كتاب وكتب وجع الأكم أكم
مثل عنق وأعناق وفي القاموس الأكمة التل من حجارة واحدة أو هي دون الجبال أو الموضع
الذي يكون أشد ارتفاعا مما حوله وهو غلظ لا يبلغ أن يكون حجرا (قوله وبانه زائدة في
الاعراب) أي غير متعلقة بشئ كما هو شأن الحروف الزائدة دون المعنى لأن فادتها التقليل
والتكثير وفي الشرح وهذا ينتقض بمثل لعل الله فضلكم علينا حيث تكون لعل حرفا جارا
فانه زائدة بالنسبة إلى الاعراب حيث لا تتعلق بشئ وهي مرادة من جهة المعنى وكذا
لولا الامتناعية الجارة للضمير عند سيبويه نحو لولا لا ولا لولا لا تتعلق بشئ ومعناها
مراد ثم مقتضى هـ - ذا الكلام أن لا تكون رب مع مديعة للفعل فينافي ذلك قوله أولا
وغلبة حذف معناها وأقول لا ترد لعل الجارة عنه دعيل ولا لولا الجارة للضمير عند سيبويه
لشدو الأول كما صرح به المصنف في أوضح المسالك ولعدم شهرة الثاني وقد قدمنا أن مراده
من قوله وتنفرد رب انها تنفرد عن بقية حروف الجر المشهورة ولو سلم أن مقتضى كلامه هنا

ويعجزوا من إعادة محله كثيرا لان جاره وهو رب في حكم الزائد وان لم يعجز مرت يزيد وعجز الا قليلا قال في الشاعر
 لو سن كسنيق سناء وسنا * ذكرت بدلاح الهجين نهوض * وعن الاصمعي انه لم يعرف معنى هذا البيت قاله المصنف في حواشي
 التسهيل في عطف سنا * وهي بسين مهملة مضمومة فنون مشددة مفتوحة وميم والمراد به البقرة العظيمة فيما يظهر
 من كلام المصنف في محل س-ن * وهو بسين مهملة مكسورة فنون مشددة والمراد به الثور فيما يظهر من كلامه
 والمعنى ذكرت في بالذال المحجة أي أخفت في هذا الفرس الذي وصفه بقوله مدلاح الهجين نهوض وكأن المراد بالمدلاح
 بالحاء المهملة الكثير العرق ولم أقف على هذا المعنى لهذه الصيغة وانما رأيت في القاموس ان الدخ على وزن الصرد
 الفرس الكثير العرق والهجين شدة الحر والنهوض بفتح النون صيغة مبالغية من النهوض بضمها في ثور وبقرة عظيمة
 كالجبل في العظم والضخامة في وسنيق بسين مهملة مضمومة فنون مشددة مفتوحة فتثناة تحتية ساكنة قفاف في جبل
 بعينه في في القاموس والسنيق ٢٧٨ كقبيطيات مجصص جمعه سنيقات وسنا نيق وكوكب أبيض وأكفة وموضع

في وسنا * بالمدح ارتقا
 وزعم الزجاج وموافقوه
 ان مجرورها لا يكون الا
 في محل نصب * دائما
 بحيث لا يكون في اللفظ
 ما يصلح له محل النصب قدره
 وهو تكلف لا داعي اليه
 والصواب ما قدمناه
 من انه تارة يكون في محل
 رفع قطعا وتارة في محل
 نصب قطعا وتارة يحتمل
 الامرين في واذا زيدت
 ما بعدها فالغالب ان
 تكلفها عن العمل وان
 تهينها للدخول على الجملة
 الفعلية وان يكون
 الفعل الذي صدرت به
 تلك الجملة الفعلية في ماضيا
 لفظا ومعنى كقوله

ان لا تكون رب معدية فلا منافاة بين مقتضى كلامه هنا وبين قوله وغلبة حذف معداها على
 تفسير نارب ولو سلم فقوله وغلبة حذف معداها يمان لما انفردت به رب على قول الجمهور وقوله
 وبانه زائدة في الاعراب يمان لما انفردت به على قول الرمانى وابن طاهر بما سيقتله المصنف
 في الباب الثالث في ذكر ما لا يتعلق من الحروف ان كون رب في نحو رب رج-ل صالح لقيته
 أولقيت ليست لتعدية عامل قول الرمانى وابن طاهر وان قول الجمهور هي فيهم احرف جر معد
 وناقشهم في ذلك واعلم ان ما قاله المصنف هنا ينقض بحال او عدا وحاشا اذا جرن فانهم
 مفيدان لمعنى الاستثناء وليس بمتعلقات بشئ ويحجب بمنع انهم حروف جر وانما هن حروف
 استثناء خفض بن المستثنى ولم ينصب كالمستثنى باللائل نزول الفرق بينهما أفعالا وحروفا
 كذا قال المصنف في ذكر ما لا يتعلق من الحروف (قوله وسن كسنيق الخ) السن بكسر المهملة
 والسنيق بضم المهملة وفتح النون المشددة وسكون المثناة التحتية وفي آخره قاف والسنم
 بضم المهملة وتشديد النون وفي الشرح ويظهر من عبارة المتن ان السن الثور والسنم
 البقرة العظيمة وأقول بل يظهر منها أن السن البقرة العظيمة والسنم الثور لان الشاعر
 وصف السن بما يدل على العظم ولم يصف السنم والمصنف وصف البقرة العظيمة بالعظم
 ولم يصف الثور ثم في الشرح كان المراد بالمدلاح بالحاء المهملة الكثير العرق ولم أقف على
 هذا المعنى لهذه الصيغة وانما رأيت في القاموس ان الدخ على وزن الصرد الفرس الكثير
 العرق والهجين شدة الحر والنهوض بفتح النون صيغة مبالغية من النهوض بضمها (قوله
 قول أبي دوداد * ربحا الجمال المؤبل فيهم *) هذا صدر بيت عجزه * وعنا جحج بينن المهار *
 وأبوداد بهم لمتين أولاهما مضموم وبينهما واو مخففة فالف هو أبو محمد بن سلام الا يادى

ربما أوفيت في علم * ترفعن ثوبى شمالات * فان هذا الخبر
 عن حال ماضية فأوفى ماض لفظا ومعنى في ومن اعمالها * مع زيادة ما بعدها في قوله ربحا ضربة بسيف صقيل *
 بين بصرى وطعنة نجلاء * فجر ضربة رب مع وجود ما الزائدة وطعنة مجرور أيضا بالعطف على ضربة والنجلاء بالمدح الواسعة
 البيئة الاتساع فان قلت بين انما تضاف الى متعددو بصرى بضم الباء اسم بلد وهو واحد لا تعدد فيه قلت المضاف
 اليه بين محذوف والتقدير بين أما كن بصرى فحذف وأقيم المضاف اليه مقامه في ومن دخوله على في الجملة في الاسمية
 قول أبي دوداد * بدالين مهملتين أولهما مضمومة بعدها واو فالف وهو شاعر من اباد في ربحا الجمال المؤبل فيهم *
 والعنا جحج بينن المهار الجمال القطيع من الابل مع راعيها والمؤبل المعد للقنية يقال ابل مؤبل اذا اتخذت للقنية
 والعنا جحج بعين مهملة فنون فألف فيهم بينينهما مثناة تحتية جياذ الخيل واحد عنجوج كعصفور والمهار بكسر الميم
 جمع مهر بضمها وهو ولد الفرس والاثني مهرة وقد سبق ان بعض النحاة أنشد هذا البيت بجر الجمال شاهد على ان رب قد
 تجر المعرفة في قول لا تدخل المكفوفة على الاسمية أصلا في وانما تدخل على الفعلية خاصة ونسب هذا القول الى سيبويه

والجمهور وعليه فيحتاج الى تأويل هذا البيت وقد خرجوه على ما ذكره المصنف بقوله **﴿وان ما في البيت نكرة موصوفة﴾** والجامل خبر لمحمد وفا والجملة صفة لما في أي رب شيء هو الجامل على ذلك خرجوه الفارسي وابن عصفور قال ابن مالك والصحيح ان ما في البيت زائدة كافة هيأت رب للدخول على الجملة الاسمية كما هيأت للدخول على الفعلية **﴿ومن دخولها على الفعل المستقبل﴾** قوله تعالى **﴿وربما يود الذين كفروا﴾** لو كانوا مسلمين **﴿وقيل هو مؤول بالماضي على حذف قوله تعالى ونفخ في الصور وفيه تكاف لاقتضائه ان الفعل المستقبل عبر به عن ماض متجوز به عن المستقبل﴾** وهذا ظاهر **﴿والدليل على استقبال ما بعدها قوله﴾** فان أهالك فرب فتى سيدي * على مذهب رخص البناني **﴿فجاء الفعل بعدها مفتتحا بحرف التنفيس والمذهب بالذال المحجمة المطهر الاخلاق والرخص براء مفتوحة فخاء معجمة ساكنة فصادمهملة الناعم والبنان بفتح الموحدة ونونين بينهما ألف اطراف الاصابع﴾** وقوله **﴿أي قول من يقول والافالظاهر التأنيت لان الشعر لام معاوية﴾** **﴿يارب قائلة غدا﴾** * بالهف أم معاوية **﴿فاعل مجرور هاء في ظرف مستقبل فيلزم استقبال العامل وهذا البيت مما استدل به ابن مالك على انه لا يلزم وصف المجرور ورب وقد يقال الموصوف محذوف أي يارب امرأة قائلة﴾** **﴿وفي ربست عشرة لغة ضم الراء وفتحها وكلاهما مع التشديد﴾** للباء **﴿والتحفيف﴾** لها **﴿والوجه الاربعة﴾** وهي ضم الراء وفتحها مع تشديد الباء وضم الراء وفتحها مع تخفيف الباء ثابتة **﴿ومع ثاء التأنيت ساكنة﴾** ٢٧٩ أو محركة **﴿بالفتح﴾** ومع التجرد منها **﴿أي من ثاء التأنيت الساكنة والمحركة﴾** ففهمه اثنتا عشرة **﴿لغة حاصلة من ضرب أربعة في ثلاثة﴾** **﴿والضم﴾** للراء **﴿والفتح﴾** لها **﴿ومع اسكان الباء﴾** مخففة **﴿ومع الحرفين﴾** الراء والباء **﴿ومع التشديد﴾** للباء **﴿ومع التخفيف﴾** لها ففهمه أربع لغات تضم الى الاثنتي عشرة كما قال **﴿ولها وبقي عليه لغة أخرى حكاه ابن قاسم في الجني الداني ربتا وهي مما يقوى﴾**

بكسر الهمزة وتخفيف المثناة التحتية والجامل الكثير الجمال وقيل القطيع من الابل مع رعايته وقيل من جل الشصم اذا ذابه والمؤبل بفتح الموحدة الابل المعدة للقنية وبكسرهما مخذ الابل وهو هنا بفتح الموحدة صفة للجامل وعلى هذا فلا يكون معني الجامل هنا الا القطيع من الابل مع رعايته والعنا جميع بالعين المهملة وجميع جمع عنجوج كعصفور جيد الخيل وقيل المطايا والمهار بكسر الميم جمع مهر بضمها وهو ولد الفرس والجمع امهار ومهار ومهارة والاثني مهرة والجمع مهر **﴿قوله وفيه تكلف لاقتضائه ان الفعل المستقبل عبر به عن ماض متجوز به عن المستقبل﴾** قال التتقازاني المشهور المستقبل بفتح الباء اسم مفعول لكن الاولى ان يقال المستقبل بكسر الباء فانه الصحيح وتوجيه الاول لا يخلو عن حرازة اه وفي كلام المصنف نظر فانه لا تكلف على هذا القول لانهم قالوا ان هذه الحالة المستقبلية جعلت بمنزلة الماضي التحقق فاستعمل مع هاء رعا المحضة بالماضي وعدل الى لفظ المضارع وان كان المناسب حينئذ الماضي لانه كلام من لا خلاف في اخباره فالمضارع عنده بمنزلة الماضي فهذا مستقبل في التحقيق ماض بحسب التأويل

﴿حرف السين المهملة * السين المفردة﴾

القول باسمية رب قائلة **﴿حرف السين المهملة﴾** **﴿السين المهملة حرف يختص به المضارع﴾** فلا يوجد في غيره أصلا **﴿ويخلصه للاستقبال﴾** بعد أن كان قبل وجوده صالحا له وللحال فان قلت يقدر في ذلك قول الشاعر فاني لست خاذلكم ولكن * سأسعي الآن اذ بانغت منهاها فان الآن للزمن الحاضر فيدفع الاستقبال قلت قد اعترضه بان مراده بالآن التقريب قال في الجني الداني وقد لا يحتاج الى التأويل بالتقريب بل يقال انه مقدر بن كانه قال سأسعي من الآن قلت فيستحيل المعنى حينئذ لان السعي مستقبل بشهادة السين فكيف يكون ابتداءه زمانا حاليا وما هو الا بمنزلة أن يقال سأسير غدا من الآن مریدا بالآن حقيقة من غير تأويل واستحالته ظاهرة **﴿ويبرز منه منزلة الجزء﴾** فكأنه بعض أجزاء المضارع **﴿ولهذا لم يعمل فيه مع اختصاصه به﴾** وكل حرف اختص باسم أو فعل عمل فيه فتخلف العمل هنا لهذا العارض **﴿وليس مقتطعا من سوف خلافا للكوفيين﴾** فانهم ادعوا ان السين في نحو سيقوم زيد مأخوذ من سوف فالتنفيس في الحقيقة اغاهاه سوف واكن حذف ما عدا صدرها تخفيفا ورجح ابن مالك مذهبهم بانا قد اجتمعنا على أن سوف وسووي فروع سوف فلتكن السين فرعها لئلا يلزم التخصيص من غير محخص قال وقال بعضهم لو كانت السين بعض سوف لكانت مدة التسوية بهم مساوية وليس كذلك بل هي بسوف أطول فكانت كل واحدة أصلا برأسها وزيفه ابن مالك بانهم ادعوى مردودة بالقياس والسماع أما القياس فهو ان الماضي والمستقبل متقابلان والماضي اغنا يقصد به مطلق المضي دون

والمقابلان على سبيل واحد والقول بتوافق سيفعل وسوف يفعل صحيح لذلك فكان المصير اليه أولى وأما السماع فتعاقب سيفعل وسوف يفعل على المعنى الواحد في وقت واحد قال الله تعالى وسوف يؤتى الله المؤمنين أجراً عظيماً وقال تعالى والمؤمنون بالله واليوم الآخر أولئك سنؤتيهم أجراً عظيماً وكان المصنف ارضى ما ذهب اليه ابن مالك من ان التنفيس المستفاد منهم ما غير متفاوت فقال ولا مدة الاستقبال معه أضيق منها مع سوف خلافاً للبصريين وقد نقض ابن مالك بان قياس أحد المتقابلين على الآخر لا يجدي شيئاً لجواز أن يكون كل منهما ما يختص به بمقابل لحكم مقابلة مع كونهما مشتركين في حكم واحد مع انه فاس بلا جامع صحيح فلا يلتفت الى ما قاله وأيضاً فاس المضارع المقترن بالأداة الموجبة للتخصيص على الماضي المطلق الخالي منها وليس ذلك بصحيح فان الماضي اذا كان خالياً من الأداة كقد مثلاً دل على الماضي المطلق واذا اقترن به ادل على الماضي القريب من الحال وهو في اختلاف حالتيه كالمضارع فانه يختلف معناه بحسب خلوه عن الأداة واقتترانه بها أو مادليه السماعي فليس بقاطع لجواز أن يكون المقيد بسوف من افعال الطائفة من المؤمنين وبالسنيين غير مترسخ كثير الطائفة أخرى اذ ليس ثم ما يدل على ان كليهما الطائفة واحدة بالتشخيص والتعيين وهو معنى قول العربين فيها اقتداء بسبويه بحرف تنفيس أي هي حرف تنفيس أو السنين حرف تنفيس هذه الجملة معمول القول وقوله بحرف توسيع خبر المبتدأ المتقدم الذي هو المضاف من قوله معنى قول العربين على حذف مبتدأ أي هي حرف توسيع والمراد من هذه الجملة لفظها باعتبار معناه وهي عين المبتدأ في المعنى فلا تحتاج الى رابط أي قول العربين هي حرف تنفيس معناه هي حرف توسيع والحاصل تفسير التنفيس بالتوسيع يقال نفست الخناق اذا وسعته وذلك انها نفست من النقل وفي بعض النسخ تغلب من القلب ٢٨٠ المضارع من الزمن الضيق وهو الحال أي الزمن الواسع وهو الاستقبال وأوضح من عبارتهم قول

الرخشري وغيره حرف استقبال وقد أسلفنا ان أولئك العربيين اقتدوا في ذلك بسبويه امام النحاة

(قوله ولو سلم) في الشرح لا محل للواو وهذا الظاهر انه لازمة فان قلت لعلها للعطف أي ثم لانسلم انه في الآية لا استمرار ولو سلم فالاستمرار الخ قلت يلزم عليه حذف المعطوف يعني ثم دون عاطفه وهو باطل وأقول يمكن ان يقال ان ثم هنا ليست للعطف بل مجرد التدرج مما قبلها لما بعده او فيه بحث مضى في الالف المفردة (قوله تريد ان ذلك دأبه) الدأب بفتح المهملة

ووزعم بعضهم انها قد تأتي للاستمرار لا للاستقبال ذكر ذلك في قوله تعالى سيجدون آخرين الآية في واسكان يعني قوله تعالى سيجدون آخرين يريدون ان يأمونكم ويأمنوا قومهم كلارداً الى الفتنة اركسوا فيها والمراد بهم هؤلاء الآخريين على ما في الكشاف وغيره قوم من أسد وغطفان كانوا اذا أتوا المدينة اسلموا وعاهدوا اليا من المسلمين فاذا رجعوا الى قومهم كفروا ونكثوا وعاهدوهم وقضية ذلك أن يكون المراد الاخبار باستمرار وجود المؤمنين هؤلاء الآخريين على تلك الحالة واستدل بهذا الزاعم عليه أي على محي السنين للاستمرار في بعض الاحيان بقوله تعالى سيقول السفهاء من الناس ما ولاهم عن قبلتهم التي كانوا عليها مدعيان ذلك انما نزل بعد قولهم ما ولاهم قال جئات السنين اعلا ما بالاستمرار لا بالاستقبال انتهى كلام هذا الزاعم وهو هذا الذي قاله من ان السنين قد تأتي للاستمرار لا للاستقبال ولا يعرفه النحويون وما استند اليه في اثبات زعمه بهذه الآية من انها نزلت من بعد قولهم غير موافق عليه قال الرخشري فان قلت أي فائدة في الاخبار بقولهم قبل وقوعه قلت فائدته ان المفاجأة للكره أشد والعلم به قبل وقوعه أبعده عن الاضطراب اذا وقع ما يتقدمه من توطئ النفس وان الجواب العتيق قبل الحاجة اليه أقطع للخصم وأرد لشغبه وقبل الرى براشي السهم انتهى كلام الرخشري وهو نص في نزول الآية قبل قولهم ووافقهم جدى صاحب الانتصاف على ذلك قال ولهذا أدرج النظاري اثناء مناظراتهم العمل بالقتضى الذي هو كذا السالم عن معارضة كذا فيسلفون رد المعارض قبل ذكر الخصم له وهذه الآية من أحسن ما يستدل به عليه هذا كلامه رحمه الله تعالى ثم ولو سلم ولا محل للواو وهذا الظاهر انه لازمة فان قلت لعلها للعطف أي ثم لانسلم انه في الآية لا استمرار ولو سلم فالاستمرار اعلا استفيد من المضارع لان السنين قلت يلزم عليه حذف المعطوف بدون عاطفه وهو باطل كما نقول فلان يقرى الضيف بفتح الياء من يقرى مضارع قرى الضيف اذا أحسن اليه ويصنع الجميل يريد ان ذلك دأبه أي عادته وشأنه وهو بفتح الدال المهملة واسكان الهزرة قال الجوهرى وقد تفتح وكلام المصنف مقتضى لفادة المضارع الاستمرار سواء كان مبنياً على المبتدأ كما في هذا المثال

أول بين عليه كافي الآية ووجهه ان افادته للاستمرار انما هي من اقتضاء المقام حيث اقتضاه حمل عليه سوا بني على مبتدا
 أول بين عليه ويدل عليه قولهم في قوله تعالى لو يطيعكم في كثير من الامر لعنتم ان المضارع فيه للاستمرار وقرره التفتازاني
 على وجهين أحدهما أن يكون معناه ان امتناع عنكم بسبب امتناع استمراره على اطاعتكم قال فان المضارع يفيد الاستمرار
 ودخول لوعليه يفيد امتناع الاستمرار وثانيه ما أن يكون الفعل امتناع الاطاعة يعني ان امتناع عنكم بسبب امتناع
 استمراره قال لانه كما ان المضارع المثبت يفيد استمرار الثبوت يجوز أن يفيد المنفي والداخل عليه لو استمرار الامتناع
 كما ان الجملة الاسمية تفيد تدا كيد الثبوت ودوامه والمنفية تفيد تدا كيد المنفي ودوامه لانفي التدا كيد ودوام كقوله تعالى
 وما هم بمؤمنين رد القولهم انا آمناء على أبلغ وجهه وآ كده الى هنا كلامه وهو السين مفيدة للاستقبال فيكون المراد من
 سيقول السفهاء استمرار قولهم في الزمن المستقبل في الاستقبال في المستقبل في المستقبل وفيه تطور لا تقتضيه بحولو
 يطيعكم في كثير من الامر اذا الاستمرار فيه بالنسبة الى الزمن الماضي ولعله لا يريد به الكلام كونه كاي وانما يريد ان
 الاستمرار في سيقول السفهاء أن يكون في المستقبل فلا يرد النقص في وزعم الزمخشري انه اذا دخلت على فعل محبوب
 أو مكره افادت انه واقع لا محالة ونقل عنه بعض الشارحين كلامه انه قال دلالة السين على التدا كيد من جهة كونها
 في مقابلة لن قال سيبويه ان أفعل نفي سأفعل قلت وفي الصحاح ان الخليل زعم ان السين جواب ان في قولهم فهم وجه
 ذلك وقد عرفت ان فيما نقل عن الزمخشري في خارج الكشف اشارة الى توجيهه ٢٨١ ما قاله فيه وهو وجهه انه

أي ان السين في تفيد الوعد
 بحصول الفعل قد دخلها
 على ما يفيد الوعد نحو
 سأكرمك أو الوعد
 نحو سيعاقب الظالم
 في مقتضى لتوكيده وتثبيت
 معناه لانه اخبار على
 اخبار والمتعلق واحد
 وهذا ظاهر حيث تدخل
 على المحبوب فانه وعد
 وأما حيث تدخل على
 المكره الذي هو وعيد

واسكان الهمزة وقد تفتح العادة والشأن (قوله اذا الاستمرار انما يكون في المستقبل) في
 الشرح قد يتوهم انتقاضه بحولو يطيعكم في كثير من الامر فان الاستمرار فيه بالنسبة الى
 الماضي ولا انتقاض به وأقول انما لا ينتقض لان المراد بالمستقبل الفعل المضارع (قوله وزعم
 الزمخشري) قال التفتازاني في مطوله دلالة السين على التدا كيد من جهة كونها في مقابلة
 لن قال سيبويه ان أفعل نفي سأفعل (قوله ووجهه انه تفيد الوعد بحصول الفعل) أراد به هذا
 الوعد مجرد الاخبار بالوقوع ولم يرد به المقابل للوعد (قوله وقد أوما) هو بالهمزة في آخره
 ومعناه أشار وفي الصحاح أومات اليه أشرت ولا يقال أوميت

﴿سوف﴾

(قوله على الخلاف) يعني المتقدم في السين المفردة حيث قال ولا مدة الاستقبال معه أضيق
 منها خلافا للبصريين (قوله وليس بطرد) قال التفتازاني في حاشية الكشف ونوقض

٣٦ في ل فكيف تفيد تدا كيد وهو للوعد المبين للوعد وكونه اراد بالوعد الذي
 تفيد السين مجرد الاخبار بوقوع ما تدخل عليه لا الوعد المقابل للوعد فتأمل في وقد أوما أي أشار وهو مهـ موز
 الآخر قال الجوهري ولا تنزل أوميت في ذلك في سورة البقرة فقال في فسيكفنيهم الله معنى السين ان ذلك كائن لا محالة
 وان تأخر الى حين وصرح به في سورة براءة فقال في قوله تعالى والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض يأمرون
 بالمعروف وينهون عن المنكر ويقومون الصلاة ويؤتون الزكاة ويطيعون الله ورسوله أولئك سيرجهم الله السين مفيدة
 وجود الرحمة لا محالة فهي تؤكد البعض كما تؤكد الوعد اذا قلت سأنتقم منك يوم تأتي انك لا تفوتني وان تابا ذلك
 ونحوه يجعل لهم الرحمن ودوا وسوف يعطيك ربك سوف تؤتيهم أجورهم انتهى والذي رأيت في نسخة معتمدة من
 الكشف كما تؤكد الوعد في قولك سأنتقم منك اه ﴿سوف﴾ مرادفة للسين أو أوسع منها على الخلاف في
 المتقدم بين البصريين والكوفيين في وكان القائل بذلك أي بان الزمان المستقبل معها أوسع منه مع السين في نظر الرائي
 ان كثرة الحروف تدل على كثرة المعنى قال الزمخشري ومما طعن أذن من ملح العرب أنهم يسمون مركبا من مركبهم
 الشقذف وهو مركب خفيف ليس في ثقل محامل العراق فقلت في طريق الطائف لرجل منهم ما اسم هذا المحمل أردت
 المحمل العراقي فقال أليس اسم ذلك الشقذف قلت بلى قال فهذا اسمه الشقذف يراد في بناء الاسم زيادة المسمى وهو ليس
 لهذا الذي نظرا اليه هذا القائل في بطرد في الانرى ان حذرا يدل على المبالغة دون حاذر مع ان الثاني أكثر حروفا من الاول

وقد يقال لا يعنون اطراده الا فيما اذا كان اللفظان المتلاقيان في الاشتقاق متضدى النوع في المعنى كغرت وغرثان وصـ
 وصديان ورقيم ورجان لا تحذف وحاذر للاختلاف **و**ويقال فيها سلف محذوف الوسط **ك** كما قالوا في منهذ منهذ **ح** حذف
 وسطها **ح** كي هذه اللغة في سوف الكوفيون **و**وسو يحذف الاخير **و** وأنشدوا شاهد اعليه قول الشاعر فان أهلك
 فسوتجدون بعدى * وان أسلم يطب ابيك المعاش قال بعضهم هو شاذ وحذف الفاء ضرورة ورد بان السكساق نقل عن
 أهل الجاز سواء **ل** يحذف الفاء في غير ضرورة فدل على انه اللغة **و**وسى يحذف **ي** أى حذف الاخير **و**وقلب الوسط **و**
 وهو الواو **و**يأبى مبالغة في التخفيف حكاه صاحب المحكم وتنفر **د** سوف **و**عن السين بدخول اللام عليها نحو ول سوف
 يعطيك **ك** ربك فترضى ولا تدخل اللام في السين قيل لثلاث جمع حرفان على حرف واحد مفتوحان زائدان على الكلمة
 ولشدة اتصال بعضها ببعض واتصالهما بالكلمة ربما أدى ذلك في بعض الكلمات الى اجتماع أربع متحركات نحو لسيته كلام
 فثقل الكلام ولذلك سكن آخر الفعل في نحو ضربت فطرحوا دخول اللام على السين لذلك قال في الحنى الداني وقد سمع وقوع
 السين في موضع لم تسمع فيه سوف وهو خبر عسى في قوله عسى طي من طي بعد هذه * ستطفئ غلات السكى والجوالح
 وساقى هذا البيت في عسى **و**وبان **ي** أى وتنفر **د** سوف عن السين بان **و**قد تفصل **ك** عن مدخولها **و**بالفعل الماتى كقوله
 وما أدري وسوف أخال أدري * ٢٨٢ أقوم آل حصن أم نساء **ا** الاصل وسوف أدري ثم فصل بين سوف وأدري

بالفعل الماتى بل بالجلة
 الذى ألقى عمل فعلها وهى
 اخال ولا يجوز مثل ذلك
 في السين وهو دليل على
 أشدية اتصالها بالنسبة
 الى سوف

﴿سى﴾

﴿سى﴾

(قوله والشر بالشر عند الله مثلان) هذا مجز بيت صدره * من يفعل الحسنات الله يشكرها *
 (قوله ولا سيما يوم بدارة جليل) هذا مجز بيت لامرئ القيس صدره
 * الارب يوم صالح لك منها * ودارة جليل اسم لغدير ويوم دارة جليل
 هو يوم دخوله خدر عنيزة ويوم عقره للعذارى مطيته وذلك انه كان يهوى ابنة عم
 له يقال لها عنيزة فاتفق ان الحى احتملوا وتقدم الرجال وتأخر النساء فلما رأى ذلك
 امرأ القيس سار مع الرجال قدر غلوة ثم كمن في غابة من الارض حتى ورد النساء الغدير

من لاسيما اسم بمنزلة
 مثل وزنا ومعنى وعينه
 في الاصل واو **و**بدليل
 أمثلة الاشتقاق نحو
 استويا وتسوا يا وهما
 مستويان ومتساويان
 وسواء الا أنه اجتمعت

وزنان

الواو والياء وسبقت احدهما بالسكر فوجب قلب الواو ياء واذا غامها في الياء أو تقول

قامت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها **و**تثنية **ي** أى وصاحب تثنية أى مثناة **و**سيان **و**يستغنى **ك** بالبناء للفعل أى
 يستغنى **س** **و**حينئذ **ي** أى حين اذبتنى **و**عن الاضافة كما استغنيت عن امثل **ك** عند التثنية **و**في قوله **ك** من يفعل
 الحسنات الله يشكرها **و**والشر بالشر عند الله مثلان **و**والشرم قد اخبره بالشر وعند الله معلق به ومثلان خبر مبتدا
 محذوف أى هما مثلان **و**واستغنوا بتثنيته **ك** أى تثنية **س** حيث قالوا سيان **و**عن تثنية سواء فلم يقولوا سواء ان الاشاذ
 كقوله فيارب ان لم تجعل الحب بيننا * سواء أين فاجعنا على حبنا جلد **ك** الجلد بفتح الجيم واسكان اللام هو الشديد
 الصلب يقال جلد الرجل بالضم جلد بالفتح وجلادة أى صلب فهو جلد **و**وتشديد ياءه ودخول لاء عليه ودخول الواو على
 لا واجب قال ثعلب من استعمله على خلاف ما جاء في قوله **ي** أى قول امرئ القيس الارب يوم منهم لك صالح *
وولا سيما يوم بدارة جليل فهو مخطئ **ا** **ك** كلام ثعلب ودارة جليل اسم لغدير معين يريد أنه ظفر من النساء في أيام كثرة
 بالقيس الصالح الناعم لكن يوم دارة جليل كان أحسن تلك الايام **و**وذو كرهه انه قد يخفف **ك** يحذف ياءه الاولى فيكون
 محذوف العين كسه ولا يجعل محذوف اللام كيدودم فان قلت لم يجمع **ل** من الثاني ويقدر بقاء الياء على ترك الاعتداد
 بعارض الحذف لانها قد صارت آخر الاسم قلت لان ذلك تكلف لا موجب له **و**وقد تحذف الواو **و**الواقعة قبل لا **و**كقوله

فهو بالعمود والایمان لاسميا • عقد وفاء به من أعظم القرب • فاجتمع فيه الامر ان تخفيف سى وحذف الواو وفه
فهل أمر من وفى بنى والهاء انما ينطق به فى الوقف فتكتب بالهاء كذلك ولا ينطق بها فى الوصل عند الانشاد والمسئلة
مشهورة فى علم الخط وقد استعملها أبو العلاء المعرى مخففة لكن مع اثبات الواو حيث قال وللهاء الفضيلة كل حين •
ولاسميا اذا اشتد الاوار الاوار يضم الهمزة حواله العاش وهو • أى سى الواقع بعد لا • عند الفارسى نصب • أى منصوب
والظرف متعلق به يعنى انه منصوب عند الفارسى • على الحال فاذا قيل قاموا لاسميا زيدا فالنصب قام ولو كان كذا ذكر
لامتنع دخول الواو • لان الحال حينئذ مفردة والواو لا تدخل عليها لا تقول قام زيد وضا حكا وقد ثبت دخول الواو حيث
قالوا قام القوم ولا سميما زيدا فلذلك على بطلان النصب على الحال فى هذا الكلام • ولو اوجب تكرار لا • لانها اذا دخلت
مفردة اخبرنا وصفة أو حالا وجب تكرارها وقد فرض كون الحال فى المثال المذكور مفردة فيجب التكرار • كما تقول رأيت
زيدا امثله عمرو ولا مثل خالد • والواقع ان لافى ذلك التركيب غير متكررة فدل أيضا على بطلان النصب على الحال فى
ذلك قلت وقد كرر المصنف هذين الاعتراضين فى حرف الميم عند كلامه ٢٨٣ على ما الزائدة ويمكن ان يجاب

عنهما أمان الاول فبان
سميا عند دخول الواو
لا يكون منصوبا على الحال
بل يكون اسم لا التبرئة
والخبر محذوف والجملة
حال فلم يلزم حينئذ دخول
واو الحال على اسم مفرد
وأما عن الثانى فبان
لا تكرر معنى لا لفظا
والتكرار اللفظى غير
مستطرد على ما ذهب
اليه النحشورى فى قوله
نعالى فلا اقتحم العقبة انه
فى معنى فلا فخر رقة ولا
أطعم مسكينا ووجه ذلك
هنا ان قولك قام القوم
لامثالين زيدا فى معنى

وزان بغتسان فيه فجاء امرؤ القيس وهن غوافل فقعده على ثيابهن وقال والله لا أعطي واحدة
منكن ثوبا حتى تخرج متجردة فتأخذ هذه قابين من ذلك حتى تعالى النهار فخرجن وأخذن
ثيابهن ثم قال له قد حبستنا وأجعتنا فخرهن ناقته فشوين من لجهن أو كن ثم لما أوردن الرحيل
حملت كل واحدة منهن شيئا من متاع راحلته وزاده وجملته عنيزة على غارب بعيرها فى ذلك
يقول ويوم عقرت للعذارى مطيتى * فباعبسا من راحلها المنجمل
فقل العذارى يرتعن بلحمها * وشعم كهذاب الدمقس المقتل
ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة * فقالت لك الويلات انك مر جلى
تقول وقد مال الغبيط بنامها * عقرت بعيرى يا امرؤ القيس فانزل
والدمقس بكسر الدال وفتح الميم القز الأبيض من الاريسم والغبيط بالغين المجهة الرحل وهو
للنساء يشد عليه المودج (قوله فيه بالعمود الخ) فه بكسر الفاء أمر من وفى بنى والهاء ينطق
بها فى الوقف دون الوصل فتكتب (قوله ولو كان كذا كرا لامتنع دخول الواو) لان الحال حينئذ
مفردة والواو لا تدخل عليها وفى الشرح ويمكن ان يجاب عنه بان سميما عند دخول الواو
لا يكون منصوبا على الحال بل يكون اسم لا التبرئة والخبر محذوف والجملة حال وأقول كلام
الفارسى على ما نقل المصنف لا يشعر بالفرق بين سى مدخولة الواو وبينها غير مدخولها
وكلام المصنف انما هو مبني على ذلك (قوله ولو اوجب تكرار لا) وذلك لانها اذا دخلت
خبر مفرد أو صفة أو حالا وجب تكرارها نحو زيد لا شاعر ولا كاتب ومررت برجل لا شجاع

قولا قاموا المساوين لزيد فى حكم القيام ولا أولى بالحكم • وهو عند غيره هو اسم لا التبرئة • كما هو عنده كذلك اذا دخلت
الواو على ما قررناه • ويجوز فى الاسم الذى بعدها • وهو التالى لما • الجرو والرفع مطلقا • فيه • ما أى سواء كان ذلك الاسم
المجرورا أو المرفوع معرفة أو نكرة • والنصب أيضا • لا مطلقا • • اذا كان نكرة وقد روى بهن • يوم من قول امرئ القيس
• ولا سميما • يوم فى البيت الذى تقدم انشاده • فالجرا رجها وهو على الاضافة • أى اضافة سميما • يوم كانه قال
ولا مثل يوم • وما زائدة بينهما • أى بين المضاف والمضاف اليه • مثلها فى ايماء الاجاب • فان اياما مضاف الى الاجاب
وما زائدة بينهما • والرفع على انه خبر لمضمر محذوف ومما موصولة أو نكرة موصوفة بالجملة • وهذا من باب التنازع فان كرا
من موصولة وموصوفة يطالب هذا المصنوع وهو قوله بالجملة فاعمل الثانى على المتنازع • حذف من الاول أى ومما موصولة
بالجملة أو نكرة موصوفة بالجملة • والتقدير ولا مثل الذى هو يوم أو ولا مثل شىء هو يوم • وهذا مع المتقدم من قبيل الاف
والنشر المرتب • ويضعفه فى نحو لاسميما زيدا • لافى نحو لاسميما زيدا المتقدم على غيره فى الفصل • وحذف العائد المرفوع مع
عدم الطول • أى مع عدم طول الصلة وهو فى غير أى الموصولة شاذ امام مع الطول كالمثال الذى ذكرناه فلا شذوذ
• واطلاق ما على من يعقل • والتزام حذف العائد والتزام كون الصلة جملة اسمية وكلاهما غير معهود وقد مر الكلام

على ذلك في أي **هو** على الوجهين **وجه** الجر ووجه الرفع أي وإذا بني على هذين الوجهين **هو** ففحة سي اعراب لانه مضاف **ما** الى الاسم الجرور بعد ما أو الى نفس ماموصولة أو موصوفة وخبر لا محذوف فمضى قولك جاءني القوم ولا سيما زيد أي ولا مثل زيد موجود أو ولا مثل الذي هو زيد موجود بين القوم الذي جاؤني أي هو كان أخص بي وأشد إخلاصا بي في المجيء قال الرضي وتصرف في هذه اللفظة تصرفات كثيرة لكثرة استعمالها فقل سيما ولا سيما بتخفيف الياء مع وجود لا وحذفها وقد يحدف ما بعد لا سيما على جملة بمعنى خصوصافيكون منصوب المحل على انه مفعول مطلق وذلك كما وقع في باب الاختصاص من نقل نحو أي الرجل من باب الفدا الى باب الاختصاص لجامع بينهما معنوي فصارت في نحو أنا أفعل كذا أيها الرجل منصوب المحل على الحال مع بقاء ظاهره على الحالة التي كان عليها من ضم أي ورفع الرجل كذلك لا سيما ههنا يكون باقيا على نصبه الذي كان له بحسب الأصل حين كان اسم لا التبرئة مع كونه منصوب المحل على المصدر اقيامه مقام خصوصا فإذا قلت أحب زيد أو لا سيما را كبا فهو بمعنى وخصوصا را كبا فإما كبا حال من مفعول الفعل المقدرا أي وأخصه بزيادة المحبة خصوصا را كبا وكذا في نحو احبه ولا سيما هو را كبا وكذا قولك احبه ولا سيما ان ركب أي وخصوصا ان ركب وجواب الشرط مدلول عليه بخصوصا ٢٨٤ أي ان ركب أخصه بزيادة المحبة ويجوز ان يجعل بمعنى المصدر لا لازم أي اختصاصا

ولا كرم وجاز لا صاحبا ولا با كيا وفي الشرح ويمكن ان يحجب عنه بان لا تكررت معنى لالفاظا والتكرار اللفظي غير مشروط على ما ذهب اليه الزمخشري في قوله تعالى فلا اقتحم العقبة انه في معنى فلا فلك رقة ولا أطعم مسكينا ووجه ذلك هنا ان قولك قام القوم لا مثالين زيدا في معنى قولك قاموا لا مساوين لزيد في القيام ولا أولى منه به وانما هو أولى منهم بذلك لان المذكور ربه لا سيما أولى بالحكم اه وأقول انما اكتفى الزمخشري بتكرار لا في الآية بمعنى لتفسير مدخولها بجملة مدد فكان تعددت في اللفظ وذلك متفق في لا سيما زيد وعبارة الكشف فان قلت قل ما تقع لا الداخلة على الماضي المتكررة فالحال متكرر في الكلام الا فصح قلت هي متكررة في المعنى لان المعنى فلا اقتحم العقبة فلا فلك رقة ولا أطعم مسكينا لا ترى انه فسر اقتحام العقبة بذلك اه وستأتي هذه الآية وما فيها من الاقول في بحث لان شاء الله تعالى **قوله** ووجهه بعضهم بان ما كفا وان لا سيما تنزل منزلة الا في الاستثناء في الشرح بقدرح فيه اقتراحه بالواو ومعلوم انه لا يقال جاء القوم والازيدا والقول بزيادته اضعيف اه وأقول لا يقدرح فيه اقتراحه بالواو لان مراده هذا القائل ان لا سيما مع الواو وبدونها تنزل منزلة اداة الاستثناء **قوله** وعلى هذا فيكون الاستثناء منقطعاً وذلك لان الاستثناء المنقطع كما صرح به بدر الدين ابن مالك هو الاخراج بالا وغيره أو يمدل داخل في حكم دلالة المفهوم

فيكون معناه واختصاصا را كبا أي ويختص بفضل محبتي را كبا وعلى هذا ينبغي ان يقول ما ذكر عن الاخفش اعنى قوله ان فلان الكريم لا سيما ان أتيت قاعدا أي يختص بزيادة الكرم اختصاصا في حال قعوده ويجوز مجيء الواو قبل لا سيما اذا جمعت به معنى المصدر وعدم مجيئها الا ان مجيئها أكثر وهي اعتراضية كما ذكرنا ويجوز ان يكون عطفها والاول أولى وأعذب الى هنا كلامه قلت ولا

أعرف أحد اذهب الى ما ذكره من ان لا سيما منقول من باب لا التبرئة الى باب المفعول وقال ابن قاسم سواء وما يوجد في كلام بعض المصنفين من قولهم لا سيما والامر كذا تر كيب غير عربي والرضى قد أجازته فتأمل **هو** والنصب على التمييز لان سيما بمعنى مثل فهو مهمم يحتاج الى التمييز فيقع بعده **هو** كما يقع التمييز بعد مثل في نحو ولوجهه بمنزلة مدد او ما كفا **هو** لسي **هو** عن الاضافة والفتحة بناء **هو** لانه حينئذ مفرد غير مضاف ولا مشبهه بالمضاف **هو** مثلها في لارجل وأما انتصاب المعرفة نحو ولا سيما زيد افنعه الجمهور **هو** لفقدان ما يقتضى النصب **هو** وقال ابن الدهان لا أعرف له وجه **هو** وقد وجه بان ما نامة بمعنى شيء والنصب بتقدير الرأى ولا مثل أرى زيدا **هو** ووجهه بعضهم بان ما كفا وان لا سيما تنزل منزلة الا في الاستثناء **هو** فنصب الاسم الواقع بعدها كما ينصب بعد الاستثناء لانه يمكن بقدرح فيه اقتراحه بالواو ولا يقال جاء القوم والازيدا والقول بزيادته اضعيف **هو** ورد بان المستثنى مخرج وما بعده **هو** أي بعد لا سيما **هو** داخل من باب الاولى وأجيب بانه مخرج مما أفهمه الكلام السابق من مساواته لما قبله وعلى هذا يكون معنى جاءني القوم ولا سيما زيد جاؤني لكن زيدا جاءني مجيأ هو أولى به منهم باعتبار صدقه وإخلاصه وأيس مساوياً لهم في ذلك الحكم **هو** فيكون الاستثناء منقطعاً **هو** وفيه تأمل لان زيدا مخرج من المستثنى الشامل له لولا الاخراج وهذا معنى الاتصال ولا ردان حكم المستثنى في الاستثناء المتصل بخالف الحكم المستثنى منه وهو هنا موافق اذ المجيء ثابت للكل لان الحكم على رأيه هو ما أفهمه من الكلام السابق من

المساواة أي ان القوم ساوي بعضهم بعضا في المحي فخرج زيد منهم هذا الاعتبار أي ثبت له عدم المساواة من حيث فاق غيره وهذا خلاف الحكم الاول والله أعلم ﴿سواء﴾ يكون بمعنى مستوفية قصر مع الكسر نحو قوله تعالى فاجعل بيننا وبينك موعدا لا تخلفه نحن ولا أنت ﴿مكانا ساوي﴾ بكسر السين على قراءة ابن كثير وأبي عمرو والكسائي وقراءه الباقون بالضم ومكان بدل من المكان المحذوف أولا أي مكان موعد وجوز نصب مكان بالموعدا وهو مصدر ولا حذف أو يفعل يدل عليه المصدر واستشكل أبو البقاء وصاحب التقريب والانتصاف النصب بالمصدر لانه وصف وغاية ما يقال فيه ان عمله في الظرف من الاتساع وسوى صفة مكانا ومعناه النصف بيننا وبينك باعتبار المسافة وهو من الاستواء كما قال المصنف لان المسافة من الوسط الى الطرفين مستوية ﴿ويعدم مع الفخ نحو﴾ قول العرب ﴿مررت برجل سواء والعدم﴾ فعطف على ضمير الرفع المتصل بدون فاصل من تأكيده أو غيره وهو قائل ﴿ويعني الوسط وبمعنى التام فيمدحهما مع الفخ نحو قوله تعالى﴾ فاطلع فرآه ﴿في سواء الجحيم﴾ أي في وسطها ﴿وقولك﴾ هذا درهم سواء ﴿أي تام﴾ و﴿يعني القصد﴾ فقصر مع الكسر وهذا أغرب معانيها كقوله فلا صرفن سوى حذيفة مدحتي * لفتى العشي وفارس الاخراب ذكره ابن السجري وبمعنى مكان أو غير على خلاف في ذلك ﴿يحيى قريبا﴾ فيمدح مع الفخ ويقصر مع الضم ويجوز الوجهان ﴿المد والقصير﴾ مع الكسر ويقع هذا الذي بمعنى مكان أو غير في جميع لغاته المذكورة وفي بعض النسخ وتقع هذه بالتأنيث على ارادة الحكامة ﴿وصفة واستثناء كما تقع غير وهو عند﴾ أبي القاسم ﴿الزجاجي وابن مالك كغير في المعنى والتصرف فيقول جاءني سواك بالرفع على الفاعلية ورأيت سواك بالنصب ٢٨٥ على المفعولية وما جاءني أحد سواك﴾

﴿سواء﴾

(قوله سواء والعدم) هو برفع العدم عطفًا على الضمير المستتر في سواء (قوله وعند سيبويه والجمهور انهم اظرف مكان ملازم للنصب) قال ابن مالك وقد صرح سيبويه أيضا بأنه بمعنى غير وذلك مستلزم لنفي الظرفية كما هي منتفية عن غير فان الظرف في العرف ما تضمن في من أسماء الزمان والمكان وليس سواء كذلك فلا يصح كونه ظرفا ولو سلم انه ظرف فلان لم يلزمه الظرفية والشواهد قاطعة على خلافه نظما ونثرا (قوله جاء الذي سواك) هو بالنصر (قوله أوحالا ثبت) أي معمول له (قوله ما ان حرامكانه) حراجيل على يسار الذهاب من مكة الى منى بينه وبين مكة ثلاثة أميال يمد ويقصر ويؤث على ارادة البقعة فيمنع من الصرف

فكانت قلت مكان زيد لا تخرج عن ذلك أي عن النصب على الظرفية في الآتي الضرورة ﴿قوله ولم يبق سوى العدو﴾ ن دناهم كادوا العدو انهم بضم العين الظلم الصراح ودناهم أي جرباهم كادوا أي كاجازوا ومنه قولهم كاتدين تدان أي كما تجازي تجازي بفعلك وبحسب ما عملت وكقول الآخر تجانب عن أهل الإمامة يافتي * وما قصدت عن أهلها السوائكا وعليه قول الشاعر وادناك كريمة أو تشتري * فسواك بآئها وأنت المشتري قال ابن مالك وقد صرح سيبويه أيضا بأنها بمعنى غير وذلك مستلزم لنفي الظرفية كما هي منتفية عن غير فان الظروف في العرف ما ضمن معنى في من أسماء الزمان والمكان وليس سوى كذلك فلا يصح كونه ظرفا ولو سلم انه ظرف فلان لم يلزمه الظرفية وكيف والشواهد قاطعة على خلافه نظما ونثرا وأكثر من الاتيان بشواهد ذلك ومنها قوله صلى الله عليه وسلم سألت الله تعالى أن لا يسلط على أمتي عدوان سوى أنفسهم وقول بعض العرب أتاني سواك حكاة الفراء وعند الكوفيين وجاعة انهم ترد بالوجهين ﴿فتارة ترد ظرفا﴾ كما قاله سيبويه والجمهور وترد أخرى كغير كما قاله الزجاجي وابن مالك فهي اذن ثلاثة أقوال ﴿ورد على من نفي ظرفيتها وقوعها صالحة قالوا جاء الذي سواك﴾ كما تقول جاء الذي مكانك ﴿وأجيب بتقدير سوى خبر الهو محذوف﴾ والتقدير جاء الذي هو سواك أي غيرك لكن هذا الضريح شاذ لان فيه حذف عائد غير أي مع انتفاء طول اللمة ﴿أوحالا﴾ معمول له ثبت مضمرا ﴿وذو الحال الضمير العائد على الموصول وهو فاعل ثبت أي جاء في الذي ثبت حالة كونه سواك أي غيرك﴾ كما قالوا لا أفعله ما ان حرامكانه أي ما ثبت ان حرامكانه فالتشبيه في حذف ثبت مكانه في الارل حذف هو مرفوعه وفي الثاني حذف دون مرفوعه ولما كان على الجواب الاول سواك تقريره ان يقال سمع في قولهم جاءني الذي سواك المد وفتح الهـ مزنة ولو كان سواك خبر الهو لامتنع النصب اذ هو غير ظرف بالقرض فلا وجه لنصبه أجاب عنه المصنف بقوله

ولا يمنع الخبرية قولهم في المثال المذكور جاءني الذي يسوأك بالنفع والمجد لوزان يقال انها بنيت لضافته الى المبنى كافي
غير حيث قال الشاعر لذيقس حيث يأتي غيره * تلفه بحرام فيض اخيره * بفتح غير على انه مبنى لضافته الى الضمير وهو
فاعل بالفعل المذكور في تنبيهه خبر بسوء التي بمعنى مستوعن الواحد فافوقه ولو قال عن غير لو احد كان صوابا لا يقال
زيد سوءا بمعنى مستوا اذا استواء كالاختصاص امر نسي لا يتعقل الامع التعدد نحو ويسوءا وسوءا أي ليس أهل الكتاب
مستوين لان في الاصل مصدر بمعنى الاستواء فروع أصلا فلم تنش ولم تجمع كالمصدر اذا أخبر به عن غير الواحد نحو
الزيدان عدل والزيدون عدل وقد أجيز في قوله تعالى ان الذين كفروا يسوء عليهم أن أنذرتهم أم لم تنذرهم كونها
أي كون سوءا خبر اعما قبلها أي عن الذين كفروا أو خبر اعما بعد ها وهو أن أنذرتهم أو مبتدأ وما بعده خبر وهو
أن أنذرتهم فاعل على الاول ومبتدأ على الثاني وخبر على الثالث وأبطل ابن عمرون بفتح العين ولك فيه الصرف على رأى
الاكثرين ومنعه على رأى الفارسي شبهه بالاغمى الاول وهو كون سوءا خبر اعما قبلها أو أنذرتهم فاعلاها ببيان
الاستفهام لا يعمل فيه ماقاله فاعلية أنذرتهم بسوء مستلزمة لعمل ما قبل الاستفهام فيه وليس العامل هنا ما يتعلق
عن العمل بكونه أبطل لثاني وهو كون سوءا خبر اعما بعد ما وأنذرتهم مبتدأ مؤخر ببيان المبتدأ المشتمل على الاستفهام
واجب التقديم ولم يقدم هنا بل هو مؤخر فيقال له وكذا الخبر يجب تقديمه اذا اشتمل على الاستفهام فيلزم بطلان
كون سوءا مبتدأ وأنذرتهم خبره وأنت لم تبطل هذا بل اخترته فان أجاب بانه أي بان الخبر هنا جملة وقع الاستفهام في
صدرها لعدم خروج الاستفهام ٢٨٦ عما يستحقه من التصدر في جملة مثل زيد أين هو منعناه وقتنا لان سلم أنه مثله

وبل هو مثل كيف زيد
أي ما الخبر فيه مفرد مشتمل
على الاستفهام فيجب تقديمه
لان أنذرتهم ان لم يقدر
مفرد بل أتى على جملة
من غير تأويل لم يكن خبر
لعدم تحمله ضمير سوءا
الذي هو مبتدأ والجملة اذا لم
تكن نفس المبتدأ في المعنى
وجب ربطها بالضمير أو

ويذكر على ارادة الموضع فلا يمنع من الصرف وان معمولا فاعل لثبت مضمرا (قوله ولا يمنع
الخبرية قولهم سوأك بالمجد والنفع) يعني فتح الهمزة (قوله وما بعده فاعل على الاول) هذا
ابتداء كلام لبيان مالزم وترتب على كل من الواجه الثلاثة التي أجيزت في كلمة سوءا في الآية
فأراد بالاول كونها خبر اعما قبلها وهو ان الذين كفروا وبالثاني كونها خبر اعما بعد ها وهو
أن أنذرتهم وبالثالث كونها مبتدأ (قوله ابن عمرون الاول) هو كون أن أنذرتهم فاعل سوءا
فيبطل ملزومه وهو كون سوءا خبر اعما قبلها (قوله فيقال له وكذا الخبر) يعني ان ماقاله ابن
عمرون على الثاني يأتي نظيره على ما هو مختاره وهو الثالث بان يقال الخبر المشتمل على
الاستفهام يجب تقديمه على مبتدئه فلو كان أن أنذرتهم خبر سوءا لكان متقدما عليه فان أجاب
بان أن أنذرتهم جملة متضمنة للاستفهام والخبر الذي يجب تقديمه اذا تضمن استفهاما هو المفرد

ما يقوم مقامه وكلاهما مفقود هنا فان قلت وتأويل الجملة بالمفرد على الاول والثاني فيصح وقوعها فاعلا وهذا
أو مبتدأ مشكل أيضا لانه لا سابق في اللفظ فيلزم الشذوذ مثل تسمع بالعميد خبر من ان تراه برفع تسمع وعدم تقدير الحرف
السابق وهو الحرف المصدرى وادعاء الشذوذ هنا باطل لان هذا تركيب فصيح كثير الاستعمال قلت سببك الجملة بالمفرد
من غير حرف مصدرى يكون آله للسبب انما يكون شاذ اذا لم يطر في باب أما اذا طرد في باب واستمر فيه فانه لا يكون شاذ
مثل لاتأكل السمك وتشرب اللبن فانك اذا نصبت تشرب نصبت به بان مقدرة فيصير اسمها معطوفا في الظاهر على فعل وهو
ممتنع الا عند التأويل فاحتجنا الى ان تنصبه من الفعل الاول مصدر من غير سابق ولا يعد مثل هذا اذا اطراده في باب
وكذا اضافة اسم الزمان مثلا الى الجملة نحو جئت حين جاء زيد أي حين مجئ زيد فاولت الجملة بالمفرد من غير أن يكون هناك
حرف مصدرى وليس بشاذ أيضا لا طرد في باب وهما في باب التسوية أولت الجملة بالمفرد وتأويلها بطردا بدون اداة فلم يعد
شاذ فان قيل جعلوا الجملتين الواقعتين بعد سوءا في تقدير مفردين معطوف أحدهما على الآخر وبالاعطف ولا شك ان أم
لاحد الامرين وما يتعلق به سوءا لا يكون الامتنع دد فاجاب ان الدلالة على أحد الامرين منسجمة عن أم كان معنى
الاستفهام منسلخ عنها وعن الهمزة وكلاهما هنا مجرد معنى الاستواء فان قيل لو تجردت المعنى الاستواء لكان الاخبار بسوء
تكرارا خاليا عن الفائدة بمنزلة قولك المستويان مستويان فالجواب ان الاستواء الذي تجردت الهمزة وأم لعناء هو الاستواء
الذي كانتا متضمنتين له عند حقيقة الاستفهام أي عن الاستواء في علم المستفهم والاستواء المستفاد من سوءا هو الاستواء
في الغرض المسوق لذا الكلام كانه قبل المستويان في علمك مستويان في عدم النفع

فهو أو ماشبهته أي شبهة ابن عمرو القائلة لا يعمل في الاستفهام ما قبله **فجوابها** ان الاستفهام ليس هنا على حقيقته **فيعمل** فيه ما قبله وذلك لان همزة التسوية قد جردت عن معنى الاستفهام البتة وصار الكلام معها خبرا محضاً **فان** أجاب بانه كذلك في علمت أن يدقائم **فضرورة** ان العلم بالشيء والاستفهام عنه متنافيان **فوقد** أبقي عليه استحقاق الصدرية قلنا بل الاستفهام مراد هنا اذا المعنى علمت ما يجاب به قول المستفهم أن يدقائم **وقد** مر ذلك في الكلام على أم ويأتي أيضاً في الباب الثاني **فوقد** ما في الآية ونحوها فلا استفهام البتة لامن قبل المتكلم ولا غيره **فما** فقارفا وذهب الرضى الى رأى آخر في المسئلة فقال بان سواء خبر مبتدأ محذوف أي الامر ان سواء والهمزة مع ما بعدهما بيان للامرين والفعلان في معنى الشرط والجملة الاسمية دالة على الجزاء أي ان أنذرتهم سم أولم تنذرهم فالامر ان سواء قال وانما أفادت الهمزة فائدة ان الشرطية بجامع استعمالهما فيما لم يتيقن حصوله وجعلت أم بمعنى أو لا شترأ كما هي في افادة أحد الامرين قال ويرشدك الى ان سواء هنا في موقع جزاء الشرط ان قولنا سواء على أقت أم قعدت وقولنا لا أبالي أقت أو قعدت واحد ولا أبالي ليس خبرا للبتدأ بل المعنى ان أقت أو قعدت ولا أبالي به ما واختص استعمال الهمزة في هذا المعنى بما بعده سواء ولا أبالي وما يؤدي مؤداهما لان المراد التسوية في الشرط بين امرين فلا بد فيما يقع موقع الجزاء من معنى الاستواء قضاء لحق المناسبة ولهذا ألزم تكرار الشرط ولم يصح لا أبالي أقام زيد والله تعالى أعلم بالصواب **(حرف العين المهملة عدا)** **فوقد** امثل خلا فيما ذكرنا من القسمين **فوقد** كونهما حرفا جاريا للمستثنى نحو جاء القوم عدا زيد بالخفض ٢٨٧ **فوقد** امثل خلا فيما ذكرنا

نحو جاء عدا عمر بالنصب **فوقد** وفي حكمهما أي حكم خلا **فوقد** مع ما في حيث يتعين النصب عند وجودها من حيث انها مصدرية فدخولها في الحرفية فتتبع الفعلية فيجب النصب نحو جاؤ في ماء عدا زيدا **فوقد** في الخلاف في ذلك **فوقد** فتكون عند السيراني في محل نصب على الحال وعند غيره على الظرف وكذا

وهذا الجواب يمنع ان أنذرتهم جملة وانما هو مفرد وقوله واما شبهته أي شبهة ابن عمرو التي أبطل بها الاعراب الاول والاعراب الثاني **فجوابها** ان الاستفهام هنا ليس على حقيقته لانه للتسوية والاستفهام الذي ليس على حقيقته لا يستوجب التصدير

(حرف العين المهملة عدا)

قوله ولم يحفظ سيبويه فيها الا الفعلية قال ابن مالك وقد ثبت الجر بها فوجب القول بجر فيتها معه

(على)

(قوله نحن فتبدي الى آخره) هذا البيت لعروة بن حزام العذري في محبوبته عذرا وتحن بالهمزة تشاق والصبابة بفتح الهمزة رقة الشوق والاسى بضم الهمزة جمع اسوة بضمها أيضا وبكسر هاء جمع اسوة بكسرها أيضا وهما ما يأنسى به الحزين أي يتهزى والاسوة بالكسر والضم القدوة ويسمى الصبر اسى بالضم وهو محتمل هنا وأما الاسى بالفتح فهو الحزن ولا تصح ارا نه هنا **(قوله** أي لقضى على فحذفت وجعل مجرورا مفعولا) قال أبو حيان الذي سمع

الخلاف في انه احيث تكون جارة هل هو نصب عن تمام الكلام أو تتعلق بما قبلها من فعل أو شبهه على قاعدة أحرف الجر ويأتي أيضا بحث المصنف هنا في اختياره انها لا تتعلق بشئ كالحرف الزائد ويرد عليه هنا ما أوردها عليه ثم خذوا القذة بالقذة **فوقد** لم يحفظ سيبويه فيها الا الفعلية **فوقد** ولذلك اذا نصب ضمير المتكلم جاءت نون الوقاية كقوله قل الندامى ماء عدا في فاني * بكل الذي يهوى ندمي موانع لكن ثبت بالنقل الصحيح كما قال ابن مالك الجر بعد فوجب المصير الى القول بجر فيتها في هذه الحالة **(على)** **فوقد** على وجهين أحدهما أن تكون حرفا وخالف في ذلك جماعة فزعموا انها لا تكون الا اسما ونسبوه لسيبويه ولنا امران أحدهما قوله نحن فتبدي ما بهما من صبابة * واخفى الذي لولا الاسى لقضاني أي لقضى على أي أهليكني **فوقد** حذفت وجعل مجرورا مفعولا **فوقد** يعني ولو كانت اسما لم تحذف ويجعل الاسم المضافة هي اليه مفعولا فان قلت غايه ما فيه حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه وهو كثير فلم لا يرتكب اذا قلت لان القائل باسميته يجعلها ظرفا كفوق وانظرف لا يحذف ويقام المضاف اليه مقامه فان قلت بل هو كثير مثل لا آتيك كفوق النجم وساجيتك صلاة العصر وأزورك قدوم الحاج أي وقت كفوق النجم ووقت صلاة العصر ووقت قدوم الحاج فحذف الوقت واقيم المضاف اليه مقامه قلت كثرة ذلك انما هي في الظروف الزمانية وأما الظروف المكانية فانما يفعل بها ذلك قليلا مثل جاست قرب زيد أي مكان قرب فلا يخرج مثل قضاني عليه وقوله في البيت نحن بالخاء المهملة أي تشناق

والمصباح في حصاد المهملة رفعه السوف وحرارته والاسى يحتمل ان يضبط ههنا بضم الهمزة جمع اسوة قال في الصحاح والاسوة بالكسر والضم لغتان وهو ما يأتى به الحزبن أى يتغزى به وجهها السى وأسى ثم سى الصبر أسى وهو قد جعل الاخفش على ذلك قوله تعالى علم الله انكم ستذكرونهن لشدة رغبتم فيهن فاذكروهن وهو لكن لا تواعدوهن سراى على سراى نكاحه ويحتمل أن يكون السر على بابه صفة المصدر محذوف أى وعدا سر الان المواعدة في السر عبارة عن المواعدة بما يستهجن لان مسارتهم في الغالب بما يستحيان من المجاهرة به ويظهر على ههنا ان الاستثناء منقطع في قوله تعالى الان تقولوا قولوا معروفا فاما على الاول فهو متصل مفرغ في الطرف أى ولا تواعدوهن على نكاح وقتان الاوقات ان تقولوا أى الوقت قولكم قولوا معروفا وهو كذلك لا قدن لهم صراطك المستقيم أى على صراطك وقال الزمخشري لا قدن لهم صراطك المستقيم لا عترض لهم على طريق الاسلام كما يعترض العدو على الطريق ليقطعه على السابلة وانتصابه على الطرف كقوله كما عمل الطريق الثعلب وشبهه الزجاج بقوله ضرب زيد الظهر والبطن أى على الظهر والبطن هذا كلامه قال البني فيه اشكال لان حكم موقف المكان حكم غير الظروف فلا تحذف في البيت شاذ قال وعذره ما قال الزجاج ولا اختلاف بين الضويين في ان على محذوفة ومثله ضرب زيد الظهر والبطن أى على الظهر والبطن انتهى قلت هذا بان يكون قدحا أشبه منه بان يكون عذرا فان تصرحه بان انتصابه على الظرفية كما في البيت منادبان على ليست مقدرة فكيف يكون قول الزجاج بان على محذوفة عذرا له ٢٨٨

حذف الحرف منه وانتصاب الاسم اختارا واستغفروا هو وكنى ودعا وسما وروح وصدق وانما جاز ذلك في هذه الافعال لتعين الحرف وتعين محله ولا يجوز القياس عليها وان تعين الحرف وتعين محله فلا يجوز بريت القلم السكين خلافا لعل بن سليمان اه وأقول يبقى على هذا أن يقال ان قضى في البيت مضمين معنى قتل أو أهلك فتعدي بنفسه لانه ليس واحدا من هذه الافعال وفي الشرح فان قلت لم لا تكون على ههنا سما ويكون من حذف المضاف وإقامة المضاف اليه مقامه وهو كثير قلت لان القائل باسميتها يجعلها ظرفا كفوق والظروف المكانية لا تحذف ويقام المضاف اليها مقامها الا قليلا مثل جاست قرب زيد أى مكان قربى وأقول كونه قليلا لا يمنع من جعل البيت عليه بل من جعل الآية (قوله) وكذلك لا قدن لهم صراطك (أى على صراطك) قال في الكشف لا عترض لهم على طريق الاسلام كما يعترض العدو على الطريق ليقطعه على السابلة وانتصابه على الطرف كقوله كما عمل الطريق الثعلب وشبهه الزجاج بقوله ضرب زيد الظهر والبطن أى على الظهر والبطن (قوله) وبات على النار الندى والمخلق) هذا مجزيت صدره تشب لمقرورين بصطليانها وقد مر الكلام عليه في الباء

تشربون أى منه ولها تسعة معان أحدها الاستعلاء ما على المجرور بنفسه وهو الغالب نحو وعليها وعلى الفلك تحملون أو على ما يقرب منه على المجرور نفسه نحو أو اجد على النار هدى أى أو اجد على المكان الذى هو قريب من النار هاديا يبدى على الطريق فالهدى مصدر وضع موضع الهادى قامان

يؤول بذى هدى أو يجعل الهادى نفس الهدى كما يقال فى عادل عدل وقوله تشب لمقرورين بصطليانها * وبات على النار الندى والمخلق وقد تقدم انشاده في أول حرف الباء والكلام عليه وهذا الاستعلاء مجازى وهو قد يكون الاستعلاء معنويا نحو ولهم على ذنب ونحو فضلنا بعضهم على بعض وهذا الاستعلاء مقيق أيضا اذ على لم توضع للاستعلاء بقيد كونه حسيابا بل وضعت للاستعلاء أعم من أن يكون حسيبا أو معنويا اذا كان بالنسبة الى مجرورها والثاني من معاني التسعة المصاحبة نحو وآتى المال على حبه ونحو وان ربك لذوم مغفرة للناس على ظلمهم أى مع حبه ومع ظلمهم الثالث من معاني المجاوزة كمن كقوله اذا رضيت على بنوقشير * لعمري الله أعجبني رضاها أى رضيت على مثل رضى الله عنهم ورضوا عنه وهو يحفل ان رضى ضمن معنى عطف فعدى بعلى كما يعدى به عطف نحو وعطف على الفقير وقال الكسائى حمل على رضى على نقيضه وهو سخط وحمل النقيض على النقيض غير عزيز في كلامهم كحمل الظاهر على النضير وقال الشاعر ما يستشبه به على استعمال على بمعنى المجاوزة وفى الآية لا ترى بها أحدا * يحكى علينا الاكواكبا أى يحكى عنكم كما نقول حكيت عن زيد هذا الامر وهو قد يقال ضمن يحكى معنى ينمى فعدى بعلى كما يعدى بنمى نحو فلان بنمى عليك قلت ومن ورودها للصاحبة قول أبى سفيان في حديث هرقل فوالله لولا الحياء من أن يأتروا على كذا بالكذب عنه فعلى فيه بمعنى عن كما ان فيه بمعنى على فتعارض الحرفان

المفردة

ويحتمل التضمن في الرابع من معانيها التعميل كاللام نحو ولتكبروا لله على ما هذا كم أي له دابة اياكم ويحتمل التضمن كما صرح به الزمخشري والتقدير ولتكبروا لله حامدين على ما هذا كم واعترضه المصنف في حواشي التسهيل بان هذا التقدير يبعده قول الداعي على الصفا والمروة الله أكبر على ما هذا أنا والحمد لله على ما أولاً نافية أي بالجد بعد تعديته التكبير بعلى قلت فيه نظراً لان المستفاد من الاول غير المستفاد من الثاني ثم قال وأيضاً على الثانية ظاهرة في التعليل فكذلك نظيرتها الاولى قلت قد يمنع ظهور شيء منها في التعليل وهو قوله علام تقول الرمح ينقل عاتق * اذا انالنا طعن اذا الخيل كرت * أي لا شيء تقول والرمح يحتمل النصب بتقول على اجرائه مجرى الظن لتوفر شرطه ويحتمل الرفع على انه مبتدأ مخبر عنه بما بعده والجملة محكية بالقول فان قلت يدفع هذا قوله عاتق اذ لو أراد الحكاية لقال عاتقك قلت هو من الحكاية بالمعنى نحو خفي علينا قول ربنا انالنا طعن وبطعن بضم العين هنا وأما في طعن يطعن اذا ذهب فبالضم والفتح والسكر الرجوع وهو الخامس من معانيها الظرفية كفي نحو ودخل المدينة على حين غفلة * من أهلها أي في حين غفلة ونحو واتبعوا ماتوا الشياطين على ملاك سليمان أي في زمن ملكه ويحتمل ان تتلوا ضمن معنى تتقول فيكون بمنزلة ولتقول علينا بعض الافويل أي لو ادعى علينا شيئاً لم نقله وهو السادس من معانيها موافقة من نحو اذا اکتالوا على ٢٨٩ الناس يستوفون أي اکتالوا

منهم ويحتمل التضمن أيضاً أي اذا حكموا على الناس في الكيل أو اذا اکتالوا محتكمين على الناس وهو السابع من معانيها موافقة الباء نحو حقيق على ان لا أقول * على الله الا الحق أي بان لا أقول أي انا جدير وخائق بقول الحق وهو قد قرأه أبي الباء في كانت قراءة تفسير القراءة الجامعة وخرجت على أن المعنى انا حقيق على قول الحق أي واجب على قول الحق

المفردة قوله نحو ولتكبروا لله على ما هذا كم في الكشف وانما عدى فعل التكبير بحرف الاستعلاء لكونه مضمناً معنى الحمد كانه قيل ولتكبروا لله حامدين على ما هذا كم وفي الشرح واعترضه المصنف في حواشي التسهيل بان هذا التقدير يبعده قول الداعي على الصفا والمروة الله أكبر على ما هذا أنا والحمد لله على ما أولاً نافية أي بالجد بعد تعديته التكبير بعلى قلت فيه نظراً لان المستفاد من الاول غير المستفاد من الثاني ثم قال وأيضاً على الثانية ظاهرة في التعليل فكذلك نظيرتها الاولى قلت قد يمنع ظهور شيء منها في التعليل اه ما في الكشف وأقول حاصل اعتراض المصنف لو كان وقوع على في الآية لتضمن التكبير يعني الحمد لكان وقوعها في قول هذا الداعي الله أكبر كذلك ولو كان كذلك اعطف الجار والمجرور ولم يذكر الحمد لله والجواب ان ذكر الحمد ليس لتعلق الجار بل لتخصيل الثواب لانه باللفظ وكان هذا هو مراد الشارح بقوله قلت المستفاد من الاول غير المستفاد من الثاني وفي حاشية التقطازاني وفي تقرير التضمن طرق أشبه بها جعل الفعل المذكور حالاً مثل لتحمدوا الله مكبرين ليكون ما تعلق به الجار والمجرور مذكوراً قصداً وعكسه من التكبر والله حامدين وآثره معنى صاحب الكشف لان التعليل بالتعظيم حال الحمد وجعله مقصوداً من التعليل أنسب من العكس لان الحمد انما يستحسن ويطلب لما فيه من التعظيم (قوله السادس موافقة من)

٣٧ نى ل أن أكون فائله والقائم به وهو قالوا أي العرب يركب على اسم الله أي بسم الله والمعنى اركب متبركا باسم الله أو مستعيناً به الثامن أن تكون زائدة للتعويض من كلمة على محذوفة أو أغيرة فالاول وهو كونها زائدة للتعويض كقوله ان الكريم وأبيك يعقل * ان لم يجد يوماً على من يتشكل أي ان لم يجد من يتشكل عليه فحذف عليه وزاد على قبل الموصول تعويضاً عن على المحذوفة وقاله ابن جني وقيل المراد ان لم يجد شيئاً وتم الكلام ثم ابتدأ مستفهما فقال على من يتشكل * فعلى ليست بزيادة بل هي متعلقة بيشكل المؤخر ومن استفهامية وفي الكشف عند تفسير قوله تعالى في سورة الشعراء قل هل أنبئكم على من تنزل الشياطين مانصه فان قلت كيف دخل حرف الجر على من المتضمنة لمعنى الاستفهام الذي له صدر الكلام الا ترى الى قولك اعلى زيد مررت ولا تقول على زيد مررت قلت ليس معنى التضمن ان الاسم دل على معنيين معاً معنى الاسم ومعنى الحرف وانما معناه ان الاصل أمن فحذف حرف الاستفهام واستمر الاستعمال على حذفه كما حذف من هل والاصل أهل قال * أهل رأونا بسفح القاع ذى الاكم * فاذا ادخلت حرف الجر على من فقدت الهمزة قبل حرف الجر في ضميرك كذلك تقول أعلى من تنزل الشياطين كقولك أعلى زيد مررت الى هنا كلامه قلت استشككته صاحب الفرائد بقوله من أين جئت ومن أين أنت وقوله تعالى من أي شيء خلقه وقوله فيم وجه وحاتم ونحوها ثم قال ويمكن أن يقال لا اعتبار بتقدم حرف الجر وقوله من صدر الكلام المراد منه تقدمه على ما كان ركناً في الكلام

كقولك ابن زيد لا يجوز ان تقول زيد ان او مفعولا من المفاعيل كقولك ازيد اضرب لا تقول ضربت ازيدا ولا ضربت مني ولا ضربت أين قال النبي ولا تزحشري ان يقول ان الهمزة التي تضمنتها كلمات الاستفهام مقدرة قبل جميع حروف الجر في الكلام التي اوردوها والله تعالى أعلم بالصواب وكذا قيل في قوله ولا يؤاتيك فيما ناب من حدث * الا خوفا فانظر عن تنق ان الاصل فانظر لنفسك ثم استأنف الاستفهام يؤاتيك مهموز الفاء والهمزة واو أي لا يعاطيك ويعاملك بما يرضيك فيما ناب أي فيما أصاب من حدث أي نازلة من نوازل الدهر فابن جني يقول في ذلك أيضا أي يعتقده فيه فان الاصل فانظر من تنقبه فحذف الشاعر الباء ومجرورها وزاد الباء عوضا عن الباء المحذوفة كما قال هناك سواء * وقيل لا حذف ولا زيادة ولا تعويض بل تم الكلام عند قوله فانظر ثم ابتداء مستقهما فقال بن تنقب * على حد القول الثاني المتقدم وهو الثاني وهو كونه ازادة لغير التعويض كقول جيد * بالتصغير * ابن ثور * بالبناء المثلثة * أي الله الا ان سرحة مالك * على كل افنان العضاة تروق * السرحة الشجرة العظيمة الطويلة والافنان الغصون جمع فتن كفرس والعضاه كل شجرة عظيم وله شوك واحد عضاهه وعضهه وعضة بحذف الهاء الاصلية وعلى في البيت زائدة وليست عوضا عن شيء * قاله ابن مالك وفيه نظر لان راقه الشيء بمعنى أعجبه ولا معنى له ٢٩٠ هنا لان على اذا كانت زائدة يكون مجرورا مفعول تروق التي بمعنى تعجب ولا

شك ان حاصل البيت على هذا ان شجرة مالك العظيمة الطويلة تعجب أغصان شجرة العضاه وهذا لا معنى له * وانما المراد * ان شجرة مالك * تعالو وترتفع * على سائر غصون العضاه فضمن تروق معنى ترتفع فعدي بمعنى فلت وفي الصحاح ان جيذا كى بالسرحة في البيت عن امرأة واذا كان كذلك امكن أن تكون افنان العضاه كناية عن نسوة آخر فيصح اسناد الاعجاب

منه قوله صلى الله عليه وسلم بنى الاسلام على خمس شهادة ان لا اله الا الله وان محمدا عبده ورسوله واقام الصلاة وايتاء الزكاة والحج وصوم رمضان أي بنى الاسلام من خمس وهم هذا يحصل الجواب عما يقال ان هذه الخمس هي الاسلام فكيف يكون الاسلام مبنيا عليها والمبنى لا بد أن يكون غير المبنى عليه ولا حاجة الى جواب السكمانى بان الاسلام عبارة عن المجموع والمجموع غير كل واحد من أركانه (قوله كقول جيد بن ثور ان الله الا ان سرحة مالك الخ) ثورا بالمثلثة المفتوحة والواو الساكنة والسرحة الشجرة العظيمة والافنان جمع فتن بفقتين وهو الغصن والعضاه بكسر العين المهملة جمع عضه أو عضهه أو عضاهه وهي كل شجرة عظيمة لها شوك (قوله وانما المراد تعالو وترتفع) في الشرح فضمن تروق معنى ترتفع فعده بمعنى وفى الصحاح ان جيذا كى بالسرحة عن امرأة واذا كان كذلك أمكن أن يكون افنان العضاه كناية عن نسوة آخر فيصح اسناد الاعجاب اليهن نظرا لان اسناد تروق ليس الى افنان العضاه وانما هو الى ضمير السرحة ويمكن الجواب بان مراده من اسناد الاعجاب ليس اسناد تروق بل اسناد ما يترتب على الاعجاب وهو حصول العجب (قوله فوالله لا أنسى الخ) رزته أي أصبت به وفي القاموس وقوسى كسرى موضع

اليهن فيبقى تروق على معناه من غير تضمين وعلى الجملة فالبيت محتمل ولا سبيل الى الجزم بكونه دليلا على زيادة على وفي الحديث من حلف على بين فادعى بعضهم زيادة على فيه أي من حلف عينا والمحققون على انه افنيه غير زائدة وان اليمين مجاز عما يتعلق بها او يتلبس من الامر المحلوف عليه * التاسع * من معاني على * أن تكون للاستدراك والاضراب كقولك فلان لا يدخل الجنة لسوء صنيعه على انه لا يئأس من رحمة الله تعالى وقوله * أي قول ابن خراش * فوالله لا أنسى قتيلا رزته * بجانب قوسى ما بقيت على الارض على انها تعفو الكلوم وانما * يوكل بالادنى وان جل ما عصى * رزته بالبناء للمفعول أي أصبت به وقوسى يفتح القاف موضع ببلاد السراة قال الامام المروزى والباء من قوله بجانب قوسى تتعاقب بقتيلا والظاهر انه لا يعنى قتيلا المفقوظ به لان وصفه مانع من اعماله وانما يعنى قتيلا محذوف أي رزته حالة كونه قتيلا بجانب قوسى وتعفو تدرس ويذهب اثرها والكلوم الجراح جمع كلم كفلس * أي على ان العادة نسيان المصائب البعيدة العهد وهذا كما سئل بعضهم ما أشد الادواء فقال ما يحضرك وان برح بك ما غاب والضمير من انه ضمير القصة وتعفو الكلوم الخبر وقوله بكل نداوينا فلم يشف ما بنا * على ان قرب الدار خير من البعد * أي نداوينا من داء المحبوب بكل من قربنا من دار المحبوب وبعدنا عنهم فلم يحصل الشفاء بشيء من ذلك لكن القرب خير من البعد ثم قال على ان قرب الدار ليس بنافع * اذا كان من تهواه ليس بذى ود ابطال به الى الاولى * من قوله * على ان قرب الدار خير من البعد *

بهم قولهم لم يشف ما بنا فقال بلى ان فيه أي في قرب الدار **ب**شفاء **ث**اشم **ا**بطل بالثانية **ب**من قوله على ان قرب الدار ليس
بنافع الى آخره **ب**قوله على ان قرب الدار خير من البعد وتعلق على هذه **ب**المفيدة للاستدراك والاضراب **ب**بنافع قبلها كتعلق
حاشا قبلها عند من قال به لانها أوصلت معناه الى ما بعد **ب**على وجه الاضراب والاخراج **ب**وينبغي للمصنف ان يقول بان
على هذه لا تتعاق بشئ كما قال بذلك في حاشا بناء على أنها لا توصل معنى الفعل الى الاسم بل تزيد عنه وهو عكس معنى
التعبدية وقد أسلفنا رده في خلا **ب**وهي **ب**ومجرورها **ب**حبر مبتدأ محذوف أي والتحقيق على كذا وهذا الوجه اختاره ابن
الحاجب قال ودل على ذلك ان الجملة الاولى وقعت على غير التحقيق ثم جىء بها هو التحقيق فيها والثاني من وجهي على أن
تكون اسماء بمعنى فوق **ب**وهل هي في هذه الحال معربة أو مبنية **ب**حكي ابن قاسم فيها خلافا **ب**وزم ابن الحاجب بينهما قال
لحصول مقتضى البناء وهو مشابهة الحرف في لفظه وأصل معناه والدليل على صحة ذلك الحكم ببناء عن اذا وقعت اسماء فلو
كانت على معربة لوجب أن تكون عن معربة عند وقوعها اسماء **ب**فان المخالف ان يفرق بان في عن مشابهة الحرف في الوضع
اكونه وضع على حرفين فثبت لذلك لا لما ذكره بخلاف على قال وأيضا فلو كانت ٢٩١ معربة في الاسمية لوجب ان تبقى

الفها في قولك من عليه
فتقول من علاه كما تقول
من رجاه وانما بقلبون
الالف في الآخر فيما ثبت
انه غير متمكن كقولك
لديه وعليه واليه واما
التمكن فلم يأت عنهم قلب
ألفه باء في مثل قولك
من رجاه ومن عصاه
بوذلك اذا دخلت عليها
من كقوله **ب**بصف قطاة
بغدت من عليه بعدما تم
ظمؤها
نصل وعن قيض ببناء
مجهول
الظم **ب**بكسر الظاء
المجبة وسكون الميم ما بين
الوردين يستعمل في الابل
ولكنه استعاره للقطاة

بيلاد السراة يوم وقوى بالضم الموضع البعيد وتعنفوت ذهب الاثر والكاوم بضم الكاف
جمع كلم بفتحها وهو الجرح **ب**قوله وتعلق على هذه **ب**أي التي للاستدراك والاضراب **ب**قوله
والثاني من وجهي على أن تكون اسماء بمعنى فوق **ب**حكي ابن أم قاسم خلافا في كونها في هذه الحالة
معربة أو مبنية **ب**وزم ابن الحاجب بكونها مبنية قال لحصول مقتضى البناء وهو مشابهة
الحرف في لفظه وأصل معناه **ب**قوله غدت من عليه بعدما تم ظمؤها **ب**هذا صدر بيت لمزاحم
العقيلي شاعر اسلامي معاصر لجرير والفرزدق عجزه * نصل وعن قيض ببناء مجهول *
قال أبو حاتم قاتل للاصمعي كيف قال غدت من عليه والقطاة انما تذهب الى الماء ليلا لا غدوة
فقال لم يرد الغد وانما هذا مثل للتجسيم والعرب تقول بكر الى العشيمة ولا بكور هنالك قال
الاصمعي ومعنى من عليه من فوق الفرخ وقال أبو عبيدة من عنده والظم بكسر المعجمة
وسكون الميم بعدها همزة ما بين الوردين أعنى الشربين مشتق من الظم أي يستعمل في
الابل وقد استعمل هنا في القطاة قال أبو زيد وهو أخف من العطش وتصل بكسر الصاد
المهملة وفتح أوله أي تصوت بجوفها من شدة العطش وقيل تصوت في طيرانها والصليل
صوت كل شئ يابس والقيض بفتح القاف وسكون المثناة التحتية وفي آخره ضاد معجمة القشر
الاعلى من البيض والزباء زباين مجتمين بينهما مائة مثناة تحتية في آخره مدة الارض الغليظة
ويروي بيبيد او هو القفر الذي يبيد من دخله أي يهلكه والمجهول بفتح الميم والمساء المقازة
لا يمتد فيهما **ب**قوله عن قيض معطوف على المجرور وعن والتقدير غدت من عليه ومن
عن قيض **ب**قوله في غير باب ظن وفقد وعدم **ب**الاصل في التعدى الى ذلك هو باب ظن وجاؤا

وتصل بكسر الصاد المهملة تصوت جوفها من شدة العطش والقيض بفتح القاف وسكون المثناة التحتية وبالضاد المعجمة
القشر الاعلى من البيض والبيداء بلد وفتح أوله القفر الذي يبيد من دخله أي يهلكه والمجهول بفتح الميم والمساء المقازة
لا اعلام فيها **ب**غدت هذه القطاة من فوق ذلك الموضع بعدما ظمئها تصوت جوفها من شدة العطش وعن قيض معطوف على عليه
والتقدير ومن عن قيض أي من جانبه فتكون عن اسماء أيضا **ب**وزاد الاخفش موضعا آخر **ب**تكون على فيه اسماء **ب**وهو
أن يكون مجرورها **ب**فعل متعلقها **ب**بفتح اللام أي وفاعل الفعل الذي تتعاق هي به **ب**ضمير بن لسمي واحد نحو قوله تعالى
أمسك عليك زوجك **ب**نحو قول الشاعر هون عليك فان الامور * بكف الاله مقاديرها **ب**أي بيد الله بمعنى
القدره والشاعر استعمل الكف مراد به هذا المعنى ولا أعرف أنه ورد فعل في الآية والبيت اسم لا حرف **ب**لانه لا يتعدى
فعل المضمر المتصل **ب**أي الفعل الذي فاعله ضمير متصل **ب**الى ضميره المتصل **ب**أي الى المفعول الذي هو ضمير متصل **ب**في غير
باب ظن **ب**نحو ظننتي **ب**وفقد وعدم **ب**جاء على وجد لانهم ما ضدان فلا جعلت على في الآية والبيت حرف فالزم تعدى فعل
الامر الذي فاعله ضمير متصل **ب**للمخاطب الى مفعوله الذي هو ضمير متصل أيضا وهو كاف المخاطب **ب**الامر هذا

من باب ظر وأخويه فبطل الجمل على الحرفية لافضاءها الى هذا المحذور وتعين الخلل على الاسمية لسلامته من ذلك واعلم أن رأى البصرية قد يجري مجرى ظن وفقد وعدم حملا على رأى القلبية وانما لم يجز ذلك في الافعال القلبية بحيث لا يقال ضربتني وفرحت بي لان أصل الفاعل أن يكون مؤثرا أو المفعول به أن يكون متأثرا منه وأصل المؤثر أن يغير المتأثر فان اتحاد معنى كره اتفاقهما لفظا فهذا لا يقال ضرب زيد أو أنت تريد ضرب زيد بنفسه فلم يقولوا ضربتني ولا ضربتك وان تحالفا لفظا لاتحادهما معنى ولا اتفاقهما من حيث كل واحد منهما ضمير متصل فقصد مع اتحادهما معنى تعاريفهما لفظا بقدر الامكان فن ثم قالوا ضرب زيد نفسه صار النفس باضافته الى ضمير زيد كانه غيره لغلبة مغاير المضاف للمضاف اليه فصار الفاعل والمفعول في ضرب زيد نفسه مظهرين متغايرين في الظاهر وأما أفعال القلوب فان المفعول به فيها ليس المنصوب الاول في الحقيقة بل هو مضمون الجملة فجاز اتفاقهما لفظا لانهم ليسا في الحقيقة فاعلا ومفعولا به وجرل فقد وعدم على وجدلانهما ضدا كما أسلفنا قال الشاعر ندمت على ما كان مني فقد تنى * كما يندم المغبون حين يبيع وقال الآخر لقد كان لي عن ضربتني عذمتي * وعما لا في منهما مترشح وفيه * أي فيما قاله الاخفش في نظر لانها لو كانت اسماء في هذه المواضع لصح حارل فوق محلهما ولا شك انه لا يصح أن يقال هون في فوقك وكذا الآية وهذا النظر قاله أبو حيان أيضا وقد يقال لانسم ان ما كان بمعنى شيء ٢٩٢ يصح حارل في محل ذلك الشيء ولو لانه لو لم تمت اسميته لما ذكر من أنه لا يتعدى

فعل المضمر المتصل الى ضميره المتصل فيلزم الحكم باسمية الى في نحو فصرهن اليك ونحو وضعم اليك ونحو وهزي اليك وفي كلامه حذف العاطف في غير محله ان جعلت الواو من المتلو ووجه لزوم الحكم بالاسمية في ذلك وجود العلة التي يسببها حكم باسمية على في الآية والبيت المتقدمين والفرض أنه لا يقول بذلك وهو هذا كله يتخرج اما

فقد وعدم على وجدلانها ضدا وانما جاز في باب ظن وامتنع في غيره ووجب فيه تقدير مضاف هو النفس لان تعلق فعل الفاعل في غير باب ظن يكون غالبا بغير الفاعل فلو كان فاعله ومفعوله ضميرين لشيء واحد اسبق الفهم الى المغايرة بينهما ويعلق فعل الفاعل في باب ظن بالمعلومات والمظنون وعلم الانسان وظنه بصفات نفسه أغلب من علمه وظنه بصفات غيره فلم يسبق الى الفهم المغايرة فلم يحج الى تقدير مضاف لا تتفاه ما يقتضيه (قوله وفيه نظر) في الشرح هذا النظر ذكره أبو حيان أيضا وقد يقال لانسم ان ما كان بمعنى شيء يصح حارل في محل ذلك الشيء انتهى وأقول الدليل على انه يصح حارل في محل ذلك الشيء انه بعينه ولا جبر في التركيب ذكر ذلك ابن الحاجب في أصوله في الكلام على المترادف (قوله وهذا) كلمة الاشارة بهذا الى ما كان فيه مدخول على وفاعل متعلقها ضميرين لسمى واحد وما كان فيه مدخول الى وفاعل متعلقها ضميرين لسمى واحد (قوله وليس كذلك) فان مراده انه ما يصاحب قوما فيؤذونهم الا ويزيدونهم القوم قومه حبا اليه لما يسمعه من ثنائهم عليهم في الشرح قدر المصنف ما لدليل عليه في البيت لانه قدر لهم بعد قوله فاذا كرههم وقدر ثناءهم على قومه ليكون ذلك سببا لزيدتهم اياه حبا لقومه وهو في غنية عن ذلك اذ يجوز

على التعليق بصيغة التفعيل بياء بعد العين وفي بعض النسخ التعلق بصيغة التفعيل كالتسكلم بمحذوف فلا يلزم ان المحذور المذكور كما قيل في اللام في سقيلا * انها لا تتعلق بالمصدر بل بمحذوف والتقدير ارادني لك وهو اما على حذف مضاف أي هون على نفسك وأضعم الى نفسك فلم يتعد فعل المضمر المتصل على هذا التقدير الى ظاهر ولا محذور فيه لكن يلزم جواز نحو ضربتني وفرحت بي على هذا التقدير وقد خرج ابن مالك على هذا الوجه الاخير وهو حذف المضاف وقوله وهو ما أصاحب من قوم فاذا كرههم * الا يزيدهم حبا اليهم فادعى ان الاصل يزيدون أنفسهم ثم صار يزيدونهم ثم فصل ضمير الفاعل للضرورة وأخر عن ضمير المفعول وحامله على ذلك ظنه ان الضميرين المنصوب والمرفوع لسمى واحد بل هما لسميين متغايرين فان مراده ما يصاحب قوما فيؤذونهم الا ويزيدونهم القوم قومه حبا اليه لما يسمعه من ثنائهم عليهم والقصيدة في جملة أبي تمام حبيب بن أوس الطائي وأقول قدر المصنف ما لدليل عليه في البيت لانه قدر لهم بعد قوله فاذا كرههم وقدر ثناءهم على قومه ليكون ذلك سببا لزيدتهم اياه حبا لقومه وهو في غنية عن ذلك اذ يجوز أن يكون المراد أنه اذا اصاحب قوما فيؤذونهم الا ويزيدونهم القوم المصاحبون قومه حبا اليه لما يشاهده من انحطاط مرتبة هؤلاء عن مرتبة قومه ففيه اشارة الى فضل قومه على كل من يصاحبه من الاقوام فتأمل وفي الصحاح وذكركه بلساني وبقياتي وذكركه واذكركه غيري وذكركه يعني

ولا يحسن تخريج ذلك الذي ثلونه من الآيات الشريفة على ظاهره من غير أن يكون هناك حذف مضاف كما قيل في قوله قدبت أحسنى وحدى ويعنى صوت السباع به يضحن والهام أنه عدى أحسن المسند لضمير المتكلم المتصل إلى ضميره المتصل وهو الباء مع أنه ليس من باب ظن وقد عدى ويضحن بصوتن والهام طير الليل والواحدة هامة ولان بابه الشعر في فقط فلا يخرج النثر عليه فضلاء عن التزليل ولان هذا في الشعر فقد سهل فيه مثل هذا ولا على قول ابن الأنباري فيمنون بعد الهمة تلها موحدة أن إلى قد ترد اسم في مثل ما ترد على ٢٩٣ اسم فيقال انصرفت من اليك كما يقال غدوت من عليك لانه ان كان ثابتا في غاية الشذوذ فكيف يخرج أفصح الكلام عليه ولا على قول ابن عصفور ان اليك في واضم اليك اغراء بمعنى خذ والمعنى خذ جناحك أي عصاك لان إلى لا تكون بمعنى خذ عند البصريين وانما تكون بمعنى أنتهى في قولك إلى وبمعنى تخ في قولك اليك ولان الجناح ليس بمعنى العصا الا عند الضراء وشذوذ من المفسرين والمشهور انما بمعنى اليد لان يد الانسان بمنزلة جناح الطائر والمعنى هنا واضم يدك إلى صدرك ومعنى واضم يدك إلى جناحك في سورة طه ادخل يداك تحت يديك

﴿عن﴾

على ثلاثة أوجه
أحدها أن تكون حرفا
جارا لجميع ما ذكر لها
عشرة معان أحدها

أن يكون المراد انه اذا صاحب قوما فذكر قومه أي تذكرهم زاد هؤلاء القوم المصاحبون قومه حباليه لما يشاهده من انحطاط مرتبة هؤلاء عن مرتبة قومه وفي الصحاح وذكرته بالساني وبقلبي وتذكرته وأذكرته غيري وذكرته بمعنى وأقول قد ذكر المصنف هذا الذي أجازته الشارح في شرحه للشواهد حيث قال معنى البيت انه ما يصاحب من بعد قومه قوما فيذكر قومه الا يزيد أولئك القوم قومه حباليه لما يرى من تقاصرهم عن قومه أو لما يسمع منهم من الثناء عليهم والذكر على الأول بالقلب وعلى الثاني باللسان ويشهد لذلك انه يروى فاخبرهم وزعم بعض من فسر الضرورة باليس للشاعر عنه مندوحة ان هذا ليس بضرورة لتمكن قائله من ان يقول الا يزيدونهم حباليهم ويكون الضمير المنفصل توكيد للفاعل ورده الناظم يعني ابن مالك بانه يقتضى كون الفاعل والمفعول ضميرين متصلين لسمى واحدا وانما يجوز ذلك في باب ظن وهذا هو لان مسمى الضميرين مختلف أو ضمير الفاعل راجع لقوم وضمير المفعول راجع لقومه المدوحين ويحتمل عندى أن يكون فاعل يزيد ضمير الذكور ويكون هم المنفصل توكيد لهم المتصل لانه يجوز أن يؤكدها برفع المفعول كل متصل فلا يكون في البيت شاهدا ويجوز في قاذكرهم وفاخبرهم الرفع عطف على أصحاب والنصب في جواب النفي لان انتقاض النفي انما هو بالنسبة إلى المفعول وتطيره ما تأتينا فتحدثنا في الدار وزعم أبو حيان ان الناظم حرف صدر هذا البيت وان صوابه لم ألق بعد هم حيا فاخبرهم ولا مستند له في ذلك الا أنه وجد في جملة أبي تمام هكذا والذي أورده الناظم هو رواية ائتمنية في طبقات الشعراء ورواية المبرد أيضا الا انه أورده بالفاء وقال فاصاحب اه (قوله ولا يحسن حمل ذلك على ظاهره) في بعض النسخ ولا يحسن تخريج ذلك على انه كقوله قدبت الخ وهو أنسب لقوله وهذا كانه مخرج وقوله وقد خرج ابن مالك على هذا والاشارة بذلك إلى ما كان فيه مدخول على وفاعل متعلقها ضميرين لسمى واحد (قوله قدبت أحسنى الخ) يضحن بالصاد المتجدة والحاء المهملة يصوتن والهام طير الليل الواحدة هامة (قوله لان ذلك) أي قوله قدبت أحسنى البيت وانما أشار إليه بذلك مع أنه ليس ببعيد لانه سبق التكلم وتقتضى والمتقضى في حكم المتباعد قال صاحب الكشف وهذا في كل كلام يحدث الرجل يحدث ثم يقول وذلك مما لا شك فيه ويحسب الحاسب ثم يقول لذلك كذا وكذا انتهى وفي بعض النسخ لان ذلك وهو ظاهر وفي بعضها لان بابه الشعر

﴿عن﴾

المجاورة بالأي وهو أشهر معانيها والمراد بالمجاورة بعد شيء عن المجاورة بسبب ايحاده مصدر الفعل المتعدي بها فغنى سافرت عن البلد بعدت عن البلد بسبب السفر وعلى ذلك فقس ولم يذكر البصريون سوا نحو سافرت عن البلد ورغبت عن كذا ورغبت عن القوم وذكرها في هذا المثال الأخير ومعنى آخر وهو الاستعلاء وسيأتي في بيان الثاني البديل نحو واتقوا يوم لا تجزى نفس عن نفس شيئا أي بدل نفس في الحديث صوى عن أمك أي بدل أمك ويحتمل أن يكون المعنى صوى نائبة عن أمك وقد حمل عليه بعضهم قوله كيف ترى قالوا لا قد قننا الله بالحق

بدل ويحتمل التضمن أى صرفه الله عنى بالقتل والمجن بكسر الميم وفتح الجيم النرس وهو الثالث الاستعلاء نحو فاعلمنا بجل
 عن نفسه * أى على نفسه ويحتمل التضمن والمعنى فاعلمنا بعد الخبر عن نفسه بالجل أو فاعلمنا بصدور البجل عن نفسه لانها مكان
 البجل ومنه * نحو قول ذى الاصبع * بصادو عين مهملة واحد الاصابع * لاه ابن عمك لا أفضت في حسب *
 عنى ولا أنت ديانى فتخزوني أى لله در ابن عمك * فحذف اللام من الجارة والآخرى شذوذا والدر في الاصل مصدر در اللين
 يدر در او يسمى اللين درا وقيل أريد بالدر في مثله الخير فانهم كانوا يعتقدون أن اللين منشأ لكل خير لانه من غاب أقواتهم
 وكانوا يسمونه الخليل ويقررون به الصيفان * لا أفضت في حسب * وهو ما بعده الانسان من مفاخر آياته أو هو الدين
 * على * ولا أنت مالكي * وهذا نفس يديانى * فتسوسنى * وهذا نفس يتخزوني بالخاء المعجمة والراى وذلك الذى قلناه من أن
 عن فى البيت بمعنى على * لان المعروف أن يقال أفضت عليه * بمعنى علوت عليه فى الفضل ويحتمل التضمن بأن يكون المعنى
 لا تجاوزت فى الفضل عنى * وقيل ٢٩٤ ومنه انى أحببت حب الخير عن ذكر ربى أى قدمته عليه * وهذا فيه جمع بين

(قوله وقول ذى الاصبع لاه ابن عمك الخ) ذوالاصبع هو العمدانى أحد حكام العرب فى
 الجاهلية وقيل له ذوالاصبع لان حية نهشته فى أصبعه فقطعها عاش ثلاثمائة سنة وأصل لاه
 ابن عمك لله در ابن عمك فحذف اللام الجارة والراى فى أول الاسم الشريف ولفظ الدر وهو فى
 الاصل مصدر در اللين يدر ثم اطلق على اللين نفسه والحسب ما بعده الانسان من مفاخر آياته
 قال ابن سيده وأفضل عنه وعليه زادو الديان الحاكم وقال ابن السكيت السداس القيم بالامر
 وتخزوني بالخاء المعجمة والراى أى تسوسنى من خزى الرجل خزا وساسه وفهره وسكن واو
 وتخزوني لأجل العاقبة وقبل هذا البيت

تضمن أحب معنى الاشارة
 والتقديم وجعل عن بمعنى
 على وهو بعيد * وقيل
 هى * أى عن المذكورة
 فى الآية * على بابها *
 للمجازة وليس للاستعلاء
 * وتعلقها بحال محذوفة
 أى منصرفا من ذكر ربى
 وحكى الرماني عن أبى
 عبيدة * بالتصغير وهاء
 التانيث * أن أحببت
 من أحب البعير احببا
 اذ ابرك فلم يترفع من متعلقة
 به باعتبار معناه التضمنى *
 وهو التثبط * وهى على
 حقيقة * وهو معنى
 المجاوزة * أى انى تثبطت
 عن ذكر ربى * وشغلت
 عنه * * وعلى هذا أحب
 الخير مفعول لأجله *

لى ابن عم على ما كان من خلق * مخالف لى أقلية ويقلبنى
 أزرى بنانا فاشالت نعامتنا * نخالى دونه بل خلة دونى

وفى الشرح وتخزوني يحتمل الرفع والنصب نحو ما تأتينا فتحدثنا أى ولا أنت مالكي فكيف
 تسوسنى أو ليس لك ملك فسياسة وعلى نصبه فالقصة مقدره وليس ذلك بضرورة وقد قرئ
 فى الشواذ إلا ان يعفون أو يعفو الذى باسكان الواو من يعفو (قوله وحكى الرماني عن أبى
 عبيدة ان أحببت من أحب البعير احببا اذ ابرك فلم يثر) فى الكشف أحببت مضمن معنى
 فعل يتعمدى بعن كانه قال أبيت حب الخير عن ذكر ربى أو جعلت حب الخير مجزيا أو مغنيا
 عن ذكر ربى وذكر أبو الفتح الهمدانى فى كتاب التبيان ان أحببت بمعنى أزممت من قوله
 مثل بعير السواد احببا وليس بذلك اه والرماني هو أبو الحسن بن على بن عيسى النحوى
 المتكلم أخذ الادب عن ابن دريد وابن السراج وأخذ عنه التتوخي والجوهري ولد بغير عدد
 سنة ست وتسعين ومائتين وتوفى سنة أربع وقيل اثنين وثمانين وثلثمائة وهذه النسبة
 يجوز أن تكون الى الرمان وأن تكون الى قصر الرمان وهو قصر بواسط والهمداني باسكان الميم

وبالدال

ونقل الرمحشرى هذا القول ولم يرتضه قال فى الكشف

أحببت مضمن معنى فعل يتعمدى بعن كانه قال أثبت حب الخير عن ذكر ربى أو جعلت حب الخير مجزيا أو مغنيا عن ذكر
 ربى وذكر أبو الفتح الهمدانى فى كتاب التبيان ان أحببت بمعنى أزممت من قوله مثل بعير السوء اذا احببا وليس بذلك والخير
 المال كقوله تعالى ان ترك خير اوانه لحب الخير أشيد والمال الخيل التى شغلته أو سمى الخيل خيرا كلهم انفس الخير لتعلق
 الخير بها قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الخيل معقود فى نواصيها الخير الى يوم القيامة وقال فى زيد الخيل حين قدم عليه
 وأسلم ما وصف لى رجل فرأيتة الا كان دون ما بلغنى الا زيد الخيل وسماه زيد الخير وسأل رجل بلالارضى الله تعالى عنه
 عن قوم يستبقون من السابق منهم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال له الرجل أردت الخيل فقال وانما أردت الخير
 الى هنا كلامه * والاربع * من معانى * التعليل

نحو وما كان استغفار ابراهيم لاييه الا عن موعده * أي لاجل موعده ويحتمل أن يكون المعنى الا صادرا عن موعده ونحو
وما نحن بتاركى الهنتاعن قولك ويجوز أن يكون حالا من ضمير تاركى أى مانتر كهما صادرين عن قولك وهو رأى الزمخشري
وقال فى فارهما الشيطان عنهما * فخرجهما مما كانا فيه * وان كان الضمير للشجرة فالمعنى جملهما على الزلة بسببها وحقيقة أصدر
الزلة عنهما ومثله وما فعلته عن أمرى * أى وما أصدرت ما فعلته عن اجتهادى ورأى وانما فعلته بأمر الله تعالى * وان كان للجنة
فالمعنى نجاهما عنهما * واذ بهما كما تقول زل عن مرتبته وزل عنى ذلك اذا ذهب عنك * والخامس * من معانيها * مرادفة
بعد * واطلاق القول بالمرادفة مشكل لان بعد اسم يبين فالمرادفة لكانت اسما اذا المرادفة بين كلمتين من نوعين ولو
كانت اسما لا تمتنع عن هذا المعنى عن الحرفية * ونحو مما قليل ليصبح نادمين * ٢٩٥ أى بعد قليل ونحو * بحرفون
الحكم عن مواضعه بدليل

ان فى مكان آخر من
بعد مواضعه * فدل على
ان عن فى الآية الاولى
بمعنى بعد الواقعة فى الثانية
وهذا لا يدل على المدعى
اثبت الفرق بين الموضعين
فمعنى الاول مجرد الامالة
والازالة عن مواضعه
بتفسيره على غير ما نزل
وتأويله بالتأويلات
الباطلة ومعنى الثانى
امالته عن مواضعه التى
وضعه الله فيها يحويه منها
فيتكونه بغير مواضع بعد
ان كان فى مواضع ونحو
لتر كين طبقا عن طبق
أى حالة بعد حالة * وهذا
ايضا قابل للتخريج على
وجه يفي به عن على معناها
بان يكون التقدير لتر كين
طبقا متجاوزا فى الشدة
عن طبق آخر دونه فيكون

وبالدال المهمة نسبة الى همدان قبيلة من قحطان (قوله ونحو وما كان استغفار ابراهيم لاييه الا
عن موعده) فى الشرح يحتمل أن يكون المعنى الا صادرا عن موعده (قوله والخامس مرادفة
بعد) فى الشرح اطلاق القول بالمرادفة مشكل لان كلمة بعد اسم يبين فالمرادفة لكانت
اسما اذا المرادفة بين كلمتين من نوعين ولو كانت عن اسم لا تمتنع عن هذا المعنى من معانى عن
الحرفية وأقول ليس مراده بالمرادفة هنا حقيقة متباين مجرد التوافق فى المعنى لانه سمي قول فى
حرف الواو فى الواو الحالية ان الحرف لا يرادف الاسم (قوله بحرفون الحكم عن مواضعه
بدليل ان فى مكان آخر من بعد مواضعه) وذلك ان الايتين الواردتين فى أمر واحد تتبين
احدهما بالاخرى قال الزجاج ومعنى من بعد مواضعه من بعد ان وضعه الله مواضعه فاحل
حلاله وحرم حرامه (قوله ونحو لتر كين طبقا عن طبق) فى الشرح يحتمل أن يكون المعنى طبقا
متباعدة فى الشدة عن طبق آخر دونه وأقول هذا احتمال بعيد لم يعمل عليه العربون
لافضائه الى ما منعه وهو يتعلق الظرف الصفة بكون خاص محذوف بلا دليل نعم ذكرنا
هنا ان عن يتعلق بكون مطابق صفة طبقا وأحوال من الضمير فى لتر كين وقال المفسرون
المعنى لتر كين الشدة الموت والبعث والحساب وقيل لتر كين تكون الاحوال من
الظنفة الى البرزخ كما تقول طبقا بعد طبقا وقيل لتر كين الاخرة بعد الدنيا وقيل
لتر كين هذه الاحوال أمة بعد أمة وهذا المعنى الاخير أوفق لكون عن طبق حالا والمعانى
الاخر تكون صفة واعلم ان ما فى الشرح ما أخوذ من شرح الباب فان فيه والاولى أن يقول
ان عن باقية على معناها ويكون المعنى طبقا متجاوزا فى الشدة عن طبق آخر دونه الا ان المقدّر
فى الشرح متباعدة اولاد دليل عليه وفى شرح الباب متجاوزا عن دليل عليه فان معناها
المجاوزه وسيدكر المصنف فى آخر الباب الثالث أن الكون الخاص لا يجوز تقديره الا
لدليل (قوله ومنهل وردته عن منهل) فى الصحاح المنهل المورد وهو عين ماء ترده الابل فى المراعى
وتسمى المنازل التى فى المفازة على طريق السفر مناهل لان فيها ماء وفى الشرح يمكن أن يكون
معنى البيت وردته صادرا عن منهل آخر (قوله وآس سراد الحى الخ) يقال آساه بآسائه مواساة

كل طبق أعظم فى الشدة مما قبله * وقال * ومنهل وردته عن منهل * وهذا أيضا يمكن تخريجه على أن يكون المعنى
وردته صادرا عن منهل آخر وهو ظاهر * والسادس * من معانيها * الظرفية كقوله وآس سراد الحى حيث لقيتهم *
ولانك عن حمل الرابطة وانما * آس السراد أى انلهم من مالك واجعاهم * فى اسوة يقال آساه بآسائه مواساة والسراد قال
الجوهري جمع سرى وهو جمع عزيز وفى القاموس اسم جمع والحى بطن من البطون يجتمعون فيحى بعضهم من بعض
* والرباطة * بكسر الراء ونحو الجاهل * بفتح الجاء المهمة وهى ما يتكفل به من دبة أو غرامة * وقيل * وعن فى البيت
بمعنى فى أى ولانك وانما فى حمل الرابطة * بدليل * قوله تعالى * ولا تنيا فى ذكرى * فعدى فعل الونى بنى فيحمل ما فى البيت
عليه * والظاهر * الفرق بين التبعيتين فلا يتأتى الحمل وذلك * ان معنى ونى عن كذا جاوز ولم يدخل فيه * فيكون معنى ما فى
البيت لانك متجاوز عن الحمل غير داخل فيه * ونحو معنى * ونى فيه دخل فيه * ونحو * وليس هذا المراد من البيت بان يكون

من معانيها هو مرادفة من نحو قوله تعالى وهو الذي يقبل التوبة عن عباده ويعفو عن السيئات الشاهد في عن الاول ولا شاهد فيها الجواز التعلق بمحذوف أي يقبل التوبة صادرة عن عباده ونحو أولئك الذين يتقبل عنهم أحسن ما عملوا وهذه كالاولى أي يتقبل أحسن ما عملوا صادرا عنهم بدليل فتقبل من أحدهما ولم يتقبل من الآخر قال لا قتلتك قال اغمايتقبل الله من المتقين ولو قال المصنف هنا الآية يشير إلى أن في بقية الأدلة لا كان حسنا وبدليل بقرينة قبل مناه وهو محذوف عاطف وليس من محاله ولا يخفالك بعد ما قدرناه أنه لا دليل فيما ذكره لأن من متعلقة بفعل التقبل فيه وفيه ماسا فبتعلق الجار بالمصدر لا بالتقبل على ما هو والثامن من معانيها هو مرادفة الباء نحو وما ينطق عن الهوى إن هو الاوحي بوحى والظاهر أنها للمجازة على حقيقة وان المعنى وما يصدر فوله عن هوى وكانه أشار بالتشكير إلى أن الآية جنسية قد دخلها في حكم النكرة واسم تدل بالآية من لم ير الا جهادا لافيا ولا اثباتا لان الضمير في ان هو للقرآن ومعانيها الاستعانة به كالباء قوله ابن مالك ومثله برميت عن القوس لانهم يقولون أيضا برميت بالقوس حكاهما ٢٩٦ الفراء ولكن ليس في حكايتهم ما يقتضي الترادف لجواز أن يكون كل من

الحرفين على معناه المعروف له فرميت بالقوس على معنى ان القوس آلة للرمى فالباء للاستعانة ورميت عن القوس على معنى أصدرت الرماية عن القوس فمن للمجازة وفيه أي وفيما حكاه الفراء عن العرب من انه يقال رميت بالقوس اذا كانت آلة الرمي يورد على الحرفي في انكاره في درة القواس يورد على ذلك أي رميت بالقوس لا اذا كانت القوس هي المرمية وحكى الفراء أيضا

أي أنه منه وفي الصحاح والسرعة جمع سري وهو جمع عز بزوفى القاموس انه اسم جمع والحيطن من البطون يجتمعون فيه فيجى بعضهم من بعض والرباعية بكسر الراء والجمالة بفتح المهملة هي ما تحمل من دية أو غيرها ونجوم الجمالة أقساطها المؤجلة وانما سميت أقساطا السكابة والجمالة نجوم ما لان العرب كانوا يجعلون الاجال في الديون طلوع النجم فيقولون أعطيك حقل اذا طلع النجم الفلاني (قوله الشاهد في الاول) في الشرح لا شاهد فيه لجواز التعلق بمحذوف أي يقبل التوبة صادرة عن عبادة وأقول كلام المصنف اغما هو بالنظر إلى الظاهر وعدم الحذف (قوله بدليل فتقبل من أحدهما ولم يتقبل من الآخر) في الشرح لو قال الآية يشير إلى باقية المناسب لغرضه وهو لا قتلتك قال اغما يتقبل الله من المتقين لكان حسنا وأقول لا حاجة إلى ذلك لان غرضه بيان تعدى التقبل عن وهو يتم بتقبل من أحدهما ولم يتقبل من الآخر (قوله التاسع الاستعانة) في شرح اللباب ويجوز رميت بالقوس بالنظر إلى ان القوس جعلت آلة للرمى ومسانها فيه ورميت على القوس بالنظر إلى يد الرمي التي اعتمدت على القوس في الرمي ورميت عن القوس بالنظر إلى السهم (قوله أيجزع الخ) الجزع نقيض الصبر والحام بكسر المهملة الموت والتي بين جنبيك نفسك (قوله أعن توست الخ) في الصحاح الخرفاء صاحبة ذى الرمة والمراد بقاء الصباية الدمع وفي القاموس صحبت العين قطر

دمعها

رميت على القوس العاشر من معانيها ان تكون زائدة للتعويض من اخرى محذوفة كقوله

أتجزع ان نفس أناها جامها * فهلا التي عن بين جنبيك تدفع الحام بكسر الحاء قضاء الموت وقدره قال ابن جني أراد فهلا تدفع عن التي بين جنبيك فذقت عن من أول الموصول وزيد بعده وظاهر كلام المصنف ان شرط زيادتها التعويض واللام يقيده وكذا ظاهر كلام ابن مالك في التسهيل ووقع في تفسير الثعلبي انهم اختلفوا في تفسير قوله تعالى يستألفونك عن الانفال ف قيل من الانفال وقيل عن صلة وبذلك قرأ ابن مسعود وأصل الخلاف انه هل المراد بالسؤال سؤال الاستخبار أو سؤال الاستعطاف فقد رأيت ما حكاه من أن بعضهم ذهب إلى انه زائدة وليس هناك تعويض الوجه الثاني من أوجه عن الثلاثة أن تكون حرفا مصدرا وذلك ان بني عجم يقولون في أعجبنى أن تفعل عن تفعل قال ذو الرمة أعن توست من خرفاء منزلة ماء الصباية من عينيك مسجوم يقال توست الدار أي تأملتها قال الجوهري والخرفاء صاحبة ذى الرمة وهي من عامر بن ربيعة بن عامر بن صعصعة ويجمع الدمع سال وسجته العين اسالته وكذلك يفعلون في ان المشددة فيقولون أشهد عن محمد رسول الله وتسمى عنونة عجم الثالث من أوجه عن أن تكون اسما بمعنى جانب وعليه سؤال معروف وهو أن السكامة اغما تدخر فالوا اسما اذا اتخذ أصل معنيهما الجانب ليس بمعنى المجاوزة

وجوابه ان الرنخشي ذكر في الفصل ان معنى جالس عن يميني انه جالس متراخيا بدنه عن بدني في المكان الذي يحيط بي
فعلى هذا معنى جالست من عن يمينه جالست من جانب وموضع متجاوز عن بدنه حاصل بحيال يمينه فيكون المراد بالجانب الجهة
التي جاوزت بدنه لا مطلق الجهة فيتحصل معنى عن وذلك متعين في ثلاثة مواضع أحدها أن تدخل عليها من وهو كثير
كقوله فلقد أراي للرماح دريئة * من عن يميني نارة وامامي * الدريئة حلقة يتهلم عليها الطعن قال عمرو بن معديكرب
ظلت كافي للرماح دريئة * أقاتل عن انباء خرم وفرت قال الاصمعي هي مهموزة كذا في الصحاح * ويحتمل عندي ثم
لا ينهم من بير أيديهم ومن خافهم وعن أيانهم وعن شملهم فتقدر * عن * معطوفة على مجرور من في الاول أو الثاني
على الخلاف المعروف * لا على من ومجرور هاء * كما هو ظاهر كلام الجساعة قال الرنخشي فان قلت كيف قيل من بين أيديهم
ومن خلفهم - بحرف الابتداء وعن أيانهم وعن شملهم بحرف المجاوزة قلت المفعول فيسه عدى اليه الفعل نحو تعديه الى
المفعول به فكما اختلفت حروف التعدية في ذلك اختلفت في هذا وكانت لغة فيؤخذ ولا يقاس وانما يقش عن صحة موقعها
فقط فلما سمعناهم يقولون جالس عن يمينه وعلى يمينه وعن شماله وعلى شماله قلنا معنى على يمينه انه تمكن من جهة اليمين
تمكن المستعمل من المستعمل عليه ومعنى عن يمينه انه جالس متجاذبا عن ٢٩٧ صاحب اليمين منحرفا عن يمينه غير ملاصق

له ثم كثر حتى استعمل في
المتجان في وغيره ونحوه من
المفعول به قولهم رميت
عن القوس وعلى القوس
ومن القوس لان السهم
يبعد عن او يستعمل اذا وضع
على كبدها للرمي ويتدى
الرمي منهما وكذلك قالوا
جالست بين يديه وخلفه
لانهم انظران للفعل ومن
بين يديه ومن خلفه لان
الفعل يقع في بعض الجهتين
كما تقول جئته من الليل تريد
بعض الليل هذا كلامه
وانظر قوله ان المفعول فيه
اختلفت فيه حروف التعدية

دعها او سال قليلا قليلا (قوله فلقد أراي الخ) الدريئة بهملة على وزن صيغة حلقة يتعلم عليها
الطعن قال الاصمعي وهي مهموزة (قوله على عن يميني مرث الطير صخا) هذا صدر بيت من بحر
الطويل عجزه وكيف سنوح واليمين بطيخ كذا في شرح الشواهد والسبخ بضم السين المهملة
وتشديد النون جمع ساخ كرا كع وركع والساخ ما يمر من اليسار الى اليمين والبارح بالعكس
والعرب تتقابل بالاول وتنشأ بالثاني (قوله دع عنك نهاصي في جراته) هذا صدر بيت عجزه
* ولكن حديث ما حديث الرواحل * وهو من بحر الطويل وفعلان الذي في اوله اثرم لانه
خزم يحذف صدره والجرات بفتح الحاء والجيم النواحي جمع جرة مثل جرة وجرات أي اترك
* نهيب الاموال واشتغل بالنساء التي في الرواحل (قوله وقول أبي نواس
دع عنك لومي فان اللوم اغراء) * هذا عجز بيت صدره * ودأوني بالتي كانت هي الداء *
وبعده صفراء لا تنزل الاحزان ساحتها * لومسها حزم مسته سراء
وأبو نواس بنون مضمومة وواو مفتوحة بلا همزة الحسن بن هانئ أبو علي الحكيم الشاعر
المعروف بولد بالاهواز ونشأ بالبصرة وسمع من جاد بن زيد وعبد الواحد بن زياد ويحيى
القطان وقرأ على يعقوب وكتب عن أبي زيد الغريب وحفظ عن أبي عبيدة أيام الناس قال أبو
عبيدة معمر بن المثنى كان أبو نواس للمحدثين مثل امرئ القيس للتقدمين وقال الجاحظ
ما رأيت أعلم باللغة من أبي نواس مات سنة سنة ست وسبعين ومائة وقيل قبها او بعدها وله نحو

٢٨ في ل
كالخلافها في المفعول به فهو محل تأمل * ومن الداخلة على عن زائدة عند ابن
ملاك * ولكن يلزم زيادتها في الايجاب داخلة على المعرفة وغير الاخفش من البصريين يأبون ذلك لكن ابن ملاك يقول
عذبه الاخفش والكوفيين في المسئلة * ولا بداء الغاية عند غيره قالوا فاذا قيل قدمت عن يمينه فالعنى في جانب يمينه وذلك
محتمل للاصقصة ولخلافها فان جئت عن تعين كون القعود ملاصقا الاول الفاحية * لان ابتداء الغاية يقتضيه * والثاني * من
المواضع التي تتعين فيها الاسمية * * أن تدخل عليها على * فلا تكون حرفا لان حرف الجر لا يدخل على مثله الا لئلا كيد في
الضرورة وليس هذا منه * وذلك نادر والمفحوظ منه بيت واحد وهو قوله * على عن يميني مرث الطير صخا * * ولم أر من
أنشده تاما والسبخ جمع ساخ كركع وراكع والساخ ما ولاك ميامنه والبارح ما ولاك مياسره والعرب تتقابل بالاول وتنشأ
بالثاني * والثالث * من محل تعين اسميتها * * أن يكون مجرورا وها وفاعل متعلقها * بفتح اللام * ضميرين لسمي واحد قاله
الاخفش وذلك كقول امرئ القيس دع عنك نهاصي في جراته * * ولكن حديث ما حديث الرواحل الجرات
بفتح الحاء المهملة والجيم النواحي جمع جرة مثل جرة وجرات * وقول أبي نواس * * واولاهمزة * * ودع عنك لومي فان اللوم
اغراء * * ودأوني بالتي كانت هي الداء * فهي في ذلك اسم لا حرف * وذلك لئلا يؤدي الى تعدى فعل المضمر المتصل الى
ضميره المتصل * في غير باب ظن وما محل عليه كما تقول فرحت بي وفرحت بك وهو ممتنع * * وقد تقدم الجواب عن هذا

في على وهو اما على التعليق محذوف أي دفع عنك تركا ناشئا عنك وأما ان يخرج على تعلق الحرف بمضاف أي دفع عن نفسك فهو مما يدل على انه ليست هنا اسماء انما لا يصح حلول الجانب محالها وقد مررت المنازعة في مثله بان ما كان بمعنى شئ لا يلزم أن يصح حلوله محله (عوض) * * * * * طرف * موضوع * لا استغراق * الزمن * المستقبل مثل أبدأ الا انه يختص بالنفي * وهذا في غالب الامر والا فقد يستعمله معربا في الاستقبال بل انفي يقال افعل ذلك من ذي عوض أي فيما يستقبل وقد يستعمل مبنيا في الماضي بل انفي أيضا كقوله * ولولا دفاعي عن عقاق ومشهدي * هوى بعقاق عوض عنقاء مغرب في الصحاح العقاق كالقلاص الحوامل من كل حافر ولا أدري هل هذا هو المراد هنا أولا والعنق الداهية وهي في الاصل طائر عظيم معروف الاسم مجهول الجسم وهو معرب ان أضيف كقولهم لا أفعله عوض العائضين * فان قيل سيأتي ان في عوض لغة بالفتح عند عدم الاضافة فن أين لنا في هذه الفتحة الموجودة عند الاضافة انها فتحة اعراب لافحة بناء قلت أجب المصنف عنه في حواشي التسهيل بأننا قلنا بذلك لاتفاقهم على الفتح عند الاضافة واختلافهم فيه بدونها * مبنى ان لم يضاف * لقطعه عن الاضافة لفظا لا معنى * * * * * بناؤه اما على الضم كقبل أو على الكسر كما مس أو على الفتح كأي ن وسمى الزمان عوضا لانه كلما مضى منه جزء عوضه جزء آخر * * * * * هكذا قال ابن جني في التنبيه ٢٩٨ على شكل الحامسة انما هو الدهر عوض لانه من التعويض وذلك انه كلما مضى جزء من الدهر خلفه

من ستين سنة ويحكى عنه حكايات غريبة

﴿عوض﴾

(قوله كقولهم لا أفعله عوض العائضين) في الصحاح ويقال لا آتيك عوض العائضين كما يقال لا آتيك دهر الدهرين وفي حواشي التسهيل للمصنف انما قلنا بان عوض حالة الاضافة معرب لا تفادهم * على الفتح مع الاضافة واختلافهم فيه عند عدمها (قوله مبنى ان لم يضاف) لقطعه عن الاضافة في اللفظ دون المعنى فاشبهه الحرف في افتقاره الى غيره (قوله رضيحي ابا ن الخ) رضيحي ابا ن حال من الندي والمحقق في قوله قبله

تشب لمقرورين بصطايانها * وبات على النار الندي والمحقق

وقد تقدم شرحه في الباء المفردة وندي أم على تقدير حرف الجر أي من ندي أم وهو متعلق برضيحي ويجوز أن يكون بدلا من ابا ن على الموضع والاسم بهملة تنهنا الليل وقيل الرحم والباء بمعنى في أي تحالفا في ظلمة الاحشاء قبل الولادة وقيل زق الخمر وقيل الرماذ أي تحالفا عند ذلك وفي الشرح لا أعرف أحدا جعل الباء بمعنى عند فإدري هذه العنيدة من أين جاءت وأقول لعلها جاءت من مجازية الظرفية لانهم لا يتحالفان في نفس الزق ولا في نفس الرماذ بل عنده وبقر به (قوله فقيل ظرف لتفريق) فان قيل انما يكون ظرفا لتفريق على القول بان لا

آخر من بعده فكان الثاني

عوض من الاول * وقيل بل لان الدهر في زعمهم * بضم الزاي وفتحها وكسرها والمراد به هنا القول الباطل * * * * * يساب ويعوض واختلاف في قول الاعشى * * * * * لعمرى لقد لاحت عيون كثيرة *

التي ضوء نار في بقاع تحرق

تشب لمقرورين بصطايانها

وبات على النار الندي والمحقق

لأنه رضيحي ابا ن ندي أم تحالفا

باسم داج عوض لا

تتفرق * * * * * وقد مر انشاد البيتين

لأنه رضيحي ابا ن ندي أم تحالفا باسم داج عوض لا تتفرق

ليس

الاولين في حرف الباء وان المراد بالمقرورين الندي والمحقق وما أحسن عطفه على الندي ففيه إشارة

الى أنهم ممتصا حبان متشاركان في الالفه حتى كان من جنس واحد ضميمعان لا يفارق أحدهما الا آخر بل قد أثبت لهم في البيت الثالث الاخوة المقتضية للاتمام والتضام وحسن الالفه قال شارح اللباب ورضيحي ابا ن حال من الندي والمحقق ولا بد في قوله ندي أم من تقدير حرف جر أي من ندي أم وهو يتعلق برضيحي قلت لا حاجة الى تقدير الجار فان رضع يتعدى بنفسه يقال رضع الصبي امه ورضع نديهم فافتقد رنا صبا للندي أي رضعه مع ندي أم ولا اشكال قال ويجوز أن يقرأ بالكسر على انه بدل من ابا ن والابان بكسر اللام ابن المرأة خاصة قيل وعني باسم داج الليل والباء ظرفية أي تحالفا ليل شديد السواد وقيل هو الرحم أي تحالفا في ظلمة الاحشاء قبل الولادة وقيل هو الرماذ أي تحالفا عند الرماذ اه قلت وقيل ان المراد بالاسم الداجي زق الخمر والعرب عادة في التعاقد عند الشرب بذلك * * * * * فقيل ظرف لتفريق * * * * * وقد يقال هذا مبنى على أن لا ليس لها الصدر واما على القول بان لها الصدر مطلقا أو اذا وقعت في نحو جواب القسم وهو الصحيح فلا يتأتى تعليق عوض بتفريق وقد يجاب عن ذلك بما قاله الرضى وهو أن الجملة القسمية قد تحذف لكون طرف من معمولات الفعل الواقع جوابا للإعلام نحو لا أفعله عوض قال وانما كان كذلك لكثرة استعمال عوض في القسم مع ان

معناه أبدأ والبتة ففيه من التأكيده ما يفيد فائدة القسم ولاجل قاعدته قد يقدم على عامله قائما مقام الجملة القسمية وان كان عامله مقترنا بحرف يمتنع عمله فيما تقدم منه كنون التأكيده وما يقال عوض لا تينك وعوض ما آتيتك لغرض سدمسده القسم هذا كلامه وعليه فيمكن أن يقال ان قوله لا تتفرق جواب لقسم محذوف سدمسده عوض فلا ضير اذن في تقدمه لهذا الغرض مع وجود لا غير ان جعل هذا الجواب كقسم مقدم مع وجود فعل قسمي مافوظ به يمكن أن يكون هذا جوابا له خلاف الظاهر يقول ابن السكبي قسم وهو اسم ضم كان ابكر بن وائل بدليل قوله حلفت بآثرات حول عوض * وانصاب تركن لدى السعير في مآثرات صفة لمحذوف أي بدماء مآثرات أي متموجات والانصاب جمع نصب بضم النون واسكان الصاد المهملة وقد تضمن وهو ما نصب ليعبد من دون الله وهو السعير اسم لصنم كان لعنزة في بين مهملة ونون وزاي مفتوحات وهو أبو حنيفة يقال له عنزة بن أسد بن ربيعة بن نزار في كلام ابن السكبي يقول لو كان كازع لم يتجه بناؤه في البيت ويمكن أن يصحح كلام ابن السكبي بان يكون معنى قوله ان عوض ٢٩٩ قسم انه ساد مسد القسم كانه قد تقدم فأطلق

عليه انه قسم هذا الاعتبار وبنائه حينئذ متجه لانه ظرف مقطوع عن الاضافة وتقدمه على عامله لغرض جعله قائما مقام الجملة القسمية فان قلت قوله وهو اسم ضم يأتي ذلك قلت انما ياباه ان لو كان الضمير عائدا على عوض بقيد كونه ظرفا سدمسده القسم وهو ممنوع بل هو عائدا على عوض لا باعتبار هذا القيد بل باعتبار لفظه فقط ويكون هذا من باب الاستخدام المعروف في فن البديع وهو أن يراد بلفظ

ليس لها الصدد لعل القول بان لها الصدد مطابقا واذا وقعت في جواب القسم وهو الصحيح وهي هنا وقعت في جواب تحالفا أجيب بان عوض كما قال الرضي لكثرة استعماله في القسم مع ان معناه أبدأ والبتة ففيه من التأكيده ما يفيد فائدة القسم ولاجل قاعدته فائدة القسم قد يقدم على عامله قائما مقام الجملة القسمية وان كان عامله مقترنا بحرف يمتنع عمله فيما تقدمه نحو عوض لا آتيتك وعوض ما آتيتك اه وعلى هذا فعوض في البيت متقدم على عامله قائم مقام الجملة القسمية ببيان التحالفا (قوله حلفت بآثرات الخ) أي بدماء مآثرات من مار الدم اذا ماج والانصاب جمع نصب بضمين وقد يسكن ثانيه وهو ما نصب ليعبد من دون الله (قوله ولو كان كازع لم يتجه بناؤه في البيت) في الشرح يمكن تصحيح كلام ابن السكبي بان يكون معنى قوله ان عوض قسم انه ساد مسد القسم وبنائه حينئذ متجه لانه ظرف مقطوع عن الاضافة فان قلت قوله وهو اسم ضم يأتي ذلك قلت انما ياباه لو كان الضمير عائدا على عوض بقيد كونه ظرفا سدمسده القسم وهو ممنوع بل هو عائدا على عوض لا باعتبار لفظه فقط ويكون هذا من الاستخدام المذكور في البديع وهو ان يراد بلفظ أحد معنييه وبضميره المعنى الآخر أو يراد بأحد ضميريه أحد المعنيين وبالضمير الآخر المعنى الآخر اه وأقول لا ينبغي ما فيه من التكاف والخروج عن الظاهر

﴿عسى﴾

(قوله فعل مطلقا) أي سواء اتصل بالضمير انصبوب أو لم يتصل (قوله لا حرف مطلقا خلافا لابن السراج وثلثا) فانهم ارايا الى عدم تصرف عسى وكونه بمعنى لعن قال الرضي واتصال

المعنيين ثم بالضمير الآخر المعنى الآخر والاول كقوله اذ انزل السماء بارض قوم * رعيناه وان كانوا غضايا وما نحن فيه من هذا القسم كما أشرنا اليه والله أعلم ﴿عسى﴾ هو فعل مطلقا لكنه فعل غير منصرف لضمينه معنى الحرف أي انشاء الطمع والرجاء كعمل والانشآت في الاغلب من معاني الحروف والحروف لا يتصرف فيها وأما الفعلية نحو بعث والاسمية نحو أنت حرف في الانشاء عارض فيها وحكي ابن ظفر في شرح المقامات عسيت عسى قال الليلي وعلى هذا فيقال عاس وقال العماني في شرح الفصح وزعم بعضهم انه يقال عسى عسو وعسى عسي فيكون على هذا متصرفا ومما اعتقب الباء والواو على لامه وفي حلي العلى لعبد الدائم القيرواني لا يقال من عسيت يفعل ولا فاعل الا ان أبازيد حكى عس قال وقد قال المعري * فان مثلي مجرانا القريض عس * قال الليلي انما عس هنا بمعنى خليف قال المصنف وقد وقع هذا الوهم بعينه لابن مالك في التسهيل وذلك لانه قال في باب التعجب شذقوهم ما أعساه بكذا أو عس به بمعنى ما أحقه وأحقق به وهذا أشد في الغلط لانه معترف بالمعنى مع توهمه ان الفعل جامد وان عسى التي للمقاربة لا حرف مطلقا خلافا لابن السراج وثلثا وكما الرضي عن الزجاج قال وزعم انه حرف لما رأى من عدم تصرفه وكونه بمعنى لعن قال واتصال الضمير المرفوع

به يدفع ذلك إلا أن يعتذر عن ذلك بما اعتذره أبو علي في ليس قالت يشير بذلك إلى أن أبا علي ذهب في أحد أقواله إلى أن ليس حرف محتجبانهم الو كانت فعلا محققا من فعل كصيد في صيد لعدا ت حركة الماء عند اتصال الضمير كصيدت وأجيب بان ذلك لفارقه أخوانه في عدم التصرف قال الفارسي وأما الحاق الضمير به في ليست واستمافله به بالفعل لكونه على ثلاثة أحرف وبمعنى ما كان وكونه رافعا وناصبا كما ألحق الضمير بهاتين هاتيا هاتوا هاتي مع كونه اسم فعل لقوة مشابهته للفعال لفظا فينتقل ذلك إلى عسى حذو القعدة بالقدة ولا حرف يوحين يتصل بالضمير المنصوب كقوله يا ابتاعك أو عساكا خلا فالسيوي به فانه في هذه الحالة عامل عمل لعل يحكا عنه السيراني كما قال ابن قاسم وضعف بان فيه اشتراك الفعل وحرف في لفظ واحد قالت وليس بذلك يوحى ومعناه الترجي في المحبوب والاشفاق في أى الخوف يوحى في المكروه وقد اجتمع في قوله تعالى وعسى أن تكرهوا شيئا وهو خير لكم وعسى أن تحبوا شيئا وهو شر لكم فالأولى للترجي والثانية للاشفاق بحسب ما في نفس الامر أى ان ما كرهتموه ٣٠٠ ينبغي ان تترجوه فهو خير وما أحببتموه ينبغي أن تشفقوا منه فهو شر وذلك

انهم كرهوا الغزو وفيه احدى الحسينين اما الظفر والغنمة واما الشهادة والجنة وأحبوا القعود عن الغزو وفيه الذل والفقر وحرمان الغنمة والاجر والفهوم من كلام الجزولي وابن الحاجب ان معناه رجاء دنوا الخير فاذا قلت عسى مريضى أن يشفى دل على انك ترجو قرب شفائه ونارزع الرضى في ذلك قائلا ليس عسى متعيينا بالوضع للطمع في حصول مضمونه مطلقا سواء ترجى عن قرب أو بعد مدة مديدة تقول عسى الله أن يدخلني الجنة وعسى النبي أن يشفع لي فاذا قلت عسى زيد أن يخرج

الضمير المرفوع بعسى يدفع ذلك إلا أن يعتذر عنه بان الحاق الضمير به لكونه شابه الفعل ككونه على ثلاثة أحرف كما قال أبو علي في ليس لما قال بحر فيتها (قوله ومعناه الترجي في المحبوب والاشفاق في المكروه) قال سيوي بعسى طمع واشفاق فالطمع في المحبوب والاشفاق في المكروه اه وفي الصحاح عسى من الله واجبة لاستحالة الطمع والاشفاق عليه تعالى اذ لا يكونان الا في المجهول وقوله تعالى عسى ربه ان يطلقكن للخوف لا للخوف والاشفاق كما ان أوفى كلامه تعالى للإيهام والتشكيك لا للشك (قوله وقد اجتمع في قوله تعالى وعسى أن تكرهوا شيئا وهو خير لكم وعسى أن تحبوا شيئا وهو شر لكم) عسى الأولى للاشفاق مخاطبين نظر الى ما عندهم من الكراهة والثانية لترجيهم نظر الى ما عندهم من المحبة وفي الشرح وعسى الأولى في الآية لترجي والثانية للاشفاق نظر الى ما في نفس الامر وفي تفسير البضاوى وعسى أن تكرهوا شيئا وهو جميع ما كفوا به في الطمع فالطمع بكرهه وهو مناط صلاحهم وسبب فلاحهم وعسى أن تحبوا شيئا وهو جميع ما كفوا عنه فان النفس تحبه وتهواه وهو يفضي بها الى الردى وانما ذكر عسى لان النفس اذا ارتاضت ينعكس الامر عليها وفي حاشية التفقازانى ولا يلزم منه كراهة حكم الله تعالى ومحبة خلافه وهو ينافي كمال التصديق لان معناه كراهة نفس ذلك الفعل ومشقته كوجع الضرب في الحدمع كمال الرضا بالحكم والاذعان وهذا كما تقول ان الكل بقضاء الله ومشيتته مع ان البعض مكروه منك غاية الانكار كالقبائح والشرور (قوله وأجيب بامور أحدها انه على تقدير مضاف) قال الرضى هذا تكاف اذ لم يظهر المضاف في اللفظ لافى الاسم ولا فى الخبر (قوله ومثله) وليكن البر من آمن بالله في الشرح هذه الآية تركيب واحد جزئى حذف منه المضاف

فهو بمعنى لعله يخرج ولا دون في اعمل اتفاقا ويستهمل على أوجه أحدها أن يقال عسى زيد أن يقوم واختلف للقرينة في اعرابه على أقوال أحدها وهو قول الجمهور انه مثل كان زيد يقوم فيكون عسى فعلا ناقصا ناسخا لا ابتداء وزيد مرفوع بها على انه اسمها وان يقوم في محل نصب بها على انه الخبر وهو استشكل بان الخبر في تأويل المصدر وهو حدث والخبر عنه وهو زيد وذات ولا يكون الحدث عن الذات وأجيب بامور أحدها انه على تقدير مضاف اما قبل الاسم أى عسى أمر زيد القيام فيكون من باب الخبر عن اسم المعنى باسم معنى فلا اشكال في أو قبل الخبر أى عسى زيد صاحب القيام فيكون من قبيل الاخبار عن الذات بوصف صادق عليها كما في زيد قائم فلا اشكال أيضا ومثله في حذف المضاف من الأول أو الثاني ولا يمكن البر من آمن بالله أى ولكن صاحب البر من آمن بالله حذف المضاف من الأول في أو ولكن البر من آمن بالله في حذف المضاف من الثاني غير ان هذا الجواب فيه تكاف اذ لم يظهر هذا المضاف المقدر يوما من الدهر لافى الاسم ولا فى الخبر والتنظير بالآية ليس في موقعه لانها تركيب واحد جزئى حذف فيه المضاف للقرينة والتكلم فيه تركيب كلنى ينطبق على ما لا يهضم من الجزئيات اذ ليس الكلام في عسى زيد أن يقوم بخصوصه بل فيه وفي أمثاله نحو عسى عمرو ان يذهب

وعسى خالدان يحيى وعسى بكران يتوب الى غير ذلك مما لم يدخل تحت حصر فاذا حذف المضاف في الجميع بحيث لا يظهر في جزء واحد من تلك الجزئيات فيه بعد **والثاني** انه من باب زيد عدل وصوم ومثله وما كان هذا القرآن أن يفترى **وهذا** ان أريد انه من الاخبار بالمصدر عن اسم العين على جهة المبالغة فخرج الآية على ذلك غير جدي لما يلزم عليه من تعلق النفي بالمبالغة فلا ينتفي أصل المعنى وقد تقدم البحث فيه **والثالث** ان زائدة لا مصدرية **فهي** ترفع المحذور اذا الاخبار في ذلك كما في زيد يقوم **وهو** ليس بشئ لانها قد نصبت **وهو** الزائد لا ينصب وهذا انما ينشئ على قول غير الاخفش والافهوي رها ناصبة كما تقدم **وهو** لانها لا تسقط الا قليلا **وليس** هذا شأن الزائد وللخصم ان يقول كم من زائد يلزم فلم يكن عدم سقوطه مؤثرا في زيادته **والقول الثاني** في اعراب مثل عسى زيد ان يقوم **وهو** انما فعل متعد بعنزة قارب معنى وعملا **فزيد** فاعل أيضا بعسى وان يقوم مفعول به كافي قولك قارب زيد القيام **وهو** أو **فعل** **فوقاصر** بعنزة قرب من ان يفعل **فزيد** فاعل أيضا بعسى ومن أن يفعل متعلق به **وهو** وحذف الجار توسعا **كافي** قولك عجب أن يفعل ٣٠١ أي من أن يفعل **وهو** وهذا مذهب

للقريظة وما نحن فيه كلى ينطبق على ما لا يكاد ينحصر من الجزئيات اذ ليس الكلام في عسى زيد ان يقوم بخصوصه بل فيه وفيما يشابهه وأقول مراد المصنف من ذكر المثل هنا مجرد التنظير في حذف المضاف من الاسم أو الخبر **(قوله والثاني أنه من باب زيد عدل)** يعني في الاخبار بالمصدر عن اسم العين وقال الكوفيون في ذلك ان المصدر بمعنى اسم الفاعل وقال البصريون انه على تقدير زومضافة الى المصدر وقيل جعل المصدر نفس الشخص على سبيل المبالغة **(قوله والثالث ان زائدة)** قال الرضى فيه نظرا لان الزائد لا يلزم الامع بعض الحكم ولزومه مطرد في موضع معين مع أى كلمة كانت بعينه **(قوله وايس بشئ لانها قد نصبت ولانها لا تسقط الا قليلا)** في الشرح أما الزيد بالاول فاعني نشئ على قول غير الاخفش والافهوي يرى ان الزائدة ناصبة وأما الزيد الثاني فللخصم ان يقول كم من زائد يلزم فلم يكن عدم سقوطه مؤثرا في زيادته اه **وأقول** فيما نقلناه آنفا من كلام الرضى جواب عن هذا الثاني وأما الجواب عن الاول فظاهر **(قوله والقول الثاني انه فاعل متعد بعنزة قارب)** قال الرضى وفيه نظر اذ لم يثبت في عسى معنى المقاربة لا وضا ولا استعمالا **(قوله وهو مذهب الكوفيين)** قال الرضى قال الكوفيون ان يفعل في محل الرفع بدلا لما قبله بدل الاشتمال والذي أرى ان هذا وجه قريب فيكون في نحو يزidon عسى ان يقوموا قد جاء ما كان بدلا من الفاعل مكان الفاعل والمعنى أيضا يساء ما ذهبوا اليه لان عسى بمعنى يتوقع ويرجى قيامه وانما غلب فيه بدل الاشتمال لان فيه اجالا وتفصيلا كما مر في باب البديل وفي ايهام الشئ ثم تفسيره وقع عظيم لذلك الشئ في النفس كما مر في ضمير الشأن ولم يحك عنهم ان عسى بمعنى قرب كما حكاه المصنف **وهو** القول **والرابع** انما فعل ناقص كما يقول الجمهور وان والفعل بدل اشتمال كما يقول الكوفيون وان هذا البديل سد مسد الجزأين **والذين** يطلبهم هذا الفعل الناقص **وهو** كما سد مسد المفعولين في قراءة حمزة رحمه الله تعالى ولا تحسبن الذين كفروا انما غلب لهم خير بالخطاب **فهي** في تحسبن وفتح السين منه وقد مر الكلام عليه في ان المفتوحة المحقة **وهو** واختار ابن مالك الاستعمال الثاني **فهي** من الاوجه التي تستعمل عليها **وهو** ان تسند الى ان والفعل **فهي** نحو عسى ان يقوم زيد **فهي** كون فعلا تاما هذا المفهوم من كلامهم **فهي** قال المصنف في حواشي التسهيل اعلم ان ظن لم تنحج الى المفعولين في نحو ظننت زيدا قائما من حيث هما مفعولان بل من حيث ان وضعهما للدلالة على التعلق بالشئ على صفة وذلك لا يتأتى الا بين شيئين متتابعين يكون هذان الشيئين مفعولين كالمثال ونارة يكون في ضمن مفعول واحد ونحو ظننت ان زيدا قائما

سيدويه والمبرد **فهي** قال الرضى وفيه نظر اذ لم يثبت في عسى معنى المقاربة لا وضا ولا استعمالا **فهي** استعمالا كما مر **فهي** القول **فهي** الثالث انما فعل قاصر بعنزة قرب وان والفعل بدل اشتمال من فاعله وهو مذهب الكوفيين ويرد انه حينئذ يكون بدلا لازما فتوقف عليه فائدة الكلام وليس هذا شأن البديل **فهي** ولهم أن يقولوا أى مانع يمنع من أن البديل قد يكون لازما مع وقوع مثل ذلك في بعض التوابع كوصف مجرور رب اذا كان ظاهرا أو البديل أولى بذلك لانه المقصود قال الرضى والذي أرى ان هذا معنى

قول الكوفيين وجه قريب فيكون في نحو يزidon عسى أن يقوموا قد جاء ما كان بدلا من الفاعل مكان الفاعل والمعنى أيضا يساء ما ذهبوا اليه لان عسى بمعنى يتوقع ويرجى قيامه وانما غلب فيه بدل الاشتمال لان فيه اجالا وتفصيلا كما مر في باب البديل وفي ايهام الشئ ثم تفسيره وقع عظيم لذلك الشئ في النفس كما مر في ضمير الشأن ولم يحك عنهم ان عسى بمعنى قرب كما حكاه المصنف **وهو** القول **والرابع** انما فعل ناقص كما يقول الجمهور وان والفعل بدل اشتمال كما يقول الكوفيون وان هذا البديل سد مسد الجزأين **والذين** يطلبهم هذا الفعل الناقص **وهو** كما سد مسد المفعولين في قراءة حمزة رحمه الله تعالى ولا تحسبن الذين كفروا انما غلب لهم خير بالخطاب **فهي** في تحسبن وفتح السين منه وقد مر الكلام عليه في ان المفتوحة المحقة **وهو** واختار ابن مالك الاستعمال الثاني **فهي** من الاوجه التي تستعمل عليها **وهو** ان تسند الى ان والفعل **فهي** نحو عسى ان يقوم زيد **فهي** كون فعلا تاما هذا المفهوم من كلامهم **فهي** قال المصنف في حواشي التسهيل اعلم ان ظن لم تنحج الى المفعولين في نحو ظننت زيدا قائما من حيث هما مفعولان بل من حيث ان وضعهما للدلالة على التعلق بالشئ على صفة وذلك لا يتأتى الا بين شيئين متتابعين يكون هذان الشيئين مفعولين كالمثال ونارة يكون في ضمن مفعول واحد ونحو ظننت ان زيدا قائما

وبهذا يعلم صحة قول سيبويه في انه لا يحتاج الى تقدير شيء آخر وكذلك القول في عسي فانها موصولة لرجاء شيء على صفة فتارة لا يدخل عليها عامل سواها فتؤثر في لفظ أولهما ومحل ثانيهما وتارة تدخل ان عليها ما فتؤثر فيهما وتكتفي عسي بها ما فان قيل فاجز عسي قيام زيد وظننت قيام زيد ما ذكرت فتدبر ان انه لما كان المضاف اليه غير معتمدا لثباته وانما يؤتى به لغيره وكانت هذه الافعال مستدعية في المعنى لاسمين يقع بينهما ما أريد به ما من المعنى شرط الاستقلال كل منهما بنفسه وأن لا يكون أحدهما كالتممة للآخر فتكون كأنهما طلبت شيئا واحدا كما ان قام غلام زيد انما طلب شيئا واحدا وجاء الآخر تمة لذلك الى هنا كلامه **وقال ابن مالك** عندي انهم ناقصة أبدا وليكن سدت ان وصلتها في هذه الحالة مسد الجزأين كما في أحسب الناس ان يتركوا اذ لم يقل أحد ان حسب خرجت في ذلك عن أصلها فكذلك عسي لا تخرج عن أصلها في مثل وعسي أن تتركها بل يقال في الموضوعين سدت ان وصلتها مسد الجزأين ولا فرق بين الاستعمالات الباقية **في الثالث والرابع والخامس** أن يأتي بعدها **في الفعل ٣٠٢** المضارع المجرد **في** من ان جلالها على كاد **في** والمقرون بالسبب **في** لمشاركتها لان

في الدلالة على الاستقبال **في** أو الاسم المفرد **في** لتضمن عسي معنى كان فاجريت في الاستعمال مجراه **في** عسي زيد يقوم وعسي زيد سيقوم وعسي زيد قائما وهذه الامثلة على ترتيب ما ذكره من الاستعمالات الثلاثة المثل لها **في** الأول قليل كقوله

عسي الكرب الذي أمسيت فيه *

يكون وراءه فرج قريب **في** الكرب بفتح الكاف واسكان الراء الحزن يأخذ بالنفس وكذا الكربة والفرج بالجيم مع فتح الفاء والراء كشف الغم وينبغي أن يجعل فرج مبتدأ مخبرا عنه بقوله وراءه والجملة

لانه المقصود بالحكم وأقول قد أشار المصنف الى المانع بقوله وليس هذا شأن البديل (قوله عسي الكرب الخ) هذا البيت لهدية بن الخشرم العذري قتل صبرا قصاصا لقتله ابن عمه وكان معاوية عرض على ولي القتيل سبع ديات فابي الا قتله فقتله وهو أول قتيل قتل صبرا بعد عهد النبي صلى الله عليه وسلم ولما أرادوا قتله قال لاهله بلغني ان القتيل يعقل بعد سقوط رأسه فان عقلت فاني قابض رجلي وبأسطها لئلا تفعل ذلك وذكر المصنف في الباب الخامس ان فرج مبتدأ ووراء خبره والجملة خبر يكون واسمها ضمير يعود الى الكرب ولا يجوز ان يكون فرج اسم يكون ووراء خبرها لئلا يصير الفعل من خبر عسي رافعا لاجنبى عن اسمها (قوله أكثر في العذل ملها الخ) العذل بالعين المهملة المفتوحة والذال المعجمة الساكنة الملامة واللاحاح مهملة تين الملازمة (قوله وقولهم في المثل عسي الغوير أبوسا) الغوير بفتح مضمومة وواو مفتوحة بعدها ياء التصغير ماء لكاب والابؤس بضم الهـ مرة بعد الموحدة جمع بؤس وهو العذاب أو الشدة في الحرب واصل هذا المثل قالته الزبالة لقومها عند رجوع قصير اليها من العراق ومعه الجمال عليها الغرار تحجب آت فيها الرجال وكان الغوير في طريقه لعلى الشربا تيممكم من جهة الغوير (قوله والصواب انهم ما حذف فيه الخبر أى يكون أبوسا أو كون صائما لان في ذلك إبقاء لهم على الاستعمال الاصلى) لان الاصل في خبر عسي ان يكون بان قال الرضى وقال بعضهم التقدير ان أكون أبوسا وان أكون صائما وازحذف ان مع الفعل مع كونها حارفا مصدرا بالقوة الدلالة وذلك لكثرة وقوع ان بعد مرفوع عسي فهو كحذف المصدر وابقاء معموله وقيل التقدير بما س أبوسا فيكون مفعولا مطلقا كقوله تعالى فطفق مصحوف في المثل على هذا التأويل مجاز

في محل نصب على انها خبر يكون واسمها ضمير يعود الى الكرب ولا ينبغي أن يجعل فرج اسم يكون ووراءه في خبرها لئلا يلزم كون الفعل من جملة الخبر رافعا لاجنبى عن الاسم وهو وهم فبه عليه المصنف في الباب الخامس في الجهة السادسة في النوع الخامس منها **في** الثالث أقل كقوله أكثر في العذل ملها دائما * لا تكثرن انى عسيت صائما **في** العذل بفتح العين وسكون الذال المعجمة الملامة واللاحاح الملازمة والدوام **في** وقولهم في المثل المشهور **في** عسي الغوير أبوسا **في** أصله فيما قيل ان الزبالة لقومها عند رجوع قصير من العراق اليها ومعه الرجال وكان الغوير وهو ماء لكاب على طريقه عسي الغوير أبوسا أى لعلى الشربا تيممكم من قبل الغوير وهو بغير متعبة وواو راء مصغر والابؤس جمع بؤس وهو العذاب أو الشدة في الحرب **في** كذا قالوا والصواب انهم ما حذف أى الشعر والمثل **في** ما حذف فيه الخبر أى يكون أبوسا أو كون صائما لان في ذلك إبقاء لهم على الاستعمال الاصلى وقضية هذا أن يقدر المحذوف أن يكون وأن أكون بآثبات ان لان ذلك هو الاستعمال الاصلى لعسي واستعمال الفعل بعدها مجزأ من ان قليل فان قلت انما لم يقدرها فإرا من حذف الموصول وبقاء معمول الصلة قلت لا ضمير فهو كنه تقدير سيبويه من لدشولا بقوله من لدان كانت شولا **في** والثاني نادر جدا كقوله

عسى طي من طي بعده * ستطفئ غلات الكلى والجواغ * أى لعل البطن المغلوب من طي في القتال ينصر على البطن الآخر بعده الواقعة وهذه الحرب والغلات جمع غلة بضم الغين المجبة وهى حرارة العطش والكلى جمع كلية أو كوة والجواغ الاضلاع وقد تقدم الكلام عليهم وعسى فيهن أى هذه الاستعمالات الثلاثة الثالث والرابع والخامس وفعل ناقص بلا اشكال وبمعنى الاستعمال يقال عسانى وعسالك وعساه وهو قليل ثبت فى أكثر النسخ عسانى باثبات نون الوقاية وثبت فى بعضها بحذفها فالأولى خبر بيان الأقوال الثلاثة الآتية فيها ظاهر وأما القولان المصرحان بعليتهما فلا يستدعاهما كونهما فعلا دخول نون الوقاية وأما القول بحرفيتهما وهو مذهب سيبويه فيمكن جريانه فيهما من حيث أن الحرفية لا تنافي دخول النون وقد أجازها سيبويه مجرى لعل فينبغي جواز الأمرين دخول النون كالعنى وعدم دخولها كالعلى وأما نسخة عساي بدون نون خبر بيان القول بالحرفية فيها ظاهر وأما القول بالفعلية فيأتى على ما حكاه الرضى من أنه جاء عساي جملا على لعل قال والاكثر عسانى وهو فيه أى فى قولهم عسانى وعسالك وعساه ثلاثة مذاهب أحدها أنها أى أن عسى أجزيت مجرى لعل فى نصب الاسم ورفع الخبر كما أجزيت لعل مجراها فى اقتران خبرها بان نحو ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض فتمارضت الحكامتان فى أن أخذت كل واحدة منهما ما حكما من أحكام الأخرى قوله سيبويه وبمعنى المذهب الثانى أنه أى أن عسى وباقية على عملها عمل ٣٠٣ كان فى الناقصة فى رفع الاسم

ونصب الخبر برؤى ولكن استعير ضمير النصب مكان ضمير الرفع فغنى عساي عسيت بضم التاء ومعنى عسالك عسيت بفحوا ومعنى عساه عسى هو قوله الاخفش وورده امران أحدهما ان انابة ضمير عن ضمير انما ثبت فى الضمير المتفصل نحو ما أنا كانت ولا أنت كانا ولم يثبت ذلك فى الضمير المتصل فيكون

فى الاسناد لان فاعل يباس ضمير الغوير وقال أبو على جعل عسى بمعنى كان ونزله منزله وقال ابن جنى فى الرسائل قلت لآبى على أبو سافى قوله عسى الغوير أبو سافى قال نعم كانه قال عسى الغوير مهاجرا والغوير واد (قوله عسى طي الخ) قال الرضى السين فى ستطفي قائمة عند المتأخرين مقام ان يكون الالاستقبال والغلات بضم الميم جمع غلة وهو حرارة العطش والكلى جمع كلية أو كوة بضم الكاف والجواغ الاضلاع (قوله وعسى فيهن فعل ناقص) ضمير فيهن عائذ على الثالث والرابع والخامس باعتبار ان لكل واحد صورة من صور استعمال عسى (قوله والسادس ان يقال عسانى وعسالك وعساه وهو قليل) لان الاصل فى عسى ان يتصل به الضمير المرفوع (قوله يابن الزبير طالعصيكما) قاله رجل من حمير وبعده فطالعنا غنيتنا اليك * لنضربن سيفنا ففينا (قوله فالكاف بدل من التاء بدلا تصريفا) اعترض عليه بان هذا البدل ليس بد كورفى التصريف والجواب ان نسبته الى التصريف ليس لانه مذكور فيه بل لانه من شأنه ان يذكر فيه (قوله والثانى ان الخبر قد ظهر مرفوعا فى قوله فقلت عساها نار كاس الخ) يعنى ولو كانت

فى هذا القول خروج عما ثبت فى كلامهم فلا يصار اليه * وأما قوله * يابن الزبير طالعصيكما * فالكاف بدل من التاء بدلا تصريفا على معنى أنه أى بحرف عوضا عن حرف آخر * لا من باب انابة ضمير عن ضمير كاظن ابن مالك * أى ليست هذه ضمير نصب أنيبت عن ضمير رفع وانما ضمير الرفع الذى هو التاء أبدا كفاعلى حد الابدال المعروف عند أهل التصريف وحينئذ فلا دليل فى البيت للاخفش * والثانى ان الخبر قد ظهر مرفوعا فى قوله فقلت عساها نار كاس وعلاها * تشكى فأتى نحوها وأعودها * ووجه الرد ان ضمير النصب لو كان مستعار الضمير الرفع لم أن يكون الواقع بعد ذلك منصوبا لكونه الخبر فظهر رفعه يبطل القول بالاستعارة المذكورة وانما يتأتى ذلك على ما قاله سيبويه فيكون عساها نار كاس مثل لعلها جارية زيد قلت والبيت يحتمل وجهين أحدهما أن يكون نار كاس اسم عسى والضمير المنصوب خبرها ولا استعارة والثانى أن يكون ضمير النصب نائباً عن ضمير الرفع وهو مثل عسى زيد قائم على ما حكاه ثعلب كما سيجى قريباً وعلى كلا الوجهين لا يتم الرد * وبمعنى المذهب الثالث أنه باقية على أعمالها عمل كان * الناقصة * ولو كان قلب الكلام فجعل الخبر عنه الذى كان حقه الرفع * خبراً فنصب * أى بالبعكس * فجعل الخبر الذى كان حقه النصب مخبراً عنه فرفع * قوله المبرد والفارسي ورد باسـتـلزامه فى نحو قوله يا ابتاعك أوعسا كالاقتصار على فعل ومنصوب به * وانما يقع الاقتصار على الفعل ومرفوعه * ولهما أن يجيبا بان المنصوب هنا مرفوع فى المعنى اذ مدعاها ان الاعراب قلب والمعنى بحاله * على ان الفارسي قال فى التذكرة على ما نقله ابن قاسم ان هذا البيت على حد

في السبعين في السبعين هو الخبر وان صاعدا هو الخبر وان خالقه في انه معرفة وصاعدا
 نكرة قال ابن قاسم وهذا يخرج غريب الاستعمال في السبعين عسى زيد قائم حكاه ثعلب ويخرج هذا على انه ناقصة وان
 اسمها ضمير الشأن والجملة الاسمية الخبر تنبيهه اذا قيل زيد عسى ان يقوم احتمال هذا التركيب في نقصان عسى على تقدير
 تحملها الضمير اذ يكون ذلك الضمير المرفوع الذي تحمله اسمها وان يقوم خبرها فتكون ناقصة في تمامها على تقدير
 خلوها منه اذ تكون حينئذ مسندة الى أن والفعل فتكون تامة ويظهر أثر الاحتمالين في التأنيث والتثنية والجمع
 فتقول على تقدير الاضمار هند عست أن تفلح والزيدان عسيان يفلحوا والزيدون عسوا ان يقوموا والهندات عسبن ان
 يقمن وتقول على تقدير الخلو من الضمير عسى في الجميع وهو الافصح قال الله تعالى لا يسخر قوم من قوم عسى أن يكونوا خيرا
 منهم ولا نساء من نساء عسى ان يكن خيرا منهن فيؤاذاقت عسى ان يقوم زيدا تحتمل الوجهين أيضا وهما نقصان عسى
 وتامها فيكون الاضمار في يقوم لافي عسى فان قدرت يقوم محتملا للضمير لزم ان يكون زيدا اسم عسى وان يقوم
 خبرها فتكون ناقصة وان قدر ته خاليما من ضمير لزم ان يكون رافعا لزيد وان تكون عسى مسندة الى ان يقوم زيد فتكون
 تامة فان قلت قد حكموا في باب المبتدأ بجمع تقديم الخبر اذا كان جملة فعلية فعلها مسند الى ضمير مفعول عائد الى المبتدأ مثل
 زيد قام فكيف ساغ هنا جعل ان يقوم خبرا مقدم ما مع ان فاعله ضمير مفعول يعود الى اسم عسى وهو المبتدأ في الاصل قلت
 المسئلة مختلفة في اجازتها عند دخول الفعل الناسخ فمنهم من منع كما منع في باب المبتدأ فلا يجوز ان يكون
 زيدا اسم كان ويقوم خبرها تقدم على الاسم ومنهم من أجاز كابن عصفور ومن وافقه قال ابن عصفور وهو الصحيح واحتجوا
 بان المانع في باب المبتدأ كون ٣٠٤ الفعل المقدم عاملا لفظيا والابتداء عامل معنوي والعامل اللفظي أقوى

من المعنوي ولا شك ان
 النواسخ عوامل لفظية
 فاذا تقدم الفعل على
 الاسم بعد هذه الافعال
 لم يكن اعمالها فيه لازما
 لان العرب اذا قدمت
 عاملين لفظيين قبل
 المفعول فربما تعمل

باقية على عملها واستعير ضمير النصب مكان ضمير الرفع لم يرتفع الخبر بعد هاء عسى في البيت
 جارية مجرى عمل والضمير اسمها ونار كاس خبرها قال ذلك سيبويه وفي الشرح ويحتمل البيت
 وجهين آخرين أحدهما ان يكون نار كاس اسم عسى والضمير المنصوب خبرها فيكون مثل
 اني عسيت صاعدا والثاني ان يكون ضمير النصب نائب عن ضمير الرفع وهو مثل عسى زيد قائم
 على ما حكاه ثعلب اه فان قيل يلزم على الاول الاخبار بالمعرفة عن النكرة في جوابه ان كاسا
 هنا علم على امرأة فلا أخبر الا بمعرفة عن معرفة (قوله واذا قلت عسى ان يقوم زيدا تحتمل
 الوجهين) يعني نقصان عسى وتامها لكن يكون الاضمار في يقوم لافي عسى فان اعتبر

الاول وربما عمل الثاني كما هو مبين في باب التنازع قلت
 انما عمل بعضهم في باب المبتدأ بغير هذه العلة وهي خشية التباس المبتدأ بالفعل لكن اجازتهم التنازع في قوله تعالى
 وانه كان يقول سفيها مبنى على ما قاله ابن عصفور وهو ظاهر قول ابن مالك في التسهيل ولا يلزم تأخير الخبر ان كان جملة
 خيالا لقوم وفي الباب الخامس من هذا الكتاب في الترجمة التي نصها بيان مكان المقدران خبر كان مقدم مع كونه فعلا
 على الصحيح اذ لا تنبئ الجملة الاسمية بالفعلية وسياق الكلام على ذلك في محله ان شاء الله تعالى في اللهم الا ان تقدر
 العاملين تنازعنا زيدنا والرابط حينئذ عمل الفعل الاول في محل الفعل الثاني وما دخل عليه مثل وانه كان يقول سفيها
 فيحتمل الاضمار في عسى على اعمال الثاني فان قلت ما هذا الاستثناء ومن أي شيء هو قلت هو متصل والمستثنى منه
 عام محذوف والتقدير ولكن يكون الاضمار في يقوم لافي عسى كل وقت الا وقت ان تقدر العاملين تنازعنا فهو استثناء
 مفرغ في الايجاب المعنى نحو قرأت اليوم كذا ثم حذف الظرف بعد الواو وأنبأ المصدر عنه كافي أحييتك قدوم الحاج
 والهم معترض وانظر وقعها هنا فقد وقع في النهاية ان اللهم تستعمل على ثلاثة أنحاء أحدها ان يراد به النداء المحض
 كقولهم اللهم ارحمنا والثاني ان يذكره المحيى بتمكيننا للجواب في نفس السامع يقول لك القائل أقام زيد فتقول أنت اللهم
 لا والثالث ان تستعمل ليل على النكرة وقلة وقوع المذكور كقولك أنا لا أزورك اللهم اذ لم تدعني ألا يرى ان وقوع
 الزيارة مقرونة بعدم الدعاء قيل اه وظاهر ان المعنى الاول والثاني لا يتأتيان هنا وفي تأني الثالث في هذا المحل نظر
 فيؤاذاقت عسى ان يضرب زيد عمر فلا يجوز كون زيدا اسم عسى لثلا يلزم الفصل بين صلة ان وهي يضرب فيومعومها
 وهو عمر ابلا جنبي وهو زيد في ضرورة انه معمول لعسى لا يضرب وأجنبيته ظاهرة فيؤاذاقت هذا المثال قوله تعالى عسى

ان يبعث لك ربك مقاما محمودا فلا يجوز كون ربك اسم عسى للزوم المحذور المذكور وهو لزوم الفصل بالاجنبي بين
يبعث ومعموله الذي هو مقاما كما مر سواء **(عل)** بلام خفيفة اسم بمعنى فوق التزموا فيه أمرين
أحدهما استعماله مجرورا رابعا والثاني استعماله غير مضاف فلا يقال أخذته من على السطح كما يقال من علوه يضم العين
وكسر ها وهو من فوقه وقد وهم في هذا جماعة منهم الجوهري وابن مالك قال في الصحاح ويقال أبيت من عل الدار بكسر
اللام أى من عال ولما كان البيت الآتي قد يستدل به لعل لاء الجماعة من حيث انه اسم تعمل على مضاف للضمير أجاب عنه
المصنف بان قال وهو اما قوله يارب يومى لا أظله * ٣٠٥ ارمض من تحت واضحى من علوه ارمض فعل مضارع

من قولهم ارمض اليوم
بمرض بكسر العين في
الماضى وفتحها في المضارع
اى اشتد حره واضحى ايضا
مضارع أى أبرز للشمس
بفتح الحاء وماضيه ضحى
بكسر ها وضحى بفتحها
بفتح الحاء من علوه
بضم السين فكسر حرف
وليس ضمير أضيف اليه
عل بضم السين انه مبنى
على الضم ولا وجه لبنائه
لو كان مضافا وكان
الكسر حينئذ يجب لجره
عن قلت ويمكن ان يكون
للبناء وجه وهو اضافة مبنى
كامله في سواك وكما سأتى
في غير وهو متى أريد به
المعرفة كان مبنيا على الضم
تشبيها بالغايات كما في هذا
البيت اذا المراد فوقية نفسه
لا فوقية مطلقة حتى
يعرب وهو المعنى انه نصيبه
الرمضاء أى الارض التى
اشتد حرها من تحتها

يقوم محملا للضمير كانت عسى ناقصة وزيد اسمها وان يقوم خبرها وان اعتبر خاليا عن الضمير
كان زيد فاعل يقوم وعسى تامة مستندة الى ان يقوم زيد وفى الشرح فان قلت قد حكى وافي
باب المبتدأ نفع تقديم الخبر اذا كان جملة فعلية فعلاهما مستند الى ضمير مفرد عائد الى المبتدأ مثل
زيد قام فكيف ساغ هنا واسم عسى مبتدأ فى الاصل قلت المسئلة مختلفة في اجازتها عند دخول
الفعل الناسخ فنعم سيمى به منع كما منع فى باب المبتدأ ومنه من أجاز قال ابن عصفور وهو
الصحيح ووجه الفرق ان الابتداء عامل معنوى والناسخ عامل لفظى والعامل اللفظى أقوى
من العامل المعنوى فاذا تقدم الفعل على المبتدأ كان العامل للفعل لازما لكونه أقوى واذا
تقدم على الاسم بعد عسى لم يكن لازما و أقول لقائل ان يقول ليس ان يقوم فى عسى ان يقوم
زيد على تقدير نقصان عسى من تقديم الخبر الجملة على مبتدئه لان ان مع صلته مفرد (قوله
كما يقال من علوه) هو يسكون اللام وضم المهملة أو كسر ها قال فى الصحاح وعلو الدار
وعلوها تقيض سفلها وفى بعض نسخ المغنى ضبط علوه بضم العين واللام وتشديد الواو وفيه
نظر لان ذلك مصدر وعلا فى المكان أو فى الشرف أو فى الارض بمعنى تكبر وليس معنى المصدر
براد هنا (قوله يارب يومى لا أظله الخ) أصل أظله أظال فيه فحذف الجار توسعا وأوصل
الضمير بالفعل و ارمض بفتح الاول والثالث أى اشتد حرا مضارع مرض بمرض كعلم بعلم
واضحى بفتح الاول والحاء المهملة مضارع ضحى بكسر ها أى أبرز للشمس (قوله لا وجه لبنائه
لو كان مضافا) يعنى لا وجه لبنائه على الضم لان علة البناء فيه على الضم شبهه
بالغاية وهو منتفح حالة الاضافة وفى الشرح بدل له وجه وهو اضافة لبنى كما مر فى سواك
وسأتى فى غير وأقول الاضافة الى المبنى علة لاطلاق البناء لا لبناء على الضم والواقع فى كل
مبنى لاضافته الى مبنى انما هو البناء على الفتح (قوله والمعنى انه نصيبه الرمضاء من تحتها
وسر الشمس من فوقه) هذا بيان لحاصل المعنى فان اشتد الحر من أسفل مسبب عن اصابة
الرمضاء والبروز للشمس مسبب لحر الشمس من فوقه (قوله أقب من تحت عريض من عل)
فى القاموس القريب رقة الخصر وضوء البطن (قوله بكلمود صخر حطه السيل من عل)
هذا عجريت صدره * مكرم مفر مقبل مدبر معا * والمكر بكسر الميم وفتح الكاف من
كريكر والمفر بكسر الميم وفتح الفاء من فريفر والجلمود بضم الجيم الحجر العظيم الصلب والخط

٣٩ فى ل ويصيبه بحر الشمس من فوقه ومثله قول الاخر يصف فرسا أقب من تحت عريض من عل
الاقب من القبيب وهو دقة الخصر وضوء البطن كذا فى القاموس وهو متى أريد به النكرة كان معربا فاقدم موجب
البناء كقوله مكرم مفر مقبل مدبر معا * بكلمود صخر حطه السيل من عل اذا المراد تشبيه الفرس فى سرعته
بجلمود انخط من مكان ماء عال لا من علو مخه وصر * والمكرم فعل بكسر الميم وفتح العين من كريكر اذا عطف والمفر كذلك
من الفرار والجلمود بضم الجيم الحجر العظيم الصلب والصخر الحجرة واحدها صخرة والخط القاء الشئ من علو الى سفل
يقول هذا الفرس يكر اذا أريد منه الكرويفر اذا أريد منه الفرار ومقبل اذا أريد منه اقباله ومدبر اذا أريد منه ادباره
هذه الصفات فيه معا أى جميعا يعنى انها مجمعة فى قوته لافى فعله فى حالة واحدة لما بينها من التضاد

﴿عند﴾ باسم المحذور في أي مكان المحذور في الحسي في أي المدرك بالحس في نحو فلما رأته مستقرا عنده في إذا استقر
 العرش عند سليمان عليه الصلاة والسلام مدرك له بحاسة البصر في والحضور المعنوي نحو قال الذي عنده علم من الكتاب في
 في حضور العلم من الكتاب عند ذلك القائل ليس أمر احسب ايدرك بالحاسة وانما هو أمر معنوي يدرك بالعقل في وللحضور
 كذلك في أي مكان القرب مما نل المحذور في انقسامه الى حسي ومعنوي في نحو عند سيرة المنتهى عند هاجنة المأوى في
 وكلاهما مثال للقرب الحسي اذ قرب المتزلة الاخرى من سيرة المنتهى وقرب الجنة من السيرة كلاهما من الامور التي تدرك
 بالحس في ونحو وانهم عندنا من المصطفين الاخيار في وهذا مثال للقرب المعنوي والمراد به علو القدر لا سخالة القرب الحسي
 بالنسبة الى الله عز وجل لانه سبحانه وتعالى منزوع عن الكون في مكان في وكسرفاتها في وهي العين في أكثر من ضمها وقضائها وهذا
 يقتضي ان كلام من الضم والفتح كثير وفي التسهيل وربما ففتح عينها أو ضمت فاشعر بالقلة وحكي يعقوب ابن السكيت في
 اصلاح المنطق تثليث عينها ولا أذكر الا ان هل تعرض الى قلة بعض الثلاثة أولا في ولا تقع الاظرفا في نحو جلست عندك
 في أو مجرورة بمن في نحو جئت من عند زيد في وقول العامة ذهبت الى عنده لحن في لاسية معالهم اياها مجرورة بغير من ذكر
 ذلك الحريري في في درة الغواص وغيره في وقول بعض المولدين في بفتح اللام ٣٠٧ المشددة أي الشعراء الحادئين بعد

العرب في كل عندك عندى
 لا يساوى نصف عندى قال
 الحريري في هو لحن في
 لجره بغير من في وليس
 كذلك بل كل كلمة ذكرت
 مرادها اللفظها في سواء
 كانت في الاصل اسما
 أو فعلا أو حرفا في فساغ ان
 تنصرف تنصرف الاسماء في
 وان كان اللفظ الذي أريد
 بها لا يتصرف ومن هنا
 خرج الجواب عن قول هذا
 الشاعر المولد كل عند حيث
 حرفها بغيرها بغير من مع ان
 مسماها غير منصرف
 ولا يجزى الابن في وان

﴿عند﴾

﴿قوله قال الحريري لحن﴾ جملة قال الحريري لحن خبر مبتدؤه وقول بعض المولدين ولحن خبر
 مبتدأ المحذوف عائد على المبتدأ المذكور والجملة منه ومن مبتدئه مقول قال الحريري هو
 أبو القاسم بن علي بن محمد بن عثمان البصري صاحب المقامات كان أحد أئمة عصره ولد سنة
 ست وأربعين وأربعمائة وتوفي سنة ست وستة عشر وقيل إحدى عشرة وخمسمائة بالبصرة
 والحريري نسبة الى الحرير لعملة أوليائه ﴿قوله بل كل كلمة ذكرت مرادها اللفظها﴾ يعني انه
 يسوغ في كل كلمة أريد بها نفسها ان تقع فاعلا ومبتدأ الى غير ذلك من تصرفات الاسماء التي
 أريد بها مدلول مغاير للفظها وان تعرب كقوله * ليت وهل ينفع شيأ ليت * وان تحكى
 على أصلها وهو الاكثر وفي كلام العضد ما يقتضي ان دلالة الكلمة على نفسها وضعية قال
 التفتازاني ولا يخفاء ان هذا ليس بوضع قصدي لكن هل يلزم منه وضع حيث وقع الاتفاق
 والاصطلاح على انه يطلق اللفظ ويراد نفسه والظاهر لزوم لاننا اذا قلنا ضرب فعل ماض
 ومن حرف جر فالدال اسم والمدلول فعل أو حرف ودلالته عليه ليست الا بذلك الاتفاق
 والاصطلاح والتحقق انه وضع على لكن مثل هذا الوضع لا يوجب الاشتراك والا كان
 جميع الالفاظ مشتركة ولا قائل به فكان المعبر في الاشتراك الوضع قصدا والمدلول مغاير
 للفظ ﴿قوله قولنا اسم المحذور موافق لعبارة ابن مالك﴾ في التمرح غاية ما فعله ابن مالك انه

تعرب في فتقول ضرب فعل ماض وايت حرف ينصب ويرفع لكن ان أوامته بالمد كمر كاللفظ فهو منصرف مطلقا أي سواء
 كان ثلاثيا ساكن الوسط أولا وان أوامته بالكلمة فان كان ثلاثيا متحرك الوسط فهو غير منصرف قطعاً وعلى الجملة فيعتبر
 عند الاعراب أحكام منع الصرف فتصرف عند فقدان ما يقتضي المنع ويمنع عند وجود ما يقتضي له في ويحكي أصلها في
 على ما هو عليه فتقول مثلاً ضرب فعل ماض بفتح الباء قال الرضي والاكثر الحكاية قلت يرد على المصنف الكلمة الثنائية
 اذا جعلت علماً للفظ وقصد الاعراب وذلك انه يجب تضعيف ثنائها اذا كان حرفاً صحيحاً نحو من وكما يخالف ما اذا جعلت علماً
 لغير اللفظ فان ثنائها لا يضعف بل يقال جاءني كم ورأيت مناباً لتخفيف فيها ما جعلوه من باب ما حذف لانه نسيان وهو حرف
 علة كيد ودم فلم تصدق حينئذ تلك الحكاية لخروج ما ذكرناه عنها باعتبار مخالفتها لغيره من الاسماء في التصرف في تنبيه ان
 الاول قولنا اسم المحذور موافق لعبارة ابن مالك في في التسهيل وليس بصواب في والصواب اسم المكان الحضور فانها
 ظرف لامصدر في وغاية ما فعله ابن مالك رحمه الله حذف المضاف لقريته وهو جائز بالاجماع والكتاب والنسبة وكلام العرب
 مما يشهد لذلك فاي خطأ ارتكبه حتى يقال الصواب خلافه فان قلت ما القرينة قلت كونه عده هذه الكلمة من
 الظروف المكانية وجعلها منها وانما تكون منها اذا كان مدلولها مكاناً لا مصدراً في وتواتر في عند في ايضا زمانه في أي

لزمان الحضور ونحو قول عليه الصلاة والسلام في الصبر عند الصدمة الأولى أي عند زمان الصدمة وليس المراد مكانها ونحو قولك في جنتك عند طلوع الشمس واردة الزمان هنا أو وضع من الشمس التنبيه في الثاني تعاقب عند كلتان في أحدهما في لذي مطلق أي سواء كان المحل محل ابتداء غاية أو لم يكن ونحو وأندره يوم الأرفة إذا القلوب في لذي الخارج كظمين أي مضمين بمخارجهم من كظم القرية شد رأسها وهو حال من ضمير القلوب وانما جاع الكاظم جمع سلامة لأن أوصفت بالكظم الذي هو من أفعال العقلاء وهو محمول على أصحابها ونحو والقياسية بها في لذي الباب ونحو وما كنت لديهم إذ يلقون أقلامهم أيهم يكفل مريم وما كنت لديهم إذ يختصمون وفي الثانية ولدن في تعاقب عند إذا كان المحل محل ابتداء غاية ونحو خرجت من عنده ومن لدن وفي لدن هذه لغات بفتح اللام وضم الدال ولدن بفتحهم ما ولدن بضمهم ما ولدن بفتح اللام وكسر الدال والنون فين مفتوحة ولدن بفتح اللام وسكون الدال وكسر النون ولدن بفتح اللام وتثنية الدال مع حذف النون فهذه ثمان لغات قال ابن الحاجب والوجه في بناء ولدن وأخواته أن منها ما وضعه وضع الحروف فحمل البقية عليه ولولا ذلك لم يكن لبنائها وجه لأنهم مثل عند وهو معرب بالاتفاق وقال الرضي الوجه في بناء ولدن أن يقال أنه زاد على سائر الظروف غير المتصرف في عدم التصرف بكونه لازما للمعنى الابتداء فتوغل في مشابهة الحروف وأما لذي ذات الالف فلا دليل على بنائها فينبغي أن تكون معربة كعند وقد مر في حتى عدا ابن الحاجب للذي من الأسماء غير المتكينة فتأمل له فيوقد اجتمعت في أي كلمة عند وكامة لدن ذات النون في قوله تعالى آتيناها رجعة من عندنا وعلمناه من لدنا علما ولو جيء بعند فيها أو ولدن فيهما أيضا فيصح فيهما معنى ولكن ترك في الجي فيهم في دفع التكرار وانما أحسن تكرار لذي في وما كنت لديهم في ٣٠٨ إذ يلقون أقلامهم أيهم يكفل مريم وما كنت لديهم إذ يختصمون فيلتباعد

حذف المضاف لقريئة فان قلت ما القريئة قلت كونه عند هذه الكلمة في الظروف المكانية وجعلها منه ثم موافقة ابن مالك في الخطأ لا يكون عذرا له في ارتكابه (قوله ويفترق من وجه ثان وهو أن ولدن لا تكون الا فضلة بخلافها) الوجه الاول هو ما أشار إليه آغا من أن عند لمكان الحضور ولذي تعاقبها مطلقا ولدن تعاقبها إذا كان المحل محل ابتداء غاية وفي الشرح فان قلت يجوز أن يقال علم من لدن زيد ببناء علم للمفعول ونياية الظرف عن الفاعل قلت انما يجوز نياية الظرف غير المتصرف لا خفش والجهور على خلافه وعليه فلا نقض (قوله وهي مبنية في لغة الاكثرين) فيدبه لان قياسا يعربونها وبلغتهم جاءت قراءة من لدن بضم الدال وكسر

ما بين ما ولا تصح ولدن هنا أي في آية آل عمران وما كنت لديهم في لانه ليس محل ابتداء ولدن ذات النون لا تدخل الا في محل ابتداء الغاية كما عرفت ويفترق أي عند ولذي ولدن

النون

من وجه ثان في غير الاول الذي مضى وهو أن ولدن ذات النون

في لانه لا تكون الا فضلة في فلا تقع الا في محل نصب على المفعولية فان قلت يجوز أن يقال علم من لدن زيد ببناء علم للمفعول ونياية الظرف عن الفاعل فيكون في محل رفع فانتقض ما ذكره قلت انما يجوز نياية الظرف غير المتصرف لا خفش والجهور على خلافه وعليه فلا نقض في بخلافهما أي بخلاف عند ولذي فانها ما قد يقعان فضلة نحو جاست عندك ولديك وقد يقعان عمدة في بدليل في قوله تعالى في ولدنا كتاب ينطق بالحق في وقوله تعالى في وعندنا كتاب فينطق في الظرف وقع فيهما خبرا للبتداء فهو عمدة فان قلت انما خبر البتداء في الحقيقة متعلق بالظرف وهو كان أو كائن وعند ذلك يكون الظرف فضلة قلت لما حذف الخبر وجوب اقام الظرف مقامه أعطى حكمه في يفرق أيضا من وجه ثالث وهو أن جرها في أي جردن ذات النون في عن أكثر من نصها في وسياق الاستشهاد على وقوعها منصوبة في حتى انما تجب في التنزيل منصوبة في البتة وانما جاءت فيه مجرورة بمن وانظر موقع هذه الغاية هنا في جردن كثير وجردى ممتنع في يفرق أيضا من وجه رابع وهو أن ما في أي عند ولذي ذات الالف في معربان في وقد نبتناك على ما في كلام ابن الحاجب مما يقتضي بناء لذي حيث صرح بانها اسم غير متمكن في وهي في أي لدن في مبنية في لغة الاكثرين في واعراب اللغة قيسية وعليها جاءت قراءة من قرأ لينذر بأسا شديدا من لدن بسكون الدال وكسر النون غير أنه اسم سكون الدال ضمة تنبها على أن أصلها الضم ونقل بعضهم عن الفارسي أن الكسرة في قراءة أبي بكر هذه ليست اعرابا بل هي لالتقاء الساكنين وذلك أنه أسكن الدال تخفيفا كسكن ضاد عضد والنون ساكنة فالتقياف كسر في يفرق أيضا من وجه خامس وهو أن ما في أي لدن ذات النون

فقد انضاف للجملة كقوله * صريع غوان راقهن ورقنه * ولدن شب حتى شاب سواد الذوائب * بخلاف عند ولدي ذات
 الالف فارسي آمنه - ما لا يضاف الى الجملة والصريع المصروع أي المطروح على الارض غلبة وغوان جمع غانية وهي
 الجارية التي غنيت بزوجه أو بحسنها أو جمالها وراقهن ورقنه أي أعجبهن وأعجبته والذوائب جمع ذؤابة من الشعر مزة
 بعد الدال المحبة في المفرد وكان حقها ان تثبت في الجمع لكنهم استغفلوا وقوع الالف بين هـ مـ زتين فابعدوا الاولى واوا
 * * * يفتقرن أيضا من وجه * * * سادس وهو انها * * * أي ان لدن ذات النون * * * قد لا تضاف وذلك أنهم قد حكموا في غدوة الواقعة
 بعدها الجر بالاضافة * * * وهو ظاهر لا اشكال فيه * * * والنصب على التمييز * * * وظاهره أنه تمييز عن لدن نفسه او كأن وجهه
 ان مدلوله مبدأ وقت مهم ففسر ذلك المهم بغدوة وفي شرح الكافية للرضي غير هذا وذلك أنه قال دال لدن قبل نون
 ساكنة بفتح وبضم وبكسر كما هو معروف في لغاتهم قد تحذف نونه فشابهت حركات الدال الاعراب من جهة تبدلها وشابهت
 النون التنوين من جهة جواز الحذف فصارت لدن غدوة في اللفظ كرافود دخلا فنصب غدوة تشبيها بالتمييز أو تشبيها
 بالمفعول في نحو ضارب زيد او غدوة بعد لدن لا تكون الامنونة وان كانت معرفة أيضا ما تشبيها بالتمييز فانه لا يكون الانكزة
 واما لا نالو حذف التنوين لم يدر أمنصوبة هي أم مجرورة * * * والرفع باضمار ٣٠٩ كان تامه * * * تقول أنا يابك
 من لدن غدوة أي من لدن

كانت غدوة * * * ثم ان عند
 أمكن من لدى * * * أي لها
 ممكنة في التصرف أكثر
 من لدى فتستعمل في كل
 موضع تقع فيه لدى ولا
 تستعمل لدى في كل
 موضع تقع فيه عند وذلك
 * * * من وجهين أحدهما
 انهما تكونان ظرفا لا عيانا * * *
 نحو زيد عندي * * * والمعاني
 تقول هذا القول عندي
 صواب وعند فلان علم
 ويمتنع ذلك في لدى * * *
 فلا تكونان ظرفا لا عيانا
 نحو زيد لدى * * * وذكره
 ابن الشجري في أماليه

النون قال ابن الحاجب بنيت لدن لان من أخواتها ما هو على حرفين وهو وضع الحروف فبنى
 للشبه الوضعي وحات لدن عليه (قوله لدن شب حتى شاب سواد الذوائب) هذا مجزئ بيت صدره
 * صريع غوان راقهن ورقنه * والصريع المصروع أي المطروح على الارض والغواني جمع
 غانية وهي التي غنيت بجمالها وحسنها عن التزين وراثة الشيء أعجبه والذوائب جمع ذؤابة
 بذال مجبهة وهزة فلبوها في الجمع واوا كراهة ووقع ألف الجمع بين هـ زتين (قوله والنصب على
 التمييز) في الشرح ظاهره أنه تمييز عن لدن نفسه او كأن وجهه ان مدلوله مبدأ وقت مهم ففسر
 ذلك الوقت المهم بغدوة وفي شرح الرضي دال لدن قبل نون ساكنة بفتح وبضم وبكسر ثم قد
 تحذف نونه فشابهت حركات الدال حركات الاعراب من جهة تبدلها وشابهت النون التنوين
 من جهة جواز الحذف فصارت لدن غدوة في اللفظ كرافود دخلا فنصب غدوة تشبيها بالتمييز
 أو تشبيها بالمفعول في نحو ضارب زيد او غدوة بعد لدن لا تكون الامنونة وان كانت معرفة أما
 تشبيها بالتمييز واما لا نالو حذف التنوين لم يدر أمنصوبة هي أم مجرورة (قوله ومبرمان) هو
 بفتح الميم واسكان الموحدة وفتح الراء لقب واسمه أبو بكر والله تعالى اعلم

﴿ حرف الغين المجبة * غير ﴾

(قوله ان فهم معناه) أي معنى المضاف اليه وفي بعض النسخ معناها أي معنى الاضافة (قوله
 وقولهم لا غير لحن) في الشرح لا نسلم ذلك فقد حكى ابن الحاجب لا غير وتابعه على ذلك

ومبرمان * * * بفتح الراء والميم واسكان الموحدة لقب واسمه أبو بكر * * * في حواشيه والثاني انك تقول عندى مال
 وان كان غائبا ولا تقول لدى مال الا ان كان حاضرا قاله الحريري * * * صاحب المقامات * * * وأوه لال العسكري * * * بفتح
 المهملة * * * وابن الشجري وزعم * * * أبو العلاء * * * المعري أنه لا فرق بين لدى وعند وقول غيره أولى وقد أغنانى هذا البحث
 المذكور في هذا المحل المتعلق بلدى * * * عن فصل آخر * * * أعقده * * * ولدن ولدى في باب اللام * * * والله الموفق للصواب

﴿ حرف الغين المجبة * غير ﴾

نحو غير لا يجرد * * * ويجوز ان يقطع عن اللفظ ان فهم معناه * * * أي معنى المضاف اليه * * * وقد قدمت عليها * * * أي على كلمة غير * * * كلمة
 ايس وقولهم لا غير لحن * * * ونحن لا نسلم ذلك فقد حكى ابن الحاجب لا غير وتابعه على ذلك شارح حواكمه ومنه جمعاة
 من المحققين كالرضي وغيره وفي المفصل أيضا حكاية لا غير وليس غير قال الاندلسي وأما لا غير فان أبا العباس كان يقول
 انه مبنى على الضم مثل قبل وبعد وأما ليس غير فكذلك الا ان غير في موضع المنصوب على خبر ليس واسم ليس مضمهر
 لا يظهروا لانها لا تستثنى وأنشد ابن مالك في باب القسم من شرح التسهيل جوابا به تنجوا عند فوربنا * * * لعن عمل
 أسلف لا غير ثملى والظاهر انه شاهد غريب وقد اشتمل على ما منه المصنف كآراءه والعجب أنه رجحه الله بيوح هنانان

هذا التركيب لمن ثم يستعمله في كثير من كلامه في هذا الكتاب كما استقف عليه وكان مستند المصنف فيما ادعاه ههنا من التلحين قول السيرافي فيما حكاه عنه صاحب القاموس الحذف انما يستعمل اذا كانت غير بعد ليس وان كان مكانها غيرهما من ألفاظ الجحد لم يجز الحذف ولا يتجاوز بذلك مورد السماع اهـ وقد عرفت أنه سمع فيعمل به من غير توقف ^{ويقال قبضت عشرة ليس غيرها} برفع غير على حذف الخبر أي مقبوضا ونصبها على اضممار الاسم أي ليس المقبوض غيرها وليس غير بالفتح أي من غير تنوين على اضممار الاسم وحذف المضاف لفظا ونية ثبوته كقراءة بعضهم لله الامر من قبل ومن بعد بال كسر من غير تنوين أي من قبل الغلب ومن بعده ^{وسمى} أي من كلامه ان غير يجوز ان تضاف لمبنى فتبنى ففتح الفتح في قولك قبضت عشرة ليس غيرها لا يتبع خبر الجواز ان يكون هذا هو الاسم والفتحة فتحة بناء ولذلك اذا قطعت عن الاضافة لفظا وبقيت فضتها لا يزال الاحتمال باقيا كما اذا ذكر المضاف اليه ^{وليس غير بالضم من غير تنوين} ^{هذا قد اختلف فيه} ^{وقال المبرد والمتأخرون انها ضمة بناء} أي ان الضمة التي على راء غير ضمة بناء ^{ولا اعراب وان غير اشبهت بالغايات كقبل وبعده} لشدة الابهام الذي فيها كافي الغايات لكونها جهات غير محصورة ^{في فعل} هذا يحتمل ان يكون ^{غير} ^{اسم} أي ليس غيرها مقبوضا ^{وأن يكون خبر} أي ليس المقبوض شيئا غيرها ^{وقال الاخفش} ^{ضمة غير} ^{ضمة اعراب لا بناء} ^{قانه} لا موجب للبناء ^{لانه ليس} ٣١٠ باسم زمان كقبل وبعده ولا مكان كفوق وتحت وانما هو بمنزلة كل وبعض

فلا يبنى عند حذف المضاف اليه ^{ويقال} اذا بنينا ^{على} هذا فهو الاسم وحذف الخبر ^{أي} ليس غيرها مقبوضا لكن حذف المضاف لفظا ونوى ثبوته فذلك لم تنوين غير ^{وقال ابن خروف} ^{يحتمل} في قولك ليس غير بالضم ^{الوجهين} البناء كما قال المبرد والمتأخرون والاعراب كما قال الاخفش فذلك من القولين وجه

شارح كلامه ومنهم المحققون وحكي الرخصي في المفصل لا غير وليس غير قال الانداسي واما لا غير فان ابا العباس كان يقول انه مبني على الضم مثل قبل وبعده واما ليس غير فكذلك الا ان غير في موضع نصب على خبر ليس واسم ليس مضمرا لا يظهر لانها هنا لا تستثنى وان شئت ابن مالك في باب القسم في شرح التسهيل

جوابه تنجوا عتد فورينا * لعن عمل أسلفت لا غير تسئل

والجواب انه رحمه الله يروح ههنا بان هذا التركيب لمن ثم يستعمله في كثير من كلامه وكان مستنده في التلحين قول السيرافي فيما حكاه عنه صاحب القاموس الحذف انما يستعمل اذا كانت غير بعد ليس ولو كان مكانها غيرهما من ألفاظ الجحد لم يجز الحذف ولا يتجاوز لذلك مورد السماع اهـ ^(قوله وحذف المضاف لفظا ونية ثبوته) هكذا وقع في أكثر ما رأينا من النسخ والصواب ان يقال وحذف المضاف اليه كما وقع في بعضا وحذف ونية مجروران بالعطف على اضممار الاسم ^(قوله وقال ابن خروف يحتمل الوجهين) يعني الاعراب والبناء وابن خروف هو أبو الحسن علي بن محمد بن علي الحضرمي الانداسي الاسيبي في شرح كتاب سيبويه والجل للزجاجي توفي سنة عشر وستمائة وقيل سنة تسع وستمائة والحضرمي نسبة الى

حضر موت

يمكن اعتباره وليس غير بالفتح والتنوين وليس

غير بالضم والتنوين ^{ويقال} اذ بنينا ^{عليه} ما فالحركة اعرابية ^{ولا يجوز ان تكون بنائية} لان التنوين اما للتمكين فلا يلحق الا المعربات واما للتعويض ^{عن} المضاف اليه المحذوف ^{فكان} المضاف اليه مذكورا ^{ومع ذكره يتعين} الاعراب فان قلت قد مر لك الاعتراض عليه بان غيرا قد تضاف لمبنى فتبنى والمضاف اليه المحذوف هنا ضمير العشرة أي ليس غيرها فاذا كان التصريح بالمضاف اليه الذي هو مبني لا يوجب الاعراب فكذلك يكون الامر مع حذفه والاتيان بتنوين التعويض فهو لا أجريت ذلك الاعتراض هنا فانه ممكن قلت ليس كذلك أما أولا فلا نه لا يلزم من تأثير الاضافة الى المبني المذكور للبناء تأثيره له عند كونه محذوفا وأما ثانيا فلا نه قد علم بالاستقراء ان تنوين التعويض عن المفرد لا يكون الا في معرب ^{ولا تعرف غير} بالاضافة ^{المعنوية} ^{لشدة} ^{ابهامها} ^{فجور} ^{أيت} ^{رجلا} ^{غيرك} ^{وذلك} ^{لان} ^{معايرة} ^{المخاطب} ليست صفة تختص ذاتا دون أخرى اذ كل ما في الوجود ليس الا ذاتا موصوفة بهذه الصفة ^{وتستعمل غير} ^{المضافة} بالرفع صفة لغير المرفوعة على النيابة عن الفاعل ^{لفظا} ^{على} ^{وجهين} ^{أحدهما} ^{وهو} ^{الاصل} ^{أن} ^{تكون} ^{صفة} ^{للسكرة} ^{نحو} قوله تعالى ربنا أخرجننا ^{نعم} ^{عمل} ^{صالحا} ^{غير} ^{الذي} ^{كنا} ^{نعلم} ^{أول} ^{عرفة} ^{قريبة} ^{منها} ^{أي} ^{من} ^{النكرة} ^{نحو} ^{صراط} ^{الذين} ^{أنهم} ^{علمهم} ^{الآية} ^{يريد} ^{بقيتها} ^{وهو} ^{غير} ^{المغضوب} ^{عليه} ^{سم} ^{ولا} ^{الضالين} ^{وانما} ^{جاز} ^{وقوع} ^{غير} ^{الذي} ^{هو} ^{نكرة} ^{صفة} ^{للموصول}

الذي هو معرفة **لان** المعرفة الجنسية قريب من النكرة **لان** المعرفة باللام قد تقصده الحقيقة من حيث الوجود في ضمن الافراد وتدل القرينة على ان المراد به البعض فيصير في المعنى كالنكرة وكذلك الاسم الموصول فيجوز حينئذ ان يعامل معاملة النكرة فيوصف بالنكرة **لان** غير اذا وقعت بين ضدين **لان** كافي هذه الآية اذا المنعم عليهم ضد المغضوب عليهم والضالين **لان** ضعف ايمهما **لان** قربت من المعرفة فجاز ان يوصفها باليس متمكنا في التعريف **لان** حتى زعم ابن السراج انهم حينئذ تتعرف ويرده الآية الاولى **لان** نعم مل صالحا غير الذي كنا نعمل وانما يتم الرد عليه اذا اعترف بان غير الذي صفة لقوله صالحا والافن الجائر ان يقول هو يدل فلا يتم الرد والذي يظهر من كلام صاحب الكشف انه مال الى قول ابن السراج في المسئلة وذلك انه قال فان قلت كيف صح ان يقع غير صفة للمعرفة وهو لا يتعرف وان اضيف الى المعارف قلت الذين انعمت عليهم لا توقيت فيه فهو كقوله **لان** ولقد أمر على الائم بسبني **لان** المغضوب عليهم والضالين خلاف المنعم عليهم فليس في غير اذن الابهام الذي يأبى عليه ان تتعرف اه وحاصل جوابه اننا لانسلم ان غير المغضوب عليه تقدير الوصفية صفة للمعرفة بل هو صفة لما هو في المعنى كالنكرة لان الذين انعمت عليهم لا توقيت فيه ولو سلم ان الموصوف معرفة فلا نسلم ان غير ايمها نكرة بناء على اشتها المنعم عليه بمغايرة المغضوب عليه كما في قولنا عليك بالحركة غير السكون لان ما يمنع تعرفه بالاضافة وهو التوغل في الابهام وهذا غير ما قرره المصنف فتأمل **لان** والثاني ٣١١ ان يكون استثناء **لان** ولكن

لا بطريق الاصلة بل
بطريق الحمل على الاوتقرير
ذلك كما ذكره الرضى ان
أصل غير الصفة المفيدة
لمغايرة مجرورها موصوفا
اما بالذات نحو مررت برجل
غير زيد واما بالصفات نحو
قولك لشخص دخلت بوجه
غير الذي خرجت به وقد علم
ان ما بعد الاداة الاستثنائية
مغاير لما قبلها نفيًا وإثباتًا
فلما اجتمع ما بعد غير وما
بعد اداة الاستثناء في معنى

حضر موت (قوله لان المعرفة الجنسية قريب من النكرة) يعني سواء كان اسما موصولا
أو معرفا باللام أو بالاضافة وذلك لان المعرفة الجنسية في المعنى كالنكرة وان كان في اللفظ
كالصفة قال السفاقي وردبانه على خلاف أصلهم ان المعرفة لا تمتع الا بالمعرفة والمراعى
في ذلك اللفظ لا المعنى (قوله ولان غير اذا وقعت بين ضدين ضعفا ايمهما) لان المراد بها
حينئذ غير معين ولهذا قال ابن السراج ان غير ان تتعرف اذا كان المغاير واحدا نحو الحركة غير
السكون (قوله ويرده الآية الاولى) في الشرح اغتارده لو اعترف ان غير في الآية الاولى
صفة والافن الجائر ان يقول انه يدل (قوله والثاني ان يكون استثناء) قد أسلفنا في حرف
الا الكلام على كون غير الاستثناء فليراجع (قوله فيعرب باعراب الاسم التالي الا في ذلك
الكلام) وذلك لان الاسم الذي بعدهما كان مشغولا بالجر لاضافتها اليه جعل الاعراب
الذي كان يستحقه للاستثناء عليها (قوله يقرأ برفع غير) هي قراءة ابن كثير وأبي عمرو وحزرة
وعاصم (قوله اما على انه صفة للقاعدون) هذا توجيه اكثرين وهو قول سيبويه كما انه عنده
صفة في غير المغضوب عليهم (قوله ويؤيده قراءة النصب) هي قراءة نافع وابن عامر

المغايرة لما قبلها حملت أم أدوات الاستثناء وهي الا في بعض المواضع على غير في الصفة كما مر في محله وحملت غير على الا في
بعض المواضع ومعنى الحمل انه صار ما بعد الامة مغاير لما قبلها ذاتا أو صفة كما بعد غير ولا تعتبر مغايرته له نفيًا وإثباتًا كما كان
في أصاها وصار ما بعد غير مغاير لما قبلها اثباتا ونفيًا كما بعد الا ولا تعتبر مغايرته له ذاتا أو صفة كما كانت في الاصل الا أن
حمل الاعلى غير أكثر من العكس لان غير اسم والتصرف في الاسماء أكثر منه في الحروف فتقع غير في جميع مواضع الا
لان فتعرب باعراب الاسم التالي لا في ذلك الكلام **لان** وذلك لان أصل غير من حيث كونه اسما جواز تحمل الاعراب
وما بعده الذي صار مستثنى بتطاول غير على الامشغول بالجر لا كونه مضافا اليه في الاصل جعل اعرابه الذي كان يستحقه
لولا المانع المذكور وهو اشتغاله بالجر على نفس غير بطريق العاربية لا بطريق الاصلة **لان** فتقول جاءني القوم غير زيد
بالنصب **لان** غير كما تقول جاءني القوم الا زيد بالنصب **لان** استثناء في كلام موجب بعد عامه **لان** وما جاءني أحد غير زيد
بالنصب **لان** على الاستثناء مر جوحا لان الكلام التام غير موجب **لان** والرفع **لان** على البدل راجحا كما علم في موضعه **لان** وقد قال
الله تعالى لا يستوي القاعدون من المؤمنين غير أولي الضرر يقرأ برفع غير اما على انه صفة للقاعدون لانهم جنس **لان**
ولم يقصد بذلك قوم باعياهم فصار كالنكرة فوصف بغير الذي هو نكرة **لان** وما على انه استثناء وأبدل على حد ما فعلوه
الا قليل منهم **لان** وهذه القراءة من عداناه وابن عامر والكسائي **لان** ويؤيده **لان** أي القول بان الرفع على البدل أمران
أحدهما **لان** قراءة النصب **لان** التي قرأها أولئك المستثنون نافع وابن عامر والكسائي فان النصب فيها على الاستثناء فيوافق

في المعنى الرفع على البدل ولغات ان يقول انما يكون النصب مؤيد للبدل ان لو تعين كونه على الاستثناء وهو ممنوع لجواز كونه على الحال فيؤيد حينئذ جعل الرفع على الوصف اذ الحال في المعنى صفة لذى الحال وهو الامر الثاني وان حسن الوصف في غير المغضوب انما كان لا جتماع امرين الجنسية والوقوع بين الضدين والثاني مفقود ههنا. والثاني صريح في ان العلة مجموع الامرين فيكون كل واحد منهما جزءا من مائة قدم له من قوله لان المعروف الجنسي قريب من النكرة ولان غير اذا وقعت بين ضدين وصف ابهاما ظاهري في ان كلام من الامرين علة مستقلة في الكلام تعارض وجوابه ان ما تقدم تعليل لجواز الوصف وما ذكره ههنا تعليل جنسيته فالعمل متغير فلا تعارض. ولهذا اي لكون الامر الثاني وهو الوقوع بين الضدين مفقود ههنا. ولم يقرأ بالخفض صفة للمؤمنين الا خارج. القراءات السبع. وفي بعض النسخ السبعة هاء التانيث والمعنى عليها الا خارج قراءة الائمة السبعة بحذف المضاف وجعل السبعة صفة للارعة. ولانه لوجه لها الا الوصف. والمحسن له مفقود كما عرفت وفي المدارك لمولانا حافظ الدين النسي مانه غير اولى الضرر بالنصب مدني وشامي وعلى لانه استثناء من القاعدين احوال منهم وبالجر عن حمزة صفة للمؤمنين وبالرفع غيرهم صفة للقاعدون هذا نصه ونسبة الجر الى حمزة احدى السبعة اما سهوا واعتمادا على رواية غير مشهورة عنه وقول قائل لعل المراد بحمزة قاري آخر غير حمزة المشهور فيه مالا يخفى في وقري ما لم من اله غير بالجر صفة على اللفظ وبالرفع صفة على الموضع. فان اله المجرور من الزائدة مبتداه وهو مرفوع ٣١٢ بحسب الموضع. وبالنصب على الاستثناء وهو مرفوع لان الكلام

تام غير موجب وهو هي
أي قراءة النصب وشاذة
وتحتل محل قراءة الرفع
الاستثناء على انه ابدال
على المحل مثل لا اله الا الله
وهو ظاهر وانتصاب
غير في الاستثناء عن تمام
الكلام عند المغاربة
كانتصاب الاسم بعد الا
عندهم واختاره ابن
عصفور. منهم لكن
بينهم افرق من حيث ان
النصب بعد الا بطريق

والكسائي وهي على الاستثناء من القاعدون وقيل من المؤمنين قال أبو حيان والاول أظهر لانه المحدث عنه وقيل على الحال من القاعدون ووجه التأييد ان نصبه لا يظهر ان يكون على الاستثناء وهو يوافق رفعه على انه بدل فسقط قوله في الشرح ولغات ان يقول انما يكون النصب مؤيد للبدل لو تعين كونه على الاستثناء وهو ممنوع لجواز كونه على الحال فيؤيد الوصف اذ الحال في المعنى صفة (قوله الا خارج السبع) أي القراءات السبع وفي بعض النسخ السبعة أي القراء السبعة (قوله لانه لا وجه لها الا الوصف) يعني وعلة حسن منه مفقودة وفي الشرح فان قات لم لا يجوز كونها بدلا قات لان النكرة اذا ابدلت من معرفة بدل كل وجب فيها كما عرّج به غير واحد والنكرة في الآية لم توصف فاستمع جعلها بدلا ولغات ان يمنع منه وقد قال الفارسي في الحجة يجوز ترك الوصف اذا استفيد من البدل ما ليس في البدل منه نحو مررت بابيك خير منك وما في الآية من هذا القبيل (قوله وعلى التشبيهه بطرف المكان) لا شرا كهما في الابهام (قوله ابن الباذش) هو بالباء الموحدة والذال المعجمة المكسورة والشين المعجمة من نخاء المغرب (قوله لم يمنع الشرب منها الخ) الضمير للناقاة المتقدمة ذكرها

الاصالة ونصب غير بطريق العاربة لا الاصاله كما هو على الحالية عند
والاوقال

الفارسي واختاره ابن مالك. فاذا قلت قام القوم غير زيد فالمعنى انهم قاموا في حالة كونهم مغايرين لزيد في ثبوت القيام لهم وانتفائه عنه. وعلى التشبيه بطرف المكان عند جماعة. لمشاركته اياها في الابهام ولا حاجة الى هذا العذر لما تقدم من ان حركة غير لما بعده على الحقيقة وهي عليها عارية ويدل عليه جواز العطف على المحل نحو ما جاء في غير زيد وعمر وبالرفع عطفا على محل زيد لان المعنى ما جاء في الازيد. واختاره ابن الباذش. أبو عبد الله من نخاء المغرب بوحدة فالف ذال وشين معجمتين والذال مكسورة ذكره في القاموس. ويجوز بناؤها على الفتح اذا أضيفت لبي كقوله لم يمنع الشرب منها غير ان نطق * حمامة في غصون ذات أوقال. ففتح غير مع كونه فاعلا يمنع وضمير منها عائد على الناقاة الموصوفة بما تقدم ذكره في قوله قبل هذا البيت ثم اعرويت وقد طال الوقوف بنا * فيها فصرنا الى وجناء شمال والوجناء الناقاة الشديدة وقيل العظيمة الوجنتين والشمال الخفيفة السريعة والاوقال باو وواف اما جمع وقل بفتح الواو وهو الحجارة أو باسكانها وهو شجر المقل أو غيره فيكون المعنى على الاول في غصون ذات حجارة في أرض بنت فيمسا على الثاني في غصون ذات مقل بنت هي في أرض تلك الشجرة وعمل الثالث في غصون ذات عمر مقل فتكون هذه الغصون نفسها من شجر المقل ومعنى البيت انه لم يمنع الناقاة من الشرب الاسماء للصوت حمامة في تلك الغصون فتفرقت يربداها حديدة الحيس وهو محمود

أو أن المسموعة صوت تلك الجملة حنت إلى عطش أو اشتاقت إلى وطنها فلم تشرب وكان بعض الناس سأل فقال كيف يقال إن غير أضيفت في البيت لمبنى مع أن هذا المضاف إليه في تقدير معرب وهو النطق فلم تضاف في الحقيقة إلا للمعرب فقلت المعرب إنما هو الاسم الذي يؤول به وأما الحرف المصدري وصلته في أن أتراهم يقولون المجموع في موضع كذا أو ما يدل على ذلك أن هذا المضاف إليه وهو مجموع أن نطقت جملة إذا قيل بأنه معرب لم يخجل أن يكون أعرابه لفظياً أو تقدير ياء وكلاهما باطل أما الأول فظاهر وأما الثاني فلأن تقدير الأعراب إنما يكون في آخر المعرب وهنا ليس كذلك قطعاً وقوله لذيقيس حين يأبى غيره * تلفه بحر أم فيه صاخبه يأبى يمنع وفي بعض النسخ يئأى من النأى وهو البعد وتلفه بالفاء أي تجده * وذلك أي البناء في البيت الأول أقوى منه في البيت الثاني لأنه انضم فيه إلى الأضافة لمبنى تضمن غير معنى الاء إذا لمبنى لم يمنع الشرب منها إلا أن نطقت جملة وتضمن الحرف من مقتضيات البناء وهو مفقود في البيت الثاني ولقائل أن يقول التعليل بذلك غير صحيح لافضائه إلى افساد الحكم وذلك لأن تضمن الحرف موجب للبناء لا يجوز فلو اعتبر في البيت لوجب بناء غير وليس كذلك إذ بناؤها من قبيل الجائر لا الواجب فتأمل في تنبيهان ٣١٣ الأول من مشكل التراكيب التي وقعت فيها كلمة غير قول *

أبي نواس الحكيم يفتح الحاء المهملة والكاف غير ما سوف على زمن * ينقضى بالهم والحزن وفيه ثلاثة أعاريب أحدها أن غير مبتدأ لا خبر له بل لما أضيف إليه وهو المبتدأ في الحقيقة مرفوع يعني عن الخبر وهذا كقولهم يسد مسد الخبر وفيه نظر نقررره إن شاء الله تعالى في محله من الباب الرابع * وذلك لأنه أي لأن غيرا في معنى النفي والوصف الواقع بعده محفوض لفظاً *

ولا وقال جمع وقل يفتحين وهي الجارة وصحت الأضافة لأن في الأرض التي نبتت فيها شجرة تلك الغصون أو يفتح الأول وسكون الثاني وهو شجر المقل أو غيره وفي شرح شواهد الكتاب الأ وقال الأعلى ومنه التوقل في الجبل وهو الصعود فيه والمعنى لم يمنعها في الماء الصوت جملة ذكرنا من نحب فحتمنا إلى المسير وقيل المعنى لم يمنعها أن تشرب إلا أنها سمعت صوت جملة فنشرت يديها أحديده النفس وذلك محمود فيها (قوله وذلك في البيت الأول أقوى لأنه انضم فيه إلى الأضافة لمبنى تضمن غير معنى الاء) يعني وتضمن الاسم معنى الحرف مقتضى لبنائه وفي الشرح وفيه نظراً ما أولاً فلان لا ننسى فقد تضمن الاء في البيت الثاني فان التفرغ فيه جاز وان كان موجبا لجره له مجرى النفي كافي قوله تعالى ويأبى الله إلا أن يتم نوره وأما ثانياً فلان تضمن معنى الحرف موجب للبناء لا يجوز له والبناء في البيت من قبيل الجائر لا الواجب بدليل أنه روي بالضم وأقول التفرغ في الثاني وان كان جائزاً إلا أنه خفي غير ظاهر فلا يصح مقولاً بالخلاف التفرغ في الأول ورواية الضم لا تقتضي أن البناء في رواية النصب من قبيل الجائر دون الواجب وإنما تقتضي أن النصب في البيت من قبيل الجائر دون الواجب والكلام في الأول دون الثاني ولو سلم فاعلم أن يكون تضمن معنى الحرف موجبا للبناء إذا لم يكن له معارض وفي غير معارض وهو لزوم الأضافة التي هي من خواص الأسماء (قوله من مشكل التراكيب) إشارة إلى أن الاشكال في هذا البيت لتراكيبه لا المعناه (قوله الحكيم) يفتح المهملة والكاف هو أبو نواس وقد ذكرناه في عن (قوله بل لما أضيف إليه مرفوع يعني عن الخبر) لما بكسر اللام وتخفيف الميم خبر مقدم وفي أضيف

٤٠ نى ل باضافة غير إليه وهو في قوة المرفوع بالابتداء في حركة الرفع التي على غير هي التي يستحقها هذا الاسم بالاصالة لكنه لما كان مشغولاً بحركة الجر لاجل الأضافة جمعت حركته التي كانت له بطريق الاصالة من حيث هو مبتدأ على غير بطريق العاربية كما مر في غير الاستثنائية * وكانه قيل ما مأسوف على زمن ينقضى مصاحباً للهم والحزن * وهما مترادفان وقد مر الكلام على فائدة مثل هذا العطف في أول الشرح * فهو نظير ما مضى رب الزيدان والنائب عن الفاعل الظرف قاله ابن الشجري وتبعه ابن مالك * فقال في التسهيل وأجرى في ذلك غير قائم ونحوه مجرى ما قائم وهذا الوجه ذكره ابن الحاجب لكنه جعله محتملاً وصرح بأن الثاني أحسن * والثاني أن غير خبر مقدم والأصل زمن ينقضى بالهم والحزن غير ما سوف عليه ثم قدمت غير وما بعده ثم حذف زمن دون صفته فعاد الضمير المجرور يعلو على غير مذكور فأتى بالاسم الظاهر مكانه قاله ابن جني وتبعه ابن الحاجب * فان قلت يلزم على هذا الأعراب محذور وهو نيابة المجرور عن الفاعل مع كونه غير مختص فهو كقولك من رجل وهو ممنوع قلت المجرور هنا قائم مقام ضمير يعود على زمن المتقدم المحذوف أي زمن ينقضى بالهم والحزن غير ما سوف عليه ولا شك أن مفاد هذا الضمير زمن مختص

بصفته المذكورة وهي قوله ينقض بالهم والحزن فكذلك اما مقام مقامه فان قيل فيه حذف الموصوف مع ان الصفة غير مفردة
وهو في مثل هذا المحل لا يمتنع وذلك ان الموصوف هنا ليس بعض ما قبله من مجرور عن اوفى قولنا في هذا الذي ذكرته
من الامتناع عند فقد الشرط المذكور انما هو في النثر وهذا الذي وقع الكلام فيه وهو بيت أبي نواس شعر فيجوز فيه
قوله أنا بن جلا وطلاع الثنايا * متى أضع العمامة تعرفوني * أي أنا بن رجل جلا الامور أي كشفها أو أوضها
فالفعل متعدد ويحتمل ان يكون المعنى جلا أمره أي اضع فالفعل لازم والطلاع الكثير الطلوع والثنايا جمع ثنية وهي
العقبة أي أنا رجل مقتحم الامور العظيمة لست بمجهول ولا حامل وسيأتي كلام في هذا البيت وقوله
مالك عندى غير سهم وحجر * ٣١٤ وغير كبداء شديدة التوتر * ترى بكفى كان من أرى البشر أي بكفى رجل كان

والكبداء قوس يلاء
مقبضها الكف ويروي
مكان ترى جادت أي
صارت جيدة والثالث
من الاطاريب هو انه
أي ان غير خبر المحذوف
وما سوف مصدر جاء على
مفعول كالمسور والميسور
والمراد به اسم الفاعل
والمعنى أنا غير آسف على
زمن هذه صفته قاله ابن
الخشاب وهو ظاهر
التعسف أي الاخذ
على غير الطريق من جهة
جعل ماسوف مصدرا
وهو قليل وأنا أقول ان
ثبت بطريق معتبر محي
هذا المصدر المعين من
كلام العرب فلا نزاع في
قوله ولا نعسف حينئذ
اذ ليس في ذلك الاحذف
الابتداء القرينة وهو

ضمير عائد على غير والضمير المجرور بالي عائد على ما مرفوع مبتدأ مؤخر وقد حرفه بعضهم
بفتح اللام وتشديد الميم فوقع في خبط (قوله أنا بن جلا) هذا أول بيت وهو
أنا بن جلا وطلاع الثنايا * متى أضع العمامة تعرفوني
والثنايا جمع ثنية وهي العقبة وفلان طلاع الثنايا أي ركاب لصعاب الامور (قوله أي أنا
بن رجل جلا الامور) أي كشفها وقيل أنا بن رجل جلا أي انكشف أمره وقيل جلا
ههنا علم وحذف منه التنوين لانه محكي كيزيد في قوله
ثبت أخو الى بنى يزيد * ظلمنا عيننا لهم فزيد
لالانه غير منصرف للعلمية ووزن الفعل على ما توهمه بعض النحاة لان هذا الوزن ليس مما
يختص بالفعل ولا في أوله زيادة كزيادة الفعل وتحقيق ذلك ان الفعل المنقول الى العلمية اذا
اعتبر معه ضمير فاعله وجعل الجملة علما فهو محكي والافخكه حكم المفرد في الانصراف
وعدمه (قوله ترى بكفى الخ) الضمير في ترى عائد الى الكبداء في قوله
مالك عندى غير سهم وحجر * وغير كبداء شديدة التوتر
والكبداء القوس التي يلاء مقبضها الكف (قوله ابن الخشاب) هو مجتمعتين وموحدة في آخره
من نخاء بغداد المتأخرين وهو أبو محمد عبد الله بن أحمد البغدادي كان عالما في الادب والتفسير
والحديث والفرائض توفي سنة سبع وستين وخمس مائة ببغداد (قوله وهو ظاهر التعسف)
في الشرح يعني ان ارتكابه خارج عن طريق العرب المسلول وأنا أقول ان ثبت بطريق معتبر
محى هذا المصدر المعين في كلامهم فلا نزاع في قبوله اذ ليس في ذلك الاحذف الابتداء القرينة
وهو كثير مقيس وجعل المصدر بمعنى اسم الفاعل وهو مسموع كثير كزيد عدل وان لم يثبت
عن العرب استعمال ماسوف مصدرا فهذا الاعراب غير مقبول اه ما في الشرح وأقول
مراده بالتعسف كثرة الاعتبار ومخالفة الظاهر كحذف المبتدأ فيما نحن فيه وجعل ماسوف
مصدرا ثم جعله بمعنى اسم الفاعل وكثيرا ما يستعمل التعسف في ذلك (قوله من أبيات المعاني)
يعني من الايات التي يسأل عن معانيها (قوله والجواب ان الهاء في بغيره للسوى) في الشرح

ويظهر

كثير مقيس وجعل المصدر بمعنى اسم الفاعل وهو مسموع أيضا كزيد عدل وعمرو

صوم وان لم يثبت عن العرب استعمال الماسوف مصدرا فهذا الاعراب غير مقبول البتة والله أعلم بالتنبيه الثاني من أبيات
المعاني قول حسان رضي الله تعالى عنه يمدح رسول الله صلى الله عليه وسلم أنا نأفم نعدل سواء بغيره * نبي بدا في ظلمة
الليل هاديهم والمراد ان هذا البيت من المشكلات باعتبار معناه ولذلك قال من أبيات المعاني أي من الايات التي يسأل
عن معناها الاشكالة وغير في بيت أبي نواس الحكيم من التراكيب المشكلة بحسب الاعراب فاشكالة باعتبار أمر لفظي
يتعلق بالتركيب لا بالمعنى فقال ان ذلك من مشكل التراكيب وهذا من أبيات المعاني فيقال سواء هو غيره فكأنه قال
فلم نعدل غيره بغيره وهو مشكل والجواب ان الهاء في بغيره للسوى فاختلف معاد الضميرين والاشكال انما نشأ
عن اتحاد المعاد فكأنه قال لم نعدل سواء بغيره للسوى وغير سواء هو نفسه عليه الصلاة والسلام والمعنى لم نعدل سواء به

ويظهر لي وجهه آخر حسن في الجواب مع القول باتحاد معاد الضميرين وهو ان يقال المراد بالسوى العدل والانصاف
 لا معنى غير وهو امر ثابت في اللغة صرح به الجوهري وغيره فالعني لم يعدل عدله شيء غيره ولا غبار عليه والله الموفق
 للصواب ﴿حرف الفاء﴾ الفاء المفردة حرف مهمل خلا فالبعض الكوفيون في قولهم انها ناصبة ﴿حرف الفاء﴾
 بنفسه الفعل المضارع ﴿حرف الفاء﴾ فحذفنا الالف في قوله انها خافضة في نحو ﴿حرف الفاء﴾ قول امرئ القيس ﴿حرف الفاء﴾ حبل قد
 طرقت ومرضع فبين جر مثلاً والمعطوف ﴿حرف الفاء﴾ كما تقدم في رب ﴿حرف الفاء﴾ والصحيح ان النصب بان مضمرة كما سيأتي ﴿حرف الفاء﴾ وظاهر كلامه
 أو صريحه ان الفاء حينئذ عاطفة للمصدر المسبوك من ان وصلتها الى مصدر متصية من الفعل المتقدم فتقدير زرفي
 فاكرمك ليكن زيارة منك فاكرام مني واستشكاه الرضي بان فاء العطف لا تكون للسببية اذا عطفت جملة على جملة
 واختاره وان تجعل الفاء للسببية لا للعطف قال وانما صرفوا ما بعد فاء السببية من الرفع الى النصب لانهم قصدوا
 التخصيص على كونه السببية والمضارع المرتفع بلا قرينة تخلصه للحال ٣١٥ أو الاستقبال ظاهر في الحال فلو ابقوه

مرفوعاً سبق الى الذهن
 ان الفاء لعطف جملة حالية
 الفعل على الجملة التي قبل
 الفاء فصرفه الى النصب
 منه في الظاهر على انه
 ليس معطوفاً والمضارع
 المنصوب بان مفرد وقيل
 ما بعد الفاء المذكورة جملة
 فيكون ما بعد الفاء مبتدأ
 محذوف الخبر وجوبا
 ﴿حرف الفاء﴾ وان الجر رب مضمرة
 كما مر في الكلام عليها في
 حرف الراء ﴿حرف الفاء﴾ وترد في الفاء
 ﴿حرف الفاء﴾ على ثلاثة اوجه أحدها
 ان تكون عاطفة وتفيد
 ثلاثة أمور أحدها الترتيب
 وهو نوعان معنوي كاف
 قام زيد فعمر و﴿حرف الفاء﴾ فان
 قيام عمر وفي نفس الامر
 وقع بعد قيام زيد

ويظهر لي وجهه آخر وهو ان يقال المراد بالسوى العدل والانصاف لا معنى غير وهو امر
 ثابت في اللغة صرح به الجوهري وغيره فالعني لم يعدل عدله بعدل غيره حتى يحتاج مع كون
 العدل بمعنى السوى الى تقدير مضاف والله سبحانه وتعالى اعلم

﴿حرف الفاء﴾

(قوله حرف مهمل) أي أهمل عن العمل (قوله أحدها الترتيب وهو نوعان) قال الرضي الفاء
 تفيد الترتيب سواء كانت حرف عطف أو لا فان عطفت مفردا غير صفة ففائدتها ان ملابسة
 المعطوف لعني الفعل بعد ملابسة المعطوف عليه بلا مهلة وان دخلت على الصفات المتتالية
 فان كان الموصوف واحدا فالترتيب ليس في ملابسته المدلول عام لها بل في مصادر تلك
 الصفات كقولك جاءني زيد الا كل فالنائم أي الذي يأكل فينام وان كان الموصوف غير واحد
 فالترتيب في تعلق مدلول العامل بموصوفها كما في الجوامد يقدم الاقرأ فالافقه فله فالاقدم
 هجرة فالاسن وان عطفت جملة على جملة افادت كون مضمون الجملة التي بعدها عقيب
 مضمون الجملة التي قبلها بلا فصل نحو قام زيد فقع عمرو (قوله وذكري وهو عطف مفصل
 على مجمل) قال الرضي الترتيب الذكري ان يكون المذكور بعد الفاء كلاما مبرتا في الذكور
 على ما قبلها سواء كان ما بعدها تفصيلا لما قبلها أو لم يكن نحو ادخلوا ابواب جهنم خالدين فيها
 فبئس مثوى المتكبرين ونحو وأورثنا الارض نتبوا من الجنة حيث نشاء فبئس أجر العالمين
 فان ذم الشيء ومدحه يصح بعد جري ذكره اه وبهذا تبين ان الترتيب الذكري ليس
 منحصرا في عطف المفصل على المجمل كما هو ظاهر كلام المصنف (قوله ونحو فازلهما الشيطان
 عنها فاخرجهما) ما كانا فيه بنى المصنف رحمه الله التمثيل بهذه الآية على ان اخرجهما

﴿حرف الفاء﴾ وهو ان يكون وقوع المعطوف به المعطوف عليه انما هو بحسب اللفظ والذكري لان المعنيين ترتيبا في الوقوع
 بحسب نفس الامر ﴿حرف الفاء﴾ وهو عطف مفصل على مجمل وانما كان كذلك لان موضع ذكر التفصيل بعد ذكر الاجمال وقد
 تكون الفاء للترتيب الذكري في غير ذلك فتفيد في عطف الجمل كون المذكور بعدها كلاما مبرتا على ما قبلها الا ان مضمون
 ما بعدها عقيب مضمون ما قبلها في الزمان كقوله تعالى ادخلوا ابواب جهنم خالدين فيها فبئس مثوى المتكبرين وقوله تعالى
 وأورثنا الارض نتبوا من الجنة حيث نشاء فبئس أجر العالمين فان ذكر ذم الشيء أو مدحه يصح بعد جري ذكره ونحو فازلهما
 الشيطان عنها فاخرجهما ما كانا فيه وهذا انما هو على أحد القولين في معاد ضمير عنها وهو القول بانها الجنة وأما على
 القول بانها الشجرة فتكون الفاء من القسم الاول وهو ما يفيد الترتيب المعنوي ونحو فقد سألوا موسى أكبر من ذلك
 فقالوا أرنا الله جهرة ونادى نوح ربه فقال رب ان ابني من أهلي الآية يعني قوله وان وعدك الحق وانت أحكم الحاكمين
 وكان المصنف بشير بإبراده هذه الآية في أمثلة عطف المفصل على المجمل الى عدم الاحتياج لما ارتكبه الزمخشري في

الكشاف فانه قال اريد بالنداء ارادة النداء ولو اريد النداء نفسه لجاء كما جاء في قوله اذ نادى ربه ندا خفيا قال رب بعيرفاء
فاشار المصنف الى انه لا داعي لما ادعاه من جعل نادى بمعنى اراد النداء فان هذا من قبيل عطف المفصل على المجرى قال جدى
صاحب البحر والانتصاف ويجوز وجه آخر لطيف الماخذ فريق الحاشية وهو ان يكون النداء على باب له لكن المعطوف
عليه مجموع النداء وما بعده فليس من عطف الشئ على نفسه بل من عطف المجموع على أحد أجزائه وهما متغايران نحو
ما وقع في بعض الاحاديث نحو توضع غسل وجهه ويديه ومسح رأسه ورجليه أى وغسل رجليه وقد استشكل بعضهم هذا
بان المعطوف بالفاء انما هو بعض المفصل وهو قوله غسل وجهه وبقيته الفضل معطوفة بالواو وهذا ممنوع بل المعطوف
بالفاء هو مجموع ما وقع بعدها لا بعضه وقد يقع مثل هذا في المفردات كما قيل في قوله تعالى هو الاول والاخر والظاهر
والباطن ان الواو الوسطى لعطف ٣١٦ مجموع الصفتين الاخيرتين على مجموع الصفتين الاوليين ونحو قال القراء لا تفيد

الترتيب وهذا مع قوله
ان الواو تفيد الترتيب
غريب فانه مخالف لقول
الجمهور في الموضعين واحتج
بقوله تعالى ويحكم من
قرية أهلكا هاجعا
بأسناياتا أو هم قاتلون
فان مجىء الباس لا يكون
بعد الاهلاك وهو أجب
بان المعنى أردنا اهلا كما
ومجىء الباس واقع بعد
الارادة فتكون الترتيب
المعنوى كما في قام زيد
فعمرو وأبان للترتيب
الذكرى فلا يلزم كون
مضمون العطف واقع بعد
زمان مضمون المعطوف
عليه اذ المقصود الترتيب
في الذكر فقط وهو حاصل
فيكون من قبيل عطف

بما كان فيه تفصيل لازمه ما عنى الا امر آخر مرتب عليه وفي الشرح في التمثيل بذلك نظر
فان ضمير عنى اما للشجرة او الجنة وعلى الاول فالآية مثال لما يفيد الترتيب المعنوى لان
اخراجهم من الجنة كان بعد الازلال عن الشجرة وعلى الثاني فابن التفصيل الذي يفيد
المعطوف والذي كان فيه هو الجنة اللهم الا ان يراد فخرجهم مما كان فيه من النعيم والكرامة
فيكون حينئذ من التفصيل بعد الاجال اه وفي الكشاف الضمير في عنى للشجرة أى
فحملها الشيطان على الزلة بسببها وتحقيقه فاصدر زلتهم ما عنى عن هذه مثلها في قوله تعالى
وما فعلته عن امرى وقول الشاعر * ينون عن كل وشرب * وقيل فازلهم ما عن الجنة
بمعنى اذهبهم ما عنى كما تقول زل عن مرتبته وما كان فيه من النعيم والكرامة أو من الجنة
ان كان الضمير في عنى للشجرة قال التفتازنى اذ لو كان الجنة لكان الاخراج قبل الازلال
أو معه فلا يصح العطف بالفاء الابتأويل وفي تفسير البيضاوى ويعضد كون ازلهم ما عنى
اذهبهم ما قرأه حمزة فازلهم ما وهما متقاربان في المعنى غير ان زل يقتضى غيره مع الزوال
وازاله هو قوله هل أدلك على شجرة الخلد وملاك لا يبلى وقوله ما هنا كما ربك عن هذه الشجرة
الا ان تكونا ملكين أو تكونا من الخالدين ومقاسمته اياهما بقوله انى لك ان الناصحين
واختلف في انه تمثل لهما فاقولهما بذلك أو القاء اليهما على طريق الوسوسة وانه كيف توصل
الى ازلهم ما بعد ما قيل له اخرج منها فانك رجيم فقيل انه منع من الدخول على جهة التكرمة
كما كان يدخل مع الملائكة ولم يمنع ان يدخل للوسوسة ابتلاء لا كدم وحواء وقيل قام عند
الباب فناداهما وقيل تمثل بصورة دابة فدخل ولم تعرفه الخدمة وقيل دخل في فم الحية حتى
دخلت به وقيل أرسل بعض أتباعه فازلهم ما والعلم عند الله (قوله ونحو توضع غسل وجهه
ويديه ومسح رأسه ورجليه) يحتمل ان يكون رجليه منصوبا بياض ما غسل فيكون من عطف

المفصل على المجرى لان مجىء الباس في حال البيات والقبولة تفصيل للاهلاك المجرى وحمل
الزخمى على الآية على الوجه الاول فقال معنى أهلكا هاجعا أردنا اهلا كما كقولهم اذ قمتم الى الصلاة وقال في هاجعا بأسناياتا
أهلا ثم سأل هل يقدر حذف المضاف الذى هو الاهل قبل قرية أو قبل الضمير في أهلكا هاجعا أو أجاب بان المضاف انما يقدر
للحاجة ولا حاجة فان القرية تمهلك كما يهلك أهلا وانما قدرناه قبل الضمير في هاجعا كقولهم قاتلون هذا كلامه يريدانه
انما يقدر المضاف لضرورة الراجع ولولاها وانما كان في غيبة عن تقديره لصفة اطلاق الاهلاك على القرية حقيقة
كما يصح اطلاقه على الاهل كذلك وقال صاحب الفرائد ارادة الحقيقة مانعة المجاز وهو الاهل هنا فان كان المراد من ذكر
القرية هنا الاهل بداييل أو هم قاتلون امتنع ان يكون مفهوم القرية مراد أو أجب بان ارادة الحقيقة والمجاز انما يلزم
اذا أراد بالقرية أهلا ونفسها ما وليس كذلك فانما يقدر المضاف في الثاني لاني الاول فلم يأت به الاهلاك الى الاهل
اصالة ليستلزم اهلا القرية على سبيل الكتابة وكأنه قيل وكم من قرية أردنا اهلا كما هاجعا أهلا فاقبى معطلة خاوية
على عروشها فتكون عبرة فالضمير في أهلكا هاجعا في هاجعا راجع الى أهل المقدر في هاجعا بأسناياتا

وقال الجري * بفتح الجيم لا تنفيده الفاء الترتيب في البقاع ولا في الامطار بدليل قوله * ففانبتك من ذكرى حبيب
ومنز * بسقط اللوى بين الدخول فحومل * السقط بكسر السين المهملة معناه هنا منقطع الرمل حيث يستدق
من طرفه واللوى بكسر اللام والقصر رمل يعوج ويلتوى والدخول بفتح الدال المهملة موضع وحومل موضع آخر فالفاء
هنا بمعنى الواو أي بين الدخول وحومل * وقولهم مطرنا مكان كذا فكان كذا وان كان وقوع المطر فيها في وقت واحد *
فتكون الفاء في هذا أيضا كالواو وسياق الجواب عن ذلك في الامر الثاني ٣١٧ التعقيب * ومعناه كون

ما بعد الفاء واقعا يعقب
ما قبلها من غير مهملة
وتراخ * وهو في كل شيء
بحسبه * يشير الى ما قاله
ابن الحاجب من ان المعبر
ما بعد في العادة مرتبا
من غير مهملة فقد يطول
الزمان والعادة تقضي في
مثله بانتفاء المهلة وقد
يقصر والعادة تقضي
بالعكس فان الزمان
الطويل قد يستتبع تقرب
بالنسبة الى عظم الامر
فيستعمل الفاء وقد
يستبعد الزمان القريب
بالنسبة الى طول زمان
امر يقضي العرف بحصوله
في زمن اقل منه قلت
والذي يظهـر من كلام
جماعة ان استعمال
الفاء فيما تراخي زمان
وقوعه عن الاول سواء
استقصر في العرف أولا
انما هو بطريق المجاز
وظاهر كلام المصنف
ان استعماله فيما بعد

الجل وان يكون بالعطف على رأسه فيكون اخبارا عن المسح على الخفين (قوله بين الدخول
فحومل) هذا آخر بيت لامرئ القيس وهو
ففانبتك من ذكرى حبيب ومنزل * بسقط اللوى بين الدخول فحومل
والسقط بكسر السين المهملة وسكون القاف منقطع الرمل حيث يستدق من طرفه واللوى
بكسر اللام والقصر رمل يلتوى والدخول بفتح الدال المهملة موضع وحومل بفتح الحاء المهملة
موضع آخر (قوله وهو في كل شيء بحسبه) الا ترى انه يقال تزوج فلان فولد له اذ لم يكن بينهما الا
مدة قال الجمل) الرضى اعلم ان افادة الفاء للترتيب بلا مهملة لا ينافيها كون الثاني المترتب يحصل
في زمان بتمامه طويل اذا كان اول اجزائه متعقباً لما تقدم كقوله تعالى ألم تر ان الله أنزل من السماء
ماء فتصبح الارض مخضرة فان اخضرار الارض يبدو وبعد نزول المطر لكن يتم في مدة ومهلة
بخی عابفاً ولو قيل ثم يصح نظر الى تمام الاخضرار جاز وكذا قوله تعالى جعلناه نطفة في قرار
مكين ثم خلقنا النطفة عاقرة نظرا الى تمام صيرورتها عاقرة ثم قال فخلقنا العاقرة مضغة فخلقنا
المضغة عظما فأكسونا العظام لحما نظرا الى ابتداء كل طور ثم قال ثم أنشأناه خلقا آخر نظرا الى
تمام الطور الاخير واستبعاد المرتبة هذا الطور الذي فيه كمال الانشائية من الاطوار المتقدمة
(قوله وقال الله تعالى ألم تر ان الله أنزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة) الظاهر ان تصيح
على حقيقة فيكون الاخضرار في وقت الصباح من ليلة المطر ويحتمل ان يكون بمعنى تصير
فلا يلزم ذلك والاول قول عكرمة وهو موجود في مكة ونهامة قال ابن عطية وقد شاهدت في
السوس الاقصى ونزل المطر ليلة بعد فمط فاصبحت تلك الارض الرملة التي تنسفها الرياح
قد اخضرت بنبات ضعيف اه وفي البحر واذا كان الاخضرار متأخرا عن انزال المطر فم
جعل محذوفة أي فتهتز وترتو فتصيح بين ذلك قوله تعالى فاذا أنزلنا عليها الماء اهتزت وربت
وفي الكشف فان قلت هلا نيل فاصبحت ولم صرف الى لفظ المضارع قلت انك تفتنه فيه وهو
افادة بقاء أثر المطر زمانا بعد زمان كما تقول أنعم على فلان عام كذا فاروح واغدوشا كراهه ولو
قلت فرحت وغدت لم يقع ذلك الموقع فان قلت فما باله رفع ولم ينصب جوابا للاستفهام قلت
لوانصب لا عكس الفرض لان معناه اثبات الاخضرار فينقلب بالنصب الى نفي
الاخضرار مثاله ان تقول لصاحبك ألم ترفي أنعمت اليك فتشكر ان نصبتك فانت ناف لشكره
شاك لتفريطه وان رفعتك فانت مثبت لشكره (قوله وفاء السببية لا تستلزم التعقيب بدليل
حجة قولك ان يسلم فهو يدخل الجنة ومعلوم ما بينهم ما من المهلة) في الشرح بهذا أجاب ابن

بحسب العادة تعقبا وان طال الزمن استعمال حقيقي * الا ترى انه يقال تزوج فلان فولد له اذ لم يكن بينهما أي بين الزوج
والولادة * الامدة الجمل وان كانت مدة متطاولة * يقال * دخلت البصرة فبعد اذ لم يقم في البصرة ولا بين البلدين *
بل اتصل السير ولم يقع اشتغال بما بعد في العرف اجنبيا من السفر من هذه الى تلك * وقال الله تعالى ألم تر ان الله أنزل من
السماء ماء فتصبح الارض مخضرة * ومعلوم ان اخضرار الارض لا يعقب نزول المطر بل يقع بعد مهلة وتراخ * وقيل الفاء
في هذه الآية للسببية * لا للعطف * وفاء السببية لا تستلزم التعقيب بدليل حجة قولك ان يسلم فهو يدخل الجنة ومعلوم
ما بينهم ما من المهلة * العظيمة وبهذا أجاب ابن الحاجب في أمالي القرآن واستدل التقاراني على عدم دلالة الفاء الجزائية

فلى لزوم تعقيب الجزاء بمضمون الشرط بقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله قال للقطع بأنه لا يجب السعي عقيب النداء من غير تراخ قلت الحق أن الأصل في الفاء السببية استلزام التعقيب وذلك لأن السبب التام يستعقب مسببه من غير تراخ ولو كانت الفاء لا تدل على ذلك لم يجز دخولها في الجزاء كما لم يجز دخول ثم والواو نعم جزاء السبب قد يقع بينهما وبين المسبب تراخ لعدم استكمال ما يقتضيه وقوع السبب لكن إطلاق السبب على جزئه مجاز ومنه أن يسلم فهو يدخل ٣١٨ الجنة إذا لا سلام ليس سببا تاما لدخول الجنة بل لا بد من استمرار حكمه

فمجموع الإسلام واستمرار حكمه هو السبب التام لدخول الجنة واستدلال التفتازاني بآية الجمعة غير متبجح لأن السعي يجب عقيب النداء وجوبا موسعا فلا يلزم إيقاعه على الفور كالتطهر يجب في أول الوقت ولا يجب أدائه فيه بل هو موسع إلى آخر الوقت فكيف يتجه هذا الاستدلال وقيل تقع الفاء تارة بمعنى ثم ومنه الآية المتلوة ﴿آتينا آل عمران الله أنزل من السماء ماء فصيح الأرض مخضرة أي ثم تصحح وقوله تعالى ثم خلقنا النطفة علقة﴾ أي قطعة دم والمعنى ثم أحلنا النطفة البيضاء علقة حمراء ثم خلقنا العلقة مضغة أي الحما قدر ما مضغ ثم خلقنا المضغة عظما أي فصيرناها عظما وقرأ ابن عامر وأبو بكر عظاما بالافراد فكسونا العظام الجماع

الحاجب في أمالي القرآن عن الآية المذكورة وهي قوله تعالى ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء والحق أن الأصل في السببية استلزام التعقيب وذلك لأن السبب التام يستعقب مسببه من غير تراخ ولو كانت الفاء لا تدل على ذلك لم يجز دخولها في الجزاء كما لم يجز دخول ثم والواو نعم جزاء السبب قد يقع بينهما وبين المسبب تراخ لعدم استكمال ما يقتضيه وقوع السبب لكن إطلاق السبب على جزئه مجاز ومنه أن يسلم فهو يدخل الجنة إذا لا سلام ليس سببا تاما لدخول الجنة بل لا بد من استمرار حكمه هو السبب التام لدخول الجنة اه وأقول لا يريد النجاة بالسببية التي هي معنى الفاء السببية التامة التي هي مجموع ما يتوقف عليه وجود المسبب وانما يريدون بها أعم من ذلك سواء كان سببا نحو أن كانت الشمس طالعة فالعالم مضى أو شرط نحو أن كان لي مال فأنأججه أو غير ذلك نحو أن كان النهار موجودا فالشمس طالعة قال الرض الفاء التي لغیر العطف لا تخلو من معنى الترتيب وهي التي تسمى فاء السببية وتختص بالجل وتدخل على ما هو جزاء مع تقدم كلمة الشرط نحو أن لقيته فاكرمه ومن جاءك فاعطه وبدونهم انحوزيد فاضل فاكرمه وتعريفه بأن يصلح تقدير إذا الشرطية قبل الفاء وجعل مضمون الكلام السابق شرطها فالمعنى في مثالنا إذا كان كذا فاكرمه وفي قوله فاخرج منها إذا كان عندك هذا الكبر فاخرج ثم قال وقد تبي فاء السببية بمعنى لام السببية وذلك إذا كان ما بعده سببا لما قبله كقوله تعالى اخرج منها فانك رجيم وتقول اكرم زيد فانه فاضل فهذه تدخل على ما هو الشرط في المعنى كما أن الأولى تدخل على ما هو الجزاء في المعنى اه وفي التلويح التفتازاني لا يقال قوله تعالى فاغسلوا وجوهكم دليل على كون الواو الترتيب لان الفاء للوصول والتعقيب فيجب أن يكون غسل الوجه عقيب ارادة القيام الى الصلاة مقدما على غسل سائر الاعضاء وحينئذ يجب الترتيب لعدم القائل بالفصل وهو انه يجب تقديم الوجه من غير ترتيب في الواو انا نقول المذكور بعد الفاء هو غسل الاعضاء فلا يقتضي الا كونه عقيب القيام الى الصلاة وذلك حاصل على تقدير عدم رعاية ترتيب فيما بينها ثم أورد أسئلة وأجوبتها ثم قال والجواب القاطع لا يصل السؤال منع دلالة الفاء الجزائية على لزوم تعقيب مضمون الجزاء بمضمون الشرط من غير تراخ وعلى وجوب تقديم ما بعده على ما عطف عليه بالواو لا قطع بأنه لا دلالة في قوله تعالى إذا نودي للصلاة الآية على انه يجب السعي عقيب النداء فلا تراخي وانه لا يجوز تقديم ترك البيع على السعي اه وفي الشرح واستدلال التفتازاني بآية الجمعة على عدم دلالة الفاء

الجزائية

أي فأنبتة اعلمها اللحم فصار لها كاللباس ثم قال آت في أي فكل واحدة من الفآت الثلاث

في خلقنا العلقة وفي خلقنا المضغة وفي فكسونا مضغة وفي ثم تراخي معطوفاتهما عن المعطوف عليه وقد ورد في الحديث ما يقتضي التراخي وتارة بمعنى الواو كقوله بسقط اللوى بين الدخول حومل وزعم الاصمعي أن الصواب روايته بالواو لأنه لا يجوز بين زيد فعمرو وأجيب بأن التقدير بين مواضع الدخول فواضع حومل فالإضافة في التحقيق إنما وقعت ما تعدد لا ترتيب فيه مجاز ذلك كما يجوز جلست بين العلماء فالزهدي لتحقيق شرط إضافة بين وهو كون المضاف إليه دالا على التعدد بدون ترتيب وقول بعض البغداديين الأصل ما بين فخفف ما دون بين كما عكس ذلك من قال

يا أحسن الناس ما قرنا إلى قدم **القرن** الخصلة من الشعر أي يا أحسن الناس ما بين أعلاها إلى أسفلها **ما** بين قرن خذف بينا وأقام قرنا مقامها **وهذه** دعوى لا دليل عليها ويجوز أن تكون مازائدة وقرنا تمييز والمغيا محذوف أي يا أحسن الناس قرنا وما بعده إلى قدم أو على اسقاط الخافض أي من قرن إلى قدم **ومثله** قول تعالى أن الله لا يستحي أن يضرب مثلا لهما بعوضة فساوقها قال والفاء نائبة عن إلى أي ما بين بعوضة إلى ما فوقها ٣١٩ وهذا لا يتعين فقد قال الزمخشري

وما هذه إهمامية وهي التي

إذا اقترنت باسم نكرة

أهمته إهماما وزادته شيوعا

وعموما منحوا عطى كتابا

أوصلة للتأكيده نحو فيما

نقضهم ميثاقهم وانتصب

بعوضة بانها عطف بيان

لمثلا أو مفعول يضرب

ومثلا حال عن النكرة

مقدمة عليه أو انتصبا

مفعولين مجرى ضرب

مجرى جعل **ويحتاج**

على هذا القول إلى أن

يقال وصحة إضافة بين إلى

الدخول لا شمله على

مواضع أولان التقدير بين

مواضع الدخول **ولم**

يتعرض إلى الاعتذار

عن إضافة بين إلى بعوضة

وقرن على هذا القول

فتأمل **وهو** كون الفاء للغاية

بمنزلة إلى غريب وقد

يستأنس له عندى بمعى

عكسه **وهو** استعمال إلى

للعطف بمنزلة الفاء في قوله

وأنت التي حببت شعبا

إلى بدا *

إلى وأوطاني بلاد سواهما

إذا المعنى شعبا **بشين**

الجزائية على لزوم عقيب مضمون الجزاء لمضمون الشرط غير متجه لأن السعي يجب عقب النداء وجوباً موسعاً فلا يلزم إيقاعه على الفور كالطهر يجب أول الوقت ولا يجب ادأؤه فيه بل هو موسع إلى آخر الوقت فكيف يتجه هذا الاستدلال وأقول أن قول التفتازاني للقطع إلى آخره ليس استدلالاً بعد المنع لأنه لا يجوز في الجدل وانما هو مسند للنع على ما لا يخفى على محصل وحينئذ فكلام الشارح عليه كلام على السند وهو غير موسع في الجدل وقول الشارح أن السعي يجب عقب النداء وجوباً موسعاً فيه نظراً لأن المراد بالنداء الآية الاذان ولم يكن للجمعة في زمن النبي صلى الله عليه وسلم وزمن أبي بكر وعمر الاذان الذي عند الجلوس على المنبر كان بين يدي الإمام على ما روى أبو داود وقيل على باب المسجد وقيل على الجدار وظاهر أن وقت وجوب السعي الذي ابتداءه عقيب هذا النداء لا يزيد على السعي وأن الواجب الموسع ما يزيد وقته عليه فلا يكون وجوب السعي موسعاً خصوصاً أن كان المراد بالذكور في الآية الخطبة أو الصلاة أو لوضوء من السعي إليها ولذا قال عثمان رضي الله عنه لما جاء إلى الجمعة وعمر رضي الله عنه يخطب فقال عمر لم تحبسون عن الصلاة إلى هذا الوقت ما هو إلا أن سمعت النداء فتوضأت وأنت وزاد في خلافة من الاذان الذي بين يدي الإمام لما رأى كثرة الناس واحتياجهم إلى ذلك ولم ينكر عليه أحد من الصحابة فكان اجتماعاً سكونياً واستمر العمل عليه والجواب عن هذا النظر أن الواجب الموسع قد يعرض له ما يضيقه ويمنع فيه من ذلك (قولاً يا أحسن الناس ما قرنا إلى قدم) القرن الخصلة من الشعر وفي الشرح ويجوز أن تكون مازائدة وقرنا منصوب على التمييز والمغيا محذوف أي يا أحسن الناس قرنا وما بعده إلى قدم أو على اسقاط الخافض أي من قرن إلى قدم (قوله ومثله ما بعوضة فساوقها) في الكشف وما هذه إهمامية وهي التي إذا اقترنت باسم نكرة إهمته إهماماً وزادته شيئاً عموماً منحوا عطى شيئاً ما أوصلة للتأكيده نحو فيما نقضهم ميثاقهم وانتصب بعوضة لأنها عطف بيان لمثلاً أو مفعول يضرب ومثلاً حال عن النكرة مقدمة عليها أو انتصب مثلاً وبعوضة على أنهم مفعولان مجرى ضرب مجرى جعل قال التفتازاني ولا خفاء في أنه لا معنى لقولنا يضرب بعوضة إلا بضم مثلاً إليه فتسمية مثلاً هذا مفعولاً ومثلاً حال بعيد جداً وقولهم هو حال موطئة غلط ظاهر فإن مثلاً هو المقصود وانما يستقيم لو جعل بعوضة حالاً ومثلاً صفة له مثل أنزلناه قرآناً عربياً (قوله وأنت التي حببت الخ) شعب بشين وغين معجمتين على زنة فاس قال في القاموس منهل بين مصر والشام منه زكريا بن عيسى الشغبى المحدث وبدا بموحدة مفتوحة فـهـ ملة على مثال قفا وعصا موضع بين مكة والشام قال أبو عبيدة البكري في المعجم وهي قرية الزهري الفقيه (قوله وهذا معنى غريب لا لي لم أر من ذكره) في الشرح

وغين معجمتين وموحدة على زنة فاس **وبدا** بموحدة مفتوحة فـهـ ملة على مثال قفا وعصا **وهما** موضعان **شغب** فـهـل بين طريق مصر والشام وأما بدا فموضع بين طريق مكة والشام قال أبو عبيدة البكري في المعجم وهي قرية الزهري الفقيه **وبدا** على إرادة الترتيب قوله بعد هذا حالت بهذا حالة ثم حالة * بهذا فطاب الواديان كلاهما **وفي** بعض النسخ حالة بعد حالة **وهذا** معنى غريب لا لي لم أر من ذكره **وحققهم** أن لا يذكروهم مستندين إلى هذا الدليل فإننا لا نسلم إرادة الترتيب في البيت الأول لاحتمال أن تكون فيه للعية كما يقول الكوفيون أو متعلقة بمحذوف أن لم نقل بذلك والمعنى وأنت التي

من حق النجاة ان لا يذكروه مستندين الى هذا الدليل فاننا لانسلم ارادة الترتيب في البيت
 الاول لاحتمال ان تكون الى فيه بمعنى مع أو تكون متعلقة بمحذوف أي مضموما الى بدا
 والبيت الثاني لا يدل على ارادة الترتيب في البيت الاول اذ من الجائز ان يكون حب
 المكانين حصل في آن واحد بعد حلولهما فيهما على الترتيب ولو سلم دلالة البيت
 الاول لم يدل على دعواه لان الترتيب الواقع في الثاني انما هو بتم لا بالفاء
 وأقول اسناد النجاة الى منع ارادة الترتيب في البيت الاول
 لا يقتضي انهم لا يذكرون هذا المعنى لاني لجواز
 ان يذكروه لثبوتها بغير هذا البيت وكلام
 المصنف صريح في استدلاله بالبيت
 الثاني على مجرد الترتيب
 في الاول

٢

تم الجزء الاول ويليه الجزء الثاني اوله في تمام الكلام على الفاء من محشيه
 العلامة الشنقي وأول كلام الامام ابن هشام فالاول نحو فوكزه موسى الخ

أحببت شغبيا مع بدا أو
 مضموما الى بدا البيت
 الثاني لا يدل على ارادة
 الترتيب في الاول اذ حلولها
 باحد المكانين بعد حلولها
 بالآخر لا يقتضي ان المكان
 الاول حبب اليه أولا بسبب
 حلولها فيه وان الثاني حبب
 اليه بعد ذلك لحلولها به اذ
 من الجائز ان يكون حب
 المكانين حصل في آن واحد
 بعد حلولهما فيهما على الترتيب
 ثم لو سلم دلالة البيت الثاني
 على الترتيب في الاول لم يدل
 على دعواه ان الى فيه بمعنى
 الفاء لان الترتيب الواقع
 في الثاني انما هو بتم لا بالفاء
 وهو الامر الثالث السببية
 وذلك غالب في العاطفة جلة
 أو صفة فيكون ما قبلها
 سببا لما بعدها وقد يقع على
 خلاف ذلك فتدخل على
 العلة وهو على خلاف
 الاصل لاستحالة تأخر العلة
 عن المعلول الا انه قد خولف
 هذا الاصل بشرط ان يكون
 للعلة دوام لانها اذا كانت
 وهذا آخر ما انتهى اليه
 العلامة العمدة الدماميني
 ولم يكمل الكتاب لتعذره
 بالوفاة الى رحمة الله تعالى
 رحمه الله تعالى ونفعنا ببركاته
 وبركات علومه في الدنيا
 والاخرة محمد وآله
 والحمد لله وحده

المستفهم

المستفهم

المستفهم

مؤهارة الجزء الاول من شرح العلامة الدماميني على المغني

صحيحة	صحيحة
٢٠٣ مسألة في ناصب اذا مذهببان	١٧ الباب الاول في تفسير المفردات
٢١٠ الفصل الثالث في خروج اذا عن الشرطية	١٨ حرف الالف المفردة
٢١١ أين المختص بالقسم	٣٢ فصل قد تخرج الهمزة عن الاستفهام
٢١٢ حرف الباء المفردة	٣٩ آباء
٢٣١ بجل	٤٠ أجل بسكون اللام وفتح الهمزة والجيم
٢٣٢ بل	٤٠ اذن بكسر الهمزة وفتح الذال المعجمة
٢٣٥ بلي	وسكون النون
٢٣٧ يد	٤٦ ان المكسورة الهمزة الخفيفة
٢٣٩ بله	٥٧ أن المفتوحة الهمزة الساكنة النون
٢٤٠ حرف الداء المفردة	٧٨ ان المكسورة الهمزة المشددة النون
٢٤٢ حرف الداء ثم	٨٤ أن المفتوحة الهمزة المشددة النون
٢٤٧ ثم بالفتح	٨٧ أم على أربعة أوجه
٢٤٧ حرف الجيم	٩٠ مسألة أم المتصلة التي تستحق الجواب
٢٤٧ جبر	٩١ مسألة اذا عطف بعد الهمزة بأو
٢٤٨ جمل	١٠٣ آل على ثلاثة أوجه
٢٤٩ حرف الحاء حاشا	١١٨ أما بالفتح والتخفيف
٢٥٢ حتى	١٢٠ أما بالفتح والتشديد
٢٦٧ حيث	١٢٣ أو
٢٧١ حرف الحاء المعجمة خلا	١٤٦ ألا بفتح الهمزة والتخفيف
٢٧٢ حرف الزاء رب	١٥٢ ألا بالكسر والتشديد
٢٧٩ حرف السين المهملة السين المفردة	١٥٩ ألا بالفتح والتشديد
٢٨١ سوف	١٦١ الى
٢٨٢ سي	١٦٤ اي بالكسر والسكون
٢٨٥ سواء	١٦٤ أي بالفتح والسكون
٢٨٧ حرف العين المهملة عدا على	١٦٦ أي بفتح الهمزة وتشديد الياء
٢٩٢ عن	١٧٢ اذ على أربعة أوجه
٢٩٨ عوض	١٨١ مسألة تلزم اذا الاضافة الى جملة
٢٩٩ عسى	١٨٦ اذا
٣٠٥ عل بلام خفيفة	١٨٦ اذا على وجهين
٣٠٦ عل بلام مشددة	١٨٨ مسألة قالت العرب قد كتمت فطن ان
٣٠٧ عند	العقرب أشد لسعة من الزنبور
٣٠٩ حرف النون المعجمة غير	١٩٨ الفصل الاول في خروج اذا عن الظرفية
٣١٥ حرف الفاء الفاء المفردة	٢٠١ الفصل الثاني في خروجها عن الاستقبال